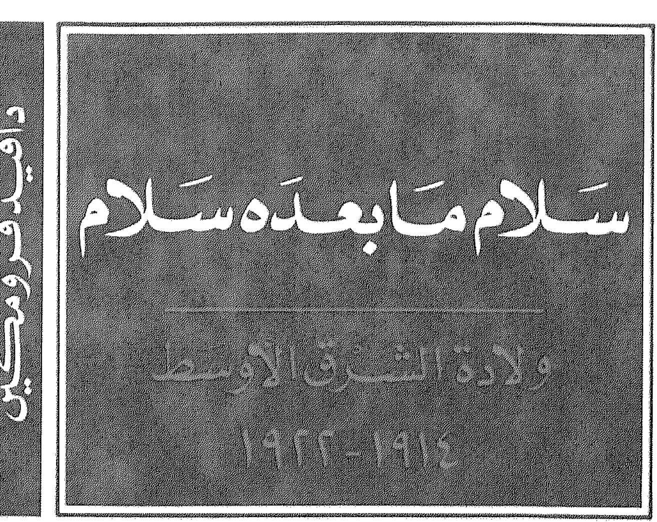

سلام ما بعده سلام
ولادة الشرق الأوسط
١٩١٤-١٩٢٢
دافيد فرومكين


رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL RAYYES
BOOKS

المؤلف

دافيد فرومكين محام أميركي متخصص في القانون الدولي. صدر له من قبل كتابان: «استقلال الأمم» و «مسألة الحكومة». كتب في القضايا الدولية في مجلة «فورين آفيرز» وغيرها. يعيش في نيويورك، وهو عضو في «مجلس العلاقات الخارجية» الأميركي.

المترجم

أسعد كامل الياس، كاتب من سورية متخصص في حقل الترجمة. يعيش في دمشق ويعمل في التأليف.

الغلاف: لوحة للفنان الاستشراقي ف. كولمان





Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

سلام ما بعده سلام

ولادة الشرق الأوسط ١٩١٤-١٩٢٢

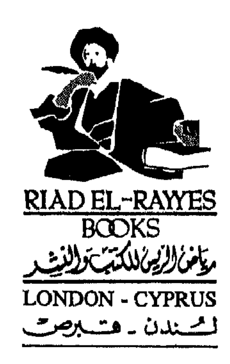


سلام ما بعده سلام

ولادة الشرق الأوسط ١٩١٤-١٩٢٢

داڤيد فرومكين

ترجمة: أسعد كامل الياس



RIAD EL-RAYYES BOOKS
رياض الريس للكتب والنشر
LONDON - CYPRUS
لندن - قبرص

A PEACE TO END ALL PEACE

Creating The Modern Middle East

1914 - 1922

BY

DAVID FROMKIN

Arabic Edition First Published in the United Kingdom in 1992

56 Knightsbridge
London SW1X 7NJ
U.K.

CYPRUS: P.O.Box: 7038 - Limassol

British Library Cataloguing in Publication Data available

ISBN 1-85513-163-3

الطبعة الأولى: كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢

«بعد الحرب التي قُصد بها انهاء الحروب،
يبدو انهم نجحوا في باريس نجاحاً تاماً
في تحقيق «سلام ينهي السلام»».

ارشيبالد ويفل (في ما بعد الفيلد مارشال ايرل ويفل)،
الضابط الذي خدم تحت قيادة اللنبي في حملة فلسطين،
تعقيباً على المعاهدات التي وَضعت نهاية للحرب العالمية الأولى.



المحتويات

الجزء الرابع
التخريب

الجزء الخامس
الحلفاء في أدنى طالعهم

الجزء السادس
العوالم الجديدة والأراضي الموعودة

الجزء السابع
غزو الشرق الأوسط

الجزء الثامن
غنائم النصر

الجزء التاسع
إنحسار التيار

الجزء العاشر
العاصفة تهب على آسيا

الجزء الحادي عشر
روسيا تعود إلى الشرق الأوسط

الجزء الثاني عشر
التسوية الشرق أوسطية
لعام ١٩٢٢

مقدمة

الشرق الأوسط، كما نعرفه من العناوين الرئيسة للصحف حالياً، انبثق من قرارات اتخذها الحلفاء خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها. وفي هذا الكتاب شرعتُ في سرد القصة التي تروي في مجلد واحد كيف ولماذا - ومن منطلق اية آمال ومخاوف ومشاعر محبة وكره واخطاء وحالات سوء تفاهم - اتُّخذت تلك القرارات.

ان الروايات الرسمية الروسية والفرنسية لما كانوا يفعلونه آنذاك في الشرق الأوسط كانت - وهذا ليس بالأمر غير الطبيعي - من عمل الدعاية. والروايات الرسمية البريطانية - بل والمذكرات اللاحقة التي كتبها المسؤولون المعنيون - لم تكن صادقة أيضاً. فالمسؤولون البريطانيون الذين قاموا بدور رئيس في اتخاذ تلك القرارات قدّموا لنا رواية للأحداث كانت في أحسن حالاتها موجهة حسب أهوائهم وفي أسوأ حالاتها من صنع الخيال. فقد سعوا لإخفاء دس أنوفهم في الشؤون الدينية الاسلامية وللتظاهر بانهم دخلوا الشرق الأوسط بصفتهم أولياء أمر الاستقلال العربي - وهذا الاستقلال قضية لم يؤمنوا بها في الواقع.

علاوة على ذلك، فان الثورة العربية، التي شكلت محور حكايتهم لم تحدث في الواقع بقدر ما حدثت في خيال توماس ادوارد لورنس العجيب. فقد كان لورنس راوية حكايات خيالية، وقد جعل منه مخرج العروض المسرحية الأميركي (لويل توماس) «لورنس العرب».

أما الحقيقة فقد تكشفت على مدى عقود من السنين نتفاً نتفاً، ثم تكشفت، في نهاية الأمر، في كومة كبيرة، عقب فتح محفوظات (أرشيف) الوثائق الرسمية والأوراق الخاصة التي ظلت حتى الآن سرية. وبدا لي - عام ١٩٧٩، عندما بدأت هذا البحث - اننا وصلنا الى نقطة يمكن عندها رواية القصة الحقيقية لما حدث. ولهذا شرعت في كتابة هذا الكتاب.

لقد دابت خلال العقد الماضي على قراءة المحفوظات ودرست ما توفر من مؤلفات، وجمعت

ما توصل اليه الدارسون الحديثون بغية اظهار الصورة التي تتشكل عندما نضع قطع لعبة الأحجية في أمكنتها. ان المؤلفين الذين استشهدت بأعمالهم في حواشي الكتاب حققوا معظم الاكتشافات الجديدة، مع اني ايضاً حققت بعض الاكتشافات الجديدة: مثلاً، ما الذي يمكن ان يكون قادة حزب تركيا الفتاة قد فعلوه من اجل اقناع الألمان بالتحالف معهم بتاريخ ١ آب (اغسطس) ١٩١٤؟ وهل يمكن ان يكون المفاوض العربي الفاروقي قد رسم خطاً عبر داخل سورية باعتبار ان هذا الخط يشكل حداً للاستقلال الوطني العربي.

ثم انني ايضاً قد أكون أول من حل الغاز حالات سوء التفاهم العديدة، او على الأقل لفت الانتباه اليها، تلك الحالات من سوء التفاهم التي اشعلت في عام ١٩١٦ صراعاً خفياً داخل جهاز البيروقراطية البريطانية بين (سير مارك سايكس) مسؤول شؤون الشرق الأوسط في لندن، وصديقه (جيلبرت كلايتون) رئيس المخابرات في القاهرة. وقد تبين لي أن لا سايكس ولا كلايتون ادرك قط ان سايكس، في مفاوضات عام ١٩١٦ مع فرنسا، اخطأ في فهم ما طلب منه كلايتون ان يفعله. ذلك ان سايكس فعل العكس تماماً معتقداً بكل براءة انه كان ينفذ رغبات كلايتون، في حين ان كلايتون شعر شعوراً اكيداً ان سايكس قد خذله عامداً. وبما ان كلايتون لم يفاتح سايكس بالامر، فقد ظل سايكس يجهل أن خلافات قد نشأت بينه وبين زميله، وهكذا ظل سايكس يعتقد خطأً في الشهور والسنين التي تلت ذلك انه وكلايتون ما زالا على وفاق، في حين ان كلايتون اصبح في الحقيقة خصماً لسياسته داخل الجهاز البيروقراطي ـ ولعله كان الخصم الأخطر.

لقد كانت احدى محاولاتي الرئيسة أن اضع السياسة البيروقراطية في اطارها الصحيح ـ وآمل ان اكون قد وُفقت في ذلك. ولكني حاولت الا اكتفي بايضاح عمليات ووقائع محددة. ان الغاية من هذا الكتاب هي اعطاء مشهد فسيح لما كان يحدث للشرق الأوسط بكامله، وتبيان أن إعادة تشكيله كان عملاً من أعمال سياسة القوى الكبرى في زمن فريد: اي في اللحظة عينها التي كانت عندها موجات التوسع الامبراطوري الأوروبي تندفع الى الأمام لتبلغ ذروتها، ثم شعرت هذه الموجات بأولى عوامل الجذب القوية للمدّ الذي سوف يصدها ويعيدها الى الوراء.

والشرق الأوسط، كما اتصوره، لا يعني فقط مصر وإسرائيل وإيران وتركيا والدول العربية الآسيوية، بل يعني ايضاً آسيا الوسطى السوفياتية وافغانستان، اي كامل الساحة التي حاربت فيها بريطانيا، بدءاً من الحروب النابوليونية، لحماية طريق الهند من هجمات فرنسا أولاً ثم هجمات روسيا في ما أصبح يعرف باسم «اللعبة الكبرى».

ان الدراسات الأخرى المتعلقة بالحرب العالمية الأولى وعاقبتها في المنطقة كانت تميل الى معالجة شؤون بلد واحد أو منطقة واحدة. وحتى الذين عالجوا السياسة الأوروبية في الشرق العربي او الشرق التركي بأكمله، قد ركزوا، مثلاً، على دور بريطانيا وحده، أو ري بريطانيا وفرنسا. اما أنا فاضع خلق الشرق الأوسط الحديث في اطار أوسع: ذلك

أني أرى أن ما حدث هو ذروة اللعبة الكبرى في القرن التاسع عشر، ولذلك فإني أبيّن أن روسيا، أيضاً لعبت دوراً رئيساً في القصة. وبسبب روسيا كلياً أو جزئياً، شرع كيتشنر ينشىء تحالفاً بريطانياً مع العالم العربي الاسلامي. وبسبب روسيا قررت بريطانيا وفرنسا احتلال الشرق الأوسط واقتسامه، مع انهما كانتا تفضلان الاحتفاظ بالامبراطورية التركية في المنطقة. وبسبب روسيا أعلنت وزارة الخارجية البريطانية جهاراً تأييد بريطانيا لاقامة وطن قومي يهودي في فلسطين، ثم للسبب نفسه شعر عدد من المسؤولين البريطانيين، بعد الحرب، أن بريطانيا مضطرة لأن تشكل حاجزاً في الشرق الأوسط لصد الحملة البلشفية. ومع ذلك، حسب علمي، هذا أول كتاب يروي القصة على أنها قصة الشرق الأوسط بمفهومها الأوسع؛ مفهوم «اللعبة الكبرى» التي تلعب فيها روسيا دوراً مركزياً.

وسترون عند قراءة الكتاب أن شخصيات الشرق الأوسط، وظروفه، وثقافاته السياسية لا تبرز كثيراً في رواية الكتاب إلا عندما أبيّن الخطوط العامة والأبعاد لما أهمله السياسيون الأوروبيون عندما كانوا يتخذون قراراتهم.

هذا الكتاب يتناول عملية اتخاذ القرارات. وفي المدة ١٩١٤ ـ ١٩٢٢ كان الأوروبيون والأميركيون الوحيدين الذين جلسوا حول الطاولة عندما اتخذت القرارات.

لقد كان عصراً اصطُنعت فيه بلدان الشرق الأوسط وحدوده في أوروبا. فالعراق وما نسميه الآن الأردن، على سبيل المثال، هما اختراعان بريطانيان، والخطوط رُسمت على خارطة بيضاء من قبل سياسيين بريطانيين بعد الحرب العالمية الأولى، بينما أنشئت حدود المملكة العربية السعودية، والكويت والعراق من قبل موظف مدني بريطاني عام ١٩٢٢. ورسمت فرنسا الحدود بين المسلمين والمسيحيين في سوريا ولبنان. ورسمت روسيا الحدود بين المسلمين والمسيحيين في أرمينيا وأذربيجان السوفياتية.

وقد اعتقدت الدول الأوروبية آنذاك أن باستطاعتها أن تغيّر آسيا الاسلامية في صميم أساسيات وجودها السياسي، وإذ حاولت الدول الأوروبية هذا التغيير فقد استحدثت نظام دول مصطنعة في الشرق الأوسط، مما جعل منه منطقة لبلدان لم تصبح أمماً حتى يومنا هذا. لقد وضع الروس موضع المساءلة أساس الحياة السياسية في الشرق الأوسط ـ أي الدين ـ فاقترحوا الشيوعية، وفعل مثلهم البريطانيون فاقترحوا القومية أو الولاء للأسر الحاكمة، عوضاً عن الدين. ان إيران الخميني في العالم الشيعي والاخوان المسلمين في مصر وسورية وغيرهما من العالم السني قد أبقيا هذه القضية حية. وأما الحكومة الفرنسية التي سمحت فعلاً للدين أن يكون أساس السياسة ـ حتى أساس السياسة الفرنسية ـ فقد ساندت طائفة ضد طوائف أخرى، وهذه أيضاً قضية أُبقيت حية، لا سيما في النزاع الطائفي الذي دمر لبنان في السبعينيات والثمانينيات.

ويبدو لي أن عام ١٩٢٢ كان نقطة اللاعودة من حيث وضع مختلف العشائر في الشرق

الأوسط على طرقها المؤدية الى التصادم، مما يعني أن ما تتسم به السنوات التي يُعنى بها هذا الكتاب، من إثارة للاهتمام، أي السنوات من ١٩١٤ الى ١٩٢٢، سببه انها كانت سنوات ابداع وتشكيل بدا فيها (وربما كان الأمر كذلك فعلًا) كل شيء ممكناً. كان ذلك زمناً اعتقد فيه الأوروبيون، وليس بغير أساس للتصديق، ان القوميتين العربية واليهودية هما حليفتان طبيعيتان، وكان زمناً كان فيه الفرنسيون، وليس العرب، أعداء الحركة الصهيونية الخطرين، ولم يكن النفط آنذاك عاملاً هاماً من عوامل السياسة في الشرق الأوسط.

بيد ان الخيارات ضاقت والمناهج تحددت مع حلول عام ١٩٢٢. لقد بدأ الشرق الأوسط في ذلك العام السير على طريق كان من شأنه أن يقود الى حروب لا نهاية لها (من ضمنها الحروب بين اسرائيل وجاراتها، وبين الميليشيات المتناحرة في لبنان) ويقود أيضاً الى أعمال إرهاب دائمة التصاعد (أعمال خطف واغتيال ومجازر عشوائية) مما شكل سمة مميزة للحياة الدولية في السبعينيات والثمانينيات. وهذا كله جزء من تركة التاريخ الذي يعاد سرده على صفحات هذا الكتاب.

يروي هذا الكتاب قصتين لا تلبثان أن تندمجا في قصة واحدة. تبدأ القصة الأولى بقرار اللورد كيتشنر عند اندلاع الحرب العالمية الأولى، تقسيم الشرق الأوسط بعد الحرب بين بريطانيا وفرنسا وروسيا، وبتعيينه (سير مارك سايكس) لاعداد التفصيلات. ويقتفي الكتاب أثر سايكس خلال سنوات الحرب وهو يعدّ الصيغة البريطانية لمستقبل الشرق الأوسط. ويمضي الكتاب فيبين ان البرنامج الذي صاغه سايكس تحقق، في جزء كبير منه، بعد الحرب، وانه تجسد في وثائق أقرت رسمياً (في الجزء الأكبر منها) عام ١٩٢٢.

هذه هي القصة التي انطلقتُ أصلًا لكتابتها. وكانت الغاية منها اظهار أنه إذا وضعنا عدداً من وثائق وقرارات ١٩٢٢ معاً: إعلان اللنبي الذي أوجد استقلالاً اسمياً لمصر، الانتداب على فلسطين والكتاب الأبيض الذي وضعه تشرشل بشأن فلسطين (ومنه انبثقت اسرائيل والأردن)، المعاهدة البريطانية التي أوجدت مكانة للعراق، الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، وضع بريطانيا ملكين جديدين على عرش مصر وعرش العراق ورعايتها أميراً بصفته حاكماً جديداً لما سيصبح الأردن، والاعلان الروسي عن قيام اتحاد سوفياتي تعيد فيه روسيا تثبيت حكمها في آسيا الوسطى الاسلامية ـ هذه كلها سترون انها إذا أخذناها معاً نجد انها تعادل تسوية شاملة لمسألة الشرق الأوسط. علاوة على ذلك، فان تسوية عام ١٩٢٢ هذه (وقد أطلقت عليها هذا الاسم لأن معظم عناصرها تجمعت في ذلك العام أو نحوه) نبعت من مفاوضات زمن الحرب التي اجراها سير مارك سايكس مع فرنسا وروسيا من أجل الاتفاق على اقتسام الشرق الأوسط بعد الحرب بين هذه الدول. لقد نال الفرنسيون حصة أقل قليلًا مما اتفق عليه، وسُمح للروس بالاحتفاظ فقط بما كانوا قد حصلوا عليه قبل الحرب، ولكن ظل محترماً مبدأ السماح لهم بأن يشتركوا مع بريطانيا في

اقتسام وحكم آسيا الاسلامية. أما في دائرة النفوذ البريطاني فقد سار كل شيء وفق مخطط سايكس: لقد حكمت بريطانيا في الأغلب حكماً غير مباشر بصفة دولة حماية لبلدان عربية ذات أنظمة ملكية مستقلة استقلالاً اسمياً، وطرحت نفسها راعية للقوميتين العربية واليهودية.

وإضافة الى اثباتي انه كانت هنالك تسوية عام ١٩٢٢ في الشرق الأوسط، فإني أبيّن في هذا الكتاب أن خصومتنا مع تلك التسوية (الى حد انه لو نظرنا الى الوراء لكنا رسمنا الشرق الأوسط الجديد بصورة مختلفة) ليست هي ما نعتقد أحياناً انها هي خصومتنا معها. بل ان الحكومة البريطانية لم تخفق آنذاك في استنباط تسوية تلبي احتياجات ورغبات شعوب الشرق الأوسط فحسب، وإنما حاولت أن تفعل شيئاً مختلفاً تمام الاختلاف. وبالنسبة للورد كيتشنر ووكيله المفوض مارك سايكس كانت مسألة الشرق الأوسط هي ما كانته لأكثر من قرن: أي أين ينبغي رسم خط الحدود الفرنسية في الشرق الأوسط؟ وأهم من ذلك أين ينبغي أن يُرسم خط الحدود الروسية في الشرق الأوسط؟

هذه، كما قلت، هي القصة التي انطلقت لأرويها. ولكن في روايتي لها انبثقت قصة أخرى: قصة كيف تغيرت بريطانيا وغيّر المسؤولون والسياسيون البريطانيون أفكارهم في ما بين ١٩١٤ و١٩٢٢، بحيث انهم مع حلول عام ١٩٢٢ ـ عندما ألزموا أنفسهم رسمياً ببرنامجهم لاعادة تكوين الشرق الأوسط ـ لم يعودوا يؤمنون بهذا البرنامج. وسنرى خلال رواية القصة ان الحكومة البريطانية للأعوام ١٩١٤ و١٩١٥ و١٩١٦، التي رحبت بوجودين روسي وفرنسي في الشرق الأوسط لما بعد الحرب، تتحول بعد الحرب إلى حكومة تعتبر روسيا في الشرق الأوسط خطراً وتعتبر فرنسا في المنطقة كارثة. وسنرى أن أنصار الصهيونية في عام ١٩١٧ يتحولون الى معادين للصهيونية في عام ١٩٢١ وعام ١٩٢٢، وان المتحمسين لحركة فيصل العربية يتحولون خصوماً لفيصل باعتباره غير جدير بالثقة وخصوماً لشقيقه عبدالله باعتباره رجلاً لا أمل في أن يكون ذا فاعلية. وفق كل ذلك سنرى بريطانيا تباشر مشروعاً امبراطورياً جديداً في الشرق الأوسط ـ مشروعاً يتطلب تحقيقه أجيالاً إذا كانت الغاية منه إعادة تكوين الشرق الأوسط على غرار إعادة تكوين الهند ـ وذلك في الوقت عينه الذي كان فيه الرأي العام البريطاني يتجه الى سياسة خفض التزامات بريطانيا في ما وراء البحار ويقرر انه لم يعد راغباً في مزيد من المغامرات الامبراطورية.

ولعل أزمة التمدين السياسي التي يجتازها الشرق الأوسط الآن لا تنبثق فقط من تدمير بريطانيا للنظام القديم في المنطقة عام ١٩١٨، ومن قراراتها عام ١٩٢٢ بشأن كيفية استبدال ذلك النظام، بل تنبثق أيضاً من غياب القناعة في السنين اللاحقة، ببرنامجها الذي فرض التسوية عام ١٩٢٢.

الكتاب الذي كان في نيتي أن أكتبه كان محصوراً بالطريقة التي عكفت بها أوروبا على

تغيير الشرق الأوسط. فانتهى بي الأمر الى كتاب يعالج كيف تبدلت أوروبا في الوقت نفسه وكيف تفاعلت الحركتان.

إن لويد جورج، و وودرو ويلسون، وكيتشنر الخرطوم، ولورنس العرب، ولينين، وستالين، وموسوليني - وهم رجال كانت لهم يد في إعطاء القرن العشرين شكله - إنما هم ضمن أولئك الذين قاموا بأدوار قيادية في الدراما التي تتكشف أحداثها في كتاب (سلام ينهي كل سلام)، وكانوا رجالاً عملوا جاهدين لإعادة تكوين العالم في ضوء نظرتهم اليه. وفوق كل ذلك يبرز ونستون تشرشل على صفحات هذا الكتاب كشخصية طاغية بعثت عبقريته الروح في الأحداث. وصبغت شخصيته هذه الأحداث بصبغتها ومنحتها الحيوية.

بالنسبة لتشرشل، كما للويد جورج، وويلسون، ولينين، وستالين وآخرين - وكما لأشخاص مثل جان كريستيان سمطس، وليو إيميري، واللورد ميلنر - كان الشرق الأوسط عنصراً جوهرياً أو منطقة تجارب لنظرتهم الى العالم. كانت رؤيتهم لمستقبل الشرق الأوسط أساسية في فكرتهم عن نوع القرن العشرين الذي اعتقدوا اعتقاداً شديداً أنه سينبثق أو ينبغي أن ينبثق كطائر الفينيق من رماد الحرب العالمية الأولى. وبهذا المعنى. فإن التاريخ الذي تعيد روايته صفحات هذا الكتاب هو قصة خلق القرن العشرين وكذلك خلق الشرق الأوسط الحديث.

الجزء الأول

عند مفترق الطرق في التاريخ



الفصل الاول

آخر أيام أوروبا القديمة

(١)

في أواخر ربيع عام ١٩١٢، أبحر اليخت الرشيق انشانترس من ميناء جنـوا بجوّه الممطر، منطلقاً في نزهة بحرية في البحر الأبيض المتوسط ـ كانت رحلة خلواً من الهموم، لا جدول زمنياً لها ولا خطّ سير محدداً. وما إن ابتعد اليخت جنوباً حتى ازدادت السماء بهاء، وسرعان ما كان اليخت يستحم بأشعة الشمس.

كان اليخت انشانترس ملكاً للأميرالية البريطانية. أما الاقامة على متنه فكانت بما هي عليه من فخامة، صنو الاقامة على يخت الملك الخاص. وناهز عدد بحارته المئة، كانوا في خدمة نحو اثني عشر ضيفاً جاؤوا من بريطانيا عبر باريس، حيث حلوا في فندق ريتز. بين هؤلاء الضيوف رئيس وزراء بريـطانيا، هيربرت اسكويث، وابنته الفاتنة فيوليت، وكانت في الخامسة والعشرين من عمـرها. وبينهم أيضاً رئيس الاميرالية المدني، ونستون تشرشل، ومجموعة صغيرة من أفراد أسرته والمقربين اليه من الزملاء. وقد كانوا خلال سنوات العزّ الأخيرة، قبل أن تضع الحرب العالمية الأولى نهاية لعالمهم، من أكثر الفئات التي عرفها العالم حظاً وتمتعاً بالامتيازات.

كانت فيوليت اسكويث تحتفظ بمفكرة تدوّن فيها ملاحظاتها خلال الرحلة. وعند الوصول الى بومبي تجولت هي وأصدقاؤها «في الشوارع الطويلة الجميلة التي لفها السكون» والتي كانت ذات يوم تنبض بحياة روما الامبراطورية. أما الآن، كما ذكرت في مفكرتها، فقد نما العشب في هذه الشـوارع التي كانت تضجّ بالحياة[1]. وفي صقلية تسلق مرافقوها خرائب قلعة يونانية قديمـة، وتنـاولوا، وسـط زهور اللاوند والأعشاب البرية، غداءً خفيفاً مما يتناوله الناس في النزهات، وهم جلوس على كتل من الحجارة تساقطت من جدران القلعة. بعد ذلك صعدوا الى موقع

(١) فيوليت بونهام كارتر، **ونستون تشرشل كما عرفته**، ص ٢٦٣.

أعلى ليرقبوا غياب الشمس فوق صفحة ماء البحر، من مكانهم بين خرائب المسرح اليوناني القديم القائمة على المرتفعات التي صعدوا اليها. وهناك استلقوا «وسط عطر السعتر البري وطنين النحل، وأخذوا يرقبون تبدل لون البحر من الأزرق الى الناري ثم الى الأخضر الزمردي فيما كانت الشمس تغطس في البحر والنجوم تظهر في السماء[٢]».

ان دورات الفلك ـ التحركات السماوية التي تسبّب تبدل الليل والنهار وفصول السنة من ربيع وصيف الى خريف وشتاء ـ قد وجدت انعكاساً لها في ملاحظات فيوليت عن المشاهد على الأرض والأضواء التي تغمرها. ان احساس فيوليت بزوال الحضارات والقوى السياسية وسيطرة الأقوياء، لم تحجب نشوتها وابتهاجها برحلتها وهي في سن الشباب الى أراضي الماضي العتيق. لقد كان والدها يرأس امبراطورية تكاد تبلغ ضعفي مساحة الامبراطورية الرومانية في أوجها، ولعله تراءى لها أن امبراطورية والدها ستستمر ضعفي عمر الامبراطورية الرومانية.

أما والدها رئيس الوزراء، فقد كان شديد الحرص على أن يمتع نظره بالمشاهد التي يراها، فلا يفارقه الكتاب الدليل تأليف بايدكر، وكان متقد الحماسة للآداب القديمة، يقرأ ويكتب اليونانية واللاتينية الكلاسيكية بيسر وسرور. أما ونستون تشرشل الذي لم يكن ضليعاً باللغات أو الآداب القديمة، فكان يغار غيرة الأولاد. فقد قال:

«هؤلاء الاغريق والرومان، ثمة مبالغة في تقديرهم، كل ما في الأمر انهم كانوا الأوائل في قول كل شيء. أنا نفسي قلت أشياء لا تقل جودة. ولكنهم سبقوني[٣]».

كتبت فيوليت في مفكرتها:

«عبثاً نوّه والدي بأن العالم مضى في مسيرته زمناً طويلاً قبل ظهور الاغريق والرومان على مسرح الحياة»[٤].

لقد كان رئيس الوزراء مفكراً، مدركاً أن الاتجاه بين مؤرخي العالم القديم يميل الى النأي عن حصر اهتمامهم بحضارتي الاغريق والرومان الأوروبيتين. وقد نالت قبولاً واسعاً مقولة الأستاذ الأميركي جيمس هنري بريستد ان المدنيّة الحديثة ـ أي المدنية الأوروبية ـ لم تكن بداياتها في اليونان وروما، بل في الشرق الأوسط: في مصر ويهودا، وبابل وأشور، وسومر وأكد. هذه المدنية الحديثة ـ التي تمتد جذورها آلاف السنين في غابر القرون، وفي تربة تلك الممالك الشرق أوسطية التي اندثرت منذ زمن بعيد ـ إنما كان يُنظر اليها على انها بلغت أوجها في سيادة الشعوب الأوروبية، وأفكارها المثلى ونمط حياتها، على الكرة الأرضية.

كان أمراً مألوفاً في بدايات القرن العشرين، عندما كان تشرشل وضيوفه يمضون الوقت في رحلتهم على متن اليخت انشانترس، أن يفترض المرء أن الشعوب الأوروبية ستواصل القيام بدور

---

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٦٤.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٦٢.

(٤) المرجع نفسه.

السيطرة الذي تمارسه في الشؤون العالمية الى أبعد ما تستطيع البصيرة أن ترى. وكان من الشائع أيضاً الافتراض أن الشعوب الأوروبية بعد أن أنجزت معظم ما اعتبره كثيرون رسالة الغرب التاريخية ـ أي تحديد المصير السياسي للشعوب الأخرى على الكرة الأرضية ـ فلا بد انها متممة هذه الرسالة. وكانت بلدان الشرق الأوسط بارزة بين البلدان التي كان على الأوروبيين التعامل معها، إذ هي بين قلة من المناطق المتبقية على كوكبنا دون أن يعاد تكوين شكلها اجتماعياً وثقافياً وسياسياً على صورة أوروبا ومثالها.

(٢)

ومع أن الشرق الأوسط كان خلال القرن التاسع عشر موضع اهتمام عظيم من قبل الدبلوماسيين والسياسيين الغربيين؛ إذ هو ساحة تجري على أرضها منافسات اللعبة الكبرى، فقد تضاءل اهتمامهم به وصار هامشياً في السنوات الأولى من القرن العشرين، عندما بدا ان تلك المنافسات وجدت طريقها الى الحل. لقد أصبحت المنطقة منطقة راكدة سياسياً، وكان الرأي ان الدول الأوروبية ستضع يدها على المنطقة يوماً ما، ولكن زال الشعور بأن هذا أمر ملح.

قلة من الأوروبيين من جيل تشرشل كانت تعرف، أو يهمها، ما يجري في امبراطوريتي السلطان العثماني والشاه الفارسي السقيمتين. قد تحدث من حين الى آخر مذبحة للأرمن على أيدي الأتراك فيتعالى صراخ الرأي العام في الغرب، ولكن الاهتمام بها لا يدوم أكثر مما كان يدوم الاهتمام بمذابح اليهود على أيدي الروس.

أما رجال الدولة الدنيويون، فكانوا في دخيلة نفوسهم يعتقدون ان ليس ما يمكن عمله، ولكنهم تجاوباً مع عواطف الرأي العام كانوا يحثون السلطان على تنفيذ اصلاحات، ثم يقف الأمر عند هذا الحد. والصورة التي ارتسمت في أذهان الأوروبيين عن شؤون المنطقة هي صورة مكائد تدبر في بلاط السلطان، وجهاز حكومي فاسد، وتحالفات قبلية متبدلة، وشعب فاتر الهمة عديم المبالاة. ولم يكن في الصورة إلا القليل مما يجعل الانسان العادي الذي يعيش في لندن أو باريس أو نيويورك يعتقد أن ذلك يؤثر على حياته أو مصالحه. ومع أن المخططين في برلين تطلعوا إلى انشاء خطوط سكك حديدية وفتح أسواق جديدة في المنطقة، فقد كانت هذه مشاريع تجارية(*). ولم تكن قد تأججت بعد المشاعر التي استحوذت على اهتمام الجنود والارهابيين، والتي ساقتهم ليكونوا قاتلين أو مقتولين.

في الوقت عينه، كانت الخريطة السياسية للشرق الأوسط تبدو مختلفة عما هي الآن. فلم تكن قد

(*) تظل سكة حديد بغداد أفضل مثال على توغل ألمانيا الاقتصادي في المنطقة. والقصة معقدة وكثيراً ما يساء فهمها، ولكن البريطانيين شجعوا المشروع في الأصل وساندوه، غير مدركين في البداية ما قد يشكله من أخطار. وما لبث المشروع أن أصبح مصدر خلاف بين بريطانيا وألمانيا، ولكن الخلاف وجد حلاً في الاتفاق الذي توصل اليه البلدان عام ١٩١٤.

وجدت بعد اسرائيل، والأردن، وسورية، والعراق، والمملكة العربية السعودية. كان معظم الشرق الأوسـط لا يزال على حاله، مثلمـا كان على مدى قرون، مستكيناً تحت سيطرة الامبراطورية العثمانية المصابة بالمرض والاهمال، أي منطقة هادئة نسبياً يتحرك فيها التاريخ، ككل شيء آخر، حركة متمهلة.

أما الآن، وقد أشرف القرن العشرون على ختامه، فإن سياسات الشرق الأوسط تقدم لنا وجهاً مختلفاً كل الاختلاف: انها قابلة للانفجار. وما من أحد قام بدور أكثر حسماً ـ أحياناً من دون قصـد ـ في ولادة الشرق الأوسط، الذي نتعايش معه حالياً، من الدور الذي قام به ونستون تشرشل، الذي كان قبل الحرب العالمية الأولى سياسياً انكليزياً صاعداً ولكنه كان موضع ريبة، ولم يكن عنده اهتمام خاص بآسيا الاسلامية. ان مصيراً عجيباً دفع بتشرشل والشرق الأوسط الى تدخل أحدهما تكراراً بحياة الآخر السياسية. ولم يحدث ذلك دون أن يترك آثاراً: فثمة خطوط حدود مرتسمة الآن على صفحة الشرق الأوسط؛ هي ندب خلفتها تلك المجابهات معه.

الفصل الثاني

تركة اللعبة الكبرى في آسيا

(١)

قُيض لكل من تشرشل، واسكويث و زملاء لهما في مجلس الوزراء، كوزير الخارجية سير ادوارد غراي، ووزير المالية ديفيد لويد جورج، وفي ما بعد وزيـر الحربية اللورد كيتشنر، أن يقوم بدور حاسم في خلق الشرق الأوسط الحديث، وهم في أدائهم لهذه الأدوار لم يستطيعوا التخلص من تركة سياسية ورثوها من العصر الفيكتوري، ظلت حكومة حزب الأحرار برئاسة اسكويث انها نبذتها. ذلك أن اسكويث وغراي، بعد أن أدارا الظهر لمزاحمة القرن التاسع عشر مع فرنسا وروسيا في الشرق الأوسط، اعتقدا أن بمقدورهما أن يبتعدا عنها، فإذا بالأحداث تثبت خطأهما.

(٢)

ان الصراع على الشرق الأوسط، الذي زج بريطانيا في مزاحمة منافساتها الأوروبية، انما كان نتيجة التوسع الامبراطوري الذي مهدت له الرحلات البحرية التي قام بها كولومبوس، وفاسكو دي غاما، وماجيلان، ودريك. فبعد اكتشافها الطرق البحرية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، راحت الدول الأوروبية تتبارى في السيطرة على بقية العالم. وكانت انكلترة متأخرة نسبياً في دخول هذه المباراة، ولكنها ما لبثت أن برّت البلدان الأخرى.

ونجحت الجـزر البـريطانية خلال القرن الثامن عشر، بالرغم من صغر حجمها، في تأسيس امبراطورية مترامية الأطراف تحيط بالكرة الأرضية. وصار البريطانيون، شأنهم شأن الاسبان والهولنديين من قبل، يتباهون بأن عاهلهم يملك ممتلكات لا تغيب عنها الشمس. وعندما كان ونستون تشرشل وهيربرت اسكويث يتنزهان في نزهتهما البحرية على متن اليخت انشانترس عام ١٩١٢، كان ملكهما، جورج الخامس، يحكم ربع مساحة اليابسة على الكرة الأرضية.

ولم يفخر البريطانيون بأي من فتوحاتهم قدر فخرهم بفتوحات الشرق التي رويت عنها القصص. غير أن هذه الانتصارات لم تخلُ من غرابة. ذلك أن بريطانيا إذ بزت فرنسا في آسيا والمحيط الهادي، وتوجت هذا الانجاز بامتلاك الهند، مددت خط مواصلاتها واتصالاتها بعيداً جداً بحيث صار بالامكان قطعه في نقاط عديدة.

لقد كشف نابوليون بونابرت نقطة الضعف هذه عام ١٧٩٨ عندما غزا مصر وزحف على سورية؛ وكان في نيته، كما قال في ما بعد، أن ينطلق من سورية على طريق الأساطير والمجد، ماراً ببابل، الى الهند. ومع أن خطط نابوليون قد خابت، فانه أقنع في ما بعد القيصر الروسي بولس المعتوه بأن يرسل جيشه على الطريق عينها.

وكان رد بريطانيا على هذا الوضع هو أن تساند أنظمة الحكم الأهلية في الشرق الأوسط لمنع التوسع الأوروبي. فلم تكن هي راغبة في السيطرة على المنطقة، بل كان همها أن تحول دون سيطرة دولة أوروبية أخرى عليها.

وهكذا اتبعت الحكومات البريطانية المتعاقبة طوال القرن التاسع عشر سياسة دعم الممالك الاسلامية المتهاوية في آسيا، لحمايتها من التدخل والتخريب والغزو من قبل الدول الأوروبية. وهي إذ سارت على هذا النهج سرعان ما وجدت أن الامبراطورية الروسية هي خصمها الرئيس، فأصبح دحر الأهداف الروسية في آسيا هاجس أجيال من المسؤولين المدنيين والعسكريين البريطانيين. وصارت محاولة دحر هذه الأهداف بالنسبة اليهم «اللعبة الكبرى»[1] والرهانات فيها عالية. وقد حدّد جورج كورزون، الذي شغل مستقبلاً منصب نائب الملك في الهند، الرهانات تحديداً واضحاً: «تركستان، وافغانستان، وما وراء بحر قزوين وبلاد فارس (وهذه أسماء لا توحي إلا بالبعد المطلق) وأعترف أنها، بالنسبة لي، بيادق على رقعة الشطرنج واللعبة التي تدور على هذه الرقعة هي لعبة السيطرة على العالم»[2]. أما الملكة فكتوريا، فكانت أوضح تعبيراً، إذ قالت ان المسألة هي «مسألة السيادة الروسية أو البريطانية على العالم»[3].

(٣)

يبدو ان ضابطاً بريطانياً يدعى آرثر كونولي هو أول من أطلق تسمية «اللعبة الكبرى». وقد لعبها

(١) من أجل بحث أوفى راجع ديفيد فرونكين، «اللعبة الكبرى في آسيا»، مجلة **فورين افيرز** (عدد ربيع ١٩٨٠)، ص ٩٣٦. وراجع أيضاً ادوارد انغرام، **الالتزام باوروبا: تنبؤات اللعبة الكبرى في آسيا ١٧٩٧ ـ ١٨٠٠**، (اوكسفورد: مطبعة كلارندن، ١٩٨١)، وادوارد انغرام، **بدايات اللعبة الكبرى في آسيا ١٨٢٨ ـ ١٨٣٤**، (اوكسفورد: مطبعة كلارندن، ١٩٧٩).

(٢) جورج كورزون، **بلاد فارس والمسألة الفارسية**، (لندن: فرانك كاس، ١٩٦٦)، المجلد الأول الصفحتين ٣ و٤.

(٣) ج. كلايتون، **بريطانيا والمسألة الشرقية: من ميسولونغي إلى غاليبولي**، (لندن: مطبعة جامعة لندن، ١٩٧١)، ص ١٣٩.

بشهامة على حدود جبال الهمالايا وفي صحارى وواحات آسيا الوسطى، وخسر اللعبة بطريقة مروعة: فقد حبسه أمير أوزبكي شهرين في بئر ملأى بالقوارض والزواحف. وما بقي من جثته بعد الشهرين انتشل وضرب عنق الجثة. وقد عثر على عبارة «اللعبة الكبرى» في أوراقه واقتبسها أحد مؤرخي الحرب الافغانية الأولى[٤]. ثم أكسبها روديارد كيبلنغ شهرة في روايته «كيم»، وهي قصة صبي هندي ـ انكليزي ومرشده الأفغاني اللذين أحبطا المكائد الروسية على الطرق المؤدية الى الهند[*].

بداية اللعبة كانت قبل عام ١٨٢٩، عندما شرع دوق ولينغتون، الذي كان آنذاك رئيساً للوزراء، في مراسلات رسمية تبحث موضوع أفضل سبيل لحماية الهند من هجوم روسي عبر افغانستان. وكان الرأي أن الطريقة المثلى هي إبعاد روسيا عن افغانستان. وهكذا صارت استراتيجية بريطانيا منذئذ استخدام أنظمة الحكم الهرمة في آسيا الاسلامية كحاجز ضخم بين الهند البريطانية من جهة، وطريقها الى مصر والخطر الروسي من جهة أخرى. وقد اقترنت هذه السياسة خصوصاً باسم اللورد بالمرستون، الذي طورها على مدى سنين عديدة بصفته وزيراً للخارجية (١٨٣٠ ـ ١٨٣٤، ١٨٣٦ ـ ١٨٤١ و١٨٤٦ ـ ١٨٥١) ثم بصفته رئيساً للوزراء (١٨٥٥ ـ ١٨٥٨ و١٨٥٩ ـ ١٨٦٥).

لقد احتدمت معركة تأييد أنظمة الحاجز الصديقة، بحدة شديدة عند طرفي القارة الآسيوية الغربي والشرقي، حيث كان السباق على السيطرة على مواقع استراتيجية. أما في غرب آسيا فقد كان مركز الاهتمام الاستراتيجي هو القسطنطينية (استانبول)، بيزنطة القديمة، التي تحكمت منذ قرون بمفترق الطرق في السياسة العالمية. فهي بموقعها عند مضائق الدردنيل تتحكم بالمرور شرقاً/غرباً بين أوروبا وآسيا، وشمالاً/جنوباً بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود.

وما دامت القسطنطينية لم تنتقل الى أيد غير صديقة، كان باستطاعة الأسطول البريطاني القوي أن يبحر عبر الدردنيل الى البحر الأسود ليفرض سيطرته على خط الساحل الروسي. أما إذا قُدّر للروس أن يستولوا على المضائق، فعندها لن يمنعوا الأسطول البريطاني من الوصول الى البحر الأسود فحسب، بل يستطيعون أيضاً أن يرسلوا أسطولهم عبر المضائق الى البحر الأبيض المتوسط، وهناك يستطيع وجوده أن يهدد شريان الحياة البريطاني.

أما عند الطرف الأبعد للقارة الآسيوية، فان مكان الاهتمام الاستراتيجي هو سلاسل الجبال الشاهقة الواقعة داخل افغانستان والملاصقة لها، حيث يستطيع الغزاة أن يتدفقوا، عبر هذه الجبال، على سهول الهند البريطانية. وكان هدف بريطانيا في شرق آسيا أن تحول دون قيام أي شكل من أشكال الوجود الروسي على هذه المرتفعات المسيطرة على ما حولها.

---

(٤) ج. كاي كما رواه هـ. و. ديفين، **اللعبة الكبرى في آسيا**، ١٨٠٠ ـ ١٨٤٤. محاضرة رالي عن التاريخ (لندن: الأكاديمية البريطانية، ١٩٢٦)، الصفحتان ٣ و٤.

(*) يقصد بعض الكتاب بعبارة اللعبة الكبرى انشطة أجهزة المخابرات المتنافسة، والآخرون يستخدمون العبارة بالمعنى الأوسع الذي استخدمت به في هذا الكتاب.

ظل الصراع محتدماً بين بريطانيا وروسيا بين الدردنيل وجبال الهمالايا زهاء مئة عام، فيتخذ أحياناً شكل حرب باردة، وأخرى شكل حرب ساخنة، وكانت النتيجة نوعاً من التكافؤ.

(٤)

كانت هناك أمور حيوية يدور عليها الرهان في صراع بريطانيا الطويل مع روسيا. ومع أن بعض هذه الأمور كانت تتضاءل أهميته، فالبعض الآخر بقي وأضيفت اليه أمور أحدث عهداً.

لقد عبر وليم بيت، رئيس وزراء بريطانيا، في عام ١٧٩١ عن الخوف من أن تقلب الامبراطورية الروسية ميزان القوى الأوروبي. وتجدد هذا الخوف بعد أن لعبت روسيا دوراً حاسماً في هزيمة نابوليون النهائية في العامين ١٨١٤ ـ ١٨١٥، ثم عاد يتضاءل إثر هزيمة روسيا في حرب القرم.

ومنذ عام ١٨٣٠ فصاعداً، خشي اللورد بالمرستّون وخلفاؤه أن تنشب حرب كبرى في السباق بين الدول الأوروبية على حيازة أجزاء الامبراطورية العثمانية إذا ما تمكنت روسيا من تدمير هذه الامبراطورية. ومنذئذٍ ظل هذا همّاً بريطانياً دائماً.

ومع انتصاف القرن التاسع عشر، أخذت التجارة البريطانية مع الامبراطورية العثمانية تكتسب أهمية كبيرة، فأضيفت المسائل الاقتصادية الى مواضيع الخلاف بين بريطانيا المنادية بحريّة التجـارة، وروسيا التي تطبق الحماية لمنتجاتها. ثم ان عمق ضلوع فرنسا وايطاليا المالي في الشـؤون العثمـانيـة، وما أعقبه من توغل اقتصادي ألماني، قد جعل من المنطقة التي كانت تتصارع فيها روسيا وبريطانيا، حقل ألغام من المصالح الاقتصادية القومية.

لم يدخل النفط الى الصورة إلا في مطلع القرن العشرين. ولكنه حتى في ذلك الحين لم يكن له دور كبير في اللعبة الكبرى، لأن قلة من السياسيين أدركت ما سيكون للنفط من أهمية، ولأنه لم يكن بعد معروفاً ان الشرق الأوسط يحتوي على النفط بهذه الضخامة. ومعظم استهلاك بريطانيا من النفط (أكثر من ثمانين بالمئة قبل الحرب العالمية الأولى وخلالها) كان مصدره الولايات المتحدة. آنذاك كانت بلاد فارس البلد الوحيد في الشرق الأوسط المنتج لكمية تذكر من النفط، عدا روسيا، ولكن انتـاج فارس لم يكن ذا بال بمقياس الانتاج العالمي. ففي عام ١٩١٣ مثلاً كان انتاج الولايات المتحدة من النفط أكثر من مئة وأربعين ضعفاً من انتاج فارس[٥].

ومنـذ بدايـة اللعبـة الكبـرى وحتى زمن متقدم من القرن العشرين، كان الهم الأكبر للقادة البريطانيين هو سلامة الطريق الى الشرق. وعندما لُقبت الملكة فيكتوريا بلقب امبراطورة الهند في عام ١٩٧٧ كان هذا اعترافاً رسمياً بنشوء نوع من الملكية المزدوجة في بريطانيا: الامبراطورية البريطانية وامبراطورية الهند. وهكذا كان الخط الواصل بينهما شريان حياة، ولكن فوق هذا الخط كان سيف القياصرة الروس مصلتاً ويلقي ظلاً طويلاً عليه.

ولعل القادة البريطانيين لم يضعوا في حسابهم امكانية أن يكون الروس بتوسعهم جنوباً وشرقاً

---

(٥) ماريان كنت، **النفط والامبراطورية: السياسة البريطانية ونفط بلاد الرافدين**، ١٩٠٠ ـ ١٩٢٠، (لندن: مطبعة مكميلان لحساب مدرسة الاقتصاد في لندن، ١٩٧٦)، ص ٦ والملحق ٨.

مكرهين على هذا التوسع بحتميات تاريخية داخلية لا علاقة لها بالهند أو بريطانيا. فقياصرة روسيا ووزراؤهم كانوا مؤمنين أن فتوحاتهم في الجنوب والشرق هي قدر بلادهم، تماماً كإيمان الأمـيركيـين آنذاك ان قدرهم الواضح هو الاستيلاء على الغرب. وفي كلتا الحالتين كان حلم الحالمين أن يملؤوا قارة بتمامها من المحيط الى المحيط. وهذا ما بينه المستشار الامبراطوري الروسي الأمير غورتشاكوف عام ١٨٦٤ في مذكرة حددت أهداف بلاده. كانت حجته ان الحاجة الى حدود آمنة هي التي تجبر الروس على الاستمرار في التهام أنظمة الحكم العفنة الواقعة الى الجنوب من بلادهم. وقد نوه بأن: «الولايات المتحدة في أميركا، وفرنسا في الجزائر، وهولندة في مستعمراتها ـ قد سيقت جميعها الى مسار للطموح فيه دور أصغر من دور الضرورة الملحة، وأصعب ما في الأمر معرفة نقطة التوقف»[٦].

وهذا ما خشيه البريطانيون، كانت خشيتهم ان روسيا لا تعرف أين ينبغي لها أن تتوقف. ومع انهماك مجتمع ترقى ديموقراطيته رقياً متزايداً، جيلاً اثر جيل، في الصراع مع روسيا ذات النظام المستبد، نشـأت في نفـوس البريطانيين كراهية لروسيا تجاوزت حدود الخلافات السياسية والاقتصادية المحددة التي تفرق بين البلدين. لقد أخذ البريطانيون يكرهون الروس لا لمجرد ما يفعلون، وإنما لكونهم روساً.

بيد أن أعضاء حزب الأحرار البريطاني، داخل البرلمان وخارجه، أخذوا في الآن نفسه يعبرون عن مقتهم لأنظمة الحكم الفاسدة المستبدة في الشرق الأوسط، التي كانت الحكومة البريطانية تساندها لحمايتها من التهديد الروسي. وهذا المقت انما كان يضرب على وتر حساس في أوساط الناخبين في البلاد. فالفظائع التي اقترفتها الامبراطورية العثمانية وكانت الأقليات المسيحية ضحيتها، ندّد بها تنديداً مدوياً زعيم حزب الأحرار وليم ايوارت غلادستون في حملته الانتخابية عام ١٨٨٠ التي أسقط فيها رئيس الوزراء المحافظ بنيامين ديزرائيلي، ايرل بيكونسفيلد، فحل محله في رئاسة الحكومة.

لقد ادعى غلادستون ان نظام حكم السلطان العثماني «هوة لا قعر لها ملأى بالغش والتزوير»[٧] فأعلن خلال ولاية حكومته التي استمرت من عام ١٨٨٠ الى ١٨٨٥ براءة بريطانيا من العلاقة العثمـانيـة، وسحبت الحكومة البريطانية حمايتها لاستانبول ونفوذها فيها. ولما كان الأتراك عاجزين عن الصمود وحدهم، فقد اتجهوا الى دولة أخرى طلباً للمساندة، الى ألمانيا بسمارك. وهكذا حلت ألمانيا محل بريطانيا لدى الباب العالي.

وعندما عاد المحافظون الى السلطة، كانت عودتهم بعد فوات الأوان للتراجع عن سياستهم. ان روبـرت سيسيـل، مركيز سالزبوري الثالث (كان رئيساً للوزراء ١٨٨٥ ـ ١٨٨٦، ١٨٨٦ ـ ١٨٩٢، ١٨٩٥ ـ ١٩٠٠، ١٩٠٠ ـ ١٩٠٢) أدرك أن الحكـام العثمـانيـين يعرضون، بسوء

(٦) الاقتباس في ارثر سوينسون، **الحدود الشمالية الغربية: الناس والأحداث، ١٨٣٩ ـ ١٩٤٧**، (لندن: هاتشنسون، ١٩٦٧)، ص ١٤٢.

(٧) م. س. اندرسون، **المسألة الشرقية ١٧٧٤ ـ ١٩٢٣: دراسة في العلاقات الدولية**، (لندن وبيزينستوك: مطبعة مكميلان، ١٩٦٦)، ص ٢٢٤.

الادارة، سيادة بلادهم للخطر، وبدا له ان يستخدم ما تستطيع بريطانيا أن تمارس من نفوذ، لتوجيه نظام الحكم العثماني وإصلاحه الى حدٍ ما. أما وقد بدّد غلادستون هذا النفوذ، فقد قال سيسيل متفجعاً «لقد القوا بهذا النفوذ في اليمّ، ولم ينالوا شيئاً بالمقابل»[8].

(٥)

كان دخول المانيا الى مسرح الأحداث، في استانبول وغيرها، امارة بدء عصر جديد في السياسة العالمية. ان الامبراطورية الالمانية، التي أنشئت رسمياً في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٨٧١، اخذت خلال عقود من السنين مكان روسيا، باعتبارها الخطر الرئيس على المصالح البريطانية.

كان هذا في جانب منه عائداً الى الهبوط الصناعي النسبي في بريطانيا. ففي منتصف القرن التاسع عشر، كانت بريطانيا تنتج نحو ثلثي الانتاج العالمي من الفحم الحجري، ونحو نصف انتاج العالم من الحديد، وأكثر من سبعين بالمئة من انتاج الفولاذ، وكانت الجزر البريطانية تنتج آنذاك ما يربو على أربعين بالمئة من تجارة السلع المصنعة في العالم. وكان نصف الانتاج الصناعي في العالم ملكاً لبريطانيا، غير ان هذا الرقم هبط في عام ١٨٧٠ الى اثنين وثلاثين بالمئة، وهبط مرة أخرى في عام ١٩١٠ الى ١٥ بالمئة[9]. وتفوقت ألمانيا في صناعات أحدث وذات أهمية متزايدة كصناعة الكيميائيات والآلات الميكانيكية. بل ان وضع بريطانيا المتميز سابقاً في عالم المال ـ كانت لها في عام ١٩١٤ نسبة ٤١ بالمئة من مجمل الاستثمارات الدولية[10] ـ كان واجهة تخفي وراءها الانحدار. فقد آثر المستثمرون البريطانيون أن يضعوا أموالهم في مشروعات اقتصادية ناشطة في الأميركيتين وغيرهما من المناطق خارج بريطانيا.

وللعوامل العسكرية أيضاً دخل في الوضع. فإنشاء السكك الحديدية بدل تبديلاً جذرياً التوازن الاستراتيجي بين القوة البرية والقوة البحرية على حساب الثانية. ان سير هالفورد ماكيندر، الذي كان يوصف بأنه متنبيء الشؤون السياسية ـ الجغرافية، أكد حقائق الواقع في وضع جديد، إذ يستطيع العدو في هذا الوضع أن ينقل بسرعة على الخطوط الحديدية جنوده وذخائره الى مقصدها مباشرة بواسطة الخط المستقيم، الذي يعني هندسياً أقرب مسافة بين نقطتين، بينما يتحتم على الأسطول البريطاني أن يبحر ببطء حول محيط قارة بكاملها فيصل متأخراً جداً. وقد امتازت الامبراطورية الألمانية بشبكة خطوط حديدية جعلت من مملكة قيصر ألمانيا القوة العسكرية الاكثر تقدماً في العالم، وتضاءلت في ما يبدو سيادة بريطانيا البحرية المحفوفة بالخطر.

(٨) الليدي غويندولين سيسيل، **حياة روبرت مركيز سالزبوري**، (لندن: هودر وستوتن، ١٩٢١)، المجلد ٢ ص ٣٢٦.

(٩) بول كنيدي، **الحقائق الواقعية خلف الدبلوماسية: التاثيرات الخلفية على السياسة الخارجية البريطانية ١٨٦٥ ـ ١٩٨٠**، (غلاسكو: فونتانا، ١٩٨١)، ص ٢. بول كنيدي، «مؤرخ للانحدار الامبراطوري يلقي نظرة على اميركا» (**انترناشيونال هيرال تريبيون**)، (٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢) ص ٦.

(١٠) ب. ل. كوتريل، **الاستثمارات البريطانية في ما وراء البحار خلال القرن التاسع عشر**، (لندن: مطبعة مكميلان، ١٩٧٥)، ص ٩.

ان الاستنتاج الذي استخلصه وولتر بيجهوت، رئيس تحرير «الإكونومست» المجلة اللندنية ذات التأثير، هو انه بفضل ألمانيا، لم يعد هناك ما يستدعي الخوف من التوسع الروسي: «... ان الفكرة القديمة القائلة ان روسيا بلغت شأواً بعيداً في القوة يستدعي أن ترهبها أوروبا... هي فكرة تعود الى عصر ما قبل ألمانيا»[11]. ثم ان كارثة الهزيمة التي حلت بروسيا على يد اليابان (١٩٠٤ ـ ١٩٠٥)، ومـا أعقبها من انتفاضات ثورية في سانت بيترسبورغ وفي سائر أنحاء روسيا عام ١٩٠٥، دلت على أن جيوش القيصر الروسي لم تعد، بأية حال، ذات قوة تستدعي القلق.

وبالرغم من ذلك استمرت حكومة المحافظين البريطانيين برئاسة آرثر جيمس بلفور (١٩٠٢ ـ ١٩٠٥) في متابعة التنافس القديم إلى جانب تنافس جديد، إذ لم تتحالف مع اليابان ضد روسيا فحسب، بل تحالفت أيضاً مع فرنسا ضد ألمانيا. غير أن سير ادوارد غراي، وزير الخارجية في حكومة الأحرار برئاسة هنري كامبل ـ بانرمان، التي خلفت حكومة المحافظين (١٩٠٥ ـ ١٩٠٨) رسم صورة لهاتين السياستين تظهر تناقضهما، فكتب يقول:

«ان روسيا حليفة فرنسا، ولا يسعنا أن ننتهج في الحين عينه سياسة اتفاق مع فرنسا وسياسة تحالفات مناوئة لروسيا»[12].

ولذلك تفاوض غراي مع روسيا على معاهدة أنجزت عام ١٩٠٧ وسوت الخلافات بين البلدين في آسيا. وبموجبها حُيِّدت التبت، وتخلت روسيا عن اهتمامها بأفغانستان تاركة لبريطانيا الاشراف على السياسة الخارجية لذلك البلد، وقسمت بلاد فارس الى ثلاث مناطق احداها منطقة روسية، والثانية محايدة، والثالثة بريطانية. وبدت اللعبة الكبرى وكأنها بلغت نهايتها.

عندما تمت تسوية عام ١٩٠٧ كان بامكان من يعنيهم الأمر أن يتوقعوا إثارة مخاوف استانبول من أن تكف بريطانيا عن حماية تركيا من الروس. ولعله كان باستطاعة بالمرستون أو ستراتفورد كاننغ أن يبدّد هذه المخاوف، أما سير ادوارد غراي وسفيره في استانبول فلم يكلفا نفسيهما عناء تبديدها.

(٦)

كان ثمـة فرق زمني في الفكـر بين لنـدن وأطراف الامبراطورية. لقد اعتبر غراي واسكويث وزملاؤهما من حزب الأحرار منافستي بريطانيا التقليديتين، فرنسا وروسيا، صديقتين وحليفتين في زمن ما بعد العصر الفيكتوري. أما الضباط والوكلاء والموظفون المدنيون البريطانيون الذين يؤدون خدمتهم في أماكن تقع على القوس الكبير الممتد من مصر والسودان الى الهند، فقد نأوا في

---

(١١) وولتر بيجهوت، **مجموعة الأعمال** (لندن: الاكونومست، ١٩٧٤)، المجلد الثامن، ص ٣٠٦.

(١٢) فايكونت غراي اوف فالودين، **خمس وعشرون سنة، ١٨٩٢ ـ ١٩١٦**، (لندن: هودر وستوتون، ١٩٢٥)، المجلد الأول ص ١٥٢.

كثير من الحالات عن الأخذ بهذه النظرة الجديدة. فبعد أن أمضوا حياتهم في مجابهة المكائد الروسية والفرنسية في الشرق الأوسط، ظلوا يعتبرون روسيا وفرنسا عدوتين لبلادهم. غير ان أحداث عام ١٩١٤ والسنوات التي أعقبتها، قد أعادت وجهات نظرهم السياسية الموروثة من العصر الفيكتوري الى البروز على نحو غير متوقع.

في حالة واحدة كان ثمة اتفاق في الرأي بين الموظفين العاملين في مناطق الامبراطورية والوزراء في لندن: كانوا شركاء في الاعتقاد بأن ما تبقى مستقلاً من الشرق الأوسط واقع لا محالة تحت النفوذ والتوجيه الأوروبيين. ولم تكن لدى اسكويث وغراي رغبة في مزيد من التوسع البريطاني في الشرق الأوسط، بينما كان موظفون بريطانيون أدنى مرتبة في القاهرة والخرطوم، يضمرون أهدافاً في المقاطعات الناطقة بالعربية والواقعة إلى الشرق من مصر والسودان. بيد أن كلا الجانبين كانا مؤمنين أن الامبراطورية العثمانية في الشرق الأوسط مقبلة يوماً ما على الانهيار وانه لا مفر من أن تستولي دولة أوروبية على أكثر أجزائها ـ وقد تبين ان هذا الاعتقاد بأن أوروبا ستحل محل الامبراطورية العثمانية عند زوالها ـ كان أحد المحركات الدافعة لحركة التاريخ.

الفصل الثالث

الشرق الأوسط قبل الحرب

(١)

على مدى عقود من السنين، بل قرون، قبل نشوب الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤، كانت أنظمة الحكم الأهلية في الشرق الأوسط تؤول، بكل معنى، الى الخضـوع لأوروبـا. فامارات خانات آسيا الوسطى، ومن ضمنها خيفا وبخارى، سقطت في يد روسيا، مثلما سقطت أجزاء من الامبراطورية الفارسية. ووقعت المشيخات العربية على طول طريق ساحل الخليج من السويس الى الهند، تحت سيطرة بريطانيا. أما قبرص ومصر، بالرغم من تبعيتهما رسمياً لتركيا، فكانتا في الواقع تحت الاحتلال البريطاني والحكم البريطاني ثم ان اتفاقية عام ١٩٠٧ الانكليزية ـ الروسية قد نقلت افغانستان الى منطقة النفوذ البريطانية وقسمت معـظم بلاد فارس بين بريـطانيـا وروسيـا. أمـا في الشرق الأوسط المسلم، فوحدها الامبراطورية العثمانية حافظت على استقلالها الفعلي ـ ولكنه استقلال محفوف بالخطر إذ تزايد الضغط على حدودها.

ولقد بدت السلطنة التركية المحافظة على استقلالها غريبة عن عالمها المعاصر. كانت أشبه بهيكل من مأثور الماضي الأثيل أصابه الدمار فبقي بعض أعمدته المهشمة منتصباً ومرئياً من السياح أمثال من كانوا على متن اليخت انشانترس. كانت الامبراطورية العثمانية، في حقيقة الأمر، كياناً استمر بعد انقضاء العصر الذي ينتمي اليه، وأثراً خلفته غزوات انطلقت من الشرق قبل ألف من السنـين. فمنذ نحو السنة الألف للميلاد، تدفقت موجات من الفرسان الرُّحل من سهوب وصحارى وسط وشمال شرقي آسيا، فقهرت هذه الموجات شعوباً وفتحت أراضي، إذ هي تنهب الأرض غرباً. هؤلاء الغزاة الوثنيون عبدة الأرواح، الذين كانوا يتكلمون لغة أو أخرى من اللغات المغـولية والتـركيـة، وقـد اقتـطعوا لأنفسهم امارات وممالك، بينها امبراطوريتا جنكيزخان وتيمورلنك. كانت الامبراطورية العثمانية (أو العثمنلي)، التي أوجدها فرسان يتكلمون اللغة التـركيـة واعتنقـوا الديـانـة الاسـلاميـة، احـدى هذه الامبـراطوريات. وقد استمدت هذه

الامبراطورية العثمانية اسمها من عثمان، وهو غاز (مجاهد في سبيل الدين الاسلامي) ولد في القرن الثالث عشر وحارب على أطراف الامبراطورية الرومانية الشرقية (أو بيزنطة) في بلاد الأناضول.

فتح خلفاء عثمان امبراطورية بيزنطة وحلوا مكانها في القرن الخامس عشر. وتابع الأتراك العثمانيون فتوحاتهم فتوسعوا في كل الاتجاهات: شمالاً الى القرم، وشرقاً الى بغداد والبصرة، وجنوباً الى سواحل شبه جزيرة العرب والخليج، وغرباً الى مصر وشمال افريقيا، وبالتالي الى أوروبا. وكانت الامبراطورية العثمانية عندما بلغت أوجها في القرن السادس عشر تضمّ معظم الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، وما يعرف الآن ببلدان البلقان الأوروبية ـ اليونان، ويوغسلافيا، وألبانيا، ورومانيا ـ وجزءاً كبيراً من هنغاريا، فامتدت على مساحة من الخليج الفارسي الى نهر الدانوب، ولم تتوقف جيوشها إلا عند أبواب فيينا. وكان تقدير عدد سكانها يتراوح بين ثلاثين مليون وخمسين مليون نسمة عندما كان عدد سكان انكلترة أربعة ملايين. وكانت تبسط حكمها على أكثر من عشرين قومية[1].

ولم يتجاوز العثمانيون قط اصولهم تجاوزاً كاملاً إذ هم عُصَب نهب وحرب، ثراؤهم ناشىء عن استيلائهم على ثروات الغير وعلى العبيد، وهؤلاء العبيد يجندون في القوات العثمانية فيترقون في مناصبهم فيأخذون أمكنة قادتهم الذين تقاعدوا، ويبدؤون بدورهم السعي للاستيلاء على الثروة والعبيد. ولم يعرف العثمانيون سبيلاً للنمو الاقتصادي سوى غزو مناطق جديدة. فلما انقلبت فتوحاتهم في القرنين السادس عشر والسابع عشر الى هزائم ونكوص، فقدوا محرك الوجود العثماني. لقد برع الأتراك في فنون الحرب ولم يبرعوا في فن الحكم.

حاول القادة العثمانيون في القرن التاسع عشر أن ينفذوا برامج اصلاح شامل. كانت أهدافهم من وراء هذه البرامج تحقيق مركزية الحكم، وإقامة سلطة تنفيذية برئاسة الصدر الأعظم، كبير وزراء السلطان، وعقلنة الضرائب والتجنيد، وانشاء ضمانات دستورية، وتأسيس مدارس عامة علمانية توفر لتلامذتها التدريب الفني والحرفي وأنواع التدريب الأخرى، وما شاكل ذلك من إصلاحات. كانت ثمة بداية ـ بداية لا أكثر ـ في هذا المضمار. إذ ان معظم الاصلاحات كانت حبراً على ورق، ولذلك فإن نظام الحكم في الامبراطورية العثمانية، بما هو نظام مضعضع موقعه خارج الزمان والمكان في العالم الحديث، بدا محكوماً عليه بالزوال.

لم تكن الامبراطورية متماسكة. والحكام العثمانيون لم يكونوا جماعة اثنية واحدة. صحيح انهم يتكلمون التركية، ولكن كثيرين منهم كانوا متحدرين ممن كانوا يوماً عبيداً مسيحيين جيء بهم من بلدان البلقان الأوروبية ومناطق أخرى. ورعايا الامبراطورية (وهم شعوب واسعة التنوع

---

(١) **ثلاثون مليوناً: تشارلز عيساوي، تاريخ تركيا الاقتصادي**: ١٨٠٠ ـ ١٩١٤، (شيكاغو ولندن: مطبعة جامعة شيكاغو، ١٩٨٠)، ص ١؛ **خمسون مليوناً: جورج لينشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية**، الطبعة الرابعة (ايتاكا ولندن: مطبعة جامعة كورنيل، ١٩٨٠)، ص ٢٨.

يتكلمون اللغات التركية، والسامية، والكردية والسلافية، والأرمنية، واليونانية ولغات أخرى) لم تكن تجمعهم رابطة مشتركة؛ وفي حالات كثيرة قلما كانت المحبة شعوراً متبادلاً بينهم. ومع أن المراقبين الأوروبيين مالوا في ما بعد الى التعميم، بالنسبة «للعرب» على سبيل المثال، فالواقع ان المصريين، وسكان شبه جزيرة العرب. والسوريين والعراقيين انما هم شعوب تاريخها مختلف، وخلفيتها الأثنية مختلفة، ونظرتها الى الأمور مختلفة. لذلك فإن هذه الامبراطورية المتعددة القوميات واللغات كانت فسيفساء من الشعوب التي لا تتمازج، فكانت كل جماعة من سكان المدن الأرمن واليونانيين واليهود وغيرهم، تعيش في حي منعزل خاص بها.

كان للدين شيء من الأثر التوحيدي، لأن الامبراطورية كانت دولة تقوم على أساس الدين ـ دولة اسلامية أكثر مما هي دولة تركية ـ ومعظم رعاياها مسلمون. وكان السلطان العثماني في نظر فئة الأكثرية من المسلمين، أي السنّة، هو الخليفة (خليفة النبي محمد الدنيوي والروحي). أما في أوساط الرعايا الآخرين المنتمين الى واحد وسبعين مذهباً من مذاهب الاسلام، ولا سيما الشيعة بأعدادهم الوفيرة، فكانت ثمة معارضة عقائدية للمذهب السني الذي هو مذهب السلطان، وكذلك لادعائه الخلافة. أما بالنسبة لغير المسلمين (كانوا يمثلون خمسة وعشرين بالمئة من مجموع السكان في مطلع القرن العشرين) وهم من الروم الأرثوذكس، ومن الكاثوليك التابعين لكنيسة روما، والأرمن الكاثوليك، والأرمن الأرثوذكس، واليهود، والبروتستانت، والموارنة، والسامريين، والنساطرة المسيحيين والكنيسة الأرثوذكسية الموحدة السورية، واليعاقبة المؤمنين بطبيعة واحدة للسيد المسيح. أما بالنسبة لغير هذه من الطوائف، فقد كان الدين عامل تفريق سياسي لا عامل توحيد.

لقد أذهل الزوار الأوروبيين في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين مدى تحكم الدين بالحياة اليومية للناس في الشرق الأوسط، لأن الدين كف منذ قرون عن أن يكون له مثل هذا الدوْر في أوروبا. كان هؤلاء الزوار يأتون لرؤية الأماكن التوراتية، أو روائع العالم القديم التي كشفت عنها الحفريات، أو لمشاهدة البدو الرحل يعيشون حياتهم كما كانت في زمن إبراهيم.

وبدا الباب العالي أيضاً وكأنه يعيش في الماضي. فالمسؤولون العثمانيون ظلوا يتظاهرون، على سبيل المثال، بأن بلغاريا جزء من الامبراطورية حتى بعد مضي زمن طويل على فقدانهم السيطرة عليها في عام ١٨٧٨، وظلوا يحسبون المصريين بين رعايا الامبراطورية حتى بعد أن احتلت بريطانيا مصر في عام ١٨٨٢. ولهذا السبب ولأسباب أخرى، لم يركن أحد الى الاحصاءات العثمانية، ويمكن القول على وجه التقريب فقط انه ربما كان عدد سكان الامبراطورية في أوائل القرن العشرين نحو عشرين مليوناً الى خمسة وعشرين مليون نسمة، يعيشون في أرض مساحتها ـ تبعاً لطريقة تحديد حدودها ـ نحو ستة أضعاف مساحة ولاية تكساس الأميركية. وكانت مؤلفة، اجمالاً، من معظم شبه جزيرة العرب، وتركيا الراهنة، وإسرائيل، ولبنان، والأردن، وسورية، والعراق.

وحتى مطلع القرن العشرين كانت الامبراطورية العثمانية معظم الوقت تحت حكم السلطان

الشخصي المطلق. وكان السلطان، على أقل تقدير من أحد الوجوه، مختلفاً عن ملوك أوروبا: فهو ابن إحدى نساء الحريم، وبالتالي، فهو نصف عبد بالولادة. وتحت حكمه كان المرء يلحظ تطبيق القوانين المدنية والادارة العسكرية والشريعة الاسلامية في امبراطورية مقسمة تقسيماً واضحاً الى ولايات ومتصرفيات. أما مظهر الادارة المنتظمة ـ بل الادارة الفعالة من أي نوع ـ فكان مظهراً خداعاً. وفي هذا كتبت جيرترود بل، الرحالة الانكليزية ذات الخبرة الواسعة في بلدان الشرق الأوسط، قائلة: «ما من بلد يبدو للعالم في مظهر ثبات الحكم ومركزية الحكومة، هو أكثر خداعاً وإيهاماً للناظر من الامبراطورية العثمانية»[2]. نعم، كانت هناك حاميات عسكرية موزعة في أنحاء الامبراطورية، ولكن القوة بخلاف ذلك موزعة والسلطة المركزية خرافة أكثر مما هي واقـع. لقد وجدت جيرترود بل، في رحلاتها، ان الادارة العثمانية تتلاشى خارج المدن فيكون الحاكم عندئذ هو شيخ المنطقة أو كبير القوم. وهنالك مناطق يعيث فيها قطاع الطرق على هواهم. وبلغت الحكومة التركية من الهزال حد العجز عن جباية الضرائب، وهذه الجباية هي أهم عمل أسـاسي من أعمال الادارة الامبراطورية. وعشية الحرب العالمية الأولى كانت جباية الحكومة للضرائب في حدود خمسة بالمئة، أما الخمسة والتسعون الأخرى فكان يجبيها جباة مستقلون[3].

مارست البلدان الأجنبية النفوذ والاشراف في الامبراطورية بدرجات متفاوتة. كان الحكم في مصر وقبرص لبريطانيا التي احتلتهما في أواخر القرن التاسع عشر، ومشيخات ساحل الخليج كانت خاضعـة للاشراف البـريطاني. ولبنان، وهو متصرفية منفصلة بموجب ترتيبات أقرت في عام ١٨٦٤، كان يحكمه حاكم عسكري مسيحي يتبع للباب العالي مباشرة، ولكن الباب العالي لا يملك التصرف في لبنان إلا بالتشاور مع ست دول أوروبية. واحتفظت روسيا وفرنسا لنفسيهما بحق حماية السكان الأرثوذكس بالنسبة للأولى، والموارنة بالنسبة للثانية. وثمة دول أخرى أكدت حقها في التدخل في الشؤون التركية لمصلحة جماعات وضعتها تحت رعايتها.

وهكذا فقد كان مغايراً للواقع الادعاء بأن السلطان وحكومته يحكمان ممتلكاتهما بمعنى الحكم والادارة الذي يفهمه الأوروبيون. وكل ما هو حقيقي في الامبراطورية العثمانية إنما كان محلياً: القبيلة، والعشيرة، والمذهب، والبلدة، فهذه هي الوحدات السياسية الحقيقية والولاء يعود اليها. هذا الواقـع أربك المراقبين الأوروبيين الذين لم تنطبق أفكارهم عن المواطنية والجنسية على السياسة العثمانية بنسيجها الغريب. وتبادر للأوروبيين انهم في زمن مقبل سيضعون أيديهم على الممتلكات العثمانية وينظمونها على أسس أكثر عقلانية. وكان مما يوافق المنطق في السنوات الأولى من القرن العشرين الاعتقاد بأن أيام الممتلكات العثمانية صارت معدودة.

ومع حلول عام ١٩١٤ تقلصت الامبراطورية العثمانية كثيراً، فانحسر حكمها عن شمال أفريقيا

---

(٢) **الحرب العربية**، معلومات سرية إلى مقر القيادة العامة من جيرترود بل، وهي رسائل أعيدت طباعتها نقلاً عن (النشرة العربية) السرية (بريطانيا العظمى: مطبعة غولدن كوكيريل) ص ٩.

(٣) عيساوي، **تاريخ تركيا الاقتصادي**، ص ٣٥٣.

وعن هنغاريا ومعظم جنوب شرق أوروبا. كانت في حالة تراجع منذ القرن الثامن عشر، وبدا هذا التراجع هزيمة في نهاية الأمر. ومرت عقود من السنين كان الحديث خلالها في أوساط الناقمين في الجيش العثماني وفي المدارس العثمانية، يدور في اجتماعات سرية، حول حاجة الامبراطورية الى تغيير سريع لتتمكن من مواجهة تحديات أوروبا العصرية فكرياً، وصناعياً، وعسكرياً. وأخذ المفكرون من مختلف الشعوب الناطقة بالتركية والناطقة بالعربية في الامبراطورية، يسعون لاكتشاف أو لايجاد مفهوم لهويتهم السياسية الخاصة بهم، تحدوهم الى ذلك العقيدة القومية التي سادت في أوروبا.

وفي السنوات الأخيرة التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى، تولى السلطة في الامبراطورية العثمانية رجال جدد مغمورون ولكنهم طموحون، وجعلوا من السلطان صاحب منصب رمزي. هؤلاء الرجال الجدد، قادة حزب تركيا الفتاة، كانوا في آن واحد نتيجة وسبباً لجيشان شهدته استانبول، العاصمة العثمانية، إذ اضطلعوا بتحدي نقل الامبراطورية التركية الى القرن العشرين قبل أن يتوفر للعالم العصري الوقت اللازم لتدميرها.

(٢)

كانت القسطنطينية ـ عرفت هذه المدينة أصلاً باسم بيزنطة وتعرف اليوم باسم استانبول ـ عاصمة الامبراطورية الرومانية الشرقية لمدة تربو على أحد عشر قرناً، ثم كانت لأكثر من أربعة قرون عاصمة الامبراطورية العثمانية التي خلفت الامبراطورية البيزنطية. والقسطنطينية، شأنها شأن روما، مبنية على سبعة تلال، وكانت، مثل روما، مدينة خالدة: ان موقعها الاستراتيجي أكسبها أهمية تفرض نفسها في الشؤون العالمية.

والقسطنطينية عبارة عن تجمع بلدات تقع بصورة رئيسة على الجانب الأوروبي للممر المائي العظيم الذي يصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأسود، عند نقطة تضيق عندها القناة التي تفصل أوروبا عن آسيا فلا يزيد عرضها على نصف ميل. وهذا الموقع هو قلعة طبيعية يصعب اقتحامها بل مهاجمتها. وثمة خليج بطول أربعة أميال، يعرف باسم القرن الذهبي، يشكل مرفأً طبيعياً رائعاً يوفر الملجأ والحماية للأسطول المدافع عن المدينة.

كان عدد سكان القسطنطينية العاصمة عام ١٩١٤ في حدود أربعة ملايين. سكانها متعددو اللغات، معظمهم مسلمون ويونانيون وأرمن، وفيها جالية كبيرة من الأوروبيين وغيرهم من الأجانب. وكان التأثير الأوروبي جلياً في الأسلوب المعماري للمباني الجديدة، وفي أزياء اللباس، وفي تجديدات أدخلت على المدينة كإنارة الشوارع.

كان التحديث في بدايته، بل كان قد بدأ للتو. فالانارة الكهربائية أدخلت الى القسطنطينية لأول مرة في عام ١٩١٢[٤]. وشهدت المدينة بداية العمل لانشاء شبكة صرف صحي لخدمة شوارعها

(٤) **الموسوعة البريطانية**، الطبعة الحادية عشرة «**القسطنطينية**».

الضيقة القذرة. أما قطعان الكلاب السائبة التي ظلت خلال قرون ترتع في الشوارع فقد نقلت بحراً، بأمر من المجلس البلدي، الى جزيرة خالية من الماء، لتنفق فيها[٥]. وأنجز بعض العمل لتعبيد الطرق ولكنه لم يكن عملاً يذكر، أما الشوارع فظلت تتوحل عند هطل الأمطار، أو تنفث الغبار في الجو كلما هبت رياح على المدينة.

تتحكم بمناخ المدينة رياح عنيفة تهب تارة من الشمال وطوراً من الجنوب فتسبب تبدلات فجائية من القيظ الشديد الى القر الشديد. كذلك كان المناخ السياسي في بداية القرن العشرين يخضع لتبدلات فجائية قصوى، وخلال سنوات عديدة سبقت عام ١٩١٤ لم تكن لدى المراقبين البريطانيين فكرة عن مصدر الرياح ولا عن وجهتها. وكانت المناورات السياسية في الباب العالي، الباب المؤدي الى مكاتب الصدر الأعظم ومنه استمدت الحكومة العثمانية اسمها، تدور وراء حجاب من الغموض الذي لم تتمكن السفارة البريطانية من هتكه.

(٣)

كان موقع السفارة البريطانية، مثلها مثل سفارات الدول الكبرى الأخرى، في حي بيرا، وهو الحي الأوروبي في المدينة الواقع شمال القرن الذهبي. وقد كبرت الجاليات الأجنبية على مقربة من سفاراتها، وكانت تعيش حياتها الخاصة، بمعزل عن حياة المدينة. وكانت الفرنسية لغة البعثات الدبلوماسية والحفلات، أما لغة الشارع فكانت اليونانية وليس التركية، وكانت في المدينة ثلاثة مسارح تعرض تمثيليات وبرامج ترفيهية مستوردة من باريس. وكان فندق «قصر بيرا» يقدم خدمات تضاهي ما تقدمه الفنادق الفخمة في المدن الأوروبية الكبرى.

لقد انساق معظم الأوروبيين وراء إغراء العيش في عزلة الجيوب التي تسكنها جالياتهم، ونادراً ما كان أحدهم يشعر بالراحة في الشوارع الضيقة الوسخة في «استانبول»، القسم القديم من المدينة جنوب القرن الذهبي، بأسواره وتحصيناته الآيلة الى الخراب. وأحد الذين كانوا يشعرون بالراحة على كلا جانبي القرن الذهبي، رجل انكليزي يدعى ويندهام ديدز، وكان قد وصل الى المدينة ليقوم بدور هام في حكومة حزب تركيا الفتاة الجديدة.

كان ديدز من أسرة ريفية من مقاطعة كنت، وحسبه يعود الى أربعة قرون مضت. وبعد تخرجه من جامعة إيتون، نال رتبة ضابط في فرقة حرس الملك، وظل ضابطاً بريطانياً مدة اثنين وعشرين عاماً. (سئل مرة عن أهوال حرب البوير، فأجاب: «كل شيء يهون أمام ايتون»)[٦]. في أوائل حياته العسكرية تطوع ديدز للخدمة في قوة الدرك العثماني، وهي قوة من الشرطة التركية أنشئت حديثاً

(٥) برنارد لويس، **انبثاق تركيا الحديثة**، الطبعة الثانية (لندن، اوكسفورد ونيويورك: مطبعة جامعة اوكسفورد، ١٩٦٨)، ص ٢٢٨.

(٦) جون بريزلاند (الاسم المستعار لـ غلاديس سكيلتون)، **ديدز بك: دراسة عن سير ويندهام ديدز ١٨٨٣ ـ ١٩٢٣**، (لندن: مكميلان، ١٩٤٢) ص ١٩ .

بقيادة ضباط أوروبيين. وكان انشاؤها شكلاً من أشكال الاصلاح فرضته الدول الأوروبية على السلطان، بعد أن استحال التمييز بين قوة الشرطة القديمة وعُصَب اللصوص التي يفترض انها تقوم بقمعها. وقد عين ديدز وزملاؤه الأوروبيون ضباطاً من القوة الجديدة، محتفظين في الوقت عينه برتبهم في جيوش أوطانهم.

عند النظر الى صوره الفوتوغرافية القديمة، يبدو ديدز غريباً عن المحيط الشرقي الذي ساقته اليه الخدمة في الدرك. كان ضئيل الجسم، نحيلاً أشقر البشرة، ولم ينسجم مع طبيعة الأرض العثمانية. كان زاهداً ومسيحياً متديناً، لا يأبه بالنوم والراحة والطعام. يعمل خمس عشرة ساعة في اليوم، غير مبال بهناء العيش ولا بالخطر. كان بعيداً كل البعد عن الشبه بالضباط الأتراك الذين، إذا صدقت الروايات الأوروبية، كانوا في معظم الأحيان يتصفون بالفساد والجبن. لقد نجح في مهمته الشاقة، واكتسب شعبية بين الأتراك.

عندما انتسب ديدز الى قوة الدرك في عام ١٩١٠ كان شخصاً مجهولاً. فلم تنقض أربع سنوات حتى بلغ مكانة رفيعة أهلته لأن يقع عليه اختيار الشخصية الرئيسة في الحكومة العثمانية الجديدة لمساعدته في إدارة شؤون وزارة الداخلية. وقد تعلم الحديث باللغة التركية بطلاقة، وعندما بلغ الحادية والثلاثين من عمره، أصبح أحد قلة من الانكليز الذين يفهمون الشؤون التركية. ولكن حكومته لم تفد إفادة حقيقية من خبرته واطلاعه. وخلال السنوات اللاحقة، كان أحد الأقوال المأثورة أن ديدز شبيه «كاساندرا»: لقد شاءت حكومته أن تستهين بتحذيراته وأن تهمل تحليلاته الدقيقة للدوافع السياسية التركية.

أما الوزير الذي عمل ديدز تحت رئاسته في الحكومة العثمانية عام ١٩١٤ فهو محمد طلعت. ان معظم ما عرفته الحكومة البريطانية آنذاك عن طلعت وعن الحزب السياسي الذي يتزعمه، كان مبنياً على الخطأ، وكان في وسع ديدز أن يصوّب بعض هذه المعلومات على أقل تقدير. ولكن السفارة البريطانية في القسطنطينية اعتقدت أن ما تعرفه هو الصواب فلا داعي لمزيد من البحث والاستيضاح.

(٤)

كان محمد طلعت وزير الداخلية زعيم الفئة الأكبر حجماً ضمن الحزب السياسي الحاكم، ولكن الدبلوماسيين البريطانيين لم ينظروا اليه نظرتهم الى رجل ذي حسب. وكان رأيهم فيه أنه يفتقر الى عراقة النسب وحسن التنشئة، فكانوا يزدرونه ويشيعون عنه انه من أصل غجري. كان يكسو هامته شعر أسود كث، وحاجباه كثيفان في مثل سواد شعر رأسه، وأنفه معقوف، وفي عينيه، على حد وصف أحد قلة من المراقبين البريطانيين المتعاطفين معه، «وميض قلما تراه في الانسان بل تلحظه أحياناً في الحيوانات عند الغسق»[٧].

(٧) مارغريت فيتز هربرت، **الرجل الذي كان العباءة الخضراء: سيرة حياة اوبري هربرت**، (لندن: جون مري، ١٩٨٣)، ص ٨٣.

كان طلعت أهم انسان فرد في السياسة التركية. والى حد بعيد كان رجلاً عصامياً. ولا يعرف الناس إلا القليل عن منبته وخلفيته، اللهم إلا أنه من أصل وضيع. بدأ حياته مستخدماً صغيراً في مكتب البريد والبرق، وثمة اعتقاد بأنه كان «بكتاشياً»، أي عضواً في احدى الجماعات الكبرى من الدراويش الأتراك، (والدراويش هم أخويات دينية اسلامية). ويعتقد أنه انضم الى أحد المحافل الماسونية، وانه قام بتنظيم جمعية سياسية سرية، وسجن مدة من الزمن بسبب أنشطته السرية.

لقد كان الانتساب الى منظمة سرية من الأنشطة الشائعة في الامبراطورية العثمانية في زمن شباب طلعت. فقد كان النشاط السياسي المكشوف خطراً على صاحبه في عهد السلطان عبدالحميد المستبد، الذي اعتلى العرش بين عامي ١٨٧٦ و١٩٠٩. ان هذا السلطان الذي علق الدستور، وحل البرلمان (مجلس المبعوثان)، كان غير متسامح مع من يخالفه الرأي، مستخدماً الشرطة السرية للتعامل مع المخالفين. وهكذا انتقلت الحياة السياسية في الامبراطورية الى العمل في الخفاء، فانتشرت الجمعيات السرية، والأسبق من هذه الجمعيات الى النشوء استلهمت أفكارها من جماعات القرن التاسع عشر الثورية في أوروبا، وخصوصاً من «الكاربوناري» الايطالية، ونظمت نفسها في خلايا، لا يتجاوز عدد أفراد الخلية عدد أصابع اليد، ولا يعرف إلا واحد من أفراد الخلية أحد أعضاء خلية أخرى. والكثرة من هذه الجمعيات، ومن ضمنها الجمعية التي تطورت الى حزب تركيا الفتاة، أسسها طلبة الجامعات والكلية العسكرية. وكان الجيش أيضاً تربة خصبة لنشوء هذه الجمعيات، وصغار السن في الجيش كانوا يخجلون من أداء الامبراطورية الكارثي في ساحات المعارك. وقد نجحت شرطة عبدالحميد السرية في سحق الجمعيات السرية في القسطنطينية وغيرها، ولكن مدينة سالونيك، الميناء غير التركي المقدوني في اليونان الحالية، بقيت خارج متناول يدها. وفي سالونيك أقام عدد من الجمعيات السرية مقارها الرئيسة، وأنشأت علاقة وثيقة مع أفراد من الجيش الثالث العثماني، الذي كان مقر قيادته في سالونيك. ان حالة الفوضى والتفكك التي كان على الجيش الثالث أن يتعامل معها في مقدونيا - وهي منطقة حدودية في الامبراطورية - كانت في حد ذاتها تجربة غنية ساعدت الجمعيات السرية على اجتذاب المجندين في صفوف الجيش الى عضويتها.

كان طلعت، الذي عاش وعمل في سالونيك، أحد مؤسسي احدى هذه الجمعيات السرية التي ما لبثت أن أصبحت الفئة الكبرى ضمن مجموعة مختلطة أطلقت على نفسها اسم جمعية الاتحاد والترقي، وعرفت أيضاً باسم حزب تركيا الفتاة، وأطلقت على أعضائها تسمية الأتراك الفتيان. كانوا عند الانتساب اليها يقسمون اليمين على المصحف والمسدس. وأول مجندي طلعت من ضباط قيادة الجيش الثالث، هو جمال بك، الضابط الركن الذي قام لاحقاً بدور كبير في السياسة الشرق أوسطية.

ذات يوم من أيام عام ١٩٠٨ صدر أمر الى ضابط صغير من ضباط الجيش يدعى أنور، مكان عمله في سالونيك، بالعودة الى القسطنطينية. ولما كان أنور قد انضم الى طلعت، فقد شعر بالوجل

من اكتشاف الشرطة السرية أمر عضويته، ولذلك تسلل من سالونيك ولجأ الى الجبال التي فر اليها مثله ضابط آخر من الأتراك الفتيان. ثم ان ضابطاً ثالثاً من ضباط الجيش حذا حذوهما وأخذ معه جنوداً وذخائر. وقد أرسل السلطان قوة لتتعقبهم فانضمت هذه القوة الى المتمردين. لقد تفجرت في سالونيك بصورة عفوية ثورة غير دموية، وسيطرت جمعية الاتحاد والترقي على الوضع في المدينة، واستولى الأتراك الفتيان على مكتب البرق - ولعلها ليست مصادفة أن طلعت كان أحد موظفي المكتب - وأقاموا اتصالاً مع خلايا جمعية الاتحاد والترقي المتفشية في الجيش وفي الامبراطورية. فلما استقرت الأمور، أعيد العمل بالدستور واستؤنفت الحياة البرلمانية والسياسة الحزبية، وفي العام التالي تنازل السلطان عن العرش لأخيه.

أسندت المناصب الى السياسيين القدامى، وظل الأتراك الفتيان يعملون خلف الستار، ولكن جمعية الاتحاد والترقي أصبحت قوة يحسب لها حساب، ولم يكن مصدر قوتها ما لها من تمثيل قوي في أوساط ضباط الجيش فحسب، بل ما لها من فروع في كل مكان وفي سائر أنحاء الامبراطورية التي يسودها مجتمع مختل النظام.

لقد حظي قادة الانتفاضة الموفقة في أول الأمر بتعاطف في صحافة العالم الغربي، حتى ان عبارة «الأتراك الفتيان» صارت اصطلاحاً يجري على كل لسان ويعني أية جماعة نزقة من الشبان تحمل أفكاراً تحرك الهمم، وتتمرد على قيادة عفا عليها الزمن. ومع أن وزارة الخارجية في لندن أخذت تنظر اليهم نظرة تعاطف، ظلت السفارة البريطانية في القسطنطينية كارهة ومزدرية لهم. ولعل السفير، سير جيرارد لاوثر، وقع كلياً تحت تأثير جيرالد فيتزموريس، كبير تراجمة السفارة، أي الترجمان الرسمي ومستشار السفارة في الشؤون الشرقية. وكان فيتزموريس يمقت جمعية الاتحاد والترقي منذ أول نشأتها.

لقد كان تفسير فيتزموريس لأحداث عام ١٩٠٨، يستند الى أن هذه الأحداث وقعت في مدينة سالونيك، ونحو نصف سكانها المئة والثلاثين ألفاً هم من اليهود أو الدونمه (أفراد مذهب يهودي اعتنقوا الاسلام في القرن السابع عشر). ثم ان سالونيك مدينة تضم محافل ماسونية. وقد أسس المحامي اليهودي إمانويل كاراسو محفلاً ماسونياً إيطالياً، فسمح، كما يبدو، لجمعية طلعت السرية أن تجتمع فيه عندما كانت ملاحقة من شرطة السلطان السرية. فاستنتج فيتزموريس أن جمعية الاتحاد والترقي تمثل مؤامرة ماسونية يهودية دولية خاضعة للنفوذ اللاتيني، فنقل السفير لاوثر حسب الأصول هذا الرأي الى وزارة الخارجية في لندن، ووصف جمعية الاتحاد والترقي في تقريره بأنها «اللجنة اليهودية للاتحاد والتقدم»[8].

بعد حين أجرى فيتزموريس تحقيقاً عن جمعية الاتحاد والترقي، ونقلت نتائج هذا التحقيق الى تقرير سري أرسله لاوثر بتوقيعه في ٢٩ أيار (مايو) ١٩١٠ إلى سير تشارلز هاردينج في وزارة الخارجية. وقد أشار لاوثر في تقريره الى أن كلمات «حرية، مساواة، اخاء» المكتوبة بالفرنسية

(٨) ايلي كدوري، **مذكرات سياسية عربية ودراسات اخرى**، (لندن. فرانك كاس، ١٩٧٤)، ص ٢٤٤.

هي كلمات مستمدة من الثورة الفرنسية، وهي في آن واحد شعار الماسونيين الايطاليين (وهذا ما يفسر محفل كاراسو) وشعار حركة تركيا الفتاة. وادعى أن حركة تركيا الفتاة: «انما تقلد الثورة الفرنسية وأساليب الكفر والمساواة التي تأخذ بها. لقد أدت تطورات الثورة الفرنسية الى عداء بين انكلترة وفرنسا، وإذا ما تطورت الثورة التركية في المنحى عينه، فقد تجد نفسها على غرار الثورة الفرنسية في حالة عداء مع الأفكار والمصالح البريطانية»[٩].

كان تقرير لاوثر مفصلاً ومؤلفاً من أكثر من ٥,٠٠٠ كلمة، وزعم فيه أن اليهود وضعوا أيديهم على شبكة ماسونية («اليهودي الشرقي حاذق في استثمار القوى التي تعمل في الخفاء...») وعبر هذه الشبكة تحكمت بالامبراطورية العثمانية. وذكر لاوثر ان من بين رؤوس المؤامرة اليهودية الماسونية السفير الأميركي لدى تركيا، أوسكار شتراوس؛ وشقيقاه يملكان في نيويورك محلات ماسي وابراهام وشتراوس.

وقال لاوثر في تقريره ان الخطر على انكلترة ناشىء عن أن «اليهودي يكره روسيا وحكومتها، وبما أن انكلترة الآن تربطها علاقة صداقة مع روسيا، فالنتيجة هي أن اليهودي يصبح معادياً الى حد ما لبريطانيا... وهذا اعتبار تنبه له الألمان على ما أعتقد»[١٠]. وحقيقة الأمر أن لاوثر ختم تقريره قائلاً: «لديّ من الأسباب ما يدفعني الى الاعتقاد بأن زميلي الألماني قد أدرك الى أي مدى تتلقى «اللجنة» الالهام من الماسونية اليهودية واللاتينية، وانه أطلع حكومته سراً على هذه الظاهرة في سياسة حزب تركيا الفتاة»[١١].

ومع ذلك، عندما انتخب البرلمان العثماني في عام ١٩٠٨ لم يكن بين أعضائه المئتين والثمانية والثمانين سوى أربعة من اليهود. وعندما أنشأت جمعية الاتحاد والترقي لجنتها المركزية في عام ١٩٠٩ لم ينتخب كاراسو عضواً فيها، ولم يبلغ قط مكانة قيادية لا في الحزب ولا في الحكومة، ولم يكن اطلاقاً تلك الشخصية النافذة التي تصورها الأجانب. ثم ان كاراسو وأعضاء البرلمان اليهود الثلاثة الآخرين حرصوا على ألا يكون لهم مكان بارز لكي يثبتوا أنهم أتراك أولاً ويهود ثانياً، وثانياً فقط. بل انهم أيدوا اجراءات جمعية الاتحاد والترقي ضد الاستيطان الصهيوني في فلسطين(*). وكان تفسير لاوثر لهذا الموقف ان هدف الصهيونية الجديد هو إقامة وطن قومي يهودي ليس في فلسطين بل في جزء مما يشكل العراق حالياً.

لقي تقرير فيتزموريس ولاوثر قبولاً واسعاً في أوساط الرسميين البريطانيين فحمل الحكومة البريطانية على الأخذ بأفكار خاطئة عميقة الغور وذات عواقب هامة.

---

(٩) المرجع نفسه، ص ٢٦٠.

(١٠) المرجع نفسه، ص ٢٥٧.

(١١) المرجع نفسه، ص ٢٦١.

(*) مع ذلك حاول كاراسو فعلاً في أوقات مختلفة أن يوفق بين أهداف الصهيونية والأهداف القومية لجمعية الاتحاد والترقي.

أول هذه الأفكار تتعلق بالعمل الداخلي لجمعية الاتحاد والترقي. فقد ضلل فيتزموريس ولاوثر حكومتهما وجعلاها تعتقد أن الأتراك الفتيان خاضعون لسيطرة رجلين هما طلعت وجاويد («وهو يهودي يتستر على ديانته») اللذان وصفهما فيتزموريس ولاوثر بأنهما «الوجهان الرسميان لسلطة «اللجنة» التي تعمل في الخفاء. انهما الوحيدان من أعضاء مجلس الوزراء اللذان يحسب حسابهما، كما انهما رأس الماسونية في تركيا»[١٢]. وحقيقة الأمر ان جمعية الاتحاد والترقي كانت مقسمة الى فئات، وكان باستطاعة الحكومة البريطانية أن تدبر المكائد مع هذه الفئات لو علمت بوجودها[١٣]. ومن غريب المصادفات ان جاويد، الذي خشيه فيتزموريس ولاوثر بصفته يهودياً متستراً على يهوديته، كان زعيم الفئة المحابية لبريطانيا، ولكن فيتزموريس ولاوثر جهلا هذا الواقع.

والفكرة الخاطئة الثانية هي الاعتقاد بأن مجموعة من اليهود تمسك بزمام السلطة السياسية في الامبراطورية العثمانية ـ أو في أي مكان آخر من العالم آنذاك. لقد استخلص فيتزموريس، بعد بضع سنين، استنتاجاً واضحاً من فكرته الخاطئة: كان ممكناً ربح الحرب (التي كانت بريطانيا في ذلك الحين تخوضها) عن طريق شراء تأييد هذه الجماعة القوية. ورأى أن تأييدها كان ممكناً بإصدار وعد بمساندة انشاء وطن قومي يهودي في فلسطين (فقد تحقق له في أثناء ذلك أن الحركة الصهيونية ترغب في العودة الى صهيون، لا الى العراق). وهذا التحليل ساعد على إقناع وزارة الخارجية البريطانية بأنه ينبغي لها أن تتعهد بتأييد بريطانيا للبرنامج الصهيوني ـ وهذا ما فعلته في عام ١٩١٧.

ثمة معلومة أخرى خاطئة من بنات أفكار فيتزموريس أدت الى استنتاج آخر ذي عواقب هامة هي: ان قادة حزب تركيا الفتاة أجانب وليسوا أتراكاً، وانهم يخدمون مصالح أجنبية. وكان هذا نقيض الصواب، وجعل المراقبين البريطانيين يخطئون حساب ما ستفعله حكومة تركيا الفتاة. إذ حقيقة الأمر هي، كما رأى الجميع بمن فيهم فيتزموريس و لاوثر، ان إحدى علل جمعية الاتحاد والترقي هي شوفينيتها التركية. فقد كانت تمارس التمييز ضد اليهود، والأرمن، واليونانيين، والعرب، وغيرهم. وقوتها ناشئة عن مقاومتها للمصالح الأجنبية كافة، وعداؤها للأوروبيين أكسبها تأييداً شعبياً واسعاً.

لم تعرف الحكومة البريطانية قط أن لاوثر وفيتزموريس أمدّاها برأي زائف في السياسة العثمانية. ان جون بوشان، الذي شغل منصب مدير الاعلام في الحكومة البريطانية زمن الحرب، وصف قادة جمعية الاتحاد والترقي بأنهم «مجموعة من اليهود والغجر» ورسم للحكومة العثمانية

(١٢) المرجع نفسه، ص ٢٥٥

(١٣) للحصول على روايات عن أصول حركة تركيا الفتاة وأعمالها الداخلية راجع فيروز أحمد، **جماعة تركيا الفتاة: جمعية الاتحاد والترقي في السياسة التركية ١٩٠٨ ـ ١٩١٤** (اوكسفورد: مطبعة كلارندون، ١٩٦٩)، وارنست ادموندسون رامور الابن، **تركيا الفتاة: مقدمة لثورة ١٩٠٨** (برنستون، مطبعة جامعة برنستون، ١٩٥٧).

صورة أداة في يد اليهودية العالمية، واعتبر أنور باشا «مغامراً بولندياً» - إذ التبس عليه اسمه مع اسم ضابط تركي آخر اسمه شبيه باسم أنور ووالده بولندي ولكنه غير يهودي[١٤].

(٥)

كانت السنوات التي أعقبت عام ١٩٠٨ سنوات كارثة للامبراطورية العثمانية، في حربها مع ايطاليا وحربها الأخرى مع تحالف بلقاني. وكانت الامبراطورية العثمانية في عام ١٩١٣ تسير نحو خسارة حرب بلقانية ثانية فإذا بجمعية الاتحاد والترقي تتسلم فجأة زمام الحكومة. إذ ان أنور الشاب - الضابط عينه الذي فجر أحداث عام ١٩٠٨ في سالونيك - قاد غارة هوجاء على الباب العالي، فقتل المغيرون وزير الحربية. واستولى أنور وأصدقاؤه على الوزارة، ورقي أنور الى رتبة قائد ميدان، وفي هذا المنصب كسا نفسه بالأمجاد، ثم استولى على منصب وزير الحربية في ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩١٤. كان آنذاك في الحادية والثلاثين من عمره، فتزوج ابنة أخت السلطان، وانتقل إلى القصر، وأصبح في مركز الاهتمام في السياسة التركية.

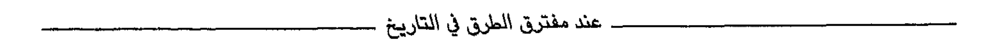
تولى جمال باشا منصب الحاكم العسكري لمدينة القسطنطينية، وبصفته هذه شدّد قبضة جمعية الاتحاد والترقي على مقر الحكومة. وتولى خليل بك، رئيس مجلس النواب، دوراً هاماً، وكذلك محمد جاويد، وهو أستاذ في العلوم الاقتصادية عين وزيراً للمالية. أما طلعت، كبير قادة جمعية الاتحاد والترقي، فقد أصبح وزير الداخلية والقائد الحقيقي للحكومة. وأما رجل البلاط، الأمير سعيد حليم، فقد أضفى بصفته الصدر الأعظم ووزير الخارجية، مسحة الاحترام على الحكومة.

عينت الحكومة البريطانية سفيراً جديداً لها في القسطنطينية هو سير لويس ماليث، وكان متعاطفاً مع حزب تركيا الفتاة. ولكنه هو أيضاً كان مزوداً بمعلومات خاطئة عما يحدث في القسطنطينية. كان سلفه قد استشف سيطرة يهودية - ألمانية، أما هو فكانت تقاريره الى لندن تشع بالتفاؤل المضلل بما ينتويه الباب العالي. وأخفق ماليث، كسلفه، في فهم ما يعتبره قادة الاتحاد والترقي مصالح تركيا.

وفي لندن، ظل مجلس الوزراء على اعتقاده بصواب الفكرة الخاطئة التي أوصى بها لاوثر وفيتزموريس، ان جمعية الاتحاد والترقي كتلة واحدة. وسبق أن ذكر لاوثر وفيتزموريس في تقاريرهما أن قيادة الجمعية في أيدي طلعت وجاويد، في حين أن التقارير اللاحقة - وقد أخذ بها معظم المؤرخين - ذكرت أن قيادتها كانت في أيدي ثلاثي دكتاتوري مؤلف من أنور وجمال وطلعت.

وحقيقة الأمر، وهذا ما تبينه الآن محفوظات الوثائق الألمانية، هي أن السلطة كانت في يد اللجنة

(١٤) جون بوتشان، **العباءة الخضراء** (نيويورك: غروسيت ودنلاب، ١٩١٦) الفصل الأول، لويس، **تركيا الحديثة**، الصفحتان ٢٠٧ - ٢٠٨.



المـركزية لجمعية الاتحاد والترقي، المؤلفة من نحو أربعين عضواً، وبالأخص في يد المديرية العامة للجنة المركزية وتضم نحو اثني عشر عضواً يمارسون مهمتهم بصفة مكتب سياسي، وفي هذه المديرية العامة تراكمت المزاحمات الشخصية. وكانت قرارات اللجنة المركزية تنعكس في مواقف أعضاء الحزب داخل مجلس الوزراء وفي مجلس النواب.

لقد كانت جمعية الاتحاد والترقي وعاء لآراء متنوعة، ومسكونة بالفئوية والدسائس. بيد أنه لم يكن ثمة خلاف على طبيعة التهديد الذي تواجهه الامبراطورية العثمانية وطبيعة السياسة الواجب اتباعها لمجابهة هذا التهديد.



الفصل الرابع

الأتراك الفتيان يتعجلون البحث عن حليف

(١)

تأثرت نظرة حزب تركيا الفتاة الى الشؤون الراهنة بالكَلْم الذي أحدثه استمرار تفكك الامبراطورية اقليمياً. فاقليما البوسنة والهرسك (حالياً جزء من يوغسلافيا)، كانا إسمياً لا يزالان اقليمين تركيين، أما رسمياً فقد ضمتهما امبراطورية النمسا ـ هنغاريا إليها في عام ١٩٠٨ ـ وقد كان هذا الضم خطوة مزعجة هيأت في عام ١٩١٤ الخلفية لاغتيال الأرشيدوق النمساوي فرانسيس فرديناند واندلاع الحرب العالمية الأولى. كذلك فإن إيطاليا، حديثة العهد بالتوسع الامبراطوري، لم تخف ما تبيّته إزاء الأراضي العثمانية، فاستندت الى ذريعة واهية إذ هاجمت تركيا في ١٩١١ ـ ١٩١٢ واحتلت ساحل ليبيا حالياً وجزيرة رودس وجزراً أخرى قرب الساحل التركي. وفي الوقت نفسه تقريباً، ثارت ألبانيا على الحكم العثماني، فأثارت تساؤلاً جدياً عن امكانية احتفاظ الامبراطورية بولاء رعاياها غير الأتراك.

وفي أثناء ذلك، وخلال الحرب البلقانية الأولى (١٩١٢ ـ ١٩١٣) أنزلت الرابطة البلقانية (بلغاريا واليونان والجبل الأسود والصرب) هزيمة بتركيا وضمت اليها كل ما تبقى للامبراطورية العثمانية من مناطق في أوروبا، أو ما يقرب من ذلك. ثم وقعت الحرب البلقانية الثانية (١٩١٣) وتمكنت الامبراطورية العثمانية من استعادة بعض الأراضي في تراقيا، الاقليم الواقع مباشرة عبر الماء في مواجهة تركيا الآسيوية. ولكن هذا النصر بدا مجرد فترة قصيرة لالتقاط الأنفاس في سياق تفكك الامبراطورية المستمر. ولذلك فإن عصبة الأتراك الفتيان التي استولت على السلطة في القسطنطينية وحكمت الامبراطورية كوزراء في حكومة السلطان، شعرت بالخوف من أن تكون ممتلكات الامبراطورية في خطر ماحق، وان الضواري الأوروبية تتهيأ للاطباق على الفريسة.

قبل ذلك بوقت قصير، كانت الدول الأوروبية قد تقاسمت القارة الافريقية في ما بينها، وبعض هذه الدول كانت لديه شهية لفتوحات جديدة. ولكن الاتجاهات المفتوحة أمامها كانت ضئيلة.

فالكثير من سطح الكرة الأرضية كان مستولى عليه: ربعه استولت عليه الامبراطورية البريطانية والسدس كان من نصيب الامبراطورية الروسية. أما نصف الكرة الأرضية الغربي فقد وقع في حرم مبدأ مونرو وبذلك نال حماية الولايات المتحدة. بقي الشرق الأوسط وحده منطقة قابلة للأخذ. كانت ثمة شائعات عن طموحات فرنسية في سورية، وعن مخططات ايطالية وروسية أبعد الى الشمال، وعن مطالب متزاحمة يونانية وبلغارية ونمساوية في الغرب. ووراء نيران المخيمات، كان قادة الاتحاد والترقي يحسون بحركة الضواري في الظلام استعداداً للانقضاض.

(٢)

كانت قناعة قيادة جمعية الاتحاد والترقي ان برنامجها لتحرير الامبراطورية من السيطرة الأوروبية ـ وهو برنامج لم يكن رجال الدولة البريطانيون وغيرهم على علم به أو انهم لم يفهموه ـ سيعجل في وقوع الهجوم. لقد كان موقف جمعية الاتحاد والترقي من أوروبا وسطاً بين الكره والاعجاب ـ فهي تنظر الى أوروبا غير المسلمة نظرة ازدراء، وتنظر الى أساليبها وانجازاتها العصرية نظرة إعجاب ـ وفي نيتها أن تحطم الأصفاد الأوروبية في سبيل أن تقلد أوروبا فتزداد شبهاً بها. ولعل الأتراك الفتيان لم تتهيأ لهم خطة متماسكة لنفض السيطرة الأوروبية الاقتصادية، ومع ذلك كانوا عازمين على وضع نهاية لها بشكل من الأشكال.

أحد المواضيع الأساسية، التي أدرجت في برنامج جمعية الاتحاد والترقي الداخلي، تحديث النقل والاتصالات. كانت المصالح الأوروبية مستعدة لامداد الامبراطورية العثمانية بما تفتقر اليه من أنظمة وشبكات في هذا المضمار، على أن تعود ملكيتها الى هذه المصالح، والأفضل أن يتم ذلك على أساس امتيازات حصرية. ولكن قادة الاتحاد والترقي رغبوا، مثلما رغب غيرهم من القادة العثمانيين، في ادخال التقنيات الأوروبية الى بلادهم، مصممين في الوقت عينه على تفادي الملكية الأوروبية أو الاشراف الأوروبي. وكانت تركيا قد أنشأت خلال القرن التاسع عشر خدمة بريدية خاصة بها، ولكن هذه الخدمة قامت جنباً الى جنب ضمن الامبراطورية مع خدمات بريدية أوجدتها مختلف الدول الأوروبية لنفسها[1]. كذلك أنشأت الامبراطورية العثمانية شبكة اتصالات برقية خاصة بها[2] بعد أن رفضت عرضاً تقدمت به احدى الشركات البريطانية. وكان ثمة عدد من الهواتف قيد الاستعمال في القسطنطينية وأزمير في عام ١٩١٤. وسبق أن مُنحت احدى الشركات الأجنبية امتياز تمديد شبكة خطوط هاتفية في القسطنطينية عام ١٩١١ ولكنها لم تحرز تقدماً كبيراً[3].

(١) تشارلز عيساوي، **تاريخ تركيا الاقتصادي ١٨٠٠ ـ ١٩١٤** (شيكاغو ولندن: مطبعة جامعة شيكاغو، ١٩٨٠) ص ١٥١.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) المرجع نفسه.

ومع ظهور السفن البخارية انتقلت حركة الملاحة البحرية العثمانية في معظمها الى أيدي مصالح أجنبيـة[٤]. كما أن الخطوط الحديدية في الامبراطورية، على ندرتها وعلى علاتها، كانت في أيد أجنبية[*]. وكانت الطرق قليلة العدد، وأما السيارات التي تستخدمها، في عام ١٩١٤، فأقل منها عدداً: ١١٠ في القسطنطينية و٧٧ في بقية أنحاء الامبراطورية. كانت وسيلة النقل التقليدية هي قوافل الجمال، والخيول، والبغال، والعربات التي تجرها حيوانات ـ وهذه كانت أعجز من أن تنافس القطارات التي يملكها الأجانب. والسرعة الاعتيادية لقافلة مختلطة كانت تتراوح بين ميلين وثلاثة أميال في الساعة، أما رحلتها اليومية فتتراوح بين خمسة عشر ميلاً وعشرين ميلاً فقط[٦]. في حين كانت سرعة القطار لا تقل عن عشرة أضعاف سرعة القوافل، وأجور نقل السلع بالقطارات لا تتجاوز نسبة عشرة بالمئة من أجور النقل بواسطة القوافل[٧].

الورطة التي عانت منهـا جمعية الاتحاد والترقي تكمن في عزمها على التحول من القوافل الى السكـك الحـديـديـة من دون أن تخضـع الامبراطورية لسيطرة الأوروبيين مالكي السكك الحديدية. ومن قبل، مارس الأوروبيون تسلطاً اقتصادياً مقتته جمعية الاتحاد والترقي ولكنها وجدت نفسها مغلولة اليدين ازاءه. فوضع تركيا كان وضعاً غير متكافىء إذ ان صادراتها مقتصرة على الثروات الطبيعية في حين انها مضطرة لاستيراد حاجياتها من المواد المصنعة. فكان لا بد من التصنيع من أجل إصلاح خلل التوازن. غير انه لم يكن لدى الباب العالي برنامج لتحقيق ذلك. ولم يكن في قدرة الامبـراطوريـة أن توفر سوى الأيدي العاملة غير المدربة. فإذا أنشأ الأوروبيون الخطوط الحديدية أو أي نوع من الآليات، أحضروا معهم أفراداً من أبناء جنسهم الأوروبيين لصيانتها. كانت ثمة حاجة الى تدريب أهالي البلاد في الامبراطورية، ومرة أخرى لم يكن لدى الباب العالي برنامج لهذه الغاية.

وكان للأوروبيين أيضاً نصيب في الاشراف على ما يمثل القلب لأي كيان سياسي: الشؤون المالية. لقد عجز الباب العالي عن سداد دين على الدولة تجاوز مبلغ ألف مليون دولار في عام ١٨٧٥، فاضطر السلطان الى إصدار مرسوم (فرمان) في عام ١٨٨١ يضع إدارة الدين العام العثماني في أيـدي الأوروبيـين. وقد أنشىء لهذه الغاية مجلس كانت له سلطة الاشراف على نحو ربع ايرادات الامبراطورية العثمانية. واستأثر المجلس بالسلطة على الرسوم الجمركية التي تفرض على مواد أساسية كالمشروبات الكحولية، والطوابع، والملح، والسمك[٨]. فلم يعد الباب العالي سيد

(٤) المرجع نفسه، ص ١٤٦ ـ ١٤٧ و١٥٢ ـ ١٧٧.

(*) «من دلائل تدني درجة التطور في الامبراطورية العثمانية أن أطول السكك الحديدية في مساحتها البالغة ١,٩٠٠,٠٠٠ كيلومتر مربع لم تتجاوز ٥,٩٩١ كيلومتر في عام ١٩١٤» وكلها ذات مسار واحد[٥].

(٥) المرجع نفسه، ص ١٤٧.

(٦) المرجع نفسه، ص ١٧٧.

(٧) المرجع نفسه، ص ١٧٨.

(٨) هاري هوارد، **تقسيم تركيا: تاريخ دبلوماسي ١٩١٣ ـ ١٩٢٣** (نيويورك: هوارد فيرتيغ، ١٩٦٦) ص ٤٧ وما يتبعها.

خزينته أو إدارة جماركه. لقد عزمت جمعية الاتحاد والترقي على استعادة الاشراف على هذه المجالات، ولكنها لم تهيىء برنامجاً لاعادة التمويل.

أشد ما كان يمقته القادة العثمانيون كافةً هو الامتيازات الأجنبية التي منحت الأوروبيين وضعاً اقتصادياً متميزاً ضمن الامبراطورية، ووضعتهم في أحوال كثيرة تحت الاشراف القضائي لقناصل بلدانهم عوضاً عن خضوعهم للقضاء العثماني. فلم يكن مسموحاً لشرطي تركي أن يدخل مسكن أوروبي أو أميركي ما لم يحصل على إذن من القنصل المختص. كانت رغبة جمعية الاتحاد والترقي أن تلغي هذه الامتيازات الأجنبية.

ثمة سبب آخر لاستياء جمعية الاتحاد والترقي هو أن الدول الأوروبية كانت أحياناً تنتهك السيادة العثمانية بتدخلها للدفاع عن الأقليات المسيحية أو حقوق المسيحيين. وهذا التوجه الأوروبي شكل تهديداً لبرنامج جمعية الاتحاد والترقي السري، اذ عزم الأتراك الفتيان على تثبيت سلطتهم ليس إزاء الأجانب فحسب، بل إزاء الجماعات الأخرى التي تقطن الامبراطورية أيضاً. وكان في هذا تناقض مع ما تعهدوا به عام ١٩٠٨. فقد نادى البرنامج الذي أعلنته جمعية الاتحاد والترقي بالمساواة في الحقوق بين سائر الجماعات الدينية والاثنية واللغوية المقيمة على أرض الامبراطورية. ولكن ما إن تسلمت جمعية الاتحاد والترقي السلطة حتى كشفت عن الجانب المعتم لقوميتها بتأكيدها هيمنة المسلمين الناطقين بالتركية على كل من سواهم. كانت هناك مساواة تقريبية في العدد بين السكان الناطقين بالعربية والسكان الناطقين بالتركية ـ نحو عشرة ملايين في كل جانب، أو ما يعادل أربعين بالمئة من مجموع السكان ـ ومع ذلك كان مجلس النواب العثماني (مجلس المبعوثان) يضم مئة وخمسين تركياً وستين عربياً فقط. (هذه الأرقام غير دقيقة إذ ليس واضحاً في كلا الحالتين من هو عربي ومن هو تركي).

أما نسبة العشرين بالمئة المتبقية من السكان، ومن ضمنهم الجماعات الكبيرة من اليونانيين، والأرمن، والأكراد، واليهود، فقد عانوا من التمييز، وكان العرب هم الأشد معاناة من هذا التمييز. لقد جاء في الطبعة الحادية عشرة للموسوعة البريطانية (١٩١٠ ـ ١٩١١) أن القاطنين في الامبراطورية العثمانية آنذاك كانوا يتألفون من اثنين وعشرين «عرقاً» مختلفاً، ولكن «لم ينشأ قط شيء اسمه (أمة) عثمانية»، وإذا افترضنا أن فرصة قد سنحت لانشاء أمة عثمانية، فقد هدرتها جمعية الاتحاد والترقي باستبعادها ستين بالمئة من السكان من حيّز هذه الفرصة.

لقد كان طلعت وأنور وزملاؤهما قوميين من دون أمة. وفي نطاق الامبراطورية (بما هي مختلفة عن السهوب الواقعة شرقيها) كثيراً ما نجد أن الناطقين بالتركية ليسوا من أصول تركية. ان سير مارك سايكس، وهو عضو في البرلمان البريطاني قام برحلات واسعة الى آسيا، استهل أحد الكتب التي ألفها بالتساؤل: «كم من الناس يدركون عندما يتحدثون عن تركيا والأتراك أن لا وجود لمكان كهذا أو لشعب كهذا...؟»[٩]. لقد أصبح موطن الشعوب التركية القديم، تركستان، في حوزة

---

(٩) سير مارك سايكس، **تراث الخلفاء الأخير: تاريخ مختصر للامبراطورية التركية** (لندن: مكميلان، ١٩١٥)، ص ٢.

روسيا والصين. وأكثر من نصف الشعوب التركية الآسيوية تعيش إما هناك أو في أماكن أخرى خارج الامبراطورية العثمانية، بحيث أن قيصر روسيا كان بوسعه أن يكون أحق من السلطان العثماني في ادعاء تمثيل من هم من أصل تركي. لقد ارتبط اسم أنور باشا بحلم إعادة توحيد جميع الشعوب والأراضي الآسيوية الناطقة بالتركية، ولا ريب في أن الفكرة راودته في عام ١٩١٤ ـ فكرياً كانت الفكرة رائجة ـ ولكنها آنذاك لم تكن بعد في نطاق مشاريعه. ثم ان أنور، الرجل الضئيل الجسم، المدمن على الحركات المسرحية والمهووس بالبرامج الكبرى التي كانت تسمياتها تبدأ بمقطع «عموم أو كل»، كانت له طموحات تتعلق بعموم المسلمين، بمعنى الوحدة الاسلامية. ولكن معاملته للمسلمين العرب أظهرت ان هذه أيضاً شعار لم يترجم الى خطة سياسية.

لقد رأت قيادة جمعية الاتحاد والترقي ان أوروبا لن تسمح للامبراطورية أن تستمر على قيد الحياة في أي حال ـ وحتماً لن تسمح لجمعية الاتحاد والترقي أن تطبق برنامجها ـ ما لم يكن هناك سبيل لاقناع احدى الدول الكبرى بأن تتولى حماية تركيا. فكان، بالتالي، البحث عن حليف أوروبي، هو الموضوع الملح الذي يأتي في رأس برنامج عمل جمعية الاتحاد والترقي. كان جمال باشا فرنسي الهوى، ولكنه بعدما سمع أنور يقترح تحالفاً مع ألمانيا، قال موافقاً: «لن أتردد في قبول أي تحالف ينقذ تركيا من عزلتها الحالية»[١٠].

(٣)

كانت جميع مشارب الرأي ضمن جمعية الاتحاد والترقي متفقة في أن ما تحتاجه تركيا أشد الحاجة هو ايجاد حليف أوروبي قوي. وكان يقين الأتراك الفتيان أن أحد التكتلات الأوروبية أو احدى الدول الكبرى الرئيسة ـ بريطانيا، أو فرنسا، أو ألمانيا ـ قادرة على حماية الامبراطورية العثمانية من الاعتداءات المقبلة على أراضيها. وباستثناء روسيا، فإن البلدان المرجح أن تغزو الامبراطورية العثمانية هي بلدان أدنى قوة مثل إيطاليا، والنمسا، وهنغاريا، واليونان، وبلغاريا.

كان جاويد، وزير المالية وعضو جمعية الاتحاد والترقي، بريطاني الهوى، وقد وجه نداء الى بريطانيا في عام ١٩١١، إبان الهجوم الايطالي الأول على تركيا، وكان تشرشل وحده بين كبار الوزراء البريطانيين الذي رغب في إعطاء رد إيجابي. وقد دافع عن رأيه بأن صداقة تركيا أهم من صداقة إيطاليا، فكتب الى وزير الخارجية البريطاني قائلاً: «ان تركيا هي أعظم سلاح في البر تستطيع ألمانيا استخدامه ضدنا»[١١]. وإذ كتب جاويد في أواخر عام ١٩١١ مقترحاً تحالفاً

(١٠) احمد جمال باشا، **مذكرات رجل دولة تركي ١٩١٣ ـ ١٩١٩** (نيويورك: جورج دوران، ١٩٢٢)، ص ١٠٨.

(١١) مارتن جيلبرت، **ونستون تشرشل، المجلد ٣، ١٩١٤ ـ ١٩١٦ تحدي الحرب** (بوسطن: هرتن ميفلين، ١٩٧١)، ص ١٨٩.

دائماً مع بريطانيا، أراد تشرشل ارسال رد مشجع، ولكن وزارة الخارجية البريطانية لم توافق[١٢].

اتصل قادة الاتحاد والترقي سراً في ما بين أيار (مايو) وحزيران (يونيو) ١٩١٤، وبإلحاح متزايد، بثلاث دول أوروبية كبرى غير بريطانيا بحثاً عن دولة حليفة[١٣]. كان جمال، وزير البحرية، ميالاً الى فرنسا، ففاتحها مرات ولكنه قوبل بالصدود. أما طلعت فإنه، بدافع القنوط، فاتح روسيا ـ وكأنه يطلب الى كبير اللصوص أن يصبح قائد الشرطة ـ فقوبل عرضه أيضاً بالصدود. أخيراً اجتمع قادة جمعية الاتحاد والترقي في دارة الصدر الأعظم وفوضوا أنور، الذي سبق أن أدى الخدمة في برلين، بمفاتحة ألمانيا بطلب التحالف معها. وقد أجرى أنور اتصاله بألمانيا في ٢٢ تموز (يوليو) ١٩١٤. لقد رفض عرضه من قبل هانز فون فانغنهايم، السفير الألماني في القسطنطينية. وهكذا اكتملت العزلة الدبلوماسية للامبراطورية العثمانية، إذ لم توافق أي من الدول الكبرى على توفير الحماية لها.

كان وزير الحربية العثماني صريحاً في بيانه للسفير الألماني سبب بحث الأتراك الفتيان عن حليف. فقد تبين للسفير فون فانغنهايم أنه لا يمكن تنفيذ الاصلاحات الداخلية التي رسمت لها جمعية الاتحاد والترقي ما لم تكن الامبراطورية العثمانية: «آمنة من هجمات تتعرض لها من الخارج»[١٤]. وأعرب عن اعتقاده بأن تأمين الامبراطورية من هذه الهجمات لا يتحقق إلا: «بمساندة احدى مجموعات الدول الكبرى»[١٥]. والظاهر أنه عجز عن اقناع السفير الألماني بأن الامبراطورية العثمانية تملك شيئاً ذا قيمة كافية تقدمه بالمقابل.

في أثناء ذلك لم تكن حكومة بريطانيا على دراية بحركة النشاط الدبلوماسي التركي ولم تدرك أن الباب العالي يستعجل البحث عن دولة كبرى حليفة. ولم تمض أيام على رفض السفير الألماني في القسطنطينية الاقتراح العثماني حتى تلقى الوزراء البريطانيون أول اشعار باحتمال نشوء أزمة حرب في أوروبا قد تتورط فيها بريطانيا. وخلال المدة الواقعة بين ٢٣ تموز (يوليو) ١٩١٤، عندما وجهت امبراطورية النمسا ـ هنغاريا انذاراً نهائياً الى الصرب، و٤ آب (أغسطس) من العام نفسه وجدت بريطانيا نفسها في حالة حرب بجانب دولتي التحالف (فرنسا وروسيا) ضد دولتي أوروبا الوسطى (ألمانيا والنمسا ـ هنغاريا)، قلّما خطرت الامبراطورية العثمانية في بال المسؤولين البريطانيين، وحتى إذا خطرت في بالهم كان الافتراض العام أن ألمانيا قد تحاول إغراء الامبراطورية العثمانية بالتحالف معها.

(١٢) المرجع نفسه، ص ١٩٠

(١٣) أولريس ترومبنير، **ألمانيا والامبراطورية العثمانية ١٩١٤ ـ ١٩١٨** (مطبعة جامعة برنستون، ١٩٦٨)، ص ٢٠.

(١٤) المرجع نفسه، ص ١٩.

(١٥) المرجع نفسه.

لم يخطر في بال القادة البريطانيين آنذاك أن الأمر هو عكس ما تراءى لهم: أي ان تركيا هي الساعية الى التحالف مع ألمانيا، وان ألمانيا محجمة عن التجاوب. وحتى بعد أن وضعت الحرب أوزارها، وانكشفت حقيقة أن طلعت وأنور هما اللذان سعيا للتحالف مع ألمانيا، ظل الغموض يكتنف تفاصيل كيفية افتعال الامبراطورية العثمانية وألمانيا حلفهما. معاصرو ذلك الزمن وبعض المؤرخين ألقوا التبعة على تشرشل الذي قيل انه دفع الأتراك الى أحضان ألمانيا. ولكن البينات التي ما زالت تبرز الى الوجود من محفوظات الوثائق الدبلوماسية تروي قصة مختلفة وأكثر تعقيداً ـ قصة بدأت في عام ١٩١٤ عشية أزمة حرب، لا تشرشل ولا زملاؤه في مجلس الوزراء رأوا نذرها.



الفصل الخامس

ونستون تشرشل عشية الحرب

(١)

في عام ١٩١٤ بلغ ونستون تشرشل التاسعة والثلاثين من عمره، وكان على أبواب السنة الرابعة في منصب اللورد الأول للاميرالية في حكومة حزب الأحـرار برئـاسة هيربرت اسكويث. كانت إدارته لشؤون منصبه الهام تتسم بالكفاءة والنشاط، ولكنه لم يكن بعد تلك الشخصية التي تفرض نفسها والتي عرفها العالم في ما بعد. ان طاقته ومواهبه ـ وملكة إعلان بطولاته ـ قد نقلته الى المقدمة في سن مبكرة. غير أن ما ثبته في منصبه الحكومي إنما كان الى حد بعيد ما لقيه من عطف لدى رئيس الوزراء، ومن رعاية قوية لدى ديفيد لويد جورج وزير المالية. كان يصغر بقية أعضاء مجلس الوزراء بعشر سنين أو أكثر، وكان الرأي الشائع انه لم يبلغ مرحلة كافية من الثبات والنضج تؤهله لتسلم منصبه الرفيع.

وكان لا يزال يتكلم وفي نطقه اثر لثغة تلميذ مدرسة، ولم تبرح وجهه بعد آخر أمارات اليفاعة. ولم تتملكه عادة التخفر العدواني، وتقطيب الجبين ووضع السيجار بين الشفتين إلا منذ أمد قريب. وقد بدأ شعره الأشهب يخف قليلاً. وخلال السنوات الأخيرة ازداد وزنه، ولكنه لم يبلغ حد السمنة. متورد الوجنتين، ربع القامة، مكتنز الجسم، وليس في تكوينه ما يأخذ بمجامع القلوب. وما كان إلا لذي بصيرة أن يرى انه سيبدو يوماً ما شخصاً مرهوباً.

لم يكن شخصه بل شخصيته المفعمة حيوية هي التي فتنت من شاءت لهم الصدف أن يقابلوه. كان شخصاً متقلباً، مسكوناً بشبح والده اللامع الذي وافاه الأجل في سن الخامسة والأربعين وهو يعاني من اخفاق سياسي، وإذ خشي أن يموت هو أيضاً في سن الشباب، أخذ دون حياء يزحم الصديق والعدو في اندفاعه الى القمة خلال ما ظهر انه الزمن المتبقي من عمره. بعض الناس حسبوه كوالده فاقد التوازن عاطفياً، وآخرون رأوا أن الأمر لا يعدو كونه صغير السن. كان يجمع بين جوانب العظمة وجوانب الطفولة، ولكن زملاءه كانوا أكثر استعداداً لرؤية جوانب الطفولة. كان عكر المزاج، ويعالج الأمور من زاوية شخصية، وكثيراً ما يطلق لسانه في المهاترة

عندما يقتضي الموقف منه الاصغاء والانتباه. ومع كونه سخياً طيب القلب، فلم يتحسس أفكار الآخرين ومشاعرهم، وكثيراً ما يسهو عن تأثير كلامه وسلوكه على الآخرين. كان ميالاً الى الصخب، وينفعل في كل أمر يتعهده. وزملاؤه الذين حاولوا البعد عن الخصام وتهوين الأمور وجدوه انساناً متعباً.

طالما كان يبدل آراءه. ولأنه دوماً ينفعل عند الأخذ بوجهة نظر ما، فان العنف والتطرف والتكرار كانت سمات تبديل أفكاره. كان منتمياً الى حزب المحافظين فانتقل الآن الى حزب الأحرار. وكان أشد الوزراء موالاة للألمان فصار أكثرهم عداء للألمان. وكان في طليعة دعاة الصداقة مع الأتراك في مجلس الوزراء فصار أشدهم عداوة للأتراك. بدا في نظر أعدائه أحمق الى درجة الخطر، وحتى أصدقاؤه لاحظوا انه يفقد أعصابه بسهولة زائدة.

وخلافاً للآخرين، كان يأنف سلوك طريق السلامة. خدم الجندية في الهند، وشاهد الحرب في كوبا والسودان، وصار بطلاً بهروبه من معسكر لأسرى الحرب في جنوب أفريقيا. إقدامه على المجازفات أكسبه الشهرة ورفعه الى القمة في السياسة. كان سعيداً في حياته الزوجية وفي منصبه الحكومي الرفيع، ولكنه كان عصبياً لا يستقر على حال. كان ينشد عوالم تفتحها بريطانيا عنوة.

قبل ذلك بثلاث سنوات ـ في صيف عام ١٩١١ ـ سنحت له، على غير توقع، فرصة لتحقيق بعض طموحاته. آنذاك، وخلال أزمة دولية قصيرة الأمد، صدمت حكومة اسكويث إذ علمت أن الأميرالية غير مهيأة للقيام بمهمات لمساندة الجيش زمن الحرب. ولقد أصيب أعضاء مجلس الوزراء بالذهول إذ قيل لهم ان البحرية الملكية عاجزة عن نقل حملة بريطانية عبر القنال الانكليزي. ونمي اليهم أيضاً أن الاميرالية معرضة عن إنشاء هيئة أركان حرب للأسطول. وقد اتضح لرئيس الوزراء اسكويث وزملائه انه لا بد من تعيين لورد أول جديد للأميرالية لكي ينهض باصلاحات أساسية.

كان تشرشل آنذاك وزيراً للداخلية، وقد شرع يتمحل المنصب الجديد، فآزره نصيحه لويد جورج ورشحه لهذا المنصب. ولم يكن مما يخفى على البصيرة ان حداثة سنه كانت عقبة أمام ترشيحه. كان في السادسة والثلاثين، وباستثناء لا سابق له كان أصغر من شغل منصب وزير الداخلية. وأعداؤه الكثر الذين ادعوا انه تجاوز حدود الأصول في اندفاعه قد رأوا انه جاوز أيضاً قدراته. فقد بدا لهم ان فيه الكثير من العيوب المميزة للشباب: العناد، وقلة الخبرة، وفساد الرأي، وعدم التروي. وقد عبر منافسه الرئيسي على منصب اللورد الأول للأميرالية عن شديد إعجابه بطاقة تشرشل وشجاعته، ولكنه ردد الاتهام المعتاد ان وزير الداخلية الشاب شديد الميل الى التصرف أولاً فالتفكير ثانياً[1].

---

(١) تيد مورغان، **تشرشل: شاب في عجلة من امره، ١٨٧٤ ـ ١٩١٥** (نيويورك: سايمون اند شوستر، ١٩٨٢)، ص ٣١٤.

ولسبب ما قرر رئيس الوزراء أن يجرب الحظ مع تشرشل. ويدل سجل أعمال الأميرالية من صيف عام ١٩١١ الى صيف عام ١٩١٤ ان رئيس الوزراء ربح رهانه. وبايحاء من اللورد فيشر، أميرال الأسطول المتقاعد والذي كان لا يزال مثيراً للجدل، حوّل تشرشل أسطول القرن التاسع عشر الذي يستخدم الفحم وقوداً، الى أسطول القرن العشرين الذي يستخدم النفط وقوداً.

(٢)

انتخب تشرشل عضواً في البرلمان للمرة الأولى في عام ١٩٠٠، فمارس عضويته (عام ١٩٠١) نائباً عن حزب المحافظين: كانت تُطلق على المحافظين آنذاك تسمية الاتحاديين. ولكنه في عام ١٩٠٤ انتقل الى صفوف الأحرار بسبب خلاف شديد حول موضوع حرية التجارة.

ولأنه منشق سياسياً، فقد ارتاب فيه كلا الحزبين ـ ولم تكن هذه الريبة دون أساس بالمرة، إذ أن نزعاته السياسية لم تكن كلياً مع أي من الحزبين. كان يميل الى الأحرار في المسائل الاجتماعية والاقتصادية، أما عندما تصل الأمور الى السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية فهو بالغريزة محافظ. وقد كان تشرشل بطبعه محارباً وغير متعاطف مع نهج المسالمة المثالي الذي يأخذ به حزب الأحرار.

لقد ورث عبقرية فن الحروب من أعظم قادة بريطانيا العسكريين، من أحد أجداده، دوق مارلبورو. وتلقى دراسته في أكاديمية عسكرية لا في إحدى الجامعات، وأدى الخدمة العسكرية ضابطاً في الجيش، وكانت مهنة السلاح تهيج خاطره.

وعندما سرحت فيوليت اسكويث بصرها من على متن اليخت انشانترس في عام ١٩١٤، في ساحل البحر الأبيض المتوسط، وهتفت هتاف التعجب: «ما أروعه!»، أجابها هو: «نعم ـ المدى رائع ـ والرؤية رائعة ـ حبذا لو كانت لدينا بعض المدافع. من عيار ست بوصات لكان القصف أسهل...»[٢].

وإذ أخذت غيوم الحرب تتلبد في أجواء صيف عام ١٩١٤ على نحو مفاجيء، بدا المسالمون الأحرار على غير تماس مع الأحداث، في حين بدا تشرشل في موقعه في الأميرالية انه الرجل المناسب في المكان المناسب وفي الزمن المناسب.

(٢) فايوليت بوتهام كارتر، **ونستون تشرشل كما عرفته**، (لندن: البير وسبورتسوود وكولنز، ١٩٦٥)، ص ٢٦٢.



الفصل السادس

تشرشل يستولي على السفن الحربية التركية

(١)

بعد مدة وجيزة على اندلاع الحرب، أصبح تشرشل بطلاً في بريطانيا. ذلك انه، بالرغم من رفض مجلس الوزراء اعطاءه الاذن، قام على مسؤوليته الشخصية بتعبئة الأسطول في أواخر أيام زمن السلم وأوعز بارساله شمالاً الى «سكايا فلو» ليكون في مأمن من هجوم ألماني مباغت. لعل ما فعله كان مخالفاً للقانون، ولكن الأحداث سوّغت تصرفاته التي قوبلت بالثناء من سائر الجهات في بريطانيا.

ذات مرة تساءلت مارغوت اسكويث، زوج رئيس الوزراء، في مفكرتها، ما الذي يجعل تشرشل متفوقاً، فكتبت تقول: «حتماً ليس ذهنه، وبالتأكيد ليس حسن تقديره ـ فهو في الحقيقة دائماً مخطىء جداً ـ ان ما يجعله متفوقاً انما هي شجاعته وحيويته ـ ذلك المزيج المدهش من الجد والاقدام، انه قادر دائماً ويعمل دائماً ـ ودائماً يضع نفسه في دائرة المجازفة. لا يتهرب قط، ولا يفتر قط ولا يحيط نفسه قط بالحماية ـ انه لا يني يقدم على مجازفات كبيرة»[1].

كانت تعبئة الأسطول بالرغم من مخالفته قرار مجلس الوزراء مجازفة هائلة انتهت بالظفر. حتى ألدّ أعداء تشرشل السياسيين كتبوا اليه في الأيام التي أعقبت دخول بريطانيا الحرب معبرين عن إعجابهم به. وظل هو، خلال جزء كبير من بقية حياته، يباهي أشد المباهاة بأن الأسطول كان مستعداً عندما نشبت الحرب.

في ذلك الحين، قوبل استيلاؤه على بوارج تركية وضمها الى الأسطول البريطاني بالقدر نفسه من الثناء. لقد تضمنت صحيفة (تاتلر) في عدد ١٢ آب (أغسطس) ١٩١٤ صفحة مصورة زينتها بصورة فوتوغرافية لتشرشل وعلى وجهه سمات العزم، مع صورة لزوجه، تحت عنوان «مرحى

---

(١) مارتن جيلبرت، **ونستون تشرشل المجلد ٣: ١٩١٤ ـ ١٩١٦، تحدي الحرب** (بوسطن، هيوتن ميفلين، ١٩٧١)، ص ١٧٩ ـ ١٨٠.

ونستون! سرعة تعبئة الأسطول وشراء بارجتين أجنبيتين يغنيان عن مجلدات تحكي قصة جهدك وحكمتك»[٢].

أما البارجتان فهما «رشادية» وأختها الأكبر «السلطان عثمان الأول». كلتاهما بنيتا في أحواض بناء السفن البريطانية وكلتاهما كانتا على جانب كبير من القوة. وقد جهزت البارجة «عثمان» بعدد من المدافع لم تجهز بمثله بارجة من قبل[٣]. وكلتاهما أوصت عليهما في الأصل البرازيل، ثم كان بناؤهما لمصلحة الامبراطورية العثمانية. ومع أن «رشادية» أنزلت الى البحر في عام ١٩١٣ فلم يتم تسليمها بسبب افتقار الأتراك الى منشآت أحواض حديثة لرسوها. وقد نجح نائب الأميرال سير آرثر ليمبوس، رئيس البعثة البحرية البريطانية، بمساندة من تشرشل، في اتصالاته وراء الكواليس مع السلطات العثمانية، لتأمين حصول شركتين بريطانيتين هما شركة فيكرز وشركة أرمسترونغ ويتويرث، على عقد بناء منشآت الأحواض. وبعد أن اكتمل بناء هذه المنشآت، كان مقرراً أن تبحر البارجة «رشادية» من بريطانيا مباشرة بعد «السلطان عثمان الأول» التي كان مقرراً انجاز بنائها في آب (أغسطس) ١٩١٤.

كان تشرشل مدركاً أن السفينتين تعنيان الشيء الكثير للامبراطورية العثمانية. فقد كانت النية أن تكونا مقدمة نشوء الأسطول العثماني العصري، وكان الرأي انهما ستمكنان الامبراطورية من مواجهة اليونان في بحر ايجه وروسيا في البحر الأسود. ويعود الفضل في شرائهما الى التبرعات التي قدمت بدافع من الروح الوطنية في سائر أنحاء الامبراطورية. ولعل الحكايات التي تحكى لا تخلو من مبالغات، ولكن قيل ان النساء بعن حليهن وان تلامذة المدارس تخلوا عن مصروف الجيب للاسهام في التبرع الشعبي[٤]. وقد غادر الأميرال ليمبوس القسطنطينية الى عرض البحر في ٢٧ تموز (يوليو) ١٩١٤ وبصحبته سفن من الأسطول التركي، بانتظار الترحيب بوصول «السلطان عثمان الأول» ومرافقتها عبر مضائق الدردنيل الى العاصمة العثمانية، حيث تقرر احياء «أسبوع البحرية» باحتفالات تتسم بالبذخ تكريماً لوزير البحرية أحمد جمال، وعلى شرف الصداقة البريطانية ـ العثمانية.

كان تشرشل يعتبر أشد أعضاء وزارة اسكويث صداقة للأتراك، وقد تتبع بعناية وساند بحماسة بعثة الأميرال ليمبوس في تركيا منذ بدئها قبل سنوات. وكانت البعثة الاستشارية البريطانية إلى الأسطول العثماني تكاد تبلغ في حجمها حجم البعثة الألمانية المثيلة الى الجيش العثماني، بقيادة

(٢) المرجع نفسه، الصفحة المقابلة ١٥٦.

(٣) ريتشارد هاد، **الحرب الكبرى في البحر: ١٩١٤ ـ ١٩١٨** (اوكسفورد ونيويورك: مطبعة جامعة اوكسفورد، ١٩٨٣)، ص ٧١.

(٤) اللورد كينروس، **اتاتورك: سيرة حياة مصطفى كمال ابي تركيا الحديثة** (نيويورك: وليم مورو، ١٩٦٥) ص ٧٩، وستانفورد شو وايزل كورال شو، **تاريخ الامبراطورية العثمانية وتركيا الحديثة المجلد ٢: الاصلاح، الثورة والجمهورية: نشوء تركيا الحديثة ١٨٠٨ ـ ١٩٧٥** (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٧٧)، ص ٣١١.

الجنرال أوتو ليمان فون ساندرز، وهو جنرال بروسي من سلاح الفرسان. والى حد ما كانت البعثتان متكافئتين. كان الرأي أن النفوذ البريطاني قوي في وزارة البحرية العثمانية، وان النفوذ الألماني أقوى ما يكون في وزارة الحربية. وقد كانت لندن لا تعرف إلا القليل عن شؤون الشرق الأوسط السياسية، ولكن تشرشل كان متميزاً بميزة نادرة، إذ التقى شخصياً ثلاثاً من الشخصيات الخمس القيادية في الحكومة العثمانية: طلعت، وأنور ووزير المالية جاويد. ولذلك سنحت له الفرصة أن يعلم أن دور بريطانيا في الامداد البحري والمشورة البحرية يمكن أن تكون له عواقب سياسية في القسطنطينية.

بيد ان أزمة الحرب الأوروبية أضفت أهمية في كل من لندن وبرلين على السفينتين الحربيتين التركيتين الحديثتين. فقد كانت «رشادية» و«السلطان عثمان الأول» بارجتين من طراز «دريدنوت» الحديث. وهما بذلك تتفوقان على سائر السفن العائمة بل تجعلانها من طراز انقضى زمنه. ومع حلول صيف عام ١٩١٤، كان الأسطول الملكي البريطاني قد تسلم ما يكفي لاعطاء بريطانيا هامش تفوق على ألمانيا بسبع بوارج من طراز «دريدنوت». وإذ كان متوقعاً أن تكون الحرب الأوروبية حرباً قصيرة، بدا أن الوقت لا يسمح ببناء مزيد من هذه البوارج قبل دخول المعركة وحسمها. ولذلك كان الرأي ان اضافة البارجتين من طراز «دريدنوت» اللتين بنيتا لتركيا ستكون تعزيزاً هاماً لقوة الأسطول البريطاني، في حين أن امتلاكهما من قبل الامبراطورية الألمانية أو حلفائها سيحول ميزان القوى بصورة حاسمة ضد بريطانيا، ولم يكن ضرباً من الخيال الاعتقاد بأن البارجتين «رشادية» و«السلطان عثمان الأول» يمكنهما أن تقوما بدور مادي في تقرير نتيجة ما كان مقدراً له أن يكون الحرب العالمية الأولى.

في مطلع الأسبوع الذي بدأ في ٢٧ تموز (يوليو) ١٩١٤، وفيما كان اللورد الأول للأميرالية يتخذ إجراءات احتياطية لمواجهة أزمة الحرب، طرح مسألة امكانية استيلاء الأسطول الملكي البريطاني على البارجتين التركيتين. ان سلسلة الأحداث التي انسابت ظاهرياً من مبادرة تشرشل في هذا الشأن، قد أدت الى تحميله تبعة الاندلاع المأساوي للحرب في الشرق الأوسط. وهو بدوره حاول الدفاع عن نفسه بالتظاهر انه لم يفعل سوى تنفيذ أوامر معتمدة. ان تاريخ هذه الأمور ظل ملتبساً على الناس منذ ذلك الحين لأن رواية تشرشل ورواية خصومه كلتاهما كاذبتان.

وفقاً لتاريخ الحرب العالمية الأولى الذي كتبه تشرشل، كانت خطط الطوارىء البريطانية التي أقرت في عام ١٩١٢ تقضي بالاستيلاء على جميع السفن البحرية الأجنبية، التي يجري بناؤها في الأحواض البريطانية، إذا ما وقعت الحرب. فلما نشبت الحرب في عام ١٩١٤، كانت ثمة سفن حربية يجري بناؤها في الأحواض البريطانية لحساب تركيا، وتشيلي، واليونان، والبرازيل وهولندة. وما يقوله تشرشل هو انه لم يفعل سوى تطبيق الأنظمة التي أقرت في عام ١٩١٢. وروايته للأمور تعني ضمناً انه لم يختص السفن العثمانية باجرائه، بل أصدر اوامر تنطبق على سائر السفن الحربية الأجنبية التي كانت قيد البناء. وكتب يقول ان تدابير الاستيلاء على هذه

السفن «تؤلف خطة محكمة ومفصلة» وضعت قبل سنوات وصيغت في صيغتها الأخيرة عام ١٩١٢[٥].

ولكن هذه الرواية ليست صحيحة. ان الاستيلاء على السفن التركية كان فكرة منشئها تشرشل الذي خطرت له الفكرة في صيف عام ١٩١٤.

خلال الأسبوع الذي سبق نشوب الحرب، أثيرت للمرة الأولى مسألة الاستيلاء على السفن الحربية الأجنبية يوم الثلاثاء ٢٨ تموز (يوليو) ١٩١٤، في استجواب موجه من تشرشل الى لورد البحر الأول، الأمير لويس أمير باتنبرغ، وإلى لورد البحر الثالث، سير أرشيبالد مور. قال في استجوابه: «اذا ما اقتضت الضرورة الاستيلاء على البارجتين التركيتين اللتين يوشك أن ينتهي بناؤهما في الأحواض البريطانية، أرجو إعداد صيغة الخطط التفصيلية التي تبين بدقة الاجراء الاداري الذي يتطلبه الاستيلاء عليهما والمعاملات المالية التي تلي ذلك»[٦].

نظر الأميرال مور في الأمر، فلم يعثر على أي اجراء قانوني أو إداري يسوّغ الاستيلاء على السفينتين التركيتين. وكان أن استشار أحد المسؤولين الحقوقيين في وزارة الخارجية، فأخبره هذا ان لا وجود لسابقة اتخاذ مثل هذا الاجراء، وقال حقوقي وزارة الخارجية انه لو كانت بريطانيا في حالة حرب لأمكنت المحاجة بأن المصالح القومية لها أسبقية على الحقوق القانونية، أما وان بريطانيا ليست في حالة حرب[*] فلا سند قانونياً يبرر استيلاء تشرشل على سفن مملوكة من دولة أجنبية. وكانت نصيحة هذا الحقوقي انه إذا كانت الأميرالية حقاً في حاجة الى السفينتين فينبغي لها أن تحاول اقناع الحكومة العثمانية ببيعهما[٧].

ارتاب الأتراك في ما يدور في ذهن تشرشل، فقد أنذرت وزارة الخارجية الأميرالية بأن البارجة «السلطان عثمان الأولى» تتزود بالوقود وتلقت أوامر بالمغادرة الى القسطنطينية فوراً مع ان بناءها لم يكتمل[٨]. عندها أصدر تشرشل في الحال أوامر الى الجهات التي تبني البارجتين باحتجازهما. وأصدر أيضاً أوامره الى قوات الأمن البريطانية بحراسة السفينتين ومنع بحارتهما الأتراك من الصعود اليهما أو رفع العلم العثماني عليهما (وهذا كان من شأنه، وفقاً للقانون الدولي السائد، أن يجعل منهما أرضاً عثمانية).

في اليوم التالي، أشار المدعي العام على تشرشل بأن ما هو فاعله لا يسوغه القانون، ولكن مصلحة الكومونولث لها أسبقية على الاعتبارات الأخرى، وان هذه المصلحة قد توفر له العذر في احتجاز

---

(٥) ونستون تشرشل، **الأزمة العالمية: ١٩١١ ـ ١٩١٤** (لندن: ثورنتون بتروورث، ١٩٢٣)، ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩.

(٦) مارتن جيلبرت، **ونستون تشرشل: مجلد مرافق، المجلد ٣ الجزء الأول: تموز ١٩١٤ ـ نيسان ١٩١٥**، (بوسطن: هوتن ميغلين ١٩٧٣) الصفحتان ١ ـ ٢.

(*) هذا الرأي قُدم قبل اندلاع الحرب بين بريطانيا وألمانيا بأسبوع.

(٧) المرجع نفسه، ص ٣

(٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٢ ـ ٣.

السفينتـين موقتاً[٩]. وأبدى مسؤول كبير من الموظفين الدائمين في وزارة الخارجية وجهة نظر مماثلة في اليوم عينه، ولكنه وضعها ضمن منظور سياسي أوسع وعملي أكثر. قال في مذكرة: «أرى انه يجب أن نسمح للأميرالية بأن تعالج هذه المسألة وفق ما تعتبره ضرورياً ثم ندافع عن تصرفنا أمام تركيا بقدر ما نستطيع»[١٠].

في ٣١ تموز (يوليو) أخذ مجلس الوزراء بوجهة نظر تشرشل القائلة انه ينبغي له أن يضع يده على السفينتـين التركيتـين لتسليمهمـا الى الأسـطول الملكي البـريـطاني من أجل احتمال استخدامهما ضد ألمانيا في حال وقوع حرب، وبناء على ذلك صعد بحارة بريطانيون الى البارجة «السلطان عثمان الأول». عندئذ جاء السفير العثماني الى وزارة الخارجية البريطانية، طالباً تفسيراً للأمر، فكان كل ما قيل له ان البارجة محتجزة في الوقت الراهن[١١].

قبيل منتصف الليل في الأول من آب (أغسطس) وجه تشرشل تعليمات الى الأميرال مور، بشأن تعبئـة الأسـطول، تقضي بابـلاغ شركتي فيكـرز وأرمسترونغ أن البارجتين العثمانيتين قيد الاحتجاز وان الأميرالية ترى الدخول في مفاوضات لابتياعهما[١٢].

وللمرة الأولى، أخذ تشرشل علماً بأن هناك سفناً حربية تبنيها أحواض بناء السفن البريطانية لبلدان أخرى غير تركيا. كان الأميرال مور قد لفت انتباهه الى ذلك قبل عدة أيام، ولكن تشرشل لم يرسل رداً. أما الآن ـ بالرغم من أن السفن الأجنبية الأخرى لم تكن في مثل أهمية البارجتين التركيتين ـ فقد أمر باحتجازها أيضاً لاكمال بنائها وابتياعها في نهاية المطاف.

وفي الثالث من آب (أغسطس)، شرعت الأميرالية في إعداد التدابير مع شركة أرمسترونغ لتسليم «السلطان عثمان الأول» الى الأسطول الملكي في الحال[١٣]. ومساء اليوم نفسه، أبرقت وزارة الخـارجيـة الى السفـارة البريطانية في القسطنطينية بتعليمات لابلاغ الحكومة العثمانية أن بريطانيا راغبة في نقل العقد الخاص بشراء البارجة «عثمان» الى حكومة جلالته[١٤]. وفي اليوم التـالي، أرسل سير ادوارد غراي برقية أخرى الى القسطنطينية أبدى فيها يقينه أن الحكومة العثمانية سوف تتفهم موقف بريطانيا وان «أية خسارة مالية أو خسارة أخرى لتركيا ستلقى ما تستحقه من اهتمام»[١٥].

ثمة نقطة رئيسة، ولكنها غابت عن الأبصار، هي أن الحكومة العثمانية لم تعلم للمرة الأولى

---

(٩) المرجع نفسه، ص ٥.

(١٠) المرجع نفسه.

(١١) المرجع نفسه، ص ١٠.

(١٢) المرجع نفسه، ص ٩.

(١٣) المرجع نفسه، ص ١٦.

(١٤) المرجع نفسه.

(١٥) المرجع نفسه، ص ١٩.

باستيلاء تشرشل على البارجة من خلال الاشعار الرسمي في برقية الثالث من آب (أغسطس)، بل ان الأتراك علموا في ٣١ تموز (يوليو) أن البارجتين هما في سبيل الاستيلاء عليهما، كما أنهم في ٢٩ تموز أو قبل هذا التاريخ، كانت لديهم شبهات قوية بعزم بريطانيا على أخذ البارجتين؛ ان أهمية هذه التواريخ سوف تتضح للقارىء في الحال.

(٢)

عند نشوء أزمة الحرب في ٢٣ تموز (يوليو) شهدت برلين إعادة نظر في قيمة تركيا كدولة حليفة. وفي ٢٤ تموز (يوليو)، أبطل القيصر غليوم الثاني شخصياً القرار السلبي الذي اتخذه سفيره في القسطنطينية فأمر باستقصاء عرض التحالف الذي تقدم به أنور. كانت مذكرة الانذار النهائي النمساوي الى الصرب ـ التي فجرت أزمة الحرب في أوروبا ـ قد سلمت مساء اليوم السابق، وقرر القيصر الألماني أن المصلحة العثمانية في عقد تحالف يجب الافادة منها «في الوقت الراهن لأسباب تتعلق بالمصلحة»(١٦).

بدأت في الحال محادثات سرية في القسطنطينية. وكان المفاوضون في الجانب العثماني الأمير سعيد حليم، الصدر الأعظم، ووزير الخارجية، وطلعت بك، وزير الداخلية، وأنور باشا، وزير الحربية. ومع أن أنور كان قد أبلغ السفير الألماني أن أغلبية أعضاء اللجنة المركزية لجمعية الاتحاد والترقي تحبذ التحالف مع ألمانيا، فقد أخفى القادة العثمانيون الثلاثة مفاوضاتهم عن اللجنة المركزية بل عن زميلهم القوي جمال باشا وزير البحرية(١٧).

في ٢٨ تموز (يوليو) أرسل القادة العثمانيون الى برلين مسودة معاهدة التحالف المقترحة من قبلهم. وبالرغم من وجهة نظر القيصر، ظل رئيس الحكومة الألمانية، المستشار تيوبالد فون بتمان هولفيغ، فاقد الحماسة لهذا الارتباط مع الامبراطورية العثمانية، وفي ٣١ تموز (يوليو)، أي في اليوم الذي طلبت إليه رئاسة الأركان الألمانية إصدار أمر إعلان الحرب، أرسل بتمان هولفيغ برقية إلى سفيره في القسطنطينية يأمره فيها بعدم التوقيع على معاهدة تحالف مع الامبراطورية العثمانية ما لم يبلغ حد اليقين «أن تركيا قادرة أو أنها ستأخذ على عاتقها القيام بعمل ضد روسيا جدير بأن يسمى عملاً ضد روسيا»(١٨).

كان الأول من آب (أغسطس) يوماً حاسماً في المفاوضات. ان تفاصيل ما قيل في سياق المساومة لا تزال مجهولة. لقد كان فون فانغنهايم، في الجانب الألماني، يتصرف وفق تعليمات مباشرة من رئيس حكومته: لقد أوضح المستشار في برلين تمام الايضاح وجوب رفض الاقتراح العثماني ما

---

(١٦) اولريش ترومينر، **المانيا والامبراطورية العثمانية: ١٩١٤ ـ ١٩١٨**، (برنستون: مطبعة جامعة برنستون: ١٩٦٨) ص ١٥٠.

(١٧) المرجع نفسه، الصفحتان ١٩، ٢٠.

(١٨) المرجع نفسه، ص ١٦.

لم يكن لدى الأتراك شيء هام على غير توقع يسهمون به في قضية الألمان في الحرب. والحق أن الأتـراك لم تكن عندهم رغبة اطلاقاً في المشاركة في القتال. وقد أظهرت الأحداث اللاحقة أن الصدر الأعظم وشركاءه كانوا يأملون في ألا يُجرّوا الى الحرب. وهكذا لم يكن لديهم، حسب ظاهر الأمور، ما يعرضونه على الألمان. ومع ذلك ما إن وصل ذلك اليوم الى ختامه حتى كان الأتراك الفتيان الثلاثة قد انتزعوا اتفاق تحالف من الألمان، مهره الجانبان بالتواقيع بعد ظهر اليوم التالي.

جرت المفاوضات في السر، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل ان المادة الثامنة من المعاهدة نصت على بقاء الاتفاق سرياً. كانت المادة الرابعة في المعاهدة هي الهدف الرئيس الذي سعى قادة جمعية الاتحاد والترقي الى تحقيقه: «تأخذ ألمانيا على نفسها أن تدافع، بقوة السلاح إذا دعت الحاجة، عن الأراضي العثمانية في حالة تهديدها»[19]. كان هذا الالتزام الألماني التزاماً يستمر طوال مدة المعاهدة، التي ينتهي مفعولها في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٨.

وتعهـدت الامبراطورية العثمانية بدورها أن تراعي الحياد الدقيق في النزاع الذي كان قائماً آنذاك بين الصرب والنمسا ـ هنغاريا وألا تدخل الحرب إلا إذا اقتضت أحكام معاهدة ألمانيا مع النمسا أن تدخل ألمانيا الحرب[*]. في ظروف كهذه، وفي ظروف كهذه فقط، تعهدت الامبراطورية العثمـانيـة أن تتدخل هي أيضاً، وأن تسمح للبعثة العسكرية الألمانية في القسطنطينية بأن تمارس «تأثيراً فاعلاً» على سير جيوشها.

في اليوم التالي للتوقيع على المعاهدة، أمر الباب العالي ببدء التعبئة العامة، ولكنه أعلن أيضاً الحياد في النزاع الأوروبي. ظلت المعاهدة سرية، وادعى أنور والمتواطئون معه أن برنامج التعبئة لم يكن موجهاً ضد الدول الحليفة. وبذل القادة العثمانيون جهداً خاصاً في أحاديثهم مع ممثلي الحلفاء لتأكيد امكانية قيام علاقات صداقة، بل ذهب أنور الى حد الايحاء بأن تركيا قد تنضم الى الحلفاء.

وبعـد أن كانت برلين تراودهـا الشكـوك حتى ذلك الحين في شأن ما تستطيع الامبراطورية العثمانية أن تقدم من اسهام في الحرب، استبد بها الآن الحرص على الحصول على مساعدة تركيا. وفي الخامس من آب (أغسطس)، أخذ رئيس هيئة الأركان العامة الألمانية يلح في الحصول

---

(١٩) ج. ا. س. غرينفيل، **المعاهدات الدولية الرئيسية ١٩١٤ ـ١٩٧٣: تاريخ ودليل مع نصوص** (نيويورك: ستين اند داي، ١٩٧٥) ص ٢٤. هاري هوارد، **تقسيم تركيا: تاريخ دبلوماسي ١٩١٣ ـ ١٩٢٣** (نيويورك: هوارد فيرتيغ، ١٩٦٦)، ص ٤٩.

(*) جرى الترقيع على المعاهدة بعد يوم من اعلان ألمانيا الحرب على روسيا ولم يكن مطلوباً من ألمانيا أن تعلن الحـرب بمقتضى أحكام معاهدتها مع النمسا. والذي حدث هو أن ألمانيا أعلنت الحرب قبل أن تعلنها النمسا ـ هنغاريا بعدة أيام. ولذلك فان المعاهدة مع الامبراطورية العثمانية التي صيغت صياغة غريبة لم تلزم ـ إذا قرنت بحرفيتها ـ الأتراك بدخول الحرب.

على مساعدة تركيا ضد بريطانيا وضد روسيا أيضاً[٢٠]، مع أنه قبل أسابيع فقط كان يرى أن وجود الامبراطورية العثمانية الى جانب ألمانيا ليس «مغنماً»، ولكن الأتراك ظلوا يرفضون التسرع في العمل. والحق أن افتقارهم الى وسائط النقل حال دون اسراع الامبراطورية في تحقيق التعبئة العامة.

لقد كان الجيش العثماني منذ سنوات عديدة خاضعاً لتوجيه بعثة عسكرية ألمانية، ولذلك يفترض في السفير الألماني انه كان يعرف أن دخول الامبراطورية العثمانية الحرب متعذر من الناحية المادية قبل أواخر الخريف أو قبل الشتاء. ولما كان اعتقاد الجميع في الأول من آب (أغسطس) أن الحرب ستنتهي في غضون شهور قليلة، فان السفير فون فانغنهايم منح الأتراك الفتيان حلفاً، مع انه كان يؤمن من غير شك أن الامبراطورية العثمانية غير مستعدة للقتال قبل أن تكون الحرب قد أوشكت على نهايتها، بيد أن التعليمات الصادرة اليه من برلين تقضي بعدم ابرام المعاهدة ما لم يبرهن له الأتراك الفتيان ان لديهم شيئاً ما ذا معنى يسهمون به في المجهود الحربي الألماني. فماذا كان هذا «الشيء ما ذو المعنى»؟

يبدو أن الاعتقاد العام لدى المؤرخين هو أن الأتراك لم يعرضوا على السفير الالماني شيئاً جديداً في ذلك اليوم ـ وان فون فانغنهايم تجاهل، في الواقع، التعليمات التي تلقاها من برلين. فإذا صح هذا الرأي، يمكن القول انه ربما كان يسعى لارضاء قيصر ألمانيا. أو لعل خطر اندلاع حرب أوروبية عامة جعله يرى أن الامبراطورية العثمانية هي أهم عسكرياً مما كان يعتقد قبل عشرة أيام. أما إذا كان فون فانغنهايم حاول فعلاً أن يتقيد بالتعليمات التي تلقاها من برلين، فإن السؤال الذي لم يطرحه المؤرخون يصبح مثيراً للاستغراب: ما الذي عرضه أنور على ألمانيا في الأول من آب (أغسطس) وكان من الأهمية بحيث غيّر السفير الألماني رأيه فوافق على أن تقدم ألمانيا، لقاء ذلك الحماية للامبراطورية العثمانية؟

(٣)

قبل عقدين من السنين تكشفت حقيقة غريبة. فقد أعلن أحد دارسي محفوظات الوثائق الدبلوماسية الألمانية ان هذه الوثائق أظهرت ان أنور وطلعت عرضا على نحو مفاجيء خلال اجتماعهما مع السفير فون فانغنهايم في الأول من آب (أغسطس) ١٩١٤، تسليم ألمانيا أضخم بارجة في العالم: البارجة «السلطان عثمان الأول»[٢١]، فقبل فون فانغنهايم العرض. وذكرت تقارير المخابرات البريطانية من وراء الخطوط الألمانية بعد ذلك بأسبوعين، أن ضباطاً من الأسطول الألماني كانوا ينتظرون بشوق أن يتسلموا البارجة الجديدة البالغة الأهمية ـ وأصيبوا

(٢٠) ترومبينر، **الامبراطورية العثمانية**، الصفحتان ١٤، ٢٢.

(٢١) ترومبينر، المصدر نفسه.

بخيبة مريرة عندما استولى عليها تشرشل[٢٢].

لم يتفحص المؤرخون هذه الواقعة بكثير من التفصيل، ولعل ذلك عائد الى أنها في ظاهرها تبدو عصية على التفسير. إذ لا يمكن أن يكون قد خطر لأنور وطلعت. أن يتخليا عن البارجة التركية الثمينة، التي تعلق بها السكان عاطفياً وتبرعوا من أجلها بالكثير من المال، وكانت موضع اعتزاز الامبراطورية وفخرها. بل ان مجرد اقتراح تسليمها كان يعني الانتحار السياسي لأي زعيم عثماني يقدم على ذلك. غير أن البيّنة المتوفرة لا تقبل المناقشة، انهما قدّما سراً هذا العرض للسفير فون فانغنهايم.

في حادثة أخرى ذات علاقة، أتى أحد دارسي محفوظات الوثائق العثمانية، بصورة عابرة، على ذكر حديث قد يكون فيه التفسير. في اليوم عينه الذي قدم فيه أنور وطلعت عرضهما الى ألمانيا - الأول من آب (أغسطس) ١٩١٤ - كشف أنور لزملائه من قادة حزب تركيا الفتاة عن استيلاء بريطانيا على البارجة «السلطان عثمان»[٢٣]. أي انه كان يعرف في الأول من آب (أغسطس) أن بريطانيا استولت عليها! وبما أنه صار الآن معروفاً أن الأتراك في لندن ارتابوا في ٢٩ تموز (يوليو) وفي عزم تشرشل على الاستيلاء على البارجة «عثمان الأول»، وانهم في ٣١ تموز (يوليو) إحتجّوا على استيلائه عليها فعلاً - فمن المحتمل تماماً أن أنور علم حتى قبل الأول من آب (أغسطس) أن بريطانيا استولت على البارجة.

ألا يعطينا هذا جواباً عن سؤال سابق؟ كان يفترض في السفير فون فانغنهايم ألا يمنح الامبراطورية العثمانية معاهدة تحالف ما لم يبين الأتراك انهم سيسهمون مادياً في هزيمة الحلفاء. مع ذلك وافق على التحالف في الأول من آب (أغسطس) بالرغم من أنه قبل أسبوع واحد كان يعتقد أن القوات المسلحة العثمانية عاجزة عن تقديم هذا الاسهام. إذاً، ألم يكن عرض البارجة «السلطان عثمان» في الأول من آب (أغسطس)، هو الاسهام المادي الذي ابتاع به أنور وطلعت التحالف مع ألمانيا؟

إذا صح أن أنور وطلعت قد علما قبل تقديم عرضهما السري انهما فقدا «السلطان عثمان» بانتقالها الى أيدي البريطانيين - لصح أيضاً القول انه كان بامكانهما أن يقدما العرض، وأن يقدماه دون أن يخشيا العاقبة. والحقيقة أن الألمان لم يكتشفوا اطلاقاً انهم خدعوا. ويبدو انهم اعتقدوا أن أنور وطلعت قصدا الوفاء بقسطهما من الصفقة، ولم يعلموا بعجزهما عن الوفاء إلا عندما تلقوا بعد عدة أيام اشعاراً رسمياً بما فعله تشرشل - أي بعد أن وقّعت ألمانيا على تعهد بحماية الامبراطورية العثمانية من أعدائها، لقاء (حسب التخمين) وعد غير ذي جدوى حصلوا عليه من أنور وطلعت.

---

(٢٢) جيلبرت، **تشرشل، مجلد مرافق**، ص ٣٦.

(٢٣) ي. ت. كورات «كيف انزلقت تركيا إلى الحرب العالمية الأولى»، في: ك. بورن ود. وات، **دراسات في التاريخ الدولي** (لندن: لونغمان، ١٩٦٧)، ص ٢٩٩.



الفصل السابع

مكيدة في الباب العالي

(١)

خلال المفاوضات السرية بين ألمانيا والأتراك الفتيان في القسطنطينية في الأول من آب (أغسطس)، انتحى أنور، وزير الحربية، جانباً فعقد اجتماعاً خاصاً في السفارة الألمانية في القسطنطينية مع السفير الألماني هانزفون فانغنهايم، ومع رئيس البعثة العسكرية الألمانية أوتو ليمان فون ساندرز[1]. وقد بحث الرجال الثلاثة الشكل الذي سيتخذه التعاون العسكري بين بلديهم إذا تعاقدت تركيا وبلغاريا على دخول حرب ضد روسيا والى جانب ألمانيا. وبدا لهم أن السيطرة البحرية أساسية من أجل القيام بحملة ناجحة واستخلصوا أن الأسطول الألماني في البحر الأبيض المتوسط، المؤلف من السفينة الحربية القوية (غوبين) وشقيقتها (بريسلاو)، يجب أن يصل الى القسطنطينية لتعزيز الأسطول العثماني في البحر الأسود، من أجل اطلاق أيدي الجيوش التركية ـ البلغارية في غزو روسيا. ومما له دلالته، ان أحداً من الرجال الثلاثة لم يخطر له أن البارجة «السلطان عثمان» ستكون موجودة للقيام بالمهمة. والمفترض أن أنور كان يعلم أن بلاده فقدت البارجة باستيلاء بريطانيا عليها، أما الجانب الألماني فقد اعتقد أن البارجة ـ بناء على أوامر من أنور ـ ستلتحق بالأسطول الألماني في أحد موانىء بحر الشمال، بحيث يسهل على (غوبين) و(بريسلاو)، اللتين كانتا في البحر الأبيض المتوسط، الذهاب الى القسطنطينية.

بعد هذا اللقاء، طلب ليمان وفون فانغنهايم الى حكومتهما ارسال السفينتين الألمانيتين الى تركيا. وفي الثالث من آب (أغسطس)، أرسلت الأميرالية الألمانية أوامر بهذا الشأن الى الأميرال ويلهلم سوتشون، قائد سرب البحر الأبيض المتوسط. وقد وصلت الرسالة اللاسلكية الى سوتشون في

(١) الرواية الواردة في النص تلي تلك التي في: اولريش ترومبينر، **المانيا والامبراطورية العثمانية ١٩١٤ ـ ١٩١٨** (برنستون: مطبعة جامعة برنستون، ١٩٦٨).

ساعة مبكرة من صباح الرابع من آب (أغسطس)، وكان آنذاك على مقربة من ساحل الجزائر وفي نيته أن يقطع تدفق الجنود من شمال أفريقيا الفرنسي الى أراضي فرنسا. وإذ قرر سوتشون عدم العودة فوراً، قصف أولاً ميناءين جزائريين، وعندها فقط أخذ طريق العودة للتزود بالوقود في ميناء مسينا الايطالي المحايد في جزيرة صقلية، حيث كانت بانتظاره محطات ألمانية للامداد بالفحم. وقد تسبب خلل في أحد مراجل (غويبن) في إبطاء السرعة، فلم تبلغ سفنه ميناء مسينا حتى صباح الخامس من آب (أغسطس).

في أثناء توقف سوتشون للتزود بالوقود، تلقى برقية من برلين تضمنت كما يبدو تغييراً للأوامر الصادرة اليه سابقاً. ذلك أن أنور لم يستشر زملاءه قبل أن يوجه الدعوة الى السفن الحربية الألمانية للمجيء الى القسطنطينية. ولم يكن زملاؤه بأي حال تواقين لجر بلادهم الى القتال، وعندما علمت الحكومة العثمانية أن السفن كانت في طريقها الى تركيا، حذرت برلين من قدوم هذه السفن، فأبرقت برلين الى سوتشون لابلاغه أن الذهاب الى العاصمة العثمانية «متعذر»، ولكن سوتشون اختار أن يفسر البرقية بأنها مجرد تحذير وليست أمراً، فصمم على متابعة الابحار الى تركيا لفرض الأمر الواقع. وقد كان هذا القرار الشخصي الذي اتخذه الأميرال الألماني منعطفاً في سير الأحداث.

في هذه الأثناء، كان الأسطول البريطاني قد تلقى أمراً من تشرشل بمراقبة (غويبن)، ولكنه فقد أثرها تحت جنح الظلام ليلة الرابع من آب (أغسطس). ثم انها شوهدت من جديد في الخامس من آب (أغسطس)، فأصدر الأميرال البريطاني قائد السرب أمراً الى سربه باتخاذ وضع يمكنه من اعتراض (غويبن) حالما تخرج من مضائق مسينا بعد التزود بالوقود. لقد وضع سربه غرب صقلية لملاقاتها لدى عودتها لمهاجمة شمال أفريقيا مرة أخرى، وهذا ما كان مفترضاً أن تفعل. ورابطت قوة أصغر كثيراً في بحر الأدرياتيك، بعيداً الى الشمال الشرقي، لقطع الطريق عليها إذا ما حاولت العودة الى ميناء موطنها، وهو ميناء بولا (كانت بولا آنذاك في النمسا، أما الآن فانها في يوغوسلافيا).

لقد كان في الجانب البريطاني عجز هائل في التصور السياسي في لندن، يماثله عجز في الكفاءة العسكرية في البحر. ويبدو انه لم يخطر قط في بال وزارة الخارجية أو وزارة الحربية أو الأميرالية انه ينبغي أن يكون للامبراطورية العثمانية شأن في الحسابات الاستراتيجية. والذي حدث هو ان لا أحد من القادة في لندن ولا في ميدان القتال، فكر بامكانية توجه الأميرال سوتشون الى القسطنطينية. لقد ظنوا انه انما توجه شرقاً للمراوغة وانه سوف يستدير عائداً الى الغرب.

عند خروج (غويبن) وشقيقتها (بريسلاو) من مضائق مسينا في السادس من آب (أغسطس)، توقع الأميرال سوتشون أن تعترض طريقه قوة بريطانية متفوقة على سفنه، فإذا به يجد الطريق مفتوحة، وهكذا اتجه الى بحر إيجه.

قالت ابنة رئيس الوزراء لتشرشل، فيما بعد: «انها غلطة أمراء البحر، فمن سوى أميرال لا يضع طراداً على كلا طرفي مضائق مسينا، بدلاً من وضع طرادين عند أحد الطرفين وترك الآخر

حراً؟»[٢]. وقد أشارت عليه بأن يعزل جميع أمراء البحر ويرقي من هم دونهم رتبة ليحلوا مكانهم. لقد واجه سوتشون فعلاً قوة بحرية بريطانية في أثناء ابحاره شرقاً، ولكن هذه القوة آثرت الانسحاب على المجازفة بمعركة مع (غويين) الرهيبة. وبعد جهود خارقة من جانب الألمان، وأغلاط من جانب مطارديهم الانكليز، وصلت القوة البحرية التي يقودها سوتشون الى مدخل مضائق الدردنيل.

(٢)

عند الساعة الواحدة من صباح السادس من آب (أغسطس)، بحث الصدر الأعظم مصير (غويين) و(بريسلاو) مع السفير الألماني. وكانت القطعات البحرية البريطانية في البحر الأبيض المتوسط تتابع عن كثب السفينتين الألمانيتين، حتى إذا رفضت تركيا السماح لهما بعبور المضائق تقعان في الفخ بين القلاع التركية أمامهما والقطعات البحرية البريطانية وراءهما. وقد أعلن الصدر الأعظم، سعيد حليم، ان حكومته قررت السماح للسفينتين الألمانيتين بدخول المضائق لتتمكنا من الهرب. ولكنه قال ان هذا الاذن بالدخول مقرون بشروط، فلما أفصح عن هذه الشروط تبين انها شروط عسيرة. لقد أظهرت هذه الشروط ان حكومة تركيا الفتاة ـ بعكس ما اعتقد المراقبون البريطانيون ـ عاقدة العزم على التخلص من سيطرة الألمان، وسيطرة الأوروبيين الآخرين. فقد طلب الباب العالي أن تقبل ألمانيا ستة اقتراحات بعيدة المدى، أولها يأتي على رأس قائمة أولويات جمعية الاتحاد والترقي ـ الغاء الامتيازات الأجنبية الممنوحة حتى ذلك الحين للألمان وغيرهم من الأوروبيين. وكان بين الاقتراحات الأخرى ما يضمن لتركيا حصة في غنائم الحرب إذا ربحت ألمانيا الحرب، كانت هذه الاقتراحات من وجهة النظر الألمانية فاحشة، ولكن لم يكن أمام فون فانغنهايم من خيار سوى الموافقة، إلا إذا شاء أن يترك (غويين) و(بريسلاو) تحت رحمة مدافع الأسطول البريطاني البعيدة المدى. لقد تحكم به الأتراك وكأنه يتخذ قراره والمسدس مصوب الى رأسه.

رأت الأميرالية في لندن ان قرار تركيا السماح للسفينتين الحربيتين الألمانيتين دخول المضائق عبارة عن تواطؤ بين القسطنطينية وبرلين. ولم يرد في ذهن تشرشل وزملائه أن ما كان يحدث فعلاً انما هو عمل ابتزازي. وفي سورة غضب أبرق تشرشل الى قواته يأمرها بفرض حصار على الدردنيل[٣]. ولم يكن تشرشل مخولاً سلطة أصدار مثل هذا الأمر على مسؤوليته الشخصية، ولو صادف أن خرج الأمر الى حيز التنفيذ لفسرته القسطنطينية بأنه عمل من أعمال الحرب.

---

(٢) فايولت بونهام كارتر، **ونستون تشرشل كما عرفته** (لندن: ايمير وسبوتيسوود ولولينز، ١٩٦٥)، الصفحتان ٣٢١ ـ ٣٢٢.

(٣) مارتن جيلبرت، **ونستون تشرشل: مجلد مرافق، المجلد ٣ الجزء الأول: تموز ١٩١٤ ـ نيسان ١٩١٥** (بوسطن: هيوتن ميغلين، ١٩٧٣)، ص ٧٣.

لقد تلقت الأميرالية رداً على البرقية يطلب الايضاح فأجابت برقياً بأن هناك «غلطاً في صياغة الكلمات» وأنه «ليس القصد من البرقية فرض حصار»[٤]. كان على السفن البريطانية بدلاً من ذلك أن تنتظر في المياه الدولية ريثما تخرج السفينتان الألمانيتان.

احتجت بريطانيا لدى حكومة السلطان قائلة ان تركيا ملزمة، وفقاً لأعراف القانون الدولي، وبصفتها دولة محايدة، إما باخراج السفينتين الألمانيتين أو باحتجازهما. ولكن الحكومة العثمانية لم تفعل هذا أو ذاك، بل ان هذا الوضع القانوني حفز الباب العالي الى انتزاع مزيد من التنازلات الألمانية.

وما أن استفاق فون فانغنهايم من صدمة المطالب الابتزازية، التي قدمت اليه في السادس من آب (أغسطس)، حتى كان الصدر الأعظم يباغته في التاسع من آب (أغسطس) بأخبار جديدة. لقد أعلن سعيد حليم أن الامبراطورية العثمانية قد تنضم الى اليونان في حلف حياد معلن في النزاع الأوروبي. ولذلك لا بد من عمل ما بشأن استمرار وجود (غويبن) و(بريسلاو) في المياه التركية لئلا يسيء وجودهما الى حياد تركيا. وقد اقترح الباب العالي شراء السفينتين الحربيتين صورياً: أي ان تتسلمهما تركيا وتتظاهر بأنها دفعت ثمنهما. وبذلك لا سبيل للاعتراض على بقائهما في المياه التركية، إذ لا يكون في ذلك انتهاك لقوانين الحياد.

في العاشر من آب (أغسطس)، ابرق المستشار الألماني الى فون فانغنهايم من برلين ليبلغه رفض هذا الاقتراح التركي وليحث على دخول تركيا الحرب فوراً. بيد أن قادة حزب تركيا الفتاة كانوا كارهين أن يورطوا الامبراطورية في النزاع الأوروبي. وقد استدعي فون فانغنهايم في ذلك اليوم الى الباب العالي، حيث أنّبه الصدر الأعظم بكلمات تتسم بالغضب، على وصول (غويبن) و(بريسلاو) قبل الأوان. وقد تجاهل سعيد حليم تواطؤ حكومته في مسألة السفينتين الحربيتين الألمانيتين، فكرر اقتراحه بنقل ملكيتهما الى تركيا. ورفض فون فانغنهايم الاقتراح.

عندئذ أصدرت الحكومة العثمانية من جانب واحد بياناً أعلنت فيه كذباً انها ابتاعت الطرادين الألمانيين ودفعت ثمنهما ثمانين مليون مارك. وقد انتشى الرأي العام في سائر أنحاء الامبراطورية بهذا البيان، وفي الرابع عشر من آب (أغسطس) أشار فون فانغنهايم، وقد أصيب بالاحباط، على حكومته في برلين بقبول «عملية البيع» إذ لا خيار آخر، لأن انكارها سيهيج عواطف سكان الامبراطورية ضد ألمانيا وقضيتها. وقد أخذت حكومته بمشورته، وهكذا تسلم جمال باشا، وزير البحرية، في حفل أقيم في السادس عشر من آب (أغسطس)، السفينتين ونقلهما رسمياً الى الأسطول العثماني.

وبما أنه لم يكن لدى الأتراك الضباط والبحارة الذين يحتاجونهم لتشغيل وصيانة مثل هاتين السفينتين بما تحتويانه من أجهزة بالغة الدقة، فقد كان القرار أن يقوم الألمان، عوضاً عنهم، ومؤقتاً، بتشغيل السفينتين. وهكذا صدر قرار بتعيين الأميرال سوتشون قائداً للأسطول

(٤) المرجع نفسه.

العثماني في البحر الأسود، ووزعت على بحارة السفينتين طرابيش وأزياء عثمانية، وجرت مراسم تجنيدهم في بحرية السلطان[٥]. أما في لندن فقد رأوا في مجمل هذه الواقعة مناورة ألمانية محسوبة تهدف الى إظهار ألمانيا بمظهر الدولة السخية التي تعوض الامبراطورية العثمانية بتقديم سفينتين حربيتين حديثتين من طراز السفينتين اللتين ارتكب تشرشل اساءة الاستيلاء عليهما. ولا يزال المؤرخون، حتى يومنا هذا، يرددون هذه الرواية.

لم يكن قد مضى سوى أسبوع أو أكثر قليلاً على تدفق تلاميذ المدارس الغاضبين الى شوارع القسطنطينية للاحتجاج على استيلاء تشرشل على البارجتين اللتين ابتيعتا بالأموال التي تبرعوا بها[٦]. وكان قادة الحكومة البريطانية على يقين من وجود صلة بين الحدثين. وكان تعقيب رئيس الوزراء البريطاني على «شراء» تركيا السفينتين الألمانيتين، هو: «ان الأتراك غاضبون جداً ـ وهذا أمر طبيعي ـ بسبب استيلاء ونستون على سفينتيهما الحربيتين في مياهنا»[٧].

بدوره، صب تشرشل جام غضبه على الأتراك. ففي السابع عشر من آب (أغسطس) لاحظ رئيس الوزراء أن «تشرشل، بمزاجه الأشد عدوانية، متحمس كل الحماسة لارسال أسطول صغير من سفن الطوربيد عبر الدردنيل ـ لتهديد (غوبين) وشقيقتها وإغراقهما إذا اقتضت الضرورة»[٨]. غير أن الرأي في مجلس الوزراء انساق وراء وجهة نظر وزير الحربية ووزير الدولة لشؤون الهند، اللذين كانت حجتهما أن مما يسيء الى بريطانيا أن تظهر بمظهر المعتدية على الامبراطورية العثمانية.

بيد أن الامبراطورية العثمانية كانت في ما يبدو تتجه نحو معسكر الأعداء، وكان التفسير الذي يبدو صادقاً والذي لقي قبولاً عاماً في لندن هو أن سبب حدوث ما حدث انما هو استيلاء تشرشل على السفينتين الحربيتين التركيتين. وكان أن عاد ويندهام ديدز من تركيا الى انكلترة في رحلة تتسم بالجرأة عن طريق برلين، فذهب لمقابلة صديقه السفير العثماني في لندن، وقد اكتشف من خلال المقابلة ان هذا التفسير لم يكن فيه شيء من الصواب، وان السفينتين الحربيتين لم تكونا لب المشكلة. فالباب العالي قد أزعجه بطبيعة الحال الاستيلاء عليهما، ولكنه ليس عازماً على تغيير سياسته الموالية لألمانيا حتى لو أعيدت السفينتان.

كان الخوف من التوسعية الروسية في صلب سياسة الباب العالي. فقد، أبلغ السفير العثماني ديدز أن الحلفاء إذا ربحوا الحرب فسيقسمون الامبراطورية العثمانية أو يسمحون بتقسيمها،

---

(٥) ستانفورد شو دايزل كورال شو، **تاريخ الامبراطورية العثمانية وتركيا الحديثة المجلد ٢: الاصلاح، الثورة والجمهورية: نشوء تركيا الحديثة ١٨٠٨ ـ ١٩٧٥**، (كامبريدج، مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٧٧)، ص ٣١٢.

(٦) المرجع نفسه، ص ٣١١.

(٧) هـ. هـ. اسكويث، **رسائل إلى فينيشيا ستانلي**، حررها مايكل واليانور بروك (اوكسفورد ونيويورك: مطبعة جامعة اكسفورد، ١٩٨٢)، ص ١٦٨.

(٨) المرجع نفسه، ص ١٧١.

أما إذا ربحت ألمانيا الحرب فلن تسمح بشيء من هذا القبيل[٩]. ولهذا السبب انحاز الباب العالي الى ألمانيا. وقد أنكر ديدز عزم الحلفاء على السماح بتقسيم الامبراطورية العثمانية، ولكن السفير كان قد سمع من أنور ان الحلفاء سبق أن أعطوا تأكيدات مماثلة قبل سنوات فلم يفوا بتعهداتهم. (لم يذكر أنور أن ألمانيا، أيضاً، أعطت تعهداً خطياً بحماية الأراضي العثمانية. فهو وزملاؤه ظلوا محافظين على سرية تحالفهم مع ألمانيا، ولم يكشف عن وجوده الى ما بعد سنوات عديدة).

جزع ديدز من حديثه مع السفير التركي، وأنذر وزير الحربية البريطاني الجديد، اللورد كيتشنر، بأن تركيا تنزلق الى معسكر الأعداء نتيجة لمخاوفها من نيات الحلفاء. ولما كانت بريطانيا حليفة لروسيا ـ روسيا التي ما برحت تحاول تفتيت الامبراطورية العثمانية منذ قرن ونصف القرن ـ فلم يكن من اليسير طمأنة الباب العالي، ومع ذلك فقد حث ديدز على القيام بالمحاولة.

في هذه الأثناء، ازداد حقد تشرشل على الامبراطورية العثمانية ورأى انها أصبحت أرضاً عدوة. وقد بلغته معلومات خلال النصف الثاني من آب (أغسطس) تشير إلى ان ضباطاً ورجالاً ألمان ينتقلون براً، عبر بلغاريا المحايدة، لأخذ مواقعهم في القوات المسلحة العثمانية. وفي ٢٦ آب (أغسطس)، أبلغ الأميرال ليمبوس تشرشل أن: «القسطنطينية تكاد تكون بكاملها في أيدي الألمان، في هذه اللحظة»[١٠].

ظل تشرشل يلح على اتخاذ اجراء. وفي الأول من أيلول (سبتمبر)، أنشأ محادثات على مستوى الأركان بين الأميرالية ووزارة الحربية لاعداد خطة هجوم على تركيا في حالة قيام حرب. وفي اليوم التالي، فوضه مجلس الوزراء بإغراق السفن التركية إذا غادرت الدردنيل بصحبة (غويبن) و(بريسلاو). بعد ذلك، أعطى هو تفويضاً لقائد القوة البحرية البريطانية عند الدردنيل باستخدام فطنته بشأن إعادة السفن التركية التي تحاول الخروج من الدردنيل وحدها. وكانت هذه غلطة: لقد دفعت الأتراك الى الرد بفاعلية مذهلة.

فعلى أثر التفويض الصادر عن تشرشل، أوقفت القوة البحرية زورق طوربيد تركياً في ٢٧ أيلول (سبتمبر) وأرغمته على العودة، إذ كان الزورق، يحمل على متنه بحارة من الألمان، بما يشكل انتهاكاً للحياد العثماني. ورداً على ذلك، إذن أنور باشا للضابط الألماني قائد الدفاعات التركية في الدردنيل أن يأمر باغلاق المضائق واكمال بث حقول الألغام عبرها. وهكذا انقطعت حركة النقل البحري التجاري للحلفاء، وكانت هذه ضربة قاصمة. فالدردنيل كان الممر البحري الوحيد الخالي من الجليد أمام تجارة الصادرات الروسية، ولا سيما محاصيل القمح التي تنتجها،

(٩) جون بريسلاند (الاسم المستعار لغلاديس سكلتون)، ديدز بك: دراسة عن سير ويندهام ديدز ١٨٨٣ ـ ١٩٢٣، (لندن: مكميلان، ١٩٤٢). الصفحتان ١٣٨ ـ ٩.

(١٠) جيلبرت، تشرشل، مجلد مرافق، ص ٥٨.

وبثمنها كانت روسيا تبتاع أسلحة وذخائر للحرب[11]. ولو كان الحلفاء أدركوا أن الحرب العالمية الأولى سوف تتطور الى حرب استنزاف طويلة، لعرفوا أن من شأن بث الألغام التركية في المضائق أن يودي بروسيا القيصرية وان يودي معها بقضية الحلفاء.

كانت حرية المرور في الدردنيل مضمونة بمعاهدة. ومرة أخرى انتهكت السلطات العثمانية التزاماتها بموجب القانون الدولي، ومرة أخرى بدت تركيا وكأن أعمال ونستون تشرشل قد استفزتها لسلوك هذا المسلك.

مع ذلك لم تقدم الامبراطورية العثمانية على أية خطوة لاعلان الحرب. ان موقف العداء السلبي الذي اتخذته قد أصاب تشرشل بالحيرة والاحباط[12].

(٣)

كان الموقف محيراً ومسبباً للاحباط من وجهة نظر الحكومة الألمانية أيضاً، ولكن تشرشل لم يكن على علم بذلك. ذلك أن العسكريين الألمان الذين حاولوا جر تركيا الى الحرب وجدوا أنفسهم مدفوعين الى الغضب واليأس.

لقد خاب أمل برلين إذ ان استمرار وجود (غويبن) و(بريسلاو) لم يستفز بريطانيا الى إعلان الحرب. وكان سفيرا المانيا والنمسا لا يفتآن يتسلمان طلبات متكررة من حكومتيهما لدفع الأتراك الى القيام بعملٍ ما. بيد أن كلا السفيرين كان يعلم أنه بغض النظر عما يضمره الأتراك الفتيان من نيات، هنالك أسباب وجيهة لدى الصدر الأعظم وزملائه تمنعه من الاندفاع الى التدخل فوراً في النزاع الأوروبي. فلم تكن تعبئة القوات المسلحة قد اكتملت بعد، ولم يكن واضحاً كيف ستتمكن الخزينة العثمانية من مواصلة الإنفاق على القوات المسلحة عند اتمام التعبئة. علاوة على ذلك لم تكن قد أثمرت بعد المفاوضات التركية مع بلدان البلقان المجاورة، ولا سيما مع بلغاريا.

لقد أوضح الباب العالي منذ البداية ان تركيا لا تستطيع التدخل في الحرب إلا بمشاركة مع بلغاريا. وبالفعل، فان خطة الحملة التي اتفق عليها في الأول من آب (أغسطس) أنور وفون فانغنهايم وليمان فون ساندرز، كانت تفترض أن بلغاريا والامبراطورية العثمانية ستوحدان قواتهما المسلحة. لقد كان موقع بلغاريا على طريق تركيا البرية الرئيسية الى بقية أوروبا، ثم ان بلغاريا ـ وهذا هو الأهم آنئذٍ ـ بلد جار طامع في مزيد من الأرض. فإذا ما غزت بلغاريا الأراضي التركية بينما الجيوش العثمانية بعيدة عن بلادها ومنهمكة في مقاتلة الروس، ستجد

(١١) هاري هوارد، **تقسيم تركيا: تاريخ دبلوماسي ١٩١٣ ـ ١٩٢٣** (نيويورك: هوارد فيرتيغ، ١٩٦٦)، ص ٤٩.

(١٢) مارتن جيلبرت، **ونستون تشرشل المجلد ٣: ١٩١٤ ـ ١٩١٦، تحدي الحرب**، (بوسطن: هوتن وميفلين، ١٩٧١) ص ٢١٠.

الامبراطورية نفسها مغلولة اليدين. ولذلك قال الصدر الأعظم للسفير الألماني: «يقيناً إن ألمانيا لا تريد من تركيا أن تنتحر»[١٣].

ومع أن طلعت أفلح في التفاوض مع بلغاريا على معاهدة دفاعية تم التوقيع عليها في ١٩ آب (أغسطس)، ونصت على مساعدات متبادلة في ظروف معينة إذا ما تعرض أي من البلدين لهجوم من طرف ثالث، فان المعاهدة لا تنطبق على الحالة التي تنشأ عن انضمام تركيا الى ألمانيا في حرب ضد روسيا. ولم تكن بلغاريا على استعداد لحشر نفسها في النزاع الروسي ـ الألماني، وهذا يعني أن الامبراطورية العثمانية أيضاً ستواصل المحافظة على حيادها، وهذا الأمر كان مفهوماً للألمان في القسطنطينية.

كانت برلين ولندن تنظران الى القسطنطينية باعتبارها حالة تدعو الى القنوط. ولا بد من التذكير هنا بأن تشرشل لم يعد يؤمن بالحياد التركي وانه اقترح على مجلس الوزراء ارسال أسطول صغير الى الدردنيل لاغراق السفينتين (غويبن) و(بريسلاو). ومن الناحية الأخرى، شعر الجنرال ليمان فون ساندرز، بعد ذلك بيومين فقط، باليأس من جر تركيا الى الحرب فأرسل رجاء الى القيصر الألماني للسماح له ولأعضاء بعثته العسكرية بالعودة الى الوطن. وهو، شأنه شأن تشرشل، كان حاقداً على الأتراك الفتيان، وقد تحدث عن عزمه على تحدي أنور وجمال في مبارزة بالسلاح[١٤]. لقد قال ليمان في رجائه الى القيصر، ان جمعية الاتحاد والترقي عازمة على ابقاء تركيا متفرجة حتى انتهاء الحرب أو على أقل تقدير حتى يتضح لها بما لا يقبل الشك أن ألمانيا ستربح الحرب. وأشار أيضاً الى احتمال أن تنهار الجيوش العثمانية قبل دخولها الحرب، نتيجة الافتقار الى المال والغذاء، إذا أبقاها الباب العالي في حالة التعبئة[١٥].

عندما كان الأميرال ليمبوس يبلغ تشرشل أن القسطنطينية تكاد تكون بكاملها في أيدي الألمان، كان الجنرال ليمان فون ساندرز في الوقت نفسه تقريباً يبلغ القيصر الألماني أن المناخ في القسطنطينية يكاد يجعل استمرار الضباط الألمان في تقديم خدماتهم فيها أمراً لا يطاق[١٦].

بيد أن القيصر رفض رجاء ليمان السماح له بالعودة الى ألمانيا. ذلك أن خطة ألمانيا لربح الحرب بنصر سريع في الجبهة الغربية قد انهارت في معركة المارن الأولى في أوائل شهر أيلول (سبتمبر)، ومن ثم فقد شدّدت ألمانيا ضغطها على تركيا لدخول الحرب. ولم يفلح السفير الألماني فون فانغنهايم في أن يشرح لحكومته الى أي مدى يبدو هذا المشروع في نظر القسطنطينية، على الأقل في ذلك الحين، مشروعاً غير واقعي. حتى أنور، الذي وصفه السفير ذات مرة انه «صامد كالصخر الى جانب ألمانيا»[١٧]، كان يعتقد أن أوان العمل لم يحن بعد، فلم تكن تركيا بعد مستعدة

---

(١٣) ترومبينر، **الامبراطورية العثمانية**، ص ٣١.

(١٤) المرجع نفسه، ص ٣٣.

(١٥) المرجع نفسه.

(١٦) المرجع نفسه.

(١٧) المرجع نفسه، ص ٣٢.

عسكرياً، وكان زملاء أنور، في أي حال، معارضين للتدخل في الحرب.

ظهر بكل جلاء في الثامن من أيلول (سبتمبر) ١٩١٤، التباين بين الهدفين النهائيين للحكومتين العثمانية والالمانية، عندما أعلن الباب العالي من جانب واحد الغاء الامتيازات لجميع الدول الأجنبية ـ ومن ضمنها ألمانيا. وقد احتدم صدر السفير الألماني غيظاً عند تلقيه النبأ وهدد بأن يحزم هو وأعضاء البعثة العسكرية حقائبهم ويعودوا الى بلادهم في الحال. ولكنه لم يغادر لا هو ولا أعضاء البعثة. وبقاؤهم دل على تحسن قدرة تركيا على المساومة منذ أواخر تموز (يوليو).

حدثت مناورة خارقة للعادة إذ انضم سفيرا ألمانيا والنمسا الى أعدائهما في الحرب، سفراء بريطانيا وفرنسا وروسيا في تقديم احتجاج أوروبي مشترك الى الباب العالي؛ وهكذا تجلت مهارة القادة الأتراك في المغازلة دون التزام. إذ إن السفيرين الألماني والنمساوي أبلغا الباب العالي سراً انهما لن يتابعا الموضوع مؤقتاً، أما سفراء الدول الحليفة فقد أسرّوا بدورهم للباب العالي بأنهم يقبلون القرار التركي إذا بقيت تركيا على الحياد.

مضى الباب العالي في تنفيذ قراره، فأغلقت في مطلع تشرين الأول (أكتوبر) جميع مكاتب البريد الأجنبية في الامبراطورية، وأخضع الأجانب للقوانين التركية والقضاء التركي، وبدأت جباية الرسوم الجمركية على المستوردات الأجنبية، بل زيدت نسبتها.

(٤)

نظراً للفوائد الملموسة التي بدأت تنساب من انتهاج سياسة عدم التدخل، يبدو أمراً مذهلاً شروع أنور باشا في ذلك الحين أو نحوه بالتآمر على تلك السياسة وعلى داعيتها الأول، الصدر الأعظم. ولعل الوجود العسكري الألماني الكبير في القسطنطينية، مدعوماً بالسفينتين (غويبن) و(بريسلاو)، قد كان له دور في حساباته. ولكن الأرجح أن ما كان يفكر به أنور باشا هو مجرى الحرب الروسية ـ الألمانية. كان الخوف من استيلاء روسيا على أراض تركية هو محرك سياسته في تموز (يوليو) وآب (أغسطس)، ولكنه أخذ في ما يبدو يفكر، في شهر أيلول (سبتمبر) وفي أعقاب الانهيار الروسي، في الاستيلاء على أرض روسية؛ أي انه انتقل من السياسة الدفاعية الى السياسة العدوانية. وكان انتقاله نقطة تحول في الشؤون العثمانية والشؤون الشرق أوسطية.

قد يمكن الحدس في أن الظفر العسكري الذي أحرزه الألمان على الروس في معركة تانينبرغ في نهاية آب (أغسطس) والمعركة المتواصلة عند بحيرات مازوريان التي بدأت في أيلول (سبتمبر)، قد أقنعا أنور بأن على تركيا، إذا شاءت أن تنال نصيباً من الأرض الروسية، أن تسارع الى التدخل قبل أن تحقق ألمانيا نصراً من دون مساعدة منها.

كان الألمان قد قتلوا أو أسروا مئات الآلاف من الجنود الروس؛ وباستطاعة أي مراقب أقل اندفاعاً من أنور أن يستنتج أن روسيا على وشك أن تخسر الحرب. كان قطار النصر الألماني يغادر المحطة، ويبدو أن أنور الانتهازي اعتقد انها فرصته الأخيرة للحاق بالقطار.

وفي ٢٦ أيلول (سبتمبر)، أصدر شخصياً الأمر باغلاق الدردنيل في وجه جميع السفن الأجنبية (واقعياً، في وجه السفن الحليفة) دون أن يستشير زملاءه. وبعد ذلك بأسبوع أخبر فون فانغنهايم أن الصدر الأعظم لم يعد يمسك بزمام الأمور.

كان ثمة سباق على السلطة يجري في القسطنطينية خلف الأبواب المغلقة. ووزارة الخارجية البريطانية، التي كانت شبه خالية الذهن مما يدور في نطاق السياسة الداخلية لجمعية الاتحاد والترقي، كان لها رأي مبسط في المسألة. ولقد تذكر سير ادوارد غراي، وزير الخارجية، في ما بعد انه قال: «لا شيء سوى اغتيال أنور يمكنه أن يحول دون انضمام تركيا الى ألمانيا» وانه أضاف الى ذلك انه: «في زمن الأزمة والعنف في تركيا، لا مفر من وجود فئتين من الأشخاص. قاتل ومقتول، والأرجح أن يكون الصدر الأعظم وليس خصمه، من الفئة الثانية»[١٨].

ترى هل كان بامكان سفير بريطاني حسن الاطلاع أن يمارس شيئاً من التأثير على تطور الأحداث في القسطنطينية؟ هذا السؤال لا يزال المؤرخون يتداولونه، وبطبيعة الحال ما من سبيل الآن لوضع المسألة موضع الاختبار[١٩].

ومع أن التفاصيل تظل محاطة بالغموض، فإن ما جرى في خريف عام ١٩١٤ هو عملية كانت الفئات والشخصيات المتناحرة تناور ضمنها من أجل الحصول على المساندة داخل اللجنة المركزية لجمعية الاتحاد والترقي. وكان تنامي نفوذ أنور ناشئاً عن استمالة طلعت بك الى جانبه، إذ كان طلعت على رأس الفئة الرئيسة في الحزب.

ومع أن زعماء جمعية الاتحاد والترقي الآخرين، كانوا من رأي أنور في أن ألمانيا قد تربح الحرب، فلم يروا حتى ذلك الحين سبباً لتعريض مستقبل امبراطوريتهم للخطر استناداً الى دقة أو عدم دقة التنبؤ بالأحداث. كان هؤلاء سياسيين، أما أنور فكان رجل حرب وأصغر سناً وأكثر اندفاعاً من تشرشل ولكنه مفعم بالقدر نفسه من الرغبة الملتهبة في المجد. وهو بصفته وزير الحربية وأقرب أصدقاء ألمانيا اليها، كان مهيأ للافادة شخصياً من الفرص العديدة التي يتيحها دخول الحرب الى جانب ألمانيا لكي يذيع صيته وتتعزز مكانته. هذا الشخص المتهور الذي واتاه الحظ بغير حدود دون أن يظهر سوى كفاءة محدودة، لم يفطن الى أن المرء قد يربح الرهان وقد يخسره. وإذ راهن على ألمانيا ظن أنه يقوم بعمل استثماري ـ مع أنه كان في الواقع يقامر مقامرة خاسرة.

في التاسع من تشرين الأول (أكتوبر) أعلم أنور السفير فون فانغنهايم انه كسب تأييد طلعت وخليل بك، رئيس مجلس النواب. وقال له ان الخطوة التالية هي محاولة كسب تأييد جمال باشا

(١٨) فايكاونت غراي أو فالودين، **خمس وعشرون سنة ١٨٩٢ ـ ١٩١٦**، (لندن: هودر وستوتون، ١٩٢٥) المجلد ٢ ص ١٦٤.

(١٩) جوزف هيلر، **السياسة البريطانية تجاه الامبراطورية العثمانية ١٩٠٨ ـ ١٩١٤**، (لندن: فرانك كاس، ١٩٨٣).

وزير البحرية. وتابع قائلاً: إذا أخفقت سأفجر أزمة وزارية، وعلى أساس ما له من أتباع في اللجنة المركزية ـ هم في الواقع أتباع طلعت ـ يستطيع عندها أن يأتي بحكومة مؤيدة للتدخل في الحرب. لقد بالغ أنور في تقويم قوته السياسية عندما أكد للألمان انه قادر على اشراك تركيا في الحرب في موعد لا يتجاوز منتصف تشرين الأول (أكتوبر)، وان كل ما يحتاجه هو امداده بمبالغ من الذهب لدعم الجيش[20]. وكان الألمان، بطبيعة الحال، يعرفون أن القوات العثمانية بحاجة الى المال. ورفع ليمان تقريراً الى القيصر الألماني قائلاً فيه ان القوات العثمانية مهددة بالانهيار الوشيك إذا لم يتوفر لها المال.

انضم جمال الى المؤامرة في العاشر من تشرين الأول (أكتوبر) . وفي الحادي عشر منه، اجتمع أنور وطلعت وخليل وجمال فأبلغوا الجانب الألماني أن الفئة التي تأتمر بأمرهم ملتزمة الآن بدخول الحرب وان الأميرال سوتشون سيحصل على الاذن بمهاجمة روسيا بمجرد أن تودع ألمانيا في القسطنطينية مليوني ليرة تركية ذهباً لدعم القوات المسلحة. وقد استجاب الألمان فأرسلوا مليون ليرة في ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) ومليون آخر في ١٧ منه، وتم شحن الذهب بالقطار عبر رومانيا المحايدة. وقد وصلت الشحنة الثانية الى القسطنطينية في ٢١ من الشهر نفسه.

عند ذلك بدل طلعت وخليل رأيهما: لقد أرادا الاحتفاظ بالذهب مع البقاء على الحياد في الحرب. وقد أطلع أنور الجانب الألماني على ذلك في ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر)، ولكنه ادعى ان هذا التبدل ليس بالأمر الذي يشغل البال، ما دام يعتمد على تأييد الوزير الآخر الذي تأتمر بأمره قوة عسكرية، أي جمال باشا. لقد أعلن أنور في ما بعد أن طلعت تراجع فعاد الى تأييد التدخل في الحرب، ومع ذلك كف أنور عن محاولة اقناع حزبه وحكومته بدخول الحرب. وبما أنه لم يستطع حمل تركيا على إعلان الحرب على الحلفاء فقد علق آماله على خطة لاستفزاز الحكومات الحليفة كي تعلن هي الحرب على تركيا.

أصدر أنور وجمال أوامر سرية تأذن للأميرال سوتشون بأن يقود السفينتين (غويبن) و(بريسلاو) الى البحر الأسود لمهاجمة السفن الروسية. وكانت خطة أنور أن يدعي أن السفينتين الحربيتين تعرضتا لهجوم روسي فاضطرتا للدفاع عن النفس. بيد أن الأميرال سوتشون خالف أوامر أنور وبدأ قتالاً علنياً بقصف الساحل الروسي. ومرة أخرى قام هذا الأميرال الألماني بحركة تاريخية. وقد قال في ما بعد ان غايته كانت «أن يرغم الأتراك، خلافاً لارادتهم، بتوسيع نطاق الحرب»[21]. ونتيجة لتصرفه، صار واضحاً كل الوضوح ان (غويبن) و(بريسلاو) قامتا بضربة مدبرة. وبذلك انعدمت الكذبة التي أرادها أنور أن تواري ما سمح هو بحدوثه.

(٢٠) ترومبينر، **الامبراطورية العثمانية**، ص ٤٨.

(٢١) هاري هوارد، **تركيا والمضائق وسياسة الولايات المتحدة** (بالتيمور ولندن: مطبعة جامعة جون هوبكنز، ١٩٧٤)، ص ٢٧ رقم ٢.

أدت هذه الحادثة الى مماحكة مكشوفة في القسطنطينية. فقد أرغم الصدر الأعظم ومجلس الوزراء أنور على الابراق الى الأميرال سوتشون بأمر وقف اطلاق النار. وأعقبت ذلك أزمة سياسية استمرت زهاء يومين، وحجبت تفاصيلها حتى عن الألمان والنمساويين المعروفين عادة بحسن اطلاعهم. وكانت ثمة اجتماعات لمجلس الوزراء العثماني وللجنة المركزية لجمعية الاتحاد والترقي. وقد جرت مناقشات، وصدرت تهديدات، وقامت تحزّبات، وقدمت استقالات، وسحبت استقالات. ويظهر أن اجماع الرأي كان قريباً من تفكير اسكويث في بريطانيا قبيل اندلاع نار الحرب: ان الأولوية التي لا تعلو عليها أولوية أخرى هي المحافظة على وحدة الحزب. وبالرغم من أن أغلبيةً في اللجنة المركزية أيدت الثلاثي الجديد المؤلف من أنور وطلعت وجمال في وجهة نظره القائلة انه ينبغي للامبراطورية العثمانية أن تدخل الحرب، فقد رضخت هذه الأغلبية لوجهة نظر الأقلية بقيادة الصدر الأعظم ووزير المالية، خشية انشقاق الحزب.

في ٣١ تشرين الأول (أكتوبر)، أبلغ أنور الألمان ان زملاءه في مجلس الوزراء مصرون على ارسال مذكرة اعتذار الى الروس. وقد رأى الألمان في ذلك اقتراحاً خطراً. ولكن أنور قال لهم انه بعد أن «غرّر» بزملائه في مسألة الهجوم على روسيا، ألفى نفسه معزولاً في مجلس الوزراء، وان يديه مقيدتان[٢٢].

لم يكن هناك ما يستدعي الفزع، بالرغم من أن أنور والمتآمرين معه من الألمان قد جهلوا أن: مجلس الوزراء البريطاني في لندن قد ابتلع الطعم. لم يكن البريطانيون على دراية بالانشقاق العميق في صفوف حزب تركيا الفتاة، فاعتقدوا أن الباب العالي كان طوال الوقت متواطئاً مع ألمانيا، وجاء رد بريطانيا على الهجوم الذي قام به سوتشون قبل أن يتمكن الباب العالي من إعداد مسودة مذكرة الاعتذار، فقد سمح مجلس الوزراء البريطاني بارسال إنذار نهائي يطلب إلى الأتراك طرد البعثة العسكرية الألمانية فوراً وابعاد الضباط والبحارة الألمان عن (غويبن) و(بريسلاو). فلما امتنع الأتراك عن التجاوب، لم يهتم تشرشل بعرض المسألة على مجلس الوزراء، بل أرسل بمبادرة منه الأوامر الى قواته في البحر الأبيض المتوسط بعد ظهر ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) «بمباشرة الأعمال الحربية ضد تركيا في الحال»[٢٣].

غير أن الأميرال البريطاني الذي تلقى الأمر من تشرشل لم ينفذه على الفور، ونتيجة لذلك لم تعلم تركيا أن بريطانيا أعلنت الحرب عليها. أما في القسطنطينية فقد كان أنور لا يزال متخوفاً من احتمال قبول روسيا الاعتذار التركي. ولكي يحول دون قبوله، زيف مرة أخرى نيات زملائه في مجلس الوزراء بأن أضاف الى المذكرة التركية زعماً فاحشاً بأن روسيا هي التي استفزت تركيا للهجوم[٢٤]. وبطبيعة الحال رفضت حكومة القيصر الروسي هذا الزعم، ووجهت انذاراً نهائياً الى

(٢٢) ترومبينر، **الامبراطورية العثمانية**، ص ٥٨.

(٢٣) جيلبرت، **تشرشل تحدي الحرب**، ص ٢١٦.

(٢٤) شو اند شو، **الامبراطورية العثمانية**، ص ٣١٢.

الباب العالي، وفي الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر)، أعلنت الحرب.

شرعت القوات البحرية البريطانية بالعمليات الحربية ضد الامبراطورية العثمانية في الأول من تشرين الثاني (نوفمبر). وفي اجتماع مثير عقدته الحكومة العثمانية ليلة ١ ـ ٢ تشرين الثاني (نوفمبر)، لم يسع الوزراء، حتى الفئة المناصرة للصدر الأعظم، إلا الاقرار بأن الامبراطورية أمست في حالة حرب، شاءت أم أبت. ومع ذلك لم يصدر عن لندن إعلان للحرب.

قصفت السفن الحربية البريطانية في الثالث من تشرين الثاني (نوفمبر)، بأمر من تشرشل، قلاع الدردنيل الخارجية. وقد رأى النقاد في ما بعد أن ذلك كان نوعاً من نزق الأولاد من جانب تشرشل، لأن هذا القصف نبه تركيا الى مكمن الضعف في القلاع. بيد أنه ليس من دليل على أن تركيا ردت على الانذار. لقد كان المغزى الرئيس للقصف في حينه انه دلالة على أن الأعمال الحربية قد بدأت.

في الرابع من تشرين الثاني (نوفمبر)، قال اسكويث في تكتم: «نحن الآن صراحة في حالة حرب مع تركيا»[٢٥]. غير أن الشكليات أهملت. وظلت الحال هكذا حتى صباح الخامس من تشرين الثاني (نوفمبر)، إذ جرى في اجتماع لمجلس الملك الخاص تعديل إعلان الحرب على امبراطوريتي آل هوهنزولرين وآل هابسبورغ ليشمل أيضاً الامبراطورية العثمانية.

إن انزلاق بريطانيا بطريقة عرضية نسبياً الى الحرب العثمانية، قد عكس مواقف الوزراء البريطانيين في ذلك الحين: فلم تكن حرباً علقوا عليها كبير أهمية، ولم يبذلوا كبير جهد لتفاديها؛ ذلك أنهم لم يروا في تركيا عدواً يمثل خطراً ذا بال.

(٥)

لم يكن بعد معروفاً في لندن ـ والحقيقة أنه ظل مجهولاً الى ما بعد سنوات ـ ان أنور هو صاحب المبادرة في اقتراح معاهدة تحالف سرية مع ألمانيا، وهو الذي فاوض بشأنها وتولى تنفيذها حتى قبل أن تستولي الامبرالية البريطانية على السفينتين الحربيتين التركيتين. وكانت بريطانيا تجهل أيضاً أن الباب العالي استولى على (غوبين) و(بريسلاو) بالرغم من احتجاج ألمانيا. كانت الرواية الرسمية هي الرواية التي أخذ بها مجلس الوزراء البريطاني، والتي تقول ان القيصر الألماني هو المبادر الى تسليم تركيا السفينتين الألمانيتين تعويضاً عن (السلطان عثمان) و(رشادية) من أجل كسب تركيا الى جانب ألمانيا بعد أن نفّرها تشرشل.

ولذلك، كانت وجهة النظر العامة أن تشرشل هو المتسبب بالحرب مع تركيا. والحقيقة ظل لويد جورج ينحي عليه باللائمة حتى عام ١٩٢١[٢٦]. كان سوتشون وأنور هما في الواقع البادئين

(٢٥) اسكويث، **رسائل**، ص ٣٠٩.

(٢٦) مارتن جيلبرت، **ونستون تشرشل المجلد ٤: ١٩١٦ ـ ١٩٢٢ العالم الموبوء** (بوسطن: هوتن وميفلين، ١٩٧٥) الصفحتان ٧٥٢ ـ ٧٥٣.

بالحرب بين تركيا والحلفاء، أما عامة البريطانيين فقد تصوروا أن تشرشل هو البادىء بالحرب.

أخذ تشرشل من جانبه ينبّه في آب (أغسطس) ١٩١٤ ـ واستمر يفعل ذلك في ما بعد ـ الى أن اعتبار الامبراطورية العثمانية بلداً عدواً له فوائده. كان رأيه أن بريطانيا وقد امتلكت حرية تقطيع الامبراطورية العثمانية وعرض أجزاء من أراضيها على بلدان أخرى عند تسوية الصلح في نهاية المطاف، تستطيع الآن أن تستخدم الاغراء بالمكاسب الاقليمية لكي تجتذب ايطاليا وبلدان البلقان الى جانبها في الحرب.

كانت إيطاليا متأخرة عن غيرها في السعي لاقامة امبراطورية استعمارية، وقد رأت في الممتلكات العثمانية التي تشكل مكامن ضعف هي المناطق الرئيسة التي يمكن الاستيلاء عليها. وفي نهاية الأمر أغراها الاستيلاء على الأرض بدخول الحرب في صف الحلفاء.

وكانت بلدان البلقان أيضاً تواقة الى مكاسب اقليمية إضافية. كان على بريطانيا أن توفق بين بعض الطموحات المتضاربة لبلدان البلقان لكي تستطيع أن تقيم تحالفاً معها جميعاً عن طريق الوعد بمنحها أجزاء من الأراضي العثمانية. فإذا ما نجحت في تحقيق ذلك تكون قد أوجدت تجمعاً لقوى كبيرة تؤثر على الامبراطورية العثمانية وامبراطورية آل هابسبورغ، وتتيح امكانية بلوغ الحرب ضد ألمانيا نهاية سريعة ومظفرة.

وكان اسكويث قد أخذ علماً في ١٤ آب (أغسطس): «أن لدى فينيزيلوس، رئيس وزراء اليونان، خطة كبرى جاهزة لاقامة اتحاد بين دول البلقان ضد ألمانيا والنمسا...»[٢٧]. وفي ٢١ آب (أغسطس)، صنّف اسكويث عدداً من وزرائه بأنهم يتطلعون الى إيطاليا أو رومانيا أو بلغاريا كبلدان يمكن أن تكون دولاً حليفة لها أهميتها، وأن لويد جورج «حريص على قيام اتحاد بلقاني» وان «ونستون عنيف في عدائه لتركيا». أما هو نفسه «فرافض أشد الرفض أي عمل عدواني موجه الى تركيا من شأنه أن يثير ثائرة مسلمينا في الهند وفي مصر»[٢٨].

لم يكن تشرشل مندفعاً الى الحد الذي بدا من اندفاعه. فهو، في الحقيقة، استوفى الوقت والجهد للاتصال شخصياً بأنور وغيره من القادة العثمانيين الذين كانوا يرجون بقاء بلادهم محايدة. لقد نفض يديه منهم قبل الأوان بشهرين، ولكنه لم يتحول الى التنبّه لفوائد دخول تركيا الحرب إلا بعد أن أيقن أن لا أمل في ابقاء تركيا خارج الحرب.

مع حلول نهاية آب (أغسطس)، كان تشرشل ولويد جورج من غلاة الداعين الى مشروع البلقان. وفي ٣١ آب (أغسطس) وجّه تشرشل رسالة غير رسمية إلى زعماء بلدان البلقان يحثهم فيها على إقامة اتحاد كونفدرالي يضم بلغاريا، والصرب، ورومانيا، والجبل الأسود، واليونان لينضم إلى الحلفاء. وفي الثاني من أيلول (سبتمبر)، شرع في محادثات غير رسمية مع الحكومة اليونانية لبحث شكل التعاون العسكري بين البلدين في حالة القيام بعملية هجومية على الامبراطورية العثمانية.

(٢٧) اسكويث، **رسائل**، الصفحتان ١٦٥ ـ ١٦٦.

(٢٨) المرجع نفسه، ص ١٨٦.

وفي نهاية أيلول (سبتمبر)، كتب تشرشل الى سير ادوارد غراي قائلاً: «اننا في محاولتنا استرضاء تركيا انما نحكم على سياستنا في البلقان بالشلل. وأرى أن نقوم بعمل هجومي على تركيا أو نعلن من جانبنا الحرب عليها، ولكن ينبغي لنا منذ الآن أن نتفق مع دول البلقان، وخصوصاً بلغاريا، على ترتيبات دون أن نولي مصالح تركيا أو وحدة أراضيها أي اعتبار». وختم كلامه بهذه الاضافة: «كل ما أطلبه هو ألا يكون لمصالح تركيا أو وحدة أراضيها أي اعتبار في أية جهود تبذل في سبيل تأمين عمل مشترك بين دول البلقان المسيحية»[٢٩].

كان غراي واسكويث أكثر حذراً وحيطة في مقاربة الأمر، وأقل حماسة من تشرشل ولويد جورج للاتحاد الكونفدرالي المقترح لدول البلقان، ولكن تفكيريهما، من ناحية واحدة على أقل تقدير، كانا يسيران على خطين متوازيين. فقد صدرت تعليمات الى ممثلي الحكومة البريطانية بإعطاء تأكيدات باحترام وحدة أراضي الامبراطورية العثمانية إذا بقيت تركيا محايدة. وتبعت هذا الكلام مقولة في الاتجاه المعاكس، أفصح عنها غراي في ١٥ آب (أغسطس)، إذ قال: «أما إذا انحازت تركيا الى ألمانيا والنمسا وهُزمت هاتان الدولتان، فاننا بطبيعة الحال لا نستطيع أن نكون مسؤولين عما سيؤخذ من تركيا في آسيا الصغرى»[٣٠].

وعندما دخلت الامبراطورية العثمانية الحرب ـ مدفوعة اليها من قبل تشرشل كما بدا آنذاك، ومدفوعة اليها من قبل أنور وسوتشون كما يبدو الآن ـ لم يعد ثمة مفر من الاستنتاج الذي استخلصه صانعو السياسة البريطانيون. فقد تنبأ رئيس الوزراء البريطاني في خطاب ألقاه في لندن في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٤، بأن الحرب «قرعت ناقوس الموت للممتلكات العثمانية، ليس في أوروبا فحسب، بل في آسيا أيضاً»[٣١].

في وقت سابق من عام ١٩١٤، كان سير مارك سايكس، عضو مجلس العموم البريطاني من حزب المحافظين، قد قال محذراً المجلس: «ان اختفاء الامبراطورية العثمانية هو الخطوة الأولى حتماً نحو اختفاء امبراطوريتنا»[٣٢]. لقد كان شعور كل من ولينغتون، وكانينغ، وبالمرستون، ودزرائيلي أن المحافظة على وحدة أراضي الامبراطورية العثمانية أمر يهم بريطانيا وأوروبا. مع ذلك فان الحكومة البريطانية سارت في أقل من مئة يوم في خط معاكس تماماً لسياسة عمرها أكثر من مئة عام، وأخذت الآن تسعى لتدمير الامبراطورية ـ الحاجز التي جازفت الحكومات البريطانية في أزمنة سابقة بشن حروب من أجل المحافظة عليها.

لقد استندت سياسة مجلس الوزراء البريطاني الجديدة الى النظرية القائلة ان تركيا هدرت أي حق لها بنيل حماية بريطانيا. وفي لجة الحرب غابت عن بصر حكومة اسكويث احدى أهم حقائق

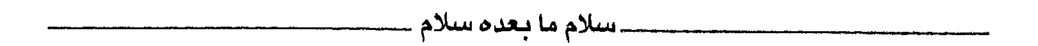
---

(٢٩) جيلبرت، **تحدي الحرب**، ص ٢١٠.

(٣٠) غراي، **خمس وعشرون سنة**، ص ١٦٧.

(٣١) اسكويث، **رسائل**، ص ٤٠٢.

(٣٢) كريستوفر سايكس، **دراستان في الفضيلة** (لندن: كولنز، ١٩٥٣)، ص ٢٠٥.



السياسة الخارجية التقليدية لبريطانيا: انه لا بد من حماية وحدة أراضي الامبراطورية العثمانية ليس خدمة للمصالح العليا لتركيا بل خدمة لمصالح بريطانيا العليا.

وبالتالي، فإن قرار تفتيت الامبراطورية العثمانية الذي اتخذته بريطانيا، قد أعاد الى المسرح فرضية تتعلق بالشرق الأوسط أخذ بها الأوروبيون على مدى قرون: ان مصير الشرق الأوسط بعد انتهاء الامبراطورية العثمانية ستقرره دولة أو أكثر من الدول الأوروبية.

وهكذا فإن الأمر الوحيد الذي رآه القادة البريطانيون في عام ١٩١٤ بوضوح تام هو أن دخول العثمانيين الحرب يمثل الخطوة الأولى على طريق إعادة تشكيل الشرق الأوسط: أي، في الحقيقة، الى خلق الشرق الأوسط الحديث.

الجزء الثاني

كيتشنر الخرطوم
يتطلع الى بعيد



الفصل الأول

كيتشنر يتسلم زمام القيادة

(١)

خلال صيف وخريف عام ١٩١٤، وفيما كانت الامبراطورية العثمانية تنجرف الى الحرب، كان ثمة تعيين جديد وهام لمنصب حكومي في لندن قد بدأ يؤثر على السياسة البريطانية في الشرق الأوسط. وكانت بداية الأمر، كبداية أشياء كثيرة أخرى، مع ونستون تشرشل.

في ٢٨ تموز (يوليو) ١٩١٤، أي في اليوم نفسه الذي اتخذ فيه تشرشل مبادرة الاستيلاء على السفينتين التركيتين، عقد غداء عمل مع الفيلد مارشال هوراميو هيربرت كيتشنر لبحث الأزمة الدوليـة المتعمقة. لقد كان كيتشنر، القائد المجرب لجيوش الامبراطورية البريطانية، بصفته حاكماً في مصر، مسؤولاً عن أمن قناة السويس وعن القوات القادمة من الهند، التي ستنقل عبر القناة في حالة قيام حرب. وكان تشرشل، بصفته اللورد الأول للأميرالية، مسؤولاً عن الحماية البحرية لسفن نقل الجنود في رحلتها البحرية الطويلة الى أوروبا. وقد تبادل السياسي الشاب والجندي المسن وجهات النظر خلال الغداء.

قال تشرشل مخاطباً كيتشنر: «إذا قامت حرب فلن تعود الى مصر»[١]. لم يكن هذا ما يرغب الفيلد مارشال في سماعه. فقد جاء كيتشنر الى بريطانيا وفي نيته أن يمكث ما يكفي من الوقت لحضور احتفـالات ١٧ تمـوز (يوليو) بمناسبة ترقيته الى رتبة ولقب «ايرل كيتشنر الخرطوم»، وكان حريصاً على العودة الى مركز عمله بصفته المعتمد البريطاني والحاكم العام في مصر، بأسرع ما يمكن. كان بصره دائماً موجهاً الى الشرق، وقد أبدى للملك جورج رغبته في تعيينه نائباً للملك في الهند عندما يشغر هذا المنصب حسبما هو مقرر في عام ١٩١٥؛ ولو انه خشي أن يقطع عليه

---

(١) مارتن جيلبرت، **ونستون تشرشل المجلد ٣: ١٩١٤ ـ ١٩١٦، تحدي الحرب** (بوسطن: هوتن وميفلين، ١٩٧١)، ص ١٢.

«السياسيون» طريق هذا التعيين[٢]. لقد كان كيتشنر الجاف والنزق يمقت السياسيين.

حتى الوضع الدولي الآخذ في التدهور ما كان ليبقيه في لندن، فسافر في مطلع آب (أغسطس) الى دوفر ليلحق بعبّارة للقنال الانكليزي. وكانت خطته أن يسافر بالقطار من ميناء كاليه الفرنسي الى مرسيليا، ومن ثم يذهب الى مصر على متن طراد. وقد صعد الى الباخرة في دوفر بعيد ظهر الثالث من آب (أغسطس)، فأخذ يتأفف ويتذمر مبدياً نفاد صبره لأن الباخرة لم تبحر في الموعد المحدد لابحارها.

وشاءت تصاريف القدر أن يوشك سفره على الالغاء بدلاً من التأخير. ففي مساء اليوم السابق، اندمج أحدهم في حديث مع عضو محافظ في البرلمان البريطاني، التقاه في قاعة التدخين في نادي بروكس، أحد أندية لندن، وجره الحديث الى القول إن وزارة الحربية البريطانية تعاني من حالة فوضى مطلقة، وإن من المؤسف أن كيتشنر لم يكلف بمنصب وزير الحربية. وفي مساء اليوم عينه، نقل عضو البرلمان هذا الحديث الى اثنين من زعماء حزبه كانا في حجرة شبه خاصة في النادي يتباحثان في الوضع الدولي، وهذان الزعيمان اللذان نقل اليهما الحديث ـ أندرو بونار لو، وسير ادوارد كارسون ـ ناقشا الأمر مع آرثر بلفور، رئيس الوزراء المحافظ السابق، الذي بدوره نقل الاقتراح الى تشرشل، وكان على صلة طيبة معه.

وقد صدرت صحيفة التايمز صباح الثالث من آب (أغسطس) ـ يوم إعلان المانيا الحرب على فرنسا ـ متضمنة مقالة بقلم مراسلها العسكري، يحث فيها على تعيين كيتشنر وزيراً للحربية. وصباح اليوم نفسه قابل تشرشل رئيس الوزراء واقترح تعيين كيتشنر ولكنه لم يذكر، كما يبدو، أن الاقتـراح جاء منـه ومن المحـافظين أيضاً. وتشير مذكرات تشرشل الى أنه ظن آنذاك أن اسكويث وافق على اقتراحه، لكن الواقع هو أن رئيس الوزراء تردد في إقرار هذا التعيين، فقرر بدلاً من ذلك، استبقاء كيتشنر في بريطانيا بصفة استشارية فقط.

كان كيتشنر على متن الباخرة التي لم تغادر دوفر بعد، عندما تلقى رسالة من رئيس الوزراء تطلب اليـه العـودة الى لندن فوراً، وقد رفض الفيلد مارشال العودة في أول الأمر، وبصعوبة اقتنع بالنزول من الباخرة. ولدى عودته الى لندن تبين له أن اسكويث لا يفكر في تعيينه في منصب نظامي، دعك من منصب ذي سلطات ومسؤوليات محددة بوضوح. وبالحاح من زملائه قرر كيتشنر أن يحسم المسألة، فذهب لمقابلة رئيس الوزراء مساء الرابع من آب (أغسطس) ـ الليلة التي قررت فيهـا بريطانيا أن تخوض الحرب، وبعد أن كانت الجيوش الألمانية قد اكتسحت بلجيكا ـ ودام اجتماعهما ساعة، قال خلاله كيتشنر انه إذا أُجبر على البقاء في لندن فلن يقبل منصباً أقل من منصب وزير الحربية.

وتحت ضغط السياسيين والصحافة، وافق رئيس الوزراء في اليوم التالي، فعيّن كيتشنر وزيراً للحربية. وقد كتب رئيس الوزراء قائلاً: «لم يكن كيتشنر (لكي ننصفه) حريصاً اطلاقاً على قبول

(٢) جورج كسار، **كيتشنر: مهندس النصر**، (لندن: وليم كيمبر، ١٩٧٧)، ص ١٧٢.

المنصب، أما وقد عرض عليه باعتباره واجباً فقد وافق. ومفهوم بوضوح انه لا دخل له بالسياسة وان مكانه في القاهرة سيبقى شاغراً ـ بحيث يستطيع العودة اليه عندما يحل السلام. انها تجربة محفوفة بالخطر ولكنها في ظني الأحسن في الظروف الراهنة»[٣]. كان افتراض اسكويث، كافتراض الجميع تقريباً، ان الحرب لن تدوم سوى بضعة شهور، ولذلك لم يعين بديلاً لكيتشنر في منصب المعتمد والحاكم العام في مصر. كان اعتقاده أن الفيلد مارشال عائد قريباً الى منصبه هناك. وفي السادس من آب (أغسطس) تسلم كيتشنر مهام منصبه الجديد في وزارة الحربية في وايتهول.

أقام اللورد كيتشنر في منزل مستأجر في لندن، مبيناً بوضوح انه لا يعتزم البقاء[*]. وكان هذا المنزل عند تقاطع شارعي كارلتون هاوس تيريس وكارلتون غاردنز، على بعد مسيرة أقل من خمس دقائق عن وزارة الحربية، وهذا يعني انه يستطيع أن يمضي كل لحظة من لحظات اليقظة في عمله. كان يستيقظ عند الساعة السادسة صباحاً، ويصل الى مكتبه عند التاسعة. ويتناول عادة غداء بارداً، ثم يعود الى مسكنه الموقت عند السادسة مساء ليقرأ صحف المساء ويأخذ غفوة ثم يقرأ بعد العشاء البرقيات الرسمية حتى ساعة متأخرة من الليل[٤]. أما الكأس أو الكأسان من النبيذ مع العشاء وكأس الويسكي المسائي التي كان يستمتع بها في مصر فقد صارت محرمة، إذ انه بطلب من الملك جورج الخامس تعهد بأن يكون قدوة في الوطن بعدم شرب الخمور طوال الحرب.

يبدو ان تردد اسكويث في تعيين هذا الجندي العلم وزيراً، منشؤه الخوف من أن يبرز كيتشنر وزير الحربية بدلاً من رئيس الوزراء، زعيماً لبريطانيا في زمن الحرب. ولم يسبق لجندي عظيم أن شغل منصباً كبيراً في الدولة منذ أن تولى ولينغتون الوزارة قبل زهاء قرن، وما من ضابط انضم الى مجلس الوزراء وهو في خدمة الجيش منذ الجنرال جورج مونك الذي استعاد العرش في عام ١٦٦٠ فكوفىء بمنصب رفيع. ومنذ ذلك الحين حوفظ على مبدأ السلطة المدنية بغيرية شديدة. ولكن اسكويث شعر أنه مجبر على إخضاع هذا المبدأ لحاجته الملحة الى خدمات الفيلد مارشال كيتشنر.

كان كيتشنر شخصية أسطورية ـ كان أسطورة وطنية، وصورة معلقة على الجدران في سائر أنحاء المملكة. ومنذ أن تسلم منصبه الوزاري كانت جموع عديدة تحتشد يومياً لرؤيته داخلاً الى وزارة الحربية أو خارجاً منها. وقد كتبت في ما بعد ابنة رئيس الوزراء قائلة: «كاد أن يكون شخصية رمزاً، وفي ظني انه يرمز الى القوة، والحسم، وفوق كل شيء الى النجاح... كل ما تمتد يده اليه لا محالة ناجح. ثمة شعور بأن كيتشنر لا يمكن أن يفشل. ان الأثر النفسي الذي أحدثه

---

(٣) هـ. هـ. اسكويث، **رسائل إلى فينيشيا ستانلي**، حررها مايكل واليانور بروك (اوكسفورد ونيويورك: مطبعة جامعة اوكسفورد، ١٩٨٢) ص ١٥٧.

(*) في آذار (مارس) ١٩١٥ انتقل الى يورك هاوس، قصر سانت جيمس، وهو مسكن قدمه له الملك جورج.

(٤) **مفكرة اللورد ريدل في الحرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨** (لندن: ايفور نيكولسون وواطسون، ١٩٣٣)، ص ٤٨، وكسار، «**كيتشنر**»، ص ١٩٣.

تعيينـه كان عفـوياً وعاماً شاملاً، وكذلك كانت القوة التي بثها في الطمأنينة العامة. وقد منح الحكومة، بجدارته الشخصية، صفة وطنية»[٥].

لقد قيل ان العامة من الناس لا يحكّمون العقل في ما يخص كيتشنر، بل يثقون به ثقة تامة، قائلين: «ما دام كيتشنر هنا، فالأمور بخير»[٦].

في الماضي كانت خاتمة الأشياء على يديه دوماً خاتمة ناجحة. فقد انتقم لمصرع الجنرال تشارلز جورج غوردون في الخرطوم عندما دمر امبراطورية الدراويش وأعاد فتح السودان. وقد حاول الفـرنسيـون آنـذاك أن يقحموا أنفسهم في ممتلكات الامبراطورية البريطانية فتصدى لهم كيتشنر في عام ١٨٩٨ وجابههم بحزم في قلعة فاشودا في السودان، فإذا بالقوة الفرنسية تنهزم وتنسحب من القلعة. وفي جنوب أفريقيا لم تكن الأمور على ما يرام عند بدء حرب البوير، فجاء كيتشنر ليمسك بزمام الأمور وأنهى الحرب نهاية مظفرة. ثم انه عندما تولى قيادة الجيوش في الهند في مطلع القرن العشرين، فرض إرادته بالحزم الذي أبداه في مصر.

ان المواقع النائية في أنحاء الامبراطورية التي أحرز فيها انتصاراته الرائعة قد أضفت عليه بريقها. وبعد المسافة جعله يبدو ساحراً وأكبر من الحياة في آن واحد، وكأنه تمثال أبي الهول يبسط ظله وسط الصحراء. لقد كان شخصاً انطوائياً وكتوماً ولا يشعر بالطمأنينة، ومع ذلك بدا وكأنه البطل القوي الصامت في الأساطير الشعبية. ان إعراضه المؤلم عن الناس لم يكن في نظر الناس إعراضاً عنهم، وخوفه من زملائه السياسيين ظهر وكأنه احتقار لهم. لقد راقب موظف صغير في مقتبل العمر يعمل في وزارة الخارجية الفيلد مارشال في اجتماع ضمه ورئيس الوزراء، وسير ادوارد غراي، وديفيد لويد جورج، فدوّن في مفكرته أن «كيتشنر بدا وكأنه ضابط اختلط بالعديد من اللاعبين وهم يتنزهون فحاول التظاهر بأنه لا يعرفهم»[٧].

كان فارع الطول، عريض المنكبين، مربع الفكين، غليظ الحاجبين، كث الشاربين، أزرق العينين فيهما حول، ذا نظرة شاردة مخيفة، وكان يطاول رفاقه جسماً، ويظهر بمظهر الدور الذي أعده له القدر وخصته به الصحافة الشعبية. كان منذ حملاته الأولى محظوظاً بالصحافيين الذين تابعـوا سيرته ورسموا صورته التي عرفها الناس. وكان محظوظاً أيضاً بزمن سيرته وهو زمن اضطرام الشعور والمؤلفات والعقيدة الامبراطورية في بريطانيا. ان دزرائيلي، وكيبلنغ، وأ. أ. ميسون (مؤلف «الريش الأربع») وليونيل كورتيس (مؤسس «الطاولة المستديرة» وهي حولية امبريالية) وجون بوتشان وغيرهم قد خلقوا موجة الشعور الجارفة التي ركب هو قمتها.

إن جورج ستيفنز، من جريدة ديلي ميل، الذي ربما كان أهم مراسل حربي في زمنه، كتب لقرائه في عام ١٩٠٠: «ان دقة كيتشنر لا يشوبها الخطأ حتى لتبدو وكأنها ليست من دقة البشر، ويبدو

(٥) فايوليت بونهام كارتر، **ونستون تشرشل كما عرفته** (لندن، ايمير وسبوتيسوود وكولينز، ١٩٦٥)، ص ٣١٦.

(٦) اللورد بيفر بروك، **السياسيون والحرب ١٩١٤ ـ ١٩١٦** (لندن: شركة اولدبورن بوك، ١٩٦٠) ص ١٧٢.

(٧) داف كوبر، **كبار السن ينسون**، (نيويورك: ا. ب. دتون، ١٩٥٤)، ص ٥٤.

هو أشبه بالآلة منه بالانسان»[٨]. لقد ألف ستيفنز كتاباً عن حملة السودان روى فيه كيف قاد كيتشنر (الذي كان في ذلك الحين سردار، أي قائد الجيش المصري) جيوشه جنوباً مسافة تربو على ألف ميل من الأراضي الصخرية والرملية، من مياه وادي النيل الى أراضٍ لا يسقط عليها المطر أبداً، لكي يفتح بلداً مساحته مليون ميل مربع. لقد تجاهل المؤلف الوقائع التي كانت فيها مقدرة كيتشنر القيادية عرضة للنقد، فأسهب في الحديث على المقدرة التنظيمية التي اختص بها السردار واستمدها من ماضيه كضابط في سلاح الهندسة. ومما قاله ستيفنز ان كيتشنر كان يهيىء لتحركاته بعناية شديدة «فلم يخض معركة قط قبل أن يتيقن من نصر كاسح...»[٩]. وقال ستيفنز أيضاً في كتابه: «لقد اختفى فيه الانسان... ليس ثمة انسان يدعى هيربرت كيتشنر، هناك السردار فقط، لا يطلب المودة ولا يعطيها، وضباطه وجنوده هم دواليب في آلة: يغذيهم بما يكفي لكي يكونوا أكفاء، ويقسو عليهم في العمل قسوته على نفسه»[١٠].

عندما انضم الى مجلس الوزراء، بل ولأشهر عديدة بعد ذلك، كان بقية الوزراء ـ وهو في نظر أكثرهم غريب ـ يهابونه. ومع أن أقواله في الشؤون العسكرية كانت تزعجهم. لأنها عكس كل ما اعتادوا أن يؤمنوا به، فقد قبلوا آراءه دون مناقشة. كان اعتقادهم أن الجيش البريطاني المحترف يكفي من حيث عدد أفراده، ولكن كيتشنر قال في أول يوم أمضاه في وزارة الحربية: «ليس عندنا جيش»[١١]. وكان الرأي السائد أن الحرب ستكون قصيرة، ولكن كيتشنر ببعد نظر لا يخطىء، أبلغ مجلس الوزراء الذي أصيب بالذهول (والذي، وفقاً لكلام تشرشل قابل كلام كيتشنر بالشك) انه ينبغي لبريطانيا أن تحتفظ في الميدان بجيش يضم ملايين الرجال، وان الحرب ستدوم ما لا يقل عن ثلاث سنوات، ولن تحسمها إلا المعارك الضارية على أرض القارة الأوروبية وليس المعارك البحرية[١٢]. وخلافاً للرأي التقليدي القائل انه لا يمكن ايجاد جيش كبير إلا بالتجنيد الاجباري، زاد كيتشنر عدد الجيش بحملة تجنيد متطوعين، الأمر الذي فاجأ معاصريه وحيّر الخلف.

لقد رأى كيتشنر أن يربح الحرب بواسطة تنظيم قواته بمثل شمولية تنظيمها استعداداً لحملة الخرطوم. وقد عزم على أن يمضي السنوات الأولى في إيجاد وتدريب وتجهيز جيش هائل القوة، وأن يفعل ذلك بمنهجية، ثم أن يركز قواته في منطقة ما، لا أن يبددها في معارك جانبية. وكان شعوره أن الحرب العثمانية المقبلة هي حرب جانبية، وأن ارسال المزيد من الجنود لمقاتلة الأتراك هو تبذير في الموارد. كان يخشى وقوع هجوم تركي على قناة السويس ـ همه العسكري الوحيد في

(٨) ج. ستيفنز، **مع كيتشنر إلى الخرطوم**، (نيويورك: رود، ميد، ١٩٠٠)، ص ٤٦.

(٩) المرجع نفسه، ص ٤٨.

(١٠) المرجع نفسه، ص ٤٥.

(١١) **الموسوعة البريطانية**، الطبعة الثانية عشرة «كيتشنر».

(١٢) كسار «**كيتشنر**»، ص ١٩٦.

الشرق الأوسط ـ ولكنه اعتقد أن القوات البريطانية في مصر قادرة على صد الهجوم. ولم يكن للشرق الأوسط دور في خططه لكسب الحرب. إلا أن ذلك لا يعني انه لم يكن لكيتشنر سياسة بشأن الشرق الأوسط، وسنرى أنه كانت له آراء ثابتة في الدور الذي يجب أن تؤديه بريطانيا في المنطقة حالما تنتهي الحرب الأوروبية.

(٢)

كانت محض مصادفة أن البطل العسكري الذي جيء به الى الحكومة ليكون على رأس المجهود الحربي، رجل يرى أن له الحق، ويرى الآخرون أيضاً أن له الحق، في أن يكون الشرق منطقته الخاصة به. ومن هذه المصادفة انبثقت الخطوط العامة المميزة للسياسة البريطانية.

قبل زمن قريب، حكم كيتشنر مصر، البلد الذي كان من وجهة رسمية لا يزال جزءاً من الامبراطورية العثمانية، ولكنه واقعياً كان بلداً مستقلاً حتى احتلته بريطانيا في عام ١٨٨٢، معلنة أن هدفها هو اعادة النظام ثم تغادر البلد. ولكن بريطانيا بقيت فيه بدلاً من أن تغادره. وفي عام ١٩١٤ كانت مصر اضافة حديثة نسبياً الى دائرة النفوذ البريطاني. وكان الضباط الذين خدموا فيها مع كيتشنر قد شرعوا في تكوين نظرة متميزة الى الأحداث. وهم بحكم وجودهم في بلد ناطق بالعربية أخذوا يعتبرون أنفسهم خطأ، خبراء في الشؤون العربية، وقد أصيبوا بإحباط شديد اذ استبعدتهم وزارة الخارجية وحكومة الهند من صنع السياسة الخارجية، علماً أن وزارة الخارجية وحكومة الهند كانتا الجهتين اللتين تتعاملان تقليدياً مع الأجزاء الناطقة بالعربية في الامبراطورية العثمانية. ولم يكن لدى كيتشنر ولا لدى مساعديه إدراك حقيقي للفوارق الكبيرة بين التجمعات السكانية العديدة في الشرق الأوسط. فسكان شبه جزيرة العرب والمصريون، مثلاً، يتكلمون اللغة العربية، وفيما عدا ذلك هم مختلفون ـ من حيث التركيب السكاني، والتاريخ، والثقافة، والنظرة العامة، والظروف المحيطة بكل من البلدين. وحتى لو كان مساعدو كيتشنر خبراء في شؤون مصر حسب اعتقادهم، فليس من شأن ذلك بالضرورة أن يجعلهم خبراء في شؤون شبه جزيرة العرب حسب ادعائهم.

عندما نفذ كيتشنر حملة السودان، التي قام بها رغم مآخذ وزارة الخارجية والحكومة المصرية برئاسة اللورد كرومر عليها، فانه وسع كثيراً منطقة السيطرة البريطانية على العالم الناطق بالعربية. ولعله خلال حملة السودان بدأ يحلم باقتطاع ملك امبراطوري جديد وكبير لبريطانيا في الشرق الأوسط، على أن يكون هو نائب الملك في هذه الاقطاعية.

كان المسؤولون البريطانيون يعرفون منذ أواخر القرن التاسع عشر أن الخديوي ـ الأمير المصري الذي تحكم بريطانيا مصر من خلف عرشه ـ يطمح الى توسيع سلطته. ومع أن الخديوي كان نظرياً نائب السلطان العثماني في مصر، فقد كانت ثمة شائعات متواترة عن أفكار تراوده بشأن امكانية حلوله محل السلطان في الزعامتين الدنيوية والروحية ـ أي أن يكون سلطاناً وخليفة للمسلمين ـ في الولايات الناطقة بالعربية في الامبراطورية، بهذا يقسم الامبراطورية

منـاصفةً. وثمة شائعة أخرى انه عزم على ضم الأماكن المقدسة الاسلامية في شبه الجزيرة العربية وتنصيب خليفة هناك تحت حمايته[١٣]. أما الضباط المصريون والبريطانيون الملحقون به فلا بد أن يفهموا أن تحقيق هذه الخطة سيعود عليهم بزيادة كبرى في سلطتهم.

آنذاك ـ عند نهاية القرن التاسع عشر ـ كانت فرنسا هي الدولة الكبرى الأشد معارضة لتوسع مصر البريطانية، وفرنسا كانت حليفة روسيا. وقد بدا تحالفهما من وجهة نظر المواقع التابعة لبريطانيا والمحاذية للبحر الأبيض المتوسط، انه موجه ضد بريطانيا. وحيال بُعد روسيا الجغرافي عن المنطقة، كانت النظرة في مصر والسودان الى فرنسا انها العدو الذي يشعرون بأن وجوده الخطر قريب منهم. ولذلك كانت السياسة التي تربى ضباط كيتشنر على خدمتها هي سياسة مزاحمة فرنسا على الموقع والنفوذ في العالم الناطق بالعربية.

كانت التجمعـات الكبرى واعتبارات السياسة العالمية تتجاوز مدى تفكير الضابط العادي في القاهرة البريطانية التي كانت عبارة عن جيب يتمثل فيه (كما كتب أحد معاوني كيتشنر): «كل ضيق الأفق وضيق المحيط مما نجده في أية بلدة تضم حاميات عسكرية في انكلترة...»[١٤]. لقد كانت الجـاليـة المؤلفة من المسؤولين البريطانيين وأفراد أسرهم متماسكة متجانسة، ومحور حياتها هو نادي سبورتنغ ونادي تورف وحفلات الرقص التي يحيونها في أحد الفنادق الرئيسة ست ليال في الأسبوع.

من هذه الجالية المطبوعة بطباع الحامية العسكرية الاقليمية ـ والتي تجاهل صانعو السياسة العالمية البريطانية وجهات نظرها ـ انبثق اللورد كيتشنر.

(٣)

اقتضى شن الحـرب على الامبـراطوريـة العثمانية توضيح طبيعة الوجود البريطاني في مصر وقبرص، إذ كانتا كلتاهما لا تزالان اسمياً جزءين من امبراطورية السلطان. وقد كان مجلس الوزراء البريطاني محبذاً لضم البلدين، بل قيل للمسؤولين في القاهرة ان القرار بهذا الشأن قد اتخذ. لقد احتج رونالد ستورز، سكرتير اللورد كيتشنر في القاهرة المختص بالشؤون الشرقية على هذا القرار قائلاً انه يمثل نكثاً بوعود قطعتها الحكومات البريطانية على مدى أربعين عاماً بأن يكون الاحتلال البريطاني موقتاً. وكان رأي مكتب المعتمد البريطاني المقيم في مصر (أي اللورد كيتشنـر) إعـطاء مصر وضع المحمية البريطانية، مع إشارة رمزية على أقل تقدير الى

(١٣) ايـلي كدوري، **في المتاهة الانكليزية ـ العربية: مراسلات مكماهون ـ الحسين ومترجموها ١٩١٤ ـ ١٩٣٩** (كامبريدج، ١٩٧٦)، الصفحتان ١٢ ـ١٣، ول. هيرشوفيتش، **السلطان والخديوي ١٨٩٢ ـ ١٩٠٨**، **دراسـات شرق أوسـطيـة** (تشرين الأول، ١٩٧٢)، جوكـا نيفاكيفي، «اللورد كيتشنر وتقسيم الامبراطورية العثمانية ١٩١٥ ـ ١٩١٦»، في: ك. بورن ود. وات، **دراسات في التاريخ الدولي** (لندن: لونغمان، ١٩٦٧) ص ٣١٨.

(١٤) اللورد ادوارد سيسيل، **وقت الفراغ لمسؤول مصري**، (لندن: هودر وستوتن، ١٩٢١) ص ١٨٧.

الاستقلال في نهاية الأمر - وقد دافع ميلن تشيثام (القائم بأعمال المعتمد البريطاني في غياب كيتشنر) دفاعاً مؤثراً عن هذا الرأي، فتخلى مجلس الوزراء عن وجهة نظره نزولاً عند وجهة نظر مكتب المعتمد البريطاني، وبذلك بيّن كيف سيكون اتجاه الأمور في مقبل الأيام.

ان مجلس الوزراء، في هذه الحالة، سمح لمقر المعتمد كيتشنر في القاهرة أن يقيم انموذجاً لشكل الحكم الذي أراد الفيلد مارشال ومعاونوه أن تمارسه بريطانيا في نهاية المطاف في سائر أنحاء العالم الناطق بالعربية. وهو لن يكون حكماً مباشراً على غرار ما تمارسه بريطانيا في أجزاء من الهند. ففي مصر كيتشنر هنالك أمير من أسرة مالكة ووزراء وحكام من أهل البلد مشاركون في اجراءات الحكومة. وهؤلاء يصدرون قرارات تحمل تواقيعهم استناداً الى توصيات يقدمها لهم المستشارون البريطانيون الملحقون بمناصبهم. ذلك كان شكل حكومة المحمية الذي دعت الى تطبيقه جماعة كيتشنر. وقد عبر رونالد ستورز عن ذلك بكلمات فيها براعة في السبك: «استنكرنا صيغة فعل الأمر، وآثرنا عليها أفعال التمني الشرطية، بل صيغة ترجي ما لا يمكن ادراكه»[١٥].

هذا القرار المتعلق بمصر كان توطئة لقرارات أخرى اتخذها ستورز وغيره من حاشية كيتشنر بشأن السياسة البريطانية في الشرق الأوسط تحت حماية سلطة الفيلد مارشال التي لا ينازعه فيها منازع. فإذا ما تصادمت آراء الحكومة في مواضيع الشرق مع آراء اللورد كيتشنر، كان المرجح أن يكون الظفر من نصيب آراء كيتشنر، والقرارات التي تصدر في العادة عن رئيس الوزراء، أو وزير الخارجية، أو نائب الملك في الهند، أو مجلس الوزراء، كانت عوضاً عن ذلك تصدر عن موظفين ذوي مراتب دنيا نسبياً وتطرح باعتبارها تمثل وجهة نظره. وما كان هذا ليحدث لولا مهابة الفيلد مارشال الفذة.

لقد كتب سير ادوارد غراي، وزير الخارجية، على احدى البرقيات الواردة من القاهرة حاشية مضمونها: «هل يوافق اللورد كيتشنر؟ إذا كان موافقاً فأنا موافق»[١٦]. ولعله كتب الحاشية عينها على جميع البرقيات. كان كيتشنر حريصاً على عرض القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية على غراي، فكان هذا ينزل عند آراء كيتشنر، ويقر حتى تلك المقترحات التي يقدمها وزير الحربية مع أنه معارض لها.

إن أحد أسباب ترك أعضاء البرلمان والوزارة المسائل الشرقية الى هذا الحد، لكيتشنر وحاشيته، هو انهم لم يفقهوا الكثير عنها. ان جهل البريطانيين بشؤون الشرق الأوسط خلال حرب عام ١٩١٤ هو أمر لا يتصوره عقل موظف حكومي في الثمانينيات من القرن العشرين، اعتاد الرجوع الى المراجع الضخمة، والتغطية الصحافية العالمية، والتزود بتفاصيل واسعة من المعلومات عن بلدان أجنبية، تقوم بجمعها الحكومات الكبرى. فبعيد دخول بريطانيا الحرب ضد تركيا،

---

(١٥) **مذكرات سير رونالد ستورز** (نيويورك: غ. ب. بوتمانز وأولاده، ١٩٣٧) ص ٢٠٦.

(١٦) كدوري، **في المتاهة الانكليزية العربية**، ص ٢٩.

اشتكى سير مارك سايكس، أحد قلة من أعضاء البرلمان البريطاني قامت برحلات الى الشرق، من عدم وجود كتاب تاريخ واحد صادق المعلومات باللغة الانكليزية عن الامبراطورية العثمانية[17]. ولم يكن أي من كتب التاريخ المتداولة آنذاك يستند الى بحث أصلي، بل كانت جميعها تستند الى جهد ألماني توقف عند السنة ١٧٤٤، ولذلك كانت كلها كتباً تقادم زمنها كثيراً[18]. وفي عام ١٩١٧، وفيما كانت الجيوش البريطانية تتهيأ للغزو شمالاً باتجاه سورية، طلب الجيش إلى المخابرات البريطانية أن تزوده بدليل عن الأوضاع في سورية، فكان الجواب أن لا وجود لكتاب بأية لغة أوروبية يتضمن مسحاً للأوضاع الاجتماعية والسياسية في المنطقة[19].

لقد كانت الحكومة البريطانية تفتقر الى أبسط أنواع المعلومات الأولية ـ بما فيها الخرائط ـ عن الامبراطورية التي دخلت الحرب ضدها. لقد حدث في المدة ١٩١٣ ـ ١٩١٤ أن قام أحد ضباط مخابرات كيتشنر سراً بمسح ورسم خريطة لمنطقة قفر قريبة من حدود سيناء التابعة لمصر التي تحكمها بريطانيا، فكان عمله أحد قلة من أعمال المسح القليلة التي قامت بها المخابرات البريطانية[20]. ان الضباط البريطانيين الذين قادوا العمليات في الأراضي العثمانية في سنوات الحرب الأولى كانوا معظم الوقت يعملون في الظلام. كان لاخفاق الغزو البريطاني لتركيا في عام ١٩١٥ أسباب عديدة، أحدها أن قوة الغزو البريطانية زودت بخريطة واحدة لشبه الجزيرة التي كانت هدفاً للهجوم ـ وقد تبين أن هذه الخريطة غير دقيقة. وعندما جاء دور الشرق الأوسط، أدرك السياسيون، شأنهم شأن العسكريين، انهم يتحركون في مناطق غير معروفة المعالم لديهم.

ولكن الوزراء البريطانيين الذين نزلوا عند إرادة كيتشنر في شؤون الشرق الأوسط، كانوا يجهلون مدى ضآلة فهمه للشرق الأوسط، أو فهم معاونيه في القاهرة والخرطوم الذين اعتمد عليهم من حيث المشورة والمعلومات.

(١٧) سير مارك سايكس، **تراث الخلفاء الاخير: تاريخ مختصر للامبراطورية التركية** (لندن: ماكميلان، ١٩١٥).

(١٨) **الموسوعة البريطانية**، الطبعة الحادية عشرة «تركيا»، ولورد ايفرسلي، **الامبراطورية التركية من عام ١٢٨٨ إلى عام ١٩١٤** (نيويورك: هوارد فيرتيغ، ١٩٦٩)، ص ٦.

(١٩) **النشرة العربية**، العدد ٤٧، ١١ نيسان ١٩١٧.

(٢٠) هـ. ف. وينستون، **المغامرة غير المشروعة** (لندن: جوناثان كيب، ١٩٨٢)، ص ١٠٧ ـ ١٠٩ و٢٢٠ ـ ٢٢١.



الفصل الثاني

معاونو كيتشنر

(١)

كان وزير الحربية لا يتجنب النساء فقط (كما كان يفعل دائماً) بل كان يتجنب العالم الخارجي كله، فعاش في محيط كل من فيه من الذكور، وكان سكرتيره العسكري الشخصي، الكولونيل أوزوالد فيتزجيرالد يكاد يكون مرافقه الوحيد والدائم. وقد أخذ فيتزجيرالد يراسل ويتحدث باسم كيتشنر، وعندما كان الناس يقولون انهم كتبوا الى كيتشنر أو سمعوا منه كانوا يقصدون انهم كتبوا الى فيتزجيرالد أو سمعوا منه.

كان كيتشنر يعتمد على الدوام اعتماداً شديداً على مرؤوسيه. أما وقد انتقل الآن الى مركز السلطة في لندن فلم يكن فيتزجيرالد وحده هو الذي انتقل معه الى مركز السلطة بل انتقل معه إليها أيضاً مرؤوسوه الذين ظلوا في مصر والسودان. وهكذا فان اللورد كيتشنر فرض الشكل الذي رسمه على سياسة بريطانيا ليس عن طريق رسم مقاربة جديدة نحو الشرق الأوسط فحسب، بل عن طريق تفويض السلطة الى ضباط مختارين في الميدان أيضاً. فكان أولئك الضباط يوجهون تلك السياسة وينفذونها. وبدلاً من أن يشعر المسؤولون البريطانيون في مصر والسودان انهم موضع تجاهل أو انهم مهملون كما كانوا يشعرون في الماضي، أتيحت لهم الفرصة الآن ليجعلوا وزنهم ملموساً.

لقد صعد معاونو كيتشنر القدامى في العالم الناطق بالعربية مع كيتشنر نفسه الى مكان الصدارة في صنع السياسة الشرقية. والأمر الذي كان بارزاً في نهاية عام ١٩١٤ هو أن كيتشنر كان قد طبع سياسات الحكومة بطابعه الشخصي، غير أن الأمر الذي تبين في ما بعد أنه أكثر أهمية وديمومة، هو أن كيتشنر كان قد اختار الأشخاص الذين كان عليهم إعلام الحكومة البريطانية وتقديم المشورة لها بشأن الشرق الأوسط طوال الحرب ـ وبعد الحرب أيضاً. إن ما فعله كيتشنر بنقل السلطة اليهم هو أنه نقل الكثير من عملية تقويم المعلومات وصنع السياسة من عاصمة امبراطورية عالمية، حيث المسؤولون ـ حتى ولو لم يكونوا ذوي معرفة خاصة

بشؤون الشرق الأوسط ـ يميلون للنظر الى الأمور نظرة واسعة، الى عاصمتين مستعمرتين هما عاصمتا مصر والسودان حيث لا حدود ولا قيود لتحد أو تقيد تحاملات الموظفين القدامى. ان الجيب البريطاني في كل من القاهرة والخرطوم كان يمثل البيئة التي كان وزير الحربية تواقاً للعودة اليها والتي لم ينفصل اطلاقاً عنها روحياً.

ويقول أحد المراقبين إن ضعف وزير الحربية كان يتمثل في «كونه بشكل ما أجنبياً» في انكلترا[1]. فقد كانت لندن بالنسبة له أكثر غربة من القاهرة أو كلكتا. وكان الفيلد مارشال يرتبك ارتباكاً شديداً أمام الوجوه غير المألوفة له. وبدلاً من أن يعتمد على وزارة الحربية ووزارة الخارجية في لندن لتلقي المعلومات والنصح بشأن الشرق الأوسط، ظل يرجع الى مرؤوسيه في مصر. وعندما عُين وزيراً للحربية طلب الى رونالد ستورز، سكرتيره للشؤون الشرقية أن يبقى معه في لندن. وقد نبهه ستورز الى أن الأنظمة الحكومية لا تسمح بذلك، ولكن لدى عودة ستورز الى مصر ظل كيتشنر يستوحي مقترحاته. وقد كان ستورز ابن قسيس من الكنيسة الانجيلية، تخرج من بيمبروك في كامبردج وكان متفوقاً فكرياً، وهو آنذاك في منتصف الثلاثينات من عمره. ومع أنه لم يرتفع عن مستوى طالب جامعي في دراسة اللغات والآداب الشرقية، فإن عمله سكرتيراً للشؤون الشرقية في مقر المعتمد البريطاني في القاهرة مدة تزيد على عقدٍ من السنين، قد ثبّت وضعه خبيراً في شؤون الشرق الأوسط. إن رتبته المتدنية ـ عند نشوب الحرب حصل على مكانة دبلوماسية ولو انها لم تتجاوز مستوى سكرتير ثانٍ ـ لم تكن مؤشراً الى مكانته العالية لدى الفيلد مارشال.

(٢)

مع حلول نهاية عام ١٩١٤ بدا واضحاً أن الحرب لن تصل الى نهاية سريعة، وان الفيلد مارشال لن يتمكن من العودة الى القاهرة مدة من الزمن، ولا بد نتيجة لذلك من اختيار حاكم بريطاني جديد في مصر. ورغبة من كيتشنر في ابقاء هذا المنصب في القاهرة شاغراً حتى عودته، فقد اختار هو شخصياً سير هنري مكماهون ليخدم بديلاً عنه (حاملاً لقباً جديداً هو لقب المندوب السامي بدلاً من لقب المعتمد) وقد كان مكماهون موظفاً من الهند لا لون له وعلى وشك أن يتقاعد.

وبالرغم من تعيين مكماهون ظل رونالد ستورز وزملاؤه في مصر والسودان ينظرون الى وزير الحربية على أنه رئيسهم الحقيقي. فكان سير جون ماكسويل، القائد العام للقوات البريطانية في مصر يرفع تقاريره الى كيتشنر في وزارة الحربية مباشرة بدلاً أن يرفعها الى المندوب السامي الجديد أو عن طريقه.

وقد كان الجنرال سير فرنسيس رجينالد وينغيت، الذي خلف كيتشنر في منصبي سردار الجيش المصري وحاكم السودان العام، هو الشخصية الرئيسة بين أتباع وزير الحربية في الشرق

(١) مذكرات الحرب للورد ريدل ١٩١٤ ـ ١٩١٨ (لندن: ايفور نيكولسون وواطسون، ١٩٣٣)، ص ٧٥.

الأوسط. وقد أمضى وينغيت كامل حياته العملية في الخدمة العسكرية في الشرق، وبصورة رئيسة في المخابرات العسكرية، وحصل على شهادة عليا في اللغة العربية. وعن دوره في حملة الخرطوم التي قادها كيتشنر كتب الصحافي جورج ستيفنز يقول: «كان الكولونيل وينغيت يعرف بالتأكيد كل ما تنبغي معرفته، لأن شاغله كان أن يعرف كل شيء... أما إبن الأكاذيب الغامض، أي العربي، فقد كان الكولونيل وينغيت يستطيع أن يحادثه ساعاتٍ وأن يعرف في النهاية ليس فقط مدى الصدق في ما رواه بل كان يعرف أيضاً وبدقة مقدار الصدق الذي أخفاه... فلا شيء يخفى على الكولونيل وينغيت»[٢].

كان وينغيت يحكم السودان من مدينة الخرطوم هذه العاصمة التي لوحتها الشمس ويسكنها نحو ٧٠,٠٠٠ نسمة، والتي أعيد بناؤها بالكامل وفقاً لمواصفاتٍ وضعها اللورد كيتشنر. والخرطوم تبعد عن القاهرة، سواء كان السفر اليها بالبواخر النهرية أو بالقطار، مسافة ١٣٤٥ ميلاً، ولذلك شعر وينغيت أنه مبعد ومهمل. وقد أرسل بتاريخ ١٥ شباط (فبراير) ١٩١٥ رسالة كتب عليها عبارة «خاص جداً» الى معتمده في العاصمة المصرية بثه فيها مقدار ما يشعر به من ألم، قال فيها:

«كلما فكرت في مسألة السياسة العربية والوضع الغريب الذي انزلقت اليه بسبب عدد (الطباخين) الذين يشاركون في وضعها، قل استحساني لاظهار أنفسنا الى العلن ما لم يكن مطلوباً منا رسمياً أن ندلي ببيان يتضمن وجهات نظرنا.

اني أتحدث عن نفسي ـ ولا بد لك من أن تتذكر انه بالرغم من منصبي في مصر والسودان وبالرغم من عدد السنين التي أمضيتها في هذا البلد، فإنهم لم يستفيدوا سوى استفادة ضئيلة من خبرتي في هذا الأمر أو في غيره من الأمور ذات الصلة بالوضع.

وكما سبق أن قلت مراراً، أعتقد أن وضعنا الجغرافي ـ السياسي وصلتنا بالولايات العربية الأقرب الينا قد وفّرت لنا فرصاً لفهم الوضع هناك ـ وفهم وجهات نظر مسلمي الأماكن المقدسة ـ فهماً أفضل من فهم كثيرين غيرنا، ولكن من الواضح أن لا سلطات وزارة الداخلية ولا سلطات وزارة شؤون الهند تشاطرنا وجهة النظر هذه ولذلك أفضل الصمت في الوقت الراهن»[٣].

وحقيقة الأمر أن وينغيت لم يتحمل البقاء صامتاً، فلم يمضِ سوى اثني عشر يوماً حتى كتب يقول انه بدّل رأيه وقرر «انه ينبغي لنا ألا نحتفظ لأنفسنا بالمعلومات ووجهات النظر التي قد تكون نافعةً» لأولئك المسؤولين عن صنع السياسة[٤].

كان وكيل وينغيت في القاهرة ـ أي الممثل الرسمي لحكومة السودان في مصر ـ هو جيلبرت كلايتون، الذي سبق له أن خدم تحت امرة اللورد كيتشنر في حملة السودان. كان كلايتون قد

(٢) ج. و. ستيفنز، **مع كيتشنر إلى الخرطوم** (نيويورك: رود، ميد، ١٩٠٠)، الصفحتان ٦٤ ـ ٦٥.

(٣) جامعة دورهام، **محفوظات وثائق السودان. اوراق جيلبرت كلايتون**، ٤٦٩/٨.

(٤) المرجع نفسه.

أصبح ضابطاً في المدفعية الملكية في عام ١٨٩٥ ثم ذهب الى مصر، ومنذ ذلك الحين استمر يعمل في مصر أو في السودان. وقد عمل بين عام ١٩٠٨ وعام ١٩١٣ سكرتيراً خاصاً للجنرال وينغيت، ومنذ عام ١٩١٣ عمل وكيلاً للسودان في القاهرة وفي الوقت عينه مديراً لمخابرات الجيش المصري. وانتقل كلايتون الى موقع مركزي في صنع سياسة بريطانيا العربية عندما أصبح بتاريخ ٣١ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩١٤، وبقرار من القائد العام في مصر سير جون ماكسويل، الذي كان على صلة مباشرة باللورد كيتشنر، رئيساً لكل أجهزة المخابرات في القاهرة ـ أي مخابرات السلطة المدنية البريطانية ومخابرات الجيش البريطاني ومخابرات الجيش المصري. وهكذا صارت لندن تتلقى من مصر صيغة واحدة فقط للمعطيات الاستخبارية، هي الصيغة التي يرسلها كلايتون، بدلاً من أن تتلقى صيغاً من ثلاثة مصادر. وما لبث كلايتون الذي كان نقيباً سابقاً في الجيش ان نال ترقيات سريعة خلال الحرب فأصبح في نهايتها جنرالاً.

وقد عمل كلايتون بأسلوبه الأبوي ناصحاً وموجهاً لمحبي علم الآثار والمستشرقين الشباب المغامرين الذين تقاطروا إلى القاهرة للخدمة في أجهزة المخابرات خلال الحرب. ولا بد انه كان يمتلك صفات انسانية فذة إذ أن أولئك الشباب الذين كان يوجههم قد أحبوه جميعاً واحترموه بالرغم من تباينهم عنه في مجالات أخرى. لقد رأوا فيه الانسان الحاذق والصبور والثابت. كان يكبر معظمهم بنحو عشر سنوات وكانوا جميعاً يستمعون الى نصحه سواء أخذوا أو لم يأخذوا بهذا النصح. لقد كان بالنسبة لهم تجسيداً للجيل القديم.

(٣)

مع أن وزارتي الخارجية وشؤون الهند كثيراً ما كانتا تختلفان مع وجهات النظر أو المقترحات التي كان يطرحها وينغيت وكلايتون، فما من أحد خلال الحرب ناقش قدرتهما المهنية أو معرفتهما المستندة الى تجربة طويلة في الشرق الأوسط. وقد مضت سنوات على انتهاء الحرب قبل أن يأخذ ديفيد لويد جورج، استناداً الى معلومات توفرت من الجانب الألماني، بالرأي القائل انهما كانا عديمي الكفاءة الى حدٍ خطر.

وحسب أقوال لويد جورج كانت السلطات البريطانية في القاهرة عمياء إزاء ما كان يحدث خلف خطوط العدو. وقد كتب يقول بصورة خاصة انه مرت فترة في عام ١٩١٦ كانت خلالها الامبراطورية العثمانية شديدة الاجهاد الى حد العجز عن متابعة القتال. ويضيف لويد جورج انه لو كانت القوات البريطانية في مصر قد شنت آنذاك هجوماً على سيناء وفلسطين ـ بل لو فعلت ذلك في عام ١٩١٥ ـ لما احتاجت إلا الى جهدٍ ضئيل لتحطيم الأتراك، وهذا كان بدوره قد أتاح لبريطانيا أن تتحرك عبر البلقان لإلحاق الهزيمة بألمانيا[٥]. ويرى لويد جورج أن الفرصة ضاعت لأن أجهزة المخابرات إما انها لم تكن تعرف ما كان يجري في الامبراطورية العثمانية أو إنها

(٥) **مذكرات ديفيد لويد جورج عن الحرب**، المجلد الثالث ١٩١٦ ـ ١٩١٧ (بوسطن: ليتل، براون، ١٩٣٤)، الصفحتان ٣٠٤ ـ ٣٠٥.

قصرت في الإبلاغ عن ذلك. وهو يدعي أن النتيجة كانت أن الحكومة البريطانية أخفقت في كسب الحرب خلال السنوات عندما كان بامكانها أن تكسبها وفقاً للشروط البريطانية.

وثمة تقصير من جانب أجهزة المخابرات في القاهرة أسهل على الاثبات، وهو أن مخابرات القاهرة لم تكن مدركة مدى اختراق عملاء العدو للحكومة المصرية. فلم يتم تحطيم الشبكة التركية إلا بعد أن وصل الى القاهرة في عام ١٩١٦ ويندهام ديدن، ذلك الخبير في الشؤون العثمانية، ليعمل فيها ومن ثم يكتشف أن قوى الشرطة المصرية كانت مزروعة بالجواسيس.

إن إحدى الاشارات المبكرة الى عدم كفاءة جهاز المخابرات في القاهرة التي كان ينبغي أن ترسل شارة تحذير ولكنها لم ترسلها، ظهرت في خريف عام ١٩١٤ قبل بدء الحرب العثمانية بنحو شهر، وكان ذلك عندما كتب الجنرال ماكسويل القائد المحلي للجيش البريطاني في مصر الى اللورد كيتشنر ليبلغه «أن من العسير جداً اعطاء قيمة حقيقية لجميع التقارير التي ترد من القسطنطينية وآسيا الصغرى وسورية... فأنا لا أستطيع الحصول على معلومات مباشرة لأن الأتراك يحرسون الحدود حراسة شديدة ـ وعملاؤنا لا يستطيعون المرور عبرها ـ أما الذين هم في الجانب الآخر فقد وقعوا في الفخ». وأضاف بلهجة مقلقة بشأن عدم توازن المخابرات: «إن الشرق مليء بالجواسيس الألمان وهم يحصلون على معلومات جيدة الى حد ما»[٦].

لقد كان ماكسويل على أقل تقدير مدركاً أنه لا يعرف ما يجري في القسطنطينية. أما وينغيت وكلايتون فقد وقعا في فخ الاعتقاد أنهما يعرفان. وقد أخذا بنظرية جيرالد فيتزموريس الخاطئة ومفادها أن الحكومة العثمانية كانت في قبضات أيدي مجموعة من اليهود الموالين لألمانيا. وفي نهاية عام ١٩١٤ ألقى الجنرال وينغيت تبعة وقوع الحرب على «تجمع من اليهود وأصحاب رؤوس الأموال والمتآمرين الدون» في القسطنطينية[٧].

لقد ضاعف وينغيت وزملاؤه الخطأ بربطهم إياه بمعلومات مضللة عن حالة الرأي العام الإسلامي. فبعيد بدء الحرب أرسل ستورز الى ماكسويل تقريراً ضمنه ملاحظات تلقاها من مخبر سوري عن الرأي العام خلف خطوط العدو. وقد قال ذلك المخبر أن سكان سورية يملأ نفوسهم كره الحكومة العثمانية لاعتقادهم أنها ستؤيد الصهيونية. وقال المخبر أيضاً «ان الصهاينة على علاقة وثيقة مع برلين ومع القسطنطينية وانهم يمثلون العامل الأهم في السياسة المتعلقة بفلسطين»[٨]. ان الشائعة الكاذبة القائلة إن برلين والقسطنطينية كانتا على وشك دعم الصهيونية تردد صداها جيئة وذهاباً طوال سنين، ثم انها ضللت خلال الحرب مجلس الوزراء البريطاني وجعلته يعتقد أنه كان عليه أن يصدر فوراً إعلاناً مؤيداً للصهيونية.

لقد كتب ستورز الى كيتشنر (بعبارة أخرى الى سكرتيره العسكري الخاص أوزوالد فيتزيجرالد)

(٦) كيو، مكتب السجلات العامة، أوراق كيتشنر ٣٠/٥٧ ٤٥ الوثيقة ٤٥..

(٧) جامعة دورهام، محفوظات وثائق السودان، أوراق جيلبرت كلايتون ٤٧٠/٤.

(٨) كيو. مكتب السجلات العامة، أوراق كيتشنر ٣٠/٥٧ ٤٥ الوثيقة ٧١..

في نهـاية العام معقباً على الخطط الخاصة بالشرق الأوسط في فترة ما بعد الحرب فادعى أن المسلمين سيعارضون قيام فلسطين يهودية لأنهم يوجهون اللوم إلى اليهود في اشتعال الحرب. «ثم، ألن يشعر الاسلام بغضب شديد إزاء فكرة تسليم البلاد التي نفتحها الى أناس لم يكن لهم دور في الحـرب بصفتهم أمـة، وسـاعـد قسم منهم بلا ريب في دفـع الأتـراك الى حافة الهاوية؟»[٩]. وحقيقة الأمر هي أن الرأي العام الاسلامي حتى في المناطق غير التركية كان بوجه عام مؤيداً الامبراطورية العثمانية وتحالفها مع ألمانيا وهذا ما بينته لاحقاً تقارير وزارة الخارجية والمكتب العربي. وقد أخطأ ستورز أيضاً في افتراض أن معارضة المسلمين لقيام فلسطين يهودية هي بسبب الحرب إذ ان هذه المعارضة كانت قد ظهرت قبل الحرب بوقت طويل في أعقاب بناء المستعمرات الصهيونية عند نهاية القرن التاسع عشر.

إن إحدى المثالب التي طبعت بطابعها عملية جمع المعلومات التي أجراها كلايتون وستورز هي انهما كثيراً ما كانا يقبلان المعلومات التي يزودهما بها مخبر فرد من دون التثبت من صحتها، وبدلاً من ذلك بدا انهما يعتمدان على ذلك النوع من القدرة التي عزاها ستيفنز الى وينغيت، وهو يعني بذلك موهبة معرفة مدى الصحة في ما يقوله مواطن من أهل البلاد، إن جون بوتشان، الذي أصبـح في ما بعد مدير الاعلام في لندن زمن الحرب، كتب في الفصل الثاني من رواية المغامرات التي أسماها (العباءة الخضراء ـ غرين مانتل) أن «الصدق هو أننا العرق الوحيد على الأرض الذي يستطيع انتاج رجالٍ قادرين على النفاذ الى داخل جلود شعوب نائية. وقد يكـون الاسكتلنديون أفضل من الانكليز، ولكننا جميعاً أفضل من أي قوم آخر بمعدل ألف بالمئة». لقد تصرف وينغيت وكلايتون وستورز وكأنهم يفهمون أبناء الامبراطورية العثمانية بقدر ما فهمهم البطل الاسكتلندي في رواية بوتشان. ولكن تبين أن قدرتهم على فهم أبناء البلاد كانت محدودة تماماً.

إن البريطانيين في القاهرة عند تقويمهم للتقارير التي تحدثت عن استياء الحكم العثماني في بعض أقسـام الامبـراطوريـة قد أخطؤوا في فهم احدى الخصـائص البارزة للشرق الأوسط الاسلامي: أي أن هذا الشرق بقدر ما كان له من وعي سياسي لم يكن مستعداً للقبول بحكم غير إسلامي. لقد كان هناك خلف خطوط العدو مسلمون غير راضين عن حكومة حزب تركيا الفتاة ولكنهم كانوا يدعون الى إبدالها بحكومة تركية مختلفة أو في أي حال بحكومة اسلامية مختلفة. فقد كانوا يعتبرون الحكم من قبل دولة أوروبية مسيحية مثل بريطانيا أمراً لا يطاق.

والظاهر أن ستورز اعتقد أن باستطاعته أن يلتف على هذا الأمر عن طريق التظاهر أن الحكم المصري سيحل محل الحكم التركي. وقد اقترح انشاء ما من شأنه أن يبدو امبراطورية مصرية جديـدة لتحل محل الامبراطورية العثمانية الناطقة بالعربية في الشرق الأوسط. وكان اللورد كيتشنر سيحكم من خلف هذه الواجهة بصفة نائب ملك بريطانيا. وقد استمد ستورز ارتياحاً

(٩) المرجع نفسه، الوثيقة ٧٣..

خاصاً من التقارير القائلة ان الحكم العثماني فقد في سورية شعبيته، واعتقد أن بامكانه أن يقدم للسوريين بديلاً ذا شعبية. ان التقارير الدقيقة التي وصلت بشيء من التكرار دلت على أنه باستثناء الموارنة الذين لهم روابط مع فرنسا كان معظم السوريين الذين لهم نظرة سياسية يرفضون امكانية أن تحكمهم فرنسا في عالم ما بعد الحرب، وبما أن ستورز وزملاءه اعتبروا أن من الأمور المسلم بها أن الشعوب الناطقة بالعربية غير قادرة على أن تحكم نفسها بنفسها فان الامكانية الوحيدة المتبقية هي تلك التي ينادي بها ستورز: أي دمج سوريا في مصر التي تحكمها بريطانيا.

في ضوء ذلك بدت التقارير القائلة ان السوريين يعتبرون الألمان والأتراك صهاينة وأنهم يكرهون الفرنسيين، وكأنها تعني أن السوريين لا بد أن يكونوا موالين لبريطانيا. لقد ذكر كلايتون في تلخيصه مذكرة قدمها زعيم سوري كان يدعو الى استقلال العرب، أن «انكلترة، ووحدها انكلترة، هي التي يتجه اليها السوريون المسيحيون منهم والعروبيون على السواء»[١٠]. وفي الثاني من شباط (فبراير) ١٩١٥ كتب ستورز الى فيتز جيرالد/كيتشنر قائلاً: «لا شك في أن الشعور السوري المحلي، لدى المسيحيين والمسلمين على السواء، هو شعور قوي محبذ لإلحاق ذلك البلد من قبلنا بالسلطنة المصرية»[١١]. فكان السؤال: هل ينبغي العمل لتنمية ذلك الشعور. وفي اليوم عينه سعى المندوب السامي الواصل حديثاً الى القاهرة، أي مكماهون، للحصول على توجيه، فكتب الى فيتز جيرالد/كيتشنر شارحاً البدائل، دون ريب، كما وصفها له ستورز وكلايتون فقال: «ان السوريين يريدون تدخلنا ويقولون انه إذا لم نستطع أن نقدم لهم ضماناً بالتأييد فانهم سيضطرون للتوجه الى الفرنسيين مع أنهم يفضلوننا على الفرنسيين»[١٢].

إن رجال بريطانيا في المنطقة، بأخطائهم وطموحهم المهني، قد افترضوا أن العرب يريدون أن يحكمهم أوروبيون فاعتمدوا على هذا الاعتقاد الخاطىء، بينما كان هدفهم أن يسيطروا على سورية. ورجال فرنسا في المنطقة أيضاً كانوا مخطئين وطموحين وهم أيضاً كان هدفهم الاستيلاء على سورية.

(٤)

خلال الحروب الصليبية كسب الفرسان الفرنسيون ممالك وبنوا قلاعاً في سورية. وفي عام ١٩١٤ ـ أي بعد الحروب الصليبية بألف عام ـ كان لا يزال هناك فرنسيون يعتبرون سورية جزءاً من فرنسا. وقد حافظت فرنسا على علاقات وثيقة مع إحدى المجموعات المسيحية على ساحل جبل لبنان في سورية، وكانت صناعة النقل البحري الفرنسي وصناعة الحرير

(١٠) جامعة دورهام، محفوظات وثائق السودان، أوراق كلايتون الأساس ج/س ٥١٣ الملف ١.

(١١) كيو. مكتب السجلات العامة. أوراق كيتشنر ٣٠/٥٧ ٤٥ الوثيقة ق.ق. ١٦.

(١٢) المرجع نفسه، الوثيقة ق.ق. ١٥.

والمصالح الأخرى الفرنسية تترقب امكانيات تجارية في المنطقة. وعلى ذلك فإن فرنسا لأسباب دينية واقتصادية وتاريخية رأت أن لها دوراً تقوم به في شؤون سورية.

وعند لحظة دخول الامبراطورية العثمانية الحرب، أعد الموظفون الفرنسيون في الشرق الأوسط (شأنهم شأن نظرائهم البريطانيين وينغيت وكلايتون وستورز) خططاً لضم الولايات السورية التابعة لتركيا. وبادر الوزير الفرنسي المفوض في القاهرة والقنصل الفرنسي العام في بيروت الى حث حكومتهما على غزو الساحل اللبناني. وقد دعت خطتهما الدونكيشوتية الى إنزال نحو ألفي جندي فرنسي فقط، ينضم اليهم ـ حسب اعتقادهم ـ ثلاثون ألف متطوع من أهل البلد. وكان رأيهما أن عامل السرعة جوهري وأن على فرنسا أن تضرب قبل أن تتمكن تركيا من حشد جيش وقبل أن تتمكن بريطانيا من توجيه الضربة الأولى[١٣].

جاء اقتراحهما في أقل الأوقات ملاءمة. فقد تلقته الحكومة الفرنسية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٤، وكانت لا تزال في المنفى في مدينة بوردو، بعد هربها من باريس أمام الزحف الألماني باتجاه المارن. صحيح أنه كانت في البرلمان الفرنسي وفي وزارة الخارجية ومجلس الوزراء شخصيات ذات سطوة من دعاة الاستعمار، لكن شهر تشرين الثاني (نوفمبر) كان شهراً لا يزال انتباه الجميع فيه مركزاً على الصراع المصيري في شمال فرنسا وبلجيكا. وهكذا فقد رفض اقتراح ارسال قواتٍ الى سورية.

بيد أن اقتراح غزو سورية لقي اهتماماً في الشهر التالي، بعد أن كانت الجيوش المتصارعة في أوروبا قد كمنت في خنادقها وعادت الحكومة الفرنسية الى باريس. وقد حصل وفد من السياسيين دعاة الاستعمار على موافقة مبدئية من ألكسندر ميران وزير الحربية بتأييد الحملة على سورية. غير أن وزير الخارجية تيوفيل ديلكاسيه ظل متشبثاً بمعارضة الحملة قائلاً: «لا شيء يبدو أقل استحساناً من التدخل في سورية»[١٤]. وكان ديلكاسيه واحداً من مسؤولين فرنسيين كثيرين اعتقدوا أن ضم سوري أقل قيمة لبلادهم بكثير من المحافظة على الامبراطورية العثمانية. فحتى عام ١٩١٤ كانت فرنسا تزود القطاع الخاص في الاقتصاد العثماني بخمسة وأربعين بالمئة من رأس المال الأجنبي الذي يحتاجه، وكانت مصدر ستين بالمئة من الدين العام العثماني، ولذلك كانت لها مصلحة ضخمة في استمرار بقاء وحيوية الامبراطورية العثمانية[١٥].

خلال يومي ٣٠ و٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٤ زار باريس سير هنري مكماهون الذي كان على وشك أن يتولى مسؤولياته بديلاً لكيتشنر في القاهرة، فاجتمع بمسؤولين من وزارتي الخارجية والحربية ولكنه عجز عن تقديم أجوبة متماسكة عن أسئلة بشأن سياسة بريطانيا

(١٣) كريستوفر، اندرو وا.س. كانيا ـ فورستنر، **ذروة التوسع الامبراطوري الفرنسي ١٩١٤ ـ ١٩٢٤** (ستانفورد: مطبعة جامعة ستانفورد، ١٩٨١)، ص ٦٨.

(١٤) المرجع نفسه، ص ٦٩.

(١٥) المرجع نفسه، ص ٤٠.

الشرق أوسطية. وكان صيت مكماهون أنه بليد الذهن وغير فعال، ولكن الفرنسيين الذين لم يسبق لهم أن عرفوه افترضوا فيه المهارة والحذق، وفسر ميران، وزير الحربية، أجوبة مكماهون التي لا تنم عن الكفاءة بأنها مراوغات مقصودة وذكية تخفي وراءها خطة بريطانيا السرية لغزو سورية واحتلالها[١٦].

وبادر ميران فوراً باطلاع مجلس الوزراء الفرنسي على هذه المحادثات، وكان مجلس الوزراء قد عهد اليه بانشاء قوة ضاربة لغزو سورية حالما تغزوها بريطانيا سواءً دعيت فرنسا للمشاركة في الغـزو أو لم تدع. وقد ذهب ديلكاسيه الى لندن في شهر شباط (فبراير) ١٩١٥ وأثار مسألة سورية مع سير ادوارد غراي. واستمع وزير الخارجية الفرنسي الى تطمين بأن بريطانيا لن تغزو سورية دون اعطاء فرنسا اشعاراً مسبقاً. ويبدو أن وزيري الخارجية اتفقا على أن بريطانيا لن تعارض أهداف فرنسا في سورية إذا ما قسمت الامبراطورية العثمانية، ولكن من الأفضل كثيراً ألا تقسم هذه الامبراطورية.

وهكذا سوى وزيرا الخارجية الخلافات بين بلديهما ـ مؤقتاً. لكن رجالهما في الشرق الأوسط واصلوا اثارة المتاعب بين بريطانيا وفرنسا. كذلك فان كيتشنر وأعوانه بسوء فهمهم للمنطقة مضوا يتابعون أهدافاً خطرة أخرى هناك.

(١٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٦٩ ـ ٧٠.



الفصل الثالث

كيتشنر ينطلق للسيطرة على الاسلام

(١)

أسـاء كل من الغرب والشرق الأوسط فهم الجانب الآخر طوال معظم القرن العشرين، ولعل الكثير من سوء الفهم هذا عائد الى المبادرات التي اتخـذهـا اللورد كيتشنر في السنوات الأولى للحرب العالمية الأولى. ان خصائص شخصيته، وعيوب فهمه للعالم الاسلامي، والمعلومات الخاطئة التي كانت ترده بانتظام من أعوانه في القاهرة والخرطوم، واختياره للسياسيين العرب الذين رأى التعامل معهم، هذه كلها ألقت بظلالها على مجرى الأحداث السياسية منذ ذلك الحين.

ولفهم الطابع الجديد لأسلوب كيتشنر في التعامل مع شؤون الشرق الأوسط، لا بد لنا من أن نتذكر انه عندما دخلت الامبراطورية العثمانية الحرب العالمية الأولى لم يكن في نية اسكويث وغراي وتشرشل أن يردوا على دخولها الحرب باستيلاء بريطانيا على أيٍ من المناطق الخاضعة لسيـطرتها. كانوا يرون فعلاً أن تسمح بريطانيا لحلفائها بالحصول على مكاسب اقليمية في أوروبا وآسيا الصغرى على حساب تركيا، ولكن بريطانيا في زمن رئيس وزرائها اسكويث لم تكن لها أهداف اقليمية لذاتها في الأراضي العثمانية، سواء في الشرق الأوسط أو في أي مكان آخر. أما كيتشنر فكان يرى أن لبريطانيا مصلحة حيوية في الاستيلاء على جانب كبير من الامبراطورية العثمانية، وهو يقصد أجزاءها الناطقة باللغة العربية، بعد انتهاء الحرب، وكان هذا يعني تراجعاً كاملاً عن سياسة بريطانيا التقليدية.

لقد كان كيتشنر، شأنه شأن معظم البريطانيين الذين عاشوا في الشرق، يعتقد أن الدين في العالم الاسـلامي مسـؤول عن كل شيء. ولكن بدا أن الفيلد مارشال وزملاءه في القاهرة والخرطوم اعتقدوا اعتقاداً خاطئاً أن الاسلام هو تكوين ذو نظام مركزي الحكم فيه لفرد أو لنخبة. وقد اعتبروا الاسلام كياناً فرداً وكأنه منظمة. واعتقدوا أيضاً أن المسلمين يطيعون قادتهم. فقد سبق قبل ذلك بقرون أن استطاع كورتز السيطرة على المكسيك عن طريق القبض على امبراطور

الآرتـك. وفي القـرون الوسطى حاول ملوك فرنسا أن يسيطروا على العالم المسيحي بواسطة الاحتفاظ بالبابا أسيراً في أفينيون. وبهذه الروح اعتقد كيتشنر وزملاؤه أن الاسلام يمكن شراؤه أو استغلاله أو التحكم به عن طريق شراء أو استغلال أو التحكم بقيادته الدينية. وقد استمالتهم الفكرة القائلة أن من يسيطر على شخص الخليفة يسيطر على الاسلام.

كانت في لب تحليـل كيتشنـر القناعة بأن الخليفة قد يدفع بالاسلام ضد بريطانيا. وبما أن المسلمين السنة (الذين كانت لهم الغالبية بين مسلمي الهند) كانوا يعتبرون السلطان التركي خليفة المسلمين فقد رأى كيتشنر في ذلك تهديداً مستمراً. وكان الاعتقاد في القاهرة والخرطوم في عام ١٩١٤ أن الخليفة صار في قبضة اليهود والألمان. ومما كان يقلق وزير الحربية البريطاني أن يصبـح الخليفـة بمجرد كسب الحرب العالمية، أداة في أيدي مزاحمي بريطانيا في الشرق الأوسط ولا سيما روسيا.

لقد اعتقد كيتشنر أن الخلافة إذا كانت في أيدي أعداء بريطانيا قد تستخدم لتقويض مركز بريطانيا في الهند ومصر والسودان. وقد كانت بريطانيا تحكم أكثر من نصف مسلمي العالم[1]. ففي الهند وحدها كان نحو سبعين مليون مسلم، والمسلمون يؤلفون جزءاً كبيراً بلا تناسب من الجيش الهندي. وكانت بريطانيا تحكم ملايين من المسلمين الآخرين في مصر والسودان في جوار قنـاة السويس التي تمثل الطريق البحرية الى الهند. وكانت حاميات بريطانية صغيرة تتولى الحفاظ على الأمن بين هذه العشرات من الملايين من سكان البلاد الأصليين، ولكن كيتشنر كان يعرف أن هذه الحاميات لا تستطيع مجرد البدء بالتعامل مع الثورة إذا نشبت ثورة.

لقد كان هاجس التصور البريطاني هو التمرد الهندي (١٨٥٧ ـ ١٨٥٩) ذلك التمرد الغامض الذي أشعل ناره الدين، والذي أسقط حكم شركة الهند الشرقية. وبعد ذلك بكثير كانت انتفاضة السودان التي قضى عليها كيتشنر ببراعة، وكان محرك هذه الانتفاضة زعيم ديني جديد سمى نفسه المهدي وهو لقب ترجمه الأوروبيون الى كلمة «المسيح». ثم ان القلاقل الاسلامية في مصر بين عامي ١٩٠٥ و١٩٠٦ سببت قلقاً عميقاً لبريطانيا. إن امكانية قيام حرب مقدسة اسلامية ضد بريطانيا كانت بالنسبة لكيتشنر وحاشيته كابوساً يقضّ مضاجعهم.

لقـد أعـطى جون بوتشـان مدير الاعلام، هذه المخاوف شكلاً روائياً في روايته التي صدرت عام ١٩١٦ بعنوان العباءة الخضراء، وفي هذه الرواية تستخدم ألمانيا نبياً مسلماً مزعوماً في خطة لتدمير الامبراطورية البريطانية إذ يظهر النبي المزعوم في تركيا بعد نذر تتنبىء بظهوره فتكون هناك نبوءة قديمة ويكون هناك نزول وحي عصري، ثم تتضح المنطقة التي ينوي اشعال نار الثورة فيها إذ يقول: «ثمة ريح جافة تهب عبر الشرق، والهشيم ينتظر شرارة. ان الريح تهب باتجاه الحدود الهندية»[2].

---

(١) **الموسوعة البريطانية**، الطبعة الثانية عشر: الحرب العالمية.

(٢) جون بوتشان، **العباءة الخضراء** (نيويورك، غروسيت ودانلوب، ١٩١٦)، ص ١٧٠.

لقد اعتقد كيتشنر أنه يمكن بأقوال أو أفعال زعماء دينيين اسلاميين أخر، الحد من أثر دعوة يوجهها الخليفة الى حمل السلاح ضد بريطانيا خلال حرب عام ١٩١٤، ولكن بعد أن تربح بريطانيا الحرب سيتطلب الأمر عملاً أكثر حسماً. وبسبب اعتقاده هذا هو اعتقاده الآخر بأنه من المؤكد أن تستولي روسيا بعد كسب الحرب على القسطنطينية وعلى الخليفة ما لم يتم عمل شيء ما في هذا الصدد. وكان كيتشنر يرى أن خليفة خاضعاً لسيطرة ألمانيا هو مجرد خليفة خطر سيحاول أن يثير القلاقل في الهند لافقاد بريطانيا توازنها في الحرب الأوروبية. ولكنه كان يرى في خليفة خاضع للسيطرة الروسية خطراً قاتلاً للامبراطورية البريطانية، إذ أن كيتشنر (خلافاً لأسكويث وغراي) كان يعتقد أن روسيا لا تزال تبيت طموحات الى انتزاع الهند من بريطانيا. وكانت وجهة نظر كيتشنر أن ألمانيا دولة معادية في أوروبا وأن روسيا دولة معادية في آسيا: والمفارقة في حرب عام ١٩١٤ التي كانت فيها بريطانيا وروسيا حليفتين هي أن بريطانيا إذا ربحت في أوروبا تجازف بالخسارة في آسيا. كانت نتيجة الحرب الوحيدة التي تنال رضى كيتشنر التام هي أن تخسر ألمانيا الحرب من دون أن تربحها روسيا ـ ولم يكن واضحاً في عام ١٩١٤ كيف يمكن أن يتحقق ذلك. ولهذا خطط وزير الحربية لأن تكون بريطانيا صاحبة الضربة الأولى في الصراع الذي توقعه مع روسيا بعد الحرب من أجل السيطرة على طريق الهند وعلى الهند نفسها.

كان اقتراح كيتشنر أن تلجأ بريطانيا بعد الحرب الى تدبير ليكون مرشحها هو الخليفة. وبما أن النبي محمداً ولد في شبه الجزير العربية فقد رأى كيتشنر تشجيع الرأي القائل أن الخليفة يجب أن يكون من شبه الجزيرة العربية. وقد رأى ميزة في ذلك هي سهولة سيطرة الأسطول البريطاني على ساحل شبه الجزيرة العربية، وبذلك تستطيع بريطانيا أن تعزل الخليفة عن نفوذ منافسيها الأوروبيين. واعتقد كيتشنر أنه ما ان تتمكن بريطانيا من تنصيب خليفة داخل محيط نفوذها في شبه الجزيرة العربية حتى تتمكن من التحكم بالاسلام. وكان أعوان كيتشنر حتى قبل دخول الامبراطورية العثمانية الحرب قد نبهوه الى أن أمير مكة، وهو مرشح عربي للخلافة لا تخطئه العين، كان قد أجرى اتصالاً معه.

(٢)

في نهاية صيف عام ١٩١٤ أو نحو ذلك، ومع دنوّ بداية الحرب العثمانية، استذكر جلبرت كلايتون، أن عبدالله، الابن الأثير الى نفس الشريف الحسين، شريف مكة، سبق له أن زار القاهرة قبل ذلك ببضعة شهور وأوحى أن شبه الجزيرة العربية قد تكون ناضجة للثورة. كان عبدالله آنذاك يشعر بخوف من أن تكون جماعة تركيا الفتاة على وشك التحرك ضد والده، وكان عبدالله الذي يخفي شكله الهادىء ذكاء وجرأة يبحث عن دعم من الخارج. ولكن بعد ذلك بوقت قصير سوّى والده والباب العالي خلافاتهما بحيث انتفت الحاجة الى المساعدة البريطانية.

وليس هناك حتى وقتنا الراهن ما يثبت ماذا قال عبدالله في القاهرة وماذا قيل له. والظاهر أن

عبدالله التقى اللورد كيتشنر أول مرة في القاهرة عام ١٩١٢ أو ١٩١٣، والتقاه مرة أخرى في القاهرة في شباط (فبراير) ونيسان (ابريل) من عام ١٩١٤، والتقى أيضاً رونالد ستورز. ويبدو أنه طلب تأكيدات من بريطانيا بالمساعدة إذا ما سعى الباب العالي للإطاحة بوالده، وأن كيتشنر، الذي استوضح بالتفصيل عن الصعوبات في شبه الجزيرة العربية، قد نفى في ذلك الحين وجود أي اهتمام بالتدخل في الشؤون العثمانية الداخلية. ولعل عبدالله كان أقل تأثراً بما سمعه عن عدم الاهتمام بالتدخل مما سمعه من تعبير عن القلق[٣].

والظاهر أن عبدالله ادعى ـ كاذباً ـ أمام ستورز أن الزعماء المنافسين لوالده في شبه الجزيرة العربية مستعدون للسير خلف والده في معارضة مخططات الباب العالي. وقد اقترح علاقة مستقبلية بين شبه الجزيرة العربية وبريطانيا على غرار العلاقة بين افغانستان وبريطانيا التي تمارس بموجبها افغانستان الحكم الذاتي داخلياً بينما تدير بريطانيا جميع العلاقات الخارجية. ومع أن الفكرة راقت ستورز فانه، شأنه شأن رئيسه، لم يستطع أن يقدم لعبدالله التشجيع الذي كان ينشده[٤].

صحيح أن كثيرين من أمراء شبه الجزيرة العربية كانوا في نزاع مع قيادة حزب تركيا الفتاة في القسطنطينية منذ سنين، ولكن جلبرت كلايتون عجز عن معرفة مدى التنابذ بينهم بسبب خلافات دينية وعائلية وخلافات أخرى. وربما كان المهاجرون الناطقون بالعربية الذين لجؤوا الى القاهرة والذين التقاهم، قد ضللوه في هذا الصدد. وحقيقة الأمر أن ما من أمير من أمراء شبه الجزيرة العربية كان مستعداً لقبول أي من الأمراء الآخرين زعيماً له.

كان بارزاً بين الناطقين بالعربية المنفيين الى القاهرة الذين تحدث اليهم كلايتون ضابط سابق في الجيش العثماني وسياسي من جمعية الاتحاد والترقي يدعى عزيز علي المصري، وهو من أصل شركسي وقد ولد ونشأ في مصر وانتسب الى المدرسة الحربية في الامبراطورية العثمانية. وبعد خدمته العسكرية في الميدان برز باعتباره أحد قادة حزب تركيا الفتاة. غير انه كان مجرد ضابط برتبة رائد ملحق بالأركان العامة، بينما كان أنور زميله في الصف والذي كان المصري يزدريه قد أصبح وزيراً للحربية. وكان رد المصري، بدافع شعور الاستياء، هو تنظيم جمعية العهد، وهي جمعية سرية صغيرة من ضباط الجيش الذين اعترضوا على السياسة المركزية التي كانت تطبقها جمعية الاتحاد والترقي ويعترضون على عدم إعطاء هذه الجمعية الناطقين بالعربية حصتهم العادلة من المناصب الرفيعة. وكان ضباط جميعة العهد كلمة واحدة في معارضتهم لسياسات التتريك التي تبنتها جمعية الاتحاد والترقي، فينادون إما بإعطاء السكان الناطقين بالعربية حصة أكبر في السلطة في الحكومة المركزية أو تطبيق اللامركزية واعطاء هؤلاء السكان قدراً أكبر

---

(٣) ك. ارنست دون، **من العثمانية إلى العروبة: مقالات عن أصول القومية العربية**، (اوربانا، وشيكاغو ولندن: مطبعة جامعة ابلينوي، ١٩٧٣)، الصفحات ٥٤ ـ ٦٨.

(٤) السرد الوارد في نص الكتاب يقتفي أثر كتاب ايلي خضوري، في: **المتاهة الانكليزية ـ العربية مراسلات مكماهون ـ الحسين ومترجموها ١٩١٤ ـ ١٩٣٩** (كامبردج، مطبعة جامعة كامبردج، ١٩٧٦)، ص ٤ ـ ١١.

من الحكم الذاتي على الصعيد المحلي، أو كلا الأمرين[٥].

كان أنور باشا هو المسؤول عن اصدار الأمر باعتقال الرائد المصري وإدانته بتهم ملفقة في مطلع عام ١٩١٤. وهكذا وجد الرائد المصري نفسه يؤدي مكرهاً دور ثوري عربي - ونقول مكرهاً لأنه كان يطمح الى الزعامة في الامبراطورية العثمانية بكاملها لا في جزء منها فقط. واستجابة للرأي العام في القاهرة توسط اللورد كيتشنر للرائد المصري، ونتيجة لهذه الوساطة دبر جمال باشا إصدار عفو عنه ونفيه الى بلده الأصلي مصر. ان عزيز المصري المعارض منذ طفولته للحكم البريطاني في مصر، والمناوىء لبريطانيا، والموالي لألمانيا، والمؤيد للامبراطورية العثمانية معارضاً حكومتها فقط، والسياسي العسكري الذي عد حفنة فقط من زملائه ضمن مؤيديه، قد أخطأ فهمه ضباط المخابرات البريطانية فاعتبروه خطأً ذا سطوة وحليفاً محتملاً.

ويبدو أن المصري زار مقر المعتمد البريطاني في القاهرة في مطلع شهر أيلول (سبتمبر) ١٩١٤ والتقى كلايتون[٦]. وكان المصري يعرف أن عبدالعزيز بن سعود وغيره من زعماء شبه الجزيرة العربية كانوا يفكرون بالثورة على الباب العالي. ولعله نقل ذلك إلى كلايتون، ولعل كلايتون تذكر زيارة عبدالله وما قاله لكل من ستورز وكيتشنر.

عقب لقائه مع المصري اجتمع كلايتون مع رونالد ستورز ورتب له كي يرسل مذكرة سرية الى اللورد كيتشنر. كانت مذكرة كلايتون ضمن رسالة كان على ستورز أن يرسلها الى رئيسه السابق بشأن موضوع بريء هو موضوع الجمال.

(٣)

كان أحد الأمور التي تسبب قلقاً عاماً لبريطانيا عام ١٩١٤ هو أن تشن الامبراطورية العثمانية، إذا ما دخلت الحرب، هجوماً على قناة السويس. وعلى غرار تفكير مسؤولي وزارات الحربية في أوروبا الذين كانوا يحللون القدرة العسكرية للبلدان المعادية المجاورة بمقاييس منشآت السكك الحديدية، ركّز رونالد ستورز انتباهه على ما تستطيع القوات العثمانية أن تحصل عليه من الجمال. وقد كتب في رسالته الى كيتشنر يقول ان الجيش العثماني سيعتمد في الحصول على حاجته من الجمال على مربي الجمال في المنطقة الغربية من شبه الجزيرة العربية، أي الحجاز، واقترح ستورز تشجيع أمير مكة على الامتناع عن تسليم الجمال.

كانت الرسالة المتعلقة بالجمال مجرد غطاء، ومعها بعث ستورز مذكرة كلايتون السرية المؤرخة ٦ أيلول (سبتمبر) ١٩١٤ الى كيتشنر، يحثه فيها على الدخول في محادثات مع أمير مكة لأغراض

(٥) مجيد خضوري، «عزيز علي المصري والحركة القومية العربية»، في: كتاب البرت حوراني، **شؤون شرق أوسطية: رقم أربعة، أوراق سانت انطوني رقم ١٧** (لندن: مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٦٥)، الصفحات ١٤٠ ـ ١٤٣.

(٦) هـ. ف. ف. وينستون، **المغامرة غير المشروعة** (لندن: جوناثان كيب، ١٩٨٢)، ص ٣٨٠.

أخرى. إحدى المسائل التي أثارها كلايتون في المذكرة كانت امكانية حلول زعيم من شبه الجزيرة العربية صديق لبريطانيا محل السلطان العثماني في مركز خليفة المسلمين. فإذا كان ذلك ممكناً فإن أمير مكة، حارس الأماكن المقدسة الاسلامية هو المرشح بوضوح لهذا المركز، لا سيما انه في وضع يتيح له أن يقدم لبريطانيا مساعدة هامة في موضوع الحج، باعتبار أن الحج فريضة على من استطاع اليه سبيلاً من المسلمين مرة واحدة على الأقل في حياته. ولكن الحرب العالمية حالت دون أداء فريضة الحج وخصوصاً في عام ١٩١٥. وحتى إذا افترضنا أن مسلمي الهند مستعدون أن يغفروا لبريطانيا دخولها الحرب ضد الدولة الاسلامية المستقلة الوحيدة ذات الشأن، فالشك كبير في أن يغفروا لها انقطاع طريق الحج الذي له دورٌ كبيرٌ في حياتهم.

ولما كانت الأماكن المقدسة في مكة والمدينة المنورة ضمن الحجاز، فان من يحكم الحجاز هو في وضع للحفاظ على حق المسلمين البريطانيين في مواصلة أداء الحج بالرغم من الحرب. واضافة الى أن أمير مكة يحكم الحجاز فادعاؤه أنه من سبط النبي يجعله في وضع القادر على تولي مركز الخلافة.

لقد اخطأ كلايتون خطأ جسيماً عندما أكد في مذكرته السرية أن زعماء شبه الجزيرة العربية المتنافسين ـ أي حاكمي عسير واليمن وكذلك ابن سعود وربما أيضاً ابن الرشيد أمير نجد ـ سيتكاتفون مع أمير مكة للعمل من أجل أن تكون «شبه جزيرة العرب للعرب»[٧]. ومما جاء في مذكرة كلايتون أن هذه الحركة تلقى التشجيع من الخديوي، الحاكم الاسمي لمصر تحت إمرة السلطان، وكان الخديوي أيضاً يعتبر نفسه مرشحاً لأن يخلف السلطان في مركز خليفة المسلمين. وليس واضحاً كيف كان كلايتون ينوي أن يوفق بين المطامح المتضاربة لهذه المجموعة المتعددة الأهواء.

إن الادعاء بأن سائر الزعماء المنافسين سيتحدون خلف أمير مكة هو ادعاء كان عبدالله قد تقدم به نيابة عن والده في محادثاته مع رونالد ستورز قبل ذلك بنحو خمسة شهور. وإذ عرضه كلايتون على أنه معلومة جديدة، فربما كان يشير الى أن هذه المعلومة قد أكدها له مؤخراً عزيز المصري أو شخصية عثمانية أخرى من الشخصيات التي تعيش في المنفى. والأمر الجديد في المذكرة يكمن في الايحاء أن سكان شبه الجزيرة العربية يمكنهم أن يؤدوا خدمة لبريطانيا خلال الحرب وليس بعدها فقط.

وقد أرسل كيتشنر رده فوراً فأبرق الى القاهرة بتاريخ ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩١٤ مصدراً أوامره الى ستورز أن يبعث برسول يثق به الى عبدالله ليطرح عليه سراً سؤالاً مفاده: هل ستكون الحجاز مع بريطانيا أم ضدها في حال نشوب حرب؟ وقبل أن يرسل كيتشنر برقيته أخذ موافقة سير ادوارد غراي عليها. وقد أعجب غراي بمذكرة كلايتون ووصفها بأنها «هامة جداً»[٨].

---

(٧) كدوري، **المتاهة الانكليزية ـ العربية**، الصفحتان ١٣ ـ ١٤.

(٨) المرجع نفسه، ص ٢٥.

عاد الرسول بعد بضعة أسابيع من رحلته الى شبه الجزيرة العربية الخاضعة للامبراطورية العثمانية بجواب غامض ولكنه مشجع، يهيب بوزير الحربية البريطاني أن يبين ما يدور في ذهنه. عندئذٍ أبرقت القاهرة الى كيتشنر تقول «الرسالة متحفظة ولكنها ودية وإيجابية»[٩].

في هذه الأثناء كان مقر المعتمد البريطاني قد أجرى اتصالاً جديداً مع الرائد عزيز المصري ومع غيره من المهاجرين العرب في القاهرة. أما هؤلاء العرب المنفيون من الامبراطورية العثمانية فقد تابعوا البحث الذي كان مستمراً منذ عقود من السنين في موضوع من هي الشعوب الناطقة بالعربية في الامبراطورية العثمانية أو من يجب أن تكون. ومسألة الهوية الوطنية هذه كانت مدار أحاديث تجري في مقاهي دمشق وبيروت وفي أوساط الطلبة في باريس منذ القرن التاسع عشر، مما أدى الى نشوء أندية أدبية وجمعيات سرية متنوعة ضمن الامبراطورية العثمانية.

في سياق السياسة العثمانية كان العرب المنفيون في القاهرة يردون على سياسات حكومة حزب تركيا الفتاة التي كانت تخضع غالبية سكان الامبراطورية العثمانية الى هيمنة نحو أربعين بالمئة من السكان ينطقون بالتركية. ان ما كان ينادي به هؤلاء المنفيون بشكل أو بآخر هو أن يكون للناطقين بالعربية رأي أكبر في الشؤون الحكومية وعدد أكبر وأرفع من المناصب الحكومية ـ أي أن تكون لهم النسبة المئوية عينها التي حصل عليها الناطقون بالتركية.

ومع أن هؤلاء الرجال كثيراً ما كانوا يوصفون أنهم قوميون فالوصف الأدق أنهم كانوا انفصاليين[١٠]. فهم لم يطالبوا بالاستقلال بل طالبوا بقدر أكبر من المشاركة ومن الحكم المحلي وكانوا راضين بأن يكون الحكم الى حد كبير حكماً تركياً لأن الأتراك مسلمون. وهم، خلافاً لما كان عليه القوميون الأوروبيون، أناس معتقداتهم قائمة في إطارٍ ديني أكثر مما هي قائمة في إطار علماني. فقد كانوا يعيشون ضمن أسوار مدينة الاسلام بمعنى لم ينطبق على طريقة عيش أوروبا ضمن العالم المسيحي منذ مطلع العصور الوسطى. ذلك أنه على غرار المدن التي شيدت في العالم العربي في العصور الوسطى كانت حياة المسلمين تقع ضمن دائرةٍ نقطة المركز فيها هي المسجد. ولم يكونوا يمثلون جماعة أثنية إذ أن العرب «الحقيقيين» الوحيدين تاريخياً هم سكان شبه الجزيرة العربية، في حين أن السكان الناطقين بالعربية في ولايات مثل ولاية بغداد أو دمشق، أو في مدن مثل الجزائر أو القاهرة، كانوا خليطاً في أصولهم وخلفياتهم، وكان هذا الخليط واسع النطاق يشمل شعوباً وثقافات قديمة تمتد من المحيط الأطلسي الى الخليج الفارسي.

لم يكن هناك سوى بضع عشرات من الأشخاص الذين كانوا منافحين نشيطين عن القومية العربية (أي الانفصال) باعتبارهم أعضاء في واحدة أو أكثر من الجمعيات السرية كجمعية

---

(٩) المرجع نفسه، ص ١٧.

(١٠) زين ن. زين، **انبثاق القومية العربية مع خلفية مؤلفة من دراسة للعلاقات العربية ـ التركية في الشرق الأدنى** (بيروت: خياط، ١٩٦٦).

الفتاة وجمعية العهد التي أخذت السلطات البريطانية في القاهرة تزداد تعرفاً اليها[11]. ونحن الآن نعرف عن هؤلاء الرجال وما كانوا يمثلونه أكثر كثيراً جداً مما كان يعرفه البريطانيون آنذاك. فقد كانوا بصورة رئيسة أعضاء في النخبة العربية التي كانت على علاقة حسنة بالنظام الذي أطاح به حزب تركيا الفتاة وشعروا بخطر سياسة التتريك وميول المركزية لدى جمعية الاتحاد والترقي[12]. وبينما كان كيتشنر يفكر بمضمون رسالته التالية الى شبه الجزيرة العربية أبرق اليه ميلن تشيثام القائم بأعمال المعتمد البريطاني والقنصل العام في القاهرة بمذكرة استخبارية عن الجمعيات السرية.

(٤)

ان برقية كيتشنر، التي أقرها غراي وأرسلها من وزارة الخارجية طلبت الى مقر المعتمد البريطاني إبلاغ ستورز أن يرسل جواباً الى عبدالله يقول فيه انه: «إذا ساعدت الأمة العربية انكلترا في هذه الحرب التي فرضتها عليها تركيا، ستضمن انكلترا عدم حدوث تدخل داخل شبه الجزيرة العربية وستقدم للعرب كل مساعدة ضد العدوان الخارجي». (كان كيتشنر يعني بكلمة «العرب» أولئك الذين يعيشون في شبه الجزيرة العربية). بعبارة أخرى إذا حرر زعماء شبه الجزيرة العربية شبه جزيرتهم من السلطان العثماني وأعلنوا استقلالهم ستساعدهم بريطانيا على حماية أنفسهم ضد أي غزوٍ من الخارج.

في مقر المعتمد البريطاني كانت مسؤولية الاشراف على ترجمة هذه الرسالة الى اللغة العربية تقع على عاتق تشيثام وستورز. ويبدو أنهما، بتشجيع من كلايتون، قد توسعا في لغة الرسالة بحيث صارت تتضمن تعهداً بتأييد بريطانيا «لخلاص العرب»[13]. وهذا كان توجهاً يسير الى حد بعيد في الاتجاه الذي رسمه رجينالد وينغيت. فقد كان وينغيت يؤمن بتحريض القبائل في شبه الجزيرة العربية لمصلحة بريطانيا، وخلافاً لكيتشنر الذي كان يرى معالجة موضوع شبه الجزيرة العربية عند نهاية الحرب، كان وينغيت نافد الصبر ويحث على عمل فوري منذ بداية الحرب، وهدفه إغراء العرب بالابتعاد عن الامبراطورية العثمانية، وقد كتب الى كلايتون بتاريخ ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩١٥ قائلاً: «أخشى أن يكون العمل البريطاني قد تأخر طويلاً حتى اني بدأت أشك في امكانية نجاحنا الآن في فصل العرب عن العثمانيين»[14]. لقد كانت شكواه المألوفة هي أن رؤساءه لا يلقون بالاً الى نصيحته في الوقت المناسب.

---

(١١) دون، **العثمانية**، ص ١٥٢.

(١٢) البرت حوراني، **انبثاق الشرق الأوسط الحديث** (بيركلي، لوس انجلس ولندن، مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٨١)، الصفحات ١٩٣ ـ ٢١٥.

(١٣) جورج انطونيوس، **يقظة العرب: قصة الحركة القومية العربية** (نيويورك: كتب كامبريكورن، ١٩٦٥)، ص ١٣٣، وكدوري، **المتاهة الانكليزية ـ العربية**، ص ١٩.

(١٤) جامعة دورهام «محفوظات وثائق السودان. اوراق جيلبرت كلايتون» ٨/٤٦٩.

وبينما كانت رسالة كيتشنر ترسل الى مقصدها بالترجمة العربية كانت جماعات المهاجرين التي ظل كلايتون على اتصال بها في القاهرة قد أبلغته كما يبدو، أن عرب الحجاز سوف تساورهم الشكوك في نيات بريطانيا، وأن توضيحاً ما لما تعد به بريطانيا سيكون أمراً حسناً. وعلى الأثر فوض كيتشنر، بموافقة غراي، مقر المعتمد البريطاني، بإصدار بيان جديد. ومرة أخرى تجاوز مقر المعتمد التعليمات التي تلقاها فأصدر بيانات ليست موجهة الى شبه الجزيرة العربية فحسب، بل موجهة عملياً الى كل آسيا الناطقة بالعربية (فلسطين وسورية وبلاد الرافدين) قاطعة وعداً بأن تعترف بريطانيا باستقلال سكان هذه البلدان وتضمنه إذا ما انقلبوا على الأتراك[١٥].

ومع أن مقر المعتمد البريطاني تجاوز التعليمات بإصدار هذا العرض العلني، فإن التعهد في حد ذاته كان معقولاً. ذلك أن بريطانيا لم تكن بعد قد تقدمت الى الدول الحليفة بأي التزام مناقض في ما يتعلق بمستقبل آسيا الناطقة بالعربية. فإذا ما وجهت الولايات الناطقة بالعربية، تجاوزاً لكل الاحتمالات، ضربة كبرى لصالح قضية الحلفاء تتمثل في الانفصال عن الامبراطورية العثمانية والظفر بحريتها بجهودها الخاصة، فلا يبقى عند بريطانيا سبب يحول دون ضمانها مساعدة هذه الولايات في حماية استقلالها المقبل. بل سيكون في مصلحة بريطانيا الوطنية أن تفعل ذلك سواء في ما يتعلق بالمنافسات في زمن الحرب أو بالمنافسات بعد الحرب.

على أن الرسالة التي سمح كيتشنر بإرسالها كانت مثيرة للمتاعب، إذ أنه ـ ترتيباً على اعتقاده بأن شبه الجزيرة العربية هامة ليس فقط بسبب الدور الذي يمكن أن تؤديه خلال الحرب بل الدور الذي يمكن أن تؤديه بعد الحرب ـ قد ختم رسالته الى مكة بقنبلته المدوية التالية: «قد يحدث أن يتولى عربي أصيل الخلافة في مكة أو المدينة، وبذلك قد ينتج بعون الله، الخير من كل هذا الشر الذي يحدث الآن»[١٦]. لقد كانت إعادة الخلافة إلى شبه الجزيرة العربية حيث منشؤها ومولد النبي محمد، هي استراتيجية كيتشنر التي رسمها استعداداً للمنافسة مع روسيا التي لا بد أن تعقب انتهاء الحرب ضد ألمانيا. ولكن أنّى للعرب الذين كانوا يعيشون في الاطار السياسي لشبه جزيرتهم أن يفهموا ما كان يدور في ذهن كيتشنر. وأنى لهم أن يعرفوا أنه ما ان بدأ صراع كبير بين الدول الأوروبية حتى بدأ التفكير مسبقاً بالصراع اللاحق. بل كان الأرجح ألا يدركوا أن كيتشنر ووينغيت وكلايتون وستورز كانوا قاصرين عن فهم طبيعة الخلافة.

ما برح الباحثون منهمكين منذ ذلك الحين في إعطاء شروح للغربيين الذين يدرسون الشرق الأوسط مفادها أن الانشقاق بين السلطتين الدنيوية والروحية، الذي وضع البابا في مواجهة الامبراطور في أوروبا القرون الوسطى، ليس له وجود في العالم الاسلامي. لقد أخطأ كيتشنر ووينغيت وكلايتون وستورز في اعتقادهم أن الخليفة يمكن أن يكون زعيماً روحياً فقط. ذلك أن

---

(١٥) كدوري، **المتاهة الانكليزية ـ العربية**، ص ٢٢.

(١٦) المرجع نفسه، الصفحتان ١٧ ـ ١٨.

الحيـاة كلهـا في الاسلام بما فيها الحكومة والسياسة تقع في نطاق حكم الشريعة بحيث أن المسلمين السنّة، والسلطان العثماني وأمير مكة منهم، يرون أن سلطة الخليفة بصفته حامي الشريعة هي سلطة شاملة. ان ما أغفله البريطانيون في القاهرة هو أن الخليفة أمير أيضاً: أي انه حاكمٌ وقائدٌ في المعركة مثلما هو إمام في الصلاة.

ان أتباع كيتشنر، بالرغم من كل معرفتهم المفترضة بالعالم الاسلامي، قد فاتتهم أهمية نقطة أخرى: لقد جهلوا مدى انقسام المسلمين وشرذمتهم. كانت خطة كيتشنر تدعو ابن سعود زعيم الطائفـة الوهّـابية الشرسة، الى الاعتراف بالسلطة الروحية لحاكم مكة السنّي. وما كان هذا الاعتراف ممكناً من الناحية الواقعية لأن الوهّابيين والسنّة، شأنهم شأن العشرات من المذاهب المتنافسة التي ينقسم اليها الاسلام، كانوا على خلاف شديد.

إن الاقتراح الذي أرسله كيتشنر وأتباعه الى مكة قد ضلل متلقيه الذي رأى فيه عرضاً بجعله حاكم مملكة واسعة، إذ أن ذلك بطبيعة الحال سيكون خليفة المسلمين الجديد. وسنرى أنه عنـدما فتح حاكم مكة باب البحث في ما ستكون عليه حدود مملكته الجديدة أصيب ستورز بالفزع. إذ أنه هو وكيتشنر لم يخطر لهما توسيع المنطقة التي سيحكمها أمير مكة. وفي صيف عام ١٩١٥ كتب ستورز الى فيتز جيرالد/كيتشنر قائلاً انه إذا استطاع حاكم مكة أن يهدىء خواطر الأمراء والشيوخ الآخرين الحاكمين في شبه الجزيرة العربية وأن يقنعهم بأنه «لا يفكر بالمطالبة بأية حقوق دنيوية ضمن مناطقهم، فان حظوظه في اعتراف عام ـ ولو انه غير شامل ـ به كخليفة ستكون جيدة»[١٧].

لقـد كانت نيـة البريطانيين أن يؤيدوا ترشيح الشريف حسين لمنصب «بابا» الاسلام ـ وهو منصب (غير معروف لهم) ولذلك فلا وجود له. في حين أن اللغة التي استخدمها البريطانيون (وهذا ما كان مجهولاً لديهم أيضاً) قد شجعته على محاولة أن يصبح حاكم العالم العربي كله ـ مع أن ستورز كان في الحقيقة يعتقد أن الشريف حسين يخطىء إذا وضع نصب عينيه أن يوسع نطاق حكمه. ولقد كان من شأن كيتشنر وأعوانه أن يصابوا بالذهول عندما يعرفون ما كان لرسالتهم من دلالة عند المسلمين في شبه الجزيرة العربية.

---

(١٧) كيو، مكتب السجلات العامة. أوراق كيتشنر ٣٠/٥٧ ٤٧ الوثيقة ق.ق ٣٨.

الفصل الرابع

الهند تحتج

(١)

لم يطلع آرثر هيرتزل، سكرتير الدائرة السياسية في وزارة شؤون الهند، على رسائل كيتشنر الى الشريف حسين حتى ١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٤ ـ أي بعد وصولها إلى مكة. وقد أصابه رعب، وسارع الى توجيه النقد الى «مراسلات بالغة الخطر» لأن بتلميحها الى خلافة عربية «تفعل الشيء عينه الذي فهمت هذه الوزارة أن حكومة صاحب الجلالة لن تقدم على فعله»[1]. وقد قال اللورد كرو وزير الدولة لشؤون الهند في حديث خاص مع نائب الملك في الهند، ان كيتشنر يرفض الانتباه الى أن المكانة الروحية للخليفة الحالي ـ أي السلطان التركي ـ لم يمسها سوء، وأن مسلمي الهند، الذين يبجلونه، لن يقبلوا بديلاً يحل محله نتيجة لتدخل أجنبي، هذا إذا قبلوا بإبداله أصلاً[2].

ولدى رؤية هيرتزل تعهد كيتشنر بحماية الاستقلال العربي احتج قائلاً ان هذ التعهد «وثيقة تمثل البداية» وأنه «ضمانة أعطيت كتابة من دون تفويض من حكومة جلالة الملك»[3]. وقد دعمت احتجاج هيرتزل مذكرة سبق أن أرسلتها دائرة الشؤون الخارجية في حكومة الهند الى وزارة شؤون الهند في لندن بتأييد من حكام عدن وبومباي وأماكن أخرى، وتقول هذه المذكرة: «ما نريده ليس شبه الجزيرة العربية موحدة، بل نريدها مقسمة وضعيفة، ممزقة الى امارات صغيرة خاضعة الى أقصى ما يمكن لسيطرتنا ـ ولكنها عاجزة عن القيام بعمل منسق ضدنا، وتشكل

---

(١) ايـلي كدوري، في **المتاهة الانكليزية ـ العربية: مراسلات مكماهون ـ الحسين وترجموها ١٩١٤ ـ ١٩٣٩** (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٧٦)، ص ٣٠.

(٢) بريتون كوبر بوش، **بريطانيا والهند والعرب، ١٩١٤ ـ ١٩٢١** (بيركلي ولندن: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٧١، ص ٦٢.

(٣) كدوري، **المتاهة الانكليزية ـ العربية**، ص ٣٠.

حاجزاً في وجه قوى الغرب»[٤]. لقد دلت هذه المذكرة على خطأ في فهم نيات البريطانيين في القاهرة: يدل على ذلك ما قاله كلايتون لاحقاً في رسالة الى وينغيت: «يبدو أن الهند مسكونة بهاجس الخوف من دولة عربية موحدة وقوية. هذه الدولة لن تظهر الى الوجود ما لم تبلغ بنا الحماقة حد خلقها»[٥].

وقد حاول اللورد كرو ان يهدىء خاطر وزارة شؤون الهند وحكومة الهند بإعطاء تفسير مفاده ان عدم اجراء مشاورات مسبقة بشأن تعهد كيتشنر سببه «ان هذا التعهد هو مراسلة خاصة من قبل اللورد كيتشنر» وليس مراسلة رسمية من قبل حكومة جلالة الملك[٦]. غير ان هذا الخلاف الحقوقي الذي اشتعل لم تطفئه هذه التأكيدات، بل ظل يلتهب طوال الحرب وبعدها.

(٢)

كانت نظرة المؤسسات الرسمية في الهند الى نفسها نظرة قلعة محاطة بالأعداء ممتدة على أرض ضيقة ذات طول بالغ. وكان شعورها الذاتي انه يجب تفادي ارتباطات جديدة، وكانت استراتيجيتها إزاء الشرق الأوسط تقضي بالحفاظ على الحد الأدنى فقط - أي الخط الساحلي للخليج من أجل ابقاء الطريق البحرية من بريطانيا واليها مفتوحة - ورفض جرها الى المناطق الداخلية .

مع ذلك فإن الحرب غير المرغوب فيها ضد الامبراطورية العثمانية أتاحت لها امكانية ضم البصرة وبغداد القريبتين. وكان الاعتقاد أن خيراً عميماً سينجم عن هاتين الولايتين وعن تنميتهما اقتصادياً، فكان في ذلك إغراء لحكومة الهند، مع أن مسؤوليها طالما حذروا في الماضي من قبول مزيد من المسؤوليات الاقليمية. وكانت الهند البريطانية في كل ما تفعله عازمة على أن توائم بين مصالحها ومصالح رعاياها، وكثيرون منهم مسلمون، غير أن سياسة اللورد كيتشنر الاسلامية شكلت خطراً على هذه المصلحة الحيوية.

وكانت مبادرات كيتشنر أيضاً تمثل تطفلاً في محيط السياسة الخارجية الذي كانت حكومة الهند تحمي فيه حقوقها من افتئات منافسيها في الحكومة البريطانية. فقد كانت دائرة الشؤون الخارجية في حكومة الهند تمارس مسؤولية العلاقات مع مناطق مجاورة كالتيبت، وأفغانستان، وبلاد فارس، وشرقي شبه الجزيرة العربية. وكانت حكومة الهند كذلك تدير الحماية البريطانية على عدن ومشيخات الخليج عبر شبكةٍ من الحكام والمعتمدين المقيمين. ولذلك فإن كيتشنر بدخوله في مباحثات مع حاكم مكة انما كان يتدخل في مجال اختصاص الهند ونشاطها.

---

(٤) بوش، **بريطانيا والهند والعرب**، ص ٦٢.

(٥) كدوري، **المتاهة الانكليزية - العربية**، ص ١٢٠.

(٦) المرجع نفسه، ص ٣٠.

ومع أن حكومة الهند كانت منذ زمن طويل تنهج سياسة الاحتفاظ بالموانيء الساحلية على امتداد الطريق البحرية المارة عبر الخليج الى السويس، فقد كانت تتجنب التورط في سياسة المناطق الداخلية. غير أن هذا لم يمنع الكابتن وليم هنري شكسبير، وهو ضابط في الدائرة السياسية الهندية، من إقامة علاقات سياسية وصداقة شخصية، بصفته المعتمد السياسي في الكويت، مع عبدالعزيز بن سعود الذي كان أميراً ذا بأس ونجمه صاعد في وسط شبه الجزيرة العربية، خلال السنوات التي سبقت نشوب الحرب مباشرة[٧]. وقد عبر ابن سعود، كما فعل عبدالله في القاهرة، عن استعداده لكي تصبح امارته دولة زبونة لبريطانيا. فوجد شكسبير نفسه مضطراً، شأنه شأن كيتشنر وستورز، للاشارة الى أن حكومته لم تكن مستعدة للتدخل في أمور محض داخلية تقع في اختصاص العثمانيين. ومما زاد في صحة ذلك آنذاك أن وزارة الخارجية البريطانية دعمت آل الرشيد الموالين لتركيا، علماً أن آل الرشيد كانوا سادة وسط شبه الجزيرة العربية وأعداء آل سعود بالوراثة. ولكن ما ان نشبت الحرب حتى رأت الهند نفسها حرة في دعم صاحبها ابن سعود، انما وجدت في الوقت عينه أن القاهرة كانت تدعم منافسه في مكة.

وقد وجدت القاهرة بدورها أن الهند تعطل مشاريعها. ففي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٤، وهو الشهر الذي دخلت فيه الامبراطورية العثمانية الحرب، اقترحت القاهرة (بموافقة سير ادوارد غراي) ارسال الرائد عزيز المصري في حملة لتنظيم الهيجان وربما الثورة في بلاد الرافدين. ولكن الهند الخائفة دائماً من اشعال حريق قد لا تستطيع التحكم به، أبطلت تنفيذ الاقتراح.

كانت الهند تعتقد أنه إذا ما انقلب العرب يوماً على الحكومة التركية فيجب أن يقود هذه الثورة ابن سعود. ولكن في كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٤ كانت حجة نائب الملك في الهند أن عملاً كهذا هو عمل سابق لأوانه[٨]. وقد اتخذ كيتشنر وأتباعه في الخرطوم نظرة معاكسة فتطلعوا الى الشريف حسين باعتباره حليف بريطانيا العربي الهام، وأصدروا بيانات تحث العرب على الثورة. وفضلاً عن هذا الاختلاف في الاستراتيجية العامة، كانت سيملا[*] مدركة على أساس اتصالاتها قبل الحرب أن في العالم الناطق بالعربية أناساً من شأن التأييد البريطاني لمطالب أمير مكة أن ينفّرهم من بريطانيا. من هؤلاء الشيخ مبارك في الكويت وهو صديق منذ زمن طويل لبريطانيا، ومنهم أيضاً حاكم مرفأ المحمرة الفارسي، وهو صديق لبريطانيا أيضاً، ومنهم كذلك سيد طالب، ثري البصرة، مع أن هيرتزل كان يعتقد انه «وغد خطر»[٩]. وقد نبه أحد مسؤولي وزارة الخارجية الى العواقب المرتقبة في شبه الجزيرة العربية قائلاً إن عدُوَّيْ أمير مكة ـ ابن سعود والسيد محمد

(٧) هـ. ف. ف. وينستون، **الكابتن شكسبير** (لندن: جوناثان كيب، ١٩٧٦).

(٨) بوش، **بريطانيا والهند والعرب**، ص ٦٠.

(*) اسم سيملا كثيراً ما يعني حكومة الهند، لأن مدينة سيملا كانت العاصمة الصيفية لهذه الحكومة.

(٩) المرجع نفسه، ص ١١.

الادريسي، حاكم عسير ـ هما في نظره صديقان لبريطانيا[١٠].

لقد شدد المسؤولون في الهند على أن سياسات القاهرة متهورة ولا حظّ لها من النجاح. وكان رأي هؤلاء المسؤولين أن رعاية بريطانيا لخلافة عربية لن تؤثر على الرأي العام الاسلامي في الهند تأثيراً سلبياً فحسب (وكان الرأي العام الاسلامي في الهند من وجهة النظر البريطانية هو محور موضوع الخلافة)، بل إن هذه الرعاية لن تعود بأي خير على العالم العربي. وقد جاء في تقرير رفعه بيرسي كوكس، أحد العاملين في الادارة السياسية للهند، في كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٥، انه عقد اجتماعاً مع شيخ الكويت ومع ابن سعود وتبين له أن مسألة الخلافة لا تهمهما اطلاقاً. ومما قاله ابن سعود انه ليس بين زعماء شبه الجزيرة العربية «البتة من هو معني بمن يسمي نفسه خليفة» وادعى أن أتباع مذهبه الوهابي لم يعترفوا بأي خليفة من الخلفاء الذين تعاقبوا بعد الخلفاء الأربعة الراشدين (وآخرهم توفي قبل أكثر من ألف سنة)[١١].

(٣)

والغريب في الأمر أن ما من أحد في لندن أو في سيملا كما يبدو، قد استخلص الاستنتاج المناسب من واقعةٍ حدثت في نهاية ١٩١٤ ودلت على أن سلطة الخليفة وضعت موضع الاختبار فتبين أنها وهمية.

ففي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٤، لدى دخول الامبراطورية العثمانية الحرب، دعا السلطان/الخليفة الى الجهاد ضد بريطانيا وسط مظاهرات حسنة التخطيط في القسطنطينية. كانت هناك جموع وفرق موسيقية وخطابات. وقد أمرت وزارة الخارجية الألمانية بارسال نسخ من إعلان الجهاد الى برلين فوراً لكي تترجم الى «العربية والهندية» (هكذا ورد في نص طلب الوزارة الألمانية) تمهيداً لتوزيع نشرات دعائية بين الجنود المسلمين في جيوش العدو[١٢]. وكان توقع موظفي وزارة الخارجية الألمانية أن تؤدي أعمال السلطان الى «ايقاظ التعصب العثماني» وقد تؤدي الى ثورة واسعة النطاق في الهند[١٣].

وقد اعتقد الملحق العسكري الألماني في القسطنطينية أن إعلان الجهاد سيكون له تأثيره على الجنود المسلمين في الجيوش البريطانية والفرنسية بحيث يمتنعون عن إطلاق النار على الجنود الألمان. بيد أن السفير البريطاني المتشكك برهن على أنه أوسع إدراكاً: إذ كتب في رسالة خاصة

---

(١٠) كدوري، **المتاهة الانكليزية ـ العربية**، ص ٥٢.

(١١) المرجع نفسه، الصفحات ٤٧ ـ ٥١.

(١٢) اولريش ترومبينر، **المانيا والامبراطورية العثمانية ١٩١٤ ـ ١٩١٨** (برنستون: مطبعة جامعة برنستون، ١٩٦٨)، ص ١١٧.

(١٣) فريتز فيشر، **أهداف المانيا في الحرب العالمية الأولى** (نيويورك، و. و. نورتن، ١٩٦٧)، ص ١٢٦.

يقول ان إعلان الجهاد «لن يخدع سوى عدد قليل من المسلمين»[14] بالانتقال الى جانب دول أوروبا الوسطى. وقد كان على حق، فالجهاد ثبت أنه، حسب التشبيه الذي استحدث في الحرب العالمية الأولى، قنبلة أطلقت فلم تنفجر[*].

لقد كانت الحماسة للجهاد متدنية حتى في القسطنطينية، إذ أعلن الجهاد فلم يحدث شيء. ومع ذلك ظل البريطانيون قلقين خشية أن تحدث أية حركة تجعل القنبلة الخامدة تنفجر فجأة. وقد كتب جلبرت كلايتون في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٥ مذكرة ضمنها حجته القائلة انه بالرغم من فشل الدعوة الى الجهاد حتى ذلك الحين فقد تنشط من جديد[15]. وكان رأي اللورد كرو وزير الدولة لشؤون الهند، ان السبب الوحيد لفشل الدعوة هو أن الباب العالي لم يكن مسيطراً على الأماكن المقدسة في الحجاز: «فإذا ما استطاعت جمعية الاتحاد والترقي أن تتحكم بمكة فقد تستطيع أن تعلن جهاداً نظامياً (هكذا ورد في كلامه)، وربما تأثرت بذلك أفغانستان وسببت متاعب خطيرة للهند»[16].

في أثناء ذلك كان وينغيت وكلايتون وستورز يتابعون بنشاط خطة كيتشنر الداعية الى رابطةٍ في عالم ما بعد الحرب مع شبه الجزيرة العربية ومع زعيم ديني عربي. وكان كلايتون حذراً فنبه الى أن مسألة الخلافة العربية مسألة دقيقة ويجب أن يأتي اقتراحها من العرب أنفسهم[17]. ولكن وينغيت، المتعجل دائماً الى التحرك نحو الأمام، أكد لفرتز جيرالد/كيتشنر «اننا سنفعل ما نستطيع لدفع الحركة العربية وقد وضعت أسياخاً عديدة في النار في هذا الصدد»[18].

غير أن مخاوف وزارة شؤون الهند استمرت، إذ أنها خشيت أن تؤدي هذه النشاطات الى جر مكة نحو دوامة السياسة العالمية ـ الأمر الذي قد يسبب اضطراب الرأي العام في الهند في وقت يكون فيه أي اضطراب قاتلاً. وقد كان على سيملا خلال الحرب أن ترسل الكثيرين من جنودها الأوروبيين الى أوروبا وأن ترسل أيضاً أعداداً كبيرة من الجنود الهنود. ولذلك كانت طوال مدة الحرب في وضع ضعيف من حيث القدرة على اخماد أية انتفاضات قد تحدث. وبدا لحكومة الهند أن كلاً من القاهرة والقسطنطينية تنهج سياسة تهدد بالهاب مشاعر المسلمين في الهند وبالتالي تعرض الامبراطورية الهندية للخطر.

---

(١٤) ترومبينر، **الامبراطورية العثمانية**، ص ١١٨.

(*) ان الاضطرابات التي اثارتها جماعات كقبائل السنوسي الرحل على حدود مصر مع ليبيا، لم تكن ذات أهمية وكان يمكن حدوثها في أي حال.

(١٥) كدوري، **المتاهة الانكليزية ـ العربية**، ص ٧٦.

(١٦) س. ج. لاو وم. ل. دوكريل، **سراب القوة**، المجلد ٣: **الوثائق، السياسة الخارجية البريطانية ١٩٠٢ـ ١٩٢٢** (لندن وبوسطن: روتليدج وكيغان بول، ١٩٧٢)، ص ٥٣٨.

(١٧) جامعة دورهام، محفوظات وثائق السودان، أوراق كلايتون الرئيسية ج/س ٥١٣ ملف ١.

(١٨) كيو، مكتب السجل العام. أوراق كيتشنر ٣٠/٥٧ ٤٥ الوثيقة ٧٤.

ومع استمرار الحرب ازداد اعتقاد البريطانيين الذين كانوا يحكمون الهند أن أكثر أعدائهم خطراً لم يكونوا الأتراك ولا الألمان بل المسؤولين البريطانيين في حكومة مصر. ذلك أنه بالرغم من احتجاجات الهند مضى هؤلاء المسؤولون في حبك مؤامراتهم في مكة.

الفصل الخامس

الرجل الذي في الوسط

(١)

ان مدينة مكة حيث مولد النبي محمد، والمدينة المنورة التي كانت هجرته اليها، هما المدينتان المقدستان لدى المسلمين في كل مكان وبفضلهما تكتسب بلاد الحجاز الجبلية التي تقع في القسم الغربي من شبه الجزيرة العربية، الممتد طولاً والضيق عرضاً بمحاذاة البحر الأحمر، أهمية فذة. وكلمة الحجاز بمدلولها اللغوي تشير الى الجبال التي تفصل بلاد الحجاز عن الهضبة الواقعة الى شرقها. وفي مطلع القرن العشرين كانت شبه الجزيرة العربية أرضاً قفراً ومعزولةً وكانت الحجاز، حسب وصف الموسوعة البريطانية طبعة عام ١٩١٠ «أكثر ولايات شبه الجزيرة العربية فقراً وتنفيراً» وكانت أجزاء كثيرة منها قفراً خالية من الماء وغير مأهولة. وكانت أرض الحجاز الممتدة ٧٥٠ ميلاً طولاً والتي يبلغ أقصى عرضها نحو مئتي ميل، تكاد لا تكفي لاطعام سكان عددهم نحو ٣٠٠,٠٠٠، نصفهم بدو والنصف الآخر حضر. ومع أنها كانت جزءاً من الامبراطورية العثمانية فإن بعدها عن القسطنطينية الذي تزيده بعداً على بعد الحالة البدائية للنقل والمواصلات، قد أتاح لها دوماً قدراً كبيراً من الحكم الذاتي.

ومحصولها الدائم هو التمر الذي يقال ان فيها مئة نوع منه، ولكن مصدر الدخل الحقيقي هو الحج السنوي. فقد كان نحو سبعين ألف حاج ييممون شطر مكة كل عام. وكانت حماية الحجاج من قبائل البدو الغازية هي المهمة الرئيسة لممثل الحكومة العثمانية المحلي. وقد درجت السلطات المحلية على تقديم معونات الى القبائل بأمل إقناعها بأن حماية الحجاج أجدى من مضايقتهم.

تقع مكة على بعد نحو خمسة وأربعين ميلاً من أقرب مرفأ ساحلي، وهي مسافة تقطعها الجمال في يومين. ومكانها في وادٍ قائظ قاحل، وتسيطر على الممرات في الشعاب المحيطة بها. وكان عدد سكانها يقدر بستين ألفاً. ودخول مكة وجوارها محظور على غير المسلمين. إن كل ممنوع مرغوب،

وقـد نجح عدد قليل من الرحالة الأوروبيين في النفاذ الى مدينة مكة متنكرين وعادوا بوصف تفصيلي لها.

وقد ذكر هؤلاء الأوروبيون أن بعض الممارسات السوداء ما زالت متبقية من الماضي البدائي حتى في هذه المدينة المقدسة. وحسب الموسوعة البريطانية فإن «الرذائل في مكة هي فضيحة للمسلمين جميعاً ومصدر دائم لاستغراب الحجاج الأتقياء. وتجارة الرقيق لها ارتباطات بالحج هي ارتباطات غير واضحة تماماً، ولكن قدراً كبيراً من استيراد وتصدير العبيد كان يجري تحت ستار الحج».

ومع ذلك فإن الرحالة الأوروبيين قالوا أيضاً إن شعب الحجاز، بل أهل شبه الجزيرة العربية كلها، هم بين نبلاء الناس طبعاً. وتقول الموسوعة البريطانية:

«إن العرب من حيث التكوين الطبيعي هم من أقوى وأنبل العروق البشرية في العالم. وهكذا فإنهم جسدياً لا يرضخون إلا للقلة من الأجناس البشرية هذا إذا رضخوا لأي منها، فأما ذهنياً فانهم متفوقون على معظم أجناس البشر ولا يحد من مسيرة تقدمهم سوى النقص الملحوظ في القدرة على التنظيم وعجزهم عن القيام بعمل مشترك. ومع أن أشكال حكومتهم تتسم بالبلادة والنواقص فان هذه الأشكال وصلوا اليها بجهد جهيد».

إذا أخذنا بما تقوله الموسوعة البريطانية فإن مهمة أمير مكة ليست بالمهمة السهلة.

إن مكـة كانت دائماً في نظر المسلمين مركز العالم. وجاءت الآن طموحات كيتشنر وأعوانه في القاهرة وطموحات جمعية الاتحاد والترقي في القسطنطينية لتنقل بلاد الحجاز القاحلة الى مركز سياسات القرن العشرين. فالاهتمامات الجديدة التي حظيت بها مكة في حرب عام ١٩١٤ قد جعلتها في موقع المركز بطرق أخرى غير محببة الى أميرها، لأنه وجد نفسه وسط نارين.

كان الحسـين بن علي حاكم الحجاز نيابة عن السلطان العثماني، يلقب شريف مكة وأميرها. والشريف من سبط النبي . والحسين مثل النبي محمد هو من آل هاشم(*). وقد درج النظام العثماني منذ بعض الوقت على تعيين أمير مكة من بين الأشراف المتنافسين. وفي عام ١٩٠٨ وقع اختيار السلطان شخصياً على الحسين وهو من قبيلة ذوي عون، بالرغم من معارضة جمعية الاتحاد والترقي التي ساندت مرشحاً من قبيلة منافسة.

وقد كان الحسين شأنه شأن صديقه الصدر الأعظم وشأن السلطان نفسه رجلاً ذا تربيةٍ ومعرفةٍ من الطراز القديم ويتلفظ بعباراتٍ منمقة. وقد كان ربع القامة ذا لحية بيضاء، وكان في نحو الستين من عمره عام ١٩١٤، وأمضى جزءاً كبيراً من حياته أسيراً مبجلاً في بلاط السلطان في القسطنطينية. وهناك لم تستطع حتى عيون الخصوم أن تلحظ في سلوكه ما يخالف الأصول. وكان يمضي وقته في التأمل خلال وجوده في بلاط السلطان.

(*) كان الحسين يقول عن نفسه وأسرته انهم هاشميون.

وكان الحسين لا يفتأ يعبر عن شدة ولائه الشخصي للسلطان. بيد أن السلطان كان رئيساً رمزياً للدولة، أما السلطة الحقيقية الممثلة في الباب العالي فقد كانت لجماعة تركيا الفتاة وهؤلاء رجال جدد بلا حسب أو نسب انعدم التعاطف بينه وبينهم، ولذلك فانه بالرغم من ولائه للسلطان وجد نفسه على خلاف متزايد مع حكومة السلطان ولا سيما مع سياستها القائمة على المركزية.

كان طموح الحسين أن يحتفظ بمنصب أمير مكة لنفسه ولأسرته من بعده، وعمل جاهداً لكي يزيد استقلاله بينما كانت حكومة جمعية الاتحاد والترقي المركزية تتآمر للحد من استقلاله. وقد اندفعت هذه الحكومة في العمل لانشاء سكة حديد الحجاز التي كان من أهداف انشائها تقليص الحكم الذاتي الذي يمارسه الأمير. وسكة حديد الحجاز تمتد من دمشق الى المدينة المنورة في الحجاز، وكانت حكومة الاتحاد والترقي عازمة على مد هذا الخط الحديدي الى مكة المكرمة والى ميناء جدة. وكان هذا يشكل خطراً على قبائل الحجاز التي تملك الجمال وعلى تحكمها بطرق الحج الذي يعود عليها بربحٍ وفير. وقد عزمت حكومة الاتحاد والترقي على ممارسة الحكم المباشر في مكة والمدينة وسائر الحجاز عن طريق استخدام السكة الحديدية وخطوط البرق، مما سيجعل من الشريف حسين مجرد موظف مرؤوس، فكان رده إثارة الاضطرابات الأهلية.

كان هذا تبدلاً في سياسة الحسين الذي كان قد بدأ إدارة شؤونه مستعيناً بالجنود الأتراك على القبائل العربية، ولكنه لم يكن تبدلاً في الولاء، إذ بقي في وضع يكتنفه الغموض: مؤيداً للامبراطورية العثمانية معارضاً لحكومتها.

خلال السنوات التي سبقت بدء الحرب الأوروبية مباشرةً تعددت الاتصالات بين الجمعيات السرية في دمشق والزعماء المتنافسين في شبه الجزيرة العربية، وكان الهدف تقصي امكانية جمع الصفوف ضد جماعة تركيا الفتاة ومن أجل حصول العرب في الامبراطورية على نصيب أكبر من حقوقهم. وقد كان لمعظم زعماء شبه الجزيرة العربية من وقت الى آخر ضلع في هذه المحادثات. وفي عام ١٩١١ طلب النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني الى الشريف الحسين أن يقود الشعوب العربية في حركة للتخلص من النير العثماني فرفض الشريف حسين، ويبدو أن الجمعيات السرية اتجهت بعد ذلك بعام الى منافسيه وليس إليه. والظاهر أن القوميين العرب اعتبروه في عام ١٩١٣ «أداة في يد الأتراك لضرب العرب»[1]. ومع ذلك كانت الحكومة التركية أيضاً ترتاب فيه ارتياباً شديداً وتستقصي امكانية الاطاحة به.

إثنان من أولاد الحسين كانا ناشطين سياسياً. أحدهما عبدالله ابنه الأثير الى نفسه الذي كان نائباً عن مكة في البرلمان العثماني، أما الآخر فقد كان فيصل النائب عن جدة. وقد أشار عبدالله على والده أن يقاوم الحكومة التركية، معتقداً أن هذه المقاومة ممكنة إذا لقيت مساندة الجمعيات السرية وبريطانيا. أما فيصل فكان معارضاً لهذا الرأي. كان عبدالله قصير القامة ممتلىء

(١) س. ارنست دون، **من العثمانية إلى العروبة: مقالات عن أصول القومية العربية** (اوربانا وشيكاغو ولندن: مطبعة جامعة ايلينوي، ١٩٧٣)، ص ١٤ والحاشيتان ٤٢ و٤٣.

الجسم متوقد الذهن يتسم بطبع السياسي المهادن، ويدعو الى الجسارة. أما فيصل فكان طويل القامة، متسرعاً، عصبي المزاج وينادي بالحذر.

أمضى الحسين سنوات يستخدم خصومه الواحد ضد الآخر، وكان ميالاً الى التأني، ذلك أنه مع مرور كل سنة من سنوات عمله أميراً لمكة كان يعزز مكانته وامساكه بزمام الأمور وسيطرته على شبكة العلاقات الشخصية والعائلية والقبلية المعقدة التي عبرها تتوفر السلطة في الحجاز. وكان قد حد من النفوذ السياسي لمحافل جمعية الاتحاد والترقي المحلية في مكة والمدينة. وقد رسخ مكانته الأولى ضمن امارته.

بيد أنه وجد نفسه في العامين ١٩١٣ و١٩١٤ محاطاً بأعداء خارجيين. كان هناك جيرانه ومنافسوه التقليديون، الأمراء العرب في الجنوب والشرق، الذين كانوا يهددونه ويهددهم. وكان هناك القوميون العرب، وبعضهم يعتبره في الأساس موظفاً لدى تركيا. وكان هناك البريطانيون، ويستطيع أسطولهم بسهولة أن يسيطر على ساحل الحجاز الطويل بمجرد أن يدخلوا الحرب ضد الامبراطورية العثمانية ـ وكان يعرف انهم سيصبحون أعداءه إذا ما ربط مصيره بالامبراطورية العثمانية. وأخيراً كانت هناك الحكومة العثمانية التي تهدد بحسم مسألة الحكم الذاتي الذي يمارسه الأمير.

ولكن جمعية الاتحاد والترقي ما لبثت أن أرجأت خلال مدة الحرب اكمال السكة الحديدية وأرجأت إقرار أنظمتها الحكومية الجديدة وخطتها السرية لتعيين أمير جديد مكان الحسين. ولكنها أمرت الحسين أن يمد الجيش بالرجال. ولعل الحسين وعبدالله قد ساورتهما الشكوك في أن تكون جمعية الاتحاد والترقي قد أعدت مؤامرة هدفها ارسال رجال الحجاز المجندين الى ساحات قتال بعيدة وارسال الجنود الأتراك النظاميين ليأخذوا مكانهم في الحاميات الحجازية ومن ثم يستولوا على السلطة.

لقد اكد الحسين لجميع جيرانه الخطرين أنه سيعمل وفق رغباتهم ـ ولكنه أرجأ ذلك الى وقت ما في المستقبل. وقد طلب النصح من عبدالعزيز بن سعود منافسه القوي في الشرق، هل ينبغي له أن يشرك مكة في دعوة السلطان الى الجهاد ضد بريطانيا وحلفائها. كما أنه بحث مع قادة القوميين العرب القادمين من دمشق امكانية القيام بعمل مشترك ضد الباب العالي. ورداً على الطلبات التي وردته من الباب العالي، طلب تزويده بالمال لجمع جنود ومؤن للامبراطورية العثمانية ولكنه ظل يسوّف في ارسال أية وحدات الى الجيش التركي.

وكان رده على رسائل كيتشنر ووعوده رداً ودياً حاراً. وفي الوقت عينه ـ في نهاية عام ١٩١٤ ـ عندما كان جمال باشا يتأهب لمهاجمة البريطانيين عند قناة السويس، كتب الحسين اليه واعداً بإرسال جنود للمشاركة في الهجوم، بينما أرسل عبدالله رداً الى ستورز في القاهرة يقول فيه ان الحجاز قررت أن تكون الى جانب بريطانيا في الحرب، ولكنه طلب أن يبقى الأمر سراً، إذ ليس باستطاعته حالياً أن يكشف نيته بالتحالف مع بريطانيا وليس باستطاعته القيام بعمل. والسبب في رأي عبدالله والحسين أن الوقت لم يحن بعد.

(٢)

كان ستورز سعيداً لأن مراسلاته قد جعلت المعتمد البريطاني في القاهرة والمندوب السامي البريطاني على علاقة ودية وثيقة مع مكة. وقد كتب بتاريخ ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩١٥ الى فيتز جيرالد/كيتشنر قائلاً: «ما زلت على اتصال ودي جداً وحميم مع شريف مكة وأنا مقتنع اقتناعاً راسخاً أنه أجدر بعنايتنا واهتمامنا من أي زعيم آخر زعامته محلية محض (مهما كان قوياً في حد ذاته) ولا يستطيع أن يحظى بالاحترام الذي يجب أن يلقاه سنوياً من ممثلي الاسلام في سائر أنحاء العالم[٢].

في ذلك الحين كان كل ما يطلبه كيتشنر ومقر المعتمد البريطاني في واقع الأمر من الشريف حسين هو الحياد. ولما كانت رغبة الحسين هي أن يتجنب جره الى الحرب الخطرة فقد كان هناك وفاق بين الجانبين المتراسلين. ولم يفعل الحسين شيئاً لكي يشرك نفسه أو مكة بإعلان الجهاد. وبالنسبة لمقر المعتمد البريطاني أنجزت المراسلات كل ما كان مرغوباً فيه منطقياً. وقد كتب المندوب السامي هنري مكماهون الى كيتشنر في ٢ شباط (فبراير) ١٩١٥ قائلاً: «لا حاجة لأي عمل فوري... فكل ما هو لازم في الوقت الراهن، في ما يخص شريف مكة ـ قد أنجز»[٣].

شعر وزير الحربية بالرضى. ولم يكن يشاطر وينغيت اعتقاده أن قيام ثورة قبلية في شبه الجزيرة العربية يمكن أن يؤثر على مصير بريطانيا في الحرب. ولذلك لم يبدِ ما يشير الى خيبة الأمل عندما تخلف الشريف حسين عن عرض نفسه لقيادة مثل هذه الثورة. فقد كان كيتشنر يعتقد أن ألمانيا هي العدو وأن أوروبا هي ميدان المعركة الوحيد الذي يحسب له حساب. أما خطته على المدى البعيد للاستيلاء على الخلافة فانما هدفها عالم ما بعد الحرب. فقد كان يرى أنه هو وخطته ـ والشرق الأوسط ـ أمرهم مؤجل الى ما بعد انتهاء الحرب.

---

(٢) كيو، مكتب السجل العام. أوراق كيتشنر ٣٠/٥٧ ٤٧.

(٣) المرجع نفسه، الوثيقة ق.ق ١٥.


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الجزء الثالث

بريطانيا تُجرّ
الى مستنقع الشرق الأوسط



القادة العسكريون الأتراك كادوا أن يخسروا الحرب

(١)

لم يكن في نية كيتشنر عند تعيينه وزيراً للحربية أن تجر بريطانيا للتورط في الشرق الأوسط خلال الحرب. وعندما بدأ الطريق التي قادت الى هذا التـورط لم يكن مدركـاً أن هذا ما كان يفعله. ثم انـه عنـدمـا وجد بلاده في ما بعد، أي في عامي ١٩١٥ و١٩١٦ متورطةً تورطاً كاملاً في الشرق الأوسط فلا بد أنه تساءل كيف سمح بنشوء مثل هذا الوضع. فقد كانت عقيدته الثابتة منذ بداية الحرب أن يهمل الشرق وأن يركز أنظاره على الجبهة الغربية.

وكان رأي كيتشنر القائل إن إهمال الشرق الأوسط وتركيا خلال مدة الصراع الأوروبي هو أمر سليم، ناجم عن افتـراضه أن الامبراطورية العثمانية لا تشكل تهديداً عسكرياً هاماً. وكان كثيرون يشاطرونه هذا الافتراض.

لقـد كان المسـؤولون البريطانيون ينظرون الى قدرة العثمانيين العسكرية نظرة ازدراء، وقد رسخت هذه النظرة معارك الأشهر الستة الأولى في الشرق. فمنذ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٤، عندما فتحت البارجتان غوبين وبرسلاو النار على الساحل الروسي وحتى شباط (فبراير) ١٩١٥ عندما بدأ الأسطول البريطاني يثأر بقصفه مضائق الدردنيل ثم اتجه الى القسطنطينية، كانت الجيوش العثمانية تتعثر وتنتقل من هزيمة الى أخرى.

كان أنور باشا هو القائد الأعلى للقوات المسلحة التركية، وقبل بدء الحرب بأسبوع واحد كان قد أعلن نفسـه «نائب القائد الأعلى». هذا المنصب وضعه نظرياً في مكان الشخص الثاني بعد السلطان ذي المنصب الرمزي، أما عملياً فلم يكن ثانياً لأحد.

كان أنور يتمتع بصفات المغامر ولم يكن يتمتع بصفات الجنرال. ومع أنه كان فطناً وماكراً، إلا أنه لم يكن قائداً عسكرياً كفوءاً. ان ليمان فون ساندرز الضابط البروسي الذي كان مستشاراً

للجيش العثماني والذي كان يجد نفسه دوماً على خلاف مع أنور باشا، كان يعتبر أنور مغفلاً في الشؤون العسكرية.

بيد أن أنور صوّر نفسه زعيماً من طبيعة مختلفة كلياً. لقد صور نفسه وريث مؤسسي الامبراطورية العثمانية، أولئك الغزاة الذين انطلقوا في القرن الرابع عشر من الغموض عبر حدود الامبراطورية البيزنطية الى مركز الصدارة في التاريخ[1].

عند بداية الحرب سارع أنور باشا الى مهاجمة الامبراطورية الروسية فوجد أمامه عقبةً كأداء هي سلسلة جبال القوقاز التي تشكل الحدود البرية بين الامبراطوريتين. ولم يلق بالاً الى نصح ليمان فون ساندرز فصمم على شن هجوم على طول الجبهة عبر تلك الحدود الطبيعية المخيفة التي حصنها الروس تحصيناً قوياً، لا سيما أنهم متمكنون بالأرض المرتفعة ـ وقد صمم أنور باشا أن يفعل ذلك في قلب فصل الشتاء. كان رأيه في البداية أن يجمع قواته على امتداد مساحة هائلة من الأرض داخل تركيا، ٦٠٠ ميل طولاً و٣٠٠ ميل عرضاً، وهي مساحة لا توجد فيها أية سكك حديدية لنقل الجنود والمؤن. أما الطرق القليلة في تلك المساحة، فقد كانت شديدة الانحدار ضيقة. وعبور الأنهر لم يكن ممكناً إلا بخوضها بعد أن انهارت الجسور، ولم يهتم أحد بإصلاحها. وبما أن أقرب محطة للسكك الحديدية كانت تبعد عن هذه المنطقة أكثر من ٦٠٠ ميل فكان لا بد من نقل كل طلقة أو كل قذيفة على ظهور الجمال ـ في رحلة تستغرق ستة أسابيع ـ وكان جزء كبير من هذه المساحة بلا طرق وغير مأهول ولم يسبق استكشافه ولا رسمت خريطة له، كما أن فصول الشتاء الطويلة والعواصف الثلجية الجبلية قد جعلت أجزاء كاملة منها عسيرة المرور في جزء كبير من السنة.

كانت خطة أنور باشا، كما شرحها للجنرال ليمان فون ساندرز، أن ينطلق من منطقة التجمع فيعبر الحدود الى أراضي القيصر، ثم يهاجم الموقع الروسي المحصن في هضبة القوقاز بواسطة ذلك النوع من الحركة المنسقة التي تصورها كتب منهاج الدراسة في المدارس العسكرية، أي أن تقوم بعض الأرتال بهجوم مباشر، بينما تنتشر أرتال أخرى في حركة تشبه الزاوية ثم تستدير لتقوم بعملية التفاف على جناح الجيش المعادي أو بعملية تطويق. ولم يلق بالاً إلى التحذير من أن القدرة على الحركة الاستراتيجية التي تقتضيها التحركات العسكرية التي يرتئيها لن تتوفر من دون وجود سكك حديدية أو وسائط نقل أخرى. بل لم تساوره شكوك في النجاح. وقد قال أنور باشا انه بعد أن يسحق القوات الروسية سيزحف على الهند عبر افغانستان لفتحها.

غادر أنور باشا القسطنطينية في ٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٤ وتولى قيادة الجيش الثالث العثماني في ٢١ كانون الأول (ديسمبر)، وقاد بنفسه الهجوم على هضبة القوقاز، فدب الفزع في

---

(١) مادة النص بشأن حملة القوقاز تترسم خطى الرواية المباشرة التي رواها الرائد فرانز كارل اندريز في الموسوعة البريطانية الطبعة الثانية عشر تحت عنوان: **الحملات التركية**.

صفوف الروس فناشدوا بريطانيا أن تفعل شيئاً لمساعدتهم، ولم يخطر لهم انهم يواجهون عدواً عاجزاً كل العجز.

عندما بدأ أنور باشا الهجوم خلّف مدفعيته وراءَ القوات المهاجمة بسبب كثافة الثلوج. وكان على جنوده أن يبيتوا في العراء في جو من البرد القارس (كانت درجة الحرارة دون الصفر)، وقد نفد طعامهم وانتشر وباء التيفوس بينهم، وتاهوا في الممرات الجبلية المتشابكة بعد أن غمرت الثلوج الطرق المألوفة. كانت خطة أنور باشا تقضي بأن تشن قواته هجوماً مفاجئاً ومنسقاً على قاعدة روسية تدعى ساريكاميش، وكانت هذه القاعدة عقبة على طريق الغزو. أما وقد فقدت الفيالق التركية الاتصال في ما بينها ووصلت الى ساريكاميش في أوقات متفاوتة لتشن هجومها، فقد كان نصيبها الافناء واحداً بعد الآخر.

إن ما كان جيشاً تحول إلى شراذم مشتتة هامت على وجهها وعادت الى شرقي تركيا في كانون الثاني (ينـاير) ١٩١٥. ومن مجموع نحو مئة ألف رجل اشتركوا في الهجوم[٢]، بلغت نسبة المفقودين ٨٦ بالمئة. لقد قال ضابط ألماني ملحق بالأركان العامة العثمانية في وصف ما حدث للجيش الثالث: «لقد أصيب هذا الجيش بكارثة لا توازيها في سرعة حدوثها وشموليتها كارثة أخرى في التاريخ العسكري»[٣].

مع ذلك فإن أنور باشا أمر لدى عودته من هذه الكارثة في شمال شرقي تركيا، بشن هجوم آخر ولدته فكرة خاطئة. وقد تولى قيادة هذا الهجوم جمال باشا، وزير البحرية، الذي كان ينظر الى أنـور باشا بعين الحسد، لأن مكانته وسلطته طغتا على مكانة وسلطة بقية زعماء حزب تركيا الفتـاة. وقـد ذهب جمـال باشا الى الميدان قائداً للجيش العثماني الرابع، المرابط في سورية وفلسطين. وفي ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩١٥ بدأ الزحف نحو مصر لشن هجوم مفاجىء عليها عبر قناة السويس.

ومرة أخرى أهملت المشاكل اللوجستية. وقد كانت طرق سورية وفلسطين من السوء الى حد أن المركبات التي تجرها الخيول لم تستطع أن تسلك الكثير منها[٤]، أما مفاوز صحراء سيناء فقد كانت بلا مسالك. ومع ذلك فقد برهنت روح الجندية العثمانية على قيامها بمعجزات من طاقة التحمل والشجاعة. وقد نجحت القوات العثمانية بشكل ما في نقل الجنود والمعدات من سورية الى السويس. وقام كريس فون كريسنشتاين، وهو ضابط مهندس ألماني، بحفر آبار على طول الطريق التي سلكتها هذه القوات وبذلك تمكنت من البقاء على قيد الحياة خلال مسيرتها عبر الصحراء. وقد اختير هذه المرة الوقت المناسب من أشهر السنة: ذلك أن شهر كانون الثاني (يناير) هو أفضل الشهور في مصر لتجنب الحر اللاهب.

(٢) ٩٠,٠٠٠ وفقاً لرواية اندرين، المرجع نفسه، الطبعة الراهنة الخامسة عشرة، **للموسوعة البريطانية**، تحت عنوان: **الحروب العالمية**، تورد رقم ١٨٠,٠٠٠.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) أحمد أمين، **تركيا في الحرب العالمية** (نيوهافن: مطبعة جامعة بيل، ١٩٣٠)، ص ٨٨.

ولكن ما ان وصل الجيش الرابع الى ضفاف قناة السويس حتى اكتشف جمال باشا أن معظم جنوده لا يستطيعون استخدام الجسور العائمة التي جيء بها من أجل عبورهم الى الضفة الأخرى. وكان المهندسون الألمان قد جاؤوا بهذه الجسور من ألمانيا، ولكن الجنود لم يتدربوا على استعمالها. ومع ذلك أصدر جمال باشا أمره ببدء الهجوم. وفي وقت مبكر من صباح ٣ شباط (فبراير)، وقبيل بزوغ الفجر بدأ الهجوم، فاستيقظ البريطانيون وراء استحكاماتهم ليكتشفوا وجود جيش عثماني على الضفة المقابلة للقناة الضخمة، ففتحوا النار عليه من أسلحتهم المتفوقة. وقد بلغ عدد قتلى الجيش العثماني في المعركة ألفي جندي ـ أي نحو عشرة بالمئة من قوات جمال باشا. عندها أصدر جمال باشا أمره بالتراجع ولم تتوقف قواته في تراجعها حتى وصلت الى سورية(٥).

وهكذا أصبحت القيادة العسكرية التركية موضع تهكم. وقد قال أوبري هيربرت في رسالة كتبها من فندق شبرد في القاهرة الى صديقه مارك سايكس قائلاً: إن آخر خطة عثمانية كانت تقضي: «بأن يحضر الأتراك آلاف الجمال الى حافة القناة ثم يشعلوا النار في وبرها. وعندئذ تستخدم الجمال ما عرفت به من حسن تدبر فتندفع الى مياه القناة لاطفاء النار. وما أن تفعل الجمال ذلك بأعداد كافية حتى يعبر الجنود الأتراك القناة على ظهورها»(٦).

وفي لندن استخف رئيس الوزراء بالغزو العثماني قائلاً: «لقد حاول الأتراك أن يقيموا جسراً عبر قناة سويس وأن يشقوا بعبقريتهم طريقاً الى مصر. إن هؤلاء المساكين وجسرهم المزعوم قد تحطموا شر تحطيم وتقهقروا عبر الصحراء»(٧).

(٢)

كان أنور باشا يفترض أن الحرب قصيرة وانها ستحسم ببضع حملات صاعقة. ولم تكن لديه خطة لحرب استنزاف ولا فهم ما تنطوي عليه حرب كهذه. ولم تكن عنده موهبة التنظيم ولا فهم للأمور اللوجستية ولا أناة للادارة. وبصفته وزيراً للحربية قاد بلاده دون تفكير الى الفوضى(٨).

---

(٥) فرانك ج. ويبر، **نسور على الهلال: ألمانيا والنمسا ودبلوماسية التحالف التركي ١٩١٤ـ١٩١٨** (ايناكا ولندن: مطبعة جامعة كورنيل، ١٩٧٠)، ص ٩٨، وس. ر.م. ف. كراتويل، **تاريخ الحرب الكبرى**، الطبعة الثانية (اوكسفورد: مطبعة كلاريندون، ١٩٣٦)، ص ٣٥١.

(٦) مارغريت فيتزهيربرت، **الرجل الذي كان العباءة الخضراء: سيرة حياة اوبري هيربرت** (لندن: جون مري، ١٩٨٣)، ص ١٤٧.

(٧) هـ. هـ. اسكويت، **رسائل إلى فنيشيا ستانلي**، أعدها للطباعة مايكل واليانور بروك (اوكسفورد ونيويورك: مطبعة جامعة اوكسفورد، ١٩٨٢)، ص ٤١٤.

(٨) الاحصاءات التي تلي أخذت من: تشارلز عيساوي، **تاريخ تركيا الاقتصادي: ١٨٠٠ ـ ١٩١٤** (شيكاغو ولندن: مطبعة جامعة شيكاغو، ١٩٨٠)، الصفحة ٣٦٦ وما يتبعها.

بدأ ذلك بإصداره أمراً الى سائر الرجال القادرين على حمل السلاح في سائر ممتلكات الامبراطورية للمثول من أجل تجنيدهم في الجيش فوراً، على أن يحضروا معهم طعاماً يكفيهم ثلاثة أيام. ولما مثلوا وفقاً للأمر الصادر اليهم ـ بعبارة أخرى وصلوا جميعاً في الوقت عينه ـ ضاقت بهم مكاتب التجنيد التي لم تستطع التعامل مع هذا العدد الكبير في آن واحد. وبما أن هؤلاء المجندين جاؤوا من المناطق الريفية فقد استنفدوا الطعام الذي جاؤوا به ليكفيهم ثلاثة أيام ولم يعد لديهم ما يأكلون. وسرعان ما بدأوا يتسللون هاربين، فاعتبروا فارين، وخافوا العودة الى مكاتب التجنيد وإلى بيوتهم.

إن جلب الطاقة البشرية من الريف أدى الى تدمير محصول كان يمكن أن يكون وافراً في عام ١٩١٤. واستمرت هذه الحال طوال الحرب، إذ ان سحب الرجال ومصادرة حيوانات النقل جلبا للبلاد المجاعة في سني الخير وسني المحل. وخلال سني الحرب تدنت امدادات حيوانات النقل فانخفض عدد الخيول إلى ٤٠ بالمئة وعدد الثيران والجاموس الى ١٥ بالمئة مما كان عليه سابقاً. وتقلص النشاط الزراعي بالنسبة المثيرة نفسها فانخفضت المساحة المزروعة حبوباً الى النصف والمساحة المزروعة قطناً الى ثمانية بالمئة من مستوى انتاج ما قبل الحرب. وأصبح التحكم بالمؤن النادرة من مواد غذائية وسلع أخرى مفتاح الثروة والسلطة. فكان في العاصمة القسطنطينية بامتدادها الواسع زعيم سياسي من طراز رؤساء عصابات شيكاغو يحارب المدير العام للقوميساريا التي عينها أنور باشا لادارة الاقتصاد.

أما نظام النقل في الامبراطورية، فقد حطمته الحرب. وفي غياب السكك الحديدية والطرق الصالحة للاستخدام كان معظم البضائع في الماضي ينقل بحراً. أما الآن فإن سواحل الامبراطورية وطولها ٥,٠٠٠ ميل أصبحت تحت رحمة مدافع أساطيل الحلفاء. وفي الشمال سحب الألمان والأتراك البارجتين غويبين وبرسلاو من أجل الدفاع عن الدردنيل، تاركين البحر الأسود للبوارج الروسية التي بنيت حديثاً. أما البحر الأبيض المتوسط فكان تحت سيطرة الأسطولين الفرنسي والبريطاني. وقطعت سفن الحلفاء الطريق على تموين العثمانيين بالفحم الحجري، فأصبح اعتماد الامبراطورية العثمانية في احتياجاتها من الوقود على التموينات الهزيلة التي أمكن نقلها براً من ألمانيا.

وعشية نشوب الحرب لم يكن في الامبراطورية العثمانية، وتعداد سكانها ٢٥ مليون نسمة، سوى ١٧ ألف عامل صناعي. ولأسباب عملية لم يكن في البلاد صناعة[٩]، كل ما كان فيها هو الزراعة التي حل بها الخراب الآن. ومع انتهاء الحرب انخفضت تجارة التصدير الى الربع وتجارة الاستيراد الى عشر ما كانت عليه.

كان الباب العالي يعاني من عجوزات ضخمة في الميزانية خلال سنوات الحرب، وبدافع اليأس

(٩) امين، **تركيا**، ص ٩٢.

أخذ يصدر عملات ورقية جديدة لتسديد هذا العجز، فبلغ ارتفاع الأسعار في الحرب نسبة ١٦٧٥ بالمئة.

وما لبثت الحرب أن جعلت الاقتصاد العثماني ينحدر الى الحضيض، ولم تكن لدى حكومة تركيا الفتاة أية فكرة بشأن معالجة هذا الوضع.

الفصل الثاني

كيتشنر يسمح لبريطانيا بمهاجمة تركيا

(١)

واجهت الحكومة البريطانية بدورها مشاكل غير متوقعة ولم تكن لديها فكرة عن كيفية معالجتها. فعندما بدأت الحرب لم يخطر لأحد في بريطانيا أن الجيوش المتحاربة ستحفر خنادقها عبر أوروبا الغربية. أما وقد حدث ذلك فلم تكن لدى أحد في بريطانيا فكرة عن كيفية اختراق خطوط العدو.

ومع انتهاء عام ١٩١٤ وبداية عام ١٩١٥ ازداد استياء مجلس الوزراء البريطاني من طريقة ادارة الحرب. وبدا أن استراتيجية اللورد كيتشنر القاضية بتركيز كل القوات في أوروبا الغربية لا تعطي أي أمل في النصر في المستقبل المنظور. وكان ديفيد لويد جورج، أحذق السياسيين في مجلس الوزراء، هو أبرز الأعضاء المتطلعين الى مخرج من هذه الحال.

كان لويد جورج أقوى السياسيين في حزب الأحرار وفي مجلس الوزراء بعد اسكويث، ولم يكن بالشخص المستعد عن طيبة خاطر للذهاب الى قعر اليم في سفينة غارقة. فقد كان في المقام الأول شخصاً قادراً على النجاة: وسيتبين بعد ذلك بسنين أنه كان الوزير البريطاني الوحيد الذي نجح في البقاء في مجلس الوزراء منذ نشوب الحرب وحتى نهايتها.

ان هذا الساحر السياسي المتوهج والنشط القادم من ويلز كان، في زمنه، المخطط الاستراتيجي الأول - وبعضهم يقول الانتهازي الأول - وقد كتب أحد معاصريه يقول: «بالنسبة الى لويد جورج لا سياسة دائمة ولا تعهد نهائياً. ان التواءات سياسته جعلته يطلب التأييد من جماعة ثم يطلبها من جماعة أخرى، بحيث «أصبح شبيهاً بمن يتنقلون من صهوة حصان الى صهوة حصان آخر في السيرك، إذ انه كان مضطراً للقفز من ظهر حصان إلى آخر»[1]. وقد عرف بتلونه

---

(١) اللورد بيفربروك، **الرجال والسلطة ١٩١٧ - ١٩١٨** (لندن هتشينسون، ١٩٥٦)، ص ١٧ بالأرقام اللاتينية.

حتى ان أحد المعجبين به قال ان الصدق عنده ليس خطاً مستقيماً بل هو على الأرجح خط منحن[٢]. أما هو فقد تحدث عن نفسه قائلاً: «ما آمنت قط بهجوم مجابهة لا في الحرب ولا في السياسة إذا ما كانت أمامي طريق للالتفاف»[٣].

وما من وزير كان أكثر منه شعوراً بالاحباط بسبب الطريقة التي اتبعها قادة الحلفاء العسكريون في خوض الحرب في فرنسا والفلاندرز: أي أسلوب الهجمات المباشرة الميؤوس منها على مواقع العدو المتحصن في خنادقه. وكلما سعى لايجاد مخرج ما وجد طريقه مقفلة إما من قبل وزارة الحربية المعبرة عن آراء الجنرالات البريطانيين وإما من قبل وزارة الخارجية المعبرة عن آراء حلفاء بريطانيا.

كان لويد جورج منذ البداية يتطلع الى حل في الشرق. وكان هو أحد محبذي الدخول في تحالفات مع دول البلقان، ولا سيما مع اليونان، من أجل الحاق الهزيمة بالامبراطورية العثمانية والالتفاف على ألمانيا. وقد وافقه وزراء آخرون وكذلك موريس هانكي، سكرتير مجلس وزراء الحرب وأكثر الموظفين المدنيين نفوذاً. ان المذكرة التي رفعها هانكي بتاريخ ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٤ مقترحاً الهجوم على الدردنيل بالتعاون مع حلفاء من دول البلقان، تضمنت بصورة مقنعة الحجج التي تسند اعتقاد مجلس الوزراء بأنه: «ربما كان بالامكان ضرب ألمانيا بصورة أشد فاعلية وبنتائج أكثر ديمومة بالنسبة للسلام العالمي، عبر حلفائها وخصوصاً عبر تركيا»[٤].

غير أن وزير الخارجية ادوارد غراي حال دون الأخذ بهذا الأسلوب. ويقول زملاء لويد جورج في الجناح اليساري لحزب الأحرار، إن غراي هو الذي أسقط البديل الذي كان متاحاً لبريطانيا بالبقاء محايدة في الحرب. وهم يدعون أنه فعل ذلك نتيجة الترتيبات السرية التي اتفق عليها مع فرنسا قبل الحرب(*). (لقد كتب الفيلسوف برتراند راسل في ما بعد يقول: «كنت قد لاحظت خلال السنوات السابقة الى أي حد كان ادوارد غراي حريصاً على الكذب لكي يحول دون اطلاع الرأي العام على الأساليب التي اتبعها لالزامنا بتأييد فرنسا في حال نشوب الحرب»[٦]). ومرة أخرى كان غراي، الذي سبق أن أجرى ترتيبات سرية قبل الحرب مع روسيا بشأن الدردنيل، هو الذي

---

(٢) وولتر هاينز بيج، اقتباس عنه في: كتاب كنيث مورغان، **لويد جورج** (لندن: ويندنفيلد ونيكولسون، ١٩٧٤)، ص ١٣.

(٣) أ. ج. ب تيلور، **التاريخ الانكليزي ١٩١٤ ـ ١٩٤٥** (أوكسفورد: مطبعة كلارندون، ١٩٦٥)، ص ٧٤.

(٤) مارتن جيلبرت، **ونستون س. تشرشل**، المجلد ٣، ١٩١٤ ـ ١٩١٦، **تحدي الحرب** (بوسطن: هوتن ميفلين، ١٩٧١)، ص ٢٣٠.

(*) ان البينات التاريخية المتوافرة الآن تدل على أن ذلك لم يكن صحيحاً[٥]. لكن الجناح اليساري في حزب الأحرار ظل يعتقد أنه صحيح.

(٥) زارا سينر، **بريطانيا ومنطلقات الحرب العالمية الأولى**، (لندن وبيزينغستوك: مكميلان، ١٩٧٧).

(٦) **سيرة حياة برتراند رسل بقلمه** (لندن: كتب اندين ذات الغلاف الرخيص، ١٩٧٨)، ص ٢٣٩.

أخذ الآن يحاجج قائلاً إن مطالب الحلفاء بالحصول على مكاسب اقليمية بعد الحرب انما تحول دون زج دول البلقان في الحرب. لقد كانت وجهة نظر وزارة الخارجية البريطانية ليس فقط أن التنافس بين بلغاريا وكل من رومانيا واليونان يجعل أي تحالف يضم هذه الدول الثلاث تحالفاً غير عملي، بل كانت وجهة نظرها أيضاً أن الحصول على مساعدة اليونان من أجل الاستيلاء على القسطنطينية أمر غير مقبول لأنه سيغضب الروس.

ومع ذلك كان ثمة اتفاق بين الأميرالية، ووزارة الحربية ومجلس الوزراء أنه ليس بالامكان الاستيلاء على القسطنطينية بواسطة الأسطول البريطاني وحده، وأنه لا بد من اشتراك جيش في الاستيلاء عليها. فإذا لم يكن مسموحاً للجيش اليوناني أو جيش آخر من جيوش دول البلقان أن يقدم المساعدة فلا بد من الاستعانة بالجيش البريطاني. ولكن اللورد كيتشنر ساند قادة الحلفاء في الميدان الذين تمسكوا بعدم نقل أي عدد من الجنود من خنادقهم في الجبهة الغربية حتى يتم كسب الحرب في أوروبا.

وعلى الرغم من النظرة المتفائلة التي ابداها قادة الحلفاء في الميدان، لم يظهر في الأشهر والسنوات الأولى من الحرب ما يوحي للأعضاء الرئيسيين في مجلس الوزراء أن كسب الحرب على الجبهة الغربية وشيك او انه يمكن كسبها. ففي السابع من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٤ ذكر اسكويث أن كيتشنر «يظن انه ليس أمراً بعيداً عن الاحتمال أن تصل الجيوش الكبرى المتواجهة، ربما خلال بضعة شهور، الى ما يشبه المأزق»[٧]. وفي نهاية شهر كانون الأول (ديسمبر)، رأى ونستون تشرشل (وقد باح بذلك الى رئيس الوزراء): «ان ثمة امكانية الا تكون لأي من الجانبين القدرة على اختراق خطوط الجانب الآخر في مسرح الحرب الغربي». وفي الوقت نفسه استبعد لويد جورج، في مذكرة لزملائه في مجلس الوزراء، امكانية حدوث اختراق على الجبهة الغربية، لأن حدوثه «مستحيل»[٨].

لم يعرف التاريخ حالة تشبه حالة حرب الخنادق التي نشأت بنت ساعتها في خريف عام ١٩١٤، ومع أن كيتشنر رأى المشكلة بعين بصيرته، فقد اعترف انه لا يرى حلاً لها. ذلك أن دول التحالف ودول أوروبا الوسطى حشدت جنوداً في خطين متوازيين من التحصينات التي ما لبثت أن امتدت من المحيط الاطلسي الى جبال الألب، وبذلك اغلق كل من الجانبين اغلاقاً محكماً الطريق أمام الجانب الآخر.

لقد بدأت حرب الخنادق باعتبارها مباراة في طاقة التحمل وانتهت باعتبارها سباقاً من أجل الأرض في ما طوله نحو ٣٥,٠٠٠ ميل من الخنادق التي حفرت، بحالة من القذارة الشديدة،

(٧) هـ. هـ. اسكويث، رسائل إلى فنيشيا ستانلي، اعدها للطباعة مايكل واليانور بروك (اوكسفورد ونيويورك: مطبعة جامعة اوكسفورد، ١٩٨٢)، ص ٢٦٦.

(٨) جيلبرت، تشرشل: تحدي الحرب، ص ٢٦٦، وجون غريغ، لويد جورج: من السلم إلى الحرب ١٩١٢ - ١٩١٦ (لندن: ميتوين، ١٩٨٥)، ص ١٩٤.

وتبادل القصف المدفعي بغير انقطاع، وكان هذا القصف يقترن بهجمات انتحارية عقيمة على الأسلاك الشائكة ومرابض المدافع الرشاشة من كل جانب على الجانب الآخر، فكان الوضع أشبه ما يكون بوجود فريقين أحدهما فريق من المحكوم عليهم بالاعدام، والآخر فريق تنفيذ الاعدام، وهذا الفريق يؤدي مهمته كلما شن الفريق الآخر هجوماً من هجماته المتكررة، دون أن يكسب أي من الجانبين أرضاً من الجانب الآخر. كانت حلقة مقفلة.

واتجه الوزراء المدنيون الى الحكيم العسكري الذي في وسطهم طلباً للتوجيه، ولكن هذا الحكيم كان أحياناً يصمت صمتاً مزعجاً وكان أحياناً أخرى يتلفظ بكلام يقوض الايمان بقدرته على التنبؤ. ولسوء الحظ أن فيتز جيرالد لم يكن له حضور في مجلس الوزراء ليتولى الكلام والاستماع نيابة عنه. وكان الفيلد مارشال/كيتشنر يجد دوماً صعوبة بالغة في شرح وجهات نظره العسكرية حتى لأقرب المقربين من زملائه. أما في حضور الذين كان يخشاهم ـ الغرباء والمدنيين والسياسيين ـ فكان ينعقد لسانه عن الكلام. ولكي يقطع حبل الصمت كان يشرع أحياناً في أحاديث عن أمور غير عسكرية لا يفقه فيها شيئاً. فكان يتحدث عن ايرلندا الى الزعيم الايرلندي كارسون، وعن ويلز الى لويد جورج، فيصاب كلاهما بالدهشة إذ يجدانه جاهلاً أحمق.

كان في داخله قدر من النبوغ، ولكنه لا يظهر إلا في المناسبات. وبعد الحرب بسنوات، تراجع لويد جورج عن رأي كان أبداه بأن كيتشنر «يتكلم كلاماً سخيفاً»، فقال:

«كلا! بل هو فنار (دوار) عظيم. فقد كان شعاع ذهنه ينتشر أحياناً، فيرينا أوروبا والجيوش المحتشدة في منظور واسع غير محدود حتى ليشعر المرء منا انه ينظر الى قلب الواقع ـ ثم يختفي الشعاع أسابيع فإذا هناك ظلام دامس»[٩].

إن فشل كيتشنر في أن يدلّهم على مخرج من هذه الحالة المستعصية قد دفع بقادة البلاد المدنيين الى ابتكار خطط من عندهم، وقد تشابهت هذه الخطط من حيث انها كلها ارتأت الالتفاف على الجبهة الغربية المنيعة من أجل مهاجمة الألمان من الشمال أو الجنوب أو الشرق. كانت نظرية القادة العسكريين تقضي بمهاجمة العدو في أقوى مواقعه، أما نظرية السياسيين فكانت تقضي بمهاجمته في أضعف مواقعه.

وقد مال لويد جورج في تفكيره الى التعاون مع اليونان في منطقة جنوب شرقي أوروبا، وهي منطقة ضعف. أما تشرشل فقد اقترح، بايحاء من الأميرال اللورد فيشر (وكان تشرشل قد استدعاه بعد تقاعده للخدمة بصفة لورد البحرية الأول) إنزال قوة على إحدى الجزر في شمال غربي أوروبا قرب ساحل ألمانيا على بحر البلطيق. بيد أن موريس هانكي اكتسح الجميع بمذكرته المقنعة التي تحمل تاريخ ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٤.

فقد اقترح هانكي أن تحرك بريطانيا ثلاثة فيالق لتشترك هذه الفيالق مع اليونان وبلغاريا

(٩) اللورد بيفربروك، **السياسيون والحرب ١٩١٤ ـ ١٩١٦** (لندن: اولدبورن، ١٩٦٠)، ص ١٧٥.

ورومانيا في مهاجمة تركيا من الدردنيل وبالتالي احتلال القسطنطينية والحاق الهزيمة بحليفتي ألمانيا، الامبراطورية العثمانية وامبراطورية آل هابسبورغ. وقال انه يجب أولاً تذليل مشكلة التوفيق بين بلغاريا وكل من اليونان ورومانيا، ولكنه أعرب عن اعتقاده بامكانية ذلك نتيجة لمشاركة الحلفاء العسكرية في الحملة وتقديم ضمانات من الحلفاء بأن تحصل هذه الدول الثلاث جميعها على حصة عادلة من غنائم النصر.

ولدى اطلاع تشرشل على المذكرة قال انه سبق أنه دعا هو نفسه قبل شهرين الى هجوم على الدردنيل، ولكن كيتشنر رفض امداده بالقوة البشرية التي يتطلبها الهجوم، وقال أيضاً إن القيام بهذا الهجوم في كانون الثاني (يناير) سيكون أصعب مما لو نفذ في تشرين الثاني (نوفمبر). وظل تشرشل على اعتقاده بأن مشروع بحر البلطيق هو أكثر وعداً بالنجاح، ولكنه أقرّ بأنه وهانكي تفكيرهما واحد بدعوتهما الى القيام بعملية التفاف.

بيد أن خطة هانكي لم توضع قط موضع الاختبار. فقد تعثرت في المياه الضحلة المعتادة: امتناع كيتشنر عن تحويل قوات من الجبهة الغربية، وخشية سير ادوارد غراي من احتمال ازعاج روسيا إذا ما زحفت اليونان على القسطنطينية. ولم يكن لدى غراي أمل في التوفيق بين مطالب بلغاريا ومطالب دول البلقان الأخرى، ولكن كان في مقدمة ما جعله يعارض هجوماً يونانياً على الدردنيل خوفه من احتمال نجاح الهجوم، إذ أن اليونانيين إذا ما فتحوا عاصمة امبراطوريتهم القديمة، القسطنطينية (استانبول)، عاصمة الامبراطورية البيزنطية في أيام عزها، فمن غير المحتمل أن يتخلوا عنها، بينما روسيا (في رأي غراي) لن تسمح لبلد آخر بالاستيلاء على هذه المدينة، ولو كلفها الأمر أن تنتقل من جانب الى آخر في الحرب.

كان الوضع في أثينا أن رئيس الوزراء فينيزيلوس، الذي عرض عند بدء الحرب أن تدخل بلاده الحرب ضد تركيا، قد بقي على ميله للانضمام الى الحلفاء، في حين أن خصمه السياسي، صهر القيصر الألماني، الملك قسطنطين الموالي لألمانيا، كان يعمل لمنعه من الاقدام على ذلك. ولكن وزارة الخارجية البريطانية بدل أن تلقي بثقلها وراء فينيزيلوس، عارضت، شأنها شأن الملك قسطنطين، دخول اليونان الحرب.

إذا عدنا الى الماضي يبدو لنا واضحاً أنه لو زحف الجيش اليوناني على القسطنطينية في أوائل عام ١٩١٥، مدعوماً من الأسطول البريطاني، لوجد العاصمة العثمانية قاصرة عن حماية نفسها. ان العذاب الذي أمضّ ونستون تشرشل لأن هذا الهجوم لم تتح له الفرصة، يبدو جلياً في عبارات رسالة خطها الى غراي في شتاء عام ١٩١٥ ولكنه لم يرسلها اليه:

«أتوسل اليك... ان الاجراءات التي تتسم بفتور الهمة سوف تدمر الجميع، وسيموت مليون رجل عبر إطالة أمد الحرب... يجب ألا توضع أية عقبة على طريق تعاون اليونان معنا ـ أخشى كثيراً انك ستخسر اليونان ثم تدفع بالمستقبل كله الى أيدي الروس. إذا حالت روسيا دون مساعدة اليونان لنا فسأبذل قصارى جهدي لحرمانها الحصول على القسطنطينية... حاشية: إذا لم

تساند اليونان الحالية ـ يونان فينيزيلوس ـ فستجد أمامك يوناناً أخرى تنشق عنا الى المانيا»[10].

(٢)

عند بداية عام ١٩١٥ غير اللورد كيتشنر رأيه فجأة واقترح أن تهاجم بريطانيا الدردنيل، وكانت القيادة العليا الروسية قد طلبت بالحاح شن هجوم تحويلي هناك، وخشي أن تخرج روسيا من الحرب إذا لم يلب طلبها ـ وهذا لو حدث آنذاك لكان مميتاً بالنسبة لبريطانيا وفرنسا، إذ أنه كان سيسمح للألمان بتركيز قواتهم كلها في الغرب. غير أن كيتشنر أصر على أن يتولى الأسطول البريطاني وحده القيام بهذا الهجوم وقال انه لن يقدم قوات برية. مهما يكن من أمر فقد سارع الأعضاء المدنيون في مجلس الوزراء الى اغتنام هذه الفرصة بغية الخلاص من استراتيجية الجبهة الغربية التي اعتبروها (خلافاً لرأي جنرالات الحلفاء) حالة ميؤوساً منها.

كان هجوم أنور باشا على القوقاز هو سبب النداء الروسي بطلب المساعدة وبالتالي كان سبب تبدل رأي كيتشنر. ولكن استغاثة روسيا حدثت قبل انتصارها السريع والسهل والحاسم على قوات أنور باشا في كانون الثاني (يناير) ١٩١٥. وكان المنطق يقضي بعد سحق الغزو العثماني في ذلك الشهر أن يبلغ الروس اللورد كيتشنر أنه لم تعد ثمة ضرورة لشن الهجوم التحويلي على القسطنطينية ـ أو كان ينبغي لكيتشنر أن يستخلص هذا الاستنتاج بنفسه. ولكن بدلاً من ذلك ظل قادة بريطانيا طوال شهري كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) يفكرون بالطريقة المثلى لمهاجمة القسطنطينية من أجل إنقاذ روسيا من تهديد تركي لم يعد له وجود.

هكذا بدأت حملة الدردنيل التي قدر لها أن تبدل تبديلاً كبيراً مصائر تشرشل وكيتشنر واسكويث ولويد جورج وبريطانيا والشرق الأوسط.

---

(١٠) جيلبرت، تشرشل: تحدي الحرب، الصفحتان ٣٢٨ ـ ٣٢٩.

الفصل الثالث

نحو النصر في الدردنيل

(١)

عندما اقترح اللورد كيتشنر أن يقوم الأسطول البريطاني وحده بالحملة على الدردنيل، كان الرد الذي تلقاه تشرشل من أميرالية الأسطول وفيه ترديد صدى ما كان يقوله كل انسان مطلع في القيادات العسكرية وفي الحكومة: إن الدردنيل لا يمكن اقتحامه إلا بعملية مشتركة ينضم فيها الجيش الى الأسطول. إن نظرة واحدة على الخريطة تكفي لبيان السبب. فالمضائق التي تمتد ٣٨ ميلاً طولاً لا يزيد عرضها في أي مكان على أربعة أميال. والسفن الحربية التي تحاول أن تشق طريقها في معاكسة التيار الشديد ستواجه صفوفاً من الألغام أمامها وستواجه أيضاً قصفاً مدفعياً من كلا الشاطئين الأوروبي والآسيوي. وبعد أن تقطع السفن الحربية ثلاثة عشر ميلاً عقب دخولها هذا الممر المائي تصل ألى أضيق النقاط، حيث المسافة بين الشاطئين لا تزيد على ١٦٠٠ ياردة ويمكن السيطرة عليها بمدفعية قلاع الشاطىء. ولا يمكن اسكات مدفعية الشاطىء وإتاحة الفرصة أمام سفن الأسطول لكنس الألغام التي تواجهها إلا إذا استولى جيش مهاجم على الشريط الساحلي. وبعبارة أخرى كان لا بد من اقتحام قلاع الشاطىء وتدميرها لكي يتاح للأسطول اجتياز المضيق.

اجتمع كيتشنر مع مستشاريه في وزارة الحربية طالباً اليهم أن يعيدوا النظر في موقفهم إزاء فتح جبهة جديدة، ولكنهم ظلوا متشبثين بمعارضتهم توفير قوات برية لهذه الحملة. وقد اجتمع تشرشل بدوره صباح ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩١٥ مع مجموعة الحرب في قيادة الأميرالية لاعادة النظر في الرأي القائل انه لا يمكن فعلاً القيام بعملية تقع كلها على عاتق الأسطول، آخذين بعين الاعتبار أهمية إبقاء روسيا شريكة في الحرب. وقد طرحت في هذا الاجتماع فكرة استخدام سفن حربية قديمة يمكن الاستغناء عنها فحسب. وقررت مجموعة الحرب أن تطلب رأي قائد الأسطول في المنطقة.

وما إن رفع الاجتماع حتى استوضح تشرشل رأي قائد سفن الأسطول البريطاني المرابطة قرب الدردنيل الأميرال ساكفيل كاردن. وقد سأله تشرشل في البرقية التي وجهها اليه: «هل تعتبر اقتحام الدردنيل بسفن الأسطول وحدها أمراً عملياً؟» ـ وأضاف أن السفن الأكثر قدماً هي التي ستستخدم وان أهمية هذه العملية تسوغ تحمل خسائر جسيمة[1].

ولدهشة الجميع رد الأميرال كاردن على برقية تشرشل قائلاً ان الدردنيل لا يمكن الاستيلاء عليها بهجوم واحد، ولكن يمكن اقتحامها بعمليات مطولة وباستخدام عددٍ كبير من السفن[2]. كان الأميرال كاردن في موقع القيادة قرب الدردنيل منذ شهور وآراؤه كانت لها المكانة الأولى في ذلك الحين.

وهكذا تغلب مجلس الوزراء على رأي تشرشل ـ الذي كان يحاجج محبذاً القيام بضربة بحرية في البلطيق بدلاً من مهاجمة الدردنيل ـ وفوِّض بتنفيذ خطة الأميرال كاردن بمهاجمة الدردنيل. ولم يكن تشرشل معارضاً لخطة الدردنيل وإنما كان فقط يفضل خطة البلطيق. أما وقد اتخذ القرار بشأن خطة الدردنيل فقد انطلق لتنفيذها بكل ما لديه من طاقة وحماسة.

(٢)

كان تشرشل موهوباً من عدة وجوه ولكنه كان يفتقر الى الاحساس بمزاج زملائه وردود فعلهم، ويتغافل عن الأثر الذي يحدثه هو فيهم. وعندما أصدر أوامر يشعر ضباط البحرية انه ينبغي صدورها عن واحد منهم، فقد أوجد حالة من العداء ضمن المؤسسة لم يكن واعياً لها، ولم يعرف انهم ينظرون اليه على أنه هاوٍ متطفل وأن عدم دقته في استخدام لغتهم التقنية تثير نقمتهم.

ولم يعرف أيضاً (إذ لم يخبره أحد) مدى نفور زملائه في مجلس الوزراء من خلاله الأخرى. فقد كان يثرثر بشأن أفكار تتعلق بوزاراتهم، الأمر الذي اعتبروه تدخلاً من جانبه. وكان يستغرق في الكلام الى حد لا يطيقونه. ولم يجرؤ مرؤوسوه ولا زملاؤه أن يخبروه وجهاً لوجه أن العمل معه غالباً ما يكون مستحيلاً. وحتى اللورد فيشر، وهو معبود تشرشل وموجهه في الشؤون البحرية، والذي اختاره تشرشل لورد البحرية الأول، وجد صعوبة في التعامل معه، مع انه ينبغي القول ان المشكلة كانت متبادلة.

إن اللورد فيشر الذي كان نبوغه التوجيهي وذاتيته المفرطة شبيهين بما لدى كيتشنر، قد ارتأى فجأة في ١٩ كانون الثاني (يناير) أو قبل هذا التاريخ، ان من الغلط ارسال حملة بحرية إلى

(١) مارتن جيلبرت، **ونستون تشرشل**، المجلد ٣: ١٩١٤ ـ ١٩١٦، **تحدي الحرب** (بوسطن: هوتن ميفلين، ١٩٧١)، ص ٢٣٤.

(٢) مارتن جيلبرت، ونستون س. تشرشل: **المجلد المرافق**، المجلد ٣ الجزء الأول، تموز ١٩١٤ ـ نيسان ١٩١٥ (بوسطن: هوتن ميفلين، ١٩٧٣)، ص ٣٨٠.

الدردنيل. ولكنه لم يستطع قط أن يشرح أساس هذا النذير، وبالتالي لم يستطع اقناع تشرشل بتغيير النهج.

كان تأييد حملة الدردنيل في البداية إجماعياً، ولكن بعد ذروة الحماسة حدث تحول من الجزر الى المد، وسرعان ما انعكس الاتجاه في غضون أيام.

وقد شرع موريس هانكي، الذي كان يبثه اللورد فيشر شكواه من تشرشل في شهر كانون الثاني (يناير)، يقيم الدليل على معارضته هو أيضاً للحملة ما لم يشترك فيها الجيش. ولما كان هانكي أمهر البيروقراطيين في زمنه، فقد كان أكثر تحسساً من تشرشل نفسه لتيارات الرأي السائدة في قيادة الأميرالية التابعة لتشرشل. ومع حلول منتصف شهر شباط (فبراير) تحقق هانكي من أن رأي الأميرالية قد تحول ضد فكرة القيام بعملية بحرية محض، بالرغم من أن الهجوم كان مقرراً له أن يبدأ في غضون أيام معدودة(*). في ١٥ شباط (فبراير) وزع سير هنري جاكسون، الذي كان قبل شهر مضى قد حث تشرشل على تطبيق خطط الأميرال كاردن فوراً، مذكرة قال فيها ان هجوماً يقتصر على الأسطول «ليس بالعملية العسكرية السليمة»[٦]. وقد شارك في هذا النقد أيضاً الكابتن هيربرت وليم ريتشموند، مساعد مدير العمليات الذي كان قد كتب مذكرة في اليوم السابق على المنوال عينه وأرسل نسخة عنها الى هانكي.

وفي ساعة مبكرة من صباح ١٦ شباط (فبراير) أرسل اللورد فيشر تحذيراً مماثلاً الى تشرشل الذي أصابه الذهول، مما حمله على أن يطلب جلسة طارئة فورية بمن حضر من أعضاء مجلس الحرب التابع لمجلس الوزراء. وقد كان الوضع الرهيب كما يلي: ان أرمادا الأسطول البريطاني المرابطة قرب الساحل التركي كان محدداً لها أن تبدأ الهجوم في غضون ثمان وأربعين الى اثنتين

(*) هذا ما قاله لمجلس الوزراء، وهذا ما قاله لرئيس الوزراء، وقد سجل رأيه في رسائل ومذكرات. وقد كتب في احدى صفحات مفكرته بتاريخ ١٩ آذار (مارس) انه: «منذ اليوم الأول لعرض الاقتراح أنذرت رئيس الوزراء واللورد كيتشنر ورئيس الاركان ولويد جورج وبلفور بأن الأسطول لا يستطيع أن يحقق العبور وأن هذا هو رأي جميع ضباط البحرية»[٣]. والحقيقة هي أن هانكي كان قد أصدر هذه الانذارات، ولكن بعد شهر من الموعد الذي ادعى انه أصدرها فيه. فهو لم يصدرها في ١٣ كانون الثاني (يناير) (عندما قررت اللجنة الوزارية الموافقة على حملة الدردنيل) وإنما في العاشر من شباط (فبراير) عندما كتب رسالة الى بلفور بهذا المعنى[٤]. وفي وقت لاحق تحدث الى اسكويث. وفي ١٣ شباط (فبراير) سجل رئيس الوزراء في مفكرته ما يلي: «تحدثت للتو مع هانكي الذي تستحق آراؤه الاصغاء اليها. انه يرى وبشدة أن العمليات البحرية يجب أن تكون مدعومة بانزال قوة عسكرية كبيرة على البر. وأنا ما فتئت منذ بعض الوقت أرى الرأي نفسه»[٥].

(٣) هـ. هـ. اسكويث **رسائل إلى فنيشيا ستانلي**، أعدها للطباعة مايكل واليانور بروك (اوكسفورد ونيويورك: مطبعة جامعة اوكسفورد، ١٩٨٢)، ص ٣٧٤.

(٤) جيلبرت، **تشرشل: المجلد المرافق**، ص ٥٠٠.

(٥) اسكويث، **رسائل**، ص ٤٢٩.

(٦) جيلبرت، **تشرشل: تحدي الحرب**، ص ٢٨٧.

وسبعين ساعة، ولم يكن باستطاعة هذه الأرمادا أن تؤجل هجومها ما دامت باقية في المنطقة، لأن غواصات العدو قد ترسل بسرعة لاغراقها[٧]. أما إذا شرعت هذه الأرمادا في الهجوم فانها ستفشل وفقاً لرأي القيادة البحرية في الأميرالية الذي تبدل فجأة، ما لم ترسل قوة كبيرة من الجيش لدعمها ـ هذه القوة الذي رفض كيتشنر المرة بعد المرة ارسالها والتي، في أية حال، لا يمكن توقع وصولها في الوقت المناسب حتى لو أرسلت فوراً.

تحدث كيتشنر قبل حضوره مجلس الحرب مع ويندهام ديدز، الضابط الذي خدم في الدرك العثماني قبل الحرب وأصبح الآن ضابطاً في المخابرات مقر عمله في لندن، فسأله رأيه في هجوم بحري على الدردنيل. وكان جواب ديدز انه يرى أن خطة كهذه هي في الأساس خطة غير سليمة. وما ان بدأ يشرح رأيه هذا حتى احتد كيتشنر وأوقفه عن الكلام وقال له انه لا يفقه ما يقول وصرفه فوراً.

ومع ذلك فان اللقاء مع ديدز أحدث تبديلاً في تفكير كيتشنر. فبعد هذا اللقاء ببضع ساعات قال كيتشنر لأعضاء مجلس الحرب انه سيوافق على ارسال الفرقة التاسعة والعشرين ـ وهي فرقة الجيش النظامية الوحيدة المتبقية في بريطانيا ـ الى بحر إيجه لمساندة هجوم الأسطول. اضافة الى ذلك يمكن إرسال الجنود الاستراليين والنيوزيلانديين الجدد الذين كانوا قد وصلوا حديثاً الى مصر إذا اقتضت الضرورة. وكانت الخطة، التي استجابت الآن لمتطلبات فيشر وجاكسون وريتشموند وغيرهم، هي أنه ما أن تكسب سفن الأسطول معركة المضائق حتى تتبعها القوات البرية لتحتل الشاطىء المجاور ومن ثم تحتل القسطنطينية. وقد جاء في أسطر كتبت في مفكرة «كانت كلمات اللورد كيتشنر الى وينستون: اعبر المضائق! سأجد الرجال»[٨].

كانت للخطة مثالبها. فإذا كان المدافعون الأتراك لديهم القيادة الكفء والكفاية من الذخيرة فلا بد من هجوم مشترك من قبل الأسطول والقوات البرية. وبدلاً من أن ينتظر الجيش حتى يربح الأسطول المعركة كان عليه أن يساعد في مهاجمة قلاع الدردنيل. ان موريس هانكي المدني رأى هذا الأمر بوضوح، أما قادة الأسطول والجيش فلم يروه.

في ٢٢ شباط (فبراير) أصدرت الأميرالية بلاغاً عاماً يعلن بدء الهجوم على الدردنيل ويصف الهجوم وصفاً تفصيلياً، ونشرت الصحف النبأ مركزة الانتباه على الهجوم ومثيرة التوقعات لدى الرأي العام. ومما قالته جريدة التايمز: «ان القصف من البحر لن يسير بهذا المشروع بعيداً جداً ما لم يترافق مع هجوم من القوات البرية» وقالت محذرة: «ان الشيء الوحيد الذي لا يملك الحلفاء المجازفة به هو فشل هجوم مركز على الدردنيل»[٩].

---

(٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٩٦ ـ ٢٩٧.

(٨) المرجع نفسه، ص ٢٨٨.

(٩) فيوليت بدنهام كارتر، **ونستون تشرشل كما عرفته** (لندن: اير وسبوتسوود وكولنز، ١٩٦٥)، الصفحتان ٣٥٩ ـ ٣٦٠.

وأصدر كيتشنر بدوره تحذيراً مماثلاً الى زملائه في مجلس الوزراء. ومع أنه كان في الأصل قد اقترح «التخلي عن القصف البحري إذا لم يكن فعالاً»[10] فقد بدل رأيه عندما قدم لويد جورج حججه داعياً الى التمسك بالخطة («إذا فشلنا في الدردنيل ينبغي لنا أن نكون مستعدين فوراً لتجربة شيء آخر») وقد استشهد وزير الحربية في اجتماع مجلس الحرب بتاريخ ٢٤ شباط (فبراير) ببلاغ الأميرالية باعتباره سبب تبديل رأيه. «إن تأثير هزيمة في الشرق سيكون بالغ الخطورة. فلا مجال للتراجع. إن صدور البلاغ العلني قد رتب علينا التزاماً». وقال انه في حالة فشل الأسطول «ينبغي للجيش أن يكمل العمل»[11].

في أول الأمر اقترح ارسال الأسطول. والآن قرر ارسال الجيش. لقد سمح كيتشنر، دون أن يقصد، بجر بريطانيا خطوة خطوة الى اشتباك كبير في الشرق الأوسط.

(٣)

كان الأتراك يتوقعون من تشرشل أن يهاجم الدردنيل، ولكنهم آنذاك لم تتوفر لهم وسيلة الدفاع عنه. ولم يعلم هذا السر أحد من البريطانيين حتى ويندهام ديدز ـ وهو عادة حسن الاطلاع على الشؤون العثمانية ـ مع أن الألمان كانوا يعرفون السر تمام المعرفة. فعند بدء الحرب، شرعت القوات العثمانية ومستشاروها الألمان بتعزيز القلاع على كلا جانبي مضائق الدردنيل، وإذا بجهودهم تذهب سدى بسبب الافتقار الى الذخائر. وقد علمت برلين في نهاية عام ١٩١٤ وبداية عام ١٩١٥ أن ما هو متوفر من الذخائر في المضائق يكفي لخوض اشتباك واحد فقط، وان بعض الزوارق الحربية العثمانية لديها من القذائف ما يكفي كلا منها مدة دقيقة واحدة فقط.

خلال الأسابيع الستة التي أعقبت ذلك، تلقت القيادة العليا العثمانية عدداً من تقارير المخابرات التي دلت على أن وقوع هجوم بحري من قبل الحلفاء على المضائق كان وشيكاً. وقد وردت بتاريخ ١٥ شباط (فبراير) ١٩١٥ معلومات مفصلة عن حشد من السفن البحرية البريطانية والفرنسية في شرق البحر الأبيض المتوسط.

صباح ١٩ شباط (فبراير) أطلقت البوارج البريطانية بقيادة الأميرال كاردن القذائف الأولى في الحملة على الدردنيل. وقد رأى السفير الأميركي لدى تركيا أن نجاح القوات الحليفة بدا أمراً محتوماً، وظن سكان القسطنطينية أن مدينتهم ساقطة لا محالة في غضون أيام[12].

وبدافع القنوط خطر للباب العالي أن يطلب مساعدة روسيا، عدو تركيا على مدى الزمن. وبعد بدء الهجوم البريطاني بيوم واحد اقترح السفير التركي لدى ألمانيا قيام تحالف

(١٠) المرجع نفسه.

(١١) جيلبرت، **تشرشل: المجلد المرافق**، الصفحتان ٥٥٨ ـ ٥٥٩.

(١٢) ألان مورهيد، **غاليبولي** (نيويورك: كتب بالنتاين، ١٩٥٦)، ص ٥٩.

روسي - تركي - ألماني: كان اقتراحه أن تعرض تركيا على روسيا حرية المرور في الدردنيل لقاء انتقالها من جانب الى آخر في الحرب[١٣]. وقد شرح الصدر الأعظم التركي وجهة نظر حكومته في الأمر للسفير الألماني في القسطنطينية فقال: «ينبغي عقد صلح مع روسيا لنتمكن عندئذ من ضرب انكلترا ضربة أشد»[١٤]. ونقل الألمان الاقتراح الى روسيا ولكنه لم يسفر عن أية نتيجة. وهكذا بدا للأتراك أنه لا مفر من أن يخسروا معركة المضائق.

إن هدير مدافع الأسطول البريطاني عند مدخل الدردنيل كان له صدى سياسي في عواصم بلدان البلقان ذات المواقع الاستراتيجية الهامة. ففي أثينا وبوخارست وصوفيا أخذ السياسيون يتحركون متجهين صوب معسكر الحلفاء. وكان جلياً أن هذه البلدان جميعها، وحتى بلغاريا، ستدخل الحرب الى جانب دول التحالف إذا ما نجحت حملة الدردنيل[١٥]. وكان لويد جورج لا يفتأ يردد حجته القائلة ان بريطانيا قادرة، إذا ما كسبت بلدان البلقان حليفة لها، أن تضع نهاية للحرب عن طريق الزحف عبر امبراطورية النمسا - المجر الساخطة، وغزو ألمانيا من الجنوب الخالي نسبياً من وسائل الدفاع.

عندما شرعت سفن الأسطول البريطاني المدعومة بمجموعة فرنسية، إطلاق النار من مدى بعيد صباح ١٩ شباط (فبراير)، لم تكن بطاريات مدفعية الساحل التركية عند مدخل الدردنيل تتمتع بالمدى الكافي للرد على النار. وقد أمر الأميرال كاردن سفنه بأن تقترب أكثر الى الشاطىء بغية الحاق المزيد من الأضرار بتحصينات الشاطىء التركية. في تلك الليلة تبدلت حالة الجو، واضطر الأسطول الى وقف عملياته خمسة أيام بسبب ضعف الرؤية والعواصف الثلجية. ثم استؤنف الهجوم في ٢٥ شباط (فبراير)، وقد وجد رماة البحرية البريطانيون الذين تم انزالهم على البر عند طرف شبه الجزيرة، أن القلاع القائمة عند مدخل المضائق قد هجرت، إذ انسحب الأتراك والألمان الى المضائق نفسها حيث كان تركيز المدفعية للدفاع عن الدردنيل.

أرسلت البعثة البريطانية في صوفيا تقريراً مفاده أن الجيش البلغاري قد يشترك في الهجوم على تركيا. كما أن رئيس وزراء رومانيا ذكر لممثل بريطانيا في بوخارست أن بلاده صديقة للحلفاء، وليس هذا فحسب، بل «ان إيطاليا أيضاً ستتحرك سريعاً»[١٦]. وفي أوائل آذار (مارس) تلقّى تشرشل، مبتهجاً ومنتشياً، برقية سرية من فينيزيلوس - وكان لا يزال رئيساً للوزراء - يعد فيها بأن تؤيد اليونان الحلفاء وأن تسهم بثلاث فرق من جيشها لاحتلال غاليبولي، كما أن الملك قسطنطين ذا الهوى الألماني مستعد - وفقاً لبرقية فينيزيلوس - للانضمام الى الحلفاء[١٧].

---

(١٣) اولريش ترومبينر، **المانيا والامبراطورية العثمانية ١٩١٤ - ١٩١٨** (برنستون: مطبعة جامعة برنستون، ١٩٦٨)، ص ١٤٢.

(١٤) المرجع نفسه، ص ١٤٦.

(١٥) ل. س. ستافريانوس، **البلقان منذ عام ١٤٥٣** (نيويورك: راينهارك، ١٩٥٨)، ص ٥٦٠.

(١٦) بونهام كارتر، **تشرشل**، ص ٣٦٨.

(١٧) المرجع نفسه، ص ٣٦٩.

كان الجو يعبق برائحة النصر. ومع أن تشرشل كان مصاباً بالأنفلونزا، فقد كان مزهواً. وقال مخاطباً فيوليت اسكويث، ابنة رئيس الوزراء: «أظن أن لعنة ستحل بي لفرط سعادتي، أنا أعرف أن هذه الحرب تزهق الأرواح وتدمر حياة الآلاف كل لحظة ـ ومع ذلك ـ لا يسعني إلا أن أمتّع النفس بكل ثانية أحياها»[١٨].

في ٤ آذار (مارس) تلقى تشرشل برقية من الأميرال كاردن قال فيها انه يمكن توقع وصول الأسطول الى القسطنطينية في نحو أربعة عشر يوماً، إذا سمحت حالة الجو[١٩]. وهكذا قفز مصير الامبراطورية العثمانية بعد الحرب الى رأس جدول الأعمال الدولي، حتى أن الايطاليين، الذين لم يكونوا قد دخلوا الحرب بعد، بدؤوا يطالبون «بحصتهم في تقسيم تركيا الذي سيلي الحرب»[٢٠]. ويبدو أن تشرشل استشعر أن هذه المطالب سابقة لأوانها: ففي رسالة مكتومة الى وزير الخارجية اقترح تشرشل وجوب الاستيلاء على تركيا الأوروبية على أن يملي الحلفاء شروط هدنة تقضي ببقاء آسيا العثمانية في أيدي العثمانيين مؤقتاً على أقل تقدير[٢١].

ظل الأميرال فيشر وحده متشككاً بضعة أيام أخرى. فقد كتب يقول: «كلما ازددت تفكيراً في حملة الدردنيل قلّت رغبتي فيها!»[٢٢]. ولكنه هو أيضاً طرأ تحول على تفكيره عندما كشفت برقيات لاسلكية ألمانية التقطت في ١٠ آذار (مارس)، عن أن ما تبقى من قلاع الدردنيل، ومن ضمنها القلاع الرئيسة المتحكمة بالمضائق، توشك أن تستنفد ما لديها من الذخائر. وهكذا فإن فيشر، بدفق مفاجيء من الحماسة الشديدة اقترح أن يتوجه الى بحر إيجه وأن يتولى شخصياً قيادة الأسطول، لقد بدأ التهافت على اكتساب الفضل في النصر المقبل.

ذات مساء بعد مأدبة عشاء ـ وهي مناسبة اجتماعية نادرة بالنسبة لوزير الحربية ـ تحدثت فيوليت اسكويث الى اللورد كيتشنر فقالت له ان تشرشل هو من يستحق التكريم بالنصر. وقالت: «إذا نجحت عملية الدردنيل فإن ونستون سيكون جديراً بأن ينسب اليه وحده كل الفضل. فقد أظهر الكثير من الشجاعة والثبات في حمل المسؤولية طوال كل التذبذب الذي أبداه فيشر والآخرون». وقد كتبت في مفكرتها أن «اللورد كيتشنر أجاب غاضباً: لا شيء من ذلك ـ فقد كنت دوماً محبذاً بقوة للأمر»[٢٣].

---

(١٨) المرجع نفسه، ص ٣٦١.

(١٩) جيلبرت، **تشرشل: المجلد المرافق**، ص ٦٢٥.

(٢٠) بونهام كارتر، **تشرشل**، ص ٣٦٨.

(٢١) جيلبرت، **تشرشل: تحدي الحرب**، ص ٣١٥.

(٢٢) المرجع نفسه، ص ٣٢٦.

(٢٣) بونهام كارتر، **تشرشل**، الصفحتان ٣٦٥ ـ ٣٦٦.



الفصل الرابع

طمع روسيا في تركيا

(١)

كان إلحاح روسيا هو الذي دفع كيتشنر وتشرشل الى القيام بحملة الدردنيل، ولكن عندما بدا وكأن الحملة سيحالفها النجاح، دب الفزع في نفس حكومة القيصر الروسي. قد يبدو انتصار الحلفاء في الدردنيل مناسبة للابتهاج، ولكنه سيعني أن القسطنطينية ستقع في أيدي البريطانيين ـ وفجأة انتعشت في أذهان الروس مخاوف وضغائن اللعبة الكبرى التي دامت قرناً من الزمن. وكانت الحكومة الروسية تخشى أن يقرر البريطانيون الاحتفاظ بالقسطنطينية إذا ما استولوا عليها.

بتاريخ ٤ آذار (مارس) ١٩١٥ أرسل وزير الخارجية الروسي، سيرجي سازانوف، برقية سرية الى لندن وباريس متضمنة رسالة من القيصر نقولا الثاني، يطلب فيها إلى الحلفاء أن يسلموا روسيا القسطنطينية والمضائق والأراضي المحاذية لها. ومقابل ذلك وعد القيصر وسازانوف بأن يصغيا بتفهم وتعاطف الى خطط بريطانيا وفرنسا بشأن طموحاتهما الوطنية في مناطق أخرى من الامبراطورية العثمانية وفي أماكن أخرى.

في باريس قوبل الطلب الروسي بشعور من الفزع. فقد كانت الحكومة الفرنسية تخشى أن تصبح روسيا باستيلائها على القسطنطينية منافسة لفرنسا في البحر الأبيض المتوسط، ولذلك حاولت أن ترد على روسيا بعبارات غامضة معبرة عن «حسن النية»[١]. وقد اقترح ديكلاسيه ارجاء البحث في تفاصيل التسوية الاقليمية الى ما بعد مؤتمر الصلح.

أما سير ادوارد غراي فقد زايد على الموقف الفرنسي. فهو بتعاطفه مع حساسيات حلفاء بلاده، وبما أنه كان قد بدّد شكوك فرنسا في نيات بريطانيا ازاء سورية، تحرك الآن لتبديد الشكوك

---

(١) كريستوفر م. اندرو وا. س. كانيا، فورستنر، **ذروة التوسع الامبراطوري الفرنسي: ١٩١٤ ـ ١٩٢٤** (ستانفورد: مطبعة جامعة ستانفورد، ١٩١٨)، ص ٧٣.

الروسية في نيات بريطانيا ازاء الدردنيل. ولكنه بذلك فتح صندوق باندورا. فإذا منحت روسيا ما تطلبه قبل انعقاد مؤتمر السلام، سيدفع ذلك فرنسا الى تقديم مطالبها، وسيدفع أيضاً كيتشنر الى تقديم مطالبه. ومع أن غراي كان متنبهاً لهذه الأخطار، فقد كانت الأولوية عنده لطمأنة روسيا. وكان رأي وزارة الخارجية البريطانية أن العناصر الموالية للألمان قد تزعزع موقف وزارة الخارجية في بتروغراد الموالية للحلفاء إذا لم تنل روسيا ما يرضيها في مسألة الدردنيل.

وقد شرح غراي في وقت لاحق كيف أن العناصر الموالية للألمان في البلاط الروسي ـ هذه العناصر التي كان يبدو أنه يخشاها خشية حقيقية ـ ستشوه تصوير العمليات العسكرية البريطانية في الدردنيل إذا لم تحصل روسيا على التطمين البريطاني. قال ان هذه العناصر ستصور الوضع على النحو التالي:

«كانت سياسة بريطانيا دائماً تقضي بإبعاد روسيا عن القسطنطينية والمضائق... وبطبيعة الحال ما زالت هذه هي سياستها. وبريطانيا تريد الآن احتلال القسطنطينية لتحرم روسيا من الحصول عليها في مؤتمر الصلح بعد أن تكون بريطانيا وفرنسا، بمساعدة روسيا، قد تمكنتا من كسب الحرب، وإلا فما الدافع الى إرسال قوات بريطانية الى الدردنيل في وقت تعاني فيه الجيوش البريطانية والفرنسية من ضغوط شديدة في فرنسا الى حد أن الجيوش الروسية تقدّم تضحيات لا مثيل لها من أجل انقاذهم؟»[٢].

في أي حال، كان غراي واسكويث، زعيما حكومة حزب الأحرار، يميلان الى تقديم هذا التنازل الذي طلبته حليفة بريطانيا في الحرب. وبما أنهما من ورثة التقليد السياسي الذي بدأه غلادستون، فقد كانا معاديين لتركيا متعاطفين مع الأماني الروسية، وكان بوسعهما أن ينوها بالاستنتاج الذي توصلت اليه لجنة الدفاع الامبراطوري في عام ١٩٠٣ خلال حكومة المحافظين، وهو أن استبعاد روسيا من القسطنطينية، لم يعد يمثل مصلحة بريطانية حيوية. وقد كتب رئيس الوزراء عند بدء الحرب العثمانية قائلاً: «قليلة هي الأشياء التي تمنحني سروراً أكبر من سروري برؤية الامبراطورية التركية تختفي نهائياً من أوروبا ورؤية القسطنطينية وقد أصبحت روسية (وهذا ما أظن أنه قدرها المناسب) وإذا لم يكن هذا ممكناً فلتكن محايدة»[٣]. وفي آذار (مارس) ١٩١٥ عندما أثير الموضوع، كتب مبدياً رأيه في القسطنطينية والمضائق فقال: «لقد أصبح واضحاً تمام الوضوح أن روسيا عازمة على ضمها الى أراضيها الأوروبية»، وأضاف أنه: «شخصياً كان ولا يزال محبذاً لمطلب روسيا...»[٤].

---

(٢) فايكونت غراي اوف فالودين، خمس وعشرون سنة ١٨٩٢ ـ ١٩١٦ (لندن: هودر وستوتن)، المجلد ٢، الصفحتان ١٨٠ـ ١٨١.

(٣) هـ. هـ. اسكويث، رسائل إلى فنيشيا ستانلي، أعدها للطباعة مايكل واليانور بروك (اوكسفورد ونيويورك: مطبعة جامعة اوكسفورد، ١٩٨٢)، ص ٣٠٠.

(٤) المرجع نفسه، ص ٤٦٣.

إن ما كان يجهله بقية أعضاء مجلس الوزراء هو أن سير ادوارد غراي قد رتب فعلاً التزاماً على بلاده بتأييده سيطرة روسيا في نهاية الأمر على القسطنطينية، إذ كان قدم وعوداً بهذا المعنى الى الحكومة الروسية في عام ١٩٠٨[٥]. وكانت وجهة نظره أن الاستجابة لطموحات روسيا المشروعة في المضائق ستمنعها من الالحاح على مطالبها في بلاد فارس وشرق أوروبا ومضائق أخرى.

وكـان غراي قبل ذلك بشهر قد رفض تشجيع انقلاب مناوىء لألمانيا في القسطنطينية بهدف إخراج تركيا من الحرب، لأن حدوث هذا الانقلاب سيمنعه من تقديم القسطنطينية الى روسيا[٦]. ان ما فعله انما كان منسجماً مع القرارات البريطانية بشأن اليونان ودول البلقان، أي عدم ادخالها الحرب الى جانب الحلفاء لأن ذلك كان من شأنه، حسب قول غراي، «إضعاف صدق عزم روسيا في الحرب»[٧].

وقد خالفه تشرشل الرأي. فقد كان معارضاً لاصدار أي شيء أكثر من بيان عام بالتعاطف مع الطموحات الروسية، وكتب الى غراي ليخبره أنه أصدر تعليمات الى الأميرالية بأن تتولى اعداد دراسة عن كيفية تأثير السيطرة الروسية على القسطنطينية والمضائق على المصالح البريطانية. وقد حث تشرشل على التطلع الى ما وراء هموم الحرب الآنية، وقال محذراً: «هذه الحرب ليست نهاية التاريخ الانكليزي»[٨].

وبالرغم من مشورة تشرشل فإن الحكومة البريطانية وافقت، بدافع الخوف المسيطر عليها من أن تسعى روسيا الى صلح منفرد، على الشروط التي اقترحها سازانوف والقيصر الروسي. وقد قبلت بريـطانيا (في ١٢ آذار (مارس) ١٩١٥) رسمياً، وحذت فرنسا حذوها متأخرة (في ١٠ نيسان (ابريل) ١٩١٥) الاقتراح السري، مؤكدتين أن قبولهما هذا الاقتراح مشروط بتحقيق رغبـاتهمـا بشـأن الامبراطورية العثمانية ومشروط أيضاً بمتابعة الدول الثلاث الحرب حتى نهايتها المظفرة.

وفي مذكرة بريطانية اضافية، تحمل تاريخ ١٠ آذار (مارس) ١٩١٥، قدم غراي الى سازانوف عدداً من الملاحظات والتحفظات البريطانية الأخرى. فقد نوه بأن روسيا كانت أصلاً قد طلبت القسطنطينية والمضائق بينما هي تطلب الآن الأراضي المحاذية أيضاً. وأشار غراي الى أنه قبل أن تتاح لبريطانيا فرصة اتخاذ قرار بشأن أهدافها الخاصة في الحرب، «أخذت روسيا تطالب بوعد قاطع بتلبية رغباتها في ما يتعلق بما هو في الحقيقة أثمن غنائم الحرب كلها». وقد أكد غراي تكراراً أن الحكومة البريطانية إذ توافق على مقترحات القيصر الروسي، إنما تقدم أكبر دليل ممكن

---

(٥) مارتن جيلبرت، **ونستون س. تشرشل**، المجلد ٣، ١٩١٤ ـ ١٩١٦، **تحدي الحرب** (بوسطن: هوتن ميفلين، ١٩٧١)، ص ٣٢٠.

(٦) المرجع نفسه.

(٧) اسكويث، **رسائل**، ص ١٨٣ حاشية ٥.

(٨) جيلبرت، **تشرشل: تحدي الحرب**، ص ٣٢٠.

على صداقتها وإخلاصها لروسيا. وقد كتب يقول انه يستحيل على أية حكومة بريطانية أن تفعل أكثر مما يفعله اسكويث لتلبية رغبات روسيا، لأن الالتزام الذي أخذه على عاتقه للتو «ينطوي على تراجع تام عن السياسة التقليدية لحكومة جلالته، ويتعارض تعارضاً مباشراً مع الآراء والمشاعر التي كانت سائدة في انكلترة في وقت ما والتي لم تنطفىء حتى الآن».

ومضى غراي شارحاً ما هو متوقع من روسيا أن تقدمه لقاء ذلك، فأوضح أن حكومته لم تحدد بعد معظم أهدافها الخاصة في الشرق، غير أن أحد هذه الأهداف هو إعادة النظر في الاتفاقية الانكليزية ـ الروسية لعام ١٩٠٧ على نحو يعطي بريطانيا ذلك الثلث من بلاد فارس الذي ما يزال محايداً إضافة الى الثلث الذي تحتله فعلاً. وأكد أيضاً أن الاتفاق الذي توصلا اليه للتو بشأن القسطنطينية ينبغي أن يظل سرياً.

وقد أراد غراي أن يبقى هذا الاتفاق سرياً، لأنه كان يخاف من أثره على الرأي العام لمسلمي الهند إذا ما أعلن، إذ كان يخشى أن يرى مسلمو الهند في بريطانيا طرفاً مشاركاً في تدمير آخر دولة اسلامية مستقلة ذات أهمية. ولذلك قال غراي للروس انه سيعمد، إذا نشر الروس مضمون الاتفاقية، الى التصريح علناً «بأن حكومة جلالته اشترطت طوال المفاوضات أن تظل الأماكن الاسلامية المقدسة وشبه الجزيرة العربية في كل الظروف تحت سيطرة دومنيون اسلامي مستقل»(٩).

وكان رأي غراي أن على بريطانيا أن تعوض المسلمين عن تدمير الامبراطورية العثمانية بإقامة دولة اسلامية في مكان آخر، وانه من وجهة نظر دينية، وبوجود مكة والمدينة، لا يمكن التفكير بإقامة هذه الدولة سوى في شبه الجزيرة العربية. إضافة الى ذلك، كان من السهل إعطاء هذا الوعد، لأن شبه الجزيرة العربية كانت أرضاً لا تشتهيها أية دولة من الدول الكبرى. وقد كتب ديفيد لويد جورج في وقت لاحق يقول: «ما من أحدٍ خطر له أن قوات أجنبية ستحتل أي جزء من شبه الجزيرة العربية. فهي بلاد قاحلة الى حد انها لا تستحق جهد أية دولة تبحث عن فريسة لاحتلالها باعتبارها مرعى دائماً»(١٠). ولم يكن معروفاً آنذاك أن هذه الأرض تحتوي على مخزون هائل من النفط.

(٣)

بيد أن شبه الجزيرة العربية لعبت دوراً في الخطط التي أعدها وزير الحربية البريطاني لفترة ما بعد الحرب. ان مطالب روسيا بتاريخ ٤ آذار (مارس) ١٩١٥ وقبول بريطانيا هذه المطالب بتاريخ ١٢ آذار (مارس) قد جعلت اللورد كيتشنر يوجه مذكرة الى مجلس الوزراء في ١٦ آذار

---

(٩) ايلي كدوري، **في المتاهة الانكليزية ـ العربية: مراسلات مكماهون ـ الحسين وترجموها ١٩١٤ ـ ١٩٣٩** (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٧٦)، الصفحتان ٢٢ ـ ٢٣.

(١٠) ديفيد لويد جورج، **مذكرات مؤتمر الصلح** (نيوهافن: مطبعة جامعة بيل، ١٩٣٩)، المجلد ٢، ص ٦٦٩.

(مــارس) محذراً من أن «العداوات والضغائن القديمة التي سكنت بسبب الأزمة الراهنة في أوروبا قد تنبعث بعد الحرب»، وأن بريطانيا قد تجد نفسها «في حالة عداء مع روسيا أو مع فرنسا أو مع كلتيهما»[11]. ان ما كان يتوقعه لم يكن أقل من احياء اللعبة الكبرى. وهو قد حث أيضاً على خلق مملكة مستقلة في شبه الجزيرة العربية تشتمل على مكة والمدينة على أن تكون تحت رعاية بريطانيا. فقد كان أمراً جوهرياً أن تكون كذلك لاعطاء بريطانيا السيطرة على القيادة الروحية للعالم الاسلامي.

كان مخطط كيتشنر الشامل للشرق الأوسط في زمن ما بعد الحرب، يقضي بأن تسيطر بريطانيا انطلاقاً من جزيرة قبرص التي كانت قد ضمتها حديثاً، على طريق برية ملائمة الى الهند، وآمنةٍ من أي محاولة فرنسية أو روسية لقطع هذه الطريق. وبموجب خطة وزير الحربية، كان على بريطانيا أن تستولي على اسكندرون[*]، وهي مرفأ طبيعي كبير على البر الآسيوي مقابل قبرص، ومن ثم بنــاء خط حديدي يمتد منها الى ولايات بلاد الرافدين (ما أصبح الآن العراق)، هذه الولايات التي يجب على بريطانيا أن تستولي عليها أيضاً. وكان هناك اعتقاد عام (مع أنه لم يكن مدعـوماً بالبرهان) ان ولايات بلاد الرافدين تحتوي على احتياطي كبير من النفط، وقد اعتبر تشرشل والأميرالية هذا الاحتياطي أمراً هاماً. وكان كيتشنر وغيره يعتقدون أيضاً بأن أراضي بلاد الرافدين العريقة والتي ترويها مياه دجلة والفرات يمكن تنميتها لانتاج محاصيل زراعية وافرة. ولكن كيتشنر كان يرى أن الميزات الرئيسة لاقتراحه هي ميزات استراتيجية. فخط السكة الحديدية البريطاني الممتد من البحر الأبيض المتوسط الى أعلى الخليج الفارسي، سيمكن القوات من الانتقال الى الهند ومنها بسرعة. كما أن المساحة العريضة من الأرض التي تملكها بريطانيا والتي سيجتازها الخط الحديدي، ستوفر درعاً يحمي الخليج الفارسي ويحمي الطريق الى الهند أيضاً. وكان يخشى أن تستولي روسيا على هذه الأرض إذا فشلت بريطانيا في الاستيلاء عليها.

لقــد أعــد سير آرثر هيرتزل، من وزارة شؤون الهند، مذكرة مماثلة في الوقت عينه تقريباً مع اختلاف واحد هام، إذ انه حث على دمج ولايات بلاد الرافدين في امبراطورية الهند[12]. وكان يرى في هذه الولايات منطقة يمكن ريها وجعلها منطقة غنية على يد معمرين من الهند. وبموجب خطته كان سيعهد بإدارة المنطقة الى حكومة الهند وتكون الولاية عليها لوزارة شؤون الهند. وقد بدا واضحاً أكثر فأكثر أن في لندن قوتين متنافستين تصارع احداهما الأخرى من أجل حصة من الامبراطورية العثمانية؛ وهاتان القوتان هما المندوب السامي البريطاني في القاهرة ونائب الملك البريطاني في سيملا.

ومما دعم مذكرتَيْ هيرتزل وكيتشنر الاعتقاد لدى معظم أعضاء الحكومة انه صار في مصلحة

---

(١١) جيلبرت، تشرشل: **تحدي الحرب**، ص ٣٤٩.

(*) موقعها في أقصى جنوب ما هو الآن تركيا قرب حدود ما هي الآن سورية.

(١٢) بريتون كوبربوش، **بريطانيا والهند والعرب ١٩١٤ ـ ١٩٢١** (بيركلي ولندن: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٧١)، الصفحات ٤٠ ـ ٤٢.

بريطانيا أن تقسم الامبراطورية العثمانية وأن تحصل على قطعة كبيرة منها. وكان رئيس الوزراء هو الوحيد عملياً في رؤيته للحاجة إلى تفحص هذا الاعتقاد بدقة. بيد أنه أقرّ بأن السياسيين أمثال تشرشل، الذين يشعرون بأنه ينبغي لبريطانيا أن تخرج من الحرب بمكاسب تعادل مكاسب حلفائها، إنما يتكلمون بلسان الجميع في هذا الموضوع.

فقد كتب اسكويث يقول:

«أعتقد، في هذه اللحظة، انني وغراي الوحيدان اللذان تساورهما الشكوك والريب في مثل هذه التسوية. فكلانا نعتقد أن أفضل شيء للمصلحة الحقيقية لمستقبلنا الخاص هو أن نتمكن، عند انتهاء الحرب، من القول... اننا لم نأخذ شيئاً ولم نكسب شيئاً. ولا أقول هذا من وجهة نظر أخلاقية وعاطفية فحسب... بل من منطلق اعتبارات مادية محض. فالاستيلاء على بلاد الرافدين، مثلاً ـ مع اسكندرون أو من دونها... يعني انفاق الملايين على الري والتنمية بغير مردود فوري أو مبكر، والاحتفاظ بجيش كبير من البيض والملونين في بلد غير مألوف، ومعالجة مختلف المسائل الادارية المعقدة، هذه كلها أسوأ من كل ما تعرضنا له في الهند، ثم هنالك عش الزنابير المؤلف من القبائل العربية»[١٣].

وقد قال رئيس الوزراء لأعضاء مجلس وزرائه انهم عندما بحثوا مستقبل الأراضي العثمانية كان «بحثهم أشبه بما يدور بين عصبة من القراصنة»[١٤]. ولكن كان مما ينسجم مع طبعه انه لم يتخذ موقفاً ضدهم. ان ما قاله لمجلس الوزراء هو انه مع تعاطفه مع رأي غراي القائل: «ان لدينا من المناطق قدر ما نستطيع أن نحافظ عليه»، فإنه لا يعتبر نفسه وزملاءه «وكلاء أحراراً» يحق لهم أن يمتنعوا عن أخذ المزيد. فإذا «ما تركنا الدول الأخرى تتهافت على تركيا دون أن نأخذ شيئاً لأنفسنا» فلا نكون قائمين بواجبنا[١٥].

في المراسلات التي شكلت اتفاقية القسطنطينية، كانت روسيا في الواقع قد تحدّت الدول الغربية أن تحدد مطالبها الاقليمية. وقد قبل اسكويث التحدي: فقد عين مجموعة من مختلف الوزارات برئاسة دبلوماسي مخضرم، هو سير موريس دو بونسين، لدراسة المسألة وتقديم توصيات بشأن ما ينبغي لبريطانيا ان تطلب عند تسوية الصلح العثمانية.

كانت هنالك خطوة كبرى أخرى قد اتخذت ومضت الى حد كبير دون أن يلحظها أو يبحثها أحد. ففي الأيام المئة بين نشوب الحرب مع المانيا ونشوب الحرب مع الامبراطورية العثمانية، كانت بريطانيا قد قلبت رأساً على عقب سياستها الخارجية التي انتهجتها على مدى أكثر من قرن بتخليها عن أي التزام بالمحافظة على سلامة وحدة أراضي الامبراطورية العثمانية. أما الآن،

---

(١٣) اسكويث، **رسائل**، ص ٥١٠.

(١٤) المرجع نفسه، ص ٤٦٩.

(١٥) مارتن جيلبرت، **ونستون س. تشرشل: المجلد المرافق**، الجزء ١ تموز ١٩١٤ ـ نيسان ١٩١٥ (بوسطن: هوتن ميفلين، ١٩٧٣)، ص ٧١٦.

وبعد انقضاء مئة وخمسين يوماً على نشوب الحرب العثمانية فقد تحولت حكومة اسكويث الى الرأي القائل ان تقسيم الامبراطورية العثمانية هو بالتأكيد أمر مرغوب فيه وان بريطانيا ستفيد من المشاركة فيه.

(٤)

ان ما دفع حكومة اسكويث الى التخطيط لتجزئة الامبراطورية العثمانية هو مطالبة روسيا بالقسطنطينية. وكان اللورد كيتشنر قد توقع هذه المطالبة منذ نشوب الحرب. وقبل شهور من تعيين اسكويث اللجنة الوزارية برئاسة الدبلوماسي سير موريس دو بونسين لتحديد أهداف بريطانيا في الشرق الأوسط بعد الحرب، كان كيتشنر قد شرع في استقصاءات غير رسمية على غرار ذلك، وتابع أعوانه القيام بهذه الاستقصاءات قبل وخلال وبعد انتهاء أعمال لجنة دو بونسين.

وقد استعان كيتشنر بجهاز موظفيه السابق في القاهرة لتوضيح تفاصيل خططه بشأن الشرق الأوسط بعد الحرب، مع انتباه خاص الى احتمال استئناف روسيا وفرنسا عداوتهما التقليدية لبريطانيا في ذلك الجزء من العالم.

والظاهر أن أوزوالد فيتز جيرالد، معاون كيتشنر، كتب الى ستورز طالباً ما لديه من قول بشأن دور فلسطين بعد الحرب، وما لهذا الدور من علاقة بالموقف الفرنسي و/أو الروسي الى الشمال من فلسطين. كانت تلك احدى المرات الأولى التي دخلت فيها الصهيونية ـ حركة إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين ـ مجال التكهنات البريطانية في زمن الحرب. وقد أجاب ستورز في نهاية عام ١٩١٤ فقال:

«في ما يخص فلسطين، افترض أنه مع عدم رغبتنا بطبيعة الحال في أن نأخذ على عاتقنا أعباء مسؤوليات جديدة كالتي سيفرضها علينا ضم أراضٍ، فنحن، كما أفهم، كارهون لاحتمال حدوث تقدم روسي جنوباً الى سورية، أو لاحتمال امتداد زائد عن الحد للحماية الفرنسية الحتمية في لبنان الخ. ستكون فرنسا جاراً أفضل من روسيا، ولكننا لا نستطيع أن نركن الى دوام أي وفاق، مهما كان ودياً، بعد زوال الجيل المشبع بذكريات الحرب. ان الأفضل لنا هو وجود دولة حاجزة، ولكن هل نستطيع ايجادها؟ لست أرى عناصر من أهل البلاد يمكن أن ننشيء منها مملكة فلسطينية اسلامية. ان الدولة اليهودية هي، نظرياً، فكرة جذابة. ولكن اليهود، مع انهم يشكلون أغلبية في القدس نفسها، هم أقلية ضئيلة في فلسطين عامة، ويشكلون في الحقيقة نحو سدس مجموع السكان».

بعد أن درس ستورز البدائل استنتج أن المقاربة الأكثر جاذبية هي ضم فلسطين ودمجها في مصر. وقد ختم جوابه قائلاً: «أرجو أن تذكرني أمام القائد. ان المصريين يأملون في أن يواصل توجيه مصيرهم من بعيد»[١٦].

(١٦) كيو، مكتب السجل العام. أوراق كيتشنر ٣٠/٥٧ ٤٥ الوثيقة ٧٣..

وقد عاد ستورز فكتب في بداية آذار (مارس) ١٩١٥ مقترحاً أن يعود كيتشنر الى فكرة «منصب جديد بصفة نائب للملك في شمال أفريقيا أو في الشرق الأدنى تتبعه مصر والسودان والمنطقة الممتدة من عدن الى اسكندرون»[١٧]. فذلك، في رأيه، سيوفر لكيتشنر بديلاً جذاباً لمنصب نائب الملك في الهند. في واقع الأمر كان ستورز يقترح تنظيم معظم العالم الناطق بالعربية في اتحاد كونفدرالي يكون محمية بريطانية يحكمها كيتشنر من القاهرة[١٨].

ان وزير الحربية قد استند في تطويره سياسة بريطانيا الشرق أوسطية، الى اقتراح ستورز. ففي ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٤ كتب الى سير ادوارد غراي قائلاً انه يجب اقناع الفرنسيين بالتخلي عن اهتمامهم التقليدي بسورية، بإعطائها لقاء ذلك حصة أكبر في شمال أفريقيا بعد الحرب، أما سورية فيجب أن تكون مستقلة اسمياً تحت حماية بريطانيا ويجب أن تنضم الى شبه جزيرة العرب تحت القيادة الروحية لخليفة عربي. (كانت هذه المسألة التي تناولتها مراسلات كيتشنر مع الحسين، شريف مكة، قبل ذلك بشهور).

في وقت لاحق اقترح كيتشنر على غراي امكانية بدء مفاوضات مع القادة الناطقين بالعربية دون اطلاع الحكومة الفرنسية. ولكن اللورد كرو، وزير الدولة لشؤون الهند، أبلغ غراي ان هذا النهج لن يكون «قابلاً للتطبيق»[١٩]. في أية حال اعتقد كيتشنر وستورز وسير مارك سايكس، عضو مجلس العموم عن حزب المحافظين الذي انضم الى حاشية كيتشنر في عام ١٩١٥، اعتقدوا جميعاً خطأً انه يمكن اقناع الفرنسيين بالتخلي عن اهتمامهم بسورية (ما عدا المناطق المسيحية في جبل لبنان، حيث سيكون وجودهم، في رأي ستورز، أمراً «محتماً»)[٢٠].

أما الشعوب الناطقة بالعربية، فقد كان فعل ايمان لدى المسؤولين البريطانيين المتعاملين مع الشؤون الشرقية، منذ زمن طويل، ان هذه الشعوب غير قادرة على تحقيق استقلال حقيقي. ان جيرترود بل، وهي أشهر الرحالة البريطانيين الى الأراضي العربية قبل الحرب، قد كررت ما كان يعتبر أمراً جلياً عندما كتبت قائلة: «العرب لا يستطيعون أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم»[٢١]. و«الاستقلال» للمناطق الناطقة بالعربية، كما ورد على ألسنة المسؤولين البريطانيين خلال أحاديثهم في أثناء الحرب، كان يعني فقط الاستقلال عن الامبراطورية العثمانية، وكانت في ذلك اشارة الى أن هذه المناطق ستدور في فلك دولة أوروبية ما[٢٢].

---

(١٧) المرجع نفسه، ٣٠/٥٧ الوثيقة ق.ق. ٧١٨.

(١٨) كدوري، **المتاهة الانكليزية ـ العربية**، ص ٣٣.

(١٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٤٩ ـ ٥٠.

(٢٠) المرجع نفسه، ص ٣٤.

(٢١) هـ. ف. ف. وينستون، **جيرترود بل** (لندن: جوناثان كيب، ١٩٧٨)، ص ١٦٥.

(٢٢) ماريان كنت، «تركيا الآسيوية ١٩١٤ ـ ١٩١٦» في: ف. هـ. هنسلي (تحرير)، **السياسة الخارجية البريطانية في عهد سير ادوارد غراي** (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٧٧)، ص ٤٤٥.

ظل كيتشنر وزملاؤه طوال السنتين التاليتين دائبين في العمل من أجل خطتهم. وبتاريخ ٢٦ آب (أغسطس) ١٩١٥ كتب زميل الفيلد مارشال، ريجينالد وينغيت، حاكم السودان العام، الى حاكم الهند العام، قائلاً: «أرى أنه ليس بالأمر المستحيل أن يقوم في وقت ما من المستقبل اتحاد فيدرالي لدول عربية شبه مستقلة بتوجيه وتأييد أوروبيين، وتكون هذه الدول مرتبطة مع بعضها بعضاً على أرضية عرقية ولغوية، وتكون مدينة بالولاء الروحي لرأس عربي، وتتطلع الى بريطانيا على أنها ولية أمرها وحاميتها»[٢٣].

وقد وقف وينغيت في طليعة العاملين من أجل تعيين خليفة عربي، فأخذ يراسل مرشح كيتشنر لهذا المنصب ـ أي الحسين حاكم مكة والمدينة ـ عن طريق زعيم ديني عربي في السودان هو سير سيد علي الميرغني. وقد وضع الكابتن سايمز، سكرتير وينغيت الخاص، مذكرة تفصيلية تشرح خطة الاتحاد العربي التي ستكون الخلافة جزءاً منها. وقدم ستورز مذكرة أخرى تأييداً للخلافة العربية بتاريخ ٢ أيار (مايو) ١٩١٥. ان جيلبرت كلايتون، رئيس الاستخبارات في القاهرة، بتأييده خطة استيلاء بريطانيا على سورية ونقل الخلافة الى شبه الجزيرة العربية، جعل الأمر يبدو وكأن أصواتاً كثيرة تحث على تطبيق الخطة، في حين أنه لم يكن هناك في الحقيقة سوى فئة واحدة تتكلم، ولكن بأصوات عديدة[٢٤].

وأما في لندن، فقد شرح اللورد كيتشنر لزملائه ـ ومن ضمنهم ممثل حكومة الهند التي كان كيتشنر قد أفزعها قبل شهور بمراسلاته مع الشريف حسين ـ السبب الذي يجعل نقل الخلافة أمراً مركزياً في استراتيجيته لعالم ما بعد الحرب. وقد ذكر اللورد كرو، في اجتماع عقدته لجنة الحرب المنبثقة عن مجلس الوزراء بتاريخ ١٩ آذار (مارس) ١٩١٥ أن هناك وجهتي نظر مختلفتين في وزارة شؤون الهند بشأن مستقبل الامبراطورية العثمانية. فالدائرة السياسية في الوزارة تريد التضحية بتركيا لمصلحة شبه الجزيرة العربية، بينما تريد الدائرة العسكرية أن تجعل تركيا قوية أكثر ما يمكن لتكون حاجزاً في وجه أي تهديد روسي محتمل. وقد جاء في محضر الاجتماع:

«اعترض اللورد كيتشنر على خطة الدائرة العسكرية، وقال ان الأتراك سيتعرضون دائماً للضغط من جارتهم روسيا القوية، وينتج عن ذلك أن الخلافة قد تقع الى حد بعيد تحت السيطرة الروسية، وقد يفرض النفوذ الروسي نفسه بصورة غير مباشرة على مسلمي الهند. أما إذا نقلت الخلافة الى شبه الجزيرة العربية فستبقى الى حد بعيد تحت نفوذنا»[٢٥].

وقد رأت وزارة الخارجية البريطانية أن التدخل في الشؤون الدينية الاسلامية أمر يجانب

(٢٣) كدوري، **المتاهة الانكليزية ـ العربية**، ص ٤٣.

(٢٤) المرجع نفسه، ص ٤١.

(٢٥) س. ج. لاو وم. ل. دوكرويل، **سراب السلطة**، المجلد ٣: «الوثائق»، **السياسة الخارجية البريطانية ١٩٠٢ ـ ١٩٢٢** (لندن وبوسطن: روتلدج وكيغان بول، ١٩٧٢)، الصفحتان ٥٢٤ ـ ٥٢٥.

الحكمة. وذهبت وزارة شؤون الهند الى أبعد من ذلك فوصفت هذا التدخل بأنه خطر. ولكن وزارة الخارجية لم تشأ، ووزارة شؤون الهند لم تستطع أن تتغلب على رأي هيربرت كيتشنر. فقد كان أكثـر من وزيـر للحربية، وأكثر من عضو في مجلس الوزراء، وأكثر من متمرس في الشؤون الافريقية والآسيوية، وأكثر من كونه أعظم جندي في الامبراطورية. لقد كان أسطورة حية في غرب وشرق السويس. كان كيتشنر الخرطوم، وعندما أشرفت حياته العملية على المغيب كان هذا الجندي العتيق الطويل القامة قد القى بظله المديد على مستقبل الشرق الأوسط(*).

(*) هذه الصورة استخدمها اللورد بيفر بروك.

الفصل الخامس

تحديد أهداف بريطانيا في الشرق الأوسط

لقد جرى تعيين لجنة دو بونسين ـ المجموعة الوزارية التي أوجدها اسكويث لتقديم النصح الى مجلس الوزراء بشأن ما ينبغي لبريطانيا أن تريده في الشرق الأوسط ـ بتاريخ ٨ نيسان (ابريل) ١٩١٥، ووضعت هذه اللجنة تقريرها بتايخ ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩١٥. كانت اللجنة مؤلفة من ممثل عن كلٍ من وزارة الخارجية، والأميرالية، ووزارة شؤون الهند، والوزارات الأخرى ذات العلاقة. وكانت وزارة الحربية التي يرأسها كيتشنر ممثلة في هذه اللجنة بالجنرال سير تشارلز كالويل، المدير العام للعمليات العسكرية. وإضافة اليه عين كيتشنر ممثلاً شخصياً له في اللجنة هو سير مارك سايكس، (هو غير ممثل وزارته). وعن طريق سايكس سيطرت وزارة الحربية على أعمال اللجنة. وظل سايكس في ما بعد البيروقراطي اللندني المكلف بمسؤولية شؤون الشرق الأوسط طوال الحرب.

إن سايكس الثري الكاثوليكي المذهب المنتمي الى حزب المحافظين والحائز على لقب بارون والبالغ من العمر ستة وثلاثين عاماً، كان قد انتخب عضواً في مجلس العموم عام ١٩١١. وخلال دراسته في كامبريدج وبعدها، سافر على نطاق واسع في القسم الآسيوي من تركيا ونشر مقالات عن رحلاته، مما جعله أحد خبراء حزب المحافظين في الشؤون العثمانية، ولكن بما أن الشؤون العثمانية لم يكن لها دور يذكر في السياسة البريطانية بين عامي ١٩١١ و١٩١٤، وبما أن حزبه لم يكن في الحكم، لم يكن سايكس معروفاً معرفة جيدة لدى الرأي العام ولدى زملائه السياسيين على حد سواء.

وقد كان سايكس نتاج خلفية غريبة. فهو الابن الوحيد لزواج تعس: فقد كانت أمه المحبة للمرح الجامحة الأهواء وأبوه العجوز القاسي، يعيشان منفصلين. وعندما بلغ الثالثة من عمره تحولت أمه الى الكاثوليكية فصار هو أيضاً كاثوليكياً. وفي السابعة من عمره اصطحبه أبوه في رحلة الى الشرق. وقد ظل مذهبه الديني ورحلاته الى الشرق تملك عليه مشاعره طوال حياته.

حياته الدراسية كانت مزعزعة. فقد كان ينتقل من مدرسة الى أخرى، ومرت أوقات لم يكن يذهب

فيها الى المدرسة اطلاقاً، وأمضى سنتين في كلية يسوع، جامعة كامبريدج، ولكنه لم يستمر لنيل الشهادة الجامعية. لم يكن مستقراً على حال، وعقاراته الشاسعة التي ورثها واسطبلاته لتربية الخيول لم تحملاه على البقاء في وطنه. وقد تجول في الشرق وأمضى أربع سنين ملحقاً في السفارة البريطانية في القسطنطينية. وكان يقابل بالترحاب في كل مكان بسبب مواهبه، إذ أنه كان رسام كاريكاتور وبارعاً في تقليد حركات الآخرين، وفي الأمرين كاد يبلغ المؤهل المهني. لقد كان ظريفاً ويصادق الناس بسهولة. كان يعتنق الآراء بقوة ويبدلها بسرعة.

عندما وقعت الحرب بذل سايكس جهداً للعثور على عمل يستفاد فيه من خبرته في شؤون الشرق الأوسط. ففي صيف ١٩١٤ كتب رسالة الى ونستون تشرشل يطلب فيها عملاً «في الموقع» لكي يشتغل ضد تركيا، وعرض في رسالته «أن ينشىء فرقة من أوغاد أهل البلاد، وأن يربح النبلاء الى جانبه، وأن يقوم بأي عمل غريب آخر». وقال في رسالته: «أعرف انك لن تظنني انساناً يسعى لمصلحة شخصية ان قلت لك انني أضع بتصرفك كل ما أملكه من معرفة بالاتجاهات والامكانات المحلية»[1]. ولكن إما أنه لم يكن لدى تشرشل منصب لهذا الرجل أوكان لديه منصب ولم يعرضه عليه.

وقد وقع سايكس في فلك كيتشنر نتيجة لقاء بينه وبين أوزوالد فيتز جيرالد، صديق الفيلد مارشال الحميم وسكرتيره العسكري الشخصي. وقد دبر فيتز جيرالد أمر تعيين سايكس في وزارة الحربية في مطلع عام ١٩١٥ حيث خدم تحت اشراف كالويل في إعداد كتيبات معلومات للجنود في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وخلال وجوده في وزارة الحربية أنشأ صداقة خاصة مع المدعو ج. ماكدونو، وهو كاثوليكي مثله وكان زميله في الدراسة في مدرسة واحدة. وقد أثبت ماكدونو بصفته مديراً للمخابرات العسكرية انه حليف بالغ القيمة في مسيرة حياة سايكس العملية ودفعها الى الأمام.

وبعيد تعيين سايكس في وزارة الحربية أسندت له مهمته في لجنة دوبونسين. كان كيتشنر بحاجة الى سياسي شاب على دراية بالشرق الأوسط، وكان سير مارك سايكس أحد حفنة من أعضاء البرلمان الذين يعرفون المنطقة. وبما أنه كان في حزب المحافظين، فقد شاطر كيتشنر الكثير من مشاعره وتحاملاته. لقد كان الاثنان من الوجوه كافةً عضوين في نادٍ واحد(*).

ومع ذلك كان سايكس عند تعيينه يكاد لا يعرف كيتشنر، ولم يتح له قط أن يعرفه معرفة أفضل. وكانت التوجيهات التي تلقاها سايكس تقضي بأن يأتي كل مساء الى فيتز جيرالد ليقدم له تقريراً وافياً عن مباحثات لجنة دو بونسين. وكان فيتز جيرالد يخبره لاحقاً ما الذي يريد كيتشنر منه أن يقوله أو يفعله في الاجتماعات التالية. وقد أخفقت محاولاته القليلة لرؤية الرجل الأسطورة

---

(١) مارتن جيلبرت، ونستون س. تشرشل، **المجلد المرافق**، المجلد ٣ الجزء ١: تموز ١٩١٤ ـ نيسان ١٩١٥ (بوسطن: هوتن ميغلين، ١٩٧٣)، الصفحتان ٥٢ ـ ٥٣.

(*) كلاهما كان ينتمي الى «النادي الآخر» الذي أسسه ونستون تشرشل وف. سميث.

الوطنية المنطوي على نفسه. وقد قال سايكس في ما بعد: «كلما قلّت رؤيتي له سهل علي أن أفعل ما يطلبه مني...»[٢].

ومع ذلك فان بقية أعضاء لجنة دو بونسين اعتقدوا منذ البداية انه يتكلم بدعم كامل من اللورد كيتشنر. ان هذا العضو في البرلمان، قليل الخبرة نسبياً، قد سيطر على اللجنة الوزارية، فكان مسموع الكلمة والرأي، وكان هو العضو الوحيد في اللجنة الذي سبق له أن زار معظم أجزاء الامبراطورية العثمانية، وكان وحده القادر على الكلام عن معرفة مباشرة. ثم انه كان سياسياً أيضاً. وقد نجح في جعل العضو الرئيس الآخر في اللجنة، موريس هانكي يصادقه ويؤيده شخصياً. كان هانكي، وهو أيضاً في الثلاثينات من عمره، سكرتيراً للجنة دفاع الامبراطورية وسكرتيراً لمجلس الحرب المنبثق عن مجلس الوزراء وسيصبح من بعد أول من تولى منصب سكرتير مجلس الوزراء البريطاني. وباشرافه على جدول الأعمال وتدوينه محاضر الجلسات وما يقال فيها ويتخذ من قرارات، كان هانكي على الطريق ليصبح الرجل الأهم والأعلى قيمة في الجهاز البيروقراطي، وقد برهن أن تأييده لسايكس لا يقدر بثمن.

كان سايكس هو الذي يشرح البدائل المتوافرة لبريطانيا خلال اجتماعات لجنة دو بونسين. وهو الذي كان يتقصى المزايا النسبية لمختلف أنواع التسويات الاقليمية: أي ضم الأراضي العثمانية من قبل دول الحلفاء، أو تقسيم هذه الأراضي الى مناطق نفوذ بدلاً من ضمها ضماً صريحاً، أو ترك الامبراطورية العثمانية على حالها ولكن مع جعل حكومتها طيعة، أو تطبيق نظام اللامركزية في إدارة الامبراطورية وتقسيمها الى وحدات شبه متمتعة بالحكم الذاتي. (في نهاية الأمر أوصت اللجنة بالبدء في تجربة الخيار الأخير أولاً باعتباره الأسهل).

كان على اللجنة لكي تبحث هذه الأمور أن تقرر الأسماء التي ستطلقها على مختلف المناطق التي قد ترغب في تقسيم الامبراطورية العثمانية اليها. وكان مما يبين الروح التي قارن بها أعضاء اللجنة هذه المهمة انهم لم يروا حاجة للتقيد بخطوط التقسيمات السياسية التي كانت قائمة في الامبراطورية، أي الولايات، وشعر أعضاء اللجنة أن لهم الحرية في أن يعيدوا رسم خريطة الشرق الأوسط بالشكل الذي يرونه مناسباً. وفي أية حال فقد كان الاتجاه لدى أعضاء اللجنة، شأنهم شأن الطبقة البريطانية الحاكمة بشكل عام، أن يسترشدوا في مثل هذه الأمور بالمؤلفات الاغريقية واللاتينية التي كانوا قد درسوها في المدارس الثانوية: فقد استخدموا التعابير الاغريقية الغامضة التي استخدمت من قبل جغرافيي العصر الهيليني قبل نحو ألفي سنة. وهكذا فإن المناطق الآسيوية الناطقة بالعربية الواقعة شمال شبه الجزيرة العربية أطلقوا عليها بصورة جماعية اسم «بلاد الرافدين» في الشرق، واسم «سورية» في الغرب، مع أن المناطق التي ستشملها كل تسمية لم تكن واضحة. وقد أطلق على القسم الجنوبي من سورية اسم «فلسطين»، وهي تحريف لكلمة «فلستيا» أي الشريط الساحلي الذي كان يحتله الفلسطينيون

(٢) روجر ادلسون، **مارك سايكس: لوحة هاوٍ** (لندن: جوناثان كيب، ١٩٧٥)، ص ١٨٠.

قبل ظهور المسيح بأكثر من ألف عام. ومع أنه لم يكن هناك بلد على الاطلاق سمى نفسه فلسطين، فقد كان هذا الاسم تعبيراً جغرافياً دارجاً في العالم المسيحي الغربي عندما يصفون الأرض المقدسة.

وقد اقترحت اللجنة، بقيادة مارك سايكس، انشاء خمس ولايات متمتعة الى حد كبير بالحكم الذاتي داخل الامبراطورية العثمانية التي ارتأوا تفكيكها. وهذه الولايات هي سورية، وفلسطين، وأرمينيا، والأناضول، والجزيرة ـ العراق (أي الأجزاء الشمالية والجنوبية من بلاد الرافدين). ووفقاً لرؤية اللجنة. سيكون النفوذ أو الاشراف البريطاني مستحسناً وجوده في حزام واسع يمتد عبر الشرق الأوسط من البحر الأبيض المتوسط الى الخليج الفارسي. وكانت الفكرة تقضي بمد خط للسكة الحديدية من أحد موانىء البحر الأبيض المتوسط الى بلاد الرافدين، من أجل توفير طريق للنقل البري الى الشرق. وظل كيتشنر يصر على أن تكون اسكندرون هي الميناء، أما سايكس فقد طلب أن تكون حيفا، ثم ان فيتز جيرالد توسط بينهما فرجّح رأي سايكس.

كان سايكس من كل الوجوه يشق طريقه قريباً من خط كيتشنر، وان مع تعديلات طفيفة من عنـده. فهو، مثل كيتشنر، كان يدعو الى نقل الخلافة جنوباً لتكون بعيدة عن متناول النفوذ الروسي، ولكنـه أضاف الى ذلك أن الخلافة يجب أن تكون بعيدة عن متناول سيطرة فرنسا المالية، لأنه ادعى أن الشؤون المالية العثمانية ستخضع الى حد كبير للسيطرة الفرنسية نظراً للاستثمار الفرنسي الكبير في الدين العام العثماني[٣].

بيد أن المقاربة بمعناها الكامل كانت تلك التي حددها كيتشنر. ان سايكس، الذي كان عضواً بارزاً في الكتلة المؤيدة لتركيا في البرلمان، وقد تخلى عن قناعته بوجوب الحفاظ على سلامة وحدة الامبراطورية العثمانية. وقد كتب بمناسبة الأول من نيسان (ابريل)، يوم كذبة نيسان (ابريل)، الى صديقه الحميم وزميله في تأييد تركيا عضو مجلس العموم أوبري هيربرت، قائلاً:

«استشف من رسالتك انك لا تزال على تأييدك لتركيا. لقد استدعاني الفيلد مارشال الى اجتماع تعقده الجمعية العثمانية التي لم أنتسب اليها قط... فأبرقت فوراً الى ماكينا (وزير الداخلية) ولدي كل الأمل بأن يكون الجمع كله قد احتجز ضمن أسلاك شائكة ـ ها! ها! لا بد أن ذلك سيغيظك كثيراً. مرة أخرى ها! ها! سياستك سياسة خاطئة. يجب أن تزول تركيا من الوجود. أزمـير ستكون يونانية، وأضاليا ايطالية، وجنوب طوروس وشمال سورية فرنسية، وفلسطين بريطانية، وبلاد الرافدين بريطانية وكل ما عدا ذلك روسي ـ ومن ضمنه القسطنطينية، وسوف أنشد «لنسبحك يا الله» في كنيسة القديسة صوفيا، وسأرنم في مسجد عمر «الآن أيها السيد تطلق سبيل عبدك فيذهب بسلام». سننشدها بلغة أهل ويلز، وباللغة البولونية، وباللغة الكلتية، وباللغة الأرمنية، تكريماً للأمم الصغيرة ذات الشهامة».

وبعد أن قال مزيداً من مثل هذا الكلام ختم رسالته بملحوظة:

---

(٣) المرجع نفسه، ص ١٨٢.

«الى الرقيب،

هذه رسالة من نابغة لامع الى نابغة لامع. الناس الدون لا يمكننا أن نتوقع منهم فهمها. أتوسل أن تسمح بمرور الرسالة دون خوف.

مارك سايكس (مع الألقاب)»[٤].

(٤) مارغريت فيتزهيربرت، **الرجل الذي كان العباءة الخضراء: سيرة حياة اوبري هيربرت** (لندن: جون مري، ١٩٨٣)، الصفحات ١٤٧ ـ ١٤٩.



الفصل السادس

عند مضائق الحظ

كانت لندن تتعامل بسرعة مع العواقب السياسية للنصر المرتقب في الدردنيل، أما في ساحة المعركة فقد كان الأسطول بطيء الحركة. لقد حال سوء الجو دون أن تستخدم السفن الحربية قوتها النارية الكاملة على نحو مؤثر. ومع مرور الأيام بدأ الجنود الأتراك على امتداد الشاطىء يستعيدون ثقتهم بأنفسهم، وتعلموا كيف يضايقون كاسحات الألغام البريطانية باطلاق النار عليها من مدافع الهاوتزر والمدافع الصغيرة المتنقلة. وفي ١٣ آذار (مارس) تلقى تشرشل برقية من كاردن قال فيها ان كنس الألغام لم يكن يجري بصورة مرضية، وان ذلك عائد الى ما ادعاه كاردن من كثافة النيران التركية، مع أنه لم تقع اصابات بين البريطانيين. وقد عقبّ تشرشل على البرقية بقوله: «ان هذا يجعلني أتلوى من الألم. فلست أفهم ما الذي يجعل اطلاق النار يقف في طريق كنس الألغام ما دامت النيران لا تسبب وقوع اصابات. ان مئتي أو ثلاثمئة إصابة هي ثمن قليل ندفعه لمتابعة كنس الألغام حتى الوصول الى المضائق»[1].

إن جزءاً من المشكلة ـ وكان هذا الجزء هو أحد مثالب الخطة الأصلية التي وضعها الأميرال كاردن ـ كان يتمثل في أن بحارة كاسحات الألغام مستخدمون مدنيون، ولم يكونوا مستعدين للعمل بينما هم يتعرضون لاطلاق النار عليهم. ولكن المشكلة الرئيسة كانت أن الأميرال كاردن بدأ يفقد رباطة جأشه. فقد أبرق اليه تشرشل بتاريخ ١٣ آذار (مارس) ليبلغه: «ان لدينا معلومات أن القلاع التركية قد نفدت ذخيرتها وأن الضباط الألمان يرسلون تقارير تدل على القنوط»[2]، فرد كاردن على هذه البرقية بأنه سيشن الهجوم الرئيس على المضائق. وسيخوض

(١) مارتن جيلبرت، **ونستون س. تشرشل**، المجلد ٣، ١٩١٤ ـ ١٩١٦، **تحدي الحرب**، (بوسطن: هوتن ميغلين، ١٩٧١)، ص ٣٤٣.

(٢) المرجع نفسه.

المعركة من أجل هذه المضائق الهامة يوم ١٧ آذار (مارس) أو نحو ذلك التاريخ، تبعاً لحالة الجو. ولكن الأميرال كان قلقاً، فلم يعد يأكل أو ينام. لم يكن قد فقد أية سفينة من سفنه، وكان قد أبلغ لندن أنه لم تقع اصابات في صفوف رجاله، غير أن حالة التوتر والقلق اشتدت عليه وصارت فوق طاقته للاحتمال، وفجأة أصيب بانهيار الأعصاب.

عشية المعركة الرئيسة لاحتلال المضائق، أبلغ الأميرال كاردن الضابط الذي يليه في القيادة انه لم يعد قادراً على مواصلة القيادة. وقد استدعى طبيب الأسطول الذي فحصه وأعطى تقريراً بأن الأميرال مصاب بسوء الهضم ويجب أن يوضع على قائمة المرضى مدة ثلاثة أو أربعة أسابيع. وبتاريخ ١٦ آذار (مارس) أبرق كاردن الى تشرشل قائلاً: «شديد الأسف لوضعي على قائمة المرضى. التقرير الطبي يتبع»[٣].

بادر تشرشل فوراً الى تعيين جون دو روبيك، الضابط الذي يلي كاردن في القيادة، ليأخذ مكانه. بعد ذلك بدأ دو روبيك، حسب تقريره البرقي الى الأميرالية، الهجوم الرئيس عند الساعة ١٠,٤٥ من صباح ١٨ آذار (مارس).

أخذت الأمور في ذلك اليوم تسير سيراً سيئاً عندما انفجرت بارجة فرنسية بطريقة غامضة واختفت عند الساعة الثانية بعد الظهر. بعد مرور ساعتين على انفجارها اصطدمت بارجتان بريطانيتان بألغام. والسفينة التي أرسلت لانقاذ احداهما، وهي السفينة «أريزيز ستبل» اصطدمت هي الأخرى بلغم، فغرقت البارجة والسفينة «اريزيز ستبل» كلتاهما. ثم جنحت سفينة حربية فرنسية بعد أن لحقت بها أضرار من جراء اصابتها بنيران المدفعية. بيد أن دو روبيك أبلغ الأميرالية أن بقية سفنه ستكون مستعدة لمعاودة الهجوم في غضون ثلاثة أو أربعة أيام. كانت هناك حالة حبور في الأميرالية في لندن، ذلك أن المخابرات البحرية اكتشفت أن العدو سينهار عند معاودة الهجوم. فقد حدث بعد ظهر ١٩ آذار (مارس) أن جاء الكابتن وليم ريجينالد هول، مدير المخابرات البحرية، الى تشرشل وفيشر حاملاً اليهما برقية تم اعتراضها وفك رموزها. كانت البرقية من قيصر ألمانيا. وقد استوعبا مغزاها فوراً، فهتف تشرشل مبتهجاً: «لقد استهلكوا كل ذخيرتهم»، وهذا ما كان قد حدث فعلاً. وأخذ فيشر يلوّح بالبرقية فوق رأسه ويصرخ: «قسماً بالله، سأعبر المضائق غداً» ثم عاد يقول: «غداً! قد نفقد ست سفن، ولكني سأجتازها»[٤]. ولم يطلع تشرشل وفيشر مجلس الوزراء على الأمر خشية فضح مصدر المخابرات، ولم يطلعا دو روبيك أيضاً، بل اكتفيا بابلاغه برقياً أن من المهم الا يعطي انطباعاً بأن العمليات متوقفة.

الأمر الذي كان تشرشل وفيشر يجهلانه هو أن الكابتن هول، مدير المخابرات البحرية كان قد

---

(٣) مارتن جيلبرت، **ونستون س. تشرشل: المجلد المرافق**، المجلد ٣ الجزء ١: تموز ١٩١٤ ـ نيسان ١٩١٥ (بوسطن: هوتن ميفلين، ١٩٧٣)، ص ٧٠٣.

(٤) جيلبرت، **تشرشل: تحدي الحرب**، ص ٣٥٨.

شرع، بإيحاء من موريس هانكي، في مفاوضات مع طلعت بك، من قادة تركيا الفتاة، بهدف اقناع الامبراطورية العثمانية بالانسحاب من الحرب لقاء مبلغ كبير من المال. وقد اجتمع المفاوضون البريطانيون والأتراك في أحد الموانىء البحرية في الجزء الأوروبي من تركيا بتاريخ ١٥ آذار (مارس)(٥). وأخفقت المفاوضات لأن الحكومة البريطانية شعرت انها لا تستطيع تقديم تأكيدات بأن الامبراطورية العثمانية يمكنها الاحتفاظ بالقسطنطينية ـ كان التزام بريطانيا بارضاء طموحات روسيا التزاماً شديداً. ولكن الكابتن هول لم يكن قد علم بعد بانهيار المفاوضات عندما أطلع تشرشل ليلة ١٩ آذار (مارس) على خطة لعرض أربعة ملايين جنيه على تركيا لقاء انسحابها من الحرب. ارتعد تشرشل رعباً واحتد فيشر غضباً. وتحت الحاحهما أبرق هول الى مبعوثيه يأمرهم بسحب العرض. وقد استذكر هول هذه الواقعة في ما بعد قائلاً ان فيشر وثب من كرسيه وهو يصرخ: «أربعة ملايين؟ لا، لا. أقول لك انني سأعبرها غداً»(٦).

(٢)

كل ما كان يعترض طريق أسطول الحلفاء بقيادته البريطانية للوصول الى القسطنطينية، بضعة ألغام تحت سطح الماء، وكان مخزون العثمانيين من هذه الألغام قد تناقص الى حد أن الأتراك اضطروا لاصطياد وإعادة استخدام الألغام التي كان الروس يستخدمونها ضدهم.

انهارت المعنويات في القسطنطينية. وسط الشائعات وحالة الذعر بدأ إخلاء المدينة، وأرسلت وثائق الدولة واحتياطي المصارف من الذهب الى أمكنة آمنة. وأُعدت قطارات خاصة للسلطان وللجاليات الدبلوماسية الأجنبية. أما الموسرون فقد أرسلوا زوجاتهم وعائلاتهم مسبقاً الى داخل البلاد. وأما طلعت، وزير الداخلية، فقد أرسل في طلب سيارة مرسيدس ذات قدرة عالية لاستعماله الشخصي وزودها بصفائح وقود إضافية استعداداً لسفر طويل الى مكان ناءٍ يلجأ اليه. وبدأت تظهر في شوارع المدينة لوحات تندّد بالحكومة. وتوقعت السلطات أن ترحب الجاليات الأرمنية واليونانية بالحلفاء، ولكن الشرطة بدأت باعتقال المشتبه بهم من السكان الناطقين بالتركية أيضاً.

في هذه الأثناء قام أعضاء جماعة أنور ـ طلعت الذين أيدوا هذه الجماعة حتى النهاية المريرة، بجمع كميات من البنزين استعداداً لحرق المدينة عند وصول الحلفاء، ولغموا كنيسة القديسة صوفيا وغيرها من النصب الكبرى بالديناميت. وبدأت البارجة غويبن تستعد للهرب الى البحر الأسود.

عزم أنور بشجاعة على البقاء للدفاع عن المدينة، ولكن تدابيره العسكرية كانت تفتقر الى الكفاءة

(٥) ستيفن روسكيل، هانكي: **رجل الأسرار**، المجلد ١: ١٨٧٧ ـ ١٩١٨ (لندن: كولنز، ١٩٧٠)، ص ١٥٩.

(٦) جيلبرت، **تشرشل: تحدي الحرب**، ص ٣٥٩.

الى حد أن أية محاولة تركية ـ حسب قول ليمان فون ساندرز ـ لمقاومة انزال قوات الحلفاء على بر المدينة صارت مستحيلة.

(٣)

اغتبطت لندن وقنطت القسطنطينية. ولكن مزاج القيادة البريطانية عند مضائق الدردنيل كان معكراً. فالاصابات والخسائر الناجمة عن الاصطدام بالألغام في ١٨ آذار (مارس) أصابت الأميرال دو روبيك باليأس. كان خائفاً على مستقبله الوظيفي. ويقول أحد التقارير انه عند حلول مساء ١٨ آذار (مارس)، ولدى استعراض دو روبيك نتائج معركة ذلك اليوم قال: «أظن اني انتهيت»[٧].

لقد توترت أعصاب دو روبيك لأنه لم يعرف سبب خسائره. وواقع الأمر أن سفنه اصطدمت بخط واحد من الألغام كان يمتد بموازاة الشاطىء وليس عبر المضائق. وكانت هذه الألغام قد وضعت في الليلة السابقة ولم يلحظها الاستطلاع الجوي البريطاني. كانت ضربة حظ لا تتكرر.

ظهر القدر الآن في شخص انسان ساحر هو الجنرال سير أيان هاملتون، الذي كان كيتشنر قد أرسله ليسبق وصول القوات البرية المزمع ارسالها. وكان هاملتون سيتولى قيادة هذه القوات، أما الأوامر الصادرة اليه فكانت تقضي بأن يترك للأسطول كسب الحملة ومن ثم يقوم بانزال قواته الى البر ويستولي على الشاطىء. أما إذا فشل الأسطول في كسب الحملة وحده، فالأوامر البديلة لدى هاملتون تقضي بأن يغزو الشاطىء الأوروبي للمضائق، ويستولي على المضائق ليتمكن الأسطول من عبورها.

وما ان أدرك الأميرال دو روبيك أن أمامه بديلاً لاستئناف المعركة ـ وانهم في لندن رأوا أنه أمر مقبول أن يسلم المسؤولية الى هاملتون والى الجيش إذا اختار أن يفعل ذلك ـ حتى رأى أن لا سبب يدفعه الى مواجهة مزيد من الأخطار. وبغض النظر عمن كان الأول في الاختيار، فقد اتفق دو روبيك وهاملتون على أن ينتظر الأسطول حتى يصل الجيش ويبدأ القتال. وكان هاملتون قد أبرق بوجهات نظره الى كيتشنر، الذي أطلع رئيس الوزراء على البرقية يوم ١٨ آذار (مارس). ان هذه البرقية أقنعت اسكويث بأن «الأميرالية كانت مسرفةً في تفاؤلها بما تستطيع السفن وحدها أن تفعله»[٨]. وأبرق دو روبيك الى تشرشل بعد اجتماعه مع أيان هاملتون يوم ٢٢ آذار (مارس) قائلاً: «بعد اجتماعي مع الجنرال هاملتون واستماعي الى مقترحاته أرى الآن» ان الجيش يجب أن يشترك في الحملة[٩].

---

(٧) المرجع نفسه، ص ٣٧١.

(٨) هـ.هـ. اسكويث، **رسائل إلى فنيشيا ستانلي**، أعدها للطباعة مايكل واليانور بروك (اوكسفورد ونيويورك: مطبعة جامعة اوكسفورد، ١٩٨٢)، ص ٤٨٨.

(٩) جيلبرت، **تشرشل: تحدي الحرب**، ص ٣٧٥.

صباح ٢٣ آذار (مارس) اجتمعت مجموعة الحرب في مقر الأميرالية لتبحث قرار دو روبيك. وقد شعر ونستون تشرشل بالفزع والصدمة، ولكن لورد البحرية الأول، الأميرال فيشر، رأى أنه يجب قبول قرار الرجل الذي في الموقع، شئنا أم أبينا، وقد أيده في ذلك أميرال الأسطول سير آرثر ويلسون، والأميرال سير هنري جاكسون. أما تشرشل فقد خالفهم الرأي محتداً ورفع الأمر الى مجلس الوزراء بعد انتهاء اجتماع مجموعة الحرب. ثم ان تشرشل سطّر نص برقية شديدة اللهجة الى دو روبيك وأخذ النص الى مجلس الوزراء للحصول على الموافقة، وكان نص البرقية يأمر بلهجة حازمة الأميرال بتجديد الهجوم. وعندما اجتمع مجلس الوزراء نال تشرشل تأييد رئيس الوزراء وكيتشنر اللذين أعدا برقيتين شديدتي اللهجة الى سير أيان هاملتون.

ولدى عودة تشرشل الى الأميرالية بعد ظهر اليوم نفسه وجد أن فيشر وويلسون وجاكسون ظلوا متشبثين بمعارضتهم لإرسال الأمر البرقي الى الأميرال دو روبيك. وبما أن تشرشل كان وزيراً مدنياً يحاول أن ينقض رأي لورد البحرية الأول وزملائه أمراء البحر في مسألة بحرية، فقد شعر أنه مضطرٌ للعودة الى اسكويث طالباً موافقة رئيس الوزراء. بيد أن اسكويث رفض إعطاء موافقته. وكانت وجهة نظره الشخصية أن الهجوم يجب أن يستأنف ولكنه لن يأمر باستئنافه متخطياً معارضة أمراء البحر في الأميرالية.

ولما كان تشرشل يعلم أن أزمة الذخيرة في تركيا تعني أن الطريق الى القسطنطينية مفتوح، فقد عاد يناضل ضدّ قرار السماح للأسطول بالتخلي عن الحملة. وبما أنه لم يكن قادراً على إصدار الأوامر الى دو روبيك باستئناف الهجوم، فقد حاول أن يجعله يستأنف الهجوم عن طريق الاقناع، فأرسل اليه برقيات حاول فيها اللجوء الى المنطق ليبين للأميرال سبب أهمية استئناف الهجوم البحري. وقد تحدث مرة أخرى مع رئيس الوزراء الذي أعرب عن «أمله» في أن يستأنف الهجوم قريباً[١٠]. ولكن كان ذلك دون جدوى. ومع أن عدد الاصابات لم يتجاوز بضع مئات، فان حملة الدردنيل البحرية قد انتهت.

(٤)

بعد معركة ١٨ آذار (مارس) ـ المعركة التي أفزعت دو روبيك الى حد أنه قرر أن يستدير بسفنه ويبتعد ـ استنتج القادة العسكريون العثمانيون أن قضيتهم خاسرة. وبينما كان الأميرال دو روبيك، على متن سفينته، يصدر الأوامر بالكف عن القتال، كانت القوات التركية المدافعة عن الشاطىء، دون علم منها بقرار دو روبيك، تتلقى الأوامر بإطلاق آخر ما تبقى لديها من القذائف وأن تتخلى بعد ذلك عن مواقعها الساحلية. لو أن الأميرال دو روبيك، الذي قاد في المعركة يوماً واحداً فقط، قد انخرط في المعركة يوماً ثانياً، لكان رأى قوات العدو تنسحب وتتلاشى، ولكان

(١٠) جيلبرت، **تشرشل: المجلد المرافق**، ص ٧٣١.

باستطاعة سفنه كاسحة الألغام، لو عملت بضع ساعات دون توقف ودون أن تواجه مقاومة، أن تطهر الطريق البحرية عبر المضائق، إذ انها لو تخلصت من صف الألغام المحيط بالمضائق لما كان لدى الأتراك ألغام أخرى لوضعها في المياه، ولكان باستطاعة الأسطول أن يشق طريقه الى القسطنطينية دون أن يعترضه شيء.

بالنسبة لونستون تشرشل، الذي كان على بعد ساعات فقط من النصر، صار دنو النصر منه ـ ومعرفته أن الأمر كاد يتحقق وأنه كاد يصبح في قبضة يده ـ سبباً لعذابه طوال حياته. ان ما انزلق من راحة يده كان أكثر من مجرد نصر شخصي. كان في نظره آخر فرصة أمامه لإنقاذ العالم الذي نشأ فيه: أي كسب الحرب بينما أوروبا التقليدية التي ألفها، أوروبا ذات الممالك والامبراطوريات الراسخة، لا تزال قائمة على قيد الحياة(*).

(*) لا يزال المؤرخون يناقشون مسألة هل كان النصر في الحرب على العثمانيين في عام ١٩١٥ سيؤدي الى انتصار سريع للحلفاء في الحرب ضد المانيا. «انصار الاستيلاء على الشرق» وفي طليعتهم لويد جورج، لم يشكوا قط في أنه كان سيؤدي الى ذلك.

الفصل السابع

المحاربون

(١)

إن أنور باشا الذي صدمه قصف القوات الحليفة يوم ١٨ آذار (مارس) أعلن قراراً هاماً لا يتفق مع طبيعة هذا الرجل: فقد تخلى عن قيادة القوات العثمانية في الدردنيل للجنرال الالماني ليمان فون ساندرن. كان تسليم محاربيه المسلمين إلى قائد أجنبي ـ ومسيحي ـ أمراً مخالفاً لكل نزعات أنور. فقد كان حتى تلك اللحظة يقاوم الضغوط التي تمارس عليه لتسليم السلطة حتى للخبراء الألمان الذين كانوا يعملون بصفة مستشارين في وزارته وفي رئاسة الأركان. ومع انه كان قد سمح للضباط الألمان في وزارة الحربية التي يرأسها أن يشغلوا مراكز رئيسة في فروع العمليات، والمخابرات، والسكك الحديدية، والتموين، والذخائر، والفحم الحجري، والقلاع، فقد كان بدافع الحسد، يشكك في آراء زملائه الألمان ويخفض من سلطتهم، وظل يفعل ذلك في مجالات كثيرة. ولكنه في مواجهة مدافع أسطول الحلفاء تخلى في نهاية الأمر عن سلطته في ساحة المعركة الأهم.

لم يكن أمام الجنرال ليمان سوى القليل من الوقت، فلم يهدر أية لحظة، بل قام بتجميع ما وجده من قوات ومؤن وسط ركام موارد الامبراطورية. وقد أصدر أوامره الخاصة بالتعيينات للمناصب القيادية، ولا سيما إعطاء منصب مسؤول إلى مصطفى كمال، الضابط التركي المعجب بالأساليب الأوروبية والمزدري للتخلف العثماني، والذي كان يشعر بالمرارة لأنه كان متفوقاً على أولئك الذين تقدموا عليه بغير حق ـ هذه الأمور كلها أبقته حتى ذلك الحين في مناصب مغمورة وغير مجزية. كان مصطفى كمال مقبلاً على اثبات عبقريته في ميدان المعركة خلال القتال المقبل: كان عليه ان يثبت انه القائد الذي يضع نصب عينيه الموقع التكتيكي الرئيس والذي يستولي على المرتفعات ويسيطر على ميدان المعركة.

كان الجنرال ليمان على اطلاع مستمر بالتقدم الذي يحققه البريطانيون في تنظيم قوة للغزو. فقد كانت أخبار تجميع قوات الحملة البريطانية على السفن في مصر تنشر في صحف القاهرة، وكان

ينقلها إلى الأتراك تجار الاسكندرية. ثم ان عملاء العثمانيين في اليونان المحايدة لا بد انهم لاحظوا في وقت لاحق الاسطول الكبير وهو يمخر عباب الماء عبر جزر إيجه، إذ كانت أضواء ومصابيح الإشارة على سفنه تسطع في أثناء الليل، كما كان عزف فرقه العسكرية يعلو على صفير الرياح وهدير الأمواج في أثناء النهار.

وهكذا فإن قوات الدفاع العثمانية بقيادة الجنرال ليمان الرجل العملي، وبعد ان توفر لها ضباط أكفّاء، كانت تترقب الغزو البريطاني عند وقوعه. لقد كان اشتباكاً من النوع الذي يستخدم فيه صمود الجندي العثماني ليحقق أفضل ميزة. وقد نوّه سير مارك سايكس بذلك في رسالة وجهها إلى تشرشل في أواخر شهر شباط (فبراير) إذ كتب فيها يقول إنه مع امكانية إبادة الأتراك في هجوم صاعق «فإنهم يصبحون رهيبين إذا أتيح لهم الوقت للتفكير»[1].

(٢)

كان بدء الحملة بالنسبة للقائد البريطاني سير أيان هاملتون صباح ١٢ آذار (مارس)، عندما استدعاه اللورد كيتشنر على غير انتظار - ودون تفسير - إلى وزارة الحربية ليعرض عليه قيادة الحملة. وقد قال آنذاك لوزير الحربية انه لا يعرف شيئاً عن تركيا وانه بالتالي يحتاج على أقل تقدير إلى بعض الشرح والتوجيه.

ويستذكر هاملتون في ما بعد ما دار في ذلك الاجتماع فيقول إن وزير الحربية أنذره وهو يسلمه قيادة الفرقة التي هيئت في أول الأمر لإرسالها إلى الدردنيل لدعم الاسطول، بأن الجنود «هم مجرد قرض يجب إعادته في اللحظة التي يمكن الاستغناء عنه فيها» وقال له أيضاً إن كل ما يهيأ للإرسال إلى الشرق إنما تعتبره مصالح قوية في بريطانيا وفرنسا وكأنه قد سرق من الغرب»[2].

عندئذٍ قدم مدير العمليات العسكرية في وزارة الحربية إيجازاً إلى هاملتون وأطلعه على خريطة وخطة هجوم مستعارتين من الأركان العامة اليونانية، إذ ان وزارة الحربية البريطانية لم تكن قد كلفت نفسها عناء إعداد خريطة وخطة خاصتين بها.

مضى الجنرال هاملتون ومعه خريطة غير دقيقة عفا عليها الزمن ولا شيء آخر يسترشد به. ولدى رؤيته شبه جزيرة غاليبولي للمرة الأولى قال على الفور «تبدو شبه الجزيرة هذه أعتى مما بدت على خريطة اللورد كيتشنر الصغيرة غير المجسمة»[3]. لقد كانت شبه جزيرة غاليبولي مساحة من الشعاب والوديان التي كانت تقسم شاطئها إلى شواطىء صغيرة مفصولة عن بعضها بعضاً.

---

(١) مارتن جيلبرت، ونستون س. تشرشل: **المجلد المرافق**، المجلد ٣، الجزء ١، تموز ١٩١٤ ـ نيسان ١٩١٥ (بوسطن: هوتن ميفلين، ١٩٧٣)، ص ٥٨٢.

(٢) سير ايان هاملتون، **مفكرة غاليبولي**، المجلد ١ (لندن: ادوارد ارنولد، ١٩٢٠)، ص ٥.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٥.

أبحر هاملتون من مرسيليا على طرّاد سريع فوصل إلى ساحل غاليبولي بتاريخ ١٨ آذار (مارس)، أي في الوقت المناسب لاقناع دوروبيك بوقف الحملة البحرية. وفي أواخر نيسان (ابريل) أبحر عائداً إلى المضائق ليتولى قيادة هجوم الجيش. وقد كان حريصاً على اتباع التعليمات التي زوّده بها وزير الحربية بشأن الحملة. كانت هذه التعليمات تقضي بأن يهاجم الجانب الأوروبي فقط من المضائق، أي شبه جزيرة غاليبولي، وألّا يبدأ الهجوم إلّا بعد وصول قواته كلها، وهذا ما جعله يأمر الأسطول ان يعيده من تركيا إلى مصر لتجميع قواته فيها (بالرغم من مآخذه على ذلك). وقد تطلب الأمر منه ثلاثة أسابيع لتنظيم القوة التي ستشترك في الحملة، ثم أعاد الاسطول إلى تركيا لكي يبدأ غزوه لشبه جزيرة غاليبولي، أي الشاطىء الغربي (الأوروبي) للدردنيل.

كانت مجازفة مليئة بالمخاطر: وحقيقة الأمر ان الدراسات العسكرية البريطانية التي أجريت قبل الحرب وكشف اسكويت النقاب عنها في نهاية شباط (فبراير)، قد بيّنت ان قيام الجيش البريطاني بهجوم على غاليبولي عمل ينطوي على مجازفة بالغة[٤]. مع ذلك أمر كيتشنر بشن هذا الهجوم قائلاً انه يعتقد ان القادة العسكريين العثمانيين تركوا الجانب الأوروبي من المضائق بشكل أو بآخر خالياً من وسائل الدفاع.

عندما انعقد مجلس الحرب سأل العضو الوحيد في هذا المجلس من حزب المحافظين ـ رئيس الوزراء السابق آرثر بلفور ـ «هل من المحتمل إذا قطعت الامدادات عن الأتراك ان يستسلموا أم انهم سيحاربون وظهورهم إلى الحائط؟» فقال لويد جورج «انه يرجح ان يصمدوا» ولكن كيتشنر أجاب قائلاً انهم قد يستسلمون[٥].

بعد ذلك بعام أصدرت جيوش الحلفاء المقاتلة في الميدان حكمها في هذا الموضوع. إن كومبتون ماكنزي، الروائي الشاب الذي تحول مراسلاً حربياً، بعث برسالة من الدردنيل قال فيها: «إن الضباط الفرنسيين الذين قاتلوا في الغرب يقولون إن تركياً واحداً يساوي اثنين من الالمان كإنسان مقاتل. فهو في الواقع يكون رائعاً عندما يحارب وظهره إلى الحائط»[٦].

(٣)

فجر ٢٥ نيسان (ابريل) ١٩١٥ أُنزلت جيوش بريطانيا وبلاد الدمينون والجيوش الحليفة على ستة شواطىء ضيقة متصلة في شبه جزيرة غاليبولي، وقد أُخذ الأتراك على حين غرة إذ انهم كانوا يعرفون موعد الهجوم ولا يعرفون مكانه، وربما كان بالامكان التغلب عليهم في ذلك اليوم.

---

(٤) مارتن جيلبرت، **ونستون س. تشرشل**، المجلد ٣: ١٩١٤ ـ ١٩١٦ **تحدي الحرب** (بوسطن: هوتن ميفلين، ١٩٧١)، ص ٢٩٤.

(٥) جون غريغ، **لويد جورج: من السلم إلى الحرب ١٩١٢ ـ ١٩١٦** (لندن: ميتوين، ١٩٨٥)، ص ٢١١.

(٦) كومبتون ماكنزي، **حياتي والتايمز، الثمانية الخامسة ١٩١٥ ـ ١٩٢٣** (لندن: شاتو دوندوس، ١٩٦٦)، ص ٢٦٩.

غير ان موقع الغزو الأقصى شمالاً، وهو موقع أري بورنو، قد شكل مفاجأة للجنود الاستراليين والنيوزيلانديين الذين أنزلوا هناك ـ فقد أخذهم الاسطول خطأ إلى شاطىء غير الشاطىء المقرر لنزولهم. وبينما كانوا يتسلقون سفوح التلال السحيقة الإنحدار التي كانت أمامهم جابهوا جنوداً اتراكاً كانوا قد فروا فأعاد تجميعهم قائدهم مصطفى كمال. وقد احتدمت المعركة طوال اليوم. ومرت لحظات كان يمكن ان ترجح فيها كفة أي من الجانبين، ولكن الأتراك في نهاية الأمر دحروا الغزاة وردوهم عن السفوح.

عند طرف شبه جزيرة غاليبولي كانت هنالك خمسة رؤوس جسور أخرى محددة لنزول قوات الحلفاء وقد أعطيت أسماء رمزية فسمي كل واحد منها بحرف من حروف الهجاء الإنكليزية. وفي أحدها لم يكن هناك جنود أتراك فتسلق الغزاة التل إلى قمته المشرفة على الشاطىء دون ان يواجهوا مقاومة. ولكنهم بدل ان يواصلوا الزحف توقفوا بسبب اشكال يتعلق بمن يتولى القيادة. وفي رأس جسر آخر واجه المهاجمون مقاومة ضئيلة فتسلقوا المرتفع الصخري ـ ولكنهم توقفوا ايضاً. وفي موقع ثالث واجه الفريق المهاجم مقاومة ضئيلة ولكنه رابط على الشاطىء ولم يحاول الصعود إلى قمة المرتفع المطل على الشاطىء.

كان الحلفاء في ذلك اليوم يتمتعون بتفوق ساحق في عدد الجنود ـ فقد كان معظم قوات الجنرال ليمان قد تجمع كاحتياطي في مكان يبعد مسافة عن ساحة المعركة ـ وكان باستطاعة قوات الغزو في ثلاثة من رؤوس الجسور ان تستثمر الهجوم المفاجىء فتتقدم وتدمر الحامية التركية الصغيرة في جوارها.

مع حلول ٢٦ أيلول (سبتمبر) تبدل الموقف. فقد بدأت تتدفق التعزيزات التركية، وبمعنى ما انتهى كل شيء: لم يعد احراز نصر رخيص الثمن في شبه جزيرة غاليبولي في متناول يد الحلفاء. وقد نصح الجنرال بيردوود، قائد القوات الاسترالية والنيوزيلندية، بناء على مشورة ضباطه، بالعودة إلى السفن والتخلي عن المواقع التي احتلتها قواته. ولكن سير إيان هاملتون، باعتباره القائد الذي يتبعه بيردوود، قرر بدلاً من ذلك الثبات في المواقع.

إن هاملتون أقرّ، دون ان يدري، بأن الحملة التي يقودها ـ والتي كانت الغاية منها كسر الجمود العسكري في الحرب ـ قد كتب لها الفشل. فحفر الخنادق، كما تبين في فرنسا والفلاندرز، يؤدي على الأرجح إلى جمود بدلاً من ان يكسر الجمود. والحقيقة ان غاليبولي، بما شهدته من هجمات دموية عقيمة على مواقع ثابتة، كانت ستتحول إلى ساحة لإعادة عرض رواية حرب الخنادق في الجبهة الغربية.

كان هاملتون قد وضع قواته في مواقع تستطيع منها في أحسن الحالات ان تقاتل الأتراك حتى التعادل، وفي أسوأ الحالات ان تمنى بكارثة. فالأتراك حفروا خنادقهم على المرتفعات المسيطرة على المنطقة، أما قادة القوات البريطانية فقد أمروا جنودهم بحفر خنادقهم على الشواطىء. وهناك على حافة الماء صار قتال الحلفاء في نهاية الأمر قتالاً من أجل البقاء. وما لبث معظم

أعضاء الحكومة البريطانية في لندن ان رأوا في الجلاء الحل الوحيد، ولكن تشرشل وكيتشنر ناضلا ضد الجلاء: اتخذ تشرشل هذا الموقف لأنه لم يكن مستعداً لقبول الهزيمة، أما كيتشنر فلأنه اعتقد ان رؤية جيش بريطاني مهزوم من قبل جيش شرق أوسطي ستكون كارثة بالنسبة لبريطانيا.



الفصل الثامن

السياسيون

(١)

تصميم تشرشل العنيد على مواصلة القتال في غاليبولي حتى النصر أبقاه في بقعة الضوء حتى بعد ان تسلم الجيش من البحرية مهمة حملة الدردنيل. وقد بدا انه الرجل الذي تسبب في الحرب مع الامبراطورية العثمانية وانه كذلك الرجل الذي تسبب في ان تُمنى بريطانية بهزيمة بعد أخرى في تلك الحرب.

ومع ان معركة المضائق لم تعد منذ شهر نيسان (ابريل) عملية تقوم بها الاميرالية، فقد جعلوا من تشرشل كبش الفداء المسؤول عن استمرار الاصابات بين الجنود والنكسات التي أصابت جيوش الحلفاء وهي تقاتل بلا أمل في غاليبولي. ولأن مهابة كيتشنر كانت عظيمة فإن الصحافة، والرأي العام، والبرلمان رأوا انه مما لا يخطر في البال ان يكون مسؤولاً عن الأخطاء التي ارتكبت. أما تشرشل فكانوا ينظرون إليه على انه مدني يتدخل في شؤون غيره، ولذلك كان من السهل ان تصدق هذه الجهات أمراء البحر في ادعائهم ان تدخله بأسلوب الهواة في المسائل البحرية كان سبب النكسات البريطانية. وقد عبرت جريدة «التايمز» عن اجماع في الرأي كان يتبدى في عام ١٩١٥ عندما أعلنت في مقالها الرئيس يوم ١٨ أيار (مايو):

«ان ما كان يتردد منذ مدة طويلة وراء الكواليس باعتباره مجرد شائعة، هو الاتهام الذي تردد تكراراً وبصورة مطلقة في أوساط الرأي العام، ان لورد الاميرالية الأول يتولى مسؤوليات ويخالف مستشاريه الخبراء إلى حد قد يعرض السلامة الوطنية للخطر في أي وقت... وعندما يسعى وزير مدني مسؤول عن سلاح مقاتل سعياً متمادياً للقبض على سلطة ما كان ينبغي ان تنتقل إلى يديه غير الخبيرتين، ويحاول استخدام هذه السلطة بطرق تقود إلى الهلاك، يكون الوقت قد حان كي يتخذ زملاؤه في مجلس الوزراء اجراء محددا»[1].

---

(١) مارتن جيلبرت، **ونستون س. تشرشل**، المجلد ٣: ١٩١٤ ـ ١٩١٦، **تحدي الحرب**، (بوسطن: هوتن ميفلين، ١٩٧١)، ص ٤٥٠.

لم يكن معروفاً بصورة عامة خارج المجلس الوزاري الحربي ان اللورد كيتشنر هو واضع خطة ارسال الأسطول ليهاجم الدردنيل بجهده الخاص. وقد وجه الجميع اللوم إلى تشرشل في اتخاذ هذا القرار، ولذلك صار ملوماً أيضاً عن مهلة الانذار المسبق التي استمرت أسابيع عدة والتي أعطيت إلى أنور باشا وليمان فون ساندرز، الأمر الذي مكّنهما من تحصين جيوشهما في الخنادق لصد هجوم الحلفاء على غاليبولي. وقد رأى الضباط الذين كانوا على شواطىء غاليبولي ان الهجوم البحري السابق كان عملاً استعراضياً ناقصاً قام به اللورد الأول للأميرالية بدافع حب التظاهر، عملاً فاشلاً هددهم بخطر الموت. إن اوبري هيربرت، الذي كان يؤدي الخدمة هناك في القوات المسلحة، كتب في مفكرته اليومية «ان اسم ونستون يملأ نفس كل انسان بالغضب. كان الأباطرة الرومان يقتلون العبيد من أجل اكتساب الشعبية، وهو يقتل رجالاً أحراراً من أجل اكتساب الشهرة. ولو كان قد ارتدع عن تجربة تلك الضربة وتعاون مع الجيش، لكان ممكناً ان نصل إلى القسطنطينية بخسارة ضئيلة جداً»[٢]. وفي وقت لاحق كتب يقول «بالنسبة لونستون، أود لو انه يموت من جراء بعض الآلام الممضة التي رأيت كثيرين هنا يموتون من جرائها»[٣].

وانهالت عبارات التقريع والشتائم على تشرشل من كل الأوساط، وتدهور وضعه السياسي تدهوراً سريعاً. ووصلت الأمور إلى أقصى مداها نتيجة خلاف نهائي بين تشرشل وأعظم رجال البحرية في بريطانيا، أميرال الاسطول اللورد فيشر، أميرال البحرية الأول. كان تشرشل وفيشر قد اجتمعا واتفقا على برنامج تعزيزات للأسطول دعماً لحملة غاليبولي يوم الجمعة ١٤ أيار (مايو). وفي وقت مبكر من صباح اليوم التالي تسلم فيشر عدة مذكرات من تشرشل أجمل فيها النقاط التي اتفقا عليها ولكنه أضاف إليها مقترحات من عنده. فاحتد فيشر، الذي سبق ان أعلن في ثماني مناسبات سابقة انه يرغب في الاستقالة، واتجه مشياً من مقر الاميرالية إلى رقم ١١ شارع داونينغ المجاور لمقر الاميرالية وأبلغ وزير المالية، ديفيد لويد جورج، انه عازم على الاستقالة من منصبه. وقد أرسل لويد جورج في طلب رئيس الوزراء الذي كان في البناء المجاور رقم ١٠ شارع داونينغ، وحاولا كلاهما اقناع فيشر بالبقاء في منصبه، على الأقل موقتاً. ولكن فيشر رفض، وعاد إلى حجرته في مقر الاميرالية، فأقفل الباب، وأسدل الستائر. بعد ذلك توارى عن الأنظار بعض الوقت.

علم تشرشل بالوضع من زملائه، إذ ان فيشر رفض ان يقابله. وكانت المشكلة الفورية، ان البحرية ـ في خضم الحرب ـ صارت من دون قائد أعلى وان نيات الأعضاء الآخرين في مجلس الاميرالية لم تكن معروفة. وقد تلقى تشرشل يوم الأحد ١٦ أيار (مايو) تأكيدات بأن لوردات البحرية الثاني والثالث والرابع مستعدون للبقاء في مناصبهم. كذلك فإنه ضمن موافقة أميرال

---

(٢) مارغريت فيتز هيربرت، **الرجل الذي كان العباءة الخضراء: سيرة حياة اوبري هيربرت** (لندن: جون مري، ١٩٨٣)، ص ١٥١.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٥٥.

الاسطول سير آرثر ويلسون على العودة إلى المنصب الذي شغله قبل الحرب بصفة لورد البحرية الأول ليحل محل فيشر. وبما ان الصحافة ودنيا السياسة لم تكن بعد قد اطلعت على استقالة فيشر، عزم تشرشل ان يعلن استقالة فيشر والتوجيهات الجديدة في الاميرالية أمام مجلس العموم صباح الاثنين ـ قبل ان يتاح للمعارضة الوقت لإفساد خططه.

غير ان فيشر أرسل تلميحاً بما فعله إلى أندرو بونار لو، زعيم المعارضة، وقد فهم بونارلو بحدسه معنى التلميح، فكانت مهمته الأولى صباح الاثنين زيارة لويد جورج، فسأل بونار لو وزير المالية هل استقــال فيشر فعــلاً، وعندما أكد لويد جورج الاستقالة، عرض بونار لو رؤيته للعواقب السياسية الخطيرة التي يمكن توقعها نتيجة لذلك. وكانت المعارضة حتى ذلك الحين قد امتنعت عن تحـدي الحكومة في زمن الحرب، ولكن بونار لو قال الآن انه لم يعد قادراً على ان يضبط اتباعه. كان فيشر هو البطل في نظرهم، ولن يسمحوا ببقاء تشرشل في الاميرالية إذا غادرها فيشر. كما انهم لن يتوقفوا في حملاتهم عند هذا الحد، لأن أعضاء البرلمان من حزب المحافظين شعروا انه لم يعد في مقدورهم، إزاء الاخفاقات العسكرية المتتابعة، ان يؤيدوا حكومة من حزب الأحرار تأييداً غير مشروط.

كان الحل الذي طرحه بونار لو هو توسيع الحكومة. وقد اقترح ان تحل حكومة ائتلافية تمثل الحزبين الرئيسيين في البرلمان وحزب العمال، محل حكومة الأحرار.

لقد أدرك لويد جورج في الحال قوة حجة المعارضة، فطلب إلى بونار لو ان ينتظر في الرقم ١١ شارع داونينــغ بينما ذهب هو إلى البناء المجاور للتشاور مع رئيس الوزراء. وقد طرح لويد جورج فكرة الحكومة الإئتلافية طرحاً قوياً على اسكويث، الذي وافق على الفكرة حالاً.

أما تشرشل فلم يعرف شيئاً مما يجري. فتوجه في ساعة مبكرة من بعد ظهر ذلك اليوم إلى مجلس العموم ليعلن ان لوردات البحر وافقوا على البقاء وقبلوا بأن يكون أميرال الاسطول ويلسون رئيسهم الجديد. ولدى وصوله تبين له ان لويد جورج واسكويث لن يسمحا له بإلقاء خطابه. وقال اسكويث انه لا يريد ان يجري النقاش المقرر بين الأحزاب. وأبلغ اسكويث تشرشل انه سيؤلف حكومة جديدة تضم الأحرار والمحافظين والعمال.

أعلن تأليف الحكومة الجديدة في ١٩ أيار (مايو) ١٩١٥. وقد عزل تشرشل من الاميرالية ومنح منصباً ثانوياً بصفة مستشار دوقية لانكاستر ـ في واقع الأمر وزيراً من دون حقيبة وزارية ـ ولكنه بقي عضواً في مجلس الوزراء الحربي.

لم تكن الأوساط السياسية تعلم آنذاك انه لو لقي تشرشل أذناً صاغية لكانت حملة الدردنيل قد نجحت في وقت لم يكن فيه عدد الإصابات قد تجاوز بضع مئات، وان بريطانيا بسبب معارضة قادة الأســطول والجيش لآرائــه، مقبلة على حملة من شأنها ان تكلفها أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ اصابة، وهكذا فإن هذه الأوساط السياسية أخفقت في استيعاب حقيقة جوهرية وهي ان قادة قوات البر والبحر البريطانيين يخسرون الحرب وان بلادهم في حاجة ملحة ليس إلى اشراف مدني أقل، بل إلى اشراف مدني أكثر، على العسكريين.

وأخفقت الأوساط السياسية في بريطانيا أيضاً في استيعاب حقيقة جوهرية أخرى، وهي: ان الحلفاء كانوا الجانب الخاسر في الحرب الدائرة في الشرق، وليس هذا فقط، بل ان الجانب الآخر كان هو الجانب الرابح. لقد كانت نتائج الحملة تعبر عن حقيقة ان شجاعة وصمود الجنود الاستراليين والنيوزيلنديين والبريطانيين والفرنسيين كانت تماثلها شجاعة وصمود خصومهم العثمانيين.

(٢)

كان لويد جورج وراء انشاء هذه الحكومة الائتلافية الأولى التي حرم فيها تشرشل من منصب وزاري رئيس. وقد ادعى «انه كافح من أجل اسناد منصب رفيع إلى تشرشل... بيد ان زملاءه أبوا ان يسندوا إلى تشرشل سوى منصب ثانوي»[٤]. غير ان لويد جورج كان يدري ان تشرشل المتأذي والغاضب يلقي الملامة عليه[٥]. لقد تحدثت زوجة تشرشل بمرارة، حتى بعد مرور سنين، عن وزير المالية لويد جورج مشبهة إياه بيوضاس الذي خان السيد المسيح وقائلة ان «خداعه الذي يتصف به أهل ويلز قد حطم مسيرة حياة اللورد الأول للاميرالية. كذلك فإن دوق مارلبورو، ابن عم تشرشل بعث بمذكرة في ٢٤ أيار (مايو) قال فيها: «حقاً ان لويد جورج قضى عليك»[٦]. أما تشرشل نفسه فقد هتف قائلاً: «أنا ضحية مكيدة سياسية. لقد انتهيت»[٧].

كان لويد جورج دائماً يعتبر الحرب مع الامبراطورية العثمانية خطيئة تشرشل. وفي ربيع عام ١٩١٥ نظر لويد جورج نظرة أوسع إلى اخفاقات صنيعته السابقة. وعندما أصبح واضحاً انه لا مفر من مغادرة تشرشل للاميرالية، كان تعقيب لويد جورج هو «هذا جزاء الرجل الذي كافح على مدى سنوات من أجل هذه الحرب، وعندما وقعت الحرب رأى فيها فرصة تحقيق المجد لنفسه، وهكذا أقدم على حملة خطرة دون ان يهتم قيد أنملة بالبؤس والشقاء اللذين ستجلبهما هذه الحرب لآلاف الناس، مؤملاً ان يبرهن انه الرجل الفذ في هذه الحرب»[٨].

---

(٤) مفكرة اللورد ريدل عن الحرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ (لندن: ايفور نيكولسون ووطسون، ١٩٣٣)، ص ٩٤.

(٥) المرجع نفسه، ص ١٠٩.

(٦) جيلبرت، تشرشل: تحدي الحرب، ص ٤٧٦.

(٧) ريدل، مفكرة، ص ٨٩.

(٨) جيلبرت، تشرشل: تحدي الحرب، ص ٤٤٠.

الفصل التاسع

الضوء الذي خبا

(١)

تولى الأعضاء الاتحاديون ـ المحافظون في الحكومة البريطانية الجديدة مناصبهم معتقدين ان مهمتهم هي حماية القيادة العسكرية في البلاد من تدخل المدنيين، وبعد النجاح في عزل تشرشل من الاميرالية، رأوا ان المادة التالية على جدول الأعمال هي حماية اللورد كيتشنر من خصمه الرئيسي، السياسي المنتمي إلى حزب الأحرار لويد جورج.

كانت ميزة ديفيد لويد جورج وزير المالية، انه كان أول عضو في مجلس الوزراء يسائل الفيلد مارشال كيتشنر في قرار اتخذه بعد ان أصبح وزير دولة للشؤون الحربية. ومنذ ان بدأ لويد جورج بمساءلة كيتشنر في احكامه، لم يعد يكف عن ذلك. ان هذا السياسي من حزب الأحرار، بدافع حرصه على تجنب الوقوع في مثل الحفرة التي قضت على تشرشل في الاميرالية، فلم يجرؤ في أول الأمر ان يتحدى الفيلد مارشال في مسائل عسكرية بحت. وإنما شنّ وزير المالية حملته على أرضية من اختياره هو. والمسألة التي أثارها هي نقص الذخائر والتموينات الأخرى. وبما ان هذه المسألة تشمل أمور اليد العاملة، والانتاج، والمالية، فقد كانت مسألة يتمتع بمؤهلات للكلام عليها تفوق مؤهلات كيتشنر.

في ١٩ أيار (مايو) ١٩١٥، اليوم الذي أعلن فيه تأليف الحكومة الجديدة، باشر لويد جورج المراحل النهائية لحملة نجحت في انتزاع مهمات الذخائر والتموين من وزارة الحربية التي يرأسها كيتشنر واسنادها إليه بصفته وزيراً للذخائر. وقد نجح في وزارته الجديدة في ان يحقق ما لم يستطع كيتشنر تحقيقه: توسيع الانتاج المدني للمواد الحربية وايجاد مصادر جديدة للتموين.

لقد بدأ أعضاء مجلس العموم الوحدويون ـ المحافظون الذين دخلوا الحكومة الائتلافية الجديدة ينظرون نظرة جديدة إلى لويد جورج واللورد كيتشنر، بعد ان كانوا قد كوّنوا رأياً مسبقاً

عن خصومتهما. وقد أصبح لويد جورج بصفته وزيراً للذخائر، أشبه بالعاصفة التي تزداد قوة ذاتية لتدمير العدو. وبدأ المحافظون ينظرون إليه نظرة اعجاب ويكيلون له ولجهوده الثناء. كان بونار لو وزملاؤه قد انضموا إلى مجلس الوزراء لحماية كيتشنر والعسكريين من تدخل المدنيين أشباه الهواة التابعين لحزب الأحرار فإذا بهم فجأة يجدون أنفسهم قد انضموا إلى صف لويد جورج في اثارة الشك حول كفاءة كيتشنر.

كان القرار العسكري المسلح الذي واجه الحكومة الجديدة هو ما الذي ينبغي عمله بشأن حملة غاليبولي. لقد أعاد مجلس الحرب المنبثق عن مجلس الوزراء تكوين نفسه بشكل لجنة شؤون الدردنيل، فعقدت هذه اللجنة اجتماعها الأول في جناح اسكويث في مجلس العموم بتاريخ ٧ حزيران (يونيو) ١٩١٥، لمناقشة المسألة. وتتابعت بعد ذلك اجتماعاتها. وقد تبين للمحافظين ان وزير الدولة للشؤون الحربية لم يزودهم بالمعلومات التي يحتاجونها لإصدار حكم في المسألة. فقد كان كيتشنر كتوماً ومتردداً في الكشف عن معلومات عسكرية للمدنيين. وكان أحياناً يتجنب الرد على اسئلة، لأنه لم يكن يملك معلومات كافية ودقيقة وأحياناً أخرى كان يتخذ مواقف متناقضة.

كان بونار لو وزميله الرئيسي في حزب المحافظين، المدعي العام سير ادوارد كارسون، يميلان إما إلى التخلي عن هذه المجازفة أو إرسال تعزيزات كافية إلى غاليبولي ضماناً لنجاح الحملة. وكان السؤال هو: ما مستوى التعزيزات التي من شأنها ضمان النجاح، ولكن كيتشنر كان يمتنع عن بيان عدد الجنود لدى الجانب التركي في غاليبولي أو عدد الجنود البريطانيين الذين تدعو إليهم الحاجة لكسب المعركة. بل ظل بدلاً من ذلك يتحدث عن عدد الجنود الذين يمكن الاستغناء عنهم في الجبهة الغربية، وفي مطلع أيلول كتب كارسون بدافع الغيظ الشديد «ان الأمر الذي يمضني هو في حساباتنا كلها (إذا صح ان نكرمها بهذه التسمية) هي حسابات عشوائية على الاطلاق ـ فما يقال لنا دائماً هو كم نستطيع ان نرسل وليس كم هو ضروري»[1].

ولدى استجـواب وزارة الحربية في إحدى المناسبات، تبين للوزراء ان معلومة هامة كانت قد وردت برقياً إلى الوزارة، مع ان وزير الحربية أنكر أي اطلاع عليها. فإما ان يكون كيتشنر قد سهي عن البرقية أو انه اساء فهمها. وخلال اجتماع لمجلس الوزراء كتب كارسون على ورقة من قرطاسيـة رئـاسة المجلس ملحوظة مرّرها إلى لويد جورج عبر طاولة الاجتماعات وقال فيها: «كيتشنر لا يقرأ البرقيات ونحن لا نطلع عليها ـ أمر لا يطاق»[2].

بدأ كارسون يستجوب كيتشنر في اجتماعات مجلس الوزراء وكأنه مجرم متهم يقف في قفص الاتهام. إن مراوغة كيتشنر مقرونة بالتنبؤات الباعثة على الأمل التي كانت ترد من سير إيان

---

(١) مارتن جيلبرت، ونستون س. تشرشل، المجلد ٣: ١٩١٤ ـ ١٩١٦، تحدي الحرب (بوسطن: هوتن ميفلين، ١٩٧١)، ص ٥٢٩.

(٢) هـ. مونتغمري هايد، كارسون (لندن: وليم هاينمان، ١٩٥٣)، ص ٣٩٣.

هاملتون والتي بدت غير قابلة اطلاقاً للتحقيق، أشاعت في نفوس زعماء حزب المحافظين الإحباط واليأس. ومن العبارات التي تمثل نماذج لما كان يقال خلال جلسات لجنة الدردنيل، ان «سير ادوارد كارسون ذكر ان المذبحة المستمرة لا تحقق نجاحاً، وهو يسأل هل ينبغي ان تستمر» و«ان السيد بونار لو قد سأل ان كان يجب ان يواصل سير ايان هاملتون الهجوم ما دام واضحاً ان الهجوم لا يبعث على الأمل»[٣].

مسألة ما يجب عمله طالت وامتد بحثها حتى أواخر الخريف. وبدأ يتصلب الرأي في مجلس الوزراء المحبذ للانسحاب من غاليبولي، إذ ان كيتشنر عجز عن تقديم بديل واعد بالنجاح. ولكن كيتشنر خالف الرأي بحجة انه يجب على بريطانيا ان تثابر على القتال. وادعى ان «التخلي عن القتال سيكون أكبر حدث كارثي في تاريخ الامبراطورية» ولو انه في الوقت ذاته اعترف بأنه «يود ان يصفي الوضع»[٤].

ولم يكن لدى مجلس الوزراء استعداد باصدار أمر الانسحاب من غاليبولي من دون موافقة كيتشنر لا سيما ان القائد في الموقع، سير إيان هاملتون، ظل يأمل في النجاح. ولكن الوضع على شواطىء غاليبولي كان يدعو إلى اليأس، وقد توافق الرأي على ضرورة عمل شيء ما، بين ويندهام ديدز، الضابط الذي سبق ان حذر كيتشنر من الإقدام على مجازفة الدردنيل، ولكنه مع ذلك كان يؤدي الخدمة العسكرية في منطقة الدردنيل، وضابطين آخرين هما جورج لويد وغي داوني، وقد رسموا خطة لإرسال أحدهم إلى لندن لإبلاغ مجلس الوزراء حقيقة الوضع. وتوفرت الفرصة للضابط داوني فاغتنمها.

لدى عودة داوني إلى لندن قابل كيتشنر وغيره من القادة البريطانيين، ومن ضمنهم تشرشل الذي تدنى مركزه مؤخراً. حاول ان يبلغهم رسالته، فإذا بهم مترددون في قبول الحقيقة غير المستساغة المذاق. وكان ديدز قد حزر هو أيضاً ما الذي سيكتشفه داوني وقال له: «أراهن ان أفضل الذين التقيتهم هو ونستون بالرغم من كل شيء!»[٥].

في نهاية الأمر تم تعيين قائد آخر مكان إيان هاملتون، وقد رأى القائد البريطاني الجديد في الحال انه لا أمل في الوضع ودعا إلى جلاء فوري. ولكن مجلس الوزراء ظل متردداً. كانت المشكلة، هي هي، اللورد كيتشنر.

---

(٣) مارتن جيلبرت، **ونستون س. تشرشل: المجلد المرافق**، المجلد ٣، الجزء ٢، أيار ١٩١٥ ـ كانون الأول ١٩١٦ (بوسطن: هوتن ميفلين، ١٩٧٣)، ص ١١٥٨.

(٤) جيلبرت، **تشرشل: تحدي الحرب**، ص ٥٤٩.

(٥) جون بريسلاند (الاسم المستعار لغلاديس سكيلتون)، **ديدز بك: دراسة عن سير ويندهام ديدز ١٨٨٣ ـ ١٩٢٣** (لندن: مكميلان، ١٩٤٢)، ص ٢٢٦.

(٢)

خيال لويد جورج الساطع شبّه عقل كيتشنر بالفنار الدوار. ولكن الضوء في هذا الفنار انطفأ فجأة في العاصفة الهوجاء التي ولّدتها حملة غاليبولي. وظل زملاء الفيلد مارشال ينتظرون في الظلام وقد استبد بهم الغضب وازداد نفاد صبرهم، عسى ان يبدد عتمة الليل شعاع الضوء الذي لم يعد ثانية إلى الدوران من حولهم.

وحتى بونار لو المحافظ تحول في موقفه إلى حد انه اقترح ان يحل لويد جورج محل كيتشنر في وزارة الحربية، غير ان رئيس الوزراء قاوم الاقتراح. لم يكن أحد يدرك اخفاقات الفيلد مارشال سوى المجموعة الداخلية في الحكومة. فقد بقي للفيلد مارشال انصاره في البلد، وشعر اسكويث ان ابداله مستحيل سياسياً. وكان الحل النموذجي الذي ارتآه رئيس الوزراء هو ارسال كيتشنر إلى الدردنيل في مهمة لجمع الحقائق على أمل ان يحتجز هناك زمناً غير محدد.

الذي حدث، هو ما ان ذهب كيتشنر إلى هناك ورأى بنفسه ساحة المعركة حتى شعر انه مضطر للموافقة على التخلي عن غاليبولي. وهكذا فإن مجلس الوزراء، بعد ان تسلح بموافقة كيتشنر أصدر أخيراً التفويض الضروري، وفي بداية عام ١٩١٦ اكتملت عملية الجلاء ـ هذه العملية التي كانت بكل المقاييس أروع عملية في الحملة. وقد وصف ديدز الجلاء بأنه واحد من أبرز الأشياء في التاريخ»[٦].

(٣)

في ٢٥ نيسان (ابريل) ١٩١٥ كان باستطاعة الحلفاء ان يحصلوا على نصر سهل غير دموي بواسطة هجومهم المفاجىء، ولكن بعد ذلك التاريخ بمئتين وتسعة وخمسين يوماً، عندما انسحبوا مهزومين من مواقعهم الأخيرة على شواطىء الدردنيل التي روتها الدماء، تبين انهم خسروا واحداً من أكثر الاشتباكات العسكرية كلفة في التاريخ. كان عدد الجنود المشتركين في المعركة نصف مليون جندي في كل جانب، وقد بلغ عدد الإصابات في كل جانب من الجانبين ربع مليون جندي.

كانت معركة حاسمة، من حيث انه كان بإمكان الحلفاء ان يربحوها وان يربحوا معها حرب الشرق الأوسط ـ فلم يربحوها. وقد ألقت هذه المعركة بظلالها أيضاً على ما هو مقبل من الأمور. إن جيشاً آسيوياً كان يفترض انه متخلف قد هزم جيشاً أوروبياً عصرياً.

كان لذلك تأثيره من حيث جر أوروبا إلى شؤون الشرق الأوسط على أساس طويل الأجل. والتورط العسكري الذي خشيه كيتشنر وفشل في منعه قد توقف مؤقتاً نتيجة جلاء الحلفاء، ولكنه سوف

(٦) المرجع نفسه، ص ٢٣١.

يستأنف بعد سنة. وأهم من ذلك ان النكسة التي أصابت الحلفاء قد دفعت ببريطانيا بالمعنى المحدد والمعنى العام إلى توريط نفسها بصورة أعمق في شؤون الشرق الأوسط. ومن حيث المعنى الخاص، كما سيتبين حالياً، دفعت هذه النكسة مساعدي كيتشنر إلى التحالف مع حاكم شرق أوسطي اعتقدوا ان بإمكانه ان يساعد في انقاذ جيوش سير إيان هاملتون في غاليبولي من الهلاك. ومن حيث المعنى العام، فإن مجرد ضخامة التزام بريطانيا وخسارتها في غاليبولي جعلها ترى بعد مرور سنوات ذات أهمية حيوية انه ينبغي لها ان تلعب دوراً رئيساً في الشرق الأوسط بعد الحرب لكي تعطي معنى ما لتضحية بهذا الحجم الكبير.

(٤)

في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٥، وبعد ان استقال تشرشل من منصبه كمستشار لدوقية لانكستر، عبر البحر إلى فرنسا ليخدم هناك، بناء على طلبه، ضابطاً في الجيش على الجبهة الغربية. وقد ظل العالم السياسي يلقي عليه تبعة ما حدث في غاليبولي. بيد ان كيتشنر أيضاً أخذ يتلقى اللوم في مجلس الوزراء، وكان يعرف انهم يلومونه.

أدرك اللورد كيتشنر ان زملاءه في مجلس الوزراء كانوا يأملون ألّا يعود من رحلته إلى الدردنيل، ولكنه تعمد ان يخيب آمالهم. ولدى عودته إلى لندن في نهاية عام ١٩١٥ تحدث صراحة إلى رئيس الوزراء عن فقدانه التأييد داخل مجلس الوزراء وعرض ان يستقيل. وبما انه لم يعثر على بديل له مقبول، فقد تبنى اسلوباً مختلفاً لمعالجة الموقف. وبموافقة رئيس الوزراء عمل على احداث تبديل أساسي في طبيعة المنصب الذي كان يشغله بصفته وزيراً للحربية، وبهذا التبديل خفض سلطات ومسؤوليات شاغل هذا المنصب. ثم جيء بجندي مقاتل من الجبهة الغربية، هو الفيلد مارشال سير وليم روبرتسون، وعيّن في منصب رئيس هيئة الأركان العامة لقوات الامبراطورية ومنح سلطات موسعة كثيراً بعد ان كانت هذه السلطات ضمن اختصاص كيتشنر بصفته وزيراً للحربية.

مع ذلك احتفظ كيتشنر بسلطة صياغة السياسة تجاه الشرق الأوسط من الناحية السياسية. وعندما عاد إلى لندن في نهاية عام ١٩١٥، عاد مساعده سير مارك سايكس إلى لندن أيضاً من رحلة لجمع الحقائق، حاملاً معه أنباء مثيرة عن حاكم شرق أوسطي يمكن ان يتحالف مع بريطانيا، وعن برنامج ثوري على أساس ذلك التحالف لتحويل التيار في الحرب العثمانية ـ وكان على كيتشنر ان يسعى لإقرار هذا البرنامج في مجلس الوزراء.



الفصل العاشر

انشاء المكتب العربي

(١)

في شتاء عام ١٩١٥ ـ ١٩١٦، وفيما كان الحلفاء يخططون للجلاء عن غاليبولي وينفذونه، وفيما تولى اللورد كيتشنر دوراً أصغر في توجيه الحرب، حدث تحول جديد في السياسة البريطانية تجاه الشرق الأوسط: لقد بدأ كيتشنر وزملاؤه التركيز بطريقة منظمة على الفوائد التي يمكن ان تجنيها بريطانيا من استخدام الزعماء العرب والجنود العرب الناقمين داخل الامبراطورية العثمانية. وكانوا يتصرفون على أساس توصيات عاد بها من الشرق سير مارك سايكس، الذي عيّنه كيتشنر شخصياً خبيراً في شؤون الشرق الأوسط. كان سايكس عائداً إلى بلاده من مهمة طويلة لاستقصاء كيفية تعامل الحلفاء مع الشرق الأوسط المهزوم ـ وهي مهمة لم يكن لها الكثير من صفة الاستعجال بعد النصر الذي حققته تركيا في غاليبولي. إن المشاريع كثيراً ما تولد من ذاتها قوة دفع: ففي شتاء عام ١٩١٥ استمر الهجوم البحري البريطاني على الدردنيل بعد ان حلّت المشكلة الروسية التي كان القصد من الهجوم تخفيف آثارها، وبعد انتهاء فصل الشتاء استمر التخطيط لكيفية اقتطاع الشرق الأوسط بالرغم من ان الاستيلاء على القسطنطينية الذي كان يتوقعه تشرشل ـ والذي كان الدافع إلى هذا التخطيط ـ لم يتحقق.

وبعد ان قدمت لجنة دوبونسين ـ التي كان يوجهها سير مارك سايكس ـ تقريرها عن الشرق الأوسط بعد الحرب بتاريخ ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩١٥، أرسلت الحكومة البريطانية سايكس إلى الشرق ليبحث توصية اللجنة مع الضباط والمسؤولين في المنطقة. وقد سافر إلى البلقان، وسافر إلى مصر مرتين (مرة في الذهاب وأخرى في الإياب)، وإلى الخليج الفارسي، وإلى بلاد الرافدين، وإلى الهند. كانت مهمة كبيرة. فقد استغرقت رحلة سايكس نصف عام، وأتاحت له فرصة فريدة للاطلاع على وجهات نظر مختلفة، ولكنه لم يتمكن من الاجتماع مع أعضاء مجلس الوزراء في لندن ليطلعهم شخصياً على ما تجمع لديه إلّا وكان عام ١٩١٦ على عتبة البداية.

لدى توقفه المرة الأولى في القاهرة ـ وكان ذلك في طريق الذهاب في صيف عام ١٩١٥ ـ اجتمع سايكس مع مستشاري كيتشنر لشؤون الشرق الأوسط في مصر. وحدث ان رونالد ستورز، الذي تعرف إليه سايكس قبل الحرب، قدمه إلى جيلبرت كلايتون. وفي الحال شكل الدين رابطة بينهما: فقد كان كلايتون مسيحياً متديناً وأعجب سايكس اعجاباً شديداً بجديته. وقد أصبحا صديقين وزميلين أيضاً، ولو ان سايكس كان أكثر انفتاحاً في تعامله مع كلايتون مما كان كلايتون في تعامله مع سايكس.

إن أصدقاء سايكس قد عرفوه إلى شخصيات ناطقة بالعربية ذات آراء مؤيدة لبريطانيا، وأصبح سايكس أحد دعاة الأخذ بوجهة نظر كلايتون القائلة ان سورية يجب ان تصبح بريطانية. وقد أقنعه كلايتون وستورز بأن سكان المنطقة سيرحبون بمثل هذا التطور. أما فرنسا ـ حسب قوله ـ فيمكن تعويضها في مكان آخر، وفي أية حال فإن الفئات الوحيدة في فرنسا التي تطالب بسورية هي فئات رجال الدين أو فئات الساعين وراء الامتيازات التجارية[1]. وقد استمالته الخطة التي كان يدعو إليها آنذاك أصدقاؤه كما كان يدعو إليها وينغيت للارتقاء بالشريف حسين إلى مركز الخليفة، وهي خطة تنسجم تماماً مع وجهة نظره في ان الخلافة يجب ان تنقل إلى الجنوب، وهكذا انحاز سايكس إلى مشروع «الامبراطورية المصرية» الذي كان ينادي به ستورز. وكان هذا المشروع يقترح كياناً عربياً واحداً يحكمه روحياً الشريف حسين ويحكمه دنيوياً واسمياً ملك مصر وهو ملك منصبه رمزي، على ان تدار شؤون الحكم من القاهرة ومن قبل المندوب السامي البريطاني ـ الذي كان يفترض ان يكون اللورد كيتشنر.

ولكن كان في القاهرة تيار رأي وجده سايكس مزعجاً: والمقصود بذلك هو الحديث عن منافسة بين بريطانيا وفرنسا في الشرق الأوسط. ولم يكن سايكس يرى وجود أية أسباب جدية لاختلاف الدولتين الحليفتين في زمن الحرب. كان يظن ان فرنسا غير معنية فعلياً بسورية وان بالامكان اقناعها بأن تبحث في مكان آخر عن حصتها من الغنائم. وافترض سايكس ان الحديث عن المنافسة هو من وحي مروّجي الدعاية للعدو. ولم يتبين له إلّا بعد مرور شهور عديدة ان الكلام المعادي لفرنسا (وما هو أكثر من الكلام) صادر عن بعض أصدقائه في القاهرة، ولم يعرف قط ان أحد زعماء هذه الجماعة كان صديقه جيلبرت كلايتون.

(٢)

عندما وصل سايكس إلى الهند، القطب السياسي الآخر، لقي فيها استقبالاً أقل من ودّي. كان سايكس شاباً في منتصف أول سنة يمضيها في عمل حكومي يتولاه، وكان قد انطلق من لندن ليتحدث إلى الهند عن الشرق. والرجل الذي جاء سايكس لمقابلته يكبره سناً بعقدين من السنين

(١) روجر ادلسون، **مارك سايكس: لوحة هاو**(لندن: جوناثان كيب، ١٩٧٥)، ص١٨٧.

وأمضى حياته في العمل الحكومي، وكان واحداً من أبرز المتخصصين في بريطانيا في السياسة الخارجية. هذا الرجل هو تشارلز ردينج، وهو سفير سابق لدى فرنسا وسبق ان كان الموظف المحترف المسؤول عن وزارة الخارجية قبل مجيئه إلى الهند نائباً للملك. وبصفته حاكماً عاماً كان يؤدي عمله بتقاليد عائلية تعود إلى القرن السابق. فقد كان جده حاكماً عاماً للهند في الأربعينات من القرن التاسع عشر، أي في العقد الذي سبق حركة التمرد في الهند. وكانت السياسة التي ينادي بها هاردينج تقضي بأن تحتل الهند بلاد الرافدين وتضمها إليها، وكان يرى ان مقترحات القاهرة «خيالية بالمطلق» وانها «مميتة تماماً». وقد رفض فكرة استقلال العرب، مهما كان اسمياً. وكتب يقول: «يبدو ان سايكس غير قادر على استيعاب حقيقة ان في تركيا أجزاء غير مؤهلة للمؤسسات التمثيلية»[٢].

وقد كان سايكس أكثر ميلاً من أي وقت آخر لتأييد القاهرة ضد سيملا، فبدأ يعتقد ان الاختلاف في وجهات النظر وفي الصلاحيات كان في حد ذاته ضاراً. وكان يقول: «ان طريقتنا التقليدية التي تسمح لأصحاب مناصب مختلفة بأن يقدم كل منهم عرضاً على طريقته، كانت صالحة في الماضي عندما كانت هذه القطاعات تتعامل مع مشاكل متباينة ولا رابطة بينها، أما الآن فهي طريقة سيئة لأن كلاً من هذه القطاعات يتعامل في الحقيقة مع عدو مشترك»[٣]. لم تكن هناك سياسة مركزية: فكل من سيملا، والقاهرة، ووزارة الخارجية، ووزارة الحربية، والاميرالية، كانت تدير عملياتها الخاصة، وهذا ما كان يفعله أيضاً المسؤولون في الميدان، إذ كان كل منهم يجهل في عمله ما كان يفعله الآخرون، وكثيراً ما كانت تتضارب الغايات. كانت هناك عقبات رهيبة تعترض طريق التوصل إلى سياسة: فقد أحصى سايكس ذات مرة ثماني عشرة جهة يجب استشارتها قبل ان يكون بالإمكان التوصل إلى قرار متفق عليه[٤].

وقد استكشف سايكس إبان رحلته فكرة انشاء مكتب جامع يتولى مسؤولية الشؤون العربية. أظهرت القاهرة حماسة للفكرة، وفي ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٥. ذكر كلايتون انه شرع في تجميع نواة مكتب للشرق الأدنى وانه يأمل في ان يمضي سايكس قدماً في اقرار المشروع[٥]. وقد مضى سايكس قدماً بالفعل عندما عاد إلى لندن في نهاية عام ١٩١٥، إذ اقترح انشاء وكالة مركزية لتنسيق السياسة: أي «المكتب العربي» الذي يجب انشاؤه في القاهرة على ان يكون بادارته. وفي الوقت نفسه حث وزير الدولة الجديد لشؤون الهند، أوستن تشامبرلين على انشاء

---

(٢) بريتون كوبر بوش، **بريطانيا والهند والعرب ١٩١٤ ـ ١٩٢١** (بيركلي ولوس انجلس ولندن: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٧١)، ص ٦٩.

(٣) ادلسون، **سايكس**، ص ١٩٢.

(٤) س. ج. تلاو وم. ل. دوكريل، **سراب السلطة**، المجلد ٢، **السياسة الخارجية البريطانية ١٩١٤ ـ ١٩٢٢** (لندن وبوسطن: روتليدج وكيغان بول، ١٩٧٢)، ص ٢٠٩.

(٥) هـ.ف.ف. وينستون، **جيرترود بل** (لندن: جوناثان كيب، ١٩٧٨)، ص ١٦٢.

مكتب اسلامي لمكافحة دعاية العدو في الهند وفارس وافغانستان. وقد أوضح نائب الملك في الهند، في ردّه، انه يعارض انشاء أي مكتب غايته التدخل في مجالات تقع في نطاق اختصاصه، وخصوصاً إذا تولى سايكس واصدقاؤه المسؤولية في هذا المكتب. وفي أوائل كانون الثاني (يناير) ١٩١٦ أصدر اسكويث أمراً بعقد مؤتمر يضم ممثلين من مختلف الوزارات للنظر في انشاء مكتب اسلامي.

لقد توصل أعضاء المؤتمر إلى اتفاق على قبول اقتراح سايكس، ولكن مع تعديل هام قضى على مضمونه. فالمكتب العربي (هكذا تقرر ان يسمى) لن يكون هيئة منفصلة، بل مجرد قسم في دائرة المخابرات في القاهرة. وهذا ما أصر عليه كيتشنر (ممثلاً بفيتز جيرالد) وأصرت عليه أيضاً وزارة الخارجية، فلم يكن في نيتهما التنازل عن الاشراف الذي يمارسانه على السياسة البريطانية. لقد صدر تفويض إلى القاهرة بإقامة كيان جديد وتعيين جهاز موظفيه، ولكن لم يتم انشاء وكالة مركزية تكون مسؤولة عن السياسة العامة ـ مع ان هذا ما هدف إليه اقتراح سايكس. وقد استمرت الادارات الحكومية المختلفة في اقرار وتنفيذ سياساتها المستقلة والتي غالباً ما كانت متناقضة. وبقي الدور الرئيس هو دور كيتشنر الذي كان يرجع إليه وزير الخارجية. واستمر سايكس في صنع السياسة، ولكن فقط بصفته ممثلاً لكيتشنر وليس بصفته رئيساً لوكالة مستقلة. وقد أصر كيتشنر، الذي لم يكن يرغب في التخلي عن الاشراف، على بقاء الوضع على حاله.

لقد تساءل رئيس المخابرات البحرية عن الداعي لإنشاء المكتب الجديد في القاهرة على غرار ما اقترحه سايكس وكلايتون. ولتهدئة خاطره جرى تعيين مرشحه، ديفيد هوغارث، وهو خبير في علم الآثار من جامعة اوكسفورد عمل ضابطاً في المخابرات البحرية، رئيساً للمكتب. وكان هوغارث شخصاً يكتنفه الغموض وسبق ان عمل في أجهزة المخابرات البريطانية قبل الحرب.

لقد حلّ هوغارث محل القائم بأعمال رئاسة المكتب العربي، الفرد باركر، وهو ضابط في الجيش وابن شقيق كيتشنر. ومنذ البداية عمل هوغارث تحت إدارة كلايتون مباشرة، ويبدو انه كان يشاطره آراءه الرئيسة.

وقد كافح المكتب العربي برئاسة هوغارث لتثبيت آراء وينغيت وكلايتون ـ اللذين أرادا توسيع اشراف مصر البريطانية على العالم العربي ـ خلافاً لآراء وزارة الخارجية وحكومة الهند.

لقد حلّ في منصب نائب هوغارث ضابط هادىء الطبع من حكومة السودان يدعى كيناهان كورنواليس، وعيّن ضابط يدعى ج. سايمن، سكرتيراً لوينغيت، وقد جاء هذا الضابط إلى المكتب العربي من السودان. وانضم إلى المكتب أيضاً فيليب غريفز، وهو مراسل سابق لجريدة «التايمز». وقد أرسل هوغارث في طلب توماس ادوارد لورانس، وكان شاباً عمل معه في متحف أشموليان في اكسفورد، وظل هوغارث رئيساً له في حياته العملية منذ ذلك الحين(*). وقد اشتهر

(*) عمل لورانس مع المكتب العربي وكانت صلته به وثيقة، ولكنه لم يعين فيه رسمياً حتى نهاية عام ١٩١٦.

لورانس في ما بعد بلقب «لورانس العرب».

في أول الأمر لم يكن لدى كلايتون خبير في الشؤون التركية ـ وبما انه كان يشن حرب مخابرات على تركيا، فقد كان ذلك نقصاً جلياً. ثم جاءته ضربة حظ، ففي ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٥ وصل إلى القاهرة قادماً من غاليبولي ويندهام ديدن، الذي سبق ان خدم في الدرك العثماني قبل الحرب. وقد نجح كلايتون في مطلع شهر كانون الثاني (يناير) في اختياره نائباً لرئيس المخابرات المصرية، حيث اثبتت معرفته بالشؤون التركية انها ميزة لا تقدر بثمن.

وما لبثت القاهرة ان أخذت تعج بالشباب من أعضاء البرلمان وغيرهم من أصحاب الطموح لأن يكون لهم كلمة في السياسة الشرق أوسطية، وكان هؤلاء جميعاً يدورون حول المكتب العربي. ومن هؤلاء عضوا البرلمان اوبري هيربرت وجورج لويد وكلاهما صديقان لمارك سايكس منذ ما قبل الحرب. وأخيراً أصبحت القاهرة مركزاً لصنع السياسة البريطانية في الشرق الأوسط، وشعر كلايتون بالارتياح والرضى، إذ علم ان من يصنع فعلاً سياسة بريطانيا الشرق أوسطية في لندن هما زعيم القاهرة، اللورد كيتشنر وممثله، مارك سايكس.


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفصل الحادي عشر

اعطاء الوعود إلى العرب

(١)

لدى عودة سايكس من الشرق في نهاية عام ١٩١٥، جلب معه إلى لندن شيئاً أكثر مدعاة للذهول في ذلك الحين وأهميته أكثر ديمومة من فكرته الخاصة بإنشاء مكتب عربي. إن ما عاد به إلى لندن كان نبأ عن شاب عربي غامض ادعى أمامه انه واصدقاءه يستطيعون مساعدة بريطانيا على كسب الحرب. كان اسم هذا الشاب محمد شريف الفاروقي.

لا شيء كان معروفاً عن الفاروقي آنذاك، وقليل ما هو معروف عنه الآن. فقد برز في خريف ١٩١٥ بعد ان كان مجهولاً، واستحوذ على انتباه الحكومة البريطانية منذ ذلك الحين وخلال جزء كبير من عام ١٩١٦، قبل ان يعود كما كان انساناً مجهولاً ويموت وهو في مقتبل العمر في حادث من حوادث الطرق في العراق في عام ١٩٢٠ خلال إحدى غارات القبائل. وخلال الأشهر حينما كان في بقعة الضوء في عامي ١٩١٥ ـ ١٩١٦ جعل بريطانيا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تعد بتقديم تنازلات لفرنسا، وروسيا، والعرب، وغيرهم في الشرق الأوسط بعد الحرب. وهو كوسيط بين المسؤولين البريطانيين والزعماء العرب اما ان يكون قد أسيء فهمه أو ان يكون قد أساء عرض آراء كل من الجانبين للآخر. ولا يملك المرء إلّا ان يخمن في عواطفه. لقد خلف هذا الشاب للشرق الأوسط في القرن العشرين تركة من سوء التفاهم لم يستطع الزمن بعد ان يبددها كلياً.

(٢)

إن خلفية واقعة الفاروقي المدهشة هي شبه اتفاق كان اللورد كيتشنر قد توصل إليه مع الشريف حسين أمير مكة عند بداية الحرب. وكما ذكرنا سابقاً فإن اللورد كيتشنر الذي كان ينظر إلى الشريف حسين باعتباره قوة روحية أكثر مما كان ينظر إليه باعتباره قوة مادية(*)، شرع في

(*) كان ريجينالد وينغيت، الذي كان حاكماً للسودان، الوحيد بين أتباع كيتشنر الذي اعتقد منذ بداية الحرب العثمانية، ان الشريف حسين يمكن أن يعين بريطانيا عسكرياً.

مراسلة أمير مكة في خريف عام ١٩١٤ وانتهت المراسلات بينهما إلى شروط مرضية لكليهما. ولم يكن مطلوباً من الحسين(*) ان يفعل شيئاً آنذاك. ما كان مطلوباً منه فقط هو الا يستخدم مكانته الروحية ضد بريطانيا في الحرب العثمانية (وهذا ما كان كيتشنر يخشى ان يفعله الشريف حسين) وان يستخدمها، في وقت ما في المستقبل لمصلحة بريطانيا (وهذا ما كان كيتشنر يأمل ان يفعله الشريف حسين عند انتهاء الحرب واستئناف المنافسة بين بريطانيا وروسيا).

بعد ان سويت الأمور في مطلع عام ١٩١٥ فوجىء مقر المعتمد البريطاني في القاهرة برسالة أخرى تلقاها من الشريف حسين بعد مرور نصف عام، أي في صيف عام ١٩١٥، يطالب فيها فجأة ـ ودون تفسير ـ بأن تصبح آسيا العربية كلها تقريباً مملكة مستقلة تحت حكمه. (أشرنا سابقاً إلى ان المسؤولين البريطانيين كانوا لا يعرفون ان الحسين سيفهم انهم يعرضون عليه مملكة حينما اقترحوا عليه ان يصبح خليفة عربياً، ولم يدركوا ان المملكة لا الخلافة هي التي كانت تغريه في ذلك الحين).

إن طلب الحسين غير المتوقع، والذي جاء دون تفسير بعد شهور من الصمت، قد أثار الاستغراب والضحك في القاهرة البريطانية. وقال رونالد ستورز في تعقيب ساخر انه ينبغي للحسين ان يرضى بأن نسمح له بالاحتفاظ بولاية الحجاز. وقال ستورز ان الحسين «يعرف انه يطلب، ربما كأساس للمفاوضات، اكثر كثيراً مما له الحق، أو لديه الأمل، أو عنده القوة التي تسمح له بتوقعه»[1]. إن سير هنري مكماهون، المندوب السامي البريطاني في مصر، بدافع الرغبة في عدم تثبيط همة الحسين، أرسل إليه جواباً رقيقاً قال فيه ان بحث الحدود في الشرق الأوسط ينبغي تأجيله إلى ما بعد انتهاء الحرب.

ولكن مطالبة الحسين المفاجئة بمملكة عربية مستقلة لم تكن بأي حال من الأحوال ذلك العمل المجانب للمنطق حسبما بدت آنذاك في القاهرة. والأمر الذي كان يجهله مكماهون وستورز هو ان ما حدث في مكة كان اكتشاف الحسين في شهر كانون الثاني (يناير) عام ١٩١٥ دليلاً خطياً على ان الحكومة العثمانية تخطط للإطاحة به عند انتهاء الحرب ـ والحقيقة انها أرجأت الاطاحة به لا لسبب إلاّ لأن الحرب كانت مقبلة[2]. وقد سارع إلى ارسال ابنه فيصل لمقابلة الصدر الأعظم في القسطنطينية، مع علمه ان الأمل ضئيل في اقناع الباب العالي بالتراجع عن هذا القرار.

كانت خطة حزب تركيا الفتاة للاطاحة بالشريف حسين هي التي دفعته، بالرغم من ميوله، إلى معارضة تركيا في الحرب. وخوفاً من احتمال ان تكون هذه المعارضة سبباً لعزلته في العالم

(*) الحسين بن علي، شريف مكة وأميرها يذكر اسمه بأشكال مختلفة فيقال الحسين، الشريف، الشريف حسين، الأمير حسين ولاحقاً الملك حسين. ويشار اليه ايضاً انه حاكم الحجاز ولاحقاً ملك الحجاز.

(١) روجر ادلسون، **مارك سايكس: لوحة هاو** (لندن: جوناثان كيب، ١٩٧٥)، ص ١٨٧.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٨٩.

العربي، أوفد ابنه فيصل إلى دمشق ليستقصي امكانية الحصول على تأييد الجمعيات السرية العربية التي كانت تتخذ من دمشق مقراً لها. ولكي يقوم بهذه المهمة، توقف فيصل في دمشق مرتين: مرة وهو في طريقه إلى القسطنطينية لمقابلة الصدر الأعظم، ومرة أخرى في طريق العودة من القسطنطينية.

ولدى توقفه في دمشق المرة الأولى، في أواخر آذار (مارس) ١٩١٥ قيل له ان هناك ثلاث فرق في الجيش العثماني غالبية أفرادها من العرب وهي مركزة في منطقة دمشق، وان الجمعيات السرية تعتقد ان هذه الفرق ستسير خلف قيادته. ومع ان أعضاء الجمعيات السرية تحدثوا عن القيام بثورة على تركيا، فقد عبروا أيضاً عن تحفظات في هذا الصدد. فمن ناحية كان معظمهم يعتقد ان تركيا ستربح الحرب سريعاً، وبذلك لا بد ان يسألوا أنفسهم ما الذي يجعلهم ينحازون إلى الجانب الخاسر. ومن ناحية أخرى، بالمقارنة بين الامبراطورية العثمانية والحلفاء الأوروبيين كانوا يفضلون ان يحكمهم أتراك مسلمون على ان يحكمهم مسيحيون أوروبيون.

ومع ندرة الأدلة على ما كانوا يخططون له، فالظاهر ان أعضاء الجمعيات السرية كانوا ميالين إلى طرح مزايدة بين بريطانيا وتركيا من رجل كسب ولاء العرب. فقد نصحوا الحسين (عن طريق فيصل) بعدم الانضمام إلى الحلفاء ما لم تتعهد بريطانيا بتأييد استقلال معظم غربي آسيا العربية. وإذا ما حصلت الجمعيات السرية على هذا التعهد البريطاني تستطيع عندها ان تطلب إلى الامبراطورية العثمانية مضاهاة هذا التعهد.

انطلق فيصل بعد الاجتماعات التي عقدها في دمشق إلى القسطنطينية لمقابلة الصدر الأعظم. ولدى وصوله إلى دمشق في ٢٣ أيار (مايو) ١٩١٥، في طريق العودة إلى بلده، وجد ان الوضع قد تبدل تبدلاً كبيراً. ذلك ان جمال باشا، حاكم سورية التركي، كان قد شم رائحة مؤامرة عربية واتخذ خطوات لسحقها، بعد ان سحق الجمعيات السرية واعتقل كثيرين من زعمائها وشتت شمل الآخرين، كما انه قام بتجزئة فرق الجيش الثلاث ذات الأغلبية العربية، وأرسل الكثيرين من ضباطها إلى غاليبولي وأماكن أخرى[٣].

بقيت حفنة من المتآمرين ـ ستة رجال حسب إحدى الروايات، وتسعة حسب رواية أخرى[٤] ـ وقد أبلغ هؤلاء فيصل انه لم يعد في مقدورهم الشروع في ثورة على الامبراطورية العثمانية، فلا بد للحسين من اشعال الثورة ومن ثم يسيرون خلفه ـ هذا إذا استطاع الحسين ان يقنع أولاً البريطانيين بأن يتعهدوا بتأييد استقلال العرب.

وكان أعضاء الجمعيات السرية قد أعدوا مسودة وثيقة تحدد المناطق التي ينبغي ان تكون عربية ومستقلة، وقد سميت هذه الوثيقة بروتوكول دمشق، فحملها فيصل معه من دمشق إلى مكة، وقد

(٣) **الرسائل السرية من شبه الجزيرة العربية ، بقلم ت. ا. لورانس** (مطبعة غولدن كوكيريل)، ص ٦٩.

(٤) س. ارنست دون، **من العثمانية إلى العروبة مقالات عن اصول القومية العربية** (اوربانا وشيكاغو ولندن: مطبعة جامعة ايلينوي، ١٩٧٣)، ص ٣٠

حددت الوثيقة المطالب التي كان على الأمير حسين ان يتقدم بها إلى بريطانيا. ولم يكن هناك ما يخسره الحسين من تقديم هذه المطالب، لأن طرحها يساعده في الحصول على تأييد الجمعيات السرية ـ مهما كانت قيمة هذا التأييد ـ عندما يعلن ثورته، كما ان طرحها سيعزز مطالبته بالزعامة في سياسة شبه الجزيرة العربية والسياسة العربية العامة، ويساعده أيضاً في تبرير تأييده المسيحيين ضد تركيا المسلمة. وهكذا فإنه أرسل في صيف عام ١٩١٥ رسالته المتضمنة مطالب بروتوكول دمشق إلى مقر المعتمد البريطاني في القاهرة، حيث لم تحمل هذه المطالب ـ كما رأينا ـ على محمل الجد.

(٣)

كان الملازم محمد شريف الفاروقي، وهو ضابط ركن عربي في الجيش العثماني من الموصل في الرابعة والعشرين من عمره، عضواً في جمعية سرية، وكان عمله في دمشق عندما توقف فيها فيصل المرة الأولى في أوائل عام ١٩١٥. وربما كان أحد الذين التقوا فيصل هناك في ذلك الحين. أما إذا لم يكن التقاه فيكون قد سمع من زملائه الذين حضروا اللقاء ما دار من حديث فيه.

وكان الفاروقي واحداً من ضباط الجمعيات السرية الذين أمر جمال باشا بإبعادهم عن دمشق وإرسالهم إلى جبهة غاليبولي حيث كانت الإصابات مرتفعة. وكان الناس يعتبرون إرسال العرب المشتبه بتآمرهم إلى خطوط الجبهة ليقتلوا هناك انه سياسة متعمدة يتبعها جمال باشا لسحق التمرد. ومن ناحية أخرى كانت هناك أسباب عسكرية وجيهة لإرسال الجنود لتعزيز جبهة غاليبولي حيث كان النظام العثماني يقاتل من أجل البقاء. وربما كان الفاروقي قد ارتاب، دون ان يبلغ ارتيابه حد اليقين، ان ارساله إلى غاليبولي يدل على ان جمال باشا يشتبه بأنه ارتكب جرم الخيانة.

ظل الفاروقي على اتصال بضباط الجمعيات السرية الذين بقوا في دمشق. وقد اطلع منهم على مزيد من تفاصيل ما كان يفعله الحسين وفيصل، وعلم منهم ان البقية من أعضاء الجمعيات السرية في دمشق شجعوا الحسين على قيادة ثورة عربية ضد الامبراطورية العثمانية إذا ما وافقت بريطانيا أولاً على تأييد بروتوكول دمشق: أي برنامج الجمعيات السرية لاستقلال العرب. وعلم أيضاً ان الحسين كان في الواقع قد كتب رسالة إلى البريطانيين في القاهرة في صيف عام ١٩١٥ ضمنها بروتوكول دمشق عارضاً هذا البروتوكول على انه مجموعة مطالبه شخصياً لتثبيته ملكاً لمملكة عربية تشمل غربي آسيا العربية بكاملها تقريباً.

في خريف عام ١٩١٥ فرّ الملازم الفاروقي من القوات العثمانية في غاليبولي وانتقل إلى خطوط الحلفاء، مدعياً ان لديه معلومات هامة يريد ان ينقلها إلى المخابرات البريطانية في القاهرة، فأرسل فوراً إلى مصر لاستجوابه. ولعله خاف ان يكون جمال باشا على وشك الحصول على اثبات لعضويته في المؤامرة على تركيا فقرر ان يهرب ما دام الوقت متاحاً للهرب. وربما كان يأمل في ان

يكتسب مجداً عن طريق القيام وحده بدور في عالم السياسة. وأياً كانت دوافعه فقد تصرف بحافز شخصي: إذ لا أحد عهد إليه القيام بأية مهمة.

كان الفاروقي يعرف القليل من اللغة الانكليزية، ومن الصعب ان نعرف من خلال السجل التاريخي غير المتكامل إلى أي مدى قد فهمه مستجوبوه فهماً صحيحاً أو إلى أي مدى جرى تلقينه الكلام من قبل أولئك الذين أرادوا ان يسمعوا الكلام الذي ادعوا انهم سمعوه منه. لقد ادعى هذا الضابط الشاب عندما استجوبه ضباط المخابرات البريطانية انه عضو في جمعية العهد، وهي جمعية عسكرية عربية سرية. وأتى على ذكر اسم الشخصية القيادية في هذه الجمعية والموجود في دمشق، الفريق ياسين الهاشمي، رئيس أركان الفرقة العثمانية الثانية عشرة، ومع ان الفاروقي اعترف انه ليس مفوضاً بأن يبحث مع مستجوبيه رسمياً مقترحات جمعية العهد، فقد تظاهر ـ لسبب ما ـ بأنه المتحدث باسم المنظمة، فقبله جيلبرت كلايتون رئيس المخابرات البريطانية في القاهرة بصفته المتحدث باسم المنظمة[٥]. ومع ان الرواية التي قدمها لم يتم التثبت منها، فقد صدقتها المخابرات البريطانية دون ان تجري مزيداً من التحقيق. والحقيقة ان الفاروقي لم يكن ممثلاً لجمعية العهد بل ولا لأية جماعة أخرى: لقد خُدع كلايتون.

إن ما أضفى صدقية على ادعاء الفاروقي انه يمثل منظمة العهد، هو انه علم ـ من زملائه في دمشق ـ بتفاصيل المراسلات البريطانية مع الشريف حسين واطلع على المطالب التي قدمها الحسين إلى القاهرة في صيف عام ١٩١٥.

لقد طلب الفاروقي، المتظاهر بأنه يتكلم نيابة عن ضباط الجيش العرب في دمشق، ان تقدم بريطانيا تعهداً بتأييد دولة عربية مستقلة ضمن الحدود التي رسمها الحسين. وعندما فعل ذلك، بدت فجأة معلوماته متكاملة في نظر المخابرات البريطانية. وقد رسخ في ذهن كلايتون ان الحقيقة الجوهرية هي ان التطابق بين مجموعتي المطالب لم يمكن مصادفة، فكلتاهما لا تختلفان عن المطالب عينها التي ما برح يقدمها المصري ـ مؤسس جمعية العهد ـ وغيره من العرب الذين يعيشون في المنفى في القاهرة منذ بداية الحرب. فإذا صح ان الجمعيات السرية تدعم الحسين، فلا يمكن في هذه الحالة النظر إلى أمير مكة على أنه يمثل فقط الجزء الذي يحكمه من شبه جزيرة العرب. فإذا كانت الجمعيات السرية العربية بالقوة التي صورها بها الفاروقي، وبما ان كلايتون تصور خطأ انها كذلك، فالحسين بالتالي ينطق باسم الألوف من الجنود العثمانيين والملايين من الرعايا العثمانيين.

وقد أنذر الفاروقي كلايتون وزملاءه ان عليهم ارسال رد فوري إلى الحسين. ووفقاً لما قاله الفاروقي، كان على البريطانيين ان يضمنوا استقلال الشرق الأوسط الناطق بالعربية إذا أرادوا ان تقود منظمة العهد تمرداً داخل الامبراطورية العثمانية. وقد أمهل هذا الشاب بريطانيا، في

(٥) ايلي كدوري، **في المتاهة الانكليزية ـ العربية: مراسلات مكماهون ـ الحسين ومترجموها ١٩١٤ ـ ١٩٣٩** (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٧٦)، ص ٧٥.

انذار نهائي، مدة اسبوعين فقط لقبول العرض، وإلاّ فإن الحركة العربية، كما قال، سوف تلقي بكامل دعمها وراء المانيا والامبراطورية العثمانية.

لقد استُفزت القاهرة. وفي ١٠ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩١٥ كتب رونالد ستورز إلى فيتز جيرالد/ كيتشنر قائلاً: إن المسألة العربية بلغت حالة حادة»[٦]. وفي الوقت نفسه أعد كلايتون مذكرة عرض فيها محادثاته مع الفاروقي فأرسلها إلى الجنرال ماكسويل، قائد الجيش البريطاني في مصر، الذي سارع إلى إرسال برقية إلى كيتشنر في ١٢ تشرين الأول (اكتوبر) قال فيها: «ان هنالك منظمة قوية» خلف خطوط العدو، وان مقترحات الحسين جاءت فعلاً من تلك المنظمة، وما لم يتم الوصول إلى اتفاق معها سينحاز العرب إلى العدو[٧](*).
والظاهر ان اتباع كيتشنر في القاهرة اعتقدوا ان قيام ثورة عربية سيمكنهم من انقاذ جيوش الحلفاء التي كانت تقاتل في سبيل انقاذ أرواح جنودها عند أطراف شبه جزيرة غاليبولي في الدردنيل. كان قائد الجيش البريطاني في غاليبولي هو إيان هاملتون، من رجال كيتشنر، والمرجح ان اتباع كيتشنر في القاهرة كانوا على اتصال معه لمساعدتهم في اقناع المندوب السامي في مصر، سير هنري مكماهون، الذي غلب عليه التردد، بتلبية المطالب العربية. ومما يدل على انهم فعلوا ذلك، تصريح أدلى به مكماهون بعد عام، وتنصل فيه من مسؤوليته عن الثورة العربية (التي لم تكن ناجحة حتى ذلك الحين). قال مكماهون:

«كان أتعس يوم في حياتي عندما أنيطت بي مسؤولية الاشراف على الحركة العربية، وأرى انه لا بد من بضع كلمات لأبيّن ان لا علاقة لي بذلك: انه عمل عسكري محض. بداية الأمر كانت طلباً عاجلاً من سير ايان هاملتون أرسله من غاليبولي. وقد توسّلت وزارة الخارجية إليّ ان أتخذ اجراء فورياً لسحب العرب من الحرب. في ذلك الحين كان جزء كبير من القوات في غاليبولي وكامل القوة التي في بلاد الرافدين تقريباً، مؤلفة من العرب»[٨].

وبينما كان مقر المعتمد البريطاني يناشد لندن بإلحاح ان تأذن بتلبية مطالب الفاروقي، ذكر مقر المعتمد البريطاني ان هذه المطالب قابلة للتفاوض: أي ان الشاب العربي سيقدم تنازلات حيثما تقتضي الضرورة. وقد أفلح الفاروقي في ان يبقى خلال الأسابيع والشهور التالية في قلب الحوار. وكان هذا الشاب، في ما أصبح خدعة كبرى، يرسم ويعيد رسم بلدان وامبراطوريات، من خلال تبادل رسائل بين مقر المعتمد البريطاني، وأمير مكة وقادة القوميين العرب، وكان كل طرف من هذه الأطراف يظن ان الفاروقي هو مبعوث أحد الطرفين الآخرين، لقد قدم الفاروقي

(٦) المرجع نفسه، ص ٧٧.
(٧) المرجع نفسه، ص ٧٨.
(*) انه تأكيد غريب، إذ كان العرب فعلاً في معسكر العدو.
(٨) ايلي كدوري، **رواية شاتام هاوس ودراسات شرق أوسطية اخرى** (لندن: ديدنفيلد ونيكولسون، ١٩٧٠)، ص ١٤.

نفسه في رسالة إلى الحسين على انه عضو في جمعية العهد يلقى أذناً صاغية من البريطانيين، أما في القاهرة فقد تظاهر بأنه يفاوض باسم الحسين. وقد حاول فيصل ان يكتشف هوية هذا العربي الغامض الذي اكتسب كل هذه الأهمية في القاهرة، فلم يستطع ان يعرف سوى اسمه، وهذا لم يكن يعني له شيئاً. وقال فيصل في تقرير كتبه لوالده الحسين «لم أعرفه»[٩].

(٤)

كان كلايتون قوي النزعة إلى معارضة مطالب فرنسا في داخل سورية (عند خط يمتد من حلب إلى دمشق ماراً بحماة وحمص). وقد ذكر كلايتون ان الفاروقي قال ان الحسين لن يسمح لفرنسا بالاستيلاء على حلب وحماة وحمص ودمشق. وقد لا نعرف أبداً هل كان كلايتون ينقل بدقة ما قاله له الفاروقي فعلاً، أو كان يخطىء في نقل هذا الكلام، أو كان ينقل ما فهمه بعبارات من عنده. وكان كلايتون يقر بأنه لا يمكن استبعاد فرنسا من ساحل سورية ـ لبنان الذي يقطنه مسيحيون يحظون برعاية فرنسية. ومرة أخرى ذكر ان الفاروقي قبل بوجهات نظره، وانه يبدو مستعداً، باسم الحسين، للتنازل عن المطالب العربية في تلك المنطقة. أما الفاروقي فقد أبلغ الحسين ان الجانب البريطاني طلب إليه ان يقدم هذا التنازل ـ وانه رفض.

وعلى أساس تقارير كلايتون، أبرق المندوب السامي، سير هنري مكماهون، إلى وزارة الخارجية ناقلاً إليها قول الفاروقي ان أمير مكة لن يصرّ على التمسك بمطلبه الأصلي بأن تمتد حدوده الغربية حتى البحر. غير انه سيقاوم «بقوة السلاح» أية محاولة فرنسية لاحتلال مقاطعات حلب وحماة وحمص ودمشق[١٠]. وكان مكماهون وكلايتون يطلبان تفويضاً بقبول هذه الشروط.

ولكن الكلمات التي استخدمها مكماهون عندما كان يشير إلى أماكن جغرافية، كانت كلمات ضبابية مبهمة. فهل كان، مثلاً، يشير إلى مدينة دمشق، إلى محيط دمشق أو إلى ولاية دمشق؟ هل كانت الكلمة الانكليزية التي استخدمها ومعناها مقاطعة (دستريكت) تعني محيط مدينة أم ولاية؟ وهل كان الفاروقي هو الذي تحدث عن مقاطعات، أم ان مكماهون وكلايتون هما اللذان تحدثا عن مقاطعات؟ وهل كان البريطانيون يقصدون بالمقاطعات مدناً؟

منذ ذلك الحين والنقاش المرير ما برح يدور حول مغزى المطالبة بحلب ـ حماة ـ حمص ـ دمشق. وخلال عقود انقضت منذ ذلك الحين طرح أنصار فلسطين العربية حجتهم القائلة ان هذه الأسماء الجغرافية الأربعة إذا ما فهمت فهماً صحيحاً، فهذا يعني ان القاهرة البريطانية وعدت بأن تكون فلسطين عربية، أما أنصار فلسطين اليهودية فيطرحون حجة معاكسة. هذا النقاش كان بمعنى ما دون جدوى. وسنرى انه عندما حان وقت اعطاء تعهدات، استخدم مكماهون عن قصد عبارات شديدة الالتواء قصد منها ألّا يلزم نفسه بشيء البتة.

---

(٩) كيو، مكتب السجل العام» أوراق كيتشنر، ٣٠/٥٧ ٤٨.. الوثيقة ر.ر. ٢٦.

(١٠) لندن، مكتب سجلات مجلس اللوردات، مجموعة بيفربروك، أوراق لويد جورج. ف ـ ٢٠٥ ـ ٢٠٣. الوثيقة ١٧.

إذا كان كلايتون هو صاحب التعريف الجغرافي حلب ـ حماة ـ حمص ـ دمشق، فإنه ربما كان يفكر بسورية ولبنان وبكيفية فصل داخل البلاد عن الساحل الخاضع للنفوذ الفرنسي. إن ساحل البحر يمثل أحد خطين للحضارة في سورية يمتدان من الشمال إلى الجنوب. والمدن الأربع تمثل الخط الآخر. وهذه المدن بموقعها بين الجبال والبادية تحدد الممر الضيق الطويل الذي يشكل المنطقة المستثمرة زراعياً في داخل سورية. إن مدن دمشق وحلب وحمص وحماة تبدو على خريطة بريطانيا المثبتة في الموسوعة البريطانية طبعة عام ١٩١٠، وهي الطبعة التي كانت متداولة آنذاك، انها المدن الوحيدة في داخل سورية وهكذا فإنها كانت المدن التي يمكن لإنسان انكليزي ان يذكرها بالاسم إذا ما أراد تعريف المنطقة الداخلية من سورية. ومع التسليم بأن هذه المدن غير متماثلة، مما جعل كبار المؤرخين(*) يرون ان من غير المنطقي جمعها معاً في مجموعة واحدة، فإن منطق جمعها معاً يبدو أمراً جلياً بالنسبة لقارىء الموسوعة البريطانية.

وقد كانت لهذه المدن خاصية هامة أخرى مشتركة: فهي المدن الواقعة على خط السكة الحديدية. إن خط «الجمعية العثمانية لسكة حديد دمشق ـ حماة وامتداداتها» الذي بناه الفرنسيون وافتتح في عام ١٨٩٥، يصل حلب في الشمال بدمشق في الجنوب[١١]. وفي دمشق يكمل المرء رحلته بواسطة الخط الحديدي الحجازي الذي يمتد جنوباً إلى المدينة المنورة، ويصل سورية بأرض الشريف حسين. ومن المؤكد ان ذلك بدا على جانب كبير من الأهمية آنذاك. وإذا كان الفاروقي وليس كلايتون، هو أول من ذكر هذه المدن الأربع بأسمائها، فلا ريب في ان هذا ما دار في ذهنه.

وفي عصر كانت السكك الحديدية فيه تعتبر ذات أهمية قصوى عسكرياً وسياسياً، فإنه يفترض في أي جندي أو سياسي يمثل الحسين ويفاوض على الأرض، ان يكون قد أصر على كسب السيطرة على محطات السكك الحديدية: ليس فقط محطة دمشق باعتبارها عاصمة الجنوب، ومحطة حلب باعتبارها عاصمة الشمال، بل أيضاً المحطتين اللتين تربط بينهما: حمص وحماة.

إن الخبرة المكتسبة حديثاً قد أملت هذه المطالبة. فقد كان قادة حزب تركيا الفتاة يخططون (قبل ان توقف الحرب خطتهم) للسيطرة على الحجاز عن طريق اشرافهم على الخط الحديدي الممتد من دمشق جنوباً إلى المدينتين الرئيستين في الحجاز. وكان أمراً مفروغاً منه ان يتوقع المرء من الحسين إذا ما انحاز إلى الجانب الرابح في الحرب ان يسلك الطريق المعاكس لاستراتيجيتهم: أي ان يسيطر على داخل سورية بالإشراف على خطها الحديدي.

وسواء أكان كلايتون وأصدقاؤه أم لم يكونوا هم الذين صاغوا مطالبة الفاروقي بخط حلب ـ دمشق، فقد كانوا يخشون ألاّ يفهم المسؤولون البريطانيون الآخرون أهمية تلبية هذا الطلب. وفي اشارة من رونالد ستورز إلى سير ملني تشيثام، رئيسه في مقر المعتمد البريطاني، أي القائم

(*) البروفسور ايلي خضوري واحد منهم.

(١١) كارل بايدكر، **فلسطين وسورية: مع الطرق عبر بلاد الرافدين وبابل وجزيرة قبرص، دليل الرحالة**، الطبعة الخامسة، أعيد تشكيله وتم تعزيزه (لايبزيغ: كارل بايدكر، ١٩١٢)، ص ١٥٧.

في رئـاسة المقر ريثما يصل مكماهون، كتب ستورز إلى فيتز جيرالد/كيتشنر يوم عيد الميلاد متوسلاً إليهما أن يعطيا الأولية إلى التفاوض مع العرب ومضيفاً «أرجو المعذرة لازعاجكم بهذه المصاعب، ولكن لو عرفتم ما لقيناه، كلايتون، وأنا من عنت طوال فصل الخريف الماضي لكي نجعل سير ملني يتقدم بأي اقتراح أو يبدي أي اهتمام في المسألة العربية، لفهمتم سبب قلقنا»[12].

كان من حسن حظ كلايتون ان سير مارك سايكس توقف في القاهرة مرة أخرى ـ كما ذكرنا سابقاً ـ في طريق عودته من الهند إلى لندن في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٥. وإذ روى كلايتون وزملاؤه قصة الفاروقي أمام سايكس فقد نقلوا إليه عدوى اعتقادهم بالأمر المدهش، أي امكانية انحياز النصف العربي من الامبراطورية العثمانية إلى جانب الحلفاء في الحرب. كان هذا هو النبأ المدهش الذي استقبل به سايكس عند وصوله إلى القاهرة، وهذا ما غير حتماً كل الحسابات.

لقد كان نبأ ذا خصوصية بالنسبة لسايكس ان يعلم ان العالم الناطق بالعربية يمكن ان يكون عاملاً رئيساً في الحرب. فقد كان ينظر إلى الأمور السياسية في المنطقة بمنظار الترتيبات التي كانت قد تمت بين الدول الكبرى الأجنبية المتنافسة. أما مصالح السكان أهل البلاد وأمانيهم، فلم يكن لها أي شأن في حساباته. لقد كان دائم الاعجاب بالطبقة الحاكمة التركية ولكنه لم يلق بالاً إلى السكـان رعايا الامبراطورية العثمانية في آسيا. وعندما كان يطلق أوصافاً على هؤلاء الرعايا خلال دراسته الجامعية، فقد كانت أوصافه عبارة عن تمرين في الألفاظ المهينة.

كتب عن العرب سكان المدن انهم «جبناء» وانهم «وقحون» وانهم «أشرار بقدر ما تسمح لهم أجسامهم الهزيلة». ووصف العرب البدو بأنهم «حيوانات جشعة مفترسة»[13]، ومع ذلك فإن هؤلاء العـرب كانـوا سيصبحـون حلفاء بريطانيا الرئيسين في القتال الذي سيشهده الشرق الأوسط، وفقاً للمعلومات التي زوّده بها كلايتون. إن سايكس الذي كانت له شهرة قبول الآراء والحجج دون ان يأخذ الوقت الكافي لتمحيصها، قد أظهر الآن انه قادر على نبذها بالسهولة نفسها. لقد تحول فجأة إلى نصير لقضية شعوب الشرق الأوسط.

كان سايكس منذ أيام الدراسة في المدرسة يشعر بخوف من اليهود لازمه منذ ذلك الحين، وكاد هذا الخوف يصبح هاجساً إذ كان يلمح شبكة مؤامرتهم الدولية الخطرة في الكثير من الزوايا المعتمة. ولكن كانت هنالك جماعة أخرى كان يشعر نحوها شعوراً أشد عنفاً، فقد كتب مرة يقول «حتى اليهود فيهم بعض الخصال الجيدة، أما الأرمن فليس لديهم شيء من ذلك»[14]. على

(١٢) كيو، مكتب السجل العام، أوراق كيتشنر ٣٠/٥٧ ٤٧ الوثيقة ق.ق. ٤٦.

(١٣) هذه وغـيرهـا من الاقوال المقتبسة تمّ جمعها في كتاب: إيلي كدوري، **انكلترا والشرق الأوسط: تدمير الامبراطورية العثمانية، ١٩١٤ ـ ١٩٢١** (هاسوكس، سكس: مطبعة هارفستر، ١٩٧٨)، ص ٦٩.

(١٤) المرجع نفسه.

ان سايكس التقى الآن بعض زعماء الأرمن في القاهرة، واقترح بحماسة انشاء جيش أرمني يتم تجنيد أفراده من أسرى الحرب ومن الأرمن المقيمين في الولايات المتحدة، من أجل غزو تركيا. وذكر انه يستطيع ان يخرج هذا الجيش إلى الوجود خلال ثمانية أسابيع(١٥).

إن سايكس هذا الذي دبت فيه الحماسة حديثاً إزاء أبناء الشرق الأوسط، قد انحاز كلياً إلى رأي كلايتون القائل ان الجيوش العربية قد توفر مفتاح النصر. فأوعز إليه كلايتون ان يعود إلى لندن مستعداً لطرح المقولة الجديدة للقاهرة، أي ان الحسين يمكن ان يكون أهم من الفرنسيين من حيث التعجيل بإنهاء الحرب في الشرق.

وقد أقنع كلايتون أيضاً أوبري هربرت عضو البرلمان الذي كان يخدم في جهاز المخابرات في القاهرة، وكان يستعد للعودة إلى لندن، والذي تعهد بأن يقابل اللورد كيتشنر ووزير الخارجية سير ادوارد غراي، ليشرح الأمـور لهما. وقد أعد هربرت، بمساعدة كلايتون، مسودة مذكرة شديدة اللهجة تحث الفرنسيين على التخلي عن مطالبتهم بدمشق وحلب وحمص وحماة، من أجل التنازل عن هذه المدن إلى الشريف حسين.

(٥)

عاد سايكس إلى لندن حاملاً معه الكثير من الأمور الجديدة التي سيبلغها إلى المسؤولين وينافح عنها، ليجد في انتظاره ترحيباً حاراً في كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٥. كان ذلك عندما اقترح انشاء المكتب العربي واتخذ الخطوات الأولى لانشائه (أنظر الفصل العاشر).

ما من أحد غيره التقى بكل مسؤول بريطاني هام من العاملين في البلقان ومصر فالهند. وقد رتّب له موريس هانكي مقابلة مع الملك جورج، كما رتّب له ان يمثل أمام لجنة الحرب المنبثقة عن مجلس الوزراء والتي كان هانكي أمين سرّها.

إن الرسالة الهامة التي نقلها سايكس إلى مجلس الوزراء هي ان العرب ـ الذين كان سابقاً يستهين بهم كعامل في الحرب ـ أصبحوا الآن على أهمية بالغة للحلفاء، وأنه كان أمراً حيوياً وبالغ الأهمية التوصل إلى اتفاق مع الحسين.

كانت هناك حقيقة يبدو ان القاهرة وسايكس لم يدركاها، أما في لندن فقد عرفوها، وهي انه كان على بريطانيا ان تدفع ثمناً ـ وثمناً غالياً ـ لكي تنال موافقة فرنسا على اعطاء وعود إلى الشريف حسين، أي انه كان على بريطانيا ان تقدم لفرنسا تنازلات كبيرة لقاء السماح لها بتقديم تنازلات للعرب. كان كيتشنر وغراي على استعداد لدفع الثمن، أما الآخرون فلم يكن لديهم استعداد لذلك.

كان رأي اللورد كورزون، نائب الملك السابق في الهند، انه يجب ألّا تعطى وعود للعرب لأنهم

(١٥) ادلسون، **سايكس**، ص ١٨٩.

«شعب يقاتلنا في هذا الوقت بأقصى ما يستطيعون القتال»[١٦]. وكان اوستين تشامبرلين، وزير الدولة الجديد لشؤون الهند معارضاً أيضاً لإعطاء هذه الوعود. ولكن كيتشنر، الذي ساند سايكس وكلايتون وستورز، أصرّ اصراراً شديداً على تفويض القاهرة بالاستجابة فوراً والتوصل إلى اتفاق مع الحسين. وكانت آراء كيتشنر هي النافذة في ذلك الحين. وهكذا فإن سير هنري مكماهون، بتفويض وتوجيه من لندن، استأنف المراسلات مع مكة ـ مراسلات مكماهون الشهيرة، التي ما برح معناها موضوع نقاش طويل من قبل أنصار القضيتين العربية واليهودية في فلسطين(*).

في أثناء ذلك كان الحسين قد أرسل رسالة ثانية إلى مكماهون اتهمه فيها «بالفتور والتردد» بسبب احجامه عن بحث موضوع الحدود. وقال الأمير في رسالته انه لو كانت هذه المطالب مطالبه وحده لكان البحث في هذا الموضوع قابلاً للتأجيل إلى ما بعد إنتهاء الحرب. لكنها ليست مطالبه الخاصة بل انها لا تمثل اقتراحاته الخاصة. إنها طلبات صاغها آخرون: صاغها «شعبنا»[١٧]، وقد فهم المسؤولون في مقر المعتمد البريطاني في القاهرة آنذاك ان ذلك يعني أعضاء الجمعية السرية الغامضة التي تخيلوا ان لها اتباعاً على نطاق جماهيري في العالم العربي.

في ٢٤ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩١٥ أرسل رداً للشريف حسين بروحية مختلفة. فهو بعد ان تلقى تعليمات من اللورد كيتشنر باعطاء التعهدات اللازمة، وافق متردداً على الدخول في مباحثات بشأن مناطق وحدود محددة. ولكن من الجلي انه لم يكن مستعداً لأن يأخذ على عاتقه مسؤولية شخصية بشأن قطع التزامات محددة، ولذلك عمد إلى لغة تتسم بالمراوغة. فهو من جهة وافق على ان ينال العرب استقلالهم بعد الحرب، ولكنه، من جهة أخرى، أشار إلى ان الحاجة ستستدعي وجود مستشارين ومسؤولين أوروبيين لتأسيس إدارة للحكم في البلاد العربية، وأصرّ على ان يكون هؤلاء المستشارون والمسؤولون بريطانيين حصراً. بعبارة أخرى، ستكون أية مملكة عربية «مستقلة» في الشرق الأوسط بعد الحرب، محمية بريطانية.

ولدى سؤاله ما هي المناطق التي ستشملها المملكة العربية المستقلة المحمية من قبل بريطانيا، طالب مكماهون في رده بتقسيم الأراضي التي يطالب بها الحسين إلى أربع مناطق وأوضح ان بريطانيا لا تستطيع ان ترتبط بتأييد مطالبة الحسين بأي منها.

وقد بدأ مكماهون جوابه بالقول انه يجب على ا لحسين ان يتخلى عن مطالبته بالأرض الواقعة غربي مقاطعات دمشق وحلب وحمص وحماة. وكان الفاروقي قد أقر (أو ان مكماهون ظن على

---

(١٦) كدوري، **شاثام هاوس**، ص ١٥.

(*) كما ذكرنا سابقاً حاجج انصار فلسطين العربية على مدى عقود من السنين بأن التعابير الجغرافية التي استخدمها مكماهون، إذا ما فسرت تفسيراً صحيحاً، تدل على أن مكماهون تعهد بأن تكون فلسطين عربية. أما انصار فلسطين يهودية فقد قدموا حججاً معاكسة.

(١٧) مذكرة الشريف حسين الثانية إلى سير هنري مكماهون، ٩ أيلول ١٩١٥.

أقـل تقـدير، ان الفاروقي أقر بذلك) بأن الحسين سيقبل بهذا التخلي. وفي وقت لاحق كتب مكماهون يقول إن الأراضي التي لن يحصل عليها الحسين والعرب هي سواحل سورية ولبنان وفلسطين، مع امكانية رسم خط حدودي في مكان ما من الأردن الحالي. إن اللغة التي استعملها يمكن قراءتها على هذا النحو، ولكن عند قراءتها قراءة طبيعية أكثر يكون قد أشار هنا إلى سورية ولبنان فقط، دون الاشارة إلى فلسطين.

وقـد أبـدى مكماهون ملاحظة بشأن الجزء الشرقي من الشرق الأوسط الناطق بالعربية، أي ولايتي البصرة وبغداد في بلاد الرافدين قائلاً ان موقف بريطانيا الثابت ومصالحها تقتضي ان توجد «ترتيبات ادارية خاصة» لهاتين الولايتين. أما هل ستترك هذه الترتيبات أية فسحة لتأكيد السيادة العربية ـ وإذا كان الأمر كذلك فمتى وإلى أي مدى ـ هذا الأمر بقي دون بحث.

أما بشأن القسم الغربي ـ سورية وفلسطين ـ فإن بريطانيا تستطيع ان تقدم للحسين ضمانات تتعلق فقط بتلك المناطق «التي يمكنها ان تتصرف فيها من دون الحاق ضرر بمصالح حليفتها فرنسا». وبما ان فرنسا كانت في ذلك الحين تدعي لنفسها تلك المناطق بكاملها (في الحقيقة بحث سايكس مع الفاروقي مطالبة فرنسا بفلسطين في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٥) فقد ترتب على ذلك ان بريطانيا لم تتمكن من التعهد بتأييد مطالب العرب فيها أيضاً ـ بل ولا حتى مطالبتهم بدمشق وحلب وحمص وحماة.

لم يبق إذن سوى شبه جزيرة العرب، التي كانت آنذاك مقسمة بين عدد من الزعماء، والحسين واحد منهم. وكانت بريطانيا في ذلك الحين تقيم علاقات معاهدة مع زعماء آخرين في شبه الجزيرة العربية، من ضمنهم ابن سعود، خصم الحسين. وقد ذكر مكماهون في رسالته انه لا يستطيع ان يعد الحسين بأي شيء يسيء إلى علاقات بريطانيا مع الزعماء العرب الآخرين. ولذلك وبعملية الحذف لم تلزم بريطانيا نفسها البتة بتأييد مطالب الحسين في أي مكان.

ووفقـاً لخـلاصة نشرت لاحقاً في «النشرة العربية» (العدد رقم ٥ تاريخ ١٨ حزيران (يونيو) ١٩١٦) وهي نشرة سريـة تعـد لاطلاع القـادة العسكـريين والسياسيين ورؤساء المخابرات البريطانيين، كانت نتيجة المراسلات ان حكومة جلالته أبدت استعداداً لتشجيع الاستقلال في آسيا الناطقة باللغة العربية ولكنها رفضت إلزام نفسها في ما يتعلق بأشكال الحكومات التي ستقام في المنطقة أو بالحدود الدقيقة.

وكان مكماهون، وهو البيروقراطي صاحب الخبرة، قد رأى الحاجة لأن يكون غير ملتزم البتة، ولم تكن قد جرت بعد المفاوضات بين سايكس والجانب الفرنسي في موضوع مستقبل الشرق الأوسط ـ الذي كان يجري توصيفه آنذاك ـ ولم يكن أحد في الحكومة البريطانية يعرف معرفة أكيدة ما الذي ينبغي التنازل عنه لفرنسا، ولاحقاً، لروسيا. وكانت أوامر كيتشنر إلى مكماهون تقضي بعدم خسارة التحالف مع الحسين. ولكن المندوب السامي خاف ان يجعلوا منه كبش الفداء إذا مضى فعـلاً في تلبية مطالب الحسين، وتبين في ما بعد ان تلك المطالب تتضارب مع التزامات أخرى مناقضة لها قد يطلب إلى بريطانيا تقديمها.

ولم تكن هذه المخاوف بلا مسوغ، فوفقاً لتحليل ويندهام ديدز ـ الخبير في الشؤون العثمانية في جهاز المخابرات في القاهرة ـ للوضع في مطلع عام ١٩١٦، كانت هناك ثلاث فئات من العرب. وبكل صدق لم يكن باستطاعة بريطانيا ان تلبي مطالب أي من الفئات الثلاث. هذه الفئات هي: السوريون وهدفهم الرئيس عدم السماح بدخول الفرنسيين المكروهين إلى بلادهم (وقد كتب يقول «يكاد يكون أمراً صعباً ان نفسر هذا الكره غير العادي...» ومع ذلك كان الكره موجوداً). وبطبيعة الحال كان ذلك عكس مطالب فرنسا. والفئة الثانية الحسين، وهدفه ان يكون على رأس مملكة عربية. ولكن ديدز قال ان معظم العرب وجميع الأتراك سيعارضون ذلك. وقد كتب قائلاً: «أظن ان وجهة نظر معظمنا ووجهة نظر كثيرين من العرب وجميع الأتراك» هي ان «هذه فكرة غير عملية». وكتب ديدز ان العرب الآخرين غير مستعدين لقبول الحسين زعيماً لهم. وأخيراً هناك الفئة الثالثة، أي عرب العراق الذين (حسب اعتقاده) يريدون ان يستقلوا ولكنهم يقاومون نية حكومة الهند بضمهم إليها وفرض حكمها عليهم. وكان ديدز يخشى ان تكون الصعوبات التي تعترض طريق التوصل إلى تفاهم مع العرب، تبعاً لذلك، صعوبات «لا يمكن تذليلها»[١٨].

ولذلك كان من الخطر بمكان بالنسبة لمكماهون، بصفته مندوباً سامياً، ان يقدم للحسين التزامات ثابتة. وكان يعتقد ان وينغيت بنفاد صبره قد حاول دفعه إلى تقديم هذه الالتزامات. ولكن رجينالد وينغيت كتب إلى كلايتون قائلاً: إن مكماهون أخطأ في تفسير آرائه، وهو ما فعله أيضاً اللورد هاردينج، نائب الملك في الهند. فقد قال في رسالته:

«أخشى ان يكون المندوب السامي واللورد هاردينج كلاهما قد حصلا على انطباع بأني من المؤمنين بانشاء مملكة عربية موحدة برئاسة الشريف ـ بطبيعة الحال هذا التفكير بعيد كل البعد عن آرائي الحقيقية، ولكن كان مناسباً لي، وأعتقد انه مناسب لنا جميعاً، ان نعطي قادة الحركة العربية هذا الانطباع، ولنا تغطية كافية تماماً في المراسلات التي جرت لاظهار اننا نتصرف مع العرب بحسن نية إلى الحد الذي وصلنا إليه الآن»[١٩].

كان جيلبرت كلايتون يعارض معارضة شديدة تعريف علاقات بريطانيا مع العرب قبل ان تنتهي الحرب، وكان يعتقد ان رسائل مكماهون قد نجحت في تأجيل الأمر وفي تجنب اعطاء أي التزام ذي معنى. وبعد مرور شهور عدة لخص كلايتون ما فعله مكماهون فكتب قائلاً: «لحسن الحظ اننا كنا حقيقة حريصين جداً على عدم الزام أنفسنا بأي شيء»[٢٠].

لقد رد الحسين على رسالة مكماهون بقوله إنه لا يستطيع قبول صيغة حلب ـ حماة ـ حمص ـ

(١٨) جون بريسلاند (الاسم المستعار لغلاديس سكيلتون)، **ديدز بك: دراسة عن سير ويندهام ديدز ١٨٨٣ ـ ١٩٢٣** (لندن: مكميلان، ١٩٤٢)، الصفحتان ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

(١٩) جامعة دورهام، محفوظات وثائق السودان. أوراق جيلبرت كلايتون، ص ٤٧٠ ـ ٤٧٢.

(٢٠) رونالد ساندرز، **اسوار القدس العالية: تاريخ اعلان بلفور ونشوء الانتداب البريطاني على فلسطين** (نيويورك: هولت دراينهارت وونستون، ١٩٨٣)، ص ٢٥٣.

دمشق، وانه يصر على ان يحصل على ولايتي حلب وبيروت. وفي اشارة إلى مطالبة فرنسا بلبنان، كتب قائلاً: ان «أي تنازل يهدف إلى إعطاء فرنسا أو أية دولة أخرى ملكية قدم مربع واحد من الأرض في تلك الأجزاء هو أمر مرفوض». وهكذا أخفق الحسين في التوصل إلى اتفاق مع مكماهون، ومع ذلك شعر انه مرغم على تأييد الحلفاء: لقد كان قادة حزب تركيا الفتاة عازمين على عزله، ولذلك كان عليه ان يثور عليهم سواء قبلت بريطانيا بشروطه أو لم تقبل. وقد أشار الحسين بعد ذلك ببضع سنين في حديث بينه وبين ديفيد هوغارث، أحد العاملين في المكتب العربي للمخابرات البريطانية في القاهرة، إلى انه في ما يتعلق بفلسطين وبلبنان أيضاً وببقية الأراضي في الشرق الأوسط، لا يعتبر ان الأمور قد سويت، بل يرى ان كل الأمور قابلة للتفاوض في مؤتمر الصلح. ووفقاً لما قاله هوغارث «لقد شبّهنا، نحن وهو، بشخصين على وشك ان يسكنا بيتاً واحداً، ولكنهما لم يتفقا على توزيع الطوابق والغرف بينهما»[٢١].

في لندن، كانت وجهة نظر وزارة الخارجية ان الوعود لن يحين أبداً موعد الوفاء بها: ذلك ان بريطانيا تعهدت بتأييد استقلال العرب فقط إذا ثار النصف العربي من الامبراطورية العثمانية على السلطان ـ وهذا (حسب اعتقاد وزارة الخارجية) لن يحدث أبداً. وبما ان العرب لن يفوا بما يترتب عليهم بموجب الصفقة، فلن تكون بريطانيا ملزمة بأن تفي بما يترتب عليها منها. ان وزارة الخارجية، التي لم تكن تعتمد على كلايتون، بل كانت لها مصادر معلوماتها الخاصة، لم تعتقد بأن العالم الناطق بالعربية كان على وشك الانتقال من جانب إلى آخر في الحرب، ولكن وزير الخارجية، سير ادوارد غراي، لم ير ضرراً في السماح لكيتشنر وأعوانه بأن يعدوا بما يشاؤون على سبيل اغراء العرب بالانشقاق. وقد قال غراي لاوستن تشامبرلين انه يجب ألاّ يقلق من جراء العروض التي تقدمها القاهرة لأن «الأمر كله عبارة عن قلعة في الهواء لن تخرج إلى حيّز الوجود»[٢٢].

أما مكماهون فقد كان، من جهة أخرى، قلقاً خشية الا يكون الأمر كله قلعة في الهواء. انه قدم من حكومة الهند، التي كان مصدر قلقها الدائم احتمال حدوث اضطرابات وطنية. وقد أسرّ مكماهون لويندهام ديدز بأن خوفه ليس ناشئاً عن احتمال فشل خطة قيام ثورة عربية، بل هو ناشيء عن احتمال نجاحها ـ لأنها عندئذٍ ستشكل خطراً على بريطانيا[٢٣].

ولما كان نائب الملك في الهند يدعي ان مصالح الهند قد أهملت في مراسلات مكماهون ـ الحسين، فقد قال له مكماهون «كان عليّ بالضرورة ان أتعمد الابهام، فحكومة جلالته، من جهة، تكره ان تلتزم بعمل محدد في المستقبل، ومن جهة أخرى سيكون من شأن أي تحديد مفصّل لمطالبنا ان

(٢١) دون، **العثمانية**، ص ١١٥.

(٢٢) كدوري، **المتاهة الانكليزية ـ العربية**، ص ١٠٨.

(٢٣) ريسلاند، **ديدز بك**، ص ٢٤٧.

يفزع العرب». وادعى ان المفاوضات مع الحسين «لن تثبت حقوقنا... ولن تقيّد أيدينا»[٢٤].

إن هذا التفسير للأمور قد أزعج نائب الملك، فكتب إلى وزير الدولة لشؤون الهند بشأن إدعاء مكماهون «ان المفاوضات هي مجرد كلام ولن تثبت حقوقنا ولن تقيد أيدينا في تلك البلاد. وقد يكون الأمر كذلك في نهاية الأمر، لا سيما إذا استمر العرب في مساعدة العدو، ولكني لا أحب قطع تعهدات إذا لم تتوفر نية الوفاء بها»[٢٥].

في أوائل عام ١٩١٦ كتب عزيز المصري، زعيم الجمعية السرية العربية، إلى اللورد كيتشنر، فطرح الجدال من الجانب الآخر. فقد كتب (بالفرنسية لغة الدبلوماسية) قائلاً إن بريطانيا لا يمكنها تحقيق أهدافها في الشرق الأوسط الناطق بالعربية ما لم تكن مستعدة لأن تترك لشعوب المنطقة حرية ممارسة الاستقلال الكامل والحقيقي. وقال في رسالته المكتوبة بالفرنسية إن الذين يتحدث باسمهم لا يريدون سيطرة بريطانيا ولا حمايتها[٢٦]. فهم لن يقبلوا ما يسميه مكماهون وكلايتون الاستقلال العربي، بل يطالبون بالاستقلال الحقيقي. وقال انهم لن يؤيدوا بريطانيا إذا كان في نيتها ان تحكمهم ـ وهذا بطبيعة الحال هو بالضبط ما كان في نية مكماهون وكلايتون ان تفعله بريطانيا.

كان المصري قد كشف زيف الموقف البريطاني. فقد كان كيتشنر وأتباعه في حاجة ماسة إلى كسب التأييد العربي ولكنهم لم يكونوا مستعدين لدفع الثمن الذي يطلبه الأمير حسين لقاء هذا التأييد. ولذلك حاولوا الغش بتلبية مطالب الحسين مع انهم في الحقيقة كانوا يقدمون له عملة مزيفة هي كلام من دون معنى.

وكان المصري والفاروقي والأمير حسين بدورهم يقدمون لبريطانيا عملة مزيفة مماثلة، ولو ان كلايتون وزملاءه لم يتنبهوا إلى ذلك، فلم يكن عند الحسين جيش، ولم يكن للجمعيات السرية اتباع منظورون. وكان كلامهم عن حشد عشرات أو مئات الألوف من الجنود العرب لدعم قضيتهم. سواء أصدقوه هم أنفسهم أم لم يصدقوه، كلاماً من نسج الخيال.

إن الفاروقي الذي كان لدى وصوله أول مرة قد وعد بثورة عربية، قد بدّل قصته مع حلول الخامس عشر من تشرين الثاني (نوفمبر)، اليوم الذي قابل فيه سير مارك سايكس: فقد قال في هذه المقابلة انه لا يمكن قيام ثورة عربية ما لم يتم أولاً انزال جيوش الحلفاء بقوة كبيرة على الساحل السوري. والحسين أيضاً، الذي كان يأمل ان تكون بريطانيا هي البادئة عسكرياً، رفض الاقدام على عمل مدعياً ان القيام بالثورة سابق لأوانه. بعبارة أخرى، لن يفعل العرب شيئاً ما لم تصل الجيوش البريطانية إلى مسرح العمل. وقد قبل سايكس هذا الكلام على علاته واستخلص منه انه أمر ملح ان تغزو بريطانيا سورية وفلسطين.

---

(٢٤) كدوري، **المتاهة الانكليزية ـ العربية**، الصفحتان ١١٩ ـ ٢٢٠.

(٢٥) المرجع نفسه، ص ١٢١.

(٢٦) كيو، مكتب السجل العام. أوراق كيتشنر. ٥٧/٣٠ ٤٨. الوثيقة ر.ن. ٨.



الفصل الثاني عشر

إعطاء وعود إلى الحلفاء الأوروبيين

(١)

في كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٥ رفع سايكس تقريراً إلى حكومته قال فيه إن الفاروقي أبلغه في القاهرة ان قيام مصر البريطانية بغزو فلسطين وسورية سيطلق شرارة ثورة ينحاز فيها الجنود العرب والولايات العربية في الامبراطورية العثمانية إلى جانب الحلفاء. وكانت المشكلة هي حاجة بريطانيا إلى إذن من فرنسا بتحويل قوات من الجبهة الغربية لشن هذا الهجوم. وقال سايكس لأعضاء مجلس الوزراء البريطاني ان عليهم ان يسعوا للحصول على هذا الإذن من فرنسا فوراً. (كانت فرنسا تعارض السماح بنقل أية موارد من أوروبا، ولم تكن معارضتها بغير سبب. ففي مطلع عام ١٩١٦ هاجمت المانيا فردان في معركة أصبحت مع حلول عام ١٩١٨ أكبر المعارك في تاريخ العالم. فقد أدت المعركة إلى سقوط سبعمئة ألف رجل من الجانبين قتلى، أو جرحى، أو مختنقين بالغاز أو أسرى في فردان عام ١٩١٦، وبلغ العدد في معركة السوم ١,٢٠٠,٠٠٠ رجل. ولذلك لم تكن سنة ١٩١٦ سنة يسهل فيها على الحلفاء إرسال قوة بشرية إلى مكان آخر).

أثار سايكس، في الوقت نفسه، مسألة ذات صلة: فقد كان الشريف حسين متردداً في ان يتحول إلى جانب الحلفاء (حسب كلام سايكس) خوفاً من أطماع فرنسا في العالم العربي. وقال ان الحل هو في مفاوضات مع فرنسا هدفها تبديد هذا الخوف. فإذا لم تحل هذه المشاكل مع فرنسا سريعاً ـ قال سايكس محذراً ـ هنالك امكانية ان يعزل الأتراك الشريف حسين، وان يقتلوه، وبالتالي فإن الأحداث التي ستقع في الأراضي المقدسة قد تشعل نار حرب مقدسة حقيقية[١].

الرأي الراديكالي الجديد الذي عاد به سايكس من الشرق الأوسط هو ان العرب، من حيث كسب

---

(١) روجر ادلسون، **مارك سايكس: لوحة هاوٍ**، (لندن. جوناثان كيب، ١٩٧٥)، الصفحتان ١٩٦ ـ ١٩٧.

الحرب، أهم من فرنسا[٢]. لقد كانت فرنسا دولة صناعية عصرية جنّدت ثمانية ملايين رجل للقتال في الحرب، بينما الحسين بلا موارد صناعية أو مالية أو عسكرية أو قوى بشرية. ولم يعرض سوى امكانية غير مؤكدة لتقويض الولاء للامبراطورية العثمانية. وإذا نظرنا إلى الماضي نجد ان الرأي الجديد الذي عاد به سايكس غير متوازن، ومع ذلك حاولت حكومته اقناع فرنسا بتقديم التنازلات التي اعتقد سايكس انها ضرورية.

وحقيقة الأمر ان الحكومة البريطانية كانت قد شرعت في محادثات مع فرنسا. فلم يكن باستطاعة بريطانيا اعطاء الأمير حسين وعوداً بشأن سورية من دون إذن من فرنسا، لأن وزير الخارجية البريطاني كان يعترف باهتمام فرنسا الخاص بتلك المنطقة. علاوة على ذلك كان الفاروقي قد أقنع اللورد كيتشنر وأتباعه بوجوب التجاوب مع مطالب الحسين في سورية، على أقل تقدير إلى حد ما. ولما كانت وزارة الخارجية قد فوّضت مكماهون باعطاء تعهدات إلى الشريف حسين في ٢٠ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩١٥، فقد طلبت فوراً إلى الحكومة الفرنسية ان ترسل مندوباً عنها إلى لندن للتفاوض بشأن مستقبل حدود سورية لمعرفة مدى حرية بريطانيا في التعامل مع الحسين. وهكذا لم تكن مراسلات مكماهون هي وحدها التي نتجت عن خدعة الملازم الفاروقي، بل كان من بين هذه النتائج أيضاً ـ ومن الناتج الأهم ـ المفاوضات التي أجرتها بريطانيا مع فرنسا وروسيا وفي ما بعد مع ايطاليا، والتي أدت في نهاية الأمر إلى اتفاقية سايكس ـ بيكو ـ سازانوف والتفاهمات التعاهدية السرية اللاحقة بين الحلفاء.

(٢)

جاء المندوب الفرنسي، فرانسوا جورج بيكو، إلى لندن وبدأت المفاوضات في ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٥، وكان يرأس الفريق البريطاني المفاوض أول الأمر سير ارثور نيكولسون، الوكيل الدائم لوزارة الخارجية، وكان هذا الفريق يضم ممثلين لوزارات الخارجية وشؤون الهند والحربية من كبار موظفيها. ولدى عودة سايكس إلى لندن في كانون الأول (ديسمبر) كانت المفاوضات قد وصلت إلى طريق مسدود. وفي أواخر ذلك الشهر انتدبت الحكومة البريطانية سايكس ـ رجل كيتشنر ـ ليحل محل نيكولسون على رأس الفريق لكسر الجمود في المفاوضات. وفي الواقع عهدت وزارة الخارجية بالمسؤولية إلى اللورد كيتشنر.

كان سايكس يملك بعض المؤهلات للقيام بهذه المهمة،ويرغب رغبة شديدة في ان ينجح في التوصل إلى اتفاق مع الجانب الآخر. كان يميل إلى فرنسا. وبفضل سنواته الأولى التي أمضاها في المدارس خارج انكلترا كان يتكلم الفرنسية ـ مع انه ليس واضحاً مدى اتقانه لها. وبما انه كان كاثوليكياً فلم يكن متحاملاً على هدف فرنسا تنشيط وتشجيع المصالح الكاثوليكية في لبنان. وسبق له ان عاش وتجول في الشرق والتقى البريطانيين هناك، مسؤولين عسكريين أو موظفين مدنيين، وتعرف إلى وجهات نظرهم.

---

(٢) المرجع نفسه، ص ١٩٩.

ومن ناحية أخرى لم يكن مضى سوى أقل من عام على توليه منصباً عسكرياً حكومياً، وكانت تلك أول مهمة دبلوماسية تسند إليه. ولم تكن لديه خبرة في التفاوض مع حكومة أجنبية، وكان موقفه التفاوضي ضعيفاً، إذ كان واضحاً جداً انه يريد ان يحصل من الجانب الآخر على أكثر مما يمكن الحصول عليه.

وحتى ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩١٦ كان سايكس يذهب إلى السفارة الفرنسية يومياً للتفاوض، وعند حلول المساء يقدم تقريراً مفصلاً إلى فيتز جيرالد وظل يتلقى عن طريقه توجيهات كيتشنر[٣] الذي لا يراه. ويستحيل ان نعرف ماذا كان يقول سايكس أو ماذا كان يقال له: ذلك ان كيتشنر وفيتز جيرالد لم يكونا يحتفظان بأضابير مرتبة، ولم يترك أحد من هؤلاء الرجال الثلاثة سجلاً بما كان يحدث. ولعله كان بينهم سوء تفاهم بشأن ما كان مطلوباً من سايكس ان يطالب به وما كان مطلوباً منه ان يتنازل عنه. وقد ذكر مارك سايكس في وقت لاحق، في معرض وصفه لطريقة تعامله مع اللورد كيتشنر «لم أستطع قط ان أجعل نفسي مفهوماً، ولم أستطع اطلاقاً ان أفهم ما يدور في ذهنه، ولم يستطع هو قط ان يفهم ما يدور في ذهني»[٤].

إن الأدلة على حقيقة الآمال والخطط السرية التي لها علاقة بالمفاوضات متوافرة من الجانب الفرنسي في المفاوضات أكثر من توافرها من الجانب البريطاني. وتوجد وثائق تثبت ما الذي كان بيكو وزملاؤه السياسيون يأملون في كسبه من المفاوضات وكيف كانوا يأملون في تحقيق أهدافهم.

إن بيكو سليل أسرة فرنسية مؤمنة بالاستعمار ـ لقد كان والده مؤسس لجنة افريقيا الفرنسية، وكان أخوه أمين صندوق لجنة آسيا الفرنسية التي كان أبوه عضواً فيها أيضاً ـ وقد عمل بيكو بصورة فعالة كمنافح عن أنصار الاستعمار في وزارة الخارجية الفرنسية، وكان خير من يمكن ان تختاره حكومته لتمثيلها من بين دعاة العمل من أجل سورية فرنسية[٥]. وفي وقت سابق من عام ١٩١٥ كان بيكو مصدر الالهام لحملة برلمانية في باريس معادية للوزراء الذين أبدوا استعداداً لإخلاء الطريق أمام بريطانيا في الشرق الأوسط. وقد قام البرهان على ان مزيجاً من المصالح التجارية والكنسية والسياسية الفرنسية المؤيدة لموقف بيكو كان ذا أثر فعال. وأرسلت غرفتا التجارة في مدينتي ليون ومرسيليا إلى وزارة الخارجية الفرنسية قرارات تأييد لسورية

(٣) جوكا نيفاكيفي، «اللورد كيتشنر وتقسيم الامبراطورية العثمانية ١٩١٥ ـ ١٩١٦»، في كتاب: ك. بورن ود. واط، **دراسات في التاريخ الدولي** (لندن: لونغمان، ١٩٦٧)، ص ٣٢٨، وفيليب ماغنوس، **كيتشنر: لوحة امبريالي** (هارموند سوورث: بنغوين، ١٩٦٨)، الصفحتان ٣٧٤ ـ ٣٧٥.

(٤) اوكسفورد، كلية سانت انطوني. مركز الشرق الأوسط اوراق مارك سايكس. د. س. ٢ ٤/ ١.

(٥) كريستوفر م. اندرو وا.س. كانيا، فورستنر، **ذروة التوسع الامبراطوري الفرنسي ١٩١٤ ـ ١٩٢٤** (ستانفورد: مطبعة جامعة ستانفورد، ١٩٨١)، ص ٦٦.

فرنسية. وصارت لدعاة سورية فرنسية السيطرة على لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب[٦].

في عام ١٩١٥ أعدّ بيير ـ ايتان فلاندان، زعيم «حركة سورية فرنسية» في مجلس الشيوخ الفرنسي تقريراً أصبح بيان عمل للجماعة المسماة «الحزب السوري» في السياسة الفرنسية ـ وهو الحزب الذي كان نصيره الأول بيكو. وكانت حجته ان سورية وفلسطين تشكلان بلداً واحداً أخذ شكله بفضل فرنسا وعلى مدى قرون، إلى حد ان هذا البلد أصبح يشكل «فرنسا الشرق الأدنى». (كانت حجته هذه صدى لماضٍ يعود إلى نحو الف سنة، إلى أيام الصليبيين وإقامة ممالك الصليبيين اللاتين في سورية وفلسطين). ولذلك كتب قائلاً: يتحتم على فرنسا ان تواصل «مهمتها التاريخية» هناك. وقال ان ثروة هذا البلد هائلة، وهذا يعني ان امتلاكها من قبل الامبراطورية الفرنسية أمر حيوي لأسباب تجارية إلى جانب الأسباب التاريخية والجغرافية. ثم ان هذا البلد، حسب قول فلاندان، حيوي أيضاً لفرنسا لأسباب استراتيجية. ومن وجهة نظر موازية لوجهة نظر كيتشنر بشأن مكة والخلافة، ادعى فلاندان ان دمشق ثالث أقدس مدن الاسلام ومركز محتمل للاسلام العرب، ولا تجرؤ فرنسا على السماح بأن تتولى دولة أخرى ادارة هذا البلد وربما استخدامه ضد فرنسا[٧]. وادعى فلاندان ان سورية ـ فلسطين فرنسية الهوى فعلاً، وان سكانها، في زعمه وزعم زملائه، مجمعون في رغبتهم في ان تحكمهم فرنسا.

لقد خدع الفرنسيون أنفسهم. فمعارضة الحكم الفرنسي كانت شديدة في أوساط الطبقات المثقفة في سورية (ما عدا الموارنة، الذين كانت ترعاهم فرنسا). وكان سايكس وأصدقاؤه في القاهرة يعتقدون ان الفرنسيين يتعامون عن الحقيقة عندما يتجاهلون هذه المعارضة. (بيد ان كلايتون وزملاءه تعاموا، بالطريقة نفسها، عن حقيقة انهم يخدعون أنفسهم إذ يظنون ان شعوب تلك المنطقة شديدة الرغبة في ان تحكمها بريطانيا).

لقد أعد بيكو مسودة تعليماته التفاوضية التي تبين الخطوط العامة لاستراتيجية هدفها الحصول على التنازلات التي يريد الحصول عليها من بريطانيا. وتشير هذه التعليمات إلى انه كان يفضل الابقاء على الامبراطورية العثمانية على حالها دون تجزئتها، لأن «هزالها» يوفر لفرنسا «مجالاً غير محدود» لمد نفوذها الاقتصادي[٨]. أما وقد أصبح تقسيمها أمراً لا مفر منه، فمن المرغوب فيه ان تسيطر فرنسا على سورية وفلسطين ولو ان في ذلك تفتيتاً للامبراطورية العثمانية.

كانت وزارة الخارجية الفرنسية تقر بأن حفظ الأمن في داخل سورية سيرهق موارد فرنسا. وكان

---

(٦) المرجع نفسه، ص ٧٥.

(٧) المرجع نفسه، الصفحات ٧٥ ـ ٧٧. كلية سانت انطوني مركز الشرق الأوسط. أوراق مارك سايكس. د. ر ٥٨٨ / ٢٥. اقتباس عن «ريفو ابدومادير»، اتيان فلاندان «حقوقنا في سورية وفلسطين».

(٨) اندرو وكانيا فورستنر، **التوسع الامبراطوري الفرنسي**، ص ٨٩.

أكثر ما يرغب فيه بيكو وحكومته ان يؤكدا الحكم الفرنسي المباشر على ساحل البلاد على البحر الأبيض المتوسط وعلى «لبنان كبير»، ومن ثم الاشراف على بقية سورية اشرافاً غير مباشر عن طريق حكام عرب يأتمرون بأمرها. وكانت خطة بيكو ان يتظاهر أمام سايكس بأن فرنسا تصر على ان تحكم سورية كلها حكماً مباشراً، حتى إذا ما خفف من مطالبه حصل بالمقابل على تنازل ما. إن ما كان يأمل في الحصول عليه هو ان يمد منطقة النفوذ الفرنسي من سورية شرقاً إلى الموصل (وهي الآن جزء من العراق).

وعندما كان بيكو يخطط سراً لكي يأخذ الموصل، لم يكن يعرف ان كيتشنر وسايكس كانا يخططان سراً لإعطائه إياها. فقد كانا يريدان ان يمتد نطاق النفوذ الفرنسي من ساحل البحر الأبيض المتـوسط في الغرب طول الطريق إلى الشرق بحيث يوازي ويحاذي المناطق الخاضعة لسيطرة روسيا، فتوفر المنطقة الفرنسية درعاً تحمي بريطانيا من روسيا. كانت الغاية ان تتوازن فرنسا وروسيا بحيث يكون الشرق الأوسط الفرنسي، مثل سور الصين العظيم، حماية للشرق الأوسط البريطاني من هجمات يقوم بها «البرابرة» الروس من الشمال. كانت هذه الفكرة قد وردت في مناقشات لجنة روبونسن. وسبق ان عرض هذا الاقتراح على كيتشنر، ربما من قبل ستورز، وأصبح في قلب خطته الاستراتيجية للشرق بعد الحرب. بل ان مطالبة بريطانيا بالموصل، بعد الاشتباه الشديد بوجود ثروات نفطية في منطقتها، كان سيضحى بها من أجل وضع الفرنسيين على الخط الأمامي، في موضع قد يهاجمه الروس يوماً ما. وكانت وجهة نظر وزارة الحربية «ان مبدأ دق اسفين مؤلف من منطقة فرنسية، بين اية منطقة بريطانية والقوقاز الروسي، يبدو من كل الوجوه أمراً مرغوباً فيه من وجهة نظر عسكرية»[٩].

في الجانب البريطاني في المفاوضات، كان سايكس ينشد موافقة فرنسا على شن هجوم مصري. فقـد كان كيتشنر يريد اسكندرون ويريد موافقة فرنسا على ان تغزو بريطانيا الامبراطورية العثمانية من اسكندرون. وكان التوجيه الذي تلقاه سايكس من القاهرة يقضي بأن يحتفظ بالمدن السورية التي أعطيت وعود بشأنها إلى الشريف حسين. وما من أحد في الحكومة البريطانية كان راغبـاً في أن يرى قوة عظمى أخرى تثبت قدميها على جانبي طريق الهند. إنه جدول أعمال ينطوي على تحد، وخصوصاً بالنسبة لسايكس، حديث العهد بالدبلوماسية.

كان البريطانيون يخشون ألّا يتساهل بيكو في موضوع مطالبة فرنسا بأن تحكم سورية كلها حكماً مباشراً، أما الفرنسيون فكانوا يخشون عدم السماح لهم بأن يحكموا أي جزء منها، حتى لبنـان الساحلي. كانت حجة بيكو ان لبنان المسيحي لن يطيق حكم أمير مكة، ولو كان حكماً اسمياً، في حين ان بول كامبون، السفير الفرنسي في لندن، قال محذراً ان الحكم الفرنسي ضروري تفادياً لنشوب حرب دينية. فقد قال «يكفي ان نعرف شدة المنافسات بين الديانات والمذاهب في

---

(٩) ماريان كنت، **النفط والامبراطورية: السياسة البريطانية ونفط بلاد الرافدين ١٩٠٠ ـ ١٩٢٠** (لندن: وبيزينغستوك: مطبعة مكميلان من أجل مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية، ١٩٧٦)، ص ١٢٢.

الشرق لنقدّر مسبقاً مدى عنف النزاع الداخلي الذي سيحدث في لبنان بمجرد غياب سلطة خارجية تقوم بقمعه»(١٠).

في نهاية الأمر حصل كل من سايكس وبيكو على ما كان الواحد منهما يريد الحصول عليه من الآخر: تحكم فرنسا لبناناً أكبر وتمارس نفوذاً حصرياً في بقية سورية. لقد نجح سايكس في اعطاء، ونجح بيكو في الحصول على، منطقة نفوذ فرنسية تمتد إلى الموصل. أما ولايتا البصرة وبغداد في بلاد الرافدين فهما من نصيب بريطانيا.

وكانت فلسطين العقبة الكأداء. فقد أرادها سايكس ان تكون من نصيب بريطانيا، ولو ان اللورد كيتشنر لم يكن راغباً فيها، في حين كان بيكو مصمماً على ان تكون من نصيب فرنسا. وقد توصلا آخر الأمر إلى حل وسط: تأخذ بريطانيا مرفأي عكا وحيفا (بدلاً من اسكندرون في شمال سورية، التي كان كيتشنر يفضلها) وتأخذ معهما حزاماً من الأرض تنشيء فوقه خطاً حديدياً يمتد من عكا وحيفا إلى بلاد الرافدين، أما بقية فلسطين فتخضع لنوع من الادارة الدولية.

وباستثناء فلسطين والمناطق التي تمارس فيها فرنسا أو بريطانيا حكماً مباشراً، كان مخططاً للشرق الأوسط ان يؤلف دولة عربية أو اتحاداً كونفدرالياً لدول عربية مستقلة اسمياً ولكنها في الواقع مقسمة إلى مناطق نفوذ فرنسية وبريطانية.

كان وضع اتفاقية سايكس ـ بيكو موضع التنفيذ مرهوناً بإعلان الثورة العربية. ولم تكن لدى بيكو والسفير الفرنسي كامبون قناعة بأن الحسين سيسهم بأي شيء ذي قيمة في قضية الحلفاء. ولذلك طلبا إلى وزير خارجية فرنسا الإسراع ما أمكن في ابرام الاتفاقية الأولية بين سايكس وبيكو (المعقودة في ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩١٦) قبل ان تتهيأ فرصة اصابة البريطانيين بخيبة الأمل في العرب، فيندموا على التنازلات الواسعة التي قدموها إلى فرنسا لكي يملكوا حرية التعامل مع الحسين(١١).

(٣)

اعتقد سير مارك سايكس انه كسب للعرب ما طلبه الحسين والفاروقي. كان وصف سايكس للعرب انهم قوم يريدون الاعتراف بوحدتهم الجوهرية، ولكن فقط كمثل أعلى. أما من الناحية العملية فإن هذه الوحدة لن تنسجم مع سجيتهم القومية، ولن تكون قابلة للتطبيق من الناحيتين المالية والادارية. ومما قال في اجتماع لمجلس الوزراء الحربي ان العرب «ليست لديهم الروح القومية بالمعنى الذي نفهمه، ولكن لديهم شعور بالكبرياء العرقية، وهو لا يقل جودة عن الروح

(١٠) اندرو وكانيا ـ فورستنر، **التوسع الامبراطوري الفرنسي**، ص ٩٣.

(١١) المرجع نفسه، ص ٩٦.

القومية»[١٢]. وقال إنهم سيكتفون «باتحاد كونفدرالي لدول عربية وبرعاية أمير عربي»[١٣]. لقد عجز سايكس عن إدراك ان الحسين والجمعيات السرية كانوا يطلبون دولة عربية موحدة، دولة مستقلة استقلالاً تاماً وليس محمية أوروبية.

وأساء سايكس أيضاً فهم اصدقائه وزملائه البريطانيين في القاهرة. تحت قشرته الدنيوية كان سايكس بريئاً: فقد اعتقد ان الناس يقصدون ما يقولون. وكان كلايتون قد قال له مباشرة وعن طريق أوبري هيربرت ان من الأهمية بمكان ان يعد بأن تكون دمشق وحلب وحمص وحماة ضمن الاتحاد الكونفدرالي العربي المستقل وعلى رأسه الشريف حسين. ولهذا السبب طلب سايكس من بيكو الموافقة على ذلك (وتخيل انه كسب موافقة بيكو غير عارف ان بيكو أراد ان يعطيها له). فقد قضت اتفاقية سايكس ـ بيكو بأن تستثنى المدن الأربع من الحكم الفرنسي المباشر وان تكون بدلاً من ذلك في نطاق منظور دولة عربية مستقلة ـ ولكن، بطبيعة الحال، خاضعة للنفوذ الفرنسي حصراً. وبدا لسايكس انه صاغ الالتزامات لفرنسا والعرب بما يحقق التوافق بين هذه وتلك، وانه حصل بالضبط على التنازل الذي طلب إليه أصدقاؤه في القاهرة ان ينتزعه من فرنسا.

لقد كان تركيز سايكس على تلبية ما أبلغته القاهرة انه يمثل مطالب الشريف حسين، ولم يبصر ان القاهـرة كانت تسعى من وراء ذلك إلى تحقيق مطالبها الخاصة. والأمر الذي لم يفهمه سايكس هو ان كلايتون وستورز بقولهما انهما يريدان داخل سورية للعرب، إنما كانا في الواقع يقصدان انهما يريدانه لبريطانيا، بل لهما بصفتهما ممثلَيْ بريطانيا في المنطقة، من وراء ستار عربي. وعندما قالا إنهما يريدان الداخل السوري مستقلاً فقد قصدا انهما يريدان ان تكون إدارته لبريطانيا لا لفرنسا.

ولم يخطر لسايكس ان ممتلكات الحسين السورية ستكون أقل استقلالاً إذا ما كان مستشاروهـا فرنسيين لا بريطانيين. أما في القاهرة فقد كانوا يرون بوناً شاسعاً بين ادارة بريطانية وادارة فرنسية. ولم يكن هذا بلا سبب البتة. إذ كان اعتقاد كلايتون وزملائه ان الادارة الاستعمـاريـة الفرنسية لن تتيح للبلاد الاحتفاظ بطابعها. إن ما سماه الفرنسيون «مهمتهم التمدينية» كان ينظر إليه من قبل البريطانيين على انه عملية ضم. وغالباً ما كانت هذه العمليـة تبـدو وكـأنهـا تشتمـل على فرض اللغة والثقافة الفرنسيتين على مجتمع البلد. أما البريطانيون، في مصر وغيرها، فقد نأوا بأنفسهم عن أهل البلاد وسكنوا في نواديهم ومجتمعاتهم، وباستثناء إشرافهم على إدارة الحكومة، تركوا البلاد وشعبها وشأنهما. وكان هذا في نظر كلايتون وزملائه أقصى ما يمكن ان يطمح إليه العرب من استقلال. ولقد قال أحد زملاء كلايتون لطلاب كليـة الأركـان العسكـريـة البريطانية بعد ذلك بسنوات، ان المثقفين العرب يعتبرون الحكم

(١٢) اوكسفورد، كلية سانت انطوني. مركز الشرق الأوسط. أوراق مارك سايكس د.س. ٤٢/١.

(١٣) ادلسون، **سايكس**، ص ٢٠٠.

البريطاني «البديل الوحيد المحترم» للحكم العثماني[١٤].

عندما ساوى كلايتون وزملاؤه الوجود الفرنسي بالضم، والوجود البريطاني بالاستقلال، كانوا ينظرون إلى اتفاقية سايكس ـ بيكو (ولو انهم لم يقولوا ذلك لسايكس) باعتبارها خيانة للتعهد بمنح الاتحاد الكونفدرالي العربي المقترح الاستقلال. لقد كان طموح اتباع كيتشنر ان يحكموا سورية بأنفسهم، وكان اعتقادهم ان سايكس قد خذلهم. لكنهم لم يفصحوا عن رأيهم على هذا النحو، بل قالوا ان سايكس قد خذل العرب (وكأن العرب وليس هم الذين رغبوا في ان تتولى بريطانيا حكم سورية).

ومهما كان الأمر يعني لهما سياسياً، بل ربما شخصياً، فقد كان رأي كلايتون وستورز ان سايكس قد أغلق الطريق أمام امكانية انشاء امبراطورية مصرية جديدة. ولما كانت سيملا قد أكّدت مطالبتها بولايتي بلاد الرافدين المجاورتين، صار في حكم المؤكد ان تخضع ولايتا بغداد والبصرة ـ وهما تشكلان المنطقة البريطانية الرئيسة في اتفاقية سايكس ـ بيكو ـ لحكم خصمهما، أي حكومة الهند، بينما تم التنازل لفرنسا عن سورية التي كان بالإمكان ان تقع في نطاق نفوذ القاهرة. وهكذا فإن الاتفاقية أتاحت للقاهرة والخرطوم التوسع فقط في شبه الجزيرة العربية القاحلة. ولما كان كيتشنر يستطيع بعد انتهاء الحرب ان يذهب إلى الهند نائباً للملك، فإن كلايتون وستورز، وكلاهما مستعرب ومرتبط عاطفياً ومهنياً، بمصير مقر المعتمد البريطاني في القاهرة، فقد أصابهما الأسى بسبب ما فعله سايكس.

ولم يفهم سايكس اطلاقاً ان أصدقاءه في القاهرة كانوا ينظرون إلى الأمر على هذا النحو، لأنه ظن انه فعل ما طلبوه. لقد اعتقد انه كسب داخل سورية للعرب، ولم يدرك ان أصدقاءه في القاهرة اعتقدوا انه قد خسره. ولم يخطر له مطلقاً ان القاهرة ستحاول تقويض اتفاقية سايكس ـ بيكو. لقد كان فخوراً بالاتفاقية، ومن بواعث التهكم ان المكتب العربي ـ الذي كان هو قد أنشأه أصبح مركز المؤامرة للقضاء على الاتفاقية.

كان صديقه القديم اوبري هيربرت يعمل في المكتب العربي في القاهرة، ولذلك كان يعلم (اما سايكس فلم يعلم) ان كلايتون يعتقد اعتقاداً شديداً ان اتفاقية سايكس ـ بيكو قضت قضاء مبرماً على سياسة القاهرة تجاه العرب. فقد ألقى هيربرت باللوم على بيكو، فكتب يقول:

«أخشى ان ذلك الخنزير مسيو بيكو قد خذل مارك سايكس خذلاناً شديداً. لقد عبرت له عن ظني بأن ذلك سيحدث. اني أتحسر لحدوث هذا الشيء وأتحسر على مارك وأتحسر أيضاً على قدامى الفيكتوريين الأوائل الذين كان بإمكانهم ان يقولوا (لقد حذرناكم، وهذه عاقبة الاستهانة

---

(١٤) اوكسفورد، كلية سانت انطوني. مركز الشرق الأوسط، أوراق هيوبرت يونغ. ملاحظات لالقاء محاضرة في كلية اركان الحرب.

بأبجدية الدبلوماسية وترك الأمور في أيدي هواة عند الاقدام على مفاوضات دقيقة وهامة)»[١٥].

(٤)

وافق مجلسا الوزراء البريطاني والفرنسي على اتفاقية سايكس ـ بيكو في بداية شباط (فبراير) ١٩١٦. ولكن أحكامها بل ووجودها أحطيت بالسرية. ولم يكشف عن حقيقة توصل الحلفاء إلى اتفاقية بشأن الشرق الأوسط بعد الحرب إلّا بعد نحو سنتين. وبعض القلة من المسؤولين في لندن الذين كانوا على علم بالاتفاقية، قد أعربوا عن تحفظات إزاءها. وكانت الشكوى البريطانية العامة هي ان الاتفاقية أعطت لفرنسا أكثر مما يجب ان تعطيها.

وبالنسبة لسايكس، فإن بعض مبرر إعطاء فرنسا ما حصلت عليه قد تم القضاء عليه سريعاً. لقد أراد سايكس ان يربح موافقة فرنسا على اقتراح القاهرة غزو سورية وبالتالي اطلاق شرارة الثورة العربية التي وعد الفاروقي بإشعالها. ولكن رئيس الوزراء البريطاني، الذي أخذ برأي الجنرالات الذين أصروا على تركيز كل القوات على الجبهة الغربية في أوروبا، قضى بعدم القيام بحملة جديدة في الشرق الأوسط بسبب ما ستنطوي عليه من تحويل للموارد.

وقد ألقى سايكس المحتدم غيظاً خطاباً في مجلس العموم شجب فيه زعامة اسكويث، وطالب بإنشاء لجنة تضم أربعة من أعضاء مجلس الوزراء لإدارة شؤون الحرب. وبما ان خطاب سايكس جاء في وقت كان فيه رئيس الوزراء يتعثر في قيادة الحكومة، فقد اجتذب الخطاب تأييد الرأي العام على نطاق واسع. وأدى الخطاب أيضاً إلى لقاءين كانت لهما أهمية في تسلق سايكس السلم السياسي: أحدهما مع لويد جورج والآخر مع الحاكم السابق لجنوب افريقيا، اللورد ميلنر، وبطانته صاحبة النفوذ، ومن ضمنها جوفري روبنسون، رئيس تحرير جريدة «التايمز».

وبالرغم من فشل سايكس في كسب الموافقة على غزو سورية فقد كان يعتقد بأهمية التوصل إلى ترتيبات مع فرنسا على الأساس المتفق عليه. لقد حققت اتفاقية سايكس ـ بيكو على أقل تقدير ما أراد كيتشنر تحقيقه: أي احتواء روسيا في الشرق الأوسط بعد الحرب. علاوة على ذلك، بدا ان سايكس كان يعتقد ان حل الخلافات بين الحلفاء وتوصلهم إلى اتفاقية محددة هو في حد ذاته أمر حسن. ولما كان ابرام الاتفاقية من قبل روسيا مطلوباً، كانت مهمة سايكس الفورية هي الانضمام إلى بيكو ـ الذي سبقه إلى بيتروغراد ـ لمساعدته في تأمين موافقة روسيا على الاتفاقية.

(٥)

كانت ثمة هفوة غريبة في الاتفاقية التي حملها سايكس وبيكو إلى بيتروغراد. ففي ما يتعلق بفلسطين أخذت هذه الوثيقة بالحسبان مصالح فرنسا وبريطانيا والحلفاء الآخرين والزعيم العربي المسلم الشريف حسين أمير مكة، دون ان تشير بأي شكل إلى مصالح شعب الأرض

(١٥) مارغريت فيتزهيربرت، **الرجل الذي كان العباءة الخضراء: سيرة حياة اوبري هيربرت** (لندن: جون مري، ١٩٨٣)، ص ١٧٣.

التوراتية المقدسة ـ أي اليهود. غير ان الصهيونية السياسية ـ وهي الحركة اليهودية المنظمة الرامية إلى عودة الشعب اليهودي إلى فلسطين ـ كانت قوة ناشطة في العالم منذ عقدين أو ثلاثة عقود. وكانت اعادة توطين اليهود في فلسطين جارية في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وما ان حلّ عام ١٩١٦ حتى كان في فلسطين عدد كبير من السكان اليهود يعيشون فيها ويعملون.

قبل ذهاب سايكس إلى روسيا لفتت انتباهه ملاحظة في هذا الصدد أبداها الكابتن وليم ريجينالدهول، رئيس مخابرات الامبرالية، فقد اعترض هول على الاغراءات التي كانت تعرض على العرب بقيادة الشريف حسين، إذ كان رأيه انه يجب على بريطانيا أولاً ان تنزل قوات في فلسطين وعندها فقط ينضم العرب إلى الحلفاء. وادعى هول ان «القوة هي خير دعاية عربية»، وادعى أيضاً ان الوعود التي تقدم للعرب قد تلقى معارضة من اليهود الذين «لهم مصلحة مادية قوية، ومصلحة سياسية قوية جداً، في مستقبل هذا البلد»[١٦]. لقد ذهل سايكس عند ذكر اليهود، إذ لم يكن لهم شأن في حساباته حتى ذلك الحين. ولذلك اتصل سايكس قبل سفره إلى روسيا بوزير الداخلية هيربرت صاموئيل، وهو يهودي، آملاً ان يعرف منه شيئاً عن الصهيونية.

لا بد ان نتذكر ان سايكس وبيكو تمكنا في مفاوضاتهما من تسوية خلافاتهما بشأن فلسطين عن طريق الموافقة على وضع معظمها تحت نظام دولي يتقرر شكله النهائي بعد التشاور مع الحلفاء الآخرين المعنيين بالأمر ـ روسيا وايطاليا ـ ومع الشريف حسين. بيد ان كلام الكابتن هول أثار في نفس سايكس القلق من ان يكون الحل الوسط الذي توصل إليه مع بيكو قد أهمل عاملاً رئيساً: فهما لم يأخذا بعين الاعتبار احتمال اهتمام اليهود بمستقبل فلسطين السياسي.

ومن الجلي ان سايكس خاف عندما لفت انتباه بيكو إلى هذا السهو، ان يظن زميله الفرنسي انه إنما فعل ذلك من أجل التراجع عن الاتفاقية. ولذلك بذل عند وصوله إلى بتروغراد جهداً مضنياً لإثبات حسن نيته. إن صفاء طويته حال دون معرفته ـ أو حتى شكه ـ في ان الحكومة الفرنسية كانت تعمل من وراء ظهره للانقلاب على الحل الوسط الذي كانا قد اتفقا عليه بشأن فلسطين. ذلك ان رئيس وزراء فرنسا، أريستيد بريان، كان قد شرع في مفاوضات سرية مع الروس، وتوصل الجانب الفرنسي في ٢٥ آذار (مارس) ١٩١٦ إلى اتفاق مع روسيا على ان النظام الدولي المقترح لفلسطين ـ وهو الترتيب المتفق عليه بين سايكس وبيكو ـ سيكون نظاماً غير عملي ويجب ان يقوم بدلاً منه نظام فرنسي. وقد جرى تبادل سري للمذكرات بين فرنسا وروسيا في ٢٦ نيسان (ابريل) ١٩١٦ تضمن اتفاقية بين الحكومتين بشأن منطقة نفوذ كل منهما في الأراضي العثمانية، وتضمن أيضاً تعهداً روسياً لفرنسا بأن تؤيد روسيا في المفاوضات مع الحكومة البريطانية أهداف حكومة الجمهورية الفرنسية في فلسطين»[١٧].

---

(١٦) ادلسون، **سايكس**، الصفحة ٢٠٢ وما يليها.

(١٧) اندرو وكانيا ـ فوريستنر، **التوسع الامبراطوري الفرنسي**، ص ١٠١.

لم يكن الروس يكنون أي تعاطف مع اليهود أو المطالب اليهودية، ولدى وصول سايكس إلى بيتروغراد، أقنعه مضيفوه من رجال القيصر بأن اليهود الصهاينة هم قوة معادية كبيرة في داخل روسيا. ولذلك استحوذت على سايكس القناعة بأن اليهود قوة موجودة في أماكن عديدة وانهم قد يخرّبون قضية الحلفاء. ولكنه خلافاً للروس، رأى القيام بمحاولة لكسبهم. وقد ذكر في تقرير إلى وزارة الخارجية انه قد أبلغ بيكو ان بريطانيا غير مهتمة بالاستيلاء على فلسطين، وهذا ما يريده الصهاينة، فيجب إسترضاؤهم إذا ما أراد الحلفاء ان يربحوا الحرب[18]. وكانت فكرته ان يعرض على الصهاينة تأسيس شركة لشراء الأراضي في فلسطين، وكان السؤال الذي طرحه على وزارة الخارجية هو «هل تكفي شركة لشراء الأراضي؟» ـ وكان الجواب القاطع الذي تلقاه من وزارة الخارجية انه يجب عليه ان يحتفظ بأفكاره لنفسه[19]. (ومن الجلي ان وزارة الخارجية أرادت من سايكس ألّا يحشر نفسه في مسألة كان من الواضح انه لا يفقه فيها شيئاً).

اتخذ سايكس لدى عودته إلى لندن في نيسان (ابريل) ١٩١٦ خطوات جديدة لكي يعرف ما هي الصهيونية. ومرة أخرى قابل هيربرت صاموئيل الذي عرّفه إلى الدكتور موزس غاستر، الحاخام الأكبر للجالية اليهودية السفارادية[*]. يقول سايكس: «لقد فتح غاستر عيني على معنى الصهيونية»[20]، عندئذٍ قام سايكس بتعريف غاستر إلى المفاوض الفرنسي جورج بيكو واقترح على بيكو ان تعمل فرنسا وبريطانيا معاً وصيتين على العرب واليهود بدلاً من ان تعمل كل منهما مستقلة عن الأخرى في الشرق الأوسط. لكن بيكو لم يعجب بغاستر ولا باقتراح سايكس بل تشبث بأهدافه الاقليمية.

وفي الوقت الذي بدا فيه نصر الحلفاء الحاسم في أحسن الحالات، أمراً بعيد الاحتمال، أخذ القلق يساور سايكس من امكانية ترجيح القوى اليهودية كفة الالمان والاتراك، وقد حاول ان يقنع بيكو بأنه إذا لم يعرض الحلفاء على اليهود موقعاً في فلسطين، قد تخسر فرنسا الحرب وتخسر معها مدناً ومقاطعات في فرنسا نفسها، وهذه أكثر أهمية للفرنسيين من فلسطين. وأخذ يحث بيكو على ابلاغ حكومته ان انقاذ باريس وفردان واستعادة الألزاس يستحقان تقديم تنازلات في الشرق الأوسط.

وبينما كان سايكس في خضم عملية اكتشاف المسألة الصهيونية ـ قبل رحلته إلى بيتروغراد وخلالها وبعدها ـ كانت وزارة الخارجية في لندن أيضاً تفعل الشيء عينه، بتحريض من جيرالد فيتز موريس، صديق سايكس القديم. إن فيتز موريس زميل سايكس في الدراسة (مدرسة بومون) والذي تبنّى الكثير من وجهات النظر والآراء الجائرة التي تبناها سايكس، كان ـ كما

---

(١٨) س. ج. لاو وم. ل. دوكريل، **سراب السلطة**، المجلد ٢، **السياسة الخارجية البريطانية ١٩١٤ ـ ١٩٢٢** (لندن وبوسطن: روتلدج وكيغان بول، ١٩٧٢)، الصفحتان ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

(١٩) المرجع نفسه، ادلسون، **سايكس**، الصفحة ٢٠٢ وما يليها.

(*) السفاراد هم اليهود الذين عاش أجدادهم خلال القرون الوسطى في اسبانيا والبرتغال.

(٢٠) ادلسون، **سايكس**، الصفحة ٢٠٢ وما يليها.

نتذكر ـ المصدر الرئيس في الحكومة البريطانية للترهة القائلة ان الباب العالي كان في قبضة اليهود. وفي أثناء عمله في الاميرالية في أوائل عام ١٩١٦ أخذ بالطرح المعاكس: فقد أوصى إلى زميل في وزارة الخارجية ـ زميل دراسة سابق في مدرسة بومون يدعى هيو اوبيرن ـ بأن يقترح انه «إذا أمكننا ان نعرض على اليهود ترتيباً بشأن فلسطين يستهويهم استهواء شديداً، فمن الممكن ان نتمكن من عقد صفقة معهم يسحبون بموجبها تأييدهم لحكومة حزب تركيا الفتاة التي ستؤول عندئذٍ إلى الانهيار»[٢١]. وكما كانت القاهرة تعتقد بوجود جمعيات سرية عربية قوية وغامضة قادرة على الاطاحة بجماعة تركيا الفتاة، كانت لندن تعتقد أيضاً بوجود جمعيات يهودية قوية وغامضة قادرة على ذلك أيضاً.

ومن الجلي ان اوبيرن عزم على متابعة الأمر ضمن وزارة الخارجية نفسها، ولكن لم تتح له الفرصة: فقد مات في ربيع عام ١٩١٦. وهكذا ترك الأمر في نهاية الأمر لسايكس لإثارة الموضوع داخل الجهاز البيروقراطي البريطاني، بالرغم من ان معرفته باليهود وشؤونهم كانت ضئيلة.

لقد احتفظ سايكس، شأنه شأن فيتز موريس، باعتقاده الذي لازمه في حداثته، بوجود أسرة يهودية عالمية متماسكة تتحرك بطرق خفية للسيطرة على العالم، ان ادوارد غرانفيل براون، الذي كان أعظم حجة أكاديمي بريطاني في شؤون الشرق الأوسط، وكان استاذ اللغة العربية في جامعة كامبردج، وسبق ان عرف سايكس عندما كان تلميذاً، وكان يثني عليه في أمور أخرى، قد قال في هذا الشأن «ان سايكس يرى اليهود في كل مكان»[٢٢].

(٦)

بيد ان الصهيونية كانت أبعد ما تكون عن كونها المسألة الرئيسة التي عالجها سايكس في بيتروغراد في شتاء عام ١٩١٦. كانت الخطوط العريضة للتسوية الشرق أوسطية موضع مناقشة، ووجد لدى وصوله ان القادة الروس ـ مثلهم مثل المسؤولين البريطانيين في لندن ـ يدّعون ان الوعود التي قدمت لفرنسا تجاوزت الحد. ورداً على ذلك أوضح السفير الفرنسي موريس باليولوغ، لوزير الخارجية الروسي ان السبب الذي حدا بريطانيا لدفع فرنسا إلى التمادي في مطالبها تجاه الشرق هو توفير حاجز لبريطانيا يحميها من روسيا[٢٣]. وكان هذا صحيحاً تمام الصحة. ولكن وزارة الخارجية في لندن احتدت لفضح موقفها فأغرقت بيتروغراد ببيانات النفي الرسمية. ولكن مسؤولي الوزارة في ما بينهم وصفوا باليولوغ بأنه «حقيقة انسان فاسد»[٢٤].

---

(٢١) رونالد ساندرز، **أسوار القدس العالية: تاريخ اعلان بلفور ونشوء الانتداب البريطاني على فلسطين** (نيويورك: هولت وراينهارت ونستون، ١٩٨٣)، ص ٣٢٤.

(٢٢) ادلسون، **سايكس**، ص ٢٢٦.

(٢٣) كنت، **النفط والامبراطورية**، ص ١٢٣.

(٢٤) المرجع نفسه.

كان سبب اصدار الالتزامات، التي رهنت مستقبل الشرق الأوسط بعد الحرب، من قبل حكومة اسكويث الائتلافية، هو ان القاهرة، وقد جازت عليها خدعة الفاروقي وصدقت تماماً قدرة الجمعيات السرية العربية، أقنعت لندن بأن الشريف حسين قادر على تمزيق الامبراطورية العثمانية. هل كان الأمر يستأهل دفع هذا الثمن؟ كان على بريطانيا ان تنتظر بضعة أسابيع بعد توقيع اتفاقية سايكس - بيكو - سازانوف لتعرف الجواب.



الفصل الثالث عشر

انتصار تركيا على ضفاف دجلة

(١)

بينما كان المكتب العربي في القاهرة ينتظر آملاً حدوث الثورة العربية التي ستنهي الأمبراطورية العثمانية، وجد نفسه مدعواً لمساعدة الهند البـريـطانية على تصفية مشروع آخر مدمر وغبي في الحرب ضد تركيا: معركة مماثلة لمعركة غاليبولي أضيق نطاقاً ولكنها أشد عاراً لبريطانيا، نشبت عند ضفاف نهر دجلة في بلاد الرافدين[1].

قبل شهر واحد من نشوب الحرب العثمانية في خريف عام ١٩١٤، كانت لندن قد أمرت بارسال قوة من الهند إلى الخليج الفارسي لتكون على أهبة الاستعداد لحماية تموينات النفط التي تأتي إلى بريطانيا من بلاد فارس إذا ما تعرضت للخطر. كان الهدف الأول لهذه القوة في حال وقوع حرب ان تحمي مصفاة النفط في عبدان، وهي جزيرة فارسية في شط العرب، المجرى المائي عند رأس الخليج حيث تلتقي مياه دجلة والفرات. وفي ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٤، وهو اليوم الذي أعلنت فيه بريطانيا الحرب على تركيا، تقدمت هذه القوة بعد دعمها. وقد سقطت القلعة التـركيـة في الفـاو عنـد مصب شط العرب بعد قصفها مدة قصيرة من قبل الزورق الحربي البريطاني أودين. ولم يمض اسبوعان حتى كان عدة آلاف من الجنود البريطانيين قد احتلوا مدينة البصرة. ومع ان القوة الهندية البريطانية نزلت في بلاد الرافدين، فقد كان نزولها من أجل حماية بلاد فارس المجاورة من وقوع هجوم عليها.

---

(١) الروايـة في هذا النص تترسم خطى رسل برادون، **الحصار**، (نيويورك: مطبعة فايكنغ، ١٩٦٩)، وأعمال مرجعية قياسية أخرى. فيما يخص دور اوبري هيربرت يرجى الرجوع إلى كتاب: مارغريت فيتزهيربرت، **الرجل الذي كان العباءة الخضراء: سيرة حياة اوبري هيربرت** (لندن: جون مري، ١٩٨٣)، الصفحة ١٦٩ وما يليها.

كانت المقاومة التركية هزيلة لأن جبهة البصرة كانت تبعد مئات الأميال عن الحشود الرئيسة للقوات العثمانية ومراكز التموين الواقعة قرب بغداد. وعندما كانت القوة الهندية البريطانية تثبت مواقعها في ولاية البصرة كانت تتعامل بسهولة مع الهجمات التركية المضادة.

كان ضابط بريطاني طموح قد عيّن حديثاً قائداً لهذه القوة هو سير جون نيكسون الذي وصل إلى المنطقة في شهر نيسان (ابريل) ١٩١٥. وقد أغراه التراجع التركي بالتقدم داخل مناطق المستنقعات في الجزء الأدنى من بلاد الرافدين. فأرسل أحد ضباطه وهو الجنرال تشارلز فيرفير تاونسند، قائد القوة في الميدان للتقدم أكثر فأكثر شمالاً من أجل تحقيق انتصارات جديدة، دون ان يكون لدى هذا الضابط احساس كبير بالاتجاه أو بالغاية الاستراتيجية. وفي نهاية الأمر أمر نيكسون القوات ـ بالرغم من المآخذ التي أخذها عليه الجنرال تاونسند بأن تواصل زحفها بلا توقف حتى بغداد.

إن زحفاً ناجحاً من البصرة إلى بغداد كان يتطلب معرفة كاملة بالأمور اللوجستية، ووفرة في عدد الجنود، ووسائط نقل نهرية، ومعدات مستشفى، ومدفعية، ومؤناً لم تكن الهند البريطانية قد وفرتها لهذه الحملة. كان الجنود يتقدمون داخل بلد مليء بالمستنقعات والصحارى، خالٍ من الطرق والسكك الحديدية، فكانوا لذلك مضطرين إلى اتباع مجرى نهر دجلة المتعرج والضحل والغدار. كانوا بحاجة إلى عدد كبير من الزوارق النهرية الملائمة لنهر دجلة. وكان البلد موبوءاً بالحشرات ـ فقد كانت هناك أسراب من الذباب والبعوض مزعجة إلى حد الجنون وناقلة للأمراض ـ الأمر الذي كان يتطلب وجود مستشفيات متنقلة ومواد طبية. وكما ان الأتراك في البصرة الذين أضعفهم الهجوم كانوا عند نهاية خط تموينهم الطويل، كانت قوات تاونسند في جبهة بغداد أيضاً عند خط نهاية تموينها الطويل، وستجد نفسها بحاجة إلى كميات كافية من المواد الغذائية والذخائر كان يجب ان تحضرها معها.

وبالرغم من افتقار قوات تاونسند إلى هذه الأمور الضرورية، فإن تاونسند الذي تكاد موهبته للقيادة العسكرية تبلغ حد النبوغ، كان على وشك ان يشق طريقه إلى النصر. ولكن انتصاره النهائي، إذا صح ان نسميه كذلك ـ في موقع كتيسيفون، على بعد خمسة وعشرين ميلاً جنوب شرقي بغداد وعلى بعد مئات الأميال النهرية من قاعدة خطه التمويني في البصرة ـ كان كارثة: إذ انه فقد نصف قوته الصغيرة. وقد بدأ التقهقر ليلة ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر).

لقد علم تاونسند ان الفيلد مارشال كولمان فون ديرغولتز الذي كان يعتبره واحداً من أعظم الاستراتيجيين في عصره، قد تولى القيادة العامة للقوات العثمانية في بلاد الرافدين. وعلم أيضاً ان ٣٠,٠٠٠ جندي تركي كانوا على وشك دعم القوة المؤلفة من ١٣,٠٠٠ جندي التي قاومته في كيتسيفون. بينما انخفض عدد القوة المقاتلة التي يقودها تاونسند إلى ٤٥٠٠ رجل يعانون من نقص في الذخائر والمواد الغذائية.

اعتقد تاونسند ـ ولسبب وجيه ـ ان أقرب مكان آمن يستطيع التوقف فيه والصمود، يقع على بعد ٢٥٠ ميلاً إلى الجنوب على مجرى النهر، ولكنه قرر ـ وكان قراراً غير حكيم ـ ان قواته

المنهكة لا تستطيع ان تقطع هذه المسافة. وبعد أسبوع من التقهقر المضني مسافة تبلغ نحو مئة ميل، تخللتها معارك مع مطارديهم الأتراك، وبعد ان منيت قواته بألف اصابة أخرى، اختار تاونسند التوقف والصمود في كوت العمارة.

كوت العمارة قرية بيوتها من الطين داخل منعرج لنهر دجلة، ولذلك فهي محاطة بالماء من ثلاث جهات. وإذ اتخذ تاونسند منها ملجأ وحصّن الجانب الرابع، يكون قد سجن نفسه في موقع شبيه بالقلعة. أي انه صار عسيراً على الأتراك ان يدخلوا المكان وصار عسيراً عليه ان يخرج منه. وكانت الجيوش العثمانية بقيادة فون ديرغولتز قد أبقت في كوت العمارة قوة تكفي لمنع أي خروج بريطاني، ثم تقدمت هذه القوة لتحصن نفسها في موقع إلى الجنوب لصد أية قوة قد ترسلها بريطانيا لانقاذ القوة المحاصرة.

كان تاونسند يخطط لانقاذ قواته ولكنه دمر بنفسه فرص انقاذها. كانت لديه تموينات تكفي حتى نيسان (ابريل) ١٩١٦، لكنه أبرق قائلاً انه يستطيع الصمود فقط حتى كانون الثاني (يناير). ولم يكن بالإمكان تجميع كامل القوة المتوافرة لانقاذه خلال المدة التي حددها ـ كانت ثمة حاجة إلى بضعة أسابيع أخرى ـ ولكن القوات المجزأة المتوافرة بدأت، تحت تأثير برقيات تاونسند المفتقرة إلى الثبات والتوازن، تشن الهجوم تلو الهجوم قبل الأوان فتهزم. ولو كانت هذه القوات المجزأة قد انتظرت حتى تستطيع ان تهاجم كقوة واحدة متكاملة لكان محتملاً ان تشق طريقها.

(٢)

في ٢٦ نيسان (ابريل) كانت حامية كوت العمارة قد استهلكت آخر ما لديها من مواد غذائية، فعرضت وزارة الحربية في لندن على تاونسند خدمات الكابتن اوبري هيربرت والكابتن توماس لورنس في التفاوض على الاستسلام. كان كلاهما على علاقة مع المكتب العربي في القاهرة، ثم ان هيربرت، عضو البرلمان، قد اشتهر بأنه صديق الامبراطورية العثمانية قبل الحرب، وكلاهما وصلا للتو إلى بلاد الرافدين وأصيب لورانس بالحمى المنتشرة في تلك البلاد.

كان قد مضى على بدء حصار كوت العمارة ١٤٦ يوماً، أي ان المدة تجاوزت الرقمين القياسيين السابقين في حصارين شهيرين هما حصار ليدي سميث (في حرب البوير) وحصار بليفنا (في الحرب الروسية ـ التركية عام ١٨٧٧). وقد شهد هذا الحصار قصة من قصص البطولة ـ لأن المدافعين كانوا يتعرضون للمرض والجوع والفيضانات ـ كما شهد أموراً مأساوية، لأن المؤن كانت تلقى إليهم بالمظلات فكانت الريح تقذفها إلى النهر، أما الزوارق النهرية التي أرسلت لمساعدتهم فقد جنحت أو أوقفتها السلاسل التي نصبها الأتراك عبر النهر.

فقد تاونسند توازنه العاطفي لا سيما انه لم يتعاف تماماً من الحمى التي أصابته في الصيف الماضي القائظ. وقد خطر له في وقت ما خلال الحصار ان الأتراك قد يسمحون له ولرجاله بحرية المرور وان يمنحوهم العفو لقاء مليون جنيه. وقد تلقى هيربرت ولورانس اللذان رافقاه من ٢٧

آذار (مارس) إلى ٨ نيسان (ابريل) لمفاوضة الشروط، تفويضاً من لندن بأن يعرضا مبلغاً أكبر: وبالرغم من خجلهما إذ يفعلان ذلك، عرضا على الأتراك مليوني جنيه. غير ان القائد التركي رفض العرض بناء على أوامر تلقاها من أنور باشا الذي كان جلياً انه يستمتع بإذلال بريطانيا وهي تتوسل لابتياع حرية جنودها.

تبعاً لذلك دمر المدافعون البريطانيون في كوت العمارة مدافعهم واستسلموا دون شرط. وقد عومل تاونسند معاملة كريمة وأرسله الأتراك ليعيش في راحة - بل ليعيش عيشة بذخ - في القسطنطينية. أما جنوده الذين أنهكهم المرض والجوع فقد سيقوا إلى مسيرة موت قطعوا خلالها مئة ميل إلى بغداد وخمسمئة ميل أخرى إلى الأناضول، وهناك أرغموا على العمل في بناء السكك الحديدية وهم مقيدون بالسلاسل. ولم يبق منهم على قيد الحياة سوى عدد قليل.

لقد منيت قوات تاونسند بأكثر من ١٠,٠٠٠ اصابة منذ بدء زحفها نحو بغداد وحتى استسلامها. ومنيت القوات البريطانية التي جاءت لانقاذها في كوت العمارة بثلاثة وعشرين ألف اصابة، وكانت النتيجة ان الحامية وضعت في الأسر وواجهت الموت طول الطريق.

كانت هذه مذلة قومية أخرى حلّت ببريطانيا على يد عدو عثماني كان المسؤولون البريطانيون يعتبرونه دائماً عديم الفاعلية - وكان المكتب العربي يعتزم سحقه بواسطة عمل تخريبي داخلي في وقت لاحق من عام ١٩١٦.

الجزء الرابع

التخريب



الفصل الاول

خلف خطوط العدو

(١)

في عام ١٩١٦ بدا ان السؤال هو: أي من الائتلافين المتحاربين، المانيا وحلفائها أو بريطانيا وحلفائها سينهار أولاً تحت ضغط الجهود الهائلة التي فرضتها الحرب. كانت القاهرة، ولها وجهة نظرها الخاصة، تراهن على ان تركيا هي التي ستتصدع أولاً. ويتبع ذلك السؤال الآخر: هل ستتمكن ثورة الشريف حسين، المقرر حدوثها في أواسط عام ١٩١٦، من تقويض ولاء مئات الألوف من الجنود العثمانيين وملايين الرعايا العثمانيين؟ كان إعتقاد المخابرات البريطانية ان ذلك ليس أمراً غير محتمل، إذ انها كانت دائماً تعتبر نظام حكم السلطان العثماني نظاماً هزيلاً.

وكان الاعتقاد السائد في العالم الغربي، منذ عقود ان الامبراطورية العثمانية المهتزة سوف تنهار أو تتفتت يوماً من الأيام. وبموجب هذا الحساب، فإن أعباء شن الحرب على بريطانيا وفرنسا وروسيا ستؤدي إلى انهيارها وان التخريب في الداخل سيزيد الأعباء شدة.

غير ان سجل الأحداث حتى منتصف عام ١٩١٦ كان يوحي بغير ذلك. فزعماء حزب تركيا الفتاة، باعتبارهم وطنيين يقودون حملة ضد النفوذ الأجنبي ومن أجل إزالة مظاهر الاستعمار، كانت لديهم حساسية إزاء أي وجود أجنبي في وسطهم ـ حتى إزاء وجود حلفائهم. وقد عبّر كل من أنور وطلعت عن قلقهما بشأن تمدد النفوذ الالماني في إدارة المجهود الحربي التركي(*). مع ذلك لم ينشأ خلاف خطير بين الأتراك والالمان.

(*) بعد غاليبولي، استأنف أنور حملته السابقة للحد من النفوذ الألماني. وقد أشار في مطلع عام ١٩١٦ الى أن الجنود الالمان الذين كانوا آنذاك في الامبراطورية العثمانية وعددهم ٥,٥٠٠ ـ حتى هؤلاء عددهم زائد عن الحد ويجب سحبهم. ولكي يظهر أن تركيا في غنى عنهم أصرّ على ارسال سبع فرق عثمانية الى جنوب أوروبا لتقاتل جنباً الى جنب مع جيوش بقية دول أوروبا الوسطى. ولم تنجح جهوده نجاحاً كاملاً، فمع انتهاء الحرب كان ٢٥,٠٠٠ ضابط وجندي الماني يخدمون في الامبراطورية العثمانية.

ومع ان كثيرين من الالمان الذين كانوا يخدمون في القوات العثمانية عبروا عن شعورهم بالاحباط والاشمئزاز بسبب العراقيل التي كانت توضع على طريق تنفيذ أوامرهم، فلم يسمحوا بإنهيار علاقتهم مع الأتراك. كانت المانيا تمارس النفوذ لغاية واحدة هي كسب الحرب، ولم تقدم على أيـة خطوة لتقويض استقلال الحكومة العثمانية أو مكانة قادة جمعية الإتحاد والترقي. وقد أظهرت المانيا أكثر من أية دولة عظمى أخرى في الجانبين المتحاربين، قدرة على الحيلولة دون تدخل طموحاتها في آسيا لما بعد الحرب في قرارات زمن الحرب، ونتيجة لذلك كانت في أفضل وضع من حيث قدرتها على الاستفادة من فرص اثارة المتاعب خلف خطوط العدو. كان الارتياب متبادلاً بين حكومة امبراطورية هابسبورغ والحكومة العثمانية، وكانتا بدورهما ترتابان أيضاً في الالمان، فتحـدث مشادات لا مفر منها في الميدان بين الضباط المتحاسدين. ولكن الالمان، بوجه عام، فرضوا على حلفائهم في أولى سنوات الحرب في آسيا، ان يفهموا ان كسب الحرب له الأفضلية على الأهداف الأخرى(*).

افغانستان كانت الاستثناء: ففيما كان الأمر يتعلق بها، سمح المسؤولون في المنطقة لشكوكهم المتبادلة ان تأخذ مداها. كانت مهمة الضباط الالمان هي تقويض السيطرة البريطانية على ذلك البلد الإسلامي الشديد المراس - وهي سيطرة مارستها بريطانيا بموجب اتفاقية عام ١٩٠٧ التي أنهت اللعبة الكبرى بين روسيا وبريطانيا. ونتيجة للمشادات بين الالمان والأتراك وبين الالمان بعضهم مع بعض، لم تنجح سوى حملة واحدة من الحملات الأربع التي أرسلت براً عند بداية الحرب في اكمال طريقها والوصول إلى كابول، حيث أمضى الالمان ستة شهور يحاولون عبثاً اقناع الأمير بدخول الحرب ضد بريطانيا. فقد امتنع الأمير عن الإقدام على ذلك ما لم تضع دول أوروبا الوسطى جيوشاً في الميدان لضمان نجاح الثورة. وبما انها لم تستطع ان تفعل ذلك، بقي الأمير بكل هدوء في الحظيرة البريطانية.

بيد ان الدول الوسطى حققت في بلاد فارس نجاحاً كبيراً. كان الالمان، قبل الحرب بزمن طويل، قد عززوا علاقاتهم مع كبار السياسيين الفرس. ثم نجحوا في عام ١٩١٥ في اقناع رئيس الوزراء

(*) لم يكن الأمر سهلاً. ان محفوظات وثائق امبراطورية النمسا - المجر تبين أن المسؤولين في امبراطورية آل هابسبورغ عبروا عن شك عميق في طموحات التوسع التي عزوها الى الامبراطوريتين الالمانية والتركية(١). كانت امبراطورية النمسا - المجر تتجاوز على مدى قرون حدود الأراضي العثمانية في أوروبا. وقد أدى ضمها للبوسنة والهرسك الى حروب البلقان وهيأ المسرح لحادثة سيراجيفو. واستمرت تنازع الامبراطورية العثمانية على البانيا، التي احتلتها في أوائل الحرب العالمية. وبما أن أسرة هابسبورغ كانت لها أهدافها الاقليمية، كان مسؤولوها يشتبهون بأن مسؤولي أسرة هوهنزولرن يفكرون على المنوال نفسه، الى حد أن حملة جمال باشا على السويس جعلتهم يعبرون عن القلق خشية ان تحاول المانيا ضم مصر، في حين ان المسؤولين العثمانيين كالعادة كانوا لا يثقون بشركائهم الأوروبيين.

(١) فرانك ج. ويبر، **النسور على الهلال: المانيا والنمسا ودبلوماسية التحالف التركي ١٩١٤ -١٩١٨** (ايتاكا ولندن: مطبعة جامعة كورنيل، ١٩٧٠)، الصفحات ١٠٠ - ١٠٦.

بتوقيع معاهدة تحالف سرية. وحاز السفير الالماني أيضاً تأييد قوة الدرك البالغ عددها سبعة آلاف رجل بقيادة ضباط سويديين، بينما حصل عملاؤه على تأييد مختلف القبائل التي شكلت نحو عشرين بالمئة من مجموع السكان. وفي نهاية عام ١٩١٥ رأى الحلفاء ان الوضع يهدد بالخطر، فاحتل الروس، بدعم من قوة الشركس ـ الفرس البالغ عددها ثمانية آلاف رجل بقيادة ضبـاط روس، الجزء الشمالي من البلاد واستولوا على العاصمة طهران، فأخضعوا لنفوذهم الشاه الضعيف المتوج حديثاً. وقد هرب السياسيون الأكثر ميلاً إلى الالمان، أولاً إلى مدينة قم المقدسة ثم إلى كرمنشاه، قرب الحدود العثمانية، حيث أوجدوا حكومة تابعة للألمان، بدعم من القوات العثمانية.

أما في الجنوب، فإن الأكثر نجاحاً بين الجواسيس الالمان، المدعو فيلهلم فاسموس، أثار تمرداً قبلياً عنيفاً أخمده بصعوبة بالغة البريغادير جنرال سير بيرسي سايكس، وهو من ضباط حكومة الهند، وكان قد أنشأ في عام ١٩١٦ قوة من أهل البلاد قوامها أحد عشر ألف رجل بقيادة ضباط بريطانيين، سماها قوة «سلاح البنادق لجنوب فارس»، وفرض سيطرته على الجنوب متخذاً من مدينة شيراز قاعدة للسلطة. كانت قوة «سلاح البنادق لجنوب فارس»، والشركس الفرس، وما تبقى من قوة الدرك، والكونفدراليات القبلية برعاية الالمان، هي القوات المسلحة المنظمة الوحيدة التي بقيت في ما كان في زمن ما بلداً سيداً وهاماً. ولم تكن هناك قوات مؤثرة تحت تصرف الشاه لكي يحـافـظ على حياد فارس، ويطبق القانون، ويدافع عن وحدة أراضي بلاده. وكانت ولاية أذربيجان في الشمال ميدان معركة بين تركيا وروسيا منذ ان شن أنور هجومه على القوقاز في بداية الحرب. وبما ان الحرب استمرت، كانت القوات الروسية والعثمانية تذرع أراضي الولاية ذهاباً وإياباً، وتحتل الأراضي الفارسية كما تشاء.

لقد حول تحالف الالمان والعثمانيين فارس، التي كانت خاضعة للدول الحليفة وحدها، إلى ساحة قتال متنازع عليها. ومع حلول ١٩١٥ ـ ١٩١٦ كانت بلاد فارس. بالمعنى العملي، قد اختفت ككيان ذي سيادة، دعك عن كونها بلداً خاضعاً للدول الحليفة وحدها.

(٢)

لم تلق المحاولات البريطانية لإثارة السكان العرب وراء الخطوط العثمانية نجاحاً مماثلاً. ولكن جمال باشا، أحد ثلاثي قيادة الاتحاد والترقي، والذي كان يمارس عمله من دمشق، أخذ خطر إثارة العرب مأخذ الجد، إلى حد انه شرع يفتك بالذين يشتبه بأنهم ارتكبوا جريمة الخيانة العظمى. وفي خضم غاراته على الجمعيات السرية العربية في سورية عـام ١٩١٥، نشر في القسطنطينية في عام ١٩١٦ كتاباً باللغة الفرنسية يحمل شعار الجيش العثماني الرابع، عنوانه «حقيقة المسألة السورية»، وفي هذا الكتاب قدم الأدلة التي ادعى انها تسوغ معاملته للمتآمرين المزعومين. وقد تضمن الكتاب بحثاً بشيء من التفصيل في الجمعيات السرية وأهدافها، وادعى ان الرجال المدانين خونة وليسوا قوميين.

لم يغير السكان العرب ولاءهم، ولا نعرف هل كان ذلك بسبب حملة باشا أو بالرغم منها. لكن

الأمـر الأهم للبـاب العـالي ان الجنود العرب أظهروا ولاءهم ليس فقط للإسلام بل للحكومة العثمانية أيضاً. وقد جاء في مذكرة أعدتها المخابرات البريطانية على أساس مقابلات مع الضباط العرب الأسرى في معسكرات أسرى الحرب، ان معظم الضباط كانوا في الحقيقة مؤيدين لحزب تركيا الفتاة، وحتى الأقلية منهم التي لم تكن مؤيدة «لم تستطع بوازع الضمير ان تقبل القيام بثورة مسلحة والبلاد في مواجهة العدو»[٢].

كان قادة حزب تركيا الفتاة يعتبرون ولاء السكان غير المسلمين في الامبراطورية مسألة مشكوكاً فيها. وكان الباب العالي يرتاب ليس فقط بالمسيحيين بل باليهود أيضاً ـ وخصوصاً الستين ألفاً منهم أو أكثر الذين يعيشون في فلسطين.

والأمر الذي أقلق طلعت وزملاءه، ان ما لا يقل عن نصف اليهود في فلسطين لم يكونوا رعايا عثمانيين. وجميع هؤلاء تقريباً، أي الذين لم يكونوا رعايا عثمانيين، جاءوا من الامبراطورية الروسية، وأكثرهم جاء خلال نصف القرن الذي سبق عام ١٩١٤ وظلوا ـ نظرياً ـ رعايا قيصر روسيا.

لم يكن لدى حركة تركيا الفتاة ما يدعوها لعدم الثقة بهم، لأنهم غادروا أوروبا هرباً من السياسة والمـؤامرات وليس للإنخراط فيها. ولما كانوا قد هربوا من المجازر التي تعرضوا لها في روسيا واوكرانيا وبولندا، فقد كان همهم ان يعثروا على وطن جديد ـ كما فعل كثيرون من اليهود ـ في بلاد تتوافر فيها الفرص مثل الولايات المتحدة، التي كانت ترحب بالمهاجرين. أما الذين اختاروا بدلاً من ذلك صعوبات الحياة الطليعية في فلسطين القاحلة، فقد كانوا أناساً حالمين لا ينشدون سوى السماح لهم بممارسة دينهم أو المثل التي يؤمنون بها، في سلام.

كان الدين حافز بعضهم للمجيء إلى الأراضي المقدسة، وآخرون كانت تحدوهم فكرة استعادة القومية اليهودية التي كان الرومان قد قضوا عليها قبل ذلك بألفي عام. غير ان معظمهم كان من أصحـاب الأفكار الاشتراكية، بل كان هدفهم إقامة مجتمع المساواة والتعاون في مستوطنات زراعية قادرة على الإكتفاء الذاتي في بلد بعيد عن معاداة السامية في أوروبا. ولدى وصولهم أحيوا اللغة العبرية القديمة وأحيوا التربة المتآكلة، وأوجدوا مبدأ الاعتماد على الذات. وفي مطلع القرن العشرين بدأت مستوطناتهم تزدهر، وانتشر أكثر من أربعين منها في الأرض المقدسة. وأقام اليهود مدناً أيضاً. وقد بدأوا في عام ١٩٠٩ ببناء ما أصبح الآن مدينة تل أبيب فوق الكثبان الرملية القاحلة على الساحل، فوجدوا التشجيع والتأييد في الخارج من مجموعة صغيرة نسبياً من اليهود، برنامجها يدعو للعودة إلى صهيون: أي الحركة الصهيونية.

في نهاية عام ١٩١٤، بعيد دخول الامبراطورية العثمانية الحرب العالمية الأولى اتخذ جمال باشا، الذي أصبح حاكم سورية وفلسطين، اجراء عنيفاً ضد المستوطنين اليهود. فقد وقع جمال باشا تحت تأثير مسـؤول عثماني شديد العداء للصهيونية يدعى بهاء الدين، فدمر المستوطنات

(٢) اوكسفورد. كلية سانت انطوني. مركز الشرق الأوسط. أوراق مارك سايكس. د. ر. ٥٨٨/٢٥.

الصهيونية وأمر بطرد اليهود الأجانب كلهم ـ بعبارة أخرى معظم يهود فلسطين. بدأت أعمال الطرد هذه قبل ان تبادر الحكومة الالمانية، بدافع الخوف من تنفير الرأي العام في البلدان المحايدة، إلى اقناع طلعت وأنور بالتدخل، وقد عالج الموضوع السفير الاميركي، هنري مورغنتاو، بالتعاون مع السفير الالماني فون فانغينهايم.

كانت الحكومتان الأميركية والالمانية عاجزتين عن التأثير على الباب العالي، ولم يكن الباب العالي في الوقت نفسه قادراً على الدوام ان يضبط أعمال جمال باشا الذي كثيراً ما تصرف بمفرده، وكان ينظر إلى الجالية اليهودية في فلسطين باعتبارها مكمن خطر. وقد ثبت إلى حد ما ان نبوءته هذه أثبتت صحتها. ففي حين ان معظم ـ يهود فلسطين اختاروا تجنب التورط في الحرب العالمية، عرض دافيد بن غوريون واسحاق بن زفي، وكلاهما طالبا حقوق سابقان في جامعة القسطنطينية وكانا زعيمين للحركة العمالية الصهيونية، أن ينظما جيشاً يهودياً فلسطينياً في عام ١٩١٤ للدفاع عن فلسطين العثمانية. ولكن جمال باشا بدلاً من ان يقبل هذا العرض، تفاهم مع زعماء صهاينة آخرين في عام ١٩١٥، فذهب بن غوريون وبن زفي إلى الولايات المتحدة، وهناك تابعا حملتهما لإنشاء جيش يهودي موالٍ للعثمانيين. ولكنهما في مطلع عام ١٩١٨ انضما إلى تشكيل جيش يهودي أعد للقتال في فلسطين إلى جانب بريطانيا ضد الامبراطورية العثمانية. فلم يكن ثمة شيء في كل ما فعلته الحكومة العثمانية زمن الحرب يدعوهما للبقاء على ولائهما لتركيا.

ومع ذلك، وبالرغم من نزوات جمال باشا واجراءاته القاسية، لم يفعل المستوطنون اليهود في فلسطين شيئاً لتخريب الامبراطورية العثمانية. إلاَّ ان أقلية صغيرة منهم، ولكنها بالغة الفعالية ـ كانت تعمل ضد الامبراطورية العثمانية. عن هذه الأقلية الصغيرة التي كانت بقيادة عالم زراعي يدعى اهارون اهارونسون، سنتحدث عنه في ما بعد.

(٤)

كان اعتقاد الأتراك ان أعمال التخريب الروسية خلف الخطوط العثمانية في المدة ١٩١٤ ـ ١٩١٥ كانت تتم عبر الحدود بالتعاون مع الأرمن في شمال شرقي الأناضول، أي في المنطقة المحاذية لأرمينيا الروسية. هذه الواقعة ما فتئت موضع جدل عنيف منذ ذلك الحين. كانت أرمينيا التركية منطقة انطلاق الهجوم الأول الذي شنّه أنور باشا على هضبة القوقاز، وكانت الهدف الأول للجيوش الروسية عندما انحدرت بدورها من جبال القوقاز في عام ١٩١٥ لغزو تركيا. وبما ان الأرمن مسيحيون فقد كانوا يؤثرون القضية الروسية على القضية التركية. وما من شيء في تاريخ الحكم العثماني كان يحفزهم إلى البقاء على الولاء للقسطنطينية.

إن المجازر التي تعرضوا لها على أيدي الأتراك في الأعوام ١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٨٩٦ و١٩٠٩ كانت لا تزال ذكرياتها ماثلة في أذهانهم. ثم ان أنور باشا كان قد أرسل اعداءهم الألدة، أي الأكراد، إلى ارمينيا ضمن الوحدات العسكرية العثمانية، فأشعل من جديد نار خصومات قديمة وهيأ لخصومات جديدة.

لقد ادعى أنور، بصفته وزيراً للحربية، وطلعت بصفته وزيراً للداخلية في أوائل عام ١٩١٥، ان الأرمن يؤيدون روسيا علناً وانهم لجأوا إلى العنف الجماهيري. وانتقاماً منهم، أمرا بترحيل السكان الأرمن جميعهم من الولايات الشمالية الشرقية إلى مواقع خارج الأناضول. ويصر ممثلو الحكومة التركية حتى في الوقت الحاضر على ان «المتمردين الأرمن، بتحريض من روسيا القيصرية وبدعم منها، سعوا إلى اقامة دولة أرمنية في منطقة كانت في غالبيتها تركية»، وانه قبل عمليات الترحيل «ارتكبت القوات الأرمنية مجازر ضد السكان المسلمين في مدينة فان واشتركت في هجمات خاطفة على جناحي الجيش التركي»[٣].

ان عمليات الترحيل التي نظمها طلعت وزير الداخلية لا يزال يتذكرها الناس ويطلقون عليها اسم المجازر الأرمنية لعام ١٩١٥. كان اغتصاب النساء والضرب أمرين شائعين. والذين لم يقتلوا في الحال شردوا عبر الجبال والصحارى دون طعام أو شراب أو مأوى. وفي نهاية الأمر انهار أو قتل مئات الألوف من الأرمن. وتقول المصادر الأرمنية ان العدد بلغ ١,٥٠٠,٠٠٠، ومع ان الأرقام لا تزال موضع خلاف شديد فلا يمكن ان يكون هناك خلاف على النتيجة: لقد دمرت أرمينيا التركية وهلك نصف شعبها.

لا يزال هناك حتى الوقت الراهن مؤرخون يؤيدون ادعاء أنور وطلعت ان الحكام العثمانيين لم يتصرفوا إلّا بعد تمرد الأرمن عليهم[٤]. ولكن المراقبين الذين عاشوا تلك الفترة ولم يكونوا بأي حال معادين للأتراك، يقولون إن الأمر لم يكن كذلك. والضباط الألمان الذين كانت مواقعهم في المنطقة يقولون أيضاً ان المنطقة كانت هادئة حتى بدء أعمال الترحيل[٥].

عندما تلقت السفارتان الالمانية والنمساوية الأنباء الأولى عن أعمال الترحيل عمدتا إلى تجاهلها: كان واضحاً ان موظفي السفارتين اعتقدوا ان مجازر ضد المسيحيين توشك ان تحدث، ولكنهم لم يريدوا ان يعرفوا شيئاً عنها. وقد قبلوا تطمينات طلعت بطيبة خاطر.

ولكن أنباء المجزرة قد أصبحت في شهر أيار (مايو) ١٩١٥ شديدة الاقناع، ولم يعد بالامكان تجاهلها. وأبلغ السفير النمساوي حكومته انه يرى انه ينبغي «تنبيه رجال الدولة الأتراك بأسلوب ودي» إلى ما يمكن ان ينجم عن أعمالهم من عواقب سلبية[٦]. ثم عاد فأبلغها انه تحدث فعلاً إلى طلعت وحثّ على معالجة المسألة معالجة متأنية، واقترح عليه تفادي «ملاحقة النساء

(٣) سوكرو ايليكداغ، سفير الجمهورية التركية، رسالة إلى رئيس التحرير، نيويورك تايمز ١١ أيار ١٩٨٣ ص ٢٢.

(٤) ستانفورد ج. شو وايزل كورال شو، **تاريخ الامبراطورية العثمانية وتركيا الحديثة**، المجلد ٢ **الاصلاح والثورة والجمهورية: نشوء تركيا الحديثة ١٨٠٨ ـ ١٩٧٥**، (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٧٧)، الصفحة ٣١٤ وما يليها.

(٥) اولريش ترومبينر، **المانيا والامبراطورية العثمانية ١٩١٤ ـ ١٩١٨**، (برنستون: مطبعة جامعة برنستون، ١٩٦٨)، ص ٢٠٣.

(٦) المرجع نفسه، ص ٢٠٨.

والأطفال» لأن ذلك سيخدم دعاية الحلفاء[7]. وفي ٢٤ أيار (مايو) شجبت الحكومات الحليفة سياسة «القتل الجماعي» التي يتبعها الباب العالي، فرد الباب العالي على ذلك قائلاً: إن المسؤولية تقع على عاتق الحلفاء لأنهم نظموا عملية التمرد في أرمينيا[8]. (ومسألة هل حدث فعلاً تمرد؟ وإذا كان قد حدث فهل نظمته روسيا أو شجعته فقط ـ هذه المسألة تظل، كما ذكرنا، موضع جدل شديد).

تدفقت التقارير من الموظفين الألمان الموجودين على الساحة متضمنة تفصيلات مخيفة عن الفظائع التي ارتكبت. وقد وجد السفير الالماني فون فانغينهايم صعوبة متزايدة في التغاضي عما كان يحدث، وفي منتصف شهر حزيران (يونيو) أبرق إلى برلين قائلاً: إن طلعت اعترف له بأن «الاعتبارات العسكرية»[9] لم تكن وحدها سبب الترحيل الجماعي. وبالرغم من ان السفير الالماني والسفير النمساوي بالافيسيني لم يتلقيا أي توجيه من حكومتيهما، فقد نقلا إلى الباب العالي مشاعرهما بأن أعمال الترحيل الجماعية والعشوائية، خصوصاً عندما تقترن بأعمال نهب ومجازر، تخلق انطباعاً سيئاً جداً في الخارج، وخصوصاً في الولايات المتحدة، وهذا الأمر يؤثر تأثيراً سلبياً على مصالح المانيا وتركيا المشتركة[10].

وفي شهر تموز (يوليو) أبلغ السفير الالماني فون فانغينهايم مستشار المانيا انه لم يعد هناك أدنى شك في ان الباب العالي يحاول «إبادة العرق الأرمني في الامبراطورية التركية»[11]. وقد استنتج السفير الالماني ونظيره النمساوي انه لن ينجم أي خير عن محاولة التدخل. وكانت توصيته إلى حكومته ان تثبت بالأدلة ان المانيا غير مسؤولة عما كان يحدث[12]. وقد خالفه الرأي مسؤولون المان آخرون فحاولوا التدخل مثلما حاول الكاهن الالماني يوهانوس ليبسيوس ، ولكن المستشارية الالمانية قبلت نصيحة فون فانغينهايم فطلبت المانيا إلى الباب العالي في شهر تشرين الأول (أكتوبر) ان يصدر بياناً علنياً يبرىء المانيا من التواطؤ ويذكر ان ممثلي المانيا في الامبراطورية العثمانية حاولوا انقاذ الأرمن[13]. ولما رفض الباب العالي هددت مستشارية المانيا بإصدار بيان كهذا على مسؤوليتها، ولكنها ما لبثت ان تراجعت خشية الإساءة إلى تحالفها مع تركيا.

إن المجازر الأرمنية هيأت للدول الحليفة مادة دعائية مفيدة ومؤثرة، وهذا ما خشيه السفيران

---

(٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٠٨ ـ ٢٠٩.

(٨) المرجع نفسه، الصفحات ٢٠٨ ـ ٢١٠.

(٩) المرجع نفسه، ص ٢١٢.

(١٠) المرجع نفسه، الصفحات ٢١٣ ـ ٢١٦.

(١١) المرجع نفسه، ص ٢١٣.

(١٢) المرجع نفسه، ص ٢١٣.

(١٣) المرجع نفسه، ص ٢٢٥.

الالماني والنمساوي(*). ولعل هذه المجازر قد أثرت أيضاً على تفكير الحلفاء بشأن شروط التسوية لما بعد الحرب، إذ ان هذه المجازر عززت الحجة القائلة انه لا يمكن ائتمان الامبراطورية العثمانية على سكان غير مسلمين بل ربما على سكان غير أتراك أيضاً.

وكان جلياً للرأي العام المحايد ان طلعت وأنور كانا سعيدين بالتخلص من الأرمن. وكان الموقف العلني الذي اتخذاه هو انهما أحبطا محاولة هدّامة. ومن المؤكد انهما نجحا في القضاء نهائياً على القلاقل، إذ ان أرمينيا أصبحت هادئة هدوء الموت نفسه.

(٥)

لقد توافرت فعلاً للحلفاء فرصة واضحة لتقويض الامبراطورية العثمانية ولكنهم فوتوها عمداً. والذي وفّرها لهم هو جمال باشا. إذ انفرد جمال من بين أعضاء القيادة الثلاثية لحزب تركيا الفتاة في اتخاذ خطوات لتبرئة نفسه من المجازر الأرمنية. وكان هدفه الظاهر هو الابقاء على قنواته مفتوحة مع الدول الحليفة. ومنذ هزيمته عند قناة السويس في مطلع عام ١٩١٥ استقر جمال باشا في دمشق وصار حاكماً لسورية الكبرى ـ أي الولايات الجنوبية الغربية التي تؤلف اليوم سورية ولبنان والأردن واسرائيل ـ وكأنه يحكم اقطاعية خاصة، وفي نهاية عام ١٩١٥ وفيما كانت تقع المجازر الأرمنية اقترح ان يستولي على العرش العثماني لنفسه بمساعدة الحلفاء.

لقد استخدم جمال باشا الجهة التي تمثل الجمعية السياسية الأرمنية الرئيسة، والتي تدعى (داشناق تسوتيوم ـ أي الاتحاد الثوري الأرمني) لنقل مقترحاته. ويبدو انه كان بعمله هذا يستند إلى اعتقاد خاطىء بأن انقاذ الأرمن ـ كعمل متميز عن مجرد استغلال محنتهم لأغراض دعائية ـ هو هدف هام من أهداف الحلفاء. وفي شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٥ أخبر الدكتور زافرييف، وهو مبعوث الداشناق لدى الحلفاء، الحكومة الروسية ان جمال مستعد للإطاحة بالحكومة العثمانية. وصادف ان كان ذلك الشهر هو الشهر الذي بدأ فيه انسحاب الحلفاء من غاليبولي. وفي اعقاب تلك الحملة الكارثية كان بوسع المرء ان يتوقع استعداد الحلفاء لدفع ثمن لإنهاء الحرب مع تركيا.

إن شروط جمال باشا، كما عرضها سازانوف وزير الخارجية الروسي، كانت ترمي إلى قيام تركيا

(*) ان رجل الدولة والمؤرخ والحقوقي الليبرالي جيمس برايس، وهو رجل مؤيد للارمن، ترأس لجنة للتحقيق في المجازر الأرمنية ١٩١٥ ـ ١٩١٦ خلال الحرب، أصدر تقريراً كان له وقع الصاعقة على حكومة جمعية الاتحاد والترقي. والناطقون الأتراك ما زالوا يدعون أن تقرير برايس هو تقرير منحاز وعمل مشوه من أعمال دعاية الحرب، ويستشهدون باعتراف أرنولد توينبي أحد مساعدي برايس، بأن التقرير قصد به خدمة الدعاية البريطانية وأهداف السياسة البريطانية[14]. وقد حقق التقرير نجاحاً في ذلك.

(١٤) سوكرو ايليكداغ، «الارمن مقابل الأتراك: وجهة النظر من استانبول»، جريدة **وول ستريت جورنال**، ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٣، ص ٣٣.

حرة ومستقلة (تضم سورية وبلاد الرافدين وأرمينيا المسيحية وكيليكيا وكردستان كولايات ذات حكم ذاتي) ويكون حاكمها الأعلى جمال نفسه بصفة سلطان. وقد وافق جمال سلفاً على الطلب الروسي الذي لا مفر منه بالاستيلاء على القسطنطينية والدردنيل. وعرض أيضاً اتخاذ خطوات فورية لانقاذ الأرمن الذين ظلوا على قيد الحياة، فاقترح ان يزحف على القسطنطينية بمساعدة الحلفاء لخلع السلطان وحكومته، وطلب لقاء ذلك مساعدة مالية تعينه على تعمير بلاده بعد الحرب.

وقد رأى الروس ان يقبلوا اقتراح جمال، وبدا سازانوف واثقاً ان حلفاءه سيوافقون أيضاً[١٥]. ولكن فرنسا رفضت الاقتراح في آذار (مارس) ١٩١٦ وأصرت على ان تكون كيليكيا (في جنوب تركيا الحالية) وسورية الكبرى من نصيبها.

وبدا سير ادوارد غراي، وزير الخارجية البريطانية أيضاً غير مستعد للتشجيع على قيام ثورة خلف خطوط العدو، إذا كان هذا التشجيع يعني التخلي عن المكاسب الإقليمية في تركيا الآسيوية التي سبق لبريطانيا ان وعدت بها حلفاءها. ان حكومات الدول الحليفة في تهافتها على الغنائم أغفلت الشرط الذي تقوم عليه مكاسب المستقبل: وهذا الشرط هو كسب الحرب. لقد أعماها التهافت على الغنيمة فلم تعد ترى ان هناك صراعاً.

إن عرض جمال باشا وفّر للحلفاء فرصتهم الكبرى الوحيدة لتقويض الامبراطورية العثمانية من الداخل، وقد فوتها الحلفاء. ولم يكتشف أنور وطلعت اطلاقاً مراسلات جمال السرية مع الحلفاء، واستمر جمال إلى جانبهم في القتال ضد الحلفاء.

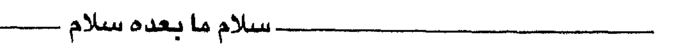
(٦)

استفادت الامبراطورية العثمانية من انها لم تكن الساحة الرئيسة للحرب بالنسبة لأي من أعدائها، الذين ركّزوا جميعاً كل قواتهم وطاقاتهم في أماكن أخرى. ومع ذلك كان أداؤها في زمن الحرب ناجحاً نجاحاً مدهشاً. فقد كانت تحارب على ثلاث جبهات، فهزمت بريطانيا وفرنسا في الغرب في الفترة ١٩١٥ ـ ١٩١٦، وسحقت قوات الهند البريطانية الزاحفة في الشرق في الوقت نفسه، وأوقفت قوات الغزو الروسي في الشمال.

وكان الأداء العثماني خلف خطوط العدو أيضاً مثيراً للإعجاب. فأعمال التخريب التركية والالمانية فككت الامبراطورية الفارسية التي كانت تحت سيطرة الحلفاء. والمفارقة المذهلة ان بريطانيا أخفقت حتى منتصف عام ١٩١٦ في جهودها لكسب الشعوب العربية في الامبراطورية العثمانية، أما محاولة روسيا لاستمالة الأرمن فلم ينجم عنها سوى مذبحتهم الرهيبة.

ترى، هل تؤدي ثورة الشريف حسين الوشيكة في حزيران (يونيو) ١٩١٦ إلى قلب الموقف؟ هل

(١٥) فيروز كاظم زادة، **الصراع على بلاد عبر القوقاز (١٩١٧ ـ ١٩٢١)**، (نيويورك: المكتبة الفلسفية، واوكسفورد: جورج رونالد، ١٩٥١)، الصفحات ٢٧ ـ ٣٠.



ستبرهن على انها أكثر نجاحاً من محاولات الحلفاء السابقة لإثارة الاضطرابات وراء الخطوط العثمانية؟ إذا اعتمدنا مجرى الأمور حتى منتصف ١٩١٦ لكان يجب ان تعتبر فرص النجاح متدنية، لكن كلايتون وزملاءه كانوا كبيري الأمل، وإذا كانت آمالهم في محلها فإنهم سيحققون كسباً عظيماً. كانت ثورة الحسين الوشيكة هي فرصة القاهرة لكسب الحرب في الشرق ولإنقاذ سمعة زعيم القاهرة في زمن الحرب، اللورد كيتشنر.

الفصل الثاني

مهمة كيتشنر الأخيرة

في لنـدن لم تعد إدارة دفة الحرب في عهدة وزير الحربية بل في عهدة رئيس هيئـة الأركـان العـامة لقوات الامبراطورية. وكان لدى مجلس الوزراء ما يدعوه للاعتقاد بأن اللورد كيتشنر فقد الاتصال حتى مع المنطقة التي كان يُفترض انـه يعـرفهـا أحسن معـرفة ـ أي الشرق. والعملية العسكرية البريطانية الوحيدة التي ظل يعارضها حتى النهاية ـ عملية الجلاء عن غاليبولي ـ كانت العملية الوحيدة التي نجحت نجاحاً رائعاً.

ولما كان اسكويث يعتقد انه يستحيل، لأسباب سياسية، السماح لكيتشنر بالاستقالة، ويربكه في الوقت عينه الاحتفاظ به في منصبه، تراءى له ان يرسل وزير الحربية في مهمة أخرى طويلة الأجل ـ مهمة إلى روسيا. ذلك ان رحلته إلى روسيا ـ وبطبيعة الحال كان لا بد له من السفر بحـراً ـ ستستغـرق معـظم النصف الثاني من عام ١٩١٦. كان تجاوزاً للحدود تكليف هذا الجندي المتقدم في السن والقادم من المناطق شبه الاستوائية برحلة بحرية طويلة وخطرة في البحار المتجمدة الشمالية، ولكن كيتشنر قبل مهمته الجديدة وهيأ نفسه للسفر.

لكن الحظ الذي حالفه طويلاً وصل أخيراً إلى النهاية. ولو انه مات في عام ١٩١٤ لبقيت ذكراه بصفته أعظم جنرال بريطاني بعد ولينغتون. ولو انه مات في عام ١٩١٥ لظلت ذكراه على انه الرجل الذي تنبأ بطبيعة الحرب العالمية الأولى ومدتها ومنظم جيش بريطانيا الضخم. أما في عام ١٩١٦ فقد أصبح محارباً قديماً متقدماً في السن ينتمي إلى عصر مضى وغير قادر على التعامل مع المتطلبات التي ألقيت على كاهله في أوقات متبدلة. ويفترض انه أسرّ إلى أحد زملائه في مجلس الوزراء قائلاً: «هؤلاء الناس يتوقعون مني الكثير جداً. أنا لا أعرف أوروبا، ولا أعرف انكلترا، ولا أعرف الجيش البريطاني»[1]. لقد ظل قلبه وذهنه مع جيوش زمن الاستعمار في مصر والهند

---

(١) هـ. مونتغمري هايد، كارسون (لندن: وليم هاينمان، ١٩٥٣)، ص ٣٩٠.

التي كان قد أعاد تنظيمها والتي درّبت لكي تصدع لأوامره. أما في أوروبا الحديثة فقد وجد نفسه ضائعاً.

قبيل ظهر الجمعة ٢ حزيران (يونيو) ١٩١٦ ذهب اللورد كيتشنر إلى محطة كينغز كروس للقطارات، دون مرافقة تقريباً ودون ان ينتبه إليه أحد. وقد تأخر القطار دقيقة ونصف الدقيقة عن موعد انطلاقه، فاستبد به نفاد الصبر، لأنه كان يكره التأخير. وبعد المغادرة انطلق القطار مسرعاً إلى الميناء الذي سيبدأ منه كيتشنر رحلته.

في ميناء سكابا فلو، مقر قيادة الاسطول عند طرف اسكوتلندا الشمالي، صعد كيتشنر وصديقه المخلص فيتز جيرالد إلى الطراد المدرع هامبشاير بعد ظهر ٥ حزيران (يونيو) ١٩١٦ في طريقهما إلى ميناء اركانجل الروسي. كان خط مغادرة الطراد هامبشاير قد رسم، ولكن حدث ما اقتضى تبديله. فالمخابرات البحرية التي سبق ان حلّت الرموز الالمانية اللاسلكية قد اعترضت رسالة موجهة إلى الغواصة (يو ٧٥) الباثة للالغام، وكان ذلك في أواخر شهر أيار (مايو). واستدلت المخابرات البحرية من الرسالة انه كان مطلوباً من الغواصة ان تلغم الطريق التي كان الطراد هامبشاير ينوي سلوكها. وقد تأكدت هذه المعلومات من اعتراض رسالتين أخريين، كما تأكدت بمشاهدة الغواصة. لقد حدث ارتباك في مقر القيادة العامة البريطانية في سكابافلو وفشل الاميرال سير جون جيليكو، القائد البحري البريطاني وضباط الأركان في قيادته في قراءة أو فهم التحذيرات التي وجهتها المخابرات البحرية إلى سفينة القيادة التي كانوا على متنها. (عندما انعقدت هيئة تحقيق في وقت لاحق من عام ١٩١٦ للنظر في المسألة، تمكن الاميرال جيليكو من اخفاء تحذيرات المخابرات وأنكر وجودها، ولم يكتشف أمرها إلّا في عام ١٩٨٥)[٢].

كانت البحار عاصفة، ولكن كيتشنر رفض ان يؤجل مغادرته. وأخطأ ضباط الأميرال جيليكو في قراءة خرائط الأحوال الجوية التي كان لا بد ان تبين لهم ان العاصفة سوف تشتد، في حين اعتقدوا هم انها سوف تهدأ. وعند الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والأربعين بعد الظهر، بدأ الطراد هامبشاير رحلته وسط رياح عاتية. وكانت الحالة الجوية أعنف من ان تتحملها مدمرات مهمتها الحراسة والمرافقة، ولذلك عادت إلى الميناء بعد ساعتين، وواصل الطراد هامبشاير الرحلة وحده. وفي وقت ما بين الساعة السابعة والنصف والسابعة والدقيقة الخامسة والأربعين اصطدم بأحد الألغام التي بثتها الغواصة (يو ٧٥) فغرق مع كل بحارته تقريباً.

لدى انفجار اللغم صعد كيتشنر وفيتز جيرالد إلى سطح الطراد يتبعهما ضباط من هيئة أركانهما. أحد الناجين من الحادث يستذكر «ان الكابتن قائد الطراد كان ينادي اللورد كيتشنر لركوب أحد الزوارق ولكن اللورد كيتشنر كما يظهر لم يسمعه أو انه لم يلق بالاً إليه»[٣]. كانت النجاة من هذه السفينة التي تواجه قدرها المحتوم تبدو أمراً خارج الامكانية، ولم يقدم الفيلد مارشال على

(٢) تريفور رويل، **لغز كيتشنر** (لندن: مايكل جوزيف، ١٩٨٥)، الصفحة ٣٥٥ وما يليها.

(٣) المرجع نفسه، ص ٣٧٣.

أية خطوة لمحاولة النجاة. لقد وقف على سطح الطراد هادئاً ووجهه خالٍ من أي تعبير نحو ربع ساعة. إن الناجي الوحيد الذي بقي على قيد الحياة بعد غرق الطراد هامبشاير لم ينس قط منظره إذ لمحه آخر مرة مرتدياً معطفه وواقفاً على السطح منتظراً بغير مبالاة ان تغرق السفينة[٤]. بعد ذلك ابتلعت الأمواج الهائجة اللورد كيتشنر وسفينته.

لقد جرفت الأمواج جثمان فيتز جيرالد إلى الشاطىء، أما كيتشنر فقد اختفى في أعماق اليم. وبعيد ذلك سرت في بريطانيا اسطورة شعبية تقول إن اللورد كيتشنر نجا من الموت وسيعود يوماً ما.

(٤) «فضح الغلطة التي قتلت اللورد كيتشنر»، جريدة **صنداي تايمز**، أيلول ١٩٨٥، ص ١٣. انظر أيضاً: جورج كسار، **كيتشنر: مهندس النصر** (لندن: وليم تيمبر، ١٩٧٧)، ص ٤٧٨. لكن ناجياً آخر ادعى ان كيتشنر لم يكن مرتدياً معطفاً، أنظر: فيليب وارنر، **كيتشنر: الرجل وراء الاسطورة** (لندن: هاميش هاملتون، ١٩٨٥)، ص ١٩٩.



الفصل الثالث

ثورة الحسين

(١)

شاعت المصادفة التي كثيراً ما يجري الحديث عنها، ان يلقى اللورد كيتشنر نهايته في البحر، في الوقت الذي أعلن فيه الشريف حسين أمير مكة ثورته على الامبراطورية العثمانية. لقد أمر الحسين بإعلان الثورة عندما اكتشف ان في نية قادة تركيا الفتاة ان يخلعوه. ولكن الأوساط الرسمية البريطانية في القاهرة والخرطوم، التي لم تكن على علم بذلك، اعتبرت الثورة انجازاً من انجازات مدرسة كيتشنر - أي انجازاً حققه وينغيت وكلايتون وستورز - وانجازاً للتكتيك الذي اتبعوه، تكتيك التلويح أمام الأمير بامكانيات غامضة ولكنها فخمة بالنسبة لأمجاد المستقبل. كان مقر المعتمد البريطاني في القاهرة قد عمل مدة تقرب من تسعة أشهر من أجل اشعال شرارة الثورة. وعندما بلغ القاهرة نبأ الثورة في الصحراء قال ويندهام ديدز إنها «نصر عظيم لكلايتون»[1].

أما بالنسبة للحسين، فقد كان الأمر شيئاً أقرب ما يكون إلى الاعتراف بالهزيمة. فقد كانت سياسته تقضي بأن يظل محايداً وان يأخذ الرشاوى من كلا الجانبين. وقد انتقل إلى جانب الحلفاء كارهاً، حمله على ذلك الخطر الوشيك، خطر الاطاحة به على يد جماعة تركيا الفتاة. وبعد اكتشافه عزم هذه الجماعة على عزله وجد نفسه أمام أخطار جديدة بدءاً من صيف ١٩١٥، عندما شرع جمال باشا في سحق الانشقاق الذي ظهر في الأوساط العربية التي كان الحسين (بواسطة ابنه فيصل) يتصل بها في دمشق. لقد اتخذ جمال باشا اجراءاته على أساس وثائق حصل عليها من القنصليتين الفرنسيتين في بيروت ودمشق، وهي تكشف أسماء العرب المشاركين في المؤامرة واسم عميل بريطاني رئيس واحد على الأقل. فجرت اعتقالات وتبعتها تحقيقات وأعمال تعذيب ومحاكمات من قبل المحكمة العسكرية. وفي ٢١ آب (اغسطس) ١٩١٥ صدر

(١) جون بريسلاند (الاسم المستعار لغلاديس سكيلتون)، ديدز بك: دراسة عن سير ويندهام ديدز ١٨٨٣ - ١٩٢٣ (لندن: مكميلان، ١٩٤٢)، ص ٢٦٣.

حكم على أحد عشر شخصاً بتهمة الخيانة وأعدموا. وفي الأشهر التالية جرى المزيد من الاعتقالات والمزيد من المحاكمات. وكان عدد من المعتقلين شخصيات بارزة في الحياة العربية. وكان بين الذين تعرضوا للتعذيب والاستجواب في السجن أشخاص كان بإمكانهم ان يكشفوا تفاصيل محادثات فيصل مع جمعيتي العهد والفتاة السريتين، وان يكشفوا وعود الحسين إلى كيتشنر ومكماهون. ولم يكن الأمير متأكداً أن هؤلاء سيحافظون على الصمت فأرسل نداءات إلى جمال باشا والباب العالي طالباً الرحمة للسجناء. فما كان من نداءاته إلّا انها زادت موقفه ضعفاً على ضعف.

ثم ان الحسين علم من جمال باشا في نيسان (ابريل) ١٩١٦ ان قوة عثمانية منتقاة ومدربة تدريباً خاصاً على وشك ان تعبر الأراضي الحجازية إلى طرف شبه الجزيرة العربية، حيث ستقيم مجموعة مرافقة مؤلفة من ضباط ألمان محطة للبرق. وكانت القوة العثمانية في حد ذاتها كافية لسحق الحسين في أثناء عبورها عبر أراضيه. وهذا النبأ دفع بالأمير حسين إلى الإقدام على عمل متسرع، وحملته على ان يوجه الضربة الأولى وان يطلب حماية الاسطول البريطاني على طول الساحل. وفي السادس من أيار (مايو) أعدم واحد وعشرون شخصاً آخر في دمشق وبيروت، ولم يكن هذا النبأ متوقعاً ولذلك أدى إلى تسريع برنامج الحسين.

كان الحسين بفطنته قد حصل على أكثر من ٥٠,٠٠٠ جنيه ذهباً من الباب العالي لإعداد وتجهيز قوات لمكافحة البريطانيين. إلى هذا المبلغ أضاف القسط الأول من دفعة كبيرة من بريطانيا لإعداد وتجهيز قوات لمكافحة الأتراك[٢]. وقد أعلنت الثورة في الحجاز في وقت ما بين ٥ و١٠ حزيران (يونيو) ١٩١٦. وتحرك الاسطول البريطاني فوراً على طول ساحل الحجاز فروّع بذلك القوة الالمانية التركية وحال دون تقدمها أكثر.

كان اعتقاد المكتب العربي ان الثورة ستلقى التأييد في سائر أنحاء العالم الإسلامي والعالم العربي. والأهم ان المكتب العربي اعتقد ان الثورة ستلقى التأييد، مما اعتقد البريطانيون انه جيش عثماني أكثريته من العرب. وكان فيصل وأبوه الحسين قد قالا انهما يتوقعان ان ينضم إليهما نحو مئة ألف جندي عربي[٣]. وهذا العدد كان يمثل نحو ثلث القوة المقاتلة للجيش العثماني. وفي أنباء أخرى ان الحسين توقع ان ينضم إليه نحو ٢٥٠,٠٠٠ جندي، أي كامل عدد الجنود المقاتلين في الجيش العثماني تقريباً[٤].

لكن الثورة العربية التي كان الحسين يأمل في حدوثها لم تحدث اطلاقاً. فلم تنضم إليه أية

(٢) س. ارنست دون، **من العثمانية إلى العروبة: مقالات عن اصول القومية العربية** (اوربانا وشيكاغو ولندن: مطبعة جامعة ايلينوي، ١٩٧٣)، ص ٣٣.

(٣) كيو، مكتب السجل العام. اوراق كيتشنر. وزارة الخارجية ٨٨٢ المجلد ١٩ ا. ب/١٦/٥.

(٤) اوكسفورد، كلية سانت انطوني، مركز الشرق الأوسط، أوراق مارك سايكس د.ر. ٥٨٨ (د.س. ٤/٢٤٤) جيلبرت كلايتون ٤/٤٧٠.

وحـدات عربية في الجيش العثماني، ولا انضم إليه وإلى الحلفاء أية شخصيات سياسية أو عسكرية من الامبراطورية العثمانية، والمنظمة العسكرية السرية القوية التي كان الفاروقي قد وعد بانضمامها إلى الحسين لم يظهر لها أثر. كانت قوات الحسين مؤلفة من بضعة آلاف من رجال القبائل الذين يحصلون على دعم مالي من بريطانيا. ولم يكن عند الحسين جيش نظامي. وخارج الحجاز وما جاورها من القبائل لم يكن هناك أي تأييد منظور للثورة في أي جزء من العالم العربي. والعدد الضئيل من الضباط غير الحجازيين الذين انضموا إلى قوات الأمير المسلحة كانوا إما أسرى حرب أو منفيين سبق ان عاشوا في أراضٍ خاضعة للسيطرة البريطانية.

أولى المشكلات العسكرية التي ظهرت ان العصبة الصغيرة من أتباع الأمير القبليين كانت بلا حول تجاه المدفعية العثمانية. فهجماتها على الحاميات التركية في مكة وبالقرب من الطائف قد صدت، وكذلك كان حال هجماتها على المدينة المنورة وميناء جدة. وقد هبّت السفن والطائرات البريطانية لنجدتها فهاجمت جدة. وما ان ضمن البريطانيون السيطرة على الميناء حتى أنزلوا جنـوداً مسلمـين من الجيش المصري بدأوا تقـدمهم إلى الداخل لمساعدة الشريف حسين في السيطرة على مكة والطائف. أما ميناء رابغ، الذي كان عدد المدافعين الأتراك عنه يقل عن ثلاثين جندياً، فقد تمّ الإستيلاء عليه بيسر، وكذلك الأمر بالنسبة لميناء ينبع. وهكذا سيطر الأسطول البريطاني على ساحل شبه الجزيرة العربية على البحر الأحمر، وأقام وجوداً بريطانيا على البر في الموانيء.

ولم يسمح الحسين لوحدات عسكرية بريطانية مسيحية بالتقدم إلى الداخل. وكانت وجهة النظر التي أبداها، والتي اعتبرها البريطانيون ضيقة الأفق، ان السماح لهذه الوحدات بدخول البلاد سيضعف وضعه في العالم الإسلامي وسيواجه باستياء شديد إذا ما دخل غير مسلمين الأراضي التي تضم الأماكن المقدسة.

المشكلة كانت ان الحسين بقواته وحدها لم يكن نداً للأتراك. وقد كتب الناشط ريجينالد وينغيت، حاكم السودان العام إلى كلايتون قائلاً: إن على بريطانيا ان ترسل جنودها شاء الحسين أم أبى، ونـوّه بأنه كان طوال الوقت يحبذ إرسال حملة بريطانية إلى الحجاز[٥]. ولكن رؤساء وينغيت خالفوه الرأي، ولذلك اتبعت بريطانيا سياسة تقديم المساعدة العسكرية المهنية إلى الحجاز قدر الإمكـان، من بين الضباط والجنود المسلمين. حتى هذه السياسة واجهت أيضاً صعوبات في أرض المكائد.

وبتوصية حازمة من السلطات البريطانية جرى تعيين الرائد عزيز المصري رئيس أركان للقوات التي قادها اسمياً الأمير علي ابن الشريف حسين. وقد تولى منصبه في أواخر عام ١٩١٦، وفي غضون شهر عُزل من القيادة نتيجة مكيدة سوداء، فحل محله رجل قدير هو جعفر العسكري، وهو ضابط عربي كبير في الجيش العثماني أسرته القوات البريطانية.

(٥) جامعة دورهام، محفوظات وثائق السودان. أوراق جيلبرت كلايتون ٤٧٠/ ٤.

تقـول إحدى الروايات ان المصري كان يخطط للقبض على زمام الأمور لكي يفاوض من أجل الانتقال من جانب إلى آخر. وقد تحدث عن التوصل إلى ترتيب تعود بموجبه قوات الحجاز إلى الحظيرة العثمانية لقاء موافقة الباب العالي على منح المناطق العربية حكماً ذاتياً محلياً[٦].

لم يكن الأمر مجرد اعتقاد المصري وزملائه بأن المانيا ستربح الحرب. فبعد مرور سنتين، وبعد ان أصبح واضحاً ان الحلفاء هم الذين سيربحون الحرب، كان الفريق ياسين الهاشمي، الذي كان في وقت ما قائد جمعية سرية عربية في دمشق (والذي زعم الفاروقي انه يمثله عندما خدع كلايتون وغيره في القاهرة)، مستمراً في رفضه الانتقال من جانب إلى آخر. لقد أخطأ جيلبرت كلايتون في قراءته لسياسة الجمعيات السرية العربية: فقد كانت هذه الجمعيات تعارض شديد المعارضة مخططات بريطانيا تجاه الشرق الأوسط. كانت هذه الجمعيات عازمة عند بداية الحرب على مساندة الامبراطورية العثمانية لمواجهة خطر الغزو الأوروبي[٧]. وظلت وفيّة لما عزمت عليه. لقد فضّلت الحكم الذاتي أو الاستقلال إذا أمكن تحقيقه، وإلاّ فإنها تفضل حكم المسلمين الأتراك على حكم المسيحيين.

وتابع الحسين نفسه، منذ الأيام الأولى لثورته، اتصالاته مع جماعة تركيا الفتاة بغية تبدل موقفه والعودة إلى جانب العثمانيين في الحرب. وقد نقلت «النشرة العربية» (العدد رقم ٢٥ تاريخ ٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٦) عن عبدالعزيز بن سعود، أحد زعماء شبه جزيرة العرب، قوله: «إن الشريف حسين كان يرمي أصلاً إلى ان يوغر صدور البريطانيين على الأتراك، لكي يحمل الأتراك على منحه استقلالاً تضمنه المانيا».

ظل برنامج الحسين الأساسي ثابتاً: ان يحصل على مزيد من السلطة والحكم الذاتي بصفته أميراً في الامبراطورية العثمانية، وان يجعل منصبه وراثياً. ومع ان البريطانيين لم يكونوا بعد على علم بمراسلات الأمير مع العدو، فإنهم ما لبثوا ان تبدد وهمهم به لأسباب أخرى. فقد تبين لهم ان الحسين أبعد ما يكون عن كونه قائد قومية عربية ناشئة حديثاً، بل هو حاكم لا يلقي بالاً إلى القومية، وهمه الوحيد ان يستولي على سلطات جديدة وأراضٍ جديدة. وقد عقب على ذلك ديفيد هوغارث، ضابط المخابرات الذي كان على رأس المكتب العربي، فقال بجفاء: «واضح ان الملك يعتبر الوحدة العربية مرادفة لكونه ملكاً...»[٨].

لقد أصرّ الأمير على اعلان نفسه ملك العرب، مع ان رونالد ستورز كان قد حذره باسم القاهرة، من ان يفعل ذلك. وكتب ستورز في وقت لاحق قائلاً: «كان يعرف أكثر مما نعرف انه لا يستطيع

---

(٦) مجيد خضوري، «عزيز علي المصري والحركة القومية العربية»، في: البرت حوراني، **شؤون الشرق الأوسط**، رقم أربعة أوراق سانت انطوني، رقم ١٧ (لندن: مطبعة جامعة اوكسفورد ١٩٦٥)، الصفحات ١٤٠ ـ ١٦٣، والصفحات ١٥٤ ـ ١٥٥.

(٧) جورج انطونيوس، **يقظة العرب: قصة الحركة القومية العربية** (نيويورك: كتب كابريكورن، ١٩٦٥)، ص ١٥٣.

(٨) دون، **العثمانية**، ص ٤٧.

ان يتقدم بأي ادعاء حقيقي» انه ملك جميع العرب[٩]. وفي هذا الصدد، تبين لرونالد ستورز «ان ادعاءات الأمير بالملك تصل إلى حدود المأساة والهزل» ومع ذلك فهو يشعر ان على بريطانيا واجب مساندته إلى أبعد ما يمكن[١٠]. لقد أصيب المكتب العربي بخيبة أمل شديدة لأن زعامة الحسين فشلت في إثبات وجودها وترسيخ مكانتها.

(٢)

يعود الفضل إلى توماس لورنس، العضو ذي المرتبة المتدنية في المكتب العربي، في ان وجهات النظر الحقيقية لهذا المكتب قد سُجلت بشكل ملائم، الأمر الذي وفّر بياناً بالملاحظات والأفكار الشخصية التي أبدتها في ذلك الحين تلك المجموعة الصغيرة من أتباع كيتشنر، التي تولت تنظيم ثورة الحسين وعلّقت عليها أملاً كبيراً. وكان لورنس هو الذي اقترح ان يصدر المكتب العربي نشرة معلومات، وصدرت النشرة أولاً بعنوان: «معلومات موجزة عن المكتب العربي» ثم صارت تصدر بعنوان: «النشرة العربية». بدأ إصدارها في ٦ حزيران (يونيو) ١٩١٦ واستمر على فترات غير منتظمة حتى نهاية ١٩١٨. وقد تولى لورنس تحرير أول أعدادها. وخلال معظم الأشهر الثلاثة التي تبعت صدور العدد الأول، تولى تحريرها ديفيد هوغارت، المختص بعلم الآثار من جامعة أوكسفورد والذي عمل مديراً للمكتب العربي. وفي نهاية فصل الصيف تولى رئاسة التحرير بصورة دائمة الكابتن كيناهان كورنواليس، نائب هوغارت.

كانت «النشرة العربية» تصدر عن مكاتب «المكتب العربي» في فندق سافوي في القاهرة وتحمل اشارة «سرية». ولم يطبع من أي عدد سوى ست وعشرين نسخة. وتضمنت قائمة التوزيع المحدود نائب الملك في الهند والقائدين العامين البريطانيين في مصر والسودان. وكانت تُرسل أيضاً نسخة إلى كل من وزارة الحربية والامبرالية في لندن. وكانت أعداد النشرة توفر نطاقاً واسعاً من المعلومات السرية الراهنة والمعلومات التي تشكل خلفية بشأن العالمين العربي والإسلامي.

لقد أشار لورنس في العدد الأول (٦ حزيران (يونيو) ١٩١٦)، الذي صدر في الوقت الذي بدأت فيه الثورة في الحجاز، إلى وجود مشكلات تعترض الجمع بين العرب حتى لغايات الثورة. وكتب يقول انه سرعان ما كانت تنشأ الانشقاقات حيثما كانت هنالك تجمعات قبلية كبيرة، وبما ان الأتراك على علم بذلك، فقد كانوا يتربصون دون ان يفعلوا شيئاً. كانوا يؤجلون «بسبب توقعهم الأكيد ان الانشقاقات القبلية لن تلبث ان تفتت خصومهم».

نقلت «النشرة العربية» في عددها الخامس (١٨ حزيران (يونيو) ١٩١٦) نبأ بدء الثورة التي كان الحسين قد أعلنها قبل ذلك بأسبوع أو اسبوعين. وأشار هذا العدد والعدد السادس (٢٣ حزيران (يونيو) ١٩١٦) إلى ان العمليات العسكرية التي قامت بها قوات الحسين لم تحقق

(٩) **مذكرات سير رونالد ستورز** (نيويورك: ج. ب. بوتمان وأولاده، ١٩٣٧)، ص ١٦٧.

(١٠) المرجع نفسه، ص ١٦٨.

سوى نجاح زهيد، وحتى هذا النجاح الزهيد يعود الفضل فيه إلى القوات البريطانية. وجاء في العدد السادس ان الأتراك على الساحل حوصروا من قبل السفن والطائرات البحرية البريطانية والعرب.

وقد احتمى الأتراك بالأسوار فأرغموا على الاستسلام بسبب فقدان الغذاء والماء، لأن الآبار التي يستقون منها كانت خارج الأسوار. ونقل العدد السابع (٣٠ حزيران (يونيو) ١٩١٦) عن الأتراك الذين أسروا في جدة قولهم «ان القذائف والقنابل» الانكليزية «هي التي استولت على المدينة».

لقد كان هناك تعريض بأفراد قوات الحسين كجنود. فقد جاء في العدد السادس «لعلهم مجرد رجال قبائل» و «جميعهم غير مدربين، وليست لديهم مدفعية ولا رشاشات. إن الأفضلية عندهم هي للمظاهر في الحرب، ومن الصعب الإبقاء على تماسكهم مدة طويلة ما لم يكن الدفع والمخصصات الغذائية مغرية لهم». وكتب لورنس تحليلاً مفصلاً في العدد الثاني والثلاثين (٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٦) نحا فيه المنحى نفسه فقال: «أظن ان مفرزة من الأتراك محصنة تحصيناً جيداً على أرض مكشوفة تستطيع ان تهزم جيوش الشريف حسين. إن قيمة القبائل هي قيمة دفاعية فقط ومجالها الحقيقي هو مجال حرب العصابات». وكتب أيضاً قائلاً: «إنهم فرديون للغاية لا يطيقون اصدار الأوامر إليهم، ولا يقاتلون جماعة، ولا يساعد أحدهم الآخر. وأظن انه يستحيل انشاء قوة منظمة منهم».

وقعت دعوة الحسين إلى الثورة على آذان صماء في سائر أنحاء العالمين العربي والإسلامي وفق ما ذكرته «النشرة العربية». وقد ورد في الأعداد الصادرة طوال عام ١٩١٦ ان استطلاعات الرأي على نطاق عالمي جاءت بردود تتراوح بين اللامبالاة والعداء. إن العدد التاسع والعشرين (٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٦)، الذي نشر نبأ اعلان الشريف حسين انه أصبح يحمل لقب ملك العرب، تضمن تعليقاً لاذعاً جاء فيه: «إن الأمير، الذي يدّعي الاعتراف به ملكاً، هو أعجز من ان يثبت هذا الادعاء»، وان حكومة جلالته ليست عازمة على توقيع صك أبيض بشأن مستقبل التنظيم السياسي للشعوب العربية. وكتب هوغارث في العدد الحادي والأربعين (٦ شباط (فبراير) ١٩١٧): «إن إمكانية توحيد شبه الجزيرة العربية تحت حكم ملك الحجاز أو أي شخص آخر تبدو بعيدة جداً. إن (القضية العربية) هي بكل جلاء عبارة عن اسمنت ضعيف للغاية في شبه الجزيرة العربية، وكره الأتراك أقوى من هذه القضية، والرغبة في وقفة جيدة معنا ربما كانت أقوى من هذا الكره».

بعد نحو عام من اعلان الحسين الثورة العربية كان هوغارث مستعداً للحكم عليها بالفشل. ففي عرض بعنوان «سنة في عمر الثورة» في الحجاز أعده ونشر في العدد الثاني والخمسين (٣١ أيار (مايو) ١٩١٧) قال إنه توصل إلى الاستنتاج أن هذه الثورة لم تحقق الآمال المعلقة عليها ولا تبرر المزيد من التوقعات: «لقد ظهر بما لا يقبل الشك ان بدو الحجاز ليسوا إلاّ محاربين بطريقة العصابات، وحتى بهذه الصفة ليسوا من نوعية جيدة، وقد ظهر ذلك منذ الحصارات الأولى، ولم

يعد هناك أي شك في انهم لن يهاجموا الجنود الأتراك النظاميين ولن يصمدوا أمام هجومهم». وقال أيضاً ان أفضل ما يمكن ان نأمله في المستقبل من الحركة العربية بقيادة الحسين هو «ان تصمد في مكانها فقط».

لم يكن هذا مردوداً جيداً للاستثمار البريطاني. فقد جاء في بيان لاحق أعده رونالد ستورز ان بريطانيا أنفقت ما مجموعه أحد عشر مليون جنيه استرليني لدعم ثورة الحسين[11]. وهذا المبلغ كان في حينه يعادل نحو ٤٤ مليون دولار، وإذا حسبناه بسعر العملة حالياً فإنه يناهز أربعمئة مليون دولار. إضافة إلى ذلك كان الاستثمار البريطاني العسكري والسياسي في ثورة الحسين كبيراً أيضاً. فقد كتب ريجينالد وينغيت بتاريخ ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩١٨، وكان في ذلك الحين قد خلف كيتشنر ومكماهون في منصب الحاكم العام البريطاني في مصر، قائلاً: «لقد نظر المسلمون عامة حتى الآن إلى ثورة الحجاز، وإلى نصيبنا فيها، بعين الريبة والكراهية». وقال إنه أمر هام ألّا نسمح بأن يبدو الحسين فاشلاً لئلا تسوء سمعة بريطانيا.[12]

(٣)

بعد مرور ثلاثة أسابيع على اعلان الحسين الثورة، أبلغت وزارة الحربية البريطانية مجلس الوزراء في لندن ان العالم العربي لا يسير خلف قيادة الحسين. وقد جاء في مذكرة سرية أعدتها الأركان العامة لوزارة الحربية من أجل اطلاع اللجنة الحربية المنبثقة عن مجلس الوزراء بتاريخ الأول من تموز (يوليو) ١٩١٦، ان الحسين «قدم نفسه دائماً في مراسلاته مع المندوب السامي، بصفته الناطق باسم الأمة العربية، ولكن في حدود ما نعرف حتى الآن، لم تؤيده أية منظمة عربية، وليس هناك ما يضمن قبول الشروط التي وافق هو عليها قبولاً آلياً»[13]. واستنتجت المذكرة انه ينبغي للحكومة البريطانية ألّا تعتقد بأن الاتفاقات التي توصلت إليها معه سيحترمها الزعماء العرب الآخرون.

وفي الوقت نفسه تقريباً أعد سير مارك سايكس مذكرة سرية عنوانها «مشكلة الشرق الأدنى» وتنبأ فيها بأن تسحق حركة الشريف الحسين في أوائل عام ١٩١٧ إلّا إذا تلقى مساعدة بريطانية عاجلة. ورأى سايكس مكتئباً ان تركيا ستكون عند نهاية الحرب أكثر البلدان المتحاربة ارهاقاً وسوف تستولي عليها شريكتها المانيا. وقال سايكس في مذكرته ان الامبراطورية العثمانية لن تكون أكثر من مستعمرة المانية[14]. وتحليله في هذا الصدد كان مقدمة للآراء الجديدة بشأن

(١١) المرجع نفسه، ص ١٦٧.

(١٢) ايلي كدوري، **في المتاهة الانكليزية ـ العربية: مراسلات مكماهون ـ الحسين ومترجموها ١٩١٤ ـ ١٩٣٩** (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٧٦)، ص ٢٠١.

(١٣) اوكسفورد. كلية سانت انطوني. مركز الشرق الأوسط. أوراق مارك سايكس. د.ر. ٥٨٨ (د.س. ٢٤٤/ ٤).

(١٤) المرجع نفسه.

الشرق الأوسط التي كان مقدراً لها ان تسود الأوساط الرسمية البريطانية في العام التالي بتأثير من ليو أميري وزملائه.

كان سايكس قد أصبح مساعد صديقه موريس هانكي سكرتير مجلس وزراء الحرب الذي يرأسه اسكويث. وظل سايكس في منصبه الجديد يهتم بالشرق. وقد سبق له ان أصدر ما سمي «التقرير العربي» في لندن، فكان هذا التقرير المقدمة لصدور «النشرة العربية» في القاهرة. ولدى وصول صديقه جيلبرت كلايتون من مصر في النصف الثاني من عام ١٩١٦، مَثّل كلاهما أمام اللجنة الحربية للحث على دعم ثورة الحسين في الحجاز. وحث كلاهما أيضاً على ابدال سير هنري مكماهون المندوب السامي في مصر، إذ ان مكماهون كان تعيينه مؤقتاً لإبقاء المنصب شاغراً للورد كيتشنر، فلما مات الفيلد مارشال أراد أتباع كيتشنر ان يكون المنصب لواحد منهم هو ريجينالد وينغيت(*).

أمضى سايكس جانباً كبيراً من وقته خلال صيف ١٩١٦ في القاء خطب عامة، وفي هذه الخطب أطلق على ألسنة الناس التعبير الوصفي الجديد «الشرق الأوسط» الذي سبق ان ابتكره الضابط البحري والمؤرخ الأميركي الفريد تاير ماهان في عام ١٩٠٢ تعبيراً منه عن المنطقة الواقعة بين شبه الجزيرة العربية والهند[١٥]. وقد عزز سايكس بهذه الخطب شهرته كخبير في شؤون هذه المنطقة من العالم.

وفي شهر أيلول (سبتمبر)، وفيما كانت تقارير المخابرات الواردة من القاهرة تشير إلى ان ثورة الحجاز كانت تنهار بأسرع مما كان متوقعاً، دعا سايكس إلى ارسال دعم عسكري فوري إلى الحسين ـ وفقاً لخطة قدمها وتحمس لها مكماهون ووينغيت ـ ولكن إلحاحه ذهب أدراج الرياح. ذلك ان روبرتسون، رئيس الأركان الجديد لقوات الامبراطورية ذا الصلاحيات المطلقة، رفض ان يحول جنوداً أو جهوداً من الجبهة الغربية.

بدت قضية الحسين في أواخر صيف وخلال خريف عام ١٩١٦ انها تمر في أتعس أوقاتها، مع ان سيطرة بريطانيا البحرية على ساحل البحر الأحمر ضمنت بقاء أنصار الأمير. وخطرت للبريطانيين فكرة إرسال بضع مئات من أسرى الحرب العرب الموجودين في جبهة بلاد الرافدين التابعة للهند لكي يلتحقوا بالحسين. وعندما كرر سير ارشيبالد مري، القائد العام (منذ كانون الثاني (يناير) ١٩١٦) للجيش البريطاني في مصر، القول إنه لا يستطيع الاستغناء عن أي جنود لإرسالهم من أجل الدفاع عن الحسين، اقترح المندوب السامي سير هنري مكماهون طلب المساعدة من فرنسا، ثم أرسل مساعده رونالد ستورز في مهمة إلى شبه جزيرة العرب ليستوضح هل من شيء آخر يمكن عمله.

(*) لقد نجحوا في نهاية الأمر فعين وينغيت مندوباً سامياً، ولكن تعيينه تأخر حتى كانون الثاني (يناير) ١٩١٧.

(١٥) برنارد لويس، **الشرق الأوسط والغرب** (نيويورك ولندن: هاربر كتب تورتس)، ص ٩.

(٤)

في نهـاية صيف ١٩١٦ أرسلت الحكومة الفرنسية بعثة إلى الحجاز لمحاولة منع انهيار ثورة الشريف حسـين. كان على رأس البعثـة الكـولونيـل ادوار بريمـون، وقـد وصلت البعثة إلى الاسكنـدرية في الأول من أيلول (سبتمبر) ١٩١٦ ومن هناك توجهت بحراً إلى شبه الجزيرة العربية فوصلت إلى ميناء جدة في العشرين من أيلول (سبتمبر)[١٦].

كان نظير بريمون في جدة هو الكولونيل ويلسون كبير الضباط البريطانيين في الحجاز وممثل حكـومـة السودان - أي ممثل وينغيت الذي كان سيتولى عما قريب الإشراف العملياتي من الجانب البريطاني على ثورة الحجاز. وكان الكابتن هيوبرت يونغ، مساعد ويلسون، موجوداً في السفارة البريطانية في جدة (التي كانت تسمي نفسها مكتب الحج لأنها تعنى بشؤون الحجاج المسلمـين من الهند البريطانية وأماكن أخرى) لكي يستقبل بريمون عند وصوله. وقد التقى بريمـون أيضـاً نائب الأميرال سير روسلين ويميس، الذي كان الاسطول البريطاني بقيادته يتحكم بالمرور عبر البحر الأحمر بين مصر والسودان وشبه جزيرة العرب، وكانت سفنه تنقل الضباط والجنود عبر هذا البحر.

كانت مهمة بريمون ان يدعم ثورة الحجاز عن طريق تزويدها بمستشارين عسكريين ممتهنين من بين المسلمـين سكـان الامبـراطورية الفرنسية، باعتبار انهم سيكونون مقبولين من قبل الشريف الحسين. كانت البعثة الفرنسية بقيادة بريمون تضم ٤٢ ضابطاً و٩٨٣ رجلاً. إن حجم البعثة الفرنسية حفز الجانب البريطاني المزاحم إلى إرسال دعم آخر من ضباطه للعمل تحت قيادة ويلسون. وفكر بريمون بدوره ان يزيد حجم قواته من أجل تعزيز قوات الشريف التي كانت ضعيفة إلى درجة الخطر. والحقيقة هي ان عبدالله، أقرب أبناء الشريف حسين إلى تفكير أبيه، كان يخشى قيام القوات العثمانية المرابطة في المدينة المنورة بمهاجمة واكتساح مواقع الثوار على الطريق المؤدية إلى مكة.

في منتصف شهر تشرين الأول (اكتوبر) غادر رونالد ستورز مصر إلى الحجاز بحراً حاملاً معه رأيـاً بديـلاً في معالجة الموضوع. فقد جاء ستورز لدعم الرائد عزيز المصري الزعيم القومي للجمعية السرية الذي كانت القاهرة قد عهدت إليه بتدريب واعادة تنظيم قوات الحجاز، وقد وصفنا في صفحة سابقة ما حدث له بعد ان أمضى مدة قصيرة في موقع القيادة. كان رأي عزيز المصري ان السماح لجنود الحلفاء، حتى ولو كانوا مسلمين، بأن يشاركوا بمزيد من العلنية في حملة الشريف حسين، سيشكل كارثة سياسية. وكان رأيه أيضاً ان قوات مكة تستطيع ان تقاتل بفعالية ومن دون مساعدة إذا ما درّبت على أساليب حرب العصابات.

---

(١٦) الرواية عن انشطة بريمون تستند إلى الجنرال اد. بريمون، **الحجاز في الحرب العالمية** (باريس: مايو، ١٩٣١).

وقد وضع ستورز ترتيبات من أجل مجيء صديقه الشاب، ضابط المخابرات الصغير توماس لورنس، إلى جدة بالباخرة. وكانت قد تجمعت للورنس بضعة أسابيع من الإجازات المتراكمة، فأراد ان يمضيها في شبه الجزيرة العربية التي لم يسبق له ان زارها. وقد استأذن ستورز في ان يصحبه لورنس فحصل على الإذن، فوصلا معاً إلى جدة.

كان توماس ادوارد لورنس في الثامنة والعشرين من عمره، ولو انه كان يبدو في التاسعة العشرة أو العشرين. وعندما تقدم للخدمة العسكرية رفضوه باعتباره صغير السن. كان طوله لا يتجاوز خمسة أقدام وبضع بوصات. وقد وصفه هيوبرت يونغ بأنه «رجل صغير فعلاً»[١٧]، أما رونالد ستورز، شأنه شأن أكثرية الآخرين، فقد كان يناديه «لورنس الصغير» ولكنه في الوقت عينه كان يصفه بأنه «صاحب دماغ كبير»[١٨].

ظروف لورنس الشخصية بدت غير ممتازة. فالظاهر انه كان من أسرة فقيرة ومن خلفية متواضعة، وعمل في مجموعة المكتب العربي التي ضمت أعضاء في البرلمان، وأصحاب ملايين، وأشخاصاً من الطبقة الارستقراطية. وكان قد ذهب إلى مدرسة المدينة في أوكسفورد بدل ان يذهب إلى مدرسة عامة (بالمعنى البريطاني) مثل ايتون وهارو، ووينشيستر أو ما ماثلها. كان ذا مرتبة دنيا في جهاز المكتب العربي ولم تكن في سجله أية انجازات عسكرية.

سبق ان عمل لورنس مع ديفيد هوغارت المختص بعلم الآثار في المتحف الأشمولي، وبعد ان أصبح هوغارت رئيساً للمكتب العربي سعى لتعيين لورنس في القسم الجغرافي بوزارة الحربية في خريف ١٩١٤ بصفة ملازم ثانٍ مترجم مؤقت[١٩]. ومن موقعه في القسم الجغرافي ذهب إلى الشرق الأوسط لإعداد خرائط لقسم المساحة وبقي في القاهرة للقيام بأعمال أخرى.

عندما وصل ستورز ولورنس إلى جدة استقبلهما عبدالله ابن الشريف حسين. بدا عبدالله في نظر لورنس مخيباً للآمال، ولكن عبدالله أعجب بلورنس إلى حد انه ضمن له الإذن الذي كان يتوق إليه لورنس بالذهاب إلى الميدان للقاء أبناء أمير مكة الآخرين. كان هذا نجاحاً كبيراً بالنسبة للورنس. وفي ٢٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٦) كتب الكولونيل الفريد باركر الذي كان أول رئيس للمكتب العربي والذي خدم رئيساً للمخابرات العسكرية في ثورة الحجاز، رسالة إلى كلايتون قال فيها: «قبل وصول لورنس كنت متحمساً لفكرة الذهاب إلى داخل البلد وكان أملي ان أذهب. حذار ان تظن انني أحسده، لا سيما انه سيقوم بالمهمة خير قيام. إن حكومة الحجاز منذ ذهابه غير ميّالة للموافقة على رحلات أخرى»[٢٠].

---

(١٧) الرائد سير هيوبرت يونغ، **العربي المستقل**، (لندن: جون مري، ١٩٣٣).

(١٨) ديزموند ستيوارت وت.ا. لورنس (نيويورك ولندن: هاربر ورو، ١٩٧٧)، ص ١٤٨.

(١٩) رواية أنشطة لورنس تستند أساساً إلى ستيوارت، **لورنس**، وإلى يونغ، **العربي المستقل**، وإلى كتابات لورانس.

(٢٠) **مفكرات باركر باشا**، أعدها للطباعة هـ. ف. ف. دنيستون، (لندن ونيويورك: كتب كوارتيت، ١٩٨٣)، ص ١٥٨.

في الميدان زار لورنس فيصل وزعماء آخرين وكتب في ما بعد إلى أحد زملائه ليخبره انه وجد فيصل ساحراً «إنه فاتن حقاً»[٢١]... وقرر لورنس ان يكون فيصل القائد الميداني لثورة الحجاز: فبين مؤهلات فيصل الأخرى، بدا انه صاحب الدور المنشود.

أرسل لورنس بمبادرة منه تقريراً خطياً إلى ريجينالد وينغيت، حاكم السودان العام، الذي كان سيحل قريباً مكان مكماهون في منصب المندوب السامي في مصر. وعندما غادر لورنس الحجاز في تشرين الثاني (نوفمبر)، لم يعد إلى القاهرة مباشرة بل ذهب بحراً إلى السودان وقدم نفسه إلى وينغيت.

لا بد ان لورنس، عبر الصداقة التي جمعت بينه وبين جيلبرت كلايتون، ممثل السودان في القاهرة، قد تعرف إلى نظرة وينغيت لمستقبل السياسة الشرق أوسطية، ولا بد انه من خلال ذلك عرف ان وينغيت يهدف إلى تأمين سيطرة بريطانيا على الشرق الأوسط العربي بعد الحرب، وانه يهدف (مثله) إلى منع فرنسا من إقامة مركز لها في المنطقة. ومع ان وينغيت رغب في انقاذ قوات الحسين من الهزيمة ومن امكانية تدميرها، فمن غير الممكن انه أراد ان يتم الانقاذ على أيدي فرنسيين - لأن ذلك ينطوي على مجازفة باخضاع الحركة العربية بزعامة الحسين إلى نفوذ فرنسي طويل الأجل.

اقترح لورنس على وينغيت مشروعاً بديلاً لمشروع بريمون القاضي باستخدام وحدات عسكرية نظامية فرنسية ومن دول حليفة أخرى للقيام بالجانب الأكبر من القتال عوضاً عن قوات الحسين. ومشروع لورنس هو استخدام رجال القبائل التابعين للشريف حسين كقوات غير نظامية في حرب عصابات بقيادة بريطانية. وكان عزيز المصري هو في الأصل الذي اقترح فكرة حرب العصابات على لورنس، وفي نيته استبعاد فرنسا وبريطانيا من شبه جزيرة العرب. لكن لورنس عدّل الخطة بحيث تؤدي إلى استبعاد فرنسا فقط. وأضاف لورنس انه يجب تعيين فيصل قائداً للقوات الشريفية الضاربة، وطالب بأن يكون هو ضابط الاتصال الوحيد الذي سيتعامل فيصل معه.

كان وينغيت ميّالاً للموافقة. فهو في سنة ١٩١٤ كان أول من حثّ على تحريك القبائل في شبه جزيرة العرب لإثارة المتاعب في وجه تركيا. وبمعنى ما، كانت الخطة التي يدعو لورنس إلى تطبيقها هي خطة وينغيت عينها. والحقيقة ان وينغيت ادعى في رسالة كتبها إلى جنرال رفيق له بعد مرور عشرين سنة، انه هو - وليس «لورنس الصغير المسكين» - الذي أطلق الحركة العربية وساندها وجعل قيامها ممكناً[٢٢].

(٢١) اوكسفورد، كلية سانت انطوني. مركز الشرق الأوسط. أوراق ن.أ. لورنس. دبس. ٤/٢٤٤.

(٢٢) لندن. المتحف الحربي الامبراطوري. أوراق ت. ا. لورنس ٢/٤٨/٦٩.

كانت مقترحات لورنس ملائمة أيضاً للسلطات العسكرية البريطانية في القاهرة، فهي لم تتوقع ان تنجح حملة حرب العصابات التي اقترحها نجاحاً عظيماً ـ بل على العكس تماماً ـ ولكن لم يكن لديها جنود يمكن الاستغناء عنهم لإرسالهم إلى الحجاز، ولذلك ابتهجت هذه السلطات عندما علمت ان لا حاجة لإرسال هؤلاء الجنود. وقد ارتفعت مكانة لورنس في نظر هذه السلطات لأنه لم يطلب ارسال قوات.

غادر لورنس القاهرة مرة أخرى في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٦ وفي أوائل كانون الأول (ديسمبر) تولى منصبه إلى جانب فيصل. وقد أصبح وينغيت مندوباً سامياً في كانون الثاني (يناير) ١٩١٧، وأمد لورنس بمبالغ كبيرة من الذهب متزايدة ليبتاع بها تأييد القبائل العربية. مع ذلك انقضى فصل الشتاء وفصل الربيع عام ١٩١٧ من دون ورود أخبار عن تحقيق رجال القبائل أي نجاح عسكري ذي شأن.

كان أبرز اخفاق لثورة مكة هو فشلها في ان تضم إليها المدينة المنورة، المدينة المقدسة الكبيرة الأخرى في الحجاز. تقع المدينة المنورة على بعد نحو ثلاثمئة ميل شمال شرق مكة، وهي تقطع الطريق التي تمتد شمالاً إلى سورية. وقد هاجمها اتباع الشريف حسين في الأيام الأولى للثورة، فهزموا بسهولة ولم تتمكن قوات الحسين من الاستيلاء عليها خلال الحرب. كما انهم لم يتمكنوا من تجاوزها لتهاجم حاميتها التركية الكبيرة في أحد جناحيها أو من الوراء.

كانت المدينة المنورة محاطة بسور من الحجارة الصلبة، يقال انه بني في القرن الثاني عشر، وأقيمت على السور أبراج، كما تقع إلى الشمال الغربي قلعة فيها الحامية العثمانية، وكانت محطة الخط الحديدي الحجازي الممتد من دمشق، تقع داخل السور، وبواسطتها تأتي الإمدادات والتعزيزات. ومع ان جماعات البدو بقيادة الحلفاء استمرت تنسف الخط الحديدي بالديناميت خلال الحرب فقد واصلت الحامية العثمانية اصلاحه وأبقته صالحاً للاستعمال.

إن وجود العثمانيين في المدينة المنورة، الذي قطع على رجال قبائل الشريف حسين الطريق التي كان عليهم ان يسلكوها ليشاركوا في مسرح العمليات الرئيس في حرب الشرق الأوسط، بدا وكأنه يظهر عجز الحسين عن التقدم إلى أي مكان. وكان ظاهراً ان الثورة التي انطلقت من مكة قد جمدتها أسوار عمرها قرون تحيط بالمدينة المنورة. أما بنية السلطة العثمانية فبقيت ثابتة في مكانها، ولم تكن في مرحلة متقدمة من الفساد كما سبق للمراقبين الأوروبيين ان ذكروا.

الجزء الخامس

الحلفاء في أدنى طالعهم



الفصل الاول

سقوط حكومات الدول الحليفة: بريطانيا وفرنسا

(١)

بين خريف عام ١٩١٦ وخريف عام ١٩١٧ ظلت الامبراطورية العثمانية صامدة، بينما انهارت حكومات أعدائها، الدول الحليفة. وكان هذا بالضبط عكس ما توقعه القادة السياسيون والعسكريون الأوروبيون.

لقد لعب نجاح الجيش العثماني في الحفاظ على الدردنيل دوراً مباشراً في إسقاط حكومة رئيس الوزراء اسكويث في بريطانيا وحكومة القيصر نقولا في روسيا. وبسقوط الحكومتين البريطانية والروسية، ثم سقوط الحكومة الفرنسية في عام ١٩١٧، تولى السلطة في العواصم الحليفة الثلاث قادة جدد كانت لهم وجهات نظر متشددة تجاه الشرق الأوسط، وكانت آراؤهم هذه تختلف كل الاختلاف عن آراء أسلافهم.

إن رئيس الوزراء الذي جر بريطانيا إلى الحرب كان أول زعيم من زعماء الحلفاء يسقط ضحية الحرب. وقد قال بونار لو مرة في رسالة كتبها إلى اسكويث ان: «الضرورة في الحرب تتطلب ليس فقط ان يكون المرء نشطاً بل أيضاً ان يبدو نشطاً»[1]. وقد بدا اسكويث بأساليبه المتصفة بالبلادة والروح الارستقراطية انه عكس ذلك، كان قد بلغ مكانة القمة في السياسة البريطانية، ولكن إحدى نواحي نبوغه الخاص انه كان يجعل انتصاراته تبدو وكأنها تحققت بغير جهد. لم يكن متسرعاً في تعريف الشؤون السياسية والحكومية، وبدا دائماً وكأنه يملك الوقت الكافي لحضور مأدبة عشاء أخرى، ولزيارة أخرى إلى الريف أو ـ وهذا كان يحدث أكثر مما يجب ـ لارتشاف كأس أخرى من الكونياك.

وفيما تزايدت الكوارث العسكرية في بلاد الرافدين، وغاليبولي، وعلى الجبهة الغربية، بدا أسلوب رئيس الوزراء في إدارة الحكم من خلال مجلس الوزراء معتمداً على إجماع الآراء، اسلوباً غير حاسم، كما ان إحجامه عن دعوة الأمة إلى اقرار اجراءات شديدة كالخدمة العسكرية الالزامية، دلّ على انه دون الاخلاص الكامل لهدف كسب الحرب.

---

(١) روبرت بليك، **رئيس الوزراء المجهول: حياة وازمنة اندرو بونار لو ١٨٥٨ ـ ١٩١٨** (لندن: اير وسبوتسوود، ١٩٥٥)، ص ٢٩٠.

كان لويد جورج نقيض ذلك تماماً، إذ جعل من مسألة الخدمة الالزامية قضيته الخاصة. وهو بتقدمه الصفوف في هذه المسألة أظهر مقدار التبدل الكبير في موقفه السياسي. وفي حين ان اسكويث، الذي جرّ بلاده إلى الحرب، بقي متمسكاً بالحريات المدنية المعمول بها في زمن السلم وبالقيم الليبرالية، برز لويد جورج الراديكالي سابقاً والذي عارض حتى اللحظة الأخيرة دخول الحرب، كزعيم مستعد للتضحية بالحقوق الفردية في سبيل تحقيق النصر. أما الليبراليون التقليديون، الذين عارضوا دائماً الخدمة العسكرية الالزامية، فقد شعروا ان لويد جورج آخذ في الانتقال إلى المعسكر الآخر.

وإذ خسر لويد جورج اصدقاءه السياسيين القدامى، اكتسب أصدقاء جدداً، ثبت ان اثنين منهم كانا على أهمية خاصة. أحد هذين هو سير ادوارد كارسون، الايرلندي المتمرد على حزب المحافظين الذي قاد الكفاح من أجل التجنيد الالزامي في مجلس العموم. أما الثاني فهو المنافح عن الامبريالية، الفرد ميلنر، الذي قاد الكفاح من أجل التجنيد في مجلس اللوردات، وقاد هذا الكفاح في البلد عموماً بصفته رئيس رابطة الخدمة الوطنية. كان ميلنر إدارياً استعمارياً بارزاً، وسبق ان تحمل مسؤولية كبيرة عن شن حرب البوير، تلك المجازفة في جنوب افريقيا عند نهاية القرن الماضي التي عارضها لويد جورج، الشاب المثالي، معارضة شديدة[٢]. آنذاك حمل لويد جورج حملة شديدة على ميلنر. كان لويد جورج الشاب القادم من ويلز، بصفته راديكالياً، يعارض التوسع الامبريالي، والتورط في الخارج والمجازفات العسكرية. أما اللورد ميلنر، الذي كان اتحادياً ليبرالياً، فقد تحول إلى ملهم للمحافظين من الجناح اليميني، وجعل من نفسه قطب الفكر الامبريالي. كان هدفه الأسمى هو اتحاد الامبراطورية[*]. وكان مع الشباب الذين تجمعوا حوله في جنوب افريقيا ـ أي ما كان يسمى «روضة أطفال ميلنر ـ يشجعون حركة دمج الامبراطورية المترامية الأطراف في وحدة عضوية واحدة[**]. وقد كان ميلنر ادارياً من الطراز الأول، وتبين للويد جورج ان مهارات ميلنر لا تقدر بثمن في العمل لكسب الحرب.

(٢)

أصبح لويد جورج وزيراً للحربية بعد موت كيتشنر في عام ١٩١٦، ولكنه وجد نفسه بلا حول من حيث وضع نهاية للكوارث العسكرية المضنية في ذلك العام، ويفيد أحد التقديرات ان مجموع الاصابات العسكرية والمدنية في سائر النزاعات الأهلية والدولية في أوروبا خلال المئة سنة من عام ١٨١٥ إلى عام

(٢) مسؤولية ميلنر عن الحرب أكدها ثوماس باكنهام في كتابه: **حرب البوير** (نيويورك، راندوم هاوس، ١٩٧٩).

(*) كان هدف ميلنر الأسمى اقامة اتحاد يضم الشعوب البيضاء في الامبراطورية البريطانية. بيد ان الأعضاء الآخرين في بطانة ميلنر كانوا يدعون إلى اتحاد متعدد العروق في الامبراطورية.

(**) ليونيل جورج كوريتس، سكرتيره السابق، ساعد في عام ١٩١٠ في انشاء المجلة الفصلية «المائدة المستديرة» التي كانت تدعو إلى قيام فيديرالية للامبراطورية البريطانية. وكان سكرتيره السابق الآخر، جون بوتشان، داعية متحمساً للامبراطورية، وكسب جمهوراً واسعاً عن طريق الروايات التي كتبها، وهي روايات مغامرات نالت شعبية. أما جفري روبنسون، وهو خريج آخر من خريجي «روضة الأطفال» فقد أصبح رئيس تحرير جريدة «التايمز».

١٩١٥ لم تزد على خسائر قتال يوم واحد في أي من معارك عام ١٩١٦ الكبرى. لقد جاء هجوم «سوم» في تموز (يوليو) ١٩١٦[٣]. في أعقاب غاليبولي وبلاد الرافدين وفي أعقاب أحداث دامية كوقوع ١٤٢,٠٠٠ اصابة في صفوف البريطانيين خلال أربعة أيام فقط من القتال في آراس، فرنسا. إن مجيء هجوم «سوم» بعد كل هذه الأحداث رفع حالة اليأس إلى الذروة. وقد فقد البريطانيون ٦٠,٠٠٠ رجل يوم الأول من تموز (يوليو)، وهذه أفدح خسارة لحقت بجيش بريطاني في يوم واحد[٤]. وعند انتهاء الهجوم كانت الاصابات البريطانية في «سوم» قد ارتفعت إلى ٤٢٠,٠٠٠. في عداد هذه الإصابات كان ريموند اسكويث، ابن رئيس الوزراء.

لقد يئس لويد جورج من النصر وهو يرى الاجتماعات الطويلة وغير الفعالة التي كان يعقدها مجلس الوزراء الحربي برئاسة اسكويث، ويسمع المناقشات التي لا تنتهي ولا تتخذ بنتيجتها أية قرارات. فقال في حديث مع موريس هانكي في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) «سوف نخسر الحرب»[٥].

في الوقت عينه تقريباً، تجدد الجدل حول غاليبولي، مذكراً العالم السياسي كم كانت حكومة اسكويث خرقاء عندما شنت الحرب، وارتكبت الحكومة حماقة بموافقتها على إجراء تحقيق رسمي في حزيران (يونيو) بشأن حملة الدردنيل. ولما كان تشرشل لا يشغل أي منصب، فقد تفرغ لإعداد الوثائق التي تدعم حجته بأن زملاءه هم من يتحمل اللوم في كارثة غاليبولي. وقد دب الرعب في نفس رئيس الوزراء الذي عمل من أجل ان يقتصر التقرير على استنتاجات لجنة التحقيق، وان تستبعد منه الشهادات والبينات الأخرى التي استند إليها التقرير. بالرغم من ذلك، وقع الضرر السياسي، وأسهم التحقيق في مسألة غاليبولي في سقوط أول حكومة ائتلافية.

رُويت قصة سقوط اسكويث مرات عديدة، فلم تعد حاجة لتكرار سردها هنا مطولاً. لقد لعبت الصحافة البريطانية دوراً رئيساً في سقوطه، وكانت الصحافة البريطانية آنذاك خاضعة لسيطرة رجل واحد، وهو أمر لم يحدث من قبل ولا من بعد. فقد كان الفرد هارمسورث، فايكونت نورثكليف، يسيطر على نصف صحافة لندن في زمن كانت فيه المطبوعات، قبل اختراع الإذاعة والتلفزيون، هي واسطة الاتصال الجماهيرية الوحيدة. وبامتلاكه جريدة «التايمز»، بما لها من مهابة، وجريدة «الديلي ميل»، بما لها من جاذبية شعبية، استحوذ على «الطبقات والجماهير»[٦]. وقد استخدم نورثكليف سلطته الهائلة ليضفي طابعاً دارمياً على الحجة القائلة ان اسكويث وزملاءه المدنيين منعوا قادة الجيش والأسطول من كسب الحرب.

لقد احتشدت صحف نورثكليف وراء سير ادوارد كارسون، المحامي البريطاني الأول صاحب الشهرة في المحاكمات القضائية، الذي قاد الثورة على الحكومة في البرلمان وفي البلاد عامة. كان كارسون مهاجماً، يمثل أخطر حيوان في الغاب السياسي. وبدا هذا الرجل الايرلندي النحيل الأسمر الحاقد، في حملاته اللاذعة

(٣) نورمان ستون، **تحول أوروبا ١٨٧٨ ـ ١٩١٩** (لندن: فونتانا ذات الغلاف الرخيص، ١٩٨٣)، ص ٣٦٦.

(٤) ا. ج. ب. تيلور، **الحرب العالمية الأولى: تاريخ مصور** (لندن: هاميش هاملتون، ١٩٦٣)، ص ١٠٣.

(٥) كنيث مورغان، **لويد جورج** (لندن: ويدنفيلد ونكولسون، ١٩٧٤)، ص ٩٢.

(٦) بليك، **رئيس الوزراء المجهول**، ص ٢٩٤.

على الحكومة، انه يمثل كل ما يفتقر إليه رئيس الوزراء. لقد كتب عنه أحد المؤرخين قائلاً: لقد انتشرت فكرة تقول إنه يمتلك قوة الدفع، والتصميم العنيد، والعداء الذي لا يفتر تجاه الألمان، هذه الصفات المتباينة تبايناً شديداً مع التسويف التعس الذي كان يعزى إلى اسكويث وزملائه»[7].

في خريف عام ١٩١٦ بدأ لويد جورج يقيم صلة عمل وثيقة مع كارسون، مع انه أنكر ذلك. ثم ان سير ماكس ايتكين (في ما بعد لورد بيفربروك) ضم إليهما بونار لو ليشكلوا معاً تجمعاً سياسياً. وقد استقال اسكويث بعد مناورات معقدة وصار في المعارضة بعد ان أخذ معه نصف حزبه الليبرالي وزعماءه جميعاً ما عدا لويد جورج. وبتحريض من ايتكين (قال لويد جورج: «إن ايتكين هو الذي جعل بونار لو يقرر تحطيم حكومة اسكويث»)[8]، ألقى بونار لو بثقل الحزب الاتحادي ـ المحافظ وراء لويد جورج. (أحد الشروط الرئيسية التي فرضها المحافظون هو استبعاد تشرشل من الحكومة الجديدة). وقد انضم إليهم عدد كبير من الليبراليين أصحاب المقاعد الخلفية في مجلس العموم، وكذلك حزب العمال الصغير الحجم. وفي ٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٦ أصبح رئيس وزراء بريطانيا على رأس ثاني حكومة ائتلافية.

سارع لويد جورج إلى فرض دكتاتورية حالة الحرب. وقد عهد بإدارة شؤون الحرب إلى مجلس وزراء حربي تألف بداية من خمسة أعضاء، برئاسة رئيس الوزراء الجديد. وضم هذا المجلس في عضويته أيضاً بونار لو، الذي صار زعيماً لمجلس العموم ووزيراً للمالية، وكذلك ارثور هندرسون، من حزب العمال. كان معظم أعمال مجلس الوزراء الحربي يقوم به عضوا المجلس الآخران: اللورد ميلنر الذي كان لويد جورج يعتمـد عليـه اعتماداً خاصاً، وإلى درجة أقل اللورد كورزون. وأصبح موريس هانكي سكرتيراً لمجلس الوزراء الحربي وتولى مهمة متابعة تنفيذ قرارات المجلس.

كان هذا تبـدلاً ثورياً كاسحاً في طريقة حكم البلاد. وقد تولى آرثر بلفور، رئيس الوزراء السابق، وزارة الخارجية في الحكومة الجديدة. وفي ملاحظة منه بشأن لويد جورج قال في ذلك الحين: «إذا شاء ان يكون دكتاتوراً فليكن. وإذا كان يعتقد انه يستطيع ان يربح الحرب فأنا مؤيد له في محاولته»[9].

كان أحد الآثار الناجمة مصادفة عن تغير الحكومة هو تغير أهداف بريطانيا في الشرق الأوسط. فقد خرج من الحكم اسكويث وغراي، الرجلان الوحيدان في الحكومة اللذان كان لديهما شك في رغبة الاستيلاء على أراضٍ جديدة في الشرق. ومات اللورد كيتشنر الذي كان يفرض على مجلس الوزراء وجهات نظره الخاصة المتعلقة بالشرق الأوسط. وقد كان رئيس الوزراء الجديد معارضاً طوال الوقت لوجهات نظر كيتشنر.

فقد كان لويد جورج، خلافاً لكيتشنر، يعتقد ان الشرق يمكن ان يكون ذا أهمية كبرى في كسب الحرب، وظل على اعتقاده هذا. ومما يدل على ذلك ان هانكي كتب في مفكرته اليومية بعد بضعة أيام على تولي لويد

---

(٧) المرجع نفسه، ص ٢٩٧.

(٨) مفكرة اللورد ريدل عن الحرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ (اوكسفورد: ايفور نيكولسون ووطسن، ١٩٣٣)، ص ٢٣٤.

(٩) ا. ج. ب. تيلور، التاريخ الانكليزي ١٩١٤ ـ ١٩٤٥ (اوكسفورد: مطبعة كلارندون، ١٩٦٥)، ص ٧٣.

جورج رئاسة الحكومة «تناولت طعام الغداء مع لويد جورج، وكان حديثه معظم الوقت عن خططه لضربة عسكرية كبيرة في سورية»[١٠].

وفي ما يتعلق بمستقبل المنطقة، كان لويد جورج ينطلق إلى حد كبير من كراهيته لنظام الحكم التركي. فقد ورث من زعيمه السياسي الأول، عضو حزب الأحرار في القرن التاسع عشر، وليم غلادستون، كره الامبراطورية العثمانية بسبب قسوتها على رعاياها المسيحيين. وكان يتعاطف مع اليونان بما لها من مطامع إقليمية في آسيا الصغرى، ويتبنى طموحات الصهيونية في الأرض المقدسة. غير انه في ما يخص هذه المسألة الأخيرة، أوضح انه يتوقع قيام وطن قومي يهودي في نطاق حكم بريطاني. والأمر الذي لم يتضح إلّا بعد مضي سنة أو سنتين على تولي لويد جورج السلطة أن هذا كان ينظر إلى الشرق الأوسط ليس باعتباره طريقاً إلى الهند فحسب، بل باعتباره أيضاً مكسباً يستحق في حد ذاته ان يسعى لنيله. وخلافاً للوزراء البريطانيين في القرن التاسع عشر، الذين كان يقتصر هدفهم على إبعاد الدول الأوروبية الأخرى عن المنطقة، سعى لويد جورج لفرض الهيمنة البريطانية على الشرق الأوسط.

لقد كان لويد جورج بصفته رئيساً للوزراء، يزداد تقارباً مع ميلنر والامبريالية. وقد كتب هانكي في وقت لاحق ان ميلنر «كان الوزير الذي يمنحه لويد جورج ثقته أكثر من أي وزير آخر ما عدا، ربما، بونار لو ـ ولكنه كان الأكثر اعتماداً عليه من حيث المشورة السياسية»[١١]. وكان لويد جورج براغماتياً وانتهازياً. أما ميلنر، بخلفيته الالمانية، فقد كان منظماً في عمله وفي فكره وكان يمد رئيس الوزراء بما يفتقر إليه.

لقد شدد ميلنر قبضته على حكومة لويد جورج عن طريق تعيين اتباعه في هيئة أمانة السر التي يرأسها هانكي. وقد نجح هانكي في الاحتفاظ بمارك سايكس، اختياره الشخصي، كواحد من مساعديه الثلاثة[*]، أما مساعداه الآخران فهما ليو اميري، أحد أتباع ميلنر الخلّص، ووليم اورمسبي ـ غور سكرتير ميلنر البرلماني.

وعندما حذا لويد جورج حذو الرئيس الأميركي في البيت الأبيض بتعيين هيئة مساعديه غير الرسميين، كانت لميلنر يد في ضم بعض أتباعه إلى هذه الهيئة، أمثال ليونيل كورتس أحد مؤسسي مجلة «المائدة المستديرة» التي كانت تدعو إلى اتحاد للأمبراطورية وأمثال فيليب كير رئيس تحرير هذه المجلة. وقد وضعت هيئة المساعدين في مبانٍ مؤقتة في حديقة مبنى رئاسة مجلس الوزراء

(١٠) ستيفن روسكيل، **هانكي: رجل الأسرار**، المجلد ١، ١٨٧٧ ـ ١٩١٨ (لندن: كولينز، ١٩٧٠)، ص ٣٣٩.

(١١) تيرنس هـ. اوبريان، **ميلنر**، (لندن: كونستابل، ١٩٧٩)، ص ٧٩.

(*) كتب هانكي الى لويد جورج يبلغه أن سايكس كان «بصورة رئيسة خبيراً في الشؤون العربية» ولكنه لم يكن «بأي حال من الأحوال خبيراً في مجال واحد» بل ان سعة أفقه يمكن «أن تكون صفة لا تقدر بثمن عند وضع شروط الصلح»[١٢].

(١٢) جون غريغ، **لويد جورج. من السلم إلى الحرب ١٩١٢ ـ ١٩١٦** (لندن: متوين، ١٩٨٥)، ص ٤٨٩.

في شارع داوننغ رقم ١٠ وأطلق عليها لقب «ضاحية الحديقة».

منذ الأيام الأولى لتولي رئيس الوزراء الجديد منصبه، نشأ نوع من دكتاتورية شخصين. ففي الحادية عشرة من قبل ظهر كل يوم كان لويد جورج يجتمع مع ميلنر بحضور هانكي ورئيس هيئة الأركان العامة لقوات الامبراطورية، ولم يكن يجتمع مع بقية أعضاء مجلس الوزراء الحربي إلَّا عند حلول الظهر. وفي عام ١٩١٨ صار ميلنر وزيراً للحربية اسماً وواقعاً. وكان يملك الخبرة التي يتطلبها منصبه، إذ انه كان قد تولى إدارة الجانب المدني لحرب البوير وها هو الآن، تحت رئاسة لويد جورج، يدير الجانب المدني للحرب العالمية الأولى.

كان ارتباط لويد جورج مع بطانة ميلنر ارتباطاً فكرياً وعملياً وبيروقراطياً. وكان رئيس الوزراء يحضر الاجتماعات التي تضم منتسبي الطاولة المستديرة لتبادل وجهات النظر. وفي منتصف عام ١٩١٧ أبدى هانكي ملاحظة بقوله إن «بين الأكثر نفوذاً في اللحظة الراهنة يأتي جماعة الطاولة المستديرة. إنهم يتناولون طعام العشاء كل يوم اثنين... وميلنر هو الزعيم الحقيقي لهذه الجماعة... أما لويد جورج فيحضر أحياناً لقاءاتهم»[١٣].

لقد كان التأثير متبادلاً. فبعد ذلك بوقت قصير قال هانكي ان ميلنر «قد تحول تحولاً كاملاً فأخذ بوجهة نظر لويد جورج القائلة بضرورة توجيه جهودنا الرئيسة ضد تركيا»[١٤].

(٣)

سقطت في فرنسا حكومات كثيرة خلال الحرب، ولكن الفوارق بين حكومة وأخرى لم تكن دراماتيكية. ثم تبدل ذلك في عام ١٩١٧.

لقد أدى تمرد الجيش الفرنسي في أيار (مايو) ١٩١٧ إلى سقوط آخر حكومة من حكومات فرنسا زمن الحرب كان السياسيون يرتاحون إليها. لقد لحق العار بالقيادة التقليدية. فحكومات فيفياني، وبريان، وريبو سمح لها بأن تستقيل، أما حكومة بول بانليفيه فلم يسمح لها بالاستقالة بل أسقطها البرلمان الفرنسي في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧. ولم يكن هناك سوى شخص واحد يمكنه ان يكون رئيساً للوزراء ولو انه غير مجرب وإنما قادر ان يقاتل حتى النصر. هذا الرجل كان أكثر انسان مرهوباً ومكروهاً في الحياة العامة. وقد قال عنه لويد جورج «لم يبق سوى رجل واحد وليس من المبالغة القول ما من أحد يريده»[١٥]. كان هذا هو الرجل الذي فضح ممارسات الفساد التي ارتكبها زملاؤه السياسيون ـ وهم لم يغفروا له ذلك.

كان جورج كليمنصو، شأنه شأن لويد جورج، «وحيداً» سياسياً. وكان هو أيضاً راديكالياً، ولو

---

(١٣) روسكيل، **هانكي**، الصفحتان ٤٢٢ ـ ٤٢٣.

(١٤) المرجع نفسه، ص ٤٣٦.

(١٥) المرجع نفسه، ص ٣٥٨.

ان هذه الصفة كان لها معنى مختلف في فرنسا. وهو مثل لويد جورج، كان حسب الاعتقاد السائد قد تخلى عن مقولاته اليسارية التي آمن بها في شبابه[١٦]. وعلى غرار لويد جورج كان هو أيضاً قد شجب دعاة الصلح على أساس حل وسط فوضع حداً للمحادثات الجارية في هذا المنحى والتي كان الألمان قد بدأوها بواسطة اريستيد بريان في عام ١٩١٧. حاسة سمعه كانت قد بدأت تضعف، وزاد وزنه. كان في السادسة والسبعين من عمره، ولكنه ظل المناضل الذي عرفه الناس طوال حياته. وقد شعر رئيس الجمهورية انه مضطر لتكليفه برئاسة الوزارة قائلاً عنه «هذا الانسان الشيطان يقف جميع الوطنيين إلى جانبه وإذا لم أكلفه فإن قوته الاسطورية ستجعل أية وزارة بديلة ضعيفة»[١٧].

كان كليمنصو قبل أي شيء آخر انساناً لا يعرف إلاّ الكراهية، وكراهيته الأشد موجهة إلى المانيا. فكان آخر من بقي على قيد الحياة من أعضاء الجمعية الوطنية التي احتجت في عام ١٨٧١ على شروط الصلح القاسية التي فرضتها المانيا على فرنسا المهزومة. ولم يستسلم أبداً. كان يرى دائماً انه يجب على فرنسا ان تركز على بناء قوتها ضد المانيا، ولذلك كان يرى ان من الخطأ تحويل جانب من هذه القوة لاستخدامها في مغامرات استعمارية. ولذلك رأى فيه أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب الذين كانوا يهدفون إلى ضم سوريا وفلسطين إلى فرنسا عدوهم الأكبر.

كانت فرنسا بين عامي ١٨٨١ و١٨٨٥، وبالرغم من احتجاجات كليمنصو، قد انطلقت نحو توسع استعماري جديد. وبذريعة ما. قامت أولاً بغزو تونس واحتلالها، ثم احتلت الدول التي أصبحت في ما بعد تشكل الهند الصينية. والحقيقة ان الزعيم الالماني الأمير اوتو فون بسمارك أيد، بل شجع، هذه المغامرات الفرنسية. وفي ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٨٤ قال كليمنصو مخاطباً مجلس النواب الفرنسي «ان بسمارك عدو خطر وهو ربما كان أشد خطراً كصديق. لقد دلنا على تونس فأوقعنا في نزاع مع انكلترا»[١٨].

لقد استنكر كليمنصو في البرلمان كما في جريدته «لا جوستيس» (أي العدالة) الاستيلاء على المستعمرات، لأنه كان يعتبر المستعمرات عبئاً مالياً وعسكرياً ويرى انها تصرف الانتباه عن مشكلة الحدود مع المانيا، كما كان يعتبر الاستيلاء على المستعمرات خطوة أوحى بها الالمان بذكاء، وكانوا يأملون من ورائها ان يدفعوا بفرنسا إلى الخصام مع بريطانيا. وهو في معارضته سياسة الاستعمار، كان يفضح الفساد المالي الذي يصاحب سياسة الاستعمار الفرنسية. إن حديث جريدته «لا جوستيس» عن الاستغلالات الشريرة في مسألة تونس، لم يكن بعيداً عن الواقع: فقد كانت هناك مضاربات بالعقارات، وبامتيازات السكك الحديدية وامتيازات الكابل

(١٦) تيودور زيلدين، **فرنسا ١٨٤٨ ـ ١٩٤٥**، المجلد ١، **الطموح والحب السياسة** (اوكسفورد. مطبعة كلاريندون، ١٩٧٣)، الصفحة ٦٩٨ وما يليها.

(١٧) ديفيد روبين وطسون، **جورج كليمنصو** .. **سيرة حياة سياسية** (لندن ايرميتوين، ١٩٧٤)، ص ٢٦٩.

(١٨) المرجع نفسه، ص ٩٠.

البحري للاتصالات البرقية، بغض النظر عما قد يكون لهذه كلها من علاقة بصياغة سياسة الحكومة. وكان الفساد المالي الذي أحاط بمغامرة الهند الصينية أكثر بشاعة. وقد أدت الاتهامات التي وجهها كليمنصو والأمور التي فضحها، إلى تدمير لسمعة كثيرين وإلى سقوط حكومات، فأصبح يُعرف بلقب «محطم الآخرين» قبل ان يطلق عليه لقب «النمر».

كتب ونستون تشرشل في وقت لاحق عن الحياة البرلمانية الفرنسية في ذلك الزمن فقال: «إن الحياة في مجلس النواب الفرنسي محمومة وشرسة ومسمومة، وهي تجري عبر تتابع الفضائح وأعمال الاحتيال وحوادث التعريض واليمين الزور والقتل والمؤامرات والمكائد وطموحات وأعمال ثأر شخصية وأعمال غش وخداع، وهذه الأمور المتلاحقة لا مثيل لها معاصراً إلّا في عالم العصابات في شيكاغو»[١٩]. لقد شق كليمنصو طريقه عبر هذه الأمور كلها في سورة غضب طاحنة. وعاش في زمن كانت لا تزال العادة فيه ان تسوى الخصومات في ساحة المبارزة وكان هو مبارزاً مرهوباً. أحد رؤساء مجلس النواب الفرنسي قال متهكماً على أعضاء المجلس الآخرين ان كليمنصو «يملك ثلاثة أشياء ترهبونها: سيفه، ومسدسه، ولسانه»[٢٠].

وخوفاً منه ترددت الحكومة الفرنسية عام ١٨٨٢ في الانضمام إلى بريطانيا في احتلال مصر، فكانت النتيجة ان استولت بريطانيا على مصر بكاملها، وكان أمراً سهلاً ان يصور خصومه معارضته للتوسع الاستعماري بأنها تصب في مصلحة الامبراطورية البريطانية ـ وقد صوّروها هكذا فعلاً. وكان هذا هو الخط الذي اتبعه خصومه كلما أصبح هو عرضة لحملة سياسية. وقد أقدموا على عملية تزوير لكي يثبتوا انه باع نفسه لبريطانيا، فاستؤجر بعض المشعوذين لكي يسيروا خلفه وهم يرددون الكلمتين الانكليزيتين: «أوه، يس» أي (آه، نعم)، ووزعت نسخ مجانية من جريدة تتضمن صورة كاريكاتورية تظهره وهو يلعب ألعاب خفية بأكياس من الجنيهات الاسترلينية[٢١]. وقد كتب أحد السياسيين البريطانيين البارزين عام ١٨٩٢ إلى سياسي بريطاني آخر يقول له: «كان هنا بالأمس رجل فرنسي وروى لي قصة ملفقة عجيبة يبدو انهم يصدقونها في باريس، المدينة التي يصدقون فيها أي شيء... ومفادها ان جريدة «لا جوستيس» التي يملكها كليمنصو والتي يقال إنها خاسرة إنما تموّلها انكلترة باسم كل من المانيا وانكلترة»[٢٢]. وفي عام ١٨٩٣ هزم كليمنصو عندما رشح نفسه لإعادة انتخابه وهكذا أبعد عن الحياة البرلمانية مدة عشر سنوات.

كان هذا هو الرجل الذي لجأت إليه فرنسا اليائسة وهي في أحلك ساعاتها في عام ١٩١٧، والذي ما لبث ان فرض إرادته على حكومة بلاده. وقد أصبح هو أيضاً، مثل لويد جورج، شبه دكتاتور

(١٩) ونستون س. تشرشل، **المعاصرون العظام** (لندن: فونتانا، ١٩٥٩)، الصفحتان ٢٤٨ ـ ٢٤٩.

(٢٠) وطسون، **كليمنصو**، ص ١٢٧.

(٢١) زيلدين، **فرنسا**، ص ٧٠٣.

(٢٢) وطسون، **كليمنصو**، ص ٢٨.

لزمن الحرب، مجسداً تصميماً شديداً على القتال حتى يتم سحق المانيا سحقاً كاملاً. وصادف انه أيضاً، شأنه شأن لويد جورج، حمل معه إلى الحكم وجهة نظر خاصة بشأن السياسة في الشرق الأوسط.

وقد استمر كرئيس للوزراء لا يضع أهدافاً اقليمية لفرنسا خارج أوروبا. وفي ما يخص مطالبة فرنسا التقليدية بسورية، التي وجدت انعكاساً لها في اتفاقية سايكس ـ بيكو، قال كليمنصو انه إذا استطاع لويد جورج ان يحصل لفرنسا على حق إقامة محمية هناك فلن يرفض ذلك، «لأن هذا سوف يسر بعض الرجعيين»، أما هو نفسه فلا يعطي الأمر أية أهمية[٢٣].

إن مجريات الحرب والسياسة قد جلبت إلى الحكم في بريطانيا أول رئيس وزراء يريد الاستيلاء على مناطق الشرق الأوسط، وجلبت إلى الحكم في فرنسا السياسي الفرنسي الوحيد العازف عن ذلك.

(٢٣) روسكيل، **هانكي**، ص ٤٦٦.



الفصل الثاني

خلع قيصر روسيا

(١)

كانت سلسلة ظروف غير محتملة الظهور هي التي جعلت فرنسا تحتشد وراء زعيم معارض للامبريالية الفرنسية في الشرق الأوسط، وكانت سلسلة ظروف أشد غرابة هي التي جعلت روسيا أيضاً تساق في الشهر نفسه خلف زعيم هو أيضاً ادعى انه معارض للامبرالية الروسية في المنطقة.

وإذا كان من شيء بدا واضحاً في مطلع عام ١٩١٧ فهو ان روسيا هي صاحبة الكفة الراجحة في حرب الشرق الأوسط ضد تركيا. إن هزيمة أنور الكارثية في أوائل عام ١٩١٥ في جبهة القوقاز تبعها الغزو الروسي الناجح لشرق الأناضول في عام ١٩١٦. وعزز الروس موقعهم الاستراتيجي بكسبهم السيادة على البحر الأسود، وبإنشائهم خطوطاً للسكة الحديدية من القوقاز إلى خط جبهتهم الجديدة في شرقي تركيا. وكان القائد الروسي، الدوق الكبير نقولا، يخطط للقيام بهجوم جديد فور اكتمال خطوط السكة الحديدية. وقد ذكر ضابط ركن الماني ملحق بالقوات المسلحة العثمانية، ان هجوم الدوق الكبير كان من شأنه «ان يؤدي إلى نصر تام وربما إلى اخراج تركيا من الحرب في صيف عام ١٩١٧»[١].

مع ذلك قال لويد جورج بعد انقضاء سنوات في بيان أمام مجلس العموم ان «انهيار روسيا يعود بكامله تقريباً» إلى الامبراطورية العثمانية[٢]. والأساس الذي استند إليه لويد جورج في رأيه هذا، هو ان قادة تركيا الفتاة في القسطنطينية، بقطعهم الطريق على معظم صادرات روسيا

---

(١) **الموسوعة البريطانية**، الطبعة الثانية عشرة تحت عنوان، **الحملات التركية (١)**، مقالة كتبها الرائد فرانز كارل اندرس.

(٢) مقتبس في مقال: ي.ت. كورات، «كيف انزلقت تركيا إلى الحرب العالمية الأولى»، في ك. س. بورن ود. س. واط، **دراسات في التاريخ الدولي**، (لندن: لونغمان، ١٩٦٧)، الصفحات ٢٩١ ـ ٣١٥، عند الصفحة ٢٩٤.

ووارداتها، قد حرموها ما يأتيها من أسلحة وعائدات مالية. أما الذين يخالفونه الرأي، فحجتهم أنه حتى لو بقيت طريق القسطنطينية التجارية مفتوحة، فإن روسيا زمن الحرب، بغياب ملاحيها عن أراضيهم والتحاقهم بالجيش، قلّ انتاجها من المواد الغذائية وهبط عن مستواه المعتاد، وبالتالي قلّ ما تنتجه للتصدير، كما ان حلفاءها شح ما لديهم من الذخائر فلا سبيل لإمدادها بها. ولكن كلا الرأيين يقودنا إلى الحقيقة التناقضية الظاهرة، ألا وهي ان انتصارات روسيا العسكرية على جبهة القوقاز كانت، بمعنى ما، غير ذات علاقة: لقد أصبحت الحرب الحقيقية سباقاً اقتصادياً واجتماعياً من أجل البقاء.

كان في مقدمة الذين فهموا هذه الحقيقة الصناعي الالماني فالتر راتيناو. وقد نظم هذا الصناعي في عام ١٩١٤ قسماً للمواد الأولية تابعاً لوزارة الحربية في برلين، مع ان الوزارة قابلته بالشك. ولذلك قدمت له سكرتيراً وغرفة صغيرة واحدة خلف مبنى الوزارة. وما ان حلّ عام ١٩١٨ حتى كان هذا القسم أكبر الوحدات في الوزارة، وصار يشغل عدة مجموعات من المباني وكاد يطغى على بقية الأقسام[٣]. وقد أدرك راتينا وببصيرته الثاقبة ان العمليات الحربية تمر بثورتها الصناعية وأصبحت مسألة تمويل ونقل وامداد على نطاق ضخم، وبالتالي فإنها تتطلب مركزية في توزيع المخصصات وفي التخطيط والرقابة على الاقتصاد بكامله.

وقد تعلم لويد جورج بطريقته البراغماتية ان يرى الأمور بالمنظار نفسه، فطبق اشتراكية الحرب على الاقتصاد البريطاني، الذي كان حتى ذلك الحين يقوم على المشاريع الفردية. وعندما أوجد وزارة الذخائر في فندق مصادر، لم تكن للوزارة هيئة موظفين البتة. ومع انتهاء الحرب كان عدد مستخدمي الوزارة قد بلغ ٦٥,٠٠٠ مستخدم، وكانت الوزارة تمارس الاشراف على أكثر من ثلاثة أرباع مليون عامل[٤]. وانضم إلى قوة اليد العاملة عمال جدد بينهم عدد كبير من النساء.

وفي روسيا، كما في المانيا وبريطانيا، أصيبت التبدلات الاجتماعية العنيفة والسريعة التي صاحبت الثورة الصناعية في زمن الحرب، بالاجهاد عند وصولها إلى بنية المجتمع، وأجهدت بالتالي الأعمدة والدعائم، التي لم يُراع في تصميمها أن تحمل وزناً ثقيلاً. حدثت تبدلات في الأخلاق، والسياسة وأنماط الاستخدام. وأنماط الاستثمار، وبنية الأسرة، والعادات الشخصية واللغة. ويمكن أخذ فكرة عن ضخامة التبدلات، من طول الدراسة التي أجرتها مؤسسة وقف كارنيجي وضمنتها مسحاً أعدته بعد الحرب، للتغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في واحد وعشرين بلداً: لقد جاء هذا المسح في مئة وخمسين مجلداً، وكانت المتعلقة ببريطانيا وحدها تقع في أربعة وعشرين مجلداً.

---

(٣) هارفي ا. دو ويرد، «تشرشل ولويد جورج وكليمنصو: انبثاق المتمدن»، في كتاب: ادوارد ميد ايرل، **صانعو الاستراتيجية العصرية: الفكر العسكري عن مكيافيلي إلى هتلر** (برنستون: مطبعة جامعة برنستون، ١٩٤٣)، الصفحات ٢٨٧ ـ ٣٠٥، عند الصفحتين ٢٩٠ ـ ٢٩١، وجيمس شوتويل، **القرار الكبير** (نيويورك: مكميلان، ١٩٤٤)، الصفحتان ٨ ـ ٩.

(٤) ا.ج. ب. تيلور، **التاريخ الانكليزي ١٩١٤ ـ ١٩٤٥** (اوكسفورد: مطبعة كلارندون، ١٩٦٥)، ص ٣٤.

ثبت ان روسيا القيصرية من بين الدول الأوروبية الرئيسة المتحاربة في الحرب العالمية الأولى، كانت الأقل قدرة على مواجهة هذه التحديات بسبب ضعفها في عناصر البنية التحتية ـ أنظمة النقل، أنظمة الاتصالات، الصناعات الهندسية، وأسواق رأس المال ـ هذه العناصر التي تصنع اقتصاداً عصرياً قادراً على التعافي وقابلاً للتكيف. ولكن عجز روسيا كان أكثر من أي شيء آخر عجزاً في القيادة.

إن عواقب تشديد قبضة تركيا على الدردنيل أكدت فقدان الروح الوطنية لدى بعض عناصر الطبقات الحاكمة وفقدان الكفاءة لدى العناصر الأخرى. فلم يكن هناك أي عذر للنقص الرهيب في المواد الغذائية في عام ١٩١٦ وعام ١٩١٧. كانت روسيا بطبيعتها بلداً غنياً في الزراعة: كان الفلاحون يمثلون ثمانين بالمئة من عدد السكان، وكانت الحبوب وحدها تؤلف نصف صادرات روسيا[٥]. ومع انه حدث هبوط في الانتاج الزراعي بسبب انتقال اليد العاملة إلى الجيش، كانت البلاد تنتج من المواد الغذائية أكثر من حاجتها[٦]. أما النقص فكان نتيجة الخلل في النقل والتوزيع، وهذا الخلل عائد في جانب منه إلى الاختناقات والانهيارات، ولكنه عائد أيضاً إلى مناورات متعمدة: المضاربات، والاستغلال لجني الأرباح، وتخزين السلع.

لقد أهملت حكومة القيصر واجبها باغفالها الحاجة إلى الضرب على أيدي المستغلين الذين زادوا حدة عواقب قطع تركيا طريق روسيا التجارية إلى الغرب. ولم تفلح الاضرابات التي انتشرت في المصانع وبوادر الفوضى المالية في جعل الحكومة تتخذ اجراء لمعالجة الوضع. ومع حلول عام ١٩١٧ كانت الفائدة الجارية والمبالغ المستحقة التسديد من الدين العام أكبر من مجموع ايرادات الدولة في عام ١٩١٦، وهذه الحالة من الاعسار المالي في البلد عالجتها الحكومة بطبع عملة ورقية، فارتفعت الأسعار خلال سنوات الحرب بنسبة ألف بالمئة[٧].

كان وضع نهاية للحرب هو أحد السبل الواضحة للخروج من الأزمة. وكانت الامبراطورية العثمانية والمانيا قد عرضتا على روسيا في عام ١٩١٥ حق المرور في الدردنيل إذا تخلت عن الحلفاء. واستمرت المانيا طوال عام ١٩١٦ في تقصي إمكانية عقد صلح منفصل مع روسيا. وقال بعض الناس ان العقبة كانت عدم استعداد قيصر روسيا للتخلي عن بولندا[٨]. بيد ان الوزير

(٥) شيلا فيتز باتريك، **الثورة الروسية** (اوكسفورد ونيويورك: مطبعة جامعة اوكسفورد، ١٩٨٢)، ص ١٠، وألك نوف، **تاريخ اقتصادي للاتحاد السوفياتي** (هارموندسورث: بنغوين، ١٩٨٢)، الصفحات ٢٠ ـ ٢٥، **والموسوعة البريطانية**، الطبعة الحادية عشرة تحت عنوان: **روسيا**.

(٦) هيو ستيون ـ ولسنون، **الامبراطورية الروسية ١٨٠١ ـ ١٩١٧** (اوكسفورد: مطبعة كلارندون، ١٩٦٧)، الصفحتان ٧٠٤ ـ ٧٠٥.

(٧) نورمان ستون، **الجبهة الشرقية ١٩١٤ ـ ١٩١٧** (لندن: هودر وستوتن، ١٩٧٥)، ص ٢٨٨، ومايكل كتيل، **الحلفاء والانهيار الروسي آذار ١٩١٧ ـ آذار ١٩١٨** (لندن: اندريه دويتش، ١٩١٨)، ص ٩٨.

(٨) غوردون ا. غريغ، **المانيا ١٨٦٦ ـ ١٩٤٥** (اوكسفورد ونيويورك: مطبعة جامعة اوكسفورد، ١٩٧٨)، ص ١٥٣.

الروسي المفوض لدى السويد أوضح للألمان ان روسيا «في رأيه الشخصي» ستضطر إلى متابعة الحرب إلى جانب الحلفاء حتى تتسلم «مفتاح البحر الأسود»: بعبارة أخرى القسطنطينية والدردنيل[٩]. أما في ساحة القتال فكان جنود القيصر الجائعون المنهكون يكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة، ولكن رد القيصر على المبادرات الالمانية أظهر ان القيصر نقولا الثاني ظل يعطي الأفضلية لطموحاته الامبراطورية ـ وفي المقام الأول، ربما، الاستيلاء على الدردنيل.

(٢)

إن تاريخ الثورات الروسية في عام ١٩١٧، الذي لا يزال يُكتب والذي يبقى إلى زمن غير محدود ذا صلة بالوضع العالمي، لا يقع في نطاق الدراسة الحالية. ولكن أحد جوانب هذا التاريخ هو موضع اهتمام هنا وسنتابعه في الصفحات التالية: مؤامرة تحسين حظوظ لينين الذي كان مجهولاً آنذاك، وقد حيكت خيوطها في الامبراطورية العثمانية.

خلال النهج الكارثي لاشتراك روسيا في الحرب الأوروبية، أظهر المشرفون على الحكومة والمال والصناعة في روسيا ان مصالحهم متباعدة عن مصالح السكان عامة. وفي أقصى يسار الحركة الثورية السرية المحظورة، كان شخص مغمور ومعزول قد قال مثل هذا الكلام ـ ولكن لأسباب نظرية من عنده ـ منذ لحظة بداية الحرب. وقد عاش هذا الشخص ودرس وكتب خلال الحرب في منفاه في زوريخ، سويسرا، وكان لا يملك شروى نقير. كان في منتصف الأربعينات من عمره ولم يكن معروفاً سوى لدى الشرطة والأوساط الثورية.

هذا الشخص هو فلاديمير ايليتش اوليانوف، وقد انتحل في عام ١٩٠١ اسماً مستعاراً هو لينين. وكان محامياً سابقاً نذر حياته للنظرية الماركسية والنزاعات الفئوية. وكان ممتلىء الجسم، قوي العضلات، له انحناءة كتفي مقاتل، وكان ذكياً حاد الطبع متوفزاً يسير غير هياب وراء طاغوت منطقه غير عابىء بالنتائج. لقد صدم عند نشوب الحرب إذ رأى زملاءه الاشتراكيين يتجمعون لتأييد بلدانهم، ان نظرية لينين أدت به إلى ان يكون وحيداً في معارضة الحرب وبالتالي معارضة بلاده، وإلى عزلتـه عن الآخرين. بل إن فئته السياسية، جماعة البلشفيك، لم تفهم آراءه في الحرب فهماً تاماً.

في بداية شهر أيلول (سبتمبر) ١٩١٤ كتب مسوّدات أطروحاته السبع عن الحرب، وكتب فيها انه «من وجهة نظر الطبقة العاملة والجماهير الكادحة من جميع شعوب روسيا، أهون الشرين هو ان تلحق الهزيمة بالنظام الملكي القيصري وجيشه، الذي يقهر شعب بولندا وشعب أوكرانيا وعدداً من الشعوب الأخرى في روسيا». وندد في أطروحاته بالحكم الامبراطوري الذي يمارسه

(٩) اولريش ترومبينر، **المانيا والامبراطورية العثمانية ١٩١٤ ـ ١٩١٨** (برنستون: مطبعة جامعة برنستون، ١٩٦٨)، ص ١٥٣.

الروس على الشعوب الأخرى التي يحكمها القيصر(١٠). كان روسياً، ولكنه كان يرى من واجبه ان يهدف إلى هزيمة روسيا وتفتيت الامبراطورية الروسية.

كان يعيش في القسطنطينية في ذلك الحين زميل سابق للينين، زميل له في قيادة الأممية الاشتراكية الثانية، وكان هذا الزميل قد توصل هو أيضاً إلى استنتاجات مماثلة. إن الكسندر اسرائيل هيلفاند، الذي انتحل اسماً مستعاراً هو «بارفوس» كان يهودياً روسياً هدفه السياسي الذي يسعى إليه هو تدمير امبراطورية القيصر(١١). وبينما كان لينين يتخذ فقط موقف اللامبالاة من احتمال انتصار المانيا، كان هيلفاند شديد الحماسة لانتصارها. وقد صادف ان كان هيلفاند يملك المال وله اتصالات سياسية مكنته من متابعة ميوله نحو المانيا.

كان بارفوس من جيل لينين (ولد هيلفاند عام ١٨٦٩ ولينين عام ١٨٧٠) وكان أحد الشخصيات الفكرية القيادية في الجناح اليساري للحركة الاشتراكية الثورية. وقد غادر روسيا إلى المانيا في مطلع التسعينات من القرن التاسع عشر، وصار له اسم بصفته منظماً وصحفياً مناضلاً إلى جانب روزا لوكسمبورغ، اليهودية الالمانية البولندية المولد، من أجل موقف ثوري محض. وفي السنوات الأولى من القرن العشرين أصبح هو موجه ليون تروتسكي، ثم انه في عام ١٩٠٥ أوجد ما أصبح يسمى نظرية تروتسكي عن «الثورة الدائمة». ولدى عودته إلى روسيا أبعد إلى سيبيريا ولكنه ما لبث ان هرب إلى أوروبا الغربية.

غير ان شخصية هيلفاند / بارفوس كان لها جانب آخر أخذ يظهر تدريجاً: كان داعية يعمل في الظل وكان رفاقه المثاليون يرتابون في انه يجني ثروة لنفسه. فقد سبق له ان انشأ دور نشر القصد منها خدمة القضية الثورية، ولكن ظهر انها تخدم مصالحه الشخصية بصورة أفضل. وكان لدى لينين وجماعته من البلشفيك من الأسباب ما يحملهم على الاعتقاد بأن بارفوس ابتز في عام ١٩٠٤ مبلغ ١٣٠,٠٠٠ مارك(*) (نحو ٣٠,٠٠٠ دولار) من عائدات أعمال أدبية كان الأديب مكسيم غوركي قد تبرع بها للحزب الديمقراطي الاشتراكي. وقد جابهوه بالأمر فكانت تفسيراته غير مقنعة.

ثم انه تخلى عن نشاطاته الثورية وعن أعمال دور النشر واتجه بكليته إلى أعمال تجارية متنوعة، وانتقل عبر فيينا إلى دول البلقان والامبراطورية العثمانية حيث أبدى اهتماماً بحركة تركيا الفتاة

---

(١٠) برترام د. وولف، **الثلاثة الذين قاموا بثورة: تاريخ سيرة حياة**، الطبعة الرابعة منقحة (نيويورك: دل، كتب دلتا، ١٩٦٥)، الصفحة ٦٢٠ وما يليها. وادموند ويلسون، **إلى محطة فنلندا: دراسة في كتابة التاريخ وفعله** (غاردن سيتي، نيويورك: كتب دبل واي انكور، ١٩٥٣)، الصفحة ٤٤٥ وما يليها.

(١١) الرواية التي ترد مستندة إلى ز.أ.ب.زيمان و. ب. شارلو، **تاجر الثورة: حياة الكسندر اسرائيل هلفاند (بارفوس) ١٨٦٧ - ١٩٢٤** (لندن: مطبعة جامعة اوكسفورد، ١٩٦٥)، وإلى الوثائق السرية المستمدة من المحفوظات الالمانية منسوخة في كتاب: ز. ا. ب. زيمان، **المانيا والثورة في روسيا ١٩١٥ - ١٩١٨** (لندن: مطبعة جامعة اوكسفورد، ١٩٥٨).

(*) هنالك خلاف حول الرقم الحقيقي.

وأخذ يتاجر بالحبوب وسلع أخرى. ومع حلول عام ١٩١٢ كان قد أنشأ صلة وثيقة مع مسؤولي حكومة حزب تركيا الفتاة، وحصل بمساعدتهم على عقود لتأمين الامدادات للجيوش العثمانية في حروب البلقان.

وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى في أوروبا، نشر هيلفاند مقالة في الصحف التركية قال فيها، ناصحاً الحكومة العثمانية، ان مصلحتها تتحقق بانتصار المانيا. وعمل أيضاً على اثارة الشعور الموالي لالمانيا في بلدان البلقان. وعندما دخلت الامبراطورية العثمانية الحرب ساعد الباب العالي في الحصول على تموينات حيوية من القمح والآلات اللازمة للسكك الحديدية، وكان ذلك بطبيعة الحال على أساس ضمان أرباح لنفسه. كما انه قدم النصح إلى الحكومة العثمانية بشأن مختلف أوجه تعبئة اقتصادها للمجهود الحربي. كان هدفه تدمير حكومة روسيا، وصار منزله في القسطنطينية ملتقى المتآمرين على القيصر.

وقد تمكن عبر معارفه من ترتيب لقاء بينه وبين السفير الالماني في الامبراطورية العثمانية، فاجتمع بالسفير فون فانغينهايم بتاريخ ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩١٥ وقال له: «إن مصالح الحكومة الالمانية متطابقة مع مصالح الثوريين الروس»[١٢]. وبعد يومين أبرق السفير الالماني بتقرير عن الاجتماع إلى وزارة الخارجية الالمانية وذكر في تقريره ان هيلفاند أبلغه «ان الديمقراطيين الروس لا يستطيعون تحقيق هدفهم إلَّا عن طريق تدمير النظام القيصري الروسي تدميراً تاماً وتقسيم روسيا إلى دول أصغر»[١٣]. واقترح هيلفاند ان تساعده المانيا في توحيد الثوريين بتنفيذ برنامج هدفه تقويض الامبراطورية الروسية.

أبدت الحكومة الالمانية على مستوى رفيع اهتماماً باقتراحه. وفي نهاية شباط (فبراير) ١٩١٥ توجه هيلفاند إلى برلين لمقابلة مسؤولين في وزارة الخارجية، فطلبوا إليه ان يضع اقتراحه خطياً. وجواباً عن ذلك قدم إليهم في التاسع من آذار (مارس) مذكرة تتضمن خطة واسعة لتقويض روسيا القيصرية عن طريق تشجيع الثوريين الاشتراكيين والقوميين. وقد تحدث إلى الالمان عن لينين وعن جماعته من البلشفيك وقال لهم ان لينين وبعض أتباعه موجودون في سويسرا وخصهم بالذكر باعتبارهم جديرين بالدعم الالماني. بحث هيلفاند عن لينين فوجده وعرفه إلى الالمان.

لقد وافق القادة الالمان على تبني اقتراحات هيلفاند وسلموه في نهاية آذار (مارس) دفعة أولى قيمتها مليون مارك (أي ما يعادل في ذلك الحين نحو ٢٤٠,٠٠٠ دولار أميركي) لبدء العمل في محاولة توحيد مختلف الجماعات الثورية.

قوبلت مفاتحاته الأولى مع رفاقه السابقين بالصدود. بل ان روزا لوكسمبورغ عندما التقته في برلين لم تعطه فرصة للكلام وطلبت إليه الانصراف. وقد اعترف ليف دافيدوفيتش برونشتاين الذي سمى نفسه تروتسكي، بأن بارفوس كان في وقت من الأوقات شخصية هامة، وصديقاً

(١٢) زيمان وشارلو، **تاجر الثورة**، ص ١٣٦.

(١٣) زيمان، **المانيا**، ص ١.

ومعلماً، ولكنه تبدل في عام ١٩١٤ وأصبح الآن «في حكم الميت سياسياً»[١٤]. وقد وصف أحد زملاء بارفوس السابقين من الثوريين الاشتراكيين موقف هؤلاء من بارفوس فقال انهم يعتبرونه «مخبراً روسياً، ووغداً، وخائناً للثقة... وهو الآن عميل تركي ومضارب في التجارة»[١٥].

في ربيع ذلك العام قام بأهم محاولاته فذهب إلى زوريخ وأقام في فندق بور او لاك الفخم، وأخذ يعيش عيشة الفخفخة فيشرب كل صباح عند تناوله طعام الافطار زجاجة من الشمبانيا، ويدخن عدداً من السيجار ذي الحجم الكبير ويحيط نفسه بنساء عليهن مسحة الثروة[١٦]. كما انه بدأ بتوزيع المال على الفقراء من المنفيين وأقنعهم بأنه أصبح آمر الصرف في الثورة.

وفي نهاية أيار (مايو) سعى لمقابلة لينين في المطعم الذي كان يرتاده عادة واتجه نحو الطاولة التي كان يجلس إليها لينين وجماعته لتناول الغداء فتحدث إليهم وصحبهم عندما عادوا إلى الشقة التي يقطنها لينين. وهناك شرح هيلفاند مهمته. وبعد ان أصغى لينين إليه اتهمه بأنه تحول إلى «شوفيني» الماني وأمره بأن ينصرف وألا يعود اطلاقاً[١٧].

مع ذلك انصرف أحد أصدقاء لينين مع هيلفاند للشروع في وضع الخطة التخريبية موضع التنفيذ. واتفقا على ان تكون استوكهلم قاعدة لعملياتهم. وقد استطاع لينين عن طريق صديقه ان يطلع على التطورات عند حدوثها. علاوة على ذلك قبل لينين والحزب البلشفيكي مالاً قدمه هيلفاند عن طريق بولندي وروسي عضوين في الحزب الديمقراطي الاجتماعي. لقد أنكر لينين في ما بعد حدوث ذلك، ولكن مراسلاته تبين ان انكاره لم يكن صحيحاً[١٨].

كان العمل التجاري الذي تظاهر هيلفاند بأنه يمارسه هو إدارة شركة تجارية. وفي الواقع عادت عليه نشاطات الشركة بثروة هائلة. فقد كان سراً ينظم العملية التخريبية ويصدر جريدة ثورية تمولها الحكومة الالمانية. ولم تحقق الجريدة نجاحاً كبيراً. وحاول ان ينظم اضراباً عاماً في روسيا حتى من دون مساعدة لينين والآخرين، فحقق في ذلك نجاحاً أكبر. صحيح ان الاضراب العام لم يحدث، غير ان هيلفاند أنزل نحو ٤٥,٠٠٠ شخص إلى شوارع بيتروغراد (وقد أصبحت العاصمة الروسية سانت بيترسبورغ تسمى بهذا الاسم منذ عام ١٩١٤) لكي يعلنوا احتجاجهم على الحكومة.

غير ان هيلفاند ركّز انتباه الحكومة الالمانية على أهمية لينين الخاصة باعتباره قوة مدمرة، فاتخذ الالمان عن طريق عملاء آخرين ترتيباً لرعاية المنظّر البلشفيكي وإقراضه مبالغ اضافية من المال

(١٤) زيمان وشارلو، **تاجر الثورة**، ص ١٥٥.

(١٥) المرجع نفسه، ص ١٥٤.

(١٦) المرجع نفسه، الصفحتان ١٥٦ ـ ١٥٧.

(١٧) المرجع نفسه، ص ١٥٨.

(١٨) ليونارد شابيرو، **الثورات الروسية في عام ١٩١٧: اصول الشيوعية الحديثة** (نيويورك، الكتب الأساس (بيزيك بوكس)، ١٩٨٤)، ص ٩٥.

كلما احتاج دون ان تكون هناك ضرورة لأن يفصح عن مصدر المال.

وهكذا أدخل هيلفاند، صديق جماعة تركيا الفتاة الحميم الذي كان يتخذ من القسطنطينية قاعدة لنشاطه، سلاحاً جديداً وغريباً تستطيع به المانيا، حليفة تركيا، ان تحاول تحطيم العدو المشترك روسيا.

(٣)

كانت مدينة بيتروغراد تبعد مسافة طويلة عن اهراءات القمح في الجنوب، وسكانها يعانون من نقص المواد الغذائية وتصاعد أسعار هذه المواد طوال عامي ١٩١٦ و١٩١٧. وفي ذلك الزمن أصبحت الاضرابات والاحتجاجات إحدى طرق الحياة: وقد كان عدد الاضرابات التي حدثت بين منتصف عام ١٩١٥ وشباط (فبراير) ١٩١٧، ومن ضمنها تلك التي حرض عليها هيلفاند، ١١٦٣ اضراباً[١٩]. وأكثر من نصف هذه الاضرابات كان الدافع إليها سياسياً أكثر مما كان اقتصادياً، مما يبين ان الثورة على النظام كانت قد بدأت تتجاوز مسألة نقص المواد الغذائية.

قامت مظاهرات يوم ٨ آذار (مارس) ١٩١٧ احتفاءً بيوم المرأة الدولي. وانضمت إلى المظاهرة ربات المنازل احتجاجاً على نقص المواد الغذائية، كما انضم إليها عدد كبير من نحو ٩٠,٠٠٠ عامل كانوا مضربين عن العمل في نحو خمسين مصنعاً. وفي اليوم التالي بلغ عدد المضربين نحو ٢٠٠,٠٠٠، وفي اليوم الذي تلاه صار الاضراب عاماً. وبعد ذلك بيومين انضم جنود أربع كتائب إلى الشعب مما عزز موقف المتظاهرين في مواجهة الشرطة التي كان يزداد عجزها. وكان تمرد الجيش حاسماً لسبب وحيد هو ان الحكومة الفعالة كانت قد تلاشت منذ وقت طويل. وقد أمر حاكم المدينة بإلصاق إعلانات فرض الأحكام العرفية على الجدران ولكن لم تكن هناك مادة لاصقة[٢٠].

في ١٥ آذار (مارس) تنازل القيصر نقولا الثاني عن العرش اعتباراً من اليوم التالي لمصلحة أخيه الدوق الكبير ميخائيل، ولكن هذا امتنع عن الجلوس على العرش، فأصبحت روسيا جمهورية تحكمها حكومة مؤقتة كانت في البداية برئاسة الأمير لغوف ثم برئاسة الكسندر كيرينسكي.

لقد فوجىء السياسيون من كل اتجاهات الرأي عندما ظهر لهم ان سكان بيتروغراد كانوا في الواقع يدفعون أمامهم باباً مفتوحاً. وقد كتب أحد كبار المؤرخين عن هذه الأحداث فقال: «لم تقم الأحزاب الثورية بأي دور مباشر في صنع الثورة، بل لم تكن تتوقع الثورة»[٢١]. هل كانت أحداث بيتروغراد إذن من ثمار المؤامرة التي ولدت في ذهن بارفوس، شريك جماعة تركيا الفتاة؟ لقد لعب هيلفاند وهيئة الأركان العامة الالمانية، عن طريق عملائهم ومبالغ الذهب التي قدموها،

(١٩) كتيل، **الانهيار الروسي**، الصفحات ١٣ ـ ٣٥.

(٢٠) نورمان ستون، **تحول أوروبا ١٨٧٨ ـ ١٩١٩** (لندن: فونتانا، ١٩٨٣)، ص ٣٧١.

(٢١) ادوارد هاليت كار، **الثورة البلشفية ١٩١٧ ـ ١٩٢٣**، المجلد ١ (نيويورك: مكميلان، ١٩٥١)، ص ٧٠.

دوراً في تحريض الروس على الاضراب والتمرد، ولكن بالتأكيد ليس إلى الحد الذي بدا للمخابرات البريطانية، بل انه لم يكن واضحاً أول الأمر هل تساعدهم الاطاحة بالقيصر على تحقيق هدفهم الذي هو هزيمة روسيا. وقد كانت جميع الأحزاب السياسية، ومن ضمنها البلشفيك، تحبذ في ذلك الوقت انهاء الحرب. أما الآن وقد ذهبت الحكومة التي كانوا يكرهونها، أرادوا كوطنيين روس ان يهزموا اعداءهم الالمان والاتراك.

ولكن لينين، وهذا ما فهمه هيلفاند وحده، كانت له قناعة مختلفة ـ وكان يشعر بالاحباط. فهو في زوريخ، ومعزول عن المشاركة في الأحداث الكبرى التي تقع في روسيا. واتباعه في بيتروغراد اخطأوا في فهم ما يريده منهم. وقد توقع هيلفاند رد فعل المنظّر البلشفيكي، فشرع، دون طلب من لينين، في اتخاذ ترتيبات بالتعاون مع هيئة الأركان العامة الالمانية، لوضع قطار في تصرف لينين لكي ينقله مع أقرب المقربين إليه سياسياً، غريغوري زينوفييف، إلى بيتروغراد. ولما وجّه هيلفاند الدعوة إلى لينين رفضها لينين بدافع من الحيطة والحذر وحاول ان يتخذ ترتيبات لا دخل لهيلفاند بها. ثم انه وضع شروطاً: السماح لعدد يتراوح بين عشرين وستين من المنفيين الروس بالصعود إلى القطار من دون اي اعتبار لوجهات نظرهم في الحرب، وان يكون للقطار حق المرور في أراضي دول أخرى. وقد أبرق الوزير الالماني المفوض في بيرن إلى وزارة الخارجية الالمانية ليبلغها ان لينين وزينوفييف «يعتقدان انهما، بهذه الطريقة، يضمنان عدم تعرضهما للتأثير عليهما في روسيا»[٢٢]. وتفهمت الحكومة الالمانية فوافقت، وفي نيسان (ابريل) ١٩١٧ انطلق لينين بقطاره المغلق إلى روسيا.

ومنذ لحظة وصوله إلى محطة فنلندا في بيتروغراد، وبعد عبارات التحية اللاذعة التي وجهها إلى مستقبليه والتي كانت جزءاً من طبعه، شرع لينين في تركيز جماعته من البلشفيك ـ حسبما توقع هيلفاند ـ في وضع الجماعة الوحيدة المنادية بانهاء الحرب فوراً. وكان أتباعه يعتقدون ان من واجبهم ان يساندوا بلادهم بعد ان أصبحت فيها حكومة جمهورية من اليسار السياسي. ولكنهم كانوا مخطئين في نظر لينين. فقد كان يرى ان الحرب أظهرت ان الرأسمالية دخلت مرحلة الامبريالية، وان الامبريالية هي المرحلة النهائية، ولذلك كانت هذه المرحلة هي الزمن الصح لكي تقوم الأحزاب الاشتراكية في جميع أنحاء أوروبا بثورات في بلدانها، إذ ليس ذلك وقت شن حرب دولية، وخصوصاً بالتحالف مع حكومات مثل حكومتي بريطانيا وفرنسا اللتين يجب الاطاحة بهما. وفي خريف عام ١٩١٧، عندما تولى لينين السلطة في بيتروغراد ـ بمساعدة مبالغ اضافية من الدعم المالي من المانيا ـ وأعلن نفسه دكتاتوراً على ما تبقى من الدولة الروسية المحطمة، بادر فوراً إلى اخراج بلاده من الحرب. وقد قبل الهزيمة في آذار (مارس) ١٩١٨ بموافقته على معاهدة صلح استجابت لشروط المانيا. وبدا ان هيلفاند قدم لأصدقائه في القسطنطينية وبرلين خدمة جيدة، إذ ان دعم لينين، حسبما هو متوقع، ساعد على إخراج روسيا من الحرب.

(٢٢) زيمان، **المانيا**، الصفحتان ٣٥ ـ ٣٦.

(٤)

ذهـل المراقبون البريطانيون وهم يتابعون الثورات الروسية في عام ١٩١٧ من جراء الترابط الظاهر بين البلشفيك والألمان واليهود. كان كثيرون من القادة البلشفيك من أصل يهودي. وهكذا كان أيضاً هيلفاند، الذي وفّر لهم المال والتأييد الالمانيين، والذي كان قد جاء من القسطنطينية وكان ذا صلة وثيقة بحزب تركيا الفتاة. وكانت عقيدة المسؤولين البريطانيين لمدة طويلة ان حزب تركيا الفتاة واقع تحت اشراف الماسونيين اليهود الذين جعلوا الامبراطورية العثمانية تتحالف مع المانيا، وكان الاعتقاد البريطاني الراسخ ان ثمة علاقة وثيقة بين اليهود والالمان. كانت هذه الأمور كلها تبدو متكاملة.

ان جون بوتشان، الروائي ذا الشعبية والمدافع عن الامبريالية، والذي سبق ان عمل سكرتيراً خاصاً للورد ميلنر في جنوب افريقيا ثم أصبح، بتوصية من ميلنر، مدير الخدمات الاعلامية في حكومة لويد جورج، قد عبّر عن وجهة النظر هذه في الفصل الأول من روايته الكلاسيكية المثيرة «الخطوات التسع والثلاثون» في عام ١٩١٥:

«بعيداً وراء كل الحكومات والجيوش هنالك حركة سرية جارية، دبّرها شعب خطر جداً... ان هذا يفسر أشياء كثيرة... أشياء حدثت في البلقان، وكيف صعدت دولة ما فجأة إلى القمة، وكيف قامت تحالفات وانهارت، ولماذا اختفى رجال معينون، ومن أين جاءت مصادر القوة للحرب. إن هدف المؤامرة كلها هو الايقاع بين روسيا والمانيا وجعلهما في حالة خصام. اليهودي وراء ذلك، واليهودي يكره روسيا أكثر من كرهه الجحيم... هذا هو الثأر للمذابح. إن اليهودي في كل مكان، وله عين كعين الحية ذات الأجراس... إنه الرجل الذي يحكم العالم الآن، وهو يغمد مديته في جسم امبراطورية القيصر».

وهكذا لم تعد النظرة إلى البلشفيك انهم روس ولا حتى انهم متطرفون عقائديون، بل صارت النظرة إليهم انهم عملاء سريون للعدو أوجدهم الألمان الذين كانوا يؤدون عمل اليهود الذين بدورهم نذروا أنفسهم للثأر من روسيا بتدميرها. وظل المسؤولون البريطانيون يعتقدون في عام ١٩١٧ وسنـين عديـدة بعدها، ان البلشفيك لم يكونوا طرفاً رئيساً بذاتهم أو ببرنامجهم أو بأهـدافهم بل كانوا أجراء لدى هيئة الأركان العامة الالمانية يتلقون أوامرهم من اليهود ومن البروسيين في برلين.

كانت امكانية انهيار روسيا كابوساً أقلق بريطانيا منذ عام ١٩١٤، بقدر ما كان حلماً يتمنى أنور باشا تحقيقه ـ حلماً أوحى إليه ان تدخل الامبراطورية العثمانية الحرب إلى جانب دول وسط أوروبا. وقد حوّلت الثورة البلشفية كابوس بريطانيا وحلم أنور باشا إلى واقع. وما زال هناك خلاف بين الدارسين للأحداث في رواياتهم لكيفية حدوث الثورة، ولكن الأمر الذي لا يقبل الشك هو ان خروج روسيا من الحرب عام ١٩١٧ كان ضربة قاسية لبريطانيا وحلفائها ونصراً هائلاً ليس لالمانيا فحسب، بل لتركيا العثمانية أيضاً.

(٥)

كان ونستون تشرشل قد قال خلال مغامرة غاليبولي: «هذه واحدة من أعظم الحملات العسكرية في التاريخ. فكروا بما تمثله القسطنطينية شرقاً. إنها أهم من لندن وباريس وبرلين مجتمعة في مدينة واحدة غرباً. فكروا بسيطرتها على الشرق. وفكروا بما سيعنيه سقوطها»[٢٣].

مع ذلك فإن سقوطها ـ الذي بدا في نظر تشرشل وشيكاً في آذار (مارس) ١٩١٥ ـ ظل هدفاً مراوغاً. فبعد اخفاق الحلفاء في اكتساح القسطنطينية في عام ١٩١٥، جاء دور الروس الذين حققوا نجاحات في أرمينيا التركية عام ١٩١٦ وكانوا يتهيئون للزحف على القسطنطينية في عام ١٩١٧، ثم جاءت الثورات في بيتروغراد، وهكذا تخلت الجيوش الروسية المرابطة على الأرض التركية عن فكرة شن هجوم اعتقاداً منها ان الحرب مقبلة على نهايتها.

في ذلك الحين كان الانهاك قد أصاب الأتراك إلى حد انهم لم يستغلوا الموقف بشن هجوم على الروس. ولكن خصومهم كانوا منهكين أيضاً: منهكين إلى حد التفكير بالتخلي عن الأهداف الطموحة كهدف الاستيلاء على القسطنطينية. وفي عام ١٩١٧ داعبت ميلنر، وربما لويد جورج أيضاً، فكرة التوصل إلى تفاهم مع المانيا، يتم بموجبه تقاسم الامبراطورية الروسية بدلاً من الامبراطورية العثمانية كغنائم النصر[٢٤].

لقد صمدت الأمبراطورية العثمانية في مواجهة كل الظروف المعاكسة، وقد تم اسقاط سائر الحكومات التي أدخلت الدول الكبرى الحليفة الحرب ضد تركيا ـ حكومة اسكويث في بريطانيا، وحكومة رينه فيفياني في فرنسا، والقيصر ووزيره سازانوف في روسيا. وبشكل ما، كان نجاح تركيا في الدفاع عن الدردنيل وراء اسقاط هذه الحكومات. ومع انه بدا أول الأمر ان أنور وطلعت أقدما على عمل جنوني طائش بإدخالهما الامبراطورية العثمانية المضعضعة الحرب، فقد صمدت بلادهم. لقد خسرا بعض الأراضي ولكن بدا انهما مقبلان على كسب بعض الأراضي، وفي نهاية عام ١٩١٧ كانا يتمتعان بالسلطة في الباب العالي أكثر مما تمتعا بها في أي وقت سابق. ولم يعودا يشعران بحاجة إلى التستر بالمكانة المحترمة للأمير سعيد حليم، فسمحا له في نهاية الأمر بأن يستقيل من رئاسة الوزارة. وبكل جرأة انتحل طلعت بك، الذي عين نفسه زعيماً للحزب، لقب رئيس الوزراء وأخذ زمام الأمور بيديه غير الارستقراطيتين.

ومع ذلك كانت الطريق أمام طلعت وأنور محفوفة بالمخاطر. زال الخطر الروسي، لكن التهديد البريطاني تجدد. وعدوهما، رئيس وزراء بريطانيا الجديد، كان دائم الحركة وقائداً نابغة للحرب. ومع ان لويد جورج كان مستعداً لاستكشاف إمكانية صلح يقوم على حل وسط مع حزب تركيا الفتاة، فقد كان مقاتلاً ـ وهواه في القتال كان موجهاً نحو تدمير الامبراطورية التركية.

---

(٢٣) **مفكرة اللورد ريدل في الحرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨** (لندن: ايفور نيكولسون ووطسون، ١٩٣٣)، ص ٨٢.

(٢٤) تيلور، **التاريخ الانكليزي**، الصفحتان ٩٤ ـ ٩٥.



الجزء السادس

العوالم الجديدة والأراضي الموعودة



الفصل الاول

العالم الجديد

(١)

في الفترة ١٩١٦ ـ ١٩١٧ ألقت الولايات المتحدة بظلها أول ما ألقته على طموحات لويد جورج الامبراطورية في الشرق الأوسط.

ومع حلول الربع الأخير من عام ١٩١٦ أصبح اعتماد الحلفاء على الولايات المتحدة غير مقتصر على الامـدادات، فحسب، بل على التمـويـل أيضاً، فقد كان يزداد عجز الحلفاء المالي، وقال الاقتصادي جون مينارد كينز، متحدثاً باسم الخزينة البريطانية في بيان أمام مجلس الوزراء انـه مع نهـاية العام «ستكون السلطة التنفيذية الأميركية والشعب الأميركي في وضع لإملاء إراداتهمـا على هذه البلاد»[١]. وقد أكد الرئيس وودرو ويلسون هذا الأمر عندما تدخل لدى ج. ب. مورغان بشأن تمويله بريطانيا في كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٦ ـ وأظهر بذلك انه قادر على تدمير سوق القروض للحلفاء في الولايات المتحدة، وبذلك يسوق بريطانيا وفرنسا إلى العجز عن سداد التزاماتهما المالية[٢].

كان الحلفاء غير واثقين بنيات ويلسون. والحقيقة انه كان معارضاً لطموحات الحلفاء الامبريالية وكان عازماً على افشالها، فقد قال «وجهات نظر انكلترا وفرنسا في السلام ليست مماثلة لوجهة نظرنـا» واقتـرح «ارغـامهمـا على الأخذ بنهج تفكيرنا»[٣]. وكان لا بد للتضارب بين أهدافه وأهدافهما ـ في الشرق الأوسط كما في مناطق أخرى ـ من ان يفرض شكل السياسة في السنين

---

(١) ارثور س. لينك، **ولسون، حملات من أجل التقدمية والسلام، ١٩١٦ ـ ١٩١٧** (برنستون: مطبعة جامعة برنستون، ١٩٦٥)، الصفحتان ١٧٩ ـ ١٨٠.

(٢) المرجع نفسه، الصفحات ٢٠١ ـ ٢٠٣.

(٣) تشـارلز سيمـور، **أوراق الكـولونيل هاوس الشديدة الخصوصية**، المجلد ٣ (بوسطن: هوتن ميفلين، ١٩٢٨)، ص ٥١.

اللاحقة. ولذلك فإن دخول أميركا ويلسون المسرح العالمي، كان يخلق أخطاراً مثلما كان يفتح فرصاً أمام لويد جورج.

لم يكن من السهل على بريطانيا وفرنسا ان تفهما ويلسون وشخصيته الشعبية. فهو حفيد راعي كنيسة وابن قس من الكنيسة المشيخية. وقد درس ويلسون الحقوق ونظام الحكومة وأصبح استاذاً ثم رئيساً لجامعة برنستون، فحاكماً لولاية نيوجرسي، وانتهى به الأمر رئيساً للولايات المتحدة. ولكنه بخلقه، وتفكيره، وبطبعه لم يكن محامياً، ولا استاذاً ولا سياسياً بقدر ما كان كوالده وجده مختصاً بالعلوم الدينية[٤]. كان هدفه ان يجتذب الآخرين إلى رأيه أو ـ إذا أخفق ـ ان يهزمهم لا ان يشتريهم. إن السياسي يعتز مهنياً بتحقيق الحلول الوسط، أما ويلسون ـ الذي كان عازفاً عن الظهور بمظهر السياسي ـ فكان يفخر بتجنب الحلول الوسط.

كان رجلاً سامي التفكير، والأخلاق والمبادىء، وكثيراً ما كان ينظر إلى المسائل الأخلاقية التي لا ينظر إليها الآخرون عند حدوث خصام. وكثيراً ما ألهم الآخرين مشاطرته وجهة نظره. لقد كان، وما يزال شخصية مثيرة للجدل: فهذا الرئيس الاستاذ، الأنيق في لباسه، والذي يضع نظارة على عينيه والمحب للعزلة، والذي يبدو مظهره للمعجبين به مظهر انسان شديد الزهد والتنسك، ويبدو للآخرين متجهماً مدّعياً الاستقامة. كان شخصية معقدة متحذلقة.

كان الحلفاء يخطئون أحياناً في تفسير كلام الرئيس ويلسون وأعماله، فيرون فيها كلاماً وأعمالاً للتظاهر من أجل غايات سياسية داخلية، وعجزوا عن تقدير صدق رغبته في إبقاء الولايات المتحدة خارج الحرب ـ وفي ابقائهم خارج المستعمرات الجديدة التي عزموا على إيجادها لأنفسهم في مناطق كالشرق الأوسط. وهكذا فإنهم اخطأوا في فهم محاولة ويلسون التوسط لوضع نهاية للحرب ـ وهي مهمة أخذها على عاتقه بطلب من المستشار الالماني في نهاية عام ١٩١٦.

كان بيثمان هولفيغ، الرجل المدني الذي شغل منصب مستشار المانيا، والذي أبدى على مدى شهور رغبة في التوصل إلى تسوية عبر التفاوض، قد وجّه مذكرة إلى الولايات المتحدة بتاريخ ١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٦ عبّر فيها عن استعداده لإجراء محادثات صلح. ولم يتمكن بيثمان، لأسباب تتعلق بالسياسة الداخلية، ان يجعل المذكرة أكثر تحديداً. ولكن ويلسون مضى قدماً فخرج بنغمة سلام من عنده بتاريخ ١٨ كانون الأول (ديسمبر)، طالباً إلى الحلفاء ان يحددوا أهدافهم في الحرب على أمل تضييق شقة الخلافات بين الجانبين.

كان لويد جورج قد تولّى لتوه رئاسة الوزارة، واعتقد هو والفرنسيون ان ويلسون كان حقيقة الأمر يطلب إليهم وضع برنامج تدخل الولايات المتحدة الحرب على أساسه ـ وهذا ما فهموه من وزير خارجية الولايات المتحدة روبرت لانسنغ. ذلك ان لانسنغ، الذي كان من أنصار التدخل في الحرب، كان في الواقع يسيء إلى سياسة رئيسه السلمية عن طريق إيحائه للحلفاء بما يجب

(٤) جون مينارد كينز، **عواقب السلام الاقتصادية** (نيويورك: هاركورت وبريس وهاد، ١٩٢٠)، ص ٤٢.

ان يكون مضمون ردهم. وقد انصاع له الحلفاء، فحددوا أهدافهم بعبارات كاسحة، من ضمنها ـ «تحرير الشعوب التي تعيش الآن تحت طغيان الأتراك المدمر، وطرد الامبراطورية العثمانية من أوروبا بعد ان أثبتت انها غريبة جذرياً عن الحضارة الغربية»(٥). لم يكن هذا اقتراح سلام بل صرخة حرب، فمن الواضح ان الامبراطورية العثمانية ما كانت لتفاوض على هذا الأساس من أجل صلح يستند إلى حل وسط. كان ذلك عكس ما كان الرئيس الأميركي يسعى إليه، ومن غير الواضح كيف كان سيسير لو لم تدفعه المانيا فجأة إلى أحضان الحلفاء.

(٢)

فقد بيثمان كلياً السيطرة على حكومته في مطلع عام ١٩١٧. فقد كان رئيس هيئة الأركان العامة الجديد، بول فون هندنبورغ، وشبهه النابغة العسكري اريش لوديندورف، يعتقدان ان كسب الحرب بسرعة أمر ممكن ولا ضرورة لحل وسط. وكان القادة العسكريون هم الذين يملون سياسة المانيا، وأكد هؤلاء القادة لقيصر المانيا ان حرب غواصات غير مقيدة بقيود تستطيع ان ترغم البريطانيين على الاستسلام في غضون ستة شهور، وان التدخل الاميركي في الحرب، إذا حدث، سيأتي بعد فوات الأوان.

إن حملة الغواصات الالمانية، التي زادتها تفاقماً برقية تزيمرمان الشهيرة(*)، قد دفعت الولايات المتحدة إلى إعلان الحرب، بالرغم من ان عدداً كبيراً من الأميركيين قاوموا منطق الأحداث وظلوا متمسكين بمعارضتهم للتدخل في الحرب. وقد واجه الرئيس الأميركي الذي انجرف إلى معسكر الحلفاء بالرغم من إرادته، التحدي المتمثل في توحيد البلاد وراءه.

كانت مشكلة الرئيس ويلسون السياسية ـ والتي كانت على وشك ان تلعب دوراً في تقرير شكل أهدافه في الشرق الأوسط ومناطق أخرى ـ هي انه كان زعيم حزب الأقلية. فقد فاز بالرئاسة في عام ١٩١٢ لأن حزب الأغلبية، أي الحزب الجمهوري، كان قد انقسم إلى شقين، وصوّت البعض إلى جانب نظاميّي هوارد تافت، وصوّت آخرون إلى جانب تقدميي تيودور روزفلت. وفي عام ١٩١٦ أعيد انتخابه بفضل تأييد التقدميين في الولايات الوسطى وولايات أقصى الغرب التي هي في العادة ولايات جمهورية. ولكي يقنع البلاد بتأييد مرشحيه وبرنامجه في الانتخابات المقبلة، كان بحاجة لأن يحتفظ بالجماعات المقترعة نفسها التي سبق ان حققت له الفوز في عام ١٩١٦: أي الكاثوليك الايرلنديين سكان المدن الكبرى الذين كانوا معادين لبريطانيا، والأميركيين الألمان

---

(٥) **مذكرات ديفيد لويد جورج عن الحرب**، المجلد ٣: ١٩١٦ ـ ١٩١٧ (بوسطن: ليتل وبراون، ١٩٣٤)، ص ٦٤.

(*) أرسل وزير خارجية المانيا، ارثور تزيمرمان برقية سرية الى وزيره المفوض في المكسيك طالباً اليه أن يسعى من أجل تحالف مع المكسيك ضد الولايات المتحدة، ومقابل ذلك تحصل المكسيك على ولايات تكساس، ونيومكسيكو وأريزونا. وقد اعترضت الحكومة البريطانية برقية تزيمرمان فأرسلت نسخة عنها الى الرئيس ويلسون، فنشرها الرئيس الأميركي.

سكان الولايات الغربية الوسطى وأكثريتهم من الجمهوريين (وعدد كبير منهم ولدوا في المانيا) والذين كانوا مؤيدين لألمانيا. فكيف إذن يستطيع إدخال الولايات المتحدة في معسكر الحلفاء من دون تنفير هذه الجماعات؟

غير ان الغواصات الالمانية لم تترك أمامه خياراً آخر: ففي ١٧ آذار (مارس) أغرقت الغواصات الالمانية ثلاث سفن تجارية أميركية. وقد اجتمع الرئيس في العشرين من آذار (مارس) مع مجلس وزرائه طالباً المشورة. جلس مصغياً إلى وجهات نظر أعضاء مجلس وزرائه وكان قليل الكلام، غير انه أبدى ملاحظة بشأن «الحالة المحزنة الجلية للشرق الأوسط»[٦] باعتبارها مشكلة يجب تذليلها. ولكنه لم يقل لمجلس الوزراء هل استقر رأيه على ما يجب عمله.

وفي ٢٤ آذار (مارس) كتب جوزيف باتريك تيومي، سكرتير الرئيس الخاص منذ مدة طويلة، إلى رئيسه لإبلاغه ان الرأي العام الأميركي، وفقاً لما تكشف عنه المقالات الرئيسة للصحف في سائر أنحاء البلاد، هو انه إذا ما دخلت الولايات المتحدة الحرب ضد المانيا «فيجب ان يكون دخولها بسبب مسألة مباشرة بيننا وبينهم»[٧]. وقال ان اميركا يجب ألاّ تقيد نفسها بأهداف الحلفاء في الحرب، بغض النظر عن قيمة هذه الأهداف، ويجب ألاّ يطلب من الأميركيين ان يموتوا من أجل قضايا شعوب أخرى.

وعندما توجه ويلسون إلى الكونغرس مساء ٢ نيسان (ابريل) ليطلب اعلان الحرب على الامبراطورية الالمانية، كان جلياً انه يفكّر بهذا المنحى، إذ انه خصص جزءاً كبيراً من خطابه أمام الكونغرس للحديث عن أهداف الولايات المتحدة الخاصة. وعندما شرح السبب الذي يشعر انه اضطره للمطالبة بإعلان الحرب، حصر تركيز حديثه عن الخلاف مع المانيا في الأسباب التي كان من الصعب تخطئته فيها: لقد أغرق الألمان ثلاث سفن تجارية أميركية وهم عازمون على إغراق المزيد. لقد ارتكبت أعمال حرب ضد الولايات المتحدة وليس أمامه خيار مشرّف سوى ان يرد بالمثل. ولكي يؤكد الرئيس الأميركي ان النزاع كان يتعلق بإغراق السفن الأميركية، أرجأ النظر في موضوع العلاقات مع امبراطورية آل هابسبورغ، حليفة المانيا، فقال: بما ان امبراطورية النمسا ـ المجر لم تعلن الحرب على الولايات المتحدة، فإن الولايات المتحدة، في الوقت الراهن على أقل تقدير، لن تعلن الحرب عليها. (الذي حدث هو ان الولايات المتحدة لم تعلن الحرب على امبراطورية آل هابسبورغ حتى نهاية عام ١٩١٧). وزيادة في التأكيد انه عازم على دخول الحرب لأسباب سياسية من اختياره، لم يأت الرئيس الأميركي على ذكر الامبراطورية العثمانية إطلاقاً، ولا على ذكر بلغاريا التي كانت قد انضمت حديثاً إلى دول أوروبا الوسطى. وفي الحقيقة لم تعلن الولايات المتحدة الحرب على هذه الدول ولا دخلت الحرب ضدها، بالرغم

---

(٦) **أوراق دودرو ولسون**، اعدها للطباعة ارثور س. لينك وآخرون، المجلد ٤١، ٢٤ كانون الثاني ـ ٦ نيسان ١٩١٧. (برنستون: مطبعة جامعة، برنستون، ١٩٨٣)، ص ٤٣٨.

(٧) المرجع نفسه، ص ٤٦٢.

من ان الباب العالي ـ تحت ضغط المانيا ـ قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة.
ولكنه حاد عن الخصومة المحدّدة المتعلّقة بالسفن التجارية لكي يتحدّى الحكومة الالمانية ـ وحكومات الحلفاء أيضاً ـ لأسباب أعمّ. لقد قال أمام الكونغرس إن حكومة القيصر الالماني تشن «حرباً على جميع الأمم» وبالتالي «فالتحدي هو للبشرية جمعاء»[8]. وقال إن الولايات المتحدة سوف تقاتل «من أجل السلام الدائم في العالم، ومن أجل تحرير شعوب العالم، ومن ضمنها شعوب المانيا»، ثم أكد في عبارة أصبحت مشهورة «ان العالم يجب ان يكون آمناً من أجل الديمقراطية»[9]. وإذ ميّز الرئيس ويلسون بصورة ضمنية بين السياسة الأميركية وسياسة الدول الحليفة، أعلن «اننا يجب ألّا تكون لنا غايات أنانية. فنحن لا نسعى وراء تعويضات لأنفسنا، ولا وراء تعويض مادي عن التضحيات التي سنقدمها بملء حريتنا»[10].

هذه النقطة طرحت في ما بعد بصورة صحيحة عندما عزفت الولايات المتحدة ـ التي حافظت على مسافة بينها وبين الأوروبيين وطموحاتهم السياسية المشبوهة ـ عن ان تصبح إحدى الدول الحليفة، واختارت بأن توصف بأنها شريكة لا حليفة. كان هذا قراراً غير عادي: ان تقاتل الولايات المتحدة إلى جانب بريطانيا وفرنسا وروسيا وترفض ان تكون حليفتها، وان تقاتل ضد المانيا وترفض ان تقاتل حلفاء المانيا. كان هذا القرار دليلاً على خلاف رئيس بين الدول الأوروبية المحاربة وأميركا ويلسون بشأن الغاية من الحرب وشكل السلام. إن تدخّل الولايات المتحدة في الحرب سوف يلقي بظل طويل على المكاسب التي وعدت الدول الحليفة بأن تكافىء بها بعضها بعضاً في نهاية الحرب، ولا سيما في الشرق الأوسط.

(٣)

كان الرئيس ويلسون قلقاً من جراء الحملات التي شنها على سياسته الحربية الزعماء التقدميون والاشتراكيون في الولايات الغربية الوسطى، لأن هؤلاء كانوا يمثلون كتلاً انتخابية لا يمكن تجاهلها. وقد نددوا بسياسته ووصفوها بأنها تساعد الامبريالية، وادعوا ان خوض الحرب انما هو خدمة لمصالح مالية كبرى. وصوروا الحرب بأنها صراع جشع على الغنائم.
وقد ركّزوا حملتهم على النقطة التي شعر الرئيس ويلسون انها مكمن ضعفه، إذ انه كان يعتقد صواباً ان الحكومات الحليفة قد دخلت في اتفاقيات سرية في ما بينها لتضخيم امبراطورياتها، وخشي إذا كشف النقاب عن هذه الاتفاقيات ان تثبت التهمة الموجهة إليه بأنه أدخل الولايات المتحدة في حرب هي أساساً لخدمة مصالح الامبريالية. فاتفاقية سايكس ـ بيكو السرية، على

(٨) المرجع نفسه، ص ٥٢٠.
(٩) المرجع نفسه، ص ٥٢٥.
(١٠) المرجع نفسه.

سبيل المثال، نصت على اقتسام بريطانيا وفرنسا الشرق الأوسط العربي. ونصت اتفاقيات أخرى على ضم كل من روسيا وايطاليا أجزاء من تركيا الحالية. لقد استوضح ويلسون عن تفاصيل المعاهدات السرية ـ مع ان ادوارد ماندل هاوس، موضع ثقته سياسياً، شعر انه من الأفضل عدم الخوض في هذه الأمور قبل كسب الحرب. ورداً على استيضاح الرئيس الأميركي أرسل وزير الخارجية البريطاني، آرثر بلفور، نسخاً من الاتفاقيات السرية إلى واشنطن في ١٨ أيار (مايو) ١٩١٧. لقد ابتأس ادوارد هاوس (الذي كان يستعمل لقبه الفخري في تكساس، لقب كولونيل) عندما اطّلع على مضمون الاتفاقيات. وقال هاوس عن خطة اقتسام الشرق الأوسط كلاماً فيه شيء من التنبؤ، إذ قال «هذه خطة كلها سوء، وهذا ما قلته لبلفور. إنهم يجعلون من الشرق الأوسط مكاناً يستولد حرباً في المستقبل»[١١].

ولم يوافق الحلفاء على نبذ المطالب التي راهنوا عليها لأنفسهم في الاتفاقيات السرية. ولم يكن باستطاعة الرئيس الأميركي ان يستخدم اسلوب الإكراه لحملهم على نبذها: فما كان بوسعه وهو يحارب إلى جانبهم ان يلحق بهم الأذى دون ان يلحقه بالولايات المتحدة. غير انه كان يعرف ان أنباء هذه الاتفاقيات إذا تسربت ستلحق الأذى بهم جميعاً. ولأنه معارض، على أساس مبدئي، للمعاهدات السرية، وجد نفسه مدفوعاً إلى اتخاذ موقف فيه تناقض هو موقف محاولة إبقاء اتفاقيات الشرق الأوسط سرية، ولكنه لم يستطع ان يفعل ذلك. فعندما استولى البلشفيك على السلطة في بيتروغراد نشروا نسخ الاتفاقيات السرية التي اكتشفوا وجودها في محفوظات الوثائق الروسية. ولما كان ويلسون يخشى تأثير هذه الاتفاقيات على الرأي العام الأميركي، فقد حاول ـ ولكنه فشل ـ ان يمنع نشر المعاهدات في الولايات المتحدة.

لقد لجأ الرئيس ويلسون إلى اقتراح عرضه مؤيده الصحفي الشاب اللامع وولتر ليبمان، وكان آنذاك رئيس تحرير صحيفة (نيو ريبابليك)، فعمد إلى أسلوب الهجوم عن طريق اعادة تعريف الأهداف التي تخاض الحرب من أجلها، بطريقة رأى انها ستوفر النقاء لقضية الحلفاء، وبأمل رفع معنويات الجموع التي تقف في جانبه، وتوجيه نداء جديد إلى الشعب الالماني من فوق رؤوس قادته[١٢].

حدد ويلسون الأهداف الجديدة للحرب بأساليب عديدة وفي عدد من المناسبات، أهمها كانت النقاط الأربع عشرة التي طرحها في جلسة مشتركة للكونغرس في ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩١٨. بعض هذه النقاط كان ذا طبيعة عامة: الكف عن توقيع اتفاقيات سرية بين البلدان، الدبلوماسية والتفاوض يجب ان يجريا دائماً على مرأى من الناس، حرية البحار، حرية التجارة، ووضع نهاية للتعرفات الجمركية وغيرها من العوائق الاقتصادية، نزع السلاح العام، وانشاء جمعية أمم لضمان الاستقلال ووحدة الأراضي لجميع الأمم. ولكن نقاطاً أخرى عالجت مسائل محددة، ومن

---

(١١) سيمور، **أوراق الكولونيل هاوس**، المجلد ٣ ص ٤٥.

(١٢) رونالد ستيل، **وولتر ليبمان والقرن الأميركي** (بوسطن وتورونتو: ليتل براون وشركاه، ١٩٨٠)، ص ١٣٣.

هذه النقاط النقطة الثانية عشرة التي بيّنت أهداف الولايات المتحدة في ما يخص الامبراطورية العثمانيـة، بالرغم من ان الولايات المتحدة لم تكن في حالة حرب معها: «النقطة»[١٢] ـ الأجزاء التركية من الامبراطورية العثمانية الحالية يجب تأمين سيادتها المضمونة، أما القوميات الأخرى التي هي الآن تحت الحكم التركي فيجب ان نضمن لها أمن الحياة الذي لا شك فيه وفرصة لا تشوبها شائبة اطلاقاً لتطوير حكمها الذاتي». كان ويلسون قد اقترح في مسودة سابقة ان تمحى تركيا من على الخريطة[١٣]. كان اهتمامه الرئيس في الشرق الأوسط منصبّاً على الارساليات التبشيرية، ويبدو انه، على غرار لويد جورج، ظل يتذكر مجازر المسيحيين التي ارتكبها الأتراك. غير ان الصيغـة النهائية، التي أعد مسودتها مستشاروه، كانت منسجمة مع ادعاء الرئيس الأميركي ان الولايات المتحدة تحارب حكومات أعدائها لا شعوبهم.

لقد عبّرت النقطة الثانية عشرة عن وجهة النظر التي أخذ بها ويلسون وهاوس، والقائلة إنه يجب عدم تقاسم الشرق الأوسط بين الدول المتحاربة، وان الشعوب الخاضعة حتى ذلك الحين لحكم الأتراك يجب ان تتمتع بالحكم الذاتي[١٤]. بيد ان ويلسون وهاوس كانا قبل سنة واحدة فقط قد اتفقا على انه ليس من الفطنة ان يتحدث الرئيس الأميركي علناً عن خططه لتغيير النظام العثماني لئلا يعرض كلامه الكليات التابعة للارساليات الاميركية في بيروت وخارج القسطنطينية للخطر[١٥].

بعد شهر، أي في ١١ شباط (فبراير) ١٩١٨، تحدث ويلسون إلى الكونغرس فحدد بطريقة عامة المبادىء الأربعة التي ينبغي ان ترتكز إليها تسوية الصلح. وقد كان المبدأ الثاني والمبدأ الثالث كما يلي:

٢ ـ لا يجوز مقايضة الشعوب والمناطق لنقلها من سيادة إلى سيادة أخرى وكأنها متاع أو بيادق في لعبة توازن قوى، حتى اللعبة الكبرى التي أصبحت الآن منبوذة إلى الأبد، ولكن، تشملها هذه الحرب.

٣ ـ كل تسوية اقليمية يجب ان تتم لمصلحة ومنفعة السكان ذوي العلاقة، وألّا تكون جزءاً من أي توافق أو حل وسط للمطالب بين الدول المتنافسة...

وقد ألقى ويلسون خطاباً بتاريخ ٤ تموز (يوليو) ١٩١٨ حدد فيه الأهداف الأربعة التي تحارب الولايات المتحدة وشركاؤها من أجل تحقيقها والتي من ضمنها:

«تسـويـة كل مسـألة، سواء أكانت مسألة أرض أم سيادة، أم ترتيب اقتصادي، أم علاقة سيـاسية، على أساس القبول الحر لتلك التسوية من قبل الشعب المعني مباشرة، وليس على أساس المصلحة المادية أو الفائدة المادية لأية دولة أخرى أو شعب آخر قد يكون راغباً في تسوية مختلفة من أجل نفوذه الخارجي أو سيطرته الخارجية».

---

(١٣) سيمور، **أوراق الكولونيل هاوس**، المجلد ٣، ص ٣٢٣.

(١٤) المرجع نفسه.

(١٥) سيمور، **أوراق الكولونيل هاوس**، المجلد ٢، ص ٤١٥.

استقبلت مقترحات السلام التي طرحها ويلسون بحماسة شديدة، ولكن، مما له دلالته، ليس من قبل الحكومات الحليفة. وقد كتب مؤلف سيرة حياة وولتر ليبمان في هذا الشأن:

«في أول الأمر كان هذا محيراً لليبمان، إذ انه افترض ان ويلسون نسّق خطته مع الحلفاء قبل ان يعلنها. ولكن ويلسون لم يكن قد فعل ذلك، ولسبب وجيه: فقد كان يعرف انهم سيرفضونها، فلما أخفق في جهوده لإقناع الحلفاء بنبذ المعاهدات السرية حاول اقناع شعوب أوروبا بالضغط على حكوماتها. ولكن هذا التكتيك فشل، ونتيجة لذلك صارت النقاط الأربع عشرة مجرد اعلان أميركي وحيد الجانب وليس بياناً بسياسة الحلفاء[١٦]».

والحقيقة ان هذه النقاط كانت تمثل تحدياً للحكومات الحليفة ولحكومات الأعداء.

(٤)

النقـطة الثانية عشرة لم تكن وحيدة الجانب فحسب، بل كانت تنطوي على مفارقة: فالرئيس الأميركي كان يدعو إلى تفتيت الامبراطورية العثمانية، التي لم تكن الولايات المتحدة في حالة حرب معها. وثمة مفارقة أخرى بدت في إعلان الولايات المتحدة الحرب على المانيا ثم على النمسا ـ هنغاريا من دون ان تعلن الحرب على حلفائهما أيضاً.

وقد بدت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي محبذة لاصدار اعلانات الحرب الأخـرى. فرئيس اللجنة طلب إلى وزير الخارجية لانسينغ تفسيراً أوفى للأسباب التي منعت الادارة الأميركية من ان تفعل ذلك. وقد ذكر وزير الخارجية عدداً من الأسباب في مذكرة جوابية مستفيضة[١٧]. آنذاك لم تكن للولايات المتحدة تجارة هامة أو مصالح اقتصادية أو تجارية تخشى عليهـا في الشرق الأوسـط ما عدا كليتين مدعومتين من ارساليات بروتستانتية ـ كلية روبرت والكلية البروتستانتية السورية ـ اللتين كان معنياً بهما عناية شديدة صديق ويلسون وسنده المالي الأكبر، كليفلاند دودج. ولكن لانسينـغ قال ان الحفاظ على هاتين المؤسستين هو في حد ذاته على جانب من الأهمية يسوّغ سياسة الادارة الأميركية. وأشار إلى ان قيمة هاتين المؤسستين تقدر بملايين الدولارات، وفي حالة الحرب قد تتعرضان للمصادرة. كما قال محذراً ان المسيحيين واليهود في الامبراطورية العثمانية قد يصبحون في حالة الحرب ضحايا مجازر جديدة. وقال لانسينغ انه لا يرى فائدة تُجنى من إعلان الحرب، وأشار إلى ان تركيا لم تهاجم الولايات المتحدة.

بالرغم من الأسباب العديدة التي أوردها لانسينغ في تفسيره قرار الإدارة، بقي الكونغرس غير مقتنـع بهـا، وطُرح على مجلس الشيوخ في عام ١٩١٨ مشروع قرار يدعو إلى اعلانات حرب

---

(١٦) ستيل، **ليبمان**، ص ١٣٦.

(١٧) لورانس ايفانز، **سياسة الولايات المتحدة وتقسيم تركيا ١٩١٤ ـ ١٩٢٤** (بالتيمور: مطبعة جامعة جون هوبكنز، ١٩٦٥)، ص ٣٩.

اضافية. وقد قال لانسينغ في شهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ، ان القرار يعود أساساً إلى الكونغرس. وبناء على طلب اللجنة وافق على ان يستكشف رأي الحلفاء ليعرف منهم هل يعتقدون ان اعلانات الحرب الاضافية ستساعد أم تعرقل المجهود الحربي.

وفي شهر أيار (مايو)، أبلغ لانسينغ الرئيس الأميركي ان الحلفاء يرون ان اصدار الولايات المتحدة اعلانات الحرب الاضافية سوف يساعدهم. بيد ان لانسينغ نبّه الرئيس إلى أكثر من مليون دولار شهرياً ترسل إلى الإرساليات الأميركية في الامبراطورية العثمانية لتوفير الطعام والعناية للسوريين والأرمن، وستنقطع عنهم هذه المساعدة في حالة اعلان الحرب[١٨].

عندئذٍ ثبّت الرئيس قراره بعدم اعلان الحرب. وقد أبلغت لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ بذلك فقبلت القرار على مضض. وهكذا ظلت الولايات المتحدة في حالة سلام مع الامبراطورية العثمانية بينما واصل الرئيس الأميركي صياغة خططه لتجزئتها.

(٥)

بدأ الكولونيل هاوس في أوائل أيلول (سبتمبر) ١٩١٧، بناء على طلب الرئيس، وبمعزل عن وزارة الخارجية، في تجميع فئة من المساعدين لمساعدته في صياغة خطط أميركا لعالم ما بعد الحرب. كان الرأي ان تكون مجموعة مستقلة بعيدة عن الأضواء، وأن يطلق عليها الاسم الرمزي «التحقيق». وقد عقدت اجتماعاتها الأولى في المكتبة العمومية في نيويورك. وبناء على اقتراح ويلسون، جاء هاوس بالمشاركين في هذه المجموعة من الأوساط الجامعية بصورة رئيسة بدءاً بأسماء رشحها رئيس جامعة هارفارد ورئيس تحرير «نيو ريبابليك». ووقع اختيار الرئيس ويلسون شخصياً على وولتر ليبمان. وبلغ عدد أعضاء المجموعة التي جمعها هاوس، في ذروته، مئة وستة وعشرين عضواً. والغالبية العظمى منهم كانوا من خريجي واحدة أو أخرى من الجامعات الأربع التي هي صفوة الجامعات الأميركية ـ شيكاغو، وكولومبيا، وهارفارد، وبيل ـ وكثيرون منهم جيء بهم من كليات هذه الجامعات أو من معاهد مماثلة[١٩].

ومع ذلك فإن «التحقيق» ـ بمعزل عن خرائطها التي أعدتها باتقان المحترفين[٢٠] ـ كانت تدير أعمالها بأسلوب الهواة. فمجموعة الشرق الأوسط، المؤلفة من عشرة أساتذة من جامعة برنستون، لم تتضمن أي اختصاصي بالشرق الأوسط المعاصر. وكان رئيسها باحثاً مختصاً بالحروب الصليبية، أما ابنه، وهو أيضاً عضو في المجموعة، فكان مختصاً بدراسات أميركا اللاتينية. وبين أعضائها الآخرين خبير في شؤون الهنود الأميركيين، ومهندس، واستاذان

(١٨) المرجع نفسه، الصفحات ٤٠ ـ ٤٢.

(١٩) لورنس ا. جيلفاند، **التحقيق: الاستعداد الاميركي للسلام ١٩١٧ ـ ١٩١٩** (نيوهافن: مطبعة جامعة بيل، ١٩٦٣)، ص ٤٧.

(٢٠) المرجع نفسه، ص ٢٧٣.

مختصان باللغات والآداب الفارسية القديمة[٢١].

أما اختيار المكتبة العمومية في نيويورك أول مقر لها، فكان يرمز إلى طريقة العمل التي تبنتها مجموعة «التحقيق». فبعد ان أثارت كل المسائل السياسية التي تقسم الجنس البشري، شرعت «التحقيق» في بحث هذه المسائل. وكثيرون من الباحثين لم يفعلوا أكثر من تلخيص المعلومات التي عثروا عليها في إحدى الموسوعات. وكثيرون منهم اتهموا في نبش مسائل في الأدب والهندسة المعمارية مما لا يخطر في البال ان تكون له أية علاقة بشروط معاهدة الصلح المقبلة. وقلة من التقارير كانت لها أية علاقة بمسألة المصالح الوطنية الأميركية[٢٢].

وكما هو معهود في هذه المجموعة، لم ترد أية إشارة حتى في تقرير القسم الاقتصادي لمجموعة الشرق الأوسط، إلى امكانية العثور على كميات كبيرة من النفط في ذلك الجزء من العالم. مع ذلك، ففي عام ١٩١٨، إذ احتدمت حرب من حروب القرن العشرين ظهرت فيها الطائرات والدبابات لأول مرة، اكتشفت الولايات المتحدة (مثلما اكتشفت فرنسا في العام عينه، ومثلما اكتشف ونستون تشرشل في بريطانيا قبل نشوب الحرب) ان الكميات الهائلة من النفط التي تتطلبها الحرب الحديثة قد جعلت موارد النفط المحتملة المشتبه بوجودها في الشرق الأوسط، ذات أهمية بالغة. واغفال تقارير «التحقيق» المتعلقة بالشرق الأوسط موضوع النفط كان دليلاً على جهل رجال الرئيس بالأمور الدنيوية، وانذاراً بالسوء لمؤتمر الصلح المقبل[٢٣].

(٦)

ومع ان برنامج السلام الذي وضعه الرئيس ويلسون كان في بعض جوانبه خيالياً في مثاليته، فإن الاستجابة غير العادية التي لقيها في سائر أنحاء العالم دلّت على انه يعبر عن توق واسع النطاق إلى فهم سبب خوض الحرب. لقد قال بلفور، وزير الخارجية البريطاني ان الحرب «ربما كانت الحدث الأكبر في التاريخ» ولكن ذهنه لا يمضي إلى أبعد من ذلك: «إن الأجيال المقبلة قد ترى ان بالامكان رؤية الشيء كما هو موجود فعلاً»، أما هو والجيل الذي ينتمي إليه فلا يقدر على ذلك[٢٤]. كانت الحرب، مع حلول عام ١٩١٧، قد أصبحت أكبر كثيراً من الأحداث المسببة لها، إلى حد ان مسبباتها بدت، إلى حد يقرب من العبثية، عديمة الأهمية بالمقارنة مع الحرب نفسها.

في اليوم التالي لالقاء وودرو ويلسون خطابه أمام الكونغرس الذي طلب فيه اعلان الحرب، كتب إليه وولتر ليبمان رسالة (بصيغة ظهرت في جريدة «نيو ريبابليك في وقت لاحق من الاسبوع) قال

(٢١) المرجع نفسه، الصفحات ٦٠ ـ ٦٢.

(٢٢) المرجع نفسه، الصفحات ٢٤٠ ـ ٢٥٠.

(٢٣) المرجع نفسه، الصفحات ٢٥٠ ـ ٢٥٢.

(٢٤) سيمور، **اوراق الكولونيل هاوس**، المجلد ٣، ص ٣٩.

له فيهـا: «لا أحد سوى رجل الدولة الذي سيدعى عظيماً كان باستطاعته ان يجعل التدخل الأميركي يعني الكثير جداً بالنسبة للقوى الكريمة في العالم، وان يرفع الرعب المحتم الناجم عن الحرب إلى مرتبة عمل مفعم بالمعنى إلى هذا الحد»[٢٥]. لقد وجد ليبمان، كما كان شأنه دائماً، الكلمة المعبرة: إن الرئيس، بتبنيه الأهداف التي تبناها، قد أعطى الحرب معنىً.

بعـد سنوات، وفي حديث غير رسمي على متن الباخرة في الطريق إلى مؤتمرات الصلح في عام ١٩١٩، قال ويلسون لمرافقيه «لديَّ القناعة بأن هذا السلام إذا لم يرتكز إلى أسمى مبادىء العـدالة، ستكنسه شعوب العالم في أقل من جيل واحد. فإذا كان سلاماً من نوع آخر فإني سأهرب واختبىء... لأن ما سيعقبه لن يكون مجرد نزاع بل كارثة»[٢٦].

مع ذلك ما صاغ ويلسون ولا أولئك الذين اشتركوا في مجموعة «التحقيق» التي أوجدها، برنامجاً محدداً من شأنه ان يترجم الوعود إلى واقع: فقد كان برنامج الرئيس غامضاً مبهماً وكان لا بد من ان يثـير آلاف التـوقعـات ـ الأمـر الذي أكّد من الناحية العملية ان أية اتفاقية ينجزها السياسيون ستكون مخيبة للآمال.

(٢٥) ولسون، **أوراق**، المجلد ٤١، الصفحتان ٥٣٧ ـ ٥٣٨.

(٢٦) جيلفاند، **التحقيق**، ص ١٧٣.


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفصل الثاني

صهيونية لويد جورج

(١)

بين البشر لا يمكن ان نجد رجلين أقل تشابهاً مما كان الحال بين الرئيس الأميركي المتقشف ورئيس الوزراء البريطاني الساحر والمنحل أخلاقياً.

بيد انهما كرجلين سياسيين، كانا متشابهين: فكلاهما كان محباً للعزلة ووصل إلى السلطة عبر ضربة حظ ناشئة عن انشقاق حزبي، وكلاهما طبق سياسة خارجية ذات طابع شخصي متجاوزاً وزارة الخارجية في بلده. وكان كل من ويلسون ولويد جورج كارهاً ان تنجر بلاده إلى الحرب، ثم بعد ان اختار كل منهما الحرب رأى من العسير ان يحافظ على دعم مؤيديه من دعاة السلم المعادين للحرب. وكلاهما كان من اليسار السياسي. ولكن أوجه الشبه بينهما تقف عند هذا الحد، إذ بينما كان ويلسون يسير في اتجاه متزايد التقدمية والمثالية، كان لويد جورج يفعل العكس تماماً.

لو كان ماضي لويد جورج السياسي هو الدليل إلى ادائه في المستقبل، لكان ممكناً ان نتوقع منه ان يشاطر الولايات المتحدة بغضها للأهداف الامبريالية في الشرق الأوسط. فعندما كان راديكالياً في شبابه كان معارضاً للامبريالية البريطانية، ولكان مما يتفق مع سجيته ان ينقض، بعدما أصبح رئيساً للوزراء، اتفاق وزارة اسكويث مع الحلفاء على توسيع امبراطوريات الدول الحليفة ـ ولكنه لم يفعل ذلك.

لقد شعر لويد جورج بالحاجة عينها التي شعر بها ويلسون لإعادة صياغة أهداف الحرب، ولكنه توصل إلى استنتاجات مختلفة. ذلك ان ويلسون أعلن ان جسامة الحرب تستدعي سلاماً بغير ضم للأراضي. أما لويد جورج فقد تبنى وجهة النظر الأخرى: ان جسامة الحرب تتطلب تعويضات وضماً للأراضي على نطاق ضخم.

وعد ويلسون ولويد جورج كلاهما شعوب الامبراطورية العثمانية بحياة أفضل، ولكن في حين أعطى ويلسون الأمل في الحكم الذاتي ارتأى لويد جورج، وهو يستخدم الكلام البلاغي عن

التحرر القومي، إعطاء الشرق الأوسط حكومة أفضل مما يستطيع الشرق الأوسط ان يعطي نفسه. في هذا المجال توافقت أهداف رئيس الوزراء البريطاني مع أهداف معاوني كيتشنر الذين كانوا يمارسون الإشراف اليومي على سياسة القاهرة البريطانية في الشرق الأوسط. وبذلك تحسنت فرص تنفيذ سياسته فعلياً.

عندما تولى رئيس الوزراء البريطاني الجديد منصبه في نهاية عام ١٩١٦ وبداية عام ١٩١٧ حمل معه الحماسة الراديكالية القديمة العهد، لأهداف انبثقت من الحرب، مثل تدمير الامبراطورية العثمانية الرجعية ـ هذه الأهداف التي هي صدى أيام عز ليبرالية القرن التاسع عشر. كان أحد الإجراءات الأولى التي اتخذها لويد جورج عندما أصبح رئيساً للوزراء ان يأمر جيوشه في مصر بالانتقال إلى مرحلة الهجوم. وكان أحد اجراءاته الأخرى انه أمر جون بوتشان، وكان قد عيّنه بناء على اقتراح ميلنر مديراً للاعلام، بأن يشرع في حملة دعائية تصور تدمير الأمبراطورية العثمانية هدفاً رئيساً من أهداف الحرب. وقد استحوذت هذه الحملة على خيال الناس. وبرهن شعار «الأتراك يجب ان يذهبوا!» على انه شعار فعال[1]. إن هذه الحملة الدعائية، شأنها شأن نقاط ويلسون ومبادئه، أثبتت، على الأقل في المدى القصير، انها سياسة جيدة.

إن برنامج لويد جورج القاضي بإرسال قوات للقتال في الشرق قد وضعه في نزاع مباشر مع جنرالاته، إذ انهم استمروا في المطالبة بأن يكون لهم الإشراف الأعلى على القرارات العسكرية، وقد أيّدهم في ذلك الملك جورج. وكانت استراتيجيتهم، كعهدها دائماً، تقضي بتركيز كل الموارد على الجبهة الغربية، وقد عبّروا عن تذمرهم لأن رئيس الوزراء الجديد يتحدى رأيهم المهني. وتناول الموضوع أصدقاؤهم الصحفيون في شارع الصحافة ـ شارع فليت. وفي أوائل شهر كانون الثاني (يناير) هدد قطب الصحافة، اللورد نورثكليف، في محادثة حامية الوطيس، بأن «يحطم» لويد جورج ما لم يتراجع عن استراتيجيته الشرقية[2]. وعزا نورثكليف إلى نفسه الفضل في اسقاط اسكويث في كانون الأول (ديسمبر)، وبدا واثقاً من قدرته على اسقاط لويد جورج في كانون الثاني (يناير) إذا شاء ان يسقطه.

في الوقت نفسه تقريباً طلبت وزارة الحربية إلى شخص مقرب من لويد جورج ان ينذره بأن الجنرالات عازمون على مقاتلته وانه «قد لا يخرج بخير من هذا القتال»[3]. وفي المانيا كانت هيئة الأركان العامة تتجه نحو عزل المستشار المدني. ولذلك فإن رئيس الوزراء البريطاني، بعدما رأى ان الملك وزعماء حزبه الليبرالي والصحافة والجنرالات يقفون جميعاً ضده، لم يعد واثقاً من ان هيئة الأركان العامة لقوات الامبراطورية البريطانية لن تقدم على محاولة مماثلة. كان زمناً من أزمنة السياسة العالمية بدا فيه أي شيء ممكناً حتى ما كان في السابق أمراً لا يخطر في الخيال.

---

(١) روجر ادلسون، مارك سايكس: **لوحة هاو** (لندن: جوناثان كيب، ١٩٧٥)، ص ٢٢٢.

(٢) اللورد بيفربروك، **الرجال والسلطة ١٩١٧ ـ ١٩١٨** (لندن: هتشنسون، ١٩٥٦)، ص ٤٧.

(٣) المرجع نفسه، ص ٤٨.

مع ذلك بقي متمسكاً قدر ما استطاع باستراتيجيته الشرقية، مزدرياً مستشاريه العسكريين. فقد كتب بعد ذلك بزمن طويل «أن لا شيء ولا أحد كان يستطيع انقاذ الأتراك من الانهيار التام في عام ١٩١٥ وعام ١٩١٦ سوى هيئة أركاننا العامة»[٤]. وكان لويد جورج يرى ان تحقيق نصر على الامبراطورية العثمانية قبل نهاية عام ١٩١٦، وبعد دخول بلغاريا الحرب، من شأنه «ان يحدث أثراً حاسماً على مصير الحرب»[٥]. وقد قال إنه كان أمراً سهلاً ان تهزم تركيا في أي وقت وان «مظهر العزيمة الذي بدا به الأتراك أمام الحلفاء كان مظهراً لا يخفي وراءه أي شيء، لأنه كان جزءاً من لعبة وزارة الحربية البريطانية للتظاهر بأن لدى الأتراك قوات رهيبة واحتياطياً وافراً. ولعل وزارة الحربية قد صدّقت ذلك، فإذا كانت قد صدّقت، إما ان تكون معلوماتها ناقصة أو انها خدعت بسهولة»[٦].

كانت حجة لويد جورج التي دافع عنها منذ بداية الحرب، انه يمكن إلحاق الهزيمة بألمانيا بواسطة هجوم عبر البلقان، وان الحاق الهزيمة بتركيا سيفتح البلقان أمام مثل هذا الهجوم. وقد تمكن من دعم موقفه عندما استشهد بعد ذلك بوقت طويل برئيس هيئة الأركان العامة الالمانية، فون هيندنبورغ، إذ نقل عنه قوله: «إذا كانت هناك فرصة لنصر استراتيجي ساطع فهي هنا... فلماذا لم تغتنم انكلترا قط فرصتها؟... ان التاريخ قد يوضح يوماً ما هذه المسألة...»[٧].

لقد أراد لويد جورج ان يقدم هذا الايضاح، ولكن مشكلته كانت افتقاره إلى القوة السياسية التي يحتاجها لمجابهة الجنرالات والتي يحتاجها أيضاً لامتلاك القوات والمعدات بأعداد وكميات كافية للقيام بالمهمة. وقد بقي هو وقادة بريطانيا العسكريون طوال عام ١٩١٧ وخلال جزء كبير من عام ١٩١٨ يخوضون حرب مناورات ومكائد ضد بعضهم بعضاً. كان وضع لويد جورج حرجاً، إذ لم يكن لتأييده في البرلمان أي عمق، ذلك ان تأييده كان يأتي في ذلك الحين من خصوم سابقين، وكان الشك فيه يأتي من أصدقاء سابقين. وكان أخطر سياسي يهاجم الحكومة هو صنيعته السابق ونستون تشرشل. وقد كتب أحد أصدقاء الرجلين قائلاً: «إن لهجته في الحديث عن لويد جورج لهجة حقد ومن الجلي انه بدأ يعتبره خصماً كريهاً»[٨]. كان لدى تشرشل ما يدعوه لأن يحقد، إذ ان لويد جورج استبعده من وزارته. أما رأي لويد جورج في تشرشل فهو «ان هذا الرجل جر تركيا إلى الحرب، وأمثاله هم أخطر من ان يتولوا مناصب رفيعة»[٩].

---

(٤) **مذكرات ديفيد لويد جورج عن الحرب**، المجلد ٤، ١٩١٧ (بوسطن: ليتل وبراون، ١٩٣٤)، ص ٦٨.

(٥) المرجع نفسه، ص ٦٦.

(٦) المرجع نفسه، ص ٤٣٢.

(٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٥٧٣ ـ ٥٧٤.

(٨) مارتن جيلبرت، **ونستون س. تشرشل: المجلد المرافق**، المجلد ٤ الجزء (١): كانون الثاني ١٩١٧ ـ حزيران ١٩١٩ (بوسطن: هوتن ميفلين، ١٩٧٨)، ص ٥٩.

استعان تشرشل، في خطبه ومقالاته الصحفية، بمعرفته الواسعة للشؤون العسكرية وباستيعابه التفاصيل عند توجيه النقد إلى كيفية إدارة الحرب. كان هناك الكثير مما يمكن انتقاده، وهذا أمر كان لويد جورج يعرفه معرفة جيدة. ولكنه كان قاصر اليدين عن فرض وجهات نظره على قادة الحلفاء العسكريين، وفي الآن نفسه كان بصفته رئيساً للوزراء، مسؤولاً أمام البرلمان عن اخفاقاتهم المستمرة والباهظة الثمن. لقد أبقى تشرشل خطوط اتصالاته مفتوحة فأرسل انذاراً شخصياً إلى رئيس الوزراء أبلغه فيه ان جماعات المعارضة المتباينة في مجلس العموم والناقمة على طريقة إدارة الحرب، قد توحد صفوفها لإسقاطه.

وصادف ان التقى تشرشل ولويد جورج في ١٠ أيار (مايو) ١٩١٧ بعد جلسة عقدها مجلس العموم، فأبدى رئيس الوزراء رغبته في ان يضم تشرشل إلى وزارته. ومع انه كان لا يزال يرى ان تشرشل «أفسد نفسه بقراءاته عن نابليون» فقد أسرّ إلى فرانسيس ستيفنسون، سكرتيرته وعشيقته، انه بحاجة إلى تشرشل لكي يدخل البهجة إلى نفسه ويشجعه في وقت كان فيه محاطاً بزملاء ترتسم على وجوههم الكآبة(١٠).

وكالعادة كان السؤال أيتهما المجازفة الكبرى: إبقاء تشرشل خارج الحكومة أو ضمه إليها. في منتصف تموز (يوليو) عيّن تشرشل وزيراً للذخائر. ومع ان هذا المنصب لا يخوّله إلى عضوية في مجلس الوزراء الحربي، فقد قوبل تعيينه على الفور بمقاومة عرضت وجود الحكومة للخطر بعض الوقت(*).

كتبت عمة تشرشل إليه مهنئة بتعيينه وزيراً للذخائر فقالت: «نصيحتي أن تتشبث بوزارة الذخائر وإياك ان تحاول ادارة شؤون الحكومة»(١٢). لقد دفع هذا التعيين الجديد جريدة «التايمز» إلى التحذير من ان البلاد «لا يتحمل مزاجها هذه المحاولة التعسة لإحياء استراتيجية الهواة»(١٣). كانت عائلة تشرشل وكان أصدقاؤه قلقين من أجله، وكانت جحافل أعدائه والناقمين عليه قلقة من أجل البلاد. ولا بد انهم كانوا سيجزعون، دون ان يدهشوا، لو علموا انه، في غضون اسبوع بعد تعيينه، تقدم إلى سكرتير مجلس الوزراء الحربي بخطة بعثها إلى الحياة من

---

(١٠) مارتن جيلبرت، **ونستون س. تشرشل**، المجلد ٤، ١٩١٦ ـ ١٩٢٢، **العالم المضروب**، (بوسطن: هوتن ميغلين، ١٩٥٧)، ص ١٨.

(*) كان انقاذ لويد جورج على يد بونار لو الذي كبح جماح جماعته المحافظين الغاضبين. كان بونار لو يكره تشرشل، وقد استاء لعدم أخذ رأيه في الأمر. ولكنه ظل وفياً لرئيس الوزراء. واعتمد لويد جورج على نباهته فقال له إن اسكويث كان قد تعهد في حال عودته رئيساً للوزراء، بأن يعيد تشرشل الى السلطة في منصب لورد الأميرالية الأول(١١). كانت الرسالة الضمنية التي أراد ايصالها الى بونار لو، هي أن حكومة لويد جورج التي يقتصر دور تشرشل فيها على منصب أقل أهمية نسبياً، هي الحكومة الفضلى.

(١١) جيلبرت، **تشرشل: المجلد المرافق**، ص ٩٩.

(١٢) جيلبرت، **تشرشل: المجلد ٤**، ص ٣٠.

(١٣) جيلبرت، **تشرشل: المجلد المرافق**، ص ١٠١.

جديد لغزو الشرق الأوسط. فقد اقترح إنزال جيوش بريطانية في مرفأ اسكندرون لغزو شمال سورية وقطع خطوط النقل والمواصلات في الامبراطورية العثمانية[١٤]. لكن مجلس الوزراء الحربي تجاهل اقتراحه فلم ينتج عنه شيء.

(٢)

لم تنقض أشهر على تولي لويد جورج منصبه حتى كان قد شرع في مفاوضات سرية مع أنور باشا، أحد زعماء حزب تركيا الفتاة. وكان وكيله في المفاوضات هو فينسنت كيلارد، المدير المالي لشركة فيكرز الضخمة التي تنتج أسلحة، والذي سبق ان أمضى سنين عديدة في القسطنطينية رئيساً لمجلس ادارة الدين العام العثماني. وكان كيلارد، بدوره، يقوم بهذه المهمة عبر شريك تجاري مقرب منه، هو بازيل زاخاروف، الذي شق طريقه من عالم الجريمة في ازمير ليصبح أشهر بائع سلاح سيىء الصيت في العالم، وأطلقت عليه الصحافة لقب «تاجر الموت». وقد سافر زاخاروف إلى جنيف في عام ١٩١٧ وعام ١٩١٨، وأبلغ كيلارد انه يستطيع اجراء مفاوضات مع أنور باشا أولاً عن طريق وسيط ثم وجهاً لوجه[١٥].

وقد عرض رئيس الوزراء البريطاني بواسطة مبعوثه رشاوى - حسابات كبيرة في المصرف - إلى أنور وشركائه مقابل الخروج من الحرب بموجب شروط بريطانيا، وهي: ان تستقل شبه جزيرة العرب، وان تتمتع أرمينيا وسورية بحكم ذاتي محلي ضمن الامبراطورية العثمانية، وان تصبح بلاد الرافدين وفلسطين محميتين بريطانيتين على أساس الأمر الواقع، مثل مصر قبل الحرب، ولكن تحت السلطة العثمانية من حيث الشكل، وضمان حرية الملاحة في الدردنيل. مقابل ذلك عرض لويد جورج ان تظل الامتيازات (أي المعاهدات التي تمنح الأوروبيين معاملة الأكثر رعاية) ملغاة، وتعامل تركيا معاملة مالية سخية لمساعدتها على انعاش اقتصادها. لقد اختلفت الشروط التي عرضها لويد جورج بطريقتين هامتين عن تلك التي ارتأتها حكومة اسكويث السابقة: فرنسا وايطاليا وروسيا لن تنال شيئاً، وبريطانيا ستنال فلسطين وبلاد الرافدين.

تشير تقارير زاخاروف - التي يصعب الحكم على مدى الصدق فيها - إلى ان أنور، بعد تبدلات زئبقية في التفكير والمزاج، لم يقبل العرض الذي قدمه لويد جورج، ولا يبدو انه كانت لديه النية جدياً على الاطلاق ان يقبل العرض. ولكن التعليمات التي تلقاها زاخاروف تكشف نيات لويد جورج إزاء الشرق الأوسط.

(٣)

في جلسة سرية عقدها مجلس العموم البريطاني في ١٠ أيار (مايو) ١٩١٧، فاجأ رئيس الوزراء

(١٤) المرجع نفسه، ص ١٠٨.

(١٥) لندن. مكتب سجلات مجلس اللوردات. مجموعة بيفربروك. أوراق لويد جورج. ف. - ٦ - ١. الوثائق من ١ إلى ١٦ (ب).

حتى أحد معاونيه المقربين عندما قال، دون أي لبس، ان بريطانيا لن تتخلى عن المستعمرات الالمانية في افريقيا المستولى عليها في الحرب، ولن تسمح لتركيا بأن تحتفظ بفلسطين أو بلاد الرافدين[١٦]. كانت لدى لويد جورج أفكار محددة بشأن مستقبل الأراضي العثمانية المحررة، ولكن لا أحد من زملائه كان مطلعاً عليها. فهو قد تجنب القنوات الرسمية ولم يطلع أحداً عليها بتفاصيلها سوى في مجرى مفاوضاته السرية مع أنور باشا. ومن هنا أهمية ما تكشفه.

كان في نية رئيس الوزراء ان ينكر على فرنسا الوضع الذي كان سير مارك سايكس قد وعدها به في الشرق الأوسط بعد الحرب، ورأى ان اتفاقية سايكس ـ بيكو ليست ذات أهمية، وكل ما يهم هو الحيازة الفعلية. وفي ما يخص فلسطين فقد أبلغ السفير البريطاني لدى فرنسا في نيسان (ابريل) ١٩١٧ ان الفرنسيين سيجبرون على قبول أمر واقع: «سنكون هناك بقوة الفتح وسنبقى»[١٧].

كان لويد جورج الرجل الوحيد في حكومته الذي أراد دائماً استيلاء بريطانيا على فلسطين. وأراد أيضاً ان يشجع قيام وطن قومي يهودي في فلسطين. وعجز زملاؤه عن معرفة مدى شدة تمسكه بهذه الآراء.

كانت لمعتقدات لويد جورج خلفية يجهلها زملاؤه إلى حد كبير. فهو، خلافاً لاسكويث وأعضاء مجلس الوزراء الآخرين، لم يدرس في مدرسة خاصة من المدارس البريطانية التي تشدد على تعليم اليونانية واللاتينية وآدابهما القديمة. لقد تربى على دراسة الكتاب المقدس. وكثيراً ما ذكر ان أسماء الأماكن الواردة في الكتاب المقدس يعرفها بأفضل مما يعرف أسماء المعارك والحدود المتنازع عليها في الحرب الأوروبية. وكان في حديثه عن هذه الأماكن يعبر عن نفسه بحرارة. وقد كتب في ما بعد في مذكراته انه كان قد اعترض على تقسيم فلسطين وفقاً لاتفاقية سايكس ـ بيكو (معظم فلسطين من نصيب فرنسا أو من حصة المنطقة الدولية) لأن هذا التقسيم يشوه البلد. وقال إن الأمر لا يستأهل كسب الأرض المقدسة لمجرد «تحطيمها إلى أجزاء أمام الرب»[١٨]. وأكد «ان فلسطين، في حال استعادتها، يجب أن تكون واحدة غير قابلة للتقسيم من أجل تجديد عظمتها ككيان حي»[١٩].

(٤)

وخلافاً لزملائه كان يعرف معرفة أكيدة وجود اتجاهات عمرها قرون في فكر اتباع الكنيسة

---

(١٦) جيلبرت، تشرشل: المجلد المرافق، ص ٦٠.

(١٧) ايلي كدوري، في المتاهة الانكليزية ـ العربية: مراسلات مكماهون ـ الحسين ومترجموها ١٩١٤ ـ ١٩٣٩ (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٧٦)، ص ١٥٩.

(١٨) ديفيد لويد جورج، مذكرات مؤتمر الصلح (نيوهاتن: مطبعة جامعة ييل، ١٩٣٩)، المجلد ٢ ص ٧٢١.

(١٩) المرجع نفسه، ص ٧٢٢.

الانجيلية والمنشقين عن الكنيسة البروتستانتية، نحو تقدم الصفوف لإعادة اليهود إلى صهيون. وحقيقة الأمر ان هذه الاتجاهات شكلت خلفية عقيدته الانشقاقية عن الكنيسة. وكان هو الأحدث في سلسلة طويلة من الصهاينة المسيحيين في بريطانيا، وتعود هذه السلسلة في بدايتها إلى البيوراتنيين (الصفويين) البروتستانت وإلى العصر الذي أبحرت فيه السفينة ميفلاور في طريقها إلى العالم الجديد. لقد كانت الأراضي الموعودة تخطر في البال كثيراً في تلك الأيام، سواء في الولايات المتحدة أو في فلسطين.

في منتصف القرن السابع عشر، تقدم اثنان من البيوريتانيين الانكليز يقيمان في هولندا ـ جوان وابن عيزر كارترايت ـ بنداء إلى حكومتهما قالا فيه: «إن هذه الأمة الانكليزية وسكان هولندا، سيكونون الأوائل والأكثر استعداداً لنقل أبناء وبنات اسرائيل في سفنهم إلى الأرض التي وُعد بها أجدادهم ابراهيم واسحق ويعقوب لتكون ميراثاً أبدياً»[٢٠]. كان البيوريتانيون، مسترشدين بأسفار التوراة، يعتقدون ان مجيء المسيح المخلص سيكون عندما يعاد أبناء يهودا إلى موطنهم الأصلي.

عادت الفكرة إلى الظهور: في منتصف القرن التاسع عشر، أصبح المصلح الاجتماعي انطوني كوبر، والذي صار ايرل اوف شافتسبوري، مصدر الهام لحركة انجيلية قوية داخل كنيسة انكلترا، هدفها اعادة اليهود إلى فلسطين، وادخالهم الديانة المسيحية وتسريع «المجيء الثاني». وأوحى شافتسبوري أيضاً إلى بالمرستون، وزير الخارجية وقريبه عن طريق المصاهرة، بتوفير الحماية القنصلية البريطانية لليهود في فلسطين: لقد كتب شافتسبوري في مفكرته اليومية «ان الله اختار بالمرستون ليكون أداة خير لشعبه القديم»[٢١].

تصرف بالمرستون بدافع مزيج من الأسباب المتعلقة بالمثل العليا والأسباب العملية التي لا تختلف عن الأسباب التي كانت حافز لويد جورج في القرن العشرين. كان بالمرستون يلح على الامبراطورية العثمانية لإقامة فلسطين يهودية في سياق التنافس مع فرنسا خلال اللعبة الكبرى، وفي زمن من الثلاثينيات والأربعينيات في القرن التاسع عشر، كان فيه نائب السلطان المتمرد في مصر، محمد علي، بدعم من فرنسا، قد زحف من مصر على سورية لتهديد وحدة أراضي الامبراطورية وتهديد عرش السلطان. وكالعادة، ساند بالمرستون القضية العثمانية. كانت إحدى غاياته من الدعوة إلى فلسطين يهودية ان يعزز النظام العثماني بتوفير الدعم اليهودي له. وكان من غاياته الأخرى إحباط خطة الفرنسيين ورجلهم محمد علي بوضع وطن قومي يهودي تسانده بريطانيا على طريق زحفهم بغية إيقاف تقدم الزحف. وثمة غاية أخرى هي إيجاد جهة صنيعة لبريطانيا في الشرق الأوسط تهيىء لها عذراً للتدخل في الشؤون العثمانية. فالروس،

(٢٠) بربارة و. توخمان، **الكتاب المقدس والسيف: انكلترا وفلسطين من العصر البرونزي إلى بلفور** (نيويورك: فنك وواغنالز، ١٩٥٦)، ص ١٢١.

(٢١) رونالد ساندرز، **أسوار القدس العالية: تاريخ اعلان بلفور ونشوء الانتداب البريطاني على فلسطين** (نيويورك: هولت وراينهارت ووِنستون، ١٩٨٣)، ص ٥.

بصفتهم حماة المذهب الارثوذكسي، والفرنسيون باعتبارهم حماة الطائفة المارونية الهامة ذات الموقع الاستراتيجي في لبنان، كانتا تدعيان حق تمثيل مصالح وجماعات شرق أوسطية هامة. ونظراً لقلة عدد البروتستانت في المنطقة كان على بريطانيا ان تتبنى جماعة أخرى لتتمكن من ادعاء حق مماثل.

وأثبتت فكرة بالمرستون المتعلقة بإعادة أرض الميعاد إلى الشعب اليهودي انها أيضاً سياسة داخلية ذكية. فقد ضربت على وتر حساس في الرأي العام البريطاني يعود إلى الحماسة البيوريتانية(*). ويقول أحد الثقاة في معرفة دبلوماسية بالمرستون، ان سياسته أصبحت على صلة بفكرة صوفية لم تغب غياباً تاماً في القرن التاسع عشر، مفادها ان بريطانيا يجب ان تكون أداة الله في اعادة اليهود إلى الأرض المقدسة»[٢٢]. وهذه الفكرة تعايشت بشكل ما، على أقل تقدير في الطبقات البريطانية العليا، مع معاداة السامية المنتشرة انتشاراً واسعاً.

في عام ١٩١٤ بدا وكأن دخول الامبراطورية العثمانية الحرب قد أوجد الظروف السياسية التي يمكن من خلالها أخيراً تحقيق الحلم الصهيوني. فقد تساءل الكاتب هـ. ج. ولز في رسالة مفتوحة كتبها لحظة دخول تركيا الحرب «ما المانع من ان يأخذ اليهود فلسطين ويعيدوا يهودا الحقيقية؟».

بعد ذلك بوقت قصير خطرت فكرة مماثلة في ذهن سير هيربرت صامويل، مدير البريد العام في وزارة اسكويث، وأحد زعماء حزب الأحرار، وأول شخص من العقيدة اليهودية يكون عضواً في مجلس الوزراء البريطاني. فقد أرسل في كانون الثاني (يناير) ١٩١٥ مذكرة إلى رئيس الوزراء اسكويث مقترحاً أن تصبح فلسطين محمية بريطانية ـ لأنها ذات أهمية استراتيجية للامبراطورية البريطانية ـ ومؤكداً فوائد تشجيع الاستيطان اليهودي على نطاق واسع فيها. وكان رئيس الوزراء قد أنهى لتوه قراءة (تانكريد) ـ وهي رواية من تأليف بنيامين دزرائيلي، الزعيم البريطاني في القرن التاسع عشر (الذي تنصّر ولكنه ولد لأسرة يهودية)، وكان يدعو لعودة اليهود إلى فلسطين ـ وقد أسرّ اسكويث لبعضهم ان مذكرة صامويل «تكاد تكون طبعة جديدة من رواية (تانكرد) مع تغطية الأحداث حتى الوقت الحاضر. واعترف بأنه لا يشعر بالميل إلى هذه الاضافة المقترحة إلى مسؤولياتنا. ولكن المذكرة تصور تصويراً عجيباً مقولة دزرائيلي الأثيرة على نفسه ان [العرق البشري هو كل شيء] وها نحن نرى ان هذا التصوير العجيب والذي يكاد يكون بأسلوب شاعري إنما يتدفق من عقل هيربرت صامويل المنظم والمنهجي»[٢٣].

(*) كانت هذه رؤيا ألهمت أيضاً دعاة المثالية العلمانيين أيضاً. ان جورج اليوت، في روايتها دانييل ريوندا، اقترحت برنامجاً صهيونياً.

(٢٢) سير تشارلز ويبستر، **سياسة بالمرستون الخارجية ١٨٣٠ ـ ١٨٤١: بريطانيا والحركة الليبرالية والمسالة الشرقية** (نيويورك: مطبعة هيومانيتين، ١٩٦٩)، المجلد ٢ ص ٧٦١. انظر أيضاً ليونارد سيتن، **اعلان بلفور** (لندن: فالنتاين ميتشل، ١٩٦١)، الصفحات ٥ ـ ٩، وكذلك توشمان، **الكتاب المقدس والسيف**، الصفحات ٨٠ ـ ٢٢٤.

(٢٣) هـ. هـ. اسكويث، **رسائل إلى فنيشيا ستانلي**، أعدها للطباعة مايكل واليانور بروك (اوكسفورد ونيويورك: =

في شهر آذار (مارس) ١٩١٥ وزّعت على مجلس الوزراء صيغة منقحة لمذكرة صامويل. ولكنها لم تحظ بالتأييد وكان تعقيب اسكويث الخاص عليها ان «من الغريب ان النصير الآخر الوحيد لهذا الاقتراح هو لويد جورج الذي، لا حاجة بي إلى القول، لا يهتم أدنى اهتمام باليهود ولا بماضيهم ولا بمستقبلهم...»[٢٤] ولم يكن رئيس الوزراء على دراية بمجموعة الدوافع وراء الموقف الذي اتخذه لويد جورج، الذي أبلغ مجلس الوزراء ان السماح بسقوط الأماكن المقدسة المسيحية في يد «فرنسا الملحدة العلمانية»[٢٥] هو أمر فظيع. وقد رأى اسكويث غرابة في ان يدعو هيربرت صامويل ولويد جورج إلى جعل فلسطين محمية بريطانية لمثل هذه الأسباب المختلفة: «أليس أمراً فريداً ان يكون بالامكان التوصل إلى النتيجة نفسها بواسطة مثل هاتين الطريقتين المختلفتين؟[٢٦]» لقد كان في هذه الملاحظة شيء من التنبؤ بالمستقبل، لأن المسؤولين البريطانيين الذين سلكوا في السنين التالية عدة طرق مختلفة، قد توصلوا إلى استنتاج واحد: هذا الاستنتاج هو ان إحدى الخصائص المميزة لسياسة بريطانيا التي لا تستقر على حال تجاه فلسطين هي انه ليس هناك سبب واحد فرد لهذه السياسة.

لقد ألقى كيتشنر بوزن سلطته الكبير ضد اقتراح صامويل. فقد قال لمجلس الوزراء ان فلسطين ذات قيمة ضئيلة من الناحية الاستراتيجية أو سواها، وليس فيها مرفأ واحد لائق[٢٧]. ولذلك لم يأخذ مجلس الوزراء باقتراح صامويل، ولكن لويد جورج ظل يخالف كيتشنر الرأي في أهمية فلسطين الاستراتيجية.

(٥)

مع ان لويد جورج ينتمي إلى عائلة من ويلز، فقد ولد في مدينة مانشستر، ثانية كبرى المدن البريطانية وموطن الليبرالية الراديكالية التي استمر يدعمها طوال جانب كبير من حياته السياسية. وكانت مانشستر أيضاً، بعد لندن، موطن أكبر جالية يهودية في بريطانيا. وكان أعضاء البرلمان الذين يمثلون المنطقة، مثل بلفور وتشرشل مدركين لاهتمامات اليهود الخاصة في منطقتهم الانتخابية.

إن ك. سكوت، رئيس تحرير صحيفة «مانشستر غارديان» الليبرالية الكبيرة، اعتنق الصهيونية في ١٩١٤ على يد حاييم وايزمان، العالم الكيميائي اليهودي الروسي الأصل الذي استقر في مانشستر. وكان سكوت يُعتبر موضع ثقة لويد جورج وأقرب المقربين إليه سياسياً، وقد تبنى القضية بكل ما عرف عن طبيعته المثالية من عزم. ورأى المراسل العسكري لصحيفة

= مطبعة جامعة اوكسفورد، ١٩٨٢)، ص ٤٠٦.

(٢٤) المرجع نفسه، ص ٤٧٧.

(٢٥) المرجع نفسه.

(٢٦) المرجع نفسه.

(٢٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٤٧٧ ـ ٤٧٨.

«الغارديان»، والذي يدعى هيربرت سايدبوثام، جانباً مكملاً للمسألة يتمثل في الفائدة العسكرية لبريطانيا. فقد كتب في عدد الصحيفة الصادر في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٥ «ان مستقبل الامبراطورية البريطانية كله بصفتها امبراطورية بحرية» يعتمد على جعل فلسطين دولة عازلة يسكنها «عرق من البشر شديد الوطنية»[٢٨].

لقد تحقق تحول جريدة «مانشستر غارديان» إلى الصهيونية في سياق الحرب العالمية الأولى، أما لويد جورج فقد انتقل إلى الصهيونية ـ أو بالأحرى انتقلت الصهيونية إليه ـ قبل ذلك بعشر سنوات. ففي عام ١٩٠٣ عمل محامياً بريطانياً للحركة الصهيونية ولمؤسسها، الدكتور ثيودور هرتزل، بشأن موضوع تسبب في انشقاق ممض في صفوف الحركة الصهيونية، وهو: هل يجب ان تكون الدولة اليهودية بالضرورة في فلسطين. وباعتباره كان يمثل هيرتزل في لحظة اتخاذ القرار، فقد كان في وضع يمكنه من فهم الورطة التي تواجهها الحركة الصهيونية.

كانت الحركة الصهيونية حديثة العهد، أما جذورها فكانت قديمة قدم مملكة يهودا التي قوّضت استقلالها ثم سحقتها روما القديمة، وتشرد معظم سكانها في أراضٍ أجنبية في القرن الثاني للميلاد. ولكن أبناء يهودا ـ أي اليهود كما عرفوا في ما بعد ـ ظلوا حتى أثناء وجودهم في النفي متشبثين بديانتهم وبقوانينهم وعاداتهم التي تميزهم، وعزلوا أنفسهم عن الشعوب التي عاشوا بين ظهرانيها. إن وضعهم في مرتبة دنيا، والاضطهادات التي تعرضوا لها والمجازر العديدة التي حلّت بهم وتكرار طردهم من بلد إلى آخر، قد عزز شعورهم بهويتهم الخاصة ومصيرهم الخاص. في نهاية الأمر ـ وفقاً لتعاليمهم الدينية ـ سيعيدهم الله إلى صهيون، ولذلك كانوا خلال احتفائهم بعيد فصحهم كل سنة يرددون الابتهال «السنة القادمة في أورشليم».

العودة المستقبلية إلى صهيون ظلت مجرد رؤيا خلاصية إلى ان حولتها ايديولوجية أوروبا القرن التاسع عشر إلى برنامج سياسي معاصر. كانت إحدى الأفكار المعبرة عن ذلك الزمن ـ وهي فكرة غرستها في كل مكان جيوش الثورة الفرنسية فأينعت وازدهرت ـ هي ان كل أمة ينبغي ان يكون لها بلد مستقل (مع ان مفهوم الأمة وما الذي يشكل أمة كان بطبيعة الحال مسألة قابلة للنقاش). كان الثوري الايطالي جيزيبي ماتزيني، أبرز الدعاة إلى هذه العقيدة التي بموجبها يجب اطلاق الحرية لكل أمة كي تحقق نبوغها الذي تتفرد به وتتابع رسالتها الخاصة في خدمة البشرية. وهكذا فإن قومية كل أمة لا تخدم مصالحها الخاصة فحسب، بل مصالح جيرانها أيضاً. وخدمة لهذه العقيدة ناضل جيزيبي غاريبالدي زميل ماتزيني ـ وأعظم أبطال إيطاليا ـ من أجل الاوروغواي وفرنسا مثلما ناضل من أجل إيطاليا.

كان نقيض هذا الطرح أن أحد الأسباب الأساسية للعلل التي يعاني منها العالم ان بعض الأمم قد حيل دون تحقيق وحدتها أو استقلالها ـ وهو وضع رأى ماتزيني وأتباعه وجوب تغييره عن

(٢٨) اشعيا فريدمان، **مسألة فلسطين، ١٩١٤ ـ ١٩١٨، العلاقات البريطانية ـ اليهودية ـ العربية** (لندن: روتلدج وكيغان بول، ١٩٧٣)، ص ١٢٩.

طريق الحرب أو الثورة. وبرنامجهم هذا خطفه اليمين من اليسار ـ فإيطاليا والمانيا أصبحتا بلدين موحدين على يد (كافور) في ايطاليا و (بسمارك) في المانيا ـ وأصبح هذا البرنامج موضوعاً من مواضيع البحث السياسي المشترك في أوروبا. وتقدمت القومية خطوة أخرى في الحرب الأهلية السويسرية (١٨٤٧) والحرب الأهلية الأميركية (١٨٦١ ـ ١٨٦٥) عندما حاولت سبعة كانتونات سويسرية متحدة اتحاداً كونفيدرالياً، وإحدى عشرة ولاية أميركية متحدة اتحاداً كونفيدرالياً ان تنفصل ـ فسحقتها جيوش الحكومة الفيدرالية في الحالتين. وهكذا كان على الشعوب ان تتوحد في أمة واحدة، شاءت أم أبت.

كان هذا يدل على ان القومية الجديدة قد يكون لها جانب مظلم: هو عدم التسامح إزاء مجموعات تختلف عن الأكثرية. وهذا ما واجهه اليهود في الحال. ففي البيئة الوطنية لأوروبا الغربية اتخذت المسألة اليهودية اشكالاً جديدة: هل يهود المانيا المان؟ وهل يهود فرنسا فرنسيون؟ فإن كانوا كذلك ماذا عن هويتهم الخاصة؟ مع نهاية القرن التاسع عشر كان يهود أوروبا الغربية قد حققوا الانعتاق القانوني من كثير من القيود التي فرضت عليهم على مدى قرون، فأصبح بإمكانهم الخروج من الغيتوات التي كانوا يقيمون فيها، وان يمارسوا المهنة أو الحرفة التي يريدون حسب اختيارهم، وان يشتروا الأرض، وان يتمتعوا بحقوق المواطنية ـ ولكنهم ظلوا يواجهون موجة عداء من جيرانهم الذين اعتبروهم غرباء.

كان وضع اليهود خطراً للغاية في أوروبا الشرقية ـ الامبراطورية الروسية ومن ضمنها بولندا، وبلدان البلطيق واوكرانيا ـ كان معظم يهود العالم يعيش داخل ذلك القسم من الامبراطورية الروسية، وقد حددت اقامتهم فيه ماداموا يعيشون ضمن ممتلكات قيصر روسيا: أي ضمن «الحظيرة» ـ وقلة منهم فقط ـ البعض بصورة غير شرعية والبعض الآخر بإذن خاص ـ كانت تعيش في سانت بيترسبورغ أو موسكو أو أي مكان آخر خارج «الحظيرة». وكان ضمن هذه «الحظيرة» ستة ملايين من اليهود هم يهود روسيون لم يكن مسموحاً لهم ان يكونوا روسيين يهوداً. لم يكونوا مقيدين بقيود قانونية بل كانوا ضحية المجازر المنظمة التي يطلق عليها اسم (بوغروم). وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين تزايدت فظاعة هذه المجازر فهرب اليهود بأعداد كبيرة من الامبراطورية الروسية طلباً للنجاة والملجأ.

وبما ان القومية كانت آنذاك العلاج الشافي للعلل السياسية جميعها، فقد كان أمراً محتوماً ان يقترح أحد ما القومية كعلاج للمشكلة اليهودية. والحقيقة ان الوحدة القومية وتقرير المصير ضمن كومنولث يهودي مستقل قد طرحا في كتب بليغة التعبير، توصل مؤلفوها إلى استنتاجاتهم بصورة مستقلة(*). إذاً لم يكن ثيودور هيرتزل أول من صاغ مثل هذا البرنامج، بل كان أول من

(*) من هذه الكتب كتاب موزيس هيس وعنوانه، **روما والقدس** (١٨٦٢)، وكتاب ليو بنسكر وعنوانه، **الانعتاق الذاتي** (١٨٨٢).

أعطاه تعبيراً سياسياً ملموساً، في زمن كان فيه الرواد اليهود من روسيا قد بدأوا يقيمون مستعمرات في فلسطين دون ان ينتظروا تسوية الأمور السياسية.

وعندما جاء هيرتزل، وهو يهودي اندمج في مجتمعه الجديد، بفكرة الصهيونية السياسية، كان يرى ان اليهود بحاجة إلى دولة يهودية خاصة بهم ـ أما موقعها فلم يكن ذا أهمية أولى. وكان هيرتزل يكاد لا يفقه شيئاً عن اليهود واليهودية. ذلك انه كان صحفياً عصرياً، مراسلاً في باريس لإحدى صحف فيينا نسي أصوله اليهودية إلى ان حدثت صدمة العداء للسامية في فرنسا في قضية دريفوس فأقنعته بالحاجة إلى إنقاذ يهود العالم من محنتهم التاريخية.

وباعتباره رجلاً دنيوياً فقد كان على دراية بكيفية عقد صفقات العمل السياسي في أوروبا زمانه، ومن ثم شرع في إنشاء منظمة صهيونية. ثم انه بدأ مفاوضات باسم الصهيونية مع مسؤولي حكومات مختلفة. ولم يدرك الجاذبية الفريدة التي تتمتع بها البلاد التي تدعى فلسطين ـ أرض الفلسطينيين ـ والتي يسميها اليهود أرض اسرائيل، إلّا بعد ان بدأ يجري اتصالات عمل مع يهود آخرين ومع منظمات يهودية كانت على مدى سنوات سابقة تشجع إقامة مستوطنات في الأرض المقدسة.

عند بدء القرن العشرين أجرى هيرتزل مفاوضات مع الامبراطورية العثمانية فاقتنع بنتيجتها بأن السلطان لن يوافق على المقترحات الصهيونية ـ على أقل تقدير في الوقت الراهن. وهكذا بدأ يبحث في أماكن أخرى. وفي عام ١٩٠٢ عقد اجتماعاً هاماً مع جوزيف تشامبرلين، وزير المستعمرات القوي في حكومتي سالزبوري وبلفور. كان تشامبرلين يعتبر أباً للامبريالية البريطانية الحديثة، وكان يؤمن أيضاً بحل قومي للمشكلة اليهودية، وقد أصغى متعاطفاً إلى اقتراح هيرتزل الذي له أصل سابق يتمثل في إقامة تجمع سكاني سياسي يهودي، أول الأمر في مكان قريب من حدود فلسطين على أمل ان تكون فلسطين في متناول اليد بشكل أو بآخر في نهاية الأمر. وكان هرتزل يتحدث وفي ذهنه إما قبرص أو قطاع العريش على حدود شبه جزيرة سيناء المحاذية لفلسطين، وكلتا المنطقتين كانتا اسمياً جزئين من الامبراطورية العثمانية وواقعياً محتلتين من قبل بريطانيا. وقد استبعد تشامبرلين قبرص ولكنه عرض ان يساعد هيرتزل في الحصول على موافقة المسؤولين البريطانيين المشرفين على شؤون سيناء.

ومن أجل الحصول على هذه الموافقة قرر هيرتزل عبر ممثله البريطاني ليوبولد غرينبيرغ ان يستعين بخدمات محام ذي اطلاع واسع سياسياً، فوقع اختياره على ديفيد لويد جورج، الذي تولى القضية باسم شركته اللندنية، شركة لويد جورج وروبرتز وشركاهما. ولكن الاقتراح أخفق بنتيجة معارضة الإدارة البريطانية في مصر، فأرسلت وزارة الخارجية البريطانية رسالتين إلى الدكتور هيرتزل بتاريخ ١٩ حزيران (يونيو) و١٦ تموز (يوليو) ١٩٠٣، تبلغه فيهما ان اقتراحه غير عملي.

عندئذٍ قال تشامبرلين انه يستطيع ان يعرض منطقة للاستيطان اليهودي تخضع لسلطة وزارته، فطرح امكانية الاستيطان في أوغندا في شرق افريقيا البريطانية. وقد أيّد آرثر جميس بلفور،

رئيس الوزراء اقتـراح تشـامبـرلين. وكـان بلفور قد أولى المسألة اليهودية الكثير من تفكيره واستنتج انها تتطلب حلاً قومياً. وقد وافق هيرتزل على اقتراح أوغندا، وبناء على ذلك أعدّ لويد جورج مسودة براءة للاستيطان اليهودي وعرضها رسمياً على الحكومة البريطانية لإقرارها. وفي صيف عام ١٩٠٣ أجابت وزارة الخارجية البريطانية بتحفظ ولكن بإيجابية قائلة انه في حال نجـاح الدراسـات والمحادثـات خلال السنة التالية، ستنظر حكومة جلالته نظرة ايجابية في المقترحات الهادفة إلى انشاء مستعمرة يهودية. كان ذلك أول بيان رسمي صادر عن حكومة ما إلى الحـركة الصهيونية، وأول بيان رسمي يقول بصورة ضمنية بإعطاء وضع قومي للشعب اليهودي[٢٩]، أي انه كان إعلان بلفور الأول.

انعقد بعيد ذلك اجتماع للمؤتمر الصهيوني العالمي، وفي هذا الاجتماع طرح هيرتزل اقتراح أوغندا، وحث على الاستيطان في شرق افريقيا كمحطة على الطريق، وكملجأ على الدرب إلى أرض الميعاد، حيث يستطيع يهود الامبراطورية القيصرية النجاة من فظائع المجازر. ومع ان المندوبين في الاجتماع أتاحوا لزعيمهم ان يحصل على تصويت بالموافقة، فإن معظمهم لم يبد أي اهتمام بأيـة أرض أخرى سوى أرض أسلافهم. ووجدت الحركة الصهيونية نفسها في نهاية طريق مسدود: لم يعرف هيرتزل كيف يقود الحركة إلى فلسطين، ولم ترغب الحركة في ان تتجه إلى أي مكـان آخر. وقد مات هيرتزل في صيف عام ١٩٠٤ مخلفاً زعامة مفككة ومنقسمة على نفسها انقساماً عميقاً.

عاد لويد جورج في عام ١٩٠٦، أثر تشكيل حكومة ليبرالية جديدة في بريطانيا، فطرح اقتراح سينـاء للدراسـة بتحـريض من ليوبولد غرينبورغ. ومرة أخرى رفضت الحكومة البريطانية الاقتـراح، وكتب سير ادوارد غراي بتـاريخ ٢٠ آذار (مارس) ١٩٠٦ قائلاً: ان موقف وزارة الخارجية لم يتغير[٣٠].

عندما كانت الحركة الصهيونية في سنوات تشكلها كان يمثلها ديفيد لويد جورج في وقت كانت تسعى فيه لإعطاء تعريف لنفسها. ولم تكن الحركة الصهيونية إلاّ زبوناً واحداً من زبائنه الكثر ـ ولم تكن من هذه الناحية زبوناً كبيراً ـ مع ذلك، ونتيجة لتمثيله المهني لها، لم يكن أي زعيم سياسي بريطاني آخر في وضع أفضل من وضعه لفهم طبيعتها وأهدافها. وعندما راودته فكرة فتح فلسطين في عام ١٩١٧ وعام «١٩١٨، لم يكن أحد يملك فكرة أوضح من فكرته عما يجب ان يفعله بفلسطين إذا ما أصبحت تحت سيطرته.

لقد أراد لويد جورج، شأنه شأن وودرو ويلسون، الذي كان اهتمامه في الشرق الأوسط موجهاً إلى المدارس والإرساليات البروتستانتية الأميركية، ان تتولى بلاده ما كان يعتبره عمل الرب في

(٢٩) الكس بين، **تيودور هرتزل: سيرة حياته**، مترجمة من قبل موريس صامويل (فيلادلفيا: جمعية النشر اليهودية في اميركا، ١٩٤١)، ص ٤١١ وما يليها.

(٣٠) لندن مكتب سجلات مجلس اللوردات. مجموعة بيفربروك، أوراق لويد جورج. غ. ـ ٣٣ ـ ١. الوثائق من ١٤ ـ ١٦.

المنطقة. ولكنه، خلافاً للرئيس الأميركي، كان يخطط لزيادة عظمة امبراطورية بلاده بواسطة القيام بعمل الرب.

لقد تابع لويد جورج نهجه الفكري حتى انتهى إلى الاستنتاج انه يجب على بريطانيا ان ترعى القومية اليهودية في الشرق الأوسط بعد الحرب. وقد توصل عدد من زملائه في الحكومة البريطانية إلى الاستنتاج نفسه في عام ١٩١٧، ولكن بالسير على طرق مختلفة ـ وطرق كثيرة أدت إلى صهيون. الغريب في الأمر هو انهم بعد ان أيدوا الشريف حسين نتيجة أفكار خاطئة عن العرب والمسلمين أوشكوا الآن على تأييد الصهيونية نتيجة أفكار خاطئة عن اليهود.

الفصل الثالث

في الطريق إلى إعلان بلفور

(١)

كان لويد جورج ـ وهو «ذو توجه شرقي» في استراتيجيته الحربية وفي أهـدافه الحربية ـ قد نجح في كسب التأييد لوجهة نظره من أعضاء الحكومة المدنيين الهامين، الذين بدأوا ينظرون إلى الشرق الأوسط عامة، وإلى فلسطين خاصة كمصــالح حيوية للامبراطورية، وتوصلوا جميعاً إلى الاستنتاج كل بطريقته الخاصة، إلى ان إقامة تحالف مع الصهيونية من شأنه ان يخدم احتياجات بريطانيا في الحرب والسلم.

لقد أقنع لويد جورج اللورد ميلنر وشركاءه بالأهمية الإستراتيجية للحرب في الشرق في شتاء عام ١٩١٧، أي في وقت لم يكن واضحاً بأي شكل من الأشكال هل سيتمكن الحلفاء من إحراز نصر حاسم هناك أو في أية منطقة اخرى. وحتى بعد ان دخلت الولايات المتحدة الحرب في ربيع ذلك العام، بدا ان من الممكن تماماً ألاّ يصل الأميركيون في وقت مناسب للحيلولة دون عقد اتفاقية صلح عن طريق التفاوض، تبقي الأطراف المتحاربة بشكل أو بآخر في مواقعها. وكان هنالك أيضاً من شعروا بالقلق من ترك الألمان والأتراك يحتفظون بسيطرتهم على منطقة، أكد رئيس الوزراء البريطاني أهميتها الحيوية.

لقد أبدى مساعدا أميني السر في مجلس الوزراء الحربي، ليو ايميري ومارك سايكس، قلقهما من احتمال سقوط الامبراطورية العثمانية كلياً في قبضة المانيا في عالم ما بعد الحرب. وإذا ما حدث ذلك تكون الطريق إلى الهند قد وقعت في أيدٍ عدّوة ـ وهذا خطر لا تستطيع الامبراطورية البريطانية تفاديه إلاّ بطرد الألمان والأتراك واستيلاء بريطانيا على الطرف الجنوبي للمتلكات العثمانية. وكان مجلس الوزراء البريطاني قد فكّر منذ البداية بضم بلاد الرافدين... وفي ما يتعلق بشبــه جزيرة العرب، فقد أعدّت ترتيبات متفق عليها مع الحكام المحليين الذين أكّدوا استقلاليتهم وبموجبها تدفع لهم إعانات، وبذلك يمكن الاعتماد على بقائهم موالين لبريطانيا. بقيت فلسطين نقطة الضعف الوحيدة. فهي باعتبارها جسراً يصل افريقيا بآسيا تقطع الطريق

البرية بين مصر والهند، كما انها بحكم قربها من قناة السويس تهدد القناة وبالتالي تهدد الطريق البحرية إلى الهند أيضاً.

كان ايميري الشخصية الرئيسة من بين أعوان ميلنر في الحكومة، وقد بحث المسألة في مذكرة رفعها إلى مجلس الوزراء بتاريخ ١١ نيسان (ابريل) ١٩١٧، فقال محذراً من السماح لألمانيا بتوجيه ضربة أخرى إلى بريطانيا عن طريق السيطرة على أوروبا أو الشرق الأوسط بعد الحرب «ان سيطرة المانيا على فلسطين هي أحد أعظم المخاطر التي يمكن ان تجابه الامبراطورية البريطانية في المستقبل»[1].

جرى تعيين ايميري ومارك سايكس، ومن بعد وليم اورمسبي ـ غور، مساعدين لموريس هانكي في رئاسة سكريتارية مجلس الوزراء الحربي. وبما ان ايميري كان عضواً في البرلمان وضابطاً في الجيش أدى خدمته في وزارة الحربية، فقد أصبح أحد أفراد المجموعة المركزية التي توجه المجهود الحربي. وعند توزيع المسؤوليات داخل جهاز السكريتاريا، لم يكن الشرق الأوسط في نطاق اختصاص ايميري بل كان في نطاق اختصاص سايكس. لكن ايميري كان قد أشرك نفسه في مسألة لها تأثير على السياسة الشرق أوسطية عندما مد يد المساعدة إلى صديق قديم.

والصديق القديم هو الكولونيل جون هنري باترسون، وهو ضابط في الجيش تعرّف إليه ايميري في جنوب افريقيا، وقد تولى هذا الضابط قيادة فيلق يهودي في حملة غاليبولي، وقد طلب إلى ايميري ان يساعده في الحصول على اذن من وزارة الحربية بإنشاء كتيبة من اليهود غير البريطانيين للقتال تحت قيادة بريطانية، على ان ترسل هذه الكتيبة للقتال في فلسطين عندما تغزو بريطانيا الامبرطورية العثمانية من مصر وعبر سيناء. كان باترسون ايرلندياً بروتستانتياً، ومتبحراً في الكتاب المقدس، وضابطاً محترفاً في الجيش وهاوياً لصيد الأسود، ونال شهرة بسبب كتابه الذائع الصيت «أكلة البشر في تسافو» كما اشتهر بروح المغامرة التي يتصف بها القراصنة. وقد جاءته فكرة انشاء كتيبة يهودية من فلاديمير جابوتنسكي، وهو صحفي يهودي روسي حاد الطبع، كان يعتقد ان الانكليز يمقتون ان يروا في بلادهم عدداً كبيراً من المهاجرين اليهود الروس الأقوياء الأجسام والذين لم يصبحوا بعد رعايا بريطانيين ولا يؤدون الخدمة العسكرية. وقد كان جابوتنسكي مأخوذاً بفكرة ان الكتيبة العسكرية اليهودية إذا ساعدت في تحرير فلسطين، تقطع شوطاً كبيراً نحو تحويل الحلم الصهيوني إلى واقع، غير انه لم يبح بذلك أول الأمر[2]. وتحمس باترسون للفكرة، فالفيلق اليهودي الذي قاده في غاليبولي أُنشىء إلى حد

---

(١) اشعيا فريدمان، مسألة فلسطين، ١٩١٤ ـ ١٩١٨، **العلاقات البريطانية ـ اليهودية ـ العربية** (لندن: روتلدج وكيغان بول، ١٩٧٣)، ص ١٢٣.

(٢) فلاديمير جابوتنسكي، **قصة الفيلق اليهودي**، مترجمة من قبل صامويل كاتز (نيويورك: بيرنارد اكرمان، ١٩٤٥)، صم ٣١.

كبير بجهود شريك جابوتنسكي، الكابتن جوزيف ترامبلدور، وقد استمتع باترسون بقيادة الفيلق[٣].

وافق ايميري على مساعدة باترسون، ولكن المهمة لم تكن سهلة. فزعماء الجالية اليهودية الرسميون عارضوا المشروع معارضة شديدة، لأنه في نظرهم يعرض للخطر اليهود الذين يعيشون في الامبراطورية الالمانية وامبراطورية النمسا ـ هنغاريا والامبراطورية العثمانية، إذ سيوحي المشروع ان اليهود كيهود ينحازون للحلفاء.، ومع ان القيادة الصهيونية كانت على خلاف مع الجالية اليهودية البريطانية في معظم الأمور الأخرى، فقد انضمت إليها في استنكار ربط القضية الصهيونية بإحدى التحالفات الأوروبية المتحاربة. وعندما أثار جابوتنسكي الموضوع لأول مرة في عام ١٩١٥ رأت السلطات البريطانية ان اقتراحه أن تساعد الكتيبة اليهودية في تحرير فلسطين هو اقتراح ضئيل الجدوى. فقد قال أحد كبار المسؤولين: «لا أحد يعرف بعد متى سنذهب إلى فلسطين واللورد كتشنر يقول إننا لن نذهب إطلاقاً»[٤].

ثابر ايميري طوال عامي ١٩١٦ و١٩١٧ فنجح في وضع طلب جابوتنسكي أمام مجلس الوزراء الحربي. بعد ذلك أخذت الحكومة البريطانية تتفاوض مع الحكومات الحليفة الأخرى بشأن اتفاق يسمح لكل بلد ان يقبل في الخدمة العسكرية مواطنين من البلدان الحليفة الأخرى مقيمين على أرضه. بعبارة أخرى، صار بإمكان اليهود الروس الذين يعيشون في بريطانيا ان ينضموا إلى الجيش البريطاني. وقد أقر البرلمان هذا الاتفاق، وفي صيف عام ١٩١٧ شُكّلت وحدة يهودية «سُميت في ما بعد الفيلق اليهودي» ضمن الجيش البريطاني ووُضعت تحت قيادة الكولونيل باترسون. كان لويد جورج شديد الحماسة للمشروع فقال: قد يتمكن اليهود من مساعدتنا أكثر من العرب» في حملة فلسطين[٥].

لم يكن ايميري، قبل ان يحدثه زميله مارك سايكس عن الصهيونية، قد وضع اهتماماته الاستراتيجية بفلسطين وتأييده للفيلق اليهودي ضمن منظور واحد، مع ان ميوله العامة كانت نحو الصهيونية. لكن فكرة قيام كيان قومي يهودي كانت تجد سنداً لها في مكانة موجهه السياسي المُتوفى، جوزيف تشامبرلين، وكانت الفكرة تلقى أيضاً الرعاية من زعيمه اللورد ميلنر الذي بدأ تعاطفه مع الصهيونية في وقت مبكر من حياته. وكان ايميري نفسه يشعر بتعاطف مماثل. وقد كتب في ما بعد يقول: «في ما عدا الولايات المتحدة، ما من بلد سوى انكلترة الشغوفة بالكتاب المقدس والتي يغلب الكتاب المقدس على تفكيرها، يعتبر دائماً الرغبة في عودة اليهود إلى وطنهم

---

(٣) جوزف ب. شيشتمان، **المتمرد ورجل الدولة: قصة فلاديمير جابوتنسكي، السنوات الأولى** (نيويورك: توماس يوزلوف، ١٩٥٦)، الصفحات ٢٠٤ ـ ٢٠٧، ينسب القسط الرئيس من الفضل إلى ترومبلدور.

(٤) جابوتنسكي، **الفيلق اليهودي**، ص ٦٦.

(٥) رخوبدت، **اسرائيل. محفوظات وثائق وايزمان**. مذكرة اجتماع ٧ شباط ١٩١٧، روجر ادلسون، **مارك سايكس، لوحة هاو** (لندن: جوناثان كيب، ١٩٧٥)، ص ٢٢٦.

القديم إلهاماً طبيعياً لا يجوز التبرؤ منه»[٦].

عندما انضم وليم اورمسبي ـ غور إلى ايميري وسايكس بصفة أحد مساعدي أمناء السر الثلاثة في مجلس الوزراء الحربي، نقل معه إهتماماً أكثر تحديداً بالامكانيات المباشرة للفكرة الصهيونية. وكان أورمسبي ـ غور، باعتباره عضواً في البرلمان وسكرتيراً للورد ميلنر، قد ذهب إلى الشرق الأوسط للعمل في المكتب العربي. وأحد الذين كانوا تحت إمرته الشخصية شخص يدعى أهارون اهارونسون، قائد مجموعة شديدة الفعالية تعمل خلف الخطوط العثمانية في «فلسطين اليهودية» ومهمتها جمع معلومات للمخابرات عن تحركات القوات التركية. وقد تعرض اهارونسون مثلما تعرض جابوتنسكي، لحملة من بقية اليهود، لأنه أظهر مصالح اليهود كأنها مرتبطة بمصالح الحلفاء ـ وبذلك عرّض للخطر الجالية اليهودية في فلسطين، التي كان جمال باشا يجد ما يغريه بمعاملتها كمعاملة زملائه للأرمن. بيد ان المعلومات التي كان يجمعها أهارونسون عن الدفاعات والمواقع العسكرية التركية، أثبتت فائدتها الكبيرة للقيادة العسكرية البريطانية في مصر ولقيت التقدير من اورمسبي ـ غور.

كانت ثمة ناحية أخرى في حياة اهارونسون أُفتتن بها اورمسبي ـ غور، هي أبحاثه واختباراته الزراعية والتي شكّلت المجال الذي نال شهرته فيه. فقبل عقد من السنين اشترك اهارونسون في أبحاث أُجريت على العِرق الأصلي للقمح البري الذي ازدهر قبل آلاف السنين. ومنذ تلك السنين البعيدة أخذت حالة هذا النبات تزداد سوءاً بسبب تدجينه على نطاق واسع، وبذلك ازداد تعرضاً للأمراض النباتية. وقد أصبح انقاذ هذا الصنف من الغذاء الأساسي لسكان الأرض عن طريق العثور على نبتته الأصلية في الطبيعة، هدفاً رومانسياً يسعى وراءه اهارون اهارونسون ذو العينين الزرقاوين والشعر الأشقر. وفي ربيع عام ١٩٠٦ حقق اهارونسون اكتشاف العمر: فقد عثر على القمح البري يتلاعب به النسيم قرب سفح جبل حرمون، على مقربة من مستوطنة روشبينا اليهودية.

لقد أعجب اورمسبي ـ غور بالعمل الذي أنجزه اهارونسون في مركزه الخاص بالأبحاث الزراعية في فلسطين، لأن ذلك يدخل في صلب الحجة المدافعة عن الصهيونية. وكانت المرافعة ضد الصهيونية التي قام بها اللورد كورزون في مجلس الوزراء هي ان فلسطين أرض قاحلة لا يمكنها إعالة ملايين اليهود الذين يراودهم أمل الإستيطان فيها. وكانت حجة الجماعات العربية التي تقدمت بها في ما بعد، والتي قامت على ادعاء ان فلسطين لا تتسع لمستوطنين إضافيين، هي، كما كتب جورج انطونيوس أحد المتحدثين العرب البليغين: «إن فلسطين لا تتسع لأمة ثانية إلّا بانتزاع أو إبادة الأمة التي تملكها»[٧]. فجاءت اختبارات اهارونسون لتدحض هذه

---

(٦) ل. س. ايميري، **حياتي السياسية، المجلد ٢، الحرب والسلم، ١٩١٤ ـ ١٩٢٩** (لندن: هتشنسون، ١٩٥٣)، ص ١١٥.

(٧) جورج انطونيوس، **يقظة العرب: قصة الحركة القومية العربية** (نيويورك: كتب كابريكورن، ١٩٦٥)، ص ٤١٢.

الحجة(*). لقد أظهر عمله ان بالامكان توطين ملايين أخرى على أرض يمكن جعلها غنية وخصبة بأساليب الزراعة العلمية من دون تشريد أحد من سكان فلسطين الغربية البالغ عددهم ٦٠٠,٠٠٠ أو نحو ذلك. وكانت لأعمال اهارونسون تطبيقات أوسع: فقد عاد اورمسبي ـ غور إلى لندن حاملاً معه فكرة مفادها ان اليهود الصهاينة قادرون على مساعدة الشعوب العربية وغيرها من شعوب الشرق الأوسط على إحياء منطقتهم بحيث تزدهر الصحراء مرة أخرى.

(٢)

ما ان أصبح لويد جورج رئيساً للوزراء حتى بدأ ليو ايميري خطوة لوضع فلسطين في سياق مستقبل الامبراطورية البريطانية. فقد اقترح ايميري في نهاية عام ١٩١٦ انشاء مجلس وزراء حربي امبراطوري، وأرسل مذكرة بهذا الموضوع إلى اللورد ميلنر، الذي هيأ للويد جورج ان يطرح الفكرة على التصويت(٨).

كانت الحرب قد أوجدت حاجة لهذه الهيئة: فالامبراطورية كانت تسهم بالعديد من القوى البشرية في المجهود الحربي، وصار الجنود الذين من خارج بريطانيا يشكلون جزءاً كبيراً من القوات المسلحة البريطانية. وممتلكات التاج البريطاني (الدومنيون) وحدها كانت تسهم بأكثر من مليون رجل للقوات المسلحة، في حين ان الامبراطورية الهندية كانت تسهم بما لا يقل عن نصف مليون رجل مقاتل ومئات الآلاف من الجنود المساندين. ومع ذلك لم يسبق قط ان استشيرت كندا، واوستراليا، ونيوزيلندا، والهند، وشريكات بريطانيا الأخرى في القتال، بشأن خوض الحرب. فقد أعلن الملك جورج الخامس الحرب وقام الحكام العامون لممتلكات التاج في ما وراء البحار بإصدار إعلانات بالحرب من قبلهم. ولكن لا برلمانات ولا حكومات بلدان الدومنيون كانت شريكة في هذه القرارات. وقد هدف اقتراح ايميري إلى الاعتراف، ولو في وقت متأخر، بأهمية هؤلاء الشركاء عن طريق منحهم التمثيل في هيئة مركزية في لندن تتولى الادارة العامة للحرب.

كانت قناعة ايميري، مثلما كانت قناعة أصدقاء اللورد ميلنر الآخرين، انه يجب تغيير بنية الامبراطورية البريطانية تغييراً أساسياً. ومع حلول نهاية عام ١٩١٦ وميوعة الوضع السياسي في لندن وانهيار الأحزاب والهيئات الأخرى، بدت أمور كثيرة ممكنة مع انها ما كانت تبدو كذلك من قبل.

كان إنشاء الامبراطورية حتى زمن دزرائيلي عملاً عشوائياً بل قيل إنه عمل جاء سهواً. وقد

(*) في نهاية عام ١٩٨٤ كان عدد سكان اسرائيل ٤,٢٣٥,٠٠٠ وعدد سكان الضفة الغربية ١,٣٠٠,٠٠٠ ـ أي ما مجموعه ٥,٥٣٥,٠٠٠ نسمة يعيشون الآن في نحو ٢٥٪من أرض فلسطين حسب تعريف صك الانتداب البريطاني.

(٨) **مفكرات ليو ايميري**، المجلد ١، ١٨٩٦ ـ ١٩٢٩ أعدها للطباعة جون بارنز وديفيد نيكولسون (لندن: هتشنسون، ١٩٨٠)، ص ١٣٧.

أعطى دزرائيلي هذا العمل ألقاً وركّز الانتباه عليه. وجاء بعد ذلك ايميري واصدقاؤه من بطانة ميلنر، الذين سبق ان عملوا بتنسيق مع سيسيل رودس وجوزيف تشامبرلين، فكانوا بين أوائل دعاة الامبراطورية عن وعي ومنهجية، بينما كان شريكاهما روديارد كيبلينغ وجون بوتشان من بين ممجدي الامبراطورية عمداً. وكثيرون بين هؤلاء دعوا إلى انشاء نظام اقتصادي يشمل الامبراطورية ويكون مغلقاً على الخارج بواسطة التعرفات الجمركية. ودعا غيرهم، ممن رأوا ان الأجزاء المختلفة من الامبراطورية غالباً، ما تتخذ مواقف اقتصادية متناقضة، إلى شراكة سياسية أوثق. ان ليونيل كورتيس، مؤسس جريدتهم المسماة «الطاولة المستديرة» ادعى انه لا خيار أمام الامبراطورية البريطانية سوى الاتحاد الفيديرالي أو التفكك. وكان يتحدث باسم الذين ينادون من ضمن أفراد بطانة ميلنر بإقامة اتحاد عضوي وسياسي في الامبراطورية وإقامة برلمان امبراطوري منتخب من بلدان الدومنيون ومن بريطانيا نفسها، بما يؤدي إلى قيام مجلس وزراء امبراطوري يحكم الامبراطورية كلها. وقد رفض برنامجهم هذا في مؤتمر امبراطوري عقد عام ١٩١١، ولكن بدا ان انهيار البنى السياسية العالمية خلال الحرب العالمية يوفر فرصة ثانية.

في ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩١٦، وبناء على اقتراح ايميري، أبلغ لويد جورج مجلس العموم. «إننا نشعر ان الوقت قد حان كي تستشار بلدان الدومنيون رسمياً وبصورة أفضل» في مسائل الحرب والسلام[٩]. وتبعاً لذلك دعا إلى انعقاد مؤتمر حربي امبراطوري أطلق عليه اسم مجلس الوزراء الحربي الامبراطوري، على ان يجتمع المؤتمر في لندن بعد ذلك بثلاثة أشهر.

لا أحد كان أكثر ارتياباً في نيات الحكومة من مندوب جنوب افريقيا، جان كريستيان سمطس، وهو محام أصبح جنرالاً وقاتل البريطانيين في حرب البوير. ولم تكن عنده رغبة في ان تحكمه لندن. وصل سمطس إلى لندن في ١٢ آذار (مارس) ١٩١٧ لحضور المؤتمر وتعمقت شكوكه عندما تلقى في اليوم عينه دعوة إلى العشاء مع اللورد ميلنر عدوه السابق.

لدى افتتاح المؤتمر نوقش الموضوع فوراً. وأحرز سمطس نصراً دائماً. فقد دفع في ١٦ آذار (مارس) ١٩١٧ إلى التصويت قراراً يقضي بتأجيل النظر في تفاصيل كيفية اعادة تنظيم الامبراطورية البريطانية حتى انتهاء الحرب، ولكنه ألزم المشاركين في المؤتمر بالموافقة سلفاً على ان يكون أساس اعادة التنظيم هو استقلال جنوب افريقيا، وكندا، واوستراليا، ونيوزيلندا.

لعل لويد جورج كان أقل شعوراً بخيبة الأمل في هذه النتيجة مما كان زملاؤه من بطانة ميلنر. فقد كانت لرئيس الوزراء أسبابه الخاصة، إذ انه رأى سبلاً يستطيع بها سمطس دون غيره ان يخدمهم. كان سمطس ادارياً متفوقاً من طراز ميلنر وايميري وهانكي، وبإمكانه مساعدتهم في ادارة المجهود الحربي. وباعتباره جنرالاً ناجحاً في أيام حرب البوير وبعد ذلك في شرق افريقيا، وكممثل لبلاد الدومنيون، يستطيع أيضاً ان يساعد لويد جورج بأن يلقي بوزنه ضد الجنرالات

(٩) و. ك. هانكوك، سمطس: السنوات الدموية ١٨٧٠ ـ ١٩١٩ (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٦٢)، ص ٤٢٦.

البريطانيين. وقد أقنعه لويد جورج بالبقاء في لندن والعمل في مجلس الوزراء الحربي «معاراً» من مجلس وزراء بلاده. وهكذا فإن سمطس لم يعمل كعضو في مجلس الوزراء البريطاني فحسب، بل عمل أيضاً عضواً في مجلس الوزراء الحربي الامبراطوري (أو المؤتمر الحربي الامبراطوري) وكان هو العضو الوحيد في مجلس الوزراء البريطاني في تاريخ بريطانيا الحديث الذي لم تكن له صلة بأي من مجلسي البرلمان. وقد أمضى بقية الحرب بعيداً عن بلاده مقيماً في إحدى غرف فندق سافوي[10].

كتب لويد جورج في ما بعد «ان الجنرال سمطس عبّر عن وجهات نظر ثابتة جداً إزاء الأهمية الاستراتيجية لفلسطين بالنسبة للامبراطورية البريطانية» واستحوذ هذا الأمر على لويد جورج في الحال[11]. وقد تحرك سمطس وايميري في الوقت نفسه لتمتين الروابط الجغرافية بين الكيانات التي تشكل النظام البريطاني، وربما كان تحركهما بسبب القرار الذي اتخذ بعدم تمتين الروابط السياسية للامبراطورية. وقد ركّز كلا الرجلين على فلسطين. وإذا أردنا تعريف فلسطين بتوسع، وبالترابط مع بلاد الرافدين، نجد ان فلسطين توفر لبريطانيا الطريق البرية من مصر إلى الهند وتوفر الإتصال بين امبراطورية افريقيا وامبراطورية آسيا. ذلك ان الاستيلاء على شرق افريقيا الالمانية من قبل بوتا وسمطس، قد أوجد بسطة من الأراضي المتصلة التي تسيطر عليها بريطانيا تمتد من مدينة الكاب، الميناء الواقع على المحيط الأطلسي عند الطرف الجنوبي للقارة الافريقية من جهة، والسويس التي تصل بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر عند الطرف الشمالي الشرقي للقارة الافريقية من جهة أخرى. فإذا أضيفت فلسطين وبلاد الرافدين تصبح بسطة الأرض الممتدة بين مدينة الكاب والسويس مرتبطة ببسطة الأرض الممتدة عبر بلاد فارس الخاضعة لسيطرة بريطانيا وعبر الامبراطورية الهندية لتتصل ببورما والملايو والبلدين الكبيرين من بلدان الدومنيون الواقعين في المحيط الهادي ـ أي استراليا ونيوزيلندا. في عام ١٩١٧ كانت فلسطين هي الحلقة الرئيسة المفقودة التي يمكن ان تربط أجزاء الامبراطورية البريطانية بعضها ببعض بحيث تشكل سلسلة غير منقطعة تمتد من المحيط الأطلسي إلى منتصف المحيط الهادي.

بطبيعة الحال، رأى رئيس الوزراء الأمور على هذا النحو. وقد كتب في ما بعد «القتال مع تركيا له أهمية خاصة بذاته بالنسبة للامبراطورية البريطانية... ان الامبراطورية التركية تقع تماماً عبر الطريق البرية أو البحرية إلى ممتلكاتنا الكبيرة في الشرق ـ الهند، وبورما، والملايو، وبورنيو، وهونغ كونغ، واوستراليا، ونيوزيلندا»[12].

(١٠) اللورد بيفربروك، **الرجال والسلطة ١٩١٧ ـ ١٩١٨** (لندن: هتشنسون، ١٩٥٦)، الصفحات ٢٤ ـ ٢٥ (بالأرقام اللاتينية)، ا.ج.ب. تيلور، **التاريخ الانكليزي ١٩١٤ ـ ١٩٤٥** (اوكسفورد. مطبعة كلارندون، ١٩٦٥)، ص ٨٢.

(١١) **مذكرات لويد جورج عن الحرب**، المجلد ٤: ١٩١٧ (بوسطن: ليتل وبراون، ١٩٣٤)، ص ٩٠.

(١٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٦٦ ـ ٦٧.

كان ايميري على وشك ان يشير على مجلس الوزراء بأن استمرار السيطرة العثمانية (وبالتالي الالمانية) على فلسطين يمثل في المستقبل خطراً على الامبراطورية البريطانية، وكان ايميري يشارك رئيس الوزراء اعتقاده بوجوب غزو فلسطين فوراً - وبأن سمطس هو الجنرال الذي يجب ان يقوم بذلك، لأن سمطس لم يكن جنرالاً ناجحاً فحسب، بل كان أيضاً يشاركهما أهدافهما الاستراتيجية المباشرة وأهدافهما الجيوبوليتيكية الأوسع.

في ١٥ آذار (مارس) ١٩١٧، اليوم الذي أحرز فيه سمطس انتصاره في المؤتمر الامبراطوري، كتب ايميري إليه قائلاً:

«إن الشيء الوحيد الجوهري إذا ما أردنا ان نقوم بعمل كبير وسريع في اتجاه فلسطين، هو وجود جنرال أكثر اندفاعاً وجرأة... ولو كنت أنا ديكتاتوراً لطلبت إليك ان تقوم بالمهمة بصفتك الجندي القيادي الوحيد ذا الخبرة في الحرب المتحركة والذي لم تُحفر خنادق عميقة في عقله»[١٣].

لقد عرض لويد جورج القيادة على سمطس، فتردد في قبولها وأرسل يطلب نصيحة الجنرال لويس بوتا رئيس وزراء جنوب افريقيا. كان سمطس ميالاً إلى قبول العرض، ومنطقه للقبول هو «ان الوضع على الجبهات الأخرى كان في غاية الصعوبة وان فلسطين هي الوحيدة التي يمكن تحقيق نجاح عظيم فيها بهجمة كبيرة»[١٤]. لقد قرر بوتا وسمطس بعد التشاور انه يجب قبول العرض إذا كانت الحملة ستشن «على نطاق واسع» وكانت حملة «من الطراز الأول برجالها وسلاحها»[١٥].

عندئذٍ اجتمع سمطس مع سير وليم روبرتسون، رئيس هيئة الأركان العامة لقوات الامبراطورية، الذي أوضح له انه لا ينوي الاستغناء عن القوات والامدادات المطلوبة من الجبهة الغربية، ورفض فكرة الشرق الأوسط واصفاً إياها بأنها هاجس خاص عند رئيس الوزراء وانها في أفضل حالاتها «مجرد عرض جانبي»[١٦]. لم يكن لويد جورج قد أمضى في منصبه سوى أشهر قليلة وكان مركزه ضعيفاً، وسلطته على العسكريين محدودة، فاستنتج سمطس ان لويد جورج لن يتمكن من الوفاء بالوعد الذي قطعه بتوفير الدعم الكامل. وهكذا رفض سمطس عرض توليه قيادة حملة فلسطين، شاعراً ان الحملة في الشرق سيخربها روبرتسون وزملاؤه.

مع ذلك ظل سمطس يبدي اهتماماً شديداً بفلسطين. وقد ذهب هو وايميري في ما بعد معاً إلى

---

(١٣) **مختارات من أوراق سمطس**، المجلد ٣: حزيران ١٩١٠ - تشرين الثاني ١٩١٨ أعدها للطباعة و. ك. هانكوك وجان فان رد بويل (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٦٦)، ص ٤٦٥.

(١٤) المرجع نفسه، ص ٥٠٠.

(١٥) هانكوك، **سمطس**، الصفحتان ٤٣٤ - ٤٣٥.

(١٦) **مختارات من اوراق سمطس**، المجلد ٥، أيلول ١٩١٩ - تشرين الثاني ١٩٣٤ أعدها للطباعة فان در بويل (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٧٣)، ص ٢٥.

الشرق الأوسط لدراسة الوضع واعداد تقرير، فعادا كلاهما يحثان على شن هجوم قوي على فلسطين.

وبصفته من جماعة البوير، وتربى على قراءة الكتاب المقدس، كان سمطس مؤيداً قوياً للفكرة الصهيونية عندما أثيرت في مجلس الوزراء. وقد ذكر في وقت لاحق «ان شعب جنوب افريقيا وخصوصاً السكان الهولنديين الأقدم عهداً، قد تربوا تربية كاملة على التقاليد اليهودية. ان العهد القديم هو عصب الثقافة الهولندية في جنوب افريقيا»[١٧]. وقد نشأ سمطس، مثل لويد جورج، على الايمان «بأنه سيأتي اليوم الذي تتحقق فيه كلمات الانبياء ويعود شعب اسرائيل إلى أرضــه»[١٨]، كمــا انه كان على اتفاق تام مع لويد جورج على وجوب اقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين تحت رعاية بريطانية. وسواء أكان سمطس أم لم يكن هو صاحب الفكرة، فقد كان هو المسؤول عن إيجاد الصيغة ـ المقبولة من وودرو ولسون ـ التي بموجبها تتولى بلدان كبـريـطانيا مسؤولية إدارة مناطق كفلسطين وبلاد الرافدين: فهي ستحكمها بموجب «انتـداب» من عصبة الأمم التي ستنشأ في المستقبل. وستوضع هذه المناطق تحت الوصاية وتُحفظ لشعوبها ـ وهي صيغة هدفها التوافق مع الأفكار الأميركية المعادية للامبريالية.

وضــع ايميري تفاصيل هذه الرؤية الأمبراطورية في نهاية عام ١٩١٨، عندما أبلغ سمطس كتابة ان سيطرة بريطانيا على الشرق الأوسط يجب ان تكون دائمة وألّا تنتهي بإنتهاء الانتدابات. وكتب يقول، دون ان يفصح عن التفاصيل، انه حتى عندما تستقل فلسطين وبلاد الرافدين ودولة تنشأ في شبه الجزيرة العربية، يجب ان تبقى هذه المناطق ضمن النظام الامبراطوري البريطاني. كان يرى ان امبراطورية المستقبل البريطانية ستكون أشبه بعصبة أمم مصغّرة، وان عصباً صغيرة أخرى ستنشأ في بقاع أخرى من العالم. ولذلك فإن عصبة الأمم الجامعة التي يدعو إليها وودرو ويلسون ستضم عدداً قليلاً نسبياً من الأعضاء: إذ سيكون فيها ممثل واحد للنظام البريطاني وممثل واحد عن كل من الأنظمة الفرعية المتعددة الأخرى[١٩].

ولم يكن في نظر ايميري تباين بين فلسطين بريطانية وفلسطين يهودية. ولم ير سبباً يحول دون انسجــام الطمــوحات البريطانية أو اليهودية مع الطموحات العربية. وقد كتب بعد عقود من السنين عن الذين نافحوا عن الحلم الصهيوني في العامين ١٩١٧ و١٩١٨ فقال: «معظمنا نحن جيل الشباب الذين شاركوا في هذا الأمل كنا، مثل مارك سايكس، مؤيدين للعرب ومؤيدين للصهيونية، ولم نر تبايناً جوهرياً بين الفكرتين المثاليتين»[٢٠].

(١٧) المرجع نفسه، صفحة ١٨.

(١٨) هانكوك، **سمطس**، الصفحتان ٤٣٤ ـ ٤٣٥.

(١٩) **أوراق سمطس**، المجلد ٤، تشرين الثاني ١٩١٨ ـ آب ١٩١٩ أعدها للطباعة و. ك. هانكوك وجان فان دربويل (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٦٦)، الصفحتان ٢٦ ـ ٢٧.

(٢٠) ايميري، **حياتي السياسية**، ص ١١٦.


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفصل الرابع

أرض الميعاد

(١)

بينما كانت سنة ١٩١٧ المليئة بالأحداث تأخذ مجراها، كانت سياسة بريطانيا تجاه فلسطين لاتزال تصاغ بأيد عديدة: بأيدي أعضاء في مجلس الوزراء من ناحية، وبأيدي بيروقراطيين غير معروفين إلّا قليلاً خارج الأوساط الرسمية ولا يعرف عنهم سوى القليل الآن، من ناحية أخرى.

عند توزيع العمل في أمانة السر ذات السلطة الواسعة في مجلس الوزراء الحربي، جاء الشرق الأوسط ضمن اختصاص سير مارك سايكس، ربيب كيتشنر، كما سبق ان وقعت ضمن اختصاصه بعيد نشوب الحرب. ولم تكن لدى رئيسه، موريس هانكي، وجهة نظر متشددة في ما يتعلق بالشرق الأوسط، ولذلك كان سايكس، عقب موت كيتشنر وفيتزجيرالد يتصرف من دون أي توجيه فعلي من أعلى. ولم يكن يعلم ان رئيس الوزراء الجديد يتبنى وجهات نظر ثابتة بشأن تسوية شرق أوسطية وان وجهات النظر هذه تختلف اختلافاً كبيراً عن وجهات نظره. كما انه لم يشارك في المفاوضات السرية التي جرت بواسطة زاخاروف والتي كشفت خلالها شروط رئيس الوزراء للصلح في الشرق الأوسط.

لذلك ظل سايكس آنذاك يدور حائراً وعلى مسؤوليته وبدون توجيه، حول مسألة فلسطين. كانت التعليمات التي تلقاها من كيتشنر وفيتزجيرالد تقضي بأن يعتبر فلسطين غير ذات أهمية استراتيجية لبريطانيا، ولم يقم أحد إطلاقاً بإلغاء هذه التعليمات. غير انه علم من خلال المفاوضات مع فرنسا وروسيا في عام ١٩١٦ ان الأرض المقدسة تهم عاطفياً الكثير من اليهود الذين شعر سايكس ان تأييدهم قد يكون حيوياً بالنسبة للحلفاء. ومع ذلك فإن الرأي العام اليهودي قد تنفّره بعض الترتيبات التي يفاوض بشأنها حلفاء بريطانيا ومؤيديها المحتملين، والخاصة بالشرق الأوسط بعد الحرب. وبينما كان يجري مباحثات مع فرنسيين وروسيين وأرمن وعرب، تملكه خوف ـ وهو خوف لا أساس له ولكنه كان حقيقياً في نظره ـ من ان يتعرض كل عمل

ينجزه مع طرف آخر لحظر إفشاله نتيجة المقاومة اليهودية.

في بداية عام١٩١٧كان سايكس يجري حواراً مع جيمس مالكولم، وهو رجل أعمال أرمني، بشأن إقامة دولة أرمنية قومية مستقلة. وقد فكرا بدعوة روسيا إلى الشرق الأوسط بعد الحرب كدولة حامية لأرمينيا موحدة. ولكن بما ان سايكس اعتقد ان الرأي العام اليهودي يُكنّ لروسيا عداء شديداً، فقد رأى انه لا بد من عمل شيء مسبقاً لابطال المعارضة اليهودية المحتملة لمشروع يسمح بتوسيع روسيا الامبراطورية، ولذلك طلب إلى مالكولم ان يدله على زعماء الصهيونية ليتصل بهم في هذا الصدد.

سبق لمالكولم ان التقى ليوبولد غرينبرغ، الشريك في ملكية جريدة «جويش كرونيكل» ورئيس تحريرها، الذي صادف ان عمل بصفة الممثل البريطاني لتيودور هرتزل، فكتب مالكولم إلى غرينبرغ ليسأله من هم زعماء المنظمة الصهيونية، فلما تلقى الجواب، نقل المعلومات التي تلقاها إلى سايكس، وبدا من هذه المعلومات ان اسمين لهما أهمية خاصة: ناحوم سوكولوف، أحد مسؤولي الحركة الصهيونية الدولية، والدكتور حاييم وايزمان، أحد مسؤولي الاتحاد الصهيوني البريطاني والذي كان معارضاً لقرار الحركة الصهيونية بالبقاء على الحياد في الحرب العالمية(*). وقدم مالكولم نفسه إلى وايزمان، وبعيد ذلك، في ٢٨ كانون الثاني (يناير) ١٩١٧ قدم وايزمان إلى سايكس.

لم يكن وايزمان يعلم ان الحلفاء قد شرعوا فعلاً في اعداد الخطط للشرق الأوسط بعد الحرب، ولكنه رغب في ان يحصل على التزام من بريطانيا بشأن فلسطين بينما الحرب مستمرة. وبصفته عالماً كيميائياً، قدم إسهاماً هاماً إلى المجهود الحربي عندما تبرع للحكومة باكتشافه طريقة لاستخراج الاسيتون من الذرة الصفراء ـ والأسيتون هو أحد العناصر الهامة التي تدخل في صنع المتفجرات(**). ولكن وايزمان بالرغم من خدمته للحرب واتساع دائرة معارفه في أوساط كبار المسؤولين المعنيين بإدارة المجهود الحربي، لم يعرف انه كان في بريطانيا مسؤول مهمته هي التفاوض لتحديد شكل الشرق الأوسط بعد الحرب. فقد كان هناك زعيم صهيوني بريطاني آخر، هو الحاخام غاستر، على معرفة مع سايكس ـ وكان يعرف أيضاً ان المهمة موكلة إلى سايكس ـ ولكنه اعتبر وايزمان منافساً له فاحتفظ بما لديه من معلومات لنفسه بدافع الغيرة. ولذلك عرف وايزمان بأمر سايكس بطريق المصادفة ـ وذلك عندما تحدث سايكس عن مهمته إلى جيمس

(*) ولد وايزمان في روسيا واكتسب الجنسية البريطانية فأصبح من رعايا بريطانيا، وكان متحمساً في تأييده للحلفاء، ويعتقد أن الديموقراطيات الغربية وحدها تتجانس مع المثل العليا اليهودية. وبما أنه لم يكن يشغل أي منصب رسمي في الحركة الصهيونية الدولية، كان له مطلق الحرية في أن يفترق عن حيادها، ولكن بصفته مسؤولاً في الاتحاد الصهيوني البريطاني كان يستطيع ان يتحدث بصفة تمثيلية.

(**) عندما كتب لويد جورج مذكراته بعد انتهاء الحرب بسنوات، اخترع قصة مفادها أن اعلان بلفور صدر من قبيل الامتنان لاكتشاف وايزمان. ومع أن اكتشاف وايزمان الهام هو حقيقي، إلا أن قصة لويد جورج هي نسج الخيال.

دو روتشيلد في مطلع عام ١٩١٧، في معرض حديث عابر عن اسطبلاتهما لتربية الخيول. وقد نقل روتشيلد المعلومات التي سمعها إلى وايزمان، وكان هذا على وشك ان يتخذ ترتيبات ليجتمع مع سايكس فإذا بجيمس مالكولم يضع ترتيبات لكي يجتمع سايكس مع وايزمان.

كلاهما كان يرغب في ان يفعل ما أراد منه الآخر ان يفعله. فقد رغب سايكس في العثور على شخص يستطيع ان يفاوضه من أجل تحالف بين المصالح البريطانية والمصالح الصهيونية، ورغب وايزمان في ان يكون هو ذلك الشخص.

كانت اجتماعاتهما الأولى على أساس غير رسمي. وحاول سايكس منذ البداية، كعادته دائماً، ان ينسق جميع مشاريعه الشرق أوسطية في إطار اتفاقية سايكس ـ بيكو ـ سازانوف القائمة ـ والتي كانت لاتزال سرية، ولم يكن وايزمان يعرف شيئاً عنها. وهذه الاتفاقية تقضي بوضع الأماكن المقدسة تحت إدارة دولية. ولذلك بدأ سايكس الحديث باقتراح ان يكون الكيان اليهودي في فلسطين تحت حكم بريطاني ـ فرنسي مشترك (حكم ثنائي) ـ مع انه لم يستطع ان يكشف لوايزمان سبب تقديمه هذا الاقتراح. وكان سايكس، دون ان يدرك، غير مواكب ليس لخطوات الزعماء الصهيونيين فحسب، بل لخطوات رئيس الوزراء أيضاً. فقد كان لويد جورج يريد ـ شأنه شأن وايزمان وزملائه ـ ان تكون فلسطين بريطانية. ومع ان سكوت، رئيس تحرير جريدة «مانشستر غارديان» ومحط ثقة لويد جورج، أشار على وايزمان بأن يبحث الأمر مع رئيس الوزراء، قرر وايزمان التركيز على تبديل أفكار سايكس بدلاً ان من يأتيه من أعلى[1].

اجتمع سايكس مع وايزمان وصهيونيين بريطانيين آخرين في لندن بتاريخ ٧ شباط (فبراير) ١٩١٧ فأبلغوه انهم يعارضون فكرة الحكم الثنائي ويريدون ان تكون فلسطين تحت الحكم البريطاني. فأجابهم سايكس بأن كل الصعوبات الأخرى يمكن ايجاد حل لها (قال لهم: «العرب يمكن تدبير أمرهم») أما رفض الحكم الثنائي فيضعهم أمام مشكلة ليس عنده حل أكيد لها. وقال إن فرنسا هي «الصعوبة الجدية»[2]، مبيناً ان فرنسا ترفض الاعتراف بأن إعطاء امتيازات للصهيونية يساعد في الحرب. واعترف سايكس للزعماء الصهاينة بأنه لا يستطيع فهم السياسة الفرنسية في هذا الصدد. وتساءل: «ما هو دافع فرنسا؟»[3]

في اليوم التالي قام سايكس بتقديم الزعيم الصهيوني الدنيوي ناحوم سوكولوف إلى فرانسوا جورج بيكو الذي أبلغ سوكولوف انه بعد ان رأى نتائج اقامة المستعمرات اليهودية في فلسطين، يعتقد بأن برنامج الاستيطان اليهودي قابل للتنفيذ. وقد حدث التعارف بين سوكولوف وبيكو في منزل سايكس في شارع بكنغهام غيت رقم ٩ في لندن. وقال سوكولوف مخاطباً بيكو ان اليهود

(١) رخوبوت اسرائيل، محفوظات وثائق وايزمان: رسالة شاسر ٢ شباط ١٩١٧، رسالة سكوت ٣ شباط ١٩١٧، رسالة وايزمان ٣ شباط ١٩١٧.

(٢) رخوبوت، اسرائيل، محفوظات وثائق وايزمان. مذكرة حول اجتماع ٧ شباط ١٩١٧.

(٣) المرجع نفسه.

يكنـون لفـرنسا إعجاباً شديداً ولكنهم «منذ أمد طويل يفكرون بأن تكون السلطة للحكومة البريطانية»[٤] فأجابه بيكو ان مسألة السلطة متروكة للحلفاء ليقرروها في ما بينهم. ثم أضاف انه سيبذل قصارى جهده لإطلاع حكومته على الأهداف الصهيونية، ولكنه لا يرى إمكانية لأن تقرر حكومته التخلي عن مطلبها في فلسطين. وقال إن ٩٥٪ من الشعب الفرنسي يريد من فرنسا ان تضم فلسطين إليها[٥].

اتفق جميع المعنيين على انتظار ما تحمله الأحداث، ولم تكن الأحداث بطيئة في تتابعها. ففي غضون شهرين أطيح بقيصر روسيا ودخلت الولايات المتحدة الحرب. وسرعان ما تنبه سايكس إلى ما يعنيه هذان الحدثان بالنسبة لترتيباته مع بيكو. فقد كان ملايين اليهود يعيشون ضمن امبراطورية القيصر، ورأى سايكس بعد الثورة الروسية في آذار (مارس) ان ضمان تأييد هؤلاء اليهود قد يساعد في استمالة الحكومة الروسية الجديدة إلى البقاء في الحرب[٦]. وفي الوقت نفسه عزز دخول الولايات المتحدة الحرب قناعته بأن الحلفاء الأوروبيين سيضطرون إلى إثبات سلامة مطالبتهم بمركز لهم في الشرق الأوسط بعد الحرب عن طريق تبني رعاية الشعوب المقهورة، مثل اليهـود والعـرب والأرمن. ولهـذين السببـين شعر ان لديه حججاً جديدة يقنع بها الحكومة الفرنسية باتخاذ موقف أكثر تعاطفاً تجاه الصهيونية.

في هذه الأثناء كانت محادثاته مع بيكو على وشك ان تستأنف: وقد نجح لويد جورج في اصدار أمر إلى الجيش البريطاني في مصر بمحاولة غزو فلسطين في عام ١٩١٧، وهذا ما حمل الحكومة الفرنسية على الإصرار على إرسال بيكو إلى مصر لمرافقة قوات الغزو البريطانية ـ فردّت الحكومة البريطانية على ذلك بإصدار أمر إلى سايكس بأن يذهب هو أيضاً إلى مصر ليكون صلة وصل بين بيكو والقائد العسكري البريطاني. كانت نظرة بيكو إلى الغزو البريطاني المقبل انه هجوم على المصالح الفرنسية. وقد قال في تقرير كتبه «ان لندن تعتبر الآن اتفاقياتنا حبراً على ورق. فالجنود البريطانيون سيدخلون سورية من الجنوب ـ أي من مصر وفلسطين ـ وسوف يشتتون شمل مؤيدينا»[٧].

أصبح لويد جورج متبرماً بمطالب فرنسا في الشرق الأوسط، فأبلغ وايزمان ان مستقبل فلسطين هو مسألة يجب حلها بين البريطانيين واليهود[٨]. وقال انه لا يستطيع ان يفهم سبب اهتمام

---

(٤) رخوبوت، اسرائيل. محفوظات وثائق وايزمان. ملاحظات عن اجتماع ٨ شباط ١٩١٨.

(٥) رونالد ساندرز، **اسوار القدس العالية: تاريخ اعلان بلفور ونشوء الانتداب البريطاني على فلسطين** (نيويورك: هولت وراينهارت وونستون، ١٩٨٣)، ص ٤٦٦.

(٦) روجر ادلسون، **مارك سايكس: لوحة هاو** (لندن: جوناثان كيب، ١٩٧٥)، ص ٢٢٥.

(٧) كريستـوفـر م. انـدريـو وا.س. كانيا فوستنر، **ذروة التوسع الامبراطوري الفرنسي: ١٩١٤ ـ ١٩٢٤** (ستانفورد: مطبعة جامعة ستانفورد، ١٩٨١)، ص ١٢٤.

(٨) ادلسون، **سايكس**، ص ٢٢٥.

سايكس بالاعتراضات الفرنسية، وقال لوايزمان ان فلسطين «بالنسبة لي هي في الحقيقة الجانب الوحيد الجدير بالاهتمام في الحرب»(٩).

بعد ظهر ٣ نيسان (ابريل) ١٩١٧ توجه سايكس، المعين حديثاً لرئاسة البعثة السياسية لدى القائد العام لقوات الحملة المصرية، إلى شارع داوننغ رقم ١٠ لتلقي التعليمات الأخيرة قبل سفره. وقد اجتمع هناك مع رئيس الوزراء واللورد كورزون وموريس هانكي. واقترح سايكس ان يحاول اثارة تمرد القبائل العربية وراء خطوط العدو، ولكن لويد جورج وكورزون شددا على أهمية عدم الزامه بريطانيا باتفاق مع القبائل، من شأنه ان يلحق الضرر بالمصالح البريطانية. وقد طلبا إليه على وجه التحديد ألّا يفعل شيئاً من شأنه ان يزيد المشكلة مع فرنسا تفاقماً، وان يضـع في ذهنـه «أهميـة عدم الاساءة إلى الحركة الصهيونية وامكانية تطويرها تحت رعاية بريـطانيـة»(١٠). ويفيـد محضر الاجتماع ان «رئيس الوزراء شدد على أهمية ضمان إضافة فلسطين إلى المنطقة البريطانية في الشرق الأوسط بعد الحرب إذا كان ذلك ممكناً»(١١). وحذّر رئيس الوزراء سايكس من إعطاء أية تعهدات إلى العرب «وخصوصاً إعطاء أي تعهد يتعلق بفلسطين»(١٢).

توقف سايكس أولاً في باريس حيث أقام في فندق لوتي في شارع كستليون، على بعد خطوات من ساحة فاندوم ونصبها التذكاري الذي يخلد نابليون بونابرت وفتوحاته. وخلال وجوده هناك قال لبيكو انه ينبغي لفرنسا ان تغير طريقة تفكيرها وان تتخذ موقف عدم ضم المناطق إليها، موضحاً ان ذلك قد ينطوي على رعاية أميركية أو بريطانية لإحياء يهودا ورعاية فرنسية لإحياء أرمينيا. وقد فوجىء سايكس بأن بيكو بدا محرجاً بما سمع منه(١٣).

وقد أرسل سايكس من فندق لوتي بتاريخ ٨ نيسان (ابريل) ١٩١٧ رسالة إلى وزير خارجية بريـطانيـا، آرثر بلفور، تفيد ان الفرنسيين يتخذون موقفاً عدائياً من فكرة المجيء بالولايات المتحدة إلى فلسطين بصفة راعية للصهيونية، وانهم يخافون ان تصبح الولايات المتحدة إذا ما دخلت الشرق الأوسـط، منـافســة تجـاريـة لفـرنسا في المنطقة. وتابع قائلاً: «وفي ما يتعلق بالصهيونية نفسها، بدأ الفرنسيون يدركون انهم في مواجهة أمر كبير، وانهم لا يستطيعون ان يغمضوا عيونهم عنه»(١٤).

---

(٩) ساندرز، **أسوار القدس العالية**، ص ٤٩٣.

(١٠) رخوبوت، اسرائيل. محفوظات وثائق وايزمان. أوراق سليدمير. ملاحظات عن مؤتمر عقد في شارع داوننغ رقم ١٠، ٣ نيسان ١٩١٧.

(١١) المرجع نفسه.

(١٢) المرجع نفسه.

(١٣) ادلسون، **سايكس**، ص ٢٢٧.

(١٤) اوكسفورد. كلية سانت انطوني. مركز الشرق الأوسط. أوراق مارك سايكس. د.س. ١٤٩.

كانت وزارة الخارجية الفرنسية تعتقد، مثلما كان سايكس يعتقد، في ذلك الحين، ان باستطاعة يهود روسيا ان يساعدوا في إبقاء روسيا شريكة في الحرب، في وقت كانت الكوارث العسكرية فيه على الجبهة الغربية تجعل الجبهة الشرقية بالغة الأهمية. وبدا ناحوم سوكولوف، الذي قدمه سايكس إلى وزارة الخارجية الفرنسية، مستعداً لتقديم المساعدة في هذا الشأن. وقد سارت مباحثاته مع المسؤولين الفرنسيين سيراً حسناً. وكتب سايكس إلى بلفور بتاريخ ٩ نيسان (ابريل) قائلاً: «الوضع الآن هو ان الفرنسيين يعترفون بأن الطموحات الصهيونية شرعية»(١٥).

بيد ان فرنسا ظلت متشبثة بمطالبها في الشرق الأوسط. وقد اجتمع سايكس مع زعيم كتلة دعاة الاستعمار الفرنسيين، عضو مجلس الشيوخ بيير ـ إيتان فلاندان. وكتب في ١٥ نيسان (ابريل) إلى وزارة الخارجية البريطانية ليبلغها ان فلاندان مستمر في إصراره على حصول فرنسا على ساحل سورية ولبنان وفلسطين بكامله حتى العريش في سيناء المصرية. وادعى فلاندان ان «بيكو أحمق وانه خان فرنسا» بما قدم من تنازل لبريطانيا في اتفاقية سايكس ـ بيكو(١٦) .

انتقل سايكس من باريس إلى روما حيث اتخذ ترتيبات لتمكين ناحوم سوكولوف من الدفاع عن القضية الصهيونية أمام البابا والمسؤولين في الفاتيكان. ولكن برزت مشكلة جديدة أفسدت أي أمل قد يكون استوحاه من اجتماعاته في الفاتيكان: فقد أكّد وزير خارجية ايطاليا، البارون سيدني سونينو، تأكيداً شديداً مطالبة ايطاليا بحصة في الشرق الأوسط بعد الحرب.

وما ان وصل سايكس إلى القاهرة، حتى جمع حلفاءه المختلفين لاقناعهم بالعمل معاً، فقدم أولاً بيكو إلى الزعماء العرب في القاهرة، ثم اتخذ ترتيبات لرحلة يقوم بها هو وبيكو إلى شبه جزيرة العرب للاجتماع بالشريف حسين واطلاعه، ولو بطريقة عامة، على أحكام اتفاقية سايكس ـ بيكو ـ سازانوف السرية. وكان سايكس متفائلاً في اعتقاده انه حمل الحسين على الاعتراف بأن الفرنسيين يمكنهم ان يكونوا على قدر من المساعدة للعرب في سورية، وانه أقنع القادة العرب بأن يفهموا ان العرب أضعف من ان يتولوا بأنفسهم المسؤولية في منطقة تتشابك فيها المصالح مثل فلسطين، وانه توصل إلى الفهم ان عرب فلسطين سيوافقون على وضع قومي(*) للجالية اليهودية في فلسطين إذا حصل السكان العرب على الوضع عينه(١٧).

في القاهرة، تلقى سايكس تحذيراً من كلايتون وأصدقائه في المكتب العربي من الوجود الفرنسي في الشرق الأوسط، لأن هذا الوجود سوف يسبب المشاكل(١٨). ولكن سايكس، بطيبة قلبه وصفاء

---

(١٥) المرجع نفسه. د. س. ١٤٩ (د.ر. ٢٥/٥٨٨).

(١٦) كنغستون ابون هل. جامعة هل. مكتبة براينمور جونز أوراق مارك سايكس. د.د.س.ي (٢) ١٢ ـ ٧.

(*) كان الكلام هنا على «ملة» وهي اصطلاح كان مستخدماً في الامبراطورية العثمانية للدلالة على مجموعة من السكان تُمنح قدراً معيناً من الحكم الذاتي لادارة شؤون افرادها.

(١٧) اوكسفورد. كلية سانت انطوني. مركز الشرق الأوسط. اوراق مارك سايكس. د. س. ١٤٩. ادلسون، **سايكس**، ص ٢٢٩.

(١٨) ادلسون، **سايكس**، ص ٢٣١.

طويتـه، ظل يعتقـد ان أصـدقـاءه قد وقعـوا ضحايا «الفاشودية» ـ أي الرغبة في ان يبزّوا الفرنسيين على غرار ما فعل كيتشنر في فاشودا ـ وانه ينبغي لأصدقائه ان يظهروا المزيد من الوفاء لحليفتهم، واستمر سايكس في محاولته لجعل بيكو شريكاً حقيقياً، واقترح ان يقوم المندوب الفرنسي بإعداد سياسة مشتركة مع أبناء الشريف حسين بحيث تتمكن بريطانيا وفرنسا من إقامة علاقات تعاونية وبناءة ومتوازية مع الحكام العرب في الشرق الأوسط بعد الحرب. وفي ١٢ أيار (مايو) أبرق إلى لندن قائلاً: «لقد توصل بيكو إلى اتفاق مع ممثلي العرب»[١٩]. وبعد بضعة أسابيع كتب إلى زميل له قائلاً: «أظن ان الفرنسيين مستعدون للتعاون معنا في سياسة مشتركة إزاء الشعب الناطق بالعربية»[٢٠].

(٢)

في النصف الأول من عام ١٩١٧، أرسل الجنرال سير ارشيبالد موري، قائد الجيش البريطاني في مصر ـ أي قوة الحملة المصريـة ـ قواته في هجمات متقطعة باتجاه فلسطين. وسواء أكان السبب ان لنـدن ظلت تصـدر تعليمات ثم تتبعها بتعليمات معاكسة، أو عدم كفاءة الجنرال موري، أو كان السبب كلا الأمرين، فقد أتاح موري للضباط القادة الألمان ولقواتهم التركية الوقت اللازم لإعادة تجميع هذه القوات. ثم انه بعد ذلك سارع إلى شن هجوم ـ على غزة، التي تسيطر على الطريق الساحلية إلى فلسطين ـ في وقت مبكر من صباح ٢٦ آذار (مارس) فمُني بالهـزيمـة. كان كريس فون كريسنشتاين، الضابط الالماني اللامع، قد حصّن غزة تحصيناً جيداً، فكانت الإصابات في صفوف قواته تعادل نصف عدد الإصابات في الجانب البريطاني.

عندئذٍ طلب موري تعزيزات من مصر وشن هجوماً ثانياً على غزة المحصنة في ٢٩ نيسان (ابريل) ومرة أخرى هزمه كريسنشتاين وكانت الهزيمة هذه المرة أشد وقعاً، فبلغت نسبة الإصابات في صفـوف القـوات البـريطانية إلى الإصابات في صفوف القوات التركية نسبة ثلاثة إلى واحد. انسحبت القوات البريطانية منهكة ومحبطة، وفي غضون أسابيع أُعفي سير ارشيبالد موري من قيـادة الجيش البـريطاني في مصر. كان لويد جورج مصمماً على استئناف المعركة من أجل فلسطين في فصل الخريف، ولكن لندن لم تكن، في ذلك الحين، مستعدة لزج قوات جديدة في الحملة.

بعد الهزيمتين اللتين لحقتا بالجنرال موري، خشي سير مارك سايكس ان يعمد الأتراك ـ في المدة السابقة لاستئناف الهجوم البريطاني في الخريف ـ إلى الانتقام من السكان اليهود، والعرب والأرمن الذين كان يسعى هو باسم الحلفـاء إلى كسب تأييـدهم، فأبرق إلى وزارة الخارجية

(١٩) اوكسفورد. كلية سانت انطوني. مركز الشرق الأوسط. أوراق مارك سايكس. د.س. ٥٨٨/ ٢٥.

(٢٠) المرجع نفسه. د.ن. ٥٨٨/ ٢٥ (د.س. ٤٢/ ١).

البريطانية مقترحاً ألّا تتابع بريطانيا مشاريعها المتعلقة بالصهيونيين والعرب والأرمن ما دامت هذه المشاريع تعرّض هذه الشعوب للخطر[٢١]. ولم يلق اقتراحه استجابة.

بعد الاحباطات التي سببتها أخبار الحرب ـ فشل الهجوم الفرنسي في شامبانيا، وتمرد وحدات الجيش الفرنسي هناك، وتفكك روسيا، واخفاق الجنرال موري في غزو فلسطين ـ علّق سايكس أهمية أكبر على كسب تأييد شعوب الشرق الأوسط. وقد بدا له، كما بدا لكل من ليو ايميري وزملائه، ان النصر قد لا يكون نهائياً حتى ولو ربح الحلفاء الحرب، وان أية مواقع قد يكسبها الحلفاء في الشرق الأوسط قد تكون عرضة لضغط متواصل من تركيا الخاضعة لسيطرة المانيا، وان تركيا سوف تستند في هذا الضغط إلى مكانة السلطان القيادية بين المسلمين. ورأى سايكس ان ذلك يؤكد ان مطالب الضم التي قدمتها فرنسا ما قبل كليمنصو وايطاليا البارون سونينو هي مطالب تدل على قصر النظر. وفي مذكرة عنوانها «مذكرة بشأن اتفاقية آسيا الصغرى» قال ما يلي:

«يجب حتماً استبعاد فكرة الضم، لأنها مناقضة لروح العصر، وإذا ما حدث في أية لحظة ان وقعت نسخة في أيدي المتطرفين الروس فإنهم قد يستغلونها أشد استغلال ضد دول التحالف كلها، لا سيما ضد المطلب الايطالي الذي يجافي القومية والجغرافيا والعقل السليم، والذي لا يعدو كونه تنازلاً من البارون سونينو لفئة شوفينية لا همّ لها إلّا الهبش».

وتابع قائلاً انه لو تحلّت فرنسا بالحكمة لتعاملت مع مناطق نفوذها في الشرق الأوسط على غرار ما تنوي بريطانيا ان تفعل في مناطق نفوذها، أي ان ترعى فرنسا استقلال العرب في سورية ولبنان، وإلّا فإن على بريطانيا ألّا تفعل شيئاً لمساعدة فرنسا في معالجة المشاكل التي ستجلبها لنفسها.

وكتب سايكس شارحاً رؤيته للمستقبل «أريد أن أرى تفاهماً بريطانيا ـ فرنسيا بالتحالف مع اليهود والعرب والأرمن، يجعل الاسلام عديم الأذى ويحمي الهند وافريقيا من الائتلاف التركي ـ الالماني الذي اعتقد انه قد يستمر بعد غياب أسرة هوهنزولرن»[٢٢].

لقد كان لوجهة نظر سايكس هذه الفوز على وجهة نظر ايميري، وقد كتب ايميري في ما بعد قائلاً: «لا أحد غير اليهود يستطيع انشاء حضارة قوية في فلسطين، بها يستطيع ذلك البلد ان يصمد بذاته في وجه القهر الالماني ـ التركي... وسيكون أمراً قاتلاً إذا ما جُندت المصالح اليهودية في سائر أنحاء العالم إلى جانب الألمان»[٢٣].

---

(٢١) ادلسون، **سايكس**، ص ٢٢٩.

(٢٢) رخوبوت، اسرائيل، محفوظات وثائق وايزمان. أوراق سليدمير. ١٤ آب ١٩١٧.

(٢٣) **مفكرات ليو ايميري**، المجلد ١: ١٨٩٦ ـ ١٩٢٩ أعدها للطباعة جون بارنز وديفيد نيكولسون (لندن: هتشنسون، ١٩٨٠)، ص ١٧٠.

(٣)

انتخب حاييم وايزمان رئيساً للاتحاد الصهيوني البريطاني في شباط (فبراير) ١٩١٧، وبذلك تمكن من ان يقترح رسمياً ان تصدر بريطانيا التزاماً علنياً بتأييد اقامة وطن يهودي في فلسطين. وبعد لقاءاته مع سايكس واصل الاجتماع بمسؤولين بريطانيين، فعبّر هؤلاء عن تعاطفهم مع أفكاره.

إن اللورد روبرت سيسيل، وكيل وزارة الدولة البرلماني للشؤون الخارجية وثالث أبناء اللورد سالزبوري آخر رئيس وزراء في عهد الملكة فيكتوريا، قد غيّر عقيدته وأخلص لعقيدته الجديدة. لقد قُتل خمسة شباب من أسرة سيسيل في الحرب العالمية الأولى، وهذا ما دفع باللورد روبرت إلى إعداد مسودة مذكرة تتضمن الخطوط العامة لخطة من أجل السلام الدائم: هي المسودة الأولى لما أصبح لاحقاً ميثاق عصبة الأمم. ولكن أفكاره عن تقرير المصير أزعجت زملاءه السياسيين الذين تنبهوا إلى ان خطته ستؤدي منطقياً إلى حل الامبراطورية البريطانية[٢٤]. وقد قال أحد كتّاب المقالات المعاصرين باستغراب «لقد حمل الصليب في حملة صليبية دولية غريبة من أجل السلام، فوجد حلفاءه في أماكن يبحث فيها عادة آل سيسيل عن أعدائهم»[٢٥]، وتبنى بالروح الصليبية عينها قضية إقامة فلسطين يهودية.

كان ثمة متعاطف آخر هو سير رونالد غراهام، وهو مستعرب عاد إلى وزارة الخارجية بعد أكثر من عشر سنين من الخدمة أمضاها في مصر، حيث كان هو أول مسؤول بريطاني بحث مع فلاديمير جابوتنسكي انشاء وحدة عسكرية يهودية ضمن الجيش البريطاني. ولدى عودته إلى لندن حث وزارة الخارجية على إعلان تأييدها للصهيونية. ومع ان فكرة التزام بريطانيا بالصهيونية كانت من وحي جيرالد فيتز موريس ومارك سايكس، فقد يكون غراهام مسؤولاً أكثر من أي شخص آخر في الحكومة عن تجسيد هذا الالتزام فعلياً في وثيقة رسمية، بالرغم من ان هناك ميلاً لدى المؤرخين لتجاهل دوره ـ وربما كان السبب انه لم يخلف محفوظات وثائق أو أوراقاً خاصة.

كان غراهام وغيره من المسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية يعرفون معرفة أكيدة ان فرنسا هي العقبة على طريق إعطاء حاييم وايزمان الالتزام العلني الذي طلبه. وقد استنتج غراهام، كما استنتج من قبله سايكس، ان ما يضعف الصهيونية هو ارتباطها ببريطانيا حصراً. وقد أقلقه ان يقامر الصهيونيون بكل شيء في رهانهم على امكانية ان تتولى بريطانيا حكم فلسطين ـ جهلاً منه باتفاقية سايكس ـ بيكو السرية التي تعهدت بريطانيا بموجبها ألاّ تفعل ذلك. وفي ١٩ نيسان (ابريل) ١٩١٧ كتب غراهام إلى سايكس قائلاً إنه ليس بالأمر المريح ان تعتمد الحركة

---

(٢٤) كنيث روز، **أواخر أصحاب اسم سسيل** (نيويورك ولندن: هاربر وراد، ١٩٧٥)، ص ١٥٣.

(٢٥) فيليب جاد الله، **رجال ذوو شؤون** (لندن: هودر وستوتن، بلا تاريخ)، ص ١٩٣.

الصهيونية اعتماداً كاملاً على امكانية ان يكون الحكم في فلسطين لبريطانيا[٢٦].

غير انه كان من العسير معرفة كيف يمكن للحركة الصهيونية ان تتجه إلى فرنسا طلباً للتأييد. ففي وزارة الخارجية البريطانية كانوا لا يتحدثون عن الصهيونية إلّا باحتقار، كما ان شرائح هامة من الرأي العام الفرنسي كانت طوال الوقت تعبر عن عداء للحركة الصهيونية وتعتبرها حركة موالية لألمانيا. ولم تجتذب الصهيونية سوى القليل من تأييد يهود فرنسا، ونتيجة لذلك استخفت الحكومة الفرنسية بقوة هذه الحركة، حتى جاءت الثورة في روسيا فجعلت اليهود يظهرون أهم سياسياً بكثير مما هم في واقعهم. بل ان الأحداث التي وقعت في روسيا جعلت كسب التأييد الصهيوني أمراً مرغوباً فيه، ولكن وزارة الخارجية الفرنسية ترددت في السعي وراء هذا التأييد خشية ان يكون أي التزام بالصهيونية من جانب الحلفاء معادلاً لتخلي فرنسا عن مطالبتها بفلسطين.

هذه المشكلة حلها ناحوم سوكولوف الذي تعمد في مفاوضاته مع وزارة الخارجية الفرنسية ألا يثير مسألة البلد الذي ينبغي ان يتولى الحماية في فلسطين. وهذا ما جعل المسؤولين في وزارة الخارجية الفرنسية يفترضون بقاء الصهيونيين على الحياد إزاء هذا الموضوع. ولم يكن لدى المسؤولين الفرنسيين استعداد لتأييد الصهيونية في فلسطين بعد الحرب ـ ولم يتبادر إلى ذهنهم السماح لليهود بتحقيق وضع قومي منفصل ـ ولكنهم لم يروا ضرراً في تقديم كلمات التشجيع للصهيونيين ما دامت هذه الكلمات بلا معنى، معتقدين ان بالإمكان كسب الذين يؤمنون «بأحلام اليقظة» الصهيونية عن طريق منحهم شكلاً من أشكال التشجيع اللفظي الذي لا يرقى إلى مرتبة الالتزام الحقيقي[٢٧]. ولقاء موافقة سوكولوف على الذهاب إلى روسيا ليستخدم تأثيره على اليهود هناك، سلمه جول كامبون، المدير العام لوزارة الخارجية الفرنسية، بتاريخ ٤ حزيران (يونيو) ١٩١٧ تأكيداً خطياً رسمياً بتعاطف الحكومة الفرنسية، بالنص التالي:

«لقد تكرمت بعرض المشروع الذي نذرت جهودك له والذي يهدف إلى تنمية الاستعمار اليهودي في فلسطين. إنك ترى، فيما إذا سمحت الظروف من جهة، وأمكن الحفاظ على استقلال الأماكن المقدسة من جهة أخرى، ان المساعدة بواسطة حماية الدول الحليفة، في بعث القومية اليهودية في الأرض التي نُفي منها شعب اسرائيل قبل قرون عديدة هي عمل من أعمال اقرار العدل والتعويض.

والحكومة الفرنسية، التي دخلت الحرب الحالية دفاعاً عن شعب هوجم ظلماً، والتي تواصل الكفاح لضمان انتصار الحق على القوة، لا يسعها إلّا ان تشعر بالتعاطف مع قضيتكم التي يرتبط انتصارها بانتصار قضية الحلفاء.

---

(٢٦) اوكسفورد. كلية سانت انطوني. مركز الشرق الأوسط. أوراق مارك سايكس. د. ن. ٥٨٨/ ٢٥.

(٢٧) اندرو وكانيا ـ فورستنر، **التوسع الامبراطوري الفرنسي**، ص ١٣٢٩.

يسعدني بذلك ان أقدم لكم هذا التأكيد»[٢٨]. كان تأكيداً دقيق الصياغة. فالأمر الذي أغفله هذا التعهد هو صلب الفكرة الصهيونية: أي بعث الأمة اليهودية في نطاق كيان سياسي خاص بها. علاوة على ذلك، فإن الأماكن المقدسة، التي قضى تعهد التعاطف الفرنسي بأن تبقى مستقلة، هي بموجب التعريف الفرنسي في اتفاقية سايكس ـ بيكو قطاع كبير يشمل معظم فلسطين المأهولة غربي نهر الأردن. وإذا ما طبق ذلك التعريف، يكون التعاطف الفرنسي مع الأمة اليهودية في فلسطين مقتصراً على حيفا، والخليل، وشمال الجليل، وصحراء النقب. أي ان رسالة كامبون كانت، كما أريد لها ان تكون غير ملزمة(*).

على أية حال فإن الفرنسيين تذاكوا على أنفسهم بمناورتهم. فالتأكيد الرسمي الذي صاغوه صياغة حذرة ليكون بلا معنى، سمح للبريطانيين ان يصدروا تأكيداً من جانبهم. وعندما يصبح أمراً معروفاً ان الحلفاء يؤيدون الطموحات اليهودية في فلسطين، مهما كان تعريف هذه الطموحات، يكون للحركة الصهيونية دور هام في انتقاء دولة الحماية، وعندئذٍ ستختار بريطانيا. وهذه مسألة كانت أقل أهمية بالنسبة إلى غراهام وسايكس اللذين كان هدفهما الرئيس في ذلك الحين ضمان وطن لليهود في فلسطين، مما كانت بالنسبة إلى ليو ايميري وأصدقائه، الذين كانت الصهيونية تجتذبهم لأنها بصورة رئيسة تضمن ان تصبح فلسطين بريطانية.

وقد تسلح غراهام وسيسيل بالبيان الفرنسي المكتوب الذي عاد به سوكولوف من باريس فأشار على بلفور في منتصف حزيران (يونيو) ١٩١٧، بأن الوقت قد حان لصدور التزام بريطاني بالصهيونية، كتابة وعلناً. كان بلفور مهيأ لذلك فدعا وايزمان إلى المشاركة في إعداد مسودة وثيقة مناسبة. وهذا ما كان وايزمان وسايكس ينشدانه طوال الوقت.

استمرت عملية إعداد مسودة النص الملائم وتقرير الجهة التي يجب توجيه الوثيقة إليها طوال فصل الصيف حتى شهر أيلول (سبتمبر)، وعندها تولى الأمر ميلنر وليو ايميري. وكانت جميع الشخصيات الحكومية تقريباً التي يحسب لها حساب ميالة للموافقة على البيان المقترح. وسبق لسايكس، بدعم من اورمسبي ـ غور، ان أقنع أمانة سر مجلس الوزراء الحربي بتأييد الصهيونية. أما بلفور، وزير الخارجية، فكان منذ زمن طويل متعاطفاً مع الصهيونية واعتقد الآن بأن على بريطانيا ان تجهر بتأييد الصهيونية، وكان سيسيل وغراهام من محرضيه على ذلك من داخل وزارته. أما سمطس فكان شديد الموالاة للصهيونية. إضافة إليه أخذ ميلنر ومجموعته، ومن ضمنها فيليب كير، أحد العاملين في أمانة سر رئيس الوزراء، ينظرون إلى إقامة فلسطين يهودية على انها مصلحة حيوية للامبراطورية البريطانية. كان رئيس الوزراء دائم

---

(٢٨) ساندرن، **اسوار القدس العالية**، ص ٥٣٤.

(*) يقال احياناً إن اعلان بلفور كان مبهماً بالمقدار نفسه. ولكن اعلان بلفور، خلافاً لرسالة كامبون، (أ) نُشر (ب) تحدث عن فلسطين كلها (جـ) أشار الى انشاء كيان ليست له هوية قومية يهودية محددة ـ بل أشار الى وطن قومي.

السعي إلى تنفيذ برنامج صهيوني. وفي حين انه لم يظهر اهتماماً بإعلان نيات بريطانيا مسبقاً، فإنه لم يضع أية عقبة على طريق هذا الاعلان من قبل حكومته بمجرد أن يرى زملاؤه فائدة في ذلك.

ولكن ما لبث الاقتراح الداعي بلفور إلى إصدار إعلانه المؤيد للصهيونية، ان واجه معارضة حالت دون اصداره. هذه المعارضة جاءت من كبار الشخصيات في الجالية اليهودية البريطانية. وقاد فريق المعارضة من داخل مجلس الوزراء ادوين مونتاغيو، وزير الدولة لشؤون الهند. كان مونتاغيو، وابن عمه هيربرت صاموبل، وروفوس ايزاكس (اللورد ريدينغ) متقدمين على أبناء ديانتهم، باعتبارهم أول ثلاثة من اليهود أعضاء في مجلس الوزراء البريطاني(*). وكان مونتاغيو ثاني أبناء رجل ناجح من رجال المال، حصل على لقب من ألقاب النبلاء، وقد رأى في الصهيونية خطراً على المكانة التي بلغها بجهد كبير هو وأسرته في المجتمع البريطاني. وقد استند في دفاعه عن موقفه إلى ان اليهودية ديانة وليست قومية، والقول بغير ذلك يعني القول بأنه ليس بريطانياً مئة بالمئة.

كان مونتاغيو يُعتبر إلى حد كبير أكثر الشباب كفاءة في صفوف حزب الأحرار، واعتُبر نجاح رئيس الوزراء في انتزاعه هو وتشرشل من اسكويث ضربة معلم سياسية. ولكن مما له دلالته صدور تعقيب سياسي آنذاك (عن اللورد ديربي، وزير الحربية) قال فيه: «إن تعيين مونتاغيو، اليهودي في وزارة شؤون الهند، قد خلق، حسبما ارى، شعوراً بعدم الارتياح في الهند وهنا». غير ان ديربي أضاف: «أنا شخصياً، أحمل فكرة سامية عن كفاءته وأتوقع له النجاح»[29]. ومما أزعج مونتاغيو انه رغم عدم تديّنه، لا يستطيع ان يتفادى وصفه بأنه يهودي. كان مليونيراً وابن لورد انكليزي، ولكن لم يجد مفراً من الانتحاب قائلاً: «كافحت طوال حياتي للهرب من الغيتو»[30].

كانت البيّنات تشير إلى ان مونتاغيو بعدم انتمائه إلى الصهيونية إنما كان يتحدث باسم غالبية اليهود. ففي عام ١٩١٣، آخر تاريخ توفرت فيه أرقام، كانت نسبة يهود العالم الذين أظهروا ولاءهم للصهيونية لا تتجاوز نحو واحد بالمئة[31]. وقد أشارت تقارير المخابرات البريطانية إلى انبثاق الشعور الصهيوني خلال الحرب داخل منطقة المحيط المغلق للوجود اليهودي في روسيا، ولكن لا توجد أرقام تثبت ذلك أو تبين عدد اليهود الذين شعروا هذا الشعور[32]. أما في بريطانيا

(*) كان دزرائيلي، بطبيعة الحال، من اصل يهودي، ولكنه تعمد واعتنق المسيحية.

(٢٩) مارتن جيلبرت، ونستون س. تشرشل: **المجلد المرفق**، المجلد ٤، الجزء ١ كانون الثاني ١٩١٧ ـ حزيران ١٩١٩ (بوسطن: هوتن ميغلين، ١٩٧٨)، ص ١٠٧.

(٣٠) ديفيد لويد جورج، **مذكرات مؤتمر الصلح** (نيوهاتن: مطبعة جامعة ييل، ١٩٣٩)، المجلد ٢، ص ٧٣٣.

(٣١) وفقاً لكتاب ليونارد ستين، **اعلان بلفور** (لندن: فالنتاين ميتشيل، ١٩٦١)، ص ٦٦. كان هناك ١٣٠,٠٠٠ من مشتري الشيكل الذين أظهروا ولاءهم. وقدر عدد سكان العالم من اليهود من قبل الكتاب السنوي اليهودي الأميركي لعام ١٩٠٩ ـ ١٩١٠ بـ ١١,٥٠٠,٠٠٠ **الموسوعة البريطانية**، الطبعة الحادية عشرة تحت عنوان: **يهود**.

(٣٢) اشعيا فريدمان، **مسالة فلسطين، ١٩١٤ ـ ١٩١٨، العلاقات البريطانية ـ اليهودية ـ العربية** (لندن: =

فإن اللجنة المشتركة التي تمثل يهود بريطانيا في سائر الأمور المتعلقة باليهود في الخارج، فقد كانت منذ البداية معارضة للصهيونية واستمرت معارضة لها[٣٣].

معارضة مونتاغيو أوقفت كل الأمور. وهذا ما أثار اشمئزاز غراهام، فقال: إن مونتاغيو «علّق» الإعلان المقترح. وقال أيضاً ان مونتاغيو «يمثل جزءاً معيناً من أغنياء اليهود الذين يبدو انهم يخافون طرده هو وأمثاله من انكلترا ويخافون الطلب إليهم ان يذهبوا إلى فلسطين للعمل في المزارع»[٣٤].

حاول تبديد هذه المخاوف موظفون في مراكز دون مستوى مجلس الوزراء حريصون على صدور التزام مؤيد للصهيونية. وكان ايميري يساعد ميلنر في إعادة صياغة مسودة الإعلان المقترح، وقد شرح لأحد أعضاء مجلس الوزراء الفكرة من الإعلان بقوله: إن هذا الإعلان ليس موجهاً في الواقع إلى الرعايا البريطانيين من المذهب اليهودي، بل إلى اليهود المقيمين في بلدان تحرمهم المواطنية الحقيقية، وانه «بصرف النظر عن اليهود الذين أصبحوا مواطنين في هذا البلد أو أي بلد آخر بالمعنى الكامل للمواطنية، هنالك عدد كبير من اليهود، وبخاصة في بولندا وروسيا، لايزالون يشكلون أمة مختلفة عن غيرها بالمعنى الكامل للأمة»[٣٥]. وبما ان هؤلاء محرومون من ان يصبحوا مواطنين روسيين سوف تتاح لهم فرصة إعادة بناء وطنهم في فلسطين.

بيد ان مونتاغيو كان قليل الاهتمام بوضع اليهود في بلدان أخرى. إن ما كان يعنيه، هو وضع اليهود في المجتمع البريطاني. وشعوراً منه بالخطر يهدد مكانته، قاوم مقاومه شرسة أدت إلى تجميد مداولات مجلس الوزراء في هذه المسألة.

كان مونتاغيو يلقى في موقفه الدعم من اللورد كورزون الذي رأى ان فلسطين فقيرة في ثرواتها ولا تستطيع استيعاب الحلم الصهيوني. أهم من ذلك انه حظي بمساعدة أندرو بونار لو ـ زعيم الحزب الرئيسي في الحكومة الإئتلافية والشريك السياسي القوي لرئيس الوزراء ـ وكان بونار لو يحث على التريث، وحجته ان الوقت لم ينضج بعد للنظر في المسألة الصهيونية.

وحظي مونتاغيو كذلك بمساعدة الولايات المتحدة التي ظلت حتى منتصف تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٧ تنصح بالتريث على سبيل الحيطة. كان الرئيس ويلسون متعاطفاً مع الصهيونية ولكنه كان يرتاب في دوافع بريطانيا. كان محبِّذاً لفلسطين يهودية ولكنه كان أقل حماسة لفلسطين بريطانية. وفي ما كان مجلس الوزراء البريطاني ينظر في إصدار إعلان بلفور، كان في الوقت نفسه يلتمس النصح وبصورة ضمنية التأييد من الرئيس ويلسون. وعندما

= روتلدج وكيغان بول، ١٩٧٣)، ص ١٧٨.

(٣٣) وولتر لاكور، **تاريخ الصهيونية** (نيويورك: هولت وراينهارت ووينستون، ١٩٧٢)، ص ١٨٤.

(٣٤) رخوبوت، **اسرائيل**، محفوظات وثائق وايزمان. رسالة سير ر. غراهام إلى الجنرال وينغيت، ٢١ أيلول ١٩١٧.

(٣٥) **مفكرات ايميري**، ص ١٧٠.

وصفت الوزارة البريطانية الإعلان للحكومة الأميركية قالت إنه تعبير عن التعاطف مع الأماني الصهيونية، وكأن الدافع الوحيد للحكومة البريطانية هو اهتمامها بمحنة اليهود المضطهدين. إن الكولونيل هاوس، مستشار الرئيس ويلسون للسياسة الخارجية، ترجم ذلك الوصف كما يلي: «طبيعي ان الانكليز يريدون إغلاق الطريق إلى مصر والهند، ولن يترفع لويد جورج عن استخدامنا لتحقيق خطته»[٣٦].

كان هذا تفسيراً منصفاً لآراء رئيس الوزراء البريطاني وآراء مجموعة ميلنر التي تقدم له المشورة. ويقول حاييم وايزمان ان فيليب كير (المساعد السابق للورد ميلنر والذي عمل سكرتيراً للويد جورج) «يرى في فلسطين اليهودية جسراً يربط افريقيا بآسيا وأوروبا على طريق الهند»[٣٧]. ولكن هذا التفسير لم يكن منصفاً لرأي وزارة الخارجية البريطانية التي انحازت إلى الرأي القائل إن صدور إعلان مؤيد للصهيونية سيكون سلاحاً حاسماً ضد المانيا خلال الحرب وبعدها. فوزارة الخارجية كان اعتقادها ان الجاليات اليهودية في أميركا، وفي المقام الأول في روسيا، تملك قوة كبيرة. غير ان السفير البريطاني في بيتروغراد، علماً منه ان اليهود في روسيا القيصرية أقلية ضعيفة ومضطهدة ولا تأثير سياسياً لها، أبلغ وزارة الخارجية ان الصهيونيين لا يستطيعون التأثير في نتيجة الصراع على السلطة في روسيا. بيد ان حكومته ظلت على اعتقادها بأن الجالية اليهودية في روسيا قادرة على إبقاء الحكومة الروسية في معسكر الحلفاء. ومع تعمّق الأزمة في روسيا استبد بوزارة الخارجية البريطانية الإحساس بالحاجة الملحة للسعي في سبيل كسب التأييد اليهودي.

(٤)

الخوف يولد الخوف. فالشائعات التي انتشرت بشأن ما تعتزم وزارة الخارجية البريطانية ان تفعله، أثار فزع الصحافة في المانيا. وفي حزيران (يونيو) ١٩١٧ تلقى رونالد غراهام من حاييم وايزمان عدد جريدة تصدر في برلين معروفة بصلتها الوثيقة بالحكومة، وفيه خبر يقول إن البريطانيين تراودهم فكرة دعم الصهيونية من أجل الاستيلاء على الجسر البري الفلسطيني الواقع على الطريق بين مصر والهند، واقترحت الجريدة ان تفسد المانيا هذه المناورة بأن تكون البادئة بتأييد الصهيونية. (لم تكن الحكومة الالمانية شديدة الاهتمام باتخاذ موقف مؤيد للصهيونية، بل كانت الصحافة الالمانية هي المهتمة بالأمر، ولكن البريطانيين جهلوا ذلك).

في صيف ذلك العام نقل غراهام مخاوفه إلى بلفور. وقد كتب غراهام في مذكرته انه سمع انه سيكون هناك تأجيل آخر من شأنه، حسب اعتقاده «ان يعرض الوضع اليهودي بكامله للخطر».

---

(٣٦)ستين، **اعلان بلفور**، ص ٥٢٩، ولاكور، **الصهيونية**، ص ١٨١.

(٣٧) **التجربة والخطأ: سيرة حياة حاييم وايزمان بقلمه** (نيويورك: هاربر، ١٩٤٩)، ص ١٧٩.

وأكد ان ذلك يعرض للخطر الوضع في روسيا حيث اليهود جميعهم معادون للحلفاء، كما انه بمقدار أقل سيغضب الرأي العام في الولايات المتحدة. وقال محذراً انه يجب على بريطانيا «ألا تلقي بالصهيونيين إلى أحضان الالمان، لأننا قد نواجه في أية لحظة تحركاً المانياً في المسألة الصهيونية، ويجب ان نتذكر ان الصهيونية ان لم تكن أصلاً فكرة يهودية المانية فهي بأية حال فكرة يهودية نمساوية»[٣٨].

ألحق غراهام بمذكرته قائمة تواريخ تبين مدى تأخير الحكومة لمعالجتها المسألة الصهيونية. وفي شهر تشرين الأول (أكتوبر) أحال بلفور المذكرة وقائمة التواريخ إلى رئيس الوزراء قائلاً: ان القائمة تبين ان لدى الصهيونيين سبباً وجيهاً للشكوى، وأوصى من جانبه بأن يبحث مجلس الوزراء المسألة بأسرع ما يمكن[٣٩].

بتاريخ ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٧ نشرت جريدة «التايمز» مقالة رئيسة حملت فيها على استمرار التأجيل وقالت إنه ليس سراً ان الحكومة البريطانية وحكومات الحلفاء كانت تنظر في إصدار بيان بشأن فلسطين. وقالت جريدة «التايمز» ان الوقت قد حان لإصدار هذا البيان. وجاء في المقال:

«هل يعجز رجال الدولة عندنا عن إدراك الفائدة الكبيرة التي تجنيها قضية الحلفاء من تعاطف اليهود القلبي في سائر أنحاء العالم نتيجة صدور بيان خالٍ من الإبهام بشأن السياسة البريطانية؟ فالمانيا سرعان ما تبينت الخطر على مشاريعها ودعايتها من جراء الترابط بين الحلفاء والأماني القومية اليهودية، ولم تتوان عن محاولة إفشالنا».

بتاريخ ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٧ تغلب مجلس الوزراء على معارضة مونتاغيو وكورزون وفوّض وزير الخارجية بإصدار صيغة ملطّفة كثيراً لضمانة التأييد التي طلبها وايزمان. وسارع سايكس المبتهج إلى وايزمان ينقل إليه النبأ قائلاً: «دكتور وايزمان، المولود صبي» ولكن الزعيم الصهيوني استاء بسبب تلطيف النص الأصلي إلى هذا الحد[٤٠].

كانت رسالة وزير الخارجية البريطاني المؤرخة في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧ موجّهة إلى أبرز اسم بين اليهود البريطانيين وجاء فيها ما يلي:

«عزيزي اللورد روتشيلد، يسرني كثيراً أن أنقل إليكم، نيابة عن حكومة جلالته، إعلان التعاطف مع الأماني الصهيونية اليهودية التالي نصه وقد عرض على مجلس الوزراء فأقره:

(تنظر حكومة جلالته نظرة ايجابية إلى إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستستخدم أفضل مساعيها لتسهيل تحقيق هذا الهدف، على ان يكون واضحاً انه لن يتم عمل شيء يمكن ان يسيء إلى الحقوق المدنية والدينية للسكان غير اليهود في فلسطين أو إلى الحقوق

(٣٨) لندن، مكتب سجلات مجلس اللوردات. مجموعة بيفربروك. أوراق لويد جورج. ف ـ٣ ـ ٢ ـ ٣٤.

(٣٩) المرجع نفسه.

(٤٠) ويزمان، **التجربة والخطأ**، ص ٢٠٨.

والوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أي بلد آخر). سأغدو ممتناً إذا ما أطلعت الاتحاد الصهيوني على هذا الاعلان».

لم يتوقع زعماء بريطانيا رد فعل معادياً من حلفائهم العرب. كانت فرنسا في نظرهم هي المشكلة الوحيدة في هذا الصدد واعتقدوا انهم حلوا هذه المشكلة. وكتب رئيس الوزراء في ما بعد يقول: «لا يبدو ان فلسطين سببت للزعماء العرب قلقاً شديداً»[41]. ونوّه بأن حكومته أطلعت الملك حسين والأمير فيصل على خططها لإعادة خلق وطن يهودي في الأرض المقدسة. ثم أضاف بلهجة حادة: «إننا لن نقيم اتصالاً مع عرب فلسطين لأنهم يحاربوننا»[42].

أرجىء نشر إعلان بلفور حتى يوم الجمعة التالي، وهو يوم صدور جريدة «جويش كرونيكل» الاسبوعية. في هذه الأثناء طغت الأنباء الواردة من بيتروغراد عن استيلاء لينين وتروتكسي على السلطة، على نبأ إعلان بلفور. كانت وزارة الخارجية البريطانية تأمل ان يساعد وعد بلفور في استمالة اليهود الروس إلى جانب الحلفاء وضد البلشفية. وظل هذا الأمل حياً إلى ان ربح البلشفيك بصورة حاسمة الحرب الأهلية الروسية في مطلع العشرينيات من هذا القرن. كانت المعركة ضد البلشفية في روسيا قد بدأت لتوها في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧، ولأن البريطانيين من مؤيدي إعلان بلفور اعتقدوا خطأ ان اليهود الروس كانوا أقوياء ويمكن ان يعودوا بالفائدة على الحلفاء، فقد دفعتهم الأخبار المثيرة الواردة من بيتروغراد إلى تأييد تلك المعركة.

لم تتمكن جريدة «التايمز» حتى ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) من نشر نبأ إعلان بلفور، ولم تنشر تعليقات مؤيدة له حتى ٣ كانون الأول (ديسمبر). وجاءت التعليقات اثر احتفال أقيم في دار أوبرا لندن، نظّمه الإتحاد الصهيوني البريطاني بتاريخ ٢ كانون الأول (ديسمبر). وكان بين خطباء الاحتفال، إضافة إلى الزعماء الصهيونيين، كل من اللورد روبيرت سيسيل، وسير مارك سايكس، ووليم اورمسبي - غور، ومسيحي سوري، وقومي عربي، ومتحدث باسم أرمينيا. كان موضوع الحفل الذي تحدث فيه ببلاغة كثيرون من الخطباء، هو حاجة اليهود العرب والأرمن إلى مساعدة بعضهم بعضاً والسير قدماً في انسجام. والرأي الذي عبّرت عنه جريدة «التايمز» هو «ان حضور ممثلين للشعبين العربي والأرمني من ذوي النفوذ والكلمات التي ألقوها وتأكيداتهم للموافقة على التعاون مع اليهود تكفي في حد ذاتها لتخليد هذا الحفل»[43].

وقالت «التايمز» عن الحفل «ان خصائصه البارزة هي روح التوراة التي سادته والشعور بأنه يجري الاحتفاء بإيمان وعاطفة حماسية، في المكان غير الملائم إلى حد ما في أحد مسارح لندن،

(٤١) لويد جورج، **مؤتمر الصلح**، المجلد ٢، ص ٦٦٩.

(٤٢) المرجع نفسه، المجلد ٣، ص ٧٣٧.

(٤٣) اوكسفورد. كلية سانت انطوني. مركز الشرق الأوسط، اعلان بلفور.

بقرب تحقيق نبوءة قديمة»[٤٤]. كان لا بد ان يكون الأمر كذلك، إذ ان النبوءة التوراتية كانت الدافع الأول والأكثر ديمومة من بين دوافع عديدة حدت البريطانيين إلى ان يرغبوا في إعادة اليهود إلى صهيون.

لقد عزم رئيس وزراء بريطانيا على تشجيع قيام وطن يهودي في فلسطين في أي حال من الأحوال، وكتب في وقت لاحق يقول إنه كان لا بد لمعاهدة الصلح من ان تنص على ان فلسطين وطن لليهود «حتى ولو لم يكن هناك تعهد أو وعد سابق»[٤٥]. وقال أيضاً ان أهمية إعلان بلفور هي اسهامه في المجهود الحربي، وبفضله قدم اليهود الروس دعماً لا يقدر بثمن للحرب ضد المانيا. وقد وعد زعماء الصهيونية بدافع الامتنان ان يعملوا من أجل انتصار الحلفاء، فوفوا بالوعد. وبعد عشرين سنة، وفي ما كانت الحكومة البريطانية توشك ان تتخلى عن وعد بلفور كتب يقول ان الصهيونيين «وفوا بوعدهم نصاً وروحاً، والمسألة الوحيدة المتبقية الآن هي هل ننوي الوفاء بوعدنا»؟[٤٦]

لقد استهان رئيس الوزراء بالأثر الذي خلفه إعلان بلفور على تسوية الصلح المقبلة. إن طبيعة الإعلان بصفته وثيقة ذات صفة عامة ـ صادرة بموافقة الولايات المتحدة وفرنسا وبعد تشاور مع ايطاليا والفاتيكان ولقيت الترحيب لدى الرأي العام والصحافة في سائر أنحاء العالم الغربي ـ قد جعلت من الإعلان التزاماً يصعب تجاهله عند التفاوض على تسوية الصلح. لقد اكتسب هذا الإعلان حيوية وقوة دفع ذاتية.

(٥)

كان للإعلان أيضاً دور في تنمية الحركة الصهيونية في الجالية اليهودية الأميركية. كانت الصهيونية الأميركية حركة ضئيلة عندما بدأت الحرب. ومن بين نحو ثلاثة ملايين يهودي كانوا آنذاك يعيشون في الولايات المتحدة، لم ينتسب سوى ١٢,٠٠٠ إلى تلك الجماعات التي تنشأ وسرعان ما تنحل، وكان يجمع بينها الاتحاد الصهيوني بقيادته المتسمة بأسلوب الهواة[٤٧]. وكان صندوق الحركة يحتوي على ١٥,٠٠٠ دولار[٤٨]، ولم تتجاوز قط ميزانيتها السنوية مبلغ ٥,٢٠٠ دولار[٤٩]. وأكبر تبرع تلقاه الاتحاد من جهة واحدة لم يتجاوز حتى عام ١٩١٤ مئتي دولار[٥٠].

(٤٤) المرجع نفسه.

(٤٥) لويد جورج، **مؤتمر الصلح**، المجلد ٢، ص ٧٢٣.

(٤٦) المرجع نفسه، ص ٧٣٧.

(٤٧) حزقيال رابينوفيتش، **القاضي لويس برانديز: الفصل الصهيوني في حياته** (نيويورك: المكتبة الفلسفية، ١٩٦٨)، ص ٦٩.

(٤٨) مايكل باريش، **فليكس فرانكفورتر وزمانه ـ سنوات الاصلاح** (نيويورك: المطبعة الحرة «فري برس» ولندن: كوليير مكميلان، ١٩٨٢)، ص ١٣٥.

(٤٩) ليونارد بيكر، **برانديز وفرانكفورتر: سيرة حياة ثنائية** (نيويورك: هاربر دراو، ١٩٨٤)، ص ٧٤.

(٥٠) المرجع نفسه.

وكان عدد أعضاء الحركة في نيويورك خمسمئة عضو فقط[٥١].

كان لويس براندیس محامياً ذا مكانة كبيرة في بوسطن لم يسبق ان اقترن اسمه بالقضايا اليهودية بشكل خاص، ولكنه أصبح صهيونياً في عام ۱۹۱۲ وتولى قيادة الحركة الصهيونية في عام ١٩١٤. وبما انه كان عملاق المفكرين في الحركة التقدمية في السياسة الأميركية، كان الاعتقاد السائد انه يمارس تأثيراً كبيراً على الرئيس ويلسون. وربما كان براندیس أول يهودي يقوم بدور هام في السياسة الأميركية منذ الحرب الأهلية. إن يهودياً واحداً فقط سبق ان كان عضواً في مجلس وزراء الرئيس الأميركي[*]، وها هو براندیس عينه يصبح أول عضو يهودي في المحكمة الأميركية العليا.

كانت الموجات الكبيرة للهجرة اليهودية إلى الولايات المتحدة حديثة عهد، وكان معظم المهاجرين حريصين على تعلم اللغة الانكليزية، والتخلص من لكناتهم وأساليبهم الأجنبية، من أجل ان يصبحوا أميركيين. وكان اليهود المولودون في أميركا أيضاً يرغبون في التخلص من أية وصمة أجنبية ويخافون ان يجعلهم ارتباطهم بالصهيونية يظهرون وكأنهم أقل ولاءً قلبياً للولايات المتحدة.

هذه هي المسألة التي انطلق براندیس لمعالجتها قبل غيرها. وحسب رؤيته للأمر، فاليهود الأميركيون يفتقرون إلى شيء هام متوفر لبقية الأميركيين، هو الماضي القومي. فالآخرون يمكنهم ان يتحدثوا عن وطن للأجداد وان يفخروا به وبأنفسهم. وأبدى براندیس إعجاباً خاصاً بالأميركيين من أصل ايرلندي في هذا الصدد، وبإظهار معارضتهم لاستمرار الحكم البريطاني في ايرلندا.

وإذ زعم براندیس ان هذا النوع من الاهتمام السياسي والعمل السياسي يتفق كل الاتفاق مع الروح الوطنية الأميركية، بل يعززها، فقد أعلن «ان كل أميركي من أصل ايرلندي يسهم في تشجيع الحكم الوطني هو انسان أفضل وأميركي أفضل لأنه يقدم تضحية. وكل اميركي يهودي يساعد في تشجيع الاستيطان اليهودي في فلسطين... هو بالمثل انسان أفضل وأميركي أفضل لأنه يفعل ذلك»[٥٢].

لقد أثرت مثالية براندیس الأخلاقية تأثيراً شديداً في آرثر بلفور عندما زار وزير الخارجية البريطاني الولايات المتحدة في عام ۱۹۱۷ وبحث فيها مستقبل فلسطين. كذلك، فإن إعلان بلفور وفّر دعماً للحجج التي استخدمها في نداءاته الموجهة إلى الجالية اليهودية الأميركية[٥٣].

لقد تنامى التأييد للصهيونية تنامياً سريعاً سواء كان سبب ذلك هو اعلان بلفور أو كان السبب

(٥١) رابينوفيتش، **براندين**، ص ٤.

(*) أوسكار شتراوس وزير التجارة والعمل من عام ١٩٠٦ الى عام ١٩٠٩.

(٥٢) الفوس توماس میسون، **براندين: حياة رجل حر** (نيويورك: مطبعة فايكنغ، ١٩٤٦)، ص ٤٤٦.

(٥٣) **رسائل لويس د. براندين، المجلد ٤: (١٩١٦ ـ ١٩٢١): القاضي براندين**، أعدها للطباعة ملفيل اورنسكي وديفيد ليفي (الباني: مطبعة جامعة نيويورك، ١٩٧٥)، ص ٣٥٥.

هو زعامة برانديس المهنية والفعّالة. فقد ارتفع عدد أعضاء الاتحاد الصهيوني في عام ١٩١٩ إلى أكثر من ١٧٥,٠٠٠، ولو ان مؤيدي الصهيونية ظلوا أقلية ضمن اليهود الأميركيين وظلوا يواجهون معارضة شرسة من اليهود الأكثر ثراء والأرسخ قدماً في المجتمع ـ وهذه المعارضة لم يتم التغلب عليها في الواقع حتى الأربعينيات من هذا القرن. غير ان برانديس جعل من الصهيونية الأميركية منظمة ذات شأن على غرار ما سبق ان فعله الأميركيون من أصل ايرلندي الذين أيدوا استقلال ايرلندا. وقد ساعده إعلان بلفور في هذا الجهد ـ مع ان وزارة الخارجية البريطانية أصدرت الإعلان لأنها، إلى جانب أمور أخرى، افترضت وجود هذه القوة فعلاً ورأت حاجة إلى استرضائها.

(٦)

سنرى في التأملات التي دوّنها ليو ايميري في مفكرته في نهاية عام ١٩١٧ قدراً من التقدم الذي أحرزته بريطانيا نحو تحقيق أهدافها في الحرب خلال السنة التي انقضت منذ ان حلّ لويد جورج محل اسكويث. فقد استعرض ايميري الماضي وقوّم الانجازات التي تمكن من تحقيقها خلال تلك السنة، فكتب في مفكرته ان أحد إنجازاته الرئيسة في تعامله مع زملائه في الحكومة البريطانية هو «مجموع العمل في اعداد شروط الصلح، مما أقنعهم تدريجاً بأهمية شرق افريقيا، وفلسطين وبلاد الرافدين والنظرة الامبراطورية بصورة عامة»[٥٤].

لم تعد أهداف بريطانيا الرئيسة آنذاك في أوروبا، وهذا ما أشار إليه ايميري. فالدمار الذي أحدثته الحرب في السنوات الثلاث الأولى من الحرب جعل إحراز نصر ذي معنى في أوروبا أمراً مستحيلاً. ذلك ان التحالفات الأوروبية المتحاربة والمتنافسة قد دُمرت. ولم يكن أمراً عملياً البحث عن منطقة في أوروبا لضمها أو الاستيلاء عليها تعويضاً عن خسارة. بل ان تدمير المانيا لا يلبي احتياجات بريطانيا. لقد نبّه سمطس في أحد خطاباته خلال الحرب إلى ضرورة ان تبقى المانيا قوة هامة من أجل الحفاظ على توازن القوى في أوروبا، وهذا كان في مصلحة بريطانيا الحيوية[٥٥].

والسؤال الذي كان مطروحاً للنقاش هو: هل بريطانيا التي أبحرت سفنها في محيطات العالم ودارت حول الكرة الأرضية بقيادة سير فرانسيس دريك، قد هلكت إلى الأبد مع هلاك جيل عام ١٩١٤ على الجبهة الغربية. وكان الرأي ان بريطانيا هذه إذا أمكن احياؤها، فلا بد ان يتم ذلك عن طريق توسع الامبراطورية، في افريقيا جزئياً وفي الشرق الأوسط بصورة رئيسة ـ وكان هذا هو توجه رئيس الوزراء وبطانة ميلنر.

---

(٥٤) **مفكرات ايميري**، ص ١٨٩.

(٥٥) **مختارات من أوراق سمطس**، المجلد ٣: حزيران ١٩١٠ ـ تشرين الثاني ١٩١٨ أعدها للطباعة و. ك. هانكوك وجان فان در بويل (كامبريدج، ١٩٦٦)، ص ٥٠٣.

إن التحول الذي طرأ على النظرة إلى الأمور قد نقل الحرب العثمانية، التي بدأت كحادث عرضي خارج عن سياق الأحداث، من أطراف إلى مركز السياسة العالمية لرئيس الوزراء. لقد قال رئيس الوزراء منذ البداية ان الحرب الكبرى يمكن ان تربحها بريطانيا هناك. وها هو الآن يقول ان أهدافه لما بعد الحرب يمكن ان يربحها هناك أيضاً. لقد شعر بغريزته السياسية انها منطقة يستطيع ان يربح فيها منافع ملموسة لمواطنيه، ورأى ببصيرته الاستراتيجية - كما رأى كل من ميلنر، وايميري، وسمطس، وكير، واورمسبي - غور - ان هذه المنطقة بتوفيرها الجزء الناقص من الخط الممتد من مدينة الكاب إلى الهند. فاستراليا ونيوزيلندا، إنما توفر عمراً جديداً للامبراطورية البريطانية في افريقيا وآسيا والمحيط الهادي. وبعد ان كانت حكومة اسكويث ترى في الهيمنة على أجزاء من الشرق الأوسط شيئاً يمثل فقط رغبة بريطانية، رأت حكومة لويد جورج في هذه الهيمنة أرضاً تحتاجها بريطانيا.

الجزء السابع

غزو الشرق الأوسط



الفصل الاول

في القدس عند حلول عيد الميلاد

(١)

عندما تولى لويد جورج منصبه رئيساً للوزراء في نهاية عام ١٩١٦، بدأ طالع بريطانيا في الشرق يتجه نحو التحسن. كانت أخطاء حكومة الهند وعدم كفاءتها في تسيير حملة بلاد الرافدين ـ الزحف على بغداد عام ١٩١٥ الذي انتهى في ربيع ١٩١٦ بهزيمة واستسلام الجيش الهندي البريطاني في كوت العمارة ـ قد هزت لندن وجعلتها تقوم بحملة تطهير عند القمة. وهكذا فان قائداً جديداً لجيش الحملة، متفهماً لاحتياجاته اللوجستية، استأنف الحملة في عهد وزير دولة جديد لشؤون الهند، ونائب جديد للملك وقائد عام جديد للجيش الهندي، هو الجنرال ستانلي مود الذي قاد الجيش الهندي ـ الانكليزي لمنطقة دجلة، في زحف نحو ولايات بلاد الرافدين في كانون الأول ١٩١٦، واستولى بحملة منهجية على بغداد في ١١ آذار (مارس) ١٩١٧.

ان الاستيلاء على بغداد، العاصمة العريقة التي استمدت ألقها من ارتباط اسمها بقصص ألف ليلة وليلة، قد ألهب خيال رئيس الوزراء الجديد، مع أنه لم يكن واضحاً قط ماذا كانت الغاية من حملة بغداد في اطار الاستراتيجية الشاملة للحرب العالمية. لقد أدخل احتلال بغداد البهجة الى نفس رئيس الوزراء في وقت كان فيه بحاجة ماسة الى البهجة، وألهمته أن يضع نصب عينيه القدس هدفاً للنصر البريطاني العظيم الآتي بعد احتلال بغداد.

ان النجاحات التي حققها جيش دجلة قد طرحت السؤال عما يجب عمله بالولايات العثمانية التي احتلها هذا الجيش. وكانت حكومة الهند، بالرغم من رغبتها في عدم الزام نفسها، تستهدف طوال الوقت أن تكون ولايتا البصرة وبغداد ضمن إطار نفوذها إذا ما سلختا عن الامبراطورية العثمانية. أما سير مارك سايكس وأصدقاؤه في المكتب العربي فقد اعتبروا إدارة هاتين المنطقتين بأسلوب حكومة الهند الأبوي أمراً مرعباً. وقد وجه سايكس مذكرة الى مجلس الوزراء البريطاني كتبها في عام ١٩١٦ محذراً من «أن ترك العمل للهند سيحمل معه الأفكار القديمة عن السود

والبيض، وليس بالامكان أن يُحكم العرب بنهج السود والبيض»[1].

واحتفاءً بالاستيلاء على بغداد أعد سير بيرسي كوكس، كبير الضباط السياسيين في حملة الجنرال مود، مسودة بيان موجه الى الشعب، اقتصر أساساً على الدعوة الى التعاون مع الادارة البريطانية ـ الهندية المؤقتة. ولكن لندن أمرته بعدم اصداره. صيغت بعد ذلك مسودات عديدة في لندن، واختار مجلس الوزراء الحربي، بعد المناقشة، مسودة أعدها سير مارك سايكس كأساس للنص الذي أقر في النهاية. ودعا هذا الاعلان قادة العرب ـ مع أنه لم يكن واضحاً من هم هؤلاء القادة ـ الى المشاركة في الحكومة بالتعاون مع السلطات البريطانية. وتحدث الاعلان ـ على عادة سايكس ـ بعبارات فضفاضة عن التحرير والحرية، وعن أمجاد الماضي، وعظمة المستقبل، وأعرب عن الأمل في أن تتوصل الشعوب العربية الى الوحدة شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً. وأشار، وإن بعبارات غامضة، الى اتحاد كونفيدرالي عربي شرق أوسطي بقيادة الملك حسين ـ المسلم السني، مع أن معظم سكان ولايتي البصرة وبغداد هم من الشيعة، والخلافات بين السنة والشيعة عميقة وتعود الى أكثر من ألف سنة.

اعترض الجنرال مود على مسودة سايكس. ورأى بصفته رجلاً عسكرياً، ان الأمر الجوهري هو اقامة إدارة بريطانية لحفظ الأمن ما دامت الحرب مستمرة. إضافة الى ذلك لاحظ ان الاعلان بعرضه قسطاً من الحكم الذاتي على عرب بغداد، لم ينتبه الى حقيقة أن غالبية سكان المدينة ـ حسب زعمه ـ ليسوا عرباً بل هم يهود[*].

بالرغم من ذلك فرضت لندن المسودة التي أعدها سايكس على الجنرال مود وعلى سير بيرسي كوكس، محدثة بذلك ارتباكاً واسع النطاق. لقد كانت غاية الاعلان ظاهرياً أن يؤكد أن قوات الاحتلال التي جاءت من الهند البريطانية ليست عازمة على أن تحكم بلاد الرافدين، ولكن الاعلان لم يوضح من سيحكم بدلاً منها.

بتاريخ ١٦ آذار (مارس) ١٩١٧ أنشأ مجلس الوزراء الحربي لجنة إدارية لبلاد الرافدين برئاسة اللورد كورزون مهمتها أن تقرر شكل الحكومة التي ستنشأ في الولايتين المستولى عليهما. فقررت اللجنة أن ولاية البصرة يجب أن تصبح بريطانية ـ وليس هندية بريطانية ـ أما ولاية بغداد فيجب أن تنضم الى كيان سياسي عربي أو أن تصبح كياناً سياسياً عربياً خاضعاً لحماية بريطانية، ويجب في هذه الأثناء سحب الأشخاص الهنود من الولايتين المحتلتين.

(١) بريتون كوبر بوش، **بريطانيا والهند والعرب، ١٩١٤ ـ ١٩٢١** (بيركلي ولندن: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٧١)، ص ١٢١.

(*) بغض النظر عما اذا كانوا اغلبية في المدينة أو لم يكونوا ـ والموسوعة البريطانية أشارت في ذلك الحين الى أنهم لم يكونوا ـ فقد كانت لليهود السيطرة الاقتصادية في بغداد. وكانت بغداد، الى جانب القدس، احدى مدينتين يهوديتين كبيرتين في آسيا، وكانت قبل ألف سنة مقر رئيس الديانة اليهودية في الشتات الشرقي ـ أي عاصمة اليهودية الشرقية. وقد عاش اليهود بأعداد كبيرة في بلاد الرافدين منذ سبي بابل ـ نحو عام ٦٠٠ قبل الميلاد ـ أي انهم استقروا في هذه البلاد قبل ألف عام من مجيء العرب في سنة ٦٣٤ ميلادية.

كان الجنرال مود قد أبرق الى رؤسائه ليبلغهم «أن الظروف المحلية لا تسمح باستخدام أحد في مواقع المسؤولية سوى ضباط بريطانيين لديهم الكفاءة للتعامل مع السلطات العسكرية ومع شعب البلاد. وقبل ايجاد أية واجهة عربية حقيقية للكيان، يبدو أمراً جوهرياً ارساء أسس القانون والنظام بصورة صحيحة ومتينة»[٢]. وقد أثار سير بيرسي كوكس المسائل نفسها بطريقة مختلفة عندما سأل عمن سيكون زعيم بغداد العربي.

كان جلياً أن لندن إما أنها غير مدركة أو لم تعط بالاً، لتكوين سكان ولايتي بلاد الرافدين. فالبغض القائم بين الأقلية من المسلمين السنة والأغلبية من الشيعة، والتنافس بين القبائل والعشائر، والانقسامات التاريخية والجغرافية بين الولايتين، وسيطرة الجالية اليهودية تجارياً في مدينة بغداد، هذه الأمور كلها جعلت من الصعب تحقيق حكومة واحدة موحدة لها صفة تمثيلية وفعالة وتحظى بتأييد واسع.

وأثار كوكس مسائل عملية أخرى وملحة كان من الواضح أن لندن لم تفكر بها. فالعمال والفئات الأخرى المساندة وغير المقاتلة في جيش دجلة كانوا من الهنود. فإذا كان مجلس الوزراء جاداً في إصدار الأمر بمغادرة الهنود ولايتي بلاد الرافدين فمن سيحل محلهم؟ علاوة على ذلك، كان النظام القضائي في زمن الحكم التركي في الولايتين يعمل في ظل المحكمة العليا في استانبول ويمنح حق الاستئناف اليها.

أما نظام القضاء تحت حكم الجنرال مود فقد منح النظام القضائي في الهند حقوقاً مماثلة لحقوق المحكمة العليا في استانبول، فإذا قطعت الصلة مع الهند، ما الذي سيحدث لادارة القضاء؟

لم يكن لدى لجنة ادارة بلاد الرافدين أجوبة جاهزة، لأن الادارة العثمانية في البلاد طردت ولم تكن هناك هيئة من الموظفين ذوي الخبرة تحل محل الادارة العثمانية سوى الموظفين القادمين من الهند البريطانية. كانت الحرب مستمرة، وكان لا بد من اصدار الأوامر واتخاذ قرارات إدارية يومية. وكان لا بد من الاهتمام بالمنشآت والخدمات العامة وإدارتها. فمن يفعل كل ذلك؟

اضطرت لندن الى إعادة النظر، وإلى القبول بأن تتولى الادارة حكومة الهند ما دام هناك اتفاق على أن تكون غير دائمة. ان الجنرال مود، الذي صدر إعلان سايكس باسمه، وجد نفسه في وضع الواعظ الذي يبشر بالحكم الذاتي، بينما هو يثني الناس عن ممارسته. إن صيغة الحل الوسط التي توصل اليها البريطانيون ربما كانت تهدف صراحة الى إثارة النقمة والاضطراب: فالسلطات العسكرية والمدنية لدولة الاحتلال، بعد أن تطوعت بإعطاء ما بدا انه تعهد بالاستقلال لمنطقة لم تطلب الاستقلال أخذت تعمل لحجب هذا الاستقلال.

كانت ولايتا بلاد الرافدين أول منطقة من مناطق الامبراطورية العثمانية تستولي عليها بريطانيا في الحرب. واخفاق رئاسة الوزارة البريطانية في التفكير ملياً في التفاصيل العملية لكيفية الوفاء

---

(٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣٩ ـ ١٤٠.

بالوعود التي قطعت بسخاء الى قسم من السكان المحليين كان أمراً له دلالته، وكان نذير سوء للولايات الأخرى التي ستغزوها بريطانيا، أي فلسطين وسورية ولبنان. وقد أظهر هذا الفشل أن سير مارك سايكس وزملاءه تبنوا سياسات للشرق الأوسط دون أن يأخذوا أولاً بعين الاعتبار هل يستطيعون عملياً في الظروف القائمة تطبيق هذه السياسات، وإذا كانت الظروف تسمح فهل يسمح لهم الضباط البريطانيون في المنطقة بتطبيقها فعلاً؟..

كانت بداية غير ميمونة دلت على مدى جهل الحكومة البريطانية بما أوقعت نفسها فيه عندما قررت أن تأخذ مكان الامبراطورية العثمانية في آسيا. فإذا حدث كل ذلك الارتباك عندما احتلت الهند البريطانية بلاد الرافدين المجاورة لها، فان المنطقي أن نفترض حدوث ارتباك أكبر عندما تزحف مصر البريطانية على منطقة كفلسطين تتشابك فيها المصالح الدولية تشابكاً كبيراً.

(٢)

كان القائد الجديد الذي أرسل الى مصر هو الجنرال ادموند اللنبي، الضابط في سلاح الفرسان الذي خدم وتولى القيادة بامتياز في فرنسا. وقد وقع الاختيار عليه في حزيران (يونيو) ١٩١٧ بعد أن قرر سمطس نهائياً عدم قبول تعيينه. وكانت المهمة التي كلف بها اللنبي من قبل رئيس الوزراء هي أن يغزو فلسطين ويحتلها ويستولي على القدس قبل عيد الميلاد.

لقد بث اللنبي في قوات الحملة المصرية روح الاندفاع والانضباط وروحاً مراسية جديدة. وقد وقع اختياره على الكولونيل ريتشارد ماينرتزهاغن ليرئس المخابرات العسكرية. وكان هذا الضابط قد أظهر تفوقاً في عمل مماثل مع سمطس في شرق أفريقيا. ووقع اختيار ماينرتزهاغن على ويندهام ديدز ليعمل تحت امرته مسؤولاً عن القسم السياسي في الفرقة العسكرية.

أخذ ماينرتزهاغن على عاتقه مسؤولية عمليات التجسس خلف خطوط العدو ـ هذه العمليات كان القصد منها تمهيد الطريق أمام اللنبي لغزو فلسطين. ومع أن ماينرتزهاغن كان شديد العداء لليهود، فقد كان متأثراً بأهارون أهارونسون الذي نالت شبكته التجسسية في فلسطين اليهودية إعجاب ماينرتزهاغن، باعتبارها لا تقدر بثمن. ولكن أهارونسون دفع ثمناً غالياً لقاء كسب احترام وصداقة المخابرات العسكرية البريطانية: ذلك أن مجموعته التجسسية عرضت المستوطنين اليهود في فلسطين لأعمال انتقامية محتملة ـ وذلك في أسوأ الأوقات، لأن الادارة العثمانية المحلية كانت عازمة على ضرب الجالية اليهودية بأي حال من الأحوال. ففي ربيع عام ١٩١٧، وعند حلول فصح اليهود، طرد جمال باشا اليهود والعرب من سكان يافا. ولم يكن واضحاً الى أين أراد إرسالهم، ولكنه تحدث حديثاً غامضاً عن المنطقة الداخلية من سورية. لقد أعادت محنة اللاجئين، المحرومين من المتاع والزاد، ذكريات ما حل بالأرمن. وما لبث جمال باشا أن تحدث عن عزمه على ابعاد سكان القدس المدنيين، وغالبيتهم من اليهود. ولم يمنع حدوث المأساة سوى التدخل الحازم من قبل وزارة الخارجية الألمانية.

واجهت الجالية اليهودية في فلسطين خطر كارثة في تلك الظروف إذا ما اكتشف العثمانيون مدى

وفاعلية نشاطات أهارونسون ـ وهذا ما حدث في نهاية الأمر. لقد ألقي القبض على سارة شقيقة أهارون وعدد من شركائها، من قبل الأتراك في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٧ وعذبوا في أثناء استجوابهم، وأعدم بعضهم شنقاً، أما سارة أهارونسون فقد نجحت في الانتحار بعد تعذيب استمر أربعة أيام. وكان ممكناً أن تعقب ذلك أعمال انتقامية ضد اليهود لولا تدخل الألمان وطلعت. والذي حدث هو أن ثلث السكان اليهود فقط بقي في القدس في نهاية عام ١٩١٧ أما بقيتهم فقد ماتوا جوعاً أو فتكت بهم الأمراض.

(٣)

ان ماينرتزهاغن الذي أعجب بفاعلية يهود أهارونسون في اسهامهم بالاستعدادات للغزو البريطاني لفلسطين، كان أقل اعجاباً بفاعلية عرب فيصل.

قلما كانت السلطات المدنية البريطانية في القاهرة تتصل مع توماس ادوارد لورنس، ضابط الاتصال بينها وبين رجال حرب العصابات الذين يقودهم فيصل. وفي ربيع عام ١٩١٧ اختفى لورنس في الصحراء. ولم تبد السلطات العسكرية البريطانية في القاهرة سوى القليل من الاهتمام بما كان يفعله لورنس وفيصل، بعد أن فقدت في السنة السابقة اهتمامها بالثورة العربية.

كان لورنس قد ذهب بصحبة عودة أبو طايع، زعيم المقاتلين من أفراد تجمع القبائل البدوية في شمال شبه جزيرة العرب، بعد أن ضمن ولاءه بمبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه استرليني. كان هدفهما العقبة، ذلك المرفأ الصغير الغارق في السبات عند الطرف الجنوبي لفلسطين، وموقعها عند رأس قناة في البحر الأحمر، ضيقة جداً الى حد أن الأسطول البريطاني لم يجرؤ على دخولها ما دامت بطاريات الشاطىء في أيدٍ عدوة. كان عدد العثمانيين المدافعين عنها بضع مئات ومدافعهم مصوبة الى البحر، ولذلك عزمت عصبة عودة أبو طايع على التسلل من خلف المدافع والاستيلاء على العقبة بهجوم مباغت(*).

قاد عودة الحملة، ولكن لورنس رافقه. وبدهاء البدوي قاد عودة أتباعه من ساحل شبه الجزيرة العربية شمالاً الى الصحراء، حيث صارت تحركاتهم بعيدة عن الأنظار. فلما عادوا الى الظهور في جنوب فلسطين بعد شهرين، كان قدومهم مفاجأة كاملة. وقد تغلبوا في ٦ تموز (يوليو) على حامية العقبة التركية الصغيرة وغير المستعدة. وبالرغم من معاناته شهرين في الصحراء، انطلق لورنس على الفور في رحلة عسيرة وخطرة عبر القفار في أراض تحت سيطرة العدو متجهاً الى السويس للابلاغ عن استيلاء عودة على العقبة. وقد أذهل الجميع عندما برز على حين غرة في

(*) الفكرة كانت فكرة لورنس، مع أن من الممكن انها خطرة لعودة و/ أو فيصل بمعزل عن لورنس.

صحراء سيناء، متنكراً بلباس عربي، فخلق حالة من الاثارة في مقر القيادة العامة بعيد وصول الجنرال اللنبي لتولي قيادته الجديدة.

كانت للورنس فضائل كثيرة لم يكن الصدق احداها. فقد كان يروي حكاياته المختلفة على انها حقائق. وكان قبل بضعة شهور قد أرسل رسالة الى الجنرال كلايتون ضمّنها ما كان مؤكداً انها رواية من نسج الخيال عن حملة ادعى انه قام بها على مسؤوليته[٣]. وها هو الآن يأتي وفي ذهنه بطولات شخصية حقيقية يرويها ويبالغ في روايتها، إذ جعل مستمعيه يفهمون من روايته انه قام بالدور الرئيس في حملة العقبة. ووصول لورنس ناقلاً أخبار العقبة أنهى تسعة شهور تحول فيها الى بطل عسكري. أما عودة أبو طايع، شيخ عشيرة الحويطات الشرقية، الذي هو في الواقع صاحب الفضل في النصر، فلم يكن اسمه سهل اللفظ من قبل الضباط البريطانيين. لذلك فانهم قالوا، كما قال المؤرخون في ما بعد، ان «لورنس احتل العقبة».

وبغض النظر عمن يستحق الفضل، كان الاستيلاء على العقبة تحولاً في ثورة الحجاز التي ظلت حتى ذلك الحين محصورة داخل شبه جزيرة العرب بسبب الحامية التركية في المدينة المنورة. وصار الآن بامكان الأسطول البريطاني أن ينقل رجال القبائل العرب الى فلسطين، وبذلك صار بامكان قوات الشريف حسين، لأول مرة، أن تصل الى ساحة قتال فعلي في الحرب البريطانية ـ التركية، إذ ان لورنس أقنع اللنبي أن المقاتلين العرب غيرالنظاميين يستطيعون مساعدة القوات البريطانية في الحملتين المقبلتين لاحتلال فلسطين وسورية.

كان فيصل لا يزال في مقر قيادته في الحجاز عندما وافق اللنبي على خطة لورنس لنقله بحراً مع قوة ضاربة صغيرة من رجال القبائل التابعين له، من ساحل شبه جزيرة العرب الذي احتله البريطانيون الى العقبة ـ وهي رحلة بحرية مسافتها ٢٥٠ ميلاً. وفي العقبة تقوم هذه القوة بعملية لتحويل الانتباه على الجناح الأيمن للجيش البريطاني في حملة فلسطين المقبلة التي عزم اللنبي على البدء بها في فصل الخريف. وقبل فيصل بالخطة مع انها تعني عزله عن الحجاز وعن والده وأشقائه. وقد منح رتبة جنرال بريطاني ووضع تحت قيادة اللنبي.

قبل بضعة شهور كان المكتب العربي قد درس المشكلات التي ستنشأ عن أية محاولة لاستخدام قوات فيصل في حملتي فلسطين وسورية. وبتاريخ ١٦ أيار (مايو) ١٩١٧ أبلغ المكتب العربي كلايتون أن بدو فيصل لا يقدرون على الصمود في وجه قوات نظامية، وان ثمة مأخذاً آخر على استخدامهم هو أن ارسالهم الى مناطق الحضر لن يقابل بالترحاب من سكان المدن. وكان حل المشكلة الذي ارتآه المكتب العربي هو تجنيد السوريين الفارين من الجيش العثماني للعمل تحت قيادة فيصل. فذلك من شأنه «أن يغير طبيعة حملة الشريف حسين من سلسلة غارات متفرقة على الخط الحديدي الى محاولة منظمة لتحرير البلد»[٤][*].

---

(٣) ديزموند ستيوارت،. ت. ا. **لورنس** (نيويورك ولندن: هاربر دراو، ١٩٧٧)، الصفحات ١٩٦٦ ـ ١٩٦٨.

(٤) كيو، مكتب السجل العام. أوراق المكتب العربي. وزارة الخارجية ٨٨٢. المجلد ١٨. الوثيقة تي يو/١٧/٣.

(*) وضع الضباط البريطانيون هذا البرنامج موضع التنفيذ لدى وصول فيصل الى العقبة، وعملوا معه في تقديم =

(٤)

غزا اللنبي فلسطين في خريف عام ١٩١٧. وقد توقع الأتراك وضباطهم القادة الأتراك أن يشن هجومه على مدينة غزة الساحلية، باعتبارها بوابة فلسطين. ولكن دفاعات المدينة والمدافعين عنها كانوا مستعدين استعداداً جيداً، فتصنّع اللنبي مهاجمتها، بينما قامت قواته بعملية التفاف حولها، تسللاً وبسرعة، عبر الصحراء لتهاجم بدلاً منها بئر السبع المدينة الداخلية. وقد بوغتت القوات العثمانية وتراجعت في حالة فوضى.

كان أحد أسباب مباغتة الأتراك خدعة ابتكرها ونفذها ماينرتزهاغن. ففي ١٠ تشرين الأول (أكتوبر) ذهب راكباً حصانه الى المنطقة الفاصلة بين الجيشين. وعندما أطلقت عليه النار دورية من الفرسان العثمانيين تظاهر بأنه أصيب وخلف وراءه محفظة ملوثة بالدم احتوت أوراقاً بدت وكأنها وثائق بريطانية سرية تشير الى أن الهجوم الرئيس سيقع على غزة. وقد كتب لويد جورج لاحقاً: «ان خدعة ماينرتزهاغن قد أكسبتنا المعركة. انه واحد من أكفأ وأنجح الأدمغة الذين صادفتهم في أي جيش من الجيوش. وغني عن القول إنه لم يحصل خلال الحرب على ترقية إلى رتبة أعلى من رتبة كولونيل»[٦].

وبينما كانت قوات اللنبي تندفع على خط غزة ـ بئر السبع، كانت قوات فيصل تناوش الأتراك على الجناح الأيمن للجيش البريطاني. وقد استمتع لورنس، الرائد ثم العقيد، بحملة مبهجة واكتسب في ما بعد شهرة واسعة ـ ومعها الكثير من الحسد.

قال بريمون، ممثل فرنسا في الحجاز، في ما بعد، بدافع الحسد، أن لورنس «يمثل» ٢٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني[٧]. ولكن المبلغ زاد على ذلك: فعند انتهاء الحرب كانت الثورة العربية قد كلفت بريطانيا أكثر من خمسين ضعف هذا المبلغ. ومهما كان المبلغ فقد كان يعتبر ضخماً في تلك الأيام ـ وهو ضخم بصورة خاصة بمقاييس بدو الصحراء. فلم يسبق للقبائل أن عرفت ثروة كالتي جلبها لها لورنس. وفي نهاية الأمر لم تغير هذه الثروة شكل الولاءات القبلية فحسب، بل غيرت أيضاً مظهر الشاب الانكليزي الذي كان آمر الصرف. ان رداءه العربي قد بز

= المشورة المهنية والتوجيه. كان الكولونيل بيرس تشارلز جويس، في موقعه في العقبة، كبير الضباط البريطانيين العاملين في فيلق فيصل بصفة قائد لعمليات الحجاز، وكان مسؤولاً أمام الكولونيل الن داوني، من هيئة أركان اللنبي. وكان داوني على مستوى التخطيط وجويس على مستوى العمليات، أكبر ضابطين في موقع المسؤولية عن الفيلق العربي. وقد كتب في ما بعد الجنرال هاري شوفيل، قائد الجيش الأسترالي في حملتي فلسطين وسورية «ان جويس كان منظم القوة المقاتلة الوحيدة التي لها قيمة حقيقية في كل الجيش العربي، وكان رأيي دائماً أن الفضل يعود اليه أكثر من أي ضابط بريطاني آخر في نجاح عمليات الحجاز»[٥].

(٥) اوكسفورد. كلية سانت انطوني. مركز الشرق الأوسط. أوراق اللنبي. د. س. ٢٤٤/ ٤.

(٦) **مذكرات ديفيد لويد جورج عن الحرب**، المجلد ٦: ١٩١٨ (بوسطن: ليتل وبراون، ١٩٣٧)، ص ٢٠٣.

(٧) الجنرال ا.د. بريمون، **الحجاز في الحرب العالمية** (باريس: بايو، ١٩٣١)، ص ٩.

رداء فيصل جمالاً. وقد سئل أحد شيوخ البدو بعد نصف قرن ان كان يتذكر لورنس فأجاب: «انه الرجل الذي كان يأتي بالذهب»[٨].

كان اعداد الترتيبات اللوجستية لايصال الذهب بسلام الى لورنس يطرح بحد ذاته مشكلة. فليس هناك كثيرون يؤتمنون على حيازة الذهب. وكان ويندهام ديدز يمضي بعد ظهر أيام السبت وهو يرزم شخصياً الجنيهات الذهبية في صناديق خراطيش البنادق ويراقب تحميلها على الجمال لتنطلق في رحلتها الى لورنس في الصحراء.

إلى جانب القبائل التي كان دورها متقطعاً، كان جيش فيصل مؤلفاً من نحو ألف بدوي يرفدهم نحو ٢,٥٠٠ من أسرى الحرب العثمانيين السابقين. وفي بداية الأمر أصيب البريطانيون بخيبة أمل في توقعاتهم أن يجعل أسرى الحرب السابقون من قوات فيصل شيئاً يشبه الجيش النظامي. وقد ذكر أحد ممثلي وزارة الخارجية الأميركية في القاهرة في نهاية عام ١٩١٧ ان جيش فيصل بقي «عاجزاً عن التعامل مع الجنود المنضبطين» ولا ريب في أن تقريره هذا كان صدى للرأي البريطاني الرسمي في القاهرة آنذاك[٩].

كانت هناك خيبة أمل أخرى في أداء فريق الغارات الذي شكله لورنس عندما كان يعهد اليه اللنبي بعملية معينة: فقد كان مطلوباً من هذا الفريق أن ينسف قنطرة عالية لقطع خط السكة الحديدية الذي تستخدمه القوات العثمانية المرابطة في القدس. وقد أخفق لورنس ورجاله في هذه المهمة، ولكن اللنبي بعد أن دفع أمامه الجناح الأيمن للجيش التركي شمال يافا اندفع هو بقواته عبر جبال اليهودية واستولى على القدس قبل حلول عيد الميلاد. ومع أن لورنس لام نفسه لوماً شديداً على هذا الاخفاق، فإن اللنبي لم يوجه اليه أي لوم ـ وقد ظهر ذلك في دعوته لورنس، بصفته ضابطاً من ضباط أركان الجنرال كلايتون الى حضور حفلة دخول مدينة القدس.

(٥)

بتاريخ ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٧ دخل الجنرال سير ادموند اللنبي وضباطه مدينة القدس المقدسة مشياً من بوابة يافا. وعند وصولهم الى قلعة المدينة تلا اللنبي بياناً يعلن وضع المدينة تحت الحكم العسكري. وأوضح اللنبي لممثل فرنسا، بيكو، ان المدينة واقعة ضمن المنطقة العسكرية وان السلطة فيها محصورة بالقائد العسكري. وقال انه بصفته القائد العسكري سيقرر مدة بقاء المنطقة تحت الادارة العسكرية حصراً. وأضاف اللنبي انه لن يسمح بإقامة إدارة مدنية إلا عندما يرى أن الوضع العسكري يسمح بذلك. وحتى ذلك الحين تبقى مسألة اتفاقية سايكس ـ بيكو والتصرف النهائي بفلسطين مؤجلة.

---

(٨) ديفيد هولدن وريتشارد جونز، آل سعود: **نشوء وسقوط اقوى سلالة في العالم العربي** (نيويورك: هولت وراينهارت وونستون، ١٩٨١)، ص ٥٣.

(٩) اوكسفورد. كلية سانت انطوني. أوراق وليم بيل. د. س. ١٤٩ د. س. ٢٤٤/ ٤ د.س. ١٢٦/ ١.

كانت بغية رئيس وزراء بريطانيا في مناسبة عيد الميلاد هي تحرير «أقدس مدينة في العالم». وكتب في ما بعد انه بتحريرها تمكن العالم المسيحي من استرداد أماكنه المقدسة»[10]. وادعى أن الاستيلاء على بغداد والقدس أحدث تأثيراً نفسياً هائلاً، ولكنه أحدث أيضاً تأثيراً مادياً. «ان فضح الخدعة التركية لم يكن مجرد بداية لتصدع ادعاء القدرة العسكرية، ذلك الادعاء الذي أتاح له عدم كفاءتنا في إدارة شؤون الحرب أن يخيفنا سنوات عديدة، بل ان فضح الخدعة التركية في حد ذاته اسهام حقيقي في النصر النهائي»[11].

بعد الاستيلاء على القدس أظهرت قوات فيصل العربية، بقيادة ضباط عرب وبريطانيين، جدارتها في الحرب. هذه القوات كانت تقوم بحملتها من شرق الأردن. وقد واصلت وحداتها المغيرة هجماتها الخاطفة، بينما القوات النظامية، التي دربها جويس وتولى مهمة نقلها زميله هيوبرت يونغ، أبطلت الادعاء ـ الذي كثيراً ما روجه ضباط المخابرات البريطانية في السابق ـ بأنها لا تستطيع الصمود في وجه الجيش التركي. لقد هيأ اللنبي للقوات العربية دوراً هاماً تؤديه في المرحلة التالية من حملته، دور نشر الفوضى في صفوف الأتراك عند الجناح الأيمن للجيش البريطاني.

صار اللنبي في وضع يسمح له بالزحف على دمشق، ومن ثم على القسطنطينية لتوجيه الضربة القاضية الى الامبراطورية العثمانية، ولكن حدث في تلك الآونة ما شل حركته. فقد كانت ألمانيا تستعد لهجوم على أوروبا الغربية، بعد أن استسلمت روسيا، الأمر الذي أتاح للودندورف أن يستعيد الجيوش الألمانية من الجبهة الشرقية. وفجأة إضطر اللنبي الى إعادة جميع قواته البريطانية تقريباً الى أوروبا. وفي أول أيام فصل الربيع عام ١٩١٨ شنت القوات الألمانية هجوماً مباغتاً اخترق خطوط الحلفاء في شمال فرنسا وهدد بكسب الألمان للحرب قبل أن تتمكن النجدات الأميركية من الوصول. ولم يخف عنف هجوم لودندورف حتى فصل الصيف. وفي أثناء ذلك بقي اللنبي في فلسطين وطفق يعيد بناء قواته من أجل المستقبل.

انتظر اللنبي من عيد الميلاد، وحتى نهاية الصيف أن تتاح له فرصة استئناف هجومه، بينما كانت ترتسم داخل الحكومة البريطانية وداخل معسكر الحلفاء خطوط المعركة السياسية بشأن التصرف النهائي بالأراضي التي تؤلف الامبراطورية العثمانية. خلال ذلك الوقت كان أنور باشا يستعد للشروع في هجوم كهجوم لودندورف، لحسابه في الشمال، بهدف الاستيلاء على أراضي الشعوب الناطقة بالتركية في امبراطورية القيصر الروسي ـ أذربيجان وتركستان ـ وربما للزحف بعد ذلك على فارس وافغانستان والهند لتدمير امبراطورية بريطانيا الشرقية بينما جميع القوات البريطانية بعيدة في أوروبا.

(١٠) **مذكرات ديفيد لويد جورج عن الحرب**، المجلد ٤: ١٩١٧ (بوسطن: ليتل وبراون، ١٩٣٤)، ص ٩٨.

(١١) المرجع نفسه، ص ٥٧٣.

أن نظرة الى الوراء تبـين لنا أن هجوم أنور باشا، كهجوم لودندورف، بدا وكأنه رمية اليائس الأخـيرة للنرد. ولكن لم يكن من السهولة بمكان في ذلك الحين تقدير امكانات الامبراطورية العثمانية ونياتها. ثم ان الهجوم العثماني نقل مناطق شاسعة في شمال الشرق الأوسط لم تكن حتى ذلك الوقت موضع تنازع في الحرب، الى دائرة الضوء في الحرب العالمية والسياسة العالمية.

وبينما كان أنور يهاجم في الشمال والشرق، تمكن اللنبي أخيراً من مهاجمة قوات أنور في الغرب.

الفصل الثاني

الطريق الى دمشق

(١)

بين عيد الميلاد عام ١٩١٧ وصيف عام ١٩١٨ أرسى اللنبي الأساس لاستئناف حملته على الأتراك. فقد استعاد في كانون الثاني وشباط خط السكة الحديدية الذي يصل القدس بالساحل وزاد في فروع هذا الخط، لكي يعفي جيشه من الاعتماد على حيوانات الجر والطرق التي أصابها التدمير. وظل يغير على قوات العدو ليفقدها توازنها. وفي أثناء ذلك كان يدرب جنوده الهنود الأغرار استعداداً للحملة المقبلة.

كانت دمشق الهدف التالي على خط زحفه. ودمشق أكثر أهمية حتى من بغداد والقدس في كل عصور التاريخ. ويعتقد انها أقدم مدينة استمرت مأهولة، ولكن أصولها ضاعت في ضباب الزمن. وقد كانت دمشق مدينة ضمن واحة ازدهرت من قبل أن يوجد يهود أو عرب، مسلمون أو مسيحيون، انكليز أو ألمان. والاستيلاء على دمشق من شأنه أن يكمل من الناحية الرمزية ليس فقط الاحتلال البريطاني للأجزاء الناطقة بالعربية من الامبراطورية العثمانية، بل انه يضمن أيضاً مكانة بريطانيا في سلسلة التعاقب الشرعي لفاتحي العالم القدامى الذين ختموا انتصاراتهم بتحقيق السيطرة على واحات سورية.

وقد ادعت بريطانيا انها أكثر من فاتح تقليدي، اذ إنها كانت تعمل نيابة عن مجموعة من القوى والقضايا المترابطة. وكان اللنبي قائداً لقوات الحلفاء، وجيوشه مستعدة للزحف تحت رايات عديدة، بينها الراية التي وضع تصميمها سير مارك سايكس لتكون راية للحسين وللقضية العربية. فألوانها ـ الأسود والأبيض والأخضر والأحمر ـ ترمز الى أمجاد الماضي للامبراطوريات العربية الاسلامية وتدل على أن الحسين هو حامل لوائها المعاصر. والتعديل الوحيد الذي أدخله الشريف حسين على العلم هو تغيير المستطيل الأحمر[1]. وكان سايكس قد أمر بصنع الأعلام من

---

(١) اوكسفورد، كلية سانت انطوني، مركز الشرق الأوسط، أوراق مارك سايكس. د. ر. ٥٨٨/ ٢٥.

قبل هيئة الامداد العسكرية البريطانية في مصر وبتسليمها الى قوات الحجاز.

إن علم القومية العربية الذي وضع تصميمه بريطاني وصنعه البريطانيون، كان ينبيء بمسألة دقيقة فيما كانت جيوش اللنبي تستعد للزحف على دمشق: هذه المسألة هي مدى إخلاص أو نفاق المسؤولين البريطانيين الذين كان لهم الشأن الأكبر في صياغة السياسة المتعلقة بالشرق الأوسط، في تبنيهم لقضايا مختلفة كان الظن انهم آمنوا بها خلال مسيرتهم. ان سير مارك سايكس، الذي كان قبل عام ١٩١٤ معجباً بالأتراك كشعب مؤهل لأن يحكم غيره، تبدل خلال الحرب فأخذ يناصر قضية تحرير الشعوب من الطغيان العثماني. وبعد أن كان معادياً للسامية أخذ يعبر عن اهتمامه باليهود، شأنه شأن ماينرتزهاغن، الذي كان هو أيضاً معادياً للسامية شديد العداء لها. والموظفون الاستعماريون أمثال ستورز وكلايتون، الذين كان رأيهم دائماً أن سكان المناطق العربية غير قادرين على أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم، ظهروا وكأنهم مؤيدين لمارك سايكس في إشادته بانبعاث الاستقلال العربي. ولم تكن هذه التحولات كلها أصيلة.

عند أحد طرفي الصورة كان سايكس المؤمن بوجوب الوفاء بالتعهدات التي كان هو مسؤولاً الى حد كبير عن اعداد صيغتها. وعند الطرف الآخر كان ضباط العمليات الذين أسفوا لهذه التعهدات وخالفوا أحياناً القضايا التي قطعت باسمها. وقد انتقل سايكس في بداية عام ١٩١٨ الى وظيفة في وزارة الخارجية في لندن تولى فيها مسؤولية السياسة المتعلقة بمسرح الحرب العثمانية.، أما الذين كانوا مسؤولين ميدانياً عن السياسة المتعلقة بمسرح الحرب العثمانية ـ كلايتون في فلسطين، ووينغيت في مصر، وحكومة الهند في بغداد ـ فقد كانت لهم شكوكهم في السياسة المثالية التي تبناها سايكس، مع انهم لم يخبروه بذلك صراحة. وتحت السطح الحضاري للتبدلات في الحكومة البريطانية في عام ١٩١٨، كان ثمة خيط خفي يشده موظفو وزارة الخارجية البريطانية وضباط الميدان في اتجاهين متعاكسين. وهكذا كانت بغداد والقدس، وكذلك دمشق من وراء خطوط الحلفاء، تنتظر كلمة لتعرف مصيرها، غير مدركة أن هناك صراعاً داخل الجهاز البيروقراطي البريطاني قد يقرر هو مصيرها.

(٢)

عمل البريغادير ـ جنرال جيلبرت كلايتون بصفة كبير الضباط السياسيين في قيادة الجنرال اللنبي، ولكنه ظل «الأنا الآخر» السياسي لسير ريجينالد وينغيت، المندوب السامي البريطاني في القاهرة. وبذلك فإنه شغل منصباً قيادياً في تقرير سياسة كل من مصر والسودان وكذلك سياسة جيش الاحتلال في فلسطين. كان كلايتون ضابطاً محترفاً في الجيش اعتاد بحكم حذره المهني أن يمتنع عن التعبير صراحة عن آرائه إذا تناقضت مع آراء رؤسائه. ولذلك فانه كان صريحاً في التعبير عن آرائه لوينغيت الذي كان على وفاق معه، ومتحفظاً في التعبير عنها لسايكس، الذي كان على خلاف معه.

كان كلايتون وستورز يخططان لملكة عربية أو لاتحاد كونفيدرالي عربي توجهه بريطانيا في شرق

أوسط لا مكان فيه لفرنسا (ربما باستثناء لبنان). وقد أنكر كلايتون عداءه لفرنسا. فليست الحكاية ـ حسب تفسيره ـ انه يريد استبعاد الفرنسيين من سورية، انما العلة هي في الفرنسيين أنفسهم، لأنهم مكروهون من السوريين، وإذا ما أتيحت لهم الفرصة أن يحكموا سورية فسوف يفسدون الفرصة. وقال كلايتون انه لن يتآمر لكي يسبب هذه النتيجة، وكل ما في الأمرانه يتنبأ بها. وقد كتب الى سايكس في ٢٠ آب (أغسطس) ١٩١٧ قائلاً[٢]: «لا حاجة بك أن تخشى أي توجه فاشودي من جانبي» كل ما في الأمر انه كان يخشى أن يوجه اللوم الى بريطانيا إذا فشلت فرنسا، وقد قال لسايكس ان من المهم إقامة الدليل الذي يبين أن الخطأ ليس خطأ بريطانيا.

أنكر كلايتون معاداته لفرنسا، ولكنه اعترف بأن لديه تحفظات تجاه حلفاء بريطانيا الآخرين في الشرق الأوسط. فحتى بمقاييس ذلك الزمن كان كلايتون وزميله وينغيت يميلان ميلاً شديداً الى معاداة اليهود. وكان وينغيت يوجه اللوم الى اليهود في التحريض على نشوب الحرب العثمانية. وفي عام ١٩١٦ قال كلايتون في تقرير الى وينغيت ان اليهود وراء حركة عقد صلح مع الامبراطورية العثمانية[*].

ولكن عندما تطور الحديث عن موضوع الصلح مع تركيا على أساس حل وسط في عام ١٩١٧، احتج كلايتون قائلاً ان بريطانيا لا تملك الحق الأدبي في التفاوض «لأننا ملتزمون بتأييد العرب، والسوريين، واليهود، والأرمن» ولذلك علينا أن نمضي قدماً لاحراز نصر كامل[٤]. وفي الوقت عينه كان معارضاً للدخول في هذه الالتزامات بالذات ومن ضمنها الالتزام بالصهيونية. وبينما كانت مسودة إعلان بلفور قيد الاعداد، كتب الى سايكس قائلاً انه من الأفضل ابقاء أهارون أهارونسون واليهود «في اللعبة» من دون اصدار أي بيان عن نيات بريطانيا[٥]. وأضاف أن السياسة تتجه الى استبعاد اليهود والعرب من المجهود الحربي. وبما أنه حذر بطبيعته، فلم ير حاجة في أي حال من الأحوال لاعطاء تعهدات مسبقاً.

(٢) المرجع نفسه، (د. ر. ٥٨٨/٢٥) د. س. ٤٢/١

(*) كان كلايتون في لندن في صيف ١٩١٦ عندما دعا اللورد لانسداون، زعيم حزب المحافظين، سراً الى صلح يقوم على حل وسط. ولدى عودته الى القاهرة كتب الى وينغيت قائلاً: «ان أحد الانطباعات التي حصلت عليها والتي تثبت ما كنت أظنه دائماً، الأمر الذي أعرف انه يهمك، هو نفوذ اليهود الواسع النطاق. انه موجود في كل مكان ودائماً يدعو الى الاعتدال. انهم لا يريدون أن يروا سقوط أحد. هنالك يهود انكليز ويهود فرنسيون، ويهود ألمان، ويهود نمساويون، ويهود من سالونيكا ـ ولكنهم جميعاً يهود. انك تسمع الحديث عن الصلح وتجد بشكل عام أن اليهودي وراء هذا الحديث. وانك تسمع أيضاً حديثاً موالياً للاتراك وحديثاً عن رغبة في صلح منفرد مع تركيا ـ ومرة أخرى اليهودي وراء ذلك (انه أصل حركة الاتحاد والترقي)»[٣].

(٣) المرجع نفسه، رسالة سير جيلبرت كلايتون ٣ ـ ٨ ـ ١٦. د. ت. ٢/١٠٧ سي. جي. (د.س ٤٢/١).

(٤) رخوبوت، **اسرائيل**، محفوظات وثائق وايزمان. من كلايتون إلى ديدز ٦ أيلول ١٩١٧.

(٥) اوكسفورد. كلية سانت انطوني. مركز الشرق الأوسط. أوراق مارك سايكس (د.ر. ٥٨٨/٢٥) د.س. ٤٢/١.

وبعد انقضاء شهر على إصدار إعلان بلفور كتب كلايتون الى سايكس مشيراً الى أن اصداره ربما كان غلطة:

«لا أعرف معرفة تامة مقدار وزن الصهيونيين، وخصوصاً في اميركا وروسيا، ولا أعرف ما يترتب على ذلك من ضرورة اعطائهم كل ما يطلبون، ولكن لا بد من أن أشير الى أننا إذ ندفعهم بقوة كما نبدو اننا نفعل، انما نجازف بامكانية جعل الوحدة العربية كأنها أمر واقع وكأنها موجهة ضدنا»(٦).

على أية حال لم يكن كلايتون موالياً للعرب بمعنى تحبيذ الاستقلال العربي. بل على العكس من ذلك، اذ انه اقترح هو ووينغيت في مطلع عام ١٩١٧ الغاء استقلال مصر الذي كان استقلالاً اسمياً والتوجه نحو ضم مصر ـ وهو رأي عارضته وزارة الخارجية البريطانية بنجاح. وقد كتب آنذاك الى سايكس لدعم اقتراحه ولانتقاد المسؤولين في لندن الذين حالوا دون تنفيذه، فادعى:

«إنني أعارض سياستهم معارضة شديدة، ولكن سجّل كلامي، انني أعرف اني على صواب. فكل هذا الهراء عن السلاطين والحكم الذاتي في مصر هو كلام تافه. انهم غير مستعدين لذلك، فإذا كنت صاحب قصر فان كل ذرة من السلطة والحكم الذاتي تظن انك تعطيها للشعب، ستذهب مباشرة الى أيدي السلطان ووزيره لاستخدامها ضدك. ان النظريات الجميلة كلها حلوة جداً، ولكن الحقائق القاسية تبقى قائمة»(٧).

ومع أن كلايتون كان أول من هوّل في أمر الجمعيات السرية العربية، حتى من قبل نشوب الحرب العثمانية، فقد تجاهل دائماً ما أبلغته هذه الجمعيات: أي انها لا تريد أن يحكمها مسيحيون أو أوروبيون حتى ولو كانوا بريطانيين، وقد جاء ما يذكّر بذلك في مطلع عام ١٩١٨ ضمن الحقيبة الدبلوماسية المرسلة من مدريد، حيث التقى السفير البريطاني مع عزيز المصري، زعيم احدى الجمعيات السرية، وقال السفير انه تلقى من المصري اقتراحاً بتنظيم الاطاحة بحكومة أنور وطلعت في القسطنطينية، على أن يعاد تنظيم الامبراطورية العثمانية على قاعدة الفيدرالية وأن يعرض الحكم الذاتي على العرب وغيرهم، ويتبع ذلك التوفيق بين الامبراطورية العثمانية المعاد تنظيمها والدول الحليفة(٨). وقد سبق لعزيز المصري أن قال مثل هذا الكلام مراراً لكلايتون في القاهرة عند بداية الحرب. ولكن لا يبدو أن كلايتون فهم أن الذين يتحدث عزيز المصري باسمهم يقبلون أن يحكمهم الباب العالي التركي ويرفضون أن يحكمهم المعتمد البريطاني المقيم. والشيء الذي كان يقترحه كلايتون ـ أي أن يكون الشرق الأوسط العربي محمية بريطانية ـ هو ما أشار المصري الى أنه غير مقبول اطلاقاً.

وهكذا فان كلايتون، الضابط الذي كان يقدم النصح الى اللنبي بشأن السياسات الواجب

(٦) المرجع نفسه، (د.ن. ٥٨٨/٢٥) د.س. ١٤٩.

(٧) المرجع نفسه (د.ن. ٥٨٨/٢٥) د.ت. ٩٧/٨٢.

(٨) كيو. مكتب السجل العام. مجلس وزراء الحرب، لجنة الشرق الأوسط. سي. اي. بي. ٢٧/٢٣ ص ١٥٤.

اتباعها في البلدان المحتلة، أي فلسطين وشرق الأردن ولبنان وسورية، والذي كان يدعي أنه ليس عدواً لفرنسا ويصر على انه صديق الصهيونيين والعرب، كان عملياً يعارض طموحات هذه الجهات الثلاث.

(٣)

كان سير مارك سايكس مبتدئاً في العمل الحكومي ـ في عام ١٩١٧ تولى منصباً تنفيذياً مدة سنتين فقط ـ وكان ذا شخصية متقلبة تظل نهباً للحماسة المفاجئة. وكما ذكرنا سابقاً، سرعان ما كان يتبنى قضية أو يتخلى عنها. ولكنه بالرغم من عدم ثباته على حال، لم يكن عديم الأمانة: فهو لم يكن ينافق أو يخفي مشاعره. وبعد أن تحول من معاد للعرب، ومعاد لليهود، ومعاد للأرمن الى موالٍ للعرب ولليهود وللأرمن، لم يعرف سوى طريق واحدة ليكون وفياً مع أصدقائه الجدد ـ ومن كل قلبه.

كان سايكس يؤمن بالوفاء بالوعود التي قطعها للعرب واليهود والأرمن والفرنسيين، وظل يجهد في العامين ١٩١٧ و١٩١٨ للتوفيق بين هذا الائتلاف المتباين الأطراف. وقد كتب حاييم وايزمان في وصف مناقب سايكس البارزة قائلاً: «لم يكن ثابتاً جداً أو منطقياً في تفكيره، ولكنه كان كريماً وعطوفاً»[٩]. ونظراً لدوره في المساعدة على تحقيق أماني اليهود القومية، كان ملائماً للزعيم الصهيوني ناحوم سوكولوف أن يطلق على باب مكتب سايكس اسم «باب الأمل»[١٠]. أما ضمن الحكومة البريطانية فكان ثمة من يعترض على هذا الكرم نحو الأجانب. وحقيقة الأمر أن مشكلة سايكس الرئيسة كانت أن يضمن تأييد زملائه الذين كانت تحيرهم وجهات نظره ـ كانت تحيرهم إذ لم يخطر في بالهم، كما يبدو، انه وفق مقاييسهم انسان ساذج.

أحد جوانب مشكلة سايكس انه لم يكن يعرف «مَنْ من زملائه يؤيد ماذا». ولم يكن يفهم أن بعضهم يخفي دوافعه وخططه. وكان يشعر أن باستطاعته في الاجتماعات والمراسلات السرية مع زملائه المؤتمنين في الحكومة البريطانية، أن يعبر عن وجهات نظره بصراحة وبالكامل، وافترض خطأً أن شعورهم مماثل لشعوره. كان الموظفون المدنيون وضباط الجيش المحترفون أمثال كلايتون يتصفون بالحذر بحكم المهنة، وهم، خلافاً لسايكس، يميلون الى عدم اظهار أدوارهم. وكان سايكس عضواً في مجلس العموم، وحرفته هي القاء الخطب. أي انه بحكم المهنة يتكلم، بينما رجال مثل كلايتون يحتفظون بآرائهم بحكم المهنة أيضاً.

عند عودة سايكس الى لندن في صيف ١٩١٧ اكتشف أن موظفي وزارة الخارجية المؤيدين للعثمانيين، بالاشتراك مع هنري مورغنتاو السفير الأميركي السابق في القسطنطينية، حاولوا في غيابه أن يفاوضوا بشأن صلح منفرد مع تركيا ـ وقد أجهضت هذه المحاولة نتيجة المقاومة

(٩) **التجربة والخطا: سيرة حياة حاييم وايزمان بقلمه** (نيويورك: هاربر، ١٩٤٩)، ص ١٨١.

(١٠) روجر ادلسون، **مارك سايكس: لوحة هاوٍ** (لندن: جوناثان كيب، ١٩٧٥)، ص ٢٦٤.

السريعة التي أبداها حاييم وايزمان وآخرون. وقد كتب سايكس الى كلايتون قائلاً: «تبين لي عند وصولي أن وزارة الخارجية كانت تعمل بتؤدة لتدمير كل ما فعلته في السنتين الماضيتين. أي انها كانت تؤجج المشاعر المعادية للتحالف (يقصد المشاعر المعادية لفرنسا) وتدفع الى مفاوضات منفصلة مع تركيا. والحقيقة اني وصلت في الوقت المناسب. ومن حسن الحظ أن الصهيونية حافظت على وضعها...»، كان على صواب في ما يتعلق بالصهيونية وكان مخطئاً في ما يتعلق بوزارة الخارجية التي لم تكن معادية لفرنسا. فان الجهة التي كانت معادية لفرنسا هي المكتب العربي تحت اشراف كلايتون، ذلك المكتب الذي أوجده سايكس نفسه.

كان ديفيد هوغارث مدير المكتب العربي قد جاء الى لندن في عام ١٩١٧ قبيل عودة سايكس، ونشط وراء الكواليس في مقاومة اتفاقية سايكس ـ بيكو ومقاومة وجود دور لفرنسا في الشرق الأوسط، ونشط أيضاً في الدعوة الى بسط حماية بريطانية على اتحاد كونفيدرالي عربي بزعامة الشريف الحسين. سراً، كانت وجهات نظر جيلبرت كلايتون تكاد تكون مطابقة لوجهات النظر التي يعبر عنها هوغارث، وهو رجل أكثر صراحة، ولم يكن سايكس يعرف هذا التطابق في وجهات النظر، فكتب الى كلايتون قائلاً: «وصل هوغارث وأفسد الأمور بكتابة مذكرة معادية لفرنسا ومعادية للاتفاقية. لقد سكب ماءً بارداً على الحركة العربية ونشط من أجل... مكة بريطانية» وتابع سايكس مغتبطاً: «لقد نال عقوبته...».

وإذ كرر سايكس القول: «ان الشيء المهم هو ألا نرضخ اطلاقاً للفاشودية، فرنسية كانت أم بريطانية»، قال: انه وبيكو ينويان حمل الحكومتين الفرنسية والبريطانية على أن تكونا صادقتين احداهما مع الأخرى وأن تكونا صادقتين مع العرب: «... إذ ليس هناك سوى سياسة واحدة ممكنة، الوفاق أولاً وأخيراً والدولة العربية ابنة هذا الوفاق». وكان رأيه أن العرب أيضاً يجب ضبطهم وحملهم على أن يفهموا أنه لا يجوز لهم أن يحاولوا شق التحالف الانكليزي الفرنسي. وقال في رسالته الى كلايتون: «اطلب الى جماعتك الانكليز أن يوضحوا هذا الأمر للعرب، وعدم السماح لهم بقبول المداهنة على طريقة (أنت رجل طيب جداً وهو رجل سيىء جداً)، وسأذهب الى باريس لأجعل الفرنسيين يؤيدون القضية العربية باعتبارها أملهم الوحيد. ان الاستعمار جنون، وأعتقد أني وبيكو قادران على اثبات ذلك لهم»[11]. ويبدو ان سايكس لم يكن يرتاب في أن بيكو نفسه ظل استعمارياً يعتبر بريطانيا منافسة لبلاده في الشرق الأوسط، ولم يكن يرتاب أيضاً في أن كلايتون كان يأمل بابقاء فرنسا خارج المنطقة كلياً.

لقد تبين أن كلايتون لم يكن مستعداً حتى للعمل مع بيكو، وقد احتج على تنفيذ اتفاقية ـ تم التوصل اليها مع الفرنسيين في عهد حكومة اسكويث ـ تنشأ بموجبها إدارة انكليزية ـ فرنسية مشتركة في المناطق المحتلة خلال الحرب في الشرق الأوسط. وقد أكد بيكو، بصفته ممثل فرنسا لدى قيادة الجنرال اللنبي، ان سير ادوارد غراي وعده بالادارة المشتركة. ولكن كلايتون كتب

(١١) كنغستون ايون هل. جامعة هل. مكتبة براتيمور جونز. أوراق مارك سايكس. د.س. ٤٢/ ١ د.ر. ٢٥/٥٨٨.

الى سايكس قائلاً: «إذا كان الأمر كذلك فأنا لم أسمع شيئاً عنه، ولا يسعني إلا أن أحتج بشدة على ترتيب كهذا الترتيب الغادر والذي لا يمكن تطبيقه»[١٢]. على أية حال، مارس الجنرال اللنبي سلطته فأرجأ النظر في مثل هذه الأمور ريثما يكون الوضع العسكري في نظره ملائماً لذلك، الأمر الذي ألغى بالنتيجة تلك الاتفاقية الى حين.

وفي ما يخص العرب واليهود والأرمن، عبر كلايتون عن وجهات نظره لسايكس بعبارات أكثر تحفظاً. ففي الأسبوع الذي أعقب نشر اعلان بلفور، أرسل سايكس المتهور برقية كتبت بأسلوب الرموز (الشيفرة) الى كلايتون غير المتحمس يبلغه فيها أن الحركة الصهيونية مستعدة أن تعمل نيابة عن العرب والأرمن وانه هو، أي سايكس، يقوم بتشكيل لجنة مشتركة توحد الفئات الثلاث[١٣]. وسيمثل الصهيونيين حاييم وايزمان، ويمثل الأرمن جيمس مالكولم، أما العرب فسيمثلهم بصورة مشتركة مسيحي سوري ومسلم عربي. وأضاف سايكس ان من المهم أن ينضم عرب آخرون لأن ذلك يساعد العرب في كل مكان.

بعد بضعة أسابيع أبرق سايكس الى كلايتون من جديد ليبلغه أنه أقنع القيادة الصهيونية بأن تنهج نهجاً قوياً في تأييد العرب[١٤]، وطلب الى كلايتون أن يبلغ الجماعات العربية السورية في القاهرة، انه إذا ما استحوذ الأتراك والألمان على الدعم الصهيوني فسيكون ذلك وبالاً عليهم وعلى كل جهة أخرى ترتبط آمالها بالحلفاء. كان كلامه هذا يعني ضمناً أن إعلان بلفور صدر لمصلحة العرب ومصلحة بريطانيا أيضاً. وبعيد إرساله البرقية الى كلايتون وجه سايكس رسالة الى بيكو يبلغه فيها أن المصالح العربية ستكون مصونة صيانة كافية وأن اليهود في فلسطين سيوجهون اهتماماً شديداً الى المصالح العربية[١٥]. ووجه سايكس أيضاً رسالة الى كلايتون يبلغه فيها أن الزعماء الصهيونيين والأرمن متفقون اتفاقاً تاماً وان من المهم أن ينضم الزعماء العرب الى «التجمع»[١٦].

سكب كلايتون في رده البرقي ماءً بارداً على اقتراح سايكس إذ قال له: «بالرغم من كل الحجج فإن مكة تكره اليهود والأرمن ولا ترغب في أن تكون لها علاقة معهم، أما عرب سورية وفلسطين فانهم يخافون أن تتكرر قصة يعقوب وأخيه عيسو. وفي كل الأحوال، ان قيام تجمع عربي – يهودي – أرمني هو أمر غريب على أية تجربة سابقة وغريب على الشعور الحالي، ولذلك يجب أن نسير بحذر شديد»[١٧]. وأضاف ان ارسال وفدٍ عربي الى لندن حسب طلب سايكس

---

(١٢) رخوبوت، اسرائيل. محفوظات وثائق وايزمان. من كلايتون إلى سايكس ١٥ كانون الأول ١٩١٧.

(١٣) المرجع نفسه، من سايكس إلى كلايتون، ١٤ تشرين الثاني ١٩١٧.

(١٤) المرجع نفسه، من سايكس إلى كلايتون، ١ كانون الأول ١٩١٧.

(١٥) المرجع نفسه، من سايكس إلى بيكو، ١٢ كانون الأول ١٩١٧.

(١٦) اوكسفورد. كلية سانت انطوني. مركز الشرق الأوسط. أوراق مارك سايكس. د.س. ١/٤٢ د.ر. ٢٥/٥٨٨.

(١٧) المرجع نفسه، (د.س. ١٤٩) د.س. ١٦١.

ليس أمراً عملياً لأن العرب منقسمون على أنفسهم انقساماً شديداً.

بعد بضعة أيام كتب كلايتون الى سايكس، ولكن بلهجة أكثر استرضاء فقال: «أفهم الحجج التي تقدمت بها بشأن قيام تجمع عربي - يهودي - أرمني والفوائد التي ستنجم عنه إذا أمكن تحقيقه. سنقوم بالمحاولة، ولكن يجب أن نقوم بها بحذر شديد، وأقول صادقاً إني لا أرى فرصة كبيرة لنجاح حقيقي. إذ انها ستكون محاولة لكي نبدل خلال بضعة أسابيع شعوراً تقليدياً عمره قرون». وحذر كلايتون بصورة خاصة من الجانب اليهودي في التجمع وأضاف: «علينا أن نفكر هل يتطلب الموقف اعطاء اليهود مزيداً ومزيداً من التأييد مجازفين بتنفير العرب في لحظة دقيقة»[18].

في اليوم التالي كتب سير ريجينالد وينغيت، المندوب السامي في مصر، وهو أيضاً أقرب المقربين الى كلايتون - الى اللنبي قائلاً: «إن مارك سايكس يندفع وراء (اسرافه في الكلام) في ما يخص الصهيونية، وإذا ما لم يتمهل قليلاً فقد يقلب العربة من دون قصد. بيد أن كلايتون وجه اليه رسالة ممتازة، واني آمل أن يكون لها تأثير مهدئ»[19].

مهما يكن من أمر فقد عقد كلايتون اجتماعاً مع ممثلي سورية في القاهرة، وفقاً لطلب سايكس، ويبدو انه قال لهم، بناءً على التعليمات التي تلقاها، انه ما لم يتحقق الحصول على التأييد اليهودي للحلفاء فإن القضية العربية، المرتبطة أيضاً بالحلفاء، لن يكون لها حظ من النجاح. وأبلغهم أيضاً أن اليهود راغبون في أن يكون لهم وطن في فلسطين ولكن ليست لديهم النية في أن يقيموا دولة يهودية هناك[20].

كان رد العرب السوريين ايجابياً، ونقل تقرير أرسله المكتب العربي الى كلايتون عن متحدث باسم اللجنة السورية قوله: «ان أعضاء اللجنة مدركون تمام الادراك أن السياسة الوحيدة والفضلى التي يجب أن يتبعوها هي سياسة التعاون مع اليهود وفق الخطوط التي اقترحتها أنت. وقد أكد لي أن السوريين متفهمون تماماً لقوة اليهود ومركزهم ويودون الآن نشر دعاية تشدد على الاخوة والوحدة السورية - اليهودية في ما يتعلق بفلسطين»[21].

أبلغ كلايتون سايكس اعتقاده بأن اليهود والعرب يتقاربون فعلاً، وقال انه أصدر تعليماته الى لورنس، ضابط الاتصال البريطاني لدى فيصل، بأن يقنع فيصل بالحاجة الى إنشاء تحالف مع اليهود[22].

---

(١٨) رخوبوت، اسرائيل. محفوظات وثائق وايزمان. من كلايتون إلى سايكس، ١٥ كانون الأول ١٩١٧.

(١٩) المرجع نفسه، من وينغيت إلى اللنبي. ١٦ كانون الأول ١٩١٧.

(٢٠) اوكسفورد. كلية سانت انطوني. مركز الشرق الأوسط. أوراق وليم بيل. د.س. ١٢٥/٥٢، د.س. ١٢٦/١ د.س. ١٥١/٩٢.

(٢١) كيو. مكتب السجل العام. أوراق المكتب العربي. وزارة الخارجية ٨٨٢. المجلد ٧ آ الوثيقة ١٩ آ الصفحتان ٤ - ٥.

(٢٢) المرجع نفسه، المجلد ٢٤، الوثيقة ٣٦٧٥٧.

غير أن المسؤولين البريطانيين لم يحاولوا عند إدارة المناطق المحررة في فلسطين أن يستفيدوا من هذا التوجه الايجابي. ومع أن إعلان بلفور نشر في لندن قبل شهر من دخول اللنبي الى القدس، فقد رفضت السلطات العسكرية البريطانية أن تنشره في القدس. وهكذا فإن إعلان بلفور لم يدخل في سياسة الادارة العسكرية المؤقتة التي أقامها اللنبي برئاسة رونالد ستورن، الذي امتنع عن إثارة أية مواضيع قد تسبب الاضطراب ما دامت الحرب مستمرة. وقد أبلغت مخابرات القاهرة وزارة الخارجية البريطانية انه يجب رفض طلبات اليهود التي يقدمونها للاستيطان في فلسطين ريثما يصل الوضع العسكري الى حل وريثما تنشأ منظمة لمعالجة مختلف المشاكل التي يمكن توقع نشوئها[٢٣].

كان هناك ميل واضح لدى موظفي الادارة العسكرية للاعتقاد بأن المسؤولين في لندن لم يقدروا الصعوبة الحقيقية جداً في حمل مسلمي فلسطين على تقبل امكانية زيادة الاستيطان اليهودي في البلاد. ولذلك أعطى موظفو الادارة العسكرية الانطباع بأنهم غير مستعدين لتنفيذ وعد بلفور، ولاحظ بعض المراقبين أيضاً ميلاً لدى هؤلاء الموظفين لتفضيل المسلمين، الذين عوملوا باعتبارهم «سكان البلاد الأصليين»، على المسيحيين واليهود الذين كانت هناك صعوبة أكبر في معاملتهم على المنوال نفسه. ان وليم أورمسبي - غور، أحد مساعدي أمناء السر الثلاثة في مجلس الوزراء الحربي، كتب من تل أبيب في صيف عام ١٩١٨ الى زميله مارك سايكس قائلاً ان ضباط الاحتلال العسكري الذين سحبوا من الخدمة في مصر والسودان، هم أشخاص «لا تؤهلهم خبرتهم لسرعة ادراك المسائل الواسعة النطاق للسياسة العالمية التي تتأثر بها فلسطين. ولا يسع المرء إلا أن يلاحظ الميل الراسخ لدى الانكليز الذين عاشوا في الهند أو السودان لتفضيل المسلمين، دون وعي منهم، على المسيحيين واليهود». وأضاف: «ان عرب فلسطين، حسبما توافر لدي من معلومات، أخذوا يظهرون ميلهم القديم الى أساليب الرشوة والبخشيش ويحاولون أن (يزحفوا خلسةً) على اليهود»[٢٤].

أرسل كلايتون رسالة أورمسبي - غور الى سايكس مصحوبة برسالة من عنده مبدياً فيها شعوره بأن رسالة أورمسبي - غور تنطوي على تضليل. واحتج كلايتون بأنه هو شخصياً محبذ للصهيونية[٢٥]. والظاهر أنه تحول الى وجهة النظر القائلة انه يمكن تحقيق اتفاق بين العرب واليهود. لم تكن نظرته الى العرب المحليين نظرة احترام، فكتب الى جيرترود بل، وهي مؤلفة ورحالة الى الشرق كانت آنذاك تعمل في الادارة البريطانية في بغداد قائلاً: «ان هؤلاء الذين يسمونهم عرب فلسطين لا تجوز مقارنتهم بالعربي الحقيقي ابن الصحراء ولا حتى بعرب

(٢٣) رخوبوت، اسرائيل. محفوظات وثائق وايزمان. من ديدز إلى وزارة الخارجية، ١٩ تشرين الثاني ١٩١٧.

(٢٤) اوكسفورد. كلية سانت انطوني. مركز الشرق الأوسط. اوراق مارك سايكس (د.س. ١٢٥) د.س. ١/٣/١٢٥.

(٢٥) المرجع نفسه، د.س. ١٢٥.

المناطق الأكثر تمدناً في سورية وبلاد الرافدين»[٢٦].

وقد كتب رونالد ستورز، الذي عُين حاكماً عسكرياً للقدس، الى سايكس في صيف عام ١٩١٨ قائلاً ان العناصر غير اليهودية من السكان التي لا بد لها في نهاية الأمر من أن تشغل «مكانة أدنى في الأرض التي يثق الآخرون ثقة مطلقة انهم سيستولون عليها في نهاية المطاف، ولذلك يجب أن تنجز العملية قدر المستطاع بلباقة ورفق وكياسة وأن تتوافر للحامية المغادرة بعض مراسم التكـريم المتبعة في الحرب». وكتب ستورز داعياً الى اتباع سياسة التمهل فقال: «قد يتطلب الأمر شهوراً وربما سنين من العمل الدؤوب لكي نبين لليهود اننا لا نُسيّر من قبل العرب، ونبين للعرب أن اليهود لم يبتاعونا»[٢٧].

وكتب ستورز في الرسالة نفسها: «ان رؤية المستقبل المحتمل لهذا البلد بوضوح كافٍ هو شيء، والتقصير في أن نحسب حساباً لموقع العنصر الأضعف وربما المختفي، هو شيء آخر. ان نتائج التبدلات ستكون أبعث على الرضى وأكثر ديمومة إذا ما تحققت تدريجاً وبأناة، ومن دون التعبير بعنف عن سوء النية الذي يخلف وراءه حقداً لا يزول»[٢٨].

المسألة التي أثارها ذلك أمام سايكس وزملائه في لندن هي: هل هذه السياسة التي يدعو اليها الرجل الموجود في الموقع، هي المثلى من حيث دقة الحساب لتحقيق، أو افشال، أهدافهم.

(٤)

اتخذ سايكس وزملاؤه في وزارة الخارجية في مطلع عام ١٩١٨ خطوات لوضع سياستهم المتعلقة بفلسطين موضع التنفيذ. وأبرقت وزارة الخارجية في ١٣ شباط (فبراير) الى ريجينالد وينغيت في مقر المعتمد البريطاني في القاهرة تبلغه أن لجنة صهيونية قد انشئت وسوف ترسل الى الشرق الأوسط، وانها تضم ممثلين عن الحركة الصهيونية البريطانية والحركات الصهيونية الأخرى، وسيكون على رأسها الدكتور حاييم وايزمان وسيكون مسؤولاً عنها وليم أورومسبي ـ غور.. أما هدفها فهو تمهيد الطريق لتنفيذ إعلان بلفور[٢٩].

لقد دشن ألن داوني، أحد ضباط الأركان في قيادة اللنبي، عمل اللجنة الصهيونية بترتيب لقاء بين وايزمان والأمير فيصل، ثم كتب الى الكولونيل جويس كبير الضباط البريطانيين المرافقين لفيصل انه: «يظن استناداً الى ما فهمه عن الأهداف الصهيونية، من خلال حديث قصير، انه لن تكون هناك صعوبة في إقامة علاقة صداقة بينهما»[٣٠].

---

(٢٦) دورهام، جامعة دورهام. محفوظات وثائق السودان. أوراق كلايتون الرئيسة. جي./اس ٥١٣ الملف ١.

(٢٧) اوكسفورد. كلية سانت انطوني. مركز الشرق الأوسط. أوراق مارك سايكس (د.س. ١٢٥) د.س. ١٤٩.

(٢٨) كينغستون ابون هل. جامعة هل. مكتبة براتيمور جونز. أوراق مارك سايكس. ١١ـ١٠١.

(٢٩) كيو. مكتب السجل العام. مجلس وزراء الحرب، لجنة الشرق الأوسط. سي.اي.بي. ٢٧/٢٣ ص ١٣٢.

(٣٠) اوكسفورد. كلية سانت انطوني. مركز الشرق الأوسط. أوراق فيصل. ب ـ ٣١.

جرى تقديم وايزمان الى الأمير فيصل فشعر باندفاع حماسي نحوه وكتب وايزمان الى زوجته عن فيصل قائلاً: «انه أول قومي عربي حقيقي اجتمع به. انه قائد! وهو ذكي جداً وصادق جداً ووسيم وكأنه صورة مرسومة! وهو غير مهتم بفلسطين، ولكنه من جهة أخرى يريد دمشق وسورية الشمالية بكاملها... وينظر نظرة احتقار الى عرب فلسطين بل انه لا يعتبرهم عرباً!»[٣١].

هذا الكلام يتفق مع ما قاله أورمسبي ـ غور في اجتماع صهيوني عقد في لندن بعد بضعة شهور. ووفقاً لتلخيص لخطابه فانه قال أمام اللجنة السياسية الصهيونية:

«ان الحركة العربية الحقيقية موجودة في الواقع خارج فلسطين، والحركة التي يقودها الأمير فيصل ليست مختلفة عن الحركة الصهيونية. انها تضم عرباً حقيقيين وهم رجال حقيقيون. ان العرب المقيمين عبر الأردن أناس رائعون. أما الناس الذين غربي الأردن فليسوا عرباً وانما هم فقط ناطقون بالعربية[*]. ويجب على الصهيونيين أن يعتبروا الحركة العربية، ومركزها الحجاز أصلاً، ولكنها تنتقل الآن شمالاً، حركة زميلة ذات مثل سامية»[٣٢].

لقد حضر الكولونيل جويس كبير مستشاري الأمير فيصل العسكريين البريطانيين، اجتماع وايزمان وفيصل، ثم نقل جويس رأيه الشخصي فقال ان فيصل رحب بامكانية التعاون اليهودي، وانه في الحقيقة اعتبر هذا التعاون جوهرياً لتحقيق الطموحات العربية. وفي رأي جويس أن الأمير فيصل، بالرغم من عدم قدرته على ابداء آراء محددة من دون أن يتلقى تفويضاً من والده، سيقبل بفلسطين يهودية إذا كان في ذلك ما يقنع الحلفاء بتأييد مطالبته بسورية[٣٣]. لقد سار الاجتماع سيراً حسناً ومهد الطريق للتأييد العلني للصهيونية الذي قدمه فيصل في مؤتمر الصلح السنة اللاحقة.

أما في القدس فقد وجد وايزمان المسلمين الذين التقاهم أقل تقبلاً، مع انه أكد لهم ان فلسطين كبيرة الى حد يكفي لاستيعاب جميع فئات سكانها، وان الاستيطان اليهودي لن يكون على حساب المسلمين أو المسيحيين. وقد أزعج وايزمان موقف المسؤولين الاداريين البريطانيين في فلسطين. فعندما دعاهم وايزمان الى تبني سياسة حكومتهم المتعلقة بإعلان بلفور بصورة علنية وأن يشرحوها للسكان المسلمين، رفض رونالد ستورز وزملاؤه أن يستجيبوا له.

---

(٣١) **رسائل وأوراق حاييم وايزمان**، المجلد ٨، السلسلة آ: **تشرين الثاني ـ ١٩١٧ تشرين الأول ١٩١٨**، أعدها للطباعة دفورة بارزيلا وبارنت ليتفينوف (القدس: مطبعة الجامعة الاسرائيلية، ١٩٧٧)، ص ٢١٠.

(*) ربما كانت هذه أول اشارة الى ان كبار المسؤولين البريطانيين كانوا يفكرون بحصر الصهيونية في تلك الاقسام من فلسطين التوراتية الواقعة غربي نهر الأردن.

(٣٢) **بذور النزاع**، اعيدت طباعته في: **اوراق فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٢٢** صنفها وعلّق عليها دروين انغرامز (لندن: جون مري، ١٩٧٢)، ص ٣٣.

(٣٣) المرجع نفسه، ص ٣٧. كيو. مكتب السجل العام. أوراق المكتب العربي. وزارة الخارجية ٨٨٢. المجلد ٢٤. الوثيقة ١٠٥٨٢٤.

لقد رد ستورز في رسالة الى وزارة الخارجية على ادعاء وايزمان أن مسؤولية الادارة العسكرية اقناع السكان المسلمين بجدية التأييد البريطاني للصهيونية، فقال ان ذلك قد حدث فعلاً، وقام به بلفور في لندن وكذلك صحف العالم. والمطلوب هو أن تتخيل اللجنة الصهيونية نفسها في مكان سكان البلاد غير اليهود وأن تقر بمدى حاجتهم الى الكثير جداً من التطمينات. «ان فلسطين وهي حتى الآن بلد اسلامي، قد سقطت في يد دولة مسيحية أعلنت عشية فتح البلد أن جزءاً كبيراً من أرضها سوف يسلم لأغراض استعمارية الى شعب ليست له شعبية كبيرة في أي مكان». لم يغب عن بال رونالد ستورز، ابن المدينة، انه الآن حاكم القدس في سلسلة التعاقب منذ بيلاطس البنطي، ولذلك غسل يديه من مسألة لا يعتبر نفسه مسؤولاً عنها. بيد أنه أكد لدى وزارة الخارجية انه انما يتحدث «بصفته صهيونياً مقتنعاً بصهيونيته»[٣٤].

كان جيلبرت كلايتون أيضاً يدعو الى التمهل. كانت استراتيجيته، التي سبق أن قدم مؤشراً اليها في مطلع عام ١٩١٨، غير مقتصرة على تأجيل المسألة الصهيونية، بل كانت تقضي أيضاً بربط هذه المسألة بمسألة سورية العربية، وهو ما كان فيصل أيضاً يقترحه. وقد قال كلايتون في رسالة الى ليو أيميري الشديد الولاء للصهيونية: «ان أهم نقطتين هما عدم الاندفاع الزائد عن الحد محلياً مع الصهيونية قبل أن ينال العرب حصتهم من الكعكة، أي دمشق، وحمل الفرنسيين على أن يكونوا واضحين في نبذهم أية افكار عن الضم الاستعماري وأن يؤكدوا التزامهم بفكرة الحكم الذاتي العربي»[٣٥].

لم يعالج كلايتون ولا ستورز السؤال التالي: هل إذا رفضنا الاعتراف في القدس بأن حكومتهما أصدرت إعلان بلفور في لندن، سيعتاد العرب واليهود في فلسطين أن يثقوا بالبريطانيين أكثر مما يثق المسلمون في سورية ولبنان بالفرنسيين. في تلك الأحوال كانت لدى الزعماء الصهيونيين أسباب للقلق من تقويض سياسة إعلان بلفور الذي صدر في لندن على أيدي كلايتون وستورز وضباط آخرين في فلسطين.

(٥)

وفي بغداد والبصرة، لم تحظ سياسة الاستقلال العربي التي أعلنها سايكس ووزارة الخارجية البريطانية بما هو أكثر كثيراً من التأييد اللفظي. وقد اضطر سير بيرسي كوكس، للسفر في رحلة طويلة ثم للعودة الى فارس. وقام بأعماله في غيابه نائبه الكابتن أرنولد ويلسون، ثم خلفه بصفة حاكم مدني. ولم يؤمن ويلسون، الضابط في الجيش الهندي، باستقلال الولايتين اللتين كان يحكمهما، ولا بدور للملك حسين، ملك الحجاز البعيدة، في شؤون الولايتين.

---

(٣٤) كيو. مكتب السجل العام. أوراق المكتب العربي. وزارة الخارجي ٨٨٢. المجلد ٢٤. الوثيقة ٩٢٣٩٢. انغرامز، **اوراق فلسطين**، الصفحات ٢٤ ـ ٢٦.

(٣٥) **مفكرات ليو ايميري**، المجلد ١: ١٨٩٦ ـ ١٩٢٩ أعدها للطباعة جون بارنز وديفيد نيكولسون (لندن: هتشنسون، ١٩٨٠)، ص٢٠٦.

كانت جيرترود بل، أشهر من ألّف كتباً عن الأراضي العربية في زمنها، قد جاءت الى بغداد مع جيش دجلة وعملت بصفة مساعدة لويلسون. وفي أول الأمر استخدمت مكانتها الكبيرة وشبكة صداقاتها الأسرية والاجتماعية الواسعة لدعم سياسته. ولم تكن لها مزايا المفكرين السياسيين، بل كانت تصاب بطفرات من الحماسة، وفي ذلك الحين تحمست لآراء ويلسون. وفي شباط (فبراير) ١٩١٨ كتبت الى صديقها القديم تشارلز هاردينج، الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية، قائلة: «لقد تحققت خطوات مذهلة باتجاه اقامة حكومة منظمة... ولا يقف أي عنصر هام ضدنا... وكلما قويت قبضتنا ونحن نمسك بزمام الأمور هنا، زاد سرور السكان. ان ما يكرهونه هو انصاف الحلول...». وختمت كلامها بالقول ان لا أحد في بغداد أو البصرة يستطيع التفكير بحكومة عربية مستقلة[٣٦].

لقد كان هذا الكلام أبعد ما يكون عن البيان الذي أعد مسودته سير مارك سايكس بشأن تحرير بغداد، داعياً فيه الى بعث الأمة العربية، وفقاً لاقتراح أمير مكة في مراسلات الحسين ـ مكماهون، وكان في البيان تلميح الى أن الحسين سيكون زعيم الأمة العربية.

في أمكنة أخرى أيضاً جرى تعديل في سياسة التحالف التي دعا اليها سايكس نتيجة تخلي مسؤولين بريطانيين عن حماستهم في زمن الحرب لحاكم مكة. وفي حين استمر سايكس منافحاً عن قضية الحسين، لاحظ مسؤولون بريطانيون تدهور وضع الحسين مقابل وضع منافسه، عبدالعزيز بن سعود، سيد نجد، الذي دعمته حكومة الهند طوال الوقت. وكان سايكس قد تلقى ايماءة الى هذا التدهور عندما زار الحجاز في ربيع ١٩١٧، إذ كان الحسين على نحو مفاجىء مهادناً بموافقته على التعاون مع بريطانيا في بلاد الرافدين، بل ومع فرنسا في سورية، مضيفاً: «لكننا نطلب إلى بريطانيا العظمى أن تساعدنا في مسألتنا مع ابن سعود»[٣٧] (*).

(٣٦) بريتون كوبر بوش، **بريطانيا والهند والعرب، ١٩١٤ ـ ١٩٢١** (بيركلي ولندن: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٧١)، ص ١٥٦، هـ. ف.ف. ويندستون، **جيرترود بل** (لندن: جوناثان كيب، ١٩٧٨)، ص ٢٠٢.

(٣٧) اوكسفورد، كلية سانت انطوني، مركز الشرق الأوسط. «أوراق ماركس سايكس». د.ن. ٥٨٨/ ٢٥.

(*) كان أحد الاخفاقات الكبيرة لكيتشنر وزملائه في مجال الاستخبارات، جهلهم الانتعاش المذهل للمذهب الوهابي التطهيري في شبه جزيرة العرب. وقد بدأ هذا الانتعاش تحت رعاية ابن سعود، وأدى في أواخر ١٩١٢ الى نشوء أخوية تنزع الى القتال، هي جماعة الاخوان. ويفيد محضر اجتماع عقدته لجنة الحرب المنبثقة عن مجلس الوزراء بتاريخ ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٥ للاستماع الى شهادة من سير مارك سايكس عن المسألة العربية أن اللورد كيتشنر سأل: «الا تزال الوهابية موجودة؟» فأجاب سايكس: «أظن انها نار تخبو»[٣٨].

وبعد سنتين ـ وخمس سنوات بالتمام عقب نشوء جماعة الأخوان الوهابية ـ أبلغ جيلبرت كلايتون سايكس للمرة الأولى: «أن لدينا ما يشير الى حركة انبعاثية كبيرة وفق الخط الوهابي في أواسط شبه جزيرة العرب، على غرار ما كان يحدث سابقاً كلما هبطت مكانة الاسلام. ولسنا بعد في وضع يسمح لنا بتقويم قوة هذه الحركة»، ولكن الظروف تغري بتغذيتها. هذه المسألة تحظى باهتمامنا الجدي هنا... وقد تغير الموقف كله تغييراً كبيراً[٣٩].

(٣٨) المرجع نفسه، د.ن. ٥٨٨.

(٣٩) المرجع نفسه، (د.ن. ٥٨٨/ ٢٥) د.س. ١٤٩.

في كانون الثاني (يناير) ١٩١٨ أبلغ الملك حسين أحد ضباط المكتب العربي، الرائد كيناهان كورنواليس، انه يفكر بإعلان نفسه خليفة المسلمين. كانت هذه خطة كيتشنر قبل ثلاث سنوات، مدفوعاً الى تبنيها بالمذكرات التي تلقاها من كلايتون وستورز، وكان الضباط الذين شكلوا في ما بعد المكتب العربي يدعون الى تنفيذها.

ولكن مع حلول كانـون الثاني (يناير) ١٩١٨ تبدلت وجهة نظر المكتب العربي الى وجهة نظر معاكسة، نظراً لتدني تقديرها للشريف حسين. وفي محاولة من كورنواليس، لكي يثني الشريف حسين عن هذا الهدف، أخذ يبصّره بالمشكلات الخطيرة التي ستنشأ إذا ما حاول أن يتولى الخـلافـة. وعنـدمـا تلقى المنـدوب السـامي سير ريجينـالد وينغيت الأخبار التي زوده بها كورنواليس، بادر الى ارسال رسالة الى وزارة الخارجية قائلاً انه يأمل أن تتوافر فرصة «لايقاف أي عمل سابق لأوانه أو غير مدروس دراسة حسنة» من جانب الحسين[٤٠]. كان هذا الجنرال وينغيت نفسه الذي أقنع بتاريخ ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٥ زعيماً دينياً عربياً بأن يقول للشريف حسـين: «انـه الرجل المناسب لتسلم الإرث الذي هو من حقه ولتحقيق آمال شعبه ـ المحمديين والعرب في استعادة الخلافة السليبة» ودعا الزعيم الهاشمي الى اقامة «الخلافة العربية الهاشمية»[٤١].

رأى أتباع كيتشنر انه ليس ملائماً أن يتذكروا انهم ورئيسهم شجعوا الحسين ذات يوم بأن يدعي الخلافة، معتقدين أن محو هذه الذكرى في ذاكرتهم سيؤدي الى اغفالها لاحقاً في كتبهم والى شطبها من الوثائق الرسمية. ان سير رونالد ستورز حذف من مذكراته التي نشرت بعد ثلاثة عقود الجزء الذي يتحدث عن الخلافة في برقية كيتشنر التاريخية الى الحسين عام ١٩١٤. وكتب لورنس ان كيتشنر وأتباعه آمنوا بالقومية العربية منذ البداية ـ مع انهم في الحقيقة لم يؤمنوا بها قط، بل آمنوا بدلاً منها بقوة الخلافة، وبقدرة الحسين على الاستيلاء عليها من أجلهم، وآمنوا أن القوة في الشرق لا تعني شيئاً وان الدين هو كل شيء[*].

وحقيقة الأمر ان أجواء السياسة عام ١٩١٨ والرغبة في إعادة كتابة التاريخ، قد أملت حدوث تحول في التوكيد: لقد أخذ فيصل، وليس الحسين، يبرز بصفته الزعيم العربي المفضل لدى القاهرة، لأن فيصل أظهر توجهاً، يفتقر اليه والده، لقبول النصح والتوجيه البريطانيين.

في حسابات المصادر البريطانية في خريف عام ١٩١٨ كان مجموع الجيوش التي يقودها أبناء

---

(٤٠) كيو. مكتب السجل العام. مجلس وزراء الحرب، لجنة الشرق الأوسط. سي.اي.بي. ٢٧/٢٣ الصفحتان ١٢٧ ـ ١٢٨.

(٤١) كيو. مكتب السجل العام. أوراق المكتب العربي. وزارة الخارجية ٨٨٢. المجلد ١٨ (تي.يو. ٢٥/٥ (٦)).

(*) لو كانت غايتهم حقاً قيام ثورة قومية لما لجؤوا الى الحسين، حارس الأماكن المقدسة المعين من قبل الأتراك والذي استعان بالقوات التركية لاخماد التذمر العربي، بل كان عليهم أن يبحثوا عن زعيم قومي مقاتل.. بهذه الطريقة روى لورنس القصة في كتابه «أعمدة الحكمة السبعة» فصوّر فيصل، وليس والده، انه هو الزعيم المنشود.

الحسين لا يتعدى بضعة آلاف من الجنود المدربين. وكان ادعاء البريطانيين في العلن ان أعداد هائلة من العرب تقاطرت للقتال تحت راية الأمراء الحجازيين. أما في الأوساط الخاصة فكانوا يروون قصة مختلفة. ان الوثائق السرية للحكومة البريطانية التي صنفت في عام ١٩١٩ تقر «بأن الأرقام التي ذكرت خلال الحرب عن عدد الأتباع كان مبالغاً فيها كثيراً»[٤٢]. ان تقريراً رفعتـه الوكالة البريطانية في جدة عام ١٩١٩ قد رسم صورة للملك حسين انه غير ذي شأن عسكـريـاً: لقـد قدر عدد أتباعه بألف جندي نظامي فقط، وألفين وخمسمئة من الجنود غير النظاميين وربما يضاف اليهم بضعة آلاف من القبائل البدوية، وكان تقدير كفاءاتهم القتالية انها «ضعيفة». وجاء في التقرير أيضاً ان الملك حسين «غارق في أحلام جامحة عن الفتوحات» ولكن سحب التأييد البريطاني سيتركه «تحت رحمة ابن سعود والموجة الوهابية الصاعدة»[٤٣].

وذكر تقرير أعده المكتب العربي عن ثورة الحجاز في عام ١٩١٨ «لم نشعر بالأهمية الحقيقية لهذه الثورة إلّا في بضعة الشهور الأخيرة وهي تنتشر يوماً بعد يوم. ولا بد في الوقت نفسه من القول ان تسعين بالمئة من جنود الشريف ليسوا أكثر من رجال سلب ونهب...» وجاء في التقرير أن العرب لم يثوروا على الأتراك إلا بعد وصول القوات البريطانية، وهكذا «يمكن القول بكلمة، ان مدى ثورة الشريف يعتمد اعتماداً كلياً على قدرة القوات البريطانية على احراز تقدم»[٤٤]. وكتب الكولونيل ماينرتزهاغن، رئيس الاستخبارات في قيادة اللنبي، «انه من الصواب أن نقول ان حملة لورنس في الصحراء لم يكن لها أدنى تأثير في ساحة الحرب الرئيسة غربي نهر الأردن»[٤٥].

ولكن الآخرين خالفوا هذا الرأي. فقد استمر سايكس مدافعاً عن التحالف مع الحسين ومؤمناً ان فيصل وأشقاءه يسهمون اسهاماً كبيراً في المجهود الحربي، وقال أن ثورة الحجاز في شبه الجزيرة العربية وأماكن أخرى شاغلت في عام ١٩١٨ ثمانية وثلاثين ألف جندي عثماني[٤٦]. وتبيّن مذكرات قائد قوات العدو، ليمان فون ساندرز، انه عندما اتجه هو وجيوشه الى الفرار في عام ١٩١٨ وجـدوا أنفسهم يتعرضون لمضايقة مؤلمة من قبل البدو العرب[٤٧]. كما ان لهجة مذكرات جيلبرت كلايتون تبين انه كان يعتقد بأن فيصل ولورنس يحققان أهدافاً هامة على

---

(٤٢) المرجع نفسه، المجلد ٢٠. م ٣/١٩/١.

(٤٣) المرجع نفسه، المجلد ٢٠، انش. ام/١/١٩.

(٤٤) المرجع نفسه، المجلد ١٧ الوثيقة ٢٦.

(٤٥) الكولونيل ر. ماينر تزهاغن، **مفكرة الشرق الأوسط ١٩١٧ ـ ١٩٥٦** (لندن: مطبعة كريسيت، ١٩٥٩)، ص ٢٨.

(٤٦) اوكسفورد. كلية سانت انطوني. مركز الشرق الأوسط. «أوراق مارك سايكس». د.ن. ٥٨٨.

(٤٧) ليمـان فون سانـدرز، **خمس سنوات في تركيا** (انابوليس: المعهد البحري للولايات المتحدة، ١٩٢٧)، الصفحات ٣٠٦ ـ ٣٢٠.

ميمنة جيش اللنبي. وثمة أدلة أخرى تفيد ان القوات العربية في شرق الأردن نجحت في نشر الفوضى في المناطق التي في حوزة الأتراك.

إن مدى اسهام فيصل في نجاحات الحلفاء سؤال لم يجد جواباً في وحل السياسة آنذاك، ولا يزال بغير جواب حتى الآن. ولكنه أثار سؤالاً آخر: هل تدعم بريطانيا الحسين وفيصل ضد الزعامة العربية السورية التي هي من أهل البلاد الأصليين؟ وهل تؤيد بريطانيا فيصل ضد الحسين؟

نشأت في معسكر الشريف حالات تفسخ، اذ انقطع فيصل عن الحجاز وعن أسرته وانتقل الى فلك بريطانيا. وقد التقطت السلطات العسكرية البريطانية سراً برقيات شكا فيها الحسين من «انهم جعلوا ولدي ينقلب علي ويعيش في بلدان أخرى، انه متمرد وخائن لوالده»[48]. وشكا أيضاً قائلاً: «انني أعيش تحت أوامر ولد عاق وعاص، وهذا ما يثقل كاهلي بهذا الشقاء». وهدد بأنه «إذا استمر فيصل في تدمير مستقبله الطيب وأمته وشرفه» فلا بد من تعيين مجلس حربي يحل محله[49]. في أثناء ذلك أشار متحدثون باسم السوريين، وفقاً لتقارير المكتب العربي الواردة من القاهرة، انهم مستعدون لقبول فيصل ملكاً دستورياً عليهم، ولكن فقط بأهليته وليس إذا جاء بصفة مندوب للحسين أو ممثل له[50].

(٦)

كان القادة البريطانيون منذ عام ١٩١٤ فما بعد، يبدون ثقتهم بزعامة الحسين ضمن العالم العربي، ولكنهم في عام ١٩١٧ وعام ١٩١٨ انتابهم الشعور بوجوب اعادة النظر في صحة اعتقادهم.

وبينما كانت بريطانيا تكمل فتح العالم العربي في الشرق الأوسط، بدأ القلق ينتاب المسؤولين البريطانيين من جراء المقاومة المحلية التي قد يواجهونها. ان المحاولات التي بذلها كلايتون في عام ١٩١٤ من أجل التوصل الى تفاهم مع القادة الانفصاليين القادمين من بغداد ودمشق، تعثرت بسبب اعتراضهم على الخضوع لحكم غير المسلمين. كانت دمشق آنذاك على خط الزحف البريطاني، فنشأت مسألة كيفية كسب الدمشقيين لينحازوا الى قضية الحلفاء والى مشروع الحلفاء بشأن مستقبل الشرق الأوسط. وقد لا يكون لموافقة فيصل على برنامج الحلفاء تأثير فيهم.

في صيف عام ١٩١٨ تحدث وليم أورمسبي - غور أمام اللجنة السياسية الصهيونية في لندن فقال: «ان الفئة المثقفة السورية من محامين وتجار هي المشكلة الشائكة والأصعب في الشرق الأدنى. هؤلاء ليست لهم حضارتهم وقد امتصوا كل رذائل الشرق»[51].

---

(٤٨) اوكسفورد. كلية سانت انطوني. مركز الشرق الأوسط. أوراق فيصل. - ١٤.

(٤٩) دورهام. جامعة دورهام. محفوظات وثائق السودان أوراق ريجينالد وينغيت. ١٤٩/٧/١ - ١٠٩.

(٥٠) كيو. مكتب السجل العام. أوراق المكتب العربي. وزارة الخارجية ٨٨٢. المجلد ١٧ الوثيقة ٣٣.

(٥١) انغرامن. «أوراق فلسطين»، ص ٣٣.

ويبدو أن سير مارك سايكس بدأ يساوره القلق في السنة السابقة من جراء المشكلة السورية، وذلك في سياق التعهدات التي أراد من بريطانيا أن تفي بها لحلفائها ـ وأراد من حلفاء بريطانيا أن يفوا بتعهداتهم لها. كان مبعث قلقه ألا يوافق السوريون على اتفاقية سايكس ـ بيكو وبالشروط التي عرضها سير هنري مكماهون على الشريف حسين. وقد طلب في عام ١٩١٧ إلى المكتب العربي أن يهيىء له اجتماعاً مع الزعماء العرب السوريين في القاهرة، والظاهر أن هدفه كان أن يتوصل معهم الى اتفاق يتلاءم مع الاتفاقات السرية المعقودة مع فرنسا ومع الحجاز ـ والتي لم يكن يستطيع أن يكشف عن وجودها. وقد ادعى أنه نجح، فكتب بخط يده يقول: «كانت المشكلة الرئيسة هي المناورة لجعل المندوبين يطلبون ما كنا نحن مستعدين لإعطائهم، دون أن ندعهم يعرفون أننا توصلنا الى أية اتفاقية جغرافية محددة»[٥٢]. ولا بد أن «الاتفاقية الجغرافية المحددة» كانت تعني خط دمشق ـ حمص ـ حماه ـ حلب الذي تقرر أن يكون الحد الغربي للاستقلال العربي في سورية بموجب الاتفاق مع الفاروقي في عام ١٩١٥ ومع فرنسا في عام ١٩١٦.

ولكن وصلت تقارير من أوساط عديدة تفيد أن الحكومة العثمانية ربما كانت تخطط لاجهاض القومية العربية عن طريق منح سورية الحكم الذاتي فوراً. ومن شأن ذلك أن يضع بريطانيا في وضع حرج من حيث رعايتها لمطالب الملك حسين بما هي متعارضة مع قيادة عربية من أهل البلاد في دمشق قد تكون لها شعبيّة أكبر كثيراً في المحافظات السورية.

وقبيل نهاية عام ١٩١٧ أبرق سايكس الى كلايتون قائلاً: «ينتابني القلق بشأن الحركة العربية. هناك رسائل تشير الى صعوبة الجمع بين نظام المشيخية المكية والمثقفين من سكان المدن السورية». وعلى عادة سايكس في ابتكار منفذ جديد، اقترح انشاء لجنة تنفيذية عربية لتشجيع الوحدة. ولا بد أن كلايتون قال ان انشاءها ليس ممكناً إذ أن سايكس رد قائلاً: «أتفق معك بشأن الصعوبة ولكن النجاح العسكري يسهل الأمر». وقال سايكس انه ينبغي اقناع بيكو بأن يطمئن السوريين الى أن فرنسا تحبّذ استقلالهم في نهاية الأمر. وفي الحديث مع بيكو دفاعاً عن العرب، يجب استخدام الحجج عينها التي استخدمت في الحديث معه دفاعاً عن الصهيونية: أي ان التنازل عن شيء ما في الشرق الأوسط البعيد أفضل من المجازفة بخسارة الحرب وخسارة فرصة لاستعادة الألزاس واللورين ـ المقاطعتين الأقرب الى فرنسا[٥٣].

كان سايكس يجادل قائلاً ان بريطانيا تستطيع الوفاء بكل تعهداتها، وأن تستوعب السوريين أيضاً، بشرط أن يقدم الجميع تنازلات معقولة. أما كلايتون فقد صور، على عادته، التزامات بريطانيا في زمن الحرب بأنها إحراجات ينبغي التخلص منها، وقال في جوابه الى سايكس: «لا ريب في أن هنالك خوفاً حقيقياً جداً بين السوريين من أن يجدوا أنفسهم في ظل حكومة السيطرة

(٥٢) اوكسفورد. كلية سانت انطوني. مركز الشرق الأوسط. أوراق مارك سايكس. د.س. ٥٨٨/٢٥.

(٥٣) المرجع نفسه، د.ن. ٥٨٨/٢٥.

فيها للمشيخية المكية. فهم يدركون أن المبادىء الرجعية التي لا يستطيع شريف مكة فكاكاً منها، لا تنسجم مع التقدم على أسس عصرية». وقد اقترح الابتعاد عن التحالف مع الحسين قائلاً ان فيصل، كإنسان فرد، قد يكون مقبولاً كرئيس لاتحاد كونفيدرالي سوري بشرط أن يكون دور والده روحياً لا سياسياً. وتابع كلايتون قائلاً انه ما لم تعالج المشكلة الأساسية فلن يكون لأية خطة أو لجنة أو إعلان أو دعاية أي تأثير. وقال تلميحاً (ولكنه لم يستخدم هذه الكلمات حرفياً)، ان المشكلة أوجدتها التعهدات التي قطعها سايكس للفرنسيين والصهيونيين. وتابع كلايتون شرح حجته قائلاً: ما من شيء سوف ينفع ازاء المناورة التركية المحتملة باقامة حكومة سورية ذات حكم ذاتي، لأن في العالم العربي خوفاً عاماً من أن بريطانيا تخطط لتسليم سورية الى فرنسا. وممّا يعقّد الوضع، التعهد العلني الذي قدمناه للصهيونية. والحل الوحيد يتمثل في الحصول من فرنسا على إعلان واضح ينفي عزمها على ضم أي جزء من سورية اليها[٥٤].

دعا أوزموند والروند، وهو عضو سابق في هيئة موظفي اللورد ميلن، سبق أن عرف مصر قبل الحرب وجاء للعمل في المكتب العربي في القاهرة، الى معالجة أخرى للمشكلة. فقد رأى أن بريطانيا أهملت الجمعيات السرية العربية فبدأ يسعى للحصول على تأييدها، وكتب الى كلايتون في صيف ١٩١٨ عن محادثات أجراها مع أعضاء ينتمون الى هذه الجمعيات. فقال انه طلب اليهم انتخاب لجنة صغيرة تمثلهم ليتمكن من التعامل معهم، فانتخبوا لجنة من سبعة أعضاء[٥٥]. والظاهر انه كان في نية والروند أن يكرر مناورة سايكس التي قام بها في السنة السابقة مع مجموعة أخرى من العرب في القاهرة المرتابين بالحسين: أي أن يدبر قبولهم بياناً بخطط بريطانيا في الشرق الأوسط بحيث يرتبطون، مثلما ارتبط الحسين بقبول هذه الخطط.

بناء على ذلك وجه سير مارك سايكس في منتصف عام ١٩١٨ بياناً يتضمن النيات البريطانية، الى اللجنة المؤلفة من سبعة سوريين التي تحدث عنها والروند، وكان البيان رداً على أسئلة هم ظاهرياً الذين طرحوها. ومع أنه كان بياناً رسمياً يحظى بموافقة رؤساء سايكس في وزارة الخارجية، فلم يأتِ بجديد. اذ انه كأشياء كثيرة دبجتها ريشة سايكس، كرر النيات عينها تجاه الشرق الأوسط بعد الحرب ولكن بكلمات مختلفة. وهي تعني أن العالم العربي خارج شبه جزيرة العرب سيقع تحت النفوذ الأوروبي أو السيطرة الأوروبية بدرجات متفاوتة. ان بيان سايكس الى المندوبين السبعة ـ الذي صار في ما بعد موضوع جدل كثير ـ اعترف بالاستقلال العربي الكامل ضمن شبه جزيرة العرب فحسب، إذ انه عرض هذا الاعتراف فقط بالنسبة للمناطق التي كانت مستقلة قبل الحرب أو المناطق التي حررها العرب أنفسهم حتى تاريخ الاعلان.

لم يكن في وسع سايكس أن يذهب الى مدى أبعد لتبديد الشكوك العربية في نيات فرنسا تجاه سورية ولبنان، ما لم يحصل أولاً على تعاون فرنسا في اصدار تعهد مشترك. وقد اقتنعت

---

(٥٤) المرجع نفسه.

(٥٥) كيو. مكتب السجل العام. أوراق المكتب العربي. وزارة الخارجية ٨٨٢. المجلد ١٧ الصفحات ٩٧ ـ ١٠٣.

الحكومة الفرنسية أخيراً في خريف عام ١٩١٨ بالانضمام الى وزارة الخارجية البريطانية في اصدار بيان جديد يتضمن نيات الحلفاء، وهدفه تبديد مخاوف العرب ـ وشكوك الأميركيين. وقد صيغ البيان البريطاني ـ الفرنسي الذي صدر بتاريخ ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ بعبارات عامة توحي بالتأييد التام لانشاء حكومات من أهل البلاد في الشرق الأوسط. ولكن البيان كان يهدف الى التضليل، إذ انه، بناءً على اصرار فرنسا، لم يتضمن أية إشارة محددة الى «الاستقلال» العربي[٥٦]. وبدا أن المسؤولين الفرنسيين، شأنهم شأن نظرائهم البريطانيين، لم يكن في نيتهم أن يتبعوا الطريق المثالية التي حددها لهم مارك سايكس وفي ذهنه أن يستجيب لآراء الرئيس ويلسون والأميركيين.

(٥٦) كريستوفر اندرو و ا.س. كانيا مورستنر، **ذروة التوسع الامبراطوري الفرنسي ١٩١٤ ـ ١٩٢٤** (ستانفورد: مطبعة جامعة ستانفورد، ١٩٨١)، ص ١٦٢.



الفصل الثالث

الـمعركة من أجل سورية

(١)

مع اقتراب صيف ١٩١٨ من نهايته، أصدر سير ادموند اللنبي الأمر بالزحف على سورية، وقدّر أن ليمان فون ساندرز سيتوقع منه أن يكرر الاستراتيجية التي اتبعها في جنوب فلسطين. ففي حملة القدس قام بهجوم مخادع على الساحل، ولكنه اندفع بقوة شرقاً ليشن هجومه في الداخل. ولذلك فانه عند هجومه على شمال فلسطين فعل العكس تماماً: قام بهجوم مخادع في الداخل وشن الهجوم الرئيس على الساحل. كانت غايته أن يحقق تفوقاً عددياً محلياً ساحقاً ليخترق الخطوط التركية في أفضل نقطة لفرسان قواته الاسترالية والنيوزيلندية.

ومع انه كان يتمتع بميزة التفوق في عدد الجنود المقاتلين بنسبة اثنين الى واحد (تقول بعض التقديرات أن النسبة كانت ٦٩,٠٠٠ مقابل ٣٦,٠٠٠) فقد ترك بجرأة جزءاً كبيراً من خطه الممتد على مسافة ٦٥ ميلاً من دون دفاع لكي يحشد أقصى عدد من الجنود على الساحل، معتمداً على السيطرة في الجو وعلى عمليات الاستخبارات البالغة الفاعلية لابعاد العدو عن الثغرات في خطه الدفاعي.

مع حلول الليل كان الجزء الأكبر من قوات اللنبي قد تحرك بهدوء غرباً ليحتشد في بساتين الزيتون وبيارات الحمضيات في السهل الساحلي حيث الدفاعات ضعيفة، وقد تسترت هذه القوات بالأشجار ولم يكتشف أمرها. ومع حلول النهار تحركت وحدات صغيرة شرقاً ثم عادت للتحرك شرقاً المرة تلو المرة، مثيرة سحباً ضخمة من الغبار، مما أقنع الأتراك بأن جيشاً ضخماً يزحف للهجوم في الداخل. وفي الشرق أيضاً أقامت وحدات بريطانية صغيرة ما بدا انه معسكرات كبيرة، وضمنها اسطبلات وفيها ما بدا انه خيول. وأما شرقي نهر الأردن فقد رتب عملاء بريطانيون لاكتشاف انهم يعقدون صفقات لشراء كميات كبيرة من العلف.

جازت الخدعة على ليمان فون ساندرز فحشد قواته في الداخل في شرق فلسطين، ولما وقع الهجوم

بوغتت جيوشه وفقدت توازنها. لقد بلغ هجوم اللنبي حداً من الفاعلية بحيث لم يدرك قادة القوات العثمانية حقيقة الموقف إلا بعد انقضاء أيام على بدء الهجوم.

عند الساعة الرابعة والنصف من صباح ١٩ أيلول (سبتمبر) ١٩١٨ فتح نحو ٤٠٠ مدفع بريطاني النار فجأة على المدافعين العثمانيين عن السهل الساحلي الذين بوغتوا وكانوا أقل عدداً من القوات المهاجمة (٤٥,٠٠٠ مقابل ٨,٠٠٠). وبعد خمس عشرة دقيقة بدأ هجوم المشاة، وقد اكتسح الجنود البريطانيون والفرنسيون والهنود القوات المدافعة التي غلبها التفوق العددي، وتدفق الفرسان عبر الثغرة التي فتحت في الخطوط العثمانية ليربحوا معركة مجيدو ـ أرماجدون التوراة.

عند الفجر هاجمت أسراب خاصة من قاذفات سلاح الجو الملكي مقاسم الهاتف والبرق خلف خطوط العدو، فقطعت بصورة فاعلة جميع الاتصالات. وتولت طائرات أخرى من سلاح الجو الملكي مهمة الحراسة في الجو فوق مطارات العدو، فأقعدت طائرات الاستكشاف الألمانية وحالت دون تحليقها. وهكذا انقطعت المعلومات عن ليمان وضباطه في الميدان وانقطعوا عن بعضهم بعضاً.

وفيما كانت الوحدات العثمانية مندفعة في تراجعها، وجدت أن خطوط تقهقرها قد أغلقتها وحدات بريطانية كانت قد أسرعت من خلفها وسبقتها لتضمن السيطرة على الطرق الرئيسة. أما الفرسان الأستراليون والنيوزيلنديون، فقد اندفعوا شمالاً مسافة ثلاثين ميلاً على السهل الساحلي، ولكنهم بعد ذلك شقوا طريقهم الى الداخل مهددين بقطع خط تراجع العثمانيين الى دمشق. وقصفت الطائرات الحربية البريطانية الأتراك المتقهقرين بالقنابل والرشاشات. وفي أثناء ذلك قامت الوحدات القليلة التي كان اللنبي قد نشرها في الشرق بالهجوم على الداخل. وفي عتمة ما قبل بزوغ الفجر بتاريخ ٢٣ أيلول (سبتمبر) سيطرت وحدات من الفيلق اليهودي على مخاضة أم الشرط الهامة في نهر الأردن، فاندفع عبرها لواء الخيالة الثاني الاسترالي، ومع حلول المساء وجدت القوات العثمانية شرقي نهر الأردن نفسها محاطة بكماشة هائلة.

وفي معان، الواقعة في جنوب شرق الأردن، شمالي العقبة، صمدت الحامية التركية التي حاصرتها قوات فيصل منذ وصولها من العقبة في السنة السابقة، الى أن وصل الفرسان الاستراليون فاستسلمت الحامية لهم طالبة حمايتهم من المذبحة التي كانت تهددهم على أيدي محاصريهم العرب. وأبعد من ذلك شمالاً، قطعت قوات الهجانة التابعة لفيصل خطوط السكة الحديدية التي اعتمدت عليها القوات التركية الرئيسة.

في ٢٥ أيلول (سبتمبر) أمر اللنبي بالزحف على دمشق، أما فلول القوات العثمانية فقد انهارت ولاذت بالفرار[1]. كان احتلال المدن الرئيسة في المحافظات السورية وشيكاً، والقرارات الخاصة

(١) الرواية الواردة في النص مدينة بالكثير إلى السرد المفعم بالحيوية من قبل هوارد م. ساتشار في: **انبثاق الشرق الأوسط: ١٩١٤ ـ ١٩٢٤** (نيويورك: الفرد كنوبف، ١٩٦٩) من الصفحة ٢٣٨ وما يليها، وكذلك إلى روايات شهود عيان في: **الموسوعة البريطانية**، الطبعة الثانية عشرة تحت عنوان: «**الحملات التركية**».

بسياسة الاحتلال اتخذت بسرعة. لكن الجدل بشأن من يتخذ القرارات ولماذا يتخذها، كان مستمراً.

(٢)

كان اللنبي قد أبلغ لندن في الصيف انه، تبعاً لسلطته العسكرية العليا، سيقبل وجود مستشارين فرنسيين للتعامل مع الادارة المدنية في المناطق التي لفرنسا اهتمام خاص بها، بشرط أن تخبره لندن ما هي هذه المناطق وهل هي محددة في اتفاقية سايكس ـ بيكو[٢]. ومع أن مجلس الوزراء ولجنته الشرقية حبّذا بقوة التخلي عن اتفاقية سايكس ـ بيكو، فقد ثبتت وزارة الخارجية الاتفاقية بواسطة توجيه اللنبي الى اتباع الخطوط الاقليمية التي رسمتها. لقد وجه ليو ايميري، اللوم الشديد في ذلك الى كبار المسؤولين السياسيين في وزارة الخارجية، أي بلفور وسيسيل[٣]. بيد أن مارك سايكس، زميل ايميري كان هو المسؤول المباشر في وزارة الخارجية عن السياسة تجاه سورية ويغلب على الظن انه هو الذي اتخذ القرار أو أوصى باتخاذه في المقام الأول.

بتاريخ ٢٥ أيلول (سبتمبر) أصدرت وزارة الحربية تعليمات الى وينغيت في القاهرة والى اللنبي في مقر قيادته، تقضي في حالة وقوع سورية ضمن نطاق نفوذ أية دولة أوروبية بأن تكون فرنسا هي الدولة[٤]. وقد تركت صيغة التعليمات المجال مفتوحاً لاحتمال عدم وقوع سورية ضمن نطاق نفوذ دولة أوروبية ـ أي أن فيصل قد يحقق استقلالها. مع ذلك كانت التعليمات الصادرة الى اللنبي تقضي باستخدام ضباط فرنسيين في جميع مناطق الادارة المدنية (وقد فرقت التعليمات بين الادارة المدنية والادارة العسكرية). وجاء في برقيات وزارة الحربية انه إذا ما استولى اللنبي على دمشق «سيكون من المرغوب فيه، انسجاماً مع الاتفاقية الانكليزية ـ الفرنسية لعام ١٩١٦ أن يعمل إذا أمكن عن طريق إدارة عربية بواسطة ضابط ارتباط فرنسي»[٥].

تقرر أن تكون الأعلام هي المؤشر للمناطق المخصصة للإدارة المؤقتة. وقد سمحت وزارة الخارجية البريطانية، بل أمرت برفع علم الحسين فوق دمشق والمدن السورية الهامة الأخرى عند الاستيلاء عليها[٦]. وكان العلم هو العلم ذو الألوان الأسود والأبيض والأخضر والأحمر الذي وضع تصميمه سايكس والذي خدم غايتين سياسيتين: تعزيز مطالبة الحسين بالزعامة في

---

(٢) كيو. مكتب السجل العام. أوراق المكتب العربي. وزارة الخارجية ٨٨٣، المجلد ١٧ الصفحتان ١٠٤ ـ ١٠٥.

(٣) **مفكرات ليو ايميري**، المجلد ١: ١٨٩٦ ـ ١٩٢٩ أعدها للطباعة جون بارنز وديفيد نيكولسون (لندن: هتشنسون، ١٩٨٠)، ص ٢٤١.

(٤) اوكسفورد. مكتبة بودليان. أوراق ميلنر. فلسطين. ١٤٠/ ١٦٤.

(٥) المرجع نفسه، ١٤٠/ ١٥٤.

(٦) المرجع نفسه، ١٤٠/ ١٥٦.

سوريــة العـربية(*) وتذكير فرنسا بأن سورية الداخلية محسوب لها أن تنال على أقل تقدير استقلالاً عربياً اسمياً.

عقد بتاريخ ٢٥ أيلول (سبتمبر) مؤتمر في مدينة جنين الفلسطينية أقر فيه اللنبي الخطط التي رسمها الجنرال الاسترالي هاري شوفيل ـ مسؤول العملية ـ للتقدم نحو دمشق. وتفيد مذكرات كتبهـا شوفيل في ما بعد انه أثار موضوع سياسة الاحتلال، فقال ان دمشق مدينة يسكنها ٣٠٠,٠٠٠ نسمة أي انها أكبر من أن تسلم الى حاكم عسكري وحفنة من المساعدين. فأجابه اللنبي انه يستطيع الاحتفاظ بالحاكم العثماني والادارة العثمانية وأن يزودهما بأي عدد قد تدعو الحاجة اليه من الشرطة العسكرية لحفظ النظام. فسأل شوفيل عن الشائعات القائلة ان الحركة العربية ستحكم سورية، ولكن اللنبي أجاب بأن أي قرار في هذا الشأن يجب أن ينتظر حتى يصل هو شخصياً الى دمشق. وأضاف: «إذا سبب لك فيصل أية متاعب، تعامل معه عن طريق لورنس الذي سيكون ضابط اتصال في تصرفك»(٨).

جرى تبادل سريع للبرقيات بين لندن وباريس والشرق الأوسط. ومع أن اللنبي أبلغ شوفيل أن يحتفظ بالإدارة التركية في دمشق في ذلك الحين، فان وزارة الخارجية أبلغت الحكومة الفرنسية أن اللنبي سيتعامل مع إدارة عربية مؤقتة في دمشق ـ وفقاً لاتفاقية سايكس ـ بيكو بواسطة ضابط اتصال فرنسي(٩). ووافقت الحكومة الفرنسية بدورها على اعتراف الحلفاء بالعرب كقوة محاربة ـ بعبارة أخرى الاعتراف بهم كطرف حليف(١٠). هذه المراسلات بين بريطانيا وفرنسا تبين أن وزارة الخارجية البريطانية توقعت من اللنبي أن يستبدل بالادارة التركية في دمشق إدارة عربية إن آجلاً أم عاجلاً، ولكنها كانت تعتقد أن ترتيبات سايكس ـ بيكو لن تدخل في الصورة حتى ذلك الحين.

تسلحت وزارة الخارجية البريطانية بهذه الاتفاقات، فجعلت وزارة الحربية ترسل الى اللنبي تعليمات جديدة وهامة فيها تطوير للموضوعات السياسية التي سبق التلميح اليها. فالأراضي السورية التي كان اللنبي على وشك احتلالها يجب أن تعامل بصفة «أرض حليفة متمتعة بمكانة دولة مستقلة» لا أن تعامل بصفة أرض عدوة محتلة. وفي هذا الصدد أصدرت وزارة الخارجية توجيهـاتهـا التي كثـر الحديث عنها والتي تقضي بأن: «من المرغوب فيه أن نعطي دليلاً على

(*) في مطلع عام ١٩١٨ كتب جيلبرت كلايتون الى سايكس قائلاً: «إذا أجاد فيصل العمل بالمفهوم العسكري فسينال سورية»، أما إذا لم يجد العمل فما من أحد من مكة ستكون له علاقة بالسياسة السورية(٧). ان رفع العلم سيكون تأكيداً رمزياً لنجاح فيصل العسكري الذي قد يمهد الطريق لزعامته السياسية.

(٧) كيو. مكتب السجل العام. أوراق المكتب العربي. وزارة الخارجية ٨٨٢. المجلد ٢٤ الوثيقة ٣٦٧٥٧.

(٨) اوكسفورد. كلية سانت انطوني. مركز الشرق الأوسط. أوراق اللنبي. د.س. ٢٤٤/ ٤.

(٩) دورهام. جامعة دورهام. محفوظات وثائق السودان. أوراق ريجنينالد وينغيت. ١٩٠/٩/١ ـ ١٥٨.

(١٠) المرجع نفسه، ١٥٠/١/١ ـ ١٠٥.

الاعتراف بحكم عربي من أهل البلاد وتأسيس هذا الحكم، وذلك بواسطة عمل بارز أو له صفة رسمية مثل رفع العلم العربي وأداء التحية له في المراكز الهامة»[11].

مضى سايكس في البـرقية (ان صح انه هو الذي أعدها) شارحاً خطة تدل على نبوغ خاص. فالاتفاق القائم مع فرنسا هو انه حيثما أقامت بريطانيا إدارة عسكرية في المحافظات السورية يحق لفرنسا أن يمارس ضباطها الادارة المدنية كلها باسم الحلفاء. وكانت التعليمات الى اللنبي في البـرقيـة التي تحمل تاريخ ١ تشرين الأول (أكتوبر)، أن يجعل منطقة الادارة العسكرية الخاضعة له في الحدود الدنيا، مما يحد بالتالي من الدور الفرنسي. وأبلغته وزارة الخارجية أيضاً أن يخفض الادارة العسكرية البريطانية في شرق الأردن أيضاً، بحيث لا تتمكن فرنسا من القول أن الاجراء الذي تتخذه بريطانيا في داخل سورية جزء من خطة لتخفيض دور فرنسا هناك ـ وبطبيعة الحال كانت هذه هي خطة بريطانيا.

كتب وينغيت، الذي قرأ البرقيات، الى اللنبي قائلاً: «سيكون أمراً مثيراً جداً للاهتمام أن نرى كيف سيتقبل مختلف الأطراف علم الشريف حسين وضابط الاتصال الفرنسي»[12]. والواقع أن وزارة الخارجية البريطانية أصدرت تعليماتها الى اللنبي بأن يطبق المتطلبات الرسمية لاتفاقية سايكس ـ بيكو، مع تنقيح روح الاتفاقية (وفقاً لما دعا اليه مارك سايكس).

ولم يكن هذا الحل ليرضي الفرنسيين، الذين أرادوا المزيد، ولا لفيصل أو المكتب العربي، اللذين أرادا ألا تحصل فرنسا على أي شيء البتة.

كانت اتفاقية سايكس ـ بيكو تقضي باعطاء فرنسا السيطرة المباشرة على الخط الساحلي. أما سورية الداخلية فكان مقرراً أن تكون مستقلة ـ ليس استقلالاً بالاسم فقط كما هو منظور في الاتفاقية ـ بل أن يكون لها استقلال ذا مضمون. ولكن يكون لفرنسا ضابط اتصال، حسبما تقضي الاتفاقية، وربما في ما بعد مستشار رسمي في بلاط فيصل، ويكون حاكم سورية، وفق مراسـلات مكماهون، هاشمياً. وسيرمز رفع العلم الذي وضع سايكس تصميمه فوق دمشق وحمص وحماة وحلب، الى نسيج كل خيوط السياسة البريطانية الشرق أوسطية على النحو الذي دعا اليه سايكس دائماً. وكان سايكس يقول دائماً انه صاغ التزامات بريطانيا على نحو يجعلها متجـانسة مع بعضها بعضاً، وان جميع هذه الالتزامات سوف تتلاءم ضمن الاطار الرسمي للاتفاقية التي ابتكرها.

في أثناء ذلك تقرر بتاريخ ٢٩ أيلول (سبتمبر) في مقر القيادة الميدانية للجنرال اللنبي أن يكون عرب فيصل الوحيدين من قوات الحلفاء الذين يدخلون دمشق ويحتلونها، ربما لمنع المقاومة من قبل عاصمة اسلامية قد تكون معادية لاحتلال مسيحي(*) . ولكن فيصل كان على بعد مسيرة

(١١) اوكسفورد. مكتبة بودليان. أوراق ميلنر. فلسطين. ١٤٠/٦٤.

(١٢) دورهام. جامعة دورهام. محفوظات وثائق السودان. أوراق ريجينالد وينغيت. ١٥٠/١/١ ـ ١٠٥.

(*) ليس هناك دليل كاف على من الذي اتخذ القرار ولماذا اتخذه. ان تقريراً رفعه الجنرال جيلبرت كلايتون، كبير =

ثلاثة أيام من دمشق. ولذلك صدرت التعليمات في تلك الأثناء الى وحدات الفرسان الاستراليين والنيوزيلنديين التي كانت تطارد الأتراك بالالتفاف حول دمشق بدلاً من عبورها.

ولكن ما حدث في فوضى التقدم والتقهقر، هو أن الممثلين في دراما تحرير دمشق لم يتقيدوا بالنص المكتوب الموجه اليهم من قبل اللنبي وكلايتون. لم تبق الحكومة العثمانية في المدينة، بل هربت مع الجيش التركي المتقهقر ظهر ٣٠ أيلول (سبتمبر)، مخلفة وراءها الفوضى. وفي لحظة ما، أمسك بزمام الأمور في المدينة وجيهان عربيان محليان، هما الأمير عبدالقادر وأخوه سعيد، من نسل المناضل الجزائري الذي حارب الفرنسيين قبل قرن من الزمن وتلقيا إعانة مالية للعيش في المنفى، هذان الشقيقان اللذان رأى فيهما لورنس عدوين شخصيين وربما رأى فيهما أيضاً نصيرين للحسين وللإسلام بدلاً من أن يكونا نصيرين لفيصل وللقومية، قد ادعيا انهما رفعا علم الحجاز باسم الحسين بعد ظهر ٣٠ أيلول (سبتمبر). ولذلك عندما رفع العلم العربي أخيراً، لم يكن لرفعه علاقة بخطة وزارة الخارجية البريطانية. فقد رفعه عرب دمشق على مسؤوليتهم.

عند أول شعاع ضوء صباح الأول من تشرين الأول (أكتوبر) ، قرر لواء من الفرسان الاستراليين صدر اليه الأمر بقطع خط تراجع العثمانيين الى طريق حمص شمال دمشق، أن يمر عبر دمشق لقطع طريق حمص، فدخل المدينة، وعندها رحب سعيد عبدالقادر ومن حوله الوجهاء، باللواء الاسترالي ترحيباً رسمياً. وهكذا نال الاستراليون، خلافاً للخطة، شرف كونهم أول من دخل دمشق من القوات الحليفة.

بعد مرور ساعة من الزمن انضم الجنرال شوفيل وأركان حربه الى الميجور جنرال سير جورج بارو، القائد المحلي للفرقة، على بعد بضعة أميال جنوبي المدينة. وكان يفترض بلورنس أن يكون مع بارو، وقد رغب شوفيل في مقابلته للبدء في وضع الترتيبات للمحافظة على الادارة المدنية القائمة في المدينة. ولحسرة شوفيل اكتشف أن لورنس تسلل خارجاً من المدينة من دون إذن ومن دون ابلاغ أحد، لكي يتبع فرقة الفرسان الخامسة الى دمشق، وقد استعار شوفيل سيارة قادها بنفسه الى دمشق ليتبيّن ما يحدث فيها.

آنذاك كانت الخطة التي أعدها اللنبي ـ كلايتون ليكون فيصل هو محرر المدينة، في حالة يرثى لها. كان فيصل على بعد مسيرة أيام من دمشق بينما كان البريطانيون والاستراليون في داخلها، محاولين التحرك في شوارعها أو آملين أن يعرفوا ما يجري فيها. وبدلاً من أن ينفذ شوفيل الأمر

= الضباط السياسيين في قيادة اللنبي، الى وزارة الخارجية، يدل على أن كلايتون لا بد أن يكون قد خشي حدوث اضطراب في المدينة اذا احتلها الاستراليون، ربما لأن الدمشقيين قد يخمنون أن بريطانيا تنوي تسليمهم للفرنسيين. وكان كلايتون يعبّر طوال الوقت عن مخاوفه من أن تثير بريطانيا ـ بظهورها مظهر الشريك لفرنسا ـ عداء العرب السوريين. وقد جاء في تقرير رفعه كلايتون في ما بعد الى وزارة الخارجية «ان سماحنا لقوات الشريف باحتلال دمشق قد بدّد بعض الريب في نيات فرنسا»[١٣].

(١٣) كيو. مكتب السجل العام. أوراق المكتب العربي. وزارة الخارجية ٨٨٢، المجلد ١٧ الصفحتان ١١٩ ـ ١٢٠.

الصادر اليه بعدم السير على رأس جنوده الى داخل المدينة، كان الآن يتبعهم اليها.

أما لورنس، ضابط الاتصال الملحق بقيادة شوفيل، فقد توجه صباح ذلك اليوم في سيارته الأثيرة الى نفسه، وهي سيارة رولز رويس مصفحة تعرضت لضربات عديدة، ومعه فيها ضابط بريطاني زميل له يدعى و. سترلنغ، وكذلك نوري السعيد الضابط السابق في الجيش العثماني ومن كبار الموالين لفيصل ـ قاصداً مدينة دمشق، حيث وجد أن بعض رجال القبائل المتحالفين مع فيصل، قد سبقوه في الوصول وقبلوا بالشقيقين عبدالقادر حاكمين لدمشق. ولكن نوري السعيد قام بحركة انقلابية سريعة فأمر الشقيقين عبدالقادر بالانسحاب وعين مرشحه، وهو من الموالين لفيصل، حاكماً للمدينة. عندها وصل الجنرال شوفيل محتداً وطلب تفسيراً لما حدث.

أخذ لورنس يقدم أعذاراً فقال انه ظن أن شوفيل رغب منه أن يستكشف الموقف وادعى انه كان على وشك العودة ليرفع تقريره.

ولما طلب شوفيل الى لورنس أن يحضر له حاكم المدينة أحضر لورنس مرشح نوري السعيد، مدعياً أنه الحاكم. ولكن شوفيل قال ان ذلك هراء، فمرشح نوري السعيد واضح انه عربي، بينما الحاكم العثماني لا بد أن يكون تركياً. وكان جواب لورنس ان الحاكم العثماني هرب من المدينة (وكان ذلك صحيحاً) وان الشعب انتخب مرشح نوري السعيد ليحل محله (وكان هذا تزويراً).

قبل شوفيل كلام لورنس على علاته فثبت تعيين مرشح نوري السعيد الموالي لفيصل حاكماً للمدينة. وقد روى شوفيل انه سرعان ما علم أن مرشح نوري السعيد كان مدعوماً من فئة صغيرة من أنصار فيصل، وان السكان عامة قد أزعجهم هذا التعيين بعد أن أعلنه على الملأ. بيد أنه وقد واجه اضطرابات خطيرة أدخل قواته البريطانية الى المدينة في محاولة لادخال الرهبة في نفوس المعارضة. وكان هذا بالضبط ما كان اللنبي وكلايتون يأملان في تجنبه: أي اثارة خواطر السكان، وإنزال أرتال جنود مسيحيين في شوارع مدينة اسلامية كبيرة لاستعادة النظام، بينما جنود فيصل العرب ـ وكان القصد من وجودهم هو طمأنة الرأي العام المحلي ـ لم يظهروا بعد في أي مكان من المدينة.

صباح ٣ تشرين الأول (أكتوبر)، وليس قبل ذلك، أعلن لورنس أن فيصل وبضع مئات من أتباعه على وشك أن يصلوا، وطلب الاذن بالاعداد لوصولهم المدينة دخول المنتصرين. وكتب شوفيل في ما بعد متذمراً: «إنه لم يكن لفيصل شأن يذكر «بفتح» دمشق، ولذلك لم تستهوه كثيراً فكرة دخول المنتصرين، ولكنه لم ير فيها ضرراً فأعطى الاذن وفقاً لذلك[١٤]».

اتخذت الترتيبات ليكون هذا الدخول عند الساعة الثالثة بعد ظهر ذلك اليوم، ولكن برنامج اللنبي لم يسمح بالتنفيذ. فلم يكن وقت اللنبي يتسع لأكثر من بضع ساعات يمضيها بعد ظهر ذلك اليوم في دمشق، فطلب الى فيصل ولورنس موافاته في فندق فيكتوريا، الذي كان يقيم فيه.

(١٤) اوكسفورد. كلية سانت انطوني. مركز الشرق الأوسط. أوراق اللنبي. د.س. ٢٤٤/٤.

كان الدافع لزيارة اللنبي هو تعيين شوفيل عربياً من أنصار فيصل في منصب الحاكم، الأمر الذي حرك اتفاقية سايكس ـ بيكو واتفاق الحلفاء على أن يتعامل اللنبي مع ادارة عربية في سورية عبر الفرنسيين. فلو كانت أوامر اللنبي الأصلية قد نفذت ـ أي الاحتفاظ موقتاً بحاكم تركي ـ لأمكن تأجيـل هذا التعقيد، أما الآن فلا بد من مواجهته. ولم يوجه اللنبي اللوم الى شوفيل، ولكنه ذكر ان ما فعله قد أدى الى تعقيدات مع الفرنسيين تتطلب اجتماعاً فورياً مع فيصل.

حضر الاجتماع اللنبي وشوفيل وفيصل ورؤساء أركانهم وضباط من البعثة البريطانية في الحجاز ومسؤول من المكتب العربي في القاهرة والقائد العام لقوات فيصل، وقام لورنس بمهمة الترجمة.

وفي هذا اللقاء شرح القائد البريطاني للأمير العربي شرحاً مفصلاً الترتيبات التي اتفقت عليها بريطانيا وفرنسا، مؤكداً عزمه على تطبيقها ما لم، وإلى أن، تُعدّل في مؤتمر الصلح. كانت أحكام الاتفاقية هي بالضبط تلك التي طلب اليه سير مارك سايكس ووزارة الخارجية أن يدعمها. وهكذا فقد تلاشت بعد ظهر ذلك اليوم أية آمال راودت لورنس ، أو أوحى بها الى فيصل، بأن يساعدهما كلايتون واللنبي في تقويض سياسة وزارة الخارجية. ولم يكن سبب خيبة أمل فيصل المريرة أن الاتحاد الكونفيدرالي العربي لن يشمل فلسطين ـ فهو قال انه يقبل بذلك ـ وانما لأنه لن يشمل لبنان (بعبارة أخرى الجبال «البيضاء») ولأن سورية لن تكون متحررة من الاشراف الفرنسي.

ووفقاً لمحضر الاجتماع الذي دونه شوفيل قال اللنبي (يشار اليه بكلمة «الرئيس») بعبارات بسيطة لفيصل:

(أ) ستكون فرنسا دولة الحماية في سورية.

(ب) سيتولى هو، أي فيصل، بصفته ممثل والده، الملك حسين، الادارة في سورية (ما عدا فلسطين وولاية لبنان) تحت توجيه فرنسا وبدعمها المالي.

(ج) الحيّز العربي يشمل داخل سورية فقط ولا شأن لفيصل بلبنان.

(د) يجب أن يكون لدى فيصل في الحال ضابط اتصال فرنسي، وهذا الضابط يعمل راهناً مع لورنس الذي ينتظر منه أن يقدم له كل مساعدة.

اعترض فيصل اعتراضاً شديداً، وقال انه لا علم له بأية علاقة لفرنسا بهذا الشأن، وانه مستعد لقبـول المسـاعـدة البـريـطانيـة، وانه فهم من المستشار الذي أرسله اليه اللنبي أن العرب سيحصلون على سورية بكاملها ومن ضمنها لبنان ولكن باستثناء فلسطين، وانه يرفض قبول ضابط اتصال فرنسي أو الاعتراف بالتوجيه الفرنسي بأي شكل من الأشكال.

التفت «الرئيس» الى لورنس قائلاً: «ولكن ألم تخبره أن الحماية على سورية ستكون لفرنسا؟»، فأجاب لورنس : «كلا يا سيدي، لا علم لي بشيء من ذلك». عندها قال «الرئيس»: «لكنك تعرف حتماً ان لا علاقة له، أي فيصل، بلبنان» فقال لورنس : «كلا، يا سيدي، لا أعرف».

وبعد مزيد من الحديث قال «الرئيس» لفيصل انه هو، سير ادموند اللنبي، القائد العام وانه هو

، فيصل، لواء تحت امرته وعليه اطاعة الأوامر. ويجب عليه قبول الوضع إلى أن تسوى الأمور كلها عند انتهاء الحرب. وقبل فيصل هذا القرار وغادر مع حاشيته، باستثناء لورنس[١٥].

لم يكن فيصل ولورنس صريحين مع اللنبي الواضح العبارة. فالأحكام التي تُليت عليهما هي احكام اتفاقية سايكس ـ بيكو التي كان جميعهم مطلعين عليها. وما قصده فيصل بانكار معرفته لهذه الأحكام (حسب تفسير لورنس لاحقاً في لندن) انها لم تبلغ اليه رسمياً[١٦]. أما لورنس فلم يكن له مثل هذا العذر، وكان ببساطة يكذب[*].

بعد مغادرة فيصل الاجتماع، قال لورنس لاللنبي انه غير مستعد للعمل الى جانب مستشار فرنسي لفيصل. وقال لورنس ان له بعض الاجازات المتراكمة ويود أن يستفيد منها فوراً وأن يعود الى بريطانيا. فوافق اللنبي. وكل المؤشرات تفيد بأنه لم يكن غاضباً البتة من لورنس، بل كان أبعد ما يكون عن الغضب، إذ انه شجع لورنس على الذهاب الى لندن ليدافع عن قضيته شخصياً لدى وزارة الخارجية.

عاد فيصل، بعد انسحابه من الاجتماع، ليقود دخوله الى دمشق دخول المنتصرين، بعد أن تأخر هذا الدخول وفقد الكثير من مغزاه. وكان دخول فيصل على رأس ما بين ٣٠٠ و٦٠٠ فارس. ثم ان فيصل أرسل، ربما بتشجيع من لورنس (الذي أنكر ذلك في ما بعد) قوة مغاوير مؤلفة من مئة رجل من اتباعه الى بيروت، فدخلوها دون أن يلقوا مقاومة ورفعوا فوقها علم الحجاز العربي في الخامس من تشرين الأول (أوكتوبر). وقد ذعر الفرنسيون فأرسلوا في اليوم التالي سفناً حربية الى مرفأ بيروت وأنزلوا وحدة صغيرة من الجنود. وفي الثامن من تشرين الأول (أكتوبر) دخلت المدينة قوات هندية تابعة للحملة المصرية التي يقودها اللنبي. وأخذ اللنبي زمام الموقف بيده فأمر القوة التي أرسلها فيصل بانزال العلم العربي والانسحاب. فلما انسحبت، ترك السيطرة على المدينة للفرنسيين. بعد ذلك وصل فرانسوا جورج بيكو ليعمل بصفة ممثل فرنسا المدني والسياسي في المنطقة خاضعاً للسلطة العليا التي يتمتع بها اللنبي بصفته القائد العام.

أشار كلايتون على فيصل أن يستعيد اتباعه من لبنان. وكتب الى وينغيت بتاريخ ١١ تشرين الأول (اكتوبر) قائلاً: «لقد ابلغت فيصل انه لن يجني سوى الإساءة الى قضيته في مؤتمر الصلح إذا حاول أن ينتزع منطقة ما... انها ليست مشكلة سهلة. آمل في التوصل الى ترتيب موقت بشيء من الأخذ والعطاء من كلا الجانبين...»[١٧].

---

(١٥) المرجع نفسه.

(١٦) كيو. مكتب السجل العام. مجلس وزراء الحرب. اللجنة الشرقية. سي.اي.بي ٢٧/ ٢٤ الصفحات ١٤٨ـ ١٥٢.

(*) في الفصل ١٠١ من كتابه «اعمدة الحكمة السبعة»، اعترف بأنه كان مطّلعاً على الاتفاقية و«لحسن الحظ كنت قد وشيت لفيصل بوجود الاتفاقية...».

(١٧) دورهام. جامعة دورهام. محفوظات وثائق السودان. أوراق ريجينالد وينغيت. ١٥٠/٢/١ ـ ١١٢.

تبين أن القوات المسلحة الفرنسية في بيروت أضعف من أن تنفذ برنامج الضم بكامله، الذي كان يتوق اليه الحزب الاستعماري في فرنسا، ولذلك اتبع العملاء الفرنسيون موقفاً تراجعياً تهيئة لاحتمال اخفاق مطالبتهم بسورية كلها(*). كانت الخطة، وهي من تدبير ضباط فرنسيين في الميدان، أن تقتطع فرنسا من سورية دولة مستقلة لا تشمل المناطق المسيحية من جبل لبنان فحسب بل تشمل أيضاً منطقة كبيرة من أراضٍ أخرى. غالبية سكانها مسلمون، على أن يحكم هذه الدولة المسيحيون الموارنة تحت رعاية فرنسا[19]. ان الأنشطة التي جرت من أجل تنفيذ هذه الخطة أسهمت في زيادة تفتيت الحياة السياسية التي كانت قد أخذت تسبب الاضطراب خلف خطوط الحلفاء.

وتحت سطح الترتيبات المنتظمة التي أعدها اللنبي في سلسلة القيادة، كانت تحتدم نزاعات ومؤامرات وروح طائفية في أعقاب اختفاء السلطة العثمانية. فالبدو اشتبكوا مع سكان المدن، والأعداء السابقون تحركوا لوضع أيديهم على حركة فيصل من داخلها، وسويت في أماكن مظلمة شجارات غامضة. وفي دمشق أطلقت شرطة فيصل النار على الأمير عبد القادر فقتلته، فزعموا انه حاول الهرب عندما جاءت الشرطة لالقاء القبض عليه.

وكانت بيئة الطبيعة أشد عصياناً. فقد انتشرت الملاريا بين الفرسان البريطانيين خلال مرورهم في أراضٍ يسيطر عليها الأتراك حيث الرعاية الصحية مهملة. وبعد أسبوعين أصاب المرض كتائب بكاملها فيما كان فتح المحافظات السورية يكتمل. وجاءت الأنفلونزا بعد الملاريا فإذا بها لا تقل عن الملاريا انهاكاً للجسم، وتحصد الأرواح على نطاق واسع.

(٣)

أوعز اللنبي ـ من مقر قيادته في الشرق الأوسط، باتخاذ ترتيبات لاستقبال الكولونيل لورنس استقبالاً حاراً في لندن عند وصوله اليها ليدافع عن قضيته ضد فرنسا. وفي نهاية تشرين الأول (أكتوبر) مثل لورنس أمام اللجنة الشرقية المنبثقة عن مجلس الوزراء، فأبلغ اللجنة أن بيكو أراد أن يفرض مستشارين فرنسيين على فيصل، ولكن فيصل ادعى الحق في اختيار من يشاء من المستشارين. اضافة الى ذلك فانه يريد إما مستشارين بريطانيين أو ـ ويا للغرابة، نظراً للعداوات التي تطورت لاحقاً ـ مستشارين يهوداً صهيونيين أميركيين[20].

(*) بعض الجنود الفرنسيين كانوا من اللاجئين الارمن الذين جرى تجنيدهم، وآخرون كانوا جنوداً من اهالي شمال أفريقيا. وقيل أن القوة بكاملها كانت مؤلفة فقط من ٣,٠٠٠ ارمني، و٣,٠٠٠ افريقي ومن (٨٠٠ فرنسي تلقوا وعداً بألا يضطروا للقتال)[18].

(١٨) كريستوفر م. اندرو وا.س. كانيا ـ فورستنر، **ذروة التوسع الامبراطوري الفرنسي: ١٩١٤ ـ ١٩٢٤** (ستانفورد: مطبعة جامعة ستانفورد، ١٩٨١)، ص ١١.

(١٩) المرجع نفسه، ص ١٦١.

(٢٠) كيو. مكتب السجل العام. مجلس وزراء الحرب، اللجنة الشرقية. سي.اي.بي ٢٧/ ٢٤ الصفحات ١٤٨ ـ ١٥٢.

ووفقاً لما قاله لورنس ، اعتمد فيصل على أحكام «الإعلان الى السبعة»، أي الوثيقة التي عرض فيها سير مارك سايكس نيات الحلفاء، والتي سلمها الى زعماء المهاجرين السوريين في القاهرة المناوئين لفيصل. وباسم فيصل، أساء لورنس تفسير الإعلان، مدعياً ان الإعلان وعد باستقلال العرب في أية منطقة حرروها بأنفسهم. (واضح من سياق الاعلان انه وعد بالاستقلال فقط في المناطق المحررة من قبل العرب حتى تاريخ صدور الإعلان في حزيران (يونيو) ١٩١٨، أما المناطق التي كانت لا تزال في أيدي العثمانيين حتى ذلك التاريخ، فقد وضعت في فئة منفصلة). وكان تفسير فيصل نفسه للإعلان أشد خطأ، وقيل انه ادعى أنه توصل الى اتفاق مع البريطانيين والفرنسيين، وبموجب هذا الاتفاق يكتسب أول من يصل الى مدينة ما الحق في أن يحكمها[٢١].

أخذ لورنس يتشبث بالقول ان قوات فيصل كانت في الحقيقة أول من دخل دمشق، وإن أربعة آلاف من رجال القبائل المرتبطين بقضية فيصل تسللوا تحت جنح ليل ٣٠ أيلول (سبتمبر) - ١ تشرين الأول (أكتوبر) فكانوا أول جنود للحلفاء وصلوا الى المدينة. ولكن الأدلة الواردة من مصادرها مباشرة أفادت أن هؤلاء الأربعة آلاف من نسج الخيال كلياً. فلا أحد رآهم هناك، ولا أحد رآهم يدخلون أو يغادرون - مع انهم في دخولهم أو مغادرتهم كان لا بد لهم من اجتياز الخطوط البريطانية[٢٢].

لقد وجد لورنس ، مع ذلك، في اللجنة الشرقية وفي مجلس الوزراء مستمعين تعاطفوا مع مرافعته القائلة انه يجب عدم ادخال النفوذ الفرنسي أو السيطرة الفرنسية الى الشرق الأوسط الاسلامي الناطق بالعربية. ووجد أيضاً في الصحافة حلفاء لهم أهميتهم.

ففي نهاية تشرين الثاني (ديسمبر) ١٩١٨ نشرت جريدة «التايمز» عدة مقالات مغفلة التوقيع، كتبها لورنس ، تضمنت رواية فيها الكثير من المبالغة لما أنجزته قوات فيصل، وذكرت المقالات ان هذه الرواية مستقاة من مراسل شاهد عيان. وأخذت رواية لورنس للحقائق تجد طريقها الى النشر في مطبوعات دورية أخرى أيضاً، الأمر الذي أزعج الجنود الاستراليين في سورية. وقد كتب مراسل «التجمع» الرسمي لصحف لندن المرافق «لقوات حملة اللنبي المصرية» ان: «مقالة طبعت في جريدة رسمية ووزعت على الجنود تفيد أن الجيش العربي كان أول من دخل دمشق. ان الفضل في الاستيلاء على دمشق ودخولها أولاً يعود الى الفرسان الاستراليين، وقد سارع الجنرال شوفيل الى تصحيح الخطأ»[٢٣].

استمر لورنس ، لأسباب شخصية وسياسية أيضاً، يتمسك بالادعاء أن قوات فيصل حررت دمشق. وكان على جانب عظيم من الكفاءة الفنية الى حد انه أفلح في دسّ جانب على الأقل من

---

(٢١) جوكا نيفاكيفي، **بريطانيا وفرنسا والشرق الأوسط العربي ١٩١٤ - ١٩٢٠** (لندن: مطبعة اتلون، ١٩٦٩)، ص ٧٢ الحاشية ٣.

(٢٢) أوكسفورد. كلية سانت انطوني. مركز الشرق الأوسط. أوراق اللنبي. د.س. ٢٤٤/٤.

(٢٣) و.ت. ماسي، **انتصار اللنبي النهائي** (نيويورك: ا. ب. دوتون، ١٩٢٠)، الصفحتان ١٨ - ١٩.

روايته في السجلات الرسمية. ولا بد انه عرف أن ادعاءه الزائف سينفضح إن عاجلاً أو آجلاً. وعندما عزم الشاعر والروائي روبرت غريفز، وهو صديق للورنس ، كان يكتب في العشرينيات سيرة حياة لورنس ، أن يستند في سرده لتحرير دمشق على ما ذكره لورانس في كتابه «أعمدة الحكمة السبعة». حذره لورنس قائلاً: «عندما كتبت الفصل المتعلق بدمشق كنت أمشي على طبقة رقيقة من الجليد، وكل من يقتبس عني سيسقط تحت هذه الطبقة إذا لم ينتبه. ان (الأعمدة السبعة) مليئة هنا بأنصاف الحقيقة»[٢٤].

(٤)

استخدم لورنس روايته عن حملة دمشق ليحاول اقناع حكومته بنبذ اتفاقية سايكس ـ بيكو، التي أراد جميع من تحدث اليهم تقريباً من المسؤولين التملص منها. وكان جيلبرت كلايتون قد كتب الى لورنس في عام ١٩١٧ قائلاً انه مع التزام بريطانيا التزام شرف بالاتفاقية، فمن شأن الاتفاقية أن تموت من ذاتها إذا أُهملت: «انها في الحقيقة ميتة، وإذا انتظرنا بهدوء، فسرعان ما تصبح هذه الحقيقة واقعاً»[٢٥]. وفي عام ١٩١٨ أخبر كلايتون بيكو انه لم يعد ممكناً تطبيق الاتفاقية لأن «أوانها انتهى كلياً»[٢٦].

كان أمل «اللجنة الشرقية» أن تلغي ـ لا أن تهمل فقط ـ اتفاقية سايكس ـ بيكو، وظنت أن وزارة الخارجية سوف تتدبر أمر تعديلها أو الغائها في سياق المفاوضات بشأن كيفية ادارة الأراضي المحتلة. أمـا وزارة الخـارجية فلم تفعل شيئاً من ذلك، وانما كان موقفها أن بريطانيا ملتزمة بالاتفاقية التزاماً مطلقاً ما لم توافق فرنسا على تغييرها أو الغائها. وعندما اطلع اللورد كورزون، رئيس «اللجنة الشرقية» على الأحكام التي صيغت بالاتفاق مع فرنسا، لاحظ بشيء من الحدة: «ان وزارة الخارجية بدت الآن معتمدة على اتفاقية سايكس ـ بيكو التي ما فتئت (اللجنة) تبذل قصارى جهدها للخلاص منها»[٢٧].

وأما سير مارك سايكس، الذي صاغ مع الفرنسيين أحكام الترتيبات الادارية، فقد ظل يعتقد أن اتفاقية سايكس ـ بيكو تلبي الاحتياجات الراهنة. وقد كتب في ربيع عام ١٩١٧ الى بيرسي كوكس، كبـير الضباط السياسيين في الادارة البريطانية في بلاد الرافدين، ان احدى فضائل الاتفـاقية انها وضعت في قالب بحيث لا تنتهك المبادىء التي تتبناها أميركا وودرو ويلسون وروسيا الاشتراكية الجديدة في ما يتعلق بتقرير المصير القومي وعدم الضم. وكتب يقول: «قد

---

(٢٤) من ت. ا. لورنس إلى كاتب سيرة حياته، **روبرت غريفز** (نيويورك: دبلداي، دوران، ١٩٣٨)، ص ١٠٤.

(٢٥) دورهام. جامعة دورهام. محفوظات وثائق السودان. أوراق كلايتون الرئيسة، جي/ا.س. ٥١٣ الملف ١.

(٢٦) اوكسفورد. مكتبة بودليان. أوراق ميلنر. فلسطين ١٤٠/٢١ ـ ٢٢.

(٢٧) نيفاكيفي، **بريطانيا وفرنسا والشرق الأوسط العربي**، ص ٧٤.

تكون فكرة القومية العربية سخيفة، ولكن قضيتنا الجماعية ستكون بخير إذا استطعنا القول اننا نساعد على تطوير عرق من البشر على أسس قومية تحت حمايتنا». ومضى قائلاً إن الحسين قد لا يقدم كبير مساعدة في الحرب مادياً، ولكنه يقدم مساعدة معنوية ينبغي لفرنسا أن تقرّ بها «وأظن أن الفرنسيين سيكونون مستعدين للتعاون معنا في سياسة مشتركة إزاء الشعب الناطق بالعربية»[٢٨].

وكتب ديفيد هوغارت، رئيس المكتب العربي الى جيلبرت كلايتون آنذاك قائلاً لا أحد، سوى سير مارك سايكس، يحمل اتفاقية سايكس ـ بيكو محمل الجد ويؤيدها[٢٩]. وكان في هذا شيء من المبالغة، لأن مسؤولي وزارة الخارجية التي التحق سايكس بها حملوا الاتفاقية على محمل الجد، ولكن هذا الكلام لم يكن بعيداً عن الصواب.

فقد ذكر اللورد كورزون ان اتفاقية سايكس ـ بيكو ليست اتفاقية عفا عليها الزمن فحسب «بل هي غير عملية اطلاقاً»[٣٠]. وقد أوضح بصفته رئيس «اللجنة الشرقية» المكلفة بتعريف ما تشتهي بريطانيا تحقيقه في الشرق الأوسط بعد الحرب، ان بريطانيا تود خروج الفرنسيين من سورية كلياً[٣١]. ولكن ممثلاً لوزارة الحربية أبلغ اللجنة أن السبيل الوحيد لفسخ الاتفاقية هو العمل من وراء «واجهة عربية» لمناشدة الولايات المتحدة أن تدعم نظريات ويلسون بشأن تقرير المصير[٣٢].

قال كورزون انه: «عندما أعدت صيغة اتفاقية سايكس ـ بيكو كانت نية مؤلفيها بلا ريب أن تكون نوعاً من مسودة تخيلوها، الغاية منها أن تلائم وضعاً لم ينشأ بعد، وكان الظن أن نشوءه أمر بعيد الاحتمال جداً. وهذا، في زعمي، لا بد أن يكون التفسير الرئيس للجهل الكبير الذي اتسم به رسم الحدود في هذه الاتفاقية»[٣٣].

شعر لويد جورج أيضاً أن الاتفاقية قد تجاوزتها الأحداث، ولكنه على أية حال كان معارضاً لها منذ البداية. وكعادته مع المحببين اليه، انتحل أعذاراً لسايكس وأعاد كتابة التاريخ لتبرئته من الملامة. فقد كتب بعد عقود من السنين:

«انه أمر لا تفسير له أن يمهر رجل في مثل ذكاء سير مارك سايكس الرائع، مثل هذه الاتفاقية

(٢٨) اوكسفورد. كلية سانت انطوني. مركز الشرق الأوسط. أوراق مارك سايكس. د.ر. ٢٥/٥٨٨ (د.س. ١/٤٢).

(٢٩) اوكسفورد. كلية سانت انطوني. مركز الشرق الأوسط. أوراق ديفيد هوغارت ٣٠ (٢).

(٣٠) كيو. مكتب السجل العام. مجلس وزراء الحرب، اللجنة الشرقية. سي. اي. بي ٢٤/٢٧. ص ١٨٦.

(٣١) المرجع نفسه، ص ١٨٧.

(٣٢) المرجع نفسه، ص ١٦٩.

(٣٣) ديفيد لويد جورج، **مذكرات مؤتمر الصلح** (نيوهافن: مطبعة جامعة بيل، ١٩٣٩)، المجلد ٢، الصفحات ٦٦٤ ـ ٦٦٥.

بتوقيعه. كان دائماً يشعر بالخجل منها، وقد دافع عن موافقته على أحكامها بالقول انه كان يعمل وفق تعليمات محددة تلقاها من وزارة الخارجية. لهذا السبب كان شديد النقمة على التذكير الدائم والذي لا يمحى، بأن اسمه كان وسيظل دائماً مرتبطاً باتفاق ليس مسؤولاً شخصياً عنه سوى مسؤولية اسمية، اتفاق أنكره انكاراً كاملاً»[٣٤].

في رأي لويد جورج «كانت اتفاقية سايكس ـ بيكو ترتيباً تافهاً من أية وجهة نظر حكمنا عليها»[٣٥].

حتى سايكس نفسه أقر بذلك في نهاية الأمر: فقد كتب بتاريخ ٣ آذار (مارس) ١٩١٨ الى وينغيت وكلايتون قائلاً انه يجب التخلي عن الاتفاقية بسبب الأحداث التي وقعت كدخول الولايات المتحدة الحرب، والنقاط الأربع عشرة التي أعلنها وودرو ويلسون، والثورة البلشفية ونشر البلشفيك أحكام اتفاقية سايكس ـ بيكو أمام عالم من الواضح انه مستاء[٣٦]. وبتاريخ ١٨ حزيران (يونيو) ١٩١٨ أبلغ «اللجنة الشرقية» انه بالرغم من أن أنصار الشريف حسين لا يحق لهم الاستياء من اتفاقية سايكس ـ بيكو، لأنه أطلع الحسين على أحكامها بالتمام، فيجب على بريطانيا أن تطلب من فرنسا الموافقة على أن الاتفاقية لم تعد قابلة للتطبيق[٣٧]. وبعد مرور شهر آخر أبلغ اللجنة «ان اتفاقية عام ١٩١٦ ماتت ولو أن الفرنسيين يرفضون الاقرار بموتها. والمطلوب الآن ادخال تعديل عليها أو إيجاد بديل لها»[٣٨]. أما وقد رفض الفرنسيون تعديل الاتفاقية فقد تابع التفاوض بشأن أحكام ادارة المناطق المحتلة على أساس أن الاتفاقية ظلت قائمة.

في ٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٨ دوّن ليو ايميري في مفكرته ما يلي: «تحدثت الى سايكس حول ما يجب عمله بشأن اتفاقية سايكس ـ بيكو. لقد أوجد خطة جديدة تدل على نبوغ بالغ تبتعد فرنسا بموجبها عن كامل المنطقة العربية ما عدا لبنان» وتحصل بالمقابل على كل كردستان وأرمينيا «من أضنة الى بلاد فارس والقوقاز»[٣٩]. ولكن الفرنسيين لم يوافقوا.

وإذ تناول سايكس احتجاج فيصل لدى اللنبي القائل: «انه لا يقبل ببلد لا مرفأ له»، استقصى امكانية ايجاد حل وسط تعدل بموجبه اتفاقية سايكس ـ بيكو بالحاق مرفأ على الساحل في منطقة الاشراف الفرنسي المباشر، بالمنطقة التي سيحكمها فيصل. وقد بدا أن الجنرال اللنبي

---

(٣٤) المرجع نفسه، ص ٦٦٥.

(٣٥) **مذكرات ديفيد لويد جورج عن الحرب**، المجلد ٤: ١٩١٧ (بوسطن: ليتل وبراون، ١٩٣٤)، ص ٨٦.

(٣٦) **رسائل وأوراق حاييم وايزمان**، المجلد ٨، السلسلة آ، **تشرين الثاني ١٩١٧ ـ تشرين الأول ١٩١٨**، أعدها للطباعة دفورة بارزيلاي وبارينت ليتفينوف (القدس: مطبعة الجامعة الاسرائيلية، ١٩٧٧)، ص ٢٣٠.

(٣٧) كيو. مكتب السجل العام. مجلس وزراء الحرب، اللجنة الشرقية. سي. اي. بي. ٢٧/ ٢٤ محضر اجتماع ١٨ حزيران ١٩١٨.

(٣٨) المرجع نفسه، محضر اجتماع ١٨ تموز ١٩١٨.

(٣٩) **مفكرات ايميري**، ص ٢٣٧.

يأمل في نجاح هذه المقاربة، فكتب بتاريخ ١٥ كانون الأول (ديسمبر) الى زوجته قائلاً: «ان سايكس مندفع لاسترضاء العرب واعطائهم مرفأ، وبيكو أقل شوفينية مما كان»[٤٠]. ولكن هذه المقاربة أيضاً لم تسفر عن شيء.

رفض الفرنسيون التخلي عن أي حق من حقوقهم بموجب الاتفاقية. ولكن كانت ثمة وحدة رأي بين المسؤولين البريطانيين العاملين في الميدان بأن محاولة تطبيق أحكامها ستكون أمراً كارثياً.

أما أتباع اللورد كيتشنر المتوفى الذين كانوا يرددون الرأي نفسه ولكن كعادتهم بأصوات متعددة، فانهم كانوا منذ بعض الوقت يعربون عن رأيهم بوجوب الغاء اتفاقية سايكس ـ بيكو لمصلحة الصداقة الصهيونية ـ العربية في فلسطين. وكانت هذه الصداقة قضية آمن بها سايكس صادقاً. وثمة شكوك في أن زملاءه الذين أثاروا هذه النقطة كانوا يشاطرونه ايمانه.

لقد قال رونالد ستورز، حاكم القدس ان العرب مستعدون لقبول البرنامج الصهيوني فقط تحت حكم بريطاني في فلسطين[٤١]. وقال جيلبرت كلايتون ان القضيتين العربية والصهيونية «بينهما تكافل» ويمكن ارضاء كلتيهما وسوف يكون بينهما تعاون، ولكن فقط إذا أمكن جعل الفرنسيين يوافقون على أن اتفاقية سايكس ـ بيكو «لم تعد أداة عملية»[٤٢]. وقد ساعد حاييم وايزمان في الحملة فكتب الى بلفور على غرار ذلك، مضيفاً ان الدسائس الفرنسية التي تهدف الى ضمان امتيازات تجارية حصرية انما تحجب قضية تقرير المصير لليهود كما للعرب[٤٣]. وأبلغ لورنس «اللجنة الشرقية»، انه: «لن تكون هناك صعوبة في التوفيق بين الصهيونيين والعرب في فلسطين وسورية بشرط أن تبقى الادارة في فلسطين في أيد بريطانية»[٤٤].

إذا ما كان ممكناً الغاء الاتفاقية في ما يتعلق بفلسطين، فما من سبب يمنع من الغائها في ما يتعلق بسورية أيضاً ـ ولو أن رئيس الوزراء لويد جورج أكّد تكراراً أن لا رغبة لدى بريطانيا في الاستيلاء على سورية لنفسها، كما أن المسؤولين البريطانيين في الميدان ادعوا مثل هذا الادعاء، مؤكدين انهم يريدون من فرنسا أن تتخلى عن مطالبها، لا لمصلحة بريطانيا وانما لمصلحة دولة عربية مستقلة بقيادة فيصل. كان في هذا منتهى عدم الأمانة، لأن مسؤولي المكتب العربي لم يؤمنوا بأن العرب قادرون على حكم أنفسهم بأنفسهم. إن ما قصدوا بالبلد المستقل الذي يحكمه فيصل، هو بلد خاضع لتوجيههم بصفتهم ممثلي بريطانيا.

وقد جاء في تقرير أرسله ديفيد هوغارث، رئيس المكتب العربي الذي خلف كلايتون بصفة كبير الضباط السياسيين في الميدان، من دمشق المحررة حديثاً، ان ادارة فيصل العربية تفتقر الى

---

(٤٠) لندن، كلية كنغ (الملك). مركز ليدل هارت لمحفوظات الوثائق العسكرية. أوراق اللنبي. ١ ـ ٩ ـ ٢١.

(٤١) كيو. مكتب السجل العام. أوراق المكتب العربي. وزارة الخارجية ٨٨٢. المجلد ٢٤. الوثيقة ٩٢٣٩٢.

(٤٢) المرجع نفسه، الوثيقة ١٢٣٩٠٤.

(٤٣) المرجع نفسه، الوثيقة ١٣٨٩٠٨.

(٤٤) مكتب السجل العام. مجلس وزراء الحرب، اللجنة الشرقية. سي.اي.بي ٢٧/ ٢٤ الصفحات ١٥٣ ـ ١٦١.

الكفاءة، وانه لا بد من دولة أوروبية لتسيير الأمور[٤٥]. فإذا استبعدت فرنسا كان جلياً من هي الدولة الأوروبية (من وجهة نظره) التي ستضطر الى تولي المسؤولية.

(٥)

بعد نحو أسبوعين من لقائه مع فيصل في فندق فيكتوريا في دمشق، عاد سير ادموند اللنبي الى دمشق ليكون ضيف الأمير فيصل في مأدبة عشاء. وكتب بعد ذلك الى زوجته قائلاً: «أقام لي عشاء فاخراً. أطباق عربية، ولكنها كلها جيدة، قدمت بالطرق الحضارية المعتادة، المشروب ماء، ولكنه جيد، ماء نقي بارد، وليس ماء الشعير الفاتر!» وأضاف اللنبي: «ستحبين فيصل. انه حاد البصر، نحيل، ممشوق، يداه جميلتان كيدي امرأة، وأصابعه دائبة الحركة عندما يتكلم. ولكنه قوي الارادة مستقيم في المبدأ». أما في ما يتعلق بالأمور السياسية «فهو متوتر الأعصاب بشأن تسوية الصلح، ولكني لا أفتأ أقول له انه يجب أن يثق بأن دول التحالف ستعامله معاملة منصفة»[٤٦].

«ثق بدول التحالف»: ما كان بامكان فيصل أن يرى في ذلك أساساً صلباً لحظوظه في المستقبل. فدول التحالف لا تثق حتى ببعضها بعضاً. ان الفرنسيين لا يصدقون أن البريطانيين يمنحون الأماني اليهودية والعربية رعايتهم بنية صادقة، أما البريطانيون فانهم يبحثون كيف، وليس هل، يفسخون اتفاقاتهم مع فرنسا. ثم لا بريطانيا ولا فرنسا عازمة على الوفاء بالتزاماتها في زمن الحرب لايطاليا. كذلك، لا بريطانيا ولا فرنسا ميالة الى تطبيق برنامج وودرو ويلسون المثالي الذي، عندما كانت واشنطن الطرف المستمع، تظاهرتا بالتعاطف معه.

كان فيصل يعلم أن القادة البريطانيين كانوا، الى سنة خلت، يمعنون الفكر من وراء ظهره في صلح توافقي يتم بموجبه تقاسم الامبراطورية الروسية بدلاً من الامبراطورية العثمانية ـ تاركينه ووالده تحت رحمة الأتراك. وكان يعرف أيضاً أن بريطانيا وفرنسا اتفقتا قبل ذلك بسنتين على اقتسام العالم العربي بينهما، وانهما لم تكشفا تفاصيل اتفاقهما له الا عندما اضطرتا الى ذلك.

لم تكن الثقة جزءاً من الأجواء التي كان يعيش فيها فيصل. فهو نفسه كان ذلك العام قد راسل الأتراك بشأن الانتقال من جانب الى آخر في الحرب. فلا هو ولا الجانب التركي كان صادقاً مع بريطانيا، ولم يكن فيصل صادقاً حتى مع والده.

جنوده النظاميون الوحيدون كانوا من الجنود الفارين من معسكر العدو. ويمكن بسهولة أن يتخلوا عنه أيضاً إذا أفل نجمه. أما رجال القبائل البدوية حلفاؤه فقد كانت سمعتهم السيئة

---

(٤٥) دورهام. جامعة دورهام. محفوظات وثائق السودان. أوراق ريجينالد وينغيت. ١٥٠/١٠/١ ـ ١٣٧.

(٤٦) لندن. كلية كنغ (الملك). مركز ليدل هارت لمحفوظات الوثائق العسكرية. أوراق اللنبي. ١ ـ ٩ ـ ١٥.

انهم متقلبون لا يثبتون على حال، وينتقلون من جانب الى آخر في شبه جزيرة العرب وحتى في ساحة المعركة نفسها. ولم يقفوا الى جانبه أساساً إلا بفضل الذهب، ولم يكن الذهب من جيبه بل من المال الذي يصرفه لهم لورنس. أما السوريون فقد قبلوه لأن الجيش البريطاني فرضه عليهم.

حتى جسده كان يشي به. ان أصابعه كانت تنم عن القلق. كان متوتر الأعصاب ـ وكل الأسباب كانت تجعله متوتر الأعصاب.



الجزء الثامن

غنائم النصر

«الغنائم للمنتصر»
ف. سكوت فيتز جيرالد



الفصل الاول

افتراق الطرق

(١)

بعد أن أصيبت الامبراطوريتان العثمانية والبريطانية بالدوار من جراء الارهاق واستحكمت بهما نوبات هستيريا الحرب، ألقتا بنفسيهما الى الصحارى النائية والبحار الداخلية لخوض سلسلة من الحملات الختامية التي لم تسفر عن نتيجة حاسمة وقلما تستعيدها الذاكرة. ولكن نشأ في مجرى المناورات العسكرية والسياسية تطوران كان لا بد من أن يؤثرا تأثيراً عميقاً على مستقبل القرن العشرين. فقد وجدت الجيوش الغربية نفسها في حالة حرب مع روسيا، الحليفة السابقة، وصار النفط مسألة بالغة الأهمية في المعركة من أجل الشرق الأوسط.

الأمر كله بدأ لأن أنور باشا، بدلاً من أن يحاول معالجة وضع الهزيمة في سورية، فتح مسرح عمليات جديداً ضد خصم أقل هولاً. ونتيجة لذلك كانت بريطانيا تنتقل من نجاح الى نجاح في الولايات الناطقة بالعربية من الامبراطورية العثمانية، بينما كانت القوات العثمانية الى الشمال تنتقل من نجاح الى نجاح في ما كان الامبراطورية الروسية. فكانت تركيا وبريطانيا في النصف الثاني من عام ١٩١٨ مشتبكتين في ما بدا انه ليس حرباً واحدة بل هما حربان متوازيتان كانتا فيهما تسعيان الى أهداف متماثلة: أي حرمان حلفائهما من حصة في الأرباح. لقد كان أنور باشا، شأنه شأن لويد جورج، رجلاً استحوذت عليه فكرة غنائم النصر المقبلة بحيث لم يطق اقتسامها مع بلدان أخرى. فهذا الزعيم التركي شبه الدكتاتور، كنظيره البريطاني شبه الدكتاتور، جازف بتعريض تحالفاته للخطر في سبيل طموحات امبراطورية.

نظر لينين الى الأمور نظرة مختلفة وخاطئة. فالامبريالية ـ وتعريفها هو السعي وراء الحصول على مستعمرات ـ لم تكن هي مسببة الحرب، بل الحرب هي التي ولّدت الامبريالية. ان الخسائر التي كانت تترنح تحت وطأتها الدول المتحاربة هي التي دفعت هذه الدول الى محاولة تعويض الخسائر بالبحث عن مكاسب جديدة. وكان انهيار الامبراطورية الروسية ملبياً للحاجة الى عوالم

جديدة يمكن فتحها. فممتلكاتها جاهزة للاستيلاء عليها. كان مما يقلق اللورد ميلنر أن الحاق الهزيمة بألمانيا قد يزداد صعوبة إذا ما انسحبت روسيا من الحرب، الأمر الذي طرح احتمال صلح وفاقي عبر التفاوض تحصل فيه بريطانيا على تعويض بواسطة اقتسام الامبراطورية الروسية بدلاً من الامبراطورية العثمانية. بيد أن ألمانيا بعد أن حطمت امبراطورية القيصر الروسي لم يكن مزاجها يسمح باقتسام مكاسبها مع دول التحالف. وقد واصل الألمان حملاتهم الحربية والتخريبية على روسيا. ومع ازدياد الحاجة في زمن الحرب الى منتجات زراعية ومواد أولية تنامت أهداف ألمانيا لما بعد الحرب، من حيث اكتساب العظمة، وصارت أبعد مدى، وفيما كان الألمان يسعون لتحقيق أهدافهم، تصادموا مع حلفائهم الأتراك.

كان حلم أنور باشا أن يأتي يوم يوحد فيه جميع الشعوب الناطقة بالتركية في آسيا تحت قيادة عثمانية، ولكن هذا الحلم لم يتحول الى برنامج سياسي عملي إلا عندما لاحت أمامه هذه الامكانية نتيجة تفكك سلطة بيتروغراد. وقد شجع ونستون تشرشل وغيره بعد الحرب الأسطورة القائلة أن حزب تركيا الفتاة يعتنق عقيدة الوحدة التركية الشاملة (الطورانية) منذ البداية، وانه زج تركيا في الحرب سعياً وراء تحقيق خطط توسعية في آسيا الوسطى. غير أن الأدلة المتوافرة الآن تثبت عكس ذلك: فالمطالب التي قدمتها جمعية الاتحاد والترقي إلى ألمانيا منذ عام ١٩١٤ وحتى نهاية ١٩١٧ تبيّن أن تفكير القادة الأتراك آنذاك كان في جوهره تفكيراً دفاعياً آملين على أبعد تقدير أن يدعموا حدودهم لكي يكتسبوا استقلالاً أكمل داخل هذه الحدود. ولم يخطط أنور باشا جدياً لتوسيع الامبراطورية العثمانية شرقاً، إلا في عام ١٩١٧. وقد بدا له أن هنالك مناطق شاسعة لم تعد ملك قيصر روسيا وهي جاهزة لأخذها، ويمكن أن تعوض عما أخذته بريطانيا في الجنوب الناطق بالعربية.

جاء في تقرير للمخابرات البريطانية عن حركة توحيد الشعوب الناطقة بالتركية جميعها، الحركة الطورانية، وهو من اعداد دائرة الاعلام في خريف عام ١٩١٧، ان هنالك خارج الامبراطورية العثمانية عدداً يقدر بأكثر من سبعة عشر مليون انسان في آسيا يتكلمون لغة أو أكثر من اللغات ذات الجذور التركية. وقال التقرير: «ان آسيا الوسطى الناطقة بالتركية هي احدى أكبر المناطق في العالم التي حافظت باستمرار على لغتها ـ أكبر من منطقة روسيا الكبرى وتكاد تعادل في مساحتها المنطقة الناطقة بالانكليزية أو المنطقة الناطقة بالاسبانية في أميركا». ومع أن التقرير تحدث بازدراء عن الطورانية كعقيدة، فقد كانت الصورة التي رسمها لها، صورة أداة خطرة في أيدي قادة حزب تركيا الفتاة. «السكان جميعهم أتراك، والسكان جميعهم مسلمون سنّة، والمالك الحالي (أي روسيا) ليس دولة اسلامية عريقة بل هو فاتح مسيحي حديث عهد». وإذا ما أوجدت جمعية الاتحاد والترقي دولة تركية ـ إسلامية هناك، متحالفة مع فارس وأفغانستان، ستواجه الهند تهديداً مباشراً». ان هذه الدولة ستنشىء منطقة شاسعة معادية لبريطانيا في داخل آسيا، وموقعها خلف القبائل المعادية لبريطانيا في منطقة الحدود الشمالية الغربية للهند»[1].

---

(١) كيو. مكتب السجل العام. أوراق المكتب العربي. وزارة الخارجية ٨٨٢ المجلد ١٨ الوثيقة تي.يو./١٧/١٧.

ومع ادراك أنور باشا لهذه الامكانيات، فانه لم يقدم على خطوة متهورة بل ترك الأحداث تأخذ مجراها لمصلحته. ان خلع قيصر روسيا خلف جيشاً روسياً تعداده نصف مليون جندي في شمال شرق تركيا، متحكماً بمدن كبيرة. مثل تربيزون، وأرضروم وفارس. وهؤلاء الجنود، بداية على أقل تقدير، ليسوا بلشفيكاً في عواطفهم، ولكنهم يعانون من انهاك الحرب. ومع انهيار الانضباط فقد فروا وعادوا الى روسيا. وبالاتفاق مع هيئة الأركان العامة الألمانية، لم تهاجم القوات العثمانية الخطوط الروسية الذاوية، بل تركت الجيش الروسي يتقلص من تلقاء نفسه الى أعداد لا يؤبه بها.

ومع استيلاء البلشفيك على السلطة في بيتروغراد في خريف عام ١٩١٧، لم يتبق عملياً سوى قوة متطوعين من مناطق عبر القوقاز القريبة من الحدود وبضع مئات من الضباط الروس[٢]. مع ذلك لم يقم أنور بأي تحرك، متوقعاً أن يسعى البلشفيك للصلح، وهو ما فعلوه بعد عدة أسابيع.

وتحسن أيضاً من ذاته الوضع العسكري التركي على الحدود الشرقية مع فارس. فقد كانت القوات البريطانية في جنوب فارس تعمل خلف درع من القوات الروسية في الشمال، فلم تعد الآن قادرة أن تفعل ذلك وهي مطمئنة. وبعد أن استحوذت الحماسة الثورية على الجنود الروس، ازدادت صداقتهم للقوميين الفرس بعد أن كان هؤلاء الجنود يمنعون نشاطهم. وبتاريخ ٢٧ أيار(مايو) عام ١٩١٧ سقط النظام الموالي للحلفاء في طهران، وحلت محله بتاريخ ٦ حزيران (يونيو) حكومة وطنية المنحى اتصلت مع بيتروغراد بغية تقليص الوجود العسكري الروسي.

لقد خشي مسؤولون كبار في وزارة الحربية في لندن احتمال قيام تركيا بهجوم عبر فارس في اتجاه أفغانستان[٣] ـ مع أن رئيس هيئة الأركان العامة لقوات الامبراطورية البريطانية لم يشاطرهم وجهات نظرهم. وتراوح مجلس الوزراء البريطاني في موقفه بين تقديم تنازلات الى النظام الفارسي الجديد وترك العلاقات تتدهور. كانت الأخطار ظاهرة في كلتا الحالتين.

وعندما تلاشت سلطة حكومة كيرنسكي في بيتروغراد، بدا للمسؤولين البريطانيين أنه لم يعد بالامكان الاعتماد على الجيش الروسي في شمال فارس. وفي ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٧ قررت لجنة وزارية في مقر رئاسة الوزراء في بريطانيا أن تدفع رواتب الشرائح غير البلشفية من الجيش الروسي في شمال فارس، وبالرغم من ذلك تبين أن الروس غير مستعدين للانسياق وراء بريطانيا.

وما أن استولى البلشفيك على السلطة في بيتروغراد في الأسبوع اللاحق، حتى وصلت الأمور بسرعة الى حالة صدام. ففي غضون شهور، أي في ٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٩١٨، أعلن

(٢) اولريش ترمبينر، **المانيا والامبراطورية العثمانية: ١٩١٤ ـ ١٩١٨** (برنستون: مطبعة جامعة برنستون، ١٩٦٨)، ص ١٦٧.

(٣) فريدريك ستانوود، **الحرب والثورة والامبريالية البريطانية في آسيا الوسطى** (لندن: مطبعة ايتاكا، ١٩٨٣)، الصفحتان ٣٢ ـ ٣٣.

تروتسكي، القوميسار السوفياتي للشؤون الخارجية، نبذ اتفاق عام ١٩٠٧ الذي شكّل أساس الاحتلال الانكليزي ـ الروسي لبلاد فارس. وإذ أنكر تروتسكي المسؤولية عن أية قوات روسية مناوئة للبلشفيك على الأرض الفارسية، أعرب عن الأمل في أن تنسحب أيضاً الجيوش الأجنبية الأخرى التي تحتل أرضاً فارسية ـ أي الأتراك والبريطانيين.

خشيت الحكومة البريطانية أن يؤدي الانسحاب الروسي الى جعل الجيش الهندي في بلاد الرافدين مكشوفاً لهجوم من الخلف تشنه قوات عثمانية مندفعة عبر فارس. ذلك أنه بالرغم من النزاع الطويل بين الامبراطوريتين في تلك المنطقة، اعتادت بريطانيا أن تعتمد على روسيا في الوقوف في وجه الأتراك في شمال فارس، ولم تعد تدري أي نهج تسلك لدى انسحاب هذه الحماية بصورة مفاجئة.

(٢)

في شهر آذار (مارس) ١٩١٨ فرضت ألمانيا على الروس المهزومين شروط هدنة ساحقة. وما ان وقعت الامبراطوريتان العثمانية والالمانية الهدنة مع روسيا حتى بدأتا تتنازعان امتلاك المقاطعات المحاذية للحدود التركية التي كانت تحكمها الامبراطورية الروسية. كانت جورجيا وأرمينيا المسيحيتان وأذربيجان الاسلامية ـ وثلاثتها مجتمعة تدعى بلاد عبر القوقاز ـ مستقلة الآن. وقد كانت ألمانيا في حاجة ملحة الى ثروة جورجيا الزراعية والمعدنية وشبكة السكك الحديدية فيها، وكانت في حاجة أشد الى آبار نفط أذربيجان، لتغذية مجهودها الحربي. وكان القادة الألمان ينظرون بعيداً الى عالم ما بعد الحرب، فعزموا على استخدام عبر القوقاز كرأس رمح يشقون به طريقهم الى أسواق الشرق الأوسط.

وتطلع القادة العثمانيون بدورهم الى الفوائد التجارية للمقاطعات الواقعة عبر حدودهم، فأخذوا يفكرون باستعادة الخط التجاري القديم مع إيران، وإحياء تجارتهم مع منطقة البحر الأسود والقرم. وكان هدف أنور في المقام الأول خلق امبراطورية تركية جديدة تمتد الى آسيا الوسطى، وتكون منطقة عبر القوقاز صلة الوصل بها.

كانت قناعة أنور أن ألمانيا تجاهلت المصالح التركية عندما فاوضت على شروط الهدنة مع روسيا، فشرع بدوره يتجاهل المصالح الألمانية في بلاد عبر القوقاز، وأرسل خيرة ما تبقى من جيوشه عبر الحدود لفتح جورجيا وأرمينيا والزحف على أذربيجان. ولهذه الغاية أنشأ فيلقاً خاصاً، سحبه من الجيش العثماني النظامي الذي كان يتغلغل فيه الضباط الألمان. وهكذا فان جيشه الجديد، «جيش الاسلام» لم يكن فيه ألمان، بل كان مؤلفاً فقط من جنود عثمانيين وتتار أذربيجانيين. وكانت الأوامر الصادرة الى هذا الجيش تقضي بالزحف على باكو، عاصمة أذربيجان، التي كان مجلس سوفيات محلي قد استولى عليها. وقد كانت باكو، المدينة الصناعية التي يقطنها نحو ٣٠٠,٠٠٠ نسمة والواقعة على شاطىء بحر قزوين، نصف اسلامية ومختلفة تماماً عن

المناطق الداخلية المحيطة بها وهي مناطق للتتار. وكانت آنذاك المدينة الكبيرة المنتجة للنفط في الشرق الأوسط.

مع حلول عام ١٩١٨ بدأ الوعي العام لأهمية النفط العسكرية(*). وكانت الأميرالية البريطانية وعلى رأسها تشرشل قد انتقلت قبل الحرب الى استخدام النفط وقوداً لسفن الأسطول، وبدأ الحلفاء خلال الحرب يعتمدون اعتماداً شديداً في النقل البري على الشاحنات التي تسير بالنفط. كذلك فان الدبابات والطائرات أخذت تؤدي دورها الكامل في الأيام الأخيرة من الحرب، وهي أيضاً تستهلك كميات من النفط ومشتقاته. وفي عام ١٩١٨ بدأت حكومة كليمنصو في فرنسا ووزارة البحرية الأميركية تعيان ما صار للنفط من أهمية أساسية.

أما ألمانيا التي كانت تواجه نقصاً، فقد بنت حساباتها على تعويض مواردها من مناطق جنوب روسيا وغربها التي استولت عليها، كما انها سيطرت على جانب كبير من اقتصاد جورجيا خلال عام ١٩١٨. ولكن الحكومة في برلين لم تعتبر ثروات جورجيا كافية. ان تسابق أنور باشا مع ألمانيا على احتلال باكو في أذربيجان كان يهدد بحرمان ألمانيا من النفط الذي كانت تحتاجه حاجة ماسة، وكان يهدد أيضاً بإفساد الهدنة التي تم ترتيبها مع روسيا. وقد وجه قادة الأركان العامة الألمانية الذين استشاطوا غيظاً مذكرات غاضبة الى أنور، فتجاهلها.

لقد أبلغ وزير الدولة الألماني لشؤون البحرية كبار المسؤولين في وزارة الخارجية وهيئة الأركان العامة في بلاده أن السيطرة على نفط باكو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لألمانيا، ولذلك يجب إيقاف الهجوم العثماني على المدينة(٥). وقد أبلغ القادة الألمان السفير الروسي في برلين انهم سيتخذون خطوات لوقف التقدم العثماني إذا ما أعطت روسيا تأكيدات بتزويد ألمانيا ببعض احتياجاتها على الأقل من نفط باكو. وقد أبرق لينين الى ستالين ليبلغه هذا التطور قائلاً: «بطبيعة الحال سنوافق»(٦).

وكانت باكو ذات أهمية استراتيجية أيضاً. فهي مرفأ هام يسيطر على الملاحة في بحر قزوين، ومن شأنها أن تمكن أنور من نقل جيوشه بحراً، إذا اختار ذلك، الى الشاطيء الشرقي لبحر قزوين، حيث ينتظر من مسلمي تركستان أن يحتشدوا تحت لوائه، وحيث يستفيد هو من شبكة

(*) كان ونستون تشرشل هو الذي وعى هذه الأهمية قبل الحرب واتخذ في ذلك الحين ترتيبات لكي تبتاع الحكومة البريطانية غالبية أسهم شركة النفط الانكلو ـ فارسية، فأثار بذلك معارضة شديدة من قبل مسؤولين بريطانيين لم يروا الحاجة الى ذلك، وخصوصاً من داخل حكومة الهند(٤).

(٤) ماريان كنت، **النفط والامبراطورية: السياسة البريطانية ونفط بلاد الرافدين ١٩٠٠ ـ ١٩٢٠** (لندن وبيزنغستوك: مطبعة مكميلان لمدرسة العلوم الاقتصادية في لندن، ١٩٧٦)، ص ١١٨

(٥) ترومبينير، **الامبراطورية العثمانية**، ص ١٨٦.

(٦) فيروز كاظم زادة، **الصراع على مناطق عبر القوقاز (١٩١٧ ـ ١٩٢١)** (نيويورك: المكتبة الفلسفية واوكسفورد: جورج رونالد، ١٩٥١)، ص ١٣٥.

الخطوط الحديدية التي بناها الروس ليتمكنوا من الوصول الى أفغانستان ومهاجمة الهند.

وبما أن البريطانيين أدركوا الخطر تمام الإدراك، فقد كانوا ينظرون الى تقدم أنور بحذر شديد.

(٣)

كانت بعثتان عسكريتان بريطانيتان صغيرتان في شمال فارس تراقبان هذه الأحداث من وراء الحدود، دون أن تكون لديها فكرة واضحة عن الدور الذي ينبغي أن تقوما به في هذه الأحداث[٧].

عُين الميجر جنرال ل. دنسترفيل رئيساً للبعثة البريطانية الى القوقاز في مطلع عام ١٩١٨. لو أنه وصل الى مدينة تفليسي العاصمة الواقعة عبر القوقاز لكان عُين إضافة لمنصبه ممثلاً لبريطانيا هناك، حيث يكون هدفه أن يساعد على تصليب مقاومة الجيش الروسي في تركيا للتقدم العثماني.

انـطلقت قافلة دنسترفيل المؤلفة من إحدى وأربعين سيارة وشاحنة من طراز فورد عبر بلاد الرافدين الى بلاد فارس، ثم اتجهت نحو مرفأ فارسي على بحر قزوين يدعى انزيلي (سمي بعد ذلك بهلوي) على الطريق الى بلاد عبر القوقان. وعندما وصل البريطانيون كان معظم منطقة عبر القوقاز قد سقط في أيدي العثمانيين أو الألمان. وقد أمرت الحكومة البريطانية القلقة دنسترفيل بأن يطهر الطريق الى أنزيلي من عصبة ثورية مؤلفة من القوميين الفرس ومتحالفة مع البلشفيك ولكنها تعمل أيضاً من أجل مصالح جيش الاسلام العثماني الزاحف.

ولدى اقتراب قوات أنور من مدينة باكو، ناقشت الحكومة البريطانية الدور الذي ينبغي أو الذي تستطيع القوة الصغيرة التي يقودها دنسترفيل أن تؤديه في المعركة غير المتوقعة من أجل آسيا الوسطى، والتي زج أنفسهم فيها الأتراك والألمان والروس وغيرهم. ونشأ السؤال عما ينبغي أن تفعله بعثة الميجر جنرال ولفريد ماليسون. كان الجنرال ماليسون ضابطاً في فرع المخابرات العسكرية في الجيش الهندي وقد خدم سنواتٍ في جهاز قيادة اللورد كيتشنر. وكانت سيملا قد أرسلته مع ستة ضباط الى مشهد، في شرق فارس، لمراقبة التطورات في أراضي تركستان الروسية، وهي أراضٍ شاسعة كان الاعتقاد أنهاالهدف التالي لأنور باشا. أي أن مهمة دنسترفيل كانت مراقبة الأراضي الواقعة غربي بحر قزوين، ومهمة ماليسون مراقبة الأراضي الواقعة الى الشرق.

كانت ثمة أمور عديدة تهم القادة العسكريين البريطانيين في المنطقة التي عُهد بها الى ماليسون، أحـدهـا مستـودع القـطن الكبير الذي قد يقع في أيدٍ عدوة. وأحد الأمور الأخرى هو وجود نحو ٣٥,٠٠٠ أسير حرب ألماني ونمساوي قد يخلي سبيلهم إما البلشفيك أو قوات أنور. وكان التفكك السياسي المتزايد في مناطق شرقي وغربي بحر قزوين يحجب عن القادة البريطانيين نيّات

(٧) الرواية الواردة تالياً مستندة إلى حد كبير على كتاب سي. اتش. اليس، **واقعة عبر قزوين: ١٩١٨ ـ ١٩١٩** (لنـدن: هتشنسـون، ١٩٦٣)، وكتاب ريتشارد اولمان، **العلاقات الانكليزية ـ السوفياتية ١٩١٧ ـ١٩٢١: التدخل والحرب** (برنستون: مطبعة جامعة برنستون، ١٩٦١).

قوات العدو العاملة في تلك المناطق. فمن الناحية السياسية ظهر الألمان وكأنهم على علاقات مودة محلياً مع المعـادين للبلشفيـك في تفليسي وانهم في الوقت عينـه على علاقة مع البلشفيك في بيتروغراد، بينما حل الجفاء بينهم وبين الأتراك، الذين أصبحوا حلفاءهم في العلن وأعداءهم في السر. وكانت قوة الحلف الذي يقوده أنور والمؤلفة من عثمانيين ومسلمين أتراك أذربيجانيين وتتار، تزحف نحو باكو، التي كان يحكمها مجلس سوفيات منقسم على نفسه، وانقسامه كان يعكس الانقسام داخل المدينة نفسها. فنصف سكانها المؤلف من الأذربيجانيين كان محبذاً للامبراطورية العثمانية، بينما الأرمن، بدافع الخوف من المذابح، كانوا يحبّذون أية جهة ما عدا الأتراك. وكان الثوريون الاشتراكيون وغيرهم من الروس البلشفيك يخافون التدخل البريطاني ولكنهم بدؤوا في النهاية يخافون تركيا أكثر مما يخافون بريطانيا. وفي حين كان ستيبان شوميان، الرئيس البلشفيكي لمجلس السوفيات يقود المقاومة ضد التحالف العثماني ـ الأذربيجاني، كان مع ذلك يفضل الحكم التركي على التدخل البريطاني، ولكنه في أية حال تلقى أوامر مباشرة من لينين وستالين بعدم قبول المساعدة البريطانية.

أما في تركستان، فان مجلس السوفيات الروسي الذي يسيطر عليه البلشفيك، كان هو المشرف على مدينة طشقند، وهي واحة في الصحراء. ولكن القوات التابعة لهذا المجلس السوفياتي هزمت على أيدي أهل بخارى الأتراك، فاضطر المجلس الى الاعتراف بأمير بخارى حاكماً استعاد استقلاله، بعدما كانت بلاده قد وقعت تحت سيطرة الروس خلال اللعبة الكبرى في القرن التاسع عشر. ووصلت الى لندن شائعات تشير الى أن خانات بخارى وخيفا المستقلين حديثاً قد يتحالفون مع الباب العالي(٨).

كانت النظرة من لندن الى الفوضى في آسيا الوسطى انها مصدر خطر ومبعث أمل. أما الخطر فلأن هذا الوضع قد يسمح بهجوم على الهند وعلى الجيش الهندي في فارس وبلاد الرافدين، مما قد يشعل لهيباً يستحيل اخماده. وقد جاء في مذكرة لهيئة الأركان العامة البريطانية:

«ان ألمانيا ستستخدم الحركة الطورانية والعصبيّة المحمدية لكي تؤجج جمر الحرب الدينية الدائمة التوقد وتنشر لهيبها، بحيث تطلق على الهند تيار الغزو الاسلامي المحصور حالياً... وعنـدما كانت روسيا متعافية وكانت بلاد فارس تحت السيطرة، كان بامكاننا أن نتعامل مع صعوبة كهذه، أما إذا توفرت لعملاء الألمان حرية الوصول الى القبائل العاصية في أفغانستان وعلى حدود الهند، والتي نشأت وتربت على حكايات الثراء الأسطوري من وراء النهب الذي هو تقليد من تقاليدها، فإن أعداداً لا تحصى من المقاتلين المتوحشين قد تتدفق على السهول فتعمل فيها يد التخريب والقتل والتدمير. وعندها فإن المؤسسات التي شيدت خلال سنين طويلة من الحكم المتأني، سوف تزال خلال بضعة أسابيع قصيرة، وعندها ستدعو الحاجة الى نجدة حامية

(٨) ستانوود، **آسيا الوسطى**، ص ١٣٩.

البلاد بعدد كبير من الجنود الذين تمس اليهم الحاجة في أماكن أخرى[٩]. ولا يمكن الوثوق إلا بالجنود البيض»[*].

وبما أن صانعي السياسة البريطانيين اعتقدوا أن الحكومة البلشفية الروسية كانت تتلقى الأموال من ألمانيا الامبراطورية، وبما أنهم لم يكونوا مطلعين على مدى الفرقة بين الباب العالي ومستشارية ألمانيا، فقد بدا لهم في عام ١٩١٨ أن الألمان قد سيطروا على آسيا الشمالية وانهم في الطريق الى الاستيلاء على وسط آسيا وبالتالي انهم يستعدون لشن هجوم على المواقع البريطانية في جنوب آسيا. وقد كان ذلك كله متفقاً مع وجهة النظر السائدة في زمن الحرب أن ألمانيا تهدف الى إقامة امبراطورية عالمية، ومتفقاً مع الخوف من أن تكون آسيا كلها بعد انتهاء الحرب مستعمرة رقيق شاسعة في حوزة ألمانيا، فتغذي ثروات آسيا وموادها الأولية الصناعة الألمانية وتتيح لألمانيا أن تسيطر على الكرة الأرضية.

اقترح ليو إيميري على لويد جورج أن تتبنى بريطانيا استراتيجية لمجابهة هذا الخطر. فإذا استولت بريطانيا على وسط آسيا، يصبح عندئذٍ اقتسام روسيا بين ألمانيا وبريطانيا، هذا الاقتسام الذي سبق أن اقترحه ميلنر في السنة السابقة، حقيقة واقعة. وقد دوّن إيميري في مفكرته في نهاية عام ١٩١٧: «إن الحرب تتجه شرقاً بعنف وسنجد أنفسنا نقاتل خلال ما تبقى منها من أجل تقرير أين يجب أن يمر خط الحدود البريطاني ـ الألماني عبر آسيا». وقد تنبأ بأن الفرنسيين الذين يتطلعون الى أوروبا الشرقية للحصول على مكاسبهم بعد الحرب سوف يفشلون. «في حين اننا نحن البريطانيين المساكين الخنوعين قد نجد امبراطوريتنا الصغيرة غير العدوانية تضم في نهاية الحرب تركستان وفارس والقوقاز!»[١٠].

كان هذا يمثل توسيعاً آخر لذلك الجزء الشاسع في الكرة الأرضية الذي اعتبره إيميري واقعاً أصولاً تحت هيمنة بريطانيا. وكان تركيزه الأساسي، شأنه شأن ميلنر وزملاء آخرين، على «كامل نصف الدائرة الكبير الذي يمتد من مدينة الكاب الى القاهرة، ثم عبر فلسطين، الى بلاد الرافدين وفارس ثم الى الهند ومنها عبر سنغافورة الى أستراليا ونيوزيلندا». وقد كتب الى رئيس وزراء استراليا في أواخر عام ١٩١٧ «ان ما نريده في تلك المنطقة هو مبدأ مونرو بريطاني يصون ذلك الجزء من العالم ويمنع عنه تدخّل القوى الطامعة في المستقبل...»[١١].

بدأ إيميري يشعر في حزيران (يونيو) ١٩١٨ (ويشير على لويد جورج) أنه إذا لم يوقف التوسع الألماني في آسيا، فان «هذا العالم البريطاني الجنوبي لن يتمكن من العيش بسلام ومن دون

---

(٩) اولمان، **العلاقات الانكليزية ـ السوفياتية**، ص ٣٠٤.

(*) «الجنود البيض»: هم الجنود البريطانيون مقارنة مع الهنود في جيش الهند.

(١٠) **مفكرات ليو ايميري**، المجلد ١: ١٨٩٦ ـ ١٩٢٩، أعدها للطباعة جون بارنز وديفيد نيكولسون (لندن: هتشنسون، ١٩٨٠)، ص ١٨٨.

(١١) المرجع نفسه، ص ١٧٣.

شعور دائم بالخوف من العدوان الألماني». وكتب يقول: «حالما ينتهي هذا (العرض الجانبي الصغير) في الغرب، يجب علينا أن نفكر جدياً بالحرب من أجل السيادة على آسيا»[١٢]. كان هذا الكلام انعكاساً لوجهة نظره القائلة ان أحد مثالب سياسة بريطانيا الخارجية انها تعطي الأولوية للمصالح البريطانية في أوروبا على مصالح بريطانيا في أماكن أخرى. وقد كتب في عام ١٩١٧ قائلاً: «أرى أن الخطر الكبير يكمن في أن وزارة الخارجية والرأي العام... يتبنيان وجهة نظر مغرقة في أوروبيتها بشأن شروط الصلح، بدلاً من رؤية هذه الشروط بمنظور امبراطورية منتشرة في سائر أنحاء العالم...»[١٣]، وكان رأيه أيضاً انهم في بريطانيا يتبنون وجهة نظر مغرقة في أوروبيتها بشأن الحرب. فقد كان يلحظ أخطاراً جديدة في آسيا.

وفي ١٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٧ كتب الى سمطس محذراً من أن أنور سيربح «نحو خمسة ملايين» تركي يقطنون في منطقة عبر القوقاز ومن ثم سيحقق الاتصال مع أتراك تركستان[١٤]. إن الأحداث التي وقعت في مطلع العام التالي بدت وكأنها تثبت وجهة نظره هذه.

وكان إيميري، شأنه شأن القادة السياسيين والعسكريين البريطانيين الآخرين في النصف الأول من عام ١٩١٨، مقتنعاً بأن الغزو الألماني والعثماني لمنطقة عبر القوقاز يدل على أن ألمانيا كانت في سبيل تنفيذ «الخطة الكبرى» التي تحدث عنها جون بوتشان في روايته (غرين مانتل ـ العباءة الخضراء). ففي هذه الرواية، وهي رواية مغامرات، يخطط الألمان لاكتساح آسيا الاسلامية باتجاه حدود الهند واجتياز هذه الحدود لتدمير الامبراطورية البريطانية في الشرق ليقيموا امبراطوريتهم مكانها[١٥]. ولذلك كان يرى ايميري أن القوات البريطانية سواء في الحرب أو في السلم يجب أن تنتقل الى خط دفاعي يمتد طوال المسافة عبر الامبراطورية الروسية السابقة من جبال الأورال في الغرب الى سيبيريا في الشرق[١٦].

ولم يكن لدى وزارة الحربية أو لدى حكومة الهند استعداد لتوفير القوات التي تقتضيها خطط كبيرة كهذه الخطة وفي أماكن نائية. ولذلك مضى إيميري الى حد اقتراح دعوة اليابان والولايات المتحدة الى المشاركة في مشروع احتلال الخط الممتد من الأورال الى سيبيريا[١٧]. واقترح القادة العسكريون البريطانيون وحلفاؤهم حث اليابان على ارسال جيوش عبر سيبيريا وآسيا للمشاركة في المعركة ضد قوات أنور غربي بحر قزوين[١٨].

---

(١٢) ستانوود، **آسيا الوسطى**، ص ١٣٩.

(١٣) **مفكرات ايميري**، ص ١٧٣.

(١٤) المرجع نفسه، الصفحتان ١٧٥ ـ ١٧٦.

(١٥) المرجع نفسه، ص ١٩٤.

(١٦) ستانوود، **آسيا الوسطى**، الصفحتان ١٤٦ ـ ١٤٧.

(١٧) المرجع نفسه.

(١٨) اولمان، **العلاقات الانكليزية ـ السوفياتية**، الصفحتان ٣٠٤ ـ ٣٠٥.

ولكن ما كان يشغل بال لويد جورج واللورد ميلنر كلياً هو الحرب في أوروبا وفلسطين، ولذلك لم يجتـذب إيميري انتباههما، وفي غياب قيادتهما كان مرؤوسوهما عاجزين عن تطوير سياسة متمـاسكـة. كان إيمـيري وكبـار ضبـاط القيـادة العسكـريـة العليـا يرسمـون خططاً جغرافية ـ سياسية طموحة باهرة، ولكن لم ترصد موارد ولا وضعت استراتيجية موضع التنفيذ لتحقيق هذه الأهداف.

وهكذا فإن البعثتين الصغيرتين اللتين أرسلتهما حكومة الهند البريطانية اتجهتا من دون توجيه أو مساندة الى داخل آسيا.

(٤)

كانت مدينة باكو، عاصمة النفط في آسيا الوسطى، بؤرة النشاط في صيف ١٩١٨ عندما هرب القـادة البلشفيـك من المـدينـة. وقد شكلت فيها على عجل حكومة جديدة غير بلشفية دعت البـريطانيين الى دخول المدينة، فطلب دنسترفيل إذناً من رؤسائه بدخول باكو والدفاع عنها وتلقى الإذن منهم. فوصلت طليعة قوته الى باكو في ٤ آب (أغسطس) وأحبطت بذلك آمال الألمان في الحصول على نفط باكو، وعندئذ قرر الألمان أن خطر تركيا أقل من خطر بريطانيا، أما البلشفيك فتوصلوا الى استنتاج معاكس[١٩]. وقد طلب الألمان إذناً من الحكومة البلشفية بشن هجوم على باكو التي سقطت في يد بريطانيا، إما وحدهم أو بالاشتراك مع جيش الاسلام الذي يقوده أنور. فوافقت الحكـومـة البلشفيـة على احتلال ألمانيا لمدينة باكو، ولكن ليس بالاشتراك مع جيش الاسـلام. كانت بيتـروغـراد ترى أن البريطانيين أفضل من الأتراك. ولكن القوة الألمانية في جورجيا كانت أضعف من أن تستغني عن قسم من جنودها في الوقت المناسب للقيام بحملة على باكو ـ وهكذا لم يبق سوى جيش الاسلام والبعثة البريطانية تتنازعان وحدهما الساحة.

كان تعداد قوة دنسترفيل حسب أحد المصادر نحو ٩٠٠ ضابط وجندي، وحسب مصدر آخر نحو ١٤٠٠ ضابط وجندي[٢٠]. وكان جيش الاسلام يقدر بعشرة أضعاف أو عشرين ضعف هذا العدد. وعندما هاجمت القوة البريطانية باكو اعتمدت على نفسها، إذ تبين أن القوات المحلية ضئيلة الجدوى. وفي ١٤ أيلول (سبتمبر) جلت قوة دنسترفيل عن المدينة وانسحبت الى فارس بعد أن احتلت باكو ـ وحرمت العدو من النفط ـ مدة ستة أسابيع. وقد وصف نبأ لوكالة رويتر البريطانية الجلاء عن باكو بأنه واحد «من أكثر فصول الحرب إثارة»[٢١].

وفي الوقت نفسه تقريباً الذي زحف فيه دنسترفيل لاغاثة باكو، زحف الجنرال ماليسون، بناءً على دعوة أيضاً، لإغاثة تركستان التي تألفت فيها حكومة من المنشيفيك الروس المعادين للبلشفيك

(١٩) ترومبينر، **الامبراطورية العثمانية**، الصفحات ١٨٨ ـ ١٩١.

(٢٠) اليس، **واقعة عبر قزوين**، ص ٣٩، كاظم زادة، **عبر القوقاز**، الصفحة ١٣٥ وما يليها.

(٢١) دورهام. جامعة دورهام. محفوظات وثائق السودان. أوراق ريجينالد وينغيت. ١٤٩/٨/١ ـ ٩٣.

ومن الثـوريـين الاشتـراكيـين بمسـاعدة عمال السكك الحديدية. وأعلنت حكومة تركستان استقلالها عن السلطات البلشفية الروسية. وعندما استجاب ماليسون لنداء هذه الحكومة كان في الواقع يتدخل في حرب أهلية روسية ـ وكان الدافع الى ذلك الخوف من استيلاء ألمانيا على امدادات القطن في تركستان والخوف أيضاً من إخلاء سبيل أسرى الحرب الألمان والنمساويين.

ومع أن سكان تركستان الأصليين الناطقين بالتركية كانوا معارضين لوجود المستوطنين الروس سواء البلشفيك منهم أو المعادين للبلشفية، فقد أيدوا المعادين للبلشفية عندما اضطروا الى الاختيار بين الفئتين. وكان أمراً متوقعاً أن يساندوا جيش الاسلام بقيادة أنور عند وصوله.

وهناك في سهول تركستان ـ في وسط مكان مجهول بالنسبة للعالم الغربي ـ اشتبكت الجيوش التي سادهـا الارتبـاك. ففي ساحـات القتال في دوشاك، وكاخا، وميرف، كانت قوات الجنرال ماليسون الهندية ـ البريطانية تقاتل الى جانب مناصري أنور الأتراك ضد الروس السوفيات المدعومين من قبل أسرى الحرب الألمان والنمساويين الذين أخلى سبيلهم البلشفيك وسلحوهم. لقد انعكست التحالفات: فبريطانيا وتركيا كانتا ضد روسيا وألمانيا.

لم ينسحب الجنرال ماليسون من آسيا الوسطى حتى نيسان (أبريل) ١٩١٩، أي بعد نصف سنـة من انتهـاء الحـرب. وهو لم ينسحب إلا عندما احتلت المنطقة جيوش البيض المعادين للبلشفيـك بقيـادة الجنـرال دينيكين. وتـدخله، الذي هدف في البـدايـة الى إيقـاف تقـدم الامبراطوريتين العثمانية والألمانية، كان في النهاية موجهاً ضد البلشفيك(*). في ذلك الحين لم تميز السلطات البريطانية بين هذه الجماعات الثلاث، إذ بدت هذه الجماعات كلها متكاتفة في الجانب المعادي في الحرب العالمية.

كانت حكـومـة الهند قد أرسلت بعثة ثالثة مؤلفة من ثلاثة ضباط لم يكونوا على علم بدخول دنسترفيل وماليسون الى الأراضي الروسية السابقة. فقد أرسل هؤلاء الضباط الى كاشغار في تركستان الصينية لمراقبة التطورات من وراء الحدود. ولدى وصولهم اليها قرروا اجتياز الحدود الى تركستان الروسية والانطلاق نحو طشقند ـ مركز الحكومة السوفياتية المحلية ـ في محاولة لكسب تعاون السلطات البلشفية في مسألتي أسرى الحرب والقطن. ولم يعلموا إلا بعد وصولهم الى طشقند أن ماليسون كان قد تدخل نيابة عن الحكومة المنافسة.

عاد اثنان من الضباط الثلاثة الى كاشغار. أما الثالث، وهو الكولونيل فريدريك مارشمان بيلي، فقد قرر البقاء في طشقند لتمثيل المصالح البريطانية إذا ما انهار النظام البلشفي المحلي. وعندما علم أن السلطات المحلية تستعد لاتخاذ اجراءات بحقه تنكر وتوارى عن الأنظار. وقد انتحل هويات عديدة في أثناء تخفيه، من بينها هوية طباخ هنغاري، وهوية سائق مركبة خيل روماني،

(*) تدخلات القوات البريطانية وقوات الحلفاء في أماكن أخرى من الامبراطورية الروسية هي خارج نطاق هذا الكتاب. ان حكومة الهند لم تقم بالتنسيق مع بعثاتها الثلاث التي ذكرناها أعلاه وبين التدخلات الأخرى، كما أن سيملا لم ترسل البعثات الثلاث في سياق خطة أعم أو شكل أعم من خطط أو أشكال التدخل.

وهـويـة رجل ألباني يجمع الفراشات. وظل متخفياً حتى عام ١٩٢٠، وخلال ذلك كان يجمع المعلومات بينما كانت الأحداث تتلاحق. وفي النهاية أظهر نفسه عميلاً لاستخبارات ضد الروس البلشفيك. وفي مبالغة كبيرة نسبت اليه السلطات السوفياتية كونه العقل المدبر لمؤامرات واسعة ضدها.

إن لندن وبيتروغراد اللتين كانتا قبل حين حليفتين في زمن الحرب صارتا الآن عدوتين. لقد انقلب العالم السياسي رأساً على عقب بين عامي ١٩١٧ ـ ١٩١٨.

(٥)

تحسن طالع العثمانيين في الشرق رافقه انهيارهم في الجنوب والغرب. وقد جاء في تقرير سري رفع الى ديفيد لويد جورج في عام ١٩١٨ أن أنور يتحدث عن امبراطورية عثمانية تمتد من بحر الأدرياتيك الى الهند، ولكنه أحياناً أخرى يتحدث، كما قيل، عن الاستسلام. وقيل ان أنور تنبأ مكتئباً «بأن تركيا ستكون، إذا ربح الألمان الحرب، بلداً عبداً لألمانيا»[٢٢].

وقد ادعى لودندورف، النابغة رئيس هيئة الأركان العامة الألمانية، أنه لا يمكن الوثوق بالباب العالي. وقال ان نفط باكو كان مسألة جوهرية لألمانيا، ولكن الأتراك أظهروا أنهم عازمون على الاحتفاظ بكل ثروات منطقة عبر القوقاز لأنفسهم[٢٣]. وقال لودندورف رداً على استجواب موجه من مستشـار ألمـانيـا الى الأركـان العامة الألمانية في أيلول (سبتمبر) ١٩١٨، أن السلطات العسكرية تدرس العواقب المترتبة على امكانية خيانة تركيا لألمانيا وانحيازها الى الحلفاء[٢٤].

لقد أغضب الباب العالي التعاون الوثيق الذي نشأ بين ألمانيا وروسيا البلشفية. وعلى خلفية انتقاد الصحافة التركية للتدخل الألماني في منطقة عبر القوقاز، أبلغ طلعت سلطات برلين انه إذا استمرت ألمانيا في إعداد ترتيبات بينها وبين روسيا ـ «عدو الأمس وعدو الغد» ـ على حساب تركيا، فقد تجد الحكومة العثمانية نفسها مضطرة لأن تسلك طريقها الخاص في الحرب[٢٥]. وقد توجه طلعت الى برلين بتاريخ ٧ أيلول (سبتمبر) ١٩١٨ ليحاجج من أجل تنظيم ملايين الناطقين بالتركية في آسيا الوسطى للقيام بحملة عسكرية على بريطانيا ـ وعلى روسيا أيضاً[٢٦].

وفي الوقت نفسه اقتربت بريطانيا أيضاً من خوض حرب على روسيا. لقد بقي ماليسون في آسيا الوسـطى وألقت حكـومـة بيتـروغـراد اللوم على بريـطانيـا في ما يتعلق باعدام مجموعة من القوميساريين البلشفيك من قبل حلفاء ماليسون المعادين للبلشفية. وعلى الجانب الآخر من بحر

(٢٢) لندن. مكتب سجل مجلس اللوردات. مجموعة بيفربروك. أوراق لويد جورج. ف ـ ٦ ـ ١. الوثيقة ١٣.

(٢٣) كاظم زادة، **عبر القوقاز**، ص ١٤٧.

(٢٤) ترومبينر، **الامبراطورية العثمانية**، ص ١٩٤.

(٢٥) المرجع نفسه.

(٢٦) المرجع نفسه، ص ١٩٤.

قزوين حدث انهيار مفاجىء في وضع دول أوروبا الوسطى أعقبته الهدنات التي تمت في خريف ١٩١٨ والتي سنتحدث عنها بعد حين في هذا الكتاب، مما دفع القوات البريطانية للعودة عبر باكو لكي تأخذ مكان القوات العثمانية والألمانية في جمهوريات عبر القوقاز المستقلة. وهكذا بدت الأراضي الجنوبية للامبراطورية الروسية السابقة على كلا جانبي بحر قزوين، في أيدي جماعات معادية للبلشفية أو جماعات انفصالية تحت الحماية البريطانية.

لقد أبدى بريطاني شارك في المعركة الأولى بين القوة التي قادها ماليسون والجنود البلشفيك في آسيا الوسطى ملاحظة ذات أهمية. فقد كتب يقول: إن الجنود المعادين للبلشفيك والجنود البلشفيك كانوا يرتدون الأزياء العسكرية عينها. وقال: «كان يصعب حتى من مسافة قريبة التمييز بين الصديق والعدو»[٢٧]. ومع حلول خريف ١٩١٨ كان كلامه هذا يصدق ليس فقط في آسيا الوسطى بل في كل أنحاء الشرق الأوسط.

(٢٧) اليس، **واقعة عبر قزوين**، ص ٥٢.



الفصل الثاني

عند شواطىء طروادة

(١)

في صيف ١٩١٨ أبلغ رئيس هيئة الأركان العامة لقوات الامبراطورية البريطانية مجلس الوزراء الحربي الامبراطوري في لندن أنه لا يمكن تحقيق النصر في أوروبا قبل منتصف عام ١٩١٩ والأرجح أنه لا يمكن تحقيق النصر إلا في صيف عام ١٩٢٠. ولكن القادة العسكريين في الميدان كانوا أكثر تفاؤلاً بامكانيات نصر مبكر، وبما أنهم كثيراً ما أخطؤوا في الماضي فإن تنبؤاتهم المتفائلة قوبلت في لندن بكثير من الشك.

لقد تم ايقاف الهجمات القوية التي شنها لودندورف في فصل الربيع وأوائل الصيف والتي هددت باريس ذات مرة، وأخذ الألمان في التراجع. ولكن مع حلول شهر أيلول (سبتمبر) ١٩١٨ كان لودندورف قد أنشأ خطاً دفاعياً قوياً، ولم يكن ثمة سبب للاعتقاد بأن الألمان لن يستطيعوا الصمود مدة طويلة. والحرب في الشرق أيضاً بدت وكأنها سوف تطول، إذ ان قوات أنور التي كانت تشق طريقها نحو بحر قزوين بدت جاهزة لمتابعة هجومها باتجاه فارس أو أفغانستان أو الهند.

بغتة ـ وعلى غير توقع ـ حدث اختراق من قبل الحلفاء في بلغاريا حيث شنَّ الجنرال لويس ـ فليكس ـ فرانسوا فرنشي ديسبيري، القائد الفرنسي الجديد لقوات الحلفاء في منطقة سالونيك اليونانية التي كانت مهملة حتى ذلك الحين، هجوماً صاعقاً في نهاية فصل الصيف. وقد انهارت بلغاريا وطلبت الهدنة في ٢٦ أيلول (سبتمبر) ١٩١٨. وكان يجب ارسال هذا الطلب الى مجلس الحرب الأعلى للحلفاء في باريس، ولكن فرنشي ديسبيري لم يجرؤ أن يجازف بالتأخير. فقد وضع بنفسه شروط الهدنة وأنجز توقيعها في غضون أيام لكي يتفرغ فوراً لشن هجوم كاسح على الألمان والنمساويين عند الدانوب، منفذاً بنجاح الاستراتيجية «الشرقية» التي دعا اليها لويد جورج عبثاً منذ أن بدأت الحرب(*).

(*) ولكن يمكن بطبيعة الحال أن يقال ان هذه الاستراتيجية ما كانت لتنجح قبل عام ١٩١٨.

عندما علم لودندورف في ٢٩ أيلول (سبتمبر) انه تم توقيع اتفاقية هدنة مع بلغاريا في ذلك اليوم، أشار على حكومته بأن تطلب هي أيضاً الهدنة: إذ لم يبق لديه جنود للصمود في الجبهة الجنوبية الشرقية الجديدة ـ جبهة الدانوب التي فتحها فرنشي ديسبيري.

لم يتوقع مجلس الوزراء البريطاني انهيار العدو بمثل هذه السرعة وبمثل هذه البغتة، ولم يستعد لهذه الحالة ولم يصدق حدوثها. وشروط الهدنة بالنسبة لمختلف الدول المعادية لم توضع مسودة لهـا، بل انهـا لم تكن موضع دراسة. وبعد مرور يوم على تسلم الجنرال فرنشي ديسبيري طلب الهدنة من بلغاريا، استوضح رئيس هيئة الأركان العامة لقوات الامبراطورية البريطانية «ماذا ستفعـل وزارة الخـارجيـة إذا ما حذت تركيا حذو بلغاريا»[1]. فأجاب وزير الخارجية بلفور ـ بمنتهى الصراحة ـ انه لا يعرف.

ولكن كان لا بد من مواجهة المسألة فوراً: فالمسألة طرحت نفسها في غضون أيام. فخلال المدة بين الأول والسادس من تشرين الأول (أكتوبر) أرسلت حكومة الامبراطورية العثمانية والعديد من القادة الأتراك البارزين من يستشعرون لهم امكانية الصلح. وليلة ٣ ـ ٤ تشرين الأول (أكتوبر) أرسلت ألمانيا أيضاً مذكرة الى الرئيس ويلسون وكانت هذه المذكرة بداية مفاوضات الهدنة التي استمرت أسابيع عديدة، في حين كان القتال مستمراً والقوات الألمانية صامدة بنجاح في خطها الدفاعي الممتد عبر شرق فرنسا وعبر بلجيكا.

في الأول من تشرين الأول (أكتوبر) قرر مجلس الوزراء الحربي البريطاني أن يدعو الى اجتماع لمجلس الحرب الأعلى للحلفاء لمعالجة مسألة شروط الصلح مع تركيا. بيد أن مجلس الوزراء الحربي قرر في الوقت عينه ارسال بارجتين بريطانيتين الى بحر إيجه لتعزيز موقف بريطانيا ضد فرنسا في المياه القريبة من تركيا.

كان مجلس الوزراء البريطاني يخشى الى حد الذعر امكانية انتهاء الحرب قبل أن تتمكن القوات المسلحة البريطانية من احتلال مناطق الشرق الأوسط الحيوية التي تأمل بريطانيا في السيطرة عليهـا. وقـد نبـه إيميري كلاً من سمطس ورئيس هيئة الأركان العامة الامبراطورية إلى أن الاستيلاء الفعلي على الشرق الأوسط قبل دخول وقف إطلاق النار مرحلة التنفيذ، هو وحده الذي سيمكن مجلس الوزراء من ادخال المنطقة في فلك بريطانيا[2]. في ذلك الحين كانت جيوش الهند البريطانية في بلاد الرافدين لا تزال على مسافة أسابيع من الموصل ذات الأهمية الاستراتيجية والغنية بالنفط. وفي الثاني من تشرين الأول (أكتوبر) طلبت وزارة الحربية الى قائد هذه الجيوش

---

(١) غوين داير، «الهدنة التركية لعام ١٩١٨: ٢ ـ فرصة ضائعة: مفاوضات الهدنة في مودروس». **دراسات شرق اوسطية** (تشرين الأول ١٩٧٢)، ص ٣١٥.

(٢) **مفكرات ليو ايميري**، المجلد ٢: ١٨٩٦ ـ ١٩٢٩، أعدها للطباعة جون بارنز وديفيد نيكولسون (لندن: هتشنسون، ١٩٨٠)، ص ١٩٤.

«أن يحتل أكبر جزء ممكن من المناطق التي تحتوي النفط»[٣].

في الثالث من تشرين الأول (أكتوبر) بحث مجلس الوزراء الحربي مطولاً مسألة الهدنة واتفاقية الصلح مع الامبراطورية العثمانية. وقد أدلى رئيس الوزراء البريطاني، الذي كان يأمل في تخفيض حصة فرنسا وإيطاليا من مكاسب بريطانيا في آسيا العثمانية، بحجته القائلة انه يعتقد بكل انصاف أن حلفاء بريطانيا لا يستحقون ما وعدوا به أصلاً. وقد جاء في نسخة عن محضر الاجتماع:

«قال رئيس الوزراء انه كان ينشّط ذاكرته بشأن اتفاقية سايكس ـ بيكو فاستنتج انها لا تنطبق تماماً على الظروف الراهنة وانها من وجهة النظر البريطانية اتفاقية غير مرغوب فيها بالمرة والى أقصى حد. أما وأنها عقدت قبل أكثر من سنتين فقد أغفلت إغفالاً كاملاً، حقيقة اننا كسبنا موقفنا في تركيا بفضل قوات بريطانية كبيرة جداً في حين أن حلفاءنا كان اسهامهم في هذه النتيجة ضئيلاً»[٤].

كان هذا تحليلاً منطقياً، ولكن بلفور في رده على هذا التحليل وكأن رئيس الوزراء كان صادقاً في الدعوة الى الانصاف، نوه بفقدان العقلانية في تحليل رئيس الوزراء.

«قام بلفور بتذكير مجلس الوزراء الحربي قائلاً: إن الفكرة الأساسية كانت ان أية مناطق قد يستولي عليها الحلفاء يجب أن تكون من نصيبهم جميعاً وألا تعتبر ملكاً للدولة التي كسبتها. وكانت النظرية أن القتال في أحد مسارح الحرب، حيث لا يوجد إلا القليل للكسب، قد يكون مساهمة في قضية الحلفاء، لا تقل أهمية عن القتال الأسهل كثيراً في مسارح أخرى للحرب حيث تحققت نجاحات كبيرة. وقال انه يعتقد أن بياناً ما بهذا المعنى قد صدر»[٥].

وقد أيد بونارلو ما تذكره بلفور.

اتخذ لويد جورج أسلوباً آخر في معالجة الموضوع، وأقام حجته على انه يجب على بريطانيا وتركيا أن تتوصلا الى اتفاقية صلح فوراً بدلاً من التوصل الى هدنة فقط. (كان جلياً بعد أن احتلت الجيوش البريطانية معظم الامبراطورية العثمانية أن معاهدة صلح يتم التفاوض عليها فوراً ستكون لمصلحة بريطانيا باعتبارها الدولة الوحيدة التي هي في وضع يسمح لها أن تنتزع تنازلات من الباب العالي).

كانت حجة لويد جورج أن من غير المحتمل أن تقبل الامبراطورية العثمانية هدنة فقط من دون أن تعرف ما هي شروط الصلح التي ستفرض عليها في ما بعد. وقال إن ارتياب الباب العالي في

---

(٣) هيلموت ميجر، «النفط والسياسة البريطانية تجاه بلاد الرافدين»، **دراسات شرق اوسطية**، تشرين الأول ١٩٧٢)، ص ٣٨٧.

(٤) س. ج.لاو و م. ل. دوكريل، **سراب السلطة**، المجلد ٣: **الوثائق السياسية الخارجية البريطانية ١٩٠٢ ـ ٢٢** (لندن: وبوسطن: روتلدج وكيغان باول، ١٩٧٢)، ص ٥٥٣.

(٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٥٥٣ ـ ٥٥٤.

المطامع الفرنسية والايطالية سيجعله يرفض مثل هذا التدبير. ولذلك ستواصل تركيا القتال. وهذا أمر لا يطاق لأنه يعني أن على بريطانيا أن تواصل القتال هي أيضاً لمجرد تأمين طموحات فرنسية وإيطالية محض، وهذا ينبغي أن يكون أمراً مرفوضاً. وقال رئيس الوزراء انه سيطرح الأمـر في ضوء ذلك على رئيسيْ الوزراء الفـرنسي والايـطالي في باريس، وعبر عن ثقته بأنهما سيسمحان له بأن ينفذ ما عزم عليه.

على أية حال أعد مجلس الوزراء مسودة اتفاقية هدنة مقترحة أخذها رئيس الوزراء معه الى باريس ليبحثها مع رؤساء حكومات الدول الحليفة الآخرين في نهاية الأسبوع الأول من شهر تشرين الأول (أكتوبر) . وفي باريس وافق الحلفاء على اقتراح هدنة قائمة بصورة رئيسة على أساس المسودة البريطانية واتفقوا على أن التفاوض على الهدنة يجب أن تقوم به باسم الحلفاء أية دولة تتصل بها تركيا في هذا الصدد. بيد أن رؤساء وزراء الدول الحليفة رفضوا بصورة قاطعة خطة لويد جورج لعقد معاهدة صلح فورية.

أحد المواضيع التي أثارت جدلاً متزايداً بين قادة الدول الحليفة هو مسألة من سيمارس القيادة العسكرية العليا في مسارح الحرب المتعددة ضد الامبراطورية العثمانية. وقد سعى الفرنسيون الذين كانوا يمارسون القيادة العليا للأسطول في البحر الأبيض المتوسط لكي يحلوا محل القائد البريطاني للقوة البحرية في بحر إيجه نائب الأميرال سومرست آرثر كالثروب، الذي ادعى أن الفـرنسيين «هم بوجه عام عاجزون عن القيام بحملة بحرية مبرأة من العيوب»[٦]. ولم يكن الموضوع عسكرياً فقط، فالبلد الذي يتولى القيادة سيكون الأقدر على جني غنائم النصر.

في قيادة فرنشي ديسبيري، كان يقود الجناح الشرقي (المواجه لتركيا) جنرال بريطاني هو جورج فرانسيس ميلني. آنذاك عزم فرنشي ديسبيري، الذي كان مأخوذاً بنشوة النصر في بلغاريا، على أن يحل القوة البريطانية التابعة لقيادته، وأن يعهد بالجناح الشرقي الى قائد فرنسي وأن يستعد للزحف لاحقاً على القسطنطينية بقيادته شخصياً ليدخلها دخول الظافرين. ولكن لويد جورج أبطل هذا الدخول المظفر، ونجح في إقناع كليمنصو بإصدار أمر يقضي بإعادة تعيين الجنرال ميلني قائداً لجبهة سالونيك التركية. وتمكن لويد جورج، بمساندة من المارشال فوش، من تغيير استراتيجية كليمنصو ـ فرنشي ديسبيري القاضية بتركيز كل القوات البرية الموجودة في مسرح البلقان في الحملة الأوروبية. وبدلاً من ذلك سحبت بعض القوات من ذلك المسرح ووضعت تحت قيادة الجنرال ميلني للزحف على القسطنطينية دعماً لهجوم بحري حليف عبر الدردنيل.

وقد اقترح لويد جورج، في رسالة الى كليمنصو بتاريخ ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) ، أن يقود دخول النصر الى القسطنطينية بحراً أميرال بريطاني. وفي ٢١ تشرين الأول (أكتوبر) أجابه

(٦) ارثور ج. ماردر، **من السفن الحربية طراز دريدنوت إلى سكابا فلو: الاسطول الملكي في عصر فيشر، ١٩٠٤ ـ ١٩١٩**، المجلد ٥: **النصر وما أعقبه، كانون الثاني ١٩١٨ ـ ١٩١٩**، (لندن: مطبعة جامعة اوكسفورد، ١٩٧٠)، ص ٣٧.

كليمنصو رافضاً الموافقة، وقدم اقتراحاً معاكساً يقضي بأن يكون قائدٌ فرنسي على رأس أسطول الحلفاء الذي سيشق طريقه في المضائق الى العاصمة العثمانية. وكانت حجة كليمنصو أن جنرالاً بريطانياً قد تولى قيادة حملة سالونيك ضد تركيا، ولذلك فإنه أمر لا يطاق أن يتولى ضابط بريطاني قيادة الحملة البحرية أيضاً. وأشار الى الاستثمار الفرنسي الهائل في الدين العام العثماني باعتباره مصلحة وطنية هامة تتطلب من فرنسا أن تقوم بدور طليعي في الأمور المتعلقة بتركيا.

(٢)

كان المقدم ستيوارت نيوكومب يعيش متخفياً في بيت يوناني في بيرا، وهي القسم السكني في مدينة القسطنطينية. كان هذا الضابط البريطاني قد قام بدور نشط في الثورة العربية ووقع أسيراً قبل عام عندما كان يقود هجوماً جريئاً لتحويل الأنظار خلال حملة اللنبي على القدس. وقد حاول ثلاث مرات الهرب من الأسر التركي فنجح في المرة الثالثة، ومنذ ٢٢ أيلول (ديسمبر) ١٩١٨ عاش متخفياً في بيرا حيث ما لبث أن علم أن هنالك سياسيين عثمانيين يسعون لهدنة فورية.

كان الرأي في العاصمة العثمانية يمر بمنعطف. فحتى منتصف أيلول (ديسمبر) كان أعضاء جمعية الاتحاد والترقي في معظمهم لا يزالون يعتقدون بأن النصر مقبل. وقد تقبل الأعضاء المدنيون في مجلس الوزراء تحت عامل الضغط تأكيدات أنور أن كل الأمور تسير سيراً حسناً. وادعوا في ما بعد انهم صدقوا وزير الحربية عندما قال لهم ان التقهقر الألماني الظاهر في فرنسا كان في الواقع خدعة رائعة: أي كان مناورة من هيئة الأركان العامة الألمانية لايقاع جيوش الحلفاء غير المنتبهة في الفخ والقضاء عليها. ومضى أنور الى حد مطالبة أعضاء مجلس الوزراء بعدم الافشاء بلعبة برلين وأن يقولوا في العلن ـ وكأنهم يصدقون ذلك ـ ان الألمان قد هزموا وانهم يتقهقرون[٧].

كان طلعت، الصدر الأعظم، أحسن اطلاعاً وكان يعلم أن الألمان يعانون فعلاً من الهزائم، ولذلك طالب بأن تسعى ألمانيا وتركيا الى صلح توافقي. ولكن هو أيضاً اعتقد أن هذا المسعى لا يتطلب السرعة، لأن أنور ضلله كما ضلل غيره وجعله يتخيل أن الوضع العسكري مريح في ذلك الوقت وأن هناك بعض الأسس الجديدة للأمل[٨].

سافر طلعت في شهر أيلول (سبتمبر) الى برلين وصوفيا واطلع على بعض جوانب حقيقة الموقف من حلفائه هناك: وفي طريق عودته شاهد انهيار الجيش البلغاري وأبلغ رسمياً أن بلغاريا تسعى لصلح منفرد. كانت بلغاريا حلقة الوصل البري مع ألمانيا، وخروجها من الحرب ـ في رأي طلعت ـ

(٧) غرين دايـر، «الهدنة التركية لعام ١٩١٨: ١ ـ القرار التركي بعقد هدنة منفصلة، خريف عام ١٩١٨»، **دراسات شرق اوسطية** (أيار ١٩٧٢)، ص ١٧١، الحاشية ٣٠.

(٨) المرجع نفسه، الصفحتان ١٤٨ ـ ١٤٩.

يعني حتمية هزيمة تركيا. وقد عاد مصمماً على السعي لاتفاقية صلح. وسارعت حكومته، بالاتفاق مع الألمان، الى استكشاف رأي الحكومة الأميركية في امكانية الاستسلام للولايات المتحدة على أساس النقاط الأربع عشرة التي أعلنها وودرو ولسون. وبما أن واشنطن لم تكن في حالة حرب مع الباب العالي، فقد استوضحت من بريطانيا كيف يجب أن يكون ردها، ولكنها لم تتلقَّ رداً من لندن. ومهما يكن السبب فان الرد البريطاني لم يصل الى واشنطن اطلاقاً، وهكذا لم تتمكن واشنطن من ارسال رد الى الباب العالي. وكان هذا يعني في الواقع أن الانتفاع بالنقاط الأربع عشرة لم يتوفر للامبراطورية العثمانية، إذ لا تستطيع أية دولة أن تتوقع شروط صلح أميركية إلا إذا استسلمت للولايات المتحدة الأميركية.

عند هذه النقطة ساعد نيوكومب من مخبئه في معالجة الأمور. كان أنور مصمماً على الاستمرار في الحرب إذ إنه شعر أن تركيا بمواصلة الحرب تستطيع أن تحصل على شروط أفضل، وأشار الى النجاحات التركية في القوقاز ومنطقة بحر قزوين باعتبارها برهاناً على أنه قادر على احراز انتصارات في الشرق ترغم بريطانيا على قبول شروط صلح ملائمة في عام ١٩١٩. كانت هذه هي الحجج التي طعن بها نيوكومب. فقد أعد ملاحظات وجهها الى حزب تركيا الفتاة حاول فيها أن يثبت أن العكس هو الصحيح: أي أن بريطانيا ستمنح في عام ١٩١٨ شروطاً أفضل مما تمنحه في عام ١٩١٩. وقد وزعت ملاحظات نيوكومب بواسطة أصدقائه الأتراك في الباب العالي، وقال في ما بعد انها أحدثت أثراً عميقاً. وقال مخبروه ان ملاحظاته أحدثت انشقاقاً في قيادة جمعية الاتحاد والترقي[٩].

وواقع الأمر أن سبب الانشقاق كان إدراك مجلس الوزراء التركي ـ نتيجة انهيار تركيا وقرار ألمانيا بأن تسعى وراء الصلح ـ أن أنور كان يخدع المجلس. فلم يكن حلفاء تركيا (كما ادعى أنور) يربحون الحرب. بل كانوا يواجهون التدمير ـ وسيتركون الامبراطورية العثمانية معزولة، ومقطوعة عن امداداتها من الوقود والذخائر والمال والنجدات المحتملة، لتواجه وحدها الدول الحليفة المنتصرة. وقد دوّن وزير المالية التركي في مفكرته في مطلع تشرين الأول (أكتوبر) : «ان خطيئة أنور باشا الكبرى هي أنه لم يطلع أصدقاءه على حقيقة الموقف. فلو قال قبل خمسة أو ستة شهور اننا في مثل هذا الموقف الصعب، لكان من الطبيعي أن نعقد صلحاً منفصلاً ملائماً لنا في ذلك الوقت. ولكنه أخفى كل شيء وغش نفسه وأوصل البلاد الى هذه الحالة»[١٠].

صباح الأول من تشرين الأول (أوكتوبر)، وبعيد معرفة طلعت أن ألمانيا على وشك أن تطلب الصلح، دعا أعضاء مجلس وزرائه الى اجتماع ليبلغهم أن عليهم أن يستقيلوا. وقال لهم ان الامبراطورية العثمانية مجبرة على السعي فوراً لعقد هدنة. وقال لهم أيضاً ان الحلفاء سيفرضون شروطاً أقسى إذا ظنوا أنه هو وزملاءه من جمعية الاتحاد والترقي ما زالوا يمسكون

---

(٩) كيو. مكتب السجل العام. أوراق المكتب العربي. وزارة الخارجية ٨٨٢. المجلد ١٨ الوثيقة تي يو/١٨/٣.

(١٠) داير الهدنة التركية: ١ ص ١٤٨.

بزمام الأمور[١١]. ولكن أنور وجمال خالفاه الرأي بحجة أن مجلس الوزراء يستطيع أن يضمن شروطاً أفضل إذا ثبت في مكانه وصمد أمام العدو، ولكنهما كانا أقلية. وكانت الغلبة لرأي طلعت الذي أبلغ السلطان أنه وأعضاء مجلس الوزراء عازمون على الاستقالة.

بصعوبة كبيرة تمكن السلطان الجديد، محمد الخامس الذي اعتلى العرش قبل بضعة شهور عند وفاة شقيقه، من ايجاد رئيس للوزراء ومجلس للوزراء. وكان السلطان يفضل وزارة محايدة، أو ربما وزارة أعضاؤها من صفوف المعارضة السياسية، ولكن طلعت وحزب تركيا الفتاة ظلا مسيطرين على البرلمان والشرطة والجيش، وقد طلبا تمثيلهما في مجلس الوزراء ليراقبا النظام الجديد. انقضى أسبوع قبل ايجاد رجل دولة يقبل به السلطان ومستعد للموافقة على شروط طلعت. وفي آخر الأمر قام المشير أحمد عزت باشا ذو المكانة المرموقة ـ وكان الاعتقاد أنه مقبول من الحلفاء ـ بتشكيل وزارة جديدة ضمت أعضاء عديدين من جمعية الاتحاد والترقي. وفي الثالث عشر من تشرين الأول (أكتوبر) قدم طلعت ووزراؤه استقالاتهم رسمياً. وفي اليوم التالي توجه عزت باشا في سيارته وسط الجموع المكتئبة والتي خيم عليها الصمت الى الباب العالي ليتسلم منصبه.

كان الوضع العثماني أسوأ مما قدرت الدول الحليفة. ذلك أن سقوط بلغاريا قطع الطريق البرية الى النمسا وألمانيا وقطع أيضاً الأمل والامدادات. أما داخل تركيا نفسها فكان نصف مليون من الجنود الفارين من الجيش العثماني يجوبون البلاد وينشرون الفوضى. وقد شعر رئيس الوزراء الجديد انه لم يعد بالامكان الاستمرار في الحرب، ومع انه كشف موقفه فإن ذلك لم يضعفه. وبعد مرور يومين على توليه منصبه حاول عزت باشا أن يرسل الكولونيل نيوكومب الى اليونان ـ أقرب مقر قيادة لجيش الحلفاء ـ لكي يحاول وضع نهاية للحرب. فلم يستطع ايجاد طائرة تنقله الى اليونان.

ولذلك أرسل الباب العالي مبعوثاً عن طريق البحر، وهذا المبعوث هو أسير حرب بريطاني آخر، أي الجنرال تشارلز تاونسهند. وكان تاونسهند قد استسلم للجيش العثماني في كوت العمارة، في بلاد الرافدين، في ربيع عام ١٩١٦، وعاش منذ ذلك الحين في الاقامة الجبرية في جزيرة قرب القسطنطينية. وقد أكرمه القادة العثمانيون ورتبوا له جولات فكان يتحرك بحرية نسبية ضمن المجتمع السياسي في العاصمة. وقد علم في خريف ١٩١٨ بتنامي الرغبة في الصلح، فقرر، مثل نيوكومب، أن يدفع الأحداث الى الأمام[١٢].

وعندما علم تاونسهند أن وزارة طلعت قد سقطت سعى لمقابلة مع رئيس الوزراء الجديد، وذهب في ١٧ تشرين الأول (أكتوبر) الى الباب العالي حاملاً معه بعض السطور التي خطها مبيناً فيها

(١١) المرجع نفسه، ص ١٥٢.

(١٢) تشارلز فير فيريس تاونسهند، **حملتي**، (نيويورك: جيمس ا. مالكان، ١٩٢٠)، المجلد ٢، الصفحة ٢٧٦ وما يليها.

نوع شروط الصلح التي قد تطلبها بريطانيا. وقد أوحت هذه السطور أن بريطانيا ستكون مستعدة لابقاء الامبراطورية العثمانية حائزة على سورية وبلاد الرافدين وربما أيضاً القوقاز إذا ما سمح لهذه المناطق بأن تتمتع بحكم ذاتي محلي ضمن امبراطورية يعاد تكوينها وتكون شبيهة باتحاد ولايات كونفيدرالي.

عرض تاونسهند أن يساعد تركيا في الحصول على شروط سخية وفق هذه السطور وأن يجري اتصالاً فورياً مع السلطات البريطانية. وقد أبلغه رئيس الوزراء أن إعلان الامبراطورية العثمانية الحرب على بريطانيا كان جريمة، والذنب هو ذنب أنور. وقبل رئيس الوزراء عرض تاونسهند أن يساعد في تأمين شروط صلح مشرّفة، ولكنه لم يدخل الى روع تاونسهند أنه سيقبل الشروط التي يمكن الحصول عليها مهما كان نوعها.

مساء ذلك اليوم اجتمع تاونسهند مع وزير البحرية، الذي كان أفضل أصدقائه في الوزارة الجديدة، والذي طرح شروط الهدنة التي تقبل بها تركيا، فكانت شبيهة بتلك التي عرضها تاونسهند في مذكراته. عندئذ أعدت الترتيبات لاخراج تاونسهند من تركيا بحراً عبر ميناء أزمير. وقد غادر أزمير في قارب جر تحت جنح الظلام.

وصل قارب الجر الذي نقل تاونسهند الى جزيرة ميتيلين اليونانية في ساعة مبكرة من صباح ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ، فكان بانتظاره قارب بخاري تابع للأسطول البريطاني. وقد أرسل تاونسهند لاسلكياً من جزيرة ميتيلين تفاصيل الموقف التركي الى وزارة الخارجية في لندن. وبناءً على طلبه نقله زورق سريع الى حيث كان قائد الأسطول البريطاني في بحر إيجه، الأميرال كالثورب، الذي كان مقر قيادته في جزيرة ليمنس اليونانية.

أبلغ تاونسهند لندن أن رئيس وزراء تركيا الجديد مستعد لعقد صلح على أساس نوع الشروط السخية التي وضع هو مسودتها في القسطنطينية. وقد أعطى لندن الانطباع بأن تركيا ستواصل الحرب إذا لم تحصل على هذه الشروط السخية. وأهم من ذلك أنه أشار الى أن الباب العالي يرغب في التعاون مع بريطانيا وليس مع الحلفاء الآخرين. (الحقيقة - التي لم يكن يعرفها تاونسهند - هي أن أول محاولة قام بها عزت كانت محاولة اجراء اتصال مع فرنسا، ولكن مبعوثه لم يتمكن من الوصول الى مقر القيادة الفرنسية[١٣]. وظل البريطانيون يعتقدون على مدى عقود من السنين - شأنهم شأن معظم المؤرخين - أن تركيا أصرت على أن تستسلم لهم وليس لفرنسا).

أبرق كالثورب أيضاً بالنبأ الى لندن في ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) . وقد أكد (وفقاً لرئيس وزراء بريطانيا)«أن الأتراك راغبون بصورة خاصة في التعامل معنا وليس مع الفرنسيين»[١٤]. وفي الوقت عينه حمل كالثورب على الخطة الفرنسية الهادفة الى تولي قيادة الأسطول الذي سيبحر الى القسطنطينية. وجاء في برقية كالثورب «ان تأثير ابحار أسطول بقيادة فرنسية الى

(١٣) داين، **الهدنة التركية**: ١، ص ١٦١.

(١٤) **مذكرات ديفيد لويد جورج عن الحرب**، المجلد ٦: ١٩١٨ (بوسطن: ليتل وبراون، ١٩٣٧)، ص ٢٧٨.

القسطنطينية سيكون مدعاة للأسى»[١٥]. ولم يكن بطبيعة الحال باستطاعة أي أسطول للحلفاء أن يدخل الدردنيل آمناً إلا بتسليم قلاع الشاطىء الى الحلفاء. وقد ذكر كالثورب أن تاونسهند قال ان الأتراك مستعدون لتقديم هذا التنازل ولكن لبريطانيا فقط وليس لجميع القوات الحليفة، بشرط أن توافق بريـطانيا على حمايتهم من أي عمل قد تقدم عليه القوات الألمانية الباقية في الجـوار. «يعتقد الجنرال تاونسهند أن الأتراك سيكونون مستعدين لارسال مندوبين مطلقي الصلاحية لبحث الصلح مع ممثلي بريطانيا وسوف يسمحون للبريطانيين بأن يتسلموا قلاع الدردنيل إذا ما تأكدت لهم مساندة بريطانيا ضد الألمان الموجودين في تركيا والبحر الأسود»[١٦].

أدت البرقيات الواردة من تاونسهند وكالثورب الى عقد أطول اجتماع لمجلس الوزراء البريطاني في زمن الحرب. كان مجلس الوزراء البريطاني لا يزال متخوفاً من أن تمتد الحرب ضد ألمانيا الى عام ١٩١٩ أو عام ١٩٢٠، فأراد تأمين المرور البحري للأسطول البريطاني عبر الدردنيل الى البحـر الأسـود، حيث يستطيع الأسطول أن يصل الى ساحل رومانيا ليقوم بدور هام في المراحل النهائية للحرب في أوروبا. وقد وافق مجلس الوزراء على التخلي، إذا اقتضى الأمر، عن بقيـة الشروط الأربعـة والعشرين للهدنة المقترحة من قبل الحلفاء إذا أوقف الأتراك الأعمال الحـربيـة، وسلموا قلاع الدردنيل وفعلوا كل شيء ممكن لضمان سلامة مرور الأسطول عبر المضائق الى البحر الأسود.

فوض مجلس الوزراء كالثورب أن يفاوض بشأن هدنة بدلاً من اتفاقية صلح، لأن اتفاقية الصلح تستدعي مشاورات مع الحلفاء وتسبب تأخيراً[١٧]. وأبلغه مجلس الوزراء ألا يقبل ما هو أقل من تسليم قلاع الدردنيل وحرية المرور في المضائق. وكانت تعليمات مجلس الوزراء اليه أن يطالب ببقية الشروط الأربعة والعشرين وأن يؤمن قبول أكبر عدد ممكن منها، على أن يتساهل إذا لم يوافق عليها الأتراك.

احتج وزير الخارجية الفرنسي لأنه لم يؤخذ رأي فرنسا قبل تفويض كالثورب من قبل مجلس الوزراء البريطاني بالتفاوض والانحراف عن شروط الهدنة التي كان الحلفاء قد اتفقوا عليها. كان كليمنصو حانقاً. ولم يكن سبب ذلك أن رئيس وزراء فرنسا بدّل آراءه وصار يضمر أهدافاً في الشرق الأوسط. كل ما في الأمر انه لم يقبل أن تعامل فرنسا وكأنها مرؤوسة أو بلد مهزوم[١٨]. وسارع مجلس الوزراء البريطاني إلى ارسال اللورد ميلنر إلى باريس لشرح الأمور لكليمنصو، وبدا وقتها ان الفرنسيين هدأت خواطرهم.

ظهر سبب جديد للخلاف عندما علم الفرنسيون بالتفسير البريطاني للاتفاقية التي توصل اليها

(١٥) المرجع نفسه.

(١٦) المرجع نفسه.

(١٧) ستيفن روسكيل، **هانكي: رجل الأسرار**، المجلد ١: ١٨٧٧ ـ ١٩١٨ (لندن: كولنز، ١٩٧٠)، ص ٦١٩ وما يليها.

(١٨) ديفيد روبين واطسون، **جورج كليمنصو: سيرة حياة سياسية** (لندن: ايير ميتوين، ١٩٧٤)، ص ٣٧١.

الحلفاء بشأن من يجب أن يجري مفاوضات الهدنة. فقد نصت الاتفاقية على أن يتولى اجراء المفاوضات أول عضو في التحالف تتصل به تركيا لعقد هدنة. وبما أن الأتراك اتصلوا ببريطانيا بواسطة تاونسهند، فقد كان تفسير بريطانيا انه يعود لها وحدها اجراء المفاوضات.

أرسلت الحكومة البريطانية تعليمات الى الأميرال كالثورب، باستبعاد الفرنسيين من المفاوضات إذا ما حاولوا الاشتراك فيها. ولعل البريطانيين كانوا يخشون أن يصر الفرنسيون، إذا سمح لهم بالاشتراك في المفاوضات، على تقديم مطالب الى تركيا من شأنها أن تؤخر أو تحول دون عقد الهدنة[١٩]. أو ربما كانت تلك (كما اعتقد كثيرون في فرنسا) خطوة أولى مكشوفة في الحملة البريطانية لحرمان فرنسا من الوضع الذي وعدت بأن تناله في الشرق الأوسط بعد الحرب.

(٣)

افتتح مؤتمر الهدنة عند الساعة التاسعة والنصف صباحاً يوم الأحد ٢٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٨، على متن السفينة الحربية (أغاميمنون)، وهي بارجة بريطانية كانت راسية قبالة مرفأ مودروس في جزيرة ليمنوس اليونانية. كان على رأس الوفد العثماني الصغير صديق تاونسهند، رؤوف بك وزير البحرية الجديد. أما الوفد البريطاني فكان برئاسة الأميرال كالثورب.

أطلع كالثورب الوفد العثماني على رسالة كان قد تلقاها من نائب الأميرال جان آميه، كبير ضباط الأسطول الفرنسي في المنطقة، يبدي فيها رغبة حكومته بأن يشارك هو في المفاوضات. واقترح أن يحضر الاجتماعات على البارجة أغاميمنون بصفته ممثلاً لنائب الأميرال دومينيك غوشيه، القائد العام لقوات الحلفاء البحرية في البحر الأبيض المتوسط، وبذلك يكون رئيساً للأميرال كالثورب.

أما أعضاء الوفد العثماني، فقد ذكروا أن أوراق اعتمادهم تفوضهم أن يكونوا معتمدين لدى البريطانيين فقط، وليس لدى الفرنسيين. فأجاب كالثورب بأن اشتراك الفرنسيين ليس مرغوباً فيه بأية حال من الأحوال. ورفض أن يوجه دعوة الى الأميرال أميه للصعود الى البارجة أغاميمنون.

جرت المفاوضات في قمرة القبطان على سطح البارجة. وشرع كالثورب، بما بدا أنه روح الصراحة، يتلو بصوتٍ عال الشروط المقترحة للهدنة ويبحثها شرطاً شرطاً. وبما أن المندوبين العثمانيين لم يطلعوا سلفاً على الوثيقة بكاملها، فانهم لم يستوعبوا على الفور الأثر التراكمي لبنودها الأربعة والعشرين. علاوة على ذلك طمأنهم كالثورب الى أن بريطانيا لا تقصد الحاق أي أذى، ولا تنوي سوى أن تمد يد المساعدة وشرح ما قال انها غاية الحلفاء من صياغة مختلف البنود، وجاء شرحه لها موحياً أن الغاية هي تهيئة علاجات لأوضاع طارئة تحدث في زمن بعيد، الى حد أنه ليس محتملاً قط اللجوء الى تطبيقها. وفي الوقت عينه تمكن من الايحاء بأن موقف الحلفاء لا ينطوي

(١٩) داير، **الهدنة التركية**: ٢.

على كثير من العطاء: فإذا كانت رغبة الأتراك في هدنة، فعليهم أن يقبلوا المسودة التي تقدم بها الحلفاء إلى حد ما بكاملها.

وإذا رأى رؤوف بك، رئيس الوفد العثماني أن ليس أمامه بديل، وقّع مساء ٣٠ تشرين الأول (أكتوبر) على اتفاقية هدنة تختلف اختلافاً بسيطاً عن مسودة الحلفاء الأصلية. وقد نصت الاتفـاقية على توقف الأعمال الحربية بدءاً من ظهر اليوم التالي. كانت الهدنة في واقع الأمر استسلاماً يسمح للحلفاء باحتلال مواقع استراتيجية في الامبراطورية العثمانية إذا ما تعرض أمنهم للخطر: عملياً كانت للحلفاء حرية احتلال أية منطقة يريدون احتلالها.

ولدى عودة رؤوف بك وأعضاء وفده الى القسطنطينية، ادعوا أن الهدنة لا تشكل استسلاماً وصوروا شروطها وكأنها أرحم مما هي فعلاً[٢٠]، وبذلك بذروا بذور الخيبة وبذور السخط.

وبينمـا كانت مفـاوضات الهدنة جارية، دعا طلعت الى اجتماع عقده مع الزملاء السياسيين الموثوقين في دارة أنور، من أجل تأسيس منظمة سرية هدفها حماية قادة حزب تركيا الفتاة الذين سيبقون في البلاد، من أية أعمال انتقامية محتملة من جانب الحلفاء، إذا حدثت أعمال كهذه، ولوضع الأساس للمقاومة المسلحة لشروط الحلفاء إذا اقتضى الأمر ذلك. وقد تم تنظيم خلايا سرية في القسطنطينية ثم في سائر أنحاء الولايات.

لقد أعد أنور وطلعت وجمال ترتيبات هروبهم (وقد علم بها رئيس الوزراء)[٢١]، وفي الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) هرب حكام استانبول السابقون مع حلفائهم الألمان. وفي اليوم التالي، الثالث من تشرين الثاني (نوفمبر)، عمد رئيس الوزراء الى اتخاذ اجراءات مطالبة الألمان بإعادة الفارين، ولكن ألمانيا كانت تنهار وهكذا توارى الفارُّون.

(٤)

استشـاط كليمنصو رئيس الوزراء الفرنسي غضباً لأن بريطانيا انفردت في اتخاذ قرارات في مودروس، واحتج على ذلك احتجاجاً شديداً خلال جلسة عقدها مجلس الحرب الأعلى للحلفاء في وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ ٣٠ تشرين الأول (أكتوبر) . ولكن لويد جورج، حسب رواية المراقبين، رد بكلام أشد مما سمع. وقد قال الكولونيل هاوس، مبعوث وودرو ويلسون، ان رئيسيْ الوزراء «كانا يتقاذفان الكلام مثل أنثييْ سمك، على الأقل لويد جورج فعل ذلك»[٢٢].

قال لويد جورج مخاطباً كليمنصو والآخرين:

---

(٢٠) صلاحي رامسدان سونبيل، **الدبلوماسية التركية، ١٩١٨ ـ ١٩٢٣: مصطفى كمال والحركة القومية التركية** (لندن وبيفرلي هيلز: منشورات ساج، ١٩٧٥)، ص ٣.

(٢١) اريك جان زورشر، **العامل الوحدوي: دور جمعية الاتحاد والترقي في الحركة القومية التركية ١٩٠٥ ـ ١٩٢٦** (ليدن: ا.ج. بريل، ١٩٨٤)، ص ٧٢.

(٢٢) واطسون، **كليمنصو**، ص ٣٦٧.

«فيما عدا بريطانيا لم يسهم أحد في حملة فلسطين بأكثر من حفنة من الجنود السود... وبريطانيا لها الآن على الأرض التركية نحو ٥٠٠,٠٠٠ رجل. وبريطانيا أسرت ثلاثة أو أربعة جيوش تركية ومُنيت بمئات الآلاف من الاصابات في الحرب مع تركيا. أما الحكومات الأخرى فإن كل ما فعلته هو ارسال بضعة رجال شرطة سود ليتأكدوا من أننا لم نسرق القبر المقدس! ولكن عندما آن أوان توقيع هدنة، قام كل هذا الصخب»[٢٣].

وأشار بلفور الى أن فرنشي ديسبيري فاوض بشأن الهدنة البلغارية من دون استشارة بريطانيا، وان كالثورب ليس أقل حقاً في أن يفاوض بشأن الهدنة التركية من دون استشارة فرنسا. وبعد أن تشاور كليمنصو مع وزير خارجيته وافق في نهاية الأمر على أنه لم يعد هناك ما يمكن عمله بشأن هدنة مودروس ما دامت قد وقعت وانتهى الأمر، ولذلك يعتبر المسألة مقفلة.

بتاريخ ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨، أي بعد نحو أسبوعين من توقيع الهدنة التركية وبعد الهدنة على الجبهة الغربية بيوم واحد، دخلت مجموعة من السفن الحربية بقيادة الأميرال كالثورب مضائق الدردنيل، مارة على مقربة من موقع آثار طروادة القديمة[*]، وشقت طريقها بمظاهر الظفر الى القسطنطينية رافعة العلم البريطاني.

(٥)

أحد الأسباب التي جعلت رئيس الوزراء البريطاني يتعجل الأمور في المسألة التركية، انه رغب في تسوية الأمور قبل أن تتدخل الولايات المتحدة. وقد كتب موريس هانكي سكرتير مجلس الوزراء الحربي في مفكرته بتاريخ ٦ تشرين الأول (أكتوبر) كلاماً صريحاً صراحة غير عادية قاله رئيس الوزراء مبيناً ما هو عازم أن يفعل:

«اتخذ لويد جورج موقفاً متعنتاً جداً وأرادنا أن نتراجع عن اتفاقية سايكس ـ بيكو بحيث نحصل على فلسطين وندخل الموصل في المنطقة البريطانية بل ونستبعد الفرنسيين من سورية. وقام أيضاً بحركة ماكرة لمطالبة أميركا بأن تأخذ فلسطين وسورية وهدفه من ذلك أن يجعل الفرنسيين أكثر حرصاً على اعطائنا فلسطين لكي يكون لهم عذر للاحتفاظ بسورية. وكان أيضاً شديد الاحتقار للرئيس ويلسون وحريصاً على ترتيب اقتسام تركيا بين فرنسا وإيطاليا وبريطانيا العظمى قبل أن يتحدث الى أميركا، وكان رأيه كذلك أن ابتلاعنا لحصتنا من تركيا الآن وابتلاع المستعمرات الألمانية في وقت لاحق يقلل من لفت الانتباه الى مكاسبنا الهائلة في الحرب»[٢٤].

---

(٢٣) لويد جورج، **مذكرات الحرب**، المجلد ٦ ـ الصفحتان ٢٧٩ ـ ٢٨٠.

(*) قبل ثلاثة آلاف سنة، شهدت طروادة انتهاء تحالف أوروبي حربي آخر الى حالة محزنة عندما فعل اغاميمنون، قائد ذلك التحالف، ما فعلته بريطانيا على متن البارجة اغاميمنون: فقد منع حليفاً من الحصول على جائزة من جوائز النصر كان قد استحقها.

(٢٤) روسكيل، **هانكي**، المجلد ١، ص ٦٠٩.

أما بلفور فكان له رأي مختلف جداً. فعندما اقترح الفرنسيون القيام بما كان يفكر به لويد جورج - أي تسوية الأمور قبل وصول الأميركيين - رأى بلفور أن الاقتراح لا يقل كثيراً عن الجنون. «محاولتهم المتعمدة لاقصاء الأميركيين عن أي نصيب مؤثر في التسوية العالمية، ليست في مصلحتنا ولا في مصلحة الفرنسيين أنفسهم... لا شك في أن الكولونيل هاوس حريص على العمل معنا بأوثق ما يستطيع وسيكون أمراً مهلكاً أن نعطيه الانطباع بأننا نسوي مسائل كبيرة أو لدينا أقل رغبة في تسويتها من وراء ظهره»[٢٥]. كان بلفور يعتقد أن استقرار تسوية السلام تتطلب المشاركة الأميركية. وهو خلافاً لرئيس الوزراء لم يكن مخلصاً في عرض الانتداب على فلسطين على الولايات المتحدة فحسب، بل كان يعتقد أنه أمر حيوي اقناعها بقبول هذا الانتداب.

أما ليو ايميري، المسؤول في وزارة الحربية وفي أمانة سر مجلس الوزراء الحربي، والذي أصبح وثيق الصلة سياسياً برئيس الوزراء، فقد كان يغلب عليه الخوف أكثر من الأمل في أن تقبل الولايات المتحدة هذا العرض إذا قدم لها. وقد كتب الى الزعيم الصهيوني الدكتور حاييم وايزمان طالباً اليه أن يعمل لمقاومة الوصاية الأميركية، ونجح في تأمين بيان صادر عن وايزمان يقول فيه انه متفق مع إيميري أن بريطانيا هي الخيار الأفضل كدولة انتداب[٢٦].

بيد أن موريس هانكي بصفته سكرتير مجلس الوزراء الحربي ورئيس إيميري المباشر، كان محبذاً لوصاية أميركية باعتبارها وسيلة لكي تضمن بريطانيا الفائدة الاستراتيجية المتمثلة في اقصاء أي عدو محتمل عن فلسطين دون أن تتحمل بريطانيا عبء القيام بذلك بنفسها. وقد أبلغ لويد جورج أنه يرغب في أن تأخذ الولايات المتحدة فلسطين «بهدف خلق دولة حاجزة لحماية مصر»[٢٧]. كان هذا الاقتراح ينطوي ضمناً على فكرة كيتشنر القديمة أن فلسطين لا قيمة لها في حد ذاتها. وبطبيعة الحال لم يوافق لويد جورج.

(٦)

في الأول من كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٨ اجتمع كليمنصو ولويد جورج في مقر رئيس الوزراء البريطاني في لندن. كان ذلك بعد عقد الهدنات بشهر واحد وقبل افتتاح مؤتمر الصلح في باريس بشهرين. ولم يكن مقرراً أن يصل رئيس الولايات المتحدة الى لندن قبل نهاية كانون الأول (ديسمبر) لكي يطرح رؤيته المثالية للمستقبل. ولذلك كان هناك وقت كافٍ للتوصل الى اتفاقيات خاصة قبل ذلك الموعد. وقد اجتمع رئيسا الوزراء على انفراد ولم يدون أي منهما ملاحظات. ورواية ما حدث قدمت كتابة الى مجلس الوزراء البريطاني بعد نحو ثمانية شهور من قبل بلفور،

---

(٢٥) لاو ودوكريل، **سراب السلطة**، المجلد ٢، ص ٣٥٩.

(٢٦) **رسائل واوراق حاييم وايزمان**، المجلد ٨، السلطة آ: تشرين الثاني ١٩١٧ - تشرين الأول ١٩١٨، أعدها للطباعة رفدرة بارزيلاي وبارنيت ليتفينون (القدس: مطبعة الجامعة الاسرائيلية، ١٩٧٧)، الصفحتان ٢٧٨ - ٢٧٩.

(٢٧) روسكيل، **هانكي**، المجلد ١، ص ٥٩٤.

الذي يعتقد أنه سمع الرواية من لويد جورج. وجاء تثبيت هذه الرواية لاحقاً في مذكرات لويد جورج التي تحدث فيها عن معاهدات الصلح.

وفي سياق حديث بدأ بالمسائل الأوروبية أُثير موضوع الشرق الأوسط. فسأل كليمنصو ما هي التعديلات التي ترغب بريطانيا بادخالها على المطالب الفرنسية. ورد لويد جورج: «الموصل»(*). فقال كليمنصو: «هي لكم. هل من شيء آخر؟»، فأجاب لويد جورج: «فلسطين». ومرة أخرى قال كليمنصو: «ستحصلون عليها»[٢٨]. ان كليمنصو الرجل الذي يحترم كلمته قد حافظ على وعده طوال الملاسنات المريرة في مؤتمرات الصلح، بالرغم من أنه لم يكن هناك تثبيت خطي لتنازلاته، وحتى بالرغم من أن البريطانيين لم يرد في ذهنهم أنه يتوقع أن يتلقى تعويضاً عن هذه التنازلات(*).

كانت سياسة كليمنصو طوال حياته السياسية المديدة أن يتنازل لبريطانيا في الشرق الأوسط لكي يضمن تأييدها في أوروبا ضد ألمانيا. ويبدو أن هذا هو ما اعتقد رئيس الوزراء الفرنسي انه أنجزه في الأول من كانون الأول (ديسمبر)، والظاهر أن كليمنصو اعتقد ـ وتبين أنه كان مخطئاً في اعتقاده ـ انه حصل على الأقل على موافقة ضمنية من لويد جورج بتأييد مطالب فرنسا في أوروبا مقابل موافقة كليمنصو الصحرية على مطالب بريطانيا في الشرق الأوسط.

ولكن رئيسي الوزراء لم يتوصلا في حقيقة الأمر الى اتفاق بشأن الشرق الأوسط في الأول من كانون الأول (ديسمبر). فقد تبين خلال بضعة الشهور التالية أن لويد جورج لم يتقدم بكل طلباتـه الشرق أوسـطية عندما طلب اليه كليمنصو أن يفعل ذلك في الأول من كانون الأول (ديسمبر)، إذ انه إضافة الى المطالب التي ذكرها أراد أيضاً من فرنسا أن تتخلى عن مطالبتها بسورية.

لم يكن لويد جورج بذلك ينهج سياسة خارجية شخصية محض. ففي الثاني من كانون الأول (ديسمبر) ـ أي في اليوم التالي للقاء لويد جورج وكليمنصو ـ أبلغ اللورد كورزون «اللجنة الشرقية» لمجلس الوزراء أنه يعتقد بلزوم اقصاء فرنسا عن سورية. إن كورزون، الذي كان رئيساً لهذه اللجنة ـ التي عهد اليها مجلس الوزراء بمهمة إعادة تحديد أهداف بريطانيا في الشرق الأوسط ـ تراجع عن منطق اللعبة الكبرى التي سبق له أن لعب فيها دوراً بارزاً. كان كورزون في ما مضى نائباً للملك في الهند وقام برحلات على امتداد الحدود الروسية التي كانت تتوسع آنذاك، وقد اعتقد سابقاً، وعاد الآن للاعتقاد مرة أخرى، أن هدف بريطانيا الاستراتيجي

(*) الموصل مركز تجاري في المنطقة الغنية بالنفط التي تشكل الآن شمال العراق، وكان سايكس وكيتشنر قد وعدا فرنسا بها خلال المفاوضات التي جرت بين سايكس وبيكو في عام ١٩١٦.

(٢٨) مذكرة بلفور مقتبسة في كتاب اليزابيت مونرو، **لخطة بريطانيا في الشرق الأوسط: ١٩١٤ ـ ١٩٧١**، طبعة منقحة، (بالتيمور: مطبعة جامعة جونز هوبكنز، ١٩٨١)، الصفحتان ٥٠ ـ ٥١.

(*) كان الاعتقاد السائد في الدوائر السياسية الفرنسية أن لويد جورج أعطى تأكيدات بالمقابل ـ ولو انه ليس واضحاً ماذا كانت تلك التأكيدات.

هو منع أية دولة كبرى من قطع الطريق الى الهند. ولم يكن هناك سبب للاعتقاد بأن فرنسا، شريكة بريطانيا الأوروبية، لديها أية نية لعرقلة طريق بريطانيا إلى الشرق. ولكن امتلاك فرنسا لسورية يجعلها في وضع القادر على فعل ذلك، ويجعل فرنسا في الحقيقة الدولة الكبرى الوحيدة القادرة على القيام بهذا التهديد.

وقد جاء في مذكرة لهيئة الأركان العامة البريطانية بتاريخ ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٨: «من الصعب أن يرى المرء كيف يمكن لأي ترتيب أن يكون أكثر قابلية للاعتراض عليه من وجهة النظر العسكرية، مما هي الحال مع اتفاقية سايكس بيكو لعام ١٩١٦، التي توضع بموجبها قوة أجنبية طموحة وذات أهداف على الخطوط الداخلية في ما يتعلق بوضعنا في الشرق الأوسط»[٢٩]. وقد كان هذا رأي كورزون أيضاً.

أبلغ اللورد كورزون اللجنة الشرقية:

«جانب كبير من حياتي العامة أمضيته بأمور ذات علاقة مع طموحات فرنسا السياسية في كل منطقة نائية حيث للفرنسيين تأثير فيها. لقد وجدنا أنفسنا، لأسباب السلامة الوطنية، في تحالف مع الفرنسيين، وأنا آمل أن يستمر هذا التحالف، ولكن طبيعتهم القومية تختلف عن طبيعتنا، ومصالحهم السياسية تتصادم مع مصالحنا في حالات كثيرة. وأنا أخشى جداً أن تكون فرنسا هي الدولة الكبرى التي ينبغي أن نخافها أكثر من غيرها في المستقبل»[٣٠].

لقد كان كورزون ينظر نظرة خاصة الى المنطقة التي يجب تبعاً لذلك اقصاء فرنسا عنها في آسيا. وكان رئيس هيئة الأركان العامة لقوات الامبراطورية، السير هنري ويلسون، ينظر الى الأمور نظرة مماثلة فكتب يقول: «من الضفة اليسرى لنهر الدون الى الهند هذه منطقة مصالحنا ويجب حصرها بنا»[٣١]. أما بلفور فكان متشككاً. فقد لاحظ أن البوابات المؤدية الى الهند «أخذت تبتعد أكثر فأكثر عن الهند، ولاأعرف الى أي مدى تريد هيئة الأركان العامة أن تنقلها غرباً»[٣٢].

ولم تكن لرئيس الوزراء البريطاني ذهنية إقامة سياساته على أساس مثل هذه النظرية الجغرافية ـ السياسية. كل ما يستطيع المرء قوله، هو أن لويد جورج كان ببساطة يحاول الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من الأرض المستولى عليها. وفي المسألة السورية، يبدو أنه كان مجرد انتهازي منغمس في غش لا ضابط له.

---

(٢٩) مايكل ل. دوكريل وج. دوغلاس غولد، **سلام غير واعد: بريطانيا ومؤتمر الصلح ١٩١٩ ـ١٩٢٣** (لندن: باتسفورد اكاديميك اند اديوكيسنال، ١٩٨١)، ص ١٤٦.

(٣٠) كريستوفر اندرو و ا.س. كانيا ـ فورستنر، **ذروة التوسع الامبراطوري الفرنسي، ١٩١٤ ـ ١٩٢٤** (ستانفورد: مطبعة جامعة ستانفورد، ١٩٨١)، ص ١٧٢.

(٣١) بريتون كوبر بوش، **بريطانيا والهند والعرب ١٩١٤ ـ ١٩٢١**، (بيركلي ولندن: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٧١)، ص ١٦٣.

(٣٢) جون داروين، **بريطانيا ومصر والشرق الأوسط: السياسة الامبراطورية في أعقاب الحرب، ١٩١٨ ـ ١٩٢٢** (نيويورك: مطبعة سانت مارتن، ١٩٨١)، ص ١٦٠.

(٧)

جاء التأييد لأهداف رئيس الوزراء البريطاني من أنصار كيتشنر في الشرق الأوسط، الذين كانوا يقـولون منذ أكثر من عام انه يجب أن تحصل بريطانيا على فلسطين، وذريعتهم في ذلك أن بريطانيا بحاجة اليها من أجل التوفيق بين العرب واليهود. وبعد مرور أشهر على توقيع هدنة مودروس، توسع الجنرال جيلبرت كلايتون في هذا المنحى. فقد ادعى في مذكرة يبدو انها وصلت الى مكتب رئيس الوزراء انه اتضح له بعد شهور من الخبرة في احتلال أراضٍ عثمانية سابقة، ان الالتزامات التي تعهدت بها بريطانيا لفرنسا ـ ليس في فلسطين فقط بل في سورية أيضاً ـ أصبحت من الناحية العملية لا تتلاءم مع الالتزامات التي قدمت للقومية العربية وللصهيونية. فلا بد إذاً من أن يستمر الاحتكاك وأن يخلق أخطاراً لبريطانيا. ولذلك يجب أن نختار. ومضى كلايتون في جدله قائلاً: إذا كان لا بد من إعطاء سورية الى فرنسا، فيجب عندئذ على بريطانيا أن تتخلى عن اهتمامها بفلسطين لمصلحة الولايات المتحدة أو لمصلحة بلد آخر مستعد لأن يحمل العبء. ولكن البديل الأفضل هو أن تتولى بريطانيا الحكم في فلسطين وسورية وأن تأخذ في الاعتبار الأماني اليهودية والعربية وأن تكافىء فرنسا في مكان آخر، ربما باعطائها القسطنطينية[٣٣].

في شتـاء ١٩١٩ وزع مكتب رئيس الوزراء البريطاني على الصحافة البريطانية مذكرة سرية تتضمن خلفية، القصد منها إظهار أن قوات فيصل «ساعدت مادياً» الجنرال اللنبي وأنها دخلت «المدن الداخلية» الأربع الكبرى في سورية (دمشق، حمص، حماه، حلب) قبل أن تدخلها قوات أخرى تابعة لقيادة الجنرال اللنبي» وان قوات فيصل فعلت ذلك ليس كقوة غزو أجنبية جاءت من الحجاز بل كقوة من أهل البلاد. «ان الأغلبية العظمى من الجنود العرب الذين ساعدوا على هذا النحو في تحرير سورية كانوا مواطنين من أهل المنطقة»[٣٤]. كان توجه المذكرة أن تظهر أن سورية الناطقة بالعربية قد نهضت وحررت نفسها وأن من المخالفة للمبادىء التي تنادي بها الديمقراطية الغربية محاولة إعادة فرض الحكم الأجنبي.

كان عدد الجيش العربي الذي قاده فيصل في حملتي فلسطين وسورية يقارب ٣,٥٠٠ رجل، ولكن لويد جورج حصل من فيصل على تصريح علني قال فيه ان العرب الذين خدموا أو تحالفوا معه أو مع والده في وقت أو آخر خلال الحرب بلغ عددهم نحو ١٠٠,٠٠٠، واستخدم رئيس الوزراء البريطاني هذا الرقم في مجادلته الفرنسيين. كان لويد جورج يعرف أن الرقم مضخم تضخيماً جامحاً، (كتب في ما بعد «المثل يقول ان علم الحساب الشرقي علم خيالي»)، بل كان يعتقـد أن الاسهـام العـربي في فتح فلسطين وسورية «يكاد لا يذكر»[٣٥]. أما في موقفه ضد

---

(٣٣) لندن. مكتب سجلات مجلس اللوردات. مجموعة بيفربروك. أوراق لويد جورج. ف. ـ ٢٠٥ ـ ٣. الوثيقة ٩.

(٣٤) المرجع نفسه. الوثيقة ٧.

(٣٥) ديفيد لويد جورج، **مذكرات مؤتمر الصلح** (نيوهاتن: مطبعة جامعة بيل، ١٩٣٩)، المجلد ٢، الصفحتان ٦٦٥ ـ ٦٦٨.

الفرنسيين فقد كانت حجته انهم يضعونه في موقف صعب عندما يطلبون اليه أن يعمل ضد حليفه الكبير الآخر، فيصل. وكان يقول ان فيصل وجيشاً كبيراً من السوريين حرروا بلدهم وهم يحكمونها الآن، تحت قيادة الجنرال اللنبي، ومن العسير أن يتوقع أحد من بريطانيا أن تسمح لفرنسا بالتحرك ضدهم. كان من الناحية العملية يقول أن بريطانيا في حل من التزامات تحالفها مع فرنسا بسبب التزامات تحالفها مع سورية.

في نهاية شتاء عام ١٩١٩ جاء اللنبي لتناول طعام الغداء مع لويد جورج وسكرتيرته، فرانسيس ستيفنسون، وقد دوّنت السكرتيرة في مفكرتها «أن لويد جورج كان يحثه على تزويد فرنسا بالحقائق عن سورية، أي أن الفرنسيين لن يطاقوا هناك. وفي اعتقادي أنه فعل ذلك في اجتماع لاحق بين رئيس الوزراء وكليمنصو وونستون. إن الفرنسيين عنيدون جداً بشأن سورية ويحاولون أن يعلنوا أن الانكليز يريدونها لأنفسهم». ولاحظت أن تعقيب لويد جورج على ذلك هو: «أن فرنسا رابح ضعيف. انها لا تحسن الافادة من انتصاراتها»[٣٦].

قبيل غداء اللنبي كتب اللورد ميلنر من باريس الى رئيس الوزراء عن محادثاته مع كليمنصو. قال ميلنر في رسالته انه أخبر رئيس الوزراء الفرنسي «بكل صراحة اننا مع عدم رضانا عن خطة سايكس ـ بيكو التي هو نفسه أقرّ بالحاجة الى تغييرها تغييراً جذرياً، ليست لدينا رغبة في أن ننهي وجود فرنسا في سورية أو أن نحصل على سورية لأنفسنا... الصعوبة السورية ليست من صنع أيدينا، بل تعود الى أن الفرنسيين لسوء الحظ لم يلقوا هوى في نفوس العرب. هذا يضعنا في موقف محرج..» لأن العرب بقيادة فيصل «أسهموا مادياً في انتصارنا».

كان ميلنر يعرف انه لم يكن صريحاً مع كليمنصو في كلامه عن دوافع بريطانيا ونياتها، إذ انه أضاف «أجد أن كل سلطة حكومية أخرى، عسكرية كانت أو دبلوماسية، تعاكسني. انني معارض كل المعارضة فكرة محاولة الاحتيال على فرنسا لاخراجها من سورية»[٣٧].

بطبيعة الحال ادعى لويد جورج ـ مثلما ادعى ميلنر في حديثه مع كليمنصو ـ انه لا يريد أن يأخذ سورية لبريطانيا، وانه في الحقيقة سيرفض انتداباً بريطانياً عليها، وانما هو يؤيد قضية فيصل العربية. ولكن القضية العربية كانت مجرد واجهة تتوقع بريطانيا أن تحكم من ورائها، إذ ان كليمنصو قال للورد ميلنر ـ ولم ينكر ميلنر ـ أن فيصل يفعل ما يطلبه مستشاروه البريطانيون[٣٨].

وقد لفت ميلنر انتباه لويد جورج الى أن كليمنصو كان في مسألة الشرق الأوسط متفوقاً كثيراً في ليبراليته على حكومته والجهاز البيروقراطي الذي يعاونه. وكان المعنى الضمني لملاحظات ميلنر

(٣٦) فرانسيس ستيفنسون، **لويد جورج**: **مفكرة**، أعدها للطباعة ا.ج. ب. تيلور (نيويورك ولندن: هاربر وراو، ١٩٧١)، ص ١٧٤.

(٣٧) لندن. مكتب سجلات مجلس اللوردات. مجموعة بيفربروك. أوراق لويد جورج. ف ـ ٣٩ ـ ١ ـ ١٠.

(٣٨) المرجع نفسه. ف ـ ٢٠٥ ـ ٣. الوثيقه ٧.

انه إذا لم يحصل رئيس الوزراء الفرنسي على شروط مرضية، فقد يحل مكانه شخص يكون التعامل معه أقل سهولة.

في خريف عام ١٩١٩ نقل ألفرد موند، الصناعي من شركة (أمبيريال كميكالز) الذي كان لويد جورج قد ضمه الى حكومته بصفته مفوض الأشغال، عن البارون أدموند روتشيلد انه ذكر له أن ممالأة بريطانيا للعرب ضد الفرنسيين سوف تنفر الرأي العام الفرنسي. وأكد موند «الأهمية الكبيرة للمحافظة على التحالف الانكليزي - الفرنسي في حالة سليمة»[٣٩]. ولكن بدا أن رئيس الوزراء البريطاني تعامى عن الخطر الذي قد يلقي بهذا التحالف الى التهلكة.

وحتى سير مارك سايكس، الذي أمضى سنوات في العمل كي يبين أن ثمة متسعاً للجميع للحصول على حصة عادلة في مستقبل الشرق الأوسط، عاد من سورية بإطار تفكير متغير (إذا كان لنا أن نصدق ملاحظات لويد جورج الشخصية التي أبداها بعد ذلك بوقت قصير - ولعلها يجب ألا تصدق). فقد قال رئيس الوزراء ان سايكس: «كان رجلاً قلقاً جزعاً... كان مسؤولاً عن الاتفاقية التي سببت لنا كل هذه المتاعب مع الفرنسيين. نحن نسميها (اتفاقية سايكس - بيكو) ان سايكس تفاوض بشأنها مع بيكو الفرنسي الذي تفوق عليه. لقد رأى سايكس الصعوبات التي ورطنا بها فكان بالنتيجة شديد القلق. قلت له شيئاً عن الاتفاقية وفي الحال رأيت كيف اني آذيته. أنا آسف. بودي لو اني لم أقل شيئاً. اني ألوم نفسي. لقد بذل قصارى جهده. لم أكن راغباً في التشديد على غلطته أو أن أزيده تعاسة»[٤٠].

وعلى غرار ذلك استنتج توماس ادوارد لورنس ان سايكس يود الآن «أن يكفّر» عن استعداده سابقاً لاقتسام الشرق الأوسط مع حليفة بريطانيا[٤١]:

«إذا كان الأمر كذلك، فقد فات الأوان. لقد مات سايكس في باريس بتاريخ ١٦ شباط (فبراير) ١٩١٩ في حجرته في فندق لوتي ضحية وباء الأنفلونزا الذي اكتسح العالم في عامي ١٩١٨ و١٩١٩(*)، الذي عزت فرنسا بدايته الى اسبانيا، واسبانيا الى فرنسا، والولايات المتحدة الى أوروبا الشرقية، وأوروبا الغربية الى أميركا، وعزت جيوش اللنبي بداية الوباء الى القوات التركية المتقهقرة»[٤٢].

---

(٣٩) المرجع نفسه. ف - ٣٦ - ٦ - ٥٦.

(٤٠) **مفكرة اللورد ريدل شديدة الخصوصية عن مؤتمر الصلح وما بعده: ١٩١٨ -١٩٢٣** (نيويورك: رينال وهيتشكوك، ١٩٣٤)، ص ٢٥.

(٤١) ديزموند ستيوارت، ت. ا. **لورنس** (نيويورك ولندن: هاربر وراو، ١٩٧٧)، ص ١٣٣، **وت. ا. لورنس، أعمدة الحكمة السبعة** (غاردن سيتي، نيويورك: دبلداي ودوران وشركاؤهما، ١٩٣٥)، الفصل ٦.

(*) قضى وباء الأنفلونزا على أكثر من عشرين مليون انسان، فطغى على الملايين الثمانية والنصف الذين قتلوا في الحرب. وقيل انه مع حلول عام ١٩١٩ كان كل رجل وامرأة وطفل على وجه البسيطة قد أصيب بعدوى هذا المرض[٤٢].

(٤٢) وليم هـ. ماكنيل، **الجوائح والشعوب** (غاردن سيتي نيويورك: كتب دبلو اي انكور، ١٩٧٦)، ص ٢٥٥.

(٤٣) **الموسوعة البريطانية**، الطبعة الرابعة عشرة، تحت عنوان: س. **انفلونزا**، وأيضاً الطبعة الثانية عشرة، تحت عنوان: **الحملات التركية**.

الجزء التاسع

انحسار التيار



الفصل الاول

دقات الساعة

(١)

النصر في الحرب العالمية الأولى أوصل الامبراطورية البريطانية الى ذروتها: فبعد أن أضيفت اليها المناطق التي احتلتها في الشرق الأوسط وبقاع أخرى، صارت أكبر مما كانت هي ـ أو أية امبراطورية أخرى ـ في أي زمان سابق. ومع أن بريطانيا كانت قد تعبت من الحرب ومن المغامرات الباهظة الثمن في أماكن نائية، فقد سعى لويد جورج الى التشبث بأكبر قدر ممكن مما كسبته بريطانيا في الحرب. كان هذا هدفه الأكبر في المفاوضات التي كان على وشك أن يجريها مع الدول الحليفة والشريكة الأخرى. ولكن رئيس الوزراء اختار أن يطلب تفويضاً من الناخبين في بلاده قبل أن يتوجه الى مؤتمر الصلح.

ليلة توقيع الهدنة مع المانيا، طلب رئيس الوزراء الى اثنين فقط من السياسيين أن يتناولا طعام العشاء معه ومع رئيس هيئة الأركان العامة لقوات الامبراطورية سير هنري ويلسون، في مقر رئيس الوزراء. وكان السياسيان هما ونستون تشرشل والمدعي العام اللامع ف. سميث، وهو من خيرة أصدقاء تشرشل. وقد دوّن سير هنري ويلسون في مفكرته «بحثنا أشياء كثيرة ولكن بصورة رئيسة الانتخابات العامة!»[1].

إن رئيس الوزراء بنظرته الثاقبة الى المنفعة السياسية، رأى فرصة للنجاح في الانتخابات إذا دعا اليها في أعقاب النصر مباشرة. وكان أمله، إذا ما حاز مجدداً أغلبية برلمانية مضمونة، أن يربح الوقت لتنفيذ برامجه. وقد سعى وراء التفويض الجديد من الناخبين عندما كانت شعبيته في أوجها. ففي نهاية عام ١٩١٨ كان لا يزال «الرجل الذي ربح الحرب». وقد كان زعيم حزب

---

(١) مارتن جيلبرت، **ونستون س. تشرشل، المجلد المرافق**، المجلد ٤، الجزء (١): كانون الثاني ١٩١٧/ - حزيران ١٩١٩ (بوسطن: هوتن ميفلين، ١٩٧٨)، ص ٤١٢.

المحافظين يعبر عن رأي كثيرين عندما قال: «بوسعه أن يكون رئيساً للوزراء مدى الحياة إذا شاء»[٢].

أجـريت الانتخـابـات العامة في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٨، ولكن احصاء أصوات الناخبين أرجىء حتى الثامن والعشرين من كانون الأول (ديسمبر) بغية اتاحة الوقت لوصول أوراق اقتـراع الجنود. وقاد الائتلاف الحكومي رئيس الوزراء الليبرالي لويد جورج وشريكه السياسي زعيم المحافظين أندرو بونار لو. أما جناح الأحرار الذي تزعمه اسكويث فقد خاض الانتخابات منافساً، وانسحب حزب العمال من الائتلاف ليكون منافساً.

حقق الائتلاف نصراً ساحقاً، حتى ان لويد جورج نفسه ذهل بحجم هذا النصر. فقد كان نحو خمسة وثمانين بالمئة من الذين حصلوا على مقاعد في مجلس العموم الجديد من أنصاره. أما الأحرار من جناح اسكويث فقد هزمهم مرشحو الائتلاف وفقد اسكويث نفسه مقعده في مجلس العموم، وهذا ما حدث أيضاً لزعماء بارزين لحزب الأحرار الذي كان قبل الحرب. وقد تفوق مرشحو حزب العمال على أحرار اسكويث، ولأول مرة استطاع حزب العمال أن يدعي أنه يمثل المعارضة الرسمية.

لقد تبدلت طبيعة كتلة الناخبين تبدلاً جذرياً نتيجة للتشريع الذي صدر في زمن الحرب وأعطى لأول مرة المرأة حق الانتخاب (من سن الثلاثين) وجميع الرجال (من سن الواحدة والعشرين). كان عدد الذين يحق لهم الانتخاب في عام ١٩١٨ واحداً وعشرين مليون انسان، مقابل سبعة ملايـين ونصف مليون شخص فقط قبل الحرب. وكانت لدى كل من الطبقة العاملة الجديدة والنـاخبـات من النساء أفكار مختلفة اختلافاً جذرياً بشأن مسائل مثل دفع أكلاف التوسع الامبراطوري في الخارج.

كانت الناحية التي تنطوي على احتمال ازعاج لرئيس الوزراء لويد جورج في انتصاره المذهل، هي أن معظم المكاسب الانتخابية كانت من نصيب حزب المحافظين بزعامة بونار لو بدلاً من أن تكـون من نصيب حزبـه، حزب الأحرار. فقد سيطر المحافظون على أغلبية في مجلس العموم الجديد. وكثيرون من المحافظين كانوا جدداً انتُخبوا أعضاء في مجلس العموم للمرة الأولى، ومن هؤلاء كان عدد كبير من رجال الأعمال الذين مالوا الى الجناح اليميني في حزبهم. ولم يكن جدول أعمالهم السياسي هو جدول أعمال رئيس الوزراء عينه.

بيد أن رئيس الوزراء حصل في ذلك الحين على تأييد كامل من بونار لو، ولذلك شعر انه آمن سياسياً. وقد أوجد لويد جورج شراكة عمل وثيقة مع زعيم حزب المحافظين وكانت هذه الشراكة مناسبة لكليهما. فقد كان بونار لو المتواضع الخجول يشعر بالسعادة إذ أتاح لرئيس الوزراء المفعم نشاطاً والبهي الطلعة أن يتولى القيادة وأن يكون في بؤرة الضوء. وقال بونار لو لأحد مساعديه، مشيراً في كلامه الى شاغل البناء رقم ١٠ شارع داونينغ «يجب الا نسمح قط لهذا

(٢) كنيث مورغان، **لويد جورج**، (لندن: ويدنفيلد ونيكولسون، ١٩٧٤)، ص ١٢٦.

الرجل النحيل أن يغادر. فطريقه وطريقنا متلازمان في المستقبل»[٣].

(٢)

طلب لويد جورج الى ونستون تشرشل، السياسي الذي بلغ الخامسة والأربعين من عمره والذي كان يحاول أن يحيي ماضيه، أن يتولى منصب وزير الدولة لشؤون الحرب والطيران في وزارة ما بعد الحرب. قدم رئيس الوزراء عرض الوزارتين، («بطبيعة الحال سيكون هناك راتب واحد فقط»)، بتاريخ ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩١٩[٤]. وقبل تشرشل العرض في اليوم التالي. وعندما كان تشرشل وزيراً للذخائر لم يكن عضواً في مجلس الوزراء الحربي، ولذلك فان توليه وزارة الحربية كان مؤشر عودته الى الأوساط الداخلية للحكومة. وكما كان متوقعاً، فقد أثار تعيينه معارضة عنيفة.

وقد علقت احدى صحف المحافظين قائلة: «لقد تابعنا مسيرته الرائعة والخاطئة وكنا على ثقة في توقعنا انه سيفسد ان عاجلاً أو آجلاً كل عمل يتولاه. مصيره مرتبط بطباعه: ثمة مثلب مأساوي في السيد تشرشل يضعه كل مرة على الدرب الخطأ... هذا تعيين يجعلنا نرتجف بالنسبة للمستقبل»[٥].

تغلب تشرشل على السمعة التي لصقت به ـ سواء أكان يستحقها أم لا ـ بأنه يبذر موارد البلاد، وانطلق ليظهر أنه يستطيع أن يكون مقتصداً: فأخذ يقول ان السياسات الطموحة ينبغي تقليصها إذا لم تتوفر الموارد الداعمة لها. ولكن عندما ذكر أن بريطانيا قد تفتقر الى المال والقوة البشرية لتنفيذ خطط لويد جورج الرامية إلى احلال بريطانيا محل الامبراطورية العثمانية في الشرق الأوسط، تجاهله رئيس الوزراء عامداً.

لقد ادعى رئيس الوزراء أن لبريطانيا الحق بأن تقوم بدور السيادة في الشرق الأوسط، مستذكراً أن مليونين ونصف مليون جندي بريطاني أرسلوا إلى المنطقة في وقت أو آخر، وأن ربع مليون جندي قتلوا أو جرحوا، في حين أن الفرنسيين، فيما عدا معركة غاليبولي، لم يمنوا عملياً بأية إصابات في الشرق الأوسط، وان الأميركيين لم يكونوا اطلاقاً في المنطقة[٦]. ودافع لويد جورج عن موقفه في مؤتمر الصلح قائلاً ان ادعاءه يستند الى وجود ١،٠٨٤،٠٠٠ جندي من بريطانيا

---

(٣) تشالرز لوك موفات، **بريطانيا بين الحربين ١٩١٨ ـ ١٩٤٠**، (لندن: كتب جامعة ميتوين ذات الغلاف الرخيص، ١٩٦٨)، ص ١١.

(٤) جيلبرت، **تشرشل: المجلد المرافق**، ص ٤٥٠.

(٥) مارتن جيلبرت، **ونستون س. تشرشل**: المجلد ٤: ١٩١٦ ـ ١٩٢٢، **العالم المضروب** (بوسطن: هوتن ميفلين، ١٩٧٥)، الصفحتان ١٧٩ ـ ١٨٠.

(٦) هوارد ساشار، **انبثاق الشرق الأوسط: ١٩١٤ ـ ١٩٢٤** (نيويورك: الفرد ا. كنوبف، ١٩٦٩)، ص ٢٤٦.

والامبـراطوريـة يحتلون الامبراطورية العثمانية[٧]، وانه ليس في قوات الاحتلال وحدات غير بريطانية ذات حجم يذكر.

وحسب أقوال سكرتير مجلس الوزراء البريطاني «لم تغب عن بصر رئيس الوزراء اطلاقاً خلال الحرب، الفوائد التي يمكنه أن يأمل في جنيها عند انعقاد مؤتمر الصلح من جراء حيازة أراضي أعدائنا»[٨]. وقد ذكر لويد جورج لأحد أصدقائه: «سيكون الفارق كبيراً بمجرد امتلاكنا الأرض عسكرياً»[٩].

الأمر الذي كان وينستون تشرشل لا يفتأ يكرره هو أن هذا الوضع ـ أي احتلال الشرق الأوسط من قبل مليون جندي بريطاني ـ هو وضع مؤقت، وأن الجنود يطالبون بإعادتهم الى الوطن. وكانت هذه أول مشكلة واجهت تشرشل بصفته وزيراً للحربية، وكانت قناعته أن هذه المشكلة تفرض أولويات جديدة على الحكومة بكاملها.

بتـاريـخ ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩١٩، أول أيام تشرشل في منصبه كوزير دولة لشؤون الحرب، استشاره رئيس هيئة الأركان العامة لقوات الامبراطورية بصورة عاجلة بشأن أزمة في صفـوف هذه القوات: لقد تظاهر الجنود مطالبين بتسريحهم فوراً. وقد عمّ الاضطراب وخشي تشرشل أن يؤدي هذا الاضطراب الى انتفاضة بلشفية. فكتب في ما بعد قائلاً ان هذه المخاوف كانت صحيحة في وقتها «لأن أشياء كثيرة مخيفة كانت قد حدثت وشهدنا انهيارات رهيبة لكيانات قائمة، كما شهدنا معاناة طويلة للأمم بحيث أن أية هزة، بل أي تشنج يزلزل أسس كل دولة»[١٠].

كان اعتقاد تشرشل أن الجنود يجب أن يعادوا الى أوطانهم حالما تتمكن القطارات والسفن ناقلة الجنود من نقلهم.

بعـد ذلك بأسبـوعـين حدث عصيان بين خمسة آلاف جندي بريطاني في ميناء كاليه طالبوا بتسريحهم، ولكن تشرشل كان سباقاً بإيجاد الحل إذ كان قد أعد خطة عادلة لتسريح الجنود، وقد نفذت الخطة بسرعة تحت ارشاداته طوال عام ١٩١٩.

ولكن تسريح الجيش كان يهدد بانتقاص فرص بريطانيا لفرض شروط الصلح. ففي ١٥ كانون الثـاني (ينـايـر) ١٩١٩ كتب الفيلد مارشـال سير دوغـلاس هيغ، القائد العام لقوة الحملة البريطانية في أوروبا، الى تشرشل ليبلغه أن الجيش البريطاني الموجود «كان يختفي بسرعة» وانه ما لم ينشأ جيش احتلال «فإن الألمان سيكونون في وضع للتفاوض على نوع آخر من الصلح»[١١]. كان هذا ينطبق أيضاً على الأتراك. وبعد مرور بضعة أيام قدم تشرشل مذكرة الى رئيس الوزراء

(٧) بول هيلمريش، من باريس إلى سيفر: **تقسيم الامبراطورية العثمانية في مؤتمر الصلح ١٩١٩ ـ ١٩٢٠** (كولومبوس: مطبعة جامعة ولاية اوهايو، ١٩٧٤)، ص ٢٨.

(٨) اليـزابيت مونرو، **لحظة بريطانيا في الشرق الأوسط: ١٩١٤ ـ ١٩١٧**، طبعة منقحة (بالتيمور. مطبعة جامعة جونز هوبكنز، ١٩٨١)، ص ٣٧.

(٩) المرجع نفسه، ص ٣٨.

(١٠) ونستون س. تشرشل، **العاقبة: كونها لاحقة للأزمة العالمية** (لندن: مكميلان، ١٩٤١)، ص ٦٠.

(١١) جيلبرت، **تشرشل: العالم المضروب**، ص ١٨٢.

قال فيها: «ما لم نكن راغبين في أن نحرم من ثمار النصر وأن نرمي بكل ما كسبناه بكلفة ومشقة كبيرتين فلا بد لنا من أن نوفر خلال شهور عديدة مقبلة جيوشاً لاحتلال أرض العدو. ويجب أن تكون هذه الجيوش على قدر من القوة يكفي لانتزاع الشروط التي نطلبها من الألمان والأتراك وغيرهم»[١٢].

حاول تشرشل، من أجل اعطاء رئيس الوزراء الوقت اللازم لفرض شروطه للصلح، أن يحتفظ بجيوش احتلال مؤلفة من جنود مجندين حديثاً، على أساس أول قرعة سحب للمجندين في بريطانيا في زمن السلم. ولكن رئيس الوزراء الذي تنبه للحقائق السياسية الداخلية، أمر بتخفيض حجم الجيوش التي كان تشرشل ينوي انشاءها. بعدئذ اضطر تشرشل الى أن يعد بانهاء التجنيد في موعد لا يتجاوز آذار (مارس) ١٩٢٠. ومع انه حذر مجلس العموم قائلاً: «اياكم أن تحلوا جيشكم قبل أن تحصلوا على شروطكم»[١٣] فان الاعتبارات السياسية فرضت سرعة تسريح الجنود الى حد أن تشرشل اعترف في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٩ بأن «الجيش قد تلاشى»[١٤]. مع ذلك لم تكن بريطانيا قد حققت شروطها في الشرق كما سنرى الآن. ففي عام ١٩١٤ كان تشرشل الأكثر ادراكاً من بين أعضاء مجلس الوزراء أن الجداول الزمنية للتعبئة كانت تدفع الدول الكبرى الى حرب عالمية. وفي عام ١٩١٩ كان هو الأكثر ادراكاً من بين أعضاء مجلس الوزراء ان الجداول الزمنية لتسريح الجنود ترغم الامبراطورية على التخلي عن الميدان قبل ضمان النصر.

ورأى تشرشل أيضاً انه ينبغي للحكومة أن تقلص النفقات بسرعة لتتمكن بريطانيا من العيش في حدود إمكاناتها. وقد وعد تشرشل مجلس العموم قائلاً: «سأبذل قصارى جهدي لضمان اجراء تخفيضات كبيرة في القوات، إذ من دون هذه التخفيضات يستحيل أن تكون الأوضاع المالية في حالة جيدة»[١٥]. والحقيقة انه خفض النفقات في السنين التالية الى ١٧٪ فقط مما كانت عليه، أي من ٦٠٤ ملايين جنيه في عام ١٩١٩ الى ١١١ مليون جنيه في عام ١٩٢٢[١٦].

لقد ذكر أن هناك مشكلة أخرى لا بد من مواجهتها: فعند إعادة الجنود البريطانيين الى وطنهم يبقى الشرق الأوسط في أيدي جنود هنود. كانت الهند البريطانية قد أرسلت خلال حرب عام ١٩١٤ أكثر من مليون جندي الى ما وراء البحار، كثيرون منهم مسلمون[١٧]. وعند بداية

(١٢) جيلبرت، **تشرشل: المجلد المرافق**، الصفحتان ٤٦٣ ـ ٤٦٤.

(١٣) جيلبرت، **تشرشل: العالم المضروب**، ص ١٩٤.

(١٤) المرجع نفسه، ص ١٩٦.

(١٥) المرجع نفسه، ص ١٩٤.

(١٦) كنيث مورغان، **الوفاق والتفكك. حكومة لويد جورج الائتلافية ١٩١٨ ـ ١٩٢٢** (اوكسفورد: مطبعة كلارندون، ١٩٧٩)، ص ١٤٦.

(١٧) جون داروين، **بريطانيا ومصر والشرق الأوسط: السياسة الامبراطورية في أعقاب الحرب ١٩١٨ ـ ١٩٢٢** (نيويورك: مطبعة سانت مارتن، ١٩٨١)، ص ١٢، و**الموسوعة البريطانية**، الطبعة الخامسة عشرة تحت عنوان: **شبه القارة الهندية، تاريخها**.

عام ١٩٢٠ نبه تشرشل مجلس الوزراء الى العواقب السياسية المترتبة على كون هؤلاء الجنود، وهم في غالبيتهم مسلمون، يشكلون قوة الاحتلال التي تركت في المنطقة وعُهد اليها بمهمة كريهة هي ممارسة الاكراه على أبناء دينهم المسلمين. وكتب تشرشل قائلاً: «ان كل وسائلنا المحدودة لتهدئة الأمور في الشرق الأوسط تعتمد على استخدام الجنود الهنود، ويجب ألا نفعل شيئاً من شأنه أن يثير المشاعر الهندية ضد استخدام هؤلاء الجنود أو يؤثر على ولائهم»[١٨]. وبما أنه كان على بريطانيا الآن أن تعتمد على جنودها المسلمين فلا بد من تعديل سياساتها في الشرق الأوسط بحيث لا تسيء الى الشعور الاسلامي. وكان رأيه ـ ولو أن هذا الرأي كان ضئيل التأثير على رئيس الوزراء ـ ان هذا يشير الى الحاجة لسياسة أكثر مودة تجاه الأتراك.

(٣)

عندما ألف ديفيد لويد جورج حكومته الائتلافية، بعد الحرب، كان مفعماً بالنشاط بالرغم من السنوات الشاقة التي أمضاها في قيادة بلاده في زمن الحرب. وكان تأليفها قبل بلوغه السادسة والخمسين من عمره بأسبوع واحد. والأمور الفورة التي كانت تشغله شخصياً تقع في مجال السياسة الخارجية. وقد أعد ترتيبات لتمضية الكثير من وقته خارج بلاده، لاعادة رسم الخريطة السياسية للعالم. ورغبة منه في التحرر من مشاغل السياسة الداخلية والتركيز على السياسة الخارجية، عهد بإدارة السياسة الداخلية ومجلس العموم الى بونار لو.

ولكن بونار لو أثبت انه ليس كفؤاً لهذه المهمة. فقد أخفق في كسب الوقت لرئيس الوزراء ليتمكن من التركيز على اعادة بناء العالم من دون أن تزعجه أية مزعجات. وهذه المزعجات لم تقتصر على استئناف الحرب في ايرلندا، بل تعدته الى انتقال الخلافات الاجتماعية والاقتصادية ضمن بريطانيا من مراكز الاقتراع الى الشوارع والمصانع. فأرباب العمل والعمال حاولوا المحافظة على المكاسب التي جنوها في زمن الحرب بالرغم من تراجع الاقتصاد، فاتجه كلا الجانبين الى الحرب الصناعية بعد مضي شهر واحد على الانتخابات، وتفجرت أعمال العنف، وعند ذلك طلبت الحكومة مشورة قادة الجيش والأسطول في الاجراءات التي يجب اتخاذها لقمع ما خشيت الحكومة ـ المسكونة بالخوف من البلشفية ـ انها قد تكون ثورة الطبقة العاملة.

لقد انهار اقتصاد بريطانيا في العامين ١٩٢٠ و١٩٢١، فتدهورت الأسعار، وهبطت الصادرات، وتوقفت أعمال الشركات واجتاحت البلاد بطالة واسعة النطاق على نحو لم تشهده من قبل. وأخذ السياسيون يتساءلون هل تستطيع بريطانيا أن تتحمل أعباء مغامرات السياسة الخارجية في أمكنة مثل فلسطين وبلاد الرافدين، بل هل تستطيع أن تتحمل أعباء اجراءات ترمي الى ابتياع السلام الاجتماعي في الداخل. وكان رئيس الوزراء قد تبنى برنامجاً ايجابياً ليبرالياً للاسكان والاصلاح الاجتماعي ـ معظمه في يد زعيم حزبه في البرلمان، الدكتور كريستوفر أديسون ـ ولكنه اضطر الى التخلي عن البرنامج وعن الدكتور أديسون في مواجهة حملات حزب المحافظين

(١٨) جيلبرت، **تشرشل والعالم المضروب**، الصفحتان ٤٧٧ ـ ٤٧٨.

على التبـذير الحكومي. ومع ذلك كان رأي لويد جورج دائماً «ان السبيل لمنع انتشار الروح الثورية هو الشروع فوراً في مشروعات كبرى للتقدم الاجتماعي»[١٩]. وفي رأيه أيضاً أن التخلي عن هذه المشروعات سيترك الباب مفتوحاً أمام الهيجان والعنف، ومع ذلك فانه آثر أن يتخلى عن المشروعات، على أن يتخلى عن طموحاته الامبراطورية في الشرق الأوسط.

أمام هذه الخلفية، خلفية جيش يختفي، واقتصاد يتدهور، ومجتمع يتفكك، ركز رئيس الوزراء - الرجل الذي اجترح المعجزات خلال الحرب - جهوده على اعادة رسم خريطة الشرق الأوسط والعالم، في حين أن ونستون تشرشل واصل التحذير من أن الوقت يمر سريعاً، دون أن يصغي أحد الى كلامه.

(١٩) ارند ج. ماير، **السياسة والدبلوماسية في صنع السلام: الاحتواء والثورة المضادة في فرسايل ١٩١٨ - ١٩١٩** (نيويورك: الفرد كنوبف، ١٠٦٧)، ص ١٣٩.



الفصل الثاني

الخيانة

(١)

تبين أن أحكام اتفاقية الشرق الأوسط التي استقرت عليها آراء رئيس وزراء بريطانيا وزملائه من الدول الحليفة، أقل أهمية من النهج الذي اتبع للوصول اليها. أحد جوانب هذا النهج انه اقتضى زمناً طويلاً، كانت الظروف خلاله، كما سنرى، تتبدل من سيىء الى أسوأ. فالزعماء الأجانب الذين كانوا يظهرون الصداقة حل محلهم آخرون أقل رغبة في التعاون، ونشبت خصومات بين الحلفاء السابقين، والأعداء المهزومون أعادوا تجميع قواتهم وانتعشوا، والجيش البريطاني ـ الذي كان هم تشرشل الدائم ـ أخذ يذوي ويفقد القدرة على التشبث بالأراضي التي فتحها.

وثمة جانب آخر للمفاوضات، كان من شأنه أن يضعف التسوية التي ستتحقق في النهاية، هو الاحساس العام بأن سوء النية كان سمة المفاوضات، وإذا ما أطلقنا وصفاً راهناً على المفاوضات لكان لنا أن نقول أنها اتخذت الشكل الذي اتخذته نتيجة للاستراتيجية التي طبقها رئيس وزراء بريطانيا بهدف وضع الولايات المتحدة في مواجهة فرنسا وإيطاليا، مع الاعتماد في الوقت نفسه على الولايات المتحدة لحماية بريطانيا من أخطار قد تتعرض لها مستقبلاً من روسيا السوفياتية أو من ألمانيا بعد أن تستعيد نشاطها وتستعيد تسلحها. ولم يكتشف لويد جورج أن الولايات المتحدة لا تنوي أن تكون حليفة بريطانيا ولا حليفة أية دولة أخرى، إلا بعد أن انتهت جولة مفاوضات ١٩١٨ ـ ١٩١٩ لتبدأ جولة ١٩١٩ ـ ١٩٢٠. كانت الولايات المتحدة عازمة على الانسحاب من الشؤون العالمية ومن «الأحلاف المتشابكة». وسنرى أن لويد جورج أُجبر في ذلك الحين على أن يعكس النهج الذي اتبعه، فسعى الى تحالف مع فرنسا ما دام التحالف مع أميركا ليس في متناول يده، وهذا، بالتالي، أجبره على أن يعكس سياسته المعادية لفرنسا في الشرق الأوسط. ولكن الأذى الذي لحق بالتحالف البريطاني ـ الفرنسي كان قد حدث وانتهى الأمر.

وقد شعر القادة البريطانيون في نهاية الامر أن الأميركيين خذلوهم، بينما شعر الأميركيون أن

البريطانيين خانوا بصفاقة المثل العليا التي يفترض أن الحرب العالمية كانت من أجلها. ونتيجة لافتقار لويد جورج الى وازع الضمير وافتقار وودرو ويلسون الى الحنكة، كانت بداية التفاوض بشأن تسوية الشرق الأوسط سيئة ونهايتها أسوأ.

(٢)

بلغ تصميم وودرو ويلسون على القيام بدور شخصي في صياغة أحكام معاهدات الصلح حداً دفعه الى المجيء الى أوروبا ليتولى بنفسه المفاوضات ـ فكان أول رئيس أميركي يغادر نصف الكرة الغربي في أثناء مدة ولايته. وهذه الخطوة التي لا سابقة لها أثارت قلق الحلفاء. فقال كليمنصو انه وزملاءه رؤساء الوزراء، باعتبارهم رؤساء حكومات، سيكونون أدنى مرتبة من الرئيس الأميركي باعتباره رئيس دولة ورئيس حكومة. وبحكم الأسبقية سيكون للرئيس الأميركي الحق في رئاسة مؤتمر الصلح.

وردت في الصحف وغيرها اقتراحات بأن يبقى ويلسون في بلاده ناذراً كل وقته لكسب التأييد في مجلس الشيوخ وفي الولايات المتحدة عامة لشروط الصلح التي يقترحها، وتاركاً لمستشاره ادوارد هاوس أن يمثله في أوروبا. ولكن الرئيس الأميركي رفض هذه الاقتراحات، وربما بسببها، بدأ يشك في اخلاص الكولونيل هاوس. وبعد أن عبر ويلسون ومستشاروه الأميركيون العديدون المحيط الأطلسي على الباخرة «جورج واشنطن» في كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٨، وصلوا الى ميناء برست يوم الجمعة الثالث عشر من كانون الأول (ديسمبر).

كان ويلسون حيثما ذهب يقابل بترحيب صاخب. وقد كتب جون منارد كينز قائلاً: «عندما غادر الرئيس ويلسون واشنطن كان يتمتع بمكانة عالية ونفوذ أدبي لا مثيل لهما في التاريخ في سائر أنحاء العالم»[1]. ولكن لا شيء قدم لنا وصفاً أفضل لما كان سيحدث في مؤتمر الصلح من خطابات ويلسون التي تحدث فيها عن الأمور التي لن تحدث في المؤتمر. كانت الشعوب والولايات «موضع مقايضة لتنتقل من سيادة دولة الى سيادة دولة أخرى وكأنها سلع أو بيادق في لعبة». ولم يكن ما حدث هو أن كل تسوية «تحققت لمصلحة وخير السكان ذوي العلاقة»، بل كان الأمر عكس ذلك، إذ أن هذه التسويات تحققت (مع أن ويلسون قال ان ذلك لن يحدث) من أجل تهيئة «التوفيق بين مطالب دول متنافسة» تسعى وراء «النفوذ الخارجي والسيطرة»[*]. ان بلاد الرئيس ويلسون نفسها لم تسلك الطريق التي رسمها.

في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨، أي قرابة الوقت الذي تم فيه التوقيع على اتفاقيات الهدنة، كان حزب الرئيس ويلسون قد فقد سيطرته على مجلس الشيوخ الأميركي في الانتخابات

---

(١) جون ماينارد كينز، **العواقب الاقتصادية للسلام** (نيويورك: هاركورت وبريس وهاد، ١٩٢٠)، ص ٣٨.

(*) للاطلاع على خطب الرئيس ويلسون يرجى الرجوع الى الفصل الأول من القسم السادس.

النصفية. وهكذا انتقلت الأغلبية في لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الى خصوم الرئيس الأميركي. وقبل بدء مؤتمر الصلح تلقى الرئيس ويلسون ما يفيد أنه سيواجه مشكلات في تأمين ابرام أية شروط للصلح سيتفاوض بشأنها. ولكن طبيعة الرئيس ويلسون التي تفتقر الى الليونة، حالت دون أن يقدم التنازلات أو ينخرط في عقد الصفقات السياسية التي من شأنها أن تخفف هذه المشكلات السياسية في بلاده.

وقد اتضح في الحال خارج الولايات المتحدة أنه لم يمعن النظر في السبيل الذي يجب أن يسلكه لوضع المبادىء المثالية والكريمة التي نادى بها، موضع التنفيذ. لقد وصل الى أوروبا وفي ذهنه الكثير من الآراء ذات الصفة العامة ولم يحمل معه اقتراحات محددة لمعالجة الأمور التي تتطلب الحسم. وقد رسم كينز صورة للرئيس ويلسون لا تمحى من الذاكرة، أشار فيها الى ما أعقب وصوله الى أوروبا، فقال: «بما أن الرئيس لم يمحص أي شيء، كان المجلس بشكل عام يدير أعماله على أساس مسودة فرنسية أو بريطانية»[٢]. وبما أن الرئيس ويلسون كان يفتقر الى الاطلاع الواسع والى حذق المفاوضة، فقد انحدر دوره الى دور المعرقل، فكان لا يفتأ يرفض مسايرة زملائه، وكان في الوقت نفسه عاجزاً عن حملهم على مسايرته.

لقد أشار عليه هاوس بالتساهل ـ مع الحلفاء في الخارج ومع مجلس الشيوخ في الداخل، ولكن ويلسون رفض النصيحة بازدراء، وعادى الصديق الحميم الذي أسداها. ثم انه قطع صلته بهاوس، ورفض منذ منتصف عام ١٩١٩ أن يراه مرة أخرى.

(٣)

كانت استراتيجية لويد جورج الشرق أوسطية تهدف الى جعل غيظ الأميركيين من الامبريالية ينصب على مطالب ايطاليا وفرنسا، والى صرف انتباه الرئيس الأميركي عن المجالات التي قد يخلق فيها صعوبات لبريطانيا. وقد دوّن موريس هانكي، السكرتير البريطاني لمؤتمر الصلح، في مفكرته، قبل انعقاد المؤتمر، أن لويد جورج: «عازم على محاولة اقناع الرئيس ويلسون بأخذ المستعمرات الألمانية في شرق أفريقيا لكي يحظى هو بفلسطين»[٣]. ولم تكن هناك في حقيقة الأمر حاجة الى جهد خاص معظم الوقت: فالقضايا الأوروبية كانت لها الأولوية العليا، أما القضايا الأخرى فكانت لها المكانة الدنيا نسبياً، فمسألة روسيا والخوف من حدوث ثورات بلشفية في سائر أنحاء أوروبا، كانا هاجس مؤتمر الصلح. أما القضية الكبرى فكانت مستقبل ألمانيا. وأما مستقبل الامبراطورية العثمانية فقد احتل مكانة دنيا، وكان ويلسون منشغلاً بأمور كثيرة حالت دون اعطائه الشرق الأوسط اهتمامه الكامل. فلما جاء دور هذه الأمور، استبعد لويد جورج بذكائه من جدول أعمال المؤتمر المسائل المتعلقة بالمناطق التي احتلتها بريطانيا في الشرق

---

(٢) المرجع نفسه، ص ٤٦.

(٣) ستيفن روسكيل، **هانكي، رجل الأسرار**، المجلد ٢: ١٩١٩ ـ ١٩٣١ (لندن: كولنز، ١٩٧٢)، ص ٣٨.

الأوسط، وبذلك وضع هذه المسائل خارج نطاق التمحيص من قبل الرئيس الأميركي. وفي الوقت نفســه حوّل رئيس وزراء بريـطانيا جهود الرئيس الأميركي المعادية للامبريالية لتنصب على التمحيص والتدقيق في طموحات الدول المزاحمة لبريطانيا في الشرق الأوسط ـ حليفاتها في زمن الحرب.

(٤)

كانت ايطاليا قد وافقت على دخول الحرب الى جانب الدول الحليفة لقاء وعود بريطانية وفرنسية باعطائها مكاسب اقليمية، من ضمنها في نهاية المطاف حصة تنالها عند تقاسم الامبراطورية العثمانية. وكان الوعد باعطائها أراضٍ تركية قد جسدته معاهدة وقعت عليها ايطاليا وبريطانيا وفرنسا وعرفت باسم اتفاقية سان جان دو مورين، التي عقدت في عام ١٩١٧. ونصت الاتفاقية على أن يكون تنفيذها خاضعاً لموافقة روسيا. وبما أن البلشفيك أطاحوا بالحكومة الروسية فان الاتفاقية لم توضع اطلاقاً موضع التنفيذ. مع ذلك طالب الايطاليون بالأراضي التي وعدوا بها، وبمعاملتهم على قدم المساواة مع غيرهم. فقال أحد أعضاء مجلس الشيوخ الايطالي: «إذا لم يحصل الآخرون على أي شيء فلن نطلب أي شيء»[٤].

كانت إيطاليا قد حصلت على وعد بأن تنال جزءاً من الأناضول ـ أو آسيا الصغرى كما كانت الأناضول تسمى أحياناً ـ إذا ما دخلت الحرب، ولكن لم تكن في الأناضول جاليات ايطالية تستدعي حماية ايطاليا، ولا جاليات أخرى تدّعي ايطاليا أنها مسؤولة عن رعاية مصالحها. والحقيقة أنه وفقاً لمبادىء تقرير المصير التي نادى بها وودرو ويلسون، لم يكن هناك من سبب يسـوّغ احتـلال ايطاليا أي جزء من آسيا الصغرى. وبدا أن رئيس وزراء ايطاليا إيمانويل أورلاندو أدرك صعوبات القضية التي يدافع عنها، ولكن الرأي العام الايطالي كان في نوبة سعار قومي شأنه شأن البرلمان ومجلس الوزراء ممثلاً بوزير الخارجية البارون سيدني سونينو[٥]. وكـان أورلانـدو وسـونينو محقين في خوفهما من أن يؤدي الاخفاق في إقناع الحلفاء بالوفاء بوعودهم التي قطعوها لايطاليا في زمن الحرب، الى تقويض موقفهما السياسي داخل إيطاليا، وبالتالي فقد شعرا أن عليهما اتخاذ اجراء ما.

شرعت القوات الايطالية بدءاً من منتصف آذار (مارس) ١٩١٩ في تنفيذ برنامج انزال في جنوب الأناضول عند أداليا (حالياً انتاليا) بحجة استعادة النظام ثم العودة الى السفن. ولكنها توقفت عند العودة الى السفن، وبعد شهرين كانت هنالك قوات ايطالية على أساس دائم الى حد ما في أداليا ومن ثم في مرماريس على الساحل[٦]. وخشي الحلفاء أن يكون الايطاليون، بعد أن أنزلوا

(٤) بول هلمريش، من باريس إلى سيفر: **تقسيم الامبراطورية العثمانية في مؤتمر الصلح ١٩١٩ ـ ١٩٢٠** (كولومبوس، اوهايو: مطبعة جامعة ولاية اوهايو، ١٩٧٤)، ص ١٨.

(٥) المرجع نفسه، الصفحتان ١٩ ـ ٢٠.

(٦) المرجع نفسه، ص ٩٥٤.

قواتهم على البر، على وشك أن يزحفوا الى الداخل لاحتلال كامل ذلك الجزء من الأناضول الذي ادعوا أن لهم حقاً في احتلاله.

عندئذ دفع لويد جورج الولايات المتحدة الى المقدمة لمعالجة هذه المسألة. فوجه وودرو ويلسون نداء الى الرأي العام الايطالي مناشداً اياه أن يمارس تأثيراً ملطفاً على مطالب أورلاندو الاقليمية في أوروبا والشرق الأوسط، وهكذا غادر الوفد الايطالي مؤتمر الصلح بتاريخ ٢٤ نيسان (أبريل) ١٩١٩ عائداً الى بلاده سعياً وراء المساندة في الداخل. وفي غياب ايطاليا عن مؤتمر الصلح، انقلبت عليها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا. ومع أن ايطاليا كانت حليفة الأمس، فقد صارت بغتة دولة امبريالية عدوانية تخلق أخطاراً على السلام. وإذ تعصب الحلفاء عليها قال كليمنصو: «يا لها من بداية لعصبة الأمم!»[٧].

وفي الثاني من أيار (مايو) ١٩١٩، استشاط الرئيس ويلسون غضباً لدى سماعه أنباء ارسال سفن ايطالية الى أزمير، فعرض ارسال الأسطول الأميركي وتحدث عن احتمال دخول الولايات المتحدة حرباً على ايطاليا من أجل الحاق هزيمة بالعدوان[٨]. ومع حلول اليوم الخامس من أيار (مايو) ، وفيما كان الرئيس ويلسون وغيره يحكون حكايات عن فظائع ادعوا أن الايطاليين اقترفوها، كان الحلفاء في أقصى حالات الغيظ، فصمموا على اتخاذ قرار قبل السابع من أيار (مايو)، موعد عودة الوفد الايطالي. وبناء على اقتراح تقدم به لويد جورج، اتفقوا على أن يطلبوا الى اليونان، نظراً لقربها من الساحة، انزال قوات في أزمير، بحجة حفظ النظام، ولكن الهدف الحقيقي كان اجهاض العملية الايطالية. وقد نزلت القوات اليونانية الى البر في ١٥ أيار (مايو).

كان قصد الحلفاء أن يكون انزال القوات اليونانية اجراء موقتاً وموجهاً فقط الى الايطاليين، ولكن الانزال اليوناني اتخذ منذ البداية صفة مختلفة وأكثر ديمومة، وكان اعتقاد موريس هانكي، رئيس مجموعة أمانة السر البريطانية في مؤتمر الصلح، ان جيب أزمير، حيث أنزلت القوات اليونانية، يجب اقتطاعه من تركيا وضمه الى اليونان[٩]. ولم يكن هذا رأيه وحده، إذ أن لويد جورج وويلسون قد بهرهما اليوتيريوس فنيزيلوس، رئيس وزراء اليونان، فاستمالهما الى رؤياه لرسالة اليونان التاريخية.

لقد سيطر فنيزيلوس سيطرة مذهلة على مخيلات زملائه قادة الدول الحليفة، وحتى لو لم يكن الأمر كذلك، فان حجته كانت قوية وحجة ايطاليا كانت ضعيفة. وكان موقفه بطبيعته يستهوي فهم ويلسون للمبادىء الأميركية وفهم لويد جورج للمصالح البريطانية. فمطالب فنيزيلوس في الأناضول، خلافاً لمطالب ايطاليا، تستند الى قاعدة سكانية وإلى قاعدة تاريخية. ثم ان أزمير، العاصمة الساحلية، كانت مدينة يونانية، وكانت مركزاً للحضارة الاغريقية منذ أقدم العصور.

(٧) المرجع نفسه، ص ٩٥.

(٨) المرجع نفسه.

(٩) روسكيل، **هانكي**، المجلد ٢، ص ٧٢.

وقد ذكرت الموسوعة البريطانية في طبعتها المتداولة آنذاك (طبعة عام ١٩١١)، أن عدد سكانها ٢٥٠,٠٠٠ نسمة «نصفهم بالتمام يونانيون». وأضافت الموسوعة البريطانية «أن أزمير الحديثة هي في كل شيء ما عدا الحكومة مدينة مسيحية...»، وفكرة نقل الحكم فيها من تركيا المسلمة الى اليونان المسيحية لقيت هوى شديداً في نفس لويد صاحب القيم المسيحية والهيلنية، ولقيت هوى أيضاً في نفس الرئيس ويلسون صاحب مبادىء تقرير المصير.

واليونان، شأنها شأن ايطاليا، دخلت الحرب متأخرة الى جانب الحلفاء، ولكنها، خلافاً لايطاليا، كانت تحظى برعاية بريطانيا منذ الأيام الأولى للعبة الكبرى. وحينما ربح الأسطول البريطاني الحرب في معركة نافارينو عام ١٨٢٧، فقد ربح حرب استقلال اليونان، وكانت تجمع بين البلدين تقاليد صداقة. كان لويد جورج يرى في اليونان الحليف الطبيعي لبريطانيا(*).

تقدمت ايطاليا واليونان بمطالب متناقضة: فقد استهدفت كلتاهما مناطق معينة من الامبراطورية العثمانية التي كانت تحتضر. ولدى ارسال القوات اليونانية كان قصد ويلسون وقادة الدول الحليفة أن يمنعوا ايطاليا من الاستيلاء على هذه المناطق، وهي عينها التي تطالب بها اليونان، قبل التوصل إلى قرار يحدد الدولة التي يجب أن تؤول إليها هذه المناطق. ولكن الأثر الفعلي لهذا الاجراء كان انكار الادعاء الايطالي وتأييد الادعاء اليوناني. وكان في الجانب البريطاني أولئك الذين جزعوا لهذه النتيجة، ولكنها جاءت متطابقة مع نظرة لويد جورج الى المصالح والمبادىء البريطانية.

لقد حقق لويد جورج مقاصد عديدة في آن واحد، إذ استطاع أن يحول انتباه وودرو ويلسون عن أهداف بريطانيا الى أهداف إيطاليا، عندما جعل الرئيس الأميركي يقف في الطليعة لفرض ما هو في الحقيقة سياسة بريطانيا ازاء أزمير. فلما أزف وقت حسم الأمور مع القادة الايطاليين، أنّبهم ويلسون تأنيباً شديداً على «طموحاتهم الامبريالية»[10]. أما لويد جورج فقد نحا منحى آخر، فناشد فيهم نبالتهم في خطاب امتاز ببلاغته، الى حد انه أبكى أورلاندو، رئيس وزراء ايطاليا، الذي اتجه الى احدى النوافذ وأخذ ينشج نشيجاً يعبر عن انفعاله، وقد شاهده أحدهم عبر الشارع فسأل: «ماذا فعلوا لهذا السيد الشيخ المسكين؟»[11].

الذي فعلوه له ما لبث أن اتضح. ففي التاسع عشر من حزيران (يونيو) ١٩١٩، وقد أضعفه اخفاقه في تحقيق طموحات ايطاليا الاقليمية في مؤتمر الصلح، اضطر أورلاندو للاستقالة من منصبه كرئيس لوزراء ايطاليا.

(*) يجب أن نتذكر أن فنيزيلوس عرض دخول اليونان الحرب على الامبراطورية العثمانية كحليفة لبريطانيا منذ صيف عام ١٩١٤. كان ذلك قبل أن اتخذت تركيا وبريطانيا قراراً نهائياً بدخول الحرب.

(١٠) المرجع نفسه، ص ٨٠.

(١١) المرجع نفسه، ص ٨١.

(٥)

كان المشروع الثاني الذي أعده لويد جورج لتحويل انتباه ويلسون من جهة الى أخرى، هو تحريضه على مقاومة مطالبة فرنسا بسورية.

لقد سمح مؤتمر الصلح للرئيس الأميركي بأن يشارك في المفاوضات الخاصة بالامبراطورية العثمانية، مع أن الولايات المتحدة لم تشترك البتة في الحرب على تركيا. وبالرغم من أن نقاط وودرو ويلسون الأربع عشرة لم تطبق على التسوية العثمانية (فخلافاً لألمانيا، لم يسمح لتركيا أن تستسلم على أساس تطبيق أي من هذه النقاط على استسلامها)، كانت نقاطه هذه تعبيراً عن فلسفة سياسية اعتمدها في مقاربة القضايا العامة. وقد أدرك لويد جورج هذه الناحية، فما ان تناول الرئيس ويلسون موضوع الولايات العثمانية الناطقة بالعربية، حتى صرف رئيس وزراء بريطانيا بذكائه انتباه الرئيس الأميركي عن أهداف بريطانيا وحوّله الى أهداف فرنسا، وذلك عندما شدّ انتباهه الى التهديد الفرنسي لاستقلال سورية ـ وهو تهديد يتنافى ونقاط ويلسون ومبادئه.

لم يصل الوفد البريطاني في تماديه الى حد التظاهر أمام الرئيس الأميركي وغيره من ممثلي الدول بأن فيصل حرر دمشق. فقد كان الجنرال اللنبي دقيقاً في قوله لأعضاء المؤتمر انه «بعيد الاستيلاء على دمشق، سمح لفيصل باحتلال المدينة وبإدارتها»[١٢]. بيد أن الوفد البريطاني تظاهر بأن فيصل وأتباعه قاموا بدور هام في تحرير سورية. وادعى البريطانيون أن فيصل نتيجة لذلك اكتسب الحق في أن يكون حاكم سورية الحرة، وانه تحديداً يملك حرية رفض المشورة الفرنسية والمستشارين الفرنسين إذا اختار أن يفعل ذلك. لقد طرح لويد جورج الموضوع على هذا الأساس، وكأن هذه هي مسألة الخلاف، ووفقاً لما قاله رئيس الوزراء البريطاني فان طرفي الخلاف هما سورية فيصل وفرنسا كليمنصو، وادعى أن بريطانيا صديقة الطرفين ولذلك لن تنحاز الى أي منهما.

كان ويلسون بطبيعته ميالاً الى تأييد حق السوريين في اختيار حكومتهم ومصيرهم. ولم يسعه إلا أن يتأثر ايجابياً باستعداد فيصل للتعاون في سبيل تحقيق تسوية. وقد اجتمع فيصل مع فليكس فرانكفورتر، وهو ممثل للزعيم الصهيوني الأميركي لويس براندين، وبعد الاجتماع قام فرانكفورتر بإبلاغ برانديز «أن المسألة العربية لم تعد قائمة باعتبارها صعوبة على طريق تحقيق برنامجنا قبل مؤتمر الصلح»[١٣]. والحقيقة هي أن فيصل، بصفته ممثل العرب في مؤتمر الصلح، قال لأعضاء المؤتمر انه استبعد فلسطين من المنطقة التي يطالب بأن تكون منطقة الاستقلال العربي. لقد كان التباين حاداً بين عقلانية فيصل الظاهرة في تعامله مع المطالب اليهودية،

---

(١٢) ديفيد لويد جورج، **مذكرات عن مؤتمر الصلح** (نيوهافن: مطبعة جامعة ييل، ١٩٣٩)، المجلد ٢ ص ٦٩١.

(١٣) ليونارد بيكر، **برانديز وفرانكفورتر: سيرة حياة ثنائية** (نيويورك: هاربر وراو، ١٩٨٤)، ص ١٧١.

وتصلب كليمنصو في تعامله مع مطالبة العرب بالاستقلال ـ هذه المطالبة التي اعتبرها كليمنصو نفاقاً بريطانياً.

لقد قال البريطانيون انهم مستعدون للسماح قدر طاقتهم للفرنسيين بممارسة النفوذ على فيصل. وكان هذا القول، في نظر فرنسا، بعيداً كل البعد عن الصدق، لأن فيصل، كما يعرف الجميع، يرفض قبول التوجيه الفرنسي أو النفوذ الفرنسي. وكان جلياً أن فيصل يشعر أنه مدين للبريطانيين. فقد كان يتقاضى المال منهم، وكانت بريطانيا تتكفل نفقات وفده الى مؤتمر الصلح. وحيثما اتجه خلال مؤتمر الصلح كان يصحبه ضابط الارتباط البريطاني، توماس ادوارد لورنس ، الذي كان صديقه ومستشاره ومحط ثقته والذي كان يقوم بمهمة المترجم له، أي أنه كان رفيقه الذي لا يفارقه.

وإذ أدرك الفرنسيون أن القبول بفيصل ناطقاً باسم سورية يعني في الواقع التنازل عن سورية الى بريطانيا، فقد جاؤوا بقادة سوريين من اختيارهم. وأبرز هؤلاء كان مقيماً في فرنسا منذ سنين عديدة، وبعضهم كان يعيش في فرنسا تحت رعاية وزارة الخارجية الفرنسية. وادعى الفرنسيون أنه بالرغم من أوجه الشبه في اللغة والدين بين السوريين والعرب، فالسوريون ليسوا عرباً، وهم جديرون ببلد يخصهم تحت توجيه فرنسا.

رد لويد جورج بهجوم مضاد إذ ربط تعاون بريطانيا مع فرنسا في مواجهة ألمانيا في أوروبا بحل مسألة سورية. وكانت المسألة الألمانية ذات أهمية طاغية بالنسبة لكليمنصو، وكان قد أقام الدليل على هذه الأهمية في نهاية عام ١٩١٨ عندما تنازل عن فلسطين والموصل الى لويد جورج من أجل تعزيز التحالف الانكليزي ـ الفرنسي.

كان كليمنصو قد وصل الى أقصى حد يستطيع الذهاب اليه من الناحية السياسية. فعندما قبل بفيصل زعيماً لسورية بشرط قبوله الشروط الفرنسية، كان قد قطع كامل الشوط. فإذا طلبت اليه بريطانيا ألا يكتفي بقبول فيصل بل أن يقبل أيضاً بالاستقلال العربي الكامل، تكون قد طلبت اليه تجاوز هذا الشوط وتدمير نفسه سياسياً. مع ذلك كان كليمنصو بحاجة الى مساعدة بريطانيا في مواجهة ألمانيا، وعندما قرن لويد جورج المسألتين فانما وضعه في موقف ممض. وفي نطاق اجتماعاتهما، كثيراً ما انفجر رئيس وزراء فرنسا غيظاً بسبب ما أصابه من احباط، وذات مرة دفعه غيظه الى تحدي لويد جورج للمبارزة، وخيّره بين السيف والمسدس سلاحاً للمبارزة[١٤].

وهذا الوضع الذي وجد كليمنصو نفسه فيه ليس عائداً الى أنه لم يبسط موقفه بصراحة.. فقد قال مرة لأحد مستشاري لويد جورج ان الرأي العام السياسي في فرنسا لن يسمح بالتخلي عن مطالب فرنسا في سورية: «وانه شخصياً غير معني عناية خاصة بالشرق الأدنى» ولكن فرنسا «قامت دوماً بدور كبير هناك... وان الرأي العام الفرنسي يتوقع تسوية تتلاءم مع وضع فرنسا،

(١٤) كريستوفر م اندرو وا.س. كانيا ـ فورستنر، **ذروة التوسع الامبراطوري الفرنسي: ١٩١٤ ـ ١٩٢٤** (ستانفورد: مطبعة جامعة ستانفورد، ١٩٨١)، ص ١٩٧.

وانه لا يستطيع... قبول أية تسوية لا تلبي هذا الشرط»[١٥]. لم تكن في كلامه أية مبالغة، وهذا ما دلت عليه الحملة الصحافية التي نظمها مسؤولو وزارة الخارجية الفرنسية على رئيس وزراء بلدهم في جريدتي (لوتان) و (لوجورنال دي ديبا)، فزعموا انه فرّط بالكثير للبريطانيين[١٦]. ولكن لويد جورج تابع الضغط من أجل مزيد من التنازلات، وواصل نقض ما اعتبرها كليمنصو التزامات بريطانية ثابتة لفرنسا. قال كليمنصو: «لن أتراجع عن شيء بعد الآن، ان لويد جورج شخص غدّار»[١٧].

لم يتضح بعد ما الذي جعل لويد جورج مصمماً إلى هذا الحد على استبعاد فرنسا من الشرق الأوسط. كان موقف لويد جورج المعلق من مطالب فرنسا في سورية، وفي كيليكيا، أي المنطقة الواقعة شمال سورية والمحاذية لها، هو أن القوات البريطانية ستواصل الاحتلال من أجل المحافظة على السلام بين الفرنسيين وعرب فيصل[١٨]. ولكن هذا السلام كان سلاماً أحادي الجانب فرضته بريطانيا. لقد واصلت قوة فرنسية صغيرة احتلال منطقة ساحلية ضيقة مركزها بيروت، وواصلت الوحدات العربية، من جانب منطقة فيصل، القيام بغارات خاطفة على الفرنسيين، ووفّر وجود قوات الجنرال اللنبي البريطانية الحماية لمنطقة فيصل من الأعمال الثأرية الفرنسية.

لقد أنذر الجنرال اللنبي بأن الحرب قد تنشب بين العرب والفرنسيين. وبدا أن الرئيس ويلسون حمل هذا الانذار على محمل الجد، فكان رد فعله اقتراحاً باغت كلاً من لويد جورج وكليمنصو: لقد دعا في اقتراحه الى ارسال لجنة الى الشرق الأوسط للتثبت من رغبات سكانه. وقد رأى المسؤولون الفرنسيون والبريطانيون المخضرمون أن هذا الاقتراح صبياني، اعتقاداً منهم أنه لا وجود في الشرق الأوسط لرأي عام بالمفهوم الأوروبي أو الأميركي. أما بالنسبة الى لويد جورج فقد كان الاقتراح مرعباً لأن ارسال اللجنة يتطلب وقتاً طويلاً. مع ذلك حاول رئيس الوزراء البريطاني أن يستفيد من الاقتراح على أفضل وجه، وذلك بمحاولة جعل اللجنة تركز اهتمامها حصراً في مطالب فرنسا ـ ومقاومة هذه المطالب من قبل العرب الذين تريد فرنسا أن تحكمهم.

كان البريطانيون، مثلهم مثل الفرنسيين، قد تقدموا بمطالب ضخمة في الشرق الأوسط، ولكن لويد جورج أفلح في الحيلولة دون تمحيص المطالب البريطانية. وعندما جاءت لجنة التحقيق التي اقترحها الرئيس ويلسون للتثبت من رغبات شعوب الشرق الأوسط، لم تذهب الى بلاد الرافدين حيث أقامت الهند البريطانية حكماً مباشراً. وكذلك شجع البريطانيون، الذين أعلنوا مصر محمية بريطانية في تأمين الاعتراف الأميركي بهذا الامتداد لحكمهم، وبالتالي لم تدرج

(١٥) المرجع نفسه، ص ١٦٢.

(١٦) المرجع نفسه، ص ١٩٤.

(١٧) المرجع نفسه، ص ١٨٩.

(١٨) هلمريش، **من باريس إلى سيفر**، ص ١٣١.

مصر في جدول أعمال مؤتمر الصلح. وفي مطلع عام ١٩١٩ أضيفت بلاد فارس أيضاً الى منطقة النفوذ البريطاني باعتبارها محمية غير رسمية، وتحقق ذلك أيضاً خارج مؤتمر الصلح باتفاقية بين البلدين تم التوقيع عليها في ١٩ آب (أغسطس) ١٩١٩. ثم ان سيطرة بريطانيا على مشيخات الخليج الفارسي، التي جرى تنظيمها خلال الحرب، لم تبحث ولم ينازعها فيها أحد في مؤتمر باريس. وكان هذا أيضاً شأن وضع بريطانيا المتميز في شبه جزيرة العرب، الذي ضمنه تحالف بريطانيا مع الحسين وابن سعود، وقد جعل منهما هذا التحالف حاكمين مشمولين بحمايتها. وبما أنه تم الاتفاق مسبقاً بين لويد جورج وكليمنصو على أن تكون فلسطين من نصيب بريطانيا، فلم يبق موضوع نزاع على جدول أعمال اللجنة سوى سورية.

وفيما كانت الملاسنات تشتد وتزداد حدة في مؤتمر الصلح، رفض كليمنصو ارسال الفرنسيين الذين يفترض اشتراكهم في اللجنة. وشعر لويد جورج فجأة بالقلق من أن يكون قد ذهب بعيداً جداً في مناوأة فرنسا، فقرر هو أيضاً عدم ارسال أعضاء بريطانيين للمشاركة في اللجنة. وهكذا فان عضوي اللجنة الأميركيين ـ هنري كنغ، عميد كلية أو برلين في ولاية أوهايو، وتشارلز كرين، أحد رجال الأعمال في شيكاغو وأحد المتبرعين بالمال للحزب الديمقراطي ـ شرعا وحدهما في المهمة الموكلة اليهما.

سافرت لجنة كنغ ـ كرين الى سورية وفلسطين، حيث كان الضباط البريطانيون في أغلب الأحيان في وضع يمكنهم من تقرير من الذي يجب أن يدلي بشهادته ومن الذي يجب ألا يدلي بشهادته أمام اللجنة. وقد استشاط الفرنسيون غضباً من جراء الاستغلال البريطاني وتنظيم بريطانيا للشهود والشهادات. ولكن لم تكن لذلك أهمية في نهاية الأمر، اذ أن تقرير اللجنة لم ينظر فيه اطلاقاً، ولم يكن له أي دور رسمي، ولم يعلن نصه إلا بعد أكثر من ثلاث سنوات. لقد زاد تحقيق لجنة كنغ ـ كرين من روح العداء بين فرنسا وبريطانيا، وخلق لدى فئات عربية عديدة آمالاً كاذبة، مما جعل جيرترود بل، الاختصاصية في شؤون الشرق الأوسط، تندّد به وتعتبره خدعة اجرامية[١٩]. وعلاوة على ذلك، استغرقت تحقيقات اللجنة وقتاً طويلاً جداً ـ بينما كان لويد جورج يشعر انه لم يعد لديه الوقت الكافي.

(٦)

لم تكن بريطانيا قط جادة في فكرة انتداب أميركي على فلسطين، وانما اقترحت أن يؤول انتداب عصبة الأمم الى الولايات المتحدة لكي تحتل وتحكم أجزاء من الأناضول، والقسطنطينية، والدردنيل، وأرمينيا، والقوقاز. وفي نهاية الأمر تقلصت هذه الانتدابات لتشمل فقط القسطنطينية، والدردنيل، وأرمينيا.

كان ثمة سببان لرغبة بريطانيا في أن تتولى الولايات المتحدة هذه الانتدابات: أولهما زج الولايات

(١٩) المرجع نفسه، ص ١٣٩.

المتحدة في التسوية الشرق أوسطية من أجل تأمين مساعدة الولايات المتحدة في مساندة شروط التسوية، والثاني هو ان ترابط الولايات المتحدة على خطوط الجبهة إذا ما عنّ لروسيا السوفياتية أن تهاجم تركيا.

وقد أوضح ويلسون وغيره من الأميركيين في باريس انهم سيواجهون صعوبة في اقناع الكونغرس بقبول الانتدابات. ومع ذلك أخذ الرئيس الأميركي على عاتقه أن يحاول. وتبين أن في هذا ما يبطل ما رسم له لويد جورج. فقد كان على رئيس وزراء بريطانيا، وبعد أن مر وقت طويل منذ أن اتضح أن الفشل مصير محاولة ويلسون، أن ينتظر رداً أميركياً رسمياً، وبدا أن الرد لن يأتي قبل انقضاء زمن طويل.

في ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩١٩، بعد انقضاء أكثر من ستة شهور على وصول الرئيس الأميركي الى أوروبا من أجل مؤتمر الصلح، عاد ويلسون الى الولايات المتحدة للمرة الأخيرة. وفيما كان ويلسون يوجه حملته الى الشعب مباشرة، انهار من الاعياء، ودخل في حالة شلل جزئي جسدي وسياسي. لقد هزم مجلس الشيوخ الأميركي برنامج الرئيس، ومن ضمنه ابرام معاهدة فرساي والتزام الولايات المتحدة بعصبة الأمم، بينما كان الرئيس الأميركي يرتكب حماقة سياسية إثر أخرى، بحيث دفع الذين كان يأمل في مساندتهم الى معارضته.

أصيب ويلسون بالشلل في الجانب الأيسر من جسمه، ولعل تفكيره أيضاً قد تأذى. وبالرغم من علته، رفض هو وزوجته أن يوكل سلطته الى آخرين. بعد ذلك بسنوات ـ بعد زمن طويل منذ وفاة ويلسون ـ كتب لويد جورج عن مرض الرئيس الأميركي فقال: «ان ملكَتَه الوحيدة التي لم تصب بأذى حتى النهاية...هي عناده العجيب»[٢٠].

منذ تموز وحتى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٩ أرجئت جميع القرارات الخاصة بالامبراطورية العثمانية ريثما يتبين الموقف الذي ستتخذه الولايات المتحدة من قبول الانتداب على القسطنطينية وارمينيا. ولكن الرئيس ويلسون، وبعد أن تعافى جزئياً، لم يقترح الانتداب الأميركي على أرمينيا حتى ٢٤ أيار (مايو) ١٩٢٠. وفي الأسبوع التالي رفض مجلس الشيوخ الأميركي هذا الاقتراح.

وقد كتب موريس هانكي في مفكرته: «اننا لا نستطيع أن نمضي في المعاهدة التركية حتى نعرف هل سيقبل الأميركيون انتداباً في تركيا»[٢١]. ونبه في مفكرته الى احتمال وقوع حادثة في الأناضول ما لم تعقد معاهدة بسرعة. وقد اشتكى لويد جورج من أن ويلسون وضع الحلفاء «في موقف يستحيل قبوله»[٢٢].

ان انهيار الحليف الأميركي دفع لويد جورج الى مصالحة فرنسا وإيطاليا. ولكن رئيس الوزراء

---

(٢٠) لويد جورج، **مذكرات**، ص ٨١٨.

(٢١) المرجع نفسه، ص ٢٦.

(٢٢) لويد جورج، **مذكرات**، ص ٨١٨.

البريطاني وجد نفسه الآن مضطراً للتعامل مع قادة من الحلفاء سهولة التعامل معهم أقل كثيراً من سهولة التعامل مع الحليف الأميركي. وكان القادة الايطاليون الجدد أكثر ميلاً للحصول على امتيازات تجارية، بدلاً من الحصول على تنازلات اقليمية، ولذلك كان توجههم نحو معارضة تقسيم تركيا الذي اقترحه لويد جورج، وليس الى المشاركة فيه، لا سيما أن وزير الخارجية الايطالي الجديد (١٩٢٠ ـ ١٩٢١) الكونت كارلو سنورزا، كان متعاطفاً مع القومية التركية.

وفي فرنسا، أخفق كليمنصو في انتخابات الرئاسة في عام ١٩٢٠، ولذلك استقال من رئاسة الحكومة واعتزل الحياة السياسية. وقد عزا لويد جورج اخفاق كليمنصو في جانب منه الى استعداده لتقديم تنازلات الى بريطانيا في الشرق الأوسط[٢٣]. ولم يكن لدى ألكسندر ميران، الذي خلف كليمنصو في رئاسة الحكومة، ميل مماثل الى تقديم هذه التنازلات.

ولدى اجتماع الحلفاء في نهاية الأمر في رقم ١٠ شارع داونينغ، مقر رئاسة الحكومة البريطانية، بتاريخ ١٢ شباط (فبراير) ١٩٢٠، للبدء في صياغة المعاهدة العثمانية، تحدث اللورد كورزون باسم رئيس وزراء بريطانيا وباسمه شخصياً إذ قال: «ان التأخير في التفاوض على المعاهدة سببه حصراً أن القوى المعنية اضطرت الى انتظار قرار الولايات المتحدة»[٢٤]. وكان أقرب الى الصواب لو قال ان التأخير عائد الى محاولة لويد جورج أن يستغل الولايات المتحدة ضد حلفاء بريطانيا في زمن الحرب.

(٧)

كان وودرو ويلسون قد تنبأ بأن السلام لن يدوم ما لم تكن شروطه في أساسها منصفة لجميع الجهات. وقد رأى كثيرون آنذاك، ورأى كثيرون منذ ذلك الحين، أن الشروط التي فرضها الحلفاء على أعدائهم المهزومين، كانت فشلاً ذريعاً من هذه الناحية. وقد استذكر فليكس فرانكفورتر في ما بعد: «ان الشهور التي أمضيتها في مؤتمر الصلح في باريس ربما كانت الأتعس في حياتي. فتزايد خيبة الأمل في الآمال الكبرى التي ولدها كلام ويلسون المفعم نبلاً لم تختلف عن المشاعر التي يولدها موت الأقربين»[٢٥]. ولعل ويلسون قد رفع آمال العالم الى حدود عليا. وعندما حدثت في ما بعد انتفاضات في الشرق الأوسط، وجه موريس هانكي اللوم الى النقاط الأربع عشرة التي أعلنها وودرو ويلسون والى «مبدأ تقرير المصير الذي أعلنه ويستحيل تطبيقه»[٢٦].

وعلاوة على أية قرارات محددة اتخذت في مؤتمر الصلح، كان هناك شعورٌ عام بأن ثمة خطأً جسيماً في مؤتمر الصلح عينه. وبالمفهوم العام، وفي ضوء حكم الناس على الحلفاء من خلال

(٢٣) المرجع نفسه، ص ٧١١.

(٢٤) المرجع نفسه، ص ٨٢٠.

(٢٥) بيكر، **برانديز وفرانكفورتر**، ص ١٧٠.

(٢٦) روسكايل، **هانكي**، المجلد ٢، ص ٢١٣.

الوعود التي قطعوها والمبادىء التي أعلنوها في زمن الحرب، كانت طريقة اتخاذ القرارات تشكل خيانة. فالقرارات كانت بأي حساب، حتى بحساب المشتركين في مؤتمر الصلح، تتخذ من دون توافر إلا القليل من المعرفة أو القليل من الاهتمام بالأراضي والشعوب التي تتعلق بها هذه القرارات. وهذا ينطبق حتى على شروط الصلح التي فرضت في أوروبا، ويصدق أكثر من ذلك في الشروط التي فرضها الأوروبيون على الشرق الأوسط البعيد وغير المألوف. كان بلفور يراقب ويلسون ولويد جورج وكليمنصو في المؤتمر معتمداً من حيث الخبرة على موريس هانكي فقط (الذي كان في الحادية والأربعين من عمره عندما انعقد مؤتمر الصلح أي كان أصغر من بلفور بنحو خمس وثلاثين سنة) - والصورة التي رسمها بلفور لهم هي «انهم ثلاثة رجال جدّ أقوياء وجهلة يجلسون في المؤتمر ويتقاسمون قارات وقد أسلموا قيادتهم لا لأحد سوى لولد صغير»[٢٧].

كتب أحد الدبلوماسيين الايطاليين «ان المنظر العام في مؤتمر الصلح في باريس هو أن واحداً أو آخر من رجال الدولة في العالم يقف أمام خريطة ويتمتم لنفسه قائلاً: «أين ذلك أو تلك... اللعين؟» بينما هو يبحث بسبابته عن مدينة ما أو نهر ما لم يسمع بهما قط من قبل»[٢٨]. إن لويد جورج الذي ما فتىء يطالب بأن تحكم بريطانيا فلسطين من دان الى بئر السبع (حسب التعبير التوراتي) كان يجهل أين تقع دان. وقد بحث عنها في أطلس توراتي من أطالس القرن التاسع عشر، وانقضى نحو عام على توقيع الهدنة قبل أن يتمكن الجنرال اللنبي من ابلاغه أنه تمكن من معرفة موقع دان، وبما أن هذا الموقع ليس حيث يريده رئيس الوزراء أن يكون، فقد طالبت بريطانيا بحدود أبعد شمالاً.

خلق المشاركون في مؤتمر الصلح انطباعاً بأن معظم الأطراف المعنية، في الشرق الأوسط كما في مناطق أخرى، يجري اقصاؤها عن المداولات، وبدلاً من حضور جميع الدول الحليفة، اجتمعت خمس منها فقط في المرة الأولى لاعداد خطة المفاوضات. ثم حل محلها مجلس الأربعة: قادة الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا. وقد حدثت في إيطاليا خلافات وصعوبات داخلية حملتها على الانسحاب. كذلك فان السياسة الداخلية حملت الولايات المتحدة أيضاً على الانسحاب. وعند بحث الشرق الأوسط بعد انقضاء عام على توقيع الهدنة، قال وزير الخارجية الفرنسي لوزير الخارجية البريطاني، الذي وافقه على كلامه، «انه لم يبق سوى فريقين يجب أن تُدرس مصالحهما دراسة جدية وأن يجري التوفيق بينها، وهما بريطانيا العظمى وفرنسا»[٢٩]. وانطلقا معاً في اتخاذ القرارات بشأن الممتلكات العثمانية.

مع ذلك كانت هناك عشرات الأطراف الأخرى التي تتأثر مصالحها بهذه القرارات، وقد ازداد عدد هذه الأطراف بازدياد عدد الناطقين باسمها. وعلى سبيل المثال كان في المؤتمر وفدان رئيسيان متنافسان من أرمنيا، وإضافة اليهما كان هناك نحو أربعين وفداً أرمنيا مستقلاً. لقد

(٢٧) المرجع نفسه، ص ٨٩.

(٢٨) دانييل فاريه، **الدبلوماسي الضاحك**، (لندن: جون مري، ١٩٣٨)، ص ١٥٥.

(٢٩) هلمريش، **من باريس إلى سيفر**، ص١٧٨.

جاء عشرة آلاف انسان الى باريس من أجل مؤتمر الصلح. وقد أبرزت جحافل المطالبين بحقوقهم الجالسين على المقاعد الخلفية صغر حجم المصالح التي أخذتها بعين الاعتبار الحكومتان المتبقيتان لاتخاذ القرارات.

كانت المطالب الأدبية والوعود التي قطعت في زمن الحرب هي سلعة أولئك الذين جاؤوا لعرض قضاياهم. كانت نصوص التعهدات التي قطعها قادة الحلفاء في زمن الحرب، ولا سيما مسؤولون حكوميون بريطانيون مختلفون، يجري تمحيصها ومقارنتها، والحقيقة أن الباحثين ما زالوا يفعلون ذلك حتى الآن، لمعرفة هل يمكن قراءة تلك التعهدات بطريقة تجعلها متجانسة مع بعضها بعضاً، وكأن تلك التعهدات قد أوجدت حقوقاً يمكن وضعها موضع التنفيذ بواسطة القضاء. ان اتفاقية القسطنطينية (١٩١٥)، ومعاهدة لندن (١٩١٥)، ومراسلات الحسين ـ مكماهون (١٩١٥ ـ ١٩١٦)، واتفاقية سايكس ـ بيكو (١٩١٦)، واتفاقية سان جون دو موريان (١٩١٧)، واعلان بلفور (١٩١٧)، ورسالة هوغارت (١٩١٨)، والاعلان الموجه الى السبعة (١٩١٨)، والاعلان البريطاني الفرنسي (١٩١٨)، وكذلك النقاط الأربع عشرة التي أعلنها الرئيس وودرو ويلسون (٨ كانون الثاني/يناير ١٩١٨)، ومبادئه الأربعة (١١ شباط/فبراير ١٩١٨)، والأهداف الأربعة (٤ تموز/يوليو ١٩١٨)، والخصوصيات الخمس (٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩١٨)، كانت ضمن بيانات كثيرة طرحها المدعون المتنافسون طالبين الوفاء بها وكأنها صكوك مالية أو عقود قانونية.

لقد كان ديفيد لويد جورج يرى في المفاوضات عملية مساومة أكثر مما هي عملية قضائية، وكان فخوراً بما استطاع تحقيقه في التسوية الشرق أوسطية. لقد أحرز مكاسب مادية لبريطانيا. وفي اشارة منه الى (الاسنيا)(*) قال رئيس الوزراء لصديق حميم: «لا بأس، لقد عاد ويلسون الى بلاده حاملاً حزمة من أوراق الاسنيا. أما أنا فقد عدت وملء جيبي جنيهات ذهبية بشكل المستعمرات الألمانية، وبلاد الرافدين، الخ. كل يتصرف حسب ذوقه»[٣٠]. لقد نجح رئيس وزراء بريطانيا في نهاية الأمر، في إضافة نحو مليوني ميل مربع الى الامبراطورية البريطانية.

لم يكن لويد جورج متعامياً عن الاعتبارات الأدبية في الموضوع، لكن تفسيراته لها كانت شرسة في تحيزها. فقد كتب بعد أكثر من عقد من السنين مدافعاً عن معاهدات الصلح فادعى: «ان معاهدات باريس تشكل أكبر قدر من التحرير الوطني لأمم كانت محكومة من غيرها، وجاء تحريرها بموجب تسوية معروفة في أعقاب حرب من الحروب. فما من تسوية صلح حققت خلاصاً لمثل هذا العدد من القوميات التي كانت ترزح تحت حكم الطغيان الأجنبي، كالخلاص الذي حققته تسوية عام ١٩١٩»[٣١].

(*) هي العملة الورقية الفاقدة القيمة التي صدرت في فرنسا خلال الثورة الفرنسية.

(٣٠) مفكرة اللورد ريدل شديدة الخصوصية عن مؤتمر الصلح وما بعده: ١٩١٨ـ١٩٢٣ (نيويورك: رينال وهيتشكوك، ١٩٣٤)، ص ٢٤.

(٣١) لويد جورج، **مذكرات**، ص ٤٩١.

كان يستشيط غضباً بصورة خاصة لدى سماعه الادعاءات القائلة انه لم يفِ بالتعهدات التي قطعت للشعوب الناطقة باللغة العربية، وقد قال:

«لقد وفى الحلفاء بالوعود التي قطعوها في هذه الاعلانات وفاءً كاملاً. وما من عرق استفاد من اخلاص الحلفاء في الوفاء بوعودهم للأعراق المقهورة أكثر مما استفاد العرب. وبفضل التضحيات الجسيمة التي قدمتها الأمم الحليفة، وبصورة أخص بريطانيا وامبراطوريتها، كسب العرب الاستقلال في العراق وشبه الجزيرة العربية، وسورية، وعبر الأردن، بالرغم من أن معظم الأجناس العربية قاتلت طوال الحرب الى جانب الأتراك مضطهديهم».

وأضاف بصورة خاصة: «ان العرب الفلسطينيين قاتلوا في سبيل الحكم التركي»[٣٢].

لعله كان أقدر على فرض تسويته الشرق أوسطية بصورة أكثر فاعلية لو أنه توصل اليها في نهاية عام ١٩١٨. ولكن محاولة التراجع عن تعهدات بريطانيا في زمن الحرب استغرقت قدراً كبيراً من الوقت وفوّتت عليه تلك الفرصة. ومع حلول صيف ١٩٢٠ كان قد فات الأوان لكي يفرض رئيس وزراء بريطانيا شروطه على حلفائه في الحرب، وعلى الشرق الأوسط الذي كان يزداد اضطراباً، لأن رئيس الوزراء لم يعد عنده في ذلك الحين العدد الكافي من الجنود لفرض هذه الشروط، وهذا ما حذر منه تشرشل مراراً.

(٣٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٧٢٣ ـ ٧٢٤.



الفصل الثالث

العالم غير الحقيقي لمؤتمرات الصلح

(١)

«الدبلوماسية عن طريق المؤتمر» عبارة تُعزى إلى موريس هانكي، في وصفه لوقائع أعمال لويد جورج في سنوات ما بعد الحرب[1]. وصارت هذه العبارة تمثل الوصف القياسي للعالم غير الحقيقي الذي عاش فيه رئيس وزراء بريطانيا. فقد أقصى نفسه إلى أبعد حد استطاعه، عن مسؤوليات منصبه الأخرى، وأمضى أكثر من ثلاث سنوات في حضور اجتماعات دولية هدفها تحديد شكل العالم بعد الحرب. وقد بدأت الاجتماعات بين الحلفاء بمجرد توقيع اتفاقيات الهدنة، وتطورت لتصبح حياة. لقد حضر لويد جورج في ما بين ١٩١٩ و١٩٢٢ ما لا يقل عن ثلاثة وثلاثين مؤتمراً دولياً. بل انه كان قبل بدء هذه المؤتمرات، قد انهمك في اجتماعات غير رسمية كالتي عقدها مع كليمنصو ومع ويلسون في لندن في أواخر عام ١٩١٨. إن الأعمال التمهيدية الرسمية لمؤتمر الصلح بدأت في باريس في كانون الثاني (يناير) ١٩١٩، وانتقلت إلى أماكن أخرى بين وقت وآخر. وكان موضوع البحث هو الشروط التي ينبغي فرضها على الامبراطوريات الالمانية، والنمساوية ـ الهنغارية، والعثمانية، وبلغاريا حليفة هذه الامبراطوريات. إن القرارات المتعلقة بالامبراطورية العثمانية قد اتفق على الجانب الأكبر منها في المؤتمر الأول الذي انعقد في لندن (بدءاً من شباط (فبراير) ١٩٢٠)، وتم تثبيتها في منتجع الريفييرا الايطالي سان ريمو (نيسان (ابريل) ١٩٢٠). واتخذت شكل معاهدة تم التوقيع عليها في سيفر، إحدى ضواحي باريس السكنية، في ١٠ آب (أغسطس) ١٩٢٠.

كانت الحقيقة الحاسمة في ما يتعلق بالتفاوض على تسوية الصراع في الشرق الأوسط ان هذه المفاوضة استغرقت وقتاً طويلاً. والمعاهدة مع الامبراطورية العثمانية كانت آخر معاهدات الصلح التي تم التوقيع عليها. كانت البداية محادثات غير رسمية بين لويد جورج وكليمنصو

---

(١) ستيفن روسكيل، **هانكي: رجل الأسرار**، المجلد ٢: ١٩١٩ ـ ١٩٣١ (لندن: كولنز، ١٩٧٢)، ص ١٤١.

بعد الهدنة، وتطلب الأمر ستة عشر شهراً للتوصل إلى اتفاق على الأمور الهامة، وأربعة أشهر أخرى للفراغ من بقية المواضيع والتوقيع على معاهدة. أي ان الأمر بمجمله تطلب نحو سنتين للتوقيع على معاهدة الصلح مع الأمبراطورية العثمانية، مع ان لويد جورج كان تنبأ في البداية ان الأمر يتطلب نحو اسبوع فقط[٢].

وبسبب التأخير الطويل تطورت الأوضاع واقتضت اتخاذ قرارات ثبت في النهاية انها أهم من أحكام المعاهدة نفسها. لقد ظن رجال الدولة الحلفاء انهم بما فعلوه في سان ريمو، قرروا مستقبل آسيا الناطقة بالعربية، وانهم بما فعلوه في سيفر، قرروا مستقبل الامبراطورية العثمانية الناطقة بالتركية، ولكن ثبت ان ما لم يفعلوه في عام ١٩١٨ وعام ١٩١٩ كان له تأثير أكبر على المنطقتين كلتيهما.

لقد أعلن لويد جورج في البداية انه يستحيل على بلاده ان تبقي إلى ما لا نهاية على جيشها المؤلف من ١,٠٨٤,٠٠٠ رجل والذي يحتل الامبراطورية العثمانية[٣]. ولا بد ان نتذكر ان تشرشل وهيئة الأركان العامة أكدا له الحاجة إلى التوصل إلى تسوية ما دامت لديه قوات لتنفيذها. ولكن مع حلول صيف ١٩١٩، أي بعد انقضاء نحو ستة أشهر، تم ابلاغ مجلس الوزراء البريطاني ان جيش الاحتلال انخفض عدده بأكثر من الثلثين أي إلى ٣٢٠,٠٠٠ رجل[٤]. ومع تلاشي الجيش إلتزم قادته بجدول زمني للانسحاب، فرض على رئيس الوزراء وهو في مؤتمر الصلح سلسلة من المواعيد النهائية، وهذا ما فعله أيضاً استنزاف الموارد المالية البريطانية.

أما في الشمال، على امتداد حدود القوقاز مع روسيا، فقد بقيت القوات البريطانية في مكانها على أمل إقناع الولايات المتحدة أو ايطاليا أو فرنسا بأن تحل محلها لتدافع عن أرمينيا وجورجيا وأذربيجان التي استقلت حديثاً، إذا ما استعادت روسيا أو تركيا ما يكفي من القوة لمهاجمة هذه البلدان المستقلة. ولكن بريطانيا كانت تفتقر إلى الرجال والمال لتأخذ المهمة على عاتقها، مما اضطرها في نهاية الأمر إلى التخلي عن مسؤولياتها.

وعندما أمر رئيس الوزراء البريطاني القوات البريطانية بمغادرة هذه الأراضي التي كانت سابقاً روسية، تجاهل اعتراضات ونستون تشرشل الشديدة. لقد كان تشرشل، بالرغم من كل حماسته الأخيرة لسحب القوات البريطانية، مشاغباً في موضوع الشيوعية، وكان مستعداً لإرسال الرجال والمال إلى روسيا للإطاحة بالنظام السوفياتي. وحتى موريس هانكي الذي كان يؤمن «ان

(٢) جوكا نيفاكيفي، **بريطانيا وفرنسا والشرق الأوسط العربي ١٩١٤ ـ ١٩٢٠** (لندن: مطبعة اتلون، ١٩٦٩)، ص ١٠٤.

(٣) بول هلمريش، من باريس إلى سيفر: **تقسيم الامبراطورية العثمانية في مؤتمر الصلح ١٩١٩ ـ ١٩٢٠** (كولومبوس: مطبعة جامعة ولاية اوهايو، ١٩٧٤)، ص ٢٨.

(٤) جون داروين، **بريطانيا ومصر والشرق الأوسط: السياسة الامبراطورية في اعقاب الحرب، ١٩١٨ ـ ١٩٢٢** (نيويورك مطبعة سانت مارتن، ١٩٨١)، ص ١٧٢.

البلشفية ستكون في السنين القادمة الخطر الأعظم على أوروبا»[٥] وصف تشرشل «بأنه مهووس في حماسته لمساندة أعداء البلشفية»[٦]. كان تشرشل مصمماً إلى حد الهوس على الاحتفاظ بالقوات البريطانية شمال الحدود التركية لمساعدة البيض على محاربة الحمر في الحرب الأهلية الروسية. ولكن مخاوف لويد جورج السياسية كانت من نوع آخر. فقد أبلغ رئيس الوزراء هانكي انه حريص على اخراج جميع القوات البريطانية من الأراضي الروسية السابقة لكي يحول دون ان تصبح هذه القوات «غير مستقرة»، ولعله كان يعني بذلك انه يريد ان يحول دون اصابتها بعدوى الحمى الراشحة الثورية[٧]. وبناء على أوامره جلت القوات البريطانية في صيف عام ١٩١٩ عن المناطق الواقعة شمال الحدود الروسية ـ التركية.

أما جنوبي الحدود الروسية القديمة، في الوديان و بين الجبال التي يمر فيها خط حدود تركيا الحالية مع سورية والعراق وايران، فتوجد منطقة تعرف بصورة غير دقيقة باسم كردستان، وكان المسؤولون البريطانيون يفكرون في فرض رعايتهم على محمية أخرى من محمياتهم في هذه المنطقة. ولكن المنطقة تقع ضمن الإطار الموعود لفرنسا بموجب اتفاقية سايكس ـ بيكو، ولذلك ارتأى البريطانيون إنشاء سلسلة من الدول الكردية ذات الحكم الذاتي، على ان يوجد فيها مستشارون سياسيون بريطانيون، وان يطلب إلى الفرنسيين ان يقروا للشعب الكردي بحق تقرير المصير وفقاً لروح مبادىء ويلسون. والأكراد شعب جبلي عريق لم يتوحد قط، وطاقاته وجهت إلى خصومات عنيفة مع الجيران، وخصوصاً العرب والأرمن. وقد نتجت عن المحاولة البريطانية لتنظيمهم في عام ١٩١٩ ثلاث انتفاضات، إذ ان الأكراد ثاروا على القادمين الجدد البريطانيين، وما لبثت القوات البريطانية ان انسحبت من كردستان أيضاً.

(٢)

وأما ضمن تركيا، فقد استمر الوضع البريطاني في التفكك. كانت السلطات البريطانية لاتزال معتمدة على هدنة مودروس. إن وثيقة الهدنة المقتضبة كانت بمجملها تقريباً تعالج أموراً تتعلق بشؤون سلاح البحرية والشؤون العسكرية وتطلب إلى السلطات التركية ان تسرح جميع قواتها المسلحة ما عدا تلك التي يتطلبها الحفاظ على النظام الداخلي. وقد كدست القوات العثمانية أسلحتها وذخائرها في حفر في الأرض، وأشرف ضباط بريطانيون على الاستسلام، وأخذوا يجوبون المناطق الريفية في مجموعات من اثنين أو ثلاثة. كانت أحكام الهدنة تسمح للسلطات العثمانية بأن تظل مشرفة على الجزء المتبقي من الامبراطورية أي الجزء الناطق بالتركية، مع احتفاظ الحلفاء بحق احتلال نقاط استراتيجية إذا ما نشأ وضع يهدد أمنهم. ومن الناحية

---

(٥) روسكيل، **هانكي**، المجلد ٢، ص ٧٠.

(٦) المرجع نفسه، ص ١٥٥.

(٧) المرجع نفسه.

العملية حلّت سيطرة الأسطول البريطاني على الساحل مقرونة بالاشراف على شبكات الاتصال والنقل، محل الاحتلال العسكري لتركيا.

بقيت القسطنطينية العاصمة نظرياً مدينة غير محتلة، مع ان قوات الحلفاء كثيراً ما كانت تشاهد فيها. وكان الأسطول البريطاني راسياً قبالة المدينة، كما ان الجنرال الفرنسي لويس فرنشي ديسبيري، قائد قوات الحلفاء في الجزء الأوروبي من الامبراطورية العثمانية، دخل إلى المدينة دخول الظافرين راكباً جواداً أبيض.

غير ان الحكومة العثمانية التي تألفت لتفاوض على الهدنة سرعان ما عزلها محمد السادس، الذي اعتلى عرش السلطنة في حزيران (يونيو) ١٩١٨، وكان همّه الأكبر ان يحتفظ بعرشه. وتحقيقاً لهذه الغاية اتبع سياسة السعي لكسب رضا الحلفاء، وعندما أخذ السياسيون الأتراك يعارضون مطالب الحلفاء ومقترحاتهم، حل البرلمان وبدأ يحكم بمرسوم، وما لبث السلطان محمد السادس ان عيّن صهره زوج أخته لرئاسة الحكومة، وبذلك اكتملت العودة من الحكم الدستوري إلى الحكم الفردي.

غير ان حكومة السلطان لم تسلم من وجود من يتحداها. فقد كانت شبكات مدنية وعسكرية تابعة لحزب تركيا الفتاة ناشطة في سائر أنحاء الأناضول، كما ان وزارة الحربية ـ إقطاعية أنور ـ ظلت إلى حد كبير تحت إشرافه[8]. وهؤلاء جميعاً تآمروا على السلطان الجديد ووزرائه آملين ان يحملوا الحلفاء على عرض شروط أفضل للصلح.

وخارج العاصمة كانت السلطة بكاملها تتهاوى. وقد حدثت في الداخل فورة سلب وأعمال قطع طرق ونزاعات أهلية. لقد سبب إنهيار النظام في سائر أنحاء آسيا الصغرى قلقاً للحلفاء، وخصوصاً عندما نجمت عنه تهديدات لسلامة المسيحيين. وعندما هاجم الأتراك المسلمون القرى اليونانية خلف ميناء صمسون الواقع على البحر الأسود، طلب الحلفاء إلى رئيس الوزراء التركي ان يتخذ إجراء. دب الرعب في نفس رئيس الوزراء فتشاور مع وزير الداخلية بالوكالة الذي أبلغه ان لا سبيل للسيطرة على الوضع من داخل القسطنطينية، وانه لا بد من إرسال ضابط إلى الميدان لمعالجة الأمور في مواقعها. واقترح وزير الداخلية بالوكالة اسم صديق له، هو الجنرال مصطفى كمال، بطل غاليبولي، الذي حالت معارضته لأنور دون تسلمه المناصب القيادية الكبرى التي استحقها خلال الحرب. فوافق رئيس الوزراء على الاقتراح ونجح مصطفى كمال في الحصول على سلطات مدنية وعسكرية استثنائية واسعة بصفة مفتش عام للجيش التاسع الذي كان مسؤولاً عن معظم الأناضول.

مساء السادس من أيار (مايو) ١٩١٩ توجه إلى صمسون في بداية رحلة من أكبر الرحلات السياسية في القرن العشرين. وعند منتصف الليل سارع ويندهام ديدز ـ خبير المخابرات

---

(٨) اريك جان زورشر، **العامل الوحدوي: دور جمعية الاتحاد والترقي في الحركة القومية التركية ١٩٠٥ ـ ١٩٢٦** (لايدن: ا. ج. بريل، ١٩٨٤)، ص ٦٨ وما يليها.

البريطانية في الشؤون العثمانية - إلى الباب العالي ليحذّر الصدر الأعظم من السماح لكمال بالذهاب، ولكنه فوجيء بأنه وصل بعد فوات الأوان.

كان مصطفى كمال قد انطلق إلى صمسون وغايته - وهذا ما يبدو ان ويندهام ديدز قد استشعره - هي تجميع قوات من سائر أنحاء تركيا لمقاومة شروط الحلفاء للصلح إذا ما ثبت انها شديدة القسوة. وكانت هذه القوات في جزء كبير منها تتألف من جنود عثمانيين في المناطق غير المحتلة في وسط تركيا وشرقها. وشرع مصطفى كمال يخطط لوضع نفسه على رأس هذه القوات متسلحاً بالتفويض الذي حصل عليه من السلطان وبمهاراته الهائلة.

(٣)

كانت تركيا في الفترة ١٩١٨ - ١٩١٩ بلاداً يخيم عليها الظلام وتعاني من البرد. فالوقود كان نادراً، ومصابيح استانبول كانت خافتة الضوء. وفي بقية البلاد أيضاً دخلت الأراضي التي كانت عند بداية الحرب تشكل الممتلكات العثمانية في حالة ما يسمى الوجود الغسقي، وهي حالة يعرّفها القانون الدولي بموجب الأنظمة الملحقة باتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب على الأرض. وبما ان بريطانيا كانت دولة الاحتلال في معظم هذه الممتلكات، فقد كان واجبها الأساسي المحافظة على الأمور كما كانت في ظل القانون العثماني ريثما يتخذ قرار نهائي بشأن مصيرها.

وكان لا بد لهذا القرار من ان يتخذ شكل معاهدة صلح بين الامبراطورية العثمانية والدول المنتصرة عليها. ولم تظهر أية صعوبة في الجانب العثماني. فالسلطان كان يعيش في ظل السفن الحربية البريطانية وفي خوف من فقدان عرشه، وربما كان مستعداً للتوقيع على أية وثيقة يضعها أمامه قائد البحرية البريطانية. أما الحلفاء فما كان عليهم إلّا ان يقرروا في ما بينهم الشروط التي يريدون فرضها.

تبدل الموقف تبدلاً كبيراً في أيار (مايو) ١٩١٩ عندما قرر الرئيس ويلسون ورئيس الوزراء البريطاني لويد جورج الايقاع بين اليونانيين والايطاليين في الأناضول. وكان الأثر غير المقصود لهذا القرار هو إثارة آمال اليونانيين ومخاوف الأتراك من ان تكون اليونان عائدة إلى آسيا الصغرى من أجل البقاء فيها. إن كراهية الأتراك المسلمين لمجموعتي السكان المسيحيين الكبيرتين في وسطهم - اليونانيين والأرمن - كان لها دائماً أثر شديد، وعاد هذا الأثر ليظهر الآن حتى في حالة الانهاك التي تعاني منها تركيا. وبينما كان رجال الدولة الحلفاء لاهين ومتجهين بأبصارهم إلى ناحية أخرى، كان الجنود العثمانيون في المناطق الداخلية للأناضول يتجمعون ويعودون للاستيلاء على أسلحتهم من الأماكن التي كدسوها فيها.

بعد أيام من شيوع نبأ الانزال اليوناني في أزمير، صدر الأمر إلى المفتش العام مصطفى كمال بالعودة إلى القسطنطينية، ولكنه عصى الأمر، واجتمع بدلاً من تنفيذ الأمر بثلاثة من زملائه، في

مدينة أمازيا، العاصمة الإقليمية القديمة، لإعداد مسودة إعلان استقلال. لقد تجاهل مصطفى كمال حكومة السلطان معتبراً إياها أسيرة الحلفاء، فحضر مؤتمراً اقليمياً للوطنيين في ارضروم، في شرق تركيا، ثم دعا إلى مؤتمر على مستوى الوطن في سيفاس الواقعة في المنطقة الداخلية من الأناضول، في منتصف الطريق بين ارضروم وأنقرة. وقد اكتسب ولاء عدد من ضباط الجيش ممن هم في مثل سنه أو أصغر منه سناً، وكثيرون منهم كانوا مثله مرتبطين بالجناح العسكري لجمعية الإتحاد والترقي. وفي الأغلب اجتذب إلى صفه الضباط من رتبة رائد ورتبة مقدم أكثر مما اجتذب الجنرالات[٩]. ويبدو انه تولى أيضاً قيادة شبكات المقاومة المدنية والعسكرية التي نظّمها أعضاء حزب تركيا الفتاة، ولكنه بفطنته، نفى وجود أية علاقة له بجمعية الإتحاد والترقي التي صدر قرار رسمي بحلها. وبالرغم من توجه مصطفى كمال العلماني القوي، أثبت رجال الدين المسلمون انهم أخلص اتباعه.

لم يكن قادة الحلفاء يعرفون سوى القليل عن مصطفى كمال، الضابط النحيل العنيد الذي يتحمل شظف العيش، والذي وهو في أواخر الثلاثينيات من عمره، كان ملهم وقائد الثورة عليهم. فلا وزارة الخارجية البريطانية ولا المخابرات البريطانية استطاعت ان تحدد لرئيس الوزراء موقع مصطفى كمال وهل كان في صف السلطان أو ضده.

ومع جهل قادة الحلفاء في أوروبا لما يحدث في تركيا، واصلوا مؤتمراتهم التي كانت الغاية منها تقرير مصير تركيا. وخلال مؤتمر عقد في لندن في ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٢٠ ذهل قادة الحلفاء لدى سماعهم نبأ يفيد ان جيشاً قوامه ٣٠,٠٠٠ جندي تركي بقيادة مصطفى كمال هزم وحدة فرنسية صغيرة في مراش في جنوب الأناضول. وقد ادعى لويد جورج في ما بعد ان دهشتهم لم تنجم عن نتيجة المعركة (فقد كان عدد المهاجمين يفوق كثيراً عدد الفرنسيين) بقدر ما نجمت عن اكتشاف وجود جيش نظامي بقيادة مصطفى كمال. وقال لويد جورج ان تلك كانت أول مرة سمع فيها هو وزملاؤه بوجود هذا الجيش. وقد كتب لاحقاً في مذكراته، ملقياً اللوم كعادته على الآخرين: «لم يسبق لمخابراتنا العسكرية إطلاقاً ان كانت عاجزة كلياً عن القيام بعمل المخابرات»[١٠].

(٤)

مع انتشار ثورة مصطفى كمال في الأناضول، نشأت حركة موازية في الجنوب الناطق بالعربية في الامبراطورية العثمانية، حيث كان الوجود الفرنسي الرمزي على طول الساحل في بيروت وطرابلس وصيدا وصور هدفاً مغرياً للمناضلين المسلمين في دمشق. فالمتطفلون الفرنسيون على

---

(٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٩٥ ـ ٩٦.

(١٠) ديفيد لويد جورج، **مذكرات عن مؤتمر الصلح** (نيوهافن: جامعة ييل، ١٩٣٩)، المجلد ٢، ص ٨٣٠.

ساحل سورية ولبنان كانوا يهددون بإسقاط التوازن الدقيق بين الطوائف الدينية المسيحية والاسلامية، مما استدعى رد فعل لا يختلف عن رد الفعل ضد اليونانيين في تركيا.

سمحت بريطانيا للمناطق الداخلية من سورية، مثلما سمحت للمناطق الداخلية من الأناضول، بالحكم الذاتي. وكانت الإدارة السورية نظرياً برئاسة فيصل الذي كان غائباً عن سورية في مؤتمر الصلح، ولكنها عملياً كانت في أيدي أناس لا سلطة له عليهم إلّا في ما ندر، وهؤلاء الناس كانوا يتنازعون في ما بينهم. كانت سورية الداخلية ـ وعاصمتها دمشق، تحكم منذ أكثر من عام بعد التقهقر العثماني، من قبل العرب، ولو بشيء من الفوضى. أما وقد ذاق العرب طعم الاستقلال الجديد فلم تكن لديهم رغبة في التخلي عنه.

لقد أنذر أحد كبار ضباط المخابرات البريطانية وزير الخارجية في لندن عام ١٩١٩ بأن الحكومة العربية في دمشق وحركة مصطفى كمال في تركيا تستعدان للدخول في تحالف[11]. ولكن الحركتين العربية والتركية لم تكونا متشابهتين على النحو الذي اعتقده: ذلك ان مصطفى كمال كان قومياً بالمعنى الغربي، أما في دمشق العربية فالكل يتحدث الآن لغة القومية العصرية، ولكنها ليست لغة أهل البلاد الأصلية. فمعظم القادة الناطقين بالعربية الذين مارسوا الحكم من دمشق في عام ١٩١٩ ـ ربما أربعة من كل خمسة ـ لم يسبق ان كانوا حتى عام ١٩١٨ أنصار هوية قومية عربية أو استقلال عربي[12]. والسوريون منهم كانوا في معظمهم من الأسر المالكة للأرض، ولهم مصلحة في المحافظة على النظام القائم. ويدل تحليل للشرائح المهنية التي جاؤوا منها[13]، ان القيادة كانت في جزء كبير منها مؤلفة من جنود وموظفين عثمانيين، كثيرون منهم جاؤوا من العراق وفلسطين، وكانوا بلا عمل. ومعظمهم بقي على الولاء لتركيا خلال الحرب مع بريطانيا.

وفي السنة التي انقضت منذ مغادرة الجيش العثماني دمشق، وتحت أنوف البريطانيين الغافلين الذين كان تفكيرهم منصرفاً إلى الفرنسيين، استعاد العرب العثمانيون الذين قاوموهم خلال الحرب، السيطرة على المنطقة المحررة. بيد ان العرب العثمانيين كانوا مشرذمين على أسس جغرافية في اهتماماتهم السياسية الراهنة. فالذين جاؤوا من مدن كالقدس شجبوا الصهيونية في فلسطين، والذين جاؤوا من بغداد كانت شكواهم من البريطانيين في بلاد الرافدين. والسوريون أرادوا طرد الفرنسيين من المنطقة الساحلية ومن لبنان. وفي أثناء ذلك كان زعماء الأسر التقليدية ذات الهوى العثماني والمعادية لفيصل على خصام مع الشباب المناضلين الطموحين الساعين وراء مستقبلهم السياسي. ووراء بلاغة الأحزاب السياسية والجمعيات السرية التي عادت إلى الحياة، كانت تكمن نزاعات عائلية ومحلية غامضة. كان الوضع السياسي

(١١) نيفاكيفي، **بريطانيا وفرنسا والشرق الأوسط العربي**، ص ٢١٠.

(١٢) سي. ارنست دون، **من العثمانية إلى العروبة: مقالات عن أصول القومية العربية** (اوربانا وشيكاغو ولندن: مطبعة جامعة ايلينوي، ١٩٧٣)، ص ١٥٨.

(١٣) المرجع نفسه، ص ١٧٨، الملحق ٧، متابعته في كتاب: ايلي كدوري، **انكلترا والشرق الأوسط: تدمير الامبراطورية العثمانية، ١٩١٤ـ ١٩٢١** (هاسوكس، سسكس: مطبعة هارفستر، ١٩٧٨)، ص ١٥٩.

وضعاً مضطرباً ومحيراً، وفي هذا الوضع لم يكن من ضامن أساسي لوضع فيصل سوى مساندة بريطانيا، وهذه المساندة كانت ممثلة في الظاهر في جيوش الجنرال اللنبي وفي الحدس العربي العام انه بفضل فيصل ستقاوم بريطانيا أهداف فرنسا الاستعمارية.

إذا عدنا إلى الماضي نستطيع ان نرى ان بريطانيا دخلت العام ١٩١٩ وأمامها فسحة من الوقت لا تقل عن تسعة أشهر لاستغفال فرنسا وحملها على الرضوخ. ولكن مع حلول صيف ١٩١٩ أكرهت الضغوط المالية وعدم الاستقرار الاجتماعي لويد جورج ووزارة الحربية على الاعتراف بأنه لم يعد بالإمكان تأجيل الانسحاب البريطاني من سورية. وفي ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩١٩ دعا رئيس الوزراء مستشاريه إلى مؤتمر عقد في المنزل الذي يقضي فيه صديقه اللورد ريدل إجازته، قرب تروفيّ على ساحل نورماندي الفرنسي، للنظر في ما يجب عمله بشأن الشرق الأوسط. وقبل انعقاد المؤتمر ببضعة أيام دوّن اللورد ريدل في مفكرته ان لويد جورج «كان غاضباً من الفرنسيين بسبب موقفهم المتعلق بسورية. وقال رئيس الوزراء ان السوريين لا يريدون الفرنسيين. وتساءل كيف يستطيع الحلفاء إرغامهم على قبول انتدابات كريهة... لقد تبدل موقفه من الفرنسيين تبدلاً كبيراً... انه لا يفتأ يتحدث عن جشعهم»[١٤]. مع ذلك لم يجد رئيس وزراء بريطانيا ومستشاروه مفراً من إخلاء الساحة للفرنسيين.

بتاريخ ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩١٩ أعلنت الحكومة البريطانية ان الانسحاب سيحدث في تشرين الثاني (نوفمبر)، وقد رأى القادة البريطانيون انهم بذلك وفوا بالتزاماتهم لفرنسا والعرب. كان هذا إدعاء منافياً للصواب. وقد سبق للبريطانيين ان تظاهروا بأن فيصل جاء إلى سورية على رأس جيش عربي كبير، مع ان مسؤولي الحكومة كانوا يعلمون ان هذا التظاهر لا يستند إلى مضمون. وخروج الجيش البريطاني من سورية معناه ترك فيصل تحت رحمة الفرنسيين. وكان هذا بالنسبة لأتباع كيتشنر في بريطانيا والشرق الأوسط خذلاناً لكل ما عملوا من أجله. أما الفرنسيون فلم يغفروا لبريطانيا محاولتها طوال الأشهر التسعة لحملهم على الرضوخ، بالرغم من تخلي بريطانيا عن المحاولة.

أما بالنسبة لفيصل الأمير المتوتر الأعصاب والذي يفرج غمّه بالمسبحة، فقد كان إعلان الإنسحاب البريطاني منعطفاً مفاجئاً في متاهة الخداع التي حاول ان يتلمس طريقه فيها. ولكن فتحت أمامه لمدة قصيرة إمكانية ممضة وباعثة على الغيظ. ذلك ان كليمنصو، الذي كان كعادته دائماً مستعداً لتقبّل الأفضليات البريطانية في الشرق الأوسط ـ إذا أمكن ذلك سياسياً ـ أبدى استعداده للسماح لفيصل بأن يكون ملكاً على سورية (ما دام هذا ما تريده بريطانيا) إذا ما قابله فيصل في منتصف الطريق. لقد وافق رئيس الوزراء الفرنسي ان يدخل مرة أخرى في مفاوضات مع الزعيم العربي بهدف ضمان الاعتراف بالحد الأدنى من شروط فرنسا: أي ان تحكم فرنسا لبنان الكبير وان تكون سورية مستقلة ولكن دولة زبونا لفرنسا. غير ان هذه

(١٤) **مفكرة اللورد ريدل شديدة الخصوصية عن مؤتمر الصلح وما بعده: ١٩١٨ ـ١٩٢٣** (نيويورك: رينال وهيتشكوك، ١٩٣٤)، ص ١١٢.

الشروط الفرنسية وضعت فيصل في الوسط بين قوتين متصادمتين. فعرب دمشق المناضلون الذين ادعوا انهم يتبعونه، من دون ان يكون لهم ارتباط خاص به، كانوا مستعدين للسماح له بأن يسمي نفسه حاكمهم ما دام قادراً على إبعاد الفرنسيين عن سورية. في حين ان الفرنسيين كانوا مستعدين للسماح له بأن يحكم بشرط ان ينجح في ادخالهم إلى سورية. ولم يكن في وسع فيصل الغريب في أرض سورية ان يفعل شيئاً سوى ان يتوسط. كل ما كان يستطيع فعله هو ان يحصل على تنازلات من كليمنصو ثم ان يحاول الحصول على تنازلات من المناضلين العرب في دمشق.

في مطلع كانون الثاني (يناير) ١٩٢٠ توصل فيصل وكليمنصو إلى اتفاق سري ـ وقد أراد كليمنصو ان يبقى سرياً لأنه كان يسعى لأن يكون رئيساً للجمهورية الفرنسية وحاذر ان يتمكن خصومه من الادعاء بأنه أظهر ضعفاً في مسألة سورية. كان الاتفاق يمنح دولة فيصل العربية الإستقلال بشرط ان يكون مستشاروها فرنسيين حصراً. وكان هدف الاتفاق ان يؤدي إلى انتداب فرنسي ولكن من النوع الأكثر ليناً. عند هذا الحد غادر فيصل إلى دمشق ليرى هل يستطيع إقناع القيادة العربية فيها بقبول هذه الشروط اللينة نسبياً. ولكن تبين ان مهمته هذه كانت انعطافاً آخر إلى المجهول في المتاهة السياسية، لأن كليمنصو الذي لم ينجح في سعيه لرئاسة الجمهورية، هجر الحياة السياسية في ١٧ كانون الثاني (يناير). وقد خلفه في رئاسة الوزراء ألكسندر ميران، الذي لم يكن عنده ميل إلى انقاذ ماء وجه بريطانيا في الشرق الأوسط، ولذلك لم يجد حاجة إلى السماح لسورية بأن تنال استقلالها، ولا إلى السماح لفيصل بأن يعتلي عرشها.

(٥)

في بداية عام ١٩٢٠ كفت بريطانيا عن الوقوف في طريق طموحات فرنسا في سورية. وصارت الطريق ممهدة أخيراً أمام الدولتين الحليفتين لصياغة الشروط التي ستفرضانها على الامبراطورية العثمانية المهزومة. أما الشروط التي اتفقتا عليها آنذاك، فهي فصل الأجزاء الناطقة بالعربية عن الامبراطورية لتتقاسمها هاتان الدولتان الأوروبيتان، بشرط ان تحتفظ بريطانيا بفلسطين وبلاد الرافدين، وتبقى شبه الجزيرة العربية مستقلة وعلى رأسها ملوك خاضعون للنفوذ البريطاني، وكانت بريطانيا قد أخذت فعلاً مصر وساحل الخليج. وتقرر ان تكون سورية، ومن ضمنها لبنان، من نصيب فرنسا. وكان مقدراً لفلسطين، ومن ضمنها شرق الأردن، وسورية ومن ضمنها لبنان والعراق، ان تستقل في نهاية الأمر، إذا كان للمرء ان يصدق لغة انتدابات عصبة الأمم التي بموجبها أعطى الحلفاء أنفسهم هذه الأراضي. ولكن فرنسا، بصورة خاصة، اعتبرت التعهد بالاستقلال مجرد زينة للناظرين وقاربت سورية ولبنان بروح الضم.

وباستثناء جزر الدوديكانين، فإن معظم جزر بحر إيجه وكذلك تركيا الأوروبية (شرق تراقيا) قد سلخت وأعطيت لليونان. أما أزمير ومنطقة غرب الأناضول التي كانت أزمير كبرى مدنها، فقد تقرر ان تتولى اليونان إدارتها مدة خمس سنين، ثم يجري استفتاء، ربما يؤدي إلى دمج المنطقة

في المملكة اليونانية. وأما الدردنيل، حيث يستطيع الأسطول البريطاني ان يمارس تأثيره، فقد وضع تحت اشراف دولي، وأصبح هو والقسطنطينية، رهينتين لضمان حسن سلوك تركيا في أمور مثل معاملة الأقليات المسيحية. وفي شرق الأناضول مُنحت أرمينيا الإستقلال وأعطيت كردستان الحكم الذاتي. ووضعت الشؤون المالية التركية تحت إشراف بريطانيا وفرنسا وايطاليا. وضمن هذه الحدود ووفقاً لهذه القيود، يكون القليل الذي تبقى من الأناضول الناطقة بالتركية مستقلاً استقلالاً إسمياً وعلى رأسه السلطان العثماني.

هذه هي الشروط التي اتفق عليها في لندن وسان ريمو في النصف الأول من عام ١٩٢٠، والتي أمليت على حكومة السلطان ـ فوقّعت هذه الحكومة مكرهة على المعاهدة التي فرضت عليها في آب (أغسطس) ١٩٢٠ في ضاحية مدينة سيفر الفرنسية. ويبدو ان الزعيم الفرنسي بوانكاريه كان الوحيد الذي لاحظ ان الاختيار لم يكن ميموناً بالنسبة لمكان توقيع معاهدة تنوي أوروبا الإعتماد عليها. فقد اشتهرت سيفر بصناعة أواني الخزف الصيني، وخزفها هش سهل الكسر.

كان لويد جورج الوحيد من بين الأربعة الكبار الأصليين الذي بقي في منصبه عند توقيع معاهدة الصلح النهائية، وكان العضو الوحيد في مجلس الوزراء البريطاني الذي ظل عضواً في مجلس الوزراء منذ بداية الحرب وطوال الحرب وحتى انتهائها. وهو كان السياسي البريطاني الوحيد الذي حالفته النجاة في الحرب، وكان سيصبح الزعيم الوحيد من زعماء دول الحلفاء الذي سيستمر في السلم. ولكن التسوية العثمانية، التي كان فخوراً بها، لن تلبث ان تبرهن انها القاضية عليه.

الجزء العاشر

العاصفة تهب على آسيا



الفصل الأول

بداية المتاعب ١٩١٩ - ١٩٢١

عنـدمـا احتلت القـوات المسلحة البريطانية الشرق الأوسط في نهاية الحرب، كانت المنطقة مستكينة. وسرعان ما بدأت الاضطرابات، كانت بدايتها في مصر، مع مطالبات بالاستقلال في عام ١٩١٨ تبعتها أعمال شغب في عام ١٩١٩. وتلت ذلك - دون ان تكون بين الأمرين صلة مباشرة ظاهرة - حرب نشبت عام ١٩١٩ في أفغانستان، عند حدودها مع الهند. وفي الوقت نفسه تقريباً، بدأت السياسة البريطانية في شبه الجزيرة العربية تتفسخ. كان بالإمكان الاعتقاد أن الأمر لا يعدو ان يكون سوء حظ جعل الأشياء تتلاحق وتسوء بالنسبة لبريطانيا في الشرق الأوسط. وكان بإمكان المرء ان يستمر في هذا الاعتقاد عندما حدثت اضـطرابات قبلية أدت إلى فوضى في الأردن، أو عندما قام العرب في ربيع عام ١٩٢٠ بأعمال شغب معادية لليهود في غرب فلسطين، أو عندما اشتعل لهيب الثورة في العراق في صيف عام ١٩٢٠. والتفسـير الواضـح، ولا بد انه الصحيح، لهذه الاضطرابات، هو ان الحاميات البريطانية في الشرق الأوسط بعد الحرب انفخض عدد أفرادها انخفاضاً كبيراً جعل خصوم بريطانيا المحليين في كل مكان يتجرؤون على تحديها.

وقد ضعف وضع الفرنسيين في الشرق الأوسط مثلما ضعف وضع البريطانيين، نتيجة الضغوط من أجل الاقتصاد في النفقات ولتسريح الجنود، فواجهوا مثل بريطانيا تحدياً من قبل السياسيين العرب، وما لبثوا ان شنّوا حرباً على هؤلاء السياسيين في سورية. كذلك فإن روسيا المهزومة في الحـرب والتي أقعـدتهـا الثورات والحرب الأهلية، واجهت ثورات من قبل المسلمين وحركات استقلالية في آسيا الوسطى، أي المنطقة الروسية في الشرق الأوسط. ولكن بدلاً من ان يجد الفرنسيون والروس قضية مشتركة مع بريطانيا، تآمروا لتقويض وضعها في الشرق الأوسط، وبذلك جعلوا المسألة محيرة إذ صار مقبولاً الإفتراض انهم يسببون المصائب لبريطانيا وليس فقط يزيدون في مصاعبها.

وبالعودة إلى الماضي يرى المرء بريطانيا تجتاز زمناً من المتاعب في كل مكان من الشرق الأوسط

بين عامي ١٩١٩ و١٩٢٠. ولكنهـا لم تكن صاحبـة تجربة في هذا المجال، على أقل تقدير في البداية. وعلى سبيل المثال نظرت إلى أعمال الشغب التي وقعت في مصر عام ١٩١٩ على انها مشكلة محصورة في مصر، أي مشكلة لحفظ القانون والنظام تمّت السيطرة عليها، ولم تنظر إلى تلك الأعمال باعتبارها توطئة لأعمال الشغب التي نشبت في فلسطين في ربيع العام التالي أو توطئة للثورة التي انتشرت في العراق عند نهاية فصل الربيع وبداية الصيف. ولذلك فإن الفصول التالية تتحدث عن التحديات المتلاحقة التي واجهتها بريطانيا في الشرق الأوسط ـ وواجهتها فرنسا أيضاً التي أسلمت بريطانيا سورية إليها ـ وسيكون الحديث عنها بترتيب زمن وقوعها، وكأنها مجرد مجموعات منفصلة من الصعوبات تأتي المجموعة منها تلو الأخرى.

ومع ان هذه الصعوبات لم يُنظر إليها في ذلك الحين على انها تحدث متزامنة بحيث تشكل حدثاً شامـلاً كبيراً، فقد كان الاعتقاد لدى عدد كبير من المسؤولين البريطانيين ان هناك مجموعة واحدة من المتآمرين هي التي حرّضت على المؤامرات والثورات المتفرقة على الحكم البريطاني. وسنـرى الآن من هم هؤلاء المتـآمـرون حسب اعتقاد المسؤولين البريطانيين. وكانت إحدى المسـائل الرئيسة التي جابهت حكومة لويد جورج عندما انبثق التحدي للحكم البريطاني في الشرق الأوسـط في عام ١٩١٩ و١٩٢٠ وظل هذا التحدي ماثلاً أمام الرأي العام والصحافة والبرلمان في بريطانيا حتى عام ١٩٢١، هي مسألة هل كانت الاضطرابات والانتفاضات في الشرق الأوسط في الواقع أعمالاً مخططة ومنسقة أم انها على عكس ذلك أعمال متفرقة.

الفصل الثاني

مصر: شتاء ١٩١٨ - ١٩١٩

أول تحد لوضع بريطانيا في الشرق الأوسط بعد الحرب كان في مصر، البلد الناطق بالعربية الذي حكمته «مؤقتاً» مدة عقود من السنين، والذي أقنع حكامه البريطانيون أنفسهم في البداية بأن الشعوب الناطقة بالعربية تفضل الحكم البريطاني على أي حكم آخر. ولكن بريطانيا كانت قد وعدت مصر تكراراً بالاستقلال، ولم يكن بعيداً عن المنطق ان يصدق السياسيون المصريون التعهدات البريطانية وأن يفترضوا انه بمجرد انتهاء الحرب نهاية ناجحة ستوافق بريطانيا على جدول زمني ما، يؤدي في نهاية الأمر إلى استقلال مصر(*). لقد رأت فئة واحدة على الأقل من السياسيين المصريين ان تأخذ كلمة بريطانيا على علاتها. وفي ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨، أي بعد مرور اسبوعين على الاستسلام العثماني على متن السفينة الحربية أغاميمنون، مُنح وفد من السياسيين المصريين الذين لم يكونوا يشغلون مناصب رسمية مقابلة مع سير ريجينالد وينغيت، المندوب السامي البريطاني في القاهرة. وقد شكّل الوفد وترأسه سعد زغلول، المحامي الذي كان في نحو الستين من عمره وسبق له ان كان قاضياً، وإدارياً، ووزيراً للتعليم، ووزيراً للعدل، ورئيساً للجمعية التشريعية، التي كان البريطانيون قد حلّوها إلى أجل غير محدود عند بداية الحرب. أوضح سعد زغلول لوينغيت انه طلب المقابلة متوقعاً إلغاء الأحكام العرفية والحماية قريباً ما دامت الحرب قد انتهت. وقال انه يتوقع من بريطانيا ان تفي بوعدها فتمنح مصر الاستقلال، وطلب ان يسمع

(*) عندما دخلت بريطانيا الحرب ضد الامبراطورية العثمانية في نهاية عام ١٩١٤، أعلنت حكومة اسكويث رسمياً ان مصر قد حررت من السيادة العثمانية وأصبحت محمية بريطانية. ولكن السلطات البريطانية أعلنت أيضاً أن حرية مصر واستقلالها هما من بين الأهداف التي تقاتل بريطانيا من أجلها[1].

(١) ب. ج. كاتيكيوتيس، **تاريخ مصر**، الطبعة الثانية، (بالتيمور: مطبعة جامعة جونز هوبكنز، ١٩٨٠)، ص ٢٥٠ وما يليها. الرواية الواردة في النص تستند اساساً إلى هذا الكتاب وإلى كتاب: جون داروين، **بريطانيا ومصر والشرق الأوسط: السياسة الامبراطورية في أعقاب الحرب، ١٩١٨ - ١٩٢٢** (نيويورك: مطبعة سانت مارتن، ١٩٨١).

الحلفاء كلمة مصر خلال مفاوضات الصلح. وطلب أيضاً ان يذهب إلى لندن ليفاوض بشأن التغييرات الموعودة في مكانة مصر السياسية.

لكن لا المفاوضات ولا الاستقلال كانت آنذاك واردة في أذهان المسؤولين البريطانيين. إننا نجد ما يرشدنا إلى تفكيرهم في رواية مسؤول بريطاني، رواها في وقت لاحق، عن الاجتماع الذي عقد مع زغلول. قال هذا المسؤول: «في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) قام بزيارة إلى المندوب السامي وأعرب عن الرغبة في الذهاب إلى لندن ليطرح برنامجاً للحكم الذاتي الكامل، فرفض هذا الاقتراح باعتبار انه لا يخدم أي هدف جيد»[٢].

وبما ان زغلول لم يلق أي تشجيع من وينغيت، فقد أخذ في اليوم عينه يحاول فرض المسألة. ولعله كان يعمل بتأييد سري من سلطان مصر الجديد، أحمد فؤاد[*]، فشرع في تنظيم وفد يستطيع ان يحظى بتأييد واسع من سائر الفئات والطبقات المصرية التي كان يطمح إلى تمثيل مصالحها. وهذا ما حمل شخصيات سياسية منافسة على تأليف وفود أخرى برئاستها. وفي ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ أبرق وينغيت إلى وزير الخارجية قائلاً ان السياسيين المصريين يطالبون «ببرنامج للحكم الذاتي الكامل»، وانه حذّرهم من إثارة الاضطرابات[٣]، ولكن السلطان ووزراءه يشعرون انهم ليسوا أقوياء بما يكفي لمقاومة المطالب الوطنية. والحقيقة ان وزراء السلطان، رغبة منهم في تحاشي النظر إليهم كمرشحي بريطانيا، ادعوا انهم يرفضون رئاسة أي وفد إلى الخارج، إذا لم يسمح لزغلول وزملائه بالذهاب إلى أوروبا. في هذه الحالة لم تسمح بريطانيا لأي وفد بالذهاب إلى لندن أو إلى باريس خلال عام ١٩١٨.

في كانون الثاني (يناير) ١٩١٩، ومع اقتراب تاريخ افتتاح مؤتمر الصلح، زاد زغلول وحزبه، حزب الوفد، من نشاطهم، وقد ساءهم ان يعلموا بتاريخ ١٢ كانون الثاني (يناير) انه سمح لوفد من سورية بحضور مؤتمر الصلح. وفي مؤتمر عام لحزب الوفد عقد في اليوم التالي في منزل أحد أعضاء الحزب، طالب زغلول بالحق نفسه لمصر ودعا إلى الاستقلال. وعلى أثر ذلك منعت الإدارة البريطانية زغلول من التحدث في العلن، وعندها استقال وزراء السلطان مفضلين الاستقالة على رئاسة وفد إلى أوروبا بينما زغلول ممنوع من الكلام. عندها ألقت السلطات العسكرية البريطانية القبض على زغلول وثلاثة من زملائه الرئيسيين، وفي التاسع من آذار (مارس) نفتهم إلى مالطا.

عمّت البلاد موجة مظاهرات واضرابات، ففوجئت السلطات البريطانية بهذا التطور. إن البرقيات التي أرسلت في ذلك الحين من القاهرة إلى لندن، تدل على ان مقر المندوب السامي البريطاني كان

---

(٢) سير جيمس رينيل رود، عضو في بعثة اللورد ميلنر إلى مصر، ١٩٢٠. **الموسوعة البريطانية**، الطبعة الثانية عشرة، تحت عنوان: **مصر**.

(*) أصبح أحمد فؤاد سلطان مصر عند وفاة أخيه في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٧.

(٣) داروين. **الشرق الأوسط**، ص ٦٨.

قليـل الفهم لما حدث في مصر خلال سنوات الحرب[٤]. فلم يكن مدركاً لما تنطوي عليه ضمنياً التبـدلات الاجتمـاعيـة والاقتصــاديـة العميقة التي أحدثتها الحرب: أي الطبقات الجديدة والطموحات الجديدة التي انبثقت، والمصالح الجديدة والاستياءات الجديدة والمصادر الجديدة للخلاف والنقمة.

بل ان مقر المندوب السامي لم يكن يعلم ان كثيرين من المصريين كان يسعدهم ان يروا بريطانيا تخسر الحرب مع تركيا. وقد سبق لوينغيت وكلايتون وشركائهما ان أشاروا، في معرض جدلهم الفاشل، بأن بريطانيا يجب ان تضم مصر وتحكمها حكماً مباشراً، إلى بعض الأخطار التي قد تنشأ إذا ما تولى مثل هؤلاء المصريين زمام الأمور في مصر. لقد كتب هوغارت باسم المكتب العربي مذكرة تباريخ ٢٢ تموز (يوليو) ١٩١٧ تأييداً لاقتراح كلايتون ضم مصر، ادعى فيها ان مصر «حالياً يمكن ان تكون بلداً عدواً» وان هذا الخطر لا يمكن تفاديه إلّا بتولي بريطانيا مسؤولية إعادة تنظيم المجتمع المصري[٥].

في عالم السياسة المصرية الموحل، كان السلطان الجديد، ووزراؤه وقادة المعارضة أمثال زغلول، ينادون جميعاً، أحياناً لمصلحة بعضهم بعضاً وأحياناً أخرى ضد بعضهم بعضاً، وكل منهم يغطي مناوراته بمقترحاته الوطنية، من أجل كسب تأييد مختلف الفئات الناقمة الساخطة ضمن الإقتصاد المصري والمجتمع المصري. ولكن السلطات البريطانية لم تظهر سوى قليل من الإدراك لهذه التيارات المقوضة لبنية المحمية والمهددة بزوالها يوماً ما. لقد رأت هذه السلطات في زغلول مجرد انسان متبرم يسعى وراء منصب ويستخدم طلباته السياسية وسيلة للحصول على وظيفة حكومية. وهو، حسب رأي مقر المندوب السامي في عام ١٩١٧ «أخذ يتقدم في العمر ولعله يرغب في تأمين دخل»[٦]. ولكن لم يمض اسبوع على اعتقاله ونفيه حتى انتشرت المظاهرات من القاهرة والاسكندرية والمدن الأخرى إلى دلتا النيل، وأدت إلى أعمال عنف، وتبعتها اضرابات واسعة النطاق. ودمّرت خطوط السكة الحديدية في أماكن رئيسة، ومن دواعي السخرية ان ذلك حدث وفقاً لخطة رسمتها بريطانيا في زمن الحرب لتقطيع أواصر البلاد في حالة حدوث غزو عثماني. وقد أضرب عمال النقل. وفي ١٦ آذار (مارس) ١٩١٩، أي بعد مرور اسبوع على نفي زغلول، انقـطعت مواصــلات السكك الحديدية والاتصالات البرقية بين القاهرة وكل من الدلتا ومصر العليا، وحوصرت تجمعات الجاليات الأجنبية، وانتشر لهيب الفوضى إلى حدود لا يمكن السيطرة عليها.

واتسع نطاق مهاجمة العسكريين البريطانيين وبلغ الذروة في ١٨ آذار (مارس) بقتل ثمانية منهم ـ ضابطين، وخمسة جنود ومفتش سجون ـ على متن قطار كان متجهاً من أسوان إلى القاهرة.

(٤) المرجع نفسه، ص ٧١.

(٥) دورهام. جامعة دورهام. محفوظات وثائق السودان. أوراق ريجينالد وينغيت. ٤٧٠/٧.

(٦) داروين، **الشرق الأوسط**، ص ٧٧.

وقـد أبلغت إدارة المنـدوب السامي الجهات المختصة انه ليست لديها «أية وسيلة لاستعادة السيـطرة على الوضـع في مصر العليا، ولا تصلها عملياً أية أخبار من هناك»[7]. ووفقاً لرواية حديثـة، «بدا الهيجان في وقت ما وكأنه سيؤدي إلى ثورة على نطاق لا نظير له في امبراطورية بريطانيا الشرقية منذ التمرد في الهند»[8]. لقد كانت في هذه المخاوف مبالغة ـ ولكن الشعور بها كان شعوراً حقيقياً وواسع النطاق.

إن ما صدم مكتب المندوب السامي هو ان الثورة كانت «ذات توجه بلشفي» وان «الحركة الحالية في مصر هي حركة وطنية بالمعنى الكامل للكلمة. إذ انها تحظى الآن بتعاطف جميع الطبقات والمذاهب...»[9]، لقد كان الأقباط يتظاهرون جنباً إلى جنب مع المسلمين. وطلاب المعاهد الدينية كانوا يتظاهرون جنباً إلى جنب مع طلبة المدارس العلمانية. والنساء، وان كن فقط من الطبقات العليا، خرجن للتظاهر مع الرجال[10]. ولكن الأمر الذي أوهن عزيمة السلطات البريطانية هو اشتراك الفلاحين في الريف ـ هذه الجماهير المسالمة التي اعتمدت السلطات البريطانية على خمولها. ومما أفقد هذه السلطات رباطة الجأش أيضاً اكتشافها لاحقاً ان الانتفاضة كانت منظمة. وفجأة وجدت السلطات البريطانية نفسها في مواجهة سياسي من أهل البلاد بدا ان له أتباعاً على مستوى وطني ـ وهذا الأمر أدهشها وربما أدهش هذا السياسي نفسه.

أرسلت الحكومة البريطانية الجنرال اللنبي على عجل لمعالجة الوضع، فوصل إلى القاهرة في ٢٥ آذار (مارس) وأعلن عزمه على وضع نهاية للاضطرابات. وفي السابع من نيسان (ابريل) أعلن الإفراج عن زغلول. وشيئاً فشيئاً استعادت القوات البريطانية النظام في ربيع وصيف ١٩١٩، ولكن الاضرابات والمظاهرات استمرت.

في نهاية عام ١٩١٩ أرسلت لندن لجنة تحقيق برئاسة اللورد ميلنر، واستخلصت اللجنة من تحقيقها انه لا بد من إلغاء الحماية لتحل محلها علاقة جديدة ما، وأما طبيعة هذه العلاقة فقد حاولت بريطانيا تحديدها عن طريق التفاوض طوال السنوات ١٩٢٠ و١٩٢١ و١٩٢٢.

لقد ثبت ان هذا النهج يبعث على الإحباط، وان نفي زغلول مرة أخرى لن يفيد كثيراً، وهكذا فإن الوهم البـريـطاني الكبير بشأن الشرق الأوسط ـ أي ان الشرق الأوسط يرغب في ان تحكمه بريطانيا أو أن يُحكم بمساعدتها ـ اصطدم بجدار صلب من الواقع. فقد رفض السلطان وزعماء مصر الآخرون ان يقبلوا بحكم ذاتي فقط أو حتى باستقلال إسمي. فقد طالبوا باستقلال كامل ناجـز، وهـذا ما ترفض منحـه بريـطانيا المعتمدة على قناة السويس. لقد حاول المسؤولون

(٧) المرجع نفسه، ص ٧٢.

(٨) المرجع نفسه، ص ٧٤.

(٩) المرجع نفسه.

(١٠) فاتيكيوتيس، **مصر**، ص ٢٦٥.

البريطانيون ان يتوصلوا إلى اتفاق ما مع الزعامة المصرية، فأخفقوا، ولذلك اضطرت بريطانيا ان تحتفظ في السنين التالية بوجودها العسكري وهيمنتها في مصر رغم إرادة السياسيين المصريين.

ولكن برز على الجانب الآخر من الشرق الأوسط، أي في افغانستان، سؤال حقيقي عما إذا كان باستطاعة بريطانيا ان تحتفظ بهيمنتها من دون موافقة القادة المحليين.



الفصل الثالث

أفغانستان: ربيع عام ١٩١٩

كانت مصر، وفيها قناة السويس الحيوية، أحد المواقع الاستراتيجية الرئيسة على طريق بريطانيا إلى الهند. وكانت افغانستان، بممراتها الجبلية المؤدية إلى سهول الهند، موقعاً آخر من هذه المواقع الاستراتيجية الهامة. وخلال قرن من الزمان سالت دماء كثيرة من الجيوش البريطانية في محاولتها منع القوى المعادية من السيطرة على هذه المملكة الجبلية الشرسة. واعتقد رجال الدولة البريطانيون ان المسألة وجدت حلاً مرضياً لهم في عام ١٩٠٧ عندما وافقت روسيا على ان تصبح المملكة محمية بريطانية.

غير ان أمير افغانستان اغتيل في ١٩ شباط (فبراير) ١٩١٩، وبعد مدة قصيرة ناور خلالها المتنافسون على خلافته، كتب ثالث أبنائه، أمان الله خان البالغ من العمر ستة وعشرين عاماً، إلى الحاكم العام للهند ليبلغه انه اعتلى عرش «افغانستان الحرة المستقلة»[1] ولم تكن افغانستان، بطبيعة الحال، كاملة الحرية والإستقلال بموجب أحكام اتفاق بريطانيا مع روسيا عام ١٩٠٧، إذ كانت بريطانيا مسؤولة عن إدارة علاقات افغانستان الخارجية. مع ذلك انطلق الحاكم الجديد ليؤكد استقلاله التام في الشؤون الخارجية والشؤون الداخلية على السواء.

رسم أمان الله في السر خطة لمهاجة الهند البريطانية ـ عبر ممر خيبر ـ وعلى ان يتزامن الهجوم مع انتفاضة وطنية هندية في بيشاور، المدينة التي تقع فيها الحامية البريطانية الرئيسة قرب الحدود[2]. واعتقد أمان الله ان انتفاضة هندية شاملة لسائر أنحاء الهند ستتبع انتفاضة بيشاور.

بيد ان قائد جيش أمان الله بدأ الهجوم قبل الأوان، أي قبل ان يتوافر الوقت لتنظيم انتفاضة

(١) ت. ا. هيثكوت، **الحروب الافغانية: ١٨٣٩ ـ ١٩١٩** (لندن: اوسبري، ١٩١٨)، ص ١٧٢.
(٢) ليون ب. بولادا، **الاصلاح والتمرد في افغانستان ١٩١٩ ـ ١٩٢٩: اخفاق الملك امان الله في عصرنة مجتمع قبلي** (ايتاكا ولندن: مطبعة جامعة كورنيل، ١٩٧٣)، ص ٢٣٩.

بيشاور، وبذلك نبّه البريطانيين من دون وعي منه إلى الخطر الذي يهددهم. ففي ٣ أيار (مايو) ١٩١٩ عبرت وحدة من الجنود الأفغان الحدود إلى الهند البريطانية عند قمة ممر خيبر، واستولت على قرية حدودية ومحطة ضخ تتحكم بمورد الماء الذي يعتمد عليه مركز عسكري هندي قريب. وفي ٥ أيار (مايو) أبرق الحاكم العام للهند إلى لندن قائلاً: انه يبدو ان حرباً ـ الحرب الافغانية الثالثة ـ قد بدأت.

قال أمان الله انه أمر قواته بالتوجه إلى الحدود رداً على القمع البريطاني للاضطرابات في الهند. وأشار إلى مذبحة امريتسار(*)، وإلى السياسة التي ترمز إليها المذبحة، فقال انه باسم الإسلام والإنسانية يرى ان لشعوب الهند الحق في الثورة على الحكم البريطاني، وان قواته اتجهت إلى الحدود لتمنع انتشار الفوضى.

لم يكن البريطانيون متيقنين من نياته. كل ما بلغهم هو ان بعثة عسكرية المانية كادت خلال الحرب ان تقنع الحكومة الافغانية بغزو الهند، واعتقدوا أيضاً ان زملاء أنور باشا القدامى من أنصار الحركة الطورانية، وكذلك الحكومة البلشفية الجديدة في روسيا، قد يؤثرون على الحكومة الافغانية بطرق خطرة. وتلقت السلطات البريطانية معلومات مفزعة في شهر أيار (مايو)، عندما عبرت قوات أمان الله الحدود، تفيد ان الأفغان قد خططوا لهجوم على ثلاث جبهات في آن واحد، وان طليعة هذا الهجوم مؤلفة من جموع غفيرة من المتعصبين دينياً، استجابوا لنداء الجهاد، ويساندهم جنود نظاميون بالتنسيق مع القبائل الحدودية[٣]. وهذا كله يحدث في وقت شلّت فيه حركة القوات البريطانية نتيجة لأعمال شغب واسعة النطاق في الهند[٤].

كان اعتقاد الضباط البريطانيين في المنطقة الحدودية انه لا بد من عمل فوري، فهاجموا المواقع الأفغانية، وحدث قتال لم يسفر عن نتيجة نهائية، في نقاط متفرقة على امتداد جبهة واسعة. وقد تبين للبريطانيين ان انعدام الثقة بالوحدات المسلحة من أهل البلاد هو واحد فقط من أمور مزعجة عديدة اكتشفوها خلال حملة تتسم بالفوضى ولا شعبية لها ولا تبعث على الرضى. وبينما كانت حكومة الهند البريطانية تجد صعوبة في تدبير المال، وجدت نفسها مضطرة إلى زيادة ميزانيتها زيادة ضخمة بمقدار ١٤,٧٥٠,٠٠٠ جنيه لتغطية أكلاف حملة شهر واحد[٥].

لقد نجحت القوات البريطانية في طرد القوات الأفغانية من الهند، وكانت لها اليد العليا في نهاية شهر أيار (مايو)، ولكن عددها لم يكن كافياً لكي تأخذ على عاتقها غزو المملكة الأفغانية وإخضاعها. إن ما حقق النجاح للقوات البريطانية هو استخدام الطائرات التي عجز رجال

(*) بتاريخ ١١ نيسان (ابريل) ١٩١٩ فتحت قوة عسكرية بريطانية صغيرة في مدينة أمريتسار الهندية، المدينة المقدسة عند السيخ، النار على جماعة من الناس كانوا مجتمعين في حديقة عامة اجتماعاً سياسياً. فقتلت ٣٧٩ شخصاً منهم

(٣) **الموسوعة البريطانية**، الطبعة الثانية عشرة، تحت عنوان: **افغانستان**.

(٤) هيثكوت، **الحروب الافغانية**، ص ١٧٩.

(٥) بولادا، **الاصلاح والتمرد**، ص ٢٣٨، الحاشية ١١.

القبائل عن مقاومتها بأسلحتهم البدائية. وكان قصف سلاح الجو الملكي للمدن الأفغانية هو على وجه الخصوص السبب الذي أفقد أمان الله رباطة جأشه وحمله على ان يطلب الصلح. لكن حصيلة الحرب، من وجهة النظر الأفغانية، كانت أفضل من التكافؤ. صحيح ان الأفغان انسحبوا من الهند ولكنهم استردوا حريتهم ضمن حدود بلادهم.

إن معاهدة راوالبندي التي تم التوقيع عليها صباح ٨ آب (أغسطس) ١٩١٩ وضعت النهاية للحرب الأفغانية الثالثة، وبموجبها سلمت بريطانيا باستقلال أفغانستان الكامل وتنازلت عن اشرافها على علاقات أفغانستان الخارجية ـ هذا الإشراف الذي كانت بحاجة إليه لإقصاء الدول الأجنبية المعادية، وفي مقدمتها روسيا، عن المملكة الجبلية ذات الموقع الاستراتيجي الهام. ولكن ما ان عقدت معاهدة راوالبندي حتى سارعت حكومة أفغانستان إلى الاستفادة من استقلالها الجديد للدخول في معاهدة مع البلاشفة، ومن ضمن أحكام هذه المعاهدة السماح لروسيا بإنشاء قنصليات لها ضمن المملكة الأفغانية. ومع حلول عام ١٩٢١ أخذت السلطات البريطانية التي فقدت رباطة جأشها، تطالب الأفغان بتغيير اتفاقيتهم مع البلاشفة بحجة ان الروس يقيمون قنصلياتهم «في أماكن بعيدة جداً عن نطاق مصالح روسيا المشروعة؛ وهذا يدل بوضوح على ان هذه القنصليات لا هدف لها إلاّ المساعدة على التآمر العدائي قرب الحدود الهندية»[٦].

وفي عام ١٩٢١ دخلت بريطانيا مفاوضات جديدة مع نظام الحكم الأفغاني. وقد كتب مراسل جريدة «التايمز» بتاريخ الأول من أيلول (سبتمبر) ١٩٢١ انه يجب تقديم تنازلات سخية. وقال: «إن مجلس الوزراء البريطاني، بالرغم من نفوذ اللورد كورزون، الذي صارت معرفته الواسعة بالشرق من مخلفات الماضي»، يجب ان يقتنع بضرورة الاعتراف بالقومية الأفغانية وباستقلال أفغانستان، فإذا ما حدث ذلك، فستكون حكومة كابول مستعدة لإظهار الصداقة لبريطانيا.

ولكن سنوات الوصاية التي فرضتها بريطانيا على افغانستان، لم تولد الصداقة بل ولّدت الاستياء. وخلال مفاوضات عام ١٩٢١ تمكن الوفد البريطاني من تقديم البرهان على ان الأفغان شاركوا في مؤامرة على بريطانيا، إذ ان المخابرات البريطانية كانت قد حلّت الرموز السوفياتية وعلمت منها بخطط للقيام بعمل عسكري أفغاني وروسي مشترك ضد الامبراطورية البريطانية[٧]. وبالرغم من التنازلات السخية التي قدمها الوفد البريطاني، استمر نظام كابول في تقديم التسهيلات إلى ممثلي البلشفيك، وسرعان ما تبين ان عملاء من الروس يتآمرون مع قبائل الحدود ذات النزعة الحربية، وان تآمرهم يحقق نجاحاً[٨].

يمكن القول بطبيعة الحال ان أفغانستان كانت دائماً تخلق مشاكل صعبة وان النكسة التي

(٦) **الموسوعة البريطانية**، الطبعة الثانية عشرة تحت عنوان: **افغانستان**، وفقاً لها أبرمت المعاهدة في عام ١٩٢٠.

(٧) بولادا، **الاصلاح والتمرد**، ص ٢٢٨.

(٨) المرجع نفسه، ص ٢٤٧، الحاشية ٢٩.



أصيب بها النفوذ البريطاني هناك هو حدث معزول واستثنائي. ولكن السياسة البريطانية في شبه الجزيرة العربية أيضاً كانت في حالة يرثى لها ـ مع ان شبه الجزيرة العربية كانت تبدو مفتوحة للنفوذ البريطاني ويحكمها ملوك ينادون بالصداقة مع بريطانيا. وفي ربيع عام ١٩١٩، في أثناء الحرب الأفغانية الثالثة، واجهت بريطانيا فجأة وضعاً ينبىء بالخسارة في شبه الجزيرة العربية. وبالرغم من عدم وجود صلة ظاهرة بين الأمرين أو بين أي منهما والوضع في مصر، فقد أوحى تزامن حدوث الصعوبات في الأطراف الغربية والشرقية والجنوبية لامبراطورية الشرق الأوسط البريطانية، ان بريطانيا قد تكون تمادت في توسعها بالتزاماتها الامبراطورية.

الفصل الرابع

شبه الجزيرة العربية: ربيع عام ١٩١٩

بدت شبه الجزيرة العربية انها من بين كل أراضي الشرق الأوسط هي المنطقة الأكثر ملاءمة بطبيعتها لأن تكون منطقة محظورة على غير البريطانيين. فسواحلها الطويلة يسهل على الأسطول البريطاني ان يسيطر عليها. واثنان من سادتها الرئيسيين: الشريف حسين، في الغرب وابن سعود في الوسط والشرق، هما بحماية بريطانيا ويتلقيان دعماً مالياً كبيراً ومنتظماً من الحكومة البريطانية. ومنذ عام ١٩١٩ لم تحاول أية دولة أوروبية منافسة ان تدس أنفها في الشؤون السياسية لشبه الجزيرة العربية. لقد بقيت الساحة خالية لبريطانيا.

ولكن ما كادت الحرب العالمية الأولى تنتهي حتى اضطر مجلس الوزراء البريطاني للإعتراف بأن سياسته في شبه جزيرة العرب قد اختلت. فالخصومة بين حليفي بريطانيا ـ الحسين ملك الحجاز وابن سعود سيد نجد ـ كانت على أشدها. وقد اشتكى الحسين من انه مضطر لإنفاق ١٢,٠٠٠ جنيه شهرياً من الدعم البريطاني الذي يتلقاه، في سبيل الدفاع عن نفسه من هجمات يشنها عليه ابن سعود، الذي يتلقى بدوره ٥,٠٠٠ جنيه شهرياً على سبيل الدعم[1]. وكان رأي ممثلي بريطانيا الذين نقلوا شكوى الحسين ان تمويل بريطانيا لإبن سعود والحسين اللذين يتقاتلان هو نوع من السخف[2]. وهكذا نشأ نزاع مرير داخل الحكومة البريطانية بشأن ما ينبغي عمله، وهذا النزاع أدى إلى شلل عملية اتخاذ القرار، وبالتالي لم يتخذ أي قرار. فقد كانت مسودات التعليمات والإنذارات النهائية تكتب دون ان ترسل إلى الجهات المعنية. والمسؤولون الذين كانوا يتخذون القرارات لم يخبرهم أحد ان مسؤولين آخرين قد ألغوا قراراتهم. وكانت الأفكار تتبدل بين يوم وآخر.

---

(١) بريتون كوبر بوش، **بريطانيا والهند والعرب ١٩١٤ ـ ١٩٢١** (بيركلي ولندن: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٧١)، ص ٣٢٤.

(٢) المرجع نفسه.

كان النزاع يتركز على ملكية خرمة وترابة، وهما موقعان للحضر صغيران عند إحدى الواحات، ومكانهما عند الحدود الفاصلة بين منطقتي نفوذ الحسين وابن سعود. كانت المسائل المتنازع عليها أكبر مما تبدو، ويعود هذا جزئياً إلى ان امتلاك خرمة وترابة يعني كسب ولاءات قبلية، وبالتالي مساحات واسعة من المراعي، ولكن أهم من ذلك ان النزاع كان ذا صبغة دينية. كانت «النشرة العربية» قد نشرت في مطلع عام ١٩١٨ شكاوى من الحسين لأن سلطته يقوضها تغيير مذهب الناس الديني على أيدي الموالين لإبن سعود. ذلك ان مطالبة السعوديين بخرمة وترابة منشؤها تغيير المذهب الديني.

كان ابن سعود منافحاً بالوراثة عن تعاليم محمد بن عبد الوهاب، الزعيم الديني الذي ظهر في القرن الثامن عشر وتعزز تحالفه مع آل سعود في عام ١٧٤٥ بالتزاوج بين الأسرتين. وكان الوهابيون (كما يسميهم خصومهم) شديدين في اصلاحاتهم التطهيرية التي كان يرى فيها خصومهم تعصباً. وقد عرف ابن سعود بنبوغه، كيف يستفيد من طاقات هؤلاء المتعصبين لأغراض سياسية.

بدأت في نهاية عام ١٩١٢ حركة انبعاث ديني قدر لها ان تغير طبيعة الأمور السياسية في شبه الجزيرة العربية لمصلحة ابن سعود. فقد بدأ رجال القبائل يبيعون خيولهم وجمالهم وممتلكاتهم الأخرى في المدن ذات الأسواق، لكي يستقروا في تجمعات زراعية تعاونية ويعيشوا الحياة الدينية الوهابية بقسوتها. وقد عرفت حركتهم هذه باسم «الاخوان» وعلى الفور وضع ابن سعود نفسه على رأس هذه الحركة[٣] التي وفّرت له جيشاً من البدو الحقيقيين ـ أعظم المحاربين في شبه الجزيرة العربية. وقد أخذت تتقلص سلطة شيوخ كل قبيلة ضمن حركة الاخوان ويتقلص معها الانفصال بين القبائل، بينما أخذت تنمو سلطة ابن سعود.

لقد رأى الحسين في انتشار هذه العقيدة التطهيرية غير المهاودة في الحجاز المجاورة خطراً يهدد بتقويض سلطته. كان الحسين سنياً، وبالنسبة له كان الوهابيون أعداءه في العقيدة والسياسة. وقد أرسل حملة تلو حملة فاشلة إلى خرمة وترابة لكي يدعو سكانهما إلى الرجوع عن طرقهم الوهابية. وكانت الحملة النهائية في ربيع عام ١٩١٩ إبّان النشوة بانتصار الحلفاء على الامبراطورية العثمانية. كان على رأس الحملة عبدالله بن الحسين وقوامها ٥,٠٠٠ رجل من الجيش الحجازي المدرب ومعه أسلحته الحديثة التي زوّده بها البريطانيون خلال الحرب. وفي ٢١ أيار (مايو) ١٩١٩ احتل جنود عبدالله ترابة، وعند ذلك انطلق ابن سعود من الرياض لمهاجمتهم. ولكن المعركة الحاسمة والشرسة التي استعدّ لها كلا الطرفين لم تحدث اطلاقاً. فقد وصلت قوة من الإخوان قوامها ١,١٠٠ رجل من الهجانة انطلقت قبل تحرك قوات ابن سعود للقيام بعملية استكشاف، فهاجمت معسكر عبدالله ليلة ٢٥ أيار (مايو). لقد باغت هؤلاء

(٣) ديفيد هولدن وريتشارد جونز، آل سعود: **نشوء وسقوط اقوى سلالة في العالم العربي** (نيويورك: هولت ورانيهارت وونستون، ١٩٨١)، ص ٦٩، وكريستين موس هيلمز، **تماسك المملكة العربية السعودية: تطور الهوية السياسية** (بالتيمور: مطبعة جامعة جونز هوبكنز، ١٩٨١)، ص ١٢٩.

الإخوان المسلحون فقط بالسيوف والرماح والبنادق القديمة الجيش الحجازي الذي كان يغط في النوم وقضوا عليه. ونجا عبدالله بن الحسين بنفسه هارباً بقميص النوم، أما جنوده فلم يستطيعوا النجاة[٤].

كانت هزيمة قوات الحسين هزيمة كاملة، مما استدعى مجيء بريطانيا لإنقاذه، فأرسلت طائرات بريطانية إلى الحجاز، وأرسلت انذارات بريطانية إلى ابن سعود[٥]. ولكن ابن سعود، بما عهد عنه من دبلوماسية، تفادى المجابهة وتظاهر بالنزول عند رغبات بريطانيا مدعياً انه يبذل قصارى جهده لضبط الإخوان أصحاب الرؤوس الحامية. أما الحسين فقد كان على النقيض تماماً وظل على تعنّته، وبصعوبة تمكنت بريطانيا من حمله على قبول هدنة مؤقتة في آب (أغسطس) ١٩٢٠. وبذلك بدا ان القاهرة ولندن دعمتا الجانب الخطأ، خصوصاً ان ابن سعود حقق انتصارات جديدة باستيلائه على منطقة عسير الجبلية في عام ١٩٢٠ وبإطاحته بآل الرشيد منافسيه في شبه الجزيرة العربية، في نهاية عام ١٩٢١. وهكذا مضت قوات ابن سعود يتقدمها الإخوان الذين قُدر عدد المقاتلين منهم بنحو ١٥٠,٠٠٠[٦]، تعزز انتصاراتها في شبه الجزيرة العربية.

في العشرين من أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠ كتب مراسل خاص لجريدة «التايمز» في الشرق الأوسط، ان الاقتراح القديم الذي طرحه المكتب العربي بأن يصبح الحسين خليفة المسلمين ـ وهو اقتراح من وحي اللورد كيتشنر في خريف ١٩١٤ ـ قد ثبت انه كارثة. وتنبأ المراسل بأن ابن سعود سوف يغزو الحجاز ويستولي عليها. والحقيقة ان هذا ما فعله ابن سعود بعد ذلك بأربع سنوات، ودفع بالحسين إلى المنفى.

وجد البريطانيون أنفسهم على غير رغبة منهم في موقف المخاصم لابن سعود بسبب حاجتهم إلى دعم الحسين. كان الأمر يتعلق بهيبة بريطانيا. وقال مسؤول في وزارة الخارجية البريطانية تعليقاً على ذلك: «سنبدو كلنا حمقى في سائر أنحاء الشرق إذا ما هزم صنيعتنا بمثل هذه السهولة[٧]. لكن لم يكن باستطاعة بريطانيا ان تفعل الكثير في هذا الشأن. وكما كانت الحال في افغانستان، كانت هنا أيضاً طبيعة أرض البلد موحشة. بل انه بدا ان أية تظاهرة باستخدام القوة لن تكون عملية. وعندما سُئل مسؤولون بريطانيون في منطقة الساحل الخليجي عن الأهداف التي يمكن ان يقصفها الأسطول البريطاني على ساحل شبه جزيرة العرب، كان ردهم انه لا وجود لأي هدف يستحق ان يقصف[٨].

---

(٤) هولدن وجونز، **آل سعود**، ص ٧١، وغاري ترويلر، **ولادة المملكة العربية السعودية: بريطانيا وصعود آل سعود** (لندن: فرانك كاس، ١٩٧٦)، ص ١٤٢.

(٥) ترويلر، **المملكة العربية السعودية**، الصفحتان ١٤٢ ـ ١٤٣. بوش، **بريطانيا والهند والعرب**، الصفحة ٣٢٨ وما يليها. هولدن وجونز، **آل سعود**، ص ٧٢

(٦) **المملكة العربية السعودية**، ص ١٢٧.

(٧) روبرت فانستيارت، مقتبس في كتاب بوش، **بريطانيا والهند والعرب**، ص ٣٣٠.

(٨) هولدن وجونز، **آل سعود**، ص ٧٢.

وهكذا بدأ المسؤولون البريطانيون في عام ١٩١٩ يجدون أنفسهم عاجزين عن السيطرة على الأحداث على الحدود الجنوبية والغربية والشرقية لامبراطوريتهم الشرق أوسطية، لأسباب لم يستطيعوا مباشرة ان يسبروا غورها. ولم يكن واضحاً لهم ما هو منهج السلوك الذي يمكن بواسطته ترويض السكان المحليين.

ولكن ربما كان التحدي الأخطر الذي واجهه المسؤولون البريطانيون هو ذلك الذي واجهوه في تركيا ـ قلب الامبراطورية العثمانية التي يفترض ان بريطانيا سحقتها في عام ١٩١٨.

الفصل الخامس

تركيا: كانون الثاني ١٩٢٠

مصير ما تبقى من الامبراطورية العثمانية كان في صلب مسألة الشرق الأوسط بينما واصلت الدول الحليفة ـ طوال الأعوام ١٩١٩ و١٩٢٠ و١٩٢١ ـ مجادلاتها الصاخبة حول مصير وسط الأناضول الناطق باللغة التركية. وقد بدّل لويد جورج أفكاره بشأن ما ينبغي عمله. كان في مطلع عام ١٩١٩ محبّذاً لخطة تحصل بموجبها الولايات المتحدة على القسطنطينية وأرمينيا، وتأخذ اليونان جيباً مركزه ازمير، وما تبقى من البلاد تتقاسمه فرنسا فتأخذ الجزء الشمالي وايطاليا تأخذ الجزء الجنوبي. وبعد بضعة شهور بدل رأيه تبديلاً كاملاً وأخذ بوجهة نظر مجلس وزرائه معلناً: «ان ليس للحلفاء حق تقسيم تركيا أكثر مما كان لألمانيا، في الزمان السابق، حق تقسيم بولندا»[1]. مع ذلك كانت المعاهدة التي رأى فرضها على السلطان في السنة التالية معاهدة قاسية، وتبين ان فرض أحكامها على الحكومة التركية في عام ١٩٢٠ أصعب مما خُيِّل للويد جورج.

وفي نهاية عام ١٩١٩ جرت انتخابات في سائر أنحاء الامبراطورية العثمانية ما بعد الهدنة لانتخاب مجلس نواب تركي جديد، فأحرز القوميون الأتراك نصراً ساحقاً. وحتى قبل ان ينعقد المجلس، تقاطر النواب المنتخبون حديثاً على انغورا (حالياً أنقرة) في عمق داخل البلاد وبعيداً عن البحر وعن مدافع الأسطول البريطاني. وكان مصطفى كمال، الجنرال القومي البالغ من العمر ثمانية وثلاثين عاماً، قد اتخذ من انغورا مقراً لقيادته، وهناك أضافوا تواقيعهم إلى بيان مبادىء سياسية وضعه مصطفى كمال وعرف بإسم الميثاق الوطني. وقد دعا الميثاق الوطني إلى إنشاء دولة ـ أمة اسلامية تركية مستقلة. إن الاستجابة الواسعة النطاق التي لقيها الميثاق أكدت ملاحظة أبداها قائد الأسطول البريطاني في البحر الأبيض المتوسط إذ قال: «إن احتلال

---

(١) مايكل ل. دوكريل وج. دوغلاس غولد، سلام غير واعد: **بريطانيا ومؤتمر الصلح، ١٩١٩ ـ ١٩٢٣** (لندن: باتسفورد أكاديميك اند اديوكيشنال، ١٩٨١)، ص ١٩٨.

ازمير من قبل اليونان أهاج روحاً وطنية تركية لعلها أكثر مطابقة للحقيقة من أي روح وطنية استطاعت الحرب ان تستثيرها»[٢].

انعقد مجلس النواب الجديد في استانبول في منتصف كانون الثاني (يناير) ١٩٢٠. وفي جلسة سرية عقدت في ٢٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٠ اقترع النواب بالموافقة على الميثاق الوطني. وفي ١٧ شباط (فبراير) أعلنوا نبأ هذه الموافقة. وبينما كان قادة فرنسا وبريطانيا مجتمعين في أوروبا بغية التوصل إلى اتفاق نهائي على شروط تسوية الصلح التي أرادوا فرضها، حدد مجلس النواب العثماني بمبادهة منه، الحد الأدنى للشروط التي كان مستعداً لقبولها. إذا رأينا في المقولة السياسية للقرن العشرين انها نهاية حكم أوروبا للقارات المجاورة، فلا بد من ان نرى في اعلان الاستقلال الذي أقره مجلس النواب العثماني بزوغ، فجر القرن العشرين.

لقد أنذر القادة العسكريون الفرنسيون والبريطانيون رئيسي وزراء بلديهما بأن فرض الشروط التي قررها رئيسا الوزراء على الأتراك المتمردين، يستدعي وجود ما لا يقل عن سبع وعشرين فرقة من فرق الجيش[٣]. وهذا العدد يفوق كثيراً ما كان في قدرة الحلفاء زجّه في الميدان. ومع ان هيئة الأركان العامة لقوات الامبراطورية البريطانية حثت لويد جورج على إعادة النظر في شروط الصلح التي يرتئيها، فقد رفض ان يفعل ذلك. بدأت الأعمال الحربية في أوائل عام ١٩٢٠. ونشب القتال في كيليكيا، المنطقة الجنوبية الناطقة بالتركية (المحاذية لسورية) التي سمحت بريطانيا لفرنسا باحتلالها. ومنذ شباط (فبراير) وحتى أواخر نيسان (ابريل)، ألحقت القوات الكمالية هزائم متلاحقة بالفرنسيين، واستولت على مواقعهم وأنزلت بهم مئات الإصابات، وأخذت آلاف الأسرى. وقد وجد ميران، رئيس الوزراء الفرنسي نفسه بين الضغوط التي يواجهها لتسريح الجنود، والضغوط الأخرى لحماية المصالح الفرنسية في سورية، فأمر القائد المحلي ان يحاول التوصل إلى اتفاق ما مع القوميين الأتراك[٤].

أما لويد جورج فقد رفض المهادنة، وواجه القوة بالقوة. ففي منتصف آذار (مارس) قادت بريطانيا احتلالاً عسكرياً حليفاً لمدينة القسطنطينية[٥]، فدخلت القوات الحليفة المدينة وحلّت محل الشرطة العثمانية، ثم أعلنت الحكم العسكري وحلّت مجلس النواب. وعلى الفور اعتقل جيش الاحتلال الحليف مئة وخمسين مسؤولاً عسكرياً ومدنياً عثمانياً، ومن ضمنهم عدد كبير من النواب المنتخبين فنفاهم إلى مالطا، حيث نفي زغلول وزملاؤه المصريون (ثم أُخلي سبيلهم)

---

(٢) المرجع نفسه، ص ١٩٩.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢١٠.

(٤) كريستوفر م. اندرو وا.س كانيا ـ فورستنر، **ذروة التوسع الامبراطوري الفرنسي: ١٩١٤ ـ ١٩٢٤** (ستانفورد: مطبعة جامعة ستانفورد، ١٩٨١)، ص ٢١٥.

(٥) فردريك هـ. دافيزون، «الدبلوماسية التركية من مودروس إلى لوزان»، في: غوردون, ا. وكريغ وفليكس جيلبرت، **الدبلوماسيون، ١٩١٩ ـ ١٩٣٩** (برنستون: مطبعة جامعة برنستون، ١٩٥٣)، ص ١٨١.

في السنة السابقة[٦]. وسارعت فرنسا وايطاليا إلى طمأنة مصطفى كمال إلى ان هذه الإجراءات تمثل السياسة البريطانية، لا سياستهما[٧].

إن احتلال القسطنطينية، عاصمة السلطان، لم تسبب ضرراً لمصطفى كمال. وبعكس ما اعتقدت السلطات البريطانية أو بعضها، لم يعد مصطفى كمال يسير في ركاب السلطان ـ وهكذا كان أحد الآثار غير المقصودة للاحتلال الحليف هو تدمير ما تبقى من مهابة وشرعية لحكومة السلطان وانتقال المهابة والشرعية إلى نظام حكم مصطفى كمال. وقد ظهر ذلك في الشهر التالي عندما شهدت انغورا انضمام مئة من أعضاء مجلس النواب الذين ظلوا طليقين إلى مئة وتسعين عضواً آخرين من جماعات المقاومة لتاليف برلمان جديد؟[٨]. ثم اقترعوا جميعهم بالموافقة على انشاء حكومة الجمعية الوطنية الكبيرة التي انتخب مصطفى كمال رئيساً لها[٩]. بعد ذلك اعتبر السلطان أسير الحلفاء واعتبرت أعماله باطلة، فردّت حكومة السلطان، الموجودة في القسطنطينية المحتلة بوصم الزعماء الموجودين في انغورا بالخيانة. أما حكومة مصطفى كمال في انغورا، فقد اختارت بفطنتها ان تترك علاقتها مع حكومة السلطان غامضة.

لقد خيّم على النزاع في الأناضول ظهور أسياد حرب شبه متمتعين بالحكم الذاتي، وظهور عصابات خارجة على القانون، تعمل أحياناً لذاتها، وأحياناً أخرى بالتحالف مع إحدى الحكومتين، أو مع البريطانيين، أو مع اليونان، أو مع الشيوعيين (روسيين كانوا أو غير روسيين). وحدثت أعمال تمرد محلية، قامت بها في بعض الحالات أسر كبيرة مالكة للأراضي كانت تسعى لتثبيت مصالحها. وكانت هناك أيضاً جماعات جوابة من الرحل واللاجئين، من الأكراد والشركس والتتار من القرم وآسيا الوسطى. ومع ان جماعات أخرى كالجيش الأخضر نشأت كتعبير عن قضية من القضايا السياسية، فإنها مالبثت ان انحطت إلى مستوى قطاع طرق لهم مهابة[١٠]. وهكذا فإن الامبراطورية العثمانية الناطقة بالتركية التي مزّقتها الفوضى والحرب الأهلية، أخذت تتحول على نحو متزايد إلى ما يشبه الأراضي التي كانت سابقاً تؤلف روسيا القيصرية والتي شكلت في عام ١٩١٨ ساحة معركة واسعة وغير واضحة المعالم اشتبك فيها البيض والحمر، والعصابات وأسياد الحرب، والجيوش الأجنبية وحركات الاستقلال من أهل البلاد، في نزاع محير ومتعدد الأطراف. أما الحدود بين الامبراطوريتين القديمتين، فقد غشاها الابهام بسبب الانتفاضات المحلية وتحركات جماعات مسلحة مختلفة، بينما بدا نتيجة لتدفق العلماء البلشفيك

---

(٦) ستانفورد ج. شو وايزيل كورال شو، **تاريخ الامبراطورية العثمانية وتركيا الحديثة، المجلد ٢، الاصلاح والثورة والجمهورية: نشوء تركيا الحديثة ١٨٨٠ ـ ١٩٧٥** (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٧٧)، ص ٣٤٨.

(٧) دافيزون، **الدبلوماسية التركية**، ص ١٨١.

(٨) شو وشو، **الامبراطورية العثمانية**، ص ٣٤٩.

(٩) دافيزون، **الدبلوماسية التركية**، ص ١٨١.

(١٠) شو وشو، **الامبراطورية العثمانية**، الصفحتان ٣٥٢ ـ ٣٥٣.

والدعاية البلشفية إلى الأناضول، ان الحدود الفعلية بين الامبراطورتين السابقتين الشاسعتين والمضطربتين، لم يعد لها وجود.

كان أول قرار اتخذته حكومة مصطفى كمال الجديدة في انغورا، هو إرسال بعثة إلى روسيا، وصلت في أيار (مايو) ١٩٢٠، ربما وفقاً لاتفاقات سابقة بين القوميين الكماليين والبلاشفة اللينينيين[١١]. لقد أساءت السلطات البريطانية فهم علاقة العمل التي انبثقت، وجاء انبثاقها بصعوبة شديدة، إلى حد انها لم تتوطد قبل مرور نحو عام (في معاهدة ١٦ آذار (مارس) ١٩٢١). وكان البلاشفة الروس قد منحوا أنور باشا، الزعيم المنفي من الامبراطورية العثمانية، الملجأ والتشجيع. وظن البريطانيون خطأ ان أنور كان وراء حكومة انغورا[١٢]، مع ان أنور وكمال كانا في الواقع خصمين لدودين. وعندما اتضح ذلك للروس داعبتهم فكرة استخدام أحدهما ضد الآخر، ولكنهم اضطروا في النهاية إلى الاختيار بين الإثنين.

لقد أخطأ البريطانيون في اعتقادهم ان مصطفى كمال كان يعمل سراً باسم السلطان، وأخطأوا أيضاً في ارتيابهم انه كان يعمل لحساب أنور، كذلك أخطأوا في ارتيابهم انه يعمل لحساب البلشفيك. فقد كان مصطفى كمال في الواقع عدواً لا هوادة في عداوته للبلشفية الروسية، وما ان شعر بالقدرة، حتى قمع الحزب الشيوعي التركي الذي يتلقى وحيه من روسيا فقتل قادته وقتل أو سجن عملاءه. ونتيجة لذلك مال كثيرون من القادة الروس إلى معاملة مصطفى كمال معاملة العدو. وقد حصل الكماليون على انطباع بأن روسيا وافقت على التعامل مع انغورا نتيجة تدخل قوي من قبل ستالين وعلى الرغم من اعتراضات وزارة الخارجية السوفياتية[١٣]. وواضح ان ستالين الذي كان قوميسار القوميات والرقابة على الدولة، قد وضع المصالح الروسية الوطنية فوق الايديولوجية البلشفية، وأدرك ان مصطفى كمال قد يستطيع إلحاق الأذى بالبريطانيين. وكان إلحاق الأذى بالبريطانيين أحد أهداف ستالين الرئيسة، لأن هذا البلشفي الواقعي ـ أو الصفيق ـ كان مستعداً لأن يؤيد حتى مصطفى كمال في سبيل تحقيق هدفه. وهكذا أخذ المال السوفياتي والإمدادات السوفياتية تتدفق عبر الحدود الروسية ـ التركية، بكميات لا تزال مجهولة حتى الآن، لمساعدة القوميين المعادين للبلشفية. كانت تلك هي المساعدة العسكرية الهامة الأولى التي قدمتها روسيا السوفياتية إلى حركة أجنبية. ولكن لا بد ان المعارضة ضمن الحكومة البلشفية لإعطاء المساعدة إلى الأتراك المعادين للبلشفية، كانت شديدة، إذ ان إتمام الترتيبات لإرسال هذه المساعدة استغرق عاماً من الزمن ـ بدءاً من ربيع ١٩٢٠ عندما جاءت البعثة التركية إلى روسيا لتطلب الدعم.

في هذه الأثناء كان احتمال ارتماء تركيا في أحضان السوفيات، من العوامل التي عززت وجهة

(١١) دافيزون، **الدبلوماسية العثمانية**، ص ١٨٣.

(١٢) **الموسوعة البريطانية**، الطبعة الثانية عشرة تحت عنوان: **تركيا (القومية)**.

(١٣) صلاحي رامسدان سونييل، **الدبلوماسية التركية، ١٩١٨ ـ ١٩٢٣: مصطفى كمال والحركة القومية التركية**، (لندن وبيفرلي هيلز: منشورات ساج، ١٩٧٥)، الصفحات ٦٢ ـ ٦٥.

نظر المسؤولين العسكريين في دول الحلفاء، الذين اعتقدوا ان ارغام حكومة السلطان على توقيع معاهدة قاسية الشروط، يشكل غلطة من غلطات لويد جورج. كان رأي قادة الأسطول والجيش في الجانبين البريطاني والفرنسي على حد سواء، ان الطاقة البشرية اللازمة لفرض شروط على الأتراك المتمردين غير متوافرة لديهم. لقد قال رئيس الوزراء اليوناني فنيزيلوس لقادة الحلفاء الآخرين ان القوات اليونانية وحدها قادرة على القيام بالمهمة، ولكن قادة القوات المسلحة البريطانية لم يشاطروه هذه الثقة.

سأل أحد الأصدقاء الحميمين لويد جورج ان كان لا يزال يرى من الحكمة إعطاء ازمير إلى اليونان، فأجابه: «لا شك عندي في ذلك. يجب على المرء ان يقرر من هي الجهة التي يريد ان يدعمها. إن الأتراك كادوا ان يلحقوا بنا الهزيمة في الحرب. كان الأمر وشيك الحدوث. ثم ان المرء لا يستطيع ان يثق بهم. إنهم عرق منحط، أما اليونانيون فإنهم أصدقاؤنا وهم شعب ناهض. لا بد لنا من تأمين القسطنطينية والدردنيل. ولا يمكن ان يتحقق ذلك بصورة فعالة إلّا بسحق القوة التركية». وفي إشارة منه إلى الشكوك التي يبديها القادة العسكريون البريطانيون في سياسته، قال: «العسكريون هم بطبيعة الحال ضد اليونانيين. هكذا كان موقفهم دائماً. إنهم يمالئون الأتراك. عسكريونا محافظون ملتزمون. وسياسة حزب المحافظين تقضي بتأييد الأتراك»[١٤].

ليلة ١٤ ـ ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٢٠ هاجمت قوات مصطفى كمال التركية القومية فوجاً من القوات البريطانية قرب القسطنطينية، مهددة بذلك القوات التي احتلت العاصمة العثمانية حيث كان السلطان أسير الحلفاء. إن هذا الهجوم التركي قد أثار الفزع، لا سيما انه وقع بعد مرور شهر واحد على ارسال مصطفى كمال بعثته إلى روسيا (ولكن قبل سنة من اتمام الترتيبات الروسية ـ التركية) وبعيد الهزائم التي ألحقها القوميون بالفرنسيين في كيليكيا. لقد أبرق القائد البريطاني طالباً نجدات. ولم يسع رئيس هيئة أركان قوات الأمبراطورية في لندن إلّا ان يقر مكرهاً بأن القوات الوحيدة المتوافرة للنجدة هي القوات اليونانية، وان يقترح على مجلس الوزراء الطلب إلى فرقة يونانية ان تساعده في الدفاع عن القسطنطينية. وكان فنيزيلوس مستعداً لتقديم الفرقة بشرط ان يسمح الحلفاء لليونان بأن تتقدم من ازمير. وهذا من شأنه ان يتيح للجيش اليوناني الإستيلاء عليها، واحتلال الجيب الهام الذي يعتزم فنيزيلوس ضمه إلى اليونان. وبذلك يكتمل تحويل القوات اليونانية من قوة شرطة موقتة إلى جيش احتلال دائم.

أما لويد جورج فكان أكثر من مستعد. وقد سبق له ان اجتمع مع فنيزيلوس وقال له محذراً ان الحلفاء الآخرين لن يمدوا يد المساعدة، وطلب إلى اليونان ان تطبق أحكام معاهدة سيفر بنفسها، واتفق مع فنيزيلوس في الرأي ان مستشاريهما العسكريين يبالغون في تقدير صعوبة

(١٤) **مفكرة اللورد ريدل شديدة الخصوصية عن مؤتمر الصلح وما بعده: ١٩١٨ ـ١٩٢٣** (نيويورك: رينال وهيتشكوك، ١٩٣٤)، ص ٢٠٨.

القيام بذلك[١٥]. وبتاريخ ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٢٠ اتفق رئيس الوزراء الفرنسي ميران مع لويد جورج على السماح بتقدم يوناني محدود من ازمير. وهكذا شنّ اليونانيون في الثاني والعشرين من حزيران (يونيو) هجوماً على ثلاثة محاور، فاستولوا في أوائل تموز (يوليو) على سائر آسيا الصغرى حتى هضبة الأناضول. وفي أثناء ذلك شقت القوات اليونانية، على الجانب الآخر للدردنيل، طريقها عبر شرق تراقيا. كان الحلفاء لدى احتلالهم القسطنطينية، قبل ذلك بشهور، قد سحقوا المقاومة في العاصمة. وبدا الآن ان الجيش اليوناني سحق المقاومة خارج العاصمة أيضاً - إذا تجاهلنا وجود مصطفى كمال، قال لويد جورج المنتشي بالظفر «لم يعد لتركيا وجود»[١٦]. وفي ١٠ آب (اغسطس) ١٩٢٠ وقّع ممثلو السلطان التركي الذي كان في حكم الأسير فعلياً، وممثلو حكومته التي لا حول لها، على معاهدة سيفر.

جسّدت معاهدة سيفر جميع الشروط تقريباً التي كان لويد جورج وفنيزيلوس يرغبان فيها أشد الرغبة. لقد قلّصت المعاهدة الدولة العثمانية إلى ما يقرب من عدم الوجود، وأعادت إلى اليونان أراضي آسيا الصغرى الساحلية التي كان اليونانيون قد استوطنوها قبل نحو ثلاثة آلاف سنة. واليونانيون، شأنهم شأن العرب، تجمع بينهم رابطة اللغة المشتركة والحضارة المشتركة أكثر مما تجمع بينهم الروابط السياسية، اي ان ما حققته اليونان في عام ١٩٢٠ بدعم سياسي من بريطانيا هو توسيع حدود اراضيها في أوروبا إلى حدودها الثقافية في آسيا الناطقة باليونانية. إنه الحلم الكبير للهيلنية والمسيحية الظافرتين، شجع عليه ديفيد لويد جورج، وريث غلادستون السياسي.

بيد ان المشكلة التي ما لبثت ان واجهت فنيزيلوس ولويد جورج بعد توقيع المعاهدة في سيفر مباشرة، هي كيفية الحيلولة دون إسقاط أحكام المعاهدة مع مرور الزمن. كانت القوات المسلحة البريطانية قد سرحت، وكان في اليونان أيضاً ضغط سياسي داخلي كبير لتسريح القوات المسلحة. ولكن ما ان يغادر الحلفاء تركيا حتى ينحدر مصطفى كمال من هضبة الأناضول لاستعادة الساحل وإبطال المعاهدة. وفي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٠ بحث فنيزيلوس مع لويد جورج البديل الآخر: ان يرسل جيشه إلى الداخل للقضاء على القوميين أتباع مصطفى كمال ما دامت لدى اليونان القوات المسلحة للقيام بذلك[١٧]. وكما حدث لنابليون وسط خرائب موسكو المحترقة، واجه فنيزيلوس ولويد جورج تحدياً من عدو لا يقف ليقاتل ولكنه لا يستسلم. والحقيقة ان خطة مصطفى كمال كانت تقضي بإتباع الاستراتيجية التي طبّقها الروس بنجاح ضد نابليون في حرب ١٨١٢: ان يجر قوات العدو إلى الداخل وان يفنيه أولاً بأول.

لا يمكن قط ان نعرف على وجه اليقين ما الذي كان فنيزيلوس ولويد جورج سيقرران ان يفعلاه،

---

(١٥) مايكل لويلين سميث، **الرؤيا الايونية: اليونان في آسيا الصغرى، ١٩١٩ - ١٩٢٢** (نيويورك: مطبعة سانت مارتن، ١٩٧٣)، ص ١٢٤.

(١٦) دوكرويل وغولد، **سلام غير واعد**، ص ٢١٥.

(١٧) سميث، **الرؤيا الايونية**، الصفحتان ١٣٢ - ١٣٣.

لأن حادثة من أشد الحوادث السياسية غرابة في التاريخ الحديث، أخرجت المسألة من أيديهما. ففي ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠ كان ملك اليونان الشاب الكسندر يتمشى في حدائق قصره فعضه قرد. أصيب الملك بحمّى شديدة ومات في ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر). وقد كتب تشرشل في ما بعد عبارة مشهورة قال فيها: «لعلها ليست مبالغة ان نقول ان ربع مليون انسان لاقوا حتفهم بسبب عضة هذا القرد»[١٨]، إذ كان اعتقاده انه لو استمر الكسندر وفنيزيلوس في حكم اليونان، لكان بالإمكان تفادي النتيجة المأساوية للحرب التي عزمت اليونان ان تشنها على تركيا في العامين ١٩٢١ و١٩٢٢.

برزت مسألة الخلافة على العرش، وهي مسألة بالغة التعقيد، في موعد الانتخابات اليونانية. كانت النتائج مذهلة. فعلى عكس كل التوقعات، هزم فنيزيلوس الذي يفترض انه كان ذا شعبية. وعاد إلى السلطة الزعماء الموالون لألمانيا المعادون للحلفاء الذين كان فنيزيلوس والفرنسيون قد أطاحوا بهم ونفوهم خلال الحرب.

إن قسطنطين الأول، والد الكسندر، الذي أُزيح بالقوة عن العرش في عام ١٩١٧، عاد ملكاً من جديد. وأمسك بزمام الحكومة ديمتريوس غوناريس، العدو اللدود لفنيزيلوس والحلفاء، والعائد من المنفى الذي فرضته عليه فرنسا. كان قسطنطين ووزراؤه تواقين إلى التقدم في تركيا. ولكن التحول الذي حدث في اليونان وفّر مناسبة متقنة لكل من أراد من الحلفاء ان ينفض يديه من تعقيدات التورط في آسيا الصغرى، واستفاد الفرنسيون والايطاليون من الموقف بسحب تأييدهم لليونان، وبذلك سحبوا ضمنياً تأييدهم لمعاهدة سيفر. كان البلدان يشعران باستياء متزايد من سياسة لويد جورج المغامرة. وفرنسا، بصورة خاصة، كانت تشعر انها مقيّدة فقط بالتزام شخصي نحو فنيزيلوس، فحلتها هزيمته في الانتخابات من هذا الالتزام. ومنذ ذلك الحين أخذت كل من ايطاليا وفرنسا تتطلع بصورة متزايدة إلى الحكومة الكمالية المستقبلية في تركيا كمصدر للامتيازات والمنافع المالية.

أما في بريطانيا، فقد كان تشرشل ووزارة الحربية يدعوان إلى تقديم تنازلات إلى مصطفى كمال لانتزاعه من روسيا البلشفية. والحقيقة ان تشرشل حثّ على اقامة سلام مع مصطفى كمال لإعادة خلق ذلك «الحاجز في وجه الطموحات الروسية»، داعياً بذلك للعودة إلى السياسة البريطانية التقليدية خلال اللعبة الكبرى[١٩]. ولكن لويد جورج قاوم كل هذه الاقتراحات[٢٠]. إن البطالة الواسعة النطاق في بريطانيا ـ إضافة إلى المشاكل في مصر، وأفغانستان، وشبه الجزيرة العربية وفي أمكنة أخرى من الشرق الأوسط ـ لم تحمل لويد جورج على الاستنتاج (كما استنتج تشرشل/ ان بريطانيا غير قادرة على تخصيص موارد لممارسة الإكراه على تركيا.

---

(١٨) ونستون س. تشرشل، **العاقبة: كونها تالية للأزمة العالمية** (لندن: مكميلان، ١٩٤١)، ص ٣٨٦.

(١٩) سميث، **الرؤيا الايونية**، ص ١٦٣.

(٢٠) المرجع نفسه، ص ١٦٤.

بيد ان الحلفاء، في محاولة واضحة منهم لتسوية الأمور، دعوا إلى عقد مؤتمر مائدة مستديرة في لندن، ودُعي إليها وفد يمثل مصطفى كمال. عقد المؤتمر أولى جلساته بالحضور الكامل في ٢١ شباط (فبراير) ١٩٢١. وقد وافقت الحكومة اليونانية على حضور المؤتمر، ولكن قبل انعقاده أمرت القيادة العليا للجيش اليوناني باستكشاف دفاعات مصطفى كمال. ومن الواضح ان القائد العام اليوناني كان تفكيره منصرفاً إلى عمل عسكري لا إلى تسوية عن طريق التفاوض، ولذلك دفع بقوة استطلاع إلى خطوط مصطفى كمال في الداخل. كانت القوة اليونانية تتقدم على أرض عالية وغير مستوية في جو الشتاء القاسي، واصطدمت بقوة تركية ردت القوة اليونانية على أعقابها. وكانت القوة التركية بقيادة عصمت، زميل مصطفى كمال، وحدثت المواجهة قرب قرية صغيرة تدعى اينونو. كانت الحصيلة بالنسبة للأتراك بشرى بانتصارات مقبلة. أما اليونانيون فقد عادوا من الاشتباك بانطباع انهم اختبروا نوعية الأتراك القتالية وتبين لهم ان الدفاعات التركية يمكن اختراقها.

عندما انعقد مؤتمر لندن في شهر شباط (فبراير) أحرز تقدماً ضئيلاً نحو حل الخلاف على مصير الأناضول. فاليونانيون كانوا قد حزموا أمرهم سلفاً وكانوا مستعدين للحرب لكي يحققوا انتصاراً كاملاً. أما الأتراك الكماليون فكانوا غير مستعدين لأن يسمحوا لليونان بأن تحتفظ بجيب ازمير، في حين ان أية حكومة يونانية تسلم هذا الجيب إنما تخلق لنفسها صعوبات سياسية وداخلية. وقد سبق لرئيس وزراء اليونان السابق فنيزيلوس، الذي مازال ناشطاً سياسياً، ان أبلغ لويد جورج ان زعماء حزبه في الأناضول اليونانية سيعلنون ازمير جمهورية مستقلة ويعلنون الحرب على الأتراك إذا تخلت حكومة الملك قسطنطين عن ازمير. وقال في رسالة كتبها إلى رئيس الوزراء البريطاني: «إن الهيلينية قوة أوسع كثيراً من حدود المملكة اليونانية، وإذا ما كانت هذه المملكة غير راغبة أو غير قادرة على الاحتفاظ بازمير والمنطقة المحيطة بها، فإن باستطاعة الهيلينية في تركيا نفسها ان تتولى هذه المهمة، بشرط ان يكون الحلفاء، وبصورة أدق انكلترا، مستعدين لمساندة هذه المهمة»[٢١]. ورد لويد جورج بعبارات تتسم بالتحفظ مشيراً إلى انه قد يكون ميالاً إلى تقديم هذه المساندة»[٢٢].

لم يحقق مؤتمر لندن أي شيء، فلم يكن أي جانب مستعداً لحل وسط. ونظراً لتوق فرنسا وايطاليا إلى التفاوض منفردتين مع وفد مصطفى كمال، فقد رأى الوفد في ذلك ما يشجعه على الاعتقاد بأن لا حاجة لتخفيف مطالبه. وبالمثل وجد الجانب اليوناني في حماسة رئيس وزراء بريطانيا في معاداة تركيا ما يشجعه على الإستمرار في التعنت. لقد كان لويد جورج مقتنعاً ان فنيزيلوس كان على حق تماماً عندما قال: «ان النتيجة الأهم للحرب الكبرى بالنسبة للإنسانية هي اختفاء

(٢١) المرجع نفسه، ص ١٨٥.

(٢٢) المرجع نفسه، ص ١٨٦.

الأمبراطورية التركية وليس حل امبراطورية النمسا ـ المجر، ولا تقليص الأمبراطورية الالمانية»[٢٣].

ولكن الانتصار على قوات المقاومة العثمانية ظل يراوغ رئيس الوزراء البريطاني. أما في تركيا نفسها فقد واصل مصطفى كمال تحديه للحلفاء بينما في الجنوب ـ أي في سورية ـ أعلن الضباط والموظفون والوجهاء العثمانيون تحدي العرب أيضاً للحلفاء.

(٢٣) المرجع نفسه، ص ١٨٤.



الفصل السادس

سورية ولبنان: ربيع وصيف ١٩٢٠

(١)

كان حاكم سورية اسمياً هو فيصل، ذلك الأمير الذي جاء من مكة وقاد القوة العربية الضاربة على الجناح الأيمن لجيوش الحلفاء في حملتي فلسطين وسورية. وكان الجنرال اللنبي قد سمح لفيصل بأن يدير شؤون سورية من العاصمة دمشق بدءاً من خريف عام ١٩١٨ ريثما يجري التفاوض على تسوية الصلح. أما فيصل نفسه، فقد أمضى جانباً كبيراً من عام ١٩١٩ في أوروبا حيث كان يفاوض الحلفاء، وعهد بإدارة سورية إلى آخرين.

إن دمشق عاصمة المناطق الناطقة بالعربية التي سمحت لها بريطانيا بالاستقلال المؤقت هي مدينـة ـ واحـة عريقـة ـ وكانت في نهاية الحرب المركز الذي تقاطرت عليه شخصيات عربية سياسية وعسكرية مستاءة، جاءت من مختلف أنحاء الامبراطورية العثمانية السابقة[1]. كانت دمشق تدار بإهمـال باسم فيصـل من قبل أشخاص متنافسين، وكانت في حالة مستمرة من الاضـطراب طوال العـامـين ١٩١٩ و١٩٢٠ إذ كانت الأسر التقليدية الحاكمة تقاوم أطماع القـادمـين الجدد المغامرين، بينما المناضلون المنتمون إلى النوادي السياسية الرئيسة كانوا منقسمين إلى حد بعيد على أسس إقليمية. .

دعا فيصل إلى انعقاد مؤتمر سوري عام، فانعقد المؤتمر في ٦ حزيران (يونيو) ١٩١٩. ولما كان فيصل مدركاً انه غريب في دمشق ومتذكراً المبادىء التي أعلنها الرئيس وودرو ويلسون، فقد دعا إلى انعقاد المؤتمر لإقرار المطالب التي كان عازماً على تقديمها لمؤتمر الصلح، وليثبت للمؤتمر انه الناطق الحقيقي باسم شعوب المحافظات السورية. ولكن فيصل لم يتنبه إلى ضرورة

---

(١) ايـلي كدوري، **انكلتـرا والشرق الأوسط: تدمير الامبراطورية العثمانية ١٩١٤ ـ ١٩٢١** (هاسوكس، سسكس: مطبعة هارفستر، ١٩٧٨)، الصفحات ١٥٧ ـ ١٦٢.

تسليم الإشراف على المؤتمر السوري العام إلى رجال مستعدين للموافقة على التنازلات الواسعة التي سيضطر، بحكم طبيعة السياسة الدولية، إلى تقديمها لمؤتمر الصلح في باريس.

كانت الأسر الحاكمة التقليدية من الحرس القديم في سورية بين اولئك الذين لم يهتز ولاؤهم للامبراطورية العثمانية طوال الحرب. وهذه الأسر بقيت معادية لفيصل وللحلفاء ولنوادي المناضلين العرب القوميين، ومع ذلك فإن هذه الأسر حصلت على مقاعد في المؤتمر عن دمشق وحمص وحماة وحلب. وبالرغم من ذلك، نجحت نوادي القوميين الراديكاليين في كسب الإشراف على المؤتمر السوري العام، ويعود ذلك جزئياً إلى ان هذه النوادي عقدت صفقات مع بعض عناصر الحرس القديم المحافظ[٢].

أحد نوادي القوميين الرئيسة الثلاثة هو نادي العهد، أي منظمة الضباط العرب في الجيش العثماني، وكانت السيطرة في هذا النادي لأعضائه الذين جاؤوا من ولايات بلاد الرافدين، وكان همهم الرئيس هو مستقبل ولاياتهم. وثاني هذه النوادي هو النادي العربي والسيطرة فيه لأعضائه القادمين من الأراضي الفلسطينية، وقد أنشىء كمنظمة مناوئة للصهيونية همها ان تحمل فيصل على التخلي عن التزامه تجاه الصهيونية. وقد شغل أعضاء كثيرون في اللجنة التنفيذية للنادي العربي مراكز مهمة في إدارة فيصل، بالرغم من ان الفلسطينيين استمروا إلى حد كبير، موالين للعثمانيين ومعادين لفيصل طوال الحرب. وقد حصل الفلسطينيون أيضاً على مراكز قيادية في حزب الاستقلال ذي القاعدة الواسعة الذي أنشأه ثالث وأبرز النوادي القومية، أي نادي الفتاة.

انكشف توجُّه المؤتمر السوري العام بمجرد انعقاده في منتصف عام ١٩١٩، عندما دعا إلى استقلال تام لسورية الكبرى التي تشمل كل المنطقة التي تشغلها حالياً سورية، ولبنان، والأردن، واسرائيل. كان فيصل يأمل في نظام انتداب أميركي أو بريطاني وتأييد اميركي وبريطاني وصهيوني في مواجهة مطالب فرنسا، ولكن بدا له ان الأمور افلتت من سيطرته، ولا بد له من اتخاذ خطوات «لتخفيف غلواء المؤتمر السوري»[٣]. بيد انه كان مضطراً للابتعاد عن المسرح من أجل حضور مفاوضات الدول الكبرى في أوروبا.

في نهاية المفاوضات التي جرت في أوروبا في عام ١٩١٩، نجح فيصل في التوصل إلى التفاهم السري الذي وصفناه سابقاً مع رئيس الوزراء الفرنسي كليمنصو. وذلك الاتفاق يسمح لفيصل بأن يكون ملكاً على سورية المستقلة التي تمارس عليها فرنسا وصاية سهلة الشروط[٤]. كان رأي كليمنصو ان تلك كانت شروطاً سخية: فما من سياسي فرنسي آخر كان يمكنه ان يوافق على

(٢) فيليب س. خوري، **وجهاء المدن والقومية العربية: السياسة الدمشقية ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠** (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٨٣)، الصفحات ٨٦ ـ ٨٨.

(٣) المرجع نفسه، ص ٨٨.

(٤) كريستوفر م. اندرو و ا.س. كانيا ـ فورستنر، **ذروة التوسع الامبراطوري الفرنسي: ١٩١٤ ـ ١٩٢٤** (ستانفورد: مطبعة جامعة ستانفورد، ١٩٨١)، ص ٢٠٤.

السماح لسورية بأن تحتفظ بأي قسط من الإستقلال أو ان يقبل ببقاء فيصل الموالي لبريطانيا في دمشق ـ دعك من ان يكون ملكاً على سورية. وعندما نُحي كليمنصو عن السلطة، كان من المؤكد ان الكتلة الاستعمارية في البرلمان الفرنسي المنتخب حديثاً، سوف تحول دون تطبيق هذه الشروط، وبقي لفيصل أمل وحيد في ان يشعر الفرنسيون انهم ملزمون بالاتفاقية السرية إذا ما علموا بوجودها ـ ما دام العرب السوريون يشعرون بدورهم انهم ملزمون بها. ولكن عندما عاد فيصل من أوروبا إلى سورية في ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٠، تبين له ان القوميين العرب غير مستعدين لقبول أي دور تمارسه فرنسا في توجيه شؤون سورية. وعبثاً حاول فيصل تحذير لجنة إحدى الجمعيات القومية العربية في دمشق من ان رفض اتفاقه مع كليمنصو يعني الحرب مع فرنسا. فقد ردت اللجنة بقولها: «نحن مستعدون لإعلان الحرب على انكلترة وفرنسا»[٥]. وفي وقت لاحق من شهر كانون الثاني (يناير)، وبعد ان تولى القوميون العرب ذوو النزعة إلى النضال السيطرة على المؤتمر السوري العام، اقترع هذا المؤتمر بالموافقة على إسقاط أحكام اتفاقية فيصل ـ كليمنصو.

أما وقد عجز فيصل عن اقناع القوميين باتباع سياسته الداعية إلى مهادنة فرنسا ـ وبعبارة أخرى عجز عن ان يتولى قيادة القوميين ـ بدا وكأنه غيّر نهجه وشرع يتحدث وكأنه يقصد ان يحذو حذوهم، وعُزي إليه انه تحدث في شهر شباط (فبراير) عن نيل الإستقلال العربي من فرنسا «بحد السيف»[٦]. ولكن ظهر ان كلامه كان مجرد استثارة لمشاعر العامة، بهدف منافسة كلام القوميين الرامي إلى اجتذاب التأييد الشعبي. إذ ان فيصل، ببلاغته المتسمة بالعنف، لم يستهو إلّا القوة الوحيدة ذات الشأن التي يمكن إغواؤها بتأييد سياسة مهادنة فرنسا: وهذه القوة هي أعداؤه القدامى، الأسر التقليدية المحافظة في دمشق ومدن الداخل، التي كانت مؤيدة للامبراطورية العثمانية في الحرب العالمية ومعادية للحلفاء ولفيصل. لقد أقنع فيصل هذه الأسر بإنشاء حزب سياسي جديد ـ الحزب الوطني ـ فأخذ هذا الحزب ينادي في العلن باستقلال سورية الكبرى، أما في الخفاء فكان مستعداً لقبول اتفاقية فيصل ـ كليمنصو وقبول وجود فرنسي. والحقيقة ان الحزب الوطني لم يكن مصراً على استقلال سورية استقلالاً تاماً وفورياً، وكان مستعداً للاعتراف بوطن قومي يهودي في فلسطين[٧].

سارعت الأندية القومية ذات النزعة النضالية للوقوف في وجه الحزب الوطني باتخاذ اجراء قبل ان ينظم الحزب قواه. وهكذا دعت هذه الأندية المؤتمر العام للعودة إلى الانعقاد. فانعقد المؤتمر السوري العام الثاني في أوائل آذار (مارس) ١٩٢٠، ووافق فوراً على قرار بإعلان سورية

(٥) المرجع نفسه، ص ٢١٥.

(٦) جوكا نيفاكيفي، **بريطانيا وفرنسا والشرق الأوسط العربي: ١٩١٤ ـ ١٩٢٠** (لندن: مطبعة التون، ١٩٦٩)، ص ٢١٦.

(٧) الرواية الواردة في النص تستند إلى كتاب خوري، **وجهاء المدن والقومية العربية**، وكتاب ي. بورات، **انبثاق الحركة القومية العربية ـ الفلسطينية ١٩١٨ ـ ١٩٢٩** (لندن: فرانك كاس، ١٩٧٤).

مستقلة استقلالاً تاماً ضمن حدودها «الطبيعية»، التي تضم لبنان وفلسطين، وعلى رأسها فيصل ملكاً دستورياً[٨]. وفي الوقت نفسه جابه وفد عربي في فلسطين الحاكم العسكري البريطاني بقرار يعارض الصهيونية ويلتمس أن تكون فلسطين جزءاً من سورية مستقلة، بينما اجتمع فريق من أهل بلاد الرافدين لإعلان استقلال ولايتيهما ـ البصرة وبغداد ـ على ان يكون عبد الله[٩]، شقيق فيصل، ملكاً على الدولة المستقلة. وهكذا، في أوائل عام ١٩٢٠، وفي غضون أسابيع من تحدي مجلس النواب العثماني في القسطنطينية للحلفاء علناً بإعلانه استقلال الجزء الناطق بالتركية من الامبراطورية، بدا ان الجزء الناطق بالعربية ينهج النهج عينه.

وإذ استبد الفزع بالجنرال اللنبي، اتصل برؤسائه محذراً من انه إذا تشبثت بريطانيا وفرنسا بموقفهما الذي يعتبر الاجراء الذي اتخذه فيصل والمؤتمر السوري باطلاً، أشعر شعور اليقين ان الحرب واقعة. وإذا نشب القتال سيعتبر العرب الفرنسيين والبريطانيين أعداءهم، وبذلك تجرنا فرنسا إلى حرب مناقضة لمصالحنا ولسنا مستعدين لها استعداداً حسناً»[١٠]. وقد وجهت بريطانيا اللوم إلى فرنسا في هذا الموقف، فاستدعى اللورد كورزون السفير الفرنسي إلى وزارة الخارجية البريطانية لينبهه إلى الأخطاء التي ارتكبتها فرنسا، وليفصح عن رأيه ان انعطاف الأحداث المريع تقع مسؤوليته بكاملها على عاتق فرنسا[١١].

لقد أفزعت اعلانات دمشق الفرنسيين، بل أفزعت البريطانيين أكثر. وحذر الفرنسيون فيصل من مغبة العواقب الوخيمة المترتبة على أية محاولة لتنفيذ هذه الإعلانات[١٢]. ولكن فيصل، الذي أخذ يسيّره مؤتمر لا يستطيع ان يسيطر عليه، لم يسمح فقط لأتباعه بشن هجمات على غرار حرب العصابات، على الفرنسيين والمسيحيين في المنطقة الساحلية[١٣]، بل تحرك أيضاً لمساندة تركيا مصطفى كمال، التي حالفها التوفيق في الحاق الهزائم بالفرنسيين في كيليكيا، شمال الحدود. وحال فيصل ومناصروه دون استخدام فرنسا خط سكة حديد حلب، فقطعوا بذلك طريق إرسال النجدات براً، وأرغموا الفرنسيين على إرسال الامدادات إلى حاميتهم المحاصرة في كيليكيا عن طريق البحر[١٤].

ولكن القوميين السوريين أخفقوا في إدراك مدى اعتماد وضعهم ووضع فيصل على المساندة

(٨) نيفاكيفي، **بريطانيا وفرنسا والشرق الأوسط العربي**، ص ٢١٦.

(٩) اهارون س. كليمان، **أسس السياسة البريطانية في العالم العربي: مؤتمر القاهرة عام ١٩٢١** (بالتيمور: مطبعة جامعة جونز هوبكنز، ١٩٧٠)، الصفحتان ٤٦ ـ ٤٧.

(١٠) المرجع نفسه.

(١١) المرجع نفسه.

(١٢) المرجع نفسه.

(١٣) اندرو وكانيا ـ فورستنر، **التوسع الامبراطوري الفرنسي**، ص ٢١٥.

(١٤) المرجع نفسه، ص ٢١٦.

البـريطانية. إن إعلاناتهم التي حملت على بريطانيا وادعائها الحق بأن تحكم بلاد الرافدين وفلسـطين، قد أرغمت بريطانيا فعلاً على الارتماء من جديد في أحضان فرنسا، وأعادت لمدة قصيرة تحالف الدولتين الأوروبيتين في الشرق الأوسط. حتى ان لويد جورج، الذي كان رد فعله الأول هو الابتهاج بالأنباء عن التحدي الذي تواجهه فرنسا، لم يجد بداً من التوصل إلى اتفاق مع الفرنسيين. كانت سياسات لويد جورج وقوات الجنرال اللنبي تشكل الدرع الواقية التي أتيحت للسوريين كي يمارسوا سياسة استفزازية وان يأمنوا في الوقت نفسه سوء العقاب. أما وقد زالت هذه الدرع، فإن الحكومة الفرنسية ـ حسب رأي المجموعة الاستعمارية فيها ـ رأت انها حرة التصرف.

كان هم فرنسا الرئيس ان تنتزع السوريين من تحالفهم الخطر مع قوات تركيا الكمالية. ولذلك فإن روبير دوكي، الداعية الرئيس للجمعية الاستعمارية المسماة «لجنة آسيا الفرنسية» والذي أصبح كبير ممثلي فرنسا السياسيين في سورية، توجه على رأس وفد إلى انغورا في ٢٠ أيار (مايو) ١٩٢٠ ليتفاوض مع مصطفى كمال شخصياً بشأن عقد هدنة، وقد نجح في ترتيب هدنة موقتة، وبهذه الهدنة، مقرونة باتفاق مع بريطانيا، وجدت فرنسا الطريق ممهدة للقيام بإجراءات عسكرية.

بتاريخ ٢٧ أيار (مايو) ١٩٢٠ أمرت باريس قائد قواتها في بيروت، الجنرال غورو، بالاستعداد للنزول إلى ميدان المعركة ضد فيصل. وفي يوم الباستيل، ١٩٢٠ أرسل الجنرال غورو، مدفوعاً إلى ذلك من باريس، إنذاراً نهائياً إلى فيصل يحدد شروطاً لم يتوقع من هذا الزعيم العربي ان يقبلها، ومن ضمنها حل الجيش العربي. ولكن فيصل، الذي كان واضحاً انه فقد رباطة جأشه، وافق على الشروط الفرنسية، وعلى أثر ذلك قامت غوغاء دمشق بأعمال شغب ضده. وبناء على أوامر من باريس، قال الجنرال غورو ان الرد الذي أرسله إليه فيصل ـ بالرغم من كونه رداً متخاذلاً ـ لم يكن مرضياً. وسارع فيصل لإرسال رد جديد، يعرض فيه الاستسلام بلا قيد أو شرط، ولكن غورو تلقى من دوكي توجيهاً بأن يرد قائلاً: لقد فات الأوان، وان يأمر قواته بالزحف على دمشق.

كان عدد الجنود الفرنسيين المتوافرين لهذه الحملة قليلاً، كما ان انهيار هدنة الفرنسيين مع مصطفى كمال عرضهم للأخطار على كلا الجانبين: مصطفى كمال في الشمال، وفيصل في الشرق، وبدا ان الفرنسيين قد وقعوا في الفخ بين أعداء على جبهتين. ولكن الحظ ساعدهم، إذ لم يواجهوا مقاومة مؤثرة من السوريين. وقد تقدم جيش الشرق الفرنسي، ومعظم جنوده سنغاليون، عبر الأودية المتعرجة التي كان يستطيع خصم كفء ان ينصب له كميناً فيها. ولكن لسبب غير واضح انتظر مناصرو فيصل حتى خرج السنغاليون من هذه الأودية ثم واجهوهم[١٥]. عند ذاك حلّق سرب من سلاح الجـو الفـرنسي، فذعـر المـدافعون عن دمشق وولوا الادبار دون إبداء أية

(١٥) هوارد م. ساشار، **انبثاق الشرق الأوسط: ١٩١٤ ـ ١٩٢٤** (نيويورك: الفرد كنويف، ١٩٦٩)، ص ٢٨٧

مقاومة[١٦]. وفي ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٢٠ احتل الفرنسيون دمشق، وفي ٢٧ (يوليو) أمروا فيصل بمغادرتها إلى المنفى، فغادرها في اليوم التالي. وقد أعلن رئيس وزراء فرنسا ان فرنسا ستحتفظ منذ ذلك التاريخ فصاعداً بسورية «كلها وإلى الأبد»[١٧].

باشرت السلطات الفرنسية بتقسيم سورية إلى وحدات فرعية، إحداها لبنان الكبير الذي كان مقدمة لنشوء البلد الذي يدعى الآن لبنان. وقد أعلن الجنرال غورو قيام لبنان الكبير بتاريخ الأول من آب (أغسطس) ١٩٢٠، وكان لبنان الكبير هذا مطابقاً تقريباً لمنطقة الحكم المباشر التي وعدت بها فرنسا بموجب اتفاقية سايكس ـ بيكو. وقد اشتمل لبنان الكبير، إضافة إلى متصرفية لبنان القديم في العهد التركي ـ الذي يتركز فيه الموارنة المسيحيون المشمولون بحماية فرنسا وكـذلك أعداؤهم التقليديون الدروز ـ مدن بيروت وطرابلس وصيدا وصور الساحلية ووادي البقـاع الطويل الذي يشغل مساحة كبيرة من داخل البلاد. وما من منطقة من هذه المناطق الإضافية ـ أي بيروت وطرابلس وصيدا وصور والبقاع ـ واقعة ضمن متصرفية لبنان التي هي قاعدة القوة المسيحية، بل ان ضم هذه المناطق أضاف إلى لبنان عدداً كبيراً من السكان المسلمين السنّة والشيعة.

ليس بالإمكان ان نجزم هل كان توسيع لبنان على هذا النحو ـ الذي أدى إلى الكثير من سفك الدماء في السبعينات والثمانينات من هذا القرن نتيجة مهاجمة جماعات مختلفة الموقع القيادي للأقلية المارونية في ما أصبح بلداً أغلبيته من المسلمين ـ هو نتيجة ضغط سياسي ماروني أو ضغط سياسي فرنسي[١٨]. إن جهات عديدة دفعت الجنرال غورو إلى اتخاذ قراره. ولم يكن هناك في حينه تقدير كامل لاخطار هذا القرار.

(٢)

إن السهولة التي تم بها احتلال دمشق بدت فاضحة لادعاءات فيصل والقومية العربية، باعتبار هذه الإدعاءات خدعة من ابتكار بريطانيا لكي تغش فرنسا وتحرمها مطالبتها بسورية. وكان طبيعياً كلما حدثت انتفاضات محلية في سورية ـ وكانت تحدث اضطرابات من حين إلى آخر طوال مدة الانتداب الفرنسي ـ ان يوجه الفرنسيون اللوم إلى البريطانيين، وكان البريطانيون بدورهم يوجهون اللوم إلى الفرنسيين[١٩]. إن لويد جورج الذي افتقد حسن النية من جانب

---

(١٦) المرجع نفسه. ص ٢٨٨.

(١٧) كليمان، **اسس السياسة البريطانية**، ص ٥١.

(١٨) ايـلي كدوري، **الإسـلام في العـالم الحديث ودراسات اخرى** (نيويورك: هولت وراينهارت وونستون، ١٩٨١)، الصفحة ٨٥ وما يليها.

(١٩) جون داروين، **بريطانيا ومصر والشرق الأوسط: السياسة الامبراطورية في أعقاب الحرب، ١٩١٨ ـ ١٩٢٢** (نيويورك: مطبعة سانت مارتن، ١٩٨١)، ص ١٨٣.

فرنسا بسبب محاولته ان يمنعها من الحصول على سورية، لم يسترد حسن نيتها عندما غيّر سياسته فسمح لفرنسا بالإستيلاء على سورية.

وحقيقة الأمر ان لويد جورج عندما سحب القوات البريطانية في عام ١٩١٩، فقد السيطرة على الأحداث في سورية بمقدار ما فقد سيطرته على الأحداث في داخل الأناضول، وفي صحارى شبه جزيرة العرب، وعلى جبال افغانستان، وفي قرى الفلاحين في مصر. وكانت النتيجة في سورية ان كل الجهات وجّهت اللوم إلى البريطانيين. فالفرنسيون لاموهم لأنهم نصّبوا فيصل على العرش وان العرب لاموهم لأنهم تخلوا عن فيصل.

لقد وضع العرب انصار فيصل في فلسطين والعراق أنفسهم في صف أعداء بريطانيا ـ وهذا ما طرح السؤال عن سبب إبقاء بريطانيا وجوداً لها في الشرق الأوسط. فقد قيل سابقاً للرأي العام البريطاني ان أحد أهداف بريطانيا هو تأييد حركة فيصل العربية، أما الآن فما الداعي إلى استمرار تأييد العرب الموالين لفيصل بعد ان أصبحوا أعداء بريطانيا؟ علاوة على ذلك، فإن مؤيدي فيصل قد عرّضوا للخطر علاقات بريطانيا مع فرنسا في فلسطين شرقي نهر الأردن التي تحتلها بريطانيا إضافة إلى أماكن أخرى. وبدت نشاطاتهم وكأنها تحفّز فرنسا على غزو شرق الأردن، وهذا كان من شأنه ان يزج بريطانيا في نزاع دولي خطر لا رغبة لها فيه. كانت العلاقات بين بريطانيا وفرنسا هشّة بما فيه الكفاية، خصوصاً في ما يتعلق بفلسطين التي اشتهتها فرنسا لنفسها، فخشي البريطانيون ان يهيىء أنصار فيصل في شرق الأردن عذراً للمجموعة الاستعمارية الفرنسية لإرسال قوات عبر الحدود.



الفصل السابع

شرق فلسطين (عبر الأردن): ١٩٢٠

شرعت الحكومة الفرنسية في الوقت نفسه الذي أصدرت فيه الأمر بغزو سورية واحتلالها، بحملة دبلوماسية ودعائية، هدفها الحيلولة دون تحويل فلسطين المجاورة إلى «دولة صهيونية»[١]. وبما ان بريطانيا كانت ترعى الصهيونية في فلسطين، فقد اتخذت الحملة صبغة العداء لبريطانيا. ولكن الحكومة الفرنسية كانت أشد معارضة «لفلسطين يهودية» من معارضتها «لفلسطين بريطانية»، فقد خشيت ان تتعرض مصالح فرنسا التجارية والكهنوتية في الأرض المقدسة للخطر على يد الصهيونية التي ترعاها بريطانيا.

إن اللغة التي استعملتها وزارة الخارجية الفرنسية كانت تعبر عن أسلوب مهذب لمعاداة السامية، أما اللغة في الصحافة الفرنسية فكانت تعبر عن أسلوب فج في معاداة السامية[٢]. ولكن عندما دخلت بريطانيا وفرنسا في حزيران (يونيو) ١٩٢٠ مفاوضات تفصيلية لرسم الحدود بين فلسطين من جهة، وسورية ولبنان من جهة أخرى (كلمتا فلسطين وسورية كانتا تعبيرين غامضين إذ لم يكن واضحاً في ذلك الحين أين تنتهي حدود إحداهما وتبدأ حدود الأخرى)، تبين ان الموقف المتصلب الذي اتخذه المفاوضون الفرنسيون كان يعبر عن مصلحة فرنسية ذاتية. ذلك ان الفرنسيين صوروا الحدود بين فلسطين وسورية ولبنان وكأنها حدود بين فرنسا وبريطانيا في المشرق، واتخذوا موقفاً غير مهادن بتحريض من المجموعة الاستعمارية التي اتهمت قادة فرنسا بالتخلي عن الكثير جداً من حقوق فرنسا ومصالحها في آسيا. إن الرئيس الجديد للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الفرنسي، والذي كان أيضاً رئيس إحدى الجمعيات الاستعمارية الفرنسية المسماة «لجنة الشرق»، لم يكن أقل استعداداً من الصحافة الشعبية

---

(١) كريستوفر م. اندرو وا.س. كانيا ـ فورستنر، **ذروة التوسع الامبراطوري الفرنسي: ١٩١٤ ـ ١٩٢٤** (ستانفورد: مطبعة جامعة ستانفورد، ١٩٨١)، ص ٢٠٠.

(٢) المرجع نفسه.

لوصم أي حل وسط بأنه خيانة. والمسألة التي كانت تدور بشأنها المفاوضات حول حدود فلسطين هي منابع نهري الأردن واليرموك البالغة الأهمية ـ والتي نجح الفرنسيون في إصرارهم على ان تكون ضمن سورية ـ لبنان.

إن «مؤسسة مدارس الشرق» التي تمثل البعثات التبشيرية الكاثوليكية الفرنسية في الشرق الأوسط، صوّرت الوطن القومي اليهودي بأنه «مجرد وسيلة يستخدمها الإنكليز لتقويض موقفنا»[٣] وادعت هذه المؤسسة أيضاً انها تبصر وجود مؤامرة يهودية عالمية تكمن وراء الصهيونية والبلشفية «تسعى بكل السبل المتاحة لها لتدمير العالم المسيحي»[٤]. لقد وافق على هذا الرأي روبير دوكي، الذي كان يتولى مصالح فرنسا السياسية في سورية، مدعياً «ان روح النبوءة والثورة التي تنتشر كثيراً بين اليهود قد اتجهت إلى البلشفية» لدى الصهيونيين القادمين إلى فلسطين من أوروبا الشرقية[٥]. وهكذا رأى الفرنسيون ان وضعهم في سورية ولبنان مهدد من قبل حركة اعتقدوا انها في آن واحد بريطانية، يهودية، صهيونية، وبلشفية. وقد رأى رئيس «مؤسسة مدارس الشرق» ان ليست المصالح الوطنية الفرنسية وحدها هي التي تقتضي القيام بعمل ضد المواقع البروتستانتية واليهودية في فلسطين، بل تقتضي ذلك أيضاً المشاعر الدينية. وقال: «ليس مسموحاً ان تصبح «بلاد المسيح» فريسة الهرطقة اليهودية والانغلو ـ سكسونية. يجب ان تبقى هذه البلاد تركة لا تمس لفرنسا والكنيسة. وسيكون عاراً وطنياً وجريمة لا يمكن تلافيها إذا لم ننقذ هذه الأرض المقدسة من الجشع الوحشي لحلفائنا»[٦].

في ذلك الحين كانت الحكومة الفرنسية تمول نادياً سياسياً مناوئاً لبريطانيا يدعى الجمعية الأدبية، وكانت لهذا النادي فروع في القدس ومدن فلسطينية أخرى. بيد ان التهديد الفرنسي المباشر للمصالح البريطانية في عام ١٩٢٠ كان يكمن في المنطقة الواسعة وقليلة الكثافة السكانية الواقعة شرقي نهر الأردن والتي سميت «عبر الأردن» والتي تمثل خمسة وسبعين بالمئة تقريباً من الأرض التي يشملها الانتداب البريطاني على فلسطين. وكانت منطقة عبر الأردن (سميت بالعربية شرق الأردن) من حيث الحياة القبلية ومن حيث البنية القبلية، مثيلة لشبه الجزيرة العربية. أما من حيث التعابير التاريخية، فإن جانباً كبيراً منها كان جزءاً من أرض التوراة، وكانت أيضاً في وقت من الأوقات تشكل جزءاً من الولاية الرومانية المسماة «العربية». ومنذ خريف ١٩١٨، عندما طرد الجنرال اللنبي الأتراك، ظلت من الناحية الجوهرية بدون حكومة، لأن السلطات البريطانية العسكرية تركتها تحت إدارة فيصل الضعيفة في دمشق، وقد تبين لاحقاً (من وجهة نظر بريطانيا) ان تلك كانت غلطة، لأنه عندما اقتلع الفرنسيون فيصل ووزراءه

(٣) المرجع نفسه.

(٤) المرجع نفسه.

(٥) المرجع نفسه.

(٦) المرجع نفسه، ص ٢١٧.

وحلوا محلهم حكاماً لدمشق، فقد وضعوا أنفسهم في وضع يستطيعون منه الادعاء بالمطالبة بهذه المنطقة باعتبارهم ورثة فيصل.

كانت منطقة شرق الأردن منطقة نزاع قبلي تفتقر إلى النظام. وخشي البريطانيون ان يستغل الفرنسيون انعدام القانون في المنطقة فيتخذوا منه عذراً لاحتلال المنطقة من أجل إحلال النظام والمدنية. كان أعداء الحكم الفرنسي في سورية ـ المدعون انهم يكافحون لإعادة فيصل إلى دمشق ـ قد تجمعوا، وربما كان في نيتهم شن غارات من شرق الأردن على الفرنسيين في سورية. وهذه الغارات قد يستخدمها الفرنسيون مسوغاً لشن غزو انتقامي.

وقد اقترحت الإدارة البريطانية، ومركزها في فلسطين الغربية، إرسال جنود بريطانيين، ولكن لم يسمح لها بذلك، لأن لندن كانت معارضة لهذه المجازفة. وكل ما سمحت به لندن هو إرسال حفنة من الاداريين المدنيين[7].

إن الكابتن برونتون، الضابط البريطاني الذي كان يخدم في شرق الأردن، أبلغ رؤساءه ان الناس كانوا يتقوّلون ان البريطانيين سوف ينسحبون من البلاد «ولا أحد يبدو راضياً عن الاحتلال»[8]. وكان رأيه ان أمراً تافهاً قد يغرق البلاد في فوضى كاملة. وشرح رأيه قائلاً:

«الناس هنا لا يشكلون كياناً سياسياً متجانساً. فهناك إنفصال حاد بين السكان الحضر والبدو. فالأولون يرغبون في حكومة مستقرة وحماية من أعمال الابتزاز والعنف التي ترتكبها الفئة الثانية. أما البدو فيفضلون الفوضى على النظام لأنهم يعيشون من الخوات التي يفرضونها على الفلاحين ومن أعمال السلب والنهب وكذلك من قطعان ماشيتهم. ولا يمكن للمرء ان ينتظر منهم تأليف حكومة للمصلحة العامة في البلاد»[9].

إن الأمر المباشر الذي كان يقلقه هو وجود ممثل لأسرة فيصل الهاشمية يلهب المشاعر ضد الفرنسيين. وفي ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩١٩ أبلغ برونتون رؤساءه ان ممثل الهاشميين أعلن الجهاد لمقاومة الفرنسيين في سورية، ويجمع المتطوعين، ويخرج المجرمين من سجن مدينة عمان للالتحاق بحركته[10]. وبعد يومين، وبلهجة اهدأ، أبلغ رؤساءه ان ممثل الهاشميين لم يجمع سوى خمسين متطوعاً[11]. ولكن برونتون ظل مستاء من أسلوب الحكومة البريطانية في حكم شرق الأردن. فقد كتب يقول: «قد يخيل ان فكرة السيطرة على بلاد مأهولة جزئياً بقوم متوحشين

---

(٧) اهارون كليمان، **اسس السياسة البريطانية في العالم العربي: مؤتمر القاهرة عام ١٩٢١** (بالتيمور: مطبعة جامعة جونز هوبكنز، ١٩٧٠)، ص ٧٢.

(٨) اوكسفورد. كلية سانت انطوني، مركز الشرق الأوسط. أوراق سي.دي. برونستون د.س. ١٢٦ ـ د.س. ١٥٤/٥ حاشية ٣.

(٩) المرجع نفسه.

(١٠) المرجع نفسه، الحاشية ٣.

(١١) المرجع نفسه.

مفترسين بواسطة منحهم حكماً ذاتياً وبضعة مستشارين بريطانيين، هي فكرة جذابة على سبيل التجربة» ولكنها من الناحية العملية غير ناجحة»[١٢].

وبما ان بريطانيا لم تحتفظ بجيش في شرق الأردن، لم يكن باستطاعتها ان تدافع عنه إذا غزته فرنسا، ولذلك كان عليها ان تتجنب استفزاز فرنسا لكي تحتفظ بشرق الأردن لنفسها. وبما ان الغارات العربية على المواقع الفرنسية في سورية ـ إذا انطلقت من شرق الأردن ـ قد تستفز فرنسا لتقدم على غزو شرق الأردن، فلا بد من منع حدوثها. والسياسة التي اتبعها ف. سومرست، أحد المسؤولين البريطانيين في شرق الأردن، لمنع القبائل العربية من شن غارات على سورية الفرنسية، هي الإيقاع بين هذه القبائل.

وإذا ما نجحت سياسة سومرست، فإنها تحرم فرنسا من سبب ـ أو ذريعة ـ لغزو شرق الأردن الذي يفتقر إلى الدفاع عنه. ولكن ما العمل إذا هاجمت فرنسا الأرض الخاضعة للوصاية البريطانية ـ ليس شرق الأردن فقط بل بقية فلسطين أيضاً ـ بوسائل أخرى: وسائل سياسية، وسائل إعلامية أو وسائل التخريب وليس بالغزو المسلح؟ في عام ١٩٢٠ كان القوميون العرب يكرهون فرنسا، فما العمل إذا أقنعتهم فرنسا بأن يكرهوا بريطانيا بدلاً منها؟ ان ما كان يخشاه سومرست هو ان تشن فرنسا حملة دعاية لقيام سورية كبرى تضم شرق الأردن وغرب فلسطين، على أساس برنامج معادٍ للصهيونية[١٣] يلقى شعبيته لدى العرب في كل أنحاء فلسطين. فقد تقطع فرنسا وعداً للعرب بأن تضع حداً للصهيونية إذا سمح لها بأن تنتزع فلسطين (ومن ضمنها شرق الأردن) من بريطانيا ـ وعلى أساس هذا البرنامج قد يحتشد العرب وراء فرنسا. كان رأي سومرست، وشاطره هذا الرأي قسم كبير من الجهاز الرسمي البريطاني، ان الصهيونيين يضعون القضية البريطانية، وكذلك قضيتهم، موضع الريبة بإفصاحهم علناً عن نياتهم النهائية. وكتب يقول: «إنهم اليهود وليس نحن من يخاصمهم الجميع. فلو خرس اليهود ولم يفتحوا أفواههم السخيفة لاستطاعوا شراء البلد كله»[١٤]. أما توماس لورنس فكان له رأي آخر: «كان واثقاً ان مقاومة الصهيونية سوف تقل، إن لم تزل كلياً في غضون أربع أو خمس سنوات، في ظل وتحت تأثير سياسة عادلة»[١٥].

أما في ذلك الحين فقد كانت المقاومة العربية للصهيونية صاخبة وناشطة ومعكرة للسلام في فلسطين الخاضعة للسيطرة البريطانية.

---

(١٢) المرجع نفسه.

(١٣) اوكسفورد. كلية سانت انطوني. مركز الشرق الأوسط. أوراق ف. ر. سومرست. د.س. ٩٧/٥٩.

(١٤) المرجع نفسه. د.س. ١٢٦. ١٤٩، د.س. ١٤٩، د.س. ١٥٤/٥.

(١٥) المرجع نفسه.

الفصل الثامن

فلسطين ـ العرب واليهود: ١٩٢٠

عندما انتزع الجنرال اللنبي فلسطين من الأتراك، في المدة ١٩١٧ ـ ١٩١٨، أنشأ في البلاد ادارة عسكرية بريطانية. ومنذ ذلك الحين، وطوال مدة الادارة العسكرية، ظل هناك شعور قوي بالنقمة على العبء الذي ألقته لندن على عاتق هذه الادارة، عبء تطبيق سياسة لا شعبية لها ويصعب تنفيذها: سياسة خلق وطن قومي يهودي في فلسطين وفقاً لاعلان بلفور. ومنذ البداية، تحاشى جيلبرت كلايتون، كبير ضباط الشؤون السياسية في قيادة الجنرال اللنبي، ورونالد ستورز، بصفته حاكم القدس، اعطاء أية اشارة الى عزمهما على مساندة هذه السياسة. وكان كلاهما يزعم انه مؤمن بالصهيونية، مع أن كلايتون على وجه الخصوص، بدا كأنه يضع لها تعريفاً في أضيق مفهوم ممكن: أي أنها رعاية جالية يهودية موسعة في فلسطين مهمتها أن تكون مركزاً ثقافياً وعاطفياً لليهود في سائر أنحاء العالم، ولكن ضمن فلسطين متعددة القوميات وذات ادارة بريطانية، ولن تصبح دولة يهودية. أما الضباط البريطانيون الآخرون الذين يؤدون الخدمة في فلسطين فلم يتعاطفوا مع الصهيونية حتى في اطار هذا المفهوم المحدد، بل انحازوا الى العرب الذين قاوموا الصهيونية برمتها. وكانت نظرة هؤلاء الضباط الى سياسة لندن الصهيونية، انها قد تكون سياسة رسمت صراحة لاثارة الاضطراب، ولا بد أن مبتكريها هم موظفون بعيدون عن مسرح الحدث وغير ملزمين بالعيش في الظروف المحلية ومعالجتها.

وأما الزعماء الصهيونيون، من الجهة الأخرى، فقد بدا لهم أن الموقف المتذبذب أو العداء الساخر من قبل الادارة البريطانية يعرقل جهودهم لضمان قبول العرب اعلان بلفور. وادعى الزعماء الصهيونيون انه لو جعلت الادارة البريطانية سكان البلاد العرب يشعرون أن اعلان بلفور هو سياسة غير قابلة للتبديل تتبناها الحكومة البريطانية، وان هذه السياسة ستأخذ حتماً طريقها الى التنفيذ، لكان العرب قد أذعنوا ـ بل ربما كانوا قد تقبلوا منافع هذه السياسة. لقد أكد الدكتور وايزمان وزملاؤه في القيادة الصهيونية رغبتهم في التعاون مع السكان العرب، وشدّدوا على أن المهاجرين اليهود الجدد لن يأخذوا أي شيء من السكان الموجودين، وانما

سيشتـرون ويستعمـرون ويفلحـون الأراضي التي كانت بوراً. وكرروا القول ان الاستعمار اليهودي سيجلب فوائد اقتصادية هامة للبلد كله، بل للشرق الأوسط العربي بأسره.

كان بين السكان الناطقين بالعربية في فلسطين، خلاف كبير على معظم المواضيع، وربما حتى على الصهيونية. وقد ظهر هذا الخلاف في مؤتمر عقدته «الجمعية الاسلامية ـ المسيحية» المناهضة للصهيونية. فقد تمكنت أغلبية الثلاثين سياسياً ناشطاً الذين حضروا المؤتمر، من ستر خلافاتها بالاتفاق على برنامج يدعو الى اتحاد فدرالي عربي برئاسة فيصل ويرتكز على سورية. ولكن كان هناك مع ذلك، شعور محبذ لايجاد فلسطين منفصلة عن سورية، وبعض الشعور الموالي لبريطانيا، وبعض الشعور الموالي لفرنسا. وكان هنالك الكثير من الشقاق الى حد ان خمسة من أعضاء المؤتمر الثلاثين لم يوقعوا على قرار يناهض الصهيونية. وقد ظهر الكثير من التقلب في وجهات النظر السياسية لأعضاء المؤتمر وزملائهم خلال السنتين التاليتين، إذ أن الذين كانوا ينادون بتنصيب فيصل ملكاً تحولوا ضده، والفئات الموالية لبريطانيا والمناهضة لبريطانيا غيرت مواقفها، ودعاة سورية الكبرى اضطروا، بسبب فتح الفرنسيين لمدينة دمشق، الى قصر تركيز آرائهم على الأرض التي كانت على وشك أن يشملها الانتداب البريطاني على فلسطين.

كانت السياسة العربية داخل فلسطين تتخذ شكلها من خلال المنافسة بين الأسر الكبيرة من سكان المدن. والمنافسة الأبرز طوال الاحتلال البريطاني كانت بين أسرتين مقدسيتين هما أسرة الحسيني وأسرة النشاشيبي. ان سياسة آل النشاشيبي تحولت من العداء لبريطانيا الى موالاة بريطانيا وتأييد المصالحة في عام ١٩٢٠، وفي السنوات التي تلت عام ١٩٢٠ اعتقدت القيادة الصهيونية انها توصلت الى أساس للتعاون المتبادل مع آل النشاشيبي، قد يؤدي الى انسجام عربي ـ يهـودي. بيد أن آل الحسيني الذين تحولوا في الوقت عينه من مؤيدين الى مناوئين للبريطانيين، وجدوا أن كفتهم راجحة في التنافس على زعامة العرب في المنطقة، بفضل تعاطف الادارة البريطانية المحلية مع قضية المعادين للصهيونية. فإذا كان المسؤولون البريطانيون أنفسهم يرون أن العرب يجب ألا يقدموا تنازلات، فكيف يستطيع الزعماء العرب دعاة المصالحة اقناع أتباعهم بوجوب تقديم تنازلات؟

تفجرت أعمال العنف في أواخر عام ١٩١٩ عندما هاجمت قبائل بدوية مستوطنات يهودية في الجليل الأعلى، في الأرض الحرام بين منطقتي الادارتين العسكريتين البريطانية والفرنسية. وفي أوائل عام ١٩٢٠ دخل عرب غزاة الى المستوطنات الصهيونية، فقتل في تبادل النيران الذي تبع دخولهم عدة مستوطنين من ضمنهم بطل الحرب اليهودي الروسي الكابتن جوزف ترامبلدور.

إثر ذلك عمّت الشائعات عن أعمال عنف مقبلة في القدس في ربيع ذلك العام. ورداً على ذلك أفلح فلاديمير جابوتنسكي ـ الصحفي اليهودي الروسي الذي سبق أن نظم كتيبة يهودية قاتلت في جيش اللنبي ـ في تأمين موافقة الزعماء الصهيونيين الآخرين على السماح له بتأليف مجموعة دفـاع عن النفس، تتـألف أسـاسـاً من متطوعين مثله من أفراد الفيلق اليهودي في الجيش البريطاني. وقد أبلغ جابوتنسكي حاكم القدس البريطاني عزمه على تأليف هذه المجموعة، وطلب

اصدار تفويض الى مجموعته وأن تعطيها الادارة البريطانية سلاحاً. فلما رفض البريطانيون طلبه، ابتاع سلاحاً من تاجر سلاح أرمني في المدينة القديمة.

العنف الذي تنبأ البعض بوقوعه في القدس تفجر في اليوم الرابع من نيسان (ابريل) ١٩٢٠. فخلال موسم النبي موسى الذي يحييه المسلمون في فصل الربيع، أهاج بعض الخطباء خواطر الجموع العربية ودفعوها الى ما تحول الى أعمال شغب ضد اليهود استمرت ثلاثة أيام، فقتل عدد من اليهود وجرح مئات منهم[١]. أما في القدس الجديدة فلم تقع أية اصابات، لأن قوات جابوتنسكي كانت تقوم بأعمال الدورية فيها. كل الاصابات وقعت في مدينة القدس القديمة التي حالت وحدات الجيش البريطاني دون دخول قوات جابوتنسكي اليها.

لقد أضفى صبغة شؤم على سفك الدماء في المدينة القديمة هتاف الجموع المشاغبة «أن الحكومة معنا!»[٢]. ومما أظهر أن هذا الهتاف كان له ما يسوغه، هو أن السلطات العسكرية البريطانية خففت العقوبة، فلم يعاقب سوى عدد قليل من المشاغبين بأحكام جدية من المحاكم، في حين أن جابوتنسكي وزملاءه قدموا بسرعة الى محكمة عسكرية مغلقة بتهمة توزيع الأسلحة على مجموعة الدفاع عن النفس، وحكم عليهم بالسجن مع الأشغال الشاقة خمسة عشر عاماً في سجن عكا[٣]. هذه القرارات سببت احتجاجاً حمل الحكومة البريطانية على اصدار أمر بأن تحقق إحدى المحاكم في كيفية قيام العسكريين بحكم فلسطين.

عقدت محكمة التحقيق الحكومية جلساتها في القدس، وخلال هذه الجلسات ادعى المسؤولون العسكريون أن اليهود مذنبون لأنهم استفزوا المسلمين، أما الشهود اليهود فقد اتهموا الحكومة العسكرية البريطانية بتشجيع المشاغبين. كان ريتشارد ماينرتزهاغن، رئيس المخابرات العسكرية في القاهرة، قد أرسل الى فلسطين ليضع تقريراً عما إذا كانت سياسة لندن المؤيدة للصهيونية هي قيد التنفيذ، وعندما أدلى بشهادته أمام محكمة التحقيق مؤكداً صحة أقوال الشهود اليهود، صدمت الحكومة بقبول صحة شهادتهم[٤].

لقد دوّن ماينرتزهاغن في مفكرته ما يلي: «لست متيقناً ان كان العالم لا يزال ممعناً في الأنانية الى حد عدم تقدير قيمة مزايا الأهداف الصهيونية. ان العالم بالتأكيد شديد العداء للسامية وشديد الارتياب في الأدمغة اليهودية والمال اليهودي. وعلى أية حال أجد نفسي هنا وحيداً، بين غير اليهود، في دعمي للصهيونية. وهنا تكمن السخرية في الموقف بكامله، إذ انني أنا أيضاً مفعم بالمشاعر

---

(١) هوارد م. ساشار، **تاريخ اسرائيل: من نشوء الصهيونية إلى عصرنا** (نيويورك: الفرد كنوبف، ١٩٧٦)، ص ١٢٣.

(٢) جوزف ب. شيشتمان، **متمرد ورجل دولة: قصة فلاديمير جابوتنسكي: السنوات الأولى** (نيويورك: توماس يدزيلوف، ١٩٥٦)، ص ٣٢٨.

(٣) المرجع نفسه، ص ٣٢٩ وما يليها وساشار، **تاريخ اسرائيل**، ص ١٢٣.

(٤) ساشار، **تاريخ اسرائيل**، الصفحتان ١٢٣ ـ ١٢٤.

المعادية للسامية»[٥]. وبما أنه ارتاب في أن يكون زملاؤه الضباط قد تحولوا من العواطف الى الأعمال، فقد أخذ يتجسس عليهم خلال وجوده في فلسطين. وقال في تقرير رفعه في ما بعد الى الجنرال اللنبي انه زرع جاسوساً داخل الادارة العسكرية وعرف عن طريقه أن الكولونيل البريطاني الذي كان يعمل رئيس أركان للادارة العسكرية، إنما كان يتآمر مع مفتي القدس العربي للتحريض على أعمال شغب جديدة معادية لليهود[٦].

لم تمض أسابيع على انعقاد محكمة التحقيق الحكومية، حتى حلت لندن الادارة العسكرية في فلسطين وأقامت مكانها ادارة مدنية. وعين لويد جورج على رأس هذه الادارة هربرت صاموئيل بصفة مندوب سام جديد. إن صاموئيل اليهودي وأحد البارزين من حزب الأحرار، كان أول عضو في الحكومة البريطانية اقترح انشاء وطن قومي يهودي في فلسطين برعاية بريطانية. وحدث ذلك عام ١٩١٤ عندما بدأت الحرب ضد تركيا. وقد جاء تعيينه دليلاً على أن رئيس وزراء بريطانيا لا يتأرجح في سياسته تجاه فلسطين. غير أن أعمال العنف التي شجعتها الادارة العسكرية، جعلت الآخرين في لندن يعيدون النظر في تأييد الوطن القومي اليهودي، حتى ان ونستون تشرشل الذي كان طوال حياته أحد المتحمسين في تأييد الصهيونية، كتب بتاريخ ١٣ حزيران ١٩٢٠ الى لويد جورج قائلاً: «ان الاحتفاظ بفلسطين يكلفنا ستة ملايين سنوياً. وسوف تسبب الحركة الصهيونية استمرار الاحتكاك بالعرب. والفرنسيون يعارضون الحركة الصهيونية وسوف يحاولون أن يقنعوا العرب بأننا العدو الحقيقي. ان مغامرة فلسطين لن تنتج أي ربح من نوع مادي»[٧].

لقد ازدادت هذه الشكوك بسبب الانتفاضات المثيرة التي وقعت في العراق في الوقت نفسه تقريباً واستنزفت موارد بريطانيا، والتي ـ بمجيئها بعد أعمال الشغب في مصر، والحرب في أفغانستان والحرب الدينية في شبه الجزيرة العربية، والثورة القومية في تركيا، والمتاعب مع سورية الفرنسية ـ أوحت لكثيرين من الانكليز أن بريطانيا يجب أن تنسحب انسحاباً كاملاً من الشرق الأوسط.

(٥) اوكسفورد. رودس هاوس. «مفكرات ريتشارد ماينرتزهاغن» المجلد ٢١، ص ١٢٦ (١٢ ـ ٣١ ـ ١٩).

(٦) المرجع نفسه، ص ١٤٣ (٤ تموز ١٩٢٠).

(٧) مارتن جيلبرت، **ونستون س. تشرشل**، المجلد ٤: ١٩١٦ ـ ١٩٢٢، **العالم المضروب** (بوسطن: هوتن ميفلين، ١٩٧٥)، الصفحتان ٤٨٤ ـ ٤٨٥.

الفصل التاسع

بلاد الرافدين (العراق): ١٩٢٠

صار واضحاً في الأيام العنيفة الأولى للقومية العربية في دمشق بعد الحرب، ان أحد أهم الفوارق الاقليمية بين مختلف الناشطين العرب، هو أن الذين جاؤوا منهم من ولايتي بلاد الرافدين ـ النصف الشرقي من العالم الناطق بالعربية ـ كان معظمهم رجالاً عسكريين. ومع أن عسكريي بلاد الرافدين ادعوا انهم انما يعملون باسم فيصل وأشقائه، فقد كان معظمهم ضباطاً سابقين في الجيش العثماني ظلوا على ولائهم للسلطان العثماني ولحزب تركيا الفتاة حتى نهاية الحرب تماماً. وبما أنهم أصحاب مراس في ساحات القتال وخصوم ثابتون في خصومتهم لبريطانيا، فقد كان أمراً متوقعاً أن يشكلوا تهديداً محتملاً للخطط البريطانية أشد خطورة مما يشكله السياسيون والخطباء في دمشق أو القدس.

في أول الأمر لم تر الادارة البريطانية في ولايتي بلاد الرافدين الأمور على هذا النحو. فقد بدا لها أن الأوضاع المتوترة بين مختلف فئات السكان تطرح مشكلات أكبر، وان الخروج على القانون من قبل جماعات كالأكراد والقبائل البدوية يطرح أخطاراً أكبر. وقد رأت الادارة البريطانية ان التحدي يكمن في التفكك والخصام بين السكان والفوضى المعتادة وليس في القومية المنظمة. والكلام على الحكم الذاتي الوطني كان مصدره في الأغلب الأعم (وفقاً لأقوال السلطات البريطانية المحلية) متآمرين ذوي مطامح وطباع مريبة من شأنهم أن ينحدروا الى التفاهة لو أن قادة الحلفاء كفوا فقط عن دعاياتهم المزعجة لمبادئ ويلسون.

عند نهاية الحرب كانت ادارةالولايتين الموقتة في يد الكابتن (في ما بعد الكولونيل) أرنولد ويلسون، القادم من الهند البريطانية، والذي تولى منصب الحاكم المدني. وكانت مساعدته الشهيرة هي جيرترود بل، وهي آنذاك أشهر من كتب من البريطانيين عن البلدان العربية. كان توجه جيرترود بل نحو أسلوب الحماية، أما هو فكان ميله الى الحكم المباشر، ولكنهما كانا في عام ١٩١٨ على وفاق في الرأي، بحيث أنه رفع مع الموافقة مذكرتها التي تقول فيها ان الكلام على تقرير المصير قبل مؤتمر الصلح وفي مؤتمر الصلح هو كلام مسبب للأذى. وقد سبق لها أن

كتبت: «ان شعب بلاد الرافدين، الذي شهد نهاية الحرب الموفقة، اعتبر بقاء البلاد تحت الاشراف البريطاني أمراً مسلماً به، وكان بمجموعه راضياً بقبول ما يقرره السلاح. أما البيانات الصادرة عن وودرو ويلسون وغيره تأييداً لتقرير المصير الوطني في مؤتمر الصلح «فقد فتحت امكانيات أخرى ينظر اليها الجميع تقريباً نظرة قلق، ولكن هذه الامكانيات تتيح للعناصر الأقل استقراراً والأكثر تعصباً، فرصاً للتآمر السياسي»[١].

وعندما أصدر مجلس الوزراء البريطاني، تبعاً للمبادىء الأميركية المأخوذ بها ـ أو على أقل تقدير المعمول بها ـ في لندن تعليماته الى أرنولد ويلسون أن يسأل شعوب بلاد الرافدين ما هي الدول أو الحكومات التي ترغب هذه الشعوب في اقامتها في المنطقة، كان رد ويلسون أن لا سبيل الى التيقن من معرفة الرأي العام[٢].

وفي حين انه كان مستعداً لادارة الحكم في ولايتي البصرة وبغداد، وكذلك ولاية الموصل (التي كان لويد جورج قد انتزعها من المنطقة الفرنسية بموافقة كليمنصو، وكان عازماً على حرمان تركيا منها) فلم يكن معتقداً ان هذه الولايات تشكل كياناً متماسكاً. فقد بدا له العراق (وهي تسمية عربية استخدمها البريطانيون على نحو متزايد للدلالة على أراضي بلاد الرافدين) انه بالغ الشرذمة بحيث لا يمكن أن يشكل كياناً متماسكاً. ان أهمية ولاية الموصل الاستراتيجية جعلها تبدو اضافة ضرورية الى العراق. كما أن الاحتمال القوي لاحتوائها آبار نفط ذات قيمة كبيرة جعلها اضافة مرغوباً فيها، غير أنها كانت جزءاً مما يفترض انها كردستان. وكان رأي أرنولد ويلسون أن الأكراد ذوي النزعة الحربية الذين أخضعوا لادارته «وعددهم نصف مليون نسمة لن يقبلوا اطلاقاً حاكماً عربياً»[٣].

وفي رأي ويلسون، كانت هناك مشكلة أساسية هي أن المسلمين الشيعة في بلاد الرافدين وعددهم نحو مليونين، لن يقبلوا بسيطرة الأقلية التي يمثلها المسلمون السنة، ومع ذلك «فلم يكن قد إرتُئيَ بعد أي شكل للحكومة لا ينطوي على سيطرة سنية»[٤]. وكان الخصام بين الطائفتين يزداد حدة كلما أنجبت احداهما جمعية وطنية عربية منافسة[٥]. وكان لا بد أيضاً من أن تؤخذ بعين الاعتبار الجالية اليهودية الكبيرة المسيطرة على الحياة التجارية في بغداد، والجالية المسيحية ذات الحجم الكبير التي تضم النساطرة الكلدانيين اللاجئين من تركيا والذين تجمعوا في منطقة الموصل.

أبلغ ويلسون السلطات في لندن أن خمسة وسبعين بالمئة من سكان العراق قبليون «لم يتعودوا

---

(١) هـ. ف.ف. وينستون، **جيرترود بل** (لندن: جوناثان كيب، ١٩٧٨)، ص٢٠٧.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٠٩.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢١٥.

(٤) المرجع نفسه.

(٥) ايلي كدوري **انكلترا والشرق الأوسط: تدمير الامبراطورية العثمانية، ١٩١٤ ـ ١٩٢١** (هاسوكس، سسكس: مطبعة هارفستر، ١٩٧٨)، ص ١٩١

سابقاً اطاعة أية حكومة»[٦]. وعلى المنوال نفسه كتبت جيرترود بل إلى أبيها قائلة: «ان الأقطاب في الولايات المتحدة يتجهون بقوة إلى مقاومة وجود أمير عربي، كما أرى، بل هم يعارضون وجود حكومة عربية. وهم يقولون انهم لا يريدون أن يتخلصوا من طغيان ليقعوا في قبضة طغيان آخر»[٧].

وخلافاً للقوميين العرب، الذين كانوا يفكرون بوحدة عربية على نطاق واسع(*)، كان ثمة من يقولون أليست محاولة توحيد ولايات بلاد الرافدين هي محاولة مغرقة في الطموح بحيث انها غير عملية. أما جيرترود بل، التي كانت تضع خططها الخاصة لتوحيد العراق، فقد حذرها أحد أعضاء الارساليات التبشيرية الأميركية من أنها تتجاهل في عملها وقائع تاريخية عميقة الجذور. وكتب اليها قائلاً: «انك بمحاولتك رسم خط حول العراق ومن ثم تسميته كياناً سياسياً، انما تصطدمين بأربعة آلاف سنة من التاريخ. فامبراطورية آشور كانت تتطلع دوماً غرباً وشرقاً وشمالاً، أما بابل فكانت تتطلع جنوباً. ولم تكونا اطلاقاً وحدة مستقلة. وعليك أن تتمهلي وتأخذي الوقت الكافي لتحقيق دمجهما، وهذا يجب أن يتم تدريجاً. فليس هناك بعد مفهوم الأمة»[٩].

غير أن شخصية سياسية عربية كبرى في بغداد أخذت منحىً آخر في تحذيرها. لقد تحدثت هذه الشخصية اليها في ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٢٠ فقالت بلهجة التقريع أن بريطانيا ما زالت بعد مضي ثلاث سنوات على احتلالها بغداد في الحرب، تتحدث عن إقامة حكومة مستقلة دون أن تفعل شيئاً في هذا الصدد. وأشارت الشخصية الى المفارقة بين هذا الوضع والوضع في دمشق حيث أقام البريطانيون حال وصولهم الى دمشق ادارة مستقلة برئاسة فيصل. وبما أن هذه الشخصية كانت تعرف تمام المعرفة أن جيرترود بل هي واحدة من المسؤولين البريطانيين الذين كانوا يخططون لحكومة في بلاده، فقد ذكّرها بأنها قالت في بيانها انها ستقيم حكومة من أهل البلاد تستمد سلطتها من مبادرة الشعب المعني بالأمر واختياره الحر، ولكنها بالرغم من ذلك مستمرة في رسم خطتها دون أن تستشير أحداً. وقال انه من السهل عليها أن تضم واحداً أو اثنين من قادة البلاد الى مجالسها، ولو فعلت ذلك لتحاشت التقريع الموجه الى خطتها[١٠].

لقد استبعدت جيرترود بل خطر قيام انتفاضة أهلية. أما رئيسها، أرنولد ويلسون (الذي كانت

---

(٦) وينستون، **بل**، ص ٢١٥.

(٧) المرجع نفسه، ص ٢١٩.

(*) ان نوري السعيد، الضابط من بلاد الرافدين الذي خدم بصفته واحداً من قادة قوات فيصل العاملة مع الحلفاء، خلال الحرب، كان ينادي بايجاد حكومة واحدة لسورية وبلاد الرافدين[٨]. أما مندوبو بلاد الرافدين الذين كانت لهم علاقة بالمؤتمر السوري العام في دمشق، فكانوا ينادون بدلاً من ذلك بقيام حكومتين منفصلتين في دمشق وبغداد.

(٨) جوكا نيفاكيفي، **بريطانيا وفرنسا والشرق الأوسط العربي، ١٩١٤ ـ ١٩٢٠** (لندن: مطبعة اتلون، ١٩٦٩)، ص ١٧٧.

(٩) وينستون، **بل**، ٢٢٠.

(١٠) المرجع نفسه، ص ٢٢٢.

تتـآمر عليه) فلم يستبعد هذا الخطر، حتى انه أنذر لندن بأن تسريح الجنود قد جعل قواته المسلحة خفيضة العدد الى حد الخطر. لقد نشر العسكريون قوة ضئيلة فقط مؤلفة من جنود يستخدمون آليات للقيام بأعمال الدورية في منطقة مساحتها ١٧٠,٠٠٠ ميل مربع[١١]. وأشار الى الخطر الذي يمثله أنصار فيصل. ومع أن نوري السعيد وغيره من كبار ضباط بلاد الرافدين الذين خدمـوا في قوات الحجاز مع لورنس والحلفاء، قد منعوا من العودة الى وطنهم بسبب الارتياب في كونهم مثيرين للشغب، فان عدداً من الناشطين ـ وكثيرون منهم خدموا في صفوف العدو خلال الحرب ـ قد تسلّلوا عائدين الى البلاد بعد بيانات دمشق الداعية الى استقلال بلاد الرافدين. وكان هناك حديث عن عملاء أرسلتهم تركيا الكمالية[١٢].

كانت أعصـاب البريطانيين مشدودة الى أقصى حد نتيجة الشائعات الغامضة والاضطرابات المستمرة وأعمال القتل المتكررة. ففي صيف عام ١٩١٩ قتل ثلاثة ضباط بريطانيين شباب برتبة نقيب في كردستان. فأرسلت حكومة الهند موظفاً ذا خبرة وتجربة ليأخذ مكانهم في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٩. وبعد شهر قتل هو أيضاً.

وفي عيد الميلاد من ذلك العام، اتصل أرنولد ويلسون بلندن يستنجد بمساعدة الكولونيل جيرالد ليتشمان، وهو ضابط أصبحت أعماله الفذة في الترحال والمغامرة والحرب في الصحارى الشرقية أعمالاً أسطورية، عاد ليتشمان الى بلاد الرافدين قبل حلول ربيع عام ١٩٢٠ ليجد أن ستة ضباط بريطانيين قتلوا في الأيام العشرة السابقة لعودته[١٣]. والمزيد كان على الطريق: ففي الشهر التالي تمكن ليتشمان من انقاذ مجموعة من الضباط البريطانيين هاجمها فريق أغار عليها في الصحراء، ولكنه عجز في مطلع الصيف عن انقاذ اثنين من ضباطه السياسيين اختطفا كرهينتين ثم قتلا. كانت الصحراء تعج بالمجموعات العربية المغيرة، وقد رأى ليتشمان أن السبيل الوحيد للتعامل مع القبائل الناقمة هو سبيل «الذبح بالجملة»[١٤].

هبت القبائل في شهر حزيران (يونيو) في ثورة كاملة بدا أن سببها هو محاولة الحكومة أن تفرض ضرائب. ومع حلول ١٤ حزيران (يونيو) ادعت جيرترود بل الواثقة بنفسها سابقاً، والتي كانت تنتقـل من نقيض الى نقيضه، انها تعيش حكم ارهاب قومي[١٥]. لقد بالغت في كلامها، ولكن المـراكـز الواقعـة عنـد منتصف الفـرات اكتسحت وقتـل الضبـاط البـريـطانيـون وقطعت

(١١) هوارد م. ساشار، **انبثاق الشرق الأوسط ١٩١٤ ـ ١٩٢٤** (نيويورك: الفرد كنبوف، ١٩٦٩)، ص ٣٧١.

(١٢) كدوري، **الشرق الأوسط**، ص ١٩٢.

(١٣) هـ. ف. وينستون، **ليتشمان: الضابط آمر الصحراء** (لندن ونيويورك: كتب كوارتت، ١٩٨٢)، ص ٢٠٨.

(١٤) المرجع نفسه، ص ٢١٥.

(١٥) اهـارون س. كليمـان، **اسس السيـاسـة البريطانية في العالم العربي: مؤتمر القاهرة عام ١٩٢١** (بالتيمور: مطبعة جامعة جونز هوبكنز، ١٩٧٠)، ص ٥٦.

الاتصـالات[١٦]. ولسبب أو آخـر هبت المنطقة كلها ضد بريطانيا وانتشرت الثورة الى الفرات الأدنى أيضـاً ـ مع أن للثورات عدداً من الأسباب وللثوار المتعددين أهدافاً مختلفة. وأعلن الجهـاد ضد بريـطانيـا في مدينـة كربلاء التي يقدسها المسلمون الشيعة[١٧]. وعند الحدود الشمالية الغربية اكتسح الفرسان العرب، وكانوا في البداية بقيادة ضابط سابق في قوات فيصل، المراكز البريطانية المتطرفة وذبحوا المدافعين عنها.

كان هناك المزيد من أخبار السوء: ذلك أن ليتشمان الذي غادر بغداد في ١١ آب (أغسطس) ليحضر اجتماعاً مع حلفاء قبليين في محطة على نهر الفرات، قد تعرض لخدعة جعلته يبعد حرسه المسلح، ثم أطلقت عليه النار من الخلف وقتل بأمر من شيخ القبيلة الذي كان يستضيفه. وكان عنوان النبأ الذي بثته وكالة «رويتر» عن حادث الاغتيال «الغدر العربي» أما العنوان في جريدة التايمز فكان «من سيىء الى أسوأ في بلاد الرافدين»[١٨]. لقد أدى نبأ مقتل ليتشمان الى مزيد من الانتفاضات القبلية على البريطانيين على طول نهر الفرات. وحدثت انتفاضات جديدة الى الشمال والغرب من بغداد. ومع حلول منتصف آب (أغسطس) شعرت مجموعة من الثوار بالثقة الى حد اعلان قيام حكومة عربية مؤقتة[١٩].

لقد طلبت جريدة «التايمز»، في مقالة رئيسة نشرتها في ٧ آب (أغسطس) ١٩٢٠، أن تعرف «الى متى تستمر التضحية بأرواح لها قيمتها في محاولة عبثية هدفها فرض ادارة مكلفة ومعقدة على السكان العرب الذين لم يطلبوها قط، ولا يريدونها؟» وقالت «التايمز» في مقالة مماثلة نشرتها في ١٠ آب (أغسطس) «اننا ننفق مبالغ في بلاد الرافدين وبلاد فارس قد تبلغ مئة مليون جنيه في هذا العام» لمساندة ما وصفتها «بالسياسة الحمقاء التي تتبعها الحكومة في الشرق الأوسط».
لقد دفعت حكومة الهند بتعزيزات من الرجال والامدادات من أجل استعادة النظام. وتمت بسرعة اعـادة الأمن الى مراكز السكان الرئيسة، أما استعادة السيطرة على الريف، فقد تطلب وقتاً أطول. فلم تتحقق اغاثة المدن المقطوعة في منطقة الفرات قبل شهر تشرين الأول (أكتوبر)، ولم تتم استعادة النظام الكامل الى حد ما، حتى شهر شباط (فبراير) ١٩٢١. ولكن بريطانيا منيت قبل اخماد الثورة بنحو ألفي اصابة من ضمنها ٤٥٠ قتيلاً[٢٠].

لقد حار البريطانيون في معرفة مصدر الثورة. وقد عرض أرنولد ويلسون قائمة تتضمن ثلاثة عشر من العـوامل التي أسهمت في تفجير الثورة، مشدداً في المقام الأول على مشاركة أنصار

(١٦) كدوري، **الشرق الأوسط**، ص ١٩٢.

(١٧) بريتون كوبر بوش، **بريطانيا والهند والعرب ١٩١٤ ـ ١٩٢١** (بيركلي ولندن: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٧١)، ص ٤٠٨.

(١٨) اوكسفورد. كلية سانت انطوني. مركز الشرق الأوسط. أوراق ليتشمان.

(١٩) ساشار، **الشرق الأوسط**، ص ٣٧٢.

(٢٠) بوش، **بريطانيا والهند والعرب**، الصفحتان ٤٠٨ ـ ٤٠٩.

فيصل وتركيا الكمالية الذين قد تكون ساندتهم، حسب ادعائه، مصالح شركة النفط الأميركية (ستاندارد أويل)[٢١]. وتقدم ضابط مخابرات ملحق بوزارة شؤون الهند بخريطة تشرح التآمر، وتدين فيصل ولكنها تدين أكثر منه الأتراك الذين، كما أكد هذا الضابط، يستمرون في تلقي الأوامر من برلين عن طريق موسكو وسويسرا[٢٢]. وقد وزعت خريطته على أعضاء مجلس الوزراء البريطاني في لندن.

ان الانتفاضات الغامضة في العراق أفقدت الادارة البريطانية في الهند توازنها، مع أنها في العادة إدارة رصينة. لقد أبلغ سير أرنولد ويلسون مجلس الوزراء البريطاني في نهاية عام ١٩٢٠ أن «لا رغبة حقيقية في بلاد الرافدين في حكومة عربية، وان العرب سيكونون ممتنين للحكم البريطاني»[٢٣]. لو كان الأمر كذلك، لما أمكن تفسير الانفجار في بلاد الرافدين بأنه حركة استقلال عربية. قال ويلسون: «ان ما نواجهه هو الفوضى مضاف اليها التعصب» أما القومية فليس لها وجود أو لها وجود ضئيل»[٢٤]. وقال أيضاً إن رجال القبائل: «يقاومون أي شكل من أشكال الحكومة» ولا فكرة لديهم عما يبغونه من القتال[٢٥]. وفي منتصف آب (أغسطس) قال: «ان الحركة الثورية لم يعد لها منذ وقت مضى أي وجه سياسي وأصبحت بكاملها فوضوية»[٢٦].

لم يكن هذا تفسيراً مرضياً، لا سيما انه جاء ـ كما جاءت الانتفاضات العراقية نفسها ـ فوق كل المتاعب التي حدثت في كل مكان آخر من الشرق الأوسط. فما سر نجاح الأتراك المحتقرين، بقيادة مصطفى كمال، في مواصلة تحديهم للحلفاء؟ وما سبب اخفاق رجل بريطانيا، الملك حسين، في كفاحه من أجل السيادة على شبه جزيرة العرب؟ وما سبب استمرار رفض المصريين التفاوض ـ على أي أساس ـ بشأن بقاء القوات البريطانية في بلادهم؟ ولماذا كان فيصل خاسراً أمام فرنسا ثم سمح لاتباعه أن يحملوا على بريطانيا؟ ولماذا يقوم العرب بأعمال شغب في فلسطين ويتمردون في العراق ـ وهذا كله يحدث بينما الاقتصاد البريطاني قد انهار وبينما الحكومة البريطانية في حاجة الى كل الوقت والطاقة والموارد المتاحة لها لانعاش الاقتصاد؟

لم يكن في لندن اتفاق على تفسير ما حدث في الشرق الأوسط، ولكن كان هنالك جانب كبير من الرأي العام يرى أن ما حدث سببه أشخاص من خارج المنطقة وأن الاضطرابات في سائر أنحاء الشرق مرتبطة بعضها بالبعض الآخر. وظلت هناك أسماء معينة تتردد على الألسنة في معرض التكهنات البريطانية حول مصادر الاضطرابات: هذه الأسماء، هي أنور باشا، مصطفى كمال،

---

(٢١) كليمان، **أسس السياسة البريطانية**، ص ٥٧.

(٢٢) المرجع نفسه، ص ٥٨.

(٢٣) ستيفن روسكيل، **هانكي: رجل الاسرار**، المجلد ٢: ١٩١٩ ـ ١٩٣١ (لندن: كولنز، ١٩٧٢)، ص ٢٠١.

(٢٤) جون داروين، **بريطانيا ومصر والشرق الأوسط: السياسة الامبراطورية في أعقاب الحرب، ١٩١٨ ـ ١٩٢٢** (نيويورك: مطبعة سانت مارتن، ١٩٨١)، ص ٢٠٠.

(٢٥) المرجع نفسه.

(٢٦) المرجع نفسه.

فيصل، رابطة الاسلام، الألمان، شركة ستاندارد أويل. اليهود، والبلشفيك.

وفي ما يتعلق بالبلشفيك، ثبت أن الشكوك البريطانية لها أساس صحيح. فالروس، الذين كانوا يتحينون فرصة لتقويض الوضع البريطاني في آسيا، قرروا ان تأثير ضغطهم على بريطانيا في أماكن أخرى، سوف يوفر امكانية النجاح للتمرد في العراق. وقد وقع اختيار الروس على بلاد فارس باعتبارها موطن الضعف البريطاني الذي يمكن استغلاله، وبلاد فارس كانت ساحة النزال السياسي التي طالما تصادمت على أرضها بريطانيا وروسيا في سياق اللعبة الكبرى.



الفصل العاشر

بلاد فارس (إيران): ١٩٢٠

عندما انتهت الحرب العالمية الأولى كان انتباه رئيس الوزراء البريطاني منصرفاً بكليته الى أماكن أخرى، فلم يول بلاد فارس الكثير من انتباهه، وهو، على أية حال، لم يكن كثير الاهتمام بهذه المنطقة من العالم المجاورة للامبراطورية العثمانية شرقاً. واهماله لها فتح الطريق أمام جورج كورزون، رئيس «اللجنة الشرقية» المنبثقة عن مجلس الوزراء، والذي شغل منذ عام ١٩١٩ في ما بعد منصب وزير الخارجية، كي يتولى المسؤولية. عملياً، كان اهتمام اللورد كورزون ببلاد فارس يفوق اهتمامه بأي مكان آخر.

لقد كان كورزون ميالاً الى المبالغة بأهمية المناطق التي له خبرة فيها، ولا ريب في أنه كان خبيراً ببلاد فارس. فقد ذاعت شهرة رحلته الى تلك البلاد التي لم تكن معروفة عام ١٨٨٩، كما أن كتابه «فارس والمسألة الفارسية» اعتبر مرجعاً باللغة الانكليزية في هذا الموضوع وبالتالي، كان رأيه أن لبريطانيا مصالح ضخمة في تلك البلاد.

وقد نقل اللورد كورزون معه من القرن التاسع عشر استراتيجية ترمي الى خلق «سلسلة دول اسلامية» في الشرق الأوسط لتكون درعاً واقية من التوسع الروسي[1]. لقد كان للأهداف التوسعية الروسية حضور بارز في الأفكار التي عبر عنها وفي مؤلفاته عندما استكشف آسيا الوسطى في أواخر القرن التاسع عشر، وكان لها حضور بارز في سياسته عندما أصبح نائباً للملك في الهند في مطلع القرن العشرين. فلما أدت الثورة البلشفية الى انسحاب روسيا من مواقعها الأمامية، رأى كورزون اغتنام هذا الوضع لتحل سلسلة الدول الاسلامية محل تلك المواقع. وكان من شأن هذه السلسلة في القرن التاسع عشر أن تؤلف شريطاً يمتد عبر الشرق الأوسط بدءاً من الامبراطورية العثمانية، مروراً بالامبراطورية الفارسية ووصولاً الى بلاد الخانات والامارات في

---

(١) كنيث مورغان، **الوفاق والتفكك: حكومة لويد جورج الائتلافية ١٩١٨ ـ ١٩٢٢** (اوكسفورد: مطبعة كلارندون، ١٩٧٩)، ص١١٩.

آسيا الوسطى وافغانستان. ولكن كورزون لم يكن في وضع يسمح له باعادة تكوين شريط بمثل هذا الطول.

إن سياسة التقليص الجذري للنفقات التي اتبعها ونستون تشرشل، أجبرت القوات البريطانية على الانسحاب من كل الأماكن تقريباً في آسيا، وبالتالي فقدجلت عن المواقع التي تمنى اللورد كورزون المحافظة عليها. فلم يبق من سلسلة الدول الاسلامية سوى فارس، وفي هذه البلاد استبقى اللورد كورزون سيطرته الفريدة على السياسة البريطانية. لقد لاحظ أدوين مونتاغيو، عضو «اللجنة الشرقية» المنبثقة عن مجلس الوزراء، أن مسودة محضر اجتماع عقدته اللجنة وتغيب عنه سائر الأعضاء ما عدا كورزون، قد ذكرت «أن اللجنة أقرت رأي رئيسها». فكتب مونتاغيو الى كورزون قائلاً: «حتماً لن تسمح ببقاء هذا الكلام. فاللجنة كانت مؤلفة من رئيسها، والرئيس بطبيعة الحال وبصورة غير مخالفة للطبيعة إنما يوافق الرئيس»[٢]. لقد كان هذا هو الأسلوب الذي اتبعه كورزون في ما يخصّ فارس، ممسكاً بزمام السياسة كلها بيديه متغافلاً عن تمنّع زملائه في مجلس الوزراء عن اتباع خطواته.

وكان قبل عقدين من السنين قد كتب: «ان سلامة أراضي فارس يجب أن تسجل كقاعدة أساسية من قواعد عقيدة ايماننا الامبراطوري»[٣]. لقد ظلت حماية هذه السلامة من الاعتداءات الروسية في المستقبل الهدف الأول لسياسته. ولكن الوسائل التي بتصرفه كانت قليلة ضئيلة.

ان انتهاء الحرب ألغى بريطانيا (والهند البريطانية) وقد بقيت لها قوات صغيرة في أربع مناطق في فارس. ففي الشمال الشرقي والشمال الغربي كانت البعثتان العسكريتان الصغيرتان بقيادة الجنرال ماليسون والجنرال دنسترفيل، وقد تتبعنا في صفحات سابقة مغامراتهما في روسيا. وعلى ساحل الخليج كانت توجد بضع حاميات من الجنود الهنود. أما في الجنوب فكانت هناك قوة من أهل البلاد تم تجنيد أفرادها خلال الحرب، وهي بقيادة ضباط بريطانيين، وتدعى «وحدات البنادق لجنوب فارس». ولكن كانت هنالك حالات تمرد وفرار قبل الهدنة، سببتها ثورة القبائل على الحكم البريطاني، مما أثار الشك في فاعلية هذه القوة.

وهذه القوات جميعها لم تفِ بالغايات التي هدف اليها اللورد كورزون، حتى ولو لم تكن هناك ضغوط من وزارة الحربية ومن الهند لاجراء تخفيضات أخرى في عدد الجنود وأموال الدعم. ولذلك ركز اللورد كورزون طاقاته في تنظيم حكم جديد في فارس باشراف بريطانيا، بحيث يتمكن الحكم الجديد من تحويل هذا البلد الفوضوي شديد الانقسام على نفسه ،الى بلاد تتمتع بالكفاءة والفاعلية وقادرة على الاعتماد على نفسها والدفاع عن نفسها، وبالتالي تستغني عن أموال الدعم والقوات البريطانية.

---

(٢) هارولد نيكولسون، **كورزون: المرحلة الأخيرة ١٩١٩ ـ ١٩٢٥** (بوسطن: هوتن ميفلين، ١٩٣٤)، ص ١٣٤.
(٣) المرجع نفسه، ص ١٢٢.

لقد وجدت هذه الخطة تجسيداً لها في معاهدة بين بريطانيا وفارس فرضها اللورد كورزون على حكومتي البلدين. لم يكن أحمد شاه في حد ذاته مشكلة. ان هذا الشاب الضعيف، وآخر من اعتلى عرش فارس من سلالة الغجر، كان يخاف على حياته، وكان، على أية حال، يتلقى دعماً مالياً منتظماً من الحكومة البريطانية لقاء إبقائه على رئيس وزراء موالٍ لبريطانيا. وباشراف اللورد كورزون تفاوض رئيس وزراء بريطانيا في طهران مع رئيس الوزراء الفارسي واثنين من زملائه على معاهدة، طلب رئيس وزراء فارس وزميلاه مقابل توقيعها مبلغ ١٣٠,٠٠٠ جنيه تدفع لهم سراً، وقد حصلوا على هذا المبلغ[٤].

كان كورزون فخوراً بالاتفاق الانكليزي ـ الفارسي الموقع في ٩ آب (أغسطس) ١٩١٩ وكتب يقول: «انه نصر عظيم، وقد حققته وحدي»[٥]. لقد نصّ الاتفاق على أن يقوم ضباط بريطانيون بانشاء شبكة سكك حديدية في البلاد، وأن يقوم خبراء بريطانيون بإعادة تنظيم الشؤون المالية، وأن تقدم بريطانيا قرضاً لانجاز هذه المشاريع، وأن يشرف موظفون بريطانيون على جباية الرسوم الجمركية لضمان تسديد القرض.

في زعم كورزون، كان هدف الاتفاق تعزيز استقلال فارس. ولكنه لم ير بعين بصيرته أن الآخرين سيفسرون الاتفاق تفسيراً مغايراً. ولم يأخذ الحيطة لامكانية حدوث رد فعل من قبل الحلفاء الواعين لموضوع النفط ـ فرنسا والولايات المتحدة ـ والذين سيقاومون منح بريطانيا احتكاراً سياسياً. ويبدو أنه لم يدرك أيضاً اتجاه تيارات الرأي العام في فارس نفسها: فقد توهم أن الفرس، كما في الأزمنة الماضية، يخافون التوسع الروسي ويرحبون بالحماية منه، ولكن بدا أن الخوف الفارسي من هذا التوسع قد زال مع انهيار الامبراطورية الروسية في عام ١٩١٧، فصارت بريطانيا في عام ١٩١٩ تمثل التهديد الأوروبي الوحيد للحكم الذاتي الذي تمارسه الجماعات ذات المصالح ـ وخصوصاً الزعامات المحلية وزعامات الولايات والزعامات القبلية ـ وكانت هذه الجماعات تمارس سلطتها وفق ما هو متبع في أراضي فارس التي تعمها الفوضى. وفي ما يتعلق بالرأي العام، فان خمساً وعشرين صحيفة ودورية أخرى من مجموع ست وعشرين، كانت تصدر في ذلك الحين، قد نددت بالاتفاق الانكليزي ـ الفارسي[٦].

ولم يمض إلا وقت قصير على وضع الاتفاقية موضع التنفيذ، حتى اكتشفت سلطات لندن وطهران ان في الدستور الفارسي نصاً يقضي بابرام جميع المعاهدات من قبل المجلس التشريعي الفارسي. ولكن هذا المجلس لم يلتئم منذ عام ١٩١٥ وأغفلته الحكومتان عندما توصلتا الى الاتفاق.

(٤) ريتشارد هـ. اولمان، **العلاقات الانكليزية ـ السوفياتية ١٩١٧ ـ ١٩٢١**، المجلد ٣: **الاتفاق الانكليزي ـ السوفياتي** (برنستون: مطبعة جامعة برنستون، ١٩٧٢)، ص ٣٥٣.

(٥) نيكولسون، **كورزون**، ص ١٣٨.

(٦) اولمان، **العلاقات الانكليزية ـ السوفياتية**، المجلد ٣، ص ٣٥٢ الحاشية ١١.

كان الرأي في عالم الدبلوماسية التقليدية المغلق أنه ليس أمراً مشرفاً أن يمتنع مجلس تشريعي عن ابرام معاهدة نفذتها الحكومة أصولياً. ولذلك اعتبر مطلب الابرام مجرد مسألة فنية يسهل على المتفاوضين التغاضي عنها. ولكن ما ان أثير الموضوع حتى اكتسب أهمية. فقد كان أمراً هاماً بالنسبة للورد كورزون أن يظهر لزملائه في مجلس الوزراء وللنقاد في فرنسا والولايات المتحدة أن الاتفاق كان تعبيراً أصيلاً عن إرادة الأمة الفارسية، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا باقتراع ايجابي في المجلس (بغض النظر عن سوء تمثيل هذا المجلس للشعب). غير أن رؤساء وزراء فارس، الواحد تلو الآخر (لأن الوزارات في طهران كانت تسقط في تتابع سريع) أرجؤوا دعوة المجلس الى الانعقاد بسبب خوفهم من عدم القدرة على ضبط أعضائه. وبما أنه لم يكن بالامكان اتخاذ أية خطوة لتنفيذ الاتفاق قبل ابرامه، فقد ظلت فارس تعيش حالة الفوضى وظلت (حسب مخاوف المسؤولين البريطانيين) سهلة المنال من قبل الدعاية البلشفية والتحريض البلشفي.

أما سياسة نظام الحكم البلشفي المعلنة إزاء فارس، فقد كانت طوال الوقت تمثل نقيضاً للسياسة البريطانية يستميل أهالي فارس. ففي بداية عام ١٩١٨ تخلت الحكومة السوفياتية عن ادعاءاتها السياسية والعسكرية الروسية في فارس باعتبار أنها لا تنسجم مع حقوق السيادة الفارسية. ومنذ بداية صيف عام ١٩١٩ تخلت الحكومة السوفياتية أيضاً عن سائر الادعاءات الاقتصادية العائدة الى روسيا أو الى الروس في بلاد فارس، وألغت كل الديون الفارسية لروسيا، كما ألغت كل الامتيازات الروسية في فارس، وتخلت عن كل الممتلكات الروسية في فارس. قد يقال بطبيعة الحال ان الحكومة الروسية انما كانت تتخلى عن حقوق هي أضعف من أن تستطيع وضعها موضع التنفيذ، وانها بهذا المعنى لم تكن تتخلى عن أي شيء. مع ذلك فان تخليها عن مطالبها الاقتصادية في صيف عام ١٩١٩ أبرز بشكل صارخ الامتيازات الاقتصادية البعيدة المدى التي طلبها اللورد كورزون لبريطانيا وحصل عليها في الاتفاقية الانكليزية ـ الفارسية التي وقعت في صيف العام عينه. أما وقد شعر الوطنيون الفرس انهم تحرروا، على الأقل بصورة مؤقتة، من مخاوفهم من روسيا، فقد أخذوا يعبرون عن استيائهم من قسوة السيطرة الأجنبية الماثلة في خطة اللورد كورزون لحمايتهم.

وهكذا أخذ الرأي العام الوطني يتصلب. انقضى شتاء ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ وانساب ابرام الاتفاق الانكليزي ـ الفارسي شيئاً فشيئاً وعلى نحو مسبب للاحباط، من قبضة اللورد كورزون. ثم أخذ سير الأحداث في ربيع ذلك العام منعطفاً جديداً.

كان الكابتن ديفيد نوريس الضابط في الأسطول البريطاني قد نظم في آب (أغسطس) ١٩١٨ أسطولاً بريطانيا صغيراً للاشراف على بحر قزوين، حينما احتلت البعثة العسكرية التي قادها الجنرال دانسترفيل مدينة باكو ثم انسحبت منها. وفي صيف ١٩١٩ سلمت الحكومة البريطانية هذا الأسطول الى القوات الروسية البيضاء بقيادة الجنرال دينيكين لاستخدامه في الحرب الأهلية الروسية. فلما انهارت قوات دينيكين لجأت بقية هذا الأسطول، أي نحو ثماني عشرة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

سفينة بملاحيها الروس المعادين للبلشفية، الى ميناء إنزيلي، وهذا الميناء هو قاعدة الأسطول البريطاني والميناء الفارسي الرئيس على بحر قزوين. وفي هذا الميناء وضعت هذه السفن تحت حماية المسؤولين الفرس وحماية الحامية البريطانية والهندية الموجودة في الميناء. ولكن الحكومتين البريطانية والفارسية لم تقررا حتى ربيع عام ١٩٢٠ ما يجب أن تفعلاه بهذا الأسطول الذي ما زال بحجمه وقوته قادراً على التأثير في أي صراع من أجل السيطرة على بحر قزوين.

فجر ١٨ أيار (مايو) ١٩٢٠ قامت ثلاث عشرة سفينة حربية روسية سوفياتية بهجوم مباغت على انزيلي. ونزل الجنود السوفيات الى البحر تحت غطاء من القصف المدفعي من سفنهم، وعزلوا الحامية البريطانية في معسكرها عند طرف شبه الجزيرة. لقد طلب الجنرال البريطاني قائد الحامية المحاصرة تعليمات من رؤسائه في طهران دون أن يتلقاها، فقبل بالشروط التي أملاها عليه القائد السوفياتي المنتصر: لقد سلمت الحامية البريطانية امداداتها العسكرية وأسطول الجنرال دينيكين الى البلشفيك ثم انسحبت من أنزيلي.

وفي غضون أسابيع أعلن قيام جمهورية اشتراكية فارسية في جيلان، وهي الولاية التي يقع فيها ميناء أنزيلي، وتأسس حزب شيوعي فارسي في الولاية لمساندة الجمهورية. ومع أن الروس قاموا بدور رئيس في هذه الأحداث، فإن روسيا السوفياتية تحملت عناءً شديداً لانكار ذلك. بل ان موسكو أنكرت انها أمرت بالهجوم على انزيلي. وقال ناطقون سوفيات إن الهجوم قام به القائد المحلي للبحرية الروسية وعلى مسؤوليته الخاصة.

لو كان هناك أي مسوّغ للاتفاق الانكليزي ـ الفارسي ولحضور بريطاني مسيطر في البلاد، فقد قضت عليه سلسلة الأحداث التي كانت بدايتها في أنزيلي. فبريطانيا التي أخذت على عاتقها أن تدافع عن فارس وتحميها من روسيا والبلشفية، كان واضحاً انها أخفقت في ذلك. والانسحاب من أنزيلي حمل وزارة الحربية على أن تطلب انسحاب بقية القوات البريطانية من فارس. وكتب ونستون تشرشل الى جورج كورزون قائلاً: هناك ما يمكن قوله بشأن عقد صلح مع البلشفيك، وهناك ما يمكن قوله بشأن شن حرب عليهم، ولكن لا يوجد ما يمكن قوله بشأن السياسة الراهنة[7]. وبحسب رأي رئيس وزراء فارس الجديد، أصبحت الاتفاقية الانكليزية ـ الفارسية «معلقة». وقد ألقى رئيس وزراء بريطانيا اللوم في ما حدث على وزير خارجيته قائلاً ان كورزون مسؤول مسؤولية كاملة تقريباً عن تحميل بريطانيا مسؤوليات في فارس ما كان ينبغي لها أن تأخذها على عاتقها[8].

في نهاية صيف عام ١٩٢٠، جاء المندوب الروسي البلشفيكي، ليف كامينيف، الى لندن بصفته

(٧) مارتن جيلبرت، **ونستون س. تشرشل: المجلد المرافق**، المجلد ٤، الجزء ٢: «تموز ١٩١٩ ـ آذار ١٩٢١» ص ١١٠٣.

(٨) ستيفن روسكيل، **هانكي: رجل الاسرار**، المجلد ٢: ١٩١٩ ـ ١٩٣١ (لندن: كولنز، ١٩٧٢)، ص ٢٠٢.

رئيس وفد للصلح، مهمته التفاوض على وضع نهاية للنزاع بين روسيا وحلفائها السابقين في زمن الحرب. وكان كامينيف أحد ستة قادة رئيسين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي، وكان منذ سنين عديدة واحداً من أقرب الزملاء السياسيين الى لينين. ويبدو أن كامينيف اطلع في لندن على مدى فقدان التوازن لدى الحكومة البريطانية بسبب انتفاضات العراق، ووجدها فرصة كي تستغل حكومته الوضع في فارس لزيادة متاعب بريطانيا في العراق. وقد أرسل برقية سرية (حلت المخابرات البريطانية رموزها) من لندن الى وزير الخارجية السوفياتي في موسكو، قال فيها: «ان الضغط على القوات البريطانية في شمال فارس يعزز موقف الثوار في بلاد الرافدين». وتابع في برقيته قائلاً ان قيام ثورة على امتداد خط جغرافي من أنزيلي في فارس الى بغداد في العراق «سيهدد أهم المصالح الحيوية للامبراطورية البريطانية وينهي الوضع القائم في آسيا»[9]. إذاً، ها هي الصلة بين انتفاضة وأخرى، التي كان المسؤولون البريطانيون يؤمنون بها ايمان الذين يعتقدون بالخرافات. ولكن على عكس ما اعتقدوا، كانت أحداث شمال فارس وحدها (وإلى حد ما أحداث أفغانستان) موحى بها مباشرة من روسيا السوفياتية.

وصل في خريف عام ١٩٢٠ قائد بريطاني جديد، هو الميجر جنرال ادموند ايرونسايد، ليتولى زمام الوضع في شمال فارس. وكانت له آراء مغايرة جداً لآراء اللورد كورزون بشأن ما ينبغي عمله. كان ايرونسايد شخصاً مهيباً، ضخم الجثة، طوله ستة أقدام وأربع بوصات ووزنه ٢٧٥ باونداً، ولم يتردد في فرض سياسته[10]. كان رأيه مماثلاً لرأي تشرشل أن من الحماقة مقاومة البلشفيك ان لم يكن مسموحاً الدخول في حرب شاملة لالحاق الهزيمة بهم، وخير ما كان يؤمل به، حسب رأيه، هو أن تسحب بريطانيا وروسيا قواتهما، إذا أمكن أن تحل مكانها حكومة فارسية تستطيع أن تصمد وحدها.

لم تكن في شمال فارس كله سوى قوة واحدة فقط من أهل البلاد بشكل ما ولها بعض الأهمية، ويستطيع إيرونسايد أن يستفيد منها. هذه القوة هي فرقة القوزاق الفارسية، وكان قيصر روسيا قد أوجدها في عام ١٨٧٩ لتكون قوة الحرس الشخصي للشاه الفارسي. ولكن علتها انها روسية الإلهام وروسية القيادة: فقائدها وعدد من ضباطها وصف ضباطها روس، وعلى مدى السنين كانت الحكومة الروسية تدعمها دعماً مالياً كبيراً. أما بعد الثورات الروسية، فقد تولت الحكومة البريطانية تقديم الدعم المالي، غير أن قائد هذه القوة، الكولونيل الروسي ستاروسيلسكي، رفض في عام ١٩٢٠ أن يستجيب للطلبات البريطانية، وبالرغم من أنه معادٍ للبلشفية فقد أصر على دعم «المصالح الروسية»[11].

لقد رأى الجنرال إيرونسايد في القوزاق الفرس وسيلة لتحقيق برنامجه. لقد كان العنصر الفارسي

---

(٩) اولمان، **العلاقات الانكليزية ـ السوفياتية**، المجلد ٣، ص ٣٧٤.

(١٠) المرجع نفسه، ص ٣٨٠.

(١١) المرجع نفسه، ص ٣٧٨.

في هذه القوة كبير العدد، والمجموعة الروسية قليلة العدد: كان عدد الجنود الفرس ٦,٠٠٠ وعدد الضباط الفرس ٢٣٧ ضابطاً يقابلهم ٥٦ ضابطاً روسياً و٦٦ ضابط صف روسياً[١٢]. وكان القائد الروسي ستاروسيلسكي في موقف الضعف لأنه بعد أن حقق نجاحات أولية على الجمهورية الاشتراكية الفارسية مُنِيَ بفشلٍ ذريع.

بادر إيرونسايد الى العمل فوراً في سبيل عزل ستاروسيلسكي، ثم عمل في سبيل استبعاد البديل الذي كان سيحل محله. وعين إيرونسايد مكانهما رضا خان، وهو ضابط فارسي برتبة كولونيل يتصف بالصلابة. وقد وصفه إيرونسايد في وقت لاحق بأنه «الفارسي الأكثر رجولة» الذي التقاه في حياته[١٣].

ولما كان إيرونسايد مدركاً لخطط وزارة الحربية البريطانية الرامية الى اكمال جلاء القوات البريطانية عن فارس في عام ١٩٢١، فقد انطلق يعد الترتيبات كي يتولى رضا خان حكم البلاد عندما تغادرها بريطانيا. وفي ١٢ شباط (فبراير) ١٩٢١ قال إيرونسايد لرضا خان ان القوات البريطانية المتبقية لن تقاومه إذا ما قام بانقلاب، بشرط أن يوافق ـ وقد وافق ـ على عدم الاطاحة بالملك أحمد شاه(*) الذي يتلقى دعماً مالياً من بريطانيا.

بتاريخ ١٥ شباط (فبراير) اجتمع إيرونسايد مع الشاه وحاول دون جدوى اقناعه بتعيين رضا خان في أحد مراكز السلطة. ولذلك، زحف رضا خان على طهران فدخلها على رأس قوة مؤلفة من ٣,٠٠٠ من القوزاق واستولى على السلطة ونصب نفسه قائداً عاماً للقوات المسلحة. ولما سمع إيرونسايد النبأ، قال: «حتى الآن الأمور جيدة. أتخيّل أن الناس جميعاً يظنون أني مخطط هذا الانقلاب، إذا توخينا الدقة في الكلام، أظن انني فعلت ذلك»[١٤].

في حقيقة الأمر، ان دور إيرونسايد في هذه الأحداث كان مجهولاً تماماً، وظل مجهولاً الى أن اكتشفه وكشفه باحث أميركي بعد أكثر من نصف قرن[١٥]. أما في لندن ـ حيث لم يكن المسؤولون على علم بمشاركة إيرونسايد في الانقلاب ـ فقد قوبل مجرى الأحداث في فارس أولاً بالحيرة ثم بالقنوط.. ففي ٢١ شباط (فبراير) ١٩٢١، بعد مضي خمسة أيام فقط على استيلاء الحكومة الجديدة على السلطة في طهران، ألغت هذه الحكومة رسمياً الاتفاق الانكليزي ـ الفارسي. وفي اليوم نفسه أرسلت الى الممثل الدبلوماسي الفارسي في موسكو توجيهاً بتوقيع معاهدة (هي الأولى منذ توليها السلطة) مع روسيا السوفياتية. هذان الحدثان التوأمان

---

(١٢) المرجع نفسه، ص ٣٧٧.

(١٣) المرجع نفسه، ص ٣٨٦.

(*) مع ذلك استولى رضا خان على العرش في عام ١٩٢٥ فعزل أحمد شاه، الذي كان آنذاك يقيم في باريس، ونصب نفسه مكانه متخذاً اسم رضا شاه بهلوي. وفي عام ١٩٣٥ غيّر رضا شاه اسم المملكة من فارس الى إيران.

(١٤) المرجع نفسه، ص ٣٨٨.

(١٥) البروفسور ريتشارد هـ. اولمان، من جامعة برنستون، في العمل المستشهد به أعلاه.

اللذان وقعا في ٢٦ شباط (فبراير) كانا مؤشراً لانقلاب في موقف فارس، إذ انتقلت من الحماية البريطانية من روسيا الى الحماية الروسية من بريطانيا. وقعت هذه الأحداث في الوقت عينه عندما وقعت روسيا معاهدة مع أفغانستان، البلد المسلم، وقبل شهر واحد من الابرام النهائي لمعاهدة روسيا مع تركيا الكمالية. ونلاحظ أن الحكام الجدد في تركيا، وفارس، وأفغانستان ـ البلدان الثلاثة الحاسمة التي كانت موضوع النزاع مع روسيا خلال اللعبة الكبرى مدة تزيد على قرن من الزمان ـ فاوض كل منهم موسكو على معاهدة في أول خطوة له في السياسة الخارجية. اضافة الى ذلك، كانت أول معاهدة عقدتها تركيا الكمالية مع دولة اسلامية هي المعاهدة التي أبرمتها مع أفغانستان، وجرى التفاوض على هذه المعاهدة في موسكو بتشجيع من روسيا. وقد تكاتف جميع المسلمين الذين أسبغت روسيا حمايتها عليهم حديثاً، تحت رعاية روسيا، ضد بريطانيا. كانت نصوص المعاهدات التي عقدت موجهة ضد الامبريالية، ولم تترك اللغة التي صيغت بها المعاهدات مجالاً للشك في أن الامبريالية البريطانية هي المقصودة. ومرة أخرى استحوذ على المسؤولين البريطانيين احساس بأن الثورات العديدة في الشرق ضد بريطانيا مرتبطة ببعضها بعضاً.

كان اللورد كورزون قد قال في عام ١٩١٨: «ان القوة الكبرى التي يجب أن نخشاها أكثر من سواها في المستقبل هي فرنسا»، ولكنه ادعى في عام ١٩٢٠: «ان الخطر الروسي في الشرق هو أكبر مما لا يقبل المقارنة من أي شيء آخر حدث في زمني للامبراطورية البريطانية»[١٦]. ومرد ذلك ليس الى كون روسيا قوية على نحو خاص، فالحرب، والثورة، والحرب الأهلية حصدت أعداداً كبيرة من الناس بحيث لا يصح القول ان روسيا قوية. وانما مرد ذلك الى أن البلشفيك كان ينظر اليهم على أنهم مصدر الهام لقوى خطرة في كل مكان من الشرق. لقد ذهب جمال باشا، زميل أنور في حكومة حزب تركيا الفتاة، الى افغانستان في عام ١٩٢٠ بتشجيع من روسيا ليعمل مستشاراً عسكرياً. ومهمته هذه ألقت الضوء على الأمر الذي كانت الحكومة البريطانية تخاف منه أشد الخوف. ان جمعية الاتحاد والترقي، وتأثير ألمانيا المستمر حتى في حال الهزيمة، والحركة الاسلامية، والبلشفية، وروسيا ـ هذه القوى كلها تعاضدت وكانت تتأهب للانقضاض على الامبراطورية البريطانية وهي أقصى مرحلة من مراحل الضعف.

إذاً كان السوفيات يساندون القومية الفارسية ضد بريطانيا. وقد فعلوا ذلك لأن كامينيف اعتقد أن الضغط على الوضع البريطاني في فارس قد يساعد الجماعات الثائرة في العراق المجاور على مقاومة الحكم البريطاني في تلك البلاد. وفي أثناء ذلك، أخذت القومية التركية بقيادة مصطفى كمال وبالهام من (حسب اعتقاد البريطانيين) حركة تركيا الفتاة، تهدد بتمزيق معاهدة الصلح التي فرضها لويد جورج على الامبراطورية العثمانية. في الوقت عينه نزل المشاغبون العرب في

(١٦) جون داروين، **بريطانيا ومصر والشرق الأوسط: السياسة الامبراطورية في اعقاب الحرب ١٩١٨ - ١٩٢٢** (نيويورك: مطبعة سانت مارتن، ١٩٨١)، ص ٢١٤.

مصر وفلسطين الى الشوارع. ونزل ابن سعود في شبه الجزيرةالعربية وفيصل في سورية الى ميدان القتال بجيوشهما لمقاومة ما أعدته بريطانيا من اتجاهات لمصيرهما. أما بالنسبة لبريطانيا - التي كانت في الحضيض اقتصادياً، وفي وضع العجز عن التعامل مع الاضطرابات الخارجية - فكانت متاعب الشرق الأوسط ساحقة، وبدا لها أن هذه المتاعب أثيرت عن قصد من عدو متفان في العداء لها - روسيا السوفياتية.



الجزء الحادي عشر

روسيا تعود
الى الشرق الأوسط



الفصل الاول

إزالة الأقنعة عن
وجوه أعداء بريطانيا

(١)

صحيح ان السوفيات شجعوا القومية الفارسية، وساندوا القومية التركية، وعملوا على تقديم العون للثورة في العراق، ولكن الروس لم يكونوا مصدر إلهام - ولم يوجهوا - أياً من هذه الحركات. ان اقتناع بريطانيا المتزايد بأن روسيا البلشفية لها ضلع في مؤامرة دولية بعيدة المدى فجرت الثورة في سائر أنحاء الشرق الأوسط، انما كان وهماً مضللاً. فالذي حدث كان سلسلة من انتفاضات ليس بينها تنسيق، وكثير منها كانت بنت ساعتها، وجذورها في ظروف محلية فردية. ومع أن السوفيات حاولوا الاستفادة من هذه الحركات المحلية، فان البلشفية والبلشفيك لم يكن لهم دور هام فيها. ولكن كان ثمة جانب من الصواب في الاحساس البريطاني أن بريطانيا وقعت في نزاع مع الدولة الروسية الجديدة، وان البلشفيك - أملاً منهم في استغلال المقاومة المحلية للحكم البريطاني - ينظرون الى الشرق الأوسط باعتباره مسرح عمليات لهذا النزاع.

كان الاعتقاد العام بين المسؤولين البريطانيين وغيرهم من المسؤولين في الدول الحليفة، ان مساعدة المجهود الحربي الألماني لم تكن مجرد أثر عابر من آثار الانقلاب البلشفيكي، بل كانت هي غايته الدافعة. فالألمان، بتحريض من الكسندر هيلفاند، كانوا قد موّلوا البلشفيك وأعادوا لينين ليتولى قيادتهم. ولعل لينين لم يكن ليبالي سواء أساعد تحقيق برنامجه أم أساء الى أي من التحالفين الرأسماليين المتصارعين. ولكن وجود بينة تثبت التمويل الألماني، قد أظهر أن لينين كان راغباً في مساعدة ألمانيا وعازماً على ذلك. ولذلك كان ينظر أولئك المسؤولون الى البلشفيك على أنهم جواسيس للعدو، وكانوا يعتبرون النظريات الشيوعية التي يؤمن بها البلشفيك انها مجرد تورية أو دعاية أو أمراً خارجاً عن الموضوع. وبالتالي، فان هذه النظرة الى البلشفية انسجمت مع الريب التي تكونت لدى المسؤولين البريطانيين، وخصوصاً من كان منهم في الشرق الأوسط، قبل الحرب بزمن طويل، وظلت تراودهم - الريب التي وضعت البلشفية التي تستمد

الالهام من ألمانيا، في سياق نظرية أقدم زمناً تقول بوجود مؤامرة يهودية دولية موالية لألمانيا.

لقد بدا أن الأحداث التي وقعت في الامبراطورية العثمانية في مطلع القرن العشرين، توفّر الاثبات لكون اليهود مناصرين لألمانيا. ونحن نذكر أن جيرالد فيتزموريس أبلغ حكومته ان أعضاء حزب تركيا الفتاة هم أدوات في أيدي اليهود. ومع أن تقرير فيتزموريس كان زائفاً، وهذا ما يعرفه المؤرخون الآن، فقد كان الاعتقاد في حينه أنه صحيح. فلما تولت جمعية الاتحاد والترقي السلطة ونقلت الامبراطورية العثمانية في فلك ألمانيا، رأى المسؤولون البريطانيون في سياسة جمعية الاتحاد والترقي مثالاً على فاعلية التحالف اليهودي مع ألمانيا.

وكان اعتقاد قدامى الموظفين البريطانيين في الشرق الأوسط الذين أسهموا في هذه النظرة ـ أمثال وينغيت وكلايتون ـ أن الاسلام سلاح يستطيع أن يشرعه السلطان ـ الخليفة في القسطنطينية حسب مشيئته. فعندما سيطر أعضاء حزب تركيا الفتاة المفترض انهم يهود على الباب العالي، اعتقد الرسميون البريطانيون ان الاسلام، ومعه الامبراطورية العثمانية والحركة الطورانية، انتقلت الى أيدي التجمع الألماني ـ اليهودي.

وفي هذا السياق رأى المسؤولون البريطانيون في الثورة الروسية الثانية أحدث مظهر لمؤامرة أكبر. كان اليهود بارزين بين القادة البلشفيك، ولذلك رأى كثيرون داخل الحكومة البريطانية أن استيلاء البلشفيك على السلطة عمل ليس من وحي الألمان فحسب بل بتوجيه من اليهود أيضاً.

وعندما حدثت الانتفاضات في الشرق الأوسط بعد الحرب، كان من الطبيعي أن يكون تفسير المسؤولين البريطانيين لهذه الانتفاضات انها جزء من مخطط شرير رسمه المتآمرون القدامى. لقد صورت المخابرات البريطانية البلشفية، والمال الدولي، والقوميين العرب والقوميين الأتراك، والاسلام وروسيا انهم عملاء لليهودية الدولية ولألمانيا البروسية، الشريكتين اللتين تديران المؤامرة الكبرى. وكان في ذهن الرسميين البريطانيين ان أعداء لدودين مثل أنور ومصطفى كمال انما يمارسون لعبتهم في الجانب نفسه، وكان هذا رأيهم في العرب واليهود أيضاً.

وبطبيعة الحال كان المسؤولون البريطانيون يعرفون أن أعداداً هامة من المسلمين العرب الفلسطينيين، في رد فعلهم على الاستعمار الصهيوني، يعبرون عن مشاعر عداء عنيف لليهود، ولكن هذه الملاحظة لم تلغ بالضرورة رأيهم بأن الاسلام خاضع للسيطرة اليهودية. والاسلام، بالمعنى الذي يخشاه البريطانيون، كان القوة التي يعتمد عليها الخليفة، الذي ينظرون اليه باعتباره بيدقاً يحركه خصوم بريطانيا ـ والغريب في الأمر انهم ظلوا على هذا الرأي حتى بعد أن صار السلطان ـ الخليفة أسيرهم في القسطنطينية. وكان جلياً، حسب نظرتهم الى الأمور، أن العرب غير قادرين على حكم أنفسهم بأنفسهم، ومن هنا انحصر السؤال في ما إذا كان الشرق الأوسط الناطق بالعربية ينبغي أن يحكمه الألمان واليهود، عبر الأتراك، أم ينبغي أن تحكمه بريطانيا. وكان شعورهم أن جاذبية الحكم البريطاني هي في كونه كريماً وصادقاً. أما جاذبية خصوم بريطانيا فهي في كون الحكومة التركية حكومة اسلامية. وهكذا كان الرأي أنه يجري

استغلال الاسلام والبلشفية وكذلك الأتراك والروس من قبل عصبة من رجال المال اليهود والجنرالات البروسيين لالحاق الأذى ببريطانيا.

وفي حين أن نظرية المؤامرة هذه تبدو في ضوء التاريخ الساطع سخيفة الى حد البلاهة، فقد كان يؤمن بها كلياً أو جزئياً عدد كبير من المسؤولين البريطانيين العاقلين والمتزنين والمطلعين في حدود المعقول. علاوة على ذلك، كانت هناك بينة واحدة حقيقية تسند هذه النظرية: انها سيرة حياة الكسندر هيلفاند. كان هيلفاند فعلاً يهودياً تآمر لمساعدة الألمان ولتدمير الامبراطورية الروسية. وكان فعلاً وثيق العلاقة مع نظام حكم حزب تركيا الفتاة في القسطنطينية. ولعب فعلاً دوراً هاماً في اختيار لينين وارساله الى روسيا للحض على ثورة بلشفية بغية مساعدة ألمانيا في ربح الحرب. وقد تابع فعلاً نسج شباكه التآمرية بعد الحرب. لقد كان هيلفاند مطابقاً للصورة التي كانت في ذهن وينغيت عن اليهودي: غنياً، مفسداً ومواليا للألمان.

إزاء هذه الخلفية يبدو توجه تقويمات المخابرات البريطانية في السنوات التي أعقبت الحرب مباشرة أقل بعداً عن العقلانية مما كانت ستبدو لولا هذه الخلفية. ففي ٥ أيار (مايو) ١٩١٩، بعد نصف سنة فقط من الهدنة التي أنهت الأعمال القتالية في الحرب العالمية الأولى، رفع أحد عملاء المخابرات البريطانية تقريراً الى المكتب العربي، أعده على أساس محادثات مستفيضة أجراها مع عدد من قادة حزب تركيا الفتاة وجدوا الأمان في سويسرا. وقد جاء في التقرير أن انتصار الحلفاء لم يضع حداً لأعمال اثارة المشاعر من قبل الأعداء ضد بريطانيا. على عكس ذلك، فان النشاط الذي كان يمارسه مكتب الدعاية الاسلامية في برلين في زمن الحرب، مستمر في الهند، ومصر، وفارس وأماكن أخرى، والهدف هو التحريض على «ثورة اسلامية». وقال أيضاً: «ان أعداء بريطانيا العظمى الشرقيين قد اتحدوا ونذروا أنفسهم لهدف الاطاحة بالحكم البريطاني في الشرق، معتمدين على مساندة ألمانيا والبلشفيك الروس...»[1]. وتابع التقرير قائلاً ان الوسيط بين ثوار الشرق الأوسط والبلشفيك هو الكسندر هيلفاند.

ان تفجر أعمال العنف في بلاد الرافدين في العام التالي، قد استدعى كتابة تقارير مخابرات أخرى على المنوال عينه، ولا سيما من قبل الرائد ن. براي، ضابط المخابرات الخاصة الملحق بالدائرة السياسية في وزارة شؤون الهند. والرائد براي هو الذي وزعت خريطته التي شرح فيها المؤامرة المزعومة، على أعضاء مجلس الوزراء في نهاية صيف عام ١٩٢٠ (راجع ص ٥١٧ ـ ٥١٨). كان رأي براي: «ان الحركة القومية والحركة الاسلامية في بلاد الرافدين تستمدان الالهام من برلين ـ عبر سويسرا وموسكو. ويزداد الوضع تعقيداً بالمكائد الايطالية والفرنسية والبلشفية»[2].

---

(١) كيو، مكتب السجل العام. اوراق المكتب العربي. وزارة الخارجية ٨٨٢. المجلد ٢٣. الوثيقة م ١/١٩/٩.

(٢) اهارون س. كليمان، **اسس السياسة البريطانية في العالم العربي: مؤتمر القاهرة ١٩٢١** (بالتيمور: مطبعة جامعة جونز هوبكنز، ١٩٧٠)، ص ٥٨.

لقد حث براي الحكومة على اكتشاف «المنظمة المركزية الصغيرة نسبياً» وهي منظمة سرية، ومكانها في مركز المؤامرة الدولية البعيدة المدى[3]. وبما أنه لم يكن لهذه المنظمة وجود، فلم يعثروا عليها قط. بالرغم من ذلك، كان الرأي السائد ضمن الحكومة، لمدة ما على أقل تقدير، ان الثورات التي تفجرت في ممتلكات بريطانيا الشرق أوسطية هي نتيجة قوى معادية في الخارج تنسق في ما بينها. لقد كان في وزارة الخارجية البريطانية عدة مسؤولين يرون أن مصدر مختلف المتاعب الشرق أوسطية يجب العثور عليه ضمن بلدان الشرق الأوسط نفسها، ولكن هؤلاء المسؤولين كانوا يمثلون وجهة نظر الأقلية.

وحقيقة الأمر انه كانت هناك قوة خارجية ذات صلة بكل عمل من أعمال العنف التي تفجرت في الشرق الأوسط، وكانت هذه القوة هي الوحيدة التي غشت عنها أبصار الرسميين البريطانيين. هذه القوة هي بريطانيا نفسها. ففي منطقة من الكرة الأرضية اشتهر سكانها بكرههم الخاص للأجانب، وفي عالم الأغلبية فيه هي من المسلمين، كان ينبغي لبلد أجنبي مسيحي أن يتوقع مجابهة العداء إذ حاول أن يفرض حكمه على المنطقة. فالظلال التي رافقت الحكام البريطانيين حيثما ذهبوا في الشرق الأوسط كانت في الحقيقة ظلالهم.

ان ما واجهته بريطانيا في الشرق الأوسط ربما كان سلسلة لا نهاية لها من الثورات المنفصلة عن بعضها بعضاً، وفي الأغلب كانت ثورات محلية وبنت ساعتها ضد السلطة البريطانية. وهذه الثورات لم يوجهها الأجانب بل كانت موجهة ضد الأجانب. ربما لو أن الامبراطورية البريطانية احتفظت بجيش الاحتلال المؤلف من مليون رجل في الشرق الأوسط، لكان سكان المنطقة قد أذعنوا لحتمية الحكم البريطاني وعدم جدوى محاولة تحديه. أما وقد سرحت بريطانيا جيشها، فقد أصبحت سلسلة الثورات في الشرق الأوسط أمراً يمكن التنبؤ به.. بيد أن ممثلي السياسة البريطانية في الشرق الأوسط استمروا في توجيه اللوم في متاعبهم ـ مثلما وجه كيتشنر وزملاؤه اللوم في كل اخفاقاتهم في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٠٨ ـ الى قيادة حزب تركيا الفتاة التي زعموا انها خاضعة للسيطرة اليهودية والنفوذ الألماني، والى التشعبات الدولية لهذه القيادة، وفي المقدمة الاسلام ثم البلشفية، وفي خط يمتد من أنور مروراً بالكسندر هيلفاند وصولاً الى لينين.

(٢)

نشر عرض حقائق يعتمد الاثارة في لندن لأول مرة في عام ١٩٢٠، بقصد كشف أصول هذه المؤامرة العالمية النطاق. هذا العرض تضمنه كتاب عنوانه «الخطر اليهودي» وهو ترجمة الى الانكليزية لكتاب عنوانه «بروتوكولات حكماء صهيون». ونشرت ترجمة فرنسية في باريس في الوقت عينه. ويفهم من «البروتوكولات» انها محضر اجتماعات عقدها يهود وماسونيون في نهاية القرن التاسع عشر وخططوا فيها لاسقاط الرأسمالية والمسيحية واقامة دولة عالمية تحت حكمهما المشترك.

---

(٣) المرجع نفسه.

كانت «البروتوكولات» قد ظهرت أول ما ظهرت في روسيا، في احدى الصحف عام ١٩٠٣ ثم في كتاب عام ١٩٠٥، وزُعم أن مكتشفها هو سيرجي نيلوس، أحد المسؤولين في عهد قيصر روسيا. ولم تجتذب سوى القليل من الاهتمام الى أن قامت الثورات الروسية في عام ١٩١٧ فلوحظ على نطاق واسع أن كثيرين من القادة البلشفيك هم يهود، وأن العقيدة الشيوعية فيها شبه ما بالعقيدة التي تضعها «البروتوكولات». ولذلك كان ثمة في لندن وباريس عام ١٩٢٠ من تقبلوا مكتشفات نيلوس على انها أصيلة. وهكذا تكون «البروتوكولات» قد فسرت ـ في جملة أمور أخرى ـ الثورات الغامضة ضد بريطانيا في كل مكان من الشرق.

واستمر الأمر على هذه الحال حتى صيف عام ١٩٢١ ـ أي بعد مرور سنة على ظهور «البروتوكولات» في لندن وباريس ـ حتى جاء البرهان على أن هذه «البروتوكولات» مزورة من قبل فيليب غريفز، مراسل جريدة «التايمز» في القسطنطينية، الذي كشف عن انها من تلفيق الشرطة السرية القيصرية. بل ان الشرطة لم تتعنَّ تأليف الوثائق المزورة، وانما انتحلتها، حسبما علم غريفز من أحد اللاجئين الروس البيض يدعى ميخائيل رازلوفليف (الذي لم يكشف عن اسمه حتى عام ١٩٧٨). ورازلوفليف هذا، الذي أفضى بهذه المعلومة لأنه فقط كان «في حاجة ماسة جداً للمال»، اطلع غريفز على أن أجزاء كاملة من «البروتوكولات» محورة عن رواية تهجو نابوليون الثالث كتبها محام فرنسي ونشرت في جنيف عام ١٨٦٤ ثم في بروكسل عام ١٨٦٥[(٤)]. لقد كانت الرواية عملاً مغموراً، ولم يبق منها سوى بضع نسخ، واطلع رازلوفليف المراسل غريفز على النسخة التي ابتاعها من مسؤول سابق في الشرطة السرية الروسية، ثم عثرت جريدة «التايمز» في لندن على نسخة في المتحف البريطاني. وقال رازلوفليف انه لو لم تكن الرواية الهجائية نادرة التداول، لكان أحدٌ ما قد انتبه الى أن «البروتوكولات» منتحلة فور نشرها. (وتبين لاحقاً أن مقاطع في «البروتوكولات» مسروقة من كتب أخرى أيضاً، من ضمنها رواية من روايات الخيال نشرت في نحو الوقت الذي نشرت فيه الرواية الهجائية الفرنسية).

(٣)

وفقاً لقناعة ذلك الجانب الهام من الرأي العام البريطاني الذي تمثله جريدة «التايمز»، لم يكن المسؤولون عن النكسات التي منيت بها بريطانيا في الشرق الأوسط متآمرين أجانب، بل كانوا موظفين بريطانيين ـ وفي طليعتهم المستعربون البريطانيون. ان مراسلاً خاصاً لجريدة «التايمز» في الشرق الأوسط، أفزعته انتفاضات العراق، أرسل رسالة نشرتها الجريدة في ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠ وقال فيها: «يقيني المرتكز الى دراسة متأنية، هو أن المكتب العربي في القاهرة، والقيادة العامة للقوات في القاهرة، و«إدارة أراضي العدو المحتلة» في فلسطين، ثم في العام الماضي في سورية، تتحمل مسؤولية ضخمة عن التبديد الراهن للأرواح والأموال البريطانية في بلاد

(٤) جريدة **التايمز**، ١٦ آب (اغسطس) ١٩٨٥، ص ١١

الرافدين». وقال متهماً: «ان الدعاية البريطانية للقومية العربية هي أحد أشد الأخطار جدية التي تهدد السلام العالمي». وقد ندد: «بالمسؤولين البريطانيين الخطرين للغاية الذين ليس عندهم ايمان كبير بقدرة العرب على الحكم، ولكنهم يؤمنون ايماناً شديداً بمهمتنا الامبراطورية»، لتسيير الشؤون العربية خلف واجهة من الاستقلال العربي الاسمي. وقد استثنى من هذا التنديد القلة من المسؤولين البريطانيين الذين يؤمنون ايماناً صادقاً باستقلال العرب. وهو لم يذكر وينغيت، وكلايتون، وهوغارت بأسمائهم، ولكن الوصف الذي قدمه ينطبق عليهم. وهم، حسب روايته، وليس البلشفيك، سبب الاضطرابات في سائر أنحاء الشرق الأوسط.

وفي اليوم التالي نشرت «التايمز» مقالة رئيسة نددت فيها بالاعتقاد الذي تمسك به المكتب العربي منذ زمن طويل. بامكان قيام اتحاد كونفدرالي عربي في الشرق الأوسط على رأسه الملك حسين: «... ان الحلم المضلل باتحاد فدرالي عربي ضخم يجب ألا يخطر بعد الآن في بال أية جهة رسمية». وبعد عام، أي في ٢٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٢١، رفضت «التايمز» فكرة المكتب العربي القديمة عن وجود مهمة بريطانية خاصة في العالم الاسلامي. وإذ أبصرت «التايمز» موضوعاً مشتركاً بين العديد من ثورات الشرق الأوسط الاسلامي على الحكم المسيحي الأوروبي، فقد كان رأيها: «ان المشكلة أكبر كثيراً من أن تعالجها دولة أوروبية واحدة بمفردها...».

والخطر الرئيس، كما صورته «التايمز»، يكمن في تمادي بريطانيا في التزاماتها. وكان رأيها أن التحدي الرئيس الذي تواجهه البلاد، هو تحد داخلي وهو تحد اقتصادي، فبريطانيا كانت بحاجة الى استثمار أموالها في تجديد نفسها اقتصادياً واجتماعياً، وكانت مهددة في وجودها نفسه بالميل الحكومي الى تبديد المال على مغامرات شرق أوسطية. وقد نددت «التايمز» بالحكومة لهذا السبب، في مقالة افتتاحية نشرتها في ١٨ تموز (يوليو) ١٩٢١، قائلة انه: «بينما أنفقت الحكومة ما يقرب من ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه منذ توقيع الهدنة على أقوام شبه رحّل في بلاد الرافدين، لم ترصد سوى ٢٠٠,٠٠٠ جنيه سنوياً لاصلاح أكواخ أحيائنا الفقيرة واضطرت الى منع الانفاق بموجب قانون التعليم لعام ١٩١٨».

ولكن بينما كانت «التايمز» تدافع عن رأيها القائل ان الخطر على بريطانيا مصدره الرسميون البريطانيون، ظل كثيرون من هؤلاء الرسميين يركزون على الخطر السوفياتي في الشرق الأوسط وعلى كيفية الرد على هذا التهديد.

الفصل الثاني

التحدي السوفياتي في الشرق الأوسط

كان رؤساء الهيئات الكبرى الثلاث في الحكومة، المكلفون بمعالجة المسألة الروسية في الشرق الأوسط ـ وزارة الخارجية، ووزارة الحربية، ووزارة شؤون الهند ـ مختلفين في ما بينهم بشأن طبيعة التحدي السوفياتي وكيفية الرد عليه.

ان اللورد كورزون، حارس شعلة اللعبة الكبرى الذي أصبح في عام ١٩١٩ وزيراً للخارجية، قد دعا الى اقامة موقع بريطاني عسكري متقدم في الشرق الأوسط تحسباً لروسيا. وقد حث الجيش البريطاني على اتخاذ مواقع للدفاع عن منطقة عبر القوقاز (التي انفصلت عن روسيا) وعن شمال فارس. وادعى هو والوكيل الدائم لوزارة الخارجية، اللورد هاردينج ـ وكلاهما نائب سابق للملك في الهند ـ ان خسارة أية منطقة واحدة في الشرق الأوسط نتيجة عدوان روسي ستؤدي، بدورها، الى خسارة المنطقة التي تليها، في عملية تفاعل على غرار لعبة الدومينو، وقد تؤدي هذه العملية في نهاية المطاف الى فقدان الهند[1].

ولكن وزير الدولة لشؤون الهند، أدوين مونتاغيو، ونائب الملك في الهند، فريدريك جون نابيير شيجر، بارون تشيلمسفورد الثالث، خالفهما الرأي، ففي اعتقاد مونتاغيو وتشيلمسفورد أن روسيا البلشفية تمثل تهديداً سياسياً لا عسكرياً لوضع بريطانيا في الشرق الأوسط، وانه ينبغي لبريطانيا أن تنافس روسيا على كسب تأييد القوى الوطنية في سائر أنحاء آسيا الاسلامية. ولكن بريطانيا، في رأيهما، تنهج بدلاً من ذلك سياسة قد تكون مرسومة صراحة لدفع هذه القوى الى أحضان موسكو، وان وجود الجيوش البريطانية قد ينتظر منه أن يزيد في تنفير هذه القوى.

في مطلع عام ١٩٢٠ كتب مونتاغيو الى كورزون قائلاً: «ان خطر البلاشفة على فارس والهند»، هو الى حد بعيد نتيجة للسياسات التي تتبعها الحكومة البريطانية نفسها، ووصف هذه

---

(١) ريتشارد اولمان، **العلاقات الانكليزية ـ السوفياتية ١٩١٧ ـ ١٩٢١**، المجلد ٣: **الاتفاق الانكليزي ـ السوفياتي** (برنستون: مطبعة جامعة برنستون، ١٩٧٢)، ص ٣٢٤.

السياسات بأنها معادية للديانة المحمدية. وكتب قائلاً: «كان بوسعنا أن نجعل الحركة الاسلامية تظهر الصداقة لبريطانيا العظمى»، ولكننا، بدلاً من ذلك «جعلناها معادية لها»[٢]. كانت الهند البريطانية، بطبيعة الحال، معارضة لسياسة لندن الشرق أوسطية منذ أن تولى اللورد كيتشنر مسؤولية هذه السياسة في عام ١٩١٤، وما كتبه مونتاغيو في عام ١٩٢٠ انما كان متسقاً مع الانتقادات التي وجهها طوال الوقت الى سياسات حكومته المؤيدة للعرب والمؤيدة للصهيونية، وكذلك مع الانتقادات التي وجهها الى مدرسة كيتشنر التي كانت ترى أن الاسلام قوة يسيّرها ويوجهها أعداء بريطانيا.

أما تشيلمسفورد، فقد وضع في برقيات أرسلها الى مونتاغيو في بداية عام ١٩٢١، المسألة في منظورها التاريخي، منوهاً بأن البريطانيين كانوا حتى عام ١٩١٤ «المنافحين عن الاسلام في مواجهة الغول الروسي»[٣]. أما الآن فان معاهدة سيفر القاسية التي فرضها لويد جورج على الامبراطورية العثمانية التي لا حول لها، والمعاهدة الأحادية الجانب التي فرضها كورزون على الامبراطورية الفارسية الخائرة القوى، بدت كل منهما لمسلمي الهند انها مثال على «تحطيم بريطانيا للاسلام»[٤]. من جهة أخرى، جاءت الحرب بنظام حكم جديد في روسيا يتحدث بلغة الاستقلال الوطني ـ على أقل تقدير في الشرق الأوسط. وكان رأي نائب الملك ان «الدفاع الحقيقي» ضد التوسع البلشفي الروسي في الشرق الأوسط على المدى البعيد، لا يكمن في اقامة مواقع عسكرية متقدمة بل في مساندة «الروح الوطنية» بين الشعوب الاسلامية في المنطقة، وهي شعوب معتقداتها الدينية معادية للبلشفية، ووطنيتها ستقودها الى مقاومة الزحف الروسي[٥]. وتابع يقول انه سيكون خطأ إذا احتفظت بريطانيا بوجود عسكري في الشرق الأوسط، بل حتى بوجود اقتصادي فقط، لأن ذلك قد يحمل القادة المحليين على الاستنتاج أن الخطر الحقيقي على استقلالهم مصدره لندن.

كان الميجر جنرال ادموند إيرونسايد يعتقد اعتقاداً قوياً خلال المدة التي أمضاها قائداً للقوات البريطانية المتبقية في شمال فارس، أن قواته يجب الا تكون حيث هي. وكان يرى أن طبيعة الأرض الوعرة عند الحدود الشمالية الغربية للهند تشكل خطاً دفاعياً فعالاً، فلا تعود هناك ضرورة لدفاع أمامي عن الهند، في حين أن خط الاتصالات الطويل الذي يتطلبه دفاع أمامي عن الهند من فارس، يجعل هذه الاستراتيجية غير عملية[٦].

في نهاية المطاف، أنهت وزارة الحربية الجدل الذي كان قائماً بين وزارة الخارجية، ووزارة شؤون

(٢) المرجع نفسه، ص ٣٢٨.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) المرجع نفسه، ص ٣٢٩.

(٥) المرجع نفسه.

(٦) المرجع نفسه، ص ٣٢٧.

الهند. فقد حسم الموقف سير هنري ويلسون، رئيس هيئة الأركان العامة لقوات الامبراطورية، باتخاذ موقف ضد وزارة الخارجية على أساس أنه لا تتوافر لديه القوات اللازمة لتنفيذ السياسة التي ينادي بها اللورد كورزون، أي سياسة المواقع المتقدمة في الشرق الأوسط. وقد عرض في عام ١٩٢٠ على مجلس الوزراء ورقة يذكر فيها أن بريطانيا لا تتوافر لها قوات احتياط لتعزز بها حامياتها في أي مكان من العالم، إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك[٧]. ومن وجهة نظره، فإن السياسة الوحيدة المجدية هي الاقتصاد في استخدام الموارد المتوافرة وتركيز قوات بريطانيا العسكرية في المناطق الأكثر أهمية - وليست فارس ولا حدود القوقاز بين هذه المناطق.

وكان رأي ونستون تشرشل وزير الحربية والطيران في أوائل عام ١٩٢٠ انه حتى لو توافرت قوات لارسالها الى فارس وحدود القوقاز، فينبغي ارسالها بدلاً من هاتين المنطقتين الى روسيا لمساندة جنرالات الحكم القيصري في جهدهم لاسقاط الحكومة البلشفية[٨]. وقد دان تشرشل حكام الكرملين الجدد من أفواههم: فقد صوّرهم بأنهم أمميون وثوريون. وفي اعتقاده أن معظمهم لم يكونوا روسيين اطلاقاً - بل كانوا يهوداً. ولذلك اعتقد تشرشل انهم لا يسعون وراء أهداف روسية، سواء أكانت أهدافاً وطنية أم امبريالية. ولكنه أخفق في تفسير سبب التشابه المفضوح بين أهدافهم في الشرق الأوسط وأهداف القياصرة.

لقد أكد محضر اجتماع لأعضاء مجلس الوزراء البريطاني عقد في عام ١٩٢٠ الخطر عينه الذي شعر تشرشل وبعض زملائه، أن البلشفيك يشكلونه في آسيا الاسلامية. فقد جاء في المحضر: «انهم يومياً يتقدمون بخطوات واسعة نحو الشرق، باتجاه بخارى وأفغانستان، انهم ينفذون خطة دعاية منتظمة وعلمية وشاملة في آسيا الوسطى ضد البريطانيين»[٩]. وقال رئيس هيئة أركان قوات الامبراطورية محذراً الوزراء: «ان بحر قزوين سيسقط في أيدي البلاشفة الذين يمكنهم... اثارة الاضطراب في شمال فارس، وسيمتد الاضطراب الى أفغانستان، وهي منذ الآن شديدة الاضطراب، والى الهند أيضاً التي يقال انها اليوم في حالة أخطر مما كانت خلال الثلاثين سنة الماضية»[١٠]. وقد ردد ونستون تشرشل هذه المخاوف فكتب الى رئيس الوزراء يسأله: «ماذا نحن فاعلون إذا اكتسح البلشفيك القوقاز والتحموا مع القوميين الأتراك، وإذا سيطروا على بحر قزوين وقاموا بغزو شمال فارس، وإذا سيطروا على تركستان واشتركوا مع أفغانستان في تهديد الهند من الخارج محاولين اشعال ثورة في الداخل؟»[١١].

كان الرأي العام يرى في حملة الروس البيض المدعومة من بريطانيا في الحرب الأهلية الروسية

---

(٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٢٦ - ٣٢٧.

(٨) المرجع نفسه، ص ٣٢٦.

(٩) مارتن جيلبرت، ونستون س. تشرشل، المجلد المرافق، المجلد ٤، الجزء ٢: تموز ١٩١٩ - آذار ١٩٢١، الصفحتان ٩٨٨ - ٩٨٩.

(١٠) المرجع نفسه، ص ٩٨٩.

(١١) المرجع نفسه، ص ١٠٢٥.

التي نشبت بين البلشفيك وخصومهم، انها حرب تشرشل شخصياً، فلما تعثرت جيوش الروس البيض في أواخر عام ١٩١٩ ثم تفرقت مشتتة في أوائل عام ١٩٢٠، رأى الرأي العام فيها اخفاقاً آخر من اخفاقات تشرشل المكلفة. وقد كتب اليه رئيس الوزراء قائلاً: «لقد وجدت ذهنك مسكوناً بهاجس روسيا بحيث شعرت أن لديّ سبباً وجيهاً للخوف من ألا تكون قدراتك، وطاقتك وشجاعتك منذورة لتخفيض النفقات»[١٢]. وتحدث رئيس الوزراء بعد بضعة شهور عن تشرشل وروسيا، فكان أقل ضبطاً للنفس. وكتب رئيس هيئة الأركان العامة للقوات الامبراطورية في مفكرته انه: «يظن أن تشرشل أصابه مسٌّ من الجنون»[١٣].

وبما أن لويد جورج رئيس وزراء ينتمي الى حزب الأحرار ويعتمد على الأغلبية التي يتمتع بها الجناح اليميني لحزب المحافظين في مجلس العموم، فقد شعر انه مضطر للسماح لوزير الحربية في حكومته بأن يساند الروس البيض الى أن يظهر فشلهم بوضوح. ولكن عندما انهار الروس البيض، شعر رئيس الوزراء انه يملك حرية السعي لعقد اتفاق مع الحمر. وهو لم يشعر بخوف من أطماعهم الامبراطورية في الشرق الأوسط، ولم يسبق أن شعر بالخوف في هذا الصدد من أطماع القياصرة.

لقد كان رئيس الوزراء، في اعتقاده بامكانية التوصل الى تسوية مع روسيا، انما يطبق تقاليد حزب الأحرار الذي ينتمي اليه. ان زميليه السابقين، اسكويث وغراي، كانا يعتقدان أن للروس مظالم مشروعة في الشرق الأوسط، مثل افتقارهم الى ميناء على المياه الدافئة، وإذا استجيبت مظالمهم فانهم سيقنعون ولن يتقدموا أكثر من ذلك. وبالروح عينها قال لويد جورج ان التهديد الروسي المزعوم للهند هو من نسج الخيال. وفي اعتقاده أن روسيا البلشفية تفتقر الى الموارد اللازمة لتشكل مثل هذا التهديد، وحتى «عندما تمتلك روسيا التجهيزات الجيدة فان الروس لن يتمكنوا من عبور الجبال»[١٤]. ومع موافقته على أن الدعاية البلشفية في الهند قد تمثل خطراً، فقد قال: «ان المرء لا يستطيع بواسطة طوق عسكري منع الأخطار من الوصول الى بلد من البلدان»[١٥].

خلال عام ١٩٢٠ وأوائل عام ١٩٢١ دخل لويد جورج في مفاوضات مع موسكو بشأن اتفاقية تجارية تمنح نظام الحكم البلشفي اعترافاً على أساس الأمر الواقع وتعيد روسيا الى أسرة الأمم. وقد أبلغ ريدل انه يجب أن يصر على شرط أول للتفاوض، هو وجوب ايقاف الدعاية البلشفية كلها في الخارج، أي في فارس وأفغانستان وأي مكان آخر في الشرق. وكتب ريدل في مفكرته: «ان لويد

(١٢) مارتن جيلبرت، **ونستون س. تشرشل**، المجلد ٤، ١٩١٦ ـ ١٩٢٢، **العالم المضروب** (بوسطن: هوتن ميفلين، ١٩٧٥)، ص ٣٣١.

(١٣) المرجع نفسه، ص ٣٧١.

(١٤) **مفكرة اللورد ريدل شديدة الخصوصية عن مؤتمر الصلح وما بعده: ١٩١٨ ـ١٩٢٣** (نيويورك: رينال وهيتشكوك، ١٩٣٤)، ص ١٦٣.

(١٥) المرجع نفسه.

جورج يظن أن لينـين سيـوافق»[١٦]. وقد تبين أن العكس هو الصحيح. فقد ذكرت الحكومة السوفياتية في برقية تعليمات موجهة الى ممثلها: «نحن لا نستطيع أن نوافق على تقديم تنازلات محددة في الشرق الا في مؤتمر سياسي نعقده مع انكلترة، بشرط أن نحصل على تنازلات مماثلة من انكلترة وفي الشرق أيضاً. أما ما هي هذه التنازلات، فأمر سنبحثه عندما يحين الوقت»[١٧]. لقد كان ذلك تلميحاً الى طموحات امبراطورية روسية مستمرة في الشرق الأوسط أبعد مدى بكثير مما ظن لويد جورج.

(١٦) المرجع نفسه.

(١٧) اولمان، **العلاقات الانكليزية ـ السوفياتية**، المجلد ٣، ص ٤٢٧.



الفصل الثالث

أهداف موسكو

(١)

بينما كان قادة بريطانيا مختلفين في الرأي بشأن العلاقة بين الشيوعية البلشفية والامبريالية الروسية، كان القادة البلاشفة أنفسهم يناقشون طبيعة هذه العلاقة مع كل مضامينها بالنسبة لسياستهم في الشرق الأوسط بعد الحرب.

حتى العقد الذي سبق نشوب الحرب العالمية الأولى، كانت الامبراطورية الروسية تتوسع على حساب جيرانها بمعدل هائل ولمدة طويلة. وكانت الحسابات آنذاك أن الامبراطورية الروسية كانت تستولي على أراضي جيرانها بمعدل خمسين ميلاً مربعاً في اليوم وسطياً على مدى أربعمئة سنة[1]. ومع الاستيلاء على أراضٍ أجنبية، ضمت اليها أيضاً شعوباً أجنبية. وقد أظهر أول احصاء ذي طابع علمي للسكان أجري في عام ١٨٩٧، ان معظم رعايا الامبراطورية الروسية هم من غير الروس. فالشعوب الناطقة بالتركية وحدها كانت تمثل أكثر من عشرة بالمئة من مجموع السكان، والمسلمون كانوا يمثلون ما لا يقل عن أربعة عشر بالمئة، وكان الآن على روسيا لينين أن تقرر هل تحاول أن تستولي من جديد على أراضي الشعوب الاسلامية والشعوب الأخرى غير الروسية التي كان القياصرة قد أخضعوها لحكمهم. كان الرأي الذي دافع عنه لينين على مدى سنوات أن الشعوب غير الروسية يجب أن تتمتع بحق تقرير المصير. ومن الناحية النظرية كان لينين معارضاً حازماً لما أسماه شوفينية «روسيا الكبرى». وقد كتب في عام ١٩١٥ قائلاً: «نحن شغيلة روسيا الكبرى يجب علينا أن نطلب خروج حكومتنا من مونغوليا، وتركستان وفارس...»[2].

---

(١) ريتشارد بايبز، **تشكُّل الاتحاد السوفياتي، الشيوعية والقومية ١٩١٧ ـ ١٩٢٣**، طبعة منقحة (كامبريدج، مساشوستس: مطبعة جامعة هارفارد، ١٩٦٤)، ص ١.

(٢) لينين، **اعمال مجموعة**، المجلد ١٩، ص ٢٥٤، مقتبسة في كتاب: الن س. وايتنغ، **السياسة السوفياتية في الصين ١٩١٢ ـ ١٩٢٤** (كتب الغلاف الرخيص لمطبعة جامعة ستانفورد، ١٩٦٨)، ص ٢١.

وفي عام ١٩١٧ تغلب على مقاومة زملائه في «المؤتمر الديموقراطي الاجتماعي السابع» فجعلهم يوافقون على قرار يعلن ان الشعوب غير الروسية، في الامبراطورية الروسية، يجب ان تكون لها حرية الانفصال.

غير أن الزميل الذي أوكل اليه المسؤولية عن موضوع القوميات، كان ذا ذهنية مختلفة. هذا الزميل هو جوزف رجوغاشفيلي، البلشفيكي من منطقة عبر القوقان، الذي بعد أن أطلق على نفسه عدة أسماء منتحلة أخرى، أطلق على نفسه الاسم الروسي ستالين. ومع أنه كان ظاهرياً يذعن لمدة من الزمن الى آراء لينين في مسألة القوميات، فلم يكن يشاطره هذه الآراء. والحقيقة هي أنه كان شرساً في اختلافه مع لينين حول موضوع القوميات ودستور الاتحاد السوفياتي. كان اقتراح لينين أن تكون كل البلدان السوفياتية ـ روسيا، وأوكرانيا، وجورجيا ومختلف البلدان الأخرى ـ بلداناً مستقلة، وان تتعاون في ما بينها كبلدان متحالفة على أساس معاهدات تعقدها في ما بينها. أما خطة ستالين فكانت تقضي بولاء أوكرانيا وجورجيا وسائر البلدان الأخرى للدولة الروسية ـ وكانت الغلبة لخطته. وفي ٣٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٢، وافق المؤتمر الأول لمجالس السوفيات لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتي على تشكيل الاتحاد السوفياتي، والسيطرة فيه لروسيا.

(٢)

ما مدى الأهمية، من الناحية العملية، للاختلافات بين لينين وستالين؟

كان لينين يرى أن الأمم الأوروبية ضمن الامبراطورية الروسية، يجب السماح لها بالاستقلال ـ وفي هذا كان، بالتأكيد، على خلاف مع ستالين. بيد أن هناك بعض ما يثبت بالبينة أنه كان يعتقد في الخفاء بعدم السماح باستقلال قوميات الشرق الأوسط حتى وقت متأخر جداً(*) ـ وفي هذا كان يختلف عن اعتقاد ستالين بأنها يجب ألا تستقل اطلاقاً، ولكن الرجلين على المدى القصير كانا يصلان الى الشيء نفسه.

ومع أن لينين كان معارضاً لاكراه غير الروس على الرضوخ للحكم الروسي، فانه، شأنه شأن

(*) كتب زعيم بشكيريا، زكي والدي توغان (بعد انقضاء سنوات) أن لينين ابلغه في عام ١٩٢٠ أن المشكلة في البلدان المستعمرة هي أنها تفتقر الى البروليتاريا (الطبقة العاملة). والبروليتاريا وفقاً للنظرية الشيوعية هي الطبقة التي تملي ارادتها وتقود، ولكن فلاحي الشرق لم تكن عندهم طبقة عاملة في الصناعة تتولى القيادة. والحصيلة ان هذا يعني أن شعوب الشرق لم تكن بعد مستعدة لممارسة حقها في الحرية. وحسب أقوال توغان. فان لينين ذكر له انه حتى بعد أن تنجح الثورة الاشتراكية في سائر انحاء العالم، لا بد من بقاء المستعمرات السابقة للدول الأوروبية الكبرى تحت وصاية سادتها السابقين ريثما تنشأ فيها طبقة عاملة في الصناعة(٣).

(٣) اولاف كارو، **الامبراطورية السوفياتية: اتراك آسيا الوسطى والستالينية**، الطبعة الثانية (نيويورك: مطبعة سانت مارتن، ١٩٦٧)، ص ١١١.

ستالين، لم يشعر بأي تحرج أو تأنيب ضمير ازاء اكراه غير البلشفيك على الرضوخ للحكم البلشفي ـ وهنا أيضاً لا تبدو سياسة لينين مختلفة من الناحية العملية اختلافاً واسعاً عن سياسة ستالين، بقدر ما يبدو الاختلاف بينهما من الناحية النظرية. فقد استولت روسيا السوفياتية، بقيادة لينين، على الأجزاء غير الروسية من الامبراطورية الروسية السابقة، وفرضت على هذه الأجزاء بقوة السلاح، أنظمة حكم سوفياتية بلشفية محلية. وفي كل حالة أنشئت قوة شرطة سياسية، متفرعة عن الشرطة السرية في روسيا السوفياتية، من قبل حكومة لينين، للمساعدة على تثبيت نظام الحكم السوفياتي المحلي. وهذا يتفق اتفاقاً كاملاً مع ما فعله لينين في روسيا: فقد كان نظام حكمه نظام أقلية استولت على السلطة بالقوة وثبتت نفسها في السلطة باستخدام نحو ربع مليون من رجال الشرطة السرية.

أما في آسيا الوسطى الروسية، فقد كانت الأقلية البلشفية مؤلفة من الروس، في حين أن الأكثرية غير البلشفية كانت من أهل البلاد. وحكم البلشفيك لغير البلشفيك (وفقاً لسياسة لينين) كان يعني عملياً أن يحكم الروس غير الروس (وفقاً لسياسة ستالين).

(٣)

في البداية، وعدت الحكومة البلشفية السكان من أهل البلاد في آسيا الوسطى بأن ينالوا حريتهم. وفي نهاية عام ١٩١٧، بعد الاستيلاء على السلطة في بيتروغراد، أصدر السوفياتيون نداء من أجل تأييدهم؛ يحمل توقيعي لينين وستالين، ويعترف النداء بحق السكان المسلمين في «أن تنظموا حياتكم الوطنية في حرية تامة»[٤].

ترى، هل يحاول القادة البلشفيك، مع ذلك، أن يستولوا من جديد على مستعمرات القيصر في الشرق الأوسط؟ ان سياستهم في هذا الصدد ستوفر للندن دليلاً هاماً تعرف من خلاله هل هم ثوريون شيوعيون أو امبرياليون روس.

ان الشرق الأوسط الروسي ـ تركستان الروسية[*] ـ هي امبراطورية مستعمرة انتزعها القياصرة من العالم الاسلامي المستقل سابقاً. وتركستان هذه، شأنها شأن الجزائر، والمغرب والسودان وعشر أخرى من المناطق القبلية في أفريقيا وآسيا، كانت قد أُخضعت بقوة الأسلحة الأوروبية الحديثة. وقد وجدت، مثلها مثل المستعمرات الأخرى المشابهة لها، ان السادة الأوروبيين يستغلون اقتصادها لمنفعتهم. وشأنها أيضاً شأن هذه المستعمرات، كانت كارهة لاستيطان

(٤) بايبز، **تشكل الاتحاد السوفياتي**، ص ١٥٥.

(*) كلمة تركستان تستخدم هنا بمفهومها الجغرافي العريض وليس بمفهومها الفني بوصفها البلاد التي كان يحكمها من طشقند حاكم عام في عهد القياصرة.

مستعمرين أوروبيين فيها. فما من شيء يكرهه المسلم الناطق بالتركية أكثر من كرهه للروسي الذي يأتي لامتلاك أرضه.

ان تركستان الواقعة في عمق قلب أوراسيا، هي منطقة ظلت مجهولة لدى العالم الخارجي. والجزء الذي تحكمه روسيا منها، يعادل نحو نصف مساحة أراضي الولايات المتحدة في القارة الأميركية، أي نحو مليون ونصف مليون ميل مربع. وسلاسل الجبال الشاسعة الواقعة على حدودها الشرقية، تمنع عنها السحب المشبعة بالرطوبة القادمة من فوق المحيط الهادي، ولذلك فان معظم أراضيها قاحلة، وأكثرها سهول خالية من الغابات. وفي زمن الحرب العالمية الأولى، كان يمكن تصنيف ما بين ٢٠ و٢٥ بالمئة من سكانها الذين يبلغ عددهم نحو عشرة ملايين نسمة انهم رحّل أو شبه رحل، أما بقية السكان، وأكثريتهم من الناطقين بالتركية، فكانوا يعيشون في تجمعات حول مدن الواحات الخصبة.

لقد جلبت حرب عام ١٩١٤ وثورتا ١٩١٧ البلبلة والفوضى الى آسيا الوسطى، وهذا يعود جزئياً الى اتساع البلاد وطبيعة أرضها وسكانها المختلطين. ثم انها بلاد حدودية، وحتى في أحسن الأزمنة لم تكن تخلو من الاضطراب نتيجة النزاعات القبلية ومقاومة أهل البلاد الأصليين للاستعمار الروسي. وبالرغم من بعد تركستان عن الحرب، فقد كانت ساحة لثورة قبلية على اجراءات زمن الحرب. ثم انها عانت من انهيار الحكومة نتيجة لثورتَيْ بيتروغراد. وقامت صراعات اجتماعية عندما قاومت الطبقة المتوسطة الصغيرة من سكان المدن محاولة الزعماء الاقطاعيين لاعادة تثبيت سلطتهم. وارتفعت رايات العديد من الزعماء والعديد من القضايا، ونزل الكل الى الميدان، فاكتسحت الصحارى والسهول الشاسعة جيوش وعصابات مسلحة وجماعات مغيرة لا يدري أحد من أين جاءت ولا كيف اختفت بلمح البصر.

وقذفت الحرب والثورة ركامهما البشري: لاجئين يبحثون عن سبيل للخروج ومغامرين يبحثون عن سبيل للدخول. وتدفقت من معسكرات أسرى الحرب الذين أطلقوا من الأسر، جماعات من الجنود الألمان والهنغاريين والتشيكيين ومن عدة قوميات أخرى بحثاً عن هدف ما. وثمة أصناف من البشر من العسير سبر أغوار هوياتهم أو مهماتهم أو دوافعهم يملؤون القوافل ومركبات السكك الحديدية المزرية لما أصابها من تكسير، والتي كانت تعبر مترنحة أرض آسيا الوسطى العارية من الشجر. وقد اعتقد نظام الحكم السوفياتي ـ أو حُمل على الاعتقاد ـ بأن مؤامرات موحى بها من جهات أجنبية أخذت تترعرع وتبلغ مرحلة النضج تحت شمس تلك المناطق شبه المدارية.

وخلال سنوات الفوضى التي أعقبت الثورة. أعلنت أنظمة حكم جديدة من أهل البلاد الأصليين عن وجودها في سائر أنحاء المنطقة. وتعاملت موسكو معها باعتبارها تحديات لا بد من التغلب عليها. وفي نهاية عام ١٩١٧ أقام مسلمو آسيا الوسطى نظام حكم في خوقند، عاصمة ما كانت ذات يوم امارة أحد الخانات في وادي فرغانة الغربي، لمقاومة مجلس سوفيات طشقند (الذي تألف من مستوطنين روس ولم يكن بين أعضائه مسلم واحد). وبسبب افتقار نظام الحكم في

خوقند الى المال والسلاح، فقد أخذ يبحث عن حلفاء فلم يوفق. وقد أنكر ستالين على نظام خوقند حقه في ممارسة الحكم. وفي ١٨ شباط (فبراير) ١٩١٨ استولى الجيش الأحمر على خوقند ونهبها ودمر معظم المدينة وذبح سكانها. ولكن انبثقت من خرائب المدينة حركة ضعيفة التنظيم، قوامها عصابات نهب وسلب دعيت باسماش أقضت مضاجع الروس سنوات عديدة.

وخلال بضع السنوات التالية، دمرت روسيا السوفياتية مراكز المقاومة الواحد تلو الآخر. وقد علم شعب كازاخستان في عام ١٩١٨ انه لم يكن هناك أمل في الحصول على مساندة من الروس البيض الذين هم أيضاً يقاومون تطلعات أهل البلاد الأصليين. كان شعب كازاخستان قد أعلن الحكم الذاتي وطلب مساعدة القائد القيصري، الأميرال كولتشاك، في الدفاع عن أنفسهم ضد البلشفيك ـ وإذا بهم يكتشفون انه هو أيضاً عدوهم.

على أن التهديد الأخطر للطموحات السوفياتية كان مصدره «الدولتان من أهل البلاد»، خيفا وبخارى، وهما محميتان سابقتان من محميات القيصر في آسيا الوسطى. وبما أنهما دولتان حدوديتان مجاورتان لبلاد فارس وافغانستان والصين، فقد كان لهما حظ الاتصال بالعالم الخارجي، ويمكنهما أن تشكلا بؤرة لتحالفات معادية للسوفيات.

لقد استغلت موسكو حدوث خصام داخلي في خيفا، فاستولى عليها الجيش الأحمر في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠ وأقام نظام حكم تحالف مع السوفيات. ومنذ ذلك الحين أمرت موسكو بسلسلة تصفيات في زعامة خيفا مهدت الطريق لدمج خيفا، في نهاية المطاف، في الاتحاد السوفياتي.

بقيت بخارى وحدها. وقد خطر للسوفيات في التعامل مع آخر حصن من حصون المقاومة التركية الأهلية، أن يستفيدوا من أنور باشا، زعيم حزب تركيا الفتاة ـ الذي صورته المخابرات البريطانية انه عضو في المؤامرة التي توجه الحركة البلشفية طوال الوقت.



الفصل الرابع

حادث موت في بخارى

(١)

كانت معلومات المخابرات البريطانية تفيد أن زعماء حزب تركيا الفتاة أعضاء في المؤامرة الألمانية واليهودية المسيطرة على نظام الحكم البلشفي. ولكن بينما كان قادة بريطانيا يحاولون من عام ١٩١٨ حتى عام ١٩٢٢ أن يسبروا غور نيات القادة البلشفيك، كان يفعل مثلهم زعماء حزب تركيا الفتاة الطريدون ـ والذين لم تكن لهم سيطرة على البلشفيك، بل ولا يعرفون الشيء الكثير عنهم.

في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ هرب أنور باشا وجمال باشا وطلعت بك من خرائب الامبراطورية العثمانية بمساعدة الألمان المتقهقرين وفروا عبر البحر الأسود الى أوديسا. بعد ذلك تمكن أنور وطلعت من الوصول الى برلين، وهناك، في أواخر صيف ١٩١٩ قاما بزيارة الى ممثل البلشفيك، كارل راديك في زنزانة سجنه. وراديك هو أحد الوسطاء بين هيئة الأركان العامة الألمانية ولينين في عملية تمويل حزب البلشفيك التي كانت من وحي هيلفاند. وقد سجنته الحكومة الألمانية الجديدة في عام ١٩١٩ في نطاق اخماد الانتفاضة الشيوعية في ألمانيا. ولكنه عومل معاملة شخص ذي شأن وقام بتصريف أعمال سياسية من زنزانته.

كان الاقتراح السياسي المفزع الذي عرضه راديك على زعيمي حزب تركيا الفتاة هو أن ينطلق أنور الى موسكو للتفاوض على ميثاق بين البلشفية الروسية والقومية التركية موجه ضد بريطانيا. ولكن أنور كان طوال عمره خصماً لروسيا ولا تجمعه صداقة مع البلشفيك. غير أن راديك طمأنه الى «أن روسيا السوفياتية ترحب بكل من يساند الحملة على الامبريالية الانكليزية»[1].

كان لأنور صديق حميم في برلين هو الجنرال هانز فون سيكت، المؤسس اللامع للجيش الألماني

---

(١) ادوارد هاليت كار، **الثورة البلشفية ١٩١٧ ـ ١٩٢٣** (هارموند سورث: بنغوين، ١٩٦٦)، المجلد ٣، ص ٢٤٩، الحاشية ١.

الجديد وقائده ـ وهذا الجيش هو القوة العسكرية المحدودة والمقلصة تقليصاً شديداً التي سمح بها الحلفاء لألمانيا بموجب القيود التي تضمنتها معاهدة فرساي. كان فون سيكت، بالمونوكل الذي يضعه على عينه، وبقسمات وجهه الجهم، نموذج الضابط الألماني المحترف، الذي لجأ الى مشورته زعماء حزب تركيا الفتاة خلال الحرب. والحقيقة انه خلال الأشهر الأخيرة من الحرب كان رئيس أركان الجيش التركي.

وافق فون سيكت على مساعدة أنور في القيام بالرحلة الصعبة والخطرة الى موسكو عبر أوروبا الشرقية التي تسودها الفوضى، إذ كانت القوى الوطنية في بولندا، ولاتفيا، واستونيا، ولتوانيا، وهنغاريا، تخوض المعارك ضد الثوريين الشيوعيين أو البلشفيك الروس، بينما الحرب الأهلية الروسيـة ما تزال محتدمة. قدم أنور الى فون سيكت تقويماً جديداً للامكانيات التي يوفرها البلشفيك لضرب الحلفاء. وكتب كارل راديك في ما بعد أن أنور: «هو أول من أوضح للعسكريين الألمان أن روسيا السوفياتية قوة عالمية جديدة وصاعدة ينبغي لهم الاعتماد عليها، إذا كانت لديهم رغبة حقيقية في مقاتلة الحلفاء»[٢]. ان هذه الأفكار، التي نقلها أنور إلى فون سيكت قد أثمـرت بعـد سنوات عديدة، عندما اتجه فون سيكت نحو اقامة تحالف بين الآلة العسكرية الألمانية وروسيا السوفياتية.

أعد ضابط في هيئة أركان فون سيكت الترتيبات لسفر أنور الى موسكو في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٩ بطائرة شركة يملكها صاحب مصنع للطائرات. ولكن الترتيبات أجهضت، إذ تعطل محرك الطائرة فاضطرت الى الهبوط هبوطاً اضطرارياً في لتوانيا. وبما أن أنور كان يحمل أوراقاً مزورة فلم تكتشف هويته الحقيقية، ولكنه ظل سجيناً مدة شهرين في لتوانيا ـ التي كانت هي ولاتفيا وأستـونيـا في حالة حرب مع روسيا السوفياتية ـ للاشتباه بأنه جاسوس. ولدى خروجه من السجن عاد الى برلين وبدأ محاولة ثانية للوصول الى موسكو، ولكنه هذه المرة اعتقل وسجن في لاتفيا. وقد روى في ما بعد أن ضباط مخابرات استجوبوه مراراً ولكنه نجح في اقناعهم بأنه يدعى التمان وانه «شيوعي الماني يهودي لا أهمية له»[٣]. وأخيراً وصل إلى موسكو في صيف عام ١٩٢٠ أي بعد نحو عام من مغادرته برلين المرة الأولى.

ان رحلته السياسية الطويلة المحفوفة بالمخاطر التي ابتعد فيها عن العداء للشيوعية والعداء للروح الروسيـة، بدت وكـأنهـا اكتملت. فقـد كتب من موسكـو الى فون سيكت في ٢٦ آب (أغسطس) ١٩٢٠ يحثه على مساعدة السوفيات مدعياً انه:

«يوجد هنا حزب ذو قوة حقيقية، وتروتسكي أيضاً ينتمي الى هذا الحزب الذي ينادي باتفاق مع المانيا. وهذا الحزب مستعدٌ للاعتراف بحدود المانيا كما كانت عام ١٩١٤. ويرى أعضاء الحزب سبيلاً وحيداً للخروج من الفوضى العالمية الراهنة، ألا وهو التعاون مع المانيا وتركيا. ألا يمكن

---

(٢) المرجع نفسه، ص ٣١٣.

(٣) لوين، **مرايا موسكو** (نيويورك: ت. سلتزر، ١٩٢٣)، ص ١٥٧.

من أجل تعزيز موقف هذا الحزب وكسب الحكومة السوفياتية كلها الى جانب القضية، تقديم مساعدة غير رسمية، وهل بالامكان أيضاً بيعهم السلاح؟»[٤].

في الوقت نفسه أبلغ أنور فون سيكت، «أول أمس عقدنا معاهدة صداقة تركية - روسية وبموجبها سيقدم الروس لنا الدعم ذهباً وبكل الوسائل»[٥]. (إذا صح أن القادة البلشفيك كانوا آنذاك عازمين فعلاً على مساعدة أنور لتولي قيادة الثورة التركية، فانهم بدلوا رأيهم في ما بعد عندما علموا بتعقيدات الوضع السياسي التركي).

(٢)

عقد البلشفيك في اليوم الأول من أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠ «المؤتمر الأول لشعوب الشرق» في مدينة باكو عاصمة أذربيجان الاسلامية المستولى عليها حديثاً. وقد ضم المؤتمر ١٨٩١ مندوباً من مختلف الشعوب الآسيوية، بينهم ٢٣٥ مندوباً تركياً. وكان المؤتمر برعاية الأممية الثالثة (أو الشيوعية) - أي الكومنترين كما سمي - ولكن نسبة مئوية كبيرة من المندوبين لم يكونوا شيوعيين. حضر أنور المؤتمر بصفته ضيفاً على الكومنترين الذي مثله في المؤتمر كارل راديك، وغريغوري زينوفييف والهنغاري بيلاكون. وترأس المؤتمر زينوفييف قائد الأممية الشيوعية.

ومع أن أنور ادعى أن لينين استقبله وأن زينوفييف وضعه تحت رعايته في المؤتمر، فقد كانت شهرته الأوسع انه شريك ألمانيا الامبريالية وقاتل الأرمن. كانت بين المندوبين معارضة قوية للسماح له بالمشاركة في المؤتمر. وتم الوصول الى حل وسط يقضي بأن يُتلى بيان باسم أنور في المؤتمر بدلاً من أن يلقيه هو شخصياً. ومع ذلك قوطع البيان بهتافات الاستنكار والاحتجاجات. لقد ادعى أنور في بيانه انه يمثل «اتحاد منظمات ثورية في المغرب، والجزائر، وتونس، وطرابلس، ومصر، وشبه جزيرة العرب، وهندستان»[٦]. موضوعياً كان يتطلع الى تولي قيادة تركيا، ولكن المندوبين الأتراك الذين يؤيدون مصطفى كمال أوضحوا للسوفيات ان مساندة موسكو لأنور ستغضبهم.

وبالرغم من أن الدعوة الى المؤتمر صيغت باللغة الشيوعية، لغة الثورة العالمية، فقد بدا زينوفييف، لدى حضوره المؤتمر، انه يناشد المندوبين المجتمعين أن يساعدوا في صراع قومي قائم بين روسيا وبريطانيا. ففي خطاب الافتتاح صاح بالحضور قائلاً: «أيها الأخوة، ندعوكم اليوم الى حرب مقدسة هي في المقام الأول ضد الامبريالية الانكليزية!»[٧]. ولما كان كثيرون من

---

(٤) كار، الثورة البلشفية، ص ٣٢٧.

(٥) المرجع نفسه، ص ٢٦٦، الحاشية ٢.

(٦) المرجع نفسه، ص ٢٦٧.

(٧) المرجع نفسه، ص ٢٦٣.

الذين ناشدهم الانضمام الى هذه الحملة غير شيوعيين بل معادين للشيوعية، فقد شعر الكومنترين انه مضطر لأن يدفع عن نفسه الاتهام بأنه يستخدمهم بصفاقة كأدوات للسياسة الخارجية السوفياتية. قال كارل راديك مخاطباً المؤتمر: «ان السياسة الشرقية للحكومة السوفياتية ليست مناورة دبلوماسية، وليس هدفها دفع شعوب الشرق الى خط النار ومن ثم الغدر بها بغية الحصول على فوائد للجمهورية السوفياتية... نحن واياكم نرتبط بمصير مشترك...»[8]. ولكن حضور أنور بصفته ضيف الكومنترين هو تكذيب لهذا الكلام، أو هذا على الأقل هو ما قيل في الأوساط الاشتراكية الأوروبية خلال بضعة الأسابيع التي أعقبت انعقاد المؤتمر. فالكومنترين، وفقاً لما قاله أحد زملاء لينين السابقين، قد رضخ لاغراء «اعتبار شعوب الشرق بيادق على رقعة الشطرنج في الحرب الدبلوماسية التي تخاض ضد دول الحلفاء»[9]. وادعى أحد الديموقراطيين الاجتماعيين أن البلشفيك تخلوا في باكو عن الاشتراكية لمصلحة سياسة الدولة[10].

بعد مرور شهر على انعقاد مؤتمر باكو عاد أنور الى برلين، وشرع في شراء أسلحة ـ ربما لمصلحته، إذ كان يأمل في أن يعود الى الأناضول لينحي مصطفى كمال جانباً ويتسلم قيادة القوات التي تقاوم الحلفاء. كان أنور لا يزال يحظى بالتأييد بين قدامى مناضلي جمعية الاتحاد والترقي، وكان أيضاً يسيطر على منظمة مكانها على حدود منطقة عبر القوقاز. ولم تكن آماله في العودة الى السلطة داخل تركيا بعيدة بالمرة عن الواقع.

كانت مساندة موسكو لأنور أحد البدائل التي تستطيع بواسطتها أن تهدد مصطفى كمال إذا ما اقتضت الضرورة ذلك، أما في الوقت الراهن فليس لدى البلشفيك ما يكلفون به أنور[*]. وسنرى الآن أن عاماً سيمر قبل أن يجد السوفيات مهمة يرسلونه فيها ـ والمهمة هي الذهاب الى بخارى في تركستان المضطربة.

في أثناء انتظار أنور أن تسند اليه مهمة يكلف بها، استقر في موسكو خلال عام ١٩٢١ بصفته ضيفاً على الحكومة السوفياتية. كان حينما يسير في شوارع العاصمة الروسية يبدو شخصية طريفة تلفت الانتباه بطربوشه الكبير الذي لا يتناسب مع قامته الضئيلة. وقد أصبح في رأي الكاتبة الأميركية لويز بريانت، التي عاشت بجواره مدة نصف عام وكانت تراه كل يوم، نجماً من نجوم المجتمع في موسكو. وقد كتبت قائلة: «لا ريب في أنه فاتن، بالرغم من انتهازيته الواضحة

---

(٨) المرجع نفسه، ص ٢٦٤.

(٩) المرجع نفسه، ص ٢٦٨.

(١٠) المرجع نفسه، الحاشية ٣.

(*) بيد انه تبين أن جمال باشا، زميل أنور يمكن الاستفادة منه فوراً. ففي عام ١٩٢٠، وبناءً على اقتراح (وعلى أية حال بتشجيع من) موسكو، ذهب جمال الى افغانستان حيث ساعد في تبديد شكوك الافغان في روسيا. ويقال إن ملك الأفغان كتب رسالة الى لينين في نهاية عام ١٩٢٠ قال فيها: «ان سمو جمال باشا اطلعنا على الأفكار

جداً، وقسوته... وانعدام الضمير لديه»[13]. وكان شعورها انه متضايق بالرغم مما يلقاه من تبجيل[14].

كان نجم أنور الى أفول في موسكو، لأن نجم منافسه مصطفى كمال كان الى صعود. فالتدبير العملي الذي توصل اليه الكرملين مع حكومة مصطفى كمال التركية القومية، أتاح لروسيا السوفياتية أن تسحق جورجيا وأرمينيا وأذربيجان. ان عداء مصطفى كمال المكشوف للشيوعية ـ في ٢٨ كانون الثاني ١٩٢١ قتل الكماليون سبعة عشر من القادة الشيوعيين الأتراك باغراقهم في البحر الأسود ـ لم يسمح له لينين أو ستالين أن يقف في طريق الاتفاق. وبدا ان موسكو بدخولها سلسلة أحلاف مترابطة مع القادة المسلمين المعادين للشيوعية في تركيا وفارس وافغانستان، انما تسير على الدرب المرسوم في مؤتمر باكو: التخلي عن الأهداف الثورية لمصلحة الأهداف الروسية التقليدية، كما كانت في اللعبة الكبرى. وقد شجع السوفيات تركيا الكمالية الثورية على الدخول في حلف تعقده تركيا، في موسكو، مع أفغانستان التقليدية، الغاية منه (كما تشير المادة الثانية) هي التعاضد في مقاومة استغلال وعدوان الامبراطورية البريطانية.

في صيف عام ١٩٢١ ربح مصطفى كمال النصر الأول في سلسلة انتصارات مذهلة على الجيش اليوناني المدعوم من بريطانيا. كان التيار يجري لمصلحته، وفي خريف ذلك العام ازداد اقتراب السوفيات من عقد حلف معه. ورأى أنور انه يخسر أمام مصطفى كمال.

في صيف عام ١٩٢١ هيأ السوفيات، بطلب من أنور، وسيلة نقل الى القوقاز. وقد أكد أنور لوزير الخارجية السوفياتي انه لا يعتزم أن يشاغبُ هناك على مصطفى كمال، ولكنه حنث بوعده هذا، فما ان وصل الى منطقة عبر القوقاز حتى استقر في باطوم، في جورجيا، على الحدود التركية، وعقد فيها مؤتمراً لأنصاره ثم حاول اجتياز الحدود الى تركيا. ولكن السلطات السوفياتية احتجزته بالقوة. وصار وجود أنور عند الحدود التركية مصدر احراج للقادة السوفيات، ولذلك أبعدوه. لقد

والنيات النبيلة للجمهورية السوفياتية بشأن تحرير العالم الشرقي بكامله[11]...». ان جمال، بصفته مستشاراً للملك أمان الله خان، ساعد في وضع مسودة دستور جديد وشارك في اعادة تنظيم الجيش. وقد أسرّ جمال الى زميل مسلم أن غايته من اعادة تنظيم الجيش الأفغاني وتعزيزه هي زيادة التهديد السوفياتي للهند[12]. واضافة لعمله في الجيش أسس أيضاً منظمة سميت «الرابطة الثورية الاسلامية» المنذورة لتحرير الهند من الحكم البريطاني. ان المكائد التي حاكها مع قبائل الحدود النزاعة الى الحرب قد ساعدت على ابقائها في حالة هيجان ضد بريطانيا. وعلاوة على هذه النشاطات كلها كان وجود جمال بحد ذاته في كابول المطلة على الامبراطورية الهندية المضطربة من موقع استراتيجي له خاصية اضطراب البريطانيين، مدعاة للقلق والهم في سيملا وفي مقر رئاسة الوزارة البريطانية.

(١١) المرجع نفسه.، ص ٢٩٠.

(١٢) ليون ب. بولادا، **الاصلاح والتمرد، في افغانستان، ١٩١٩ ـ ١٩٢٩: اخفاق الملك امان الله في عصرنة مجتمع قبلي** (ايتاكا ولندن: مطبعة جامعة كورنيل، ١٩٧٣)، ص ٢٤٨.

(١٣) برايان، **مرايا موسكو**، ص ١٤٩.

(١٤) المرجع نفسه، ص ١٦٠.

عهدوا اليه، إما بطلب منهم أو بطلب منه، بمهمة في آسيا الوسطى.

كانت موسكو تحاول أن تستكمل في آسيا الوسطى، سيطرتها على السكان المسلمين أهل البلاد الناطقين بالتركية. فطلبت الى أنور أن يساعد في ذلك.

هذه المهمة التي عهد بها اليه هي نقيض كل ما يمثله أنور في السياسة: فقد كان هدفه تحرير الشعوب الناطقة بالتركية من الحكم الروسي. وكانت المهمة أيضاً نقيض ما كان البلشفيك يبشرون به قبل وصولهم الى السلطة: فقد كان ادعاؤهم انهم يحبذون السماح للشعوب غير الروسية في الامبراطورية الروسية أن تملك حرية اختيار طريقها. ان تعليمات السوفيات لأنور، وقد جاءت في أعقاب اعادة الاحتلال الروسي لجورجيا وأرمينيا وأذربيجان، وبعد الكشف عن تحالف موسكو مع القادة المسلمين المعادين للشيوعية، أثارت التساؤل عما إذا كان البلشفيك قد وضعوا في مرتبة أدنى، أو أرجأوا أو حتى تخلوا نهائياً عن المثل العليا الثورية التي نادوا بها. وكانت لأنور بطبيعة الحال آراؤه في هذا الموضوع، ولكنه أخفاها عن مضيفيه البلشفيك فيما كان يتهيأ للانطلاق الى بخارى في آسيا الوسطى.

(٣)

كانت بخارى في صيف عام ١٩٢٠ ـ أي السنة السابقة لايفاد أنور اليها ـ آخر حصن تبقى من حصون استقلال الناطقين بالتركية في آسيا الوسطى. وهي تمتد على مساحة تناهز ٨٥,٠٠٠ ميل مربع على الضفة اليمنى لنهر أوكسوس، عند الزاوية الجنوبية الشرقية لتركستان الروسية، وخلف الحدود الجبلية الجنوبية والشرقية المحاذية لافغانستان والصين، وعدد سكانها يتراوح بين مليونين ونصف مليون وثلاثة ملايين نسمة، نجحوا في رفع مستوى بلادهم الى ما فوق مستوى المناطق المجاورة المأهولة بسكان أتراك، وهي مناطق قليلة كثافة السكان. كانت بنيتها كمحمية روسيا، قد تلاشت خلال ثورات عام ١٩١٧، وأعاد أميرها، عبدالسيد مير عالم خان، الأخير من سلالة منجيت، تثبيت استقلال بخارى وتثبيت سلطات الحكم المطلق التي كان يمارسها أسلافه. لقد نميت الى السوفيات شائعات عن تواطؤ بريطاني وراء تحدي الأمير لسلطتهم. والواقع أن الهند البريطانية أرسلت فعلاً حمولة مئة بعير من المؤن لمساعدة الامارة. وقد هاجمت روسيا البلشفية بخارى في عام ١٩١٨، ولكن جيشها الصغير، وتعداده رسمياً ١١,٠٠٠ رجل، ربح الحرب القصيرة.

عندما حدث الهجوم البلشفي، كانت بخارى لا تزال ثرية وحسنة التموين. وقد اشتهرت امارة بخارى على مر الزمن بخصوبة واحاتها وظلت عاصمتها ـ وتدعى أيضاً بخارى ـ أهم المراكز التجارية في آسيا الوسطى. وفي أسواقها المسقوفة التي تبلغ سبعة أميال طولاً وتشبه نخاريب النحل، كان النشاط التجاري مستمراً كعادته (وفقاً لأقوال رحالة واحد على أقل تقدير)[١٥]. كانت

(١٥) لفتنانت كولونيل ف.م. بيلي، **مهمة في طشقند** (لندن: جوناثان كيب، ١٩٤٦).

تعج بتبادل منتجات الحرفيين، والمعادن الثمينة، والجواهر، والسجاد، والمنتجات الجلدية، والحرير، والعملات وكل أنواع المأكولات. وكانت بخارى مركزاً لتجارة المخطوطات النادرة، ومركزاً لدور الكتب، وحافظت على مكانتها كأكبر سوق للكتب في آسيا الوسطى.

ولكن أميرها، بعد انتصاره على البلشفيك في عام ١٩١٨ قطع التجارة مع روسيا فوضع بذلك نهاية لذلك الرخاء التجاري. وفي الوقت نفسه أوقف مشروعات الري. ومع حلول عام ١٩٢٠ ساء وضع بخارى الاقتصادي ولم تعد قادرة على توفير الطعام لسكانها[١٦]. وتفجرت النقمة الشعبية والنزاع الاجتماعي، بينما احتجت حركة سميت «حركة بخارى الفتاة» (كانت معارضة للتدخل السوفياتي) وحزب شيوعي أصغر حجماً من الحركة (كان مرحباً بالتدخل السوفياتي) على السياسات المتسمة بالجهل وأساليب القرون الوسطى التي يتبعها حاكم البلاد. وفي الواقع كان الأمير قد أعاد البلاد، من بعض النواحي، الى القرون الوسطى، فقد أعيد استعمال «قاليان منارة»، أو برج الموت، الذي كان المجرمون المحكوم عليهم بالاعدام يقذف بهم من أعلاه في القرن الثاني عشر. وكان الأمير يحكم حكماً مطلقاً من قصوره، وسط غلمانه وحريمه، وبأسلوب لا يقل تعسفاً عن أسلوب أي من أسلافه.

انتهز الجيش الأحمر انعدام شعبية الأمير، فقرر التدخل. وفي صيف عام ١٩٢٠ هاجم بخارى مرة أخرى، وقصفت القوات الروسية بقيادة ميخائيل فرونزي، مدينة بخارى، وفيما كانت جماعة «بخارى الفتاة» تقوم بانتفاضة في المدينة، كان الجيش الأحمر بطائراته وسياراته المصفحة يشق طريقه الى داخل المدينة بتاريخ ٢ أيلول (سبتمبر)، منهياً نظام القرون الوسطى في بخارى. وقد التهمت السنة اللهيب المكتبة التي ربما كانت تحتوي على أعظم مجموعة في العالم من المخطوطات الاسلامية.

أما الأمير فقد تلقى في قصره اتصالاً هاتفياً نبهه الى ما يحدث، فيهرب مع حريمه وحمولة ثلاث مركبات من الذهب والحجارة الكريمة أخذها من خزائنه. تقول قصة رويت في ما بعد ان الأمير كان يترك وراءه عند نقاط على الطريق واحداً من غلمانه الذين يجيدون الرقص، لصرف انتباه مطارديه عنه وابطاء مطاردتهم له. وكانت أولى نقاط توقفه منطقة التلال الشرقية، ومن هناك عبر الحدود لائذاً بأفغانستان.

بعد استيلاء روسيا السوفياتية على مدينة بخارى، أعلنت اعترافها بالاستقلال المطلق لجمهورية بخارى الشعبية. ولكنه كان اعترافاً شكلياً فقط. فقوات فرونزي بقيت في البلاد، وفرضت عليها مصادرات. وكان التدخل السوفياتي في شؤون بخارى مؤشراً الى دمجها في روسيا السوفياتية في نهاية المطاف. لقد قاوم قادة «حركة بخارى الفتاة» السيطرة الروسية وحاولوا تثبيت الاستقلال.

---

(١٦) ادوارد الوورث، **آسيا الوسطى: قرن من الحكم الروسي** (نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، ١٩٦٧)، ص ٢٤٤.

وفي التــلال الواقعة في شرق بخارى، بدأت جماعات الباسماش الموالية للأمير تقوم بمضايقة الفاتحين الروس، ولم تنشأ روابط حقيقية بين مختلف جماعات الباسماش، مع ذلك شكلت هذه الجماعات تحدياً للحكم السوفياتي، وعجز الجيش الأحمر حتى نهاية ١٩٢١ عن قمع هذا التحدي.

(٤)

وصل أنور باشا الى بخارى بتاريخ ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢١، وقد عهد اليه الروس بدور يؤديه في تهدئة تركستان.

وفيما كان مقبلاً على المدينة عبر بساتين الأشجار المثمرة، ومزارع البطيخ وكروم العنب وجنائن الورود ومزارع الخشخاش والتبغ، تصور نفسه يدخل جنة عدن العقيدة الطورانية التي يؤمن بها: أي الوطن التاريخي للشعوب التركية. كانت بخارى عند فتحها مدينة عمرها قرون، محاطة بأسوار عالية. من الحجر على امتداد ثمانية أميال، في أعلاها فوهات لمقاومة العدو، ومئة وواحد وثمــانــون برج مراقبــة، وعدد أبوابها أحد عشر باباً، وكانت تجسيداً لفن العمارة في الماضي الاسلامي الذي يمجده أنور باشا. ومر زمن كانت فيه أقدس مدن آسيا الوسطى، ومساجدها الثلاثمئة والستون تمثل له عقيدته الدينية التي يشاركه فيها سكان المدينة، رجالاً يمارسون الشعــائر الدينية ونساء يضعن الحجاب. ورجال بخارى يعتمون ويرتدون الأقبية التقليدية المخططة ويسمونها خلاط، في حين وصل أنور ببزة عسكرية أوروبية الطراز. لكنه شعر أن رابطة الاخوة تجمع بينه وبينهم.

بل ان صلات القربى التي تجمعه بهم امتدت الى حكومة بخارى الجديدة. فلم يكن حزب بخارى الفتاة بعيد الشبه عن حزب تركيا الفتاة الذي كان أنور أحد قادته في استانبول. وكان لقادة مصلحين أمثال زكي وليدي طوغان البشكيري أتباع هناك، ولما غادر أنور المدينة بعد دخوله اليها بثلاثة أيام، أخذ معه كبار شخصيات الحكومة: رئيسها وقوميسار الحربية وقوميسار الداخلية. وقد زعم للروس انهم ذاهبون في رحلة صيد. ولكنهم في الواقع يمموا شطر منطقة التلال في شرق بخارى، حيث اتصل أنور بأنصار الأمير. ثم ان الأمير عينه قائداً عاماً، وهكذا تسلم قيادة حزب الباسماش من أجل الاستقلال عن روسيا.

صار أنور بعد أن نال تأييد الأمير وقادة حزب بخارى الفتاة، في وضع يسمح له بالتأليف بين جميع الفئات. وانطلق مبعوثوه سعياً وراء عصابات الباسماش في سائر أنحاء تركستان لتوحيدها تحت رايته. وكان هدفه المعلن انشاء دولة اسلامية مستقلة في آسيا الوسطى. وكعادته شدّد على وحدة الشعوب الاسلامية. ورسالته الاسلامية القوية النبرة أكسبته تأييد رجال الدين، الذين التفوا حوله دعماً لقضيته، كما أكسبته تأييد جار ذي أهمية، هو أمير أفغانستان المسلم.

بيد أن مواطن الضعف في شخصية أنور عادت الى الظهور. كان مغروراً مختالاً هاوياً للأزياء

والأوسمة والألقاب. وقد أمر بصنع خاتم ذهبي يختم به الوثائق الرسمية، وحمل الخاتم لقب «القائد العام لسائر جيوش الاسلام، صهر الخليفة وممثل النبي»[17]. وما لبث أن لقّب نفسه أمير تركستان، وكان هذا تصرفاً لا يقود الى علاقات حسنة مع الأمير الذي كان يدافع عن قضيته. وفي وقت ما خلال النصف الأول من عام ١٩٢٢ قطع أمير بخارى علاقاته مع أنور، ومنع عنه القوات والأموال التي كان في أمس الحاجة اليها. ولم يبادر أمير افغانستان الى نجدته.

حققت ثورة أنور بعض الانتصارات الأولى. فقد شن غارة جريئة على مدينة بخارى أوهنت عزيمة خصومه. ولكن لا يزال هناك خلاف على مدى هذه الانتصارات. وتقول بعض الروايات انه تمكن من السيطرة على معظم أراضي بخارى، بينما تقول روايات أخرى ان أنور كان مجرد زعيم من عدة زعماء يقود عصابة لا يتجاوز عددها ثلاثة آلاف (من مجموع يقدر بستة عشر ألف رجل من الباسماش المنتشرين في البلاد)[18]. والأمر الواضح هو أن نشاطاته، مؤثرة كانت أو غير مؤثرة، سببت قلقاً شديداً للكرملين.

في أواخر ربيع عام ١٩٢٢ كتب أنور الى حكومة روسيا السوفياتية طالباً إليها أن تسحب القوات الروسية وأن تعترف باستقلال دولته الاسلامية في تركستان، وعرض لقاء ذلك السلام والصداقة. لكن موسكو رفضت العرض.

وفي صيف عام ١٩٢٢ قام الجيش الأحمر، تساعده الشرطة السرية، بحملة تهدئة، وكانت مواطن ضعف أنور عاملاً مساعداً في هذه الحملة. ظل أنور القائد العسكري هبة من الله للجانب الآخر، وظل أنور السياسي أخرق بالقدر عينه. لقد أبعد عنه زعماء الباسماش الآخرين، وكثيرون منهم انقلبوا عليه. وما ان حل منتصف فصل الصيف حتى كان الروس قد قضوا على أتباعه فلم يبق منهم سوى فئة صغيرة من الطرائد.

أخذ الجواسيس الروس والدوريات الروسية يقتفون أثره في الشعاب الضيقة، وفي النهاية اهتدوا اليه في مكمنه الجبلي، وسرعان ما طوق الجيش الأحمر قواته. وفجر الرابع من آب (أغسطس) ١٩٢٢ بدأ الجنود السوفيات الهجوم، فتشتت رجال أنور.

لروايات عن موت أنور متعددة[19]، أكثرها اقناعاً تقول انه عندما شن الروس هجومهم قبض على المصحف الذي يحمله في جيبه، وكعادته اندفع الى الأمام مهاجماً. بعد ذلك عثر على جثته

(١٧) فيتزروي ماكلين، **شخص من انكلترا ورحالة آخرون** (لندن: جوناثان كيب، ١٩٥٨).

(١٨) ريتشارد بايبس، **تشكّل الاتحاد السوفياتي، الشيوعية والقومية ١٩١٧ - ١٩٢٣**، طبعة منقحة كامبريدج، مساشوستس: مطبعة جامعة هارفارد، ١٩٦٤)، ص ٢٥٨.

(١٩) ماكلين، **شخص من انكلترا**، الصفحتان ٣٥٧ - ٣٥٨؛ فيتزروي ماكلين، **إلى خلف الما وراء**، (لندن: جوناثان كيب، ١٩٧٤)، الصفحتان ٩٥ - ٩٦، ‌واولاف كارو، **الامبراطورية السوفياتية: اتراك آسيا الوسطى الستالينية**، الطبعة الثانية (نيويورك: مطبعة سانت مارتن، ١٩٦٧)، الصفحات ٢٤ - ١٢٥.

المتعفنة على أرض المعركة، وقد انتزع المصحف من بين أصابعه التي جمدها الموت وضم الى محفوظات الشرطة السرية السوفياتية.

(٥)

تصفية روسيا السوفياتية لآخر حركات الاستقلال التركية في آسيا الوسطى، أكملت النهج الذي أظهر أن السلطات البلشفية غير عازمة على الوفاء بوعد السماح للشعوب غير الروسية أن تنفصل عن الحكم الروسي. وصار جلياً أن هذه السلطات تنوي الاحتفاظ بالامبراطورية وبالحدود التي حققها القياصرة.

في صيف عام ١٩٢٠، أبلغ سير بيرسي كوكس، العائد حديثاً من الشرق الأوسط الى لندن، مجلس الوزراء البريطاني، أن البلشفيك سيحتفظون بحدود الامبراطورية الروسية القديمة، ولكن دون ارسال جيوشهم عبر الحدود سعياً وراء فتوحات جديدة[٢٠]. وكان ونستون تشرشل أبرز الذين اعتقدوا في لندن بخطأ رأي كوكس. ولكن أحداث ذلك الزمن سلطت القليل من الضوء في هذا الاتجاه أو الآخر. ومن المؤكد أن الكرملين كان ناشطاً في تخريب الامبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط. ولكن قلما كان هناك اتفاق في الرأي، لا في زمن حكومة لويد جورج ولا في الوقت الراهن، بشأن النيات البعيدة المدى التي كان يضمرها الكرملين وهو يقوم بهذا النشاط.

بيد أن مغامرات أنور باشا بعد الحرب ألقت الضوء على عدد من المسائل التي أثارها المسؤولون البريطانيون خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها مباشرة، والمتعلقة بالمقاومة التي يواجهونها في الشرق الأوسط. لقد كانت فكرة المسؤولين البريطانيين عن أنور انه شخص ينذر بالشؤم وذو سطوة، وانه يساند مصطفى كمال في مقاومته للحلفاء. غير ان الأحداث بينت أن أنور ومصطفى كمال كانا عدوين لدودين، وأن مصطفى كمال ـ وليس أنور ـ هو الذي كان يستحوذ على الدعم الأقوى داخل تركيا، ولذلك استطاع أن يحصل على أسلحة من روسيا السوفياتية. ان المسؤولين البريطانيين صوروا أنور أيضاً انه صنيعة الآلة العسكرية الألمانية، ولكن بالرغم من أن أنور كان يستطيع أن يلجأ الى أصدقاء شخصيين مثل فون سيكت ليطلب إليهم معروفاً، فقد كان في السنوات التي أمضاها في روسيا يعمل كلياً على مسؤوليته الخاصة. وعندما قام أنور بحملته الأخيرة عام ١٩٢٢، كان الجيش الألماني الجديد بقيادة فون سيكت يعمل سراً مع البلشفيك وليس مع أنور.

ظل أنور سنوات يهدد بريطانيا وروسيا بانتفاضة شاملة للشعوب التركية، فلما أصدر أخيراً نداءه الى الثورة، لم يلق استجابة تذكر. وحتى في وسط العصابات التي قادها، كان الدين

(٢٠) مارتن جيلبرت، **ونستون س. تشرشل: المجلد المرافق**، المجلد ٤، الجزء ٢: تموز ١٩١٩ ـ آذار ١٩٢١ (بوسطن: هوتن ميفلين، ١٩٧٨)، الصفحتان ١١٦٥ ـ ١١٦٦.

الاسلامي وليس مشاعر الانتماء التركي، هو الرابطة الموحدة. كذلك فان الوحدة الاسلامية التي ظل المسؤولون البريطانيون يكتبون عنها فزعين، قد أظهرت حملة بخارى انها شعار أجوف: فالشعوب العشائرية في الشرق الأوسط لم تتعود على الولاءات الأوسع، ولم يهب أي بلد مسلم ـ حتى افغانستان الصديقة ـ لنجدة أنور. صحيح أن المسلمين أهل البلاد في أجزاء مختلفة من تركستان قاوموا المستوطنين الروس، مثلما قاوم المسلمون في فلسطين المستوطنين اليهود، ولكن رد فعل كل فئة من المسلمين، كان محلياً ولغايتها هي فقط: كان المسلمون في سائر أنحاء الشرق الأوسط متشابهين في العمل ولكن غير موحدين في العمل.

عندما سافر أنور الى موسكو كانت وجهة النظر البريطانية انه وشركاءه الروس الجدد عناصر في تجمع سياسي قائم من زمن طويل، وان هذه العناصر تعمل من أجل أهداف سياسية واحدة. والواقع أن أهدافها كانت متباعدة. وقد حاول أنور والبلشفيك أن يستغل كل منهما الآخر فلم ينجحا كلاهما. لقد برهن البلشفيك انهم خبراء في سرعة التقاط أي انسان يرون انه قد يفيدهم ـ وفي سرعة نبذه بعد انتهاء الفائدة منه. ولكن لندن أساءت الفهم باستمرار وفسرت هذه التحالفات التكتيكية التي دخلها الكرملين بسهولة وصفاقة على انها تجمعات طويلة الأجل. ولعله كان مما يشرح صدر أنور لو علم في الدقائق الأخيرة التي سبقت الاطاحة برأسه على يد الروس، ان المخابرات البريطانية اعتبرته رجل موسكو.

لو كانت المخابرات البريطانية عرفت القصة الكاملة لمغامرات أنور في حينها، لتبين لها أن البريطانيين أخطأوا في آرائهم المتعددة بشأن من يمسك بزمام الأمور في روسيا البلشفية. كان الرأي البريطاني السائد انه يجري تسيير أمور البلشفيك من قبل الجنرالات الألمان في برلين، ولكن عندما وصل أنور الى برلين عام ١٩١٩ تبين له أن الجيش الألماني ليس له اتصال مع روسيا وغير معني أو مهتم بحكام الكرملين الجدد. وكان أنور هو الذي أوحى للجيش الألماني انه قد يستفيد من اقامة علاقة مع نظام الحكم البلشفي، وليس العكس. ولم يشرع فون سيكت في تطبيق ما أوحى به أنور حتى عام ١٩٢١.

وحقيقة ما تبين لأنور، هو أن لينين وزملاءه هم الذين يحددون جدول أعماله: وهذا في المقام الأول ما أخطأ ضباط المخابرات البريطانية في معرفته. فالمسؤولون في الكرملين كانوا يصدرون الأوامر ولم يكونوا يتلقونها. ولم يكونوا أدوات في مؤامرات الغير، وعندما اقتضى الأمر أن تحاك مؤامرات فقد حاكوا مؤامراتهم بأنفسهم. ومع أن ونستون تشرشل أصاب في ملاحظته لكل هذه الأمور، فقد أفسد تحليله بالذهاب الى حد الادعاء أن القادة السوفيات ليسوا روسيين ولا موالين للروس. هذه النظرية كان ينبغي حذفها من الأذهان هي وغيرها من النظريات الخيالية البريطانية بشأن القوة التي تعمل ضد بريطانيا في الشرق الأوسط، وكان ينبغي أن تموت هذه النظرية مع موت أنور باشا في بخارى.



الجزء الثاني عشر

التسوية الشرق أوسطية لعام ١٩٢٢



الفصل الاول

ونستون تشرشل
يتولى المسؤولية

(١)

ان روسيا التي أزعجها بعد الحرب ظهور حركات استقلالية في آسيا الاسلامية الواقعة على حدودها الجنوبية، قد سحقت هذه الحركات، وفيما كانت تسحقها، وضعت تعريفاً لنفسها عن طريق رسم مستقبل علاقتها مع الشعوب غير الروسية في ما كان سابقاً امبراطورية القياصرة. لقد عزمت على اخضاع هذه الشعوب، قدر استطاعتها، لحكم الدولة الروسية، وأقرت هذه السياسة رسمياً في الثلاثين من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٢ عندما وافق المؤتمر الأول لمجالس سوفيات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على تشكيل الاتحاد السوفياتي.

لقد أزعج فرنسا أيضاً بعد الحرب ظهور حركات استقلالية في المناطق التي كانت تسعى للسيطرة عليها في الشرق الأوسط الاسلامي، وقد سحقتها في عام ١٩٢٠ كما رأينا في الصفحات السابقة. كانت رغبة كليمنصو أن يحافظ على وضع فرنسا باعتبارها قوة في أوروبا، وكان دائماً يصور السعي وراء امبراطورية في ما وراء البحار بأنه انحراف خطر، ولكن خلفاءه، بغزوهم سورية، حددوا دور فرنسا في السياسة العالمية لما بعد الحرب بمفاهيم أكثر طموحاً وأقل واقعية. لقد أعطى انتداب عصبة الأمم بتاريخ ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٢ شرعية رسمية لاحتلال فرنسا لسورية ولبنان.

عند بداية الحرب العالمية الأولى، اتفقت الدول الحليفة الثلاث على أن تقسم في ما بينها الشرق الأوسط بعد الحرب. ولكن بعد فقدان وحدة الهدف في سنوات ما بعد الحرب، سلكت كل دولة طريقها الخاص للتغلب على اضطرابات ما بعد الحرب في آسيا الاسلامية، وحددت كل منها رؤيتها لمصيرها السياسي وهي تسلك هذه الطريق. لقد سلكت كل منها طريقها الخاص الى عام ١٩٢٢ ـ اذ ان وضع بريطانيا ضمن منطقتها في الشرق الأوسط، شأنه شأن وضع روسيا وفرنسا، قد جسدته رسمياً الوثائق التي صدرت في ذلك العام.

ومن بين الدول الحليفة الثلاث كانت بريطانيا هي التي واجهت أوسع التحديات انتشاراً على خريطة الشرق الأوسط بعد الحرب. وكان عليها أن تواجه هذه التحديات وهي في خضم أزمة اقتصــادية وفي زمن تبدل سياسي واقتصادي عميق في الداخل. ان السياسة الشرق أوسطية وصولاً الى عام ١٩٢٢ كانت امتحاناً قاسياً لأبرع اثنين من السياسيين البريطانيين وأوفرهم روحياً ابداعية، وهما لويد جورج وتشرشل. ذلك أنه نتيجة لمتاعب بريطانيا بعد الحرب التي رويناها آنفاً، في كل مكان بدءاً من مصر ووصولاً الى افغانستان، كانت سياسة بريطانيا في الشرق الأوسط في حالة يرثى لها ـ تماماً كما قال ونستون تشرشل دائماً ـ في مواجهتها مقاومة أهل البلاد والنزاع بين السكان والاضطرابات المحلية.

(٢)

كان تشرشل، منذ انتهاء الحرب، هو الأشد انتقاداً داخل الحكومة لسياسة رئيس الوزراء الشرق أوســطية، منذراً بأن بريطانيا في زمن السلم لا تتوافر لها القوات، وأن البرلمان يرفض انفاق الأموال على قهر الشرق الأوسط. ولذلك كان رأيه أنه ينبغي لبريطانيا أن ترضى بشروط يقبلها الأتراك. وفي ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٩ عبّر بوضوح عن قلقه من أن تقوم اليونان بتدمير نفسها بسبب مغامرتها في أزمير، ومن أن تحالف بريطانيا مع فرنسا قد يتأذى من جراء الغزو الفرنسي لسورية بأعداد هائلة من الجنود الجزائريين. وكان قلقاً خشية «أن يزعج الايطاليون العـالم التركي»، وقلقــاً من جراء «اليهود، الذين تعهدنا بادخالهم الى فلسطين، في حين انهم يعتبرون إبعاد السكان المحليين على النحو الملائم لهم، أمراً مسلماً به». وقدم تشرشل حجته القائلة إن سياسة الحلفاء في الشرق الأوسط يجب أن تكون عكس ما هي عليه، وحث على اعادة الامبــراطوريــة العثمــانيــة الى حدودهــا قبل الحرب، واقترح أن تتخلى الدول الأوروبية عن ادعــاءاتهــا في سوريــة وفلسـطين وما ماثلهما من المناطق. وقال: «ينبغي لنا بدلاً من تقسيم الامبــراطورية الى مناطق منفصلة مهيأة للاستغلال، أن نعمل معاً للحفاظ على وحدة أراضي الامبراطورية التركية كما كانت قائمة قبل الحرب، على أن نخضع هذه الامبراطورية لشكل من الاشراف الدولي الصارم...»[1].

ان تشرشل المدرك ادراكاً حاداً للأغراض التي هدفت اليها استراتيجية بريطانيا الشرق أوسطية خلال القرن التاسع عشر، دعا الى تبني استراتيجية مماثلة من قبل حكومة لويد جورج. وقال مدافعــاً عن رأيــه في مذكرة قدمها الى مجلس الوزراء في ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٠: «ينبغي أن نتوصل الى اتفاق مع مصطفى كمال وأن نتوصل الى سلام جيد مع تركيا» لكي نكف عن جفاء «القوى التركية والمحمدية وهي قوى دائمة وضرورية. ولذلك يجب علينا أن نعيد خلق

(١) مارتن جيلبرت، **ونستون س. تشرشل: المجلد المرافق**، المجلد ٤، الجزء ٢: تموز ١٩١٩ ـ آذار ١٩٢١ (بوسطن: هوتن ميفلين، ١٩٧٨)، ص ٩٣٨.

ذلك الحاجز التركي الذي يصد الطموحات الروسية والذي كان دوماً بالغ الأهمية لنا»[٢].

بعد ذلك بوقت قصير، أكد تشرشل في رسالة وجهها الى رئيس الوزراء عن استيائه لأنه مضطر بصفته وزيراً للحربية، أن يطلب إلى البرلمان مبالغ ضخمة من أجل اخضاع الشرق الأوسط، في حين أن ما استوجب هذا الانفاق هو فقط «روح الانتقام من الأتراك» لدى لويد جورج. وكتب يقول: «يبدو اننا أصبحنا الأشدّ عداء للأتراك والأكثر موالاة للسلطة البلشفية في العالم، مع اننا، كما أرى، يجب أن نكون عكس ذلك تماماً». وبعد أن نوه بأن الفضل في بقاء الحكومة يعود فقط الى تأييد حزب المحافظين، ذكّر رئيس الوزراء بأن المحافظين مرتبطون بسياسة القرن التاسع عشر التقليدية، سياسة مساندة تركيا ضد روسيا.

«ان نجاحك الكبير كله وسلطتك الشخصية الطاغية هما نتاج الارتباط بين أتباعك من حزب الأحرار من جهة وحزب المحافظين من جهة أخرى... أما الآن - مع ضعفنا الشديد نحن الأحرار المشاركين في حكومة الائتلاف داخل دوائرنا الانتخابية - فمن المؤكد اننا نزيد من مصاعبنا عندما نتبع سياسات ازاء الأتراك والبلشفيك تتعارض تعارضاً أساسياً مع نزعات وتقاليد المحافظين»[٣].

وانتقل تشرشل من السياسة الداخلية الى السياسة الخارجية، فكتب أوسع نقد معلل يبديه للسياسة البريطانية الشرق أوسطية، في مذكرة الى مجلس الوزراء بعد مرور نحو اثني عشر يوماً، فأكد: «ان مجرى الأمور قادنا الى أن نكون في آن واحد فاقدين تعاطف القوى الأربع جميعها التي تمارس تأثراً محلياً»، في الشرق الأوسط: الروس، واليونان، والأتراك والعرب. ان السياسة الناجحة تقتضي بدلاً من ذلك «أن نثير الفرقة بين القوى المحلية بحيث يكون لنا في أي حال بعض الأصدقاء إذا كان لنا بعض الخصوم، فهذا ما فعلناه دائماً في ماضي تاريخنا. فعندما كانت روسيا عدوتنا كانت تركيا صديقة لنا، وعندما كانت تركيا العدوة كانت روسيا الصديقة»[٤]. ووفقاً لتحاليل تشرشل، لا تود روسيا لينين، ولا تستطيع يونان الملك قسطنطين، أن تساعد بريطانيا على تحقيق أهدافها. والنهج العملي الوحيد، في رأيه، هو التحالف مع الأتراك والعرب.

كتب سير هنري ويلسون، رئيس هيئة أركان قوات الامبراطورية في مفكرته، تأييداً لأقوال تشرشل، ان تشرشل: «أعد ورقة جيدة لمجلس الوزراء مبيناً فيها اننا الآن مكروهون من البلشفيك والأتراك واليونان والعرب، وهذه حتماً سياسة سيئة، وانه ينبغي لنا أن نصادق الأتراك والعرب وأن نعادي البلشفيك وأن نتجاهل اليونانيين. وقد كانت هذه وجهة نظري طوال الوقت»[٥].

---

(٢) المرجع نفسه، ص ١٢٤٩.

(٣) المرجع نفسه، ص ١٢٦١.

(٤) المرجع نفسه، ص ١٢٦٧.

(٥) المرجع نفسه، ص ١٢٦٩.

على الصعيد الاداري، اتهم تشرشل بريطانيا (على غرار ما فعل سير مارك سايكس في الأيام الأولى للحرب العالمية؛ بأن سياستها الشرق أوسطية لم تعد متماسكة نظراً لعدد الدوائر الحكومية التي تدير مناطقها وعملياتها في معزل عن بقية الدوائر. وقد كرر القول للجنة المالية المنبثقة عن مجلس الوزراء، ان هذا قد حدّ من احراز تقدم نحو خفض النفقات. وفي ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٠ قرر مجلس الوزراء، بناء على اقتراح تشرشل، انشاء دائرة مختصة بالشرق الأوسط ضمن وزارة المستعمرات، لتكون مسؤولة عن منطقتي الانتداب المضطربتين، فلسطين (ومن ضمنها شرق الأردن) والعراق.

لم يوافق اللورد ميلنر، وزير المستعمرات، وقد ساءت حالته الصحية وهبطت معنوياته، أن يحمل هذا العبء الجديد من المسؤوليات، فبادر الى الاستقالة من الحكومة. وبتاريخ الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩٢١ عرض لويد جورج وزارة المستعمرات على تشرشل فوافق، بعد تردد، على قبولها. وأعدت الترتيبات لانتقال الوزارة من اللورد ميلنر الى خلفه في السابع من شباط (فبراير)، لكن تشرشل شرع فوراً في الانشغال بترتيبات وشؤون دائرة الشرق الأوسط.

حاول تشرشل في الحال أن يوسع سلطات وزارته الجديدة، وسعى للحصول على سلطات عسكرية فضلاً عن السلطات المدنية الكاملة، وحاول ادخال شبه جزيرة العرب كلها في اطار وزارته. كذلك فانه عبر عن آراء حاسمة في مستقبل مصر. لقد احتج مراراً اللورد كورزون، وزير الخارجية، على تعديات تشرشل على اختصاصاته. واشتكى كورزون من أن: «ونستون... يريد أن يحوز كل شيء في وزارته الجديدة وأن يكون شبه وزير خارجية للشؤون الآسيوية»[٦]. وقد ادعى مسؤول في وزارة الحربية أن تشرشل يفكر في اقامة «شبه وزارة حربية خاصة به»[٧].

لقد عين رئيس الوزراء، بناء على اقتراح تشرشل، لجنة خاصة تمثل عدة وزارات برئاسة سير جيمس ماسترسون سميث (وهو موظف متفرغ لوظيفته خدم تحت رئاسة تشرشل) لدراسة ـ وتوسيع، حسبما كان يأمل تشرشل ـ سلطات دائرة الشرق الأوسط الجديدة في وزارة المستعمرات.

لقد أقبل تشرشل، الذي لم يعد يتحدث عن اعادة الامبراطورية العثمانية الى ما كانت عليه، على مسؤوليته الجديدة بذهن منفتح وبرغبة جلية في الحصول على الارشاد من أكفأ موظفي الحكومة في برنامج يهدف الى خفض النفقات مع محاولة الحفاظ على الالتزامات.

(٣)

مع حلول عام ١٩٢١ كانت حكومة الهند قد انحازت الى وجهات نظر القاهرة، بتأثير من

---

(٦) مارتن جيلبرت، **ونستون س. تشرشل**، المجلد ٤: ١٩١٦ ـ ١٩٢٢، **العالم المضروب** (بوسطن: هوتن ميفلين، ١٩٧٥)، ص ٥٢٨.

(٧) المرجع نفسه، ص ٥٢٣.

جيرترود بل في بغداد. فحكومة الهند، شأنها شأن القاهرة، صارت تؤمن بالحماية بدلاً من الحكم المباشر، وأخذت تساند أبناء الملك حسين المرشحين لقيادة العرب. وهذا ما وضع حداً لحرب أهلية طويلة في الصفوف البريطانية، وكان من حسن حظ تشرشل أن قدامى البريطانيين المشتغلين بشؤون الشرق الأوسط، صاروا الآن يتكلمون بصوت واحد، وهذا يعني أنه، خلافاً للوزراء السابقين، لن يقع بين نارين من نيران المسؤولين البريطانيين.

مدّ تشرشل يده الى أجهزة موظفي الوزارات الأخرى لتهيئة جهاز موظفين حسن التوازن وواسع الخبرة لحمل مسؤولياته الشرق أوسطية الجديدة. وفيما كان يجري تجميع هذا الجهاز، اعتمد تشرشل على المعلومات والمشورة والتوجيه المهني التي زوده بها سير آرثر هيرتزل، مساعد وكيل وزارة الدولة لشؤون الهند، وهو موظف محترف خدم في وزارة شؤون الهند منذ عام ١٨٩٤. رفض هيرتزل العرض الذي تقدم به اليه تشرشل ليرأس دائرة الشرق الأوسط الجديدة، ورشح بدلاً منه لهذا المنصب موظفاً محترفاً آخر هو جون ايفلين شاكبرو، الذي سبق أن عمل تحت رئاسة هيرتزل وخدم في وزارة شؤون الهند منذ عام ١٩٠٠. وكتب هيرتزل الى تشرشل قائلاً ان شاكبرو هو: «في الحقيقة من الطراز الأول ـ سديد الرأي، هادىء دائماً، دقيق جداً ولا يضن بجهده: ربما كانت علته الوحيدة ميله الى الحذر الزائد عن الحد»[8].

وقع اختيار تشرشل على هيوبرت وينثروب يونغ، من وزارة الخارجية، ليكون مساعد شاكبرو. كان يونغ ضابطاً برتبة رائد خلال الحرب، وكان مسؤولاً عن النقل والامدادات في قوات فيصل العربية. وقد وافقت لجنة ماسترسون سميث بحماسة على تعيينه، وتعيين شاكبرو. ورأت اللجنة أن شاكبرو «خير رجل» لهذا المنصب وأن خدمات يونغ «جوهرية»[9]. بيد أن اللجنة أبدت تحفظات شديدة على مرشح آخر اقترح تشرشل تعيينه، وهذا المرشح هو توماس ادوارد لورنس، الذي اقترحه تشرشل مستشاراً للشؤون العربية. وقالت اللجنة محذرة تشرشل أن لورنس «ليس ذلك النوع من الرجال الذي يتلاءم بسهولة مع أي جهاز رسمي»[10].

وحقيقة الأمر أن لورنس كان قد اكتسب سمعة عصيان رؤسائه والقفز من فوق رؤوسهم الى سلطات أعلى. وكان هو أيضاً في طليعة منتقدي السياسة البريطانية ازاء عرب بلاد الرافدين ـ وهذه سياسة صارت الآن ضمن مسؤولية تشرشل. وقد كتب لورنس مقالاً عن العراق في صيف عام ١٩٢٠ في جريدة «صاندي تايمز» قال فيه:

«حكومتنا أسوأ من النظام التركي البائد. انها تبقي على أربعة عشر ألف مجند محلي، وتقتل مئتي عربي وسطياً في السنة من أجل المحافظة على الهدوء. اننا نحتفظ بتسعين الف رجل مع طائرات وسيارات مصفحة وزوارق حربية وقطارات مصفحة. لقد قتلنا في انتفاضة هذا الصيف نحو

(٨) المرجع نفسه، ص ٥٢٤.

(٩) المرجع نفس، ص ٥٢٧.

(١٠) المرجع نفسه.

عشرة آلاف عربي. وليس في مقدورنا أن نحافظ على هذا المعدل: انه بلد فقير، قليل الكثافة السكانية...»[11].

ان توماس، الذي كان ذات يوم موظفاً من مرتبة دنيا في المكتب العربي في القاهرة، أصبح الآن من المشاهير بفضل جهود أميركي يدعى لويل توماس. وهذا الرجل، توماس، مقدم عروض ناشيء في الخامسة والعشرين من عمره، ومن أوهايو، وكان حتى ذلك الحين قد طرق الأبواب في أميركا الشمالية بحثاً عن الشهرة والثروة والمغامرة، واشتغل في عمل اضافي مدرباً على القاء الخطب في الجموع، في مدينة برنستون، ثم وفر في نهاية عام ١٩١٧ مبلغاً من المال يكفي للسفر الى انكلترا ومنها قصد جبهة الحرب في الشرق الأوسط وبرفقته مصور، بحثاً عن قصة خيالية ذات لون محلي يمكنه تسويقها. والتقى لورنس يرتدي لباساً عربياً، فقرر أن يجعل منه بطل قصة مثيرة كان على وشك أن يكتبها ـ قصة العرب أتباع الحسين وفيصل ودورهم في الحرب ضد تركيا. وهذه القصة أرادها أن تكون الأساس لعرض مسرحي ـ تخضع فيها الحقيقة للقيم الترفيهية ـ وفي هذا العرض يقدم توماس صورة للورنس على أنه ملهم وقائد ثورة عربية دمرت الامبراطورية العثمانية.

كان العرض الذي قدمه توماس عبارة عن محاضرة مرفقة بالصورة، وعنوانه «الحملة الصليبية الأخيرة» وكان افتتاح العرض في مسرح سنشوري (مسرح القرن) في نيويورك، في آذار (مارس) ١٩١٩، بدعم من جريدة «غلوب» النيويوركية. وبعد بضعة أسابيع نقل العرض الى حديقة ميدان ماديسون، وهي مكان فسيح يتسع للجموع التي كان توماس يأمل في اجتذابها. ثم ان متعهداً انكليزياً عمل على نقل العرض الى لندن، حيث جرى تقديمه في أكبر القاعات: دار الأوبرا الملكية في (كوفنت غاردن) وقاعة (ألبرت هول).

لقد كان العرض تحفة فنية من حيث الجلبة الدعائية، وضرب رقماً قياسياً في مجال العروض. فقد استمر تقديمه في لندن ستة شهور وشاهده فيها نحو مليون انسان. ثم أخذ توماس يطوف بالعرض حول العالم. ان هذا العرض جعل لويل توماس الشاب ثرياً ومشهوراً، وجعل من «لورنس العرب» بطلاً عالمياً[*].

---

(١١) **رسائل ت. ا. لورنس**، أعدها للطباعة ديفيد غارنت (لندن: جوناثان كيب، ١٩٣٨)، ص ٣١٦.

(*) بعد بضع سنوات ألّف توماس كتاباً بعنوان «مع لورنس في شبه جزيرة العرب»، استند فيه الى قصة العرض، مكرراً هذه القصة التي رواها للملايين من مشاهدي عروضه في أنحاء العالم. لقد حفل الكتاب بالثناء على جراة لورنس في أثناء خدمته ـ وكثير مما تضمنه غير صحيح ـ معتمداً على المبالغات المجازية. كانت «النشرة العربية» تصدر في ست وعشرين نسخة، فجعلها لويل توماس في كتابه تصدر في أربع فقط[١٢]. كان جيش فيصل يضم ٣,٥٠٠ رجل، يضاف اليهم بضعة آلاف قاتلوا بقيادة أشقاء فيصل خلال الحرب، فلما قام لويل توماس بعملية الجمع كانت الحصيلة جيشاً عربياً قوامه ٢٠٠,٠٠٠ رجل[١٣].

لقد القى لويل توماس كلاً من كيتشنر، ووينغيت، وكلايتون، وداوني، وجويس، ويونغ ومسؤولين بريطانيين آخرين ذوي أهمية في الظل، وقدم توماس ادوارد لورنس الشاب باعتباره الرجل الذي أشعل بمفرده ثورة الحجاز =

صدق الجمهور رواية لويل توماس. وهكذا، حينما أصبح لورنس مستشاراً لونستون تشرشل طغى تعيينه في منصبه على كل التعيينات الأخرى. وذاع صيته، وأجاز قصصه الخيالية على انها تاريخ[١٦]، وادعى لورنس في السنين التالية فضلاً لنفسه في انجازات تشرشل وزير المستعمرات تفوق ما يستحق.

ولكن تأثير لورنس غير المباشر على السياسة كان كبيراً، إذ ان تشرشل صدق روايته لاحداث الثورة العربية، لا سيما أن تشرشل كان يفتقر الى اطلاع شخصي على أحداث الثورة، لأنه لم يكن له ضلع في شؤون الشرق الأوسط خلال الحرب بعد عام ١٩١٦. وبسبب جهله لمدى مبالغة لورنس ومساعدي لويد جورج في رواية الدور الذي قام به عرب فيصل في كسب الحرب، فقد كان تشرشل مستعداً لقبول اطروحة لورنس القائلة ان بريطانيا مدينة بالكثير لفيصل وأتباعه.

(٤)

منذ عام ١٩١٨ انقلبت آراء كثيرين من قادة بريطانيا ازاء الشرق الأوسط انقلاباً تاماً. ففي تلك الأيام الهوجاء، عندما كانت الحرب تدنو من نهايتها المظفرة، بدا أمراً هاماً الاستيلاء على كل بقعة من الشرق الأوسط والاستئثار بها ما دامت فيها فائدة استراتيجية. أما بعد عام ١٩١٩ فقد ضج البرلمان والصحافة في المطالبة بالانسحاب من هذه المواقع النائية التي يكلف الاحتفاظ بها مبالغ طائلة(*).

لقد تجاوب تشرشل مع المزاج السياسي المتغير، منذ اليوم الذي تسلم فيه منصبي وزير الحربية

= وقادها. وزعم كتاب توماس ان لورنس كان في صحراء شبه جزيرة العرب في شباط (فبراير) ١٩١٦ محرضاً على اشعال ثورة الحجاز[١٤]، مع أن لورنس كان موظفاً في عمل وراء طاولة في القاهرة آنذاك، وزار شبه جزيرة العرب لأول مرة في شهر تشرين الأول (اكتوبر)من ذلك العام[١٥].

(١٢) لويد توماس، **مع لورنس في شبه الجزيرة العربية** (نيويورك ولندن: سنشوري، ١٩٢٤)، ص ٣٠٨.

(١٣) المرجع نفسه، ص ١٣١.

(١٤) المرجع نفسه، ص ٤٠٧.

(١٥) جون ا. ماك، **امير اضطرابنا: حياة ت. ا. لورنس** (بوسطن: ليتل وبراون، ١٩٧٦)، ص ٢٧٦.

(١٦) ديزمونت ستيوارت، **ت. ا. لورنس** (نيويورك ولندن: هاربر دراو، ١٩٧٧)؛ ماك، **امير اضطرابنا**، وفيليب نايتلي وكولين سيمبسون، **اسرار حياة لورنس العرب** (لندن: توماس نلسون، ١٩٦٩).

(*) لقد كتب سير هيو ترنشارد، قائد سلاح الجو الملكي الى قائد هذا السلاح في الشرق الأوسط بتاريخ ٥ أيلول (سبتمبر) ١٩١٩ قائلاً: «ان برقياتك العديدة جداً تبعث في نفسي الخوف من انك لم تستوعب الجو السائد هنا. هذا الجو هو: الاقتصاد في النفقات بأي ثمن...»[١٧].

(١٧) جيلبرت، **تشرشل: المجلد المرافق**، ص ٨٤١.

ووزير الطيران في بداية عام ١٩١٩(*). فلما انتقل الى وزارة المستعمرات في بداية عام ١٩٢١، جعل مرة أخرى من خفض النفقات أولويته الأولى. فقد أعلن بصفته وزيراً للمستعمرات: «ان كل شيء آخر يحدث في الشرق الأوسط هو ثانوي بالقياس الى تقليص النفقات»[١٩]، فكان يختبر كل الاقتراحات والبرامج بهذا المقياس الذي يفوق كل مقياس آخر. ان الأرقام النهائية تبين لنا مقدار نجاحه: فمع حلول شهر أيلول ١٩٢٢ كان تشرشل قد أنقص خمسة وسبعين بالمئة من نفقات بريطانيا الشرق أوسطية، أي من خمسة وأربعين مليون جنيه الى احد عشر مليون جنيه سنوياً[٢٠].

كان تشرشل محبذاً لمهادنة فرنسا ـ رغبة في توفير المال المترتب على معارضتها ـ وكان ميالاً الى تنصيب فيصل وأشقائه ـ الأشراف، أو الهاشميين ـ حكاماً محليين لجانب كبير من العالم العربي، لأن ذلك يوفر لبريطانيا استراتيجية تتسم باقتصاد في النفقات: إذ ان هذه الاستراتيجية تمكن «حكومة جلالته من ممارسة الضغط على منطقة عربية لتحقيق أهدافها في منطقة أخرى»[٢١]. كان اعتقاده أن توجيه الضغط الى أحد أفراد الأسرة يمكّن بريطانيا من انتزاع تنازلات من سائر الأعضاء، فإذا حكم كل فرد من الأسرة مملكة، عندها يكفي أن تهدد بريطانيا احدى الممالك فقط لجعل سائر الممالك تعود الى الطاعة.

كان من حين الى آخر يفكر في انسحاب جزئي أو كامل من الشرق الأوسط، وبتاريخ ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٢١ أبرق الى المندوب السامي في بلاد الرافدين قائلاً انه ما لم يكن حكم هذه البلاد ممكناً بكلفة أقل، فان على بريطانيا أن تنسحب منها الى جيب ساحلي[٢٢]. وفي وقت آخر، أخذ بما أعتقد انه اقتراح خرج به لويد جورج، فاقترح بدوره التخلي كلياً عن فلسطين وبلاد الرافدين الى الولايات المتحدة[٢٣].

(*) كان برنامجه يقتضي بتقليص الالتزامات دون هوادة في سبيل تخفيض النفقات. والحقيقة هي انه خفض الميزانية العسكرية تخفيضاً جذرياً حتى ان الفزع دب في قلب كبير مستشاريه لشؤون الجيش. وقد كتب رئيس هيئة أركان قوات الامبراطورية في مفكرته في العام التالي، ان برنامج تشرشل: «مؤلف من تخفيض للحاميات العسكرية لأسباب مالية، بغض النظر كلياً عما إذا كانت القوات المتبقية خاضعة ايضاً للتقليص». واستنتج في مفكرته: «ان ونستون... يلعب دور الغبي ويتجه مباشرة الى كوارث»[١٨]. والواقع ان تشرشل لم يفعل أكثر من أن ينسجم مع المزاج السياسي لزمنه باصراره على خفض النفقات مهما كان الثمن بالمعنى غير المالي. لقد وضع تشرشل الاعتبارات المالية فوق كل الاعتبارات الأخرى، اللهم الا عندما يتعلق الأمر بروسيا البلشفية ـ المجال الوحيد الذي كان فيه تشرشل، بآرائه وسلوكه، يذكّر العالم السياسي بتجاوزاته واسرافه في الماضي.

(١٨) المرجع نفسه، ص ١٠٧٦.

(١٩) جيلبرت، تشرشل: **العالم المضروب**، ص ٦٣٨.

(٢٠) المرجع نفسه، ص ٨٩٤.

(٢١) المرجع نفسه، ص ٥٤٥.

(٢٢) المرجع نفسه، ص ٥١١.

(٢٣) المرجع نفسه، ص ٥٩٢.

وعندما قبل تشرشل منصب وزير المستعمرات، كتب الى رئيس الوزراء قائلاً: «أشعر ببعض المآخذ في ما يخص العواقب السياسية التي ستلحق بي نتيجة موافقتي على أن آخذ على عاتقي عبء ومعرة ورطة بلاد الرافدين»[٢٤]. كان يحاذر أن يلام بسبب اخفاق سياسة بدأها آخرون، كما حدث له في حملة الدردنيل. ومن جهة أخرى، كان عكس طبيعته أن يأمر بتراجع تحت ضغط القوة، ولذلك كان توجهه أن تبقى بريطانيا في فلسطين وبلاد الرافدين، لأن عدم البقاء هو تفريط بالتزامات تعهدت بها بريطانيا، سواء أكانت هذه الالتزامات صواباً أم غير ذلك.

عندما شغل تشرشل منصب وزير المستعمرات، جاء معه الى الوزارة بمفهوم استراتيجي عريض لكيفية اخضاع الشرق الأوسط دون نفقات باهظة. فعندما كان وزيراً للحربية والطيران، اقترح تخفيض نفقات الشرق الأوسط بواسطة حكم بلاد الرافدين بالطائرات[*] والسيارات المصفحة. وكتب في ذلك الحين أن بضع قواعد جوية محمية حماية جيدة سوف تمكّن سلاح الجو الملكي «من القيام بمهامه في كل جزء من أجزاء المحمية وتطبيق السيطرة، في مكان أو آخر، دون الحاجة الى الاحتفاظ بخطوط مواصلات طويلة تستنفد الجنود والمال»[٢٥].

لقد أقر تشرشل أن هذه الاستراتيجية لن تحمي بلاد الرافدين من غزو، وان غايتها الوحيدة هي «الحفاظ على الأمن الداخلي»[٢٦]. وهذا يعني أن تشخيص تشرشل لمتاعب بريطانيا في الشرق الأوسط، هو أن منشأ الاضطرابات منشأ محلي. وعندما اقترح تبني وضع عسكري قليل الفائدة في مواجهة الروس أو الألمان المستعيدين قوتهم أو الأتراك، فقد كان اقتراحه يعني ضمناً اعترافه بأن التهديد الذي تواجهه بريطانيا في بلاد الرافدين ليس ناشئاً عن هذه الجهات[*].

كانت استراتيجية تشرشل تنطوي ضمناً على مفهوم قديم العهد لامبراطورية مغايرة للرؤية المثالية التي كانت رؤية كل من سمطس، وايميري، وهوغارث، وتوماس ادوارد لورنس، تلك الرؤية التي كان لها دور في الايحاء الى بريطانيا بأن تسعى للسيطرة على آسيا العربية. كان لورنس لا يزال متشبثاً برؤيا دومنيون شرق أوسطي عربي حر ينضم طوعاً الى الكومونولث البريطاني شريكاً على قدم المساواة مع الأعضاء الآخرين. كانت له عبارة كثيراً ما استشهد بها إذ كتب في عام ١٩١٩ يقول: «ان طموحي الشخصي أن يكون العرب أول دومنيون أسمر لنا

(٢٤) المرجع نفسه، ص ٥٠٩.

(*) قام تشرشل، بصفته وزيراً للطيران منذ عام ١٩١٩ ـ بالتعاون مع سير هيو ترنشارد، رئيس أركان سلاح الجو والذي يعتبر أباً لسلاح الجو الملكي ـ بدور قيادي في استكشاف المضامين الثورية للقوة الجوية في السياسة البريطانية بعد الحرب.

(٢٥) المرجع نفسه، ص ٢١٧.

(٢٦) المرجع نفسه.

(*) كان خوف تشرشل الدائم أن تؤدي سياسات لويد جورج المعادية للأتراك، الى هجوم تركي على العراق بينما القوات البريطانية غير مجهزة لمواجهته.

وليس آخر مستعمرة سمراء لنا»[٢٧]. أما استراتيجية تشرشل الهادفة الى قمع ثورة أهل البلاد، فكانت تدل على أن بريطانيا تبغي أن تحكم رعاياها العرب بالاكراه لا بالاقناع. وكانت هذه الاستراتيجية صدى لتجاربه في حملة كيتشنر في السودان ولسهولة اخضاع الأسلحة الأوروبية الحديثة سكاناً محليين مسلحين فقط بأسلحة تقليدية.

وقد استرشد في فرض استراتيجيته بتجربة أحدث، هي كارثة الدردنيل، حيث كان تقويض سياساته على أيدي مرؤوسيه في لندن وضباط قواته في الميدان. وهذا ما جعل تشرشل يتحمل عناء شديداً لجعل كبار المسؤولين في وزارته يشعرون ان برنامجه يبدأ بهم - وهي حيطة تدل على فطنة، إذا أخذنا في الحسبان المعارضة القوية من قبل وزارة الحربية والمندوب السامي في بلاد الرافدين لاستبدال الطائرات بالجنود.

قال تشرشل في برقية وجهها الى سير بيرسي كوكس، المندوب السامي البريطاني في بلاد الرافدين: «ان المسائل المطروحة لا تسوى بتبادل البرقيات. لا أستطيع أن أجد الوقت لزيارة بلاد الرافدين. لذلك أقترح عقد مؤتمر في مصر يبدأ في الأسبوع الأول أو الثاني من آذار (مارس)... ويستمر أسبوعاً. سوف يصحبني كبار موظفي دائرة الشرق الأوسط في وزارة المستعمرات»[٢٨].

ثم استدعى تشرشل موظفي وزارته الموجودين في المنطقة من فلسطين والخليج الفارسي لموافاته في المؤتمر. وفي ١٨ شباط (فبراير) ١٩٢١ أرسل الملاحظات التي دونها بشأن بلاد الرافدين الى جون شاكبرو، وعهد اليه بمسؤولية محورية هي مسؤولية اعداد جدول أعمال لمؤتمر حول بلاد الرافدين وفلسطين.

(٥)

كانت مصر التي وقع عليها اختيار تشرشل مكاناً لعقد المؤتمر، ملائمة جغرافياً وغير ملائمة سياسياً: فقد كان المصريون يعرفون شعور تشرشل أن مصر يجب ألا تنال الاستقلال. وفي ٢١ شباط (فبراير) ١٩٢١ كتب الى زوجته: «ان الشعب في مصر منفعل بسبب مجيئي، ويبدو أنهم في مصر يظنون أن لمجيئي علاقة بهم. وهذا، بطبيعة الحال، ظن خاطىء. ليست لي مهمة في مصر ولا سلطة لي لمعالجة أية مسألة مصرية. يجب أن أوضح ذلك تمام الايضاح، وإلا فانهم سيزعجوننا بالمظاهرات والوفود»[٢٩].

غير أن اللنبي، الذي كان آنذاك المندوب السامي البريطاني في مصر، لم يصدر نفياً رسمياً لقدوم

(٢٧) **رسائل ت. ا. لورنس**، ص ٢٩١.
(٢٨) جيلبرت، **تشرشل، المجلد المرافق**، ص ١٣٣٤.
(٢٩) المرجع نفسه، ص ١٣٦٧.

تشرشل من أجل التشاور في شؤون مصرية. أما وزير الخارجية، اللورد كورزون، فقد وجه الى تشرشل رسالة مكتومة في ٢٤ شباط (فبراير) يحثه فيها على نقل مكان المؤتمر الى القدس. وقال كورزون ان وجود تشرشل في القاهرة قد يسيء في لحظة دقيقة الى جهود اللنبي والحكومة المصرية الرامية الى التوصل الى اتفاق. بيد أن تشرشل أبى أن يغيّر ترتيباته[٣٠].

وهكذا انعقد مؤتمر القاهرة حسب الخطة المرسومة، ولكن مكان انعقاده أظهر التباين الحاد بين السياسة التي يتبعها تشرشل وتلك التي ينادي بها اللنبي: كان تشرشل يخطط للوقوف في وجه القومية العربية، ولم يكن هذا موقف اللنبي. ان اللنبي، بالرغم من وزن الرأي السائد في مجلس الوزراء، وخلافاً لرغبات رئيس الوزراء ورغبات تشرشل ـ وانسجاماً مع توصيات كان قد تقدم بها سابقاً اللورد ميلنر ـ ثابر في جهوده لاعطاء مصر قسطاً من الاستقلال بواسطة وضع نهاية للحماية البريطانية على مصر.

تغلب رأي اللنبي بعد أن هدد بالاستقالة، فأصدرت الحكومة البريطانية من جانب واحد، ما سمي اعلان اللنبي في ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٢٢، الذي أقر باستقلال مصر رسمياً (ولكن مع تحفظات بعيدة المدى، من بينها تمكين بريطانيا من الاشراف على سياسة مصر الخارجية واستخدامها بغير قيود أرض مصر للقيام بتحركات عسكرية). كان اللنبي يفضل عقد معاهدة على اعلان أحادي الجانب. ولكن ما من حكومة مصرية كانت مستعدة للموافقة على وثيقة تحتفظ لبريطانيا بمثل هذا العديد من السلطات.

ويظهر أن تشرشل خشي أن يؤدي اقرار اللنبي باستقلال مصر، ولو كان استقلالاً اسمياً، الى هدم سياسته الرامية الى الاحتفاظ بالبلدان الأخرى الناطقة بالعربية. وقد حدث بمصادفة جغرافية أن وضعت تفاصيل سياستي اللنبي وتشرشل في مدينة القاهرة، فكان بينهما شبه في المضمون، إذ كانتا كلتاهما تمثلان قرارات بريطانية متخذة من جانب واحد بشأن كيفية ادارة العالم العربي ـ ولم يوافق القادة العرب على أي منهما.

(٦)

انعقد مؤتمر القاهرة رسمياً في فندق سميراميس صباح السبت ١٢ آذار (مارس) ١٩٢١. وخلال الأيام التي تلت هذا التاريخ، عقدت أربعون أو خمسون جلسة. وبحسب أحد الاحصاءات، حضر المؤتمر أربعون مسؤولاً. لقد كتب توماس ادوارد لورنس الى أخيه الأكبر قائلاً: «كل من له علاقة بالشرق الأوسط موجود هنا»[٣١].

كان الموضوع الأول ـ والرئيس ـ في المؤتمر، هو كيفية تخفيض أكلاف احتلال بلاد الرا

(٣٠) المرجع نفسه، ص ١٣٧٧.

(٣١) المرجع نفسه، ص ١٤٠٥.

وقد انبثقت عن المؤتمر لجنتان لدراسة المسألة، احداهما سياسية والثانية عسكرية، وكان عمل اللجنتين يجري على أساس جدولي أعمال أعدهما تشرشل ومعاونوه في الباخرة وهم في طريقهم لحضور المؤتمر. وخصصت اللجنتان أيامهما الأربعة الأولى للعمل من أجل اعداد خطة بشأن بلاد الرافدين.

كان تشرشل ومعاونوه بحذقهم، قد توقعوا المشورة التي يتقدمها المسؤولون العاملون في المنطقة. وقد كتبت في ما بعد جيرترود بل، التي جاءت من بغداد مع رئيسها سير بيرسي كوكس، «ان تشرشل مثير للاعجاب، وعلى أتم استعداد لمقابلة كل شخص في منتصف الطريق، وكان أيضاً أستاذاً في ادارة لقاء سياسي كبير وفي توجيه اللجان الصغيرة التي تفرعت عن المؤتمر. ولم يكن أقل الظروف ملاءمة لنا أن نجد، سير بيرسي وأنا، وقد جئنا ببرنامج محدد، ان ما جئنا به يتفق تمام الاتفاق» مع ما اقترحه تشرشل(٣٢).

مساء ١٥ آذار (مارس) أرسل تشرشل برقية وصلت الى لندن في اليوم التالي، أبلغ فيها رئيس الوزراء: «ان جميع السلطات توصلت الى اتفاق بشأن جميع النقاط، السياسية منها والعسكرية»(٣٣). كان هذا في حد ذاته انجازاً عظيماً.

في الأساس كان في خطة مؤتمر القاهرة أربعة عناصر. أحدها أن يعرض عرش بلاد الرافدين على فيصل، مع بذل كل جهد لجعل العرض يبدو وكأنه جاء من السكان أهل البلاد وليس من بريطانيا. ومن أجل المحافظة على وجود بريطاني في البلاد، ينبغي للعسكريين أن يأخذوا باستراتيجية قواعد سلاح الجو التي اقترحها تشرشل، ولكن - بما أن قائد سلاح الجو، سير هيو ترنشارد، قدّر المدة اللازمة لتنفيذ هذه الاستراتيجية بعام - فيجب على بريطانيا أن تزيد من اعتمادها على فيصل في المحافظة على الهدوء في البلاد خلال تلك المدة. ومع أن الخبراء البريطانيين كانوا على خلاف شديد في ما بينهم بشأن استيعاب المناطق الكردية(*) في شمال غرب العراق في دولة العراق الجديدة أو جعلها بدلاً من ذلك كردستان مستقلة، فقد كان الاتفاق بينهم مؤقتاً على بقاء هذه المناطق كياناً منفصلاً ضمن سلطة المندوب السامي البريطاني في بلاد الرافدين. واضافة الى الأكراد، هناك جماعات أخرى ذات هوية متميزة ولها احتياجات تطرح مشاكل. فهنالك خصوصاً في الشمال الغربي جماعات صغيرة ليس أمامها مكان تقصده، ومن هذه الجماعات المسيحيون الآشوريون (النساطرة) الذين طردوا من بيوتهم في تركيا خلال

(٣٢) هـ. ف. ف. وينستون، **جيرترود بل** (لندن: جوناثان كيب، ١٩٧٨)، ص ٢٣٥.

(٣٣) جيلبرت، تشرشل: **المجلد المرافق**، ص ١٣٩١.

(*) الأكراد شعب قبلي مشتت يقطن الهضاب والجبال التي تتداخل فيها حدود العراق وايران وأرمينيا الروسية وتركيا. والأكراد معظمهم مسلمون سنة ولغتهم هي احدى مجموعات اللغات الايرانية، ويعتقد انهم من أصل هندي - أوروبي. كان عددهم في عام ١٩٢١ نحو مليونين ونصف مليون، ولكن لا توجد أرقام يركن اليها. وقد يكون عددهم الآن سبعة ملايين. ولا يزالون يكافحون من أجل الحكم الذاتي، وهم مصدر قلق راهن لحكومتي العراق وتركيا.

الحرب بسبب تعاطفهم مع الحلفاء. وقد شعر أعضاء مؤتمر القاهرة أنهم لا يستطيعون أن يفعلوا شيئاً يذكر لهذه الجماعات المشردة المكافحة من أجل البقاء.

أما وقد اختار مؤتمر القاهرة حلاً هاشمياً للعراق، فقد فعل الشيء عينه ـ ولكن على أساس موقت لشرق الأردن. كانت منطقة شرق الأردن موبوءة بالاضطراب، وكان رأي رئيس هيئة أركان قوات الامبراطورية أن بريطانيا لا تستطيع البقاء فيها، إذا لم ترسل فوجين اضافيين «وهما بطبيعة الحال غير متوافرين»[٣٤]. وعندما كان المؤتمر يعقد جلساته في القاهرة، وصلت أنباء مفزعة مفادها أن عبدالله، شقيق فيصل، وصل الى مدينة عمان في شرق الأردن، يصحبه ثلاثون ضابطاً ومئتا بدوي، والظاهر انه كان في طريقه الى سورية لمهاجمة دمشق. ولكن عبدالله ادعى انه جاء الى عمان لتغيير الهواء واستعادة عافيته بعد أن أصيب باليرقان. ولم يصدق أحد روايته.

كان الحل الذي ارتآه تشرشل، في الواقع، هو استمالة عبدالله: أن يعرض عليه منصباً في شرق الأردن إذا ما امتنع عن مهاجمة سورية الفرنسية. (نتذكر هنا أن بريطانيا كانت تخشى أن ينتقم الفرنسيون بمهاجمة فلسطين البريطانية إذا هاجم العرب الفرنسيين في سورية منطلقين من أرض فلسطين البريطانية). والمنصب الذي رأى تشرشل أن يعرضه على عبدالله هو منصب حاكم موقت مكلف باستعادة النظام. وكان تشرشل يأمل في أن يحقق أهدافاً أخرى من خلال الاستفادة من عبدالله في استعادة النظام في شرق الأردن. لقد أحضر تشرشل معه الى مؤتمر القاهرة مذكرة أعدها معاونوه في نهاية شباط (فبراير) وهي تعالج مطالب العرب واليهود في فلسطين. كانت المذكرة من اعداد شاكبرو ويونغ ولورنس، وكان تفسيرها للتعابير الجغرافية المستخدمة في مراسلات مكماهون ـ الحسين عام ١٩١٥ انها تعني أن منطقة الاستقلال العربي، لن تمتد غرباً الى ما بعد نهر الأردن. وبما أن اعلان بلفور لم يتضمن أي تحديد جغرافي، فقد استنتج مستشارو تشرشل أن بريطانيا تستطيع أن توفق توفيقاً تاماً بين تعهداتها في زمن الحرب، وأن تفي بهذه التعهدات، إذا أقامت وطناً قومياً يهودياً في فلسطين غربي نهر الأردن، وكياناً عربياً منفصلاً في فلسطين شرقي نهر الأردن[٣٥]، وبامكان عبدالله، في حال تنصيبه في مركز ذي سلطة في شرق الأردن، أن يكون على رأس انشاء هذا الكيان العربي.

ظهرت في مؤتمر القاهرة عدة اعتراضات هامة على خطة تشرشل المتعلقة بشرق الأردن، فقد أشار سير هربرت صاموئيل، المندوب السامي في فلسطين، وسكرتيره العام، ويندهام ديدز، الى أن عصبة الأمم أدخلت شرق الأردن في منطقة فلسطين (وعصبة الأمم كانت تعرض على بريطانيا أن تكون دولة الانتداب على المنطقة) فليس مسموحاً لبريطانيا منفردة أن تفصل شرق الأردن عن بقية أرض فلسطين. ان ما كان يخشاه صاموئيل هو أن تستخدم منطقة شرق الأردن العربية المنفصلة قاعدة للتحريض على الأعمال المعادية للصهيونية في غرب فلسطين[٣٦]. وأعرب لويد

(٣٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٥٥٢ ـ ٥٥٣.

(٣٥) جيلبرت، **تشرشل: العالم المضروب**، ص ٥٣٨.

(٣٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٥٥٢ ـ ٥٥٣.

جورج عن خوف آخر، فان ما أقلقه هو أن يرى الفرنسيون ـ الذين كان فيصل بالنسبة لهم شخصاً غير مرغوب فيه ـ ان رعاية بريطانيا لشقيقين هاشميين ـ أحدهما في بلاد الرافدين والآخر في شرق الأردن، والمنطقتان كلتاهما على عتبة سورية عملاً استفزازياً. وقد أرسل رئيس الوزراء برقية الى تشرشل في ٢٢ آذار (مارس) ذكر فيها: «ان مجلس الوزراء... بحث اقتراحاتك بشأن شرق الأردن وكانت هناك مآخذ كثيرة عليها. ان هناك شعوراً بأن تنصيب شقيقين في الوقت نفسه في منطقتين ملاصقتين لمنطقة النفوذ الفرنسي، سوف ينظر اليه من قبل الفرنسيين بكثير من الريبة وسوف يفسرونه بأنه خطر على وضعهم في سورية، وسيعتقدون اننا خططنا له عمداً»[٣٧].

كان رئيس الوزراء يتفهم الأسباب التي حدت بونستون تشرشل أن يقترح «حلاً عربياً لا فلسطينياً» لمشكلة شرق الأردن[٣٨]، ولكنه خاف أن تؤدي أية محاولة لاقامة كيان عربي منفصل شرقي نهر الأردن، الى زج بريطانيا في ارتباطات وورطات جديدة مكلفة.

لقد نجح تشرشل في اقناع مجلس الوزراء انه لا يمكن اقامة أية حكومة اطلاقاً في شرق الأردن من دون ارسال قوة عسكرية بريطانية، صغيرة على أقل تقدير، الى المنطقة. وأشار الى أنه من غير المتوقع أن يبقى عبدالله في البلد أكثر من بضعة شهور، ولكن عبدالله يمكنه على أساس تجريبي أن يساعد في تثبيت النظام، ثم يساعد في اختيار شخص من أهل البلد ليشغل منصب الحاكم. لقد وافق تشرشل على الأخذ بفكرة الحل الوسط التي يطرحها لويد جورج بشأن شرق الأردن: «مع الاحتفاظ بالطابع العربي للمنطقة وادارتها، فتُعامل على أنها محافظة عربية أو أنها ملحقة بفلسطين»[٣٩].

كانت وجهة نظر تشرشل ان عبدالله سيساعد على ضبط الحركات المعادية لفرنسا والصهيونية، وإلّا فان هذه الحركات ستقيم مقرها في شرق الأردن. كان رأيه أن الحل الهاشمي يساعد على حل هذه المشاكل ولا يؤدي (كما يقول النقاد) الى خلقها. وقد رأى توماس لورنس أن عبدالله يصلح أن يكون وكيلاً مثالياً لبريطانيا في المنطقة لأنه «شخص لا يتمتع بسلطة كبيرة، وليس من أهل شرق الأردن، ولكنه يعتمد على حكومة جلالته في الاحتفاظ بمنصبه»[٤٠].

كانت هناك مشكلة أخيرة في رد فعل آل سعود المنافسين للهاشميين، إزاء هذا الارتقاء بآل هاشم ومنحهم تكريماً جديداً. وكان الحل الذي اقترحه تشرشل هو رفع الدعم المالي لابن سعود الى ١٠٠,٠٠٠ جنيه سنوياً[٤١].

---

(٣٧) جيلبرت، **تشرشل: المجلد المرافق**، الصفحتان ١٤٠٧ ـ ١٤٠٨.

(٣٨) المرجع نفسه، ص ١٤٠٨.

(٣٩) المرجع نفسه، ص ١٤١٣.

(٤٠) جيلبرت، **تشرشل: العالم المضروب**، ص ٥٥٣.

(٤١) جيلبرت، **تشرشل: المجلد المرافق** ص ١٤١٤.

اختتم مؤتمر القاهرة جلساته في ٢٢ آذار (مارس)، وعند منتصف ليل ٢٣ آذار (مارس) غادر تشرشل القاهرة بالقطار الى فلسطين. ولدى وصوله عقد أربعة اجتماعات مع عبدالله وتوصل الى اتفاق معه. قال تشرشل في مذكرة أعدها لمجلس الوزراء: «ان موقف عبدالله كان معتدلاً وودياً وأشبه بموقف رجل دولة». وموقفه من المتظاهرين العرب المعادين للصهيونية «موقف صحيح بالمطلق، فهو يؤنب المتظاهرين، ويقول ان البريطانيين أصدقاؤه، وان الحكومة البريطانية ستفي بوعودها لليهود والعرب على السواء»[٤٢]. وقد وافق عبدالله على أن يحكم شرق الأردن ستة أشهر، وان يتلقى النصح من ضابط بريطاني بصفته كبير الضباط السياسيين، مع دعم مالي بريطاني، ولكن دون قوات بريطانية. ووافق أيضاً على المساعدة في انشاء القواعد الجوية التي، وفقاً لخطة تشرشل، سيرتكز عليها الاشراف البريطاني في نهاية المطاف.

كانت آمال بريطانيا المباشرة المعلقة على عبدالله في تهدئة الأردن، لا تقل عن آمالها المعلقة على فيصل في تهدئة العراق. ومن كاب ديل، في الريفييرا الفرنسية، حيث توقف تشرشل في طريق العودة الى الوطن، كتب الى اللورد كورزون قائلاً: «لقد تبين لي أن عبدالله قد انحاز كلياً الى أسلوبنا في معالجة المشكلة العربية. آمل ألا يحز أنصاره عنقه. انه شخص مهذب ومحبب الى النفس»[٤٣].

ضمن تشرشل لدى عودته الى لندن تأييد مجلس الوزراء ومجلس العموم لسياسته الشرق أوسطية. وبما أنه كان قد ضمن في القاهرة تأييد الموظفين البريطانيين في المنطقة، فقد حظي بدعم قيادة بلده موقتاً على أقل تقدير ـ في محاولته أن يفرض مخططه الجديد على الشرق الأوسط. ولكن جريدة «التايمز» أشارت في ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٢١ الى وجود «جو غير مريح، هو جو قلب الأمور عاليها سافلها في البنية التي يسعى اليها»، وأشارت الى أن محاولته الذكية للتوفيق بين المطالب المتضاربة واعطاء شرعية لمطالب دون أن تتوافر لديه الامكانيات لتحقيق ذلك، قد قادته الى القبول باسم بريطانيا، بأعباء طارئة لا يمكن الوفاء بها عندما يحين وقت سدادها.

في أثناء ذلك، وفيما كان مؤتمر القاهرة يقترب من نهايته، كان المسؤولون البريطانيون يستعدون لادارة المسرح لعملية اختيار فيصل ملكاً لدولة العراق التي كانت على وشك أن تخرج الى حيز الوجود، على أن يبدو الأمر وكأن فيصل قد اختير اختياراً حراً وعفوياً من قبل شعوب العراق. وكان المسؤولون البريطانيون قد تلقوا ما يطمئنهم الى أن فيصل مستعد للتعاون.

(٤٢) المرجع نفسه، ص ١٤٢٨.

(٤٣) المرجع نفسه، ص ١٤٣٢.

(٧)

قبل أن يتسلم تشرشل منصب وزير المستعمرات، استغل العلاقة الوثيقة بين توماس ادوارد لورنس وفيصل من أجل التعرف الى وجهات نظر فيصل. كان لورنس قد أبلغ سكرتير تشرشل الخاص في منتصف كانون الثاني (يناير) أن فيصل مستعد للدخول في مباحثات مع بريطانيا دون أي ذكر لسورية التي احتلتها فرنسا، وأن فيصل وافق على التخلي عن كل مطالب والده في فلسطين. وكتب لورنس: «ان فائدة هذه الأرضية الجديدة التي يقترحها للمباحثات، هي أن كل مسائل التعهدات والوعود، ما تم الوفاء به منها وما حنثنا به، ستكون ملغاة، وستبدؤون معه بحثاً جديداً يتناول المواقف القائمة فعلاً الآن وخير السبل للقيام بعمل بنّاء انطلاقاً منها»[٤٤].

في أثناء انعقاد مؤتمر القاهرة، أعدّ لورنس، وكوكس، وجيرترود بل، وغيرهم من أعضاء اللجنة السياسية، جدولاً زمنياً لترشيح فيصل لعرش العراق. كانت خطتهم تقضي بأن يسافر فيصل الى مكة ومنها يرسل برقيات الى كبار الشخصيات في العراق، وأن يقول في برقياته ان أصدقاء له قد حثوه على الذهاب الى العراق، وانه بعد أن تداول في الأمر مع والده وأشقائه، قرر أن يعرض خدماته على شعب العراق.

لدى انفضاض مؤتمر القاهرة، أرسل لورنس برقية عاجلة الى فيصل، الذي كان في لندن، قال فيها: «الأمور سارت بالضبط كما كنا نأمل. أرجو التوجه في الحال الى مكة بأسرع وسيلة ممكنة... سألتقيك على الطريق وأشرح لك التفاصيل. لا تقل شيئاً سوى انك ذاهب لتقابل والدك، ولا تعطِ بأية حال أي تصريح للصحافة»[٤٥].

في الوقت نفسه تقريباً، تسلم سير بيرسي كوكس رسالة مزعجة من الضابط الذي أوكل اليه الأمور في بغداد. قالت الرسالة: «منذ رحيلك تبدل الوضع تبدلاً كبيراً». ان سيد طالب، الزعيم السياسي الكبير في البصرة، توصل الى اتفاق مع النقيب، وجيه بغداد الكبير المتقدم في السن، وبموجب هذا الاتفاق يساند أولهما ترشيح الثاني لقاء اعطائه فرصة في خلافته. ان كليهما «يطالبان بأن يكون حاكم العراق عراقياً. وثمة مؤشرات تدل على أن هذا المطلب يلقى قدراً كبيراً من التأييد، ولا ريب عندي في أن ترشيح فيصل سيواجه مقاومة شديدة»[٤٦]. سارع كوكس للعودة إلى بغداد لاقناع المرشحين المتنافسين بالانسحاب من المنافسة ـ وأحد هؤلاء المتنافسين هو ابن سعود، المعترض على ترشيح أحد الهاشميين، ولكنه استرضي بالمال وغير ذلك صنائع المعروف البريطانية.

في أثناء ذلك جال سيد طالب في العراق. والتقى زعماء العشائر وألقى خطباً في الجماهير، مؤكداً

---

(٤٤) جيلبرت، **تشرشل: العالم المضروب**، ص ٥١٦.

(٤٥) جيلبرت، **تشرشل: المجلد المرافق**، ص ١٤١٤.

(٤٦) اهارون كليمان، **اسس السياسة البريطانية في العالم العربي: مؤتمر القاهرة عام ١٩٢١** (بالتيمور: مطبعة جامعة جونز هوبكنز، ١٩٧٠)، ص ١٤٠.

الحاجة الى التعاون مع بريطانيا ومردداً في الوقت عينه ان شعاره هو «العراق للعراقيين!»[٤٧]، وجاء في تقارير ضباط المخابرات البريطانية المتسمة بالفزع ان طالب يلقى «استقبالاً رائعاً حيثما ذهب»[٤٨].

كان سيد طالب قد تلقى دعوة مضى على تسلمه اياها وقت طويل، لحفلة شاي في منزل بيرسي كوكس في بغداد في منتصف نيسان. وعند وصوله، وجد اعتذاراً من كوكس عن عدم وجوده في منزله، تاركاً زوجته للاهتمام بالضيوف. فلما غادر طالب المنزل بعد حفل الشاي، اعتقله أحد الضيوف المدعوين معه الى منزل كوكس، بأمر من سير بيرسي كوكس، مضيفه الغائب عن منزله. ثم نفي طالب الى جزيرة سيلان في المحيط الهندي. في اليوم التالي لاعتقال طالب، أعلن سير بيرسي كوكس في بلاغ رسمي انه أمر بعملية النفي حفاظاً على القانون والنظام في مواجهة تهديد طالب بالتحريض على العنف(*).

بالرغم من ذلك استمرت المقاومة لترشيح فيصل، ولكنها اتخذت أشكالاً أخرى. فقد كانت هناك اقتراحات مختلفة، أحدها يدعو لقيام جمهورية، وآخر يدعو الى تعيين حاكم تركي، وثالث لابقاء ولاية البصرة منفصلة عن ولاية بغداد، ورابع لابقاء الأمور على حالها تحت ادارة سير بيرسي كوكس بصفته مندوباً سامياً.

في هذه الأثناء سافر فيصل، بتوجيه من مستشاريه البريطانيين (بناء على طلبه)، من لندن الى الحجاز، حيث سوى الأمور مع والده، ومن ثم غادر، على نفقة بريطانيا الى البصرة، فنزل الى البر في ٢٤ حزيران (يونيو). وخلال وجوده على المركب، تلقى النبأ السار ان القيادة الرسمية في العراق ـ مجلس الوزراء في بغداد برئاسة النقيب ـ قد دعته ضيفاً على الأمة.

جهاراً، استمرت الحكومة البريطانية متمسكة بالقصة الخيالية الرسمية، أي انها محايدة وغير منحازة. وفي السر، كان كوكس يطلب الى فيصل أن يخرج ويقوم بحملة لكسب التأييد الشعبي لكي تتمكن بريطانيا من الادعاء انها قبلت قرار الشعب[٤٩].

في ١١ تموز (يوليو) وافق مجلس الوزراء بالاجماع، على قرار يعلن فيصل ملكاً دستورياً للعراق. وفي ١٦ تموز (يوليو) سمح المجلس باجراء استفتاء للموافقة على خياره، وفي ١٨ آب (أغسطس) أعلنت وزارة الداخلية ان فيصل حقق نصراً كاسحاً في الاستفتاء الذي يتطلب الاجابة بـ «نعم»

---

(٤٧) المرجع نفسه، ص ١٤٥.

(*) انه أمر مشكوك فيه أن يكون قد ورد على لسان طالب أي تهديد. ما حدث فعلاً هو ما يلي: أولم طالب مأدبة عشاء لمراسل جريدة ديلي تلغراف، وخلال المأدبة قال طالب كلاماً بما معناه انه إذا لم تكن بريطانيا منصفة وغير منحازة في تعاملها مع المرشحين المتنافسين، فقد تهب العشائر الى الثورة مرة أخرى. والروايات عن كلماته الفعلية متباينة. الرواية التي سمعها كوكس مصدرها جيرترود بل التي لم تكن حاضرة المأدبة.

(٤٨) المرجع نفسه، ص ١٤٦.

(٤٩) المرجع نفسه، ص ١٥٦.

أو «لا». وفي ٢٣ آب (أغسطس) كان الاحتفال بتتويج فيصل، وحلت تسمية «العراق» محل «بلاد الرافدين» لملكة فيصل الجديدة.

غير أن فيصل بدأ حتى قبل تتويجه، يزعج البريطانيين باصراره على الاستقلال الرسمي واعتراضه على انتداب عصبة الأمم، الذي كان وصاية. واقترح تحديد العلاقات بين العراق وبريطانيا بمعاهدة بين البلدين. فادعى البريطانيون انهم لا يملكون حقاً شرعياً لتغيير وضع العراق من دون تفويض من عصبة الأمم، لكنهم وافقوا على التفاوض بشأن معاهدة ما دامت المعاهدة تأتي على ذكر الانتداب. وقد اعترض فيصل على تضمين المعاهدة أية اشارة الى الانتداب. وهكذا استمرت المفاوضات أكثر من سنة، مسببة الغضب والأسى في لندن.

في أواخر صيف عام ١٩٢٢ كتب تشرشل الى لويد جورج قائلاً: «ان فيصل يلعب معنا لعبة دنيئة جداً وغادرة»(٥٠). وقال تشرشل لرئيس الوزراء انه وزملاءه الوزراء يجب أن يجتمعوا ليبحثوا الوضع ويقرروا هل يعزلون فيصل، أو هل تنسحب بريطانيا من العراق. وبعد بضعة أيام، قال تشرشل في اجتماع لأعضاء مجلس الوزراء:

«ان الملك فيصل يخلق صعوبات كبيرة ويربك الوضع في العراق. لقد اعترض على الانتداب ولكنه أبدى استعداداً للموافقة على معاهدة، غير أنه ليس مستعداً للاعتراف بالانتداب كأساس لها لأنه يرى في نظام الانتداب لطخة للعراق. وما من حجة أثمرت معه، ومؤخراً استمال المتطرفين الذين يعتبرونه الآن ولي أمرهم»(٥١).

بعيد ذلك، كتب تشرشل الى رئيس الوزراء قائلاً: «أشعر بقلق عميق بشأن العراق. المهمة التي ألقيتها على عاتقي أصبحت في الواقع مستحيلة». وقال: «يندر أن تجد صحيفة واحدة ـ سواء أكانت من صحف المحافظين أم الأحرار أم العمال « ـ » غير معادية باستمرار» لبقاء بريطانيا في العراق. وأضاف: «من صميم قلبي لا أرى ما الذي نستفيده من العراق»(٥٢). واقترح أن نرسل انذاراً نهائياً الى فيصل، فإذا لم يقبله «سأترك البلاد فعلاً»(٥٣).

ورد رئيس الوزراء قائلاً: «وفقاً للمبادىء العامة، أنا ضد سياسة الهروب، في العراق أو في أي مكان آخر...»(٥٤). وأشار أيضاً الى الاعتقاد السائد باحتمال اكتشاف احتياطي كبير من النفط في المنطقة: «إذا تركنا البلد فقد نجد بعد عام أو عامين اننا سلمنا الفرنسيين والأميركيين حقلاً من أغنى حقول النفط في العالم...»(٥٥).

---

(٥٠) جيلبرت، **تشرشل: المجلد المرافق**، ص ١٩٦٦.

(٥١) المرجع نفسه، ص ١٩٦٧.

(٥٢) جيلبرت، **تشرشل: العالم المضروب**، ص ٨١٧.

(٥٣) المرجع نفسه.

(٥٤) المرجع نفسه، ص ٨١٨.

(٥٥) المرجع نفسه.

ولذلك ثابر سير بيرسي كوكس على المفاوضات. وبعد أن جرت عدة أزمات سياسية دراماتيكية في مجـراهـا، أفلح في عقد معاهدة، في ١٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٢، تضمنت العديد من الأحكام الهامة للانتداب. كان مقرراً أن تستمر المعاهدة عشرين عاماً، ولكن نتيجة للمعارضة في العراق، جرى بعد نصف سنة تعديلها بانقاص مدتها من عشرين عاماً الى أربعة أعوام، مع ذلك استمر الهيجان العراقي من أجل استقلال أوفى، بينما تذمرت جريدة «التايمز» في لندن، لأن المعاهدة ليست منصفة لبريطانيا، إذ فرضت عليها عبء التزامات أثقل من أن تحتمله.

والحقيقة هي أنه كان مطلوباً مباشرة من بريطانيا أن تحمي العراق من قوة ابن سعود المتنامية. ان هذا العاهل العربي، العدو بالسلالة للهاشميين، كان يهدد فيصل وأخاه عبدالله. وقد شعرت الحكومة البريطانية انها ملزمة بحمايتهما. وفي نهاية عام ١٩٢٢، وفي اجتماع عقد في مرفأ يدعى عقير، فرض سير بيرسي كوكس على ابن سعود اتفاقية تحدد حدود المملكة السعودية مع الكويت والعراق.

ان السياسيين العراقيين، بالرغم من حاجتهم الى الحماية البريطانية، نشطوا لتثبيت وضعهم. لقد كانت المعاهدة الانكليزية ـ العراقية لعام ١٩٢٢، شأنها شأن اعلان اللنبي عن استقلال مصر رسمياً في العام نفسه، دليل تبدل في المناخ السياسي للشرق العربي[*]. فلم تمنح مصر ولا العـراق أكثر من حكم ذاتي محدود، ومع ذلك كان معترفاً بهما كيانين يتمتعان بكل مؤهلات الدولة. وفي كلا البلدين كان الزعماء السياسيون يهيجون النفوس من أجل الاستقلال، ولم يكن بوسع الملكين اللذين عينتهما بريطانيا الاحتفاظ بمنصبيهما الا باتباع الأسلوب نفسه.

(٨)

ظل شرق الأردن، شأنـه شأن العراق، موضوع قلق في وزارة المستعمرات. ولكن في حين بدا

(*) احدى علامات ذلك الزمن اقتراح تقدم به سير بيرسي كوكس في مطلع عام ١٩٢٢ لارسال الآثار المكتشفة في سامراء، البلدة العريقة الواقعة على نهر دجلة، الى المتحف البريطاني قبل أن تتولى الحكم في العراق حكومة من اهل البلاد[٥٦]. كان قناصل ورحالة وعلماء آثار أوروبيون على مدى أكثر من قرن يأخذون الى بلادهم آثاراً وقطعاً فنية من مواقع في الشرق الأوسط دون أي عائق. وفجأة خشي كوكس أن يكون هذا الوضع قد وصل الى نهايته في العراق. وعلى شاكلة ذلك، وفي الوقت نفسه تقريباً، عندما حقق هوارد كارتر، اكتشاف القرن في وادي الملوك في مصر، بعثوره على موقع ضريح الملك توت عنخ أمون، فعل كارتر ما لم يضطر قط علماء الآثار من قبل الى فعله. فقد دخل مع شركائه ليلة ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢ الى الضريح سراً وأخذوا ما حلا لهم من مواد، وأعادوا ختم الضريـح ثم قاموا بتمثيل ما ادعوا انه دخولهم الأول الى الضريح لمصلحة السلطات في المملكة المصرية النـاشئـة، في اليوم التالي. ومنذ ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) اصبح يتولى مسؤول من مصلحة الآثار المصرية الحراسة طوال الوقت، فلم يعد بامكان الأجانب أن يأخذوا أجزاء أخرى من كنز توت عنخ أمون[٥٧].

(٥٦) وينستون، **جيرترود بل**، الصفحتان ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

(٥٧) توماس هوفنغ، **توت عنخ آمون: القصة التي لم تُروَ** (نيويورك: سايمون وشوستر، ١٩٧٨)، الصفحة ٨٩ وما يليها.

فيصل ممعنا في استقلاليته، بدا عبدالله ممعناً في الخمول. لم يصمد الحل الهاشمي لمشاكل شرق الأردن.

أحد أسباب استخدام عبدالله من قبل بريطانيا، هو الحجة القائلة أن استخدامه يردعه عن مهاجمة سورية الفرنسية. وادعى لورنس في ما بعد انه طمأن تشرشل قائلاً: «أنا أعرف عبدالله. لن تجد حاجة الى اطلاق رصاصة واحدة»[٥٨]. لقد كان هذا الأمير العربي الأريب والخامل لا يميل عادة الى زج نفسه في اختبارات قوة. فلم تمض أسابيع على استخدام عبدالله حاكماً مؤقتاً، حتى بدأ المراقبون البريطانيون يستنتجون انه أضعف من ان يحكم. وظهر التحدي لسلطته في شهر نيسان (ابريل) عندما أرسل مندوبين عنه للتوسط في خلاف عشائري فكان مصير مندوبيه القتل. وعوضاً عن سحق الفتنة بنفسه، ناشد المندوب السامي البريطاني أن يقوم بسحقها. وقد استجاب المندوب السامي باعطائه الاذن باستخدام الطائرات والسيارات المصفحة، علماً أن تنصيب عبدالله في عمان كان أساساً لتجنب الحاجة الى استخدام القوات المسلحة البريطانية.

في الوقت نفسه تقريباً، قدم سفير فرنسا في لندن احتجاجاً على وجود عبدالله في شرق الأردن قائلاً ان وجوده يمثل تحريضاً على العنف ضد الفرنسيين في سورية. وكان الرد البريطاني أن الأمر عكس ذلك، وان عبدالله يمنع حدوث هذا العنف. وسرعان ما ظهر انه عاجز أو غير مستعد لأن يمنع هذا العنف. ففي أواخر حزيران (يونيو) كمن أربعة رجال وحاولوا اغتيال الجنرال هنري غورو، الفاتح الفرنسي وحاكم سورية. والمعلومات التي تلقاها تشرشل من المندوب السامي البريطاني في فلسطين هي: «ان الشبهة تقع على أهالي شرق الأردن»[٥٩]. وقدمت السلطات الفرنسية احتجاجاً على اخفاق بريطانيا وعبدالله في منع مثل هذه الهجمات. وزاد احتجاج السلطات الفرنسية عندما شوهد القتلة المزعومون يتجولون بحرية في شرق الأردن.

لم يكن المندوب السامي البريطاني مرتاحاً الى نتائج تجربة عبدالله، ونقل شعوره هذا الى تشرشل في شهر حزيران (يونيو)، فأبلغ تشرشل أن أحد الأسباب العديدة للسخط الشعبي هو أن أهالي شرق الأردن ينظرون الى شركاء عبدالله السوريين على أنهم مبذرون وعديمو الكفاءة[٦٠]. وفي الوقت نفسه كتب القائد العام للجيش البريطاني في مصر وفلسطين: «ان عبدالله شرق الأردن هو انسان مخادع... وإذا شئنا أن نجعل منه شيئاً نافعاً فيجب أن نعطيه رجلاً انكليزياً كفؤاً وقوياً يقوم بتسيير كل أموره، وقوات بريطانية لدعمه»[٦١]. وبعيد ذلك قال هيوبرت يونغ في تقرير الى شاكبرو: «ان ما نواجهه هو إما أن نستمر في الانفاق على عبدالله الذي تردى نفوذه الى حد التلاشي تقريباً، والذي لم يعد بديلاً حتى لوحدة صغيرة من المشاة، أو أن نتحلى

---

(٥٨) من ت. ا. **لورنس إلى كاتب سيرة حياته ليدل هارت** (نيويورك: دبلو اي، دوران، ١٩٣٨)، ص ١٣١.

(٥٩) كليمان، **اسس السياسة البريطانية**، ص ٢١٥.

(٦٠) المرجع نفسه، ص ٢١٦.

(٦١) المرجع نفسه، ص ٢١٧.

بالشجاعة فنرسل قوة صغيرة الى ذلك البلد. ولو مؤقتاً...»[٦٢].

كان لورنس الوحيد في الحكومة البريطانية الذي ظل آنذاك يرى من الناحية العملية، مجالات للافادة من عبدالله في شرق الأردن ـ ولو انها مجالات مؤقتة. «ان مجموع كلفته يقل عن كلفة فوج واحد. ونظام حكمه لا يسبب لنا أية اساءات، بغض النظر عن الحل النهائي الذي ننفذه، بشرط ألا يتمتع بشعبية كبيرة وألا يكون بالغ الكفاءة»[٦٣]. وبما أن الحكومة البريطانية لم تكن بعد قد حزمت أمرها بشأن فصل شرق الأردن بصورة دائمة عن فلسطين ـ إما بجعله كياناً قائماً بذاته، أو بالسماح للملك حسين بضمه الى الحجاز ـ فان الفكرة القائلة ان نظام حكم عبدالله الموقت يؤخر ساعة الحسم، كانت فكرة جذابة. بيد أن ادعاء لورنس أن الحل المستند الى بقاء عبدالله هو الحل الأقل كلفة، كان يمثل الحجة التي تستهوي ونستون تشرشل أكثر من غيرها.

أظهر عبدالله عزمه على مساعدة بريطانيا، بتوقيعه على معاهدة انكليزية ـ هاشمية أحضرها لورنس معـه الى الشرق الأوسط. لقد جاء لورنس بصفته ممثل تشرشل المطلق الصلاحية، وأمضى شهـوراً في الحجاز محاولاً اقناع الملك حسين بالتوقيع على المعاهدة. كانت الغاية من المعاهدة أن تكون تسوية شاملة لكل المطالب التي تقدم بها الحسين لنفسه وللعرب منذ الأيام الأولى للحرب العالمية الأولى. وتضمنت أحكام المعاهدة تأكيداً لاعتراف بريطانيا به ملكاً للحجاز، وستدفع له معونة سنوية مقدارها ١٠٠,٠٠٠ جنيه، ومقابل ذلك تطلب إليه الاعتراف بالانتداب الفرنسي على سورية والانتداب البريطاني على فلسطين. كان الحسين يقول أحياناً انه سيوقع على المعاهدة، ثم يبدل رأيه. ويقول لورنس ان الحسين طلب في وقت ما: «الاعتراف بسيادته على سائر الحكام العرب في كل مكان»[٦٤]. وكان اعتقاد لورنس ان هذا الرجل الطاعن في السن في مكة، أصبح التعامل معه مستحيلاً. وقد حصل لورنس على توقيع عبدالله، ولكن رفض الحسين التوقيع على المعاهدة، جعلها بلامعنى. مع ذلك يبدو أن لورنس كان شاكراً لعبدالله محاولته أن يكون نافعاً.

بعد مضي بضعة شهور على توليه منصب حاكم شرق الأردن، أخذ عبدالله يغير رأيه بشأن خطط المستقبل. كان في أول الأمر قد أوحى للبريطانيين أنه ينوي البقاء مدة قصيرة في شرق الأردن، لأن المنطقة غير هامة له نسبياً، نظراً لطموحاته الكبيرة في أماكن أخرى. غير أن لورنس أبلغ رؤساءه في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢١ أن عبدالله عازم على البقاء. لقد كان عبدالله طامحاً الى اعتلاء عرش سورية، والظاهر أن تطورات جديدة شجعته على الاعتقاد بأن فرنسا قد تكون مستعدة للتفاوض على مصالحة تتيح له تحقيق هدفه. ولذلك مال الى البقاء على مقربة من سوريا.

(٦٢) المرجع نفسه، ص ٢٢٣.

(٦٣) المرجع نفسه، ص ٢١٧.

(٦٤) ماك، **امير اضطرابنا**، ص ٣٠٦.

في الوقت نفسه لم تعد الحاجة ملحة لاستبدال حاكم أكثر فعالية بعبدالله. ذلك أن سانت جون فيلي، وهو شخصية بريطانية ذات بأس ـ وأحد كبار مستكشفي شبه الجزيرة العربية ـ أصبح المستشار الرسمي الجديد لعبدالله. وأهم من ذلك، أن صديق لورنس، الكولونيل ف. بيك، بدأ في تشكيل قوة بدوية من جنود نظاميين بقيادة بريطانية، وأصبحت هذه القوة لاحقاً ـ بقيادة خلفه، جون غلوب ـ الجيش العربي المرهوب. وبدا أن وضع القانون والنظام يتحسن وفقاً للخطوط التي رسمها لورنس، أي من دون انفاق مبلغ اضافي كبير من المال. وبدأ لورنس يعتقد أن بقاء عبدالله هو، في نهاية المطاف، فكرة حسنة.

ولكن مساندة عبدالله ـ القادم من شبه جزيرة العرب ـ كحاكم لشرق الأردن، والمحافظة على شرق الأردن كمحمية عربية لا يستطيع اليهود الاستيطان فيها لاقامة وطنهم القومي، يعنيان الخروج على سياسة اعلان بلفور التي تقضي بتشجيع الوطن القومي اليهودي. فإذا كانت بريطانيا عازمة عزماً حقيقياً على جعل فلسطين بلداً يهودياً، فلن يكون بداية ميمونة، منع اليهود من الاستيطان في خمسة وسبعين بالمئة من البلد أو تسليم الادارة المحلية الى شخص من شبه جزيرة العرب، وليس الى يهودي. ان اعلان بلفور قد وجد تجسيداً له في انتداب عصبة الأمم الذي عهد بفلسطين الى بريطانيا، وفي المدة ١٩٢١ ـ ١٩٢٢ كان صك الانتداب ـ الذي يفوض بريطانيا أن تكون وصية على فلسطين، ويجعل مهمتها انشاء وطن قومي يهودي، مع حماية حقوق غير اليهود ـ يأخذ طريقه من عصبة الأمم الى البرلمان البريطاني للموافقة عليه. ولما كان قرار تشرشل الموقت هو عدم التشجيع على ـ أو حتى السماح ـ اقامة وطن قومي يهودي في فلسطين الشرقية، يناقض أحكام الانتداب، فقد قرر أن يغير أحكام الانتداب، ولذلك أعيدت صياغتها بحيث تنص على أن بريطانيا غير ملزمة بتطبيق سياسة اعلان بلفور شرقي نهر الأردن.

لقد شعر الزعماء الصهيونيون بالقلق، لأن تقليص حدودهم الشرقية، من شأنه أن يوهن برنامجهم، لا سيما أن بريطانيا عندما تفاوضت مع فرنسا لتعيين الحدود بين فلسطين من جهة وسورية ولبنان من جهة أخرى، تنازلت عن أرض تقع على حدودهم الشمالية. وقد كتب حاييم وايزمان الى تشرشل في أوائل عام ١٩٢١ ان الاتفاق مع فرنسا: «حرم فلسطين من الوصول الى الليطاني، وحرمها امتلاك أعالي نهر الأردن ونهر اليرموك، وسلبها السهول الخصبة شرقي بحيرة طبريا، هذه السهول التي كانت تعتبر حتى الآن أحد أهم الأماكن الواعدة لاستيطان يهودي واسع النطاق». ثم جاء على ذكر شرق الأردن، فكتب قائلاً: «ان حقول جلعاد، ومؤاب، وأدوم مع نهر أرنون ونهر جابوك... مرتبطة تاريخياً وجغرافياً واقتصادياً بفلسطين، وعلى هذه الحقول يعتمد الآن الى حد كبير نجاح الوطن القومي اليهودي بعد أن سلخت سهول الشمال الغنية عن فلسطين ومنحت الى فرنسا»[٦٥]. وقد أرسل القاضي براندين، زعيم الصهيونية الأميركية رسالة برقية الى بلفور قبيل نهاية عام ١٩٢١ مشدّداً على الموضوع عينه، ومتأسياً لفقدان مياه نهر

(٦٥) كليمان، اسس السياسة البريطانية، الصفحات ٢٨٥ ـ ٢٨٨.

الليطاني (في ما هو الآن لبنان) ولافتاً الانتباه الى الأهمية الاقتصادية لسهول شرق الأردن(٦٦).

مع ذلك لم يقم الزعماء الصهيونيون بحملة قوية لمعارضة فصل شرق الأردن ادارياً. ذلك انهم اعتبروا هذا الفصل - وليس من دون سبب - مجرد اجراء موقت. وهكذا نظرت وزارة المستعمرات الى الأمر. لقد كانت وجهات نظر كبار المسؤولين مختلفة، غير أن شاكبرو أوجز الاتفاق الذي توصل اليه هو وزملاؤه، فقال انه تقرر عدم السماح للصهيونية بالدخول الى شرق الأردن في الوقت الراهن، ولكن مع عدم ايصاد الباب في وجهها نهائياً»(٦٧).

لم يتبيّن لتشرشل ان ابقاء عبدالله في شرق الأردن سيورط بريطانيا في الحرب الدينية الشرسة القائمة في شبه جزيرة العرب بين آل سعود وآل هاشم. ولكن «الاخوان الوهابيين» المتعصبين عبروا الحدود غير الواضحة المعالم في الصحراء لمهاجمة عبدالله في عام ١٩٢٢، ولما تمض سنة واحدة على وصوله الى الأردن. لقد وصلت قوة من المغيرين جماعة «الاخوان» تقدر بما بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف الى نقطة تبعد عن عمان (الآن عاصمة الأردن) مسيرة ساعة واحدة على ظهور الجمال، فسحقتها الطائرات والسيارات المصفحة البريطانية(*). وقد جرّت تطورات السنين اللاحقة بريطانيا الى القيام بدور في حكم شرق الأردن والدفاع عنه، أكثر مباشرة مما انتوى تشرشل أن يكون هذا الدور، وما لبث المسؤولون البريطانيون أن أخذوا يرون في عبدالله مشكلة، لا حلاً لمشكلة.

بالرغم من ذلك فان مجموعة الترتيبات التي أعدتها وزارة المستعمرات باعتبارها ترتيبات موقتة وإدارية فقط، اتخذت مع الزمن شكل واقع سياسي دائم. وقد استقر الأمير القادم من شبه جزيرة العرب وحاشيته الأجنبية، في عمان وأصبحوا عاملاً جديداً ودائماً في السياسة المعقدة لنظام الانتداب على فلسطين. والاقتراح الذي كان لا يفتأ يتكرر بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود، كان يصطدم بمشكلة ان خمسة وسبعين بالمئة من البلاد قد أعطي الى أسرة عربية غير فلسطينية. ان منطقة شرق الأردن المحدثة أصبحت في ما بعد دولة الأردن المستقلة، وانجرفت تدريجاً الى الوجود ككيان منفصل عن بقية فلسطين. والحقيقة، اننا كثيراً ما ننسى الآن أن الأردن كان جزءاً من فلسطين.

---

(٦٦) المرجع نفسه، ص ٢٢٩.

(٦٧) المرجع نفسه، ص ٢٣٣.

(*) ان بريطانيا بحمايتها عبدالله، إنما جزأت في الواقع عالم عرب الصحراء بين أسرتين مالكتين متخاصمتين، وجعلت من الحدود الأردنية خط التجزئة. والبلدان الوحيدان اللذان لا تزال تسميتهما في عام ١٩٨٨ تدل على انهما ملك عائلي هما المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية. والحد الدولي بينهما لا يزال هو خط التجزئة بين أسرتي شبه الجزيرة العربية المالكتين.



الفصل الثاني

تشرشل ومسألة فلسطين

(١)

واجه تشرشل بصفته وزيراً للمستعمرات في السنتين ١٩٢١ و١٩٢٢ وفي أثناء معالجته المشاكل المزعجة في فلسطين غربي نهر الأردن، صعوبة أكبر مما واجه في تعامله مع شرق الأردن والعراق. كانت المسألة في فلسطين هي مسألة الصهيونية التي الهبت المشاعر الهاباً شديداً، الى حد انه لم يكن من السهل دائماً أن يتذكر المرء ما هي المشكلة في الواقع. لقد صور الصهيونيون فلسطين - وبصورة صحيحة كما نعرف الآن - انها بلد قادر على اعاشة ما لا يقل عن خمسة أو عشرة أضعاف الناس الذين كانوا يعيشون فيها آنذاك. ولذلك كان هناك متسع لقدوم ملايين المستوطنين اليهود دون تشريد أحد من السكان العرب الذين ربما كان عددهم ٦٠٠,٠٠٠ نسمة.

في ذلك الوقت لم يكن العديد من اليهود مستعدين للاستيطان كطلائع في فلسطين، ولكن الصهيونيين كانوا يأملون، والعرب كانوا يخشون، أن يقدم على ذلك العديد من اليهود، ولهذا صار حق اليهود في دخول البلاد دون قيد، المسألة المركزية في السياسة الفلسطينية. لقد ادعى أصدقاء الصهيونية - وبرهنوا في ما بعد - أن المشروع اليهودي يمكنه أن يغني البلاد، ولكن كان ثمة من اقنع الفلاحين العرب الفقراء بأن المطلوب إليهم هو اقتسام القليل الذي يملكونه مع الغرباء.

وقد رأينا سابقاً أن أعمال شغب عربية معادية للصهيونية، حدثت في فلسطين قبل سنة من تسلم تشرشل منصب وزير المستعمرات في شهر شباط (فبراير) ١٩٢١. ولم يمض وقت طويل على محاولته حل مشاكل الشرق الأوسط خلال مؤتمر القاهرة في آذار (مارس) من ذلك العام، حتى تفجر الوضع في فلسطين مرة أخرى. فقد حدثت أعمال شغب في يافا في اليوم الأول من أيار (مايو) ١٩٢١، وكانت بداياتها أعمال نهب تطورت الى أعمال قتل: فخلال اليوم الأول قتل الغوغاء العرب خمسة وثلاثين يهودياً. وخلال أسبوع أريقت فيه الدماء، امتد القتال الى سائر

أنحاء البلد، إذ حاصر العرب المستعمرات الزراعية اليهودية خارج المدن الرئيسة. كانت أعمال الشغب العربية التي بدأت في يافا هي في الأصل تفجراً للغضب على فئة صغيرة من الشيوعيين اليهود الذين شقوا طريقهم الى وسط المدينة لمنافسة مظاهرة سبقتهم وقامت بها مجموعة أكبر مؤلفة من الاشتراكيين اليهود. ولذلك تشكل لدى البريطانيين انطباع بأن الاضطرابات كانت في أساسها بلشفية. وقد ادعى الكابتن برونتون، الذي خدم مدة ما في الادارة العسكرية، ان الذين تسببوا في أعمال الشغب هم «اليهود البلاشفة» وأكد أن: «انفجارات اليوم قد تصبح ثورة في الغد»[1].

لقد كان رد فعل المندوب السامي سير هربرت صاموئيل، على الهجمات العربية، ايقاف الهجرة اليهودية الى فلسطين مؤقتاً، فخاف الزعماء الصهيونيون أن تؤدي مكافأة العنف العربي من قبل صاموئيل الى ضمان تجدد العنف، والى أن يكون الانتداب البريطاني على فلسطين انتداباً عاصفاً.

لقد تباطأت ادارة صاموئيل في استعادة النظام. وفي ١٠ آب (أغسطس) ١٩٢١ ذكرت جريدة «التايمز»: «أن الأمن العام، ولا سيما في الشمال مفقود من سائر الوجوه العملية. فالغارات تشن يومياً تقريباً من شرق الأردن...»، وادعى مراسل جريدة «التايمز»: «ان الثقة بالسلطات مفقودة لدى اليهود والعرب على السواء» وأضاف: «ان السكان الأكبر سناً يقولون ان الأمن العام كان أفضل كثيراً في عهد الأتراك».

ومع أن أعمال الشغب العربية بدت وكأنها قد تتكرر، واصل الزعماء الصهيونيون سعيهم للتفاهم مع العرب والتعبير عن ثقتهم بأن معظم العرب يحبذون السلام والتعاون[*].

(٢)

في زعم تشرشل ان احدى المشاكل الكبيرة التي واجهها في محاولة اخماد أعمال الشغب العربية مع الاستمرار في تنفيذ البرنامج الموالي للصهيونية، هي أن القوات البريطانية التي يعتمد عليها لم تكن مستعدة لتطبيق سياسته.

---

(١) اوكسفورد. كلية سانت انطوني، مركز الشرق الأوسط، أوراق سي. دي. برونتون.

(*) قال ناحوم سوكولوف عند افتتاحه المؤتمر الصهيوني الثاني عشر في صيف عام ١٩٢١ ان اليهود: «مصممون على العمل بسلام مع الأمة العربية». وإذ أكد الروابط التاريخية بين الشعبين قال انهما بالتعاون قادران: «على خلق حياة جديدة تتصف بمنتهى الكمال لشعوب الشرق»، وان: «مصالحهما متطابقة...»، وقد اعتبر أعمال الشغب العربية الأخيرة من صنع جماعة صغيرة من المجرمين، وأكد للسكان العرب أن اليهود: «لا يأتون الى الأرض المقدسة بروح التسلط. انهم بالجد والسلام والاعتدال سيفتتحون مصادر جديدة للانتاج ستكون بركة لهم وللشرق كله»[2].

(٢) ورد كلامه في جريدة **التايمز** ٢ أيلول ١٩٢١.

كانت حالة العداء للصهيونية أمراً يسهل فهمه على البريطانيين في فلسطين: فقد عاش العرب في البلاد عصوراً عديدة وهم لا يريدون تغيير حياتهم أو أرضهم. ثم ان الجنود والمسؤولين البريطانيين يعملون يومياً وسط العرب، وهؤلاء يعبرون لهم عن هذا الرأي. واليهود بطبيعة الحال يعيشون أيضاً في فلسطين، وعلاقتهم بالأرض أعمق عمراً، ولكن جزءاً كبيراً من قضية الصهيونية، على قوتها، لم يكن ملموساً بالكامل: فهي من ناحية قضية تاريخية، ومن ناحية أخرى نظرية، ومن ناحية ثالثة خيالية (بمعنى أن المشروع اليهودي لن يجلب مستوى معيشة أعلى كثيراً لجميع سكان البلاد إلا في المستقبل). وكانت القضية الصهيونية تستند أيضاً الى معاناة اليهود في أماكن مثل روسيا وبولندا. ولكن أعضاء الادارة البريطانية في فلسطين لم يروا بأعينهم قط هذه المعاناة ولم يكونوا بالضرورة مطلعين عليها.

يقول فلاديمير جابوتنسكي، المناضل الصهيوني الذي أسس الفيلق اليهودي في جيش اللنبي، ان العسكريين البريطانيين رأوا أن الصهيونية نظرية «خيالية» بعيدة المدى تهدف الى معالجة علل العالم، وبالتالي لا تقوم على أساس سليم. ويقول جابوتنسكي ان هذه الخطط الخيالية لتحسين العالم، جاءت معاكسة لنزعات الانكليزي العادي المنتمي الى الطبقات الحاكمة[٣].

وأشار جابوتنسكي أيضاً الى أن الادارة في فلسطين ملأى بالمستعربين المحترفين. وهؤلاء (كتب يقول) مغرمون بالعالم العربي (كما تصوروه في أذهانهم) الى حد انهم تحملوا عناء دراسة اللغة العربية وتأهيل أنفسهم للخدمة المدنية، وكانوا مستعدين لمغادرة بريطانيا من أجل تمضية حياتهم المهنية في الشرق الأوسط العربي. ومن الطبيعي انهم لا يرغبون في رؤية طابع فلسطين العربي وقد تغير.

لقد مس جابوتنسكي مساً خفيفاً، ودون تشديد، ما قد يكون السبب الرئيس للمعارضة البريطانية لسياسة اعلان بلفور: السبب هو أن هذه السياسة تسبب المتاعب. فليست لها شعبية لدى العرب الذين يشكلون الجزء الأكبر من السكان، في حين أن مهمة الادارة الاستعمارية البريطانية هي الحفاظ على هدوء السكان وارضاؤهم. ثم ان العسكريين والمدنيين البريطانيين في فلسطين، لديهم من الأسباب ما يدعوهم للاعتقاد أنهم يستطيعون أن ينعموا بحياة هنيئة وسلمية خلال خدمتهم في بلاد تشعر بالرضى، لولا السياسة التي تبنتها لندن، لأسباب لا يمكن فهمها فوراً، وهذه السياسة تسبب التوتر والعنف بين السكان وتعرض الادارة المحلية البريطانية للمصاعب والخطر.

ومما يدعو للسخرية، أن السخط في أوساط البريطانيين أدى الى زيادة المصاعب والخطر، لأنه شجع المقاومة العربية والتعنت العربي. في حين أن لندن لم تكن مستعدة للرضوخ. لقد حدثت

---

(٣) فلاديمير جابوتنسكي، **قصة الفيلق اليهودي**، ترجمة صامويل كاتز (نيويورك: برنارد اكرمان، ١٩٤٥)، الصفحتان ١٦٨ ـ ١٦٩.

واقعة معينة قدر لها أن تؤدي الى عواقب دائمة؛ انها تدخل الادارة في فلسطين في اختيار زعيم ديني للسكان المسلمين.

بداية هذه الواقعة كانت وفاة مفتي القدس في ٢١ آذار (مارس) ١٩٢١. والمفتي موظف مهمته الافتاء في الشريعة الاسلامية، ومفتي القدس هو كبير رجال الافتاء في منطقته. غير أن الادارة البريطانية التي أنعمت عليه بلقب يبدو انه من ابتكارها، سمته المفتي الأكبر وزعيم المسلمين في فلسطين(٤). ووفقاً للقانون العثماني، الذي دمجه البريطانيون في قانونهم، تختار الحكومة المفتي الأكبر الجديد من بين ثلاثة مرشحين تسميهم الهيئة الانتخابية الاسلامية.

لم يكن أمين الحسيني، وهو سياسي مثير للشغب، في أواسط العشرينات من عمره، سبق أن حُكم بالسجن عشر سنوات (ثم صدر عفو عنه) بسبب دوره القيادي في أعمال الشغب التي وقعت عام ١٩٢٠، واحداً من المرشحين الثلاثة، ومع ذلك عُين في منصب المفتي الأكبر الجديد نتيجة مكيدة دبرها موظف عنيف في عدائه للصهيونية يدعى آرنست رتشموند، وهو عضو في مكتب سكرتارية المندوب السامي البريطاني.

رتشموند مهندس معماري خدم قبل الحرب في ادارة الأشغال العامة المصرية، وكان مديناً بوظيفته في فلسطين الى رونالد ستورز، صديقه الحميم الذي قاسمه في القدس منزلاً واحداً بعض الوقت. كان عمله في ادارة فلسطين موظف ارتباط مع المسلمين، ومهمته (على حد تعبير الجنرال جيلبرت كلايتون) «أن يكون الى حد ما نظيراً للمنظمة الصهيونية»(٥)، يقول مسؤول في وزارة المستعمرات في لندن ان رتشموند كان «عدواً يجهر بعداوته للسياسة الصهيونية» التي تتبعها الحكومة البريطانية(٦). وقد شن حملة على هذه السياسة، وبعد ذلك بسنوات - أي في عام ١٩٢٤ - كتب الى المندوب السامي البريطاني في فلسطين قائلاً: ان المندوب السامي وموظفيه، ودائرة الشرق الأوسط في وزارة المستعمرات في لندن، واللجنة الصهيونية في فلسطين، باتباعهم الصهيونية، «إنما يقعون تحت سيطرة والهام روح لا يمكنني إلا أن أعتبرها شريرة»(٧).

عندما ضمن ريتشموند منصب المفتي الأكبر وزعامة المسلمين الفلسطينيين لأمين الحسيني في عام ١٩٢١، لا بد أنه كان يعتقد بأنه وجه ضربة الى الصهيونية. ولكن الزمن أظهر انه وجه ضربة أقسى وأعمق أثراً تدميرياً الى عرب فلسطين الذين كان المفتي الأكبر سيقودهم الى درب مسدود ومليء بالدماء. فالمفتي الأكبر، وهو مغامر يريد كل شيء أو لا شيء، قد جازف بأراضي العرب وأرواحهم، عندما رفع الرهان في الصراع العربي - اليهودي الى حدود تدمير أو طرد أحد

---

(٤) ايلي كدوري، **رواية تشاتام هاوس ودراسات شرق اوسطية اخرى**، طبعة منقحة (هانوفر ولندن: مطبعة الجامعة في نيو انغلاند، ١٩٨٤)، الفصل ٤.

(٥) المرجع نفسه، ص ٦٥.

(٦) المرجع نفسه.

(٧) المرجع نفسه.

الطرفين ـ اليهود أو العرب. ان طريق المفتي الأكبر قادته في النهاية الى ألمانيا النازية والى التحالف مع أدولف هتلر. ومع أن أمين الحسيني لم تكن له السيطرة على فلسطين العربية ـ إذ كان له منافسون كثيرون على زعامته ـ فإن منصب المفتي الأكبر منحه ميزة في التنافس على ولاء السكان العرب في فلسطين المنقسمين على أنفسهم انقساماً شديداً.

ليس بالامكان اطلاقاً ان نعرف هل كان مسلمو فلسطين سيتبعون زعماء آخرين لو استخدمت الادارة البريطانية سلطتها ونفوذها بطرق أخرى. ولكن في حدود مدى الأثر الذي أحدثته مبادرة ريتشموند المعادية للصهيونية، نجد أن هذه المبادرة لم تكن عوناً للقضية العربية ـ ولا لقضية تشرشل والحكومة البريطانية في محاولتهما احلال السلام وتحقيق التقدم في فلسطين المضطربة.

(٣)

قارب تشرشل مسألة فلسطين المعقدة والمثيرة للمشاعر والمربكة، ببرنامج بسيط وعقلاني وواضح. كان يؤمن باختبار التجربة الصهيونية ويعتقد انها مفيدة للجميع. وعندما زار فلسطين بعد مؤتمر القاهرة، قال لوفد عربي فلسطيني بتاريخ ٣٠ آذار (مارس) ١٩٢١:

«إنه صواب جلي أن اليهود المشرذمين يجب أن يكون لهم مركز قومي أو وطن قومي يستعيدون فيه وحدتهم، وأين يكون هذا الوطن ان لم يكن في فلسطين التي ارتبطوا بها ارتباطاً حميماً وعميقاً لأكثر من ثلاثة آلاف سنة؟ نحن نرى أن ذلك سيكون لخير العالم، ولخير اليهود، ولخير الامبراطورية البريطانية، ولكنه أيضاً لخير العرب القاطنين في فلسطين، ونحن عازمون على أن نجعله هكذا... سيكون للعرب في فلسطين نصيب في الفوائد والتقدم الناجمة عن الصهيونية»[8].

كان تشرشل على الدوام متعاطفاً مع الأماني اليهودية ومع محنة اليهود المضطهدين من قبل قياصرة روسيا. وكان، مثله مثل بلفور، يشعر أن اضطهاد اليهود في روسيا وأمكنة أخرى، قد خلق مشكلة للعالم بأسره، وان انشاء وطن قومي يهودي في فلسطين يحل المشكلة.

وكان رأي تشرشل أن هناك ثلاثة أنواع من اليهود الناشطين سياسياً: المشاركين في الحياة السياسية للبلد الذي عاشوا فيه، والذين اتجهوا الى العنف وعقيدة البلشفية الدولية الهدامة، والذين ساروا وراء الدكتور حاييم وايزمان على طريق الصهيونية. وفي رأيه أن المسألة بالنسبة لأغلبية يهود العالم، الذين نشأوا في بلدان مثل روسيا، محرومين المواطنية الكاملة على قدم المساواة مع غيرهم، هي هل يكونون بلاشفة أو صهاينة. وبما أنه هو نفسه وطني متقد الحماسة، فقد اعتبر القومية اليهودية ظاهرة صحية ينبغي تشجيعها.

---

(٨) مارتن جيلبرت، ونستون س. تشرشل: المجلد المرافق، المجلد ٤، الجزء ٢، تموز ١٩١٩ ـ آذار ١٩٢١ (بوسطن: هوتن ميفلين، ١٩٧٨)، ص ١٤٢٠.

فقد قال:

«إذا ما حدث ما أرى انه قد يحدث، ان أنشئت في زمن حياتنا على ضفاف نهر الأردن وبحماية التاج البريطاني دولة يهودية قد تضم ثلاثة أو أربعة ملايين يهودي، فسيكون ذلك حدثاً في هذه المرحلة من تاريخ العالم، وسيكون هذا الحدث كيفما نظرنا اليه، نافعاً، وسيكون على نحو خاص منسجماً مع أصح مصالح الامبراطورية البريطانية»[9].

هذا ما كتبه تشرشل ـ قبل أن يتسلم منصب وزير المستعمرات ـ في أوائل عام ١٩٢٠.

لم يكن تشرشل غافلاً عن معارضة الصهيونية من قبل عرب فلسطين، ولكنه اعتقد انه يمكن التغلب على هذه المعارضة ببرنامج يجمع بين الحزم في الأساس، والاغراءات الترغيبية، والحلول الوسط. وقد حاول عندما تولى وزارة المستعمرات، استرضاء شعور الفلسطينيين العرب بتخفيف مساندة بريطانيا للصهيونية. وكما أشرنا آنفاً، قرر اختبار الصهيونية أولاً في ربع فلسطين الواقع غربي نهر الأردن فحسب، وعدم اتخاذ قرار في أثناء ذلك بشأن امتدادها لاحقاً الى ثلاثة الأرباع الأخرى ـ الى شرق الأردن. علاوة على ذلك، حاول تشرشل اعادة تعريف الالتزام البريطاني: فقد اقترح اقامة وطن قومي يهودي في فلسطين بدلاً من محاولة جعل فلسطين نفسها كياناً يهودياً، وادعى ان هذا هو المقصود بصيغة اعلان بلفور. (في حديث خاص جرى في منزل بلفور في صيف عام ١٩٢١، ناقضه بلفور ورئيس الوزراء كلاهما وقالا له: «انهما قصدا دائماً باعلان بلفور قيام دولة يهودية في نهاية المطاف»[10].

إضافة الى ذلك، حاول تشرشل تبديد الريب التي ساورت العرب، باظهاره ان مخاوفهم الاقتصادية لا تستند الى أساس. فقد كان يحاجج دائماً بأن المهاجرين اليهود لن يسلبوا العرب أعمالهم ولا أراضيهم، بل هم على العكس سيخلقون فرص عمل جديدة وثروة جديدة تعود بالفائدة على السكان جميعاً.

وفي حزيران (يونيو) ١٩٢١ قال في مجلس العموم: «ليس هناك في الحقيقة ما يخيف العرب... فلن يسمح بقدوم أي يهودي زيادة عن العدد الذي يمكن توفير معيشته عن طريق الثروة المتزايدة وتنمية ثروات البلد»[11]. وفي شهر آب كرر القول لوفد عربي جاء الى لندن:

«أخبرتكم المرة تلو المرة انه لن يسمح بقدوم اليهود إلا بحدود ما ينشئون من وسائل لمعيشتهم... ولن يستطيع اليهود أن يأخذوا أرض أحد. ولن يتمكنوا من سلب أي انسان حقوقه أو ممتلكاته... أما إذا شاؤوا أن يشتروا أرض الغير وأراد الغير بيعها لهم، وإذا شاؤوا تنمية

(٩) المرجع نفسه، ص ١٠٢٨، الحاشية ١.

(١٠) المرجع نفسه، الجزء ٣: نيسان ١٩٢١ ـ تشرين الثاني ١٩٢٢، ص ١٥٥٩.

(١١) مارتن جيلبرت، **ونستون س. تشرشل**، المجلد ٤، ١٩١٦ ـ ١٩٢٢، **العالم المضروب**، (بوسطن: هوتن ميفلين، ١٩٧٥)، ص ٥٩٧.

وفلاحة مناطق هي الآن بور وتحويلها الى مناطق خصبة، فلهم الحق... (في أن يفعلوا ذلك)»[١٢].

وقال للوفد[١٣]: «هنالك متسع للجميع... ولا أحد أصابكم بسوء... والمهمة التي أمام اليهود أصعب كثيراً من مهمتكم. فأنتم لا همّ لكم إلا أن تنعموا بما تملكون، أما هم فمجبرون أن يحاولوا أن يبدعوا من القفار ومن الأراضي البور، ما يقيم أود الناس الذين يأتون بهم»[١٤].

وفي المناسبة نفسها قال للوفد العربي شاكياً انه ليس من الانصاف أن يرفضوا التفاوض: «ليس من الانصاف أن يأتي المرء الى مباحثات وفي ظنه أن أحد الجانبين يجب ألا يعطي شيئاً، وان الجانب الآخر يجب أن يقدم تنازلات كبيرة وهامة، دون ضمانة لأن تكون هذه التنازلات وسيلة للسلام».

(٤)

أمضى تشرشل حياته منغمساً في الثقافة السياسية الأوروبية، فكان أمراً عادياً عند طرح اقتراح ما، أن يحسب حساب حاجات جميع الأطراف المعنية ورغباتها، ومن ضمنها حاجات الخصوم ورغباتهم. وهكذا، عندما فكر كيتشنر وكلايتون وستورز في العامين ١٩١٤ و١٩١٥ في استبعاد فرنسا من الشرق الأوسط العربي بعد الحرب، تنبهوا الى انه ينبغي لبريطانيا أن تعوض فرنسا عن ذلك بالحرص على حصولها على مكاسب اقليمية في أماكن أخرى من العالم. ومع أن هذا قد لا يكون تقويماً واقعياً لما تقبله فرنسا، فقد كان اقراراً واقعياً بأنه إذا ما حققت بريطانيا مكاسب اقليمية فسوف تصر فرنسا على أن تماثلها.

وعلى غرار ذلك، حدد مصطفى كمال - وهو رجل دولة ذو ذهنية أوروبية - في تركيا ما بعد الحرب، مطالب اقليمية للقومية التركية ليس فقط على أساس حاجات تركيا، بل أيضاً على أساس فهمه لما قد يقبل به جيران تركيا.

كان هذا نوعاً من حنكة رجل الدولة ألفه تشرشل، ولكنه لم يتبينه في الوفد العربي الذي جاء الى لندن، إذ لم يفعل هذا الوفد شيئاً سوى تكرار مطالبه. كانت فلسطين منطقة مستهدفة بمطالب معقدة ومتضاربة، ولكن الوفد العربي لم يحسب حساباً لأية مطالب أو مخاوف أو حاجات أو أحلام إلا ما كان يخصه. وخلافاً للزعماء الصهيونيين، الذين سعوا لتعويض القومية العربية بمساندة العرب ضد المطالب الفرنسية في سورية، والذين ارتأوا اقامة مناطق حكم ذاتي عربية ضمن فلسطين، وأعدوا خططاً لفوائد اقتصادية وغير اقتصادية تعود على العرب الذين يختارون

(١٢) المرجع نفسه، ص ٦٢٩.

(١٣) المرجع نفسه، ص ٦٣٠.

(١٤) المرجع نفسه.

العيش ضمن حدود الوطن القومي اليهودي، لم يحاول القادة العرب أن يتوافقوا مع الأماني اليهودية أو أن يحسبوا حساباً للحاجات اليهودية.

لقد تبين أن التعامل مع شرق أوسطيين على شاكلة هؤلاء الناس، هو أشد احباطاً بكثير مما تخيلته لندن في زمن الحرب، عندما أثيرت لأول مرة امكانية ادارة الشرق الأوسط بعد الحرب. ان أعضاء الوفد العربي ـ في نظر تشرشل ـ لم يفعلوا ما يفترض بالسياسيين أن يفعلوا: فلم يكن هدفهم التوصل الى اتفاق ـ أي اتفاق. وكان ظاهراً عدم استعدادهم لتقديم واحد بالمئة من أجل الحصول على تسعة وتسعين بالمئة، ولذلك لم يعرضوا على الجانب الآخر أي حافز لتقديم تنازلات. لقد جادل تشرشل القادة العرب ـ ولكن دون جدوى.

(٥)

كان الوفد العربي الى لندن، برئاسة موسى كاظم باشا الحسيني(*)، رئيس الهيئة العربية، ممتنعاً في الظاهر عن فهم ما يقوله تشرشل. فما ان يطرح أعضاء الوفد سؤالاً ويجيب عنه تشرشل، حتى يطرحوا السؤال عينه مرة أخرى وكأنهم لم يسمعوا رد تشرشل. وقد أظهر تشرشل امارات الاحباط والغضب ازاء هذا الأسلوب، ولكنه ظل يكرر أجوبته على أمل أن يفهموه في نهاية الأمر. وبهذه الروح كرر القول ان الأرض لن تؤخذ من العرب، ولن يبيع العرب أرضاً الى اليهود إلا إذا شاؤوا بيعها.

نادراً ما كانت الأمور في الشرق الأوسط في واقعها كما تبدو في ظاهرها. ومسألة الأرض في فلسطين مثال على ذلك. فالوفد العربي الى لندن فهم فعلاً ما عناه تشرشل بكلامه عن العرب الذين يشاؤون بيع أرض لليهود، لأن موسى كاظم باشا، رئيس الوفد، نفسه كان أحد الذين باعوا أرضاً لمستوطنين يهود[١٥]. وهذا ما فعله أيضاً الأعضاء الآخرون في الوفود العربية التي جاء بها الى لندن في العامين ١٩٢١ ـ ١٩٢٢ وفي الأعوام التي لحقتها.

كان الأمير فيصل والدكتور حاييم وايزمان قد اتفقا في عام ١٩١٨ على انه ليست في فلسطين ندرة في الأرض، وانما المشكلة هي أن جزءاً كبيراً من الأرض تسيطر عليه قلة من الملاكين والمرابين العرب[١٦]. والكثرة الساحقة من الفلاحين تكد لتحصل بشق النفس على كفاف المعيشة من حصص في الأرض ضئيلة المحصول، هزيلة التربة، شحيحة الري، في حين أن الممتلكات الكبيرة من الأراضي الخصبة تعود الى الأسر المتنفذة والملاكين الغائبين.

(*) حذار الالتباس بينه وبين قريبه المفتي الأكبر الشاب.

(١٥) كنيث ستي، **مسألة الأرض في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٣٩** (تشابل هيل ولندن: مطبعة جامعة كارولينا الشمالية، ١٩٨٤)، ص ٦٧.

(١٦) المرجع نفسه، ص ٣٧.

كانت الخطة الصهيونية التي عرضها وايزمان على فيصل عام ١٩١٨ تقضي بعدم التعدي على الأرض التي يفلحها الفلاحون العرب، وبدلاً من ذلك استصلاح الأراضي القفر وغير المفلوحة واستخدام الأساليب الزراعية العلمية لاستعادة خصوبتها. بيد أنه تبين أن كبار الملاكين العرب كانوا تواقين لبيع أراضيهم الخصبة أيضاً الى المستوطنين اليهود ـ بأرباح كبيرة جداً(*). والحقيقة ان مشتري الأراضي اليهود كانوا يعرضون أسعاراً مرتفعة جداً، الى حد أن احدى العائلات العربية في بيروت باعت قطعاً من الأرض في وادي جرزيل الى مستوطنين يهود بأسعار تتراوح بين أربعين وثمانين ضعف سعر الشراء الأصلي(١٧). لم يكن العرب مجبرين من قبل اليهود على البيع، بل على العكس كانوا يعرضون الكثير من الأرض على اليهود الى أن أصبح العامل الوحيد الذي يحدّ من الشراء هو المال: فلم يكن المستوطنون اليهود يملكون مالاً كافياً لشراء كل الأرض التي عرضها العرب عليهم(١٨).

ولم يقتصر الأمر على العرب غير الفلسطينيين، بل ان الطبقة المتزعمة العربية الفلسطينية نفسها كانت شديدة التورط في بيع الأراضي، مع انها تستنكر هذا البيع في العلن. ان ما لا يقل عن ربع أعضاء القيادة الرسمية المنتخبة للعرب الفلسطينيين باعوا أرضاً للمستوطنين اليهود، إما مباشرة أو عن طريق أفراد عائلاتهم في المدة الواقعة بين عامي ١٩٢٠ و١٩٢٨(١٩).

لعل هذه الصفقات قد ضللت القيادة الصهيونية فجعلتها تسيء فهم عمق المعارضة المحلية الحقيقية للاستيطان اليهودي. ومن جهة أخرى، فان الحكومة البريطانية لم تخطىء في فهم هذا العمق فحسب، بل أخطأت أيضاً في الحكم على طبيعة الرد العربي: أي انها عالجت مسألة الأرض وكأنها مسألة حقيقية وليست مزورة، ولذلك فان تشرشل وزملاءه إما انهم أخطأوا في فهم الأساس الحقيقي لمقاومة العرب للصهيونية أو تظاهروا باساءة الفهم. فمقاومة العرب للاستيطان اليهودي لها جذور عاطفية ودينية، ولها جذور في الخوف من الأجانب، وفي مجموعة المشاعر التي تستحوذ على الناس عندما يتدفق قادمون جدد بقصد تغيير محيطهم. لقد كان عرب فلسطين يدافعون عن نمط حياة مهدد بالخطر. والوفود العربية التي جاءت لمقابلة ونستون

(*) لأسباب مختلفة، هبط الناتج الاقتصادي للممتلكات الزراعية الفلسطينية الى مستويات متدنية خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها مباشرة، ولم تتمكن طبقة الملاكين العرب من المحافظة على مستوى الدخل الا نتيجة فورة شراء اليهود للأرض بأسعار متضخمة. كان الاستيطان اليهودي فرصة للأثرياء العرب، بغض النظر عما يقولونه خلاف ذلك أمام الناس، وأما ادعاؤهم أن اليهود أرغموهم على البيع فهو تزوير. والظلامة الحقيقية هي ظلامة الفلاحين العرب الفقراء. ولما كان المزارعون اليهود اشتراكيين فقد كانوا يعارضون استغلال الآخرين، ولهذا السبب كانوا يعملون بأنفسهم. وهكذا عندما كان اليهود يشترون مزارع عربية كانت الأيدي العربية العاملة في هذه المزارع تفقد عملها.

(١٧) المرجع نفسه، ص ٦٥.

(١٨) المرجع نفسه، ص ٣٧.

(١٩) المرجع نفسه، ص ٦٧.

تشرشل، لم تفصح عن هذا الأساس الحقيقي لمعارضة الصهيونية، بل كانت بدلاً من ذلك، تقيم حجتها على أساس أن البلد لا يستطيع اعاشة المزيد من السكان. وقد قبل تشرشل كلامهم على علاته، وقبل قولهم انهم يعترضون لأسباب اقتصادية، ثم أخذ يعمل ليثبت لهم انه ليس هناك ما يسوغ مخاوفهم الاقتصادية.

(٦)

في عام ١٩٢٢ اتخذ تشرشل قراراً كان له اثر دائم، واظهر أن مخاوف العرب الاقتصادية ليس لها مسوغ، عندما وافق على منح امتياز لمشاريع كهربائية ـ مائية في وادي العوجة ووادي نهر الأردن. وقد منح الامتياز الى بنحاس روتنبرغ، وهو مهندس يهودي من روسيا. وقد كان هذا القرار دافعاً لخطة بعيدة المدى من أجل توفير الطاقة ومياه الري، مما يجعل بالامكان استصلاح الأراضي واستثمارها اقتصادياً وفق مقاييس القرن العشرين. كانت تلك أول خطوة جبارة على الطريق لاثبات الادعاء الصهيوني أن فلسطين تستطيع إعاشة سكان يقدر عددهم بالملايين وليس بمئات الألوف كما يدعي الناطقون العرب.

لقد أعجب تشرشل بصورة خاصة بأن جرى طرح المشروع وتمويله على أساس غير تجاري، وهذا ما جعله يبلغ مجلس العموم أن ليس غير الصهيونيين وحدهم من هم مستعدون لتنفيذ مشروع كهذا على أساس كهذا.

«قيل لي ان العرب بوسعهم تنفيذ المشروع بأنفسهم. فمن يصدق هذا الكلام؟ لو ترك عرب فلسطين وشأنهم لما أقدموا خلال الف سنة على اتخاذ خطوات فعلية لتوفير مياه الري والكهرباء في فلسطين، ولاكتفوا ـ وهم حفنة من الناس المتفلسفين ـ بالاقامة في السهول القفر التي تحرقها أشعة الشمس، تاركين مياه نهر الأردن تستمر في تدفقها سائبة ودون احتجازها لتصب في البحر الميت»[٢٠].

استمر تشرشل في انذار العرب ـ مثلما أنذرهم منذ البداية ـ بأن عليهم أن يستخلصوا أحسن الفوائد من الوضع القائم، لأن بريطانيا عازمة في كل الأحوال على الوفاء بالتزاماتها. وفي صيف عام ١٩٢١ قال تشرشل للوفد العربي الفلسطيني المتصلب الرأي الذي جاء الى لندن: «ان الحكومة البريطانية تنوي تطبيق اعلان بلفور. وقد قلت لكم هذا الكلام المرة تلو المرة. قلته لكم في القدس. وقلته في مجلس العموم قبل أيام، واقول لكم الآن. ان الحكومة البريطانية عازمة على تطبيق وعد بلفور. وانها لفاعلة»[٢١].

ولكن موظفي الادارة البريطانية في فلسطين شجعوا الزعماء العرب على الاعتقاد بغير ذلك. كان

(٢٠) جيلبرت، تشرشل: العالم المضروب، الصفحتان ٦٥٥ ـ ٦٥٦.
(٢١) المرجع نفسه، ص ٦٢٨.

تشرشل مكتئباً عندما قدر أن ٩٠٪ من الجيش البريطاني في فلسطين مشحونون بمعارضة سياسة اعلان بلفور[٢٢]. وقد جاء في تعميم وجّهه الجنرال كونغريف، قائد الجيوش البريطانية في مصر وفلسطين، الى جميع الجنود، «يفترض في الجيش رسمياً ألا يشتغل بالسياسة» ولكن له عواطف «وفي حالة فلسطين عواطفه هي بجلاء مع العرب الذين ظهر حتى الآن للمراقب غير المنحاز انهم ضحايا سياسة ظالمة فرضتها عليهم الحكومة البريطانية». وأشار كونغريف الى التفسير الضيق الذي أعطاه تشرشل لإعلان بلفور، فأعرب عن ثقته «بألا تعطي الحكومة البريطانية قط أي تأييد لسياسة المتطرفين الصهاينة التي ترمي الى انشاء فلسطين يهودية ليس للعرب فيها وجود إلا على سبيل التسامح فقط»[٢٣]. وعندما نقل جون شاكبرو هذا التعميم الى تشرشل، أبلغه «ان الجيش في فلسطين لسوء الحظ معظمه معادٍ للصهيونية وسيبقى كذلك مهما قيل له»[٢٤].

في صيف عام ١٩٢١ كتب هيوبرت يونغ، نائب شاكبرو، مذكرة عممها تشرشل على مجلس الوزراء، داعياً فيها: «الى عزل جميع الموظفين المدنيين المناوئين للصهيونية مهما سمت مكانتهم»[٢٥]. ولكن هذه المذكرة لم تعالج مشكلة المسؤولين العسكريين. كما ان وجود سير هربرت صاموئيل وويندهام ديدز على رأس الادارة المدنية، لم يكن له في الظاهر تأثير في التوجه السياسي للموظفين الأدنى مرتبة.

كان هناك ضمن السكان اليهود أيضاً من أصابه القنوط من الحصول على مساندة السلطات البريطانية. وقد قال فلاديمير جابوتنسكي، مؤسس الفيلق اليهودي، ان اليهود مضطرون للدفاع عن أنفسهم، فهذه المهمة لن يؤديها الجيش ولا الشرطة. وفي ٢٧ آذار (مارس) ١٩٢٢ قال مراسل جريدة «التايمز» في الشرق لأدنى: «ان بعض الصهيونيين الأكثر تطرفاً قد ارتكبوا خطأ اجرامياً بتهريب أسلحة الى البلاد وتكوين قوة دفاع سرية تسمى هاغانا».

ومع مرور الزمن، بدأت شخصيات ذات نفوذ في بريطانيا تتساءل عما إذا كانت بريطانيا تملك الامكانيات للاستمرار في احتلال فلسطين، تأييداً لبرنامج صهيوني تبينت صعوبة تنفيذه. لقد كانت جريدة «التايمز» متحمسة في دعمها لسياسة اعلان بلفور التي وصفتها (بتاريخ ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٢٠) بأنها: «السياسة السليمة الوحيدة التي يمكن أن يتبناها الحلفاء ازاء الشعب اليهودي»، ولكن حماستها فترت مع تراكم الصعوبات. وفي ربيع عام ١٩٢٢ نشرت جريدة «التايمز» سلسلة مقالات في ست حلقات بقلم فيليب غريفز، الذي سبق أن خدم في المكتب العربي خلال الحرب، وشرح فيها تزايد الكراهية لبريطانيا في فلسطين، وألقى باللائمة على يهود

(٢٢) جيلبرت، **تشرشل: المجلد المرافق**، المجلد ٤، الجزء ٣، ص ١٦٤٧.

(٢٣) المرجع نفسه، ص ١٦٥٩.

(٢٤) المرجع نفسه، الحاشية ١.

(٢٥) جيلبرت، **تشرشل: العالم المضروب**، ص ٦٢٤.

فلسطين بسبب أعمال الشغب التي تقع ضدهم، أكثر مما وجه اللوم الى الجيش بسبب تعاطفه مع المشاغبين. وكانت حجته ان الجيش البريطاني قد سئم الحرب والحقيقة ان الرأي العام البريطاني سئم الحرب أيضاً.

وفي عدد ١١ نيسان (أبريل) ١٩٢٢ الذي تضمن الحلقة الختامية في سلسلة مقالات غريفن، نشرت جريدة «التايمز» مقالة رئيسة تعبر عن وجهة نظر «دافع الضرائب البريطاني» أعادت فيها الى الذاكرة قيمة التجربة الصهيونية في فلسطين، ولكنها تساءلت هل تستطيع بريطانيا أن تستمر في تأييد هذه التجربة. وقالت: «انها لتجربة مثيرة للاهتمام، ولكن السؤال هو هل حسبنا التكاليف؟».

وهكذا وجد وزير المستعمرات ان سياسة حكومته في فلسطين يجري تقويضها في بريطانيا نفسها بعد أن حظيت في السابق بتأييد واسع. وفي ٢١ حزيران (يونيو) ١٩٢٢ قدم الى مجلس اللوردات اقتراح يعلن أن الانتداب على فلسطين (وهو تجسيد سياسة اعلان بلفور) غير مقبول، فوافق المجلس على الاقتراح بأكثرية ستين صوتاً مقابل تسعة وعشرين. ومع أن قرارات مجلس اللوردات غير ملزمة، فان قراره هذا أدى الى تركيز الانتباه على مناقشة وزارة المستعمرات في مجلس العموم التي جرت مساء ٤ تموز (يوليو). لقد حمل عدد من أعضاء المجلس في كلماتهم على تشرشل لمحاولته وضع اعلان بلفور موضع التنفيذ. وكان كثيرون ممن حملوا على تشرشل مؤيدين سابقين لاعلان بلفور، فاستخدم تشرشل أقوالهم السابقة ضدهم بتأثير واضح. وقد تلا تشرشل اثني عشر بياناً مؤيداً لاعلان بلفور أدلى بها أصحابها عند صدوره. وقال مخاطباً مجلس العموم انه يستطيع أن يقرأ مزيداً من مثل هذه البيانات. وقال مخاطباً معارضيه انهم بعد أن أيدوا القيام بالتزام وطني، لا يحق لهم أن ينقلبوا على الالتزام وأن يهاجموه هو شخصياً لأنه يحاول تطبيق هذا الالتزام[٢٦].

لقد تحدث تشرشل بحرارة، كما فعل في عدد من المناسبات السابقة، عن حاجة بريطانيا الى الوفاء بتعهداتها، وقال مخاطباً مجلس العموم: ان اعلان بلفور صدر، «ليس فقط لما فيه من حسنات، مع اني أرى أن حسناته كبيرة»، بل بسبب الاعتقاد في ذلك الحين بأن الدعم اليهودي «سيكون ميزة جلية وأكيدة» في كفاح بريطانيا لكسب الحرب[٢٧]. ولفت الانتباه إلى انه لم يكن آنذاك عضواً في مجلس الوزراء الحربي، ولم يكن له أي دور في المداولات التي انبثق عنها اعلان بلفور. ولكنه، كغيره من أعضاء البرلمان، أيد باخلاص سياسة مجلس الوزراء الحربي، ولذلك قبل أن يحمل مسؤولية انجاز التزامات قطعها مجلس الوزراء الحربي باسم بريطانيا عندما حان وقت الوفاء بهذه الالتزامات.

جاء خطاب تشرشل على سلسلة المسائل التي تحداه فيها المعارضون، ومن ضمنها امتياز روتنبرغ، الذي أثار معارضة شديدة. فردّ بأنه خفض أكلاف ادارة فلسطين من ثمانية ملايين

(٢٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٦٥٢ ـ ٦٥٣.

(٢٧) المرجع نفسه.

جنيه في عام ١٩٢٠ الى أربعة ملايين في عام ١٩٢١ وإلى مبلغ يقدر بمليونين في عام ١٩٢٢، وان الحكومة البريطانية سوف تتمكن، نتيجة لبرنامج روتنبرغ للتنمية، من استعادة الأموال التي انفقتها[٢٨].

حقق خطاب تشرشل نجاحاً رائعاً وكانت نتيجة الاقتراع على سياسة الحكومة في فلسطين ٢٩٢ صوتاً مؤيداً و٣٥ صوتاً معارضاً، فأبرق تشرشل الى ديدز في القدس ليخبره أن الاقتراع في مجلس العموم: «انقلاب مباشر على قرار مجلس اللوردات»[٢٩]. بعبارة أخرى، بريطانيا عازمة على قبول الانتداب على فلسطين من عصبة الأمم.

عندئذ أرسلت الهيئة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني برقية الى وزارة المستعمرات ضمنتها رفضها لأحكام انتداب عصبة الأمم، ورفضها أيضاً للكتاب الأبيض الحكومي الذي عرض فيه تشرشل تخفيض حكومته الكبير لالتزامها بالصهيونية. غير أن الدكتور حاييم وايزمان قبل، نيابة عن المنظمة الصهيونية، وبغض النظر عن مقدار الاحجام عن هذا القول، هذه الأحكام المخفضة كثيراً، على أمل ان توفر اطاراً تنشأ ضمنه أغلبية يهودية في فلسطين، ثم تحقق هذه الأغلبية حكومة ذاتية. وقبل وايزمان أفضل الشروط التي أمكنه الحصول عليها آملاً أن تتحسن هذه الشروط مع مرور الزمن. أما الهيئة العربية فقد رفضت قبول أفضل الشروط التي أمكنها الحصول عليها من تشرشل آملة أن تتمكن، مع مرور الزمن من املاء شروطها.

(٧)

أمعن اثنان من زعماء الصهيونية ذوي النفوذ، هما دايفيد بن غوريون وفلاديمير جابوتنسكي، النظر في مغزى المعارضة العربية وردود الفعل البريطانية عليها وتوصلا (كما كان يحدث لهما في كثير من المرات) الى استنتاجات متناقضة.

ان بن غوريون، زعيم الحركة العمالية الصهيونية، هو من مواليد بولندا وقد استوطن كمزارع في فلسطين عام ١٩٠٦، ولم يكن قد تجاوز العشرين من عمره، ومع انه عند بداية الحرب العالمية الأولى كان من مؤيدي الامبراطورية العثمانية، فقد انخرط في ما بعد في الجيش البريطاني. كان اشتراكياً مؤمناً أن الاستعداد للعمل وحده هو الذي يمنح المرء الحق في أن يحل في بلد ما، وأن لليهود والعرب على قدم المساواة حق العيش والعمل في فلسطين. كان تفسيره لأعمال الشغب العربية التي وقعت في عام ١٩٢٠ وعام ١٩٢١ انها أعمال «أناس همج» ضللتهم الادارة البريطانية فاعتقدوا أن العنف يؤتي ثماره[٣٠]. وبما أنه زعيم نقابي عمالي، فقد كانت سياسته

---

(٢٨) المرجع نفسه ص ٦٥٩.

(٢٩) المرجع نفسه.

(٣٠) شاباتاي تيفيث، **بن غوريون والعرب الفلسطينيون** (أوكسفورد ونيويورك: مطبعة جامعة أوكسفورد ١٩٨٥)، الصفحات ٥، ٦، ٣٧، ٤٧ ـ ٥٥، ٧٥ ـ ٨١.

المعلنة أن ينظم العمال العرب، مدعياً أن للعمال والفلاحين العرب واليهود مصالح مشتركة ـ في مواجهة أرباب العمل وملاكي الأراضي ـ وكان هدفه أن يبين للعرب أن الأمر كذلك. وكانت رؤيته لفلسطين انها بلد سيتمتع فيها السكان العرب واليهود بالحكم الذاتي.

في رأي بن غوريون، أظهرت أعمال الشغب عام ١٩٢٠ وعام ١٩٢١ أن الصهيونيين لم يوضحوا للعرب ايضاحاً كافياً أن حقوقهم الدينية والمدنية لن تنتهك أبداً[٣١]. ولذلك رأى كعادته أن الحل يكمن في التثقيف والتواصل. ومع انه رأى من البداية أن العرب قد لا يقبلون بهجرة اليهود واستيطانهم، فانه لم يتوقف عند هذه الامكانية ولم يشأ أن يصدق انها ستحدث فعلاً. ويعتقد بعض المؤرخين الآن انه لم يكن صريحاً كل الصراحة عندما زعم انه يؤمن بالتعاون العربي اليهودي[٣٢]، ولكن هناك تفسيراً أكثر اقناعاً يقول ان بن غوريون من النوع الذي يعتقد أن التفكير بما قد يضل عن الصواب، ليس مجلبة لأي خير. كان «ذا تفكير بناء» يميل الى الاعتقاد بأن على المرء أن يبدع ويعمل ويترك المستقبل ليهتم بنفسه. كان مؤمناً أن فوائد العمل اليهودي والابداع اليهودي سينال منها عرب فلسطين نصيبهم، وظلت سياسته هي سياسة التعاون مع العرب والادارة البريطانية.

أما جابوتنسكي، الصحفي الروسي المولد الذي أوجد الفيلق اليهودي في جيش اللنبي، فقد كان اعتقاده أن العرب لن يستكينوا ولن يسمحوا لليهود أن يصبحوا أكثرية في فلسطين، ولذلك لا بد من «جدار حديدي» من القوة العسكرية لحماية المستوطنين اليهود في ما هم يعملون لجعل اليهود أكثرية. وفي اعتقاده أيضاً أن البريطانيين أظهروا انه لا يمكن الركون اليهم لتوفير هذه الحماية، فلا مناص بالتالي من أن ينشىء اليهود جيشهم الخاص لحماية انفسهم[٣٣]. كان هذا تقويماً يدل على اليأس، وقد وجد جابوتنسكي نفسه في مصاف الأقلية التي أخذت برأيه.

والمفارقة هي أن بن غوريون الذي حاول عند بداية الحرب العالمية الأولى، أن ينشيء جيشاً يهودياً ليقاتل الى جانب الامبراطورية العثمانية، أخذ الآن يعتمد على الحكومة البريطانية، بينما جابوتنسكي الذي أوجد كتيبة يهودية قاتلت الى جانب بريطانيا، فقد الآن ايمانه ببريطانيا.

وكان أن حدث أن بن غوريون برز في السنين اللاحقة بصفته زعيم النهج الرئيس ضمن الحركة الصهيونية، بينما قاد جابوتنسكي المعارضة ضد الزعامة الصهيونية الرسمية طوال العشرينات من هذا القرن، ثم ـ في نهاية الثلاثينات ـ انشق وأسس منظمته الصهيونية التحريفية المنافسة، مستنكراً قرار تشرشل في عام ١٩٢٢ أن يفصل شرق الأردن عن أرض الوطن القومي اليهودي، ومطالباً باقامة دولة يهودية على كلا جانبي نهر الأردن. ولا تزال الهوة قائمة حتى يومنا

---

(٣١) المرجع نفسه، الفصول ٥ و ٦ و ٧.

(٣٢) المرجع نفسه.

(٣٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٥٥ ـ و٥٦، وجوزف شيشتمان، **مقاتل ونبي: قصة فلاديمير جابوتنسكي، السنوات الأخيرة** (نيويورك: توماس يوزيلوف، ١٩٦١)، ص ٣٢٤.

هذا في الحياة السياسية لدولة اسرائيل، حيث يدعي حزب العمال أنه وريث بن غوريون، ويدعي حزب حيروت انه وريث جابوتنسكي.

والأمر الآخر المستمر في اسرائيل، ولا سيما في صفوف حزب حيروت، هو الرأي القائل ان الأردن هو، أو ينبغي أن يكون ، دولة عربية فلسطينية: وان فصل عبر الأردن (كما كان يسمى في ذلك الحين) من قبل تشرشل في عام ١٩٢٢ عن بقية فلسطين الخاضعة للانتداب، لم يكن شرعياً.

(٨)

تمت الآن اعادة رسم الشكل السياسي للجزء الناطق بالعربية من الامبراطورية العثمانية. فلم يعد الأتراك حكاماً لهذا الجزء. وفي الشرق جرى تجميع السكان الأكراد والسنة والشيعة واليهود معاً في بلاد رافدين جديدة سميت العراق، يحكمها أمير من شبه جزيرة العرب، وبدا العراق في الظاهر بلداً مستقلاً، ولكن بريطانيا اعتبرته محمية بريطانية. أما سورية ولبنان الذي جرى تكبيره كثيراً فكانا تحت حكم فرنسا. واقتطع من فلسطين كيان عربي جديد وأصبح الأردن، وفي غربي نهر الأردن كانت هناك فلسطين ستحتوي وطناً قومياً يهودياً. كان هذا الرسم أبعد ما يكون عما نادى به تشرشل في ما يتعلق بالامبراطورية العثمانية.

بيد أن تشرشل حقق الأهداف الرئيسة التي وضعها نصب عينيه في الشرق الأوسط عندما أصبح وزيراً للمستعمرات. كان هدفه الذي لا يعلو عليه هدف آخر، أن يخفض النفقات، وقد خفضها تخفيضاً حاداً. علاوة على ذلك، كان يؤمن انه أوجد نظاماً يمكن إدارته على نحو اقتصادي في المستقبل. ان مجموعة القواعد الجوية التي أوجدها والممتدة من مصر الى العراق مكنته من السيطرة على بلدان الشرق الأوسط بحد أدنى من النفقات.

كان هدفه الآخر أن يبرهن أن بريطانيا وفّت بتعهداتها. ومع أنه لم يحقق هذا الهدف بالتمام في ما يخص الصهيونية، فقد حققه في كل ما كان مستحقاً لأسرة الملك حسين. ان توماس لورنس ، الذي كان سابقاً أقسى البريطانيين انتقاداً للحكومة في هذا الصدد، قد أبدى رأيه بأن تشرشل حقق استحقاقات أسرة الملك الحسين وأكثر. واستذكر لورنس في نهاية عام ١٩٢٢ المراسلات التي جرت في زمن الحرب بين الحسين وسير هنري مكماهون، الذي كان في ذلك الحين مندوباً سامياً بريطانياً في مصر، بشأن حدود الاستقلال العربي، فكتب يقول: «انه (تشرشل) نفذ كامل تعهد مكماهون (بعض الذين لم يروا هذا التعهد سموه معاهدة) بشأن فلسطين، وشرق الأردن وشبه جزيرة العرب. أما في بلاد الرافدين فقد تجاوز احكام التعهد... لا أريد أن أقدم ايضاحات مستفيضة، لكن لا بد لي من تسجيل اقتناعي أن انكلترا خرجت من المسألة العربية بيدين نظيفتين»(٣٤).

---

(٣٤) جيلبرت، **تشرشل، المجلد المرافق**، المجلد ٤، الجزء ٣، ص ٢١٢٥.

ولكن لم تكن المسألة العربية هي هم تشرشل الأول في الشرق الأوسط، ولو انها كانت مسؤوليته الأولى. كان همـه الرئيس هو البقيـة الناطقة بالتركية من الامبراطورية العثمانية. وكان رأي تشرشل أن سياسة لويد جورج في تلك المنطقة خاطئة وخطرة وتهدّد بتدمير الوضع البريطاني بكامله في الشرق الأوسط.

الفصل الثالث

افـتراق الـحلفاء

(١)

مآخذ تشرشل على سياسة لويد جورج التركية لم يبال بها رئيس الوزراء، لأن لويـد جورج المعتز بموقعه وبمكانته وبسجله الذي أثبت صواب رأيه، عندما كان جميع الخبراء من حوله يقولون بخطئه، لم يلق بالاً إلى آراء زملائه. فقد كان متفرداً في الرأي ومتعجرفاً، لا يستوعب التجمعات السياسية المختلفة، في الداخل وفي الخارج، التي كان يستمد سلطته منها.

وعلى مدى سنين عديدة، كان لويد جورج كوكب النظام الشمسي للحكومات الائتلافية. وبصفته رئيس ائتلاف برلماني يضم المحافظين ومجموعته من حزب الأحرار، ظل يحظى بتأييد أغلبية في مجلس العموم ساندته في منصبه كرئيس لحكومة ائتلافية. وبصفته رئيس وزراء بريطانيا، كان يمـارس أيضـاً زعـامة ائتلاف آخر يضم الامبراطورية وبلاد الدومينون التي تحكم نفسها بنفسها، أي كندا، وتيوفاندلاند، وجنوب أفريقيا، واستراليا، ونيوزيلندا.. هذا الائتلاف الذي انضم الى الحلفاء في القارة الأوروبية لمقاومة دول وسط أوروبا في الحرب العالمية الأولى. وعند حلول عام ١٩٢١ كان لويد جورج الوحيد من بين قادة تحالف زمن الحرب الذي ظل في السلطة. ولم يبدأ هذا النظام من التحالفات في التفسخ الا في ممتلكات الامبراطورية العثمانية التي كانت ما تزال عصية على الخضوع.

كانت روسيا أول دولة أوروبية حليفة انسحبت من ائتلاف زمن الحرب، ثم شرعت تحارب هذا الائتـلاف. بل ان نظام الحكم البلشفي دخـل قبـل انتهاء الحرب في نزاع مع حلفاء روسيا السابقين على طول خط جنوبي ممتد في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

وانقلبت الحكـومة السوفياتية الى اتجاه معاكس بالدخول في تحالف عمل مع عدوتها في زمن الحرب، تركيا، خلال السنوات التي أعقبت مباشرة توقيع اتفاقات الهدنة، متواطئة مع كل من أنـور باشا ومصطفى كمال، وهي التي أمدت مصطفى كمال بالمال والسلاح مما ساعده على

مواصلة كفاحه ضد الحلفاء. وفي عام ١٩٢١ عقدت الحكومات السوفياتية في روسيا والبلدان التي تدور في فلكها، اتفاقيات شاملة مع حكومة مصطفى كمال التركية، فأقامت حدوداً وأنشأت علاقة عمل في ما بينها.

وفي عام ١٩٢١ أيضاً انتقلت روسيا السوفياتية الى علاقة عمل مع دولة أخرى من الدول العدوة السابقة. فقادة الجيش الألماني الجديد دخلوا، بناء على اقتراح مع أنور باشا، في علاقة سرية مع نظام الحكم السوفياتي. وأنشأ قائد الجيش، الجنرال فون سيكت، صديق أنور، «فرعاً خاصاً هو الفرع (ر)» في وزارة الحربية لادارة هذه العلاقة التي شملت الانتاج الحربي، والتدريب العسكري وتطوير أسلحة جديدة. فصار مسموحاً للضباط الألمان أن يدرسوا على الأرض الروسية أسلحة حرمها عليهم الحلفاء المنتصرون، ولا سيما الدبابات والطائرات[1]، وأقامت المنشآت الصناعية الألمانية مصانع في روسيا لانتاج الغاز السام والقذائف المتفجرة والطائرات الحربية. وأنشأ الجيش الألماني كليات لتدريب قادة سلاح الدبابات والطيارين الحربيين على الأرض السوفياتية. وفي الوقت نفسه أرسلت روسيا السوفياتية ضباطاً الى ألمانيا للتدريب في كلية الأركان العامة. وهذه الترتيبات السرية أقرتها الحكومة الألمانية في الأحكام السرية لمعاهدة رابالو[*] لعام ١٩٢٢. ومن دلالة الوضع الجديد أن الجنرال هانز فون سيكت، الذي عمل في استانبول رئيساً لأركان الجيش العثماني عند نهاية الحرب، وصار قائداً للجيش الألماني منذ عام ١٩١٩، كان يطلع هيئة الأركان العامة الروسية على الوضع العسكري في الدردنيل في عام ١٩٢٢. كان هذا مقياساً لمدى التحول في موقف روسيا منذ حربها في عام ١٩١٤ ضد ألمانيا وتركيا. صارت هذه الأمم الثلاث صفاً واحداً ضد بريطانيا.

(٢)

ايطاليا كانت الدولة الثانية التي انتقلت من جانب الى آخر، فما أن وُقعت الهدنة حتى أخذت تظهر تعاطفاً مع محنة الامبراطورية العثمانية، ولعلها تأثرت بتقليد العلاقة الرفاقية بين الحركات القومية المستمد من تعاليم الوطني الايطالي جيزيبي مازيني في القرن التاسع عشر، ومن رغبةٍ في المحافظة على، وتوسيع، الوجود الاقتصادي الايطالي في تركيا قبل الحرب، كان الكونت كارلو سفورزا، الذي عين مندوباً سامياً ايطالياً في القسطنطينية عند انتهاء الحرب عام ١٩١٨، رجل دولة وعملياً يؤمن بمبادىء ذات سمة انسانية، وقد أخذ على الفور المبادرة في اقامة علاقة عمل مع مصطفى كمال، وفي تشجيع الأتراك على مقاومة مطالب الحلفاء الأكثر

---

(١) وولتر غويرليتز، **تاريخ هيئة الأركان العامة الالمانية: ١٦٥٧ ـ ١٩٤٥**، ترجمة برايان باترشو (نيويورك: برايغر، ١٩٥٣)، ص ٢٣١ وما يليها.

(*) هذه المعاهدة عبارة عن اتفاق بين روسيا وألمانيا عقد في ١٦ نيسان (أبريل) ١٩٢٢، نص على اقامة اتصالات سياسية وقنصلية بين البلدين.

تطرفـاً. ولم يكتم الايـطاليون معارضتهم ضمن مجالس الحلفاء لشروط الصلح المقترحة من بريطانيا وفرنسا. وعندما كان السلطان العثماني في عام ١٩٢٠ على وشك التوقيع على معاهدة سيفـر، مرغمـاً على ذلك من بريطانيا وفرنسا، ذكر مسؤول رفيع المستوى في وزارة الحربية البـريطانية أن ايطاليا تحركت لمساندة مصطفى كمال، الرافض للمعاهدة. وقبل التوقيع على معاهدة سيفر بشهر واحد، أنب اللورد كورزون الكونت سفورزا «لموقف عدم الوفاء» الايطالي في الشرق الأوسط[٢].

ومنذ الهدنة فصاعداً، اتسعت شقة الاختلاف بين أهداف ايطاليا وأهداف حلفائها في الشرق الأوسـط. ولم يكن لايطاليا حافز يذكر لتأييد برنامج الحلفاء، لا سيما بعد ارسالهم الجيش اليوناني الى أزمير لاجهاض مطالبة ايطاليا بها. وتراءى للحكومات الايطالية المتعاقبة أن سياسة الحلفاء تهدف بصورة رئيسة الى تحقيق منفعة لليونان ـ ولم تجد روما مصلحة لها في العمل من أجـل هذه الغـاية. وقد أخذت ايطاليا تعامل اليونان، وخصوصاً بعد أن أصبح الكونت سفورزا وزيراً للخارجية في عام ١٩٢٠، معاملة الدولة المنافسة التي يجب مضاهاة مكاسبها، لا معـاملة الحليف الذي تنبغي مساندة مطالبه. وعندما شدّدت ايطاليا على مطالبها، لم تلق مساعدة من الحلفاء. وقد حدث اشتباك مع القوات الكمالية في قونية، في وسط الأناضول، ولّد لدى السلطات الايطالية الشعور بأن ايطاليا سوف تترك وحدها في القطاع الذي تحتله من تركيا، لتـواجـه منفردة زحف القوات الكمالية ـ وانها قد تُهزم. وجاءت الأحوال الاقتصادية والمالية والاجتماعية المتردية في الداخل فحملت ايطاليا في نهاية الأمر على التخلي عن مطالبها في الأراضي التركية واجلاء قواتها عن الأناضول: كان أملها أن يكافئها نظام حكم مصطفى كمال في أنغورة على هذا التصرف بمنحها امتيازات اقتصادية. وعقد سفورزا اتفاقاً سرياً مع الكماليين تزودهم بموجبه ايطاليا بشحنات كبيرة من المعدات العسكرية إذا منحوها هذه الامتيازات.

واستمر الكونت سفورزا، وزير الخارجية، يضغط على الحكومتين البريطانية والفرنسية لتنقيح معاهدة سيفر، وأنذر اللورد كورزون بأن حكومة أنغورة قد تضطر الى التحالف مع موسكو، ما لم يفلح الحلفاء في التوصل الى تفاهم مع مصطفى كمال ـ وقال ان امكانية التحالف التركي مع موسكو مفعمة بالخطر[٣]. ثم ان الحكومة الايطالية واصلت، لعدد من الأسباب، الافتراق عن السياسة التي تجسدها معاهدة سيفر، ولكنها لم تقدم على أي تحرك مكشوف لمعارضتها، لعدم جرأتها على المجازفة بمجابهة علنية مع بريطانيا.

كانت في ايطاليا مطالبة بأسلوب أشد تأثيراً لتحقيق طموحات البلاد. ان الحماسة الطاغية التي استقبل بها استيلاء غابرييل دانونزيو على ميناء فيوم في دلماسيا عام ١٩١٩ ـ كان هذا الكاتب

(٢) صلاحي رامسـدان سونييل، **الدبلوماسية التركية ١٩١٨ ـ ١٩٢٣: مصطفى كمال والحركة القومية التركية** (لندن: وبيفرلي هيلز: منشورات ساج، ١٩٧٥)، ص ٨٣.

(٣) المرجع نفسه، ص ٨٧.

الوطني قد سار على رأس أنصاره للاستيلاء على البلدة ـ قد أظهرت أين هي ينابيع العواطف الدافقة التي تنتظر من يستغلها. وقد استخدم بنيتو موسوليني جريدته «بوبولو ديتاليا» لاستغلال المرارة لدى أولئك الذين يشعرون أن ايطاليا مغبونة لحرمانها جوائز النصر. كان موسوليني شخصاً مثيراً للخواطر، وكان لا يفتأ يتنقل في تأييده أقصى مواقف سائر الفئات من اليسار الى اليمين ـ كان بتعبيره الذي جاء على لسانه «مغامراً يسلك كل الطرق» ـ فأطلق التهمة أن ايطاليا تتعرض للاحتيال عليها لسلبها «الغنيمة» في الشرق الأوسط[٤]. وقد أعلن أن «مستقبلاً امبراطورياً عظيماً» ينتظر بلاده التي لها الحق في أن تكون القوة المسيطرة في البحر الأبيض المتوسط[٥]. وكان يرى أن القوة العظمى التي تقطع الطريق على ايطاليا هي بريطانيا، فدعا الى مساعدة القوى المتمردة في مصر والهند وايرلندا.

وعندما أصبح موسوليني، بمساندة أتباعه السياسيين الذين عرفوا باسم الفاشيست، رئيساً لوزراء ايطاليا في عام ١٩٢٢، أخذت خلافات ايطاليا المحلية مع بريطانيا على المطالب الاقليمية في تركيا وشرق البحر الأبيض المتوسط تتطور الى افتراق أعم ودائم. كان برنامج موسوليني السياسي يدعو الى طرد بريطانيا كلياً من البحر الأبيض المتوسط[٦]. وتحولت ايطاليا بقيادته، مثل روسيا، من حليف الى عدو للامبراطورية البريطانية.

(٣)

انسحبت الولايات المتحدة من ائتلاف الحلفاء في المدة ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ بعد أن رفض مجلس الشيوخ الأميركي معاهدة فرساي ورفض العضوية في عصبة الأمم، واستنكف عن قبول الانتداب على أرمينيا. لقد حدد وزير الخارجية الأميركي، باسم الرئيس ويلسون، ورداً على مذكرة من السفير الفرنسي، الموقف الأميركي الجديد في مذكرة تاريخها ٢٤ آذار (مارس) ١٩٢٤، وقال فيها: ان الولايات المتحدة لن ترسل من يمثلها الى مؤتمر الصلح ولن تشارك في، أو توقع على، معاهدة الصلح مع الامبراطورية العثمانية، ولكنها تتوقع أن تأخذ المعاهدة في الحسبان وجهات النظر الأميركية. واضافة الى وجهات نظر الرئيس ويلسون في أمور شرق أوسطية محددة، جاءت المذكرة على ذكرها، أصرّت الولايات المتحدة على اتباع سياسة «الباب المفتوح»[*]، وعدم التمييز ضدّ غير الموقعين على المعاهدة، والمحافظين على الحقوق الأميركية القائمة في المنطقة.

شرعت وزارة الخارجية الأميركية عام ١٩١٩ في برنامج يثبت قانونياً الحقوق الأميركية في المناطق

---

(٤) دنيس ماك سميث، **موسوليني** (نيويورك: كنت فنتاج، ١٩٨٣)، ص ٣٣.

(٥) المرجع نفسه.

(٦) المرجع نفسه، ص ٤٣.

(*) بعبارة أخرى أن تكون أسواق المنطقة مفتوحة تماماً في وجه رجال الأعمال الأميركيين.

العثمانية المحتلة، ومن ضمنها ليس فقط الحقوق المستمدة من اتفاقات الامتيازات التي تحكم حقـوق الأميركيين وامتيازاتهم في تركيا، بل أيضاً حرية الملاحة في الدردنيل، وحماية الكليات والأنشطة الارسالية الأميركية، واعطاء الولايات المتحدة فرصة كافية للقيام بأنشطة للتنقيب عن الآثار وأنشطة تجارية. وأبرز المصالح التي شددت عليها الولايات المتحدة هي مصالح شركات النفط الأميركية. كانت هذه المصالح هي التي قادت الولايات المتحدة وبريطانيا الى التصادم.

أثيرت مسألة النفط للمرة الأولى نيابة عن شركة (ستاندارد أويل كومباني أوف نيويورك ـ شركة نفط ستاندارد النيويوركية) «سوكوني» التي كانت تقوم بالتنقيب عن النفط في الشرق الأوسط قبـل الحـرب بمـوجب امتيازات حصلت عليها من الحكومة العثمانية ـ أي ترخيص حصري بالتنقيب عن النفـط في مناطق معينة ـ في فلسطين وسورية. ولم تكن لها امتيازات في العراق ولكنهـا رغبت في الحصول على امتيازات هناك، لأنها كانت الممون الرئيس لمنتجات النفط في المنطقة. كانت استراتيجية التسويق التي تطبقها الشركة تقضي بالحصول على موارد لجهازها التسويقي في مكان المبيعات أو بالقرب منه.

أرسلت شركة سوكوني في شهر أيلول عام ١٩١٩ مهندسين جيولوجيين للتنقيب عن النفط في العراق. أحدهما لم يراع الحيطة والحذر فأرسل الى زوجته رسالة ليخبرها: «انني ذاهب الى أكبر امكانيات نفط متبقية في العالم» وان «الفطيرة كبيرة جداً» الى حد انه ينبغي عمل أي شيء لا بد منه من أجل أن «تنال الحقوق التي هي قطعاً حقوق المواطنين الأميركيين»(٧). اعترضت الرقابة البريطانية البريدية في مدينة القسطنطينية المحتلة من قبل الحلفاء، الرسالة ونقلت نسخة عنها الى الحكومة البريطانية في لندن. وعلى الفور وجهت لندن أوامر الى سير أرنولد ويلسون، المندوب السـامي في العـراق بمنع الجيولوجيين الأميركيين من التنقيب. وقد احتجت وزارة الخارجية الأميركية استجابة لطلب شركة سوكوني، ولكن اللورد كورزون، وزير خارجية بريطانيا، تخلص من الأميركيين بحكاية معقولة في ظاهرها وغير صادقة بكاملها: ان القيود المطبقة في زمن الحرب على جميع الجنسيات تحظر هذه النشاطات حتى ابرام الصلح.

كانت شركة (ستاندارد أويل كومباني أوف نيو جيرسي) الثانية التي دخلت في الصورة. كان كبير مهندسيها الجيولوجيين قد استنتج في عام ١٩١٠ ان في العراق امكانية نفطية، ولكن الشركة لم تفعل شيئاً في هذا الشأن حتى انتهاء الحرب. وقد اقترح رئيس الشركة على مجلس الادارة في شباط (فبراير) عام ١٩١٩ بذل جهد للبحث عن النفط في العراق. وبعد مرور شهر أوفدت الشركة رئيس قسم الانتاج الخارجي الى باريس للتداول في الأمر مع الوفد الأميركي الى مؤتمر الصلح.

ثم ان السيد أ. بدفورد، رئيس مجلس الادارة، ذهب الى أوروبا لمعالجة الأمر بنفسه. وكانت مختلف الترتيبات التي جرى التفاوض بشأنها بين بريطانيا وفرنسا في زمن الحرب، لاقتسام

(٧) وليم ستايفرز، **التفوق والنفط: العراق وتركيا والنظام العالمي الانكلو اميركي**، ١٩١٨ ـ ١٩٣٠ (ايتاكا ولندن: مطبعة جامعة كورنيل، ١٩٨٢)، ص ١١١.

ثروة النفط في الشرق الأوسط بعد الحرب، قد ظلت سرية ـ وجرى التخلص من الحكومة الأميركية بتطمينات كاذبة، مفادها انه لم يتقرر شيء بشأن المصالح الأميركية المستثناة ـ وكانت هذه هي الأمور التي جاء بدفورد لاستقصائها. وفي ٢٧ نيسان (أبريل) ١٩٢٠، خلال مؤتمر سان ريمو، عقدت بريطانيا وفرنسا صفقة نفط سرية نهائية اتفقتا بموجبها على احتكار كامل الانتاج المستقبلي من نفط الشرق الأوسط في ما بينهما. وقد حصل بدفورد على نسخة من الاتفاق سلمه اياها أحد أعضاء الوفد الفرنسي، فأحالها الى السفارة الأميركية.

ونظراً لضخامة الاحتكار الانكليزي ـ الفرنسي المقترح، فقد اعتبرت الحكومة الاميركية اتفاق سان ريمو مؤذياً ليس فقط لشركة أو أكثر من الشركات الأميركية، بل مؤذياً لمصالح الولايات المتحدة كدولة. كانت الحرب قد ركزت الانتباه لأول مرة على الأهمية الحيوية للنفط بالنسبة للجيش والأسطول، ثم مرت الولايات المتحدة في أعقاب الحرب بحالة فزع من ندرة النفط. وقد ارتفعت أسعار النفط الخام، وارتفعت أصوات كثيرة تعبّر عن الخوف من نفاذ احتياطي النفط الداخلي. وقد كتب المستشار الاقتصادي لوزارة الخارجية: «انه لأمر جوهري اقتصادياً... الحصول على موارد خارجية مضمونة من النفط» بغية تأمين موارد النفط لخزانات الأسطول التجاري والأسطول الحربي، وبغية بقاء الولايات المتحدة المصدر الرئيس في العالم للنفط والمنتجات النفطية[٨].

في صيف عام ١٩٢٠ نشرت اتفاقية سان ريمو، فاحتجت الولايات المتحدة بعد أن صار بامكانها أن تقر بأنها على علم بالاتفاقية. وكان رد اللورد كورزون وزير الخارجية البريطاني أن بريطانيا تسيطر على ٤,٥ بالمئة فقط من انتاج النفط العالمي، في حين أن الولايات المتحدة تسيطر على ثمانين بالمئة ـ كما أن الولايات المتحدة تستبعد المصالح غير الأميركية من المناطق الواقعة تحت اشرافها[٩]. ورد وزير الخارجية الأميركي بينبريدج كولبي على الرد البريطاني قائلاً أن الولايات المتحدة تمتلك جزءاً فقط من اثني عشر جزءاً من احتياطي النفط المعروف في العالم، وان الطلب على النفط يزيد على المعروض منه، وانه لا سبيل لتلبية الحاجة المتزايدة الى النفط إلا بعدم عرقلة تطوير المصادر الموجودة[١٠].

أدرك المسؤولون البريطانيون انهم أغضبوا الولايات المتحدة، فراودهم الشك في أن مصالح النفط الأميركية كانت وراء التمرد على بريطانيا في العراق ووراء الحركة الكمالية في تركيا. وهناك من زعم أن ضباط الأمن البريطانيين في العراق ألقوا القبض على أحد قادة التمرد وعثروا معه على رسالة من إحدى شركات «ستاندارد أويل» النفطية الأميركية، تبيّن ان القنصل الأميركي في

(٨) المرجع نفسه، الصفحات ١٩٥ ـ ١٩٩.

(٩) **لورنس ايفانز، سياسة الولايات المتحدة وتقسيم تركيا، ١٩١٤ ـ ١٩٢٤** (بالتيمور: مطبعة جامعة جونز هوبكينز، ١٩٦٥)، ص ٣٠٠.

(١٠) المرجع نفسه، ص ٣٠٣.

بغداد كان يوزع أموالاً أميركية على الثوار الشيعة في مدينة كربلاء المقدسة[١١].

وواقـع الأمـر أن القنصـل الأميركي في بغداد كان معارضاً للحكم البريطاني في العراق، أما واشنطن فلم تكن معارضة له، بل العكس هو الصحيح: فقد كانت وزارة الخارجية الأميركية وشركات النفط محبذة للهيمنة البريطانية في المنطقة، ذلك أن شركات النفط لم تكن على استعداد للعمل في التنقيب والتطوير والانتاج الا في المناطق التي تحكمها أنظمة تعتبرها الشركات مستقرة ومسؤولة. وقد أبلغ رئيس شركة «نيو جرسي ستاندارد» وزارة الخارجية الأميركية أن العراق هو مجموعة من العشائر المتحاربة، وأن الأمل الوحيد في اقرار القانون والنظام يتمثل في حكومة عراقية تسيطر عليها بريطانيا[١٢]. لقد كان آلن دالس، رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأميركية، أحد مسؤولين كثيرين عبروا عن الأسى لفكرة احتمال تخلي بريطانيا وفرنسا عن الاشراف على المناطق التي فتحتها الدولتان في الشرق الأوسط، وعبروا أيضاً عن الخوف على مصير المصالح الأميركية إذا ما فعلت ذلك بريطانيا وفرنسا[١٣]. وقد ذكر دالس أن غاي ويلمان، محـامي شركـات النفـط الأميركية التي كانت تنشد حصة في تطوير النفط العراقي، يرى أن الشركـات التي هو موكلهـا ستكـون في وضـع أفضـل إذا تفاوضت على شراكة مع المصالح البريطانية، مما لو عملت بمفردها[١٤].

بدأ ينبثق حل للنـزاع بين بريـطانيـا وأمـيركـا في صيف عام ١٩٢٠ عندما أشار مهندسون جيولوجيون على الحكومة البريطانية بأن امكانات النفط في العراق أغنى مما هو معتقد[١٥]. وفي الوقت عينه بلغ وزارة الخارجية البريطانية أن هذه الامكانات ـ إذا صحت فعلاً ـ ضخمة الى حد أن بريطانيا تفتقر الى الرأسمال اللازم لكي تتمكن من تطويرها بنفسها، ولذلك لا بد من الاستعانة بالمشاركة الأميركية[١٦]. لهذه الأسباب، ولأسباب سياسية، أُوفِد سير جون كادمان، وهو شخصية هامة في صناعة النفط البريطانية، الى الولايات المتحدة للشروع في محادثات. وفي ٢٢ حزيـران (يـونيـو) ١٩٢٢ قام أ. بدفـورد، ممثـلاً شركة «ستاندارد أويل كومباني أوف نيو جيرسي» بزيارة وزارة الخارجية الأميركية ليبلغها انه نيابة عن سبع شركات نفط أميركية، يقترح اجراء مفاوضات من أجل مشاركة في الشركة ذات الامتياز المملوكة من قبل بريطانيا في العـراق. وردت وزارة الخارجية الأميركية قائلة انه ليس لديها اعتراض على ذلك، بشرط عدم

(١١) هـ. ف. ف. وينستون، **المغامرة غير المشروعة** (لندن: جوناثان كيب، ١٩٨٢)، ص ٣٤٨.

(١٢) ستايفرن، **التفوق والنفط**، ص ١٢٧.

(١٣) المرجع نفسه، ص ١٢٣، الحاشية ٣٦.

(١٤) المرجع نفسه، ص ١٢٦.

(١٥) المرجع نفسه، ص ٨٩.

(١٦) المرجع نفسه، ص ٩٠.

استبعاد أية شركة نفط أميركية مؤهلة للمشاركة وترغب فيها. وعلى هذا الأساس بدأت المفاوضات(*).

وهكذا حلت بريطانيا خلافها مع الولايات المتحدة. ولكن عبء فرض السيطرة الأوروبية على الشرق الأوسط تركته أميركا ملقى على كاهل بريطانيا، دون مساعدة من أحد.

(٤)

كانت فرنسا، خليفة بريطانيا الكبرى والأقرب، الأخيرة في الخروج من الحلف. ان الخصام الطويل الذي دار حول ما إذا كانت اتفاقية سايكس ـ بيكو قد احتُرمت، هذا الخصام، شأنه شأن رعاية بريطانيا للمطالب السياسية للأسرة الهاشمية، قد أخذ ضريبته. ومع اعتزال كليمنصو، صارت النظرة الى أريستيد برايان، السياسي اليساري المحنك الذي شغل منصب رئيس الوزراء مرات عديدة، انه زعيم الذين ظلوا على ولائهم للتحالف مع بريطانيا. مع ذلك حدث الانفصام النهائي بين البلدين عندما تولى هو من جديد رئاسة الوزراء في كانون الثاني (يناير) ١٩٢١.

حدث ذلك لأن برايان لم ير سبيلاً للحفاظ على وضع بلاده في كيليكيا، الولاية الجنوبية في تركيا التي كانت لا تزال محتلة من قبل فرنسا. وقد أصبحت قوة الاحتلال الفرنسية المؤلفة من ٨٠,٠٠٠ جندي عبئاً يستنزف الموارد الفرنسية ولم تعد فرنسا تطيق هذا العبء، فلم يكن البرلمان الفرنسي مستعداً للموافقة على استمرار دفع نفقات قوة الاحتلال. وثبت أن كيليكيا مكان مربك لجيش احتلال فرنسي، إذ انها واقعة بين الأتراك الكماليين وسورية المثيرة للمتاعب. ولذلك أوفد رئيس الوزراء برايان في ربيع عام ١٩٢١ عضو مجلس الشيوخ الفرنسي هنري فرانكلان ـ بويّون، المعروف بميله الى تركيا، الى أنغورا في مهمة مكلفاً بالتفاوض من أجل ايجاد مخرج. كان فرانكلان ـ بويّون، وهو رئيس سابق للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الفرنسي، زعيم المجموعة الاستعمارية ومؤمناً أشد الايمان بأهمية تركيا كدولة اسلامية حليفة.

نجح فرانكلان ـ بويّون خلال مهمته الثانية في أنغورا، في خريف عام ١٩٢١، في التوصل الى اتفاق وضع نهاية للحرب بين فرنسا وتركيا، وتضمن اعترافاً فعلياً بنظام أنغورا القومي حكومة شرعية لتركيا. كان اتفاق أنغورا بالنسبة للقوميين الأتراك أعظم انتصاراتهم الدبلوماسية. وقد قال مصطفى كمال: «ان الاتفاق قد برهن للعالم بأسره» ان معاهدة سيفر هي الآن «مجرد خرقة بالية»(١٧). أما البريطانيون فقد اعتبروا الاتفاق خيانة فرنسية، لأنه كان صلحاً منفرداً أطلق

(*) لم يتم التوصل الى الاتفاق النهائي، المعروف باسم «اتفاقية الخط الأحمر» حتى ٣١ تموز (يوليو) عام ١٩٢٨.

(١٧) سونييل، **الدبلوماسية التركية**، ص ١٣٨.

أيدي الأتراك لمهاجمة البلدين المعتمدين على بريطانيا ـ اليونان والعراق. وقد تحققت شكوك البريطانيين، إذ سلم الفرنسيون حكومة أنغورا كميات من الامدادات العسكرية[١٨]. وهكذا فان الأتـراك الذين حصلوا على هذه الامدادات من فرنسا، كانوا في حالة حرب مع اليونان التي تدعمهـا بريـطانيـا، وبذلك الفَتْ دول التحالف نفسها متباعدة وعلى طرفي نقيض في الحرب العثمانية التي كانت قد دخلتها معاً كدول متحالفة في عام ١٩١٤.

في ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢١ قدم تشرشل مذكرة الى مجلس الوزراء منبهاً فيها الى نبأ المسـاعدة التي تعتزم فرنسا تقديمها للكماليين الأتراك. وقد قال في المذكرة: «يبدو انه ليس بالامكان أن نصدق هذه المعلومة التي، إذا صحت، ستكون بلا ريب ادانة للحكومة الفرنسية بما لا يمكن وصفه بأرقى الصيغ دبلوماسية إلا أنه (عمل غير ودي)»[١٩]. لا بد من أن يكون مفهوماً أن القاموس الدبلوماسي، وهو مرجع في هذه الأمور، يقول: «عندما ترغب دولة في انذار دول أخرى ان قيامها بأعمال معينة قد يؤدي الى حرب، فمن المعتاد أن تذكر هذه الدولة أن عملاً كهذا (سيعتبر عملاً غير ودي)»[٢٠]. ولذلك كان كلام تشرشل في مذكرته تصريحاً شديد اللهجة، إذ أن كلماته تعني ضمناً أن اتفاق أنغورا قد يؤدي الى حرب بين فرنسا وبريطانيا.

كان تشرشل منذ بعض الوقت يخشى أن تتجه تركيا القومية شرقاً لتهاجم نظام حكم فيصل الهزيل في العراق، وكان يعتقد أن فرنسا ـ بسماحها لتركيا أن تستخدم الجزء المار في كيليكيا من سكة حديد بغداد ـ على وشك أن تسهل هذه الخطوة. ووفقاً لما جاء في مذكرة تشرشل: «من الواضح أن الفرنسيين يفاوضون، بواسطة السيد فرانكلان ـ بويّون، لعقد معاهدة لا تهدف الى صيانة المصـالح الفـرنسية في تركيا فحسب، بل لضمان هذه المصالح حيثما اقتضت الضرورة على حساب بريطانيا العظمى. انهم، كما يظهر، يعتقدون أن لدينا ترتيباً مماثلاً مع اليونان معادياً لفرنسا. وهم، بطبيعة الحال، غاضبون جداً بشأن الملك فيصل»، إذ أجلسته بريطانيا على عرش العراق[٢١]. وحسب أقوال تشرشل، ما كان شيء أحب الى فرنسا من رؤية انهيار فيصل والسياسة البريطانية في المنطقة، وهذا يعني أيضاً تدمير ما صنعته بيدها.

لقد أخفق رئيس الوزراء الفرنسي برايان في ادراك مقدار شدة تأثير اتفاق أنغورا على السياسة البريطانية في أوروبا. واتجه برايان في عام ١٩٢١ الى بريطانيا ليضمن حماية فرنسا من تجدّد التحدي الألماني، بعد أن علم أن الحكومة الأميركية هي في الأساس غير متعاطفة مع كامل اتجاه

---

(١٨) المرجع نفسه، ص ١٣٩. وروديريك هـ. دافيزون، «الدبلوماسية التركية من مودروس إلى لوزان»، في كتاب: غوردون ا. كريـغ وفيلكس جيلبـرت، **الدبلومـاسيون ١٩١٩ ـ ١٩٣٩** (برنستون: مطبعة جامعة برنستون، ١٩٥٣)، ص ١٩٣.

(١٩) مارتن جيلبرت، **ونستون س. تشرشل: المجلد المرافق**، المجلد ٤، الجزء ٣: نيسان ١٩٢١ ـ تشرين الثاني ١٩٢٢، (بوسطن: هوتن ميفلين، ١٩٧٨)، ص ١٦٥٦.

(٢٠) هارولد نيكولسون، **الدبلوماسية**، الطبعة الثالثة (نيويورك: مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٦٤)، ص ١٣٥.

(٢١) جيلبرت، **تشرشل: المجلد المرافق**، الصفحتان ١٦٥٦ ـ ١٦٥٧.

السياسة الفرنسية بعد الحرب ازاء ألمانيا(*). وخوفاً من وقوع فرنسا في العزلة، تقدم برايان الى لويد جورج وكورزون باقتراح لعقد تحالف ثنائي بين بريطانيا وفرنسا لتأمين فرنسا في وجه ألمانيا. ولكن الزعماء البريطانيين رفضوا النظر في انشاء هذا الحلف ما لم تجد فرنسا حلاً للخصومة الناجمة عن اتفاق أنغورا. وعقب هذا الرفض البريطاني سقطت حكومة برايان.

اصبح رئيس الجمهورية السابق ريمون بوانكاريه رئيس وزراء فرنسا الجديد. كان بوانكاريه يمثل القطب النقيض لبرايان، فلم يحمل الكثير من المودة لبريطانيا. وكانت دبلوماسيته ترمي الى الاستغناء عن بريطانيا فتسلك فرنسا منفردة مسلك الدولة الكبرى بواسطة خلق شبكة تحالفات مع بلدان أقل قوة في وسط أوروبا وشرقها من ضمنها بولندا، ورومانيا، ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا. وزاد التباعد بينها وبين بريطانيا، ايحاؤها لقادة بريطانيا أن فرنسا تهدف الى الهيمنة على قارة أوروبا، مثلما فعلت في عهد لويس الرابع عشر وعهد نابوليون. لقد زالت نهائياً امكانية التحالف بين بريطانيا وفرنسا في حزيران (يونيو) ١٩٢٢ عندما أوقفت بريطانيا المفاوضات. ومنذ ذلك الحين اتسعت شقة الخلاف بين البلدين.

(٥)

العزلة الدبلوماسية التي وجدت بريطانيا نفسها فيها كانت الى حد ما نتيجة الدبلوماسية الحصيفة التي اتبعها مصطفى كمال. فقد تعمدت حكومة أنغورا أن توقع بين الحليفتين.

بيد أن قرار بريطانيا أن تفرض حكماً أوروبياً على الامبراطورية العثمانية السابقة هو الأمر الأساسي الذي قاد الى فسخ التحالف أو كان على أية حال - على فرض وجود عوامل أخرى أسهمت في فسخ التحالف - سبباً لانجراف الانشقاق في هذه الاتجاهات الخطرة. وهنا نستطيع أن نلمح بأوضح صورة التباين بين سياسة بريطانيا الشرق أوسطية قبل عام ١٩١٤ وسياستها الشرق أوسطية بعد عام ١٩١٤.

لم يكن الأمر مجرد نجاح بريطانيا في أغلب الأحيان في منع اضطرام نار النزاع بين الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر بواسطة ضمان توصلها الى اتفاق متبادل يردع كلاً منها عن التعدي على الشرق الأوسط. بل ان أسلوبها في تحقيق ذلك أسهم أيضاً في صيانة الاستقرار الدولي. فتكرار احالة المسائل الى مجموعة الدول الأوروبية، وعادةُ التشاور والتعاون المتعدد الأطراف التي نجمت عن ذلك، قد ساعدا في جعل السياسة العالمية أكثر تمديناً. وبهذا المعنى

(*) في أعقاب الهدنة مباشرة بنى المارشال فوش حسابه على أساس تحريك حدود فرنسا مع ألمانيا الى نهر الراين، بحيث توفر الحدود الطبيعية الأمن الذي تنشده فرنسا. ولكن في مواجهة وودرو ويلسون ونقاطه الأربع عشرة اضطرت فرنسا للتخلي عن هذا المطلب مقابل معاهدة ضمان يوقعها حلفاؤها الرئيسيون. ولم توضع المعاهدة ابداً موضع التنفيذ، لأن مجلس الشيوخ الاميركي رفضها في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٩. وعلاوة على ذلك، بدأت تتضاءل امكانية توجه فرنسا فعلياً الى الولايات المتحدة في المستقبل طلباً للمساندة.

أسهمت مسألة الشرق الأوسط في الوئام الدولي، بالرغم من الطابع التفريقي المتأصل فيها.

ولكن ما ان وافقت حكومة اسكويث عام ١٩١٥ على مطالب روسيا الاقليمية، حتى صار الشرق الأوسط مصدر خلاف. فإذا ما قُيّض لقيصر روسيا أن يسيطر على الجزء الشمالي من الامبراطورية العثمانية الناطق بالتركية إذن لا بد لبريطانيا - وفقاً لما قاله اللورد كيتشنر - من أن تهيمن على الجنوب الناطق بالعربية. وبالتالي، فان ذلك أدخل في اللعبة مطالبة فرنسا بسورية وفلسطين. وهكذا قاد كل مطلب الى مطلب آخر، واعتقدت كل دولة أن الدول الأخرى تتمادى في مطالبها. وحتى لو أن بريطانيا قسمت بعد الحرب مباشرة الامبراطورية العثمانية بين الحلفاء، بموجب التعهدات التي قطعتها للحلفاء وتطلبت مساومات شديدة، لبقي بعض الخطر أن يقع نزاع بين الدول المتحالفة إذا ما سعت احداها لتحقيق أهداف توسعية. ولكن النزاع صار محتوماً عندما حاول لويد جورج أن يأخذ كل شيء للامبراطورية البريطانية. وازدادت الأمور سوءاً عندما حاول أن يفعل ذلك دون أن تتوافر له الموارد اللازمة لدعم خطوته.

تميل الأحلاف الى الانشقاق عند نهاية حرب. علاوة على ذلك، فقد الشركاء الذين عملت معهم بريطانيا قبل الحرب من أجل الوئام الدولي، السيطرة على السياسة العالمية. إلا أن مسألة الشرق الأوسط هي التي أدت في نهاية الحرب الى الصدامات الأولى بين بريطانيا وحلفائها السابقين: روسيا، وايطاليا، وفرنسا، والولايات المتحدة. كانت المرارة التي ولدتها السياسة الشرق أوسطية هي التي عرقلت جهود بريطانيا لايجاد أرضية سياسية مشتركة مع حلفائها السابقين في أماكن أخرى من العالم، وهذا أدى في نهاية المطاف الى تفسخ الأحلاف.



الفصل الرابع

مأساة يونانية

(١)

كان لويد جورج في العامين ١٩١٩ و١٩٢٠ شديد الاعتزاز إذ يتذكر ان سلطته مستمدة من أحلاف وائتلافات كان يراسها، ولكن لم يكن يسيطر عليها. لقد هيأت له الأحداث الآن ما يذكره بالماضي، وفيما أخذت تحالفاته الخارجية تؤول إلى الانقسام في عام ١٩٢١، ألفى رئيس الوزراء نفسه معزولاً على نحو متزايد ضمن حكومته بسبب سياسته الحربية ضد تركيا. وبعد ان تغير الملك وتغيرت الحكومة في اليونان، وبعد الاطاحة بفنيزيلوس المؤيد للحلفاء، أخذ بونار لو يحبذ التوصل إلى اتفاق مع الأتراك. ولم يكن تجاهل بونار لو ممكناً، فهو قائد الحزب الذي يتمتع بأغلبية المقاعد في مجلس العموم، ولو كان بقي في الحكومة لكان نجح في فرض تغيير في السياسة. كان أنصاره يميلون إلى تركيا وكان طوال بقائه في الحكومة لا يفتأ يذكّر لويد جورج بوجهات نظرهم، ولكن بونار لو اعتزل الحياة العامة في شتاء ١٩٢١ بسبب إعتلال صحته، فحرم رئيس الوزراء شريكاً سياسياً كان يستطيع ان يضبط تصرفه. وعندما ترك بونار لو الحكومة ازداد ابتعاد رئيس الوزراء عن التحسس بالشعور السائد في مجلس العموم. لقد كان مدركاً ان زملاءه في مجلس الوزراء، ووزارة الخارجية ووزارة الحربية، معارضون أيضاً لسياسته اليونانية ـ التركية. ولكنه لم يعط وجهات نظرهم أي اعتبار.

عندما انتهى مؤتمر لندن في آذار (مارس) ١٩٢١ ـ المؤتمر الذي أخفق فيه الحلفاء واليونان والكماليون في التوصل إلى اتفاق ـ أرسل لويد جورج موريس هانكي إلى فندق كلاريدج ليخبر الزعماء اليونانيين المقيمين في الفندق، انه لن يقف في طريقهم إذا شعروا انهم مضطرون لمهاجمة قوات مصطفى كمال[1]. وفهمت الحكومة اليونانية من هذا الكلام، انه إذن لها باستئناف الحرب، فشنّت هجوماً جديداً في ٢٣ آذار (مارس) ١٩٢١. وبالرغم من الأخطاء في

(١) ستيفن روسكيل، **هانكي، رجل الأسرار**، المجلد ٢: ١٩١٩ ـ ١٩٣١ (لندن: كولنز، ١٩٧٢)، ص ١٩٩.

عمل ضباط الأركان والمقاومة الصلبة، تحرك الجيش اليوناني صُعُداً من السهل إلى الهضبة.

لقد صحب ارنولد توينبي، المؤرخ والاستاذ في العلاقات الدولية، الجيش اليوناني بصفة مراسل لجريدة «مانشستر غارديان». وجاء في إحدى رسائله إلى الصحيفة انه بينما كانت مركبته تصعد من السهل «بدأت أتيقن من مدى ضيق هامش مقامرة اليونانيين لتحقيق حسم عسكري في الأناضول، ومدى الظروف المعاكسة التي يعملون فيها لتحقيق انتصار على مصطفى كمال»[٢]. في نهاية الأسبوع صدّ الضابط عصمت، أحد ضباط مصطفى كمال، القوات اليونانية عند قرية اينونو واضطرها للنكوص.

أنحت الحكومة اليونانية باللائمة على القادة العسكريين، وفي ٧ نيسان (ابريل) اجتمع غوناريس - الذي صار الآن رئيساً للوزراء - وزملاؤه مع يوانيس ميتكساس، الشخصية العسكرية الفذة في اليونان وطلبوا إليه ان يقود هو الهجوم التالي في الأناضول، لكن ميتكساس رفض قائلاً للسياسيين ان اليونان لا يمكنها ان تربح الحرب في تركيا. وقال لهم انه نشأ عند الأتراك شعور قومي «وهم مصممون على القتال من أجل حريتهم واستقلالهم... ومدركون ان آسيا الصغرى بلادهم واننا غزاة. وليس للحقوق التاريخية التي نستند إليها في مطالبنا أي تأثير عليهم أو على مشاعرهم القومية. أما هل موقفهم صواب أو باطل فتلك مسألة أخرى، فالمهم ما هو شعورهم»[٣].

قال رجال السياسة لميتكساس انه صار مستحيلاً من الناحية السياسية ان تتخلى الحكومة عن الحرب: ومع انهم يبصرون المجازفة التي سيقدمون عليها، شعروا انهم مجبرون على المقامرة بكل شيء في سبيل النجاح في هجوم واحد وأخير، حددوا موعداً له فصل الصيف.

في ٢٢ حزيران (يونيو) أرسل الحلفاء رسالة إلى الحكومة اليونانية يعرضون فيها وساطتهم في الحرب، فردت اليونان برفض مهذب. وقالت اليونان ان الاستعدادات لشن الهجوم ماضية في طريقها ولم يعد إيقافها أمراً عملياً.

لم يترك الملك قسطنطين وغوناريس أمامهما خياراً سوى خيار القيام بحملتهما، وارتبط مصير لويد جورج بمصيرهما. ولم يكن ثمة ما يفعله رئيس الوزراء البريطاني سوى ان يراقب وينتظر بينما الجيشان الأجنبيان يشتبكان في مجاهل الداخل في آسيا الصغرى. وقد ذكرت سكرتيرته وعشيقته في مفكرتها انه:

«كافح كفاحاً عظيماً في مجلس الوزراء، من أجل دعم اليونانيين (معنوياً وليس في ميدان القتال) وكان هو وبلفور الوحيدين المؤيدين لليونانيين في المجلس... وقد كان له ما أراد، ولكنه كان وجلاً

---

(٢) ارنولد توينبي، **المسألة الغربية في اليونان وتركيا**، إعادة طباعة الطبعة الثانية (نيويورك: هوارد فيرتيغ، ١٩٧٠)، ص ٢٤٧.

(٣) مايكل لويلين سميث، **الرؤيا الايونية: اليونان في آسيا الصغرى ١٩١٩ - ١٩٢٢** (نيويورك: مطبعة سانت مارتن، ١٩٧٣)، ص ٢٠٣.

شديد الوجل ان يفشل الهجوم اليوناني، وان يثبت انه كان مخطئاً. وهو يقول ان سمعته السياسية تتوقف إلى حد بعيد على ما يحدث في آسيا الصغرى... فإذا انتصر اليونانيون كان لمعاهدة فرساي ما يبررها، وينتهي الحكم التركي. عندها ستقوم امبراطورية يونانية جديدة صديقة لبريطانيا وتمد يد المساعدة إلى مصالحنا في الشرق. ولديه قناعة تامة بصواب موقفه هذا، وهو مستعد للرهان بكل شيء على هذا الموقف»[٤].

في ١٠ تموز (يوليو) ١٩٢١ قام الجيش اليوناني بهجوم ناجح نجاحاً رائعاً على ثلاثة محاور. وقد تعلم القادة العسكريون اليونانيون من الأخطاء التي اقترفوها في كانون الثاني (يناير) وآذار (مارس)، فلم تتكرر الأخطاء. وتُوج الهجوم بالاستيلاء على اسكي شهر، مركز السكك الحديدية الذي يعتبر المفتاح الاستراتيجي لغربي الأناضول.

استطار لويد جورج فرحاً، فأطلق لبلاغته ولسانه العنان في الحملة على معارضيه. وقد كتب إلى وزير الحربية في حكومته قائلاً:

«سمعت من أوساط يونانية انه تم الاستيلاء على اسكي شهر وان الجيش التركي يتراجع تراجعاً كاملاً. إن هذا نبأ ذو أهمية بالغة من أية زاوية نظرت إلى المسألة. إن مستقبل الشرق سيتقرر إلى حد بعيد جداً من خلال هذا الصراع، مع ذلك فإن وزارة الحربية، حسبما أرى، لم تتعنَّ ان تعرف ما حدث... ان هيئة الأركان أبدت أقصى حالات البلادة في هذه المسألة. ومعلوماتها عن قوة ونوعية كل من الجيشين قد ظهر عندما تم تحرّي الحقائق انها معلومات خاطئة على نحو مخيب للأمل، وقد تم تحري الحقائق بمبادرة من السياسيين الذين ينظر إليهم العسكريون باحتقار».

وأبقى رئيس الوزراء «تحيته» المثلى إلى نهاية كلامه: «أليس لديك في الوزارة دائرة تعرف باسم دائرة المخابرات؟ حاول ان تعرف ما هو عملها. إنها تظهر في رقم كبير عند اعداد تقديرات الميزانية، ولكن لا أثر لها عندما يتعلق الأمر بالمعلومات»[٥].

بالقرب من اسكي شهر لم يقو الجنرال التركي عصمت، على التأقلم مع التقهقر. عند ذاك أزاح مصطفى كمال العبء عن كاهله، فقال عصمت مرتاحاً إلى أحد رفاقه «الباشا قادم». ووصل مصطفى كمال ليتولى شخصياً مسؤولية اصدار أمر التراجع[٦]. وقد اعترف مصطفى كمال بأن شعبه سيشعر «بصدمة معنوية» عندما يعلم انه عازم على التخلي عن غربي الأناضول للعدو[٧].

---

(٤) المرجع نفسه، ص ٢٢٦.

(٥) المرجع نفسه.

(٦) اللورد كنروز، **اتاتورك: سيرة حياة مصطفى كمال، ابي تركيا الحديثة** (نيويورك: وليم مورو، ١٩٦٥)، ص ٣٠٧.

(٧) المرجع نفسه، ص ٣٠٩.

والذي حدث هو ان المجلس الوطني التركي شهد صخباً عندما تكتل أعداء مصطفى كمال السياسيون، من منافسيه الشخصيين، وأتباع أنور، والانهزاميون ضد مصطفى كمال. ثم ان مصطفى كمال بعد مضي وقت ما، دعا المجلس الوطني إلى جلسة سرية، واقترح نهج عمل على غرار نهج امبراطورية روما: ان ينتخبه أعضاء المجلس دكتاتوراً لمدة ثلاثة أشهر، فإذا ما أخفق بصفته قائداً أعلى، فإنه سيتحمل كامل التبعة. إن هذا الاقتراح قد جمع بين مؤيديه الذين يؤمنون بالنصر وبين أولئك المتيقنين من الهزيمة، وبذلك أُقرّ الاقتراح.

سحب مصطفى كمال قواته إلى منطقة تبعد خمسين ميلاً عن عاصمته انغورا، ونشرها وراء منعرج عظيم لنهر ساكاريا. وخلال ما توافر له من الوقت صادر موارد ومؤناً من سائر السكان، فوضع يده على أربعين بالمئة من مخزون الناس من الطعام واللباس، والمصنوعات الجلدية، وصادر الخيول وأخذ أهبته لحرب شاملة. وأصدر أمره إلى قواته بأن تتحصن على المرتفعات والتلال التي تنتصب بارتفاع حاد بمحاذاة ضفة النهر القريبة ممتدة نحو انغورا. وما ان انتصف شهر آب (أغسطس) حتى كان جيشه قد تحصن في هذا الموقع الدفاعي الطبيعي المنيع، محيطاً بمدينة انغورا على مسافة ستين ميلاً وراء منعرج النهر ومسيطراً من أماكنه المرتفعة على مجرى النهر.

بدأ الجيش اليوناني في ١٤ آب (أغسطس) ١٩٢١ زحف النصر على انغورا. كان رئيس مكتب الإمداد في رئاسة الأركان قد حذر من ان خط المواصلات والنقل الطويل للجيش اليوناني سينقطع إذا تقدم الجيش إلى ما بعد نهر ساكاريا، لكن زملاءه رأوا ان لا سبب للقلق ما داموا لا ينوون التقدم أبعد من ذلك كثيراً[٨]. واعتقد القادة العسكريون اليونانيون انهم قد هزموا العدو ولم يبق إلّا ان يجهزوا عليه. ولذلك وجّهوا دعوة إلى ضباط الارتباط البريطانيين الذين اصطحبوهم لحضور الاحتفاء بالنصر في انغورا بعد انتهاء المعركة.

حدث أول تماس بين الجيش اليوناني الزاحف وقوات العدو في ٢٣ آب (أغسطس)، وبدأ الجيش اليوناني هجومه على طول الخط الدفاعي في ٢٦ آب (أغسطس). وبعد ان عبر المشاة اليونانيون النهر شقوا طريقهم شبراً شبراً في صعودهم، نحو المرتفعات، طاردين أمامهم العدو من خطوط خنادقه على قمم المرتفعات إلى خطوط أعلى منها. واستمر القتال الضاري أياماً ثم أسابيع كانت القوات اليونانية خلالها تتقدم على الأرض بمعدل ميل واحد في اليوم. وفي نهاية المطاف سيطرت القوات اليونانية على المرتفعات الرئيسة لكن النصر أفلت منها. فقد انقطعت عنهم امدادات الطعام والذخيرة بسبب غارات الفرسان الأتراك، وبلغ منهم الإعياء مبلغاً شديداً. وإزاء العجز عن مواصلة القتال، انحدرت القوات اليونانية من المرتفعات وعبرت نهر ساكاريا في طريق العودة في ١٤ أيلول (سبتمبر)، واستمر تراجعها حتى اسكي شهر، التي بدأت منها زحفها قبل شهر، وهكذا انتهت الحملة.

---

(٨) سميث **الرؤيا الايونية**، الصفحتان ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

أما في انغورا فإن المجلس الوطني المعترف بالجميل رقّى مصطفى كمال إلى رتبة مشير وأنعم عليه بلقب «غازي» ـ وهذه اللفظة التركية الاسلامية تعني «المجاهد في سبيل الدين».

(٢)

بين صيف عام ١٩٢١ وصيف عام ١٩٢٢ ساد الهدوء ساحة المعركة، وخلال هذه المدة سافر غوناريس، رئيس وزراء اليونان، ومعه وزير خارجيته غرباً ينشدان العون من الحلفاء، ولم يلقيا في القارة الأوروبية سوى القليل من التعاطف. أما في لندن فقد جلسا في قاعة إنتظار السفراء في وزارة الخارجية، وقبعتاهما في أيديهما بانتظار ان يجد اللورد كورزون حلاً ما لمشاكلهما. وقد قال لهما لويد جورج: «أنا شخصياً صديق لليونان، ولكن... جميع زملائي يعارضونني. ولا أستطيع ان أكون ذا نفع لكما، انه أمر مستحيل، مستحيل»[٩].

لم يعد لدى رئيس وزراء بريطانيا ما يقدمه لليونانيين، ومع ذلك حرّضهم على القتال. كانت سياسته (حسبما هي في الواقع) ان تستمر اليونان في نهجها على أمل ان تتغير الأمور إلى الأفضل. وفي ربيع عام ١٩٢٢ قال لفنيزيلوس (الذي كان يزور لندن بصفته مواطناً عادياً وجاء لمقابلته في مجلس العموم) ان الرأي العام في البلدان الحليفة سيعاود مساندة اليونان لدى اختفاء الملك قسطنطين عن مسرح الأحداث في نهاية المطاف. وقال له: «يجب على اليونان في هذه الأثناء ان تتشبث بسياستها»، مضيفاً: «ان هذا زمن امتحان الأمة اليونانية، فإذا ثابرت الآن ضمنت المستقبل... يجب على اليونان ان تجوب البرية وان تتغذى على المن تقطفه من الصخور، ويجب ان تكافح عبر التجربة القاسية للزمن الراهن». وقال أيضاً: «انه لن يصافح يونانياً يتراجع عن أهداف بلاده في ازمير»[١٠].

وجد لويد جورج نفسه وقد ازداد عزلة، حتى ضمن حكومته، فأخذ وزير الخارجية اللورد كورزون زمام الأمور في يده، وتولى الإشراف الفعلي على الجهود البريطانية لحل الأزمة. وقد اتجه، بالتعاون مع الحلفاء، نحو التوصل إلى تفاهم مع تركيا القومية.

في صيف ذلك العام خشي الملك قسطنطين ان يغدر به الحلفاء، فسحب ثلاث كتائب وفوجين من الجيش اليوناني في الأناضول وأرسلها إلى تراقيا، المنطقة الأوروبية من تركيا مقابل القسطنطينية. عندئذٍ أعلنت حكومته ان اليونان عازمة على احتلال القسطنطينية لوضع نهاية للحرب. وبدافع القنوط كان حسابه ان هذا التهديد سيجبر الحلفاء على اتخاذ اجراء ما لحل النزاع اليوناني ـ التركي، ربما بطريقة ملائمة لليونان. كان يقامر، وحسب ان الحلفاء، في أسوأ الأحوال، سيوافقون على السماح لقواته بالمرور عبر القسطنطينية لكي تلتحم مع جيوشه المنهكة

---

(٩) المرجع نفسه، ص ٢٣٧.

(١٠) المرجع نفسه، ص ٣٧١.

المدافعة عن ساحل الأناضول. لكن ما حدث هو ان جيش الاحتلال الحليف قطع الطريق على القوات اليونانية.

إن سحب قسطنطين للوحدات اليونانية من ساحل الأناضول في هذه الأثناء، حفّز مصطفى كمال إلى الإسراع في مهاجمة خط الدفاع اليوناني هناك، الواهن والبالغ الامتداد على ذلك الساحل. وقد حشد قواته في سرية تامة، ثم شن هجوماً على الجبهة الجنوبية عند فجر السادس والعشرين من آب (أغسطس). وبعد يومين من القتال الضاري تراجعت القوات اليونانية بغير انتظام. إن القائد العام للجيش اليوناني في آسيا الصغرى «قد أصابه الجنون حسب القول الشائع» (هذا ما جاء في تقرير بريطاني من أثينا)، وبعد ذلك وصف لويد جورج حالته «بأنها مرض عقلي». وسواء أكانت هذه مبالغات أم لم تكن، فقد كان هذا القائد عاجزاً عن التعامل مع الوضع[١١] وفي ٤ أيلول (سبتمبر) عيّنت الحكومة اليونانية قائداً عاماً جديداً ليحل محله، ولكن انهيار المواصلات كان كاملاً إلى حد ان الحكومة اليونانية لم تعرف ان الجنرال الذي عيّنته قائداً عاماً كان قد وقع أسيراً في أيدي الأتراك. ويقال انه سمع نبأ تعيينه من مصطفى كمال[١٢].

كان اللورد ريدل مجتمعاً مع لويد جورج يوم الأحد ٣ أيلول (سبتمبر) عندما تلقى رئيس الوزراء البريطاني اتصالاً من أصدقاء اليونان في لندن:

«لقد توسلوا إلى لويد جورج ان يفعل شيئاً من أجل اليونان. شرح لهم مطوّلاً الاستحالة (استحالة القيام بأي عمل) ووجّه نقداً شديداً إلى تصرف الملك قسطنطين الذي، كما قال لويد جورج، يتحمل مسؤولية ما حدث. فهو بين أمور أخرى عيّن جنرالاً عديم الكفاءة واللياقة. وقال لويد جورج أيضاً انه بقدر ما يرى، ليس في بريطانيا سوى ثلاثة أشخاص مؤيدين لليونان: هو وبلفور وكورزون. إنه يشعر بالأسى لهذا الوضع ولكنه لا يستطيع ان يفعل شيئاً»[١٣].

حشدت اليونان اسطولاً لإجلاء جيشها من آسيا الصغرى، وعلى امتداد الساحل كانت حشود الجنود اليونانيين تتجه إلى السفن على أمل العثور على مكان فيها. إن هذه المحاولة الجماعية للنجاة كانت سباقاً مع الزمن، وسباقاً مع أمطار أيلول المقبلة وسباقاً مع الجيش التركي الزاحف طلباً للثأر.

أصيبت الجالية اليونانية العريقة في آسيا الصغرى بالهلع. وقد كتب رئيس أساقفة ازمير إلى فنيزيلوس في ٧ أيلول (سبتمبر) قائلاً:

«الهيلنية في آسيا الصغرى، والدولة اليونانية والأمة اليونانية كلها تنحدر الآن إلى الجحيم، وما

(١١) المرجع نفسه، ص ٢٧٣.

(١٢) صلاحي رامسدان سونييل، **الدبلوماسية التركية ١٩١٨ ـ ١٩٢٣: مصطفى كمال والحركة القومية التركية** (لندن وبيفرلي هيلز: منشورات ساج، ١٩٧٥)، الصفحتان ١٧٢ ـ ١٧٣.

(١٣) **مفكرة اللورد ريدل شديدة الخصوصية عن مؤتمر الصلح وما بعده: ١٩١٨ ـ ١٩٢٣** (نيويورك: رينال وهيتشكوك، ١٩٣٤)، ص ٣٨٥.

من قوة تستطيع ان تنتشلها وتنقذها... وقد رأيت ضرورة لتوجيه هذا النداء الأخير إليكم، من بين ألسنة لهيب الكارثة التي يعاني منها الشعب اليوناني في آسيا الصغرى... وانه لسؤال حقيقي هل سنكون احياء عندما تقرؤون رسالتي هذه، فنحن قدرنا الفداء والشهادة»[١٤].

كانت النداءات دون جدوى. فقد كان فنيزيلوس لا حول له لتقديم المعونة. وبعد يومين سيق رئيس الأساقفة إلى الشهادة التي توقعها: فقد أسلمه القائد التركي المحلي إلى الغوغاء، عدة مئات من المسلمين المسلحين بالمدى، فأخذوه إلى صالة حلاقة وشوّهوه قبل ان يقتلوه[*].

إن حالا ت التوتر الدينية والقومية المهلكة تلاقت مع التاريخ في ازمير، كبرى مدن آسيا الصغرى، عند نهاية صيف ١٩٢٢. لقد اشتعل لهيب الكراهية في الحي الأرمني في المدينة يوم الأربعاء ١٣ أيلول (سبتمبر). وبعد يومين امتدت النيران - أو كان ثمة من جعلها تمتد - إلى الحي اليوناني والحي الأوروبي. وحل التدمير بما بين ٥٠ و ٧٥ بالمئة من هذه العاصمة العريقة. أما الحي التركي فلم يصب بأي سوء. كان يعيش في المدينة المسيحية مئات الآلاف من الناس، وثبت انه يستحيل إحصاء عدد الذين ماتوا منهم في مرحلة النزع الأخير. كان مراسل لجريدة «شيكاغو ديلي نيوز» هو أول من طبع رسالته الصحفية على آلته الكاتبة المحمولة وسط الدمار، وقال فيها: «فيما عدا الحي التركي القذر، لم يعد لمدينة ازمير وجود. ومشكلة الأقليات فيها قد حلّت إلى الأبـد. ولم يعد هناك شك في أصل النار التي اشتعلت... ان قبس النار جاء به جنود أتراك نظاميون»[١٨]. إن البحاثة ذوي الهوى التركي مازالوا حتى اليوم ينكرون هذا الإتهام الذي لقي تصديقاً واسعاً[١٩].

قامت سفن الأساطيل الأميركي، والفرنسي، والبريطاني، والايطالي، بإجلاء مواطني بلدانها من رصيف الميناء المشتعل. ورفض الأميركيون والبريطانيون في أول الأمر ان يساعدوا أحداً من غير جنسيـاتهم، أمـا الايـطاليون فأخذوا على ظهر سفنهم كل من استطاع الوصول إليها، وأما

---

(١٤) سميث، **الرؤيا الايونية**، ص ٣٠٣.

(*) تصاعدت الفظائع المرتكبة من قبل السكان المسلمين والمسيحيين منذ أن بدات الحرب. وعند نزول الجيش اليوناني الى البر في ازمير أول مرة في عام ١٩١٩، ذبح الجنود اليونانيون الاتراك العزل، وذكر أرنولد توينبي أنه عندما زار القرى اليونانية التي دمرها الاتراك، لاحظ أن المنازل احرقت عمداً وتهدمت واحداً اثر الآخر. وبدا أن الأتراك تلذذوا بهذا العمل[١٥]. وادعى الملك قسطنطين أن الجانب الآخر سلخ جلود جثث اليونانيين[١٦]. وادعى توينبي أن الجيش اليوناني طرد عامداً في حملة عام ١٩٢١ السكان المدنيين في قرى بكاملها من بيوتهم[١٧].

(١٥) توينبي، **المسالة الغربية**، ص ١٥٢.

(١٦) سميث، **الرؤيا الايونية**، ص ٢٣٢.

(١٧) توينبي، **المسالة الغربية**، الصفحات ٣١٥ - ٣١٧.

(١٨) مارجوري هادسبيان، **ازمير ١٩٢٢: تدمير مدينة** (لندن: فابر، ١٩٧٢)، ص ١٦٦.

(١٩) كنرون، **اتاتورك**، ص ٢٧٠، وستانفورد ج. شو وايزيل كورال شو، **تاريخ الامبراطورية العثمانية وتركيا الحديثة**، المجلد ٢: **الاصلاح والثورة والجمهورية: نشوء تركيا الحديثة ١٨٠٨ - ١٩٧٥** (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٧٧)، ص ٣٦٣.

الفرنسيون فقد قبلوا كل من قال انه فرنسي ـ بشرط ان يقول هذا الكلام باللغة الفرنسية. ولكن مالبث البريطانيون والأميركيون ان مدوا يد المساعدة إلى اللاجئين بغض النظر عن الجنسية. وخـلال بضعة الأسابيع اللاحقة ردّت اليونان والحلفاء على تهديد مصطفى كمال بأن يعامل جميع الرجال اليونانيين والأرمن الذين في سن الجندية معاملة أسرى حرب، فنظموا عملية اجلاء لجموع غفيرة من المدنيين، بينما أتمّت اليونان جلاءها العسكري.

مع حلول نهاية عام ١٩٢٢ كان نحو ١,٥٠٠,٠٠٠ يوناني قد هربوا أو طردوا من تركيا. في ذلك الحين كتب أرنست همنغواي(*)، الذي كان آنذاك مراسلاً حربياً لجريدة «تورونتو ستار» انه راقب مواكب اللاجئين اليونان البائسين التي بلغ طولها نحو عشرين ميلاً ولم يستطع ان يمحو المشهد من ذهنه. وقد روت له ربة منزل كرواتية الفت هذه المشاهد أكثر منه، مثلاً تركياً يقول: «ليس الذنب ذنب الفأس وحده بل ذنب الشجرة أيضاً»[٢٠]. إنه كلام يسهل على المرء ان يقوله، وقد أعقبه في الأسابيع اللاحقة عدد من الأقوال السهلة الأخرى، بينما كان رجال الدولة في الدول الحليفة ينبشون في ضمائرهم ليكتشفوا، كل بطريقته الخاصة، ان اللوم في هذه الكارثة يجب ان يقع على عاتق جهة ما أخرى.

كان الشائع في بريطانيا توجيه اللوم إلى فرنسا وايطاليا وروسيا البلشفية، ولكن في المقام الأول إلى الولايات المتحدة. والتفسير الذي قدمه السفير البريطاني في واشنطن إلى وزير الخارجية الأميركي في شهر تشرين الأول (أكتوبر)، هو ان الحلفاء سبق ان اتفقوا على اقتسام الشرق الأوسط بالأسلوب الحديث الذي يتطلب وقتاً طويلاً، أي أسلوب الانتدابات الصادرة عن عصبة الأمم ـ وانهم فعلوا ذلك فقط لإرضاء الولايات المتحدة التي مالبثت ان انسحبت انسحاباً كلياً من عملية السلام في الشرق الأوسط، وان الولايات المتحدة سبق ان وافقت على قبول انتدابات لإحتلال وحماية القسطنطينية والدردنيل وأرمينيا، ثم نكصت بعد ذلك بعامين. لقد كان السفير يشير بصورة ضمنية إلى انه كان في وسع الحلفاء ان يفرضوا نوع التسوية التي يشاؤونها في عام ١٩١٩ وان ينهوا كل المسألة. ولكن بريطانيا اضطرت ان تنتظر سنتين من أجل إرضاء الولايات المتحدة وضمان تعاونها، فاضطرت إلى حمل مسؤوليات جديدة، وها هي الآن قد تركت كلياً لكي تحمل منفردة العبء الثقيل، عبء الدفاع عن فكرة الانتدابات التي هي فكرة أميركية»[٢١].

وقد رد وزير الخارجية الأميركي تشارلز ايفانز هيوز بقوله:

إنــه يود ان يقول إنه لا يستطيع ان يوافق لحظة واحدة على وجهة النظر القائلة ان حكومته

(*) ان الفظائع التي ارتكبت في ازمير وفرت له خلفية روايته «على رصيف ازمير» وهي احدى القصص الخالدة في مجموعته الأولى «الطابور الخامس والقصص التسع والأربعون الأولى».

(٢٠) وليم وايت، **الخط الثانوي: ارنست همينغواي** (نيويورك: اولاد تشارلز سكرايبنر، ١٩٦٧)، ص ٦٠.

(٢١) لورنس ايفانز، **سياسة الولايات المتحدة وتقسيم تركيا، ١٩١٤ ـ ١٩٢٤** (بالتيمور: مطبعة جامعة جونز هوبكنز، ١٩٦٥)، الصفحتان ٣٧٤ ـ ٣٧٥.

مسؤولة بأي شكل من الأشكال عن الأوضاع القائمة... فالولايات المتحدة لم تسع لاقتطاع مناطق نفوذ... ولم تشترك في مكائد دبّرت في القسطنطينية... وليست مسؤولة عن الكارثة التي حلّت بالجيوش اليونانية خلال آخر سنة ونصف السنة... ان دبلوماسية أوروبا خلال تلك المدة هي المسؤولة عن الكارثة التي حدثت أخيراً»[٢٢].

كان وراء هذا التقريع المتبادل التحول الرئيس في السياسة الخارجية الأميركية الذي حدث عندما حلّ وارن غامالييل هاردنغ محل الرئيس وودرو ويلسون. كان أحد الأهداف الرئيسة لسياسة الرئيس ويلسون في الشرق الأوسط ان يساند الديانة المسيحية وبخاصة الكليات التبشيرية الأميركية والنشاطات التبشيرية الأميركية. ولكن الرئيس هاردنغ لم يشاطره النظرة إلى هذه المصالح. فعندما زحف الأتراك على ازمير، أهابت جماعات كنسية أميركية، مثل مؤتمر الكنيسة المشيخية، بالحكومة الأميركية ان ترسل قوات لإيقاف مجزرة المسيحيين. ولكن الرئيس هاردنغ قال لوزير خارجيته هيوز: «بصراحة، أجد من العسير ان أظل دائماً محافظاً على الأناة تجاه أصدقائنا الطيبين في الكنيسة الذين يدعون بحماسة وإخلاص إلى السلام، عندما يصل الأمر إلى حد التحارب مع جهة ما تنتمي إلى الدين المنافس...»[٢٣].

كان الهدف الرئيس الآخر لسياسة وودرو ويلسون الشرق أوسطية ان يضمن لشعوب المنطقة ان تحكمها حكومات من اختيارها. ومرة أخرى لم يكن الرئيس هاردنغ مشاركاً في هذه الاهتمامات. لقد قصّر جهود إدارته على حماية المصالح الأميركية. وكان هذا يعني في الغالب بالنسبة للشرق الأوسط حماية المصالح التجارية الأميركية التي كانت في المقام الأول مصالح نفطية. وقد كانت الحكومة الكمالية في تركيا مستعدة لمنح إحدى المجموعات الأميركية امتيازات نفطية، وبدا أنها قد تتمكن من توفير الأمن الداخلي والبيئة المستقرة للأعمال التجارية، وهما الأمران اللذان تطلبهما شركات النفط. وقد رحّبت وزارة الخارجية الأميركية بالإستعداد التركي لفتح الأبواب أمام الشركات الأميركية، ولعل هذا الاستعداد قد ترك أثره على نظرة الوزارة إلى نظام الحكم الكمالي.

لقد تناول وزير الخارجية الأميركي في خطاب ألقاه في بوسطن في شهر تشرين الأول (أكتوبر) محنة اليونانيين والأرمن وغيرهم من المسيحيين في أعقاب تدمير ازمير فقال: «في حين ان لا شيء يمكن ان يشكل عذراً بأدنى درجة، أو يخفف من قسوة الأتراك الهمجية، فلا يمكن لأي تقويم عادل للموقف إلّا ان يأخذ بعين الاعتبار تعدي الجيش اليوناني على الأناضول، والحرب التي اشتعلت نارها هناك، والحوادث الفظيعة التي وقعت خلال تقهقر ذلك الجيش من حيث حرق المدن والتدمير العام والأعمال الفظيعة». وبعد ان نوّه وزير الخارجية الأميركي بأن الجانبين قد اقترفا الفظائع، رفض الإدعاء القائل انه كان على الولايات المتحدة ان تتدخل. وأشار إلى ان

---

(٢٢) المرجع نفسه، ص ٣٧٥.

(٢٣) المرجع نفسه، ص ٣٤٤.

الوضع بكامله نتج عن حرب لم تكن الولايات المتحدة طرفاً فيها. وما دام الحلفاء الذين كانوا على صلة وثيقة بالوضع، قد اختاروا عدم التدخل، فمن المؤكد ان التدخل ليس مسؤولية أميركا. وخاطب الحضور قائلاً ان الولايات المتحدة قصّرت جهودها على نحو صحيح تماماً، على حماية المصالح الأميركية في تركيا[٢٤].

(٣)

كانت القسطنطينية وتركيا الأوروبية ـ شرقي تراقيا ـ الهدفين التاليين والأخيرين على طريق زحف مصطفى كمال. ولكن جيش الاحتلال الحليف الذي يفترض انه محايد، كان يحول بينه وبين هدفيه. ولما تقدمت الجيوش التركية القومية نحو مواقعها، أصيب الحلفاء بالفزع، فقد كانت الحرب حتى ذلك الحين بعيدة عن هذه الجيوش. أما إذا هاجم مصطفى كمال، فهي نفسها التي ستضطر للقتال.

كانت الأنباء مفزعة في بريطانيا للسبب نفسه. ففي الرابع من شهر أيلول (سبتمبر)، ذكرت جريدة «التايمز»: «إن الجيش اليوناني قد تعرض بلا ريب للتراجع، ولكن مدى هذا التراجع مبالغ فيه من دون مسوّغ». ولكن عنوان الجريدة الرئيس كان في ٥ أيلول (سبتمبر) «هزيمة الجيش اليوناني». وفي ٦ منه كان عنوانها الرئيس «وضع خطر». ومنذ منتصف هذا الشهر فصاعداً أخذت تتكرر بشكل منتظم وعلى نحو مفزع عناوين مثل «تهلكة الشرق الأدنى» و «أزمة الشرق الأدنى». وقد حلّت صور ازمير المحترقة محل صور حفلات الزفاف وصور افتتاح المسارح وصور بطولات لعبة الغولف. لقد صُدم البريطانيون إذ قيل لهم فجأة بعد أربع سنوات من الهدنة انهم قد يضطرون إلى خوض حرب للدفاع عن مدينة القسطنطينية النائية. كان هذا آخر شيء في العالم يرغب معظم البريطانيين في ان يفعلوه، ونشأ اتجاه فوري نحو التخلص من الحكومة التي زجّتهم في هذا الوضع.

ولكن القسطنطينية والدردنيل بسبب أهميتهما العالمية للملاحة، وتراقيا الشرقية، نظراً لوجودها في أوروبا، مواقع لها مكانة خاصة في أذهان القادة البريطانيين. إن ونستون تشرشل، الذي كان حتى الآن موالياً لتركيا، هبّ مرة أخرى لنجدة سياسة لويد جورج فأبلغ مجلس الوزراء في أيلول (سبتمبر): «ان خط المياه العميقة الذي يفصل آسيا عن أوروبا هو خط ذو أهمية كبيرة وينبغي لنا ان نجعل هذا الخط آمنا بكل ما يتوافر لنا من قوة. فإذا أخذ الأتراك شبه جزيرة غاليبولي والقسطنطينية سنكون قد خسرنا كل ثمار انتصارنا...»[٢٥] وقد عبّر لويد جورج عن موافقته

(٢٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٧٣ ـ ٣٧٤.

(٢٥) مارتن جيلبرت، ونستون س. تشرشل: **المجلد المرافق**، المجلد ٤، الجزء ٣: نيسان ١٩٢١ ـ تشرين الثاني ١٩٢٢ (بوسطن: هوتن ميفلين، ١٩٧٨)، ص ١٩٨٠.

الشديدة على هذا الكلام، قائلاً: «إننا لا نستطيع بأي حال وتحت أية ظروف ان نسمح للأتراك بالاستيلاء على شبه جزيرة غاليبولي. إنها أهم موقع استراتيجي في العالم، فإغلاق المضائق قد أطال الحرب سنتين. ولا يخطر في البال ان نسمح للأتراك ان يمتلكوا شبه جزيرة غاليبولي ويجب ان نقاتل لمنعهم من ذلك»(٢٦).

عند حلول منتصف أيلول (سبتمبر) كان آخر ما تبقى من القوات اليونانية الفاصلة بين الأتراك والحلفاء قد اختفى، وبدا ان اشتباكاً مسلحاً مباشراً قد صار وشيكاً. فعقد مجلس الوزراء البريطاني سلسلة جلسات طارئة بدءاً من ١٥ أيلول (سبتمبر). وفي هذه الجلسات قال تشرشل لزملائه: «مصائب الحلفاء قد تكون عائدة إلى ان جيوش الحلفاء تلاشت بسبب تأخر أميركا في إعلان موقفها». وكان رأيه ان ثمة حاجة للجيوش، «لأنه يعارض كل المعارضة محاولة القيام بخدعة لا تسندها القوة»(٢٧). وأكد ضرورة الحصول على مساندة من بلدان الدومنيون(*) ومن فرنسا لتعزيز القوات البريطانية المواجهة لجيوش مصطفى كمال.

في ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٢ أوعز مجلس الوزراء إلى ونستون تشرشل ان يعد مسودة برقية ـ يوقع عليها لويد جورج ـ موجهة إلى بلدان الدومنيون لإبلاغها ان بريطانيا قررت الدفاع عن المنطقة المحايدة في تركيا وتطلب اليها مساعدتها العسكرية. وبعيد منتصف الليل أرسلت البرقية بأسلوب الرموز إلى رئيس وزراء كل بلد من بلدان الدومنيون.

واتخذ مجلس الوزراء قراراً آخر باطلاع الرأي العام البريطاني على خطورة الوضع. ولهذه الغاية هيّأ تشرشل ولويد جورج بياناً صحفياً في ١٦ أيلول (سبتمبر) نشر في صحف مساء اليوم نفسه. ولم يطلع أحد من أعضاء مجلس الوزراء سوى لويد جورج وتشرشل على البيان الصحفي قبل نشره. لقد عبّر البيان عن رغبة الحكومة البريطانية في عقد مؤتمر للصلح مع تركيا، وقال إن هذا المؤتمر لا يمكن عقده تحت تهديدات تركيا باستخدام القوة. وعبّر البيان أيضاً عن

---

(٢٦) المرجع نفسه.

(٢٧) المرجع نفسه، ص ١٩٨٨.

(*) نشأت الحاجة الى مساندة من بلدان الدومنيون عن تبدل موقف هذه البلدان بعد الحرب العالمية الأولى ـ ونتيجة لها. ففي مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩، نجح جان كريستيان سمطس باسم جنوب أفريقيا، وروبرت بوردن رئيس وزراء كندا، ووليم هيوز رئيس وزراء استراليا، في تثبيت حق بلدانهم في أن تكون لها في المؤتمر مقاعد بصفتها دولاً ذات سيادة على قدم المساواة مع بريطانيا وغيرها من دول الحلفاء. فلما عرضت بريطانيا في ذلك الحين على فرنسا معاهدة ضمان، انتزع سمطس ورئيس وزراء جنوب افريقيا لويس بوثا من لويد جورج اعترافاً بأن هذه المعاهدة غير ملزمة لهما. وكتبا يقولان انه صار من الناحية النظرية بامكان بريطانيا ان تخوض حرباً بينما يبقى بلد او اكثر من بلدان الدومنيون محايداً(٢٨). ان هذه الامكانية النظرية وضعت موضع الامتحان في عام ١٩٢٢.

(٢٨) و.ك. هانكوك، **سمطس: ميادين النار**. ١٩١٩ ـ ١٩٥٠ (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ١٩٦٨)، الصفحتان ٤ ـ ٥.

الخوف مما قد يفعله العالم الإسلامي إذا تبين له ان تركيا، الدولة المسلمة الضعيفة نسبياً، تمكنت من إلحاق هزيمة كبيرة بالحلفاء. إذ ان ذلك قد يشجّع بقية العالم الإسلامي على التخلص من الحكم الاستعماري، وأشار البيان إلى مشاورات أجرتها بريطانيا مع فرنسا وايطاليا وبلدان الدومنيون بغية القيام بعمل عسكري مشترك تفادياً للتهديد الكمالي[29].

إن لهجة الحرب التي طبعت البيان الصحفي بطابعها قد أفزعت الرأي العام في بريطانيا، فصدرت جريدة «الديلي ميل» تحمل عنواناً عريضاً يقول: «أوقفوا هذه الحرب الجديدة!»[30]. وأثار البيان الفزع في الخارج أيضاً. لقد استشاط رئيس وزراء فرنسا بوانكاريه، إذ بدا له ان الحكومة البريطانية تتحدث باسمه، فأمر بسحب القوات الفرنسية من خط الجبهة في المنطقة المحايدة وحذت ايطاليا حذوه، فبقيت القوات البريطانية وحدها لمواجهة العدو.

شعر رؤساء وزراء بلدان الدومنيون أيضاً بالامتعاض ـ فالبيان الصحفي ـ الذي كتب بطبيعة الحال باللغة الانكليزية العادية ـ نشر في صحف كندا واوستراليا ونيوزيلندا قبل ان تتاح لرؤساء وزراء هذه البلدان حل رموز البرقيات التي تلقوها. وكان هذا دلالة على ان تشرشل ولويد جورج يحاولان دفعهم إلى شيء ما دون إعطائهم فرصة التفكير فيه. وقد رفضت كندا واوستراليا في ردهما إرسال قوة، ان ثورة قد حدثت في دستور الامبراطورية البريطانية، فلأول مرة ترفض بلدان من الدومنيون البريطاني ان تتبع خطى البلد الأم إلى حرب. وأما جنوب افريقيا فقد لزمت الصمت. وحدهما نيوزيلندا ونيوفاوندلاند ردتا بالإيجاب.

في ٢٢ أيلول (سبتمبر) طلب لويد جورج إلى تشرشل ان يتولى رئاسة لجنة وزارية لمراقبة التحركات العسكرية في تركيا[31]. إن ف. سميث، الذي أصبح لورد بيركينهد، وشغل منصب رئيس مجلس اللوردات، وهو صديق لامع من أصدقاء تشرشل، كان في الماضي ينتقد تشرشل لأنه غيّر موقفه إلى موقف العداء من تركيا، ولكنه في نهاية أيلول (سبتمبر) انضم إلى لويد جورج وتشرشل كزعيم للفئة المنادية بالحرب. كان شعوره ان المسألة هي مسألة كرامة ويجب ألّا تظهر بريطانيا اطلاقاً وكأنها ترضخ للقوة[32].

استمرت حملة الصحافة في بريطانيا على الحرب، وعقدت اجتماعات احتجاج عامة، وتوجه مندوبون عن نقابات العمال إلى مقر رئيس الوزراء لتسليمه احتجاجهم باليد.

توجّه اللورد كورزون وزير الخارجية إلى باريس ليحاول تنسيق استراتيجية مع الحلفاء. وفي ٢٣ أيلول (سبتمبر) توصل مع بوانكاريه وسفورزا إلى اتفاق على برنامج مشترك يسلم بمطالب

---

(٢٩) جيلبرت، **تشرشل، المجلد المرافق**، الصفحات ١٩٩٣ ـ ١٩٩٥.

(٣٠) مارتن جيلبرت، **ونستون س. تشرشل**، المجلد ٤: ١٩١٦ ـ ١٩٢٢، **العالم المضروب**، (بوسطن: هوتن ميفلين، ١٩٧٥)، ص ٨٢٩.

(٣١) المرجع نفسه، ص ٨٣٤.

(٣٢) جون كامبل، **ف. ا. سميث، ايرل بيركينهيد الاول**، (لندن: جوناثان كيب، ١٩٨٣)، ص ٦٠٦.

مصـطفـى كمال جميعها ـ تراقيا الشرقية والقسطنطينية، والدردنيل ـ إذا أمكن الحفاظ على المظاهر، أي ان الأمر يجب ان يبدو وكأنه تسوية عبر التفاوض وليس استسلاماً. ولم يكن هذا اللقاء لقاء يشرح الصدر بالنسبة لوزير الخارجية البريطاني. فبعد ان تعرض كورزون لعبارات تنديد لاذعة من بوانكاريه إنهار فانزوى في غرفة مجاورة وسالت الدموع من عينيه.

في هذه الأثناء تجابهت القوات البريطانية والتركية في تشنق (تسمى الآن تشنق قلعة) وهي بلدة ساحلية على الجانب الآسيوي من الدردنيل، وهي الآن نقطة انطلاق للرحلات السياحية إلى خرائب طروادة. ولما كانت الوحـدات الفرنسية والايطالية قد لجأت إلى خيامها، وقفت وحدة بريطانية صغيرة في موقف الحراسة خلف الأسلاك الشائكة، وكانت الأوامر الصادرة لها تقضي بعدم إطلاق النار. ما لم تتعرض هي لإطلاق النار، تقدمت أول مفرزة من الجنود الأتراك إلى الخط البريطاني في ٢٣ أيلول (سبتمبر)، ولم يطلق الجنود الأتراك النار ولكنهم ثبتوا في أمكنتهم ورفضوا الانسحاب. وبعد بضعة أيام وصل مزيد من الجنود الأتراك. وما ان حلّت نهاية أيلول (سبتمبر) حتى كان في المنطقة المحايدة ٤٥٠٠ جندي تركي يتحدثون عبر الأسلاك الشائكة إلى الجنود البريطانيين، وقد جعلوا أخمص بنادقهم إلى الأمام دلالة على انهم لن يكونوا البادئين بإطلاق النـار. لقـد كانت مجـابهـة غريبة موهنة للأعصاب. وفي ٢٩ أيلول (سبتمبر) أبلغت المخابرات البريطانية مجلس الوزراء ان مصطفى كمال، مدفوعاً من روسيا السوفياتية، عازم على الهجوم في اليوم التالي. ومع ان تقرير المخابرات كان كاذباً، فقد أخذ به مجلس الوزراء، وبموافقة هذا المجلس أعد قادة القوات العسكرية مسودة انذار حازم يسلمه القائد البريطاني المحلي إلى مصطفى كمال، وفيه تهديد بإطلاق النار.

ولكن القائد البريطاني المحلي تجاهل التعليمات الصادرة إليه من لندن ـ والتي كان من شأنها ان تزج بريطانيا في حرب ـ فلم يسلم الإنذار، بل توصل إلى اتفاق مع مصطفى كمال للتفاوض على هدنة ـ وبذلك وضع نهاية للأزمة. ولأسباب عديدة ـ منها الخوف مما قد يقدم عليه لويد جورج وتشرشل في تهورهما ـ أبدى مصطفى كمال استعداداً لقبول صيغة تسمح بانقاذ وجه الحلفاء بتأجيل احتلال تركيا لبعض المناطق التي ستحتلها في نهاية الأمر. فلو أقدم مصطفى كمال على غزو أوروبا لكانت الحرب قد وقعت. ويبدو ان اتخاذ القادة البريطانيين وضعاً قتالياً قد صده. وإذا أخـذنا في الحسبان واقع ضعف مركز لويد جورج وتشرشل، فقد كانت هذه النتيجة تمثل نصراً رائعاً لهما.

بعد مساومات مضنية انتهت المفاوضات على الهدنة في بلدة مودانيا الساحلية صباح ١١ تشرين الأول (أكتوبر) وتقرر ان تدخل حيّز التنفيذ عند منتصف ليل ١٤ تشرين الأول (أكتوبر). وبقيت مسائل جوهرية وهامة ترك النظر فيها إلى حين انعقاد مؤتمر للصلح. ومن الناحية الجوهرية حصل مصطفى كمال على الشروط التي حددها في الميثاق القومي والتزم بها منذئذٍ: أي انشاء دولة مستقلة لأمـة تركية في الأناضول وشرقي تراقيا. ولم يمض زمن طويل حتى كانت تركيا

بقيادة مصطفى كمال قد استعادت فعلياً من الحلفاء المغادرين القسطنطينية والدردنيل وتراقيا الشرقية.

في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢ قرر المجلس الوطني التركي عزل السلطان فهرب محمد الخامس من القسطنطينية إلى المنفى. وهكذا جاءت في عام ١٩٢٢ نهاية الامبراطورية العثمانية التي عمّرت قروناً. أما تركيا التي بسطت سلطتها على الشرق الأوسط مدة ٥٠٠ سنة فقد خرجت من تاريخ الشرق الأوسط واتجهت إلى جعل نفسها دولة أوروبية.

(٤)

ثمة جانبان من جوانب الأزمة ومفاوضات الهدنة أحدثا تأثيراً خاصاً في بريطانيا. أحدهما ان المندوب الفرنسي في مؤتمر الهدنة قام بدور الخصم، إذ حث الأتراك على مقاومة المطالب البريطانية. وكان هذا الموقف يمثل ذروة نهج سلكته فرنسا طوال الأزمة التركية واعتبرته بريطانيا متّسماً بالغدر. وكما ان سياسة بريطانيا الشرق أوسطية حملت فرنسا على إعادة تقويم تحالفها مع بريطانيا وبالتالي فسخه، فإن سياسة فرنسا الآن جعلت قادة الامبراطورية البريطانية ينظرون إلى فرنسا نظرة جديدة هي نظرة الريبة. بعد ذلك بوقت قصير كتب رئيس وزراء جنوب افريقيا إلى رئيس وزراء بريطانيا في ذلك الحين قائلاً: «ها هي فرنسا تعود إلى زعامة القارة الأوروبية وقد تجددت فيها كل نزعاتها القديمة السيئة... إن الفرنسيين يريدون ان يكونوا قوة عالمية. لقد لعبوا مع مصطفى كمال أخطر لعبة يلعبها حليف ضد حليفه. وهم في سياق طموحاتهم لا محالة ان يتراءى لهم ان الامبراطورية البريطانية هي العدو الوحيد المتبقي»[٣٣].

الجانب الآخر في الأزمة الموهن للأعصاب، هو ما ظهر من تهور في سلوك المجموعة الخاصة في مجلس الوزراء: لويد جورج، بيركينهد، وتشرشل، ووزير المالية سير روبرت هورن، وزعيم المحافظين اوستن تشامبرلين. فالانطباع الذي أعطوه ليس فقط للصحافة والرأي العام بل إلى زملائهم السياسيين أيضاً، هو نزعتهم إلى إثارة حرب أخرى. فقد قال اللورد الأول للاميرالية انه يشعر ان: «لويد جورج، ونستون، وبيركينهد، وهورن وحتى اوستن يريدون بالتأكيد ان ينشب القتال»[٣٤]. وكتب موريس هانكي، سكرتير مجلس الوزراء، في مفكرته بتاريخ ١٧ تشرين الأول(أكتوبر) ١٩٢٢ ان ونستون تشرشل، «بصراحة تامة، آسف لأن الأتراك لم يهاجمونا». وكان اعتقاد هانكي ان لويد جورج متفق في ذلك مع تشرشل[٣٥].

لقد حملت جريدة «التايمز» على أعضاء مجلس الوزراء واصفة إياهم بأنهم متهورون،

---

(٣٣) من سمطس إلى بونار لو، هانكوك، **سمطس**، ص ١٣٠.

(٣٤) كامبل، **ف. ا. سميث**. ص ٦٠٧.

(٣٥) روسكيل، **هانكي**، المجلد ٢، ص ٢٩٣.

ومتأرجحون وغير أكفاء»، وقالت في ٢ تشرين الأول (اكتوبر) على سبيل الإنذار: «إذا بدأت هذه البلاد تشتبه في انهم، أو ان أحدهم، عاكف على جني منفعة سياسية داخلية بسلوك نهج يقودنا إلى حرب، فلن تغفر البلاد لهم موقفهم».

كان ستانلي بولدوين أحد صغار أعضاء الحكومة من حزب المحافظين، وكانت نظرته بينه وبين نفسه إلى رئيس الوزراء انه شخص «شيطاني»، وقد أسرَّ إلى زوجته: «انه تبين لي ان لويد جورج كان طوال الوقت يتجه إلى الحرب، وقد رسم لجعل هذا البلد يخوض الحرب مع تركيا لكي تكون حرباً «مسيحية»، ضد «المحمديين»... ثم يدعو على هذا الأساس إلى انتخابات عامة في الحال... وفي حسابه ان الانتخابات ستعيده إلى السلطة مرة أخرى»[٣٦]. أما بونار لو فكان يخشى العكس، أي كان يخشى ان يتجه رئيس الوزراء إلى الصلح لكي يربح الانتخابات، فما ان يعاد انتخابه حتى يعود إلى شن الحرب[٣٧].

قال اللورد ريدل لصديقه لويد جورج: «ان البلاد لن تتحمل حرباً جديدة». فأجابه رئيس الوزراء: «اختلف معك في الرأي، فالبلاد سوف تساند عن طيبة خاطر ما نفعله بقوة السلاح من أجل المضائق إذا دعت الحاجة إلى استخدام القوة»[٣٨]. لقد كتب لويد جورج مذكراته بعد عقود من السنين وعندما أشار فيها إلى أزمة تشنق قال: «كنت بالتأكيد أنوي القتال وكنت متأكداً اننا سننتصر»[٣٩].

(٥)

فيما كانت أزمة تشنق تتجه نحو الحل، حدثت ثورة عسكرية في اليونان قام بها ثلاثي من الضباط العاملين في الميدان: ضابطان في الجيش برتبة كولونيل وكابتن في البحرية. حدث في البلاد ارتباك شديد، ولكن في النهاية لم تحدث أية مقاومة. فاستقالت الحكومة في ٢٦ أيلول (سبتمبر). وتنازل الملك قسطنطين عن العرش صباح اليوم التالي، وبعد ظهر اليوم نفسه اعتلى ابنه العرش باسم جورج الثاني. وقد زحفت الكتلة الرئيسة من قوات الثورة على أثينا في ٢٨ أيلول (سبتمبر).

تولى ثلاثي الضباط الثائرين السلطة وأمر على الفور باعتقال زعماء الحكومة السابقة. وجرت

---

(٣٦) روبرت بليك، **بولدوين واليمين في عصر بولدوين**، تحرير جون ريموند (لندن: ايير وسبوتسوود، ١٩٦٠)، الصفحتان ٣٧ و٤١.

(٣٧) اللورد بيفربروك، **هبوط وسقوط لويد جورج: وكان سقوطه عظيما** (لندن: كولنز، ١٩٦٣)، ص ١٧١.

(٣٨) ريدل، **المفكرة شديدة الخصوصية**، الصفحتان ٣٨٨ ـ ٣٨٩.

(٣٩) ديفيد لويد جورج، **مذكرات عن مؤتمر الصلح** (نيو هافن: مطبعة جامعة ييل، ١٩٣٩)، المجلد ٢ ص ٨٧١.

محاكمة عسكرية لرئيس الوزراء غوناريس وكثيرين من الوزراء السابقين في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) بالرغم من احتجاجات الحكومة البريطانية. أما التهم المطولة التي وُجهت إليهم وغلفت بلغة حقوقية، فلم تكن لها قيمة قانونية. كانت خلاصة التهم إدانة سياسية لرئيس الوزراء ومعاونيه لأنهم جرّوا البلاد إلى كارثة وطنية.

فجر ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) نطق رئيس المحكمة العسكرية بالحكم. فالأشخاص الثمانية المتهمون دينوا جميعاً بالخيانة العظمى، وحكم على اثنين منهم بالسجن مدى الحياة. أما الستة الآخرون، ومن ضمنهم رئيس الوزراء غوناريس فقد صدر الحكم عليهم بالموت، وسيقوا خلال ساعات إلى ساحة الإعدام في شرق أثينا، في ظل جبل هيميتوس. كانت قد حفرت حفر صغيرة لدفنهم بفاصل اثني عشر متراً بين الواحدة والأخرى. ووقفت قبالة كل من الرجال المحكوم عليهم بالموت، وعلى مسافة خمس عشرة خطوة، مفرزة اعدام مؤلفة من خمسة جنود. وقد جرى تنفيذ الإعدام قبل الظهر. لقد رفض غوناريس ومعاونوه ان تعصب أعينهم فواجهوا الموت وعيونهم غير مغمضة[٤٠].

(٦)

في ٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٢ كتب اندرو بونار لو زعيم حزب المحافظين الاتحادي المتقاعد، رسالة إلى جريدتي «التايمز» و«الديلي اكسبرس»، نشرت في اليوم التالي وبدا فيها انه يعبر عن مساندته للوقفة القوية التي وقفتها حكومة لويد جورج أمام تركيا في تشنق. ومن جهة أخرى ذكر ان المصالح التي تبدو بريطانيا مدافعة عنها، مثل حرية المرور في الدردنيل ومنع مجازر المسيحيين في المستقبل، ليست مصالح تخص بريطانيا وحدها بل هي مصالح عالمية ولذلك: «ليس من الصواب ان يقع عبء اتخاذ اجراء على عاتق الامبراطورية البريطانية وحدها». وادعى: «اننا موجودون في المضائق وفي القسطنطينية ليس بفضل عملنا وحدنا، بل بإرادة الدول الحليفة التي ربحت الحرب، وأميركا واحدة من هذه الدول».

لقد وردت في رسالة بونار لو عبارات كثر الاستشهاد بها، قال فيها انه إذا لم تكن الولايات المتحدة والحلفاء مستعدين لتقاسم عبء المسؤولية، فيجب على بريطانيا ان تنفض هذا العبء عن كاهلها. «نحن لا نستطيع وحدنا ان نقوم بدور شرطي العالم، فهذا مستحيل بسبب الأحوال المالية والاجتماعية في هذا البلد». ودعا إلى انذار فرنسا باحتمال تخلي بريطانيا عن تنفيذ التسوية مع المانيا، واحتمال ان تقلد الولايات المتحدة بالاهتمام بمصالحها الوطنية حصراً إذا لم تعترف فرنسا بوجوب اعتماد وقفة في آسيا على غرار الوقفة في أوروبا[٤١].

(٤٠) سميث، **الرؤيا الايونية**، الصفحات ٣٢٦ ـ ٣٢٨.

(٤١) روبرت بليك، **رئيس الوزراء المجهول: حياة وازمنة اندرو بونار لو ١٨٥٨ ـ ١٩٢٣** (لندن: ايير وسبوستوود، ١٩٥٥)، الصفحتان ٤٤٧ ـ ٤٤٨.

عند قراءة رسالة بونار لو بمجملها، نجد انها لم تشكك في السياسة التي اتبعتها الحكومة حتى ذلك الحين، بل اكتفت بتقديم النصح للمستقبل، بيد ان لهجتها الانعزالية والجملة التي وردت فيها عن القيام بدور شرطي العالم ـ والتي غالباً ما استشهد بها خارج سياقها ـ قد أصابت وتراً حساساً في صفوف اولئك الذين رأوا ان سياسات لويد جورج خطرة ومتجاوزة الحدود في طموحها. علاوة على ذلك فإن قبول بونار لو باتخاذ موقف علني أوحى ان بالامكان إقناعه، بعد ما ظهر من استعادة صحته، بأن يعود إلى مضمار السياسة ـ الأمر الذي هدد بتغيير توازن القوى الدقيق داخل حزب المحافظين وتعريض الحكومة الإئتلافية للخطر.

لقد كان بونار لو حاذقاً في اختيار سياسته الخارجية. فالمحافظون عاطفتهم تقليدياً هي عاطفة تأييد لتركيا، ثم بدّلتها إلى العداء حملة رئيس الوزراء المؤيدة لليونان. وقد كتب زعيم المحافظين الخارجين على خط الحزب بتاريخ ٢ تشرين الأول (أكتوبر) مؤكداً: إن تفاهماً طيباً مع تركيا كان يمثل سياستنا القديمة وهذا التفاهم جوهري...»، لقد كانت هذه حالة أخرى وجدت فيها قواعد حزب المحافظين ان حكومة الإئتلاف تستخف بمبادئها وبما يلحق بها من إجحاف[٤٢]. ان سياسة العداء لتركيا التي اتبعها لويد جورج في أعقاب الاعتراف باستقلال ايرلندا والاعتراف بروسيا البلشفية، كانت تنذر بأن تكون الكيل الذي طفح. وقد بدّد رئيس الوزراء ما كان له من مكانة، وفعل ذلك بينما انهيار الاقتصاد، وتفشي البطالة، وركود الصادرات، والفضائح المتعلقة ببيع ألقاب الشرف إلى الأنصار السياسيين، وسلسلة فضائح السياسة الخارجية التي بلغت ذروتها في أزمة تشنق، لم تترك له إلاّ القليل من رصيده الانتخابي. ولم يعد يشعر المحافظون أنهم مضطرون للسير في ركابه من أجل النجاح في الانتخابات.

أما رئيس الوزراء، فكانت نظرته إلى الأمور مختلفة. إن حزم حكومته في تشنق قد أوقف الجيوش التركية عند حدودها، ورأى في ذلك نصراً شخصياً له ولتشرشل. وكان مخطئاً في اعتقاده ان الناخبين يرون الأمور كما يراها. وعلى أساس هذا الاعتقاد الخاطىء، اقترح الدعوة إلى انتخابات عاجلة في فورة النصر، على غرار ما فعل في نهاية عام ١٩١٨ بعد الانتصار في الحرب العالمية الأولى.

لقد وافق اوستن تشامبرلين واللورد بيركينهد، زعيما المحافظين في الحكومة، على الانضمام إلى لويد جورج في خوض الانتخابات مرة أخرى على أساس ائتلافي. ولكي يدافع تشامبرلين عن هذا القرار، دعا بصفته زعيم الحزب الأعضاء المحافظين في مجلس العموم والحكومة إلى اجتماع عقد صباح الخميس ١٩ تشرين الأول (أكتوبر) في نادي كارلتون، أكبر أندية المحافظين.

كان بونار لو في أفضل وضع لمعارضة تشامبرلين وإسقاط الحكومة الائتلافية والحلول محل لويد جورج رئيساً للوزراء. ولكنه تردد، إلاّ ان الصحافة قامت بحملة قوية لحثه على تولي رئاسة

---

(٤٢) وزير الزراعة، ارنور س. د. غريفيت ـ بوسكادين، مقتبس في كتاب: كنيث مورغان، **الوفاق والتفكك: حكومة لويد جورج الائتلافية ١٩١٨ ـ ١٩٢٢** (اوكسفورد: كلارندون، ١٩٧٩)، ص ٣٢٥.

الوزراء، وقادت هذه الحملة صحيفة «التايمز» وصحف بيفر بروك.

كان اللورد بيفر بروك أعز صديق سياسي لبونار لو وكان مسؤولاً إلى حد كبير عن قيام الحكومة الإئتلافية برئاسة لويد جورج خلال الحرب. وها هو الآن يعمل على إسقاطها. وقد كتب في ١١ تشرين الأول (أكتوبر) إلى صديق أميركي قائلاً:

«نحن الآن في غمرات أزمة سياسية. وقد نتج عن فشل سياسة رئيس الوزراء اليونانية انهيار تام لهيبتـه وهيبة المحافظين... إن المستقبل القريب سيقرر هل سيبقى حزب المحافظين كتلة واحدة أم ان رئيس الوزراء يملك القوة الكافية لشقه. إن تحطيم حزبين خلال ولاية قصيرة في الحكم إنجاز عظيم. وهذا ما يستطيع ادعاءه إذا نجح في تدمير المحافظين»(٤٣).

لقد نجح بيفر بروك في التغلب على شكوك بونار لو، وحمل هذا الزعيم السابق لحزب المحافظين على حضور الاجتماع الحاسم المقرر عقده في نادي كارلتون. وتحدث بونار لو في هذا الاجتماع ضد الائتـلاف، ومـع انه لم يكن موفقاً في كلامه، فقد ثبت ان مداخلته كانت حاسمة. وقرر المجتمعون بأغلبية ساحقة، أغلبية ١٨٧ صوتاً مقابل ٨٧ صوتاً، خوض الانتخابات المقبلة على أساس حزبي محض.

وعندما تلقى ديفيد لويد جورج النبأ، قدم في الحال استقالته إلى الملك جورج. بعد ذلك بوقت قصير، تسلم اندرو بونار لو منصب رئيس الوزراء ودعا إلى انتخابات تجرى في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر).

كانت نتائج الاقتراع في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) متقاربة، ولكن النظام الانتخابي البرلماني يعطي الرابح كل أصوات الدائرة الانتخابية. وبذلك أحرز حزب المحافظين نصراً وحاز أغلبية المقاعد في مجلس العموم الجديد. وصار لويد جورج منبوذاً، فلم يكن له ولا لأسكويث عدد كافٍ من التابعين يؤهله لزعامة المعارضة، إذ ان حزب العمال هزم حزب الأحرار وجاء ثانياً في الانتخابات.

خلال الحملة الانتخابية حملت صحف بيفر بروك حملة شرسة على سياسة حكومة الإئتلاف في الشرق الأوسـط، وطالبت بانسحاب بريطانيا من المناطق التي استولت عليها حديثاً: العراق، وفلسطين وشرق الأردن. ومع ان حملة بيفر بروك لم تحظ بموافقة بونار لو، فقد أوقعت الحكومة الجديدة في إدانة عامة شاملة لسياسة بريطانيا بعد الحرب في الشرق الأوسط، كما انها وضعت موضع المساءلة التزام بريطانيا باستمرار تأييد الأماني العربية واليهودية في المنطقة.

ونتيجة لذلك، كان وزير المستعمرات ونستون تشرشل واللورد كورزون (الذي تخلى عن منصبه لبونار لو) موضع خلاف وجدل عام خلال الحملة الانتخابية بشأن سجل بضع السنوات الماضية في الشرق الأوسط. وقد وجّه تشرشل إلى اللورد كورزون الاتهام قائلاً: «انه لا يقل عن اي انسان

(٤٣) ا.ج. ب. تيلور، **بيفربروك** (نيويورك: سايمون وشوستر، ١٩٧٢)، ص ١٩٧.

على قيد الحياة، مسؤولية عن الوعود التي قطعت لليهود والعرب»[٤٤]. وكتب توماس لورنس إلى رئيس تحرير جريدة «ديلي اكسبرس» مؤيداً رئيسه السابق قائلاً: «إذا خرجنا من انتدابات الشرق الأوسط محمودين، فالفضل يعود إلى ونستون. إن له شجاعة ستة رجال، وفيه كل ما يتحلى به رجل الدولة من طلاوة الحديث والحذق والثقة بالنفس ومراعاة شعور الآخرين. وطالما رأيته ينبذ نهج رجل الدولة ليفعل ما تقتضيه الأمانة[٤٥].

وفي خضم ما أصاب الائتلاف من انهيار، هزم تشرشل في دائرته الانتخابية في داندي، فكتب لورنس قائلاً: «لا أستطيع ان افصح عن أسفي لما أصاب تشرشل. رجائي ألّا تقسو الصحافة في الاساءة إليه. يا لشعب داندي من حثاله»[٤٦].

وحده لويد جورج من بين قادة حزب الأحرار المشاركين في الحكومة الائتلافية احتفظ بمقعده البرلماني، ولكنه لم يتسلم من بعد أي منصب وزاري. وشأنه شأن اللورد كيتشنر وونستون تشرشل، رأى مركزه السياسي مدمراً بسبب الشرق الأوسط. إن هذا الوزير الذي كان ذات يوم ذا سلطة لا تدانيها سلطة، متحكماً بمصائر العالم، اخذ على مدى قرابة ربع قرن بعد عام ١٩٢٢ يطوي الأيام في حالة من العجز السياسي والعزلة السياسية، يخافه من هم دونه قدرة ويرتابون فيه، ويزدرونه لأنه كان على رأس حكومة تتصف بالحقارة خلقياً. وإلى حد ما بسبب عيوبه، حرم فرصة استخدام نبوغه في مواجهة تحديات سنوات الكساد الكبير، وسنوات التهدئة، والحرب العالمية الثانية، ولم ينس الناس قط انحرافه السياسي وانحلاله الخلقي والمالي. ولم يعد أحد يحتفظ بذكريات كافية عن هذا الرجل الذي حال منفرداً دون خسارة بريطانيا للحرب العالمية الأولى، والذي قال زملاؤه ذات يوم انهم يقبلون به رئيساً للوزراء مدى الحياة. وقد فارق الحياة في عام ١٩٤٥.

نذر لويد جورج نفسه في سنواته الأخيرة لخوض المعارك القديمة مجدداً عبر مذكراته شديدة التحريف، البعيدة عن الحقائق، ولكنها مكتوبة بأسلوب رشيق. وقد روى فيها ان حملته الأخيرة الخاسرة في الشرق الأوسط كان القصد منها ان يجعل العالم مكاناً أفضل كثيراً. وكتب عن القرار الذي اتخذ في نادي كارلتون يقول: «وهكذا سقطت الحكومة وطار معها تحرير أرمينيا واليونان الاسيوية، وبالتالي عصبة الأمم وسائر مشاريع استبدال الأسلحة بالمصالحة(*)»[٤٧].

---

(٤٤) جيلبرت، **تشرشل: المجلد المرافق**، ص ٢١٠٥.

(٤٥) المرجع نفسه، ص ٢١٢٢.

(٤٦) المرجع نفسه، ص ٢١٢٥.

(*) سقط لويد جورج ومعه المحافظون المشاركون في الائتلاف لأنهم اخفقوا في مراعاة الشعور السياسي لدى ممثلي القواعد الحزبية في البرلمان. وفي سبيل ضمان عدم تكرار هذا الاخفاق انشأ المحافظون منذئذ منظمة أصحاب المقاعد الخلفية في البرلمان لاطلاع قيادة الحزب على وجهات نظرهم. ولا تزال هذه المنظمة قائمة حتى يومنا هذا، وتدعى لجنة عام ١٩٢٢.

(٤٧) لويد جورج، **مذكرات**، ص ٨٧٢.



الفصل الخامس

تسوية مسألة الشرق الأوسط

(١)

كتب لويد جورج وزملاؤه فصلاً هاماً في التاريخ شرقي السويس. إن تثبيت سيطرة الحلفاء في الشرق الأوسط، كان ذروة استيلاء أوروبا على بقية العالم، والفصل الأخير في حكاية مغامرات شديدة الخطر ـ حكاية بحارة واتتهم الجرأة على عبور محيطات لم تستشكف من قبل، ومستكشفين تتبعوا مجاري الأنهار حتى منابعها. وجماعات صغيرة من الجنود توغلت إلى داخل قارات مجهولة فقاتلت جيشاً عرمرماً لامبراطوريات نائية. كانت بداية المجازفة قبل قرون في أعقاب سفن كولومبوس الشراعية، عندما اندفع الأوروبيون لإخضاع واستعمار الأراضي التي اكتشفوها في الأميركيتين وفي المياه التي تحدهما شرقاً وغرباً. واستمرت هذه المجازفة طوال القرن التاسع عشر، عندما حكمت بريطانيا امبراطورية الهند واقتسمت الدول الكبرى في ما بينها القارة الافريقية. وما ان بزغ فجر القرن العشرين، حتى كان الشرق الأوسط الحصن الوحيد، باستثناء شرق آسيا، الذي لم يقتحمه الأوروبيون على أهله الأصليين. أما في نهاية الحرب العالمية الأولى، فقد استطاع لويد جورج ان يباهي بأن جيوشه قد اقتحمت هذا الحصن.

وخلال ما لا يقل عن قرن سابق لحرب عام ١٩١٤، كان الأوروبيون يرون ان من البديهيات ان يأتي يوم تحتل فيه دولة أو أكثر من الدول العظمى الشرق الأوسط. وكان الخوف الكبير الذي استحوذ عليهم، هو ان تؤدي الخلافات على الحصص إلى خوض الدول الأوروبية حروباً مدمرة في ما بينها.

ولذلك رأت الحكومة البريطانية في التسويات التي تم التوصل إليها عام ١٩٢٢ إنجازاً يتوج نجاحاتها مرتين. فالحصة التي حازتها بريطانيا في الشرق الأوسط أكبر كثيراً مما بدا ممكناً من قبل (وحصة روسيا، منافسة بريطانيا، أصغر كثيراً). وأهم من ذلك ان الدول بدت مستعدة

لقبول تقسيم المناطق التي انبثقت في مطلع العشرينيات من هذا القرن دون اللجوء مجدداً إلى السلاح.

وهكذا فإن مسألة الشرق الأوسط المزعجة والقابلة للانفجار التي كانت قائمة في السياسة العالمية منذ حملة بونابرت على مصر، قد سويت بنجاح بواسطة ترتيبات ما بعد الحرب التي توصلت إليها الدول مع حلول عام ١٩٢٢. كانت هناك مسألة رئيسة موضع أخذ ورد، هي أين ترسم حدود روسيا السياسية في الشرق الأوسط. ومع حلول عام ١٩٢٢ وجدت هذه المسألة حلاً: فقد رسم الحد الروسي في النهاية بمحاذاة سلسلة شمالية من الدول تمتد من تركيا إلى ايران فأفغانستان - وهي بلدان ناورت لتظل مستقلة عن روسيا والغرب، وهذا الخط من الحدود صمد على مدى عقود من السنين. أما المسألة الرئيسة الأخرى التي كانت موضع أخذ ورد منذ زمان نابوليون فهي المصير النهائي للامبراطورية العثمانية - وهذه المسألة حلّت أيضاً في عام ١٩٢٢ بانتهاء السلطنة العثمانية وتقاسم ممتلكاتها في الشرق الأوسط من قبل تركيا وفرنسا وبريطانيا. هكذا كانت تسوية عام ١٩٢٢.

(٢)

لم تكن تسوية عام ١٩٢٢ عملاً منفرداً أو اتفاقية منفردة أو وثيقة منفردة، بل كانت رسماً انبثق من أعمال واتفاقيات ووثائق عديدة ومنفصلة يعود تاريخ معظمها إلى ذلك العام.

فالحدود الإقليمية الروسية في الشرق الأوسط، أوجدتها مسودة دستور الاتحاد السوفياتي التي أقرت في نهاية عام ١٩٢٢، أما حدود روسيا السياسية فقد انبثقت من المعاهدات التي وقعتها مع تركيا وبلاد فارس وافغانستان، وإلى حد ما، من الاتفاقية التجارية التي وقّعتها مع بريطانيا عام ١٩٢١.

إن خلع السلطان العثماني وإقامة دولة قومية تركية (مقتصرة على الجزء الناطق بالتركية من الامبراطورية التي حلت) كانا نتيجة اقتراع بإجماع الأصوات في المجلس الوطني التركي الكبير يومي الأول والثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢. أما حدود تركيا التي تبعت ذلك، فقد كانت إلى حد كبير نتيجة الهدنة التي توصلت إليها مع الحلفاء في خريف ١٩٢٢ وأعقبتها معاهدة الصلح مع الحلفاء التي جرى التوقيع عليها في مدينة لوزان السويسرية في العام التالي(*).

وتقاسمت بريطانيا وفرنسا ما تبقى من الممتلكات العثمانية السابقة في الشرق الأوسط بموجب الانتداب على سورية ولبنان الذي حصلت عليه فرنسا من عصبة الأمم (١٩٢٢) والانتداب على فلسطين ومن ضمنها شرق الأردن الذي حصلت عليه بريطانيا من عصبة الأمم (١٩٢٢)،

(*) لا تزال بعض المسائل الحدودية دون حل. فحدود تركيا مع سورية، على سبيل المثال لم يتم تثبيتها إلا في نهاية الثلاثينات من هذا القرن.

ومعاهدة عام ١٩٢٢ مع العراق التي أرادتها بريطانيا تثبيتاً لانتداب تحكم بموجبه ذلك البلد الذي خرج حديثاً إلى حيز الوجود.

وحددت بريطانيا توجهاتها ضمن منطقة نفوذها في الشرق الأوسط بموجب أعمال ووثائق يعود معظمها إلى عام ١٩٢٢. فقد أجلست فؤاد الأول على عرش مصر في ذلك العام، وجعلت مصر محمية بريطانية مستقلة اسمياً بموجب اعلان اللنبي الصادر عام ١٩٢٢، وأنشأت محمية في العراق بموجب معاهدتها التي عقدتها في العام نفسه مع ذلك البلد الذي أوجدته وأجلست على عرشه مرشحها فيصل. وبموجب أحكام الانتداب على فلسطين لعام ١٩٢٢ والكتاب الأبيض الذي أصدره تشرشل عن فلسطين في ١٩٢٢، وضع شرق الأردن على الطريق ليشكل وجوداً سياسياً منفصلاً عن فلسطين ـ وتقرر ان يكون عبدالله، الذي عينته بريطانيا، على رأس هذا الكيان الجديد بصورة دائمة بموجب قرار اتخذ في عام ١٩٢٢ ـ أما في غرب الأردن فقد وُعد اليهود بوطن قومي ووُعد غير اليهود بحقوق كاملة. وأما استقلال الأكراد أو تمتعهم بالحكم الذاتي الذي كان على جدول الأعمال في عام ١٩٢١، فقد اختفى بشكل ما من جدول الأعمال في عام ١٩٢٢، وبذلك لم توجد كردستان: كان هذا قراراً اتخذ شكل عدم اتخاذ قرار في عام ١٩٢٢، وفي العام نفسه أيضاً فرضت بريطانيا اتفاقيات حدودية على ابن سعود أُقيمت بموجبها الحدود بين المملكة العربية السعودية والعراق والكويت.

وهكذا فإن بريطانيا ـ شأنها شأن فرنسا في منطقة نفوذها في الشرق الأوسط وروسيا في منطقة نفوذها ـ أنشأت دولاً، وعيّنت أشخاصاً يحكمونها، ورسمت حدوداً في ما بينها. وقد فعلت معظم ذلك في عام ١٩٢٢ أو حوالي ذلك العام. إن الدول الأوروبية كان لها ما أرادت ان تفعله منذ زمن طويل، أي ان تأخذ بأيديها المصائر السياسية لشعوب الشرق الأوسط ـ وقد فعلت ذلك بموجب ما اسميتها تسوية عام ١٩٢٢.

(٣)

في كل مكان آخر من العالم ـ كل مكان خارج آسيا ـ أدى الإحتلال البريطاني إلى تدمير البنى السياسية لأهالي البلاد الأصليين وإبدالها ببنى جديدة ذات أشكال أوروبية. فالأميركيتان، واوستراليا، ونيوزيلندا، وافريقيا لم تعد مقسمة على أسس قبلية، بل قسمت إلى بلدان كما هي الحال في أوروبا. والإدارة الحكومية في معظم الكرة الأرضية كانت على نمط أوروبي وبموجب قوانين أوروبية ووفقاً لمفاهيم أوروبية.

ومع ذلك، ثمة ما يدعو إلى التساؤل عما إذا كان الإحتلال الأوروبي سيحدث في الشرق الأوسط ما أحدثه في أمكنة أخرى من أثر عميق ودائم. ومنشأ هذا التساؤل ليس فقط ان الشرق الأوسط منطقة حضارات عريقة يفخر بها أصحابها، ومعتقدات عميقة الجذور في الماضي، بل لأن التغييرات التي تقترح أوروبا إدخالها هي من العمق بحيث يجب ان تمر أجيال قبل ان تضرب

هذه التغييرات جذورها في الأرض. إن هذه الأمور تتطلب وقتاً. إن روما القديمة أعطت أوروبا شكلها، وأوروبا الناهضة أعطت الأميركيتين شكلهما، وفي هاتين الحالتين كان هذا عملاً استغرق قروناً. وفي عام ١٩٢٢ لم يكن مزاج أوروبا الغربية ـ ولا حالتها ـ يسمحان لها بأن تشرع في عمل بمثل هذه الضخامة.

ولذلك فإن المغامرة الامبراطورية الأوروبية في الشرق الأوسط، بدأت متأخرة جداً عن أوانها. ولم يعد الأوروبيون قادرين على متابعتها، لا من حيث كفاية الموارد ولا من حيث الحماسة. وأوروبا نفسها التي اكتسحت كارثة ١٩١٤ ـ ٩١٨ عالمها الذي كان قائماً قبل الحرب، كانت هي أيضاً تتبدل في أسابيع أو أشهر بسرعة فاقت سرعة تبدلها من قبل في عقود أو قرون، وبدت الإمبريالية في نظر عدد متزايد من الأوروبيين أمراً إدّاً في العصر الحديث.

في سنوات الحرب الأولى، كان لايزال أمراً مقبولاً ان تجهر الدول بالعزم على ضم مستعمرات جديدة. ولكن بعد ان جابهت أوروبا القديمة تحدي أميركا ويلسون وروسيا لينين وما صدر عنهما من كلام معادٍ للإمبريالية، أخذت تتبدل الأفكار والمفردات السياسية. إن سير مارك سايكس الذي كان دائماً شديد التأثر بتبدلات تيارات الرأي، رأى في ١٩١٧ ان المفاهيم الإمبريالية التي أخذ بها هو وبيكو قبل عام في ميثاقهما المتعلق بالشرق الأوسط إنما كانت مفاهيم عصر ولّى.

ومع انتهاء الحرب صار المجتمع البريطاني يتجه إلى رفض حجة الدفاع المثالي عن الإمبريالية (أي انها تنقل خيرات المدنية المتقدمة إلى منطقة متخلفة) ويعتبر هذا الدفاع خيالياً، كما أخذ يتجه إلى رفض حجة الدفاع العملي (أي ان من المفيد لبريطانيا ان توسع امبراطوريتها) ويعتبر هذا الدفاع غير صحيح. فالجزء الأكبر من الصحافة البريطانية والرأي العام البريطاني والبرلمان البريطاني الذي رأى في الامبريالية مصدر نزف مكلف لمجتمع يحتاج إلى استثمار كل ما تبقى من موارده في إعادة بناء نفسه، قد وافق على السماح للحكومة ان تلزم نفسها بوجود في الشرق الأوسط العربي، والسبب الوحيد لهذه الموافقة هو ان استراتيجية ونستون تشرشل الذكية جعلت السيطرة على المنطقة دون كلفة عالية تبدو أمراً ممكناً.

ولذلك فإن الاعتقاد السائد بين المسؤولين البريطانيين خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها، بأن بريطانيا جاءت إلى الشرق الأوسط لتبقى ـ على الأقل تبقى لإعادة تكوين المنطقة وفقاً للمصالح السياسية والأفكار السياسية والمثل السياسية الأوروبية ـ إنما كان يستند إلى الاعتقاد الهش بأن استراتيجية الطائرات والمصفحات التي ابتكرها تشرشل، قادرة على لجم المعارضة المحلية إلى زمن غير محدود. كذلك كان هذا الاعتقاد تعبيراً آخر عن الاستهانة بالشرق الأوسط التي طبعت السياسة البريطانية بطابعها طوال الوقت. لقد ظهرت هذه الاستهانة عندما ازدرى غراي العرض الخاص بالتحالف مع الامبراطورية العثمانية عام ١٩١١، وعندما اعتبر اسكويث في عام ١٩١٤ دخول الامبراطورية العثمانية الحرب أمراً غير ذي بال، وعندما أرسل كيتشنر في ١٩١٥ جيوشه إلى حتفها لمهاجمة عدو متحصن ومتنبه للهجوم في غاليبولي، مع ان الحكومة البريطانية

كانت تعرف ان هذا هجوم انتحاري إذا كانت القوات المدافعة عن غاليبولي من النوعية الأوروبية ـ وكان اعتقاد كيتشنر القائل انها لم تكن من هذه النوعية.

توصلت الحكومة البريطانية في عام ١٩٢٢ إلى حل وسط سياسي مع المجتمع البريطاني يقضي بأن تؤكد بريطانيا سيادتها على الشرق الأوسط ما دامت قادرة ان تفعل ذلك بكلفة ضئيلة. كان هذا يعني بالنسبة للمسؤولين البريطانيين الذين هوّنوا الصعاب التي ستواجهها بريطانيا في حكم المنطقة ـ والذين لم تكن لديهم في الواقع فكرة عن ضخامة ما هم مقدمون عليه ـ ان بريطانيا وجدت في الشرق الأوسط لتبقى. ولكن إذا نظرنا إلى الوراء نجد ان ذلك كان مؤشراً مبكراً إلى احتمال مغادرة بريطانيا للمنطقة.

(٤)

أصبحت تسوية عام ١٩٢٢، من وجهة النظر البريطانية، متخلفة إلى حد بعيد عن الزمن الذي وضعت فيه موضع التنفيذ. فهذه التسوية جسّدت جانباً كبيراً من البرنامج الذي صاغته الحكومة البريطانية للشرق الأوسط بعد الحرب (في الأغلب بواسطة سير مارك سايكس) بين عامي ١٩١٥ و١٩١٧. ولكن الحكومة البريطانية تغيرت، والتفكير الرسمي البريطاني تغير، ولذلك فإن الترتيبات التي تمّ التوصل إليها في الشرق الأوسط في عام ١٩٢٢ لم تعكس بالضبط ما كانت حكومة ذلك العام ترغب فيه.

مثال على ذلك منح فرنسا في عام ١٩٢٢ انتداباً من عصبة الأمم تحكم بموجبه سورية (ومن ضمنها لبنان). ففي عام ١٩١٥ وعام ١٩١٦ كان وزير الخارجية سير ادوارد غراي والمفاوض البريطاني سير مارك سايكس متعاطفين مع مطالبة فرنسا بسورية ـ وقد قبلا بها. أما في عام ١٩٢٢ فإن رئيس وزراء بريطانيا ووزير خارجيتها والمسؤولين فيها، كانوا جميعاً قد رأوا منذ سنوات ان السماح لفرنسا باحتلال سورية هو استجلاب لكارثة.

وحتى ضمن منطقة النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط، لم تكن الحكومة البريطانية راضية عن توجهاتها في عام ١٩٢٢. فقد اختار اللورد كيتشنر ومعاونوه بين عامي ١٩١٤ و١٩١٦ رعاية الهاشميين ـ الحسين شريف مكة وأبنائه ـ كزعماء للشرق الأوسط العربي بعد الحرب. ومع حلول عام ١٩١٨ أخذ المسؤولون البريطانيون يعتبرون الحسين عبئاً عليهم، لأنه يزجّهم في نزاع خاسر مع ابن سعود. ومع حلول عام ١٩٢٢ أخذ السياسيون والمسؤولون البريطانيون ينظرون إلى فيصل بن الحسين باعتباره غادراً، وإلى عبدالله بن الحسين باعتباره عيا وغير فعّال. ومع ذلك كان فيصل وعبدالله حاكمي العراق وشرق الأردن اللذين عيّنتهما بريطانيا، إذ التزمت بريطانيا بدعم قضية الهاشميين.

مثال آخر هو مسألة فلسطين: في عام ١٩٢٢ قبلت بريطانيا انتداباً منحتها إياه عصبة الأمم لتنفيذ برنامج صهيوني مالأته بحماسة في عام ١٩١٧ ـ وفقدت حماستها له في مطلع

العشرينات من هذا القرن. فلا عجب إذاً، ان يحكم المسؤولون البريطانيون في السنين اللاحقة الشرق الأوسط دون ان يكون لديهم كبير احساس بالقصد أو كبير احساس بالامتناع. وكان هذا نتيجة لخاصية تسوية عام ١٩٢٢: فصانعو السياسة البريطانيون، بعد ان قضوا على النظام القديم في المنطقة، ونشروا الجنود والمصفحات والطائرات الحربية في كل مكان من مساحة ممتدة من مصر إلى العراق، فرضوا على الشرق الأوسط في عام ١٩٢٢ تسوية لم يعد أكثرهم مؤمناً بها.

(٥)

أصبح الشرق الأوسط ما هو عليه الآن لأن الدول الأوروبية أخذت على عاتقها ان تعيد تشكيله من جهة، ولأن بريطانيا وفرنسا اخفقتا في ضمان استمرارية بقاء الأسر الحاكمة، والدول، والنظام السياسي، التي أوجدتاها، من جهة أخرى. فخلال الحرب العالمية الأولى وبعدها قضت بريطانيا وحلفاؤها قضاء مبرماً على النظام القديم في المنطقة، وحطّمت هاتان الدولتان الحكم التركي للشرق الأوسط الناطق بالعربية تحطيماً لا خلاص منه(*). ولكي تأخذ الدولتان مكان النظام القديم، أوجدتا بلداناً، وعيّنتا حكاماً، ورسمتا حدوداً، وأدخلتا نظام دول من النوع الموجود في كل مكان آخر، ولكنهما لم تقضيا على كل معارضة محلية هامة لقراراتهما.

ونتيجة لذلك وضعت أحداث ١٩١٤ ـ ١٩٢٢ نهاية لمسألة الشرق الأوسط في أوروبا، ولكنها ولّدت مسألة شرق أوسطية في الشرق الأوسط نفسه. ان تسوية عام ١٩٢٢ (كما نسميها في هذا الكتاب، مع ان بعض الترتيبات تم التوصل إليها قبيل أو بعيد هذا العام)، قد حلّت، في ما يخص الأوروبيين مسألة ماذا ـ وكذلك من ـ ينبغي ان يحل محل الامبراطورية العثمانية. مع ذلك لاتزال حتى يومنا هذا قوى محلية ذات بأس في الشرق الأوسط غير متوافقة مع هذه الترتيبات ـ وقد تطيح بها.

إن بعض الخلافات، كالتي نجدها في اي مكان آخر من العالم، هي على الحكام والحدود، ولكن ما يميز الشرق الأوسط هو ان ثمة مطالب تطرح هي أكثر صلة بالجوهر، وهذه الخلافات لا تضع موضع البحث المساحات والحدود فحسب، بل تطرح أيضاً حق الوجود لبلدان انبثقت فوراً أو في ما بعد من القرارات البريطانية والفرنسية التي اتخذت في أوائل العشرينيات من هذا القرن، كالعراق، واسرائيل، والأردن ولبنان. ولذلك لايزال الشرق الأوسط حتى هذا الزمن من القرن العشرين، المنطقة التي تستمر تشهد بشيء من التكرار حروباً من أجل البقاء الوطني.

وهذه الخلافات تذهب إلى غور أعمق، فتحت سطح مسائل محدودة ولكنها تبدو مستعصية على

(*) هذا لا ينفي أن الاتراك ايضاً كان لهم دور في تدمير امبراطوريتهم، وانه كانت في الشرق الأوسط، على أية حال، قوى تعمل من أجل التغيير.

الحل، فالمستقبل السياسي للأكراد أو المصير السياسي للعرب الفلسطينيين، تكمن مسألة أعم هي: هل يستطيع البقاء في تربة الشرق الأوسط الغريبة عن أوروبا، ذلك النظام السياسي الحديث الذي ابتكرته أوروبا ونقلته إلى المنطقة ـ ومن صفاته تقسيم الأرض إلى دول علمانية مستقلة أساسها مواطنية قومية.

إن الأفكار السياسية الأوروبية تعتبر في بقية العالم من الأمور المسلم بها فلا يناقشها أحد، ولكن واحداً على الأقل من هذه الأفكار هو الايمان المعاصر بحكومة مدنية علمانية، يعتبر عقيدة غريبة عن منطقة معظم سكانها، ولمدة تربو على ألف عام، أكدوا ايمانهم بشريعة دينية تحكم كل جوانب الحياة، ومن ضمنها الحكومة والسياسة.

لقد اقر فعلاً رجال الدولة الأوروبيون في زمن الحرب العالمية الأولى ـ وإلى حد ما ـ بوجود المشكلة وبأهميتها. فما ان بدأ قادة الحلفاء يخططون لضم الشرق الأوسط إلى دولهم، حتى أدركوا ان سلطة الإسلام على المنطقة هي الخاصية الرئيسة للخريطة السياسية التي يتحتم عليهم ان يجابهوها. ونحن نذكر ان اللورد كيتشنر شنّ في عام ١٩١٤ سياسة هدفها جعل الاسلام تحت سيطرة بريطانيا. فلما ظهر ان هذه السياسة لن تنجح ـ بعد ان وقعت دعوة الشريف حسين المؤمنين إلى الجهاد على آذان صماء ـ رأى معاونو كيتشنر البديل في رعاية ولاءات أخرى (الولاء لاتحاد شعوب عربية، أو لأسرة الملك حسين، أو لبلدان كانت على وشك ان تخرج إلى الوجود كالعراق)، وان تكون هذه الولاءات منافسة للوحدة الاسلامية. والحقيقة انهم عندما صاغوا تسوية الشرق الأوسط لما بعد الحرب، كان هذا الهدف (بين أهداف أخرى) نصب أعينهم.

بيد ان فهم المسؤولين الأوروبيين في ذلك الحين للإسلام كان ضئيلاً. فقد هوّنوا الأمور باقتناعهم ان المعارضة الإسلامية للعصرنة ـ لإضفاء الصبغة الأوروبية ـ كانت في طريقها إلى التلاشي. ولو كان بوسعهم ان يبصروا بعيداً فيروا النصف الثاني من القرن العشرين، لأدهشتهم حمية المذهب الوهابي في المملكة العربية السعودية، وعاطفة الإيمان الديني في أفغانستان المتحاربة، واستمرار حيوية الإخوان المسلمين في مصر، وسورية، وغيرهما من العالم السني، والثورة الخمينية في ايران الشيعية.

إن استمرارية المقاومة المحلية، سواء أكانت على أسس دينية أم أسس غيرها، لتسوية عام ١٩٢٢ وللافكار الأساسية التي قامت على أساسها، تفسّر لنا الخاصية التي تميز سياسة المنطقة: هذه الخاصية هي انه لا وجود في الشرق الأوسط للإحساس بالشرعية ـ أو لا وجود لإتفاق على قواعد اللعبة ـ وليس في المنطقة ايمان يشارك فيه الجميع، بأن الكيانات التي تسمي نفسها بلداناً والرجال الذين يدّعون انهم حكام ـ وبغض النظر عن الحدود التي تقع ضمنها هذه البلدان ـ لها أو لهم حق الاعتراف بهم كبلدان أو حكام. وبهذا المعنى لا يمكن القول إن الذين خلفوا السلاطين العثمانيين قد نُصبوا في مناصبهم بصفة دائمة، مع ان هذا ما اعتقد الحلفاء انهم فاعلوه بين عامي ١٩١٩ و ١٩٢٢.

قد يأتي يوم تتراجع فيه التحديات لتسوية عام ١٩٢٢ ـ أي لوجود الأردن، واسرائيل، والعراق، ولبنان على سبيل المثال، أو لإقامة حكومات علمانية قومية في الشرق الأوسط. أما إذا استمر زخم هذه التحديات، فإننا سنرى يوماً ما الشرق الأوسط الذي عرفناه في القرن العشرين في وضع شبيه بوضع أوروبا في القرن الخامس الميلادي، عندما ألقى انهيار سلطة الامبراطورية الرومانية في الغرب، رعايا الامبراطورية في خضم أزمة حضارة فرضت عليهم العمل من أجل ايجاد نظام سياسي من صنعهم. إن التجربة الأوروبية تدلنا على ما قد تكون عليه أبعاد أزمة حضارة سياسية ذات طبيعة جذرية كهذه الأزمة.

لقد احتاجت أوروبا إلى ألف وخمسمئة سنة لتحل أزمة هويتها الاجتماعية والسياسية بعد زوال الامبراطورية الرومانية: منها نحو الف سنة لكي يستقر النظام السياسي على شكل الدولة ـ الأمة، وقرابة خمسمئة سنة أخرى لتقرير من هي الأمم التي تملك الحق بأن تشكل دولاً. ثمة مسائل احتاجت تسويتها في أوروبا إلى عمل مضنٍ خلال عصور من البحث والصراع مثل: هل تنجو المدنية من غارات وصراعات العصابات المتقاتلة والمتنافسة، وهل يكون الحكم للكنيسة أو للدولة، وهل يكون الحاكم هو البابا أو الامبراطور، وهل تسود الكاثوليكية أو البروتستانتية في العالم المسيحي، وهل يكون الولاء والطاعة لامبراطوريات تحكمها سلالات أو للدولة القومية أو لدول المدن، وهل على سبيل المثال، المواطن في مدينة ديجون ينتمي إلى الأمة البورغندية أو إلى الأمة الفرنسية. كل هذه المسائل تطلب حلها عصوراً من العمل المضني والبحث والصراع، وخلالها كثيراً ما كان مصير الخاسرين الإبادة ـ أمثال الالبيجوازيين في جنوب فرنسا. لقد انبثقت أخيراً خريطة مقبولة لأوروبا الغربية، ولكن هذا لم يحدث إلَّا في نهاية القرن التاسع عشر، مع ظهور المانيا وايطاليا، أي بعد ان عفا الزمن على الخريطة الرومانية القديمة بنحو ألف وخمسمئة سنة.

قد تبين لنا ان أزمة الشرق الأوسط المستمرة في زمننا، ليست بأية حال في مثل هذا العمق وطول الزمن. ولكن موضوعها هو مثيل موضوع أزمة أوروبا الغربية المذكورة: كيف تستطيع شعوب متنوعة ان تعيد تجميع نفسها لخلق هويات سياسية جديدة لنفسها بعد انهيار نظام امبراطوري طويل العهد اعتادت عليه. لقد اقترحت الدول الحليفة في مطلع العشرينيات من هذا القرن شكلاً للمنطقة بعد زوال الامبراطورية العثمانية. والسؤال الذي لايزال قائماً هو: هل تقبله شعوب المنطقة.

ولذلك فإن تسوية عام ١٩٢٢ لا تخص، بكاملها أو في معظمها، الماضي، بل هي في قلب الحروب والنزاعات والسياسات الراهنة في الشرق الأوسط، لأن المسائل التي أثارها كيتشنر، ولويد جورج وتشرشل لاتزال حتى الآن هدفاً للتصدي لها بقوة السلاح، عاماً بعد عام، في شوارع بيروت التي حلّ بها الدمار، وعلى ضفاف دجلة والفرات، وقرب مياه نهر الأردن التوراتي.

(٦)

لم يمتد بصر السياسيين والمسؤولين البريطانيين إلى بعيد في مطلع العشرينيات من هذا القرن ليروا مسبقاً المستقبل المفعم بالمشاكل لتسوية عام ١٩٢٢. بل انهم لم يروا مسبقاً المستقبل السياسي المباشر لأولئك الذين كانت لهم علاقة شخصية بهذه التسوية ـ ومنهم ونستون تشرشل، أحد مهندسي التسوية الرئيسين ـ مع ان هذه كانت أمور آنية، ولهم معرفة بها أوثق من معرفتهم بسياسة الشرق الأوسط.

كان في بريطانيا عام ١٩٢٢ اجماع في الرأي ان تشرشل انتهى سياسياً. وبدا تشرشل محطماً بعد ان فقد مقعده الوزاري في تشرين الأول (أكتوبر) ومقعده في مجلس العموم في تشرين الثاني (نوفمبر). وفي حين لم يخامره شك في انه قادر على العودة في وقت ما إلى البرلمان، فقد بدا أمراً غير محتمل ان يُدعى قط لشغل منصب حكومي ـ أو على أقل تقدير منصب كبير.

يتذكر أحد الذين صحبوا تشرشل إلى مأدبة عشاء في نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) ان: «تشرشل كان شديد الكآبة فلم ينبس ببنت شفة طوال الأمسية إلاَّ في ما ندر. كان يرى ان عالمه وصل إلى النهاية ـ على أقل تقدير عالمه السياسي. وكان رأيي ان حياته العملية قد انتهت»[1].

افتتح البرلمان الجديد في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢، ولم يكن تشرشل عضواً فيه، فلم ير ما يشده إلى البقاء في بريطانيا. وقد أبحر في بداية كانون الأول (ديسمبر) إلى البحر الابيض المتوسط. كان قد انقضى عقد واحد من السنين منذ ان قام في أوائل صيف حياته العملية، على اليخت انشانترس برحلة سياحية في البحر الأبيض المتوسط مع الشابة فيوليت اسكويث ووالدها. ولكن تلك الرحلة السياحية حدثت، من الناحية السياسية في قرن آخر ـ بل في عالم آخر.

وما ان وصل تشرشل إلى جنوب فرنسا حتى استقر في دارة استأجرها قرب مدينة كان، واستأنف كتابة مذكراته عن الحرب ـ وكان قد بدأ كتابتها في وقت سابق. وقد انجز جانباً كبيراً منها، فاعتقد ان الأجزاء الأولى من المذكرات ستكون خلال شهر جاهزة للنشر مسلسلة في الصحف. كان عازماً على ان تكون مذكراته في عدة مجلدات.

في سياق كتابة مذكراته ركّز على سوء الحظ الذي واجهه ولم يجد له تفسيراً في كل ما كانت له صلة بالشرق التركي. لقد استذكر الحوادث، والارتباكات، والغلطات التي جعلت البارجة غويبن تصل إلى القسطنطينية ويكون لها سهم في دفع الامبراطورية العثمانية إلى الحرب ـ هذه الحرب التي وقعت تبعتها عليه هو شخصياً. وركّز على السلوك الذي يكاد لا يصدق الذي سلكه قادة

---

(١) مارتن جيلبرت، **ونستون س. تشرشل**، المجلد ٤: ١٩١٦ ـ ١٩٢٢، **العالم المضروب** (بوسطن: هوتن ميفلين، ١٩٧٥)، ص ٨٩٢.

الأسطول في الدردنيل بفرارهم من المضائق ـ عشية اليوم الذي كان ممكناً ان يربحوا فيه الحرب التركية وان يعودوا عليه بأكاليل النصر، بدلاً من العار والطرد. وروى لقرائه كيف ان قرداً عض ملك اليونان فكانت العضة سبباً في تجدد الحرب التركية مما أطاح بحكومة لويد جورج ـ وأطاح به معها.

بعد ان اتم تشرشل كتابة ونشر المجلد الأول من مذكراته، عاد إلى بريطانيا في منتصف عام ١٩٢٣، وإلى الحروب السياسية الميؤوس منها. وفي أواخر فصل الخريف رشح نفسه مرة أخرى في الانتخابات البرلمانية ولكن شبح الفشل في الدردنيل زمن الحرب ظل يلاحقه، فهزمه المرشح العمالي. وعاد فرشّح نفسه في أواخر فصل الشتاء، ولكن في دائرة انتخابية أخرى، فهزم من جديد، وكانت هزيمته هذه المرة أمام مرشّح من حزب المحافظين.

ولكن وضع تشرشل اخذ يتبدل، ففي أواخر ١٩٢٤ عاد إلى البرلمان، وذهل العالم السياسي إذ تناهى إليه ان ونستون تشرشل لم ينته سياسياً بل اصبح وزيراً للمالية، وهو منصب يعتبر عادة الثاني من حيث الأهمية في مجلس الوزراء.

أخذت الغيوم تتبدد، وكتب إليه زميل سابق من نواب حزب الأحرار، هو جورج لامبرت، مهنئاً بالمنصب الجديد، فتوقع له مستقبلاً اكثر مدعاة للدهشة. فقد قال في تهنئته: «ونستون يا بنيّ. عندي حاسة لا تخطىء في السياسة. اظن اني سأعيش لأراك رئيساً للوزراء»[٢].

(٢) مارتن جيلبرت، ونستون س. تشرشل: المجلد المرافق، المجلد ٥، الجزء ١: سنوات وزارة المالية، ١٩٢٢ ـ ١٩٢٩ (بوسطن: هوتن ميفلين، ١٩٨١)، ص ٢٣٦.

فهرس عام

ب

ت

ث

ج

ح

خ

د

ل

م

ن

هـ

و

ي



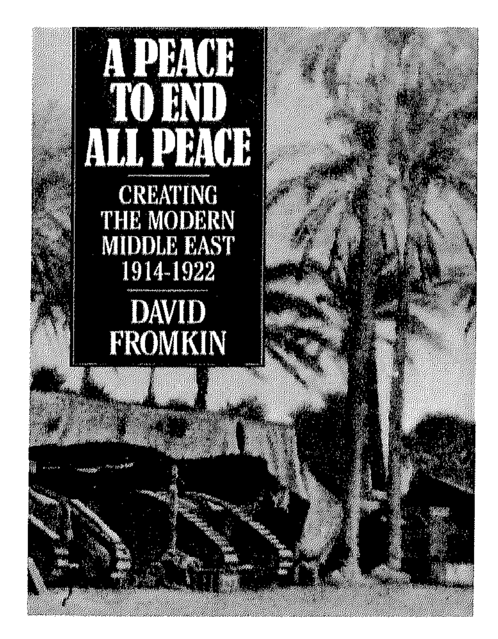




A PEACE TO END ALL PEACE

CREATING THE MODERN MIDDLE EAST 1914 - 1922

DAVID FROMKIN



ترجمة : أسعد كامل الياس

سلام ما بعده سلام

ولادة الشرق الأوسط ١٩١٤-١٩٢٢

داڤيد فرومكين

لم يسبق ان صدر كتاب يروي، بهذه الشمولية والسعة والعمق، قصة الشرق الاوسط ولم يسبق ان تناول وسرد كتاب واحد، في مجلد واحد، كيف ولماذا، ومن منطلق اية آمال ومخاوف ومشاعر واخطاء وحالات سوء فهم، اتخذت تلك القرارات السرية والعلنية التي وُلد منها الشرق الأوسط الحديث.

فلقد ظلت الروايات الرسمية (الروسية والفرنسية والبريطانية) حتى الآن من عمل الدعاية. وكانت في أحسن حالاتها موجهة حسب الاهواء، وفي أسوأ حالاتها من صنع الخيال. أما الحقيقة التي يعتمدها الكتاب فقد ظهرت على مدى عقود من السنين نتفاً، نتفاً، ثم تكشفت دفعة واحدة عقب فتح محفوظات الوثائق الرسمية والأوراق الخاصة التي ظلت سرية حتى عام ١٩٧٩.

إن هذا الكتاب يحل للمرة الأولى أكثر الألغاز السياسية غموضاً والتي رسمت الفجوات الاساسية لزلازل الشرق الأوسط المستمرة طوال هذا القرن.

إنه اول كتاب يضع عملية خلق الشرق الاوسط في إطاره الواسع. في الزمن الذي تتوجت به سياسات القرن التاسع عشر والتي تمخضت في القرن العشرين بعد الحرب العالمية الأولى.


1855131633